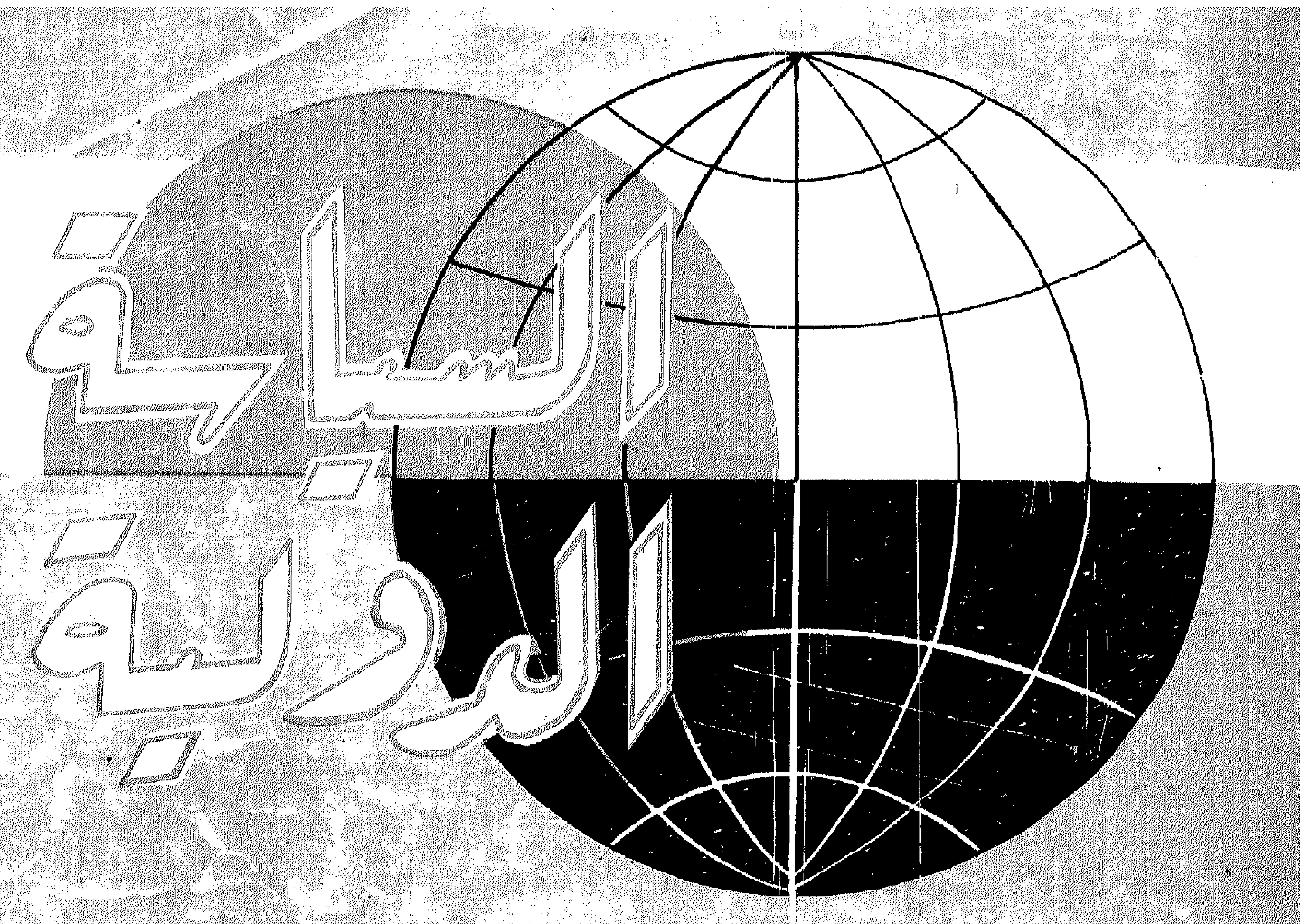



□ التحكيم الدولى والتسوية السلمية لقضية طــابا

د . احمد حسن الرشيدى

□ السياســة المصرية والخيــار النــووى

د . نادية محمود مصطفى

□ الفلسطــينيون وصــراع القـــوة

د . شفيق الغـــبرا

□ مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى

د . رابح رتيب

□ الادارة الجديدة واحتمالات تطور الســياسة الأمريكية فى المنطقــة العربيــة [ ملف العــدد ]

اعداد : د . علىّ الدين هلال

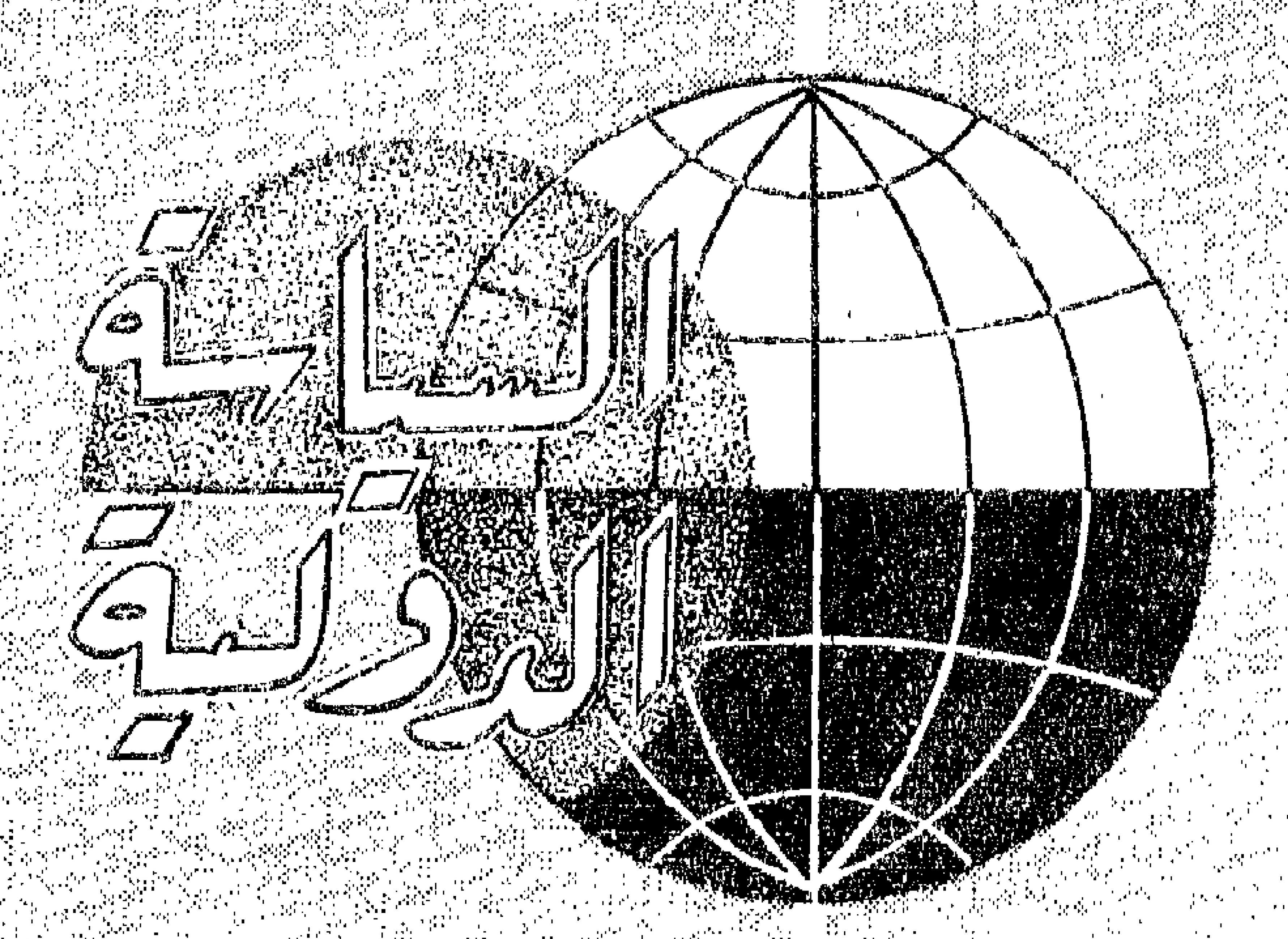
□ اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى

د . احمد عباس عبدالبديع

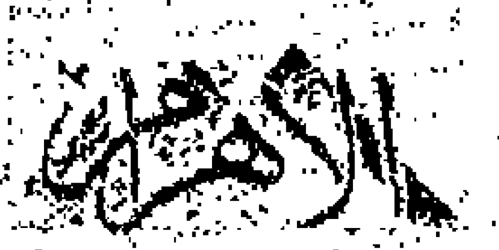
٩٧








العدد ( ٩٧ )
يوليو ١٩٨٩




رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع




مجلة دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥


## الفهرس



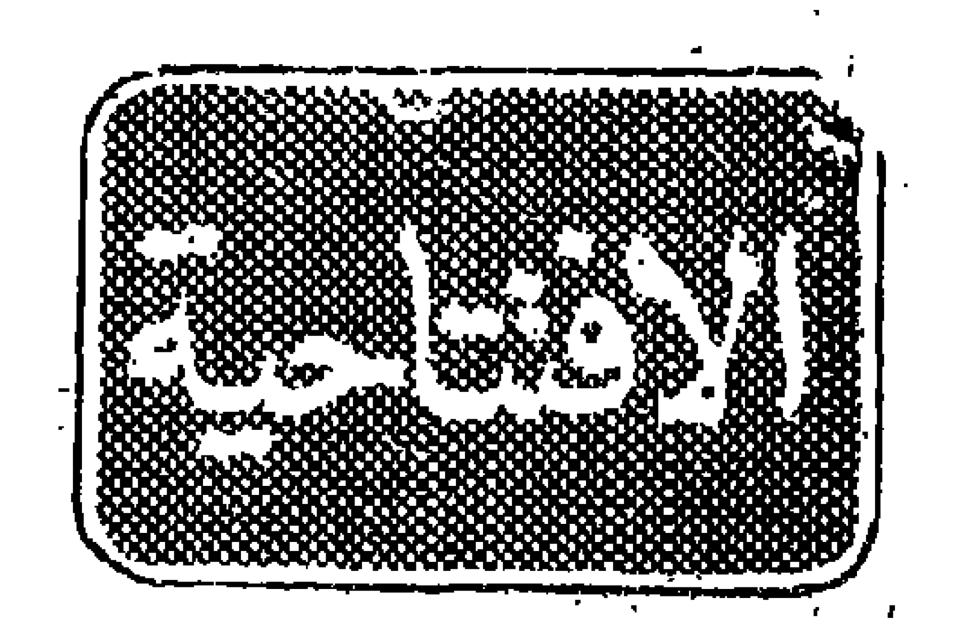

سعر بيع النسخة

داخل مصر ١٢٥ قرشا

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة . الاردن ١٥٠٠ فلس . العراق ٢٠٠٠ فلس . الكويت ١٥٠٠ فلس . السعودية ١٥ ريالا . المغرب ... درهما . البحرين ١٣٠٠ فلس . الدوحة ١٩ ريالا . دبى ١١ درهما . ابو ظبى ١١ درهما . ... واحد ريال عمانى . غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتا . لندن ٢٠٠ بنس

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٢٠ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٥ دولارا .

الادارة والتحرير والاعلانات :
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦




# مصـــر وأربعـة مؤتمــرات للقمـــة

غدت دبلوماسية القمة واحدة من ابرز قسمات الحياة السياسية المعاصرة ، كما غدا لقاء الرؤساء فى محافل دولية أو منظمات اقليمية أو مؤتمرات عالمية ، من أكثر أوجه النشاط الدولى ، قدرة على الحسم والانجاز واتخاذ القرارات الاستراتيجية ، بل ومن أنجع الوسائل المباشرة ، لتحقيق التفاهم بين قادة الدول ، وتنقية الأجواء وحل المشكلات المعقدة ، وتمهيد الطريق وتهيئة السبيل أمام المزيد من التقارب والتلاقى والعمل المشترك .

ولقد شهدت الأسابيع الماضية قمتين هامتين هما القمة العربية غير العادية فى الدار البيضاء ، والقمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية فى دكار ، كما سوف تشهد الأسابيع القادمة قمتين دورتين لمحفلين كبيرين هما القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ، والقمة التاسعة لحركة عدم الانحياز فى الفترة من ٤ ـ ٧ سبتمبر ١٩٨٩ .

ولقد كان الحضور المصرى فى القمتين الأوليين ، ذا قيمة استثنائية ومغزى خاصا ، كما سوف تسجل الدبلوماسية المصرية فى القمتين الأخريين ، نشاطا محوريا متميزا ينطلق من رصيد تاريخى ودور تأسيسى بارز فى هذين التجمعين اللذين تنتمى اليهما مصر ، انتماء عضويا وسياسيا .

فلقد كانت القمة العربية غير العادية التى انعقدت فى الدار البيضاء على مدى خمسة أيام مابين ٢٢ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، حدثا تاريخيا حاسما ، بما تميزت به من عودة مصر الى حضور اجتماعاتها بعد غيبة استمرت عشر سنوات ، ومشاركتها الفعالة فى أعمالها . كما كانت هذه القمة العربية اكثر القمم اهمية منذ سنوات بعيدة ، ليس فقط لخطورة الموضوعات المعروضة على جدول أعمالها ، أو لطبيعة التوقيت التى تنعقد فيها ولخصوصية المرحلة التى تمر بها القضية الفلسطينية أو القضية اللبنانية ، وانما لأهمية المصالحات السياسية التى تمت خلالها ، وما حققته من اذابة الجليد الذي كان قائما فى العلاقات العربية

[ إن أية قمة عربية أو افريقية وعلى مستوى طالما أنها منتظمة فى مواعيد عقدها فإنها كثيرا ماتزيل الخلافات التى قد تنشأ . أما تأجيل القمة لسنوات فإنه يؤدى الى تراكم الخلافات ويصبح من الصعوبة حلها مرة أخرى ]

من تصريحات
الرئيس حسنى مبارك
فور عودته من قمة الدار البيضاء
٢٧ مايو ١٩٨٩

---

ولقد حرص الرئيس مبارك على فتح الباب لكل مايمكن ان يعود بالخير على العرب ، ودعا الى القاء خلافات الماضى جانبا ، والاهتمام بالحاضر والمستقبل ، والتنبيه الى التحديات التى تهدد الأمة العربية ، ووضع فى خطابه امام القمة ، برنامجا واقعيا ، واضحا ودقيقا ، للعمل العربى المشترك فى المرحلة القادمة . فقد كان خطاب الرئيس فى المؤتمر ميثاقا كاملا للعمل المطلوب من كل العرب ، حتى يمكن لأمتنا أن تجتاز مخاطر الطريق ، وحتى لايفلت منها الوقت الذى يجرى سريعا أمامنا ، ويحمل معه تغييرات جوهرية فى شكل العلاقات الدولية .

وبالايجاز ، كانت قمة الدار البيضاء قمة تاريخية بكل مقياس . وكان حضور مصر تحولا أساسيا فى نوعية العمل العربى المشترك وكثافته وجديته وقدرته على الانجاز والتأثير .

وكان الرئيس مبارك ممثلا حقيقيا لضمير مصر وضمير الأمة العربية جميعا . وكان خطابه فاتحة لعصر جديد من العمل العربى الفعال ، الخالى من التشنجات والانفعالات ، والحريص على مصالح العرب العليا .

●●●

أما القمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية ، التى عقدت فى دكار خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، فهى ذلك المحفل الدولى الذى تشارك فيه نحو خمسين دولة من دول العالم فى الشمال والجنوب معا ، والذى يشكل تجمعا تنتمى اليه مصر انتماء منفعة ومصلحة ، وتحقق من ورائه تعاونا متعدد الأطراف يمتد الى مجالات عديدة ومتنوعة ، فى عصر يشتد فيه الاعتماد المتبادل ، ويغدو الحوار بين سائر أطراف المجتمع الدولى ، سمة من سمات الواقع العملى الراهن .

وكان مشروع انشاء جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية / الأفريقية ، من أهم الموضوعات التى تناولها مؤتمر دكار بالتأييد والمصادقة ، باعتبارها تجسيدا عمليا للتعاون المفيد بين الجنوب والجنوب ، يتم بمساعدة من الشمال ضمن اطار الفرانكوفونية .

وبعد التوقيع على البروتوكول الخاص بانشاء هذه الجامعة الدولية بالأسكندرية ، كمؤسسة متخصصة فى تأهيل وتكوين الكادرات الأفريقية ، فى مجالات التكنولوجيا التطبيقية ، التى تخدم قضية التنمية فى افريقيا ، وبعد دخول هذا المشروع الثقافى الهام ، حيز التنفيذ الفعلى ، تقوم جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية ، كتعبير عن حضور مصر الثقافى الرائد ، واعتراف بدورها الاشعاعى داخل القارة الأفريقية .

●●●

وفى نهاية يوليو ١٩٨٩ ، تنعقد القمة الأفريقية الخامسة والعشرون ، فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقى الكبير ، الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم .

واذ تنعقد الارادة الاجماعية ، على ان تتولى مصر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها الجديدة هذا العام ، ينفسح الأفق أمام جهد مصرى مكثف على مدى السنة الآتية على الصعيد الأفريقى . وتؤمن مصر بأن منظمة الوحدة الأفريقية ، تقوم كأنسب ساحات العمل المشترك ، من اجل تحقيق التضامن والتعاون والوحدة بين جميع الدول الأفريقية المنطوية تحت لوائها ، وفى تجميع الطاقات الأفريقية للتغلب على التحديات الحقيقية التى تواجه شعوبنا فى المرحلة الراهنة .

وسيواصل الشعب المصرى ، فى المستقبل ، اداء رسالته التى يتمسك بها تجاه سائر الشعوب الأفريقية الشقيقة ، كما ظل يفعل فى كل تاريخه . فهو معها فى معركتها الباسلة من اجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من اجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية . وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من اجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن اجل التنمية الافريقية .

فعلى مدى العام القادم الذى سيكون عاما افريقيا خالصا لدى القاهرة ، وابتداء من القمة الخامسة والعشرين ، ستعيش مصر ، كما عاشت دوما ، هموم افريقيا بفكرها ووجدانها ، كما سينصب جل نشاطها على القضايا الافريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من اجل حلها .

●●●

وفى سبتمبر ١٩٨٩ ، ستلتئم القمة التاسعة لدول عدم الانحياز فى بلجراد ، التى كانت مع دلهى والقاهرة ، هى عواصم عدم الانحياز التاريخية ، التى ترتبط بها روح الحركة ومضمونها على مدى العقود الثلاثة الماضية .

واذا كانت حركة عدم الانحياز تمثل فى يقين مصر ، قوة معنوية هائلة غير مسبوقة فى التاريخ ، تستهدف منذ قيامها ، الوقوف بحزم ضد تقسيم العالم الى كتل واحلاف تتربص كل منها بالأخرى ، وتعمل على تخفيف حدة الحرب الباردة والتقريب بين المعسكرين المتعاديين ، فانها تقف اليوم امام منعطف جديد فى تاريخ العلاقات الدولية ، يتجسد فى الوفاق بين الشرق والغرب ، وتمثل مفهوما ناجحا للتعايش السلمى الايجابى ، ويمكنها ، اذا ماحافظت على قوة دفعها واتساع

نطاقها ، أن تهيىء المناخ السياسى الملائم ، وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى ، كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

ولقد تبلور ادراك الدبلوماسية المصرية لهذا التطور الجديد ، فى عمل فاعل على الساحة الأفريقية ، التى تشكل دولها اغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ، عندما استصدرت قرارا من القمة الأفريقية الرابعة والعشرين فى مايو ١٩٨٨ ، يؤكد على الترحيب بوجود انفراج شامل ومفتوح ، واننا على استعداد للاسهام فى تحقيقه وتعميقه وتعزيزه ، ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ، ويوصى بأن تبدأ الحركة عملية اعادة تقييم للوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث ، وعلى قضاياها العادلة . ونمط علاقات القوى الدولية ، التى يمكن أن تنبع من هذه التطورات .

وعلى مدى الشهور الماضية ، نشطت الدبلوماسية المصرية مع الأطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند وقبرص وكوبا والدول الأفريقية الصديقة ، وخلال المؤتمر الوزارى للحركة الذى عقد بهرارى فى الفترة من ١٧ ــ ١٩ مايو ١٩٨٩ ، لتناول المتغيرات الدولية الجديدة بالتقييم والتحليل وصولا الى تصور نشط للحركة يستند الى ضرورة تكثيف الحوار على قدم المساواة مع التجمعات والعناصر الرئيسية المؤثرة فى العلاقات الدولية ، والى توسيع دائرة المشاركة فى الانفراج الدولى ، واحياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب فى المجال الاقتصادى ، مع تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ، وتعميق الاهتمام بالمشاكل المتزايدة الحيوية مؤخرا مثل البيئة والديون الخارجية والصحة وحقوق الانسان ، وتحقيق فعالية اكثر لمنهاجية عمل الحركة فى المستقبل .

وعليه فان مصر ، التى كانت فى مقدمة من عملوا على ارساء أسس ومبادىء عدم الانحياز ، تعمل على أن تتحلى حركة عدم الانحياز اليوم بروح جديدة ، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء بالعمل على ترجمة هذه الروح الجديدة الى واقع ملموس من اجل صالح شعوب الدول غير المنحازة ، وسوف تنشط الدبلوماسية المصرية فى قمة بلجراد القادمة من اجل تحقيق هذا الهدف المنشود .

●●●

وهكذا ومن واقع الاستعراض السابق لدبلوماسية القمة التى مارستها مصر فى الأسابيع الماضية ، وتتاهب لممارستها فى الأسابيع القادمة ، يتبين ان لمصر دورا كبيرا ، بارزا ، رأساسيا ، يقوم على أسس راسخة من الفهم العصرى للعمل السياسى وسط ظروف عالمية متغيرة ..

**د . بطرس بطرس غالى**

دراسة

# التحكيم الدولى والتسوية السلمية لقضية طابا

## دراسة لقواعد التحكيم وتطبيقاتها فى العلاقات الدولية


د . أحمد حسن الرشيدى

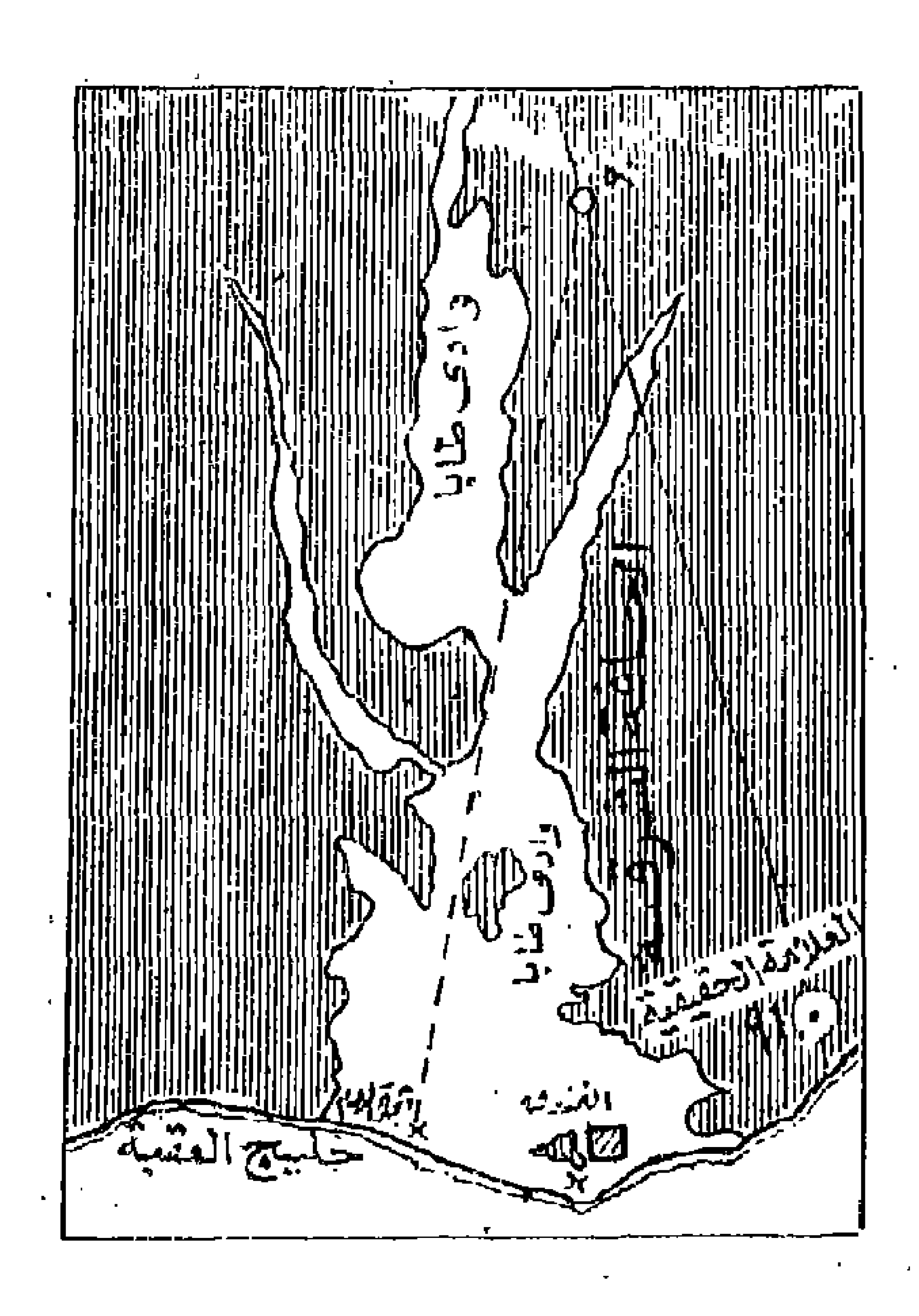
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة


**يعتبر** مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من المبادىء الأساسية للقانون الدولى المعاصر، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية[1].

وتأخذ التسوية السلمية للمنازعات - فى التطبيق - احدى صورتين : فهناك ، من ناحية أولى ، صورة التسوية السياسية ويقصد بها تسوية النزاع الدولى بالوسائل السياسية والدبلوماسية كالمفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة والتوفيق . وهناك ، من ناحية ثانية ، التسوية القانونية التى تتحقق من خلال اللجوء الى التحكيم والقضاء الدوليين .

وإذا كانت الدول - عموماً - لاتزال تفضل التسوية السياسية لمنازعاتها الدولية لما تتميز به هذه التسوية من مرونة وقدرة على المساومة وتبادل التنازلات وصولاً الى حلول توفيقية مقبولة من كافة الأطراف ، إلا أن ذلك لا يعنى أن التسوية القانونية غير ذات جدوى فى نطاق العلاقات السياسية الدولية . فالثابت ان ثمة انواعاً من المنازعات الدولية تعرف بالمنازعات القانونية ، كتفسير المعاهدات الدولية ، قد لا تجدى معها كثيراً - بل وربما قد لا تجدى معها أبداً - الوسائل السياسية ولا يجرى التعامل معها إلا من خلال الأجهزة القانونية أو القضائية المتخصصة . يضاف الى ذلك من ناحية ثانية ، أن التسوية القانونية عادة ما تلائم وضع الدول الصغرى أو الضعيفة فى المجتمع الدولى فى مواجهة الدول الكبرى الأعضاء فى هذا المجتمع . وذلك على خلاف التسوية السياسية التى تعكس - ولا شك - طبيعة توازن القوى

(١) انظر ، على سبيل المثال ، نص المادة ٣/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث يقضى بأن : « يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية ، وعلى وجه لايجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضه للخطر » .




القائم بين الدول المتنازعة(١) . ومن ناحية ثالثة ، من المعلوم أن التسوية القانونية غالباً ما تكون أكثر فاعلية في اقناع الرأى العام بجدواها وبعدالتها ، وذلك على خلاف التسويات السياسية التى عادة ما ترتبط في أذهان الرأى العام بفكرة التنازلات والحلول الوسط (٢).

وكما نوهنا ، تتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية من خلال اللجوء إلى احدى وسيلتين : التحكيم الدولى أو القضاء الدولى . وتهدف هذه الدراسة الى القاء بعض الضوء على التحكيم بوصفه احدى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية . ولما كان التحكيم الدولى يمثل نظاماً متكاملا للتسوية ، لذا فإن منهج التحليل سيركز على بيان القواعد العامة التى يقوم عليها هذا النظام مع الاشارة - بصفة خاصة - الى تطبيقاتها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا(٣).

وسيتناول التحليل هذه القواعد العامة للتحكيم وتطبيقها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا في نقاط رئيسية ثلاث : النقطة الأولى - وهى تمهيدية - ونعرض فيها للتحديد بمفهوم التحكيم الدولى مع بيان خصائصه وأنواعه . أما النقطة الثانية ، فنخصصها للحديث عن اتفاقات التحكيم الدولى ومشارطاته . وهذا الوضوع له

---

( ٢ ) انظر في القول بملاءمة التسوية القانونية لأوضاع الدول الصغرى : د. ابراهيم شحاته ، محكمة العدل الدولية ومتطلبات تطوير نظامها ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٧٣ ، العدد ٣١ ، ص ص ٤٤ - ٤٥

(3) Jully, L. . Arbitration and Judicial Settlement: Recent Trends, A.J.I. L., 1954, Vol. 48, No. 3; P. 386

( * ) وعلى ذلك ، فإن الجوانب المتعلقة بنشأة وتطور مشكلة طابا - سواء في مطلع هذا القرن أو في ظل الاحتلال الاسرائيلى لسيناء بعد عام ١٩٦٧ - وكذا تلك المتعلقة بتقويم دور الدبلوماسية المصرية في معالجة هذه المشكلة سواء قبل اللجوء الى التحكيم أو اثنائه او فيما يتصل بمفاوضات تنفيذ الحكم ، هى من الأمور التى تخرج عن نطاق هذه الدراسة اللهم الا بالقدر الذى تقتضيه ضرورات التحليل العلمى السابق.

أهميته بإعتبار أن اتفاق التحكيم هو الدستور أو القانون الأساسى الذى تلتزم به محكمة التحكيم منذ اللحظة الأولى لنظرها النزاع وحتى صدور الحكم الفاصل فيه . أما النقطة الثالثة والأخيرة ، فنعرض فيها لنظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية . ولاشك أن أهمية هذا الموضوع تكمن فى حقيقة أن الهدف المتوخى من التحكيم الدولى ـ كوسيلة سلمية لفض المنازعات ـ لا يتحقق إلا بتنفيذ أحكامه من جانب الأطراف المعنية .

## المبحث الأول

## التحكيم الدولى : تعريفه وأنواعه

### ١ ـ التعريف بالتحكيم الدولى :

يقصد بالتحكيم الدولى ، كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، ذلك الاجراء الذى يمكن بواسطته حل النزاع الدولى بحكم ملزم تصدره هيئة تحكيم خاصة يختارها أطراف النزاع ، وانطلاقاً من مبدأ تطبيق أحكام القانون واحترام قواعده[4].

ويتميز التحكيم الدولى ، بهذا المعنى ، بعدة خصائص[5] :

أ ـ أولاً ، أن القرار الصادر عن هيئة التحكيم ليس قراراً عادياً وإنما هو حكم Award يقرر حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولى العام أو قواعد العدل والانصاف أو أية قواعد قانونية أخرى .

ب ـ أن القرار ( الحكم ) الصادر عن هيئة التحكيم ، هو قرار ( حكم ) ملزم بالضرورة لأطراف النزاع وهذا الالتزام لا يتعارض مع الارادة الحرة للأطراف المعنية أو مع مبدأ السيادة ، وذلك لأنهم ـ أى أطراف النزاع ـ قد قبلوا بمحض أرادتهم أختيار اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية النزاع القائم بينهم .

جـ ـ أن التحكيم الدولى لا ـ ـط فيه بالضرورة أن يشمل كل جوانب النزاع المعروض ، فقد ترى الدول المتنازعة أن مصلحتها المشتركة تقتضى إحالة النزاع برمته الى التحكيم للفصل فيه ، وقد ترى عكس ذلك ومن ثم تكتفى بإحالة أحد أو بعض جوانبه الى التحكيم . ومن ذلك مثلاً ، أن مشارطة التحكيم المعقودة فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ بين مصر واسرائيل بشأن طابا قد قصرت سلطة محكمة التحكيم فقط على تقرير مواضع بعض علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، ولم تطلب منها ـ مثلاً ـ بحث شرعية أو عدم شرعية هذه المواضع من وجهة نظر أى من الطرفين[6] .

د ـ أن الدول عادة ما تحدد ـ على سبيل الحصر ـ الموضوعات التى يمكن أن يكون النزاع بشأن أى منها محلاً للتحكيم ، مستثنية من ذلك كل ما يتعلق منها بالاستقلال السياسى والشرف الوطنى والمصالح الحيوية وكذا المسائل التى تدخل ضمن نطاق أختصاصها الداخلى[7] . ومع ذلك ، فمن الصعوبة القول بوجود قاعدة عامة فى هذا الشأن ، لأن المعول عليه فى التحليل الأخير هو أرادة الدول المتنازعة . ولذلك ، فكثيراً ما نجد نزاعاً دولياً معيناً قد عرض على التحكيم للفصل فيه ، على الرغم من تعلقه بالمصالح الحيوية والاستقلال السياسى لكل أو لأحد أطرافه . ولعل النزاع حول طابا دليل قوى يمكن أن يساق فى هذا الخصوص ، حيث أنه فى جوهره كان يتعلق بتمسك مصر بسيادتها على منطقة طابا فى حين نازعت[7] اسرائيل فى شرعية هذه السيادة انطلاقاً من اعتبارات سياسية[8] .

### ٢ ـ أنواع التحكيم الدولى :

يأخذ التحكيم الدولى ـ فى التطبيق ـ صوراً متعددة يكون لكل منها مسمى خاص ، وذلك طبقاً للمعيار المستخدم .

(4) Rousseau, Ch., Droit International Public, (9 éme editи... ...ris: Dalloz, 1979, P. 305

(5) Ibid., PP. 305-306, PP. 315-318

( ٦ ) راجع نص المادة ٢ من مشارطة التحكيم بشأن طابا . وانظر كذلك نص المادة ٥ من الملحق الرفق بهذه المشارطة والذى يقرر صراحة انه : « ليس من سلطة المحكمة ان تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو اسرائيل والتى تم تسجيلها فى المرفق ... » . انظر . د . يونان لبيب رزق ( جمع وتقديم ) ، وثائق السيادة المصرية على طابا ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٨٩ . العدد ٩٥ . ص ٣٠٠ و ص ٣٠٢ . وقد شملت هذه العلامات ١٤ علامة من مجموع ٩١ علامة هى كل علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب من البحر المتوسط وحتى خليج العقبة .

(7) Rousseau, Ch., Op. Cit., PP. 311-312

وهذه الاستثناءات هى التى يسميها استاذنا الدكتور عز الدين فودة « التحفظات اللزومية » فى اتفاقات التحكيم واتفاقات اللجوء الى المحاكم القضائية الدولية . وانطلاقا من ذلك ، عارض الاستاذ الدكتور فودة اللجوء الى التحكيم بشان طابا خشية صدور حكم فى غير صالح مصر خاصة وان مسألة افساد او افساد هيئة التحكيم التى يناط بها الفصل فى النزاع المعين المعروض ليست امرا مستبعدا تماما . راجع د عز الدين فودة ، القضاء الدولى ، ( مذكرات على الالة الكاتبة ) ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٥ ـ ٢٠ ، ولنفس المؤلف ايضا لا للتحكيم فى طابا ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣٧ ، ٢٨ يناير ١٩٨٥ ، ص ص ١٢ ـ ١٤

( ٨ ) أهداف اسرائيل من وراء السيطرة على طابا عديدة ، منها : كسر مبدأ الانسحاب الى الحدود الدولية ، ادراكها لأهمية طابا الاستراتيجية وسيطرتها على ميناء ايلات ، الحصول على تنازلات من مصر فيما يتعلق بتطبيع العلاقات ، كسب حقوق فى المنطقة سواء فيما يتعلق بالاستثمار أو بالنشاط السياحى .

راجع : الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣٧ ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، د . على الدين هلال ، طابا : قضية قانونية ام سياسية ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٩١٧ ، ١١ اغسطس ١٩٨٦ ، ص ٩٨ ، خالد الفيشاوى ، طابا : الأرض المصرية فى متاهات الحلول السلمية ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ١٧/١٨ ، يوليو / اكتوبر ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠

أ ـ فأولاً ، ومن حيث طبيعة الالتزام باللجوء الى التحكيم من عدمه : هناك التحكيم الاختيارى ، وهناك التحكيم الاجبارى . ففي حالة النوع الأول ، والذي يمثل القاعدة بالنسبة للتحكيم الدولى عموما ، يكون لكل دولة الحق فى قبول أو رفض المثول أمام هيئة تحكيمية ، وذلك إعمالاً للمبدأ القانونى العام الذى يقضى بأن أية دولة لا يمكن أن تجبر على عرض نزاعها أمام أية جهة دولية لتسويته بأية طريقة كانت[9] . أما فى حالة التحكيم الاجبارى[10] ، والأصل فيه أيضا ارادة الدول ، فإن الدولة متى وافقت ـ سواء بمقتضى اتفاقات خاصة أو بمقتضى نصوص معينة ترد ضمن اتفاقات عامة ـ على قبول اللجوء الى التحكيم بالنسبة لطائفة معينة من المنازعات لفضها سلميا ، فهنا لا يكون لهذه الدولة أن ترفض التحكيم فى حالة نشوب نزاع مع دولة أو دول أخرى قبلت التعهد ذاته ، ومتى كان النزاع داخلاً ضمن طائفة المنازعات التى سبق الاتفاق على تحديدها .

ويندرج تعهد كل من مصر واسرائيل ـ بموجب نص المادة ٧ من معاهدة السلام المعقودة بينهما عام ١٩٧٩ ـ باللجوء الى التحكيم لفض أى نزاع يثور بينهما بشأن تطبيق المعاهدة ، أو تفسيرها ، تحت هذا النوع من التحكيم الاجبارى . فطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة : « إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة ، فتحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم » . ولعلنا نستطيع ، فى ضوء ذلك ، أن نفهم اضطرار مصر على اللجوء الى التحكيم بشأن طابا ، وعدم استطاعة اسرائيل رفض ذلك إطلاقاً ، بعدما عجزت الدولتان عن التوصل الى حل للنزاع عن طريق المفاوضات[11] .

ب ـ ومن حيث أطراف النزاع ، يقسم التحكيم الدولى الى نوعين : فهناك ، أولا ، التحكيم الدولى العام الذى تكون أطرافه دولاً متمتعة بكامل الشخصية القانونية الدولية ويكون موضوعه هو النزاع الدولى بالمعنى الدقيق . وهذا النوع من التحكيم هو الذى ... أساسا القانون الدولى العام ، ومن تطبيقات : تحكيم الحدود بشأن اقليم كوتش بين الهند وباكستان والذى وقعت مشارطته فى ٣٠ يونيو ١٩٦٥ ، وتحكيم طابا بين مصر واسرائيل والذى وقعت مشارطته فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ . وهناك ، ثالثاً ، التحكيم الدولى الذى تكون أطرافه إما من غير الدول ولكن تنتمى من حيث الجنسية الى دول مختلفة ، وإما دولاً من جانب وأطرافا اخرى من غيرها من جانب آخر ، ويكون موضوع هذا التحكيم ليس النزاع الدولى بالمعنى الدقيق ـ والذى يعنى نزاعا بين أشخاص القانون الدولى العام ـ وإنما العقود والمعاملات الدولية الخاصة . ويدخل هذا النوع من التحكيم الدولى فى نطاق اهتمام القانون الدولى الخاص والقانون الدولى التجارى .

جـ ـ ومن حيث طبيعة الهيئة التحكيمية : هناك التحكيم الذى يتم بواسطة محكم واحد[12] ، وهناك التحكيم الذى يتم بواسطة هيئة تعرف بمحكمة التحكيم يختار أطراف النزاع أعضاءها الذين يشترط فيهم أن يكونوا جميعا أو غالبيتهم من الشخصيات الدولية المحايدة . وقد جرى العمل الدولى ، منذ تحكيم الألباما الشهير عام ١٨٧٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة ، على أن يكون تشكيل محكمة التحكيم من عدد فردى عادة ما يكون ٣[13] أو ٥ . وقد أخذت مشارطة التحكيم بشأن طابا بالنظام الخماسى ، حيث اتفق الطرفان على اختيار المحكمين الاتية أسماؤهم : د . حامد سلطان ( مصرى ) ، د . روث لابيدوث ( اسرائيلية ) ، كير بيلين ( فرنسى ) ، ديتريش شاندلر ( سويسرى ) ، جونار لاجرجرين ( سويدى ) ، وقد اختير هذا المحكم الأخير ليكون رئيساً للمحكمة .

ومحاكم التحكيم نوعان : فهناك ، من ناحية أولى ، محاكم التحكيم المؤقتة ، وهى المحاكم التى يتم الاتفاق على تشكيلها للفصل فى نزاع دولى معين ثم تنقضى بعد ذلك ، ومثالها محكمة التحكيم التى فصلت فى قضية طابا

(9) Kelsen, H., Peace Through Law, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944, P. 130

( ١٠ ) حول مفهوم التحكيم الاجبارى وخصائصه وتطوره ، انظر

Anand, R., Compulsory Jurisdiction of the International Court of Justice, London: Publishing House 1961

( ١١ ) المعروف ان اسرائيل ظلت ترفض بشدة ـ منذ بداية النزاع حول طابا قبيل اتمام الانسحاب النهائى لقواتها من سيناء فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ـ قبول مبدأ التحكيم . الا انها اضطرت لقبول ذلك امام اصرار مصر عليه . راجع : الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

( ١٢ ) وقد كان هذا النوع من التحكيم شائعا فى الماضى ، اما فى العصر الحديث فقد اصبح اللجوء اليه نادرا وان لم يلغ تماما . راجع :

Wetter O., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 1, New York: Oceana Publications, Inc., 1979, P. 31

( ١٣ ) كما فى تحكيم اقليم كوتش السابق الاشارة اليه بين الهند وباكستان عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ فقد عينت باكستان الدبلوماسى الايرانى نصر الله انتظام ، وعينت الهند القاضى اليوغسلافى اليس بيلر ، وقام الامين العام للامم المتحدة ـ ازاء اخفاق الدولتين فى الاتفاق على العضو الثالث ـ بتعيين القاضى السويدى جونار لاجرجرين ( الذى رأس محكمة تحكيم طابا ) عضوا ثالثا ورئيسا للمحكمة . انظر امثلة اخرى

Ibid., PP. 252-253

بين مصر واسرائيل ، وهذا هو الأصل العام بالنسبة لمحاكم التحكيم . غير أنه على الرغم من هذه الطبيعة المؤقتة لمحكمة التحكيم ، إلا أن دورها قد لا ينتهى فور اصدار الحكم ، وإنما قد تظل المحكمة قائمة فترة معينة بعد ذلك تحسباً لاحتمال قيام أطراف النزاع أو أحدهم بطلب تفسير للحكم أو لاحدى فقراته أو بشأن تنفيذه . وفى هذا الصدد ، نصت المادة ١٣ من مشارطة تحكيم طابا على أن أى نزاع بين الاطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم يحال الى المحكمة لتوضيحه إذا طلب منها ذلك ، أى من الطرفين خلال ٣٠ يوماً من صدور الحكم . وتسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ الطلب .

وهناك ، من ناحية ثانية ، محاكم التحكيم الدائمة التى لا يرتبط وجودها بقيام نزاع دولى معين ، ومثالها محكمة التحكيم الدائمة التى أنشئت بموجب أحكام مؤتمر لاهاى الأول للسلام عام ١٨٩٩ وما أدخل عليها من تعديلات من جانب مؤتمر لاهاى الثانى للسلام لعام ١٩٠٧(١٤) . والحق ، ان التحكيم الدولى الدائم يجد حماسا كبيراً له فى عصرنا الراهن فى نطاق التحكيم الدولى التجارى أكثر منه فى نطاق التحكيم الدولى العام .

د ـ وأخيراً ، وليس آخرا ، ومن حيث طبيعة النزاع موضوع التحكيم ، يمكن التمييز بين عدة أنواع من التحكيم الدولى . فهناك ، مثلاً ، التحكيم الدولى الذى يتعلق بمنازعات الحدود ومثاله تحكيم الحدود بين مصر واسرائيل بشأن طابا . وهناك ، كذلك ، التحكيم الدولى الذى يكون موضوعه مطالبات اقتصادية أو مالية معينة . ويعتبر النوع الأول ، أى التحكيم الدولى لمنازعات الحدود ، من أهم وأبرز أنواع التحكيم الدولى . وإذا كان ليس هنا مقام التفصيل فيما يتعلق بأسباب منازعات الحدود(١٥) ، إلا أنه قد يكون مفيداً التوكيد على حقيقة أساسية وهي أن التحكيم يعتبر حاليا من أنسب الوسائل السلمية لتسوية هذا النوع من المنازعات ، ويعزى ذلك الى عدة أسباب : فمن ناحية أولى ، هناك السبب العام الناتج عن كون أن مسألة قابلية النزاع الدولى ـ أى نزاع دولى ـ للعرض على التحكيم أو القضاء الدوليين من عدمها ، هى الى حد بعيد ، مسألة مواءمة أكثر من كونها مسألة محكومة بقواعد قانونية صارمة . ومن ناحية ثانية ، يلاحظ أن القانون الدولى العام قد نجح الى حد كبير فى تطوير قواعد قانونية مهمة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع منازعات الحدود والعمل على حلها ، وصارت هذه القواعد تكون الآن فرعا جديداً من فروع القانون الدولى العام يطلق عليه القانون الدولى لمنازعات الحدود International Law of Boundary Disputes وهذه القواعد تساعد ولاشك فى تيسير عملية التسوية السلمية لمنازعات الحدود بالطرق القانونية . ومن ناحية ثالثة ، فقد رأينا كيف أن التسوية القانونية تقوم على تطبيق القانون واحترام قواعده ، الأمر الذى يجعلها ويجعل نتائجها مقبولة من جانب الرأى العام فى الدول المعنية حتى ولو كانت نتيجتها فى غير صالح الوطن ، وبهذا فهى تختلف عن التسوية السياسية التى قد يرفضها الرأى العام الوطنى لأنه قد يرى فيها تنازلاً أو تفريطا من جانب حكومته فيما لا ينبغى التفريط فيه أو التنازل عنه . يضاف الى ذلك حقيقة أن التسوية السياسية ، خاصة إذا تمت من خلال المنظمات الدولية وبغض النظر عن طبيعة النزاع ، كثيراً ما تجعل هدفها الرئيسى منصباً على المحافظة على الوضع الراهن فى نطاق العلاقات المشتركة بين أطراف النزاع أكثر من كونه منصباً على صنع السلام الحقيقى بين هذه الأطراف(١٦) .

وبصفة عامة ، وأياً كان نوع التحكيم الدولى محل البحث ، فلابد له من اتفاق يعقده أطراف النزاع لتنظيم عملية التحكيم وتحديد خطواتها واجراءاتها ، وبإختصار تكون أحكامه هى القانون الذى تطبقه المحكمة وتلتزم به منذ لحظة نظرها النزاع وحتى اصدار الحكم(١٧) . فماذا يقصد بإتفاق التحكيم ؟ وما هى أشكاله أو صوره ؟ وما هى العناصر الأساسية التى ينبغى أن يتضمنها ؟ والى أى مدى روعى كل ذلك فى مشارطة التحكيم المعقودة بين

---

(١٤) راجع ، بصفة عامة ، فيما يتعلق بهذه المحكمة
Francois, M., La Cour Permanente d'Arbitrage...., Rec. des Cours (de l'Académie de la Haye). 1955 Tome 37, PP. 457-553

(١٥) حول أسباب منازعات الحدود ، راجع بصفة عامة . د . فيصل عبدالرحمن طه ، القانون الدولى ومنازعات الحدود ، ابو ظبى شركة ابو ظبى للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ص ٦٧ ـ ٧٣ . وايضا :
Luard, E., Frontier Disputes in Modern International Relations, in, Luard, E., (editor), The International Regulation of Frontier Disputes, London: Thames and Hudson, 1970 PP. 9-10

(١٦) وهذا نابع من كون أن وظيفة المنظمة الدولية ـ السياسية خاصة ـ تكمن اساسا فى المحافظة على السلام (peace-Keeping) وليس صنع هذا السلام (Peace-making) . ومن هنا نرى لماذا مثلا حرصت منظمة الوحدة الافريقية على جعل مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار أحد المبادىء الأساسية التى تحكم العلاقات فيما بين الدول الافريقية . راجع : د . بطرس بطرس غالى ، العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ص ١١٣ ومابعدها . وانظر ايضا
Abou-el-Wafa, A., Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes, Revue Egyptienne de Droit International, 1986, Vol. 42, PP. 103-108

(١٧) انظر نص المادة ٨/١ من مشارطة التحكيم بشأن طابا

مصر وإسرائيل بشأن طابا ؟

تجيب عن كل هذه التساؤلات من خلال المبحث التالي :

## المبحث الثاني

### اتفاقات التحكيم الدولي ومشارطاته ماهيتها ، صورها ، مضمونها ، تطبيقها بالنسبة لقضية طابا .

يعرض التحليل لهذا الموضوع في نقطتين : الأولى ، تعريف اتفاقات التحكيم وصورها . أما الثانية ، فتركز على مضمون هذه الاتفاقات . وفي الحالتين ، سنشير الى مشارطة تحكيم طابا بين مصر واسرائيل كنموذج تطبيقي .

#### أ ـ تعريف اتفاق التحكيم وصوره :

يمكن تعريف اتفاق التحكيم بصفة عامة بأنه ذلك الاتفاق الذي يتم بمقتضاه عرض النزاع الدولي على هيئة تحكيم دولية معينة ، يتم تشكيلها لغرض الفصل فيه بحكم ملزم[١٨].

ويأخذ هذا الاتفاق ، في العمل الدولي ، إحدى الصورتين الآتيتين[١٩] : اما صورة الاتفاق السابق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بشرط اللجوء إلى التحكيم Clause d'Arbitrage ، وإما صورة الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بمشارطة التحكيم Compromis .

ويلاحظ على إتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع ـ أي الشرط الخاص بالتعهد باللجوء إلى التحكيم ـ أنه إما أن يرد في معاهدة عامة معقودة بين أطراف النزاع ، كالتعهد المنصوص عليه في المادة ٢/٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ . وإما أن يرد في معاهدات تحكيم خاصة ( معاهدات التحكيم الدائمة )[٢٠] .

#### ١ ـ حالة ورود إتفاق التحكيم في معاهدة عامة :

إذا ورد النص على التعهد باللجوء إلى التحكيم في معاهدة عامة معقودة بين الدول المعنية ، كمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، فإنه قد يكون تعهدا خاصا أي مقيدا ، وقد يكون تعهدا عاما أي مطلقا[٢١] . ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم خاصا أي مقيدا ، إذا اقتصر النص على تقرير اللجوء الى التحكيم لتسوية أنواع معينة من المنازعات الدولية[٢٢] . ومن ذلك مثلا ، نص المادة ٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حيث أنه قصر اللجوء إلى التحكيم فقط بالنسبة للخلافات التي تثور بشأن تطبيق هذه المعاهدة أو بشأن تفسيرها وذلك دون غيرها من الخلافات . ومن ذلك أيضا ، نص المادة ١٧ من الاتفاقية المعقودة في ٣ يونية ١٩٥٥ بين فرنسا وتونس[٢٣] . ويثير هذا النوع من التعهدات باللجوء إلى التحكيم مشكلة أساسية ، تعرف بمشكلة تحديد قابلية أو عدم قابلية النزاع القائم للعرض على التحكيم ، بمعنى هل النزاع يندرج أو لا يندرج تحت طائفة المنازعات التي سبق الاتفاق على تحديدها[٢٤] . فمثلا ، هل النزاع بين مصر وإسرائيل بشأن طابا ينطبق عليه نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام الذي يقضي باللجوء إلى التحكيم أو التوفيق إذا ما أخفقت المفاوضات في تسويته ؟ كان الرأي الراجح في صدد الاجابة عن هذا السؤال : هو أن نزاع طابا يصدق عليه نص المادة المذكورة ، لأنه نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق أحكام معاهدة السلام[٢٥] .

ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم عاما أي مطلقا ، إذا قصد به إنصراف التحكيم إلى كافة المنازعات التي تثور بين الدول المعنية[٢٦] . ومن تطبيقات ذلك : نص المادة ١٥ من معاهدة مكة للصداقة وحسن الجوار المعقودة في ٧ أبريل ١٩٢١ بين المملكة العربية السعودية العراق ، وكذا نص المادة ٢ من معاهدة بغداد للأخوة التحالف المعقودة بينهما في ٢ أبريل ١٩٣٦[٢٧] .

---

( ١٨ ) انظر في هذا المعنى د . سامية راشد ، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة ، الكتاب الأول اتفاق التحكيم ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٧٥ ومابعدها

(19) Rousseau Cj., Op. Cit., PP. 309-310

(20) Dinh, N., et Autres, Droit International Public, (2 ème edition), Paris: L.G.D.J., 1980, P. 814

(21) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

(22) Dinh, N., Op. Cit., P. 814

(23) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

( ٢٤ ) راجع ، بتفصيل أوفى ، فيما يتعلق بهذه المشكلة

Chapal, Ph., L'Arbitrabilité des Différends Internationaux, Paris: Edition A.Pedone, 1967, PP. 24 et Seq.

( ٢٥ ) عائشة عبدالغفار ، طابا وسيناريو العودة الى الوطن : حوار مع د . بطرس بطرس غالي ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ١٠٢٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢١

(26) Dinh, N., Op.Cit., P. 815

( ٢٧ ) مشار الى ذلك في :

Foda, Ezzeldine, The Projected Arab Court of Justice..., The Hague: Martinus Nijhoff, 1957, PP. 32-35

ومن جهة ثانية ، يلاحظ كذلك أن شرط التحكيم الوارد في معاهدة عامة قد يكون مجرد تعهد بسيط باللجوء إلى التحكيم أى يكتفى فيه فقط بمجرد النص على ذلك ، وقد يتجاوز ذلك ليصير شرطا تنظيميا يحدد فيه الأطراف المعنيون شكل هيئة المحكمة التى يريدونها وطريقة تكوينها وقواعد الاجراءات التى تتبعها والقانون الذى تطبقه ، إلى غير ذلك من العناصر التى ينبغى أن يتضمنها أى اتفاق للتحكيم كما سنرى[٢٨] . ومن تطبيقات التعهد الأول ـ التعهد البسيط ـ نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حيث أنه أكتفى فقط بتسجيل تعهد الطرفين باللجوء إلى التحكيم الدولى لحل ما قد ينشأ بينهما من خلافات سواء بشأن تطبيق المعاهدة أو بشأن تفسيرها ، وذلك إذا لم يتيسر حلها من خلال المفاوضات . ومن تطبيقات النوع الثانى ـ أى التعهد التنظيمى ـ نص المادة ٦ من الميثاق المنشىء للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، حيث تضمن أحكاما تفصيلية تنظم كيفية اللجوء إلى التحكيم[٢٩] .

**ب ـ حالة ورود اتفاق التحكيم فى معاهدة خاصة :**

كما أن الاتفاق الذى يتعهد بموجبه الأطراف باللجوء إلى التحكيم ـ كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ـ قد يرد فى معاهدة عامة على نحو ما رأيناه فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، فإنه قد يرد فى معاهدة مستقلة تعقد خصيصا لهذا الغرض وتعرف بمعاهدة أو معاهدات التحكيم الدائمة . وقد تكون هذه المعاهدات ثنائية وهذا هو ما جرى عليه العمل الدولى حتى الحرب العالمية الأولى تقريبا[٣٠] ، وقد تكون جماعية ومن أمثلتها الاتفاق العام للتسوية السلمية للمنازعات الدولية المعروف باتفاق جنيف لعام ١٩٢٨ ، والذى أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعديلا عليه عام ١٩٤٩ .

**٢ ـ مضمون اتفاق التحكيم : التطبيق على مشارطة تحكيم طابا :**

إذا كان أطراف اتفاق التحكيم يستطيعون ـ تطبيقا لمبدأ سلطان الارادة وبوصفه اتفاقا دوليا ـ أن يضمنوه ما يشاءون من شروط وعناصر تشكل فى مجموعها القانون العام الذى تلتزم به هيئة التحكيم وذلك فى حدود ما تسمح به المبادىء القانونية العامة والقواعد القانونية الآمرة ، إلا أن الملاحظ ـ فى ضوء الخبرة التاريخية ـ أن ثمة عناصر أساسية جرى العمل الدولى على ضرورة تضمينها فى كل اتفاق للتحكيم ( بطبيعة الحال نقصد هنا باتفاق التحكيم مشارطة التحكيم أى الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع ، وكذا إتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع والذى يكون له طابع تنظيمى بالمعنى المشار إليه ) .

وتشمل هذه العناصر ما يلى[٣١] :

أ ـ التحديد الدقيق لموضوع النزاع الذى ستتولى هيئة المحكمة الفصل فيه . فإذا كان النزاع مثلا نزاعا بشأن الحدود ، فإنه يجب التحديد بدقة بجزء الحدود المتنازع عليه أو بعلامات الحدود المراد معرفة مواضعها الصحيحة . إذا كان النزاع متعلقا بمسائل إقتصادية أو مالية ، وجب تحديد هذه المسائل بأكبر قدر من الدقة .

وتطبيقا لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم المعقودة بين مصر وإسرائيل بشأن طابا قد حددت بوضوح شديد أن النزاع المطلوب من هيئة التحكيم الفصل فيه هو فقط : « .. تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ..»[٣٢] . وقد حدد الملحق المرفق بالمشارطة هذه العلامات بأنها تشمل فقط العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ . بل إن المادة ٥ من الملحق المذكور قد قررت صراحة أنه : « ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة الحدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو إسرائيل والتى تم تسجيلها فى المرفق أ( وهى العلامات ) الأربع عشرة السابق الاشارة اليها ) ، كذلك ليس من سلطة المحكمة أن تنظر فى مواضع علامات حدود أخرى غير تلك المذكورة فى فقرة أ »[٣٣] .

وهذا التحديد الدقيق لعناصر النزاع موضوع التحكيم

---

( ٢٨ ) راجع أيضا فيما يتعلق بهاتين الصورتين من صور التعهد باللجوء الى التحكيم الدولى د. ابراهيم العنانى ، اللجوء الى التحكيم الدولى . القاهرة . دار الفكر العربى ، ط ١ ، ١٩٧٣ . ص ص ١٤١ ـ ١٠٣

( ٢٩ ) مشار اليه فى . د . مفيد شهاب . التحكيم التجارى الدولى فى العالم العربى ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٨٥ ، المجلد ٤١ . ص ص ٢٨ ـ ٢٩

(30) Rousseau Cj., Op. Cit. P. 310

( ٣١ ) راجع ، بتفصيل أكبر ، فيما يتعلق بهذه العناصر لائحة اجراءات التحكيم النموذجية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨ ، وبصفة خاصة نص المادة الثانية منها .

Wetter, G., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 5, New York: Dceana Publications, Inc., 1979, P. 233

( ٣٢ ) المادة ٢ من المشارطة .

( ٣٣ ) وقد فصلت المادة ٢ من ملحق المشارطة وجهة نظر كل من الطرفين بالنسبة لمواضع هذه العلامات الاربع عشرة . مع التركيز بصفة خاصة على موضع العلامة ٩١ والتى كانت وجهتا نظر الطرفين بشأنها كالاتى : فبالنسبة لمصر ، فقد حددت موضع هذه العلامة عند النقطة التى كانت توجد بها بقايا علامة الحدود الأصلية التى أزالها الاسرائيليون قبل انسحابهم من سيناء فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ . اما اسرائيل ، فقد حددت موضعين للعلامة ٩١ : الأول ، عند مايسمى بالصخرة الجرانيتية وفى اسفل نتوئها الغربى ، والثانى عند بير طابا فى قاع الوادى راجع . د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢

يعتبر ضروريا للغاية ، ليس فقط لأنه يكشف ولاشك عن جدية الأطراف في التوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال التحكيم ، وإنما أيضا لأنه يعين هيئة التحكيم في أن يأتي حكمها واضحا لا لبس فيه ولا غموض وغير متجاوز لحدود اختصاصها(٣٤) .

ب ـ يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أيضا ذكر القواعد الخاصة بطريقة تشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها وعدد المحكمين الذين تتكون منهم . ويلاحظ ، بالنسبة لتعيين المحكمين ، أن أطراف النزاع قد يتفقون على تعيين محكم واحد ، وقد يتفقون على الأخذ بنظام هيئة التحكيم ذات التشكيل الثلاثي أو الخماسي أو غير ذلك . وقد رأينا كيف أن المادة ١/١ من مشارطة التحكيم بشأن طابا قد نصت على الأخذ بالتشكيل الخماسي .

ويذكر في الاتفاق ، عادة ، الأحوال التي تؤدي إلى فقدان المحكم لأهليته كمحكم ، وكذلك حالة إنسحابه أو رده أو عجزه عن القيام بمهامه ، وكيفية مواجهة كل ذلك . كما قد يتضمن الاتفاق الاشارة إلى كيفية مواجهة حالة إمتناع أو تباطؤ أحد اطراف النزاع عن الأشتراك في تشكيل هيئة التحكيم ، كما لو إمتنع عن تعيين المحكم الوطني أو المحكمين المحايدين المطلوب منه تعيينهم(٣٥) . وقد أشارت المادة ٢/١ من مشارطة تحكيم طابا إلى بعض هذه الأمور ، فذكرت مثلا أنه : « يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم . ومع ... وفي حالة ما إذا كان او اصبح عضو معين من حكومة لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة . وإذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أصبح لأى سبب غير قادر على إداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الإتفاق على بديل خلال ٢١ يوما »(٣٦) . والحق ، أن هذا النص قد جاء قاصرا لأنه لم يحدد طريقة حسم الخلاف فيما لو لم يتفق الطرفان على تحديد شخصية رئيس المحكمة أو العضو المحايد الذي أضحى ـ لأى سبب ـ غير قادر على أداء مهامه(٣٧) .

جـ ـ يحدد الأطراف ، كذلك القانون الذي ستتولى محكمة التحكيم تطبيقه على النزاع : وهل يكون هذا القانون هو القانون الدولي العام ، أم قواعد العدل والانصاف ، أم أية قواعد قانونية أخرى(٣٨) . أما إذا لم يتضمن إتفاق التحكيم تحديدا للقانون الذي تطبقه المحكمة ، فإنها تطبق من تلقاء نفسها قواعد القانون الدولي العام المشار إليها في نص المادة ١/٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية(٣٩) ، آخذة بعين الاعتبار ما يكون الأطراف قد إتفقوا عليه من شروط وأحكام ضمنوها إتفاق التحكيم أو مشارطته . والواقع ، أن سكوت إتفاق التحكيم وعدم إشارته إلى قواعد القانون الدولي العام ، لايعني الاستبعاد الكامل لهذه القواعد من نطاق القانون الذي تطبقه المحكمة على النزاع المعروض . فناهيك عن حقيقة أن اتفاق التحكيم ذاته هو اتفاق دولي يندرج ضمن نطاق المصادر الشكلية الثلاثة التي أشارت إليها المادة ١/٣٨ سالفة الذكر ، تشكل قواعد القانون الدولي العام ـ حتى في حالة عدم الاشارة اليها ـ الإطار القانوني المرجعي الذي يحيل إليه القاضي الدولي كلما أعوزته الضرورة إلى ذلك ـ وكذا كلما كان في حاجة ماسة إلى أدلة إثبات يؤسس عليها حكمه لعدم قطعية أدلة الاثبات التي يقدمها كل طرف من أطراف النزاع . ولعل هذا الاستنتاج يصدق تماما على محكمة تحكيم طابا . وندلل على ذلك مثلا بما يلي : فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن هذه المحكمة قد أخذت بالرأي الراجح في الفقه والعمل الدوليين فيما يتعلق بدور الخرائط كأدلة إثبات وبوصفها ذات قيمة إستدلالية فقط ولايمكن أن تنهض بذاتها كدليل إثبات قوى(٤٠) ، وتأسيسا على ذلك رفضت المحكمة القبول بالخرائط التي تقدمت بها إسرائيل لتبرير إدعاءاتها بشأن مواضع بعض علامات الحدود المتنازع عليها(٤١) . ومن ناحية ثانية ، عوّلت المحكمة على قاعدة السلوك اللاحق كدليل إثبات قوى يصل في قوته الاثباتية

---

(34) Fox, H., Arbitration, in, Luard, E., Op.Cit., P. 171

( ٣٥ ) راجع نص المادة ٣/٣ من لائحة احراءات التحكيم النموذجية السابق الاشارة اليها .

( ٣٦ ) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠

( ٣٧ ) وقد جرى العمل الدولي على تخويل هذه السلطة لرئيس محكمة العدل الدولية أو لامين عام احدى المنظمات الدولية . انظر مثلا نص المادة ٣٧ من الميثاق المنشيء للصندوق العربي الانماء الاقتصادي والاجتماعي حيث خول السلطة المذكورة للامين العام لجامعة الدول العربية د . مفيد شهاب ، المرجع السابق ، ص

( ٣٨ ) على سبيل المثال نصت مشارطة تحكيم أرامكو بين السعودية وشركة أرامكو والذي صدر الحكم فيه في ١٩٥٨/٨/٢٣ على ان تفصل المحكمة ـ فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل في نطاق اختصاص المملكة السعودية ـ طبقا للقانون السعودي الذي قصد به احكام الشريعة الاسلامية طبقا للمذهب الحنبلي راجع

Wetter, Q., Op.Cit., (Vol. 1), P. 411

( ٣٩ ) المادة ١٠ من لائحة الاجراءات النموذجية للتحكيم والسابق الاشارة اليها

( ٤٠ ) راجع بصفة عامة في القيمة الاستدلالية للخرائط كأدلة اثبات

Weissberg, Q., Maps as Evidence in International Boundary Disputes: A Reappraisal, A.J.I.L., 1963, Vol. 57, No. 4

( ٤١ ) وثيقة الحكم بشأن طابا ( ملخص ) . د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

الى حد تعديل النص الاتفاقى[٤٢] ، وذلك لكى تخلص إلى نفى إدعاءات إسرائيل بوجود تناقض بين مواضع بعض علامات الحدود وبين نصوص إتفاقية عام ١٩٠٦ المعقودة بين مصر وتركيا بشأن تحديد الحدود بين مصر وفلسطين[٤٣] .

د ـ كذلك ، يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أو مشارطته الاشارة إلى الاجراءات التى يتعين إتباعها أمام المحكمة وأثناء نظر الموضوع ، فيحدد مثلا هل تكون المرافعات شفوية أم مكتوبة أم تجمع بين النوعين ، كما يشار إلى طبيعة الجلسات من حيث السرية أو العلانية[٤٤] . وفى هذا الخصوص ، أشارت المادة ٣/٨ من مشارطة تحكيم طابا إلى أن الاجراءات « تشتمل على المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة .....»[٤٥] . أما مسألة سرية الجلسات أو علنيتها فلم تشر إليها المشارطة المذكورة ، حيث إقتصرت إشارتها فقط ـ فى المادة ٢/١٢ ـ على تقرير صدور الحكم فى جلسة علنية[٤٦] . كما قد تشير الأطراف إلى لغة العمل أمام المحكمة ، مثلما هو الحال فى نص المادة ١٠ من مشارطة تحكيم طابا حيث نصت على أن « تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية »[٤٧] ، ولكنهم قد يتركون للمحكمة سلطة إختيار لغة العمل التى تراها[٤٨] ، وقد ينص على حرية كل طرف فى إختيار اللغة التى يريدها كما فى تحكيم جزيرة بالماس بين الولايات المتحدة وهولندا عام ١٩٢٥[٤٩] .

هـ ـ وأخيرا ، وليس آخر ، يتعين أن يشار فى إتفاق التحكيم إلى القواعد التى يجب أن تراعى عند إصدار الحكم . فتحدد مثلا الطريقة التى يصدر بها من حيث الاجماع او الأغلبية ، وعما إذا كان يصدر مسببا أم بدون تسبيب ، والمدة التى يجب أن يصدر خلالها .... وتطبيقا لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم بشأن طابا قد نصت فى المادة ٢/٤ منها على أن « تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الأجماع بأغلبية أصوات الأعضاء » . وقد جمع الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بين الاجماع والأغلبية ، وذلك على النحو التالى[٥٠] : بالنسبة للمجموعة الأولى من علامات الحدود المتنازع عليها ، وهى العلامات التسع الواقعة فى الجزء الشمالى من خط الحدود من جهة البحر المتوسط وفى أتجاه الجنوب ( العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ) ، صدر الحكم فيها بالاجماع وعلى الوجه الآتى : بالنسبة للعلامات الخمس التالية : ٧ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢ كان الاجماع لصالح مصر . وبالنسبة للعلامات الأربع المتبقية وهى العلامات : ١٤ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٥٦ كان الاجماع فيها لصالح اسرائيل . أما بالنسبة للمجموعة الثانية من علامات الحدود والتى شملت العلامات الأربع التالية : ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ والتى تقع فى المنطقة التى تعرف برأس النقب ، فقد صدر الحكم فيها بأغلبية ٤ أصوات ضد صوات واحد ( هو صوت القاضية الاسرائيلية روث لابيدوث ) وكان لصالح مصر . وأخيرا ، وبالنسبة للعلامة ٩١ فقد صدر الحكم فيها أيضا بأغلبية ٤ أصوات ضد صوت واحد ( وهو أيضا صوت القاضية الاسرائيلية روث لابيدوث ) وكان لصالح وجهة النظر المصرية بشأن تحديد موضع العلامة المذكورة .

أما عن التسبيب ، فقد أشارت المادة ١/١٢ من المشارطة إلى ضرورة أن يتضمن الحكم الأسباب التى إستند إليها[٥١] ، وهو ما راعته المحكمة فى كل فقرات الحكم الذى أصدرته[٥٢] .

وإذا روعيت كل هذه الأحكام والشروط التى ينبغى أن تتضمنها مشارطة التحكيم ، فإن دور محكمة التحكيم ينتهى بصدور الحكم ، ولكن صدور هذا الحكم لاينهى عملية التحكيم تماما إذ تبقى بعد ذلك مسألة تنفيذ الحكم الصادر ، وهذا ما سنتناوله فى المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة .

---

( ٤٢ ) وغنى عن البيان أن قاعدة السلوك اللاحق هى احدى القواعد المهمة فى تفسير المعاهدات الدولية ، راجع مثلا أحمد حسن الرشيدى ، الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية ... ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ ، ص ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧

( ٤٣ ) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠

ومن القواعد القانونية الأخرى التى عولت عليها المحكمة فى اصدار حكمها : قاعدة التقادم المكسب ، قاعدة المعانى الطبيعية والعادية فى تفسير المعاهدات الدولية ، مبدأ التوارث الدولى واثاره بالنسبة لمعاهدات الحدود ، ...

راجع ملخص وثيقة الحكم ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٨ ـ ٢٢١

( ٤٤ ) المادة ١٥ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الاشارة اليها

( ٤٥ ) ، ( ٤٦ ) ، ( ٤٧ ) ، د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .

( ٤٨ ) المادة ١٣ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الاشارة اليها

(49) Wetter,. Q., Op.Cit., (Vol.1), PP. 192-193

( 50 ) G . Kats : Op . Cit . pp 190 - 191 .

( 51 ) Khalil Shikaki : Op . Cit . pp 86 - 87 .

( ٥٢ ) أمين هويدى ، مرجع سابق ص ١٢٥ .

## المبحث الثالث
## تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية

غنى عن البيان القول بأن التحكيم الدولى بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات لايحقق الغرض المتوخى منه ، أى تسوية النزاع الدولى المعروض ، الا بتنفيذ الحكم الذى تصدره محكمة التحكيم فى شأن هذا النزاع . وغنى عن البيان كذلك القول بأن تردد اسرائيل فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر بشأن طابا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، قد أثار بعض التساؤلات ليس فقط حول جدوى اللجوء الى التحكيم لفض المنازعات الدولية سلميا وكذا حول امكانية الاستفادة منه مستقبلا فى تسوية منازعات أخرى بين العرب واسرائيل ، وانما ايضا حول حدود سلطة الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم - مصر فى حالتنا هذه - فى اتخاذ اجراءات معينة يكون من شأنها ارغام الدولة التى صدر هذا الحكم ضدها - وهى اسرائيل - على الامتثال للقانون والنزول على مقتضيات أحكامه .

ونجيب عن هذه التساؤلات من خلال تناول نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية طبقا لقواعد القانون الدولى العام .

ويمكن القول ، فى هذا الخصوص وطبقا لما جرى عليه العمل الدولى ، بأن ثمة طريقتين لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية على اختلاف أنواعها : الأولى ، وهى طريقة التنفيذ التلقائى أو الاختيارى لهذه الأحكام من جانب الدول المدينة بالالتزام ، أى الدول التى تصدر ضدها هذه الأحكام . والثانية ، وهى الطريقة القسرية التى تقوم بموجبها الدولة الدائنة بالالتزام - أى الدولة التى صدر الحكم لصالحها - باللجوء الى اساليب قسرية معينة لحمل الدولة المدينة بهذا الالتزام على الوفاء به . وفى الحالتين قد تلعب القدرة التساومية والتفاوضية لكل طرف من أطراف النزاع ونجاحه فى توظيف واستثمار ماهو متاح له من مصادر القوة دورا مهما فى تحديد الطريقة النهائية التى يتم بها تنفيذ حكم التحكيم وحدود هذا التنفيذ ، ومن ثم فقد تنجح الدولة الدائنة بالالتزام فى حمل الدولة المدينة به على تنفيذ الحكم الذى أشار اليه منطوق الحكم نصا وروحا . وفى المقابل قد تخفق دبلوماسية هذه الدولة - اى الدولة الدائنة بالالتزام - سواء لاعتبارات موضوعية او لاعتبارات تتعلق بالاداء الدبلوماسى ذاته فى ممارسة اى ضغط حقيقى على الدولة المدينة فيتم فض النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ الحكم بطريقة توفيقية تحقق لكل طرف مكاسب يرضى عنها .

أ - التنفيذ الاختيارى لأحكام محاكم التحكيم الدولية :

يعرف التنفيذ الأختيارى ، فى نطاق الالتزامات القانونية بوجه عام ، بأنه الوفاء الذى يقوم به المدين اختيارا[٥٣] . وطبقا لما تكشف عنه الخبرتان التاريخية والمعاصرة فى مجال التحكيم الدولى ، فان التنفيذ الاختيارى أو التلقائى لأحكام محاكم التحكيم الدولية هو القاعدة وأن الاستثناء هو ان يتم هذا التنفيذ قسرا . فقد جرى العمل الدولى على قيام الدول المعنية بتنفيذ هذه الأحكام بصورة تلقائية وبمجرد صدور الحكم دون اجراءات لاحقه اللهم الا ماقد يتعلق منها مثلا بتفسير غموض معين فى الحكم ، وذلك على خلاف الحال تماما - وكما هو مشاهد - بالنسبة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الأجهزة الدولية غير ذات الطابع القضائى كالأجهزة السياسية للأمم المتحدة[٥٤] .

وثمة أسباب موضوعية عديدة تفسر قبول الدولة التى صدر ضدها الحكم القيام بتنفيذه اختيارا . ومن هذه الأسباب :

١ - أن الالتزام بتنفيذ حكم محكمة التحكيم هو جزء لايتجزأ من عملية التحكيم ذاتها . فالتحكيم بطبيعته ، ومن واقع تعريفه السابق الاشارة اليه ، يعنى أصلا تسوية النزاع الدولى سلميا بحكم نهائى وملزم[٥٥] .

ب - ان اللجوء الى التحكيم هو عمل ارادى بحت ، بمعنى ان الدول هى التى تقرر - بمحض ارادتها وإعمالا لمبدأ السيادة - الموافقة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لفض منازعاتها . وتأسيسا على ذلك ، فطالما أنها قد قبلت بارادتها الحرة التى لايشوبها أى عيب من عيوب الرضا اللجوء الى هذه الوسيلة - التى تعلم أنها ملزمة بالطبيعة - فإنها بذلك تكون قد ألزمت نفسها مقدما وبارادتها المنفردة بالامتثال لما تصدره هيئة التحكيم من

---

(٥٣) انظر بعض ابعاد هذا التقييم فى : Ted. Greenwood : Cit . pp 57 - 60 .

- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضوعان آخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الأعظم من الخيار النووى الاسرائيلى والعربى ، ( الصمت الغامض تجاه تطور الأول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثانى ) ، وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كمحاضر ضد الانتشار . وسنعرض لهذين الموضوعين فى موضع لاحق مع الحدود .

(54) Jenks. W., The Prospects of International Adjudication, London: Stevens & Sons, 1964, P. 663

(٥٥) وذلك مالم يكن اطراف النزاع قد اتفقوا على غير ذلك ، راجع Brierly. J., The Law of Nations, London: Oxford, 1963, P. 277

أحكام حتى ولو كانت ضد مصلحتها[٥٦] .

جـ - وإضافة إلى ماسبق ، فإنه قد ينص في اتفاق التحكيم أو مشارطته على تعهد أطراف النزاع بقبول الحكم الصادر باعتباره نهائيا وملزما ويجب تنفيذه بحسن نية . وهذا مانجده - مثلا - في نص المادة ١٤ من مشارطة التحكيم بشأن طابا ، والتى نصت على أن : ١ - تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما . ٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام ، كما أشارت ديباجة المشارطة الى نفس هذا المعنى أيضا[٥٧] .

ومثل هذا النص ، وإن أمكن اعتباره تزيدا لامبرر له لأن الحكم كما بينا يكون نهائيا وملزما دون حاجة الى موافقة خاصة من جانب أطراف النزاع ، الا أنه - مع ذلك - لايخلو من فائدة حيث أنه يوجد التزام تعاقدى اخر في مواجهة أطراف النزاع بقبول نتيجة التحكيم والامتثال لها بحسن نية عملا بالمبدأ الذى يقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين . وعليه ، فإن مخالفة هذا الالتزام التعاقدى ترتب - بدورها - مسئولية دولية في مواجهة الطرف المخالف ، مالم يكن رفضه تنفيذ الحكم راجعا الى ظروف استثنائية كحالة الضرورة أو حالة القوة القاهرة أو حالة اتفاق الأطراف أنفسهم على غير ذلك[٥٨] . وهذا الاستنتاج يصدق تماما على اسرائيل فيما لو رفضت الامتثال لحكم محكمة التحكيم الصادر ضدها بشأن طابا ، بالنظر الى الالتزامات التعاقدية التى التزمت بها في مواجهة مصر سواء طبقا لمعاهدة السلام أو طبقا لأحكام المشارطة .

د - وهناك ، كذلك ، حقيقة أن الدول المعنية قد قامت - قبل موافقتها على اللجوء الى التحكيم كوسيلة لفض منازعاتها سلميا - بحساب التكلفة المتوقعة من جراء قبول هذه الوسيلة ، وهى تضع في اعتبارها ولاشك امكانية أو احتمال أن تخسر معركة التحكيم . ويتصل بذلك أيضا حقيقة أن النزاع موضوع التحكيم قد يكون محدود الأهمية ، الأمر الذى يعنى أن تحمل خسارة معركة التحكيم ربما يكون أخف وطأة من التضحية بأمور أخرى قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للعلاقات المشتركة .

وعلى ذلك ، فلنا أن نتصور - مثلا - أن استعداد اسرائيل لتحمل خسارة معركة التحكيم مع مصر بشأن طابا كان يفوق ولاشك استعدادها لتحمل خسارة معركة السلام والتطبيع معها . ومعنى ذلك ، أن مراوغة اسرائيل وترددها في تنفيذ الحكم لايخرجان عن كونهما مجرد محاولة للضغط على المفاوض المصرى أملا في الحصول على تنازلات منه لمصلحتها ، بحيث اذا ثبت لها صلابة موقف هذا المفاوض فلن يكون أمامها الانصياع امتثالا للقانون وحفاظا على العلاقات المشتركة ، وهو ماتحقق بالفعل على مايبدو ولو إلى حد معين قد لايصل الى درجة الالتزام الكامل بمنطوق الحكم الصادر عن المحكمة .

هـ - وهناك أيضا الأسباب المتعلقة بالسمعة والمكانة الدوليتين . فالدولة التى صدر ضدها الحكم قد تنصاع له وتقوم بتنفيذه اختيارا ، ليس انطلاقا من اعتبارات قانونية معينة ، وإنما خوفا على سمعتها ومكانتها بين الدول . فالهند ، مثلا ، لم تقتنع بحكم محكمة التحكيم الصادر في قضية اقليم كوتش عام ١٩٦٦ بينها وبين باكستان ، بل دفعت ببطلانه ووصفته بأنه ليس حكما award وإنما هو جائزة reward أهدتها المحكمة الى باكستان ، ومع ذلك أعلنت - أى الهند - انصياعها له وقامت بتنفيذه حفاظا على سمعتها وعلى مكانتها الدولية[٥٩] . وتأسيسا على ذلك ، لنا أن نتساءل : هل - والى أى مدى - كان حرص اسرائيل على سمعتها الدولية أحد العوامل التى حدت من مراوغتها وحملتها في نهاية المطاف على قبول تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة التحكيم بشأن طابا[٦٠] ؟ إذا سلمنا بوجود علاقة بين حرص الدولة - أية دولة - على سمعتها وعلى مكانتها الدولية وبين احترام هذه الدولة لقواعد الشرعية الدولية والنزول على مقتضيات أحكامها ، لقلنا بدون تردد بأن العامل المذكور لم يكن له أى دور في حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم الصادر ضدها بشأن طابا ، وحسبنا ان ندلل على ذلك بالموقف الاسرائيلى الرافض باستمرار لقواعد هذه الشرعية الدولية متمثلة في قرارات الأمم المتحدة .

---

(56) Schachter, O., The Enforcement of International Judicial and Arbitral Decisions, A.J.I.L., 1960, Vol.54, Vol. 1, P.1

(٥٧) راجع : د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ و ٣٠٢

(٥٨) في هذا المعنى ، د . ابراهيم العنانى ، المرجع السابق ، ص ١٢١

والحق ، انه فيما عدا حالة إتفاق الأطراف المعنية على غير ماتقضى به الطبيعة الالزامية لأحكام محاكم التحكيم الدولية ، فان الحالات الاستثنائية المشار اليها في المتن لاتصدق على حكم محكمة التحكيم بشان طابا ، وانما تصدق على الأحكام التى تتضمن التزامات مالية .

(59) Anand, R., Studies in International Adjudication, Delhi: Vikas House, 1969, P. 218.

(٦٠) بطبيعة الحال ينبغى ان يكون مفهوما ان القول بالتزام الدولة التى صدر ضدها الحكم - اسرائيل أو غيرها - بتنفيذه ، لايعنى سلبها حقها القانونى في التمسك بالدفع ببطلان هذا الحكم أو طلب اعادة النظر في موضوع النزاع اذا وجدت المبررات التى تسوغ ذلك ، مع ملاحظة انه لما كانت احكام التحكيم الدولية تصدر نهائية وغير قابلة للاستئناف لذا فليس ثمة من طريقة لبحث مسالة بطلانها الا من خلال عرض الحكم المطعون فيه على محكمة تحكيم جديدة يشكلها الأطراف أو تشكلها محكمة العدل الدولية ان تعذر عليهم ذلك .

**٢٠ ـ التنفيذ الجبرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية :**

اذا افترضنا ان اسرائيل قد تمادت فى مراوغتها ورفضت الامتثال للحكم الصادر عن محكمة تحكيم طابا ، فهل لمصر الحق فى اتخاذ اجراءات معينة لحملها على ذلك قسرا ؟

نجيب عن هذا السؤال من خلال استعراض موقف القانون الدولى العام فيما يتعلق بالتنفيذ الجبرى أو القسرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية[٦١] .

فطبقا لما استقر عليه الفقه والعمل الدوليان ، يجوز للدولة التى صدر الحكم لمصلحتها اتخاذ اجراءات معينة لحمل الدولة التى صدر ضدها هذا الحكم على الانصياع له وتنفيذه . وهذه الاجراءات عديدة ، ويمكن تصنيفها الى ثلاث طوائف[٦٢] : فأولا ، هناك ، الاجراءات التى تندرج تحت مايسمى بأساليب المساعدة الذاتية self-help ، وهى الأساليب التى تلجأ اليها الدولة باستقلال يكاد يكون كاملا عن أى تعاون أو تدخل من جانب أية أطراف ثالثة . وهناك ، ثانيا ، الاجراءات التى تندرج تحت مايسمى بأساليب المساعدة المتبادلة ، حيث تعول الدولة فيها على تعاون أطراف ثالثة معها من أجل حمل الدولة المخالفة على الامتثال لحكم القانون . وقد تقوم هذه الأطراف الثالثة ـ او الطرف الثالث اذا كان ـ بدور الوساطة بين الدولتين المتنازعتين أملا فى التوصل الى حل يكفل تنفيذ الحكم موضوع النزاع . وثالثا ، هناك الاجراءات التى تتمثل فى سعى الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم فى اللجوء الى المنظمات الدولية ، فى محاولة من جانبها لاحلال العمل الدولى الجماعى والمنظم محل العمل الفردى والجماعى المحدود اللذين أثبتا عدم جدواهما .

**أ ـ التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة الذاتية :**

يمكن تعريف المساعدة الذاتية ، فيما يتعلق بموضوع البحث ، بأنها مجموعة الاجراءات أو الوسائل التى تقرر الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم اتخاذها ـ متى كانت تدخل فى نطاق اختصاصها وفى حدود امكاناتها ـ بهدف حمل الدولة التى صدر ضدها الحكم على تنفيذه ، بعد أن رفضت القيام بذلك من تلقاء نفسها وحسبما تقضى به القواعد العامة لنظام التحكيم الدولى[٦٣] .

وبصفة عامة ، تقوم المساعدة الذاتية على دعامتين هما : أعمال الرد أو المعاملة بالمثل Retorison ، وأعمال الانتقام Reprisals . أما الأولى ، فيقصد بها تلك الاجراءات غير الودية التى تتخذها احدى الدول ـ دون الخروج على الأصول والقواعد القانونية المرعية ـ ردا على تصرفات غير قانونية اتخذتها ضدها دولة اخرى[٦٤] . وتدخل هذه الاجراءات ضمن النطاق العام لاختصاص الدولة التى قررت اللجوء اليها ، ولذلك فلا محل للدفع بعدم شرعيتها . ومن تطبيقات ذلك : خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسى لدى الدولة المخالفة ، تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، وقف أو الغاء التسهيلات المالية او الجمركية التى كانت قد منحتها لهذه الدولة ...

أما الثانية ، أى أعمال الانتقام ، فيقصد بها كل ماتقوم به الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم من أعمال الاكراه ، التى لاتصل الى حد الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة وإن كانت أشد اكراها من أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، فى مواجهة دولة أخرى ارتكبت ضدها ـ أى ضد الدولة الأولى ـ أعمالا غير مشروعة ، وذلك بقصد حملها على العدول عن ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة[٦٥] . وعلى خلاف أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، تعتبر أعمال الانتقام أعمالا غير مشروعة بحسب الأصل ، الا أن استخدامها ضد الدولة المخالفة لأحكام القانون الدولى العام ـ برفضها مثلا الامتثال لحكم محكمة التحكيم الدولية ـ يحيلها فى حدود معينة وفى اطار فكرة الضرورة التى تبررها الى أعمال وتصرفات مشروعة[٦٦] ، شريطة أن يتحقق التناسب بين المخالفة التى تجسدها الأعمال غير المشروعة الصادرة عن الدولة المخالفة وبين هذه الأعمال الانتقامية بوصفها من قبيل أعمال الدفاع أو قياسا عليها[٦٧] . ولكن ، فى كل الأحوال يستثنى من هذه الأعمال الانتقامية الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة فى أغراض الاكراه أو حتى مجرد التهديد بها ، حيث أن ذلك يتعارض مع صريح نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم

---

( ٦١ ) فكرة التنفيذ الجبرى أو القسرى فى نطاق القانون الدولى العام تعنى الـ enforcement . ولاتعنى ذات المعنى الذى يشير اليه فقه القانون الداخلى . راجع فى تعريف التنفيذ الجبرى فى القوانين الداخلية د . فتحى والى ، المرجع السابق ، ص ص ٤ ـ ١٣

(62) Schachter, O., Op.Cit., PP. 6 18

( ٦٣ ) انظر مثلا فى تعريف عام للمساعدة الذاتية

Dictionary of International Law, Moscow: Progress Publishers, 1982, P.223

(64) Starke, J., An International to International Law; (8th edition). London: Butterworths, 1977, P.520

(65) Ibid.

(66) Nantwi, E. The Enforcement of International Judicial Decisions and Arbitral Awards in Public International Law, (Sec. edition). Leyeden: Sijthoff. 1967. P. 146

(67) Starke, J. Op.Cit., P. 550

وايضا : د . حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٢ ، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠

المتحدة . أما ماعدا ذلك من أعمال الانتقام ، كتجميد الأرصدة المالية مثلا ، فيخرج عن نطاق الحظر الذى أوردته المادة المذكورة(٦٨) .

وسواء كيفت المساعدة الذاتية على أنها أعمال رد أو معاملة بالمثل أو اعمال انتقام ، فانها تأخذ فى التطبيق صورا متعددة أهمها الصورتان الاتيتان : الضغوط الدبلوماسية من جانب ، والضغوط الاقتصادية من جانب اخر .

**الضغوط الدبلوماسية :**

قد يكون أمرا طبيعيا أن تلجأ الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى استخدام الوسائل والطرق الدبلوماسية ، كالمفاوضات المباشرة وغير المباشرة والاحتجاج الدبلوماسى أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى او حتى تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، من أجل حمل الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ هذا الحكم ، وذلك لأن اللجوء الى أساليب قسرية أشد ايلاما قد لايكون متاحا بسهولة كما انه قد لايكون مرغوبا فيه فى بادىء الأمر . ولعل مطالبة الحكومة المصرية للولايات المتحدة القيام بدور الوساطة وممارسة ضغطها على اسرائيل لقبول تنفيذ حكم محكمة تحكيم طابا - وهو ما استجابت له الحكومة الأمريكية بالفعل - هى احدى صور هذه الضغوط الدبلوماسية(٦٩) .

كما أن محاولة مصر الربط بين مسألة الاستمرار فى عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وبين حل مشكلة طابا ، حتى من قبل صدور حكم محكمة التحكيم ، هى أيضا من قبيل هذه الضغوط الدبلوماسية(٧٠) .

والملاحظ ، أن فعالية الضغوط الدبلوماسية فى تحقيق الهدف المتوخى منها ، وهو ارغام الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ حكم التحكيم ، تختلف من حالة إلى أخرى . فمثلا ، المشاهد أن أقدام الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم على اتخاذ خطوة معينة لتجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو حتى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى مع الدولة المخالفة ، قد ينظر اليه بوصفه البديل الأخير الذى لابد منه لمواجهة اخفاق الأساليب الدبلوماسية الأخرى . ومن جهة ثانية ، يمكن القول بأن فعالية هذه الضغوط ترتبط ، الى حد كبير ، بمستوى الأداء الدبلوماسى بصفة عامة فى الدولة المعنية وبقدرة اجهزتها المختصة بشئون السياسة الخارجية على حسن استثمار وتوظيف امكاناتها الذاتية لتعزيز مقدرتها التفاوضية ، انطلاقا من فهم صحيح للظروف والمعطيات الدولية المحيطة . ومن جهة ثالثة ، فان الثابت - عملا - هو أن خطوة معينة كخطوة تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى يمكن أن تكون فعالة إذا ما توافرت لها ظروف موضوعية معينة ، كأن تكون الدولة المخالفة لها مثلا مصالح معتبرة فى الدولة الدائنة بالالتزام يهددها - ولاشك - اتخاذ مثل هذه الخطوة ، أو أن يكون الابقاء على العلاقات المذكورة وفى مستوى معين يشكل مطلبا ضروريا للغاية من وجهة نظر الدولة المخالفة(٧١) . وتطبيقا لذلك ، يحق لنا أن نتساءل : هل أدركت الدبلوماسية المصرية - فى مفاوضاتها مع اسرائيل من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم - ان الابقاء على العلاقات الدبلوماسية مثلا مسألة مهمة للغاية من وجهة النظر الاسرائيلية ، وبالتالى يمكن الاستفادة منها لصالح مصر ؟ وبعبارة اخرى ، هل كان الاقتناع بأهمية الابقاء على العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل من وجهة نظر هذه الأخيرة - على افتراض ثبوت هذا الاقتناع - يمثل ورقة رابحة فى قائمة حسابات المفاوض المصرى فيما يتعلق بمفاوضات تنفيذ حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ؟ وإلى أى مدى نجح هذا المفاوض فى استخدام هذه الورقة - وغيرها - من أجل حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم نصا وروحا لتبقى له صفته كحكم تحكيمى ملزم وليس كقرار توفيقى يستجيب لمصالح أطرافه ؟ تساؤلات نطرحها دون الاجابة عليها ، لسببين : الأول ، أن موضوعنا ليس هو تقويم دور الدبلوماسية المصرية خلال عملية المفاوضات مع اسرائيل بعد صدور حكم محكمة التحكيم بشأن طابا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وبقصد تنفيذ هذا الحكم ، وإنما هو الأجابة عن السؤال الآتى كما أسلفنا إلى أى مدى روعيت

---

( ٦٨ ) جدير بالذكر ، ان القانون الدولى التقليدى كان يعرف اشكالا اشد ايلاما للأعمال القسرية كالحصار البحرى السلمى وضرب ... من البحر . راجع :
Schachter, O., Op.Cit., P. 14

( ٦٩ ) بطبيعة الحال لمثل هذه الوساطة الأمريكية يصعب تكييفها بأنها تدخل تماما ضمن نطاق المساعدة الذاتية ، وانما هى اجراء وسط بين المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة .

( ٧٠ ) وقد اوضح الرئيس المصرى عن هذا الموقف فى مناسبات متعددة . ففى خطابه فى عيد العمال عام ١٩٨٥ - مثلا - اعلن الرئيس مبارك ان عودة السفير المصرى الى تل ابيب - والتى سحب منها فى اعقاب غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ - يرتبط بتحقق امور ثلاثة اولها حل مشكلة طابا . راجع : الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

( ٧١ ) حول فعالية الضغوط الدبلوماسية عموما كوسيلة للضغط على الدولة المخالفة . راجع
Nantwi,C., Op.Cit., P. 146

القواعد العامة للتحكيم الدولى - بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات - فى قضية التحكيم بشأن طابا منذ توقيع مشارطة التحكيم وحتى تنفيذ الحكم ؟ أما السبب الثانى ، فيتعلق بتعذر الوصول الى المادة العلمية - الوثائق والمستندات والمحاضر - الخاصة بسير عملية المفاوضات والتى لم يكشف عنها النقاب بعد .

**الضغوط الاقتصادية :**

بادى ذى بدء ، يتعين القول بأن هذه الضغوط الاقتصادية تنتج أثرها بالنسبة لمختلف أنواع أحكام محاكم التحكيم الدولية التى يثور الخلاف بشأن تنفيذها ؛ ولكن فعاليتها تتحقق بدرجة أكبر بالنسبة للأحكام التى ترتب التزامات مالية .

وتشمل الضغوط الاقتصادية أساسا : الاستيلاء على الممتلكات التى تخص الدولة المخالفة والموجودة فى اقليم الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم . ويتم هذا الاستيلاء إما فى صورة نزع للملكية وإما فى صورة مصادرة لها[٧٢] . وقد استقر الفقه القانونى - الداخلى والدولى على السواء - على تكييف اجراء نزع الملكية على أنه عمل مشروع يدخل فى نطاق الاختصاص الأقليمى للدولة ، فى حين كيفت المصادرة على أنها - كمبدأ - اجراء غير قانونى ما لم يوجد سند مشروع يسوغها[٧٣] .

كما يدخل فى نطاق الضغوط الاقتصادية كذلك محاولات الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم التأثير فى النشاط التجارى والاقتصادى العادى للدولة المخالفة . ولعل المثال النموذجى الذى يمكن ان يساق فى هذا الشأن ، هو ذلك الذى يتعلق بقضية شركة لينا للذهب بين بريطانيا وروسيا . فقد حدث أن ترددت الدولة الأخيرة فى تنفيذ الحكم الصادر ضدها لصالح الشركة المذكورة ، فقامت بريطانيا - تطبيقا لمبدأ الحماية الدبلوماسية - بالربط بين مسألة تنفيذ الحكم وبين استمرار المفاوضات التجارية التى كانت دائرة وقتذاك بين الدولتين ، وقد نجحت بريطانيا فى ذلك ، حيث رضخت روسيا وقامت بتنفيذ الحكم موضوع النزاع[٧٤] .

**ب - التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة المتبادلة :**

قد تطالب الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم من الدول الأخرى مساعدتها والوقوف إلى جانبها ، فى محاولة لتكتيل بعض الجهود الدولية الجماعية لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ هذا الحكم .

وإذا كان المبدأ القانونى العام فى مختلف النظم القانونية يقضى بأن أحدا لا ينبغى أن يؤيد تصرفا مخالفا للقانون ، وإلا اعتبر هذا التأييد يشكل هو أيضا مخالفة الأمر الذى يرتب مسئولية قانونية فى مواجهة الطرف الذى صدر عنه ولصالح الطرف المضرور[٧٥] ، إلا أنه لا يوجد - فى المقابل - ما يلزم أية دولة بالتعاون مع الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم من أجل الضغط على الدولة المخالفة لحملها على القيام بتنفيذه[٧٦] . ومع ذلك ، هناك من يرى - عن حق - أن مثل هذا التعاون يكون مطلوبا ومرغوبا فيه طالما أنه لا يرتب أية مسئولية دولية فى مواجهة الدولة التى تتعاون مع الدولة التى صدر الحكم لصالحها[٧٧] . وتكمن ضرورة هذا التعاون - الذى لا يرتب أية مسئولية دولية فى مواجهة من يقوم به - فى كونه أحد لزوميات حسن ادارة العدالة الدولية وكذا حسن انتظام العلاقات الدولية بوجه عام ، على اعتبار أنه لا توجد أية سلطة عليا فى المجتمع الدولى تستطيع أن تفرض على أعضائه احترام قراراته وأحكامه .

ويتحقق مبدأ تعاون دولة أو دول ثالثة مع الدولة

---

(72) Ibid., PP. 137-138

(73) Ibid., P. 138

ومن تطبيقات العمل الدولى فى شأن الاستيلاء على الممتلكات لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم ، موقف بريطانيا فى قضية مضيق كورفو الذى أصدرت محكمة العدل الدولية حكما بشأنها فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ ، والذى قضى بأن تدفع ألبانيا تعويضا لبريطانيا مقداره ٨٤٣,٩٤٧ جنيه استرلينى . وازاء رفض ألبانيا ذلك ، فكرت بريطانيا فى الاستيلاء على الممتلكات الالبانية الموجودة على الأرض البريطانية ، غير أنه تبين عدم وجود أية ممتلكات لألبانيا فى بريطانيا وبالتالى لم تترجم الى خطوات عملية . راجع :

Ibid., PP. 138-139

(74) Ibid., PP. 140-141

وقد تقرر الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم الالتجاء الى محاكمها الداخلية للحصول منها على سند قانونى (exequatur) يسوغ لها القيام بالاستيلاء على ممتلكات الدولة المخالفة الموجودة على ارضها . غير ان المحاكم الداخلية قد ترفض اعطاء مثل هذا السند القانونى مراعاة منها لمبدأ حصانة الدول الأجنبية امام المحاكم الوطنية للدول الأخرى راجع

Ibid., PP. 143-145

(75) Jenks, C., Op.Cit., P. 704

(76) Nantwi, C., Op.Cit., PP. 174-175

فالالتزام الوحيد الذى يقضى بوجوب تعاون الدول مع بعضها البعض هو ذلك الذى يتم فى نطاق منظمة الامم المتحدة ومن اجل تحقيق أهداف ومقاصد هذه المنظمة ( المادة ٢/٥ من الميثاق ) ومع ذلك ، يمكن اعتبار نص المادة ٢/٥ المذكورة يوجد ايضا - ولو بطريقة غير مباشرة - التزاما على الدول كافة بالتعاون حتى خارج نطاق الأمم المتحدة متى كان ذلك لايتعارض مع احكام الميثاق .

(77) Ibid.

٦٥٤

صاحبة المصلحة في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية بطرق شتى ، لعل من أبرزها القيام بمحاولة الوساطة بين الدولتين المتنازعتين من أجل وضع الحكم موضع التنفيذ . وتقديرنا ، أن محاولات الوساطة وما شابهها تكون مجدية إلى حد كبير في إنتاج الأثر المتوخى منها إذا توافر لها شرطان : الأول ، أن تكون الدولة الوسيط قد اضطلعت بدور إيجابي ملموس في الوساطة بين الدولتين المتنازعتين خلال المراحل الأولى للنزاع والتى انتهت بتوقيع اتفاق أو مشارطة التحكيم ، كحالة الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل قبل وبعد صدور محكمة التحكيم بشأن طابا . أما الشرط الثاني ، فيتمثل في ضرورة كون الدولة الوسيط لها - كقاعدة عامة - قدرة على التأثير على طرفي أو أطراف النزاع انطلاقا من اعتبارات موضوعية ، كأن تكون هذه الأطراف مستفيدة تماما من علاقاتها بهذه الدولة أو تنظر اليها باعتبارها الضامن في عملية السلام ، أو لأن كل طرف من أطراف النزاع يحرص على تحسين علاقاته مع تلك الدولة[٧٨] . ولعل هذا يصدق أيضا على دور الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بقضية طابا ، حيث إنه ليس بخاف أن الولايات المتحدة قد اضطلعت بدور معتبر في المفاوضات التى جرت بين الطرفين سواء قبل توقيع مشارطة التحكيم في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ أو طيلة عملية التحكيم أو حتى خلال المفاوضات التى جرت بشأن تنفيذ الحكم[٧٩] .

**جـ - اللجوء إلى المنظمات الدولية :**

إذا أخفقت محاولات الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية ، سواء من خلال وسائلها الذاتية الدبلوماسية والاقتصادية أو من خلال تعاون دولة أو دول ثالثة معها ، في حمل الدولة المخالفة على الامتثال للحكم الصادر ضدها ، فانها - أى الدولة الأولى - قد تقرر اللجوء إلى المنظمات الدولية .

وكقاعدة عامة يمكن القول بأنه فيما عدا منظمة الأمم المتحدة ، لا يكون اللجوء إلى أية منظمة دولية ناشئة لهذا الموضوع ميسورا إلا إذا نصت مواثيقها المنشئة على ذلك . وعليه ، فسنقصر حديثنا هنا على محاولات تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية من خلال اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة[٨٠] .

**اللجوء إلى الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية :**

لم يتحدث ميثاق الأمم المتحدة صراحة عن نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية ، إذا ما رفضت احدى الدول المدينة بالالتزام الامتثال للحكم الصادر ضدها . فالاشارة الوحيدة التى أوردها الميثاق ، في هذا الخصوص ، تقتصر فقط على بيان نظام تنفيذ الأحكام التى تصدرها محكمة العدل الدولية ؛ وهى كما هو معلوم محكمة قضاء دولي وليست محكمة تحكيم دولي[٨١] . وتأسيسا على ذلك ، ذهب جانب من الفقه إلى القول - وبحق - بأن ميثاق الأمم المتحدة قد جاء أضعف بكثير من عهد عصبة الأمم فيما يتعلق بهذه المسألة[٨٢] .

ولكن ، حيث أن النزاع بشأن تنفيذ حكم صادر عن محكمة تحكيم دولية هو نزاع سياسي لا قانوني ، بالنظر إلى أن دور هذه المحكمة ينتهى بصدور الحكم وذلك مما لم يكن رفض التنفيذ مرجعه الدفع بالبطلان أو اختلاف وجهتى نظر الدولتين المتنازعتين بشأن تفسيره أو لاصرار الدولة المخالفة على إعادة النظر في الموضوع لتكشف وقائع جديدة جوهرية ، لذا فانه يمكن تصور حالتين لتدخل الأمم المتحدة في هذا النزاع : الحالة الأولى ، وهى الحالة التى تتقدم فيها الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم ( مصر بالنسبة لتحكيم طابا ) بشكوى الى الأمم المتحدة لبحث النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ الحكم . وهنا تبحث المنظمة هذا النزاع بالطرق العادية ومن خلال أجهزتها المختصة شأنه في ذلك شأن

---

( ٧٨ ) راجع ، بصفة عامة ، في الشروط التى تجعل الوساطة الدولية مقبولة ومثمرة .
Touval, S.and Zartonan, W., (editors), International Mediation in Theory and Practice, Prager: 1985, PP. 9-10

( ٧٩ ) راجع - مثلا - حول هذا المعنى : الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ص ١٤ - ١٧

( ٨٠ ) انظر فيما يتعلق باللجوء الى المنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصة بهدف حمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم الصادر ضدها وتطبيقات ذلك :
Nantwi, C., Op.Cit., PP. 168-172

( ٨١ ) راجع نص المادة ٩٤ من ميثاق الامم المتحدة . وحول الفارق بين محكمة التحكيم ومحكمة القضاء انظر مثلا
Starke, J., Op.Cit. PP. 521-522

(82) Schachter, O., Op.Cit., PP. 17-18

فالملاحظ ، وكما يستنتج الاستاذ شاستر وبحق ، أن عهد العصبة قد اشار صراحة الى تعهد اعضائها بتنفيذ « أى حكم أو قرار يصدر ... » ، فضلا عن أنه الزم مجلس العصبة باقتراح الحلول التى تكفل تنفيذ الحكم أو القرار الدولى ، الى جانب تخويله سلطة التدخل من تلقاء نفسه لبحث النزاع ، وذلك على خلاف الحال تماما بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة

أى نزاع آخر يعرض عليها ، مع ملاحظة أنه اذا ثبت ان النزاع المعروض ليس نزاعا سياسيا وإنما هو نزاع قانونى فإن مجلس الأمن يوصى اطرافه بعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه وذلك تطبيقا لنص المادة ٣/٣٦ من الميثاق . أما الحالة الثانية ، فهى حالة تدخل المنظمة من تلقاء نفسها ، ويكون ذلك فى حالة ما إذا كان النزاع بين الدولتين بشأن تنفيذ الحكم قد تطور على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويكون تدخل المنظمة فى هذه الحالة واجبا إعمالا لنص المادة ٣٩ من الميثاق .

ولما كان احتمال تحول النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى نزاع من النوع الذى يهدد السلم والأمن الدوليين هو احتمال غير وارد أو بعيد الوقوع خاصة وأن الموضوعات التى تقبل الدول عموما اللجوء إلى التحكيم بشأنها قد تكون كقاعدة عامة محدودة الأهمية ، وأيضا لما كان لجوء الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم الى الأمم المتحدة قد لا يوفر لها ضمانة أكيدة لحمل الدولة المخالفة على الاتصياع ، لذا فالمشاهد هو عزوف الدول عن اللجوء إلى هذه المنظمة الدولية فى مثل هذه الأحوال مؤثرة عليها الاعتماد على وسائلها الذاتية وعلى تعاون الدول الأخرى معها فى هذا الشأن .

والواقع ، أن مصر لم تكن استثناء من هذه القاعدة العامة التى استقر عليها عرف الدول فيما يتعلق بتفضيل الحلول الدبلوماسية بغية حمل الدولة المخالفة على تنفيذ حكم محكمة التحكيم . فقد عولت الدبلوماسية المصرية على أسلوب المفاوضات ـ الثنائية اساسا بالاضافة إلى تلك التى تمت بحضور ودعم امريكيين ـ فى تناولها لمسألة تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بشأن طابا . وقد بدأت هذه المفاوضات عقب انتهاء فترة الـ ٣٠ يوما التى حددتها المادة ١٣ من مشارطة التحكيم لامكانية قيام أى من الطرفين باحالة نزاع إلى محكمة التحكيم يتعلق بتفسير أو تنفيذ الحكم ، وكان من أولى نتائجها التوصل الى عقد ما سمى باتفاق روما التنفيذى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ والذى نص فيه على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر عن محكمة التحكيم ، وعلى الانسحاب الاسرائيلي من الأرض المصرية إلى ما وراء هذه العلامات فور تحديدها(٨٣) . أما النتيجة النهائية للمفاوضات ، فقد تمثلت فى الاتفاق الذى أصبح نافذا ابتداء من ١٥ مارس ١٩٨٩ والذى قد تحقق بموجبه سحب اسرائيل لكامل قواتها من منطقة طابا التى أعيدت إلى السيادة المصرية ، فى مقابل ترتيبات معينة التزمت بها مصر وشملت التعويض عن المنشآت السياحية التى آلت ملكيتها إليها .

وبهذه النتيجة يكون التحكيم الدولى قد حقق الهدف المتوخى منه وهو التوصل الى تسوية سلمية للنزاع . وهذا الاستنتاج ينبغى التسليم به ، حتى ولو اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بتقويم هذه التسوية واتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأسانيد القانونية التى حاول كل من طرف النزاع ـ مصر واسرائيل ـ تأسيس ادعاءاته عليها ☐ .

---

(٨٣) د . بطرس بطرس غالى . الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨ . مجلة السياسة الدولية . ١٩٨٩ . العدد ٩٥ . ص ١٢

١٥٦

دراســة

# السياسة المصرية والخيار النووى

## دراسة فى الرؤية .. السلوك والمحددات

د . نادية محمود مصطفى
استاذ مساعد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

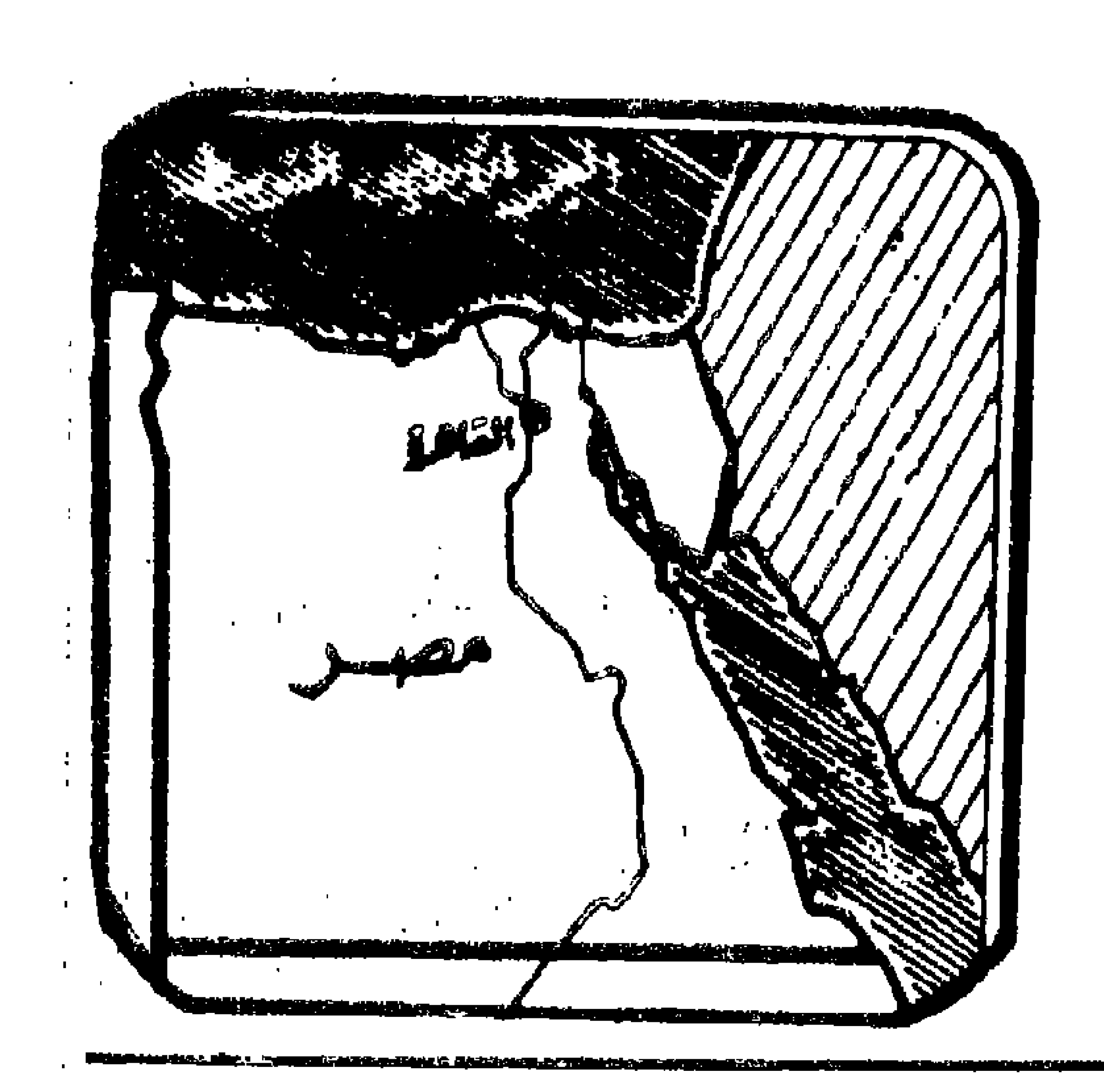
اتسع مجال الدراسات الاستراتيجية بحيث أضحت حلقة هامة من حلقات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة نظرا للتزايد فى أهمية دور العوامل الاستراتيجية مع ظهور العامل الذرى ثم النووى فى نظم التسلح . وتنوعت وامتدت اهتمامات الدارسين والباحثين فى هذا المجال الى قضايا شتى على مستوى السياسات الخارجية ، النظم الاقليمية ، والنظام الدولى الشامل[١] .

وتعد قضية الانتشار ( أو عدم الانتشار ) النووى من القضايا الدولية الهامة التى حازت قدرا وافرا من الاهتمام الأكاديمى والحركى ، ولقد أفرز هذا الاهتمام ادبيات جمعت بين مستويات التحليل القومية والاقليمية والعالمية ، كما تداخلت فى نطاقها أبعاد القضية الفنية منها والقانونية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى أثرت على سياسات الأطراف المعنية بالقضية وعلى نتائج هذه السياسات ومغزاها بالنسبة للقوى التى تدفع نحو أو مزيد من الانتشار[٢] .

وتعد منطقة « الشرق الأوسط » من بين أهم النظم الفرعية التى أثارت وما زالت تثير النقاش والجدل حول احتمالات ودرجة الانتشار النووى بين أطرافها ، وحول عواقبه على مصر ومستقبل هذه المنطقة الساخنة من

( ١ ) حول اهمية دراسة العامل الاستراتيجى فى نطاق دراسة العلاقات الدولية المعاصرة أنظر :
Roger Morgan: The Study of International Relations. ( in ) Roger Morgan (. ed. ) : The Study of International Affairs. Oxford University Press, London, 1972. PP 284 - 286

( ٢ ) انظر على سبيل المثال :
د . نادية محمود مصطفى : تطور سياسات منع الانتشار النووى فى العالم الثالث . السياسة الدولية ـ عدد ٨٦ اكتوبر سنة ١٩٨٦ ص ١٠ - ٣٦




مناطق العالم الثالث .

والجدير بالملاحظة(٢) أن تطور القدرة النووية الاسرائيلية والسياسية والدبلوماسية النوويه الاسرائيلية وأثر العامل النووى على مجريات مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى هى الموضوعات والقضايا التى احتلت المحور الأساسى للدراسات الجزئية والكلية التى تناولت موضوع « القدرات والسياسات النووية فى الشرق الأوسط » . وفى المقابل تندر ـ الدراسات المتكاملة ـ وخاصة من وجهة النظر المصرية ـ التى تحاول تفسير الحالة الراهنة « للخيار النووى المصرى » وذلك بتحديد القوى والعوامل الضاغطة أو المقيدة لهذا الخيار والتى أثرت على مساره ونتائجه .

ومن هنا تبرز أولى الاعتبارات التى تبرر الجاذبية الخاصة لدراسة أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووى فى هذا البحث . ولكن ما هو منهاج هذه الدراسه ؟ وما هو المقصود أولا بالخيار النووى على ضوء حقائق الوضع الراهن ؟ .

وقبل صياغة أهداف وافتراضات الدراسة ، وقبل بيان كيفية ومسار التحليل يجدر التوقف فى البداية عند الأمرين التاليين :

**أولا : استعراض سمات الوضع النووى الراهن لمصر** : فان مصر وبعد اثنى عشر عاما من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ١٩٦٨ قامت سنة ١٩٨١ بالتصديق عليها ، مما فجر نقاشا هاما حول مغزى هذا التصديق بالنسبة لمستقبل مصر النووى ( عسكريا وسلميا ) فى مواجهة الاحتكار النووى الاسرائيلى فى المنطقة ، كذلك وبالرغم من أن مصر كانت رائدة بين دول العالم الثالث حين بدأت برنامجا نوويا فى

(٢) وهى الملاحظة الناجمة من عملية توثيق المصادر العلمية العربية والاجنبية المتاحة فى مصر والتى تم الاستعانة بها عند اعداد هذه الدراسة .

نهاية الخمسينات ، وبالرغم من تزايد التوقعات فى نهاية السبعينات أن تجوز مصر - وعدد آخر من دول العالم الثالث - برامج نووية متطورة فى نهاية الثمانينات فان مصر لم تعبر حتى الأن عتبة برنامجها الأول ، تواجه مصر مشاكل اقتصادية هامة يرى البعض فيها ذريعة لعدم تحمل تكلفة برامج طاقة نووية حاليا فى حين يرى البعض الآخر أن من أهم سبل مواجهتها توفير مصادر الطاقة النووية ، تفرض احتمالات المواجهة مع اسرائيل - وبالرغم من معاهدة السلام - استمرار حيوية وأهمية قضية التوازن الاقليمى العسكرى أمام صانع القرار المصرى وهى القضية التى تثير فى جانب منها العامل النووى ، غلبة الطابع الفنى الاقتصادى القانونى على القضية باعتبارها قضية طاقة فقط ، فى مقابل غياب أو تغيب أو غموض البعد العسكرى ( وخاصة فى تصريحات المصادر الرسمية والعسكرية ) خلال الجولات التى احتدم خلالها الجدال فى مصر حول الطاقة النووية منذ نهاية السبعينات ( ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ) .

**ثانيا : توضيح بعض الأبعاد والمفاهيم والمصطلحات** التى تتداخل وتختلط عقب قراءة السمات السابق الاشارة اليها ، والتى من الضرورى أيضا محاولة التمييز بينها حتى يسهل متابعة المحور الأساسى للدراسة الحالية .

وتنقسم الملاحظات على هذه الأبعاد بين ثلاث مجموعات : **تتعلق الأولى بمجالات تطبيقات التكنولوجيا النووية** . وهنا يجب التفرقة بين الطاقة النووية والخيار النووى . حيث أن الأخير اكثر شمولا ومن ثم فهو يجب موضوع الطاقة حيث يمتد الى مجال القدرات النووية ذات الاستخدامات العسكرية . ولا تعنى هذه التفرقة أن هناك فاصلا حاسما وقاطعا فى كل الأحوال بين الاستخدامات السلمية ( واحداها تتمثل فى مفاعلات الطاقة النووية ) وبين احتمالات التحول إلى الاستخدامات العسكرية . فان أحد الافتراضات التى أينعت خلال العقد الماضى ( وخاصة لدى الادارة الأمريكية ) وهو أن إنتشار الطاقة النووية ( أى البعد السلمى ) وانتشار الأسلحة النووية ( أى البعد العسكرى ) مشكلتان متصلتان لانهما ليستا إلا وجهان لعملة واحدة . وإذا صح هذا الافتراض فى بعض الحالات فهو لايصح فى حالات اخرى ( وذلك وفقا لنوع المفاعل ونوع الوقود وطبيعة الرقابة المفروضة على المنشآت والمعدات والوقود ) حيث اتضح تدريجيا عدم اطلاق هذه الرابطة الافتراضية بين الأبعاد الأمنية والأبعاد المدنية لمشكلة الانتشار . وذلك لأن قدرة بعض الدول مثل ألهند على انتاج الأسلحة النووية قد تحققت من إستغلال برامج الطاقة الذرية فى حين أن قدرة البعض الأخر مثل اسرائيل قد تطورت من منشآت عسكرية مباشرة ( ديمونا ) . وهنا يجدر الانتباه الى أن حالة الانتشار لاتتحقق إلا مع أو منذ اجراء تفجير ذرى فقط لكنها تتسع لتتضمن المستويات المتدرجة على سلم القدرات الذرية ، ويساعد هذا الانتباه على التمييز بين مستويات مختلفة من الانتشار ومن تم تحديد المستوى الذى يعد نقطة تحول حقيقية نحو برامج التسلح النووى ، وينبع كل هذا بالطبع من التطور فى طبيعة العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية(٤) . وهكذا تتضح حدود المسافة بين البعد العسكرى والبعد المدنى للخيار النووى على نحو يساعد على تحديد مجال استخدام مصطلحات الطاقة النووية ، الخيار النووى ، البرنامج النووى ، القدرة النووية .

**أما المجموعة الثانية من الملاحظات** : فهى تتصل بالبعد العسكرى من الخيار أى القدرة النووية . وبهذا الصدد تثور فى البداية قضية **الدوافع لاتخاذ القرار السياسى** بالحصول على قدرة تسليح نووية ثم الضغوط القائمة لتحويل هذه القدرة الى اداة عسكرية فعلية . فاذا كانت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تعد أحيانا بداية الطريق الى إنتشار الأسلحة فان توافر التكنولوجيا النووية لايعد - فى حد ذاته وبمفرده - القوة الدافعة نحو الانتشار العسكرى ولكنها تقدم الأساس والقاعدة التى يمكن أن ينبثق منها القرار السياسى بالتحول الى الاستخدامات العسكرية وذلك فى حالة توافر الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية الكامنة . وفى حالة أيضا تراجع وزن أو ضعف تأثير القيود التى تحول دون اتخاذ أو تنفيذ هذا القرار السياسى ( مثل التكلفة ، الاعتماد على الخارج لتوفير مدخلات عملية تطوير القدرة النووية ، القيود الفنية والتجارية للنظام الدولى لمنع الانتشار )(٥) . **وعلى الصعيد الحركى والتنفيذى** تبرز

---

4 - Ted Greenwood: Nuclear Proliferation, Motivations, Capabilities and Strategies for Control, 1977.

- Louis Morton: Who next ? The Spread of Nuclear Weapons. ( in ) Bouldwin ( ed. ) . America in an Interdependent World. PP 33 - 35.

5 - T. Greenwood: Op. Cit. PP 37 - 57.

- Rodney Jones: Atomic Diplomacy in Developing Countries. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1980.

- Robert Pranger, Dale R. Tahtinen: Nuclear Threat in the Middle East. American Enterprise Institute For Public Research, Washington D.C, 1975. PP 7 - 10

مجموعة من القضايا الأساسية التى يجب على دولة أن تكون مستعدة لمواجهتها فى حالة اتخاذ قرار التحول للاستخدامات العسكرية ومن أهمها : توفير الوقود النووى واستمرارية مصادره ، حيازة التكنولوجيا والمعدات اللازمة لاستخدام هذا الوقود فى صنع السلاح النووى ( مثل مفاعلات أبحاث من نوع معين وليس مفاعلات طاقة لأنه ليست كل أنواع الأخيرة وظروف تشغيلها تساعد على التحول للأغراض العسكرية ، معدات ومعامل اعادة معالجة الوقود النووى المستخرج ، منشآت تغذية اليورانيوم ...... )(٦) . كذلك هناك مجموعة من المعضلات التى يجب أن تعالجها الدول النووية - الحالية واللاحقة - .

وعند صياغة استراتيجيتها النووية : هل ستستخدم الأسلحة النووية كأدوات عسكرية تقليدية لتحقيق أهداف معينة فى الحرب أو ستستخدم فقط كأداة للردع فى إطار مبدأ الدمار المؤكد ؟ إذا ما تم تبنى استراتيجية خوض حرب نووية هل سيتم تطوير قدرة نووية تسمح بالرد المرن أم قدرة تقوم على مبدأ الضربة الوقائية الشاملة ؟ هل سيتم الاعتماد كثيرا على الاسلحة النووية لتأدية الأدوار التى كانت تؤديها الأسلحة التقليدية أم هل ستستخدم هذه الأسلحة كخيار عسكرى أخير فقط على تخفيض قليل من أهمية القوات التقليدية أو عدم تخفيضها بتاتا ؟(٧) .

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من الملاحظات : فتدور حول بعض آثار العامل النووى على الصراعات الاقليمية من ناحية وعلى السياسات الخارجية القومية من ناحية أخرى . وهناك جدل عام حول قضية الرادع النووى فى الصراعات الاقليمية . ففى حين تتعدد أسانيد تيار من التحليلات التى تقول بأن هذا الرادع يحقق الاستقرار الاقليمى تتعدد أيضا أسانيد تيار مضاد من التحليلات يقول بالعكس(٨) وأيا كانت طبيعة هذه الأسانيد فان القضية الأساسية التى يجب تركيز الحسابات الاستراتيجية والأمنية حولها هى حالة الرادع النووى المقصود ودرجة تقدمه . أى هل هو احتكار الردع أو ردع متبادل بين عدة أطراف . هل هو رادع بسيط أم معقد ومتطور ومن حيث طبيعة وتنوع الأسلحة ونظم إيصالها ؟ ومن ناحية أخرى تتعدد الاهتمامات بأثر العامل النووى على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث . فان القدرات الذرية المتطورة لدى بعض هذه الدول ومحاولات البعض الأخر لتحقيقها تعد من العوامل الهامة فى حسابات سياساتها الخارجية على نحو يؤثر على علاقاتها - فى مجال الطاقة والاقتصاد والأمن - مع جيرانها ومع الدول الكبرى ، وعلى نحو تعكس أيضا رؤيتها للنظام الدولى القائم لمنع الانتشار وردود فعلها تجاه قواعد وأسس هذا النظام وتجاه سياسات القوى الذرية الكبرى . كذلك تتعدد الاهتمامات بدراسة الخيار النووى واعتباره احدى القضايا التى قد تبرز معضلات عملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى نظم العالم الثالث(٩) .

وعلى ضوء الملاحظات المنهاجية السابقة وبالنظر إلى موجز سمات الوضع النووى الراهن فى مصر يمكن أن أحدد نطاق موضوع ومجال الدراسة ومن ثم أهدافها فى البندين التاليين :

أ - محاولة رسم ملامح تطور الخيار النووى المصرى منذ بدايته وصولا الى المرحلة الراهنة (والتى بدأت بالتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتستمر حتى الان ) والتى اضحى خلالها الخيار المصرى مرادفا لمحطات ومفاعلات الطاقة النووية كمصدر للكهرباء ( والتى تجمد اتخاذ القرار بشأنها منذ أواخر يولية سنة ١٩٨٦ ) . وتهدف هذه المحاولة إلى تحديد نقاط الاستمرارية أو التحول فى أهداف ووسائل هذا الخيار والقوى المؤثرة عليه وخاصة فى بعده العسكرى الذى يتصل بالمواجهة مع حالة الاحتكار النووى الاسرائيلى فى المنطقة ، وحتى يمكن بعد ذلك تحديد وضع مرحلة الثمانينات فى هذا السياق العام ثم تحليل خصائصها ومحدداتها .

وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات :

١ - هل حدث تطور فى أبعاد السياسة المصرية بالخيار النووى المصرى عبر مراحل متتالية بحيث اختلف خلالها وزن البعد العسكرى بالمقارنة بالبعد السلمى على نحو أبرز منذ سنة ١٩٨١ غلبة الأبعاد المدنية السلمية على الأبعاد العسكرية ؟ بعبارة أخرى هل حدث تراجع تدريجى فى البعد العسكرى من الخيار وهو المقصود به

---

(٦) د . عصام الدين جلال . ابعاد الخطر الذرى فى الشرق الأوسط وجنوب افريقيا . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨١ ص ٧ - ٨ .
- د . خليل الشقاقى . المتطلبات التقنية للردع النووى فى الشرق الأوسط . الفكر الاستراتيجى العربى . ابريل سنة ١٩٨٨ ص ٨٧ - ٢٠ .

(٧) بروس باربول . عوالم بلا نهاية : برامج السلاح النووى والآثار المترتبة عليها بالنسبة لدول الشرق الأوسط . الفكر الاستراتيجى العربى . اكتوبر سنة ١٩٨٨ . ص ٩

(٨) امين حامد هويدى . الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . الطبعة الثانية . سنة ١٩٨٢ . ص ٨٨ - ٩٨ .

9 - Rodney Jones : Op. Cit. PP. 89 - 90.

أساسا مواجهة التجدى النووى الاسرائيلى بحيث لم يعد يمثل فى الثمانينات[١٠] البعد الأساسى الذى يجب أن توظف فى صالحه الأبعاد الأخرى بقدر الامكان ولكن أضحى مجرد بعد بين عدة أبعاد أخرى ( فنية ، بيئية ، صحية ، اقتصادية ، مالية ، وسياسية ) احتلت احيانا الاهتمام والجدل أكثر مما أثار حوله بصفة خاصة ؟ وهل كان لهذا البعد من قبل أى خلال الستينات والسبعينات أولوية واضحة ( ولو على صعيد تصريحات القيادة السياسية العليا ) وكيف ولماذا حدث التراجع على تصعيده ؟

٢ ـ وهل يعنى هذا أن مصر ليس لها سياسة واضحة وثابتة تجاه خيارها النووى ؟ ألم تتخذ منذ البداية القرار السياسى الذى كان ولابد وأن يفرض المساندة الكاملة لتنفيذه ؟ أم أن هذا القرار قد اتخذ بالفعل فى البداية وفى ظل أوضاع ومعطيات ما ـ ولم يمكن تنفيذه والتمسك به بحيث اضطرت القيادة فى ظل حسابات جديدة الى إعادة الصياغة وترتيب أولويات ( المدنية والعسكرية ) وهل كان عدم الثبات إلا نوع من المرحلية البراجمتية لمواجهة آثار القيود والضغوط السلبية ؟

ولكن ما هى انماط هذه القيود والضغوط الداخلية منها والخارجية وما الوزن النسبى لتأثير كل منهما بالمقارنة بالأخرى على مسار البرنامج المصرى منذ بدايته وحتى الآن ؟

ب ـ وإذا كان الهدف السابق توضيحه وما انبثق عنه من أسئلة يتصل بالقدرات النووية المصرية فان نطاق الدراسة ـ وفقا لما يتضح من عنوانها ـ يتسع لما هو أكثر من هذا ، ومن ثم فهو يمتد ليشمل تطور أبعاد **السياسة المصرية تجاه الخيار الاسرائيلى النووى** وصولا لمرحلة الثمانينات أيضا وهى الدراسة لاكتشاف هذه الأبعاد سواء على مستوى توجه القيادة السياسية والعسكرية المصرية ( أى طبيعة رؤيتها وادراكها لحقيقة أهداف وقدرات البرنامج النووى الاسرائيلى فى ظل تطوراته المتعاقبة وفى ظل تطور أبعاد الدبلوماسية النووية الاسرائيلية ) أو على مستوى سلوك السياسة المصرية أو بعبارة أدق ردود الفعل المصرية المتعاقبة .

وأخيرا على مستوى المحددات المؤثرة على فعالية نتائج هذه الجهود الدبلوماسية التى تبلورت منذ منتصف السبعينات وبرزت خلال الثمانينات .

وهكذا يتضح من المقدمة السابقة حول نطاق وأهداف وافتراضات الدراسة ثلاثة امور لابد وأن تنعكس على تقسيم الدراسة ومسار التحليل : الأمر الأول : يتعلق بمستويات تحليل السياسة المصرية وهما اثنان أولهما خاص بالبرنامج النووى المصرى أو بالقدرة النووية المصرية ذاتها وثانيهما : خاص برد الفعل تجاه القدرة الاسرائيلية . ومما لاشك فيه أن هناك ارتباطا بين المستويين . والأمر الثانى يتعلق بمكونات السياسة المصرية وهى ثلاثة : التوجه ، والسلوك ، والمحددات ، وتتداخل على صعيد كل منهم مختلف الاعتبارات التى تمس المستويين السابق تحديدهما ( فمما لاشك فيه أن رؤية القيادة المصرية للقدرة الاسرائيلية وكيفية التعامل معها لابد وأن تؤثر وتتأثر برؤيتها لامكانيات وفرص وقيود ومزايا تطوير القدرة المصرية من عدمه ) . أما الأمر الثالث فيتعلق بالمدى الزمنى للدراسة . فبالرغم من أن المحور الأساسى لها يجب أن ينصب على فترة الثمانينات إلا أن الاجابة على التساؤلات المثارة فى مواضع متفرقة وعلى النحو الذى يحقق أهداف الدراسة يفترض الرجوع ـ ولو بايجاز ـ الى خبرة الستينات والسبعينات . حيث أن المرحلة الراهنة ليست الا حلقة من عدة حلقات سابقة تطورت خلالها أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووى المصرى والاسرائيلى وذلك فى ظل تطور الأوضاع المحيطة اقليميا وعالميا بل ومصريا .

واخيرا فان الدراسة ـ على ضوء محاولة تحقيق الاتساق والربط بين الأمور الثلاثة السابقة ـ ستنقسم الى ثلاثة أجزاء وخاتمة : يدور الجزء الأول حول تطور الرؤية المصرية الرسمية لحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية ولرد الفعل المصرى تجاهها . اما الجزء الثانى فمحوره تطور ابعاد السلوك المصرى ونتائجه خلال الثمانينات بصفة خاصة . وأخيرا ينصب الجزء الثالث على البحث فى ماهية تاثير مجموعة من المحددات على الخيار النووى المصرى . أما الخاتمة فتطرح بعض الاجابات على الأسئلة التى جاءت فى المقدمة وذلك على ضوء نتائج التحليل فى الأجزاء الثلاثة .

---

( ١٠ ) برز هذا السؤال فى الثمانينيات فى ذهن الباحثة بعد الاطلاع على ملفات ارشيف الأهرام وارشيف المركز العرنسى فى الموضوع وبعد ملاحظة طبيعة المادة الموثقة فيهما عن الصحف المصرية القومية والمعارضة خلال الاعوام الثلاث الاخيرة وازداد وضوح هذا السؤال على ضوء محتوى ونتائج الدراسة الجادة التى صدرت عن وحدة بحوث الرأى العام فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان « استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر » القاهرة سنة ١٩٨٦

كذلك برز هذا السؤال نتيجة ملحوظة اخرى مؤداها ان الجدل العلنى فى الثمانينيات كان حكرا على العلماء والصفوة من المراقبين والدارسين السياسيين ولم تشترك او تشارك فيه مصادر عسكرية الى جانب المصادر الدبلوماسية الرسمية وخاصة خلال بعض المنعطفات العامة مثل مرحلة الاعداد للتصديق على معاهدة . حظر انتشار الاسلحة النووية سنة ١٩٨١ . فعلى سبيل المثال لم يتضمن الكتاب الذى اصدرته وزارة الخارجية عن هذا الحدث اى تصريحات من مصادر عسكرية رسمية كذلك واجهت الباحثة صعوبات عديدة فى البحث عن وتوثيق بعض هذه التصريحات عن مصادر مختلفة فى مصر .

**الجزء الأول :**

**تطور أبعاد الرؤية الرسمية المصرية :**

ستعد التصريحات والبيانات الرسمية من أهم المصادر الأولية التى يمكن للباحث ان يستند اليها لدراسة توجه القيادة نحو قضايا السياسة الخارجية بصفة عامة ونحو ما يتصل منها بالاستراتيجية العسكرية القومية بصفة خاصة(١١) .

وتتلخص المقولة الأولى فى هذا الجزء من الدراسة كالآتى : اتسمت الرؤية المصرية الرسمية لحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية بسمتين مرتبطتين وهما : من ناحية : عدم إعطاء الأولوية أحيانا أو الصمت عن أو التجاهل والتغييب أحيانا أخرى لتطورات هذه القدرة ، وذلك فى التصريحات الرسمية المصرية منذ نهاية الستينات وبصفة خاصة بعد حرب سنة ١٩٧٣ ، ومن ناحية أخرى : التشكك فى حقيقة ما وصلت إليه هذه القدرة بالفعل ، ومن ثم الاستمرار حتى الآن فى عدم الاعتراف رسميا وعلنا بامتلاك اسرائيل للسلاح النووى .

ويقترن بهذه المقولة مقولة ثانية وهى أن الرؤية المصرية لرد الفعل المصرى قد تطورت من التهديد بضربة وقائية وتطوير قدرة نووية مصرية الى الاهتمام بالحلول السياسية .

وفيما يلى بعض التفصيل حول ابعاد هاتين المقولتين :

**أولا : الرؤية المصرية والقدرة النووية الاسرائيلية :**

برز من الخلفية العامة لعدد من التحليلات المتخصصة(١٢) ، والتعليقات الصحفية المصرية المعارضة(١٣) ، والحوار مع بعض الشخصيات السياسية(١٤) مدلولات إيجابية عن الشق الأول من المقولة الأولى وهو الذى تمت صياغته على ضوء نتائج محاولة توثيق ورصد قدر من التصريحات الرسمية خلال منعطفات هامة فى تاريخ ما يذاع أو ينشر عن تطور القدرة النووية الاسرائيلية والبرنامج المصرى أيضا .

ولقد قدمت فترة النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ استثناء هاما على هذه المقولة وذلك كما إتضح من تصريحات لعبد الناصر وكتابات لحسنين هيكل . ولقد ظهر أيضا خلال هذه الفترة ـ كما سنرى لاحقا ـ التحذير المصرى من الخطر المتزايد للقدرة النووية الاسرائيلية . ولقد تزامن هذا التوجه المصرى فى هذه الفترة مع ظهور قضية هذه القدرة على صعيد جدول بعض الأعمال العربية ( اجتماع وزراء الخارجية العرب فى العراق سنة ١٩٦١ ، اجتماعات رؤساء الاركان العرب فى أوائل الستينات ، مذكرة الامين العام للجامعة العربية سنة ١٩٦٥ )، ولكن لم تكتسب هذه القضية ـ على الصعيد العربى ـ نفس درجة الالحاح والاهتمام الذى اكتسبته على صعيد القيادة المصرية فى هذه الاونة ، فمثلا اتضح أنها لم تظهر بين قائمة الاولويات لدى

---

( ١١ ) لايمكن ان تدعى الباحثة ان كل محتوى هذه الجزئية من الدراسة قد انبثق عن متابعة وتحليل مثل هذه المصادر بصورة متكاملة ( زمنيا و موضوعيا ) ولكن يستند هذا المحتوى على مقولات تمت صياغتها من واقع اسهام بعض الدراسات الاخرى التى انجزت مثل هذه المتابعة وهذا التحليل عن فترة الستينيات والسبعينيات . ومن واقع بعض ما امكن توثيقه من هذه المصادر المنشورة عن فترة الثمانينيات بصفة خاصة . حيث لم تتمكن الباحثة من العثور على او استخدام بعض اهم المصادر المنشورة والعلنية للمادة الاولية التى تغطى هذه الفترة الاخيرة مثل

Foreign Broadcasting Information Services ( FBIS )

او غيرها من المصادر المناظرة المصرية بصفة خاصة والتى استعانت بها بالفعل بعض الدراسات ( انظر الهوامش ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ) فى توثيق تصريحات وبيانات مصرية مختلفة .

( ١٢ ) انظر على سبيل المثال وليس الحصر احدث هذه النماذج فى حول الشئون النووية . حوار مع فرانك برنابى . اجراه د . يزيد صايغ . مجلة المستقبل العربى ـ يونيه سنة ١٩٨٨ ص ١٢٢ ص ١٢٥ .

« يبدو ان هناك بعدا نفسيا سائدا . الغى العرب عبره من اذهانهم حقيقة القدرة النووية الاسرائيلية ، ومما هو لافت انهم لايأخذون تلك القدرة فى حسابهم ... ان ما يذهلنى بخصوص العرب حقيقة ، هو غياب ردود فعلهم تماما على التطورات النووية الاسرائيلية او على الاقل غياب ما يمكن المرء ان يراه بالأدبيات وعبر التحدث الى الدبلوماسيين . اعنى ان تصريحات فاعنونو قد ازالت اى شك حول القدرة النووية الاسرائيلية واى عربى يتابع قضية فاعنونو لايقدر الآن ان يشك بحقيقة قدرة اسرائيل النووية . لو كان يشك سابقا . لكن لايبدو ان هناك اى رد فعل ذى اهمية مطلقا وكذلك الامر فى الولايات المتحدة وحيث حصل فقط مستوى متدن مشابه من ردود الفعل وان كان ذلك مفهوما ( أى غياب ردود الفعل الامريكية ) .. فان غياب ردود الفعل العربية هو الذى يصعب فهمه » .

( ١٣ ) منها على سبيل المثال د . محمود عمر . مصر والقنبلة وحتمية المواجهة جريدة الشعب ١١ / ١١ / ١٩٨٦ . مع كثرة تصريحات القيادة السياسية والعسكرية المصرية فى كافة مايشغل المصريين .. فان المتابع لكل هذه التصريحات يكتشف ان احدا من المسئولين لم يتحدث بعد فى هذا الموضوع ( اشارة الى تصريحات مردخاى فانونو فى الصنداى تايمز فى اكتوبر ٨٦ ) ولو حتى من قبيل طمأنة الناس وافشال هدف العدو .

( ١٤ ) وفى لقاء مع المستشار حافظ اسماعيل حول سؤال عن رايه فى هذا الصمت او عدم اثارة الموضوع اكد سيادته ملاحظة هذه الظاهرة منذ ما بعد سنة ١٩٦٧ بصفة خاصة وأوضح ان عدم الحديث الرسمى المصرى فى هذا الموضوع يرجع بصفة عامة الى عدم التاكد من هوية القدرة الاسرائيلية حتى بعد تصريحات فانونو . كما اشار سيادته ايضا الى ان عدم اثارة الموضوع ، انما يمتد ايضا الى المسئولين من الغرب او الشرق على حد سواء .

صناع القرار العرب حتى أن مؤتمر القمة العربي الثاني والمنعقد سنة ١٩٦٤ لم يناقشها على الاطلاق(١٥).

أما عن الشق الثاني من المقولة وهو أن الرؤية الرسمية المصرية قد عكست شكوكاً في الابعاد الحقيقية لتطور النوايا والقدرة النووية الاسرائيلية ولكن مع عدم الاعتراف بامتلاك اسرائيل للسلاح النووي فانه يمكن رصد بعض الدلائل عليه من واقع التصريحات المصرية المتفرقة والمتباينة منذ بداية الستينات وحتى الان وهذه الدلائل تجيب على التساؤلات التالية : ما مدى اعتقاد واعتراف المصريين بحيازة اسرائيل للأسلحة النووية وهل تطور هذا الاعتقاد وكيف يمكن تفسيره ؟

ففي خلال الستينات(١٦) : أبدت مصر في بدايتها اهتماماً جاداً بالقدرة النووية الاسرائيلية ولكنها كانت تشك في أن اسرائيل تسعى للوصول الى القنبلة من خلال تحويل الاستخدامات السلمية الى أغراض عسكرية . فلقد أوضح حديث لعبد الناصر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عدم تأكده بصدد نوايا وقدرات اسرائيل النووية . بل انه - في مواضع أخرى - لم يستبعد أن تعمل « القوى الامبريالية » على تسليح اسرائيل بالاسلحة النووية وأن تدعي في نفس الوقت قيام اسرائيل بتصنيعها .

ومع سنة ١٩٦٥ حذر حسنين هيكل من اقتراب اسرائيل من مرحلة القدرة على انتاج أسلحة ذرية وأن على مصر أن تستعد لادخال الاسلحة النووية حفاظاً على بقائها . ومع سنة ١٩٦٦ تزايدت قوة شكوك عبد الناصر حيث اداك الجهود الاسرائيلية للوصول الى انتاج قنبلة ذرية . وهكذا انتقلت القيادة من مرحلة الشك في القدرات والنوايا الاسرائيلية الى مرحلة التأكد من القدرات ولكن استمرار الشك في النوايا حيث أن عبد الناصر هدد بضربة وقائية « إذا ما استمرت اسرائيل على الطريق لانتاج قنبلة ذرية ».

وبعد حرب ١٩٦٧ تزايد اهتمام الكتاب العرب بالتحدي النووي الاسرائيلي حيث برز نوع من الاتفاق بينهم على أن اسرائيل قد وصلت الى مرحلة انتاج القنبلة أو على الاقل مرحلة القدرة على انتاجها . هذا وكانت بعض التقديرات العسكرية وبعض التحليلات السياسية المصرية قد أشارت - في نهاية الستينات إلى امتلاك اسرائيل كميات من البلوتونيوم التي تكفي انتاج ست قنابل - مشابهة لتلك التي ألقيت على ناجازاكي . ولم يتم رصد أي تصريحات للقيادة العليا في فترة ما بين حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .

وخلال السبعينات وبعد حرب أكتوبر بصفة خاصة(١٧) لم يعد بمقدور أحد الساسة أو الكتاب المصريين أن ينكر أنه قد أضحى لاسرائيل القدرة على انتاج السلاح النووي . ومع ذلك فمن الملاحظ أنه قد ظهر أيضاً قدر هام من عدم الاتفاق بين التصريحات المصرية حول ما اذا كانت اسرائيل قد أنتجت بالفعل هذا السلاح . وظهر هذا التناقض من واقع تصريحات الرئيس السادات بصفة خاصة . فمن تصريح له في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٤ للتليفزيون الايراني قال « إذا أدخلت اسرائيل الاسلحة الذرية الى المنطقة سنجد الوسائل للحصول عليها أيضاً ». وفي ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ صرح لصحيفة الصياد بقوله « نعم اسرائيل لديها أسلحة ذرية ». وفي حديث مع الانوار اللبنانية في ٨ يناير سنة ١٩٧٥ أعرب السادات عن اعتقاده في امتلاك اسرائيل لهذه الاسلحة .

وفي أكتوبر سنة ١٩٧٥ وفي نفس الحديث الذي أعرب فيه عن عدم تأكده أشار الى أن هناك احتمالاً كبيراً لامتلاك اسرائيل لهذه الاسلحة . ثم عاد وصرح في حديث لدير شبيجل الالمانية في ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ أنه يعتقد أن اسرائيل بمقدورها صنع هذه الاسلحة وأنه لا يعتقد أنها تحوزها . وفي يوليه سنة ١٩٧٦ صرح للقبس الكويتية انه يعتقد أن اسرائيل ليس لديها أسلحة ذرية الان .

وخلال الثمانينات : لم تتمكن الباحثة من رصد تصريحات للرئيس مبارك او للمشير أبو غزالة سواء من مصادر مباشرة أو في بعض الدراسات المعنية . ولكن ساعدت تصريحات أوساط رسمية أخرى على إبراز

---

15 - Yair Evran: The Arab Position in the Nuclear Field A Study of Policies Up to 1967. Cooperation and Conflict. Vol. 8, No. 1, 1973. PP 21 - 22.

- Mark Gaffney: Prisoners of Fear: A Restrospective Look at the Israeli Nuclear Program. American - Arab Affairs. No 22, Fall 1987. P 82

- Roger Pajak: Nuclear Status and Policies of the Middle East Countries. International Affairs. Vol 59, No. 4, Autumn 1983. P 595

16 - R. Pajak: Op. Cit. PP 591 - 592

?- Y. Evron: Op. Cit. PP 22 - 23

- Khalil Shikaki: The Nuclearization Debates: The Case of Israel and Egypt. Journal of Palestinian Studies. Vol. 14, No. 4, Summer 1985. PP 83 - 84.

17 - Ibid : P 84.

- R. Pranger, D. Tahtinen : Op. Cit. P 8

استمرار عدم اعتراف مصر بامتلاك اسرائيل للسلاح النووي[١٨]. ففي ١٧ فبراير سنة ١٩٨١ وخلال استعداد مجلس الشعب المصري للتصديق على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية صرح السيد كمال حسن على وزير الخارجية المصري حينذاك أمام نواب المجلس أنه لا يستطيع أن يؤكد صحة التقارير عن وجود أسلحة نووية في اسرائيل . وفي أكتوبر سنة ١٩٨٢ وفي حديث للمصور اعرب رئيس الاركان المصري عن اعتقاده أن المقولات عن الاسلحة الذرية الاسرائيلية ليست إلا من صنع اسرائيل لتثير الشكوك بين العرب وأنه لا يستطيع أن يؤكد أنه لدى اسرائيل أسلحة نووية . هذا وكان رئيس هيئة الطاقة النووية المصرية قد صرح أيضاً في سبتمبر سنة ١٩٨٠ ( أي قبل توقيع مصر على معاهدة حظر الانتشار ) أنه من الصعب التأكد من أن لدى اسرائيل أسلحة نووية حتى تقوم بإجراء تفجير اختباري . وأخيراً يأتي بيان د . عصمت عبد المجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٨/٦/١٣ ( المؤتمر الثالث لنزع السلاح )[١٩] ليقدم مدلولات جديدة حيث يقول « ان مصر لن تسمح بسباق نووي في منطقة الشرق الاوسط تتفوق فيه دولة على غيرها بما يخل بأمن المنطقة ، بل بأمن العالم أجمع ، فالتكنولوجيا النووية ليست حكراً على احد وقد أصبحت في متناول يد الجميع ، ولن تظل مصر ساكنة مكتوفة الأيدي أو مقيدة في حركتها إذا ما تبين أن الاسلحة النووية قد دخلت الى منطقة الشرق الاوسط . وستتخذ الاجراءات اللازمة كافة لحماية أمنها .. ومن هذا المنبر الدولي ( طالب اسرائيل بأن تنضم الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .. حتى تتيقن بقية الشعوب بالمنطقة من أن برامجها النووية غير موجهة للأغراض العسكرية .

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق انتقال الموقف الرسمي المصري من مرحلة الشك في القدرات والنوايا الاسرائيلية النووية الى مرحلة التأكد من هذه القدرات مع استمرار الشك في ( الستينات ). الى مرحلة الغموض والتناقض في التصريحات حول هذا الامتلاك ( السبعينات )، وأخيراً استمرار وضوح عدم الاعتراف الرسمي المصري بحيازة اسرائيل لهذا السلاح . إذن كيف يمكن تفسير هذا التطور ولكن في ظل ثبات هذا الخط العام والمتميز ؟

وحتى يمكن الاجابة على هذا السؤال الأخير فإنه يجدر الاشارة الى أن هذا الخط الثابت للموقف الرسمي المصري ( أي عدم الاعتراف بحيازة اسرائيل للسلاح النووي ) قد ناظره - على الصعيد الاسرائيلي - صمت رسمي أو ما يسمى بسياسة الغموض النووية الاسرائيلية . حيث أن اسرائيل - وحتى الآن لم تعترف رسمياً بحقيقة نواياها وقدراتها النووية الفعلية . ويعد هذا الصمت أو الغموض من أهم أركان المذهب الاسرائيلي الرسمي النووي ( وسنبشر في مواضع تالية من هذه الدراسة لعناصر أخرى من هذا المذهب ) والذي أثار وما زال يثير داخل اسرائيل جدلاً هاماً بين المدافعين عن مزايا هذه الاستراتيجية وبين المدافعين عن مزايا وضرورة الاعلان الرسمي لاسرائيل عن قدرتها النووية[٢٠] .

فلقد عبرت المواقف الاسرائيلية الرسمية العلنية منذ بداية الستينات عن البرنامج النووي الاسرائيلي بعبارات قليلة وغامضة تثير من الشكوك أكثر مما تحسم من الأمور . فبالرغم من أن مقولة « ان اسرائيل لن تكون البلد الاول الذي يقوم بإدخال الاسلحة النووية في الشرق الأوسط » وهي المقولة التي صرح بها لأول مرة اشكول سنة ١٩٦٤ قد كررها حرفياً تقريباً منذ ذلك الوقت كثير من المسئولين الاسرائيليين ( ايجال ألون ، اسحاق رابين ) إلا أنه - من ناحية أخرى - تزايد إفصاح التصريحات الاسرائيلية بطريقة غير مباشرة عن القدرة النووية الاسرائيلية . أي أن التعهد بألا تكون اسرائيل أول من يدخل الاسلحة النووية في الشرق الاوسط لم يرتبط به نفي اسرائيل لوجود برنامج نووي متطور . فبعد التمسك بالادعاءات حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الاسرائيلي حتى منتصف الستينات أخذ يتضح بعد ذلك أن عملية التهديد أو التلويح بالامكانيات النووية الاسرائيلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ( عن طريق تسريب المعلومات ) قد أصبحت أداة هامة في ادارة اسرائيل لصراعها مع العرب ، حيث كان اللجوء إليها يتم في أوقات يغلب عليها طابع التوتر كما حدث منذ منتصف الستينات وحتى اندلاع حرب أكتوبر التي اتسمت بإثارة

---

18 - K. Shikaki : Op. Cit. P 85
- Gregory Kats : Egypt ( in ) Jozef Gold - blat ( ed. ) Non - Proliferation : The Why and the wherefore. Taylor, Francis, London, 1985, P 188.

( ١٩ ) وثائق وزارة الخارجية المصرية .

( ٢٠ ) تعددت وبكثرة التحليلات العربية والاجنبية حول اهداف هذا العنصر من عناصر المذهب الرسمي النووي الاسرائيلي اي استراتيجية الغموض او الردع بالشك وحول الجدل بين انصاره وانصار « الموقف المعلن » انظر على سبيل التالي :
- امين حامد هويدي مرجع سابق . ص ١٢٩ - ١٣٥ .
- د . اسماعيل صبري مقلد التحدي النووي الاسرائيلي وقضية السلام السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٧٨ . ص

الشكوك والبلبلة حول الامكانية النووية الاسرائيلية ، ثم بعد حرب أكتوبر حين صرح الرئيس الاسرائيلى فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ بأن لدى اسرائيل المقدرة على انتاج الاسلحة النووية وسوف تنفذ ذلك إذا احتجنا إليه[٢١] . ومنذ بداية هذه المرحلة وطوال السبعينات وحتى الآن تعاقبت وتنوعت المؤشرات والتحليلات من مصادر عربية وأجنبية ( غربية وشرقية ) تثبت جميعها بطرق متنوعة أن اسرائيل قد تجاوزت بالفعل عتبة امتلاك الاسلحة النووية وأن لديها ترسانة من هذه الاسلحة[٢٢] . وكان آخر مصادر هذه المعلومات شهادة موردخاى فانونو التى نشرتها صحيفة الصنداى تايمز فى أكتوبر سنة ١٩٨٦ . ولقد اثارت هذه الشهادة والتى أثبت صحتها عدد من العلماء البارزين الذين استشارتهم الصنداى تايمز[٢٣] ، جدلاً هاماً حول مغزى مثل هذا النوع من التصريحات بالنسبة لمدى استمرار التمسك الاسرائيلى باستراتيجية الغموض فى هذه المرحلة من المواجهة العربية الاسرائيلية ، وحول ما إذا كانت تمثل نوعاً من التحرك نحو الاعلان الرسمى عن انضمام اسرائيل الى النادى النووى حتى لو كان هذا التحرك قد تم أيضاً بالطريقة غير المباشرة أى عن طريق التسريب الاسرائيلى المقصود والمعتاد لهذه الشهادة[٢٤] . وتزداد جاذبية وأهمية هذا السؤال على ضوء ملاحظة أمر هام وهو أنه ـ منذ منتصف السبعينات ـ قد حدث تحول فى محور الجدل فى اسرائيل حول الخيار النووى حيث لم يعد يتركز على ضرورة هذا الخيار من عدمه ( كما حدث من قبل ) ولكن على كيفية وامكانيات تطويره من ناحية ، وعلى ما إذا كان يجب على اسرائيل أن تعلن رسميا عنه أى تتخلى عن استراتيجية الردع بالشك أو الغموض أو « القنبلة فى المخزن »[٢٥] .

وعلى ضوء المقارنة بين مراحل تطور الادراك المصرى للقدرة النووية الاسرائيلية ، وبين مراحل تطور الدبلوماسية النووية الاسرائيلية فى ظل تراجع الشكوك حول هذه القدرة حيث اضحت المعلومات والتحليلات عنها أكثر قطعاً وحسماً فى تأكيد امتلاك اسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية المتزايدة والمتنوعة . على ضوء هذه المقارنة يمكن القول أنه كان للشكوك المصرية خلال الستينات مبرراتها ، اما تناقضات السبعينات واستمرار عدم الاعتراف فى الثمانينات فتتنوع تفسيراتهم . ويمكن التمييز بين نوعين من التفسيرات أو الافتراضات المباشرة وغير المباشرة .

ويتلخص التفسير أو الافتراض البسيط والمباشر فيما يلى : أنه بالرغم من اتفاق معظم المحللين العسكريين والاستراتيجيين ـ منذ بداية السبعينات وبصورة متزايدة ـ على امتلاك اسرائيل للسلاح النووى فإن القيادة المصرية لم تكن مهتمة فقط بالغموض المحيط بتطور القدرة النووية الاسرائيلية ولكنها اهتمت أيضا بالاثار السياسية التى يمكن أن تترتب على تحول اسرائيل نحو الاعلان الرسمى عن هذه القدرة[٢٦] . بعبارة أخرى فإن العرب ـ ( وعلى رأسهم مصر ) ـ أرادوا تأخير النظر فى أمر الاسلحة النووية الى أقصى مدى ممكن ، ومن هنا كان أيضاً اتجاههم العام نحو تجاهل الخيار النووى الاسرائيلى[٢٧] .

---

( ٢١ ) وحول اتجاه تطور بعض التصريحات الرسمية الاسرائيلية حول الخيار النووى الاسرائيلى ، انظر :

ـ منير بدوى . اسرائيل وقضايا نزع السلاح . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الاهرام . القاهرة ١٩٨١ ص ٥١ ـ ٥٣ ص ٩١ ـ ٩٤ .

ـ د . تيسير الناشف . التهديد النووى الاسرائيلى . المستقبل العربى . سبتمبر سنة ١٩٨٧ ص ١٤ ـ ١٥ .

- Lawrence Fredman : Israel Nuclear Policy. Survival Vol. XVII, No. 3, 1975 .

( ٢٢ ) انظر موجزا متكاملا لهذه المصادر ( العلمية والرسمية والصحفية ) فى :

ـ امين هويدى : مرجع سابق . ص

ـ د . تيسير الناشف . مرجع سابق . ص ١٢ ـ ١٣ وحول تفصيل ابعاد القدرة الاسرائيلية ( انتاج القنبلة + نظم الايصال ) انظر :

د . خليل شقاقى . مرجع سابق . ص ١٠ ـ ١٤ ص ٢٠ ـ ٢٤

( ٢٣ ) د . تيسير الناشف . مرجع سابق . ص ١٦ ـ ١٧ .

( ٢٤ ) انظر على سبيل المثال : د . محمد انور عبد السلام . المتغيرات الجديدة فى الاستراتيجية النووية فى الشرق الاوسط . السياسة الدولية ـ يوليه ١٩٨٧ ـ ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦

ـ احمد عز الدين . هل هناك حقا مانعا قنبلة ذرية على الجانب الآخر . جريدة صوت العرب ١٩/١٠/١٩٨٦ .

ومن اهم الكتابات الحديثة التى تبرز الجدال حول تزايد الحاجة لتبنى اسرائيل موقفا معلنا من خيارها النووى المسلح

Shai Feldman : Israeli Nuclear Deterrence, A Strategy for the 1980s, New York: Columbia University Press, 1982.

25 - Mark Gaffney : Op. Cit. PP 88 - 89.

26 - Gregory H. Kats : Op. Cit. P 188.

27 - Efraim Inbar : The Nuclear Mirage in the Middle East. Midstream. Vol. XXVII, No. 3, March 1981, PP 5 - 6

أما التفسيرات أو الافتراضات غير المباشرة[٢٨] فهى تنطلق من تصور محاولة القيادة المصرية توظيف استراتيجية الغموض الاسرائيلى دون الاضطرار الى تحمل ما يترتب على الاعتراف بالحقيقة التى تخفيها هذه الاستراتيجية . وتزدوج أهداف هذا التوظف : فمن ناحية : ربما تكون القيادة المصرية قد رأت أن انتشار الشائعات حول القدرة النووية الاسرائيلية يساعد أحيانا على ظهور ادانة عالمية لاسرائيل كما يساعد أحيانا أخرى على ابراز تفوق القوة العسكرية الاسرائيلية ومن ثم امكانية تحمل اسرائيل لمخاطر انسحابها من الأراضى العربية المحتلة . بل لقد رأت بعض الاتجاهات أن على العرب استغلال كل السبل القانونية والسياسية لاعلان اسرائيل كدولة نووية لان هذا الاعلان هو الذى سيسقط كل المبررات الأمنية الاسرائيلية لاستمرار احتلال الضفة الغربية ومرتفعات الجولان . ومن ناحية أخرى : حتى بإفتراض أن القيادة المصرية تعتقد فى امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية فإنه ليس من المتوقع أن تعترف سريعا بهذا الواقع لأنه سيترتب على هذا الاعتراف أحد أمرين : اما الاعتراف بعدم القدرة والفشل حتى الان فى مواجهة التحدى النووى الاسرائيلى بتحد مماثل ، أو ضرورة البدء فى تطوير نفس القدرة أو توفير بدائل أخرى تحقق نفس أو معظم الأهداف الأمنية فى مواجهة هذا التحدى ، أو على الأقل امكانية الاتجاه الى الحلول السياسية مثل الدعوة الى مناطق منزوعة السلاح النووى .

**ثانياً : الرؤية المصرية لرد الفعل المصرى :**

كيف رأت القيادة المصرية شكل رد الفعل المصرى على التحدى الاسرائيلى ، وهل عكست هذه الرؤية منذ البداية وسائل محددة ؟ وهل تم التمسك بها وتحقيقها أو بعضها ؟ أم هل تطورت الرؤية المصرية على هذا الصعيد أيضا وذلك فى ظل التطور فى المعطيات الاسرائيلية ، والدولية ( قيود النظام الدولى لمنع الانتشار وسياسات القوى الكبرى ) والاقليمية ( خيار التسوية السياسية أو العسكرية للصراع العربى الاسرائيلى )، المحلية ( درجة المشاكل الداخلية المصرية وخاصة الاقتصادية )؟

تعددت البدائل المطروحة أمام القيادة المصرية وتزاوجت ما بين بدائل عسكرية ( ضربة وقائية ، قدرة نووية مصرية ، تدعيم التسلح فوق التقليدى مثل الاسلحة الكيمائية والبيولوجية ، سباق التسلح التقليدى ) وأخرى سياسة ( ضمانات من القوتين الاعظم أو احداهما ، تحريك الجهود الدبلوماسية العالمية من أجل نزع السلاح النووى فى المنطقة ، التأثير على القوتين الاعظم للضغط على اسرائيل لمنع أو تقييد خيارها النووى ). ولا يعنينا فى هذا الموضع من الدراسة ـ الخاص بالرؤية المصرية ـ متابعة تفاصيل كل بديل من هذه البدائل أو بعضها التى من المفترض أن القيادة المصرية قد اقتربت منها جميعا بدرجة أو بأخرى ومن وقت الى آخر ( كما سنرى ). ولكن ما يعنينا هنا أن نحاول رسم المسار العام لوزن بعض هذه البدائل لدى القيادة المصرية .

وهنا يمكن القول[٢٩] أن رؤية القيادة المصرية من رد الفعل المصرى قد تغيرت جذريا منذ بداية الستينات وحتى الان . فلقد انتقلت من التركيز بقوة على التهديد بحلول عسكرية قبل ١٩٦٧ الى بداية التحرك نحو اعطاء الأهمية للحلول السياسية ( فى فترة ما بين حربى سنة ١٩٦٧ وحرب سنة ١٩٧٣ ) ثم الى التأكيد وبصورة متصاعدة على أولوية الحلول السياسية منذ نهاية سنة ١٩٧٤ وحتى الان .

فمنذ تصريح لعبد الناصر فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ وحتى ما قبل سنة ١٩٦٧ توالى وتزامن تهديد مصر بتوجيه ضربة وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية مع التهديد بتطوير قوة مصرية مناظرة . وبعد حرب سنة ١٩٦٧ فقدت هذه التهديدات مصداقيتها ولم تعد القيادة المصرية الى تكرارها . وبالرغم من استمرار التلويح أحيانا بإمكانية اتجاه مصر للخيار النووى العسكرى إذا ما تأكدت من امتلاك اسرائيل له ( كما سبقت الاشارة )، إلا أن مصر بدأت أولى خطواتها نحو الحلول السياسية أى نحو تبنى قواعد نظام منع الانتشار الدولى كسبيل لالزام اسرائيل ـ بالطرق القانونية ـ لنزع خيارها العسكرى . ومن هنا كانت مصر من أولى الدول العربية ودول العالم الثالث التى وقعت على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية سنة ١٩٦٨ ، ولكن لم تصدق عليها مباشرة الأمر الذى كان يعنى أنها لم تغلق تماما الطريق الى الخيار النووى العسكرى .

ومنذ مبادرة مصر فى نهاية سنة ١٩٧٤ بالدعوة الى منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط تزايد وبوضوح اتجاه مصر للحلول السياسية وليس العسكرية

---

( ٢٨ ) التفسيرات مستوحاة ولكن لاتتطابق مع تفسيرات الدراسة التالية :

Khalil Shikaki : Op. Cit. P 85.

( ٢٩ ) انظر تفاصيل هذا التطور فى :

- Ibid : PP 85 - 87
- G. H. Kats : Op. Cit. PP 188 - 189
- Roger Pajak : Op. Cit. PP 595 - 596
- Yair Evran : Op. Cit. PP 23 - 24

( أى تطوير برنامج تسلح نووى مصرى ) وكان هذا يعنى حسم الاختلاف الذى برز سنة ١٩٧٤ فيما بين بعض اجنحة القيادة المصرية[٣٠] لصالح الجناح ( السادات ـ عبد الغنى الجمسى ) الذى رأى أن ما يشاع عن الاسلحة النووية الاسرائيلية قد تم بغرض اخافة العرب ومن ثم فإنه لا داعى ولا ضرورة لتحميل الاقتصاد المصرى بأعباء التسلح النووى ، وبغض النظر الآن عن مبررات ودوافع ونتائج هذه الرؤية فى هذه الفترة بالذات ( كما سنرى لاحقا ) فمما لاشك فيه أن تحول مصر نحو الحلول السياسية ـ والذى كان من أبرز علاماته ونتائجه فيما بعد تصديق مصر على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ـ قد ارتبط ـ جزئيا وإن لم يكن كليا ـ بتوجه السادات التصالحى تجاه إسرائيل . حقيقة أشار السادات ودوائر مصرية مختلفة الى البرنامج النووى الاسرائيلى ولكن كانت هذه الاشارات متباعدة وفى اطار لهجة معتدلة ( الدعوة للتخلى عنه ) لا تقارن بلهجة التهديدات والتحديات التى أحاطت بالمواقف المصرية حتى ما قبل سنة ١٩٦٧ بصفة خاصة . ولقد تعمقت بعد ذلك وخلال الثمانينات القيود الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التى حكمت مصير البرنامج النووى المصرى واحتمالات استخداماته العسكرية بصفة خاصة .

فما هى إذن أبرز معالم السلوك المصرى والتى افرزتها هذه التحولات فى الرؤى والتقديرات ؟

## الجزء الثانى

### أبعاد سلوك السياسة المصرية ونتائجها

من أبرز معالم السلوك المصرى خلال الثمانينات والتى افرزتها التحولات فى الرؤية الرسمية المصرية السابق توضيحها البعدين التاليين : أولا : سيادة الأبعاد المدنية والسلمية على أهداف البرنامج النووى المصرى منذ ١٩٨١ ، ثانيا : تبلور اتجاه جهود الدبلوماسية المصرية نحو محاولة تحييد أو احتواء الاحتكار النووى الاسرائيلى .

**أولاً : اهداف ونتائج البرنامج النووى المصرى منذ ١٩٨١ :**

من أهم الافتراضات فى مجال دراسات منع الانتشار ( وخاصة بين دول العالم الثالث ) أنه يمكن الوصول الى القدرة النووية العسكرية اما فى ظل استغلال البرامج النووية المدنية الناجحة فى التحرك الى الاستخدامات العسكرية ( الهند ) أو من برامج عسكرية سرية مباشرة ( إسرائيل )

وبالنظر الى الحالة المصرية[٣١] فلم يتحقق أى من الافتراضين حيث تعثرت خطى البرنامج النووى المصرى ومن ثم لم يؤد الى تطوير القدرات النووية بمعنى امتلاك مفاعلات الطاقة أو السلاح النووى . فان البرنامج لم يصل حتى الآن الى مرحلة الجيل الثانى من المفاعلات والتى كان من المفروض الانتقال إليها منذ منتصف الستينات .

ولا تعنى هذه الحالة أن الجهود الرسمية المصرية قد توقفت منذ ذلك الحين عن السعى لاستنهاض البرنامج المصرى . فلقد استمرت هذه الجهود فى أشكال وبدرجات مختلفة ، وأدت الى تبلور كيان من المؤسسات والهيئات والكوادر العلمية النووية ، والى عقد عديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف التى تنظم التعاون فى هذا المجال بين مصر وأطراف دولية عديدة[٣٢]. ولكن ـ ومرة أخرى ـ لم تفرز هذه الجهود تغييراً جذرياً فى وضع مصر على خريطة توزيع القوى النووية على صعيد العالم الثالث . بل لقد أدى الاعلان المتكرر عن هذا البرنامج دون تحقيق التقدم المنشود ( بالرغم من الكثير من التوقعات بشأنه ) الى فقدانه المصداقية حتى بالنسبة للاستخدامات السلمية وفى مجال القوى النووية الكهربية بصفة خاصة .

( ٣٠ ) ينظر الاشارة الى هذا الاختلاف فى :

- Yoram Nimrod : Atomic Weapons in Israel ? New Outlook. September 1978, PP 3334.

هذا وتجدر الاشارة الى أن الباحثة لم تتمكن من توثيق دراسة علمية منشورة او تعليق او تحليل صحفى عن وجود اختلافات مناظرة على صعيد القيادة السياسية العسكرية فى الستينيات وفى الثمانينيات . كما ان فى الهامش السابق كانت الوحيدة من نوعها التى تم توثيقها عن فترة السبعينيات . وحيث من الواضح ان الاختلاف قد حسم لصالح المركز الرئاسى ، فهل يعنى هذا ان طبيعة عملية صنع السياسة واتخاذ القرار هذا البعد من القضية فى محتوى ـ او على الأقل ـ فى قضايا معظم الدراسات التى تم توثيقها : وعلى العكس تماما نجد ان هذا البعد ( اى الجدل وليس الانشقاق بين الاوساط العلمية السياسية والعكسية ) كان حاضرا على صعيد الدراسات التى تتناول الخيار النووى الاسرائيلى منذ بدايته .

( ٣١ ) حول بعض الأبعاد الفنية للقدرات المصرية ( والعربية الحالية ) بالمقارنة بتوقعات السبعينيات ، انظر :

ـ د . خليل الشقاقى : مرجع سابق . ص ١٧ ـ ١٨ .

ـ د . عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمى . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٧ . ص ١٨٣ ـ ١٩٢ .

( ٣٢ ) حول هذه الابعاد ، انظر :

ـ وزارة الخارجية : مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، جمهورية مصر العربية . ١٩٨٣ .

ـ انشطة هيئة الطاقة الذرية والمشروعات الجارى تنفيذها بمراكز البحوث بالهيئة . وثائق هيئة الطاقة الذرية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ ( ٣٥ صفحة ) ( غير منشورة ) .

ولا يهدف هذا الجزء من الدراسة الى متابعة أبعاد التطور المرحلى لهذه الجهود أو لهذا البرنامج فى حد ذاته ولكنه يقوم على استخدام خبرة هذا التطور لتوضيح امر اساسى وهو ان اتجاه المواقف الرسمية المصرية لتأكيد الاهداف المدنية السلمية للبرنامج منذ سنة ١٩٨١ انما يعد من ابرز نتائج التحول فى الرؤية المصرية الرسمية للخيار النووى ( السابق توضيحها ) ، ولكن لم يسفر هذا البرنامج بعد مدة عن أية نتائج ايجابية . ويمكن متابعة هذا التوضيح على النحو التالى :

**( ١ ) المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ :**

بعد اثنى عشر عاما من التوقيع على المعاهدة N . P . T صدقت مصر عليها فى فبراير سنة ١٩٨١ . وخلال الاعداد لهذا التصديق تبلورت مجموعة من الاسانيد والمبررات الرسمية لهذا التحرك المصرى والتى أوضحت جميعها كيف ان هذا التصديق كان تجسيدا للتحول فى توجه القيادة المصرية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى أى لعدم التمسك بالخيار العسكرى المصرى . ويساعد تحليل مضمون مجموعة من التصريحات الرسمية فى هذه الفترة (٣٣) على استخلاص أهم هذه المبررات والعلاقات الارتباطية بينها وهى تتلخص كالاتى :

**التصديق شرط ضرورى ومسبق لزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا الطاق النووية والتمويل اللازم** . ذلك لان الدول الهامة المصدرة للمواد والمعدات النووية وضعت منذ بداية السبعينات قيودا متشددة تقضى بعدم التعاون فى ذلك المجال مع أى دولة لا تكون عضوا كاملا فى معاهدة عدم الانتشار أو قبول فرض الرقابة الدولية الشاملة على جميع أوجه نشاط مفاعلاتها . ومن ثم فلقد وجدت مصر نفسها عاجزة عن الاستمرار فى السير فى تنمية طاقاتها الكهربائية عن طريق الاستثمار فى الطاقة النووية ما لم تصدق على المعاهدة أو تقبلت اخضاع نشاطها النووى السلمى لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد لمست مصر حدة المشكلة اثناء الاتصالات التى أجرتها خلال الفترة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ مع عدد من هذه الدول المصدرة مثل الولايات المتحدة والمانيا الغربية وكندا وفرنسا حيث رفضت تلك الدول الدخول فى أية مفاوضات جادة مع مصر للتعاون النووى ما لم تنضم للمعاهدة أو تخضع لشروطها أى لشروط هذه الدول ( والتى ـ كما سنرى ـ كانت أكثر تشددا من شروط المعاهدة ) بعبارة أخرى كان قرار التصديق ـ من وجهة النظر الرسمية المصرية ـ سبيلا لتحقيق التقدم النووى الواسع النطاق الذى ما كان ليتحقق وبسهولة ويسر فى ظل الظروف الدولية السائدة منذ بداية السبعينات بدون التصديق على المعاهدة . لان هذا التصديق هو الذى سيفتح الباب لمصر لاجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع عدد من الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية بهدف التوصل الى أفضل الشروط وذلك اتفاقا مع المادة الرابعة من المعاهدة التى تفتح الباب أمام الدول الاطراف للتعاون فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وللحصول على التكنولوجيا النووية وبأرخص الاسعار . وهو الامر الذى أضحت تعطيه مصر أولوية كبرى لمواجهة متطلبات المستقبل الملحة لتحقيق احتياجاتها الكهربائية من أجل رخاء ورفاهية الشعب (٣٤) .

**التصديق سبيل لمنع وقوع تسابق تسلح نووى فى المنطقة من شانه ان يهدد امنها وسلام العالم** ، فهو يؤكد مرة أخرى التزام مصر بتحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من الاسلحة الذرية . بعبارة أخرى فان مصر كما جاء فى بيان الخارجية المصرية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٨١ صدقت على المعاهدة نتيجة لاعتقادها الراسخ بأن هذه الخطوة انما تتفق مع مصالحها الوطنية العليا بافتراض أنها سينجح فى الحد من انتشار الاسلحة النووية فى العالم وبخاصة فى منطقة الشرق الاوسط التى يجب أن تستمر منطقة خالية من الاسلحة النووية . وبقدر ما تشير العبارات السابقة الى مغزى التصديق على المعاهدة بالنسبة لموقف مصر من خيارها العسكرى فان وزير الخارجية المصرية فى نهاية كلمته أمام مجلس الشعب فى ١٦ فبراير سنة ١٩٨١ وامام مجلس الشورى فى ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قد افصح عن رؤية مصر لمغزى هذا التصديق بالنسبة لاسرائيل . فلقد أورد على رأس الاعتبارات الرئيسية التى كانت وراء

---

( ٣٢ ) وهى التصريحات التى تضمنها الكتاب الابيض الذى اصدرته وزارة الخارجية بعنوان « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » والصادر عام ١٩٨١ . ومن اهمها : بيانا وزير الخارجية امام مجلس الشعب ثم مجلس الشورى فى عام ٧ ١٩٨١/٢/٢٢ وبيان وزارة الخارجية بمناسبة ايداع وثائق تصديق مصر على المعاهدة فى ٢٦/ ٢/ ١٩٨١ .

وهى ايضا التصريحات التى استند اليها السيد الوزير المفوض عصام الدين حواس نائب مدير ادارة الهيئات الدولية خلال تعليقه ـ باعتباره ممثلا لوزارة الخارجية ـ على اهم النقاط التى اثيرت بمجلس الشورى فى مناقشات اللجنة الخاصة بالبرنامج النووى المصرى (١٩٨٧/١/١١) . نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، ادارة الهيئات الدولية ، القاهرة ١٨/ ١/ ١٩٨٧ ص ١ ـ ٩ .

( ٣٤ ) انظر توثيقا لبعض اهم تصريحات وزير الكهرباء المصرى عن ضرورة وحيوية القوى النووية الكهربية فى .
G. Kats Op. Cit. PP 185 - 186.

ولقد ساندت هذا الاتجاه تقارير اللجان المختصة فى مجلس الشعب والشورى والمجلس الاعلى للطاقة والتى توالت اجتماعاتها خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٠ . انظر : « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » .

تصديق مصر الاعتبار التالى : « ان هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع اسرائيل الى مزيد من التروى والتفكير فى الانضمام مستقبلا للمعاهدة . ونبذ تصنيع السلاح النووى وخاصة فى ظل مناخ السلام السائد بيننا بعد عقد معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ بل غنى عن البيان أن عددا كبيرا من الدول العربية قد سبقنا منذ فترة بالانضمام لهذه المعاهدة التى بلغ عدد الاطراف بها ١١٤ دولة » . كذلك فان الاعتبار الثانى الذى أورده وزير الخارجية المصرى اشار الى « نجاح مصر فى اقناع اسرائيل خلال انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة والثلاثين على الموافقة على القرار المصرى لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط » .

بعبارة أخرى يمكن القول أن مصر قد حرصت فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه ( من خلال التصديق ) عن التزامها بعدم التسلح النووى ـ بأن تبرز « الطابع الوقائى » لسياستها أى تبرز بعض عناصر مواجهة مصر للتهديد النووى الاسرائيلى وهى ثلاثة : من ناحية لم تقدم مصر على التصديق الا عقب نجاحها فى اقناع اسرائيل بالموافقة على انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، من ناحية ثانية : الانضمام للمعاهدة لا يمس سيادة مصر حيث أن للدولة العضو أن تنسحب منها فى حالة شعورها بأن مصالحها العليا مهددة بالخطر ، من ناحية ثالثة : ان هذا الانضمام لا يمس أمن مصر حيث انه يمكنها فى حالة تهديد امنها بسبب النشاط النووى العسكرى لاية دولة من دول المنطقة أن تلجأ الى ضمانات القوى الكبرى الثلاثة أمريكا ، روسيا ، بريطانيا وفقا لقرار مجلس الامن فى يونيه سنة ١٩٦٨ .

التأكيد على أن « تعهد مصر وفقا لاحكام معاهدة عدم الانتشار بالامتناع عن الحصول على انتاج الاسلحة النووية بأية طريقة من الطرق لا يجب أن يخل بحق مصر الثابت فى تنمية واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية » .

وهكذا فانه بالنظر الى البنود الثلاثة السابقة نجد أن الاعتبارات الاقتصادية ( الحاجة للطاقة النووية كمصدر للكهرباء ) اضحى لها الاولوية على الخيار العسكرى النووى بل ان الالتزام والتعهد بالتخلى عن الاخير كان يعد فى الرؤية المصرية شرطا مسبقا للوصول الى الاول .

ولا أدل أيضا على ذلك من أن مصر قد رأت ـ كما قال وزير خارجيتها امام مجلسى الشعب والشورى ـ انها « فى ظل هذا المناخ ( أى تزايد القيود على الصادرات من المعدات والمواد النووية ) لا يمكن أن تستمر على سياستها السابقة [٣٥] فى عدم التصديق على المعاهدة لحين انضمام اسرائيل اليها ، لأن هذا الاستمرار يعطى لاسرائيل حق الفيتو على انماء وتطوير برامجنا السلمية اللازمة من أجل رخاء ورفاهية شعبنا » .

هذا ويجدر الاشارة أيضا الى أن مصادر شبه رسمية[٣٦] قد استندت الى هذه المبررات الرسمية للرد على الاتجاهات التى اعترضت على التصديق نظرا لما سيترتب عليه من عواقب بالنسبة لوضع مصر النووى وخاصة فى مواجهة التحدى الاسرائيلى . ومن بين الانتقادات لهذا التصديق نشير ـ على سبيل المثال ـ الى الرأى [٣٧] القائل بفشل الدول العربية فى استخدام سلاح رفض الانضمام للمعاهدة كمصدر للتهديد حيث لم تتخذه اسرائيل والدول الكبرى على محمل الجد لانه لم يكن مصحوبا بجهد مواز للجهود الاسرائيلية النووية ، فى حين لو كانت قد ظهرت على الجانب العربى بادرة على مثل هذه الجهود لاضحى رفض توقيع المعاهدة تهديدا له حساب فى اسرائيل والدول الكبرى . كذلك أبدى هذا الرأى تشككه فى نجاح الدول العربية الموقعة فى الحصول فى المستقبل على أفضلية فى مجال التكنولوجيا النووية رغم الالتزام بالاستخدامات السلمية وبقبول الرقابة والتفتيش الدولى على هذه الاستخدامات . فهل تحققت هذه التوقعات وعلى عكس ما كانت تأمل الحكومة المصرية ؟

## ( ٢ ) كيف انعكس انضمام مصر للمعاهدة على البرنامج النووى المصرى ؟

شهدت الشهور التالية مباشرة لهذا الانضمام توقيع مصر لعدد هام من اتفاقات التعاون النووى [٣٨] مما ابرز مدى اهتمام والتزام القيادة المصرية تجاه برنامج الطاقة النووية . وكان اهم هذه الاتفاقيات تلك الموقعة مع فرنسا

( ٣٥ ) أنظر توثيقا لبعض تصريحات السادات فى ابريل سنة ١٩٧٥ والتى يعلق فيها تصديق مصر على المعاهدة على تصديق اسرائيل . ايضا فى :

Robert J. Pranger, Dale R. Tahtinen : Op. Cit. P 17

( ٣٦ ) انظر على سبيل المثال : ابراهيم نافع : الاختيار النووى لمصر والتصديق على اتفاق الحظر . الأهرام ، ٢٠ / ٢ / ١٩٨١ ـ ص ١ ص ٣ .

( ٣٧ ) انظر على سبيل المثال : د . عصام الدين جلال : ابعاد الخطر الذرى فى الشرق الاوسط وجنوب افريقيا . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨١ ص ٢٢ ـ ٢٣ .

( ٣٨ ) . انظر تفاصيل هذه الاتفاقات وفى :

مصر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية : مرجع سابق . ص ٢٤٩ ـ ٣٥٠

والولايات المتحدة لامداد مصر بأربعة مفاعلات . واستمرت جهود وزارة الخارجية على المستوى الدولى لدعم البرنامج النووى المصرى [٣٩] ويتضح منها جميعا انها لم تكن الا مجرد انشطة دولية لم تسفر عن نتائج مادية ملموسة بالنسبة للقدرات الفعلية المصرية . ذلك انه ، بالرغم من تعدد الاتصالات والمفاوضات ، فان البرنامج النووى المصرى لم يحرز تقدما ملموسا ( على الاقل بالحصول ولو على مفاعل واحد للطاقة ) طوال ما يزيد على الخمس سنوات ( أى منذ التصديق وحتى تجميد القرار السياسى بشأن محطات القوى النووية خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٦ ) . وخلال هذه السنوات تفجرت المناقشات وخاصة خلال عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ أى منذ اعلان الحكومة امام مجلس الشعب فى اوائل ١٩٨٥ عن تفاصيل مشروعها لانشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء لمواجهة التزايد فى استهلاكها . ولقد اتسع نطاق هذه المناقشات لتضم أطرافا من مختلف القوى السى سية ومن النخبة العلمية المتخصصة المؤيدين والمعارضين لمشروع الحكومة . كما امتدت المناقشات الى مختلف الابعاد الاقتصادية والفنية والسياسية لهذا المشروع . ولقد ابرزت كيف أن القضية اضحت من القضايا الملحة التى تهم بل وتثير اهتمام الرأى العام فى مصر[٤٠] وانعكس حادث تشرينوبل على الاراء والمواقف على الساحة المصرية وبدا أن هناك اتجاها نحو اعادة تقدير الحسابات سواء على مستوى الفنيين المتخصصين أو على مستوى صانعى القرار . فلقد تتابعت بيانات القيادات الرسمية لتؤكد فى النهاية اعادة النظر فى مشروع المفاعل المصرى [٤١] . ومن ثم ـ وبالرغم من استمرار نشر بعض التصريحات على لسان بعض كبار المسئولين المصريين ومن جانب هيئات رسمية حول حيوية الطاقة النووية [٤٢] ـ وبالرغم من تزايد التساؤلات حول ما اذا كان موضوع الطاقة النووية سيأتى على قمة جدول أعمال فترة الرئاسة الثانية لمبارك ـ الا أن الخط العام لتصريحات المسئولين عن الطاقة فى مصر ـ وعلى رأسهم وزير الكهرباء ـ عاد ليبرز من جديد الاهتمام ببدائل الطاقة الاخرى غير النووية مثل الغاز الطبيعى ، الفحم ، مساقط المياه . ويتضح هنا التوجه الجديد فيما نشر عن التقرير الذى قدمه وزير الكهرباء للرئيس مبارك حول مشروعات الطاقة حتى عام ١٩٩٧ أى خلال الخطتين الخمسيتين التاليتين الثانية والثالثة ) [٤٣] .

وهكذا ـ وكما جاء على لسان رئيس هيئة المحطات النووية فى مصر ـ فان مصر دفعت مقدما ثمن دخولها المجال النووى ( أى التصديق على المعاهدة ) ولم تحصل على شىء ، منذ ذلك الحين [٤٤] . وبالرغم من أن الموقف الرسمى قد برر تجميد القرار ، باختلاف الصفوة حول الابعاد الاقتصادية والفنية ، وباثار تشرينوبل ، وبالأعباء المالية إلا أن هذه الاسانيد ـ ومهما كانت أهميتها ـ فهى موضع اعتراضات حادة . كما أنها لا يمكن أن تخفى وجوها أخرى للعملية تتصل بمجموعة متكاملة ومتداخلة من القيود والتى تعيد للاذهان اطارات وصور متجددة لمثل هذه القيود والتى واجهت البرنامج النووى المصرى منذ بدايته فى الستينات والتى تعاملت معها وادركتها القيادات المصرية المتتالية بطرق مختلفة ، وان كانت جميعها ـ أى هذه الطرق ـ لم تضع نهاية لاستمرار تخلف القدرة النووية المصرية ـ أو بمعنى ادق ـ انعدام هذه القدرة . ولذا يصبح السؤال المطروح الان هو : هل تريد أن ترغب القيادة المصرية الحالية فى تنفيذ الخطط النووية الطموحة التى وضعها وبدأ فى تنفيذها النظام المصرى فى ظل السادات ؟ وهل تقدر على ذلك بالرغم من كل الظروف الاقتصادية والسياسية والفنية المحيطة ؟ وهل كان قرار التجميد أو التأجيل تراجعا جديدا محسوبا أم تراجعا فرضته مجموعة من الظروف كانه لابد وان تؤثر على الحسابات المصرية ؟ لا يمكن الاجابة على هذا السؤال بوضوح وحسم الأن ولكن قد يساعد تحليل ماهية تأثير المحددات المختلفة على توضيح الابعاد الحقيقية للقيود والصعوبات بل والمخاطر أيضا التى واجهت وتواجه وستواجه « الخيار النووى المصرى » .

---

( ٣٩ ) انظر تفاصيل هذه الجهود فى : نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، ادارة الهيئات الدولية ، مرجع سابق . ص ١٠ ـ ١٤ .

( ٤٠ ) انظر ابعاد هذه المناقشات ونتائجها فى الدراسة الجادة : استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر : مرجع سابق . ص ١ ـ ٥٣ .

( ٤١ ) المرجع السابق . ص ٥٤ ـ ٥٦ .

( ٤٢ ) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

ـ روزاليوسف : ٦/٧/١٩٨٧ ( تأييد جارف فى مجلس الشورى لاستئناف البرنامج النووى بعد ان تم التأجيل فى اعقاب انفجار المفاعل السوفيتى .

ـ الاهرام ٣٠/٦/١٩٨٧ ( وزير الكهرباء امام مجلس الشورى : الطاقة النووية اكثر جدوى من اية بدائل ) .

ـ الأهرام ١٨/٧/١٩٨٧ : ( المحجوب : دخولنا عصر الطاقة النووية حتمى ) .

ـ الأهرام : يونيه ١٩٨٨ ( وكيل مجلس الشعب يطالب بان تدخل مصر عصر الطاقة النووية وسط قبول عام ) .

( ٤٣ ) انظر على سبيل المثال : الاهرام ٢٩/١٢/١٩٨٧ .

( ٤٤ ) الجمهورية . ٢٦/٥/١٩٨٨ .

**ثانيا : نتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحييد أو احتواء الاحتكار النووي الاسرائيلي :**

اقترنت المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة منع الانتشار ( كما سبق ورأينا ) بأمرين أساسيين ينبعان من صميم بنود هذه المعاهدة[٤٥] ، وهما ضمانات القوى الكبرى ، وانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . ولا يرجع اهتمام الدبلوماسية المصرية بهذين الامرين الى بداية الثمانينات فقط ولكن الى ما قبل ذلك بكثير . ولكن شهد العقد الاخير تركيزا واهتماما بهما . ويعتبر هذا الاهتمام أهم المؤشرات على التحول في الرؤية الرسمية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى ، وذلك بعد أن تضاءلت تدريجيا منذ ١٩٧٤ فرص دعم القدرات النووية المصرية على ضوء مجموعة من القيود المختلفة ( كما سنرى فى المحددات ) وهذا الدعم الذى كانت قد عادت بوادر الاهتمام به للظهور لدى القيادة المصرية عقب حرب اكتوبر مباشرة وخاصة وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

ويجد هذا الرأى السابق سندا له من واقع بعض أدبيات منع الانتشار[٤٦] التى تتفق على أن توفير ضمانات الامن وكذلك انشاء المناطق المنزوعة السلاح النووى يعتبر من أهم العوامل التى تخفف من قوة الدوافع الامنية للانتشار أى لاتجاه دولة ما لتطوير القدرة النووية أو حيازة السلاح النووى هذا ويجدر الاشارة ايضا الى أن مصر بعد تصديقها على معاهدة انتشار الاسلحة قد رأست سنة ١٩٨٥ المؤتمر الثالث لمراجعة بنود هذه المعاهدة التى تعد ركنا أساسيا من أركان النظام الدولى لمنع الانتشار والتى تقف منها موقفا عدائيا بعض دول العالم الثالث التى تحوز الآن قدرات نووية متطورة ( وخاصة الهند وباكستان ناهيك عن اسرائيل وجنوب افريقيا ) .

**( ١ ) ضمانات القوى الكبرى : التطور ودرجة الفعالية :**

تقع هذه الضمانات على مستويين : مستوى عالمى مقنن ، متعدد الاطراف ينبثق عنه ويرتبط باطار معاهدة حظر الانتشار ( أى منذ ١٩٦٨ ) ، ومستوى ثنائى يرتبط باطار العلاقات بين الدولة المعنية بالانتشار من عدمه وبين القوتين الاعظم أو احداهما . وبالرغم من أن المقصود أساسا فى هذه الجزئية هو المستوى الاول الا أنه سيقودنا بصورة أو بأخرى الى المستوى الثانى .

اثارت دائما قضية ضمانات الامن اهتمام الدول غير النووية وظهر ذلك منذ منتصف الستينات خلال اجتماعات الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح ( التى كانت مصر عضوا فيها ) والتى جرت خلالها المفاوضات حول صياغة احكام معاهدة حظر الانتشار ونظرا لتعذر الاتفاق بين مواقف الشرق والغرب حول اضافة بند خاص بهذه الضمانات فى طلب المعاهدة ثم التوصل الى اجراء مختلف وهو أن تودع لدى مجلس الأمن كل من القوى النووية الثلاث الكبرى المنضمة للمعاهدة ( الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، بريطانيا ) ـ تصريحا فرديا يتطابق مضمونه . ومن ثم صدر ما عرف بالقرار ٢٥٥ الصادر عن مجلس الامن فى ١٧ يونيه سنة ١٩٦٨ . ولم يحز هذا الاجراء رضاء كاملا من جميع الاطراف . فهو لم يكن الا تكرارا لالتزامات أعضاء مجلس الامن الدائمين وفقا لميثاق الامم المتحدة فيما يختص بمواجهة العدوان بصفة عامة ، كان أن فعاليته تتوقف على الاتفاق بين القوتين الاعظم مما يزيد احتكارهما وانفرادهما بادارة شئون الامن العالمى[٤٧] .

ولقد رأى البعض[٤٨] أن الذى شجع مصر وغيرها من الدول العربية التى وقعت المعاهدة أن تنهج هذا السبيل هو أن التصريح الثلاثى الصادر عن مجلس الامن والملحق بالمعاهدة كان يعنى تحميل هذه الدول الثلاث المسئولية المباشرة ازاء الوضع الذى سينجم عن امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية واستعمالها لها كأداة للعدوان : ولكن يجدر الاشارة الى أن مصر ما كانت لتتمتع بهذا الضمان قبل الانضمام الى المعاهدة وذلك بالتصديق عليها وليس مجرد التوقيع عليها ، لان مصر سنة ١٩٦٨ لم تقم الا بالتوقيع فقط . ومن ثم احتلت ضمانات القوتين الاعظم اهتمامها لفترة ليست بالقصيرة .

وكانت مصر منذ منتصف الستينات قد بحثت عن ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل أو تهديدها باستخدام الاسلحة النووية .

ولكن يتضح من مصادر مختلفة عدم اتفاق حول هذا الامر . فلقد أشارت بعض الدراسات ( فى نهاية السبعينات )[٤٩] الى أن الاتحاد السوفيتى رفض تقديم

---

( ٤٥ ) انظر اشارة وزير الخارجية اليهما اثناء عرضه لاحكام المعاهدة وذلك فى بيانه امام مجلس الشعب والشورى فى فبراير سنة ١٩٨١ مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، مرجع سابق . ص ٦٩ ـ ٧٠ ص ٨٣ .

( ٤٦ ) وانظر على سبيل المثال :

Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 67

Paris, Edition A, Pedone, 1973. PP 139 - 142

انظر النص العربى لهذا التصريح فى : د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٥٢ .

( ٤٨ ) المرجع السابق . ص ٥٢ .

( ٤٩ ) المرجع السابق . ص ٥١ .

اسلحة ذرية لمصر سواء قبل أو بعد حرب سنة ١٩٦٧ بحيث أن الطريق الى الاتحاد السوفيتى فى موضوع التسلح النووى قد أصبح بعد سنة ١٩٦٧ مقفولا تماما فى وجه الدول العربية المعنية بهذا الامر . كذلك أوردت دراسة أخرى(٥٠) تصريحات لاسماعيل فهمى وزير الخارجية الأسبق تشير الى أن الاتحاد السوفيتى قد رفض امداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام اسرائيل الاسلحة النووية . وفى المقابل نجد مصادر أخرى(٥١) رصدت مجموعة من التصريحات ( شبه الرسمية ) تبين عدم الاتساق بين بعض المواقف المصرية المعلنة - فى مراحل مختلفة - حول موضوع الضمانات السوفيتية . ففى حين اشار حسنين هيكل سنة ١٩٧٣ الى احتمال موافقة الصين والاتحاد السوفيتى على تقديم حماية نووية للعرب فانه عاد سنة ١٩٧٦ ( أى بعد تدهور العلاقات المصرية السوفيتية ) الى القول بأن الاتحاد السوفيتى ما كان يعرض موسكو للخطر من أجل القاهرة ، فان ابراهيم نافع اشار سنة ١٩٨١ الى أن الاتحاد السوفيتى قد رفض دائما تقديم سلاح نووى أو ضمانات نووية ضد اسرائيل . ومن ناحية أخرى أورد أمين هويدى - ضمن ما يعتبره « شواهد اضافية » تؤيد أن اسرائيل دولة نووية - بند ١ سجل فيه اشارة مجلة التايم ( فى ١٢ ابريل سنة ١٩٧٦ ) الى واقعة وصول سفينة روسية محملة برؤوس نووية الى ميناء الاسكندرية ، أثناء حرب اكتوبر حيث ذكرت المجلة أنه يبدو أن الاقمار الصناعية السوفيتية قد كشفت تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية الـ ١٣ التى أرسلتها الى قواعدها الجوية يوم ٨ / ١٠ / ١٩٧٣ بدون اجهزة تفجير لمواجهة الاختراق السورى فى الجولان ، ومن ثم كانت الرؤوس النووية السوفيتية سيتم تركيبها على صواريخ سكود - ب الموجودة فى مصر والقادرة على ضرب العمق السكانى الاسرائيلى . ولقد رصدت أجهزة التجسس الامريكية الرؤوس النووية ومن ثم وجهت الولايات المتحدة الامريكية تحذيرا الى الروس وكان ذلك أحد عوامل اعلان حالة التأهب القصوى التى أعلنها نيكسون فى ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٣(٥٢) . هذا ولقد تكررت هذه الاشارة فى أكثر من مصدر .

وبدون الدخول فى محاولة لتعميق تحليل الضمانات السوفيتية التى تقتضى فى جانب منها تقييم صعوبات أو درجة فعالية ضمانات القوتين الاعظم بصفة عامة لحلفائهما(٥٣) فيكفى القول هنا أنه مما لا شك فيه أن القطيعة فى العلاقات المصرية السوفيتية منذ نهاية السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال ومن ثم أضحت الولايات المتحدة المصدر الوحيد الممكن لمثل هذه الضمانات فى هذه الفترة . هذا وكانت مصر - وفقا لبعض المصادر(٥٤) - قد بحثت عن ضمانات امريكية أيضا منذ منتصف الستينات . فلقد اعلنت اذاعة القاهرة سنة ١٩٦٥ ان الولايات المتحدة تضمن عدم لجوء اسرائيل الى استخدام الاسلحة النووية ، ولقد أظهر هذا الاعلان بداية اتجاه القيادة المصرية نحو الولايات المتحدة للتأثير على السياسة النووية الاسرائيلية . وفى نفس الوقت - وفقا لنفس المصدر - رفضت اسرائيل مبادرة طرحت فى مجلس الشيوخ تدعو الى ضمان مشترك امريكى سوفيتى ضد عدوان أو ابتزاز نووى فى مقابل تعهد اسرائيل وباقى دول المنطقة عدم تطوير اية اسلحة ذرية . وبدون الدخول أيضا فى محاولات تعميق تحليل الضمانات الامريكية ، فيكفى القول أن اتجاه مصر للتصديق على معاهدة حظر الانتشار ربما يكون قد اقترن بمحاولة القيادة المصرية لتعبئة نوع من هذه الضمانات .

فلقد أضحت مصر - بعد انضمامها للمعاهدة - تتمتع بالضمانات التى ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ . والجدير بالملاحظة أنه بالرغم من اقتران المبررات الرسمية المصرية للتصديق بموضوع الضمانات ( وكذلك المناطق المنزوعة السلاح ) كما سبقت الاشارة ، الا أن الدبلوماسية المصرية حرصت فى مصادر رسمية على ابراز تحفظات مصرية على درجة فعالية هذه الضمانات . ولذا فان بيان وزارة الخارجية الذى صدر بمناسبة ايداع وثائق التصديق فى ٢٦ / ٢ / ١٩٨١ تضمن الفقرة التالية « .... ان مصر ترى أن قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٦٨ مازال قاصرا على توفير الضمان الحقيقى لعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد هذه الدول من جانب

---

50 - G. Kats : Op. Cit. PP 190 - 191.
51 - Khalil Shikaki : Op. Cit. PP 86 - 87

( ٥٢ ) امين هويدى : مرجع سابق . ص ١٣٥ .
( ٥٣ ) انظر بعض ابعاد هذا التقييم فى :

Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 60

- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضعان أخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الاعظم من الخيار النووى الاسرائيلى والعربى ، ( الصمت الغامض تجاه تطور الاول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثانى ) وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كمحاجز ضد الانتشار . وسنعرض لهذين الموضوعين فى موضع لاحق مع المحددات .

54 - G. Kats, P 191

الدول الحائزة للاسلحة النووية . لذا فان مصر تناشد هذه الدول الاخيرة بذل الجهود للتوصل الى اتفاق يحرم دائما ابدا استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد أى دولة من الدول »(٥٥).

ولمواجهة هذا القصور سلكت الدبلوماسية المصرية مسلكين : اولهما توفير نوع من الضمانة الامريكية نظرا لاعتقاد القيادة المصرية انه تقع على الولايات المتحدة مسئولية منع « برنامج أسلحة نووية اسرائيلى معلن »(٥٦) .

ثانيهما : العمل من خلال مؤتمرات مراجعة معاهدة حظر الانتشار للحصول على ضمانات أكثر تحديدا فى ذلك الاتجاه(٥٧) . هذا وكانت قد عقدت ثلاثة مؤتمرات للمراجعة ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ على التوالى . ولقد شهدت هذه المؤتمرات اختلافات حادة بين الدول الذرية والدول غير الذرية حول مدى انطباق بنود المعاهدة وخاصة فى مجال نزع السلاح النووى والتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية . ولقد حالت هذه الاختلافات دون صدور بيان ختامى فى بعض الاحيان ( كما حدث سنة ١٩٨٥ ) او صدور بيان ضعيف لايسفر عن نتائج ايجابية ( كما حدث سنتى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ) . ولقد كانت القدرات النووية لاسرائيل وجنوب افريقيا من ابرز القضايا التى اثارت الخلافات بين دول العالم الثالث والدول الغربية خلال المؤتمرين الثانى والثالث(٥٨) . وفيما يتعلق بالضمانات فان الدول النووية رفضت خلال المؤتمر الاول ١٩٧٥ ان تنتقل من مرحلة « الضمانات السلبية » التى ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥سنة ١٩٦٨ الى مرحلة « الضمانات الايجابية » اى التعهد بعدم استخدام الاسلحة الذرية التى تمتلكها ضد دول غير ذرية . ولقد تحقق التقدم نحو هذه المرحلة خلال الدورة الطارئة للامم المتحدة حول نزع السلاح سنة ١٩٧٨ . ولكن ظلت الشكوك قائمة حول القوة الالزامية للتصريحات الفردية ومن ثم ظهرت الدعوة الى تطوير صيغة موحدة للضمانات الامنية على ان يتم ادماجها فى اطار شرعى دولى . ولكن ظهر فى المؤتمر الثانى للمراجعة اتفاق على استمرار صلاحية قرار مجلس الامن رقم ( ٢٥٥ ) لعام ١٩٦٨ وعلى ان للدول الحق فى تحديد ظروف وتوقيت تقديم المعونة التى ينص عليها القرار ، وعلى ان اتخاذ اجراءات دولية فعالة لتأمين الدول غير الذرية ضد استخدام او التهديد وباستخدام الاسلحة الذرية انما سيدفع بجهود منع انتشار الاسلحة الذرية . ولكن من ناحية اخرى استمرت الاختلافات حول نطاق وطبيعة « الضمانات السلبية » وما اذا كانت تمتد لتشمل بدون قيد أو شرط كل الدول غير الذرية ام تقتصر على الدول التى لاتشترك فى اجراءات الامان التى تنظمها بعض القوى الذرية ، أم تقتصر على الدول الاعضاء فى معاهدة حظر الانتشار . كذلك قامت الاختلافات حول شكل حدود الضمانات : هل تظل فى اطار تصريحات فردية للقوى الذرية ـ على اساس ان هذه الدول هى المسئولة عن هذه الضمانات ، أم فى شكل معاهدة متعددة الاطراف تضم القوى الذرية . وفى ظل هذه الجوانب الاتفاقية من ناحية والجوانب الاختلافية من ناحية أخرى والتى ظهرت خلال المؤتمر الثانى للمراجعة كانت الدول غير الذرية تشعر ان الضمانات الرسمية ـ فى اى صورة كانت ـ لا يمكن ان تضمن امنها وان هذا الاخير لن يتحقق الا فى ظل نزع السلاح النووى ، لأن الحرب النووية لن تفرق بين الدول التى تتمتع بالضمانات الأمنية وتلك التى لا تتمتع بها . ومع ذلك ظلت الضمانات الأمنية تمثل فى نظر هذه الدول ( ومنها مصر بالطبع ) أدنى مقابل شرعى لتخليها عن التسلح النووى(٥٩) . ولقد أكدت مصادر دبلوماسية مصرية هذا الخط العام لرؤية الدول غير الذرية . فلقد اشار أ . أحمد توفيق خليل مندوب مصر السابق لدى الأمم المتحدة(٦٠) الى ان قرار مجلس الامن لايكفى فى رأى الدول غير النووية التى قبلت طواعية التنازل عن الخيار النووى لحمايتها من العدوان عليها بالسلاح النووى . لأن تنفيذ هذا القرار يتطلب توافر الاجماع فى مجلس الامن وهو أمر غير مضمون .

---

( ٥٥ ) مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية : مرجع سابق . ص ٩٧

56 - G. Kats : Op. Cit. P 191

( ٥٧ ) نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ..... مرجع سابق . ص ٦ .

58 - S. I. P. R. I. Yearbook of World Armements and disarmements ( 1981 ). PP 340.
- S. I. P. R. I. Yearbook of World armements and disarmements ( 1985 ). PP 22 - 27.
- George Fisher : La Troisiéme Conference d'Examen du Traité sur la Non - Proliferation. Annuaire Francaise du Droit International ( 1985 ). PP 254 - 271

59 - S. I. P. R. I. Yearbook ( 1981 ). PP 332 - 333

ولى نفس المرجع السابق عن عام ١٩٨٥ لم تضمن الجزء الخاص بالمؤتمر الثالث للمراجعه اى اشارة عن موضوع الضمانات وبالمثل فى العام السنوى الفرنسى للقانون الدولى .

( ٦٠ ) احمد توفيق خليل : الابتزاز النووى ـ ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووى والتى عقدت باشراف اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح ، ديسمبر سنة ١٩٨٧ . ص ٥ .

مقدما . كما إن الاعلانات المفردة لعدم استخدام هذه الاسلحة لاتفي بالغرض في مثل هذا الموضوع الحيوي بل لابد وان يكون الضمان في صك دولي ملزم .

**( ٢ ) الدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط :**

كان تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ نتيجة طبيعية وامتدادا لجهودها التي بدأت منذ سنة ١٩٧٤ للدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط . ولم تنفصل تلك الجهود بدورها عن « مناخ السلام » الذي مر بتطورات عديدة حتى وصلت الى توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ وتنفيذ بنودها .

فما هي دوافع هذه المبادرة المصرية ، وما هو مضمونها وكيف تطورت حتى الان وما طبيعة رد الفعل الاسرائيلي تجاهها وما مغزاه بالنسبة لنتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحييد او احتواء التحدي النووي الاسرائيلي ؟

إن انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية امر أكدته معاهدة حظر الانتشار في مادتها السابعة التي كفلت « حق اي مجموعة من الدول في عقد اتفاقيات اقليمية لتضمن الغياب الكامل للاسلحة النووية في الاقاليم التي يقعون فيها » ومن ثم فان انتشار هذه المناطق يعد تدعيما لنظام منع الانتشار الدولي الذي تعد المعاهدة ركنا اساسيا فيه . ولقد حظى هذا الموضوع بقدر معقول من اهتمام المناقشات خلال المؤتمرات الثلاثة لمراجعة المعاهدة[٦١] ، وبدرجة أكبر خلال المؤتمرات الثلاثة لنزع السلاح التي عقدتها الامم المتحدة خلال دورات استثنائية للجمعية العامة ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٨ .

ومن ثم فان سعى مصر ـ منذ سنة ١٩٧٤ ـ لانشاء هذه المنطقة انما كان تعبيراً ـ كما رأى البعض من المتخصصين[٦٢] ـ عن ادراكها لمخاطر انتشار الاسلحة النووية ليس على الأمن العربي والمصري فقط ولكن على السلام والامن العالمي نظرا للوضع الحساس لمنطقة الشرق الاوسط على الساحة العالمية . بعبارة اخرى كان هذا المنهج المصري لمنع الانتشار سبيلا للحفاظ على الأمن المصري من خلال الحفاظ على وتدعيم الامن الاقليمي والعالمي .

ولقد عبرت بعض المبادىء التي شكلت عناصر الديباجة والفقرات الكاملة لمشروع القرار الذي تقدمت به مصر على مر السنين للجمعية العامة ، عبرت عن هذه الرؤية . وهذه المبادىء هي : اظهار العلاقة الوثيقة بين السلام والامن الدوليين ومنع انتشار الاسلحة النووية ، ابراز القناعة بأن انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط ستكون خطوة فعالة نحو نزع السلاح النووي وتحقيق اهداف ومقاصد نزع السلاح التام والشامل ، الاشارة الى الوضع الدقيق في منطقة الشرق الاوسط الدقيق والاخطار التي ستتزايد في حالة دخول المنطقة في صراع نووي مدمر[٦٣] .

كذلك وضحت هذه المبادىء في بياني وزير الخارجية المصري امام مجلسي الشعب والشورى اثناء مرحلة التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ، وفي بيان وزارة الخارجية عقب اتمام التصديق [٦٤] .

هذا ولقد مرت المبادرة المصرية منذ ١٩٧٤ وحتى الان بعدة تطورات اجرائية ومضمونية . وكانت البداية مع قيام مصر وايران بارسال مذكرة تفسيرية في يولية سنة ١٩٧٤ تطلب ادراج الموضوع في جدول اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وانتهت المناقشات بتبني الجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٧٤ للاقتراح واعتماد مشروع القرار ٣٢٦٣ ( د ٢٩ ) حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

وظلت مصر وحتى سنة ١٩٨٠ تقدم مشروع قرارها كل عام للجمعية العامة ، التي كانت تصدر به قرارا يتزايد التأييد له عاما بعد عام حتى اضحى القرار يصدر منذ ١٩٨٠ بتوافق الاراء حيث لم تعد اسرائيل تمتنع عن التصويت عليه كما كان يحدث في السابق[٦٥] .

فلقد ظلت اسرائيل وحتى ١٩٨٠ تمتنع عن التصويت مشروع القرار المصري لاعتبارات كثيرة ـ كما سنرى ـ كما ظلت القضية محورا من محاور المراحل المختلفة لمباحثات التسوية . فقبل زيارة السادات القدس كررت وزارة الخارجية المصرية دعوة مصر لاسرائيل لقبول الانضمام للمعاهدة ولقبول الاقتراح المصري بانشاء منطقة منزوعة السلاح النووي . كما أعلن اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري انذاك ان أحد شروط مصر للسلام هو التزام اسرائيل بالا تصنع او تحصل على

---

( ٦١ ) انظر اهم ابعاد هذا النقاش ( الضرورات ، والصعوبات ، والاجراءات ) والنتائج في :
- S. I. P. R. I. Yearbook ( 1981 ) : 329 - 330
- Georges Fisher : Op. Cit. P 270

( ٦٢ ) احمد توفيق خليل : مرجع سابق . ص ٢ .
د . محمود كارم : حول منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط ..... مرجع سابق . ص ٢ .

( ٦٣ ) نقلا عن : المرجع السابق . ص ٣ .

( ٦٤ ) مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية : مرجع سابق .

( ٦٥ ) د . محمود كارم : مرجع سابق . ص ٣ .

اسلحة ذرية وان توقع المعاهدة . كذلك تردد ان المصريين اثاروا القضية خلال زيارة السادات للقدس بل ان مصر طالبت بان تتضمن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المقترحة مثل هذه الالتزامات(٦٦) .

ولايمكن فهم الامتناع الاسرائيلى المتكرر حتى ١٩٨٠ ثم التحفظ الاسرائيلى على بعض الفقرات بعد ذلك بدون النظر فى العناصر الموضوعية لمشروع القرار المصرى . ويمكن القول ان هذه العناصر تتلخص كالاتى : الدعوة لانضمام الاطراف المعنية الى معاهدة منع الانتشار ، وان تقوم هذه الدول - باعلان الامتناع - على اساس متبادل - عن انتاج الاسلحة النووية واجهزة التفجير النووى او الحصول عليها او حيازتها على نحو آخر او السماح لاى طرف ثالث بوضع اسلحة نووية فى اراضيها ، وان توافق هذه الدول على وضع جميع انشطتها النووية تحت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دعوة الامين العام بان يواصل استقصاء امكانيات تحقيق تقدم نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط ، هذا ويجدر الاشارة الى ان القرار الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين اى فى ديسمبر سنة ١٩٨٠ - تضمن مبدأ اضافيا فى مقدمة بنوده « تحث ( فيه الجمعية العامة ) جميع الاطراف المعنية مباشرة بالامر على النظر جديا فى اتخاذ مايلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .... » . ولقد تم اعتماد هذا القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل لأول مرة(٦٧) .

ومنذ ذلك الحين يتم اصدار هذا القرار سنويا بتوافق الاراء وتتطابق مضامين بنوده المعبرة عن العناصر الاساسية فى الموقف المصرى باستثناء بعض الاضافات والتعديلات الطفيفة التى تتعلق بتسجيل بعض الجوانب الاجرائية لمحاولة تنفيذ المبادرة ( مثل تقارير واتصالات للامين العام(٦٨) )

ولقد ظلت الدبلوماسية ومنذ ١٩٨١ وفى مناسبات مختلفة متتالية تؤكد تمسكها بانشاء مناطق منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط وكان آخر هذه المناسبات هو كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة ( الثالثة حول نزع السلاح فى يونية سنة ١٩٨٨ ) وهى التى قدم فيها مقترحات مصرية « اضافية » محددة لدفع الخطوات التنفيذية اللازمة لتطبيق قرارات الامم المتحدة . وهى : تفويض الامين العام بأن يقوم بتعيين ممثل شخصى له او مجموعة خبراء متخصصين للاتصال بدول المنطقة بغية اعداد مشروع اتفاقية نموذجى وبلورة بعض الخطوات العملية .. دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اجراء دراسة ووضع مقترحات محددة بالنسبة لاجراءات التحقق والتفتيش اللازمة فى اطار انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط(٦٩) . وبالنظر الى هذه المقترحات وبالمقارنة بالخط العام لوثائق دبلوماسية اخر(٧٠) يمكن القول ان مصر استمرت على التمسك بالعناصر الاساسية لموقفها منذ سنة ١٩٧٤ وكذلك بالدور الهام الذى يجب ان تضطلع به الامم المتحدة فى الوصول الى الاتفاق بشأن انشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك فى ظل أحكام معاهدة حظر الانتشار ويعد هذا الخط من أهم أسباب الموقف الاسرائيلى الرافض ثم التحفظ ( منذ ١٩٨٠ ) على كيفية تنفيذ المبادرة .

**إذن ماهى اركان واسانيد هذا الموقف ومدلولاته ؟**

يتضح من التصريحات الرسمية المصرية أثناء التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ان القيادة المصرية كانت ترى او تريد ان تفسر موافقة اسرائيل لأول مرة على قرار الجمعية العامة بانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط ١٩٨٠ بأنه خطوة كبرى نحو قبول اسرائيل لتنفيذ القرار ونحو اقتناع اسرائيل بأهمية توقيع المعاهدة وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام بين الدولتين(٧١) . بعبارة اخرى ربطت

---

66 - K. Shikaki : Op. Cit. P 87

( ٦٧ ) انظر نصوص هذه القرارات ( المتشابهة تقريبا ) والصادرة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ فى : مصر ومعاهدة .... ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ٢١ .

( ٦٨ ) انظر نصوص هذه القرارات والصادرة منذ سنة ١٩٨١ وحتى سنة ١٩٨٦ فى
S. I. P. R. I. Yearbook ( 1981, 82, 83, 84, 85, and 86.

وانظر نص القرار الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٧ عن الدورة ٤٢ للجمعية العامة فى وثائق الأمم المتحدة
Resolutions Adopted on the Reports of the First Comittee. PP 99 - 101

( ٦٩ ) انظر النص فى : وثائق الخارجية ، مرجع سابق .

( ٧٠ ) انظر على سبيل المثال نص رد الحكومة المصرية فى يوليه سنة ١٩٨٥ على استيضاح السكرتير العام للأمم المتحدة لاراء الاطراف المعنية بانشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/٤٥ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٤ والذى اكد اهمية دور الأمم المتحدة فى هذا الانشاء كما دعا الى ان تقوم هذه الاطراف بايداع تصريحات فى مجلس الامن تعلن تأييدها لهذا الانشاء . انظر النص فى احدى وثائق الامم المتحدة تحت عنوان :
« Establishment of a Nuclear Weapon Free Zone in the Middle East ». Report of the Secretary General. Fortieth Session Item 52 of the provisional agenda. PP 3 - 5

71 - G. Kats : Op. Cit. P 192

الدبلوماسية المصرية بين الحصول على تأييد اسرائيل لهذا القرار وبين « استثمار مصر لمناخ السلام بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل » . كما اعترفت « أنه من الطبيعى ان احراز تقدم فى هذا الاتجاه مرتبط بالتقدم فى تحقيق السلام الكامل فى المنطقة »[٧٢] .

ولكن سرعان ماجاء العدوان الاسرائيلى على المفاعل العراقى فى يونية ١٩٨١ ( أى بعد مايقرب من النصف عام فقط من التأييد الاسرائيلى لقرار الجمعية العامة فى ديسمبر سنة ١٩٨٠ ) ليثير التساؤل حول الاهداف الحقيقية وراء هذا التأييد وحول حقيقة الموقف الاسرائيلى من المشروع برمته ، ومنذ بدايته خاصة وان بعض الاوساط المتخصصة[٧٣] ، رأت حينذاك ان هذه الغارة مثلت فى نظر دول المنطقة عقبة حقيقة امام احتمالات تطبيق القرار . كما أشار البعض الأخر[٧٧] ـ بعد عدة سنوات ـ انه اذا كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار سنة ١٩٨٠ قد بدت فى نظر العالم كمؤشر ايجابى الا ان العالم لم يكن يدرك عندئذ ان هذه الخطوة نحو السلام ستقابلها العسكرية الاسرائيلية بخطوتين ستقودها والعالم نحو الخطر .

هذا ويمكن تفسير الموقف الاسرائيلى سنة ١٩٨٠ على ضوء مراجعة بعض الظروف التى أحاطت بتقديم المشروع المصرى وبالموافقة الاسرائيلية عليه والتى تبين ان اسرائيل قد سعت الى تحقيق اهداف تكتيكية . فلقد كانت هذه الموافقة تخفف من ضغوط دولية متعددة تجسدت فى هذه الفترة وكان من ابرزها التقرير الذى قدمته لجنة من الخبراء الفنيين التى شكلها السكرتير العام للامم المتحدة بناء على تكليف هيئة الامم المتحدة له بتقديم تقرير عن الاسلحة النووية وذلك عقب الدورة الاستثنائية العاشرة ( المؤتمر الاول لنزع السلاح ) سنة ١٩٧٨ . ولقد تم تقديم هذا التقرير فى الدورة ٣٥لعام ١٩٨٠.كما قدم بعد ذلك فى يونية ٨١تقريرا خاصا عن التسلح النووى الاسرائيلى[٧٥] . ومن ابرز هذه الظروف ايضا انعقاد المؤتمر الثانى لمراجعة معاهدة منع الانتشار فى صيف ١٩٨٠ وكان من ابرز علاماته تزايد هجوم دول العالم الثالث على مساعدة الغرب ـ بصورة مباشرة ـ غير مباشرة ـ فى تطوير القدرات النووية لاسرائيل ولجنوب أفريقيا[٧٦] . ومن ناحية ثالثة كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار المصرى تهدف الى تخفيف ان لم يكن تجريد المحاولات الغربية ـ الرامية الى تكوين خيار نووى عربى اسلامى ـ من أهم دوافعها وهو امتلاك اسرائيل للقدرات النووية اذ ان من المفترض ان تؤدى هذه الموافقة على هذا القرار الى الالتزام بما نص عليه من انضمام للمعاهدة وغيرها من الاجراءات اللازمة للوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى[٧٧] .

ويظل القرار المصرى ـ وحتى الان بدون تطبيق ، ويبقى الاتجاه الاسرائيلى نحو معاهدة حظر الانتشار وتبقى الرؤية الاسرائيلية لانعكاسات الانضمام اليها على الامن الاسرائيلى عاملا اساسيا فى تفسير وفهم موقف اسرائيل الحقيقى من اقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط ومن سبل تنفيذه ، وهو الموقف الذى حال ويحول حتى الان دون هذا التنفيذ[٧٨] .

فلقد ابرز هذا الموقف الأسرائيلى منذ ١٩٧٤ عاملين اساسيين :

اولا : رفض الانضمام الى المعاهدة . وثانيا : رفض الاعتراف بدور الامم المتحدة فى تنفيذ القرار ومن ثم المطالبة بقيام مفاوضات مباشرة بين الدول المعنية مباشرة بالامر للتوصل الى عقد اتفاقيات او اتفاقية متعددة الاطراف وازداد اتضاح هذين العاملين منذ ١٩٨٠ حين قدمت لاسرائيل فى ٣٠اكتوبر سنة ١٩٨٠ مشروع قرار الى الدورة ٣٥للجمعية العامة يتضمن الخط العام لمقترحاتها السابقة بشأن المنطقة المنزوعة السلاح والذى يدور اساسا حول الاعداد لمؤتمر للتفاوض الحر والمباشر حول معاهدة متعددة الاطراف لاقامة مثل هذه

---

( ٧٢ ) نشرة خاصة : مرجع سابق . ص ٧ .

73 - G. Delcoigne : An Overview of Nuclear Weapons - Free Zones. Bulletin of IAEA. Vol. 24, No. 2, June 1982 P 54

74 - M. Gaffney : Op. Cit. P 96

( ٧٥ ) منير بدوى : مرجع سابق . ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

ـ انظر بنود التقرير التى تتعلق بحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية فى : امين هويدى : مرجع سابق . ص ١٢٣ .

ـ ومنذ ذلك الحين تصدر الجمعية العامة سنويا قرارا تعبر فيه عن ـ قلقها من حيازة اسرائيل القدرة على انتاج الاسلحة النووية ولامتلاكها وسائل نقلها ـ انظر على سبيل المثال القرارات ٩٨/٣٦ ( ديسمبر سنة ١٩٨١ ) ٩/٣٨ ( نوفمبر سنة ١٩٨٣ ) ١٤٨/٣٩ ( ١٩٨٤ ) وذلك على التوالى فى :

S. I. P. R. I. Yearbook, 1982 : ( P 473 ), 1984 ( P 627 ), 1985 ( P 486 )

76 - Philip Towle : Nuclear Non - Proliferation : Dead - lock at Geneva. World To Day. October 1980, P 372.

( ٧٧ ) منير بدوى : مرجع سابق . ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

( ٧٨ ) المرجع السابق : ص ٩٩ ـ ١٠١ ، ص ٤٢ ـ ٤٨ .

المنطقة ( وهو المشروع الذى تم سحبه رسميا بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٨٠ ) . ولقد ظل هذان العاملان يمثلان صلب التحفظات الاسرائيلية على مشروع القرار المصرى . فما هى اذن المبررات الاسرائيلية لهذه التحفظات(٧٩) ؟

ويرجع التحفظ الاول اى رفض اسرائيل الانضمام الى المعاهدة ( والذى يمثل عنصرا اساسيا من عناصر المذهب الاسرائيلى النووى ) الى عدة أسباب ترتبط جميعها وتنبع من حقيقة المدركات الامنية الاسرائيلية . فإن اسرائيل ترى ان انضمامها الى المعاهدة لايحافظ على أمنها ومن ثم فانها لايمكن ان تخضع لالتزاماتها وهى محاطة بعداء الدول العربية التى تسعى الى تحقيق اهدافها بوسائل عسكرية والتى ( وخاصة العراق وليبيا ) لن يمنعها انضمامها الى المعاهدة من الوصول الى الاسلحة النووية نظرا لامكانيات الانسحاب ونظرا لعدم فعالية اجراءات الرقابة والضمانات الدولية . وفضلا عن هذه المبررات المباشرة التى صاغتها المواقف الاسرائيلية المعلنة فمما لاشك فيه ان رفض الانضمام الاسرائيلى للمعاهدة كان يحقق اهدافا اخرى لعل اهمها فتح الطريق امام تطبيق واستمرار استراتيجية الغموض التى تمثل احد عناصر المذهب الاسرائيلى النووى .

ولا يعنينا هنا التوقف عند هذه الأهداف بقدر ما يعنينا الانتقال الى توضيح أن هذا الاتجاه الاسرائيلى نحو المعاهدة قد ارتبط بقوة بالتحفظ الاسرائيلى الثانى على القرار المصرى أى إرتبط بمقترحاتها حول سبل الوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح عن طريق المفاوضات المباشرة . فلقد كانت المفاوضات المباشرة تعد فى نظر الاسرائيليين بمثابة « اجراء بناء ثقة » ومن ثم فان انشاء منطقة منزوعة السلاح لابد وان يلى تسوية النزاعات . ولقد رأت اسرائيل فى المقترحات المصرية التى كانت تتم الموافقة عليها سنويا فى حين ترفض المقترحات الاسرائيلية ، مؤشرا على أن الدول العربية لن تتفاوض مع اسرائيل حول منطقة منزوعة السلاح لأنهم لا يريدون إلا التأكد من أن انضمام اسرائيل الى المعاهدة سيحيد من احتمالات تهديد قدرتها النووية المتطورة . ولقد كان اصرار العرب على انضمام اسرائيل للمعاهدة وردود فعلهم السلبية تجاه مقترحاتها سببا - من وجهة النظر الاسرائيلية - لتزايد رفضها لهذا الانضمام الا اذا تمت المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية لعقد اتفاقية حول انشاء منطقة منزوعة السلاح ، ففى هذه الحالة فقط يمكن أن تنضم اسرائيل الى المعاهدة .

بعبارة أخرى كانت اسرائيل تطلب « ثمنا سياسيا » . فهل كانت مصر والعرب مستعدين لدفع هذا الثمن لتحييد أو نزع السلاح النووى الاسرائيلى ؟(٨٠)

ولقد طرحت العديد من التحليلات - فى غمار تقييمها لاسباب جمود وفشل انشاء منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط - هذه القضية أى العلاقة بين امكانيات نزع أو تحييد السلاح النووى الاسرائيلى وبين استمرار حالة الصراع واحتمالات السلام فى المنطقة . وتعددت المواقف بهذا الصدد . فمن ناحية رأى البعض(٨١) ( على ضوء المقارنة بين أوضاع الشرق الأوسط وامريكا اللاتينية التى تمكنت بعض دولها من انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى )(٨٢) ان النجاح فى هذا المجال يفترض مسبقا اجراء مفاوضات بين الحكومات وهو الأمر الذى من الصعب تصور حدوثه فى مناطق الصراعات . ومن ثم فانه لا يبدو انه يمكن التوصل الى انشاء منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا قبل تسوية وحل القضايا الامنية الاقليمية الخطيرة . وامتدادا للاتجاه السابق رأى البعض الآخر(٨٣) بعد الاعتراف بضعف اجراءات الامان الدولية وعدم قدرتها على الحيلولة تماما دون الانتشار العسكرى النووى - ان التحرك حول انشاء منطقة خالية من الخطر النووى فى الشرق الأوسط سيتوقف على تخفيض التوترات الكامنة فى المنطقة ، وان الدول العظمى تستطيع أن تساعد دول المنطقة فى ذلك ولكن تظل مساهمة دول المنطقة ضرورية وأساسية .

ومن ناحية أخرى نجد اتجاها معاكسا يشير(٨٤) الى أن الرأى القائل بأن انشاء منطقة خالية من السلاح

( ٧٩ ) انظر رؤية أسرائيلية يقدمها احد المسئولين المتخصصين فى مجال الابحاث النووية الاسرائيلية فى :
Shalheveth Freier : Israel ( in ) : Josef Goldblat ( ed. ) : Op. Cit. PP 126 - 130.

( ٨٠ ) فى حوار مع المستشار حافظ اسماعيل طرح سيادته هذا السؤال خلال حديثه عن البدائل التى امام العرب فى ظل غياب قدرة نووية عربية والذى قاده الى تساؤل اخر عن التصورات العربية حول مستقبل اسرائيل فى المنطقة .
كذلك طرح هذا السؤال : د . عصام الدين جلال : مرجع سابق . ص ١٩ .

81 - Ted Greenwood : Op. Cit. P 64
- S. I. P. R. I. Yearbook 1981 : P 330

( ٨٢ ) حول ابعاد هذه التجربة فى ظل اتفاقية « تلاتلوكو » انظر :
S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 414 - 423

( ٨٣ ) توماس ماكناور : مناطق خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل شرق الاوسط..... مرجع سابق . ص ٤ .
( ٨٤ ) د . مسعود كارم : مرجع سابق .

النووي في الشرق الأوسط مسألة نظرية لا تنجح إلا بعد حل الصراع العربي الاسرائيلي انما هو منطلق خاطيء وانهزامي - ويطرح البعض[٨٥] أسئلة يعترف بتعقيدها من أهمها « كيف يمكن أن نعلن منطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة « نظيفة » مع وجود اسرائيل النووية ؟ وكيف يمكن عقد معاهدة تغرر مواقف من يملك وتجرم من لا يملك من أن يملك ؟ كيف تستقيم العلاقة بين اسرائيل النووية التي لم توقع أو تصادق على اتفاقيات دولية وبين بلاد عربية غير نووية وقعت وصادقت على هذه المعاهدات ؟ كيف يمكن لمن لا يملك أن يطمئن على أمنه ازاء من يملك حتى لو كانت لا تملك الا المعرفة التكنولوجية » بعبارة أخرى يتساءل امين هويدي هل لابد من الانتشار قبل نزع السلاح هل تصح المقولة بأن « التوازن العسكري لن يتحقق في بلدان العالم الثالث الا عن طريق الانتشار النووي للجميع كخطوة أولى وبعد ذلك يتم نزع السلاح النووي عن الجميع » .

ان هذه التساؤلات الأخيرة – وفي ظل اختلال علاقات القوى العربية الاسرائيلية وخاصة على الصعيد النووي نستحضر الى الذهن المقولة التالية لفرانك بارناجي « لا أولى ذلك ( أي احتمال انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ) أهمية كخيار واقعي ، لانه سيعني تخلي اسرائيل عن أسلحتها النووية ، ولا أرى امكانية تحقيق ذلك . ان الفكرة « ميته منذ الولادة » وستبقى على الجدول السياسي طبعا . سوف يواصلون مناقشتها ، ولكنها لن تؤدي الى شيء للأسباب التي ذكرتها ، لن تتخلى اسرائيل عن قدرتها النووية بالامد المنظور ، كما هو واضح ...... لا أعتقد انهم سيتخلون عن تلك القدرة مهما كانت الظروف ، فهم ينظرون الى الأسلحة النووية كجزء من معادلة التوازن الاستراتيجي . لو حصل العرب على تلك الأسلحة ، فلن ينظروا الى ذلك بمثابة توازن بل بمثابة قلب الميزان ضدهم وسيذهبون بعيدا ليمنعوا ذلك بما فيه ضعف المفاعلات ...... أما لو أحس الاسرائيليون أنهم فشلوا في ذلك ، لو حصلت البلدان العربية الأخرى فعلا على قوة أسلحة نووية ذات مصداقية فلعل ذلك الأمر سيعيد طرحه . لكن لا أرى أملا لذلك » .[٨٦]

وهكذا فشلت الدبلوماسية المصرية حتى الآن في تحييد أو احتواء الاحتكار النووي الاسرائيلي ليس بسبب عدم قبول المجتمع الدولي لجهودها ولكن بسبب اختلال ميزان القوى الفعلي بسبب هذا الاحتكار . ومن ثم يستبعد احيانا الخبراء قبول اسرائيل التنازل عن تفوقها النووي حتى ولو في اطار تسوية سلمية شاملة في حين يتوقعون احيانا أخرى أن اسرائيل ستطالب بتنازلات جذرية في مقابل هذا الاتفاق الاقليمي . ومن ثم يظل التساؤل المطروح – ليس امام السياسة المصرية فقط ولكن امام سياسات الدول العربية وخاصة تلك التي مازالت تثور التوقعات حول تطور قدراتها النووية ( العراق وليبيا ) والتي تؤثر على مسار التسوية الممكنة للصراع مع اسرائيل ( سوريا ) : « ما هي طبيعة الالتزامات والتنازلات التي يحملها تصور اسرائيل لقبول مثل هذه المعاهدة الاقليمية لانشاء منطقة منزوعة السلاح » . كذلك يبقى على الدبلوماسية المصرية التي تستمر في تأكيد ضرورة العمل على انشاء منطقة منزوعة السلاح أن تحل المعضلة التالية : كيف يمكن الوصول الى ذلك – سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو في ظل اطار الأمم المتحدة ومعاهدة الحظر – مع استمرار السياسات العدوانية الاسرائيلية من ناحية والرفض والتمزق العربي من ناحية أخرى ؟

**الجزء الثالث : تأثير مجموعة من العوامل على مسار ونتائج السياسة المصرية تجاه الخيار النووي :**

يساعد البحث في هذه التأثيرات على اختبار صحة احدى المقولات الأساسية في الدراسة وهي : ان فشل المرحلة الأخيرة من البرنامج النووي المدني المصري وتزايد اهتمام الدبلوماسية المصرية بسبل تحييد الاحتكار النووي الاسرائيلي ( خلال الثمانينات ) انما يرجعها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة والتي سبق ومارست تأثيرها ( جميعها في أن واحد أو بعضا منها وعلى فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة ) على السياسة المصرية تجاه الخيار النووي منذ بداية الستينات بما يتفق وطبيعة كل مرحلة من مراحل تطور هذه السياسة من ناحية أو التطور في طبيعة هذه المحددات من ناحية أخرى . ولقد ترتب على هذه التأثيرات ليس مجرد ابتعاد مصر عن الخيار النووي العسكري والتركيز على الأبعاد المدنية للبرنامج المصري وعلى الجهود السياسية والدبلوماسية الدولية لمنع الانتشار العسكري ولكن ترتب عليها أيضا تحييد مشروع القوى النووية الكهربية وجمود محاولات تحييد القدرة النووية الاسرائيلية بالسبل الدبلوماسية ؟ فما هي اذن أهم هذه المحددات وكيف يمكن البحث في تأثيرها ؟

---

( ٨٥ ) أ . امين هويدي . اسرائيل كتهديد نووي . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط .... مرجع سابق . ص ١٢ – ١٣ .

( ٨٦ ) حول الشرق النووي . حوار مع فرانك برنابي : مرجع سابق . ص ١٢٨ – ١٢٩ .

تتفق الادبيات في مجال منع الانتشار النووي[٨٧] على أن وضع دولة ما على سلم القدرات النووية انما هو محصلة للتفاعل بين مجموعة من الدوافع والحسابات والامكانيات ( ايجابية التأثير ) وبين مجموعة القيود والصعاب ( سلبية التأثير ) . وهذا وتنقسم مكونات كل من هاتين المجموعتين بين عدة أنواع مثل : الحسابات الاستراتيجية الامنية والعسكرية ، العوامل السياسية والاقتصادية . كذلك تعدد مستويات كل من هذه العوامل ما بين مستويات عالمية ، واقليمية وقومية .

وفيما يلي بعض الملاحظات المنهجية التي تساعد على ضبط مسار تحليل محددات السياسة المصرية :

١ - سيتم تناول ثلاث مجموعات من المحددات : الحسابات الاستراتيجية الامنية العسكرية ( هل القدرة النووية العسكرية ضرورة للأمن المصري ؟ ولماذا ) ، القيود والضغوط الخارجية : الفنية ( قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وسياسات الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية ) ، والسياسية : ( أداة المساعدات العسكرية والاقتصادية في سياسات القوتين الأعظم ) والعسكرية : الضربات الاسرائيلية المضادة المحتملة ) ، القيود والضغوط الداخلية : ( التكلفة ، الرأي العام ، القاعدة العلمية والصناعية ... ) .

٢ - يجب محاولة استكشاف الوزن النسبي لتأثير المحددات المختلفة ، ونمط العلاقة بينهم ، ودرجة التطور في نمط وفعالية تأثيراتها عبر المراحل المختلفة لتطور السياسة المصرية (على سبيل المثال : درجة الاختلاف في قوة القيود الفنية للنظام الدولي لمنع الانتشار في الخمسينات عنها في الثمانينات ، درجة الاختلاف في أعباء تطوير برنامج نووي مصري منذ الخمسينات وحتى الآن اثر التصاعد في القدرات النووية الاسرائيلية على الحسابات الاستراتيجية الآمنة المصرية ..... بعبارة أخرى فان البحث في تأثير المحددات يفترض الالمام بعدد من التطورات المتعلقة ) كمثل التطورات التي حاقت بسياسات منع الانتشار النووي العالمي ، ومدلولات جولات المواجهة العربية الاسرائيلية بالنسبة للقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المصرية وموازين القوى العربية - الاسرائيلية ، التطورات في القدرة والدبلوماسية والاستراتيجية النووية الاسرائيلية .

٣ - ان قدرا لا بأس به من التحليل حول جزئيات بعض المحددات سينصب في شكل افتراضات أو تساؤلات نظرا لتعذر توثيقه أو اثباته رسميا .

## أولا : بالحسابات الاستراتيجية الامنية العسكرية المصرية :

ان أحد المعطيات الهامة في مجال الدراسات الاستراتيجية تقوم على الاعتراف بالعلاقة التبادلية التفاعلية بين تطور التكنولوجيا العسكرية وبين الفكر العسكري وبين الاستراتيجية العسكرية الرسمية .

ومن ثم يصبح التساؤل المطروح هنا : ما هي الحسابات التي أفرزها الفكر الاستراتيجي العسكري المصري والتي تمثلتها الاستراتيجية العسكرية المصرية فيما يتصل بضرورة أو عدم وجود قدرة نووية عسكرية مصرية لحماية الأمن المصري ؟ أي فيما يتصل بأمرين : من ناحية اثر العامل النووي ( احتكار طرف واحد له توازن ثنائي أو متعدد الأطراف ) على بقاء اسرائيل ، وعلى امكانيات استعادة الأراضي العربية المحتلة ، وعلى استقرار المنطقة وايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي ، ومن ناحية أخرى وضع كل من الردع التقليدي وفوق التقليدي والنووي كخيارات وبدائل أمام العسكرية المصرية ؟.

وبالرغم من اعتراف الدراسة بضرورة واهمية التعرف على أبعاد هذه الحسابات حتى يمكن تقرير درجة مسئوليتها عن ابتعاد مصر عن الخيار النووي حتى الآن الا أنه قد واجهت هذه العملية صعوبات عديدة :

**فمن ناحية** : كانت تصريحات الأوساط العسكرية الرسمية ( باعتبارها مصدرا أساسيا لتحديد عناصر الاستراتيجية العسكرية المصرية ) بمثابة الحاضر الغائب خلال الجولات التي احتدم خلالها الجدال حول الخيار النووي في الثمانينات ( ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ) فهي لم تكن طرفا في الجدل العلني ، في حين كانت اعتبارات التوازنات الاقليمية مع اسرائيل من أهم عناصر هذا الجدل ولكنه كان الجدل الذي دار بين النخبة العلمية الفنية وبين المراقبين والسياسيين وبين القيادات السياسية في غياب الرؤية العسكرية المصرية الرسمية .[٨٨]

**ومن ناحية اخرى** : صعوبة اجراء توثيق مرض ( وليس كاملا ) لمصادر مصرية في الفكر العسكري المصري نظرا لتعذر الوصول الى بعضها ( غير منشورة ) أو تعذر الاستعانة بها ، ونظرا لقلة ما يتصل مباشرة

---

( ٨٧ ) انظر على سبيل المثال :

- T . Greenwood : Op. Cit. P 37 - 52

- Lewis Dunn, William Overholt : The Next Phase in Nuclear Prolifertion. Orbis, Summer 1976, PP 507 - 507

( ٨٨ ) انظر هامش ١٠ .

بموضوع الدراسة فى المصادر المنشورة من الدوريات المصرية المتخصصة فى الشئون العسكرية ، ونظرا لان هذه القلة من الكتابات المنشورة لا يتناول إلا بعض جزئيات الموضوع بحيث لا يجدى الاعتماد عليها فقط لاستخلاص خط عام للتطور فى الفكر العسكرى المصرى فى الاستراتيجية المصرية .

**ومن ناحية ثالثة** : وبالرغم من تعدد الادبيات فى موضوع « العلاقة بين الرادع النووى والاستقرار الاقليمى فى الشرق الأوسط » وهو الموضوع الذى يتصل بقضية العواقب الاستراتيجية والسياسية لانتشار الاسلحة النووية فى العالم الثالث بصفة عامة(٨٩) ، الا إنها تعبر عن رؤى أكاديمية أجنبية ( عادة ) تقدم صياغات نظرية ، وان اشارت بعضها أو تضمن بعضها الآخر رصد الرؤية كتاب عرب أو مصريين فهى لا تقترب من بعيد أو قريب من الرؤية الرسمية للعسكرية المصرية .

**ومن ناحية رابعة** : وبالرغم من تعدد الكتابات والمؤلفات العربية ( والأجنبية أيضا ) عن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ووضع الاستراتيجية النووية بالمقارنة بالتقليدية على صعيدها ( مبادؤها وخياراتها المحتملة والتصورات المحتملة لاستعمال اسرائيل للاسلحة النووية )(٩٠) . فانه لم يكن للباحثة توثيق مؤلف متكامل عن الاستراتيجية العسكرية المصرية فى تطوراتها على نحو يسمح باستكشاف وضع العامل النووى .

وبافتراض صحة هذه الصعوبات ( على الأقل على ضوء الجهد التوثيقى للباحثة ) وحرصنا على عدم الاضطرار الى اللجوء لمجرد تلخيص مضمون الاتجاهات النظرية المختلفة حول أثر العامل النووى على مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى فان المناقشة فى هذا الجزء من المحددات ستقوم على مجموعة من المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى استخلاص مدلولات بعض عناصر الاستراتيجية المصرية . وتتنوع مصادر هذه المؤشرات ما بين مصادر دبلوماسية وعسكرية رسمية ، وما بين تعليقات صحفية لمصادر شبه رسمية ، وتحليلات عسكرية اكاديمية ، كذلك لتفاوت تاريخ نشرها . وهى تتلخص كالآتى :

١ - فى مؤلفه الرائد ( الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ( ١٩٨٣ ) انتقل أ . أمين هويدى ( وزير الحربية المصرى الأسبق ) انتقالات منطقية فى تحليله ( من شرح مفهوم توازن القوى والاستقرار والردع ، الى دراسة وزن الرادع التقليدى فى عملية التوازن والعوامل المؤثرة عليه ، الى تحليل مظاهر وأسباب فشل الرادع التقليدى فى المنطقة ، الى البحث فى الفارق بين الرادع الاقليمى النووى ونظيره العالمى على نحو يبين عدم صحة القول بانطباق القواعد التى تحكم الردع العالمى على الردع الاقليمى حيث أن احتمال استخدام الرادع النووى ( فى حالة توفره ) أكثر إحتمالا وتوقعا فى الصراعات الاقليمية ( ص ١ - ٩٦ ) . وبعد هذه الانتقالات يصل هويدى الى النص على أن « من المستحيل « فرض » استقرار ظالم على العرب فى ظل الاحتكار النووى « للطرف الآخر » ، ومعناه أيضاً حرج موقف اسرائيل اذا وصل الطرفان فى يوم من الأيام الى حالة « التعادل النووى » اذ ستكون قدرة العرب على توجيه الضربة الثانية الحاسمة ...... هذه القدرة ( العربية ) على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير الرادع النووى الاسرائيلى فى مرحلة الاحتكار النوى ولكن تعتبر مرحلة التعادل بمثابة انتصار للعرب فى معركة توازن القوى الدائرة بين الطرفين ...... » ( ص ٩٧ ) . ثم ينتقل أ . أمين هويدى الى تحليل الأسباب التى تجعل بمقدور الرادع التقليدى العربى الفعال التصدى للرادع النووى فى مرحلة احتكار العدو للرادع الأخير ( ص ١٦٦ ) ، وكيف أن الرادع فوق التقليدى بمقدوره اذا أضيف للرادع التقليدى العربى أن يوفر « رادع مصدق » اثناء فترة الاحتكار النووى الاسرائيلى ، وكيف أن هذه الروادع لا تعنى التراخى فى الحصول على الرادع النووى ولكنها شرط ضرورى ومسبق لانه من

---

(٨٩) انظر عرضنا لبعض اهم هذه الادبيات باللغة الانجليزية فى : أمين هويدى : مرجع سابق . ص ٨٨ - ٩٨ .

ومن أهم المصادر باللغة الفرنسية انظر على سبيل المثال :

- Pierre Lellouche : Conséquences Politiques et Straté-giques de la Proliferation Nucléaire dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 37 - 60.

- M.D : Armes Nucléaires et Conflits dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 81 - 91.

- Jean Paul Charnay : La Bombe en Asie de L' Ouest. Defense Nationale. PP 75 - 90.

ومن احدث المصادر العربية انظر الدراسة الجادة : د . خليل شقاقى : مرجع سابق .

(٩٠) انظر على سبيل المثال :

- د . تيسير الناسف : مرجع سابق . ص ١٧ - ٢٥ .

- د . خليل شقاقى : مرجع سابق .

- حسين اغا ( وآخرون ) القوة العسكرية الاسرائيلية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مركز العالم للدراسات والنشر عدد (٢) ١٩٨٢ ، ص ٨٣ - ١٠٥ .

المستحيل أن نملك هذا الرادع الأخير الا تحت حماية الرادع التقليدى وفوق التقليدى ( ص ١٧٣ ) . بعد هذا كله نخلص الى أن رؤية أمين هويدى لا تستبعد اطلاقا ضرورة السعى نحو الخيار النووى ولكن على أن يمر ذلك بمرحلتين : مرحلة مواجهة الاحتكار النووى الاسرائيلي بتوفير الرادع التقليدى وفوق التقليدى أولا ثم العمل من أجل التعادل النووى فى ظل مظلة تقليدية[٩١] .

٢ ـ وفى حوار مع المستشار حافظ اسماعيل ( ١٩٨٨ ) اشار الى أنه اذا كانت اسرائيل واجهت ظروفا دفعتها لحيازة القدرة النووية وهى الظروف التى استنفذت فى ظلها مجهودها التقليدى الذى لا يستطيع حده الاقصى ان يواجه القدرات العربية مجتمعة ( فى حالة النجاح فى تعبئتها ) فان العرب ـ مجتمعين لا يعرفون هذه الظروف . وحيث أنه لا ينبغى ـ فيما يتعلق بالأمن القومى ـ افتراض ان اسرائيل لن تستخدم القوة النووية الا للدفاع عن بقاء كيانها ذاته فانه يجب توفير البدائل التقليدية وفوق التقليدية .

٣ ـ وفى دراسة منشورة لاحد العسكريين المصريين[٩٢] نجده يطرح ـ بين ما طرحه من قضايا ـ ثلاثة أفكار مرتبطة : أولهما : أن الخلل فى الميزان العسكرى لصالح اسرائيل فى مواجهة كل دولة عربية منفردة مرجعه اعتبارات عديدة تؤثر على الرادع التقليدى العربى الراهن ومن أهمها غياب العمل المشترك ، ثانيهما : ان ايا من الجانبين فى الصراع العربى الأسرائيلى قد يلجأ الى استخدام سلاحه النووى ـ فى حالة تملكه له ـ اذا قام الطرف الآخر بشن هجوم مفاجىء ضده بحيث يصعب عليه تدارك الموقف . وقد يكون سبيل ايقاف الهجوم استخدام نوع من انواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ، ثالثهما : قد لا يتمكن العرب من الحصول على الرادع النووى الا بعد توفير الرادع التقليدى القوى والقادر على إعمال الردع للجانب الآخر .

٤ ـ وبعد إعلان وزير الخارجية المصرى فى فبراير سنة ١٩٨٤ ان هدف مصر من وراء التصديق على معاهدة منع الانتشار هو الحيلولة دون وقوع سباق للتسلح النووى فى المنطقة سيترتب عليه آثار وخيمة ، كتب أ . ابراهيم نافع[٩٣] فيما كتبه مدافعا عن « اختيار السلام » المصرى أن « مصر احرص ما تكون على أمن وسلامة اراضيها وشعبها ، لذلك لم يتم تخفيف الميزانية العسكرية بل تحاول جاهدة توفير جميع الأموال التى يطلبها الخبراء العسكريون تطويرا للاسلحة واستخداما لاحدث وسائل التكنولوجيا ويتم ذلك فى حدود الامكانيات التى تسمح بتنفيذ خطط التنمية الطموحة ..... فمن غير المعقول اذن ان نطالب هذا الشعب بصرف أمواله المحدودة فى الوقت الحاضر على انشاء مفاعلات لا تستخدم استخداما سلميا مثل استخدامها عسكريا ...... وليس معنى امتلاك اسرائيل أو غير اسرائيل فى المنطقة لقوة تدميرية من القنابل الذرية أن ذلك نهاية المطاف . فهناك قوى تدميرية أخرى لايتم رصدها ولا تقاس بالتفجيرات . لقد دخلت مصر حرب اكتوبر وهى تعلم أن اسرائيل تمتلك امكانيات صنع القنبلة الذرية إن لم تكن تمتلك بعض القنابل الجاهزة ولكن ذلك لم ينل من عزمها أو عزم الرجال » .

٥ ـ ومع اعادة قراءة بعض أحاديث وتصريحات المشير ابو غزالة خلال السنوات الثلاثة الماضية[٩٤] . يمكن ملاحظة ظهور تكرار كلمة ردع مما يعنى ان استراتيجية الردع هى الاستراتيجية التى قدرتها القيادة السياسية . وبناء على ذلك اضحى أحد أهم أهداف العسكرية المصرية هو تطوير القنوات المسلحة لتحقيق القدرة على الردع والتوازن العسكرى، وذلك عن طريق مواكبة تكنولوجيا العصر وعلى نحو يواجه معادلة صعبة ثلاثية تضع مطالب التطوير امام ظروف اقتصادية صعبة وارتفاع رهيب فى اسعار الأسلحة . والردع ـ لدى المشير أبو غزالة ـ « يعنى عمليا انشاء القوة المسلحة ذات القدرات المتجانسة هجوما ودفاعا مع الأهداف العسكرية المطلوب تحقيقها فى الاستراتيجية العسكرية » .

٦ ـ ليس المقصود ـ بالطبع ـ ردعا نوويا ولكن ردعا تقليديا « وفوق تقليدى » تلعب فيه الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة فوق التقليدية دورها . فلقد تعددت التعليقات فى السنوات الأخيرة عن سباق الصواريخ فى المنطقة . وكذلك عن الأسلحة الكيمائية باعتبارها احدى

---

( ٩١ ) انظر ايضا نفس الخط الخام : امين هويدى : لعبة الامم فى الشرق الأوسط نحن وامريكا واسرائيل . دار المستقبل العربى القاهرة . الطبعة الاولى ١٩٨٤ . ص ١٧ ـ ٤١ .

( ٩٢ ) لواء أ . ح . : عبد المنعم محمد عامر : التسليح النووى الاسرائيلي والامن العربى . مجلة المنار . العدد ( ٣٩ ـ ٤٠ ) ١٩٨٨ . ص ١٠٦ ـ ١٠٧ ، ١٠٩ ـ ١١١ ، ١١٢ ـ ١١٣ .

( ٩٣ ) الأهرام ١٩٨١/٢/٢ . ص ٣ .

( ٩٤ ) انظر على سبيل المثال :

ـ جريدة مايو : مبادىء الاستراتيجية العسكرية المصرية حتى ٢٠٠٠ : ١٩٨٦/٩/٢٢ .

ـ نص حديث المشير أبوغزالة امام لجنة الدفاع والأمن القومى فى المؤتمر الرابع للحزب الوطنى فى : الاخبار : ٢٣/ ٧/ ١٩٨٦ .

ـ مقتطفات من احاديث المشير فى احتفالات تخريج دفعه من ضباط البحرية ( ١٥/٧/١٩٨٧ ) ، ومن ضباط الطيران ( ٢٠/٧/١٩٨٧ ) ، دفعه من ضباط الكلية الحربية ( ٢١/ ٧/ ١٩٨٧ ) نقلا عن د . محبوب عمر : لكى يتحقق الردع . الشعب ٢٨/ ٧/ ١٩٨٧

الردود العربية على التحدى النووى الإسرائيلى والتى وصفت بأنها « قنبلة الرجل الفقير النووية[٩٥] » ، والتى أعتبرت الأمم المتحدة إن السباق حولها والذى تشارك فيه مصر من العوامل التى تدفع الى وضع نظام لمنع انتشارها[٩٦] .

٧ ـ ولم يكن فكرة الردع التقليدى وفوق التقليدى عنصرا من عناصر الاستراتيجية المصرية خلال الثمانينات فقط ولكن سجلت إحدى الدراسات[٩٧] توافر عدد من التقارير والتصريحات منذ بداية الستينات وبعد حرب ١٩٦٧ وخلال حرب سنة ١٩٧٣ عن نوايا وطبيعة القدرة المصرية في هذا المجال . وفى سنة ١٩٧٦ صرح وزير الحربية المصرى عبدالغنى الجمسى ان لدى مصر قدرا كافيا من إنماط اخرى من أسلحة التدمير الشامل وانها باستخدام هذه الاسلحة تصبح قادرة على الانتقام revaliating ضد هجوم نووى اسرائيلى . هذا ويجدر الاشارة الى ان التصريحات المصرية عن الردع خلال الثمانينات لم تقترن بذكر اسرائيل صراحة بل انها اقترنت بالاشارة الى الحفاظ على « مناخ السلام » بأعتباره احد الاهداف السياسية للعسكرية المصرية مما اثار التساؤل[٩٨] عن مصدر التهديد الاساسى للأمن المصرى ؟

يبقى فى النهاية طرح عدد من التساؤلات حول هذه الحسابات الاستراتيجية عن البدائل المصرية العسكرية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى :

(١) هل تحققت بالفعل وسائل الردع التقليدى وفوق التقليدى ، وما حقيقة ودرجة اختلال توازن القوى العسكرية بين مصر واسرائيل ؟ فإنه بالرغم من تأكيد عديد من المراقبين[٩٩] لاهتمام مصر مع مبارك بعلاج « نزع سلاحها » الذى تم تدريجيا بعد حرب أكتوبر وذلك لاستعادة القدرة على توجيه ضربة مضادة حاسمة ضد أى هجوم كبير على البلاد . فإن مصادر أخرى هامة[١٠٠] مازالت ترصد استمرار اختلال التوازن لصالح إسرائيل (فى مواجهة مصر منفردة ) . كذلك وبالرغم من إهتمام مصادر أخرى[١٠١] بالتأكيد على الامكانيات الايجابية للردع التقليدى كبديل للردع النووى ، إلا أنها تحوى ضمنيا تحذيرا من عواقب النشاط الاسرائيلى فى بناء القوة التقليدية الحديثة ـ بفضل التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها المثيرة ـ على إتساع الفجوة بين القدرات التقليدية العربية ونظائرها الاسرائيلية .

إن المجموعة السابقة من التساؤلات تلقى بعض الضوء على مدى المسافة التى تفصل بين مصر وبين الخيار النووى على أساس أن توفير الرادع التقليدى الفعال هو شرط ضرورى لاتخاذ قرار سياسى ـ إذا توافرت ظروف أخرى ـ بالتوجه نحو الخيار النووى أو على أساس أن يكون الرادع التقليدى وفوق التقليدى الفعال بديلا للرادع النووى .

(٢) ما مدى رشادة ومصداقية المقولة التى تتردد احيانا بين أوساط مصرية لتبرير عدم الحاح الخيار العسكرى المصرى والتى مفادها أن الخوف من العامل النووى الاسرائيلى غير قائم لدى العرب لأن مصداقية استخدامه غير قائمة فى نظرهم على أساس أن هناك قيودا عديدة على هذا الاستخدام ومن ثم فإن قيمته تتمثل كرادع استراتيجى يحمى بقاء كيان اسرائيل فى حالة هجوم مدمر وحاسم ..

أليس الأخذ بهذه المقولة يحقق أحد أهم أهداف إستراتيجية الغموض الاسرائيلية ، ألا ينكر تماما أى فائدة سياسية عسكرية تكتيكية للقوة النووية الاسرائيلية ، ألا يعنى الاعتراف بافتراض ان المواجهة العربية الاسرائيلية قد لا تصل أبدا إلى الحد الذى تصبح فيه إسرائيل مضطرة لاستخدام السلاح الذرى أى لمواجهة التهديد بفنائها ؟.

ويمكن محاولة الاجابة على هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية :

بالرغم من إشارة بعض المصادر[١٠٢] الى أن العامل

---

(٩٥) حول الشئون النووية : حوار مع فرانك برنابى : مرجع سابق ص ١٣٨ . لواء أ . ح . : رياض السيد جاد : الردع الكيماوى هل يجدى . مجلة الدفاع . عدد ١٢ مايو/ يونيه سنة ١٩٨٧ .

96 - S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 335 - 341.

97 - K. Shikaki : Op. Cit. P 86.

(٩٨) انظر فى الأهالى : ١٩٨٦/٨/٦ : ملاحظات على حديث المشير ابوغزالة امام لجنة الدفاع والأمن القومى فى المؤتمر الرابع للحزب الوطنى فى ٢٣/ ٧/ ١٩٨٦ .

(٩٩) انظر على سبيل المثال :
Stephen Green and Frank Bonvillain : Egypt' s Unilateral Disarmemerit : A Failed Experiment. American Arab Affairs. Spring 1985, PP 57 - 58.

(١٠٠) التقرير الاستراتيجية العربى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

(١٠١) د . محمد قدرى سعيد : مستقبل الردع التقليدى فى المواجهة العربية الاسرائيلية . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨٨ . ص ٢٤٩ ـ ٢٥٦ .

102 - Yair Evron : Op. Cit. P 26 - 27.

النووى كان غائبا خلال أزمة سنة ١٩٦٧ وبصفة خاصة على صعيد المبررات المصرية لتحريك القوات المصرية ، والى أن العامل النووى الاسرائيلى لم يذكر أيضا كعامل كان يمكن أن يدفع القيادة المصرية فى الستينات الى تغيير إستراتيجيتها الأساسية تجاه اسرائيل ، إلا أن مصادر أخرى[١٠٣] أشارت الى احتمالات تأثير القدرة النووية الاسرائيلية على الحسابات المصرية والسورية ١٩٧٣ بحيث أن الحرب منذ البداية كانت ذات أهداف محددة .

هذا ولقد تعددت الاشارات الأخرى عن إمكانية استغلال اسرائيل للعامل النووى لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية محدودة وليس فقط الحفاظ على بقائها ومن ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد حشود القوى التقليدية أو ضد أهداف محددة ذات قيمة استراتيجية عالية . وهذه الامكانيات تزايدت مع التطور والتعقد فى القدرة النووية الاسرائيلية لأن هذه القدرة ليست مجرد قنبلة ولكن هناك أيضا ما يسمى بالخيار النووى الاسرائيلى التكتيكى عبر تطوير رؤوس نووية مصغرة لاستخدامها فى ميادين المعركة . وهو الخيار الذى لجأت اليه اسرائيل نظرا لعدم المصداقية الكاملة للسلاح النووى الاستراتيجى الذى قد لايمارس تأثيره بالفعل فى كل الحالات[١٠٤] وإذا كان البعض[١٠٥] قد اعترف أن الخيار النووى الاسرائيلى قد عزز الاتجاهات القوية فيها التى ترفض الانسحاب من الضفة والقطاع ( أى أعترف بإمكانية تحقيقه لأهداف سياسية هامة لاسرائيل ) إلا أنه أكد أن هذا الخيار لا يشكل حلا لمشكلة الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة أو للقضية الفلسطينية برمتها . وفى المقابل نجد مصادر أخرى أكثر حسما فى تأكيد المكاسب السياسية للقدرة النووية الاسرائيلية وعلى رأس هذه المصادر تلك الفقرة الهامة والخطيرة التى جاءت فى تقرير لجنة الخبراء المرفوع الى سكرتير عام الأمم المتحدة فى يونية سنة ١٩٨١[١٠٦] ، « إذا كان الرادع النووى الاسرائيلى يحقق لها أغراضا عسكرية يمكن للرادع التقليدى أن يحققها ، وإذا كان الرادع النووى لايخفف من أعبائها العسكرية ولا يمنع سباق التسلح بالمنطقة فإن استخدامه الوحيد متى يكون بغرض فرض سياستها العدوانية ضد جيرانها العرب فى الأراضى المحتلة بما فى ذلك إنشاء المستعمرات اليهودية كوسيلة من وسائل الضم الزاحف والتوسع الاقليمى . كما تسعى إسرائيل لتحقيق حلمها بأن تجعل من نفسها « قوة اقليمية عظمى » لها ثقلها وتأثيرها فى السياسة العالمية بما يضمن لها تحقيق تعاظم آفاق المشروع الاسرائيلى فى المنطقة بحيث يشمل تقسيم لبنان ، ومحاولة إسقاط النظام الأردنى أو زعزعة استقراره حتى تتحول قضايا الصراع من قضايا الضفة والقطاع الى قضايا اقليمية أخرى ...... كما ترى اسرائيل فى عملية أطالة الشوط العربى للوصول الى القدرة النووية ما يدفع العرب للعمل على اللحاق بها مما يستنزف اموالهم وبالتالى يحد من القدرة العربية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تحرص عليه اسرائيل » .

وتقودنا العبارة الأخيرة الى البحث فى القيود والضغوط الخارجية والداخلية التى مارست تأثيرها على السياسة المصرية تجاه الخيار النووى وعلى النحو الذى قد يساعد على الاجابة على التساؤل التالى ؟ هل كانت الحسابات الاستراتيجية المصرية السابقة توضيحها منشئة لمذهب استراتيجى يضع الأولوية للرادع التقليدى وفوق التقليدى أم كاشفة عن حقائق واقع لا يسمح إلا بهذا النوع من الردع باعتباره أفضل البدائل فى ظل ظروف أخرى قائمة تفرض استمرار الابتعاد عن تطوير قدرة نووية عسكرية ( ولو الى حين ) .

## ثانيا : القيود والضغوط الخارجية :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها : الفنية والسياسية والعسكرية . وتبرز جميعها ( كما سنرى ) اتفاق أو حرص أطراف خارجية مختلفة ( القوتان الأعظم ، الدول الكبرى المصدرة للمواد والمعدات النووية ، اسرائيل ) على عدم إتاحة الفرصة أمام مصر لتطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية أو على الأقل عدم الحصول على القدر اللازم من هذه القدرات التى يمكن تحويلها للاستخدامات العسكرية .

### ١ ـ القيود الفنية :

هى القيود النابعة من قواعد وسياسات النظام الدولى لمنع الانتشار . ولقد شهدت هذه السياسات ـ منذ

103 - M. Gaffney : Op. Cit. P 88.

( ١٠٤ ) د . محمد انور عبد السلام : مرجع سابق . ص ٢٦٨ ـ ٣٦٩ . د . نافع الحسن : استراتيجية الاحتكار النووى الاسرائيلى ـ مصداقية الردع النووى الاسرائيلى فى مواجهة العرب والنضال الوطنى الفلسطينى . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الاوسط.........

مرجع سابق . ص ٣ ـ ٦ .

( ١٠٥ ) المرجع السابق ص ٧ ـ ١٤ .

( ١٠٦ ) نقلا عن : اللواء عبد المنعم محمد عامر : مرجع سابق . ص ١١٣ .

منتصف الخمسينات - تطورات هامة حتى أضحت أحكام معاهدة منع الانتشار من أهم أركان هذا النظام منذ ١٩٧٠ . والتى تهدف جميعها الى ضبط عملية الاستخدامات السلمية حتى لا تتحول الى الاستخدامات العسكرية . ولقد آثار تطبيق هذه القواعد والسياسات الفردية والجماعية خلافات عديدة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة ( أى بين من يملك ومن لا يملك التكنولوجيا النووية ) وصلت الى حد رفض عدد من هذه الدول - ذات البرامج النووية المتطورة - الانضمام الى معاهدة منع الانتشار ( مثل الهند ، البرازيل ، الأرجنتين ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، ناهيك عن اسرائيل وجنوب أفريقيا[١٠٧] .

وتعكس خبرة تطور البرنامج النووى المصرية « منذ بداية الستينات وحتى الآن مواجهة مصر للعديد من هذه القيود التى لم تستطع مصر وعلى عكس غيرها من دول المنطقة - وخاصة اسرائيل وأحيانا العراق - التغلب عليها . وتنوعت طبيعة هذه القيود وطبيعة رد الفعل المصرى لطبيعة المرحلة التى طرحت خلالها : فخلال الستينات لم يبدأ البرنامج المصرى قويا وبخطى ثابتة نحو الخيار العسكرى أو حتى الاستخدامات السلمية ويرجع ذلك الى اعتبارات عديدة : فإن الاتحاد السوفيتى لم يقدم لمصر الا مفاعل أبحاث صغيرا ( ٢ ميجاوات ) وهو الذى يعمل فى إنشاص منذ سنة ١٩٦١ . وبالرغم من أن المفاعل لم يخضع لاجراءات أمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ( حيث أن الاتفاقات السوفيتية للتعاون فى الطاقة النووية مع دول أخرى لم تكن تتضمن هذا الشرط حتى سنة ١٩٦٩ ) إلا أن الاتحاد السوفيتى - ومن خلال خبرائه الذين ساهموا فى ادارة هذا المفاعل - سيطر على نتائج الوقود النووى المستخدم ( وهى التى يمكن عادة استخدامها فى التحول للأغراض العسكرية اذا ما توافرت القدرات الفنية ) . كذلك بأن هذا المفاعل كان عديم الفائدة من الناحية العسكرية . كذلك فشلت محاولات مصر فى دعم برنامجها النووى عن طريق الحصول على مفاعل جديد من فرنسا أو المانيا أو الولايات المتحدة . ولقد فشلت هذه المحاولات للاختلاف حول الرقابة على الوقود النووى المنتج من المفاعلات حيث رفضت مصر تطبيق مثل هذه الاجراءات ، بعبارة أخرى لم تسمح الدول الغربية بتكرار خبرة العلاقات الفرنسية الاسرائيلية فى مجال التعاون النووى[١٠٨] .

وتشير أوساط مصرية علمية نووية[١٠٩] الى أن عطاء قد رسى سنة ١٩٦٧ على شركة أمريكية لتقديم مفاعل قدرته ١٥٠ ميجاوات ومعه محطة إزالة ملوحة المياه ومعمل لانتاج الوقود النووى ومركز تدريب ولكن جاءت حرب سنة ١٩٦٧ وتوقف كل شىء ولم يمول الأمريكان المشروع ( ٣٢ مليون جنيه ) ولم تساعد الظروف الاقتصادية والسياسية التى منيت بها مصر بعد سنة ١٩٦٧ على اعادة النظر فى الموضوع حتى بداية السبعينات . ويرى البعض[١١٠] أنه بالرغم من تزايد اهتمام مصر خلال النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ بتطور القدرة النووية إلا أن الاهتمام المصرى كان منصبا على العلاقات العربية العربية .

وخلال السبعينات ومع تزايد بوادر الاهتمام والطاقة النووية كمصدر للكهرباء جاء مشروع صفقة المفاعلات الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل ليلقى مزيدا من الضوء على قضية القيود الفنية . وبدون الدخول فى تفاصيل الاطار السياسى الذى أحاط بهذه الصفقة التى أثارت بعض ردود الفعل الأمريكية المعارضة القوية[١١١] يكفى الاشارة إلى القيود الفنية المتشددة التى تضمنها البيان المشترك الأمريكى حول التعاون النووى ( نوفمبر ١٩٧٥ ) والتى تهدف جميعها للحيلولة دون التحول للأغراض العسكرية[١١٢] . وبالرغم من موافقة مصر على هذه القيود وبالرغم من توقيع الاتفاقية فى أغسطس سنة ١٩٧٦ وبداية تنفيذها وبالرغم من قبول مصر أيضا لمبدأ التفتيش الذى اشترطه ادارة كارتر بعد إصدارها قانون عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٧٨ رفضت

---

(١٠٧) انظر هذه التطورات فى : د . نادية محمود مصطفى : مرجع سابق . ص ١٠ - ٢٧ .

108- Yair Evron: Op.Cit. PP. 21-23
- Roger Pajak: Op.Cit. PP. 595-596

د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٥١ - ٥٢ .
د . خليل شقاقى : مرجع سابق . ص ١٧

(١٠٩) من وراء تعطيل البرنامج النووى لمصر : الجمهورية ١٩٨٨/٥/٢٦

110- Yair Evron: Op.Cit. P. 27

(١١١) انظر حولها :
Steven Baker: The Great Power's Non-proliferation Policies towards the Third World with Particular Reference to the Middle East and Persian Gulf (in) M. Leitenberf, G. Sheffer (eds): Great Power Intervention in the Middle East. Pergamon Press, U.S.A. 1979. PP. 54-56
- Louis Morton: Op.Cit. PP. 33-35
- R. Pranger, D. Tahlinen: Op.Cit. PP. 16-19, PP. 52-53.

(١١٢) انظر البنود الأربعة الفرعية تحت البند الثالث من البيان فى : مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية : مرجع سابق . ص ٢٦٩ .

إسرائيل الالتزام بهذه الرقابة ورفضت إعادة التفاوض مع أمريكا ومن أوقف الموضوع برمته بالنسبة لمصر نظراً لـربط الـولايـات المتحـدة بيـن صفقتي مصر واسرائيل(١١٣) .

وظلت مصر حتى سنة ١٩٨١ تواجه قيودا شديدة اعترف بها وزير الخارجية المصرى خلال التصديق على معاهدة حظر الانتشار . وتم بعد ذلك التوقيع على الاتفاقيات للتعاون النووى مع عدة دول صناعية لتنفيذ برنامج طاقة نووية تحكمه وتضبطه عديد من اجراءات الوقاية والضمانات الدولية .

وهكذا أضحى لزاماً وأن تواجه أية محاولة عربية لاستخدام مواد نووية من محطات الطاقة النووية لأغراض عسكرية ثلاث مشاكل على الأقل(١١٤) أولها : أن المنشآت المخطط لها ( مثل المحطة التى كان مزمع انشاؤها فى الضبعة فى مصر ) سيتم تشغيلها باستعمال وقود اليورانيوم قليل الإخصاب وتعطى المفاعلات التى تستخدم هذا النوع من اليورانيوم نصف كمية البلوتونيوم التى تعطيها المفاعلات التى تستخدم اليورانيوم الطبيعى ، وثانية هذه المشاكل هى أن تحويل كمية كبرى من المواد النووية لاغراض عسكرية قد يؤدى الى توقف الدولة المصدرة عن تزويد مصر باحتياجاتها من اليورانيوم قليل الاخصاب وذلك لمنع هذه الدولة من صنع القنابل النووية . ثالثها : أن الغالبية العظمى من البرامج النووية العربية خططت تخطيطا لبناء محطات طاقة نووية تنتج كميات كبيرة من البلوتونيوم ٢٤٠ ـ ٢٤٢ ( وهى مواد لا تصلح للاستعمال العسكرى ) .

ولم يتجمد المشروع المصرى فى الثمانينات بسبب القيود وإجراءات الامان والتفتيش كما حدث من قبل ذلك لأن مصر منذ سنة ١٩٨١ قد وقعت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقية تقبل بمقتضاها اجراءات الأمان الدولية بكل ما تعنيه من المشاكل الثلاث المشار اليها ( عاليا ) ، ولكن توقف المشروع بسبب ضغوط أخرى استغلت هذه المرة مشكلة التمويل أحيانا ومشكلة الامان ( بعد انفجار تشيرنوبيل ) أحيانا أخرى لتجهض المحاولة المصرية للاستخدامات السلمية . وهنا يبرز لنا مغزى التحليل الهام الذى قدمه أ . د . على الصعيدى رئيس هيئة المحطات النووية والذى يبرز فيه توالى وتزامن الضغوط المالية ( قرار بنك التصدير والاستيراد الامريكى لسنة ١٩٨٤ بعدم تمويل المحطة النووية لمصر ثم عدم مساندة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لفكرة هذا التمويل ) والحملة الدعائية من الخارج والتى استغلت حادثة تشيرنوبيل لتخويف الدول النامية من مخاطر الطاقة النووية والتى إنعكست بشدة على الساحة المصرية(١١٥) . كذلك تجدر الاشارة الى مغزى جزء من التقرير الهام الذى صدر عن مجلس الشورى فى يولية سنة ١٩٨٧ حول البرنامج النووى المصرى . فلقد نفى التقرير فى ذلك الجزء ـ وهو الخاص بأسباب تعثر خطى البرنامج ـ أن يكون السبب هو السبب الاقتصادى ولفت النظر إلى قوى خارجية محددة تمنع مصر من الوصول إلى التكنولوجيا النووية حتى لا تصبح قوة قادرة فى المنطقة . ويتساءل التقرير « هل ثمة تفسير لهذا الاصرار على وضع العراقيل أمام توفير المعونات المادية والفنية والعينية فى هذا المجال ؟ إلا أن يكون ذلك وفقا لمخطط خارجى يستهدفنا بالذات ؟.. وفى الوقت الذى تتاح فيه المساعدات بطرق غريبة لمن لم يتعهد دوليا بعدم انتشار الأسلحة النووية » . ولم يكن التقرير يقصد قوى غربية فقط ولكن يقصد أيضا إسرائيل حيث نص على » .. بدليل عرقلة هذه البرامج لدرجة قصف المنشآت أمام أعين العالم(١١٦) . ويعكس مفادها أن اسرائيل لايمكن أن تترك مصر تحوز قدرة نووية حتى ولو للاستخدامات السلمية .

وأخيرا تبقى الأسئلة التالية مطروحة للنقاش :

لماذا لم تستطع مصر ـ وخاصة فى الستينات حين كانت القيود الفنية أقل إحتكاما مما أضحت عليه فى السبعينات وحين كانت القيادة المصرية تهدد بردع القدرة الإسرائيلية بتطوير قوة مصرية مناظرة ـ أن تتغلب على بعض القيود مثلما فعلت بالهند مثلا ؟

لماذا تحرص القوى الكبرى المصدرة على تطبيق اجراءات الأمان الدولية بل وأحيانا قيودا إضافية ؟

لماذا إستطاعت العراق أن تحصل على معدات ومواد تكنولوجية استدعت أن توجه إليها إسرائيل ضربة عدوانية ؟

ويمكن الاسهام فى محاولة الاجابة من خلال النقاط التالية :

أ ـ لم تنتهز مصر الفرصة فى الستينات لانشغالها بقضايا « الحرب الباردة العربية » واذا فإنها مع غيرها من الدول التى تأخرت برامجها ووقعت أسيرة قيود الجولة الثانية من سياسات منع الانتشار التى بدأت منذ منتصف السبعينات عقب التفجير الذرى الهندى سنة ١٩٧٤ وأزمة الطاقة . كذلك كانت حركة مصر فى هذه

---

( ١١٣ ) من وراء تعطيل ..... مرجع سابق .
( ١١٤ ) د . خليل شقاقى : مرجع سابق . ص ١٨ ـ ١٩ .
( ١١٥ ) من وراء تعطيل ...... مرجع سابق .
( ١١٦ ) من يعرقل دخول مصر العصر النووى : مجلس الشورى يشير الى مخططات خارجية ....... الشعب ١٩٨٧/٧/١٨

الفترة متجهة لمحاولة شراء أسلحة ذرية من الاتحاد السوفيتي وهو الأمر الذى ماكان ليتحقق ـ كما سبقت الاشارة فلقد ظل منهج الاتحاد السوفيتي نحو عدم الانتشار(١١٧) قائما على رفض اعطاء أية دولة ( باستثناء ما حدث مع الصين سنة ١٩٥٨ ) إمكانات التحول الى دولة نووية ، ومن ثم لم يكن يقدم الا مفاعلات أبحاث أو مفاعلات طاقة لا تسمح بالتحول للأغراض العسكرية وما كان من المتصور أن يخرق هذه الوقاعد التى يتمسك بها تجاه أعضاء كتلته لمساعدة مصر على مواجهة التحدى النووى الاسرائيلى . والجدير بالذكر هنا ـ وفقا لبعض المصادر(١١٨) ـ أن الموقف السوفيتي من القدرة النووية الاسرائيلية كان غامضا ، فهو لم ير فى هذه القدرة عاملا حاسما يؤثر على طبيعة ومسار التدخل السوفيتي فى المنطقة الى جانب الدول العربية وبشكل حاسم يصل الى إمداد مصر بالأسلحة الذرية كما طالب عبدالناصر سنة ١٩٦٦ . ( أو مساعدة ليبيا بعد ذلك دون إشتراط انضمامها الى معاهدة منع الانتشار ) .

ب ـ حين بدأت بعض الدول العربية خلال السبعينات منهجا لا يعتمد على استيراد مواد نووية مصنعة أو البحث عن ضمان سوفيتي ولكن يسعى الى ارساء برنامج سلمى متطور يساعد بعد ذلك على التحول للاستخدامات العسكرية(١١٩) كانت مخاوف الدول الكبرى المصدرة للتكنولوجيا النووية قد تايدت بعد التفجير الهندى الذى أبرز مخاطر التحول للاستخدامات العسكرية ومن ثم أكد الاعتقاد فى عدم فعالية اجراءات الأمان الدولية لأنه ليس بمقدور هذه الضمانات والاجراءات الا أن تؤخر وتزيد من تكلفة هذا التحول ولكن ليس بمقدورها أن توقفه أو تمنعه إذا اتخذ القرار السياسى بشأنه(١٢٠) . ومن ثم كان لابد من إحكام القيود على دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية وعلى رأسها مصر لدرجة تصل الى المنع تقريبا إن أمكن إنطلاقا من الاعتقاد بأن توافر التكنولوجيا النووية هو الذى يمثل الأساس لعنصر قوة جديدة يمكن أن تنبنى عليه حسابات استراتيجية جديدة حتى تدفع لاتخاذ قرار سياسى بالتحول نحو الاستخدام العسكرى .

ولذا أكد عديد من الأوساط العلمية والسياسية والاقتصادية المصرية(١٢١) استحالة الاستعانة بالغرب بصفة عامة وبالولايات المتحدة بصفة خاصة لتطوير القدرات النووية المصرية . ولعل من أهم الأسباب التى تدفع الى هذا التأكيد طبيعة التطور التدريجى المتصاعد فى علاقات التحالف العسكرى بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل والتى لم تخف ( بالرغم من كل التأكيدات الأمريكية على التمسك بقواعد وأسس سياسات منع الانتشار العالمى ) . إن سياسة الولايات المتحدة هى كما يسميها البعض(١٢٢) سياسة « الانتشار المميز » أو « الانتشار المختار » . والشواهد على ذلك التعاون الأمريكى الاسرائيلى السرى كثيرة وموضع اتفاق العديد من الكتابات(١٢٣) ولعل من أحدث علامات التغاضى أو « الصمت » الأمريكى الرسمى تجاه القدرة الاسرائيلية تواضع وضعف درجة رد الفعل الأمريكى تجاه تصريحات فانونو(١٢٤) .

جـ ـ أشارت إحدى الدراسات(١٢٥) الهامة التى صدرت فى أواخر السبعينات أن أمام العرب أحد بديلين فى المجال النووى . احدهما هو استمرار الثقة فى ضمانات القوى العظمى بالرغم من عدم قوة مصداقيتها وثانيهما هو « استغلال نفوذهم وثقلهم المالى للحصول على بعض « التصميمات التفجيرية من الهند أو مواد انشطارية اللازمة لصنع قنبلة أو قنبلتين من مصادر أخرى » . وبالرغم من إعتراف هذه الدراسة بأن البديل الثانى لن يحقق الا القدر الأدنى من الردع العربى حتى يتمكن

---

(١١٧) انظر فى تفاصيل هذا المنهج :
Joseph L. Nogee: Soviet Nuclear Proliferation Policy. Dielemmas and Contradictions. Orbis, Winter 1981

118- Lawrence Fredman: Israel's Nuclear Policy. Survival, Vol. XVII, No. 3, 1975. PP. 119-120

119- Paul Jabber: A Nuclear Middle East: Infrastructure, Likely Military Postures, and Prospects for Strategic Stability (in) M. Leitenberg, G.Sheffer (eds.): Op.Cit. PP. 73-75.

(١٢٠) د . نادية محمود مصطفى : مرجع سابق . ص ٢٧ ـ ٣٠ .

(١٢١) أنظر الحوار بين د . محمد حلمى مراد ، د . عصام الدين جلال ، د . جودة عبدالخالق ، د . عبدالجواد عمارة حول قيود البرنامج النووى المصرى وافاقه فى : الشعب ١٩٨٧/١٢/٢١ .

(١٢٢) امين هويدى : مرجع سابق . ص ١٣٣ .

(١٢٣) د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٤٦ ـ ٥٠ .
Stephen Green: Taking Sides: American Secret Relations with Israel. Faber & Faber. London 1984.

(١٢٤) حول الشئون النووية : مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ص ١٣٠ .

125- Paul Jabber: Op.Cit. P. 86.

العرب من حيازة قدراتهم الذاتية الا آن هذه الاشارة في حد ذاتها يمكن أن تضاف الى إشارة مصادر أخرى[١٢٦] الى وجود تقارير عن محاولات العراق وليبيا استغلال « الابتزاز البترولى » ضد البرازيل والهند للحصول على مساعدات ذرية ترفض تقديمها مصادر أخرى . هذا ولقد ألقت بعض الدراسات[١٢٧] الضوء على بعض السبل ( السرية التى تمكنت بمقتضاها العراق ( مع دول أخرى مثل اسرائيل وكوريا الجنوبية - باكستان ) من الحصول على بعض المواد والمعدات الحساسة ) .

إن الملاحظات السابقة التى تبرز عدم قدرة أو عدم رغبة مصر فى السعى نحو ماسعى اليه غيرها من دول العالم الثالث لتبين إنعدام القرار السياسى بهذا الشأن .

**(٢) - الضغوط السياسية :**

تتعدد السبل والمسالك التى تتبعها القوتان الأعظم من أجل منع الانتشار النووى الأفقى . وتهدف جميعها الى أضعاف أو ابعاد الحوافز والدوافع السياسية والأمنية لحيازة السلاح النووى أو تقييد سبل الحصول على مستلزمات انتاجية . ولقد سبقت الاشارة الى موضوع الضمانات التى تتعهد بها القوى الكبرى لحماية الدول غير الذرية والى موضوع القيود الفنية وهما من أهم الموضوعات المتصلة بمنهج القوتين الأعظم فى منع الانتشار . ويبقى هنا الاشارة الى موضوع ثالث مرتبط وهو :

الضغوط التى تمارسها القوتان الأعظم عن طريق اداة المساعدة الاقتصادية والعسكرية اساسا كسبيل للاقناع أو للاجبار بعدم الاتجاه نحو الخيار العسكرى أو عدم المضى على طريقه فى حالة بدايته .

ويتفق عديد من التحليلات على ارتباط موضوع مبيعات ومعونات السلاح التقليدى بموضوع منع الانتشار من زوايا متعددة ، كما يتفق على أن هذا الأرتباط لا يأخذ دائما شكل علاقة طردية ولكن يختلف شكل هذا النمط من حالة لأخرى وفقا لعديد من الاعتبارات . ومن ثم تواجه القوى العظمى تعقيدات شديدة عند صياغة وتنفيذ سياسات مبيعات ومعونات السلاح التقليدى الى الأطراف التى تهدد بالانتشار . ومن الأنماط التى يمكن التمييز بينها الأمثلة التالية : قد يؤدى توفير امدادات سلاح كبيرة لأحد الأطراف من أجل تدعيم شعوره بالأمن الى تشجيع طرف معاد له على الاتجاه للخيار النووى ، وقد يؤدى رفض طلبات التسليح لطرف ما أو ربطها بشروط سياسية ومالية صعبة الى إبراز تشدد بعض القوى الداخلية التى ترى فى الخيار النووى سبيلا للإستقلال والأمن والقوة ، وقد لايتوقف طرف ما عن خياره النووى بالرغم من تدفقات الأسلحة التقليدية التى من المفروض أن تزيد شعوره بالأمن . لهذا لا يمكن أن تتطابق سياسات كل من القوتين الأعظم تجاه كل الأطراف المعنية وفى كل المراحل[١٢٨] .

ولقد قدمت السياسات الامريكية تجاه باكستان[١٢٩] واسرائيل مجالا خصبا لاختبار هذه القضية . ولقد اشارت العديد من الدراسات الى فترات[١٣٠] محددة ( ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ، بعد حرب ١٩٧٣ ) ربطت فيها الولايات المتحدة بين مبيعات سلاحها لاسرائيل وبين عدم تطوير الاخيرة لبرنامجها النووى لدرجة انتاج الاسلحة النووية ، ولم يتحقق هذا بالطبع بالرغم من تنفيذ الالتزامات الامريكية بالسلاح . ولكن ماذا عن وضع مصر فى هذا الاطار ؟ هل حاولت الولايات المتحدة ردع مصر عن الاتجاه للخيار النووى باستغلال أبعاد المعونات العسكرية والاقتصادية ؟

اشارت بعض المصادر[١٣١] الى أن عبدالناصر ادعى أن الولايات المتحدة طالبته قبل ١٩٦٧ بالتخلى عن الخيار النووى كشرط لاستمرار معونات القمح الامريكية . وبالرغم من تعدد موضوعات وتوجهات الدراسات عن العلاقات المصرية الامريكية خلال العقود الثلاثة الاخيرة الا أنه لم يطرح موضوع الخيار النووى كإحدى قضايا هذه العلاقات أو كاحدى أوراق المساومة بين الطرفين . ولكن يجدر الاشارة هنا الى أن احدى الدراسات الحديثة عن موقف مصر من البرنامج النووى اشارت الى أن نمط استغلال الولايات المتحدة لامدادات الاسلحة التقليدية فى مقابل الرقابة على البرنامج الاسرائيلى خلال الستينات قد امتد فيما بعد الى مصر وان كان فى اطار اقل وضوحا وصراحة[١٣٢] . والمقصود بالطبع هنا الفترة التى بدأت مع اتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية والتى تدفقت بعدها تيارات المعونات الامريكية الاقتصادية والعسكرية

126- Rodney Jones: Op.Cit. PP. 107-108

127- Thomas Dorian: Covert Nuclear Trade. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1991, PP. 36-68

128- Ted Greenwood: Op.Cit. PP. 60-61

- Andrew J.Pierre: The Global Politics of Arms Sales. Princeton University Press, U.S.A. 1982. PP. 29-31.

129- Robert F. Coheen: Problems of Proliferation: U.S. Policy and the Third World, World Politics. No. 2, 1983, PP. 195-206.

130- M.Gaffney: Op.Cit PP.

131- Yair Evron: Op.Cit. P.27.

132- G. kats : Op.Cit. P. 190

بصورة لم تشهدها مصر من قبل . وبالرغم من ان هذه الدراسة لم تقدم أدلة على هذه المقولة أو تشير الى تقارير أو تعليقات رسمية أو غير رسمية تتصل بها من قريب أو من بعيد الا أنها تحت عنوان فرعي « ضمان استمرار المساعدة الامريكية العسكرية الاقتصادية(١٣٣) ، ربطت بين تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار وبين الامرين التاليين : أولا : تأكيد استمرار السلام بين مصر واسرائيل وتخفيف مخاطر الانتشار النووى فى الشرق الاوسط ، ثانيا : ضمان إستمرار المساعدة الامريكية التى أضحت ذات أهمية حيوية لمصر حيث أن المعتاد أن تتدفق هذه المساعدات عقب مبادرات السلام الاساسية المصرية تجاه اسرائيل .

فهل يمكن قبول هذا المنطق ؟ هل يعد تعبيرا عن نوع جديد من العواقب السياسية لحالة التبعية المصرية ؟ بعبارة أخرى هل الطبيعة الخاصة للعلاقات المصرية الامريكية والتى تزايدت منذ منتصف السبعينات دعمت من أبتعاد مصر عن الخيار النووى ( حتى ولو فى صورته السلمية ) بعد ان كان قد تجدد الاهتمام به مع السادات الذى كان متحمسا للبرنامج النووى المصرى ؟

وهل تحمل تصريحات وزير الدفاع الامريكي خلال زيارته الاخيرة لمصر مدلولات بالنسبة لهذا الموضوع ؟ « حذر كارلوتش من سباق الصواريخ والحرب الكيماوية والقدرة النووية فى منطقة الشرق الأوسط وطالب بالتوصل الى اتفاق للرأى فى المنطقة حول خطورة هذا التطور وقال أن ذلك يؤكد ضرورة التحرك بسرعة نحو اقرار السلام بالمنطقة ... وأضاف : أن احدى مخاطر هذا العصر واعتقد ان جورج شولتز وزير الخارجية يتفق معى فى ذلك ـ هو انتشار الصواريخ والاسلحة الكيماوية والقدرة النووية كتهديد لاى دولة فى أى منطقة من العالم تخدم استقلالها . ولقد تحدثنا فى ذلك مع الاتحاد السوفيتى ومع الصين ومع دول صديقة أخرى . وقال هنا فى الشرق الاوسط علينا أن نصل الى حل مشترك لهذه المشكلة وهى مسألة ليست سهلة والطريقة الوحيدة للتوصل الى حل هى أن نصل الى اجماع فى الرأى على أن هذه مشكلة ولا يمكن أن يتمتع أحد بالامن مهما كان مستوى التسليح وعندما تنتشر توعية هذه الاسلحة . وتدعو هذه المسألة الى المضى فى عملية السلام فلقد حان الوقت الان للاقدام على هذا »(١٣٤)

**( ٣ ) احتمالات ردود الفعل الاسرائيلية :**

فى حين هدد عبد الناصر سنة ١٩٦٠ بتوجيه ضربة وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية ولم يتحقق هذا ، فان اسرائيل وجهت للعراق فى يونية سنة ١٩٨١ ما اسمته قياداتها « بالضربة الوقائية وأيضا أو الضربة المضادة المسبقة التى تغطى نوايا ودوافع اخرى ترتبط بالنظرية الأمنية الاسرائيلية .

ولم تكن هذه الضربة الا تجسيدا لعنصر ثالث من عناصر المذهب النووى أو الموقف الرسمى النووى الاسرائيلى ( بعد الغموض ، ورفض الانضمام الى معاهدة حظر الانتشار ) وهو الحفاظ على وضع الاحتكار النووى فى منطقة الشرق الأوسط . فلقد ظل مختلف المسئولين الاسرائيليين لا يطرحون منذ منتصف الستينات وحتى الان بأن اسرائيل لن تكون أول من يدخل الأسلحة النووية الى المنطقة فحسب ولكنهم صرحوا ايضا بأنها لن تكون ثانى من يدخل هذه الاسلحة(١٣٥) .

وكان تطبيق هذا العنصر يقتضى العمل بكل الطرق على عرقلة او تخريب أية محاولة عربية هادفة الى امتلاك الطاقة النووية والاستفادة منها حتى ولو كان ذلك فى خدمة الاغراض السلمية البحتة . ولقد تنوعت وتعددت هذه الاساليب ما بين أساليب سياسية واعلامية واساليب للحرب السرية والاعمال القتالية المباشرة(١٣٦) .

وكان لضرب اسرائيل للمفاعل العراقى ( أوزاريك ) أقوى تعبير على تصميم اسرائيل على تعطيل الجهود العربية النووية بل وحرمان الدول العربية من امتلاك أى درجة من القدرة النووية . ولقد جاء هذا العمل العدوانى بعد حملة اعلامية اسرائيلية مكثفة استمرت ما يقرب من العام . ولقد برز خلالها كيف ترى اسرائيل فى الجهود العراقية « ابتزازا » و « ذريعة حرب » تفرض عليها الدفاع عن وجودها(١٣٧) .

وبالرغم من حرص اسرائيل على تبرير هذا العمل بمبررات شتى الا أنه أثار ردود فعل قوية على مختلف

133- Ibid: PP. 192-193

( ١٣٤ ) الاهرام : ١٩٨٨/١/٣ . ص ١ ، ص ٦ .

135- K.Shikaki: Op.Cit. PP. 82-83

د : تيسير الناشف : مرجع سابق ، ص ١٥ .

( ١٣٦ ) حسين آغا ( واخرون ) ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

حسن بكر : تطور القدرة النووية الاسرائيلية ، السياسة الدولية ـ اكتوبر سنة ١٩٨١ . ص ١٤٥ ـ ١٤٩ .

( ١٣٧ ) انظر تحليلا متكاملا لعديد من التصريحات الاسرائيلية ( يوليه ٨٠ ـ يوليه ١٩٨١ ) فى م ، ع : الابعاد الاستراتيجية والعسكرية لعملية قصف المفاعل النووى العراقى . الفكر الاستراتيجى العربى . يوليه سنة ١٩٨١ . ص ٣٩٩ ـ ٤٠٢ .

المستويات العربية والعالمية . وأعربت معظم المصادر الدولية المتخصصة عن اقتناعها بعدم وجود مؤشرات حقيقية تدل على أية نوايا عراقية لانتاج الاسلحة النووية كما ادعت اسرائيل . وبدون الدخول في تفاصيل المدلولات المختلفة لهذه العملية[١٣٨] فيكفي الاشارة الى مدلولها بالنسبة لعدة أمور من ناحية : تمسك اسرائيل بالحفاظ على احتكار نووى اقليمي حتى لو أدى بها الامر الى أعمال عسكرية مباشرة تثير ضدها ادانة عالمية . من ناحية أخرى : ما كان يمكن لهذا العمل الاسرائيلي أن ينجح اذا كان هناك رادع تقليدى عربي فعال ليس على الصعيد العسكرى فقط ولكن على الصعيد السياسى أيضا . ولا يتوافر الأمران حتى الان .

وعلى ضوء الوضع السابق توضيحه يبرز لنا التساؤل الذى طرحه البعض[١٣٩] : هل كان يمكن لمصر أن تنفذ مشروعها النووى دون مواجهة التحديات الاسرائيلية ـ تحت غطاء معاهدة السلام؟ كما تبرز لنا تساؤلات أخرى : أليس من المحتمل أن يكون من بين الاهداف العديدة للعدوان الاسرائيلي على مفاعل العراق ـ هدف أخير وقوى ارسال رسالة ضمنية الى مصر ( بعد ما يقل عن الاربعة اشهر من تصديقها على معاهدة منع الانتشار وفى غمار عملية عقد اتفاقيات التعاون النووى مع فرنسا والولايات المتحدة وغيرها ) بان تطبيق اجراءات الامان والتفتيش الدولية ليست كافية لتأكيد ولضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ( على الاقل فى نظر الاسرائيليين ) ؟ .

هل لعبت القوى الصهيونية ـ كما تردد بين عديد من الأوساط وعلى صفحات بعض الجرائد المصرية ـ دورا فى تعطيل البرنامج النووى المصرى وذلك باستخدام الاساليب السياسية المختلفة؟ وتظل جميعها أسئلة بحاجة الى اجابة أو حتى دليل على صحتها من عدمه[١٤٠] .

### ( ٣ ) القيود الداخلية :

من أهم هذه القيود التى تعرقل بل وتخرب برنامجا نوويا قوميا والتى تقيد قدرة السياسة القومية على مواجهة الضغوط الخارجية السياسية والمالية والفنية العنصران التاليان : اعتبار التكلفة ، ودرجة توافر وكفاءة القاعدة العلمية والصناعية .

ولقد بررت الحكومة المصرية قرارها فى أواخر سنة ١٩٨٦ ـ بتجميد النظر فى أمر مفاعلات الطاقة النووية ( كما سبق ورأينا ) بأمرين أساسيين : التكلفة والجدوى الاقتصادية ، مغزى حادث تشرينوبل وضغوط الرأى العام بالنسبة للاثر على البيئة .

ولم يكن هذان الأمران ( وبدرجة أكبر ) الأول محل اتفاق بين المتخصصين وغير المتخصصين من المشاركين فى الجدل الذى شهدته الساحة المصرية لعدة سنوات ، وبالرغم من محاولة احدى الدراسات الاستطلاعية تقدير مدى الاتفاق أو الاختلاف حول هذين الامرين ( ضمن مجموعة اخرى من الامور )[١٤١] . فهذا لم ينف حقيقة استمرار عدم الاتفاق حولهما ومن هنا يبرز مغزى توجيه هذا الاستطلاع الذى تم قبل قرار التجميد ـ بضرورة الدراسة المتأنية والجادة لمشروع المفاعل النووى المصرى[١٤٢] .

ولقد اشار الى هذا الاختلاف ـ كسبب من أسباب تجميد القرار ـ الدكتور اسامة الباز امام مجلس الشورى اثناء مناقشة الاخير للبرنامج النووى المصرى بعد قرار التجميد[١٤٣] . ولقد كان التقرير الصادر عن هذا المجلس وبعض ما صاحبه أو أعقبه من تحليلات من اقوى التعبيرات عن ضرورة التمسك بالبرنامج المصرى نظرا لضرورته الاقتصادية[١٤٤] ونظرا لعدم مصداقية المبالغة فى المخاوف الامنية المثارة على ضوء حادث تشرينوبل ( احتمالات تكراره ، اثارة الاشعاعية ، اثارة على تقليص البرامج النووية فى العالم )[١٤٥] .

---

( ١٣٨ ) ـ مرجع سابق . ص ٤٠٣ ـ ٤١٧ .
ـ حسين اغا ( واخرون ) : مرجع سابق . ص ١٢٨ ـ ١٣٣ .
ـ د . عبدالله الاشعل : انعكاسات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووى . السياسة الدولية ، يوليه سنة ١٩٨١ . ص ٨٨ ـ ٩٤ ؛
Roger Pajak: Op.Cit. PP. 597-600

( ١٣٩ ) د . نافع الحسن : مرجع سابق . ص ١ ـ ٢ .

( ١٤٠ ) اثار استجواب لعضو مجلس الشعب الوفدى علوى حافظ موضوع « وضع مصر الجغرافى واعتبارها مستهدفة ( مثل العراق ) للتدمير ولتخريب مفاعلها انظر : جريدة الشرق الأوسط : ١٩٨٦/٧/٢١ .

( ١٤١ ) استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر : مرجع سابق ص ٣٩ ـ ٤٢ ، ص ٢٤ ـ ٣٥ .

( ١٤٢ ) مرجع سابق . ص ٥٧ .

( ١٤٣ ) الشعب : /١٩٨٧/٧ .

( ١٤٤ ) ـ انظر على سبيل المثال : على فهمى الصعيدى : ماذا وراء استمرار الحملة ضد محطاتنا النووية . المصور ١٩٨٧/٩/١١ .
ـ من وراء تعطيل البرنامج النووى المصرى : الجمهورية ١٩٧٨/٥/٢٦
ـ وانظر التوصيات التى تضمنها تقرير مجلس الشورى فى المصور ١٩٨٧/٩/١٤ .

( ١٤٥ ) فى حوار مع أ . د . عزت عبدالعزيز أكد سيادته ـ على ضوء بعض التقارير الفنية الهامة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ هذه الحقيقة . انظر ايضا تأكيدات مماثلة فى تعليقات السيد الوزير المفوض عصام الدين حواش امام مجلس الشورى فى : نشرة خاصة : مرجع سابق . ص ١٦ ـ ٢١ .

ولكن يظل القرار المصرى بالتجميد قرارا سياسيا جاء بعد كل هذه الجهود المضنية التى بذلتها - منذ منتصف السبعينات - الدبلوماسية المصرية والهيئات العلمية المتخصصة للتمهيد ثم لعقد صفقة المفاعلات . ومن ثم فان هذه المرحلة من حياة البرنامج المصرى والتى تعاظمت - فى بداية الثمانينات ( أى خلال التصديق المصرى على معاهدة حظر الانتشار ) الدعوة للتغلب على معوقات اتمامه وذلك تحت حجة الحاح الضرورة الاقتصادية للطاقة النووية ، فان هذه المرحلة إنتهت تحت حجة اعتبارات اقتصادية أيضا ( مشاكل التمويل ) . ويثبت هذا انه ليس لمصر استراتيجية ثابته فى هذا المجال تؤمن من خلالها القيادة المصرية امكانيات مواجهة القيود .

ولا يمكن الادعاء هنا - فى ظل تزايد المديونية المصرية - وفى ظل تزايد الضغط على المصادر الخارجية للدخل المصرى ( البترول ، تحويلات العاملين ) انه من السهل التغلب على مشكلة التمويل ( باعتبارها من أهم القيود الداخلية المتعلقة بالتكلفة والجدوى الاقتصادية ) الا أنه يمكن على الاقل الاثارة الى المقولة التالية[١٤٦] : ان امتلاك قدرة نووية مسألة استراتيجية لا يجب اخضاعها لنفس حساب التكلفة والعائد الذى يحكم التفكير والتخطيط فى مجالات أخرى ، وهذه التكلفة يجب مواجهتها بالموارد الذاتية وهنا ستثور مرة أخرى معادلة « الخبز والحرية » .

هذا ويجدر اخيرا الاشارة - كما جاء فى تقرير مجلس الشورى سنة ١٩٨٧ - ان القيود الاقتصادية ( بمعنى مشاكل التمويل ) لم تكن قائمة فى الخمسينات والستينات . بعبارة أخرى يواجه البرنامج المصرى هذه القيود قبل صدمته الاولى سنة ١٩٦٧ حين بدأت تصفيته بعد ذلك تحت تأثير ضغوط مختلفة .

وبالرغم من هذا الاختلال فى الوزن النسبى لهذه القيود الاقتصادية من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور السياسة المصرية تجاه الخيار النووى الا أن هناك خطا اساسيا يربط بينهما منذ الخطوة الاولى لدخول مصر مجال الطاقة الذرية بانشاء لجنة الطاقة سنة ١٩٥٥ وحتى الان ، ويمكن توضيح ابعاد هذا الخط على النحو التالى[١٤٧] : عدم توافر القاعدة العلمية والصناعية اللازمة لتطوير القدرات النووية على نحو يساعد على التغلب على أو من اثار الضغوط الخارجية وخاصة الفنية .

ويعد هذا الوضع من أهم المؤشرات على عدم وجود سياسة مصرية ثابته تجاه الخيار النووى . لانه مؤشر على عدم اعطاء أولوية لبرنامج تنمية القدرات النووية على المستوى القومى أى عدم تبنى برنامج نووى طويل الأمد ومتصل يتطلب موارد أو ضمانات وتعاون قطاعات عديدة فى الدولة .

ولقد كان هذا الوضع نتيجة طبيعية لخلو الخطط التنموية المصرية من سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم ومحددة الاهداف فى المجال النووى وغيره . ولذا تزايدت الفجوة ليس بين مصر والعالم المتقدم فحسب ولكن بينها وبين بعض دول العالم الثالث التى قطعت شوطا كبيرا فى طريق بناء قدرات نووية كبيرة مثل الهند والارجنتين ، فالهند تقوم حاليا ببناء المفاعلات النووية بالاعتماد على الامكانيات المحلية بنسبة تزيد على ٩٠ ٪ وهى تبنى الان المحطة النووية رقم ٦ .

ويتضح هذا الوضع بالنظر الى هيئة الطاقة الذرية التى لم تحظ بالعناية الكافية التى تلزم لتنجز مهامها بفعالية[١٤٨] فانها مكبلة - على عكس نظائرها - فى دول أخرى مثل الهند مثلا - بمعوقات ادارية ومالية شديدة الوطأة . فهى ترتبط بعجلة النظام الحكومى لانها ليست الان الا مصلحة من مصالح وزارة الكهرباء وذلك منذ سنة ١٩٧٧ فى حين أن لجنة الطاقة التى تكونت سنة ١٩٥٥ كانت ملحقة برئاسة الجمهورية ، كذلك لا يخصص لهيئة الطاقة الذرية الميزانيات اللازمة لبناء قدرات نووية حقيقية[١٤٩] .

كل هذا يبين كيف أنه ليس هناك قرار سياسى بمساندة وتشجيع تطوير هيئات الطاقة النووية كخطوة أولى لتحقيق الاستقلالية . فان تأمين القدرة الوطنية العلمية والفنية اساس الاعتماد على النفس الذى لا ينكر فى نفس الوقت اهمية العون الخارجى ، ولكنه - أى

---

كذلك انظر تقريرا للاستاذ صلاح جلال فى الشعب ١٩٨٧/٨/١ يوضح فيه كيف ان تشرينوبيل ليس مبررا سليما لقرار التجميد .

( ١٤٦ ) عن : د . جودة عبدالخالق فى : كم يتكلف البرنامج النووى المصرى ومن سيموله ، الشعب . ١٩٨٧/١٢/٢١ .

( ١٤٧ ) من اهم التعبيرات عن هذا الخط انظر :
- مرجع سابق « واتضح هذا الخط ايضا من مضمون الحوار مع أ . د . عزت عبدالعزيز » .
- انظر ايضا : البحث العلمى فى واد وصانعو القرار فى واد اخر . مايو ١٩٨٨/٤/٤ .
- تقرير عن البحث العلمى والتنمية فى مصر اعدته لجنة خاصة بمجلس الشورى : اكتوبر : ١٩٨٨/٣/٢٠ .

( ١٤٨ ) نقلا عن الحوار مع أ . د . عزت عبدالعزيز .
انظر ايضا حديثه فى الاهرام ١٩٨٦/١١/٢٢ . ص ٣ .

( ١٤٩ ) حول ارقام توضيح درجة الدعم المادى والمعنوى الذى تلقاه خطط البحوث العلمية فى اسرائيل .
انظر : صلاح جلال : اقمر الصناعى الاسرائيلى بداية لسلسلة خطيرة .
الأهرام : ٢٧ ، ١٩٨٨/٩/٢٨ . ص ١٦ .

الاعتماد على النفس - يصبح ركيزة اساسية لتوظيف هذا العون ايجابيا بحيث لا يصبح قيدا أو ضغطا سلبيا(١٥٠).

ويبقى السؤال التالى مطروحا : لماذا لم تحظ سياسات البحث العلمى بصفة عامة وفى المجال النووى بصفة خاصة بنصيب وافر من الاهتمام المادى والمعنوى وما هى المجالات الاخرى الاكثر أهمية - التى استقطبت هذا الاهتمام ؟

**الخاتمة :**

ان التحليل السابق لتطور الرؤية المصرية ولقنوات ونتائج السلوك المصرى ولمحددات السياسة المصرية انما يقدم فى طياته الاجابة على الاسئلة التى طرحتها مقدمة هذه الدراسة . ومن ثم يمكن صياغة المقولة التالية : أن مصر لم يكن لها سياسة ثابتة تجاه الخيار النووى (بشقيه العسكرى والسلمى) . فحتى مع قبول الافتراض بأن القيادة المصرية قد اتخذت فى بداية الستينات قرارا بتطوير قدرات نووية مصرية فهى لم توفر الضمانات والعوامل الكافية لذلك ، ومن ثم لم يكن بمقدورها - منذ بعد سنة ١٩٦٧ - الاستمرار على طريق تنفيذ هذا القرار وذلك تحت تاثير مجموعة من الحسابات الاستراتيجية من ناحية والقيود والضغوط من ناحية اخرى . كما لم يكن بمقدورها أيضا توفير الضمانات والعوامل اللازمة لاتمام مشوار مفاعلات الطاقة الذى برز بقوة منذ بداية الثمانينات بعبارة اخرى فان السياسة المصرية تكيفت مع القيود الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التى حالت وتحول دون تطوير قدرة نووية أو حتى برنامج سلمى للطاقة النووية الكهربية .

واذا كانت هذه القيود قد اثمرت نتائجها فى مواجهة سياسة قومية واحدة فهل هناك امكانية لبديل جماعى عربى ؟ ان الحديث عن تعاون عربى فى مجال الدراسات والبحوث النووية أمر يمكن تحقيقه أو تطويره اما الحديث عن رادع نووى عربى أو ما يسمى « قنبلة نووية عربية (أو اسلامية) فهو يقع بدوره تحت وطأة العديد من القيود فى ظل غياب استراتيجية عربية موحدة (أو على الاقل استراتيجيات متجانسة) للمواجهة مع اسرائيل !

وحتى بفرض تمكن دولة عربية أخرى من امتلاك « قدرة نووية فما مصداقية استعدادها لتوظيفها لخدمة القضية العربية الاساسية بالمقارنة بخدمة قضاياها الوطنية أساسا ؟ ان عواقب هذا الافتراض الاخير من شأنه أن يزيد من تعقيد الحسابات المصرية على نحو قد يبرز ضرورة الاعتماد على النفس اذا ما أكدت الحسابات الاستراتيجية الحاجة الى الحماية النووية .

وبدون الدخول فى تفاصيل طبيعة هذا النوع من الحسابات أو فى تفاصيل حقيقة الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية التى قد يؤدى توافرها الى بروز هذه الحسابات(١٥١) ، أو فى تفاصيل امكانيات التنفيذ الفعلى . فيكفى القول هنا أن دخول مصر فى المجال السلمى لاستخدامات الطاقة النووية وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن حاليا وانه مهما كانت الصعوبات فيجب الا تحرم مصر من دخوله . فان الخيار التكنولوجى هو اساس بناء قوة الدولة المعاصرة التى هى أساس القوة السياسية وهو الامر الذى يتطلب عملية اعادة بناء حقيقية .

ان القدرة النووية (سلميا وعسكريا) ليست الا رمزا لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الابعاد . فهى ليست السبيل الى القوة بقدر ما هى ايضا نتاج لتفاعل عناصر قوة عديدة اخرى . ان الحديث عن خيار نووى مصرى أو عربى لا يمكن أن ينفصل عن عملية تحول جذرى شاملة ومتكاملة الابعاد (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) عملية تتولد عن عناصر للارادة المصرية بقدر ما تستعيد الحياة الى عناصر القوة المصرية الكامنة أو المهملة . بعبارة أخرى من الخطأ النظر الى القضية بمعيار توازن القوى العسكرية والمباشرة فقط مع العدو الاسرائيلى ولكن يجب النظر اليها بمنظار التحدى الحضارى بكل ابعاده ، وهنا تصبح القوى النووية الكهربية ليست أقل أهمية من السلاح النووى . فاذا كان الاخير رمزا لقوة عسكرية فان الاولى ستكون رمزا لقوة شاملة تعد فى حد ذاتها شرطا ضروريا مسبقا لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة اسرائيل . □

---

(١٥٠) لايتناقض التحليل السابق مع دفاع عديد من الأوساط العلمية والسياسية عن توافر الكوادر العلمية القادرة والمدربة . فهى قادرة على ادارة مفاعل طاقة نووية كهربية (مستورد ولكن لاتتوافر لها الامكانيات المادية والمالية والمساندة المعنوية اللازمة لتنمية وتطوير قدرات نووية ذاتية .

(١٥١) من اهم الأوضاع التى قد تحفز دولة ما على بدء عملية انتشار انخفاض مصداقية الحلفاء ، ضعف القيود الدولية الفنية وتزايد امكانية الحصول على الموارد والتجهيزات النووية ، اعلان عدو عن امتلاك القدرة النووية ، تغيير سياسى داخلى ، تغير المدركات عن جدوى (مزايا وعيوب) السلاح النووى . انظر :

Dunn, Overholt: Op. Cit. P. 502

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهـــرام

يصدر قريبا

# التقرير الاستراتيجي العربي

# ١٩٨٨

دراسة

# الفلسطينيون وصراع القوة

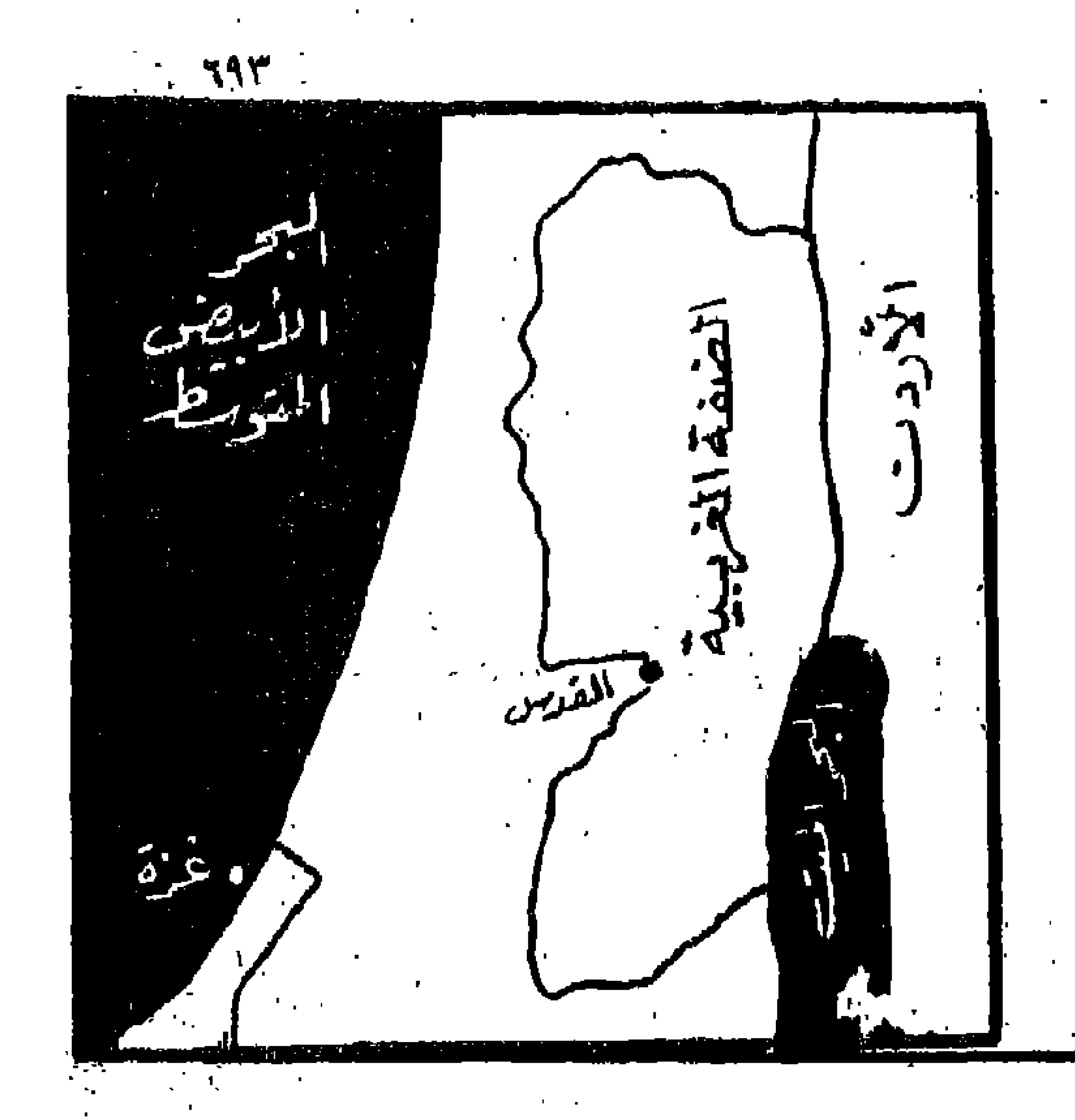
د . شفيق الغبرا
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

لقد رسخت الانتفاضة مفاهيم مهمة حول العنف والقوة حول حدود القوة المدججة بالسلاح ، وحول آفاق القوة الشعبية المدعمة بالنظام والايمان والارادة والوحدة . اسرائيل التى تتفوق عسكريا ( فى هذه المرحلة ) على مجموع الجيوش العربية تعجز ( حتى الان ) عن فرض ارادتها على شعب أعزل السلاح . عبر الانتفاضة الفلسطينية بدأ فى الأفق يبرز مفهوم جديد للعلاقة ما بين القوة السياسية والعسكرية . فبالرغم من قوة اسرائيل المسلحة نجد انها وقفت مذهولة وعاجزة أمام قوة الانتفاضة غير المسلحة . وبينما لم تنجح اسرائيل فى ترجمة قوتها العسكرية الى سلطان سياسى تنجح الانتفاضة فى تحويل قوتها الشعبية الى قوة سياسية وسلطان فوق الأرض الفلسطينية المحتلة . إن هذا الوضع الناشىء فى فلسطين يفترض منا الوقوف على طبيعة الانتفاضة وطبيعة القوة التى تمثلها . إن هذه الدراسة ، وبالاستناد الى الأدبيات النظرية المتعلقة بالقوة والثورة وأشكال المقاومة المدنية ، هى محاولة للتعرف على طبيعة صراع القوة القائم بين المجتمع الفلسطينى الأعزل والنظام الاسرائيلى المسلح .

## ١ ـ الاطار التاريخى لصراع القوة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة :

إن القوة هى « سلطان رجل على عقول وأفعال رجال آخرين[1] »، وهى مرتبطة بمدى مقدرة « أ » التأثير على سلوك « ب » بطريقة تغير وتخالف مصالح « ب »[2] . هذا ويعرفها الفيلسوف البريطانى Russell بأنها « انتاج

1 - Hans J. Morgenthau. Politics among Nations ( New York: Alfred A. Knopf, Inc. 1967 ) P.97
2 - Peter Abell, « The Many Faces of Power and Liberty: Revealed Preference, Autonomy and Teleological Explanation. » Sociology, 2, no. 1 ( January 1977 (: 4.




التأثيرات المقصودة(٣) ». وحسب تعبير عالم الاجتماع Weber فإن القوة هى « احتمال قيام طرف ضمن العلاقة الاجتماعية بتنفيذ ارادته بالرغم من المقاومة(٤) ». لهذا فالقوة فى جوهرها تستند على مقدرة القوى فى تحويل قوته لصالح التحكم فى الضعيف وجعله يخضع لارادته .

إن السعى نحو ممارسة القوة فى اطار من السيطرة والغاء وجود الاخر السياسى والانسانى ، كثيراً ما يعتمد على بلورة الهزيمة والشعور بالنقص فى كيان الطرف الأضعف . إذ تستند القوة على إخافة الطرف الواقع تحت تأثيرها من العواقب فيما لو قام بمقاومتها . ويرتبط هذا السعى بمحاولة السيطرة على موارد الضعيف وبيئته الاقتصادية والادارية والسياسية . لهذا ونتيجة للقوة المسلطة على الضعيف يصبح من الصعب عليه بناء التنظيم الجماعى القادر على مساعدته فى تحدى القوة . بل ان خصمه يحاول أن يثبت له باستحالة نجاحه وبالتالى محدودية خياراته(٥) .

ومن الواضح أن اسرائيل سعت ، منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧ ، لفرض سلوك سياسى محدد على الفلسطينيين يكون إنعكاسا لتفوقها العسكرى عليهم . وكان من نتائج تفوقها أن تحول الفكر المقاوم فى المجتمع

---

3 - Bertrand Russel, Power: A New Social Analysis ( New York: W.W. Nortorn and Company, Publishers, 1938 (, P. 35.

4 - Max Weber.. the Theory of Social and Economic Organization. Talcott Parsons, ed ( New York: The Free Press, 1947 ), P: 152.

5 - Michael Mann, The Sources of Social Power; A History of Power from the Beginning to A.D. 1760 ( Vol 1 ) ( Cambridge University Press, 1986 ), P. 7.

الفلسطيني ، والذى عبر عن نفسه بمنظمات العمل الفدائي ، نحو الايمان بضرورة أن يكون النضال الأساسي ذا طابع عسكري . هذا ونتيجة لتفوق اسرائيل العسكري لم يكن من الممكن تثبيت قواعد مسلحة في الأرض المحتلة . فبعد فشل العديد من المحاولات الجدية إبان الشهور الأولى التى أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧ لانشاء قواعد مسلحة في الاراضي المحتلة ، إنتقل العمل المسلح الفلسطيني الى خارج فلسطين[٦] . وتبلورت وسط الحركة الوطنية الفلسطينية نظرية هانوى العربية وبناء قاعدة الارتكاز في الخارج . لهذا أصبح الشكل الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني بين الفلسطينيين حملة السلاح في الأردن ، أولاً ثم في لبنان . لهذا وجد الفكر العربي والفلسطيني المقاوم ، داخل وخارج فلسطين ، في التحرير طريقاً واحداً ، في البداية زحف الجيوش من الحدود الى فلسطين . وبعد حرب ١٩٦٧ ، زحف الفدائيين والجماهير العربية أيضاً عبر الحدود . وقد استند هذا الايمان على الاعتقاد بأن تغير ميزان القوى بين الفلسطينيين والعرب من جهة والاسرائيليين من جهة أخرى لا يمكن الا وأن يكون عبر تغير ميزان القوى العسكري . فكما بنت إسرائيل قوتها وبالتالى استراتيجيتها على التفوق العسكري ، بنى الفكر المقاوم الفلسطيني استراتيجيته الأولى ولسنوات طوال على نظرية التحرير والعودة العسكرية .

وقد أدى هذا الوضع في تلك المراحل الأولى الممتدة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧١ الى غياب أى نفوذ فعال لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالى المنظمات الفلسطينية في الاراضي المحتلة . كما أن منظمة التحرير لم تكن مضطرة لبلورة سياسة جماهيرية للتعامل مع الأراضي المحتلة ، فنظرية التحرير من الخارج أصبحت هي المسيطرة على الفكر والممارسة السياسية . خاصة وأن الفكر المقاوم ، في تلك المرحلة ، كان يسعى لتحرير كل فلسطين وبالتالى لم تكن الأراضي المحتلة ١٩٦٧ إلا جزءاً صغيراً من استراتيجية أكبر[٧] .

وفي ظل تحول مركز النضال نحو خارج فلسطين ، خاصة في السنوات الاولى للاحتلال ، ساد الانطباع في أوساط أبناء الأرض المحتلة ان بوسعهم عمل القليل لاحداث حالة التحرير . وان أقصى ما يمكن المساهمة به لاحداث حالة التحرير المرجوة هو انتظار حل سياسي مرتقب أم ممارسة النضال المسلح[٨] . لهذا سعى الكثير من الشبان لممارسة العمل المسلح على أكثر من صعيد بل أن البعض فضلوا الخروج من الأرض المحتلة والانضمام للمقاومة الفلسطينية في الأردن وذلك بوصفها قاعدة الارتكاز والأمل في التحرير . لهذا نجد أن أبناء الأرض المحتلة كانوا يترددون في تلك المراحل الاولى من الاحتلال في انشاء صحيفة ونقابة ومؤسسة علنية تعمل تحت الاحتلال ولكن تقاومه بنفس الوقت . إن النظرة السائدة في تلك الفترة خاصة في أوساط الحركة الوطنية كانت ترى أن أى عمل من هذا القبيل تشريع للاحتلال وتعاون معه وتأجيل لمعركة التحرير الكبرى التى يستعد لها الفلسطينيون والعرب في الخارج[٩] .

ولتضمن اسرائيل هدوء السكان والسيطرة على تحركهم الاجتماعي والسياسي فقد سعت لترسيخ سياسة الأمر الواقع وفرض ارادتها وذلك عبر طريقين . الأول عبر عن نفسه منذ البداية بواسطة القمع والسجن والتعذيب ونسف المنازل والابعاد والعقوبات الجماعية . أما الثاني وهو الأخطر وذو بعد تاريخي ، فتمحور حول السيطرة على الواقع الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للسكان . لهذا سعت إسرائيل الى مصادرة الأراضي وانشاء المستوطنات ، محاربة المؤسسات ، أخذ الأرض ، وضع قيود على استخدام المياه ومنع حفر الابار الارتوازية ، خنق الزراعة وربطها بإسرائيل ، بالاضافة الى ربط العمل والعمال بهم أيضاً . هذا الالحاق الذى له آثار سياسية ومعنوية واجتماعية على الفلسطينيين جعل من الصعب على الفلسطينيين خط طريق مستقل عن سياسة الاحتلال ، وأفهم الفلسطينيين أيضاً أن اسرائيل لا تنوى الانسحاب من هذه الأراضي[١٠] .

6 - Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker? ( Great Britain Sidgwick and Jackson Limited, 1984 ), pp. 241-251.

(٧) انظر دراسة :

Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 ( Washington, D.C.. The Prookings Institution, 1988 ), p.34.

(٨) نفس المصدر ص ٢١ ـ ٤١

(٩) مقابلة مع توفيق ابو بكر ، الكويت شتاء ١٩٨٩ . السيد ابو بكر صحافي فلسطيني عمل في الارض المحتلة في تلك المرحلة المبكرة من الاحتلال .

(١٠) انظر الدراسات التالية :

Meron Benvenisti, The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies ( Washington D.C: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984 ); Naseer H. Aruri, ed. Occupation: Israel over Palestine ( Belmont: Association of Arab University Graduates, Inc, 1983 )

**٢ ـ الفلسطينيون وتحدي الأمر الواقع :**

لقد بدأ المجتمع الفلسطيني تحت الإحتلال بإكتشاف طرق هامة تعكس سعيه لاستنهاض عوامل القوة الكامنة به . فقد سعى المتصيدرون لمقاومة إسرائيل ، وذلك بعد أن تبين ان الاحتلال لن يخرج بسرعة ، وبعد أن تعثرت فكرة التحرير المسلح القادم من الخارج ( نتيجة لاحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن ) للاستعاضة بأساليب شكلت بداياتها الأساس التاريخي الذي أدى للانتفاضة . فعلى مدار سنوات الاحتلال بدأ النضال ينتقل من الطابع العسكرى البحت عقب حرب ١٩٦٧ ، إلى الطابع الشمولي السياسي والثقافي والاداري والاقتصادي . ويمكننا أن نرى علاقة طردية لا بين التهويد والالحاق من جهة والرد الفلسطيني عليه ، لكن أيضا من ناحية إنحسار العمل المسلح وامكانات التحرير المسلحة من الخارج من جهة ووسائل النضال الأخرى من جهة أخرى . هكذا أصبحت مقاومة الاحتلال ممكنة ، عبر رصف شارع ، والمشاركة بنجاح محصول الزيتون ، أو بناء ناد وزراعة قطعة أرض والاشتراك بمسيرة ومظاهرة . وأصبحت الأغنية للأطفال والصغار ، الفن والرسم ، والرقص الفولكلوري ، والشعر ، وسائل مهمة لمقاومة الاحتلال . ضمن هذا الاطار بإمكاننا أن نفهم سياسة صامد المتبعة من جانب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[١١] . أي سياسة الصمود والثبات في المنزل والحقل والأرض ، وأيضا سياسة البناء الادارى والثقافى والاقتصادى التى تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية وأعتمدتها خاصة منذ أن تحول الفكر السياسى **الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ نحو العمل لتحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ . لقد شنت اسرائيل حربا شاملة على المجتمع الفلسطيني ، وقد رد الفلسطينيون خاصة منذ عام ١٩٧٣ بأن بداوا بتطوير قوتهم الذاتية أستنادا الى وسائل جديدة لم يجربوها في الماضي القريب . لقد سار الفلسطينيون جديا في الطريق المؤدى** لاستنهاض عوامل القوة الكامنة في بيئتهم ومجتمعهم وذلك لكسر سيطرة اسرائيل عليهم[١٢] . فالسيطرة على منابع القوة أساسي لمقاومة قوة الخصم وسيطرته المطلقة[١٣] .

الملاحظ أن الوعي بإمكانات العمل الداخلي والمستقل تطور بهدوء وعلى مراحل رد الفعل الطبيعي كان بالصمود في الوطن . كان هذا الاساس والبداية . ثم تبلورت مرحلة ما بعد خروج المقاومة من الأردن عام ١٩٧١ والتي ادت الى انشاء الجبهة الوطنية في داخل الأرض المحتلة عام ١٩٧٣ والتى قادت وبالتنسيق مع منظمة التحرير في الخارج المواجهات والاضرابات والمظاهرات ضد الاحتلال . ثم بدأت مرحلة الانتفاضات عام ١٩٧٥ التي أدت الى انتخابات البلديات التى أصبحت ذراع منظمة التحرير الفلسطينية السياسية في الداخل . وقد توج النضال الفلسطيني حينما نجح رؤساء البلديات عام ١٩٧٨ بتأسيس « جبهة التوجيه الوطني » التي قادت النضالات الجماهيرية الهامة حتى عام ١٩٨٢[١٤] ، هذا وقد قمعت اسرائيل كل هذه الاشكال التي تغذى النضال ضدها اذ حلت البلديات المنتخبة بالاضافة الى « جبهة التوجيه الوطني » عام ١٩٨٢ .

إن الوعي ينتج عن التطورات والحاجات والظروف . مرحلة الوعي العليا لا تأتي إلا بعد المرور في مراحل الوعي الدنيا وتراكم النضال والتجارب . في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، واستنادا إلى هذا الواقع السابق ، بدأت تبرز أشكال كفاحية جديدة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وقد اعتمدت هذه الأشكال النضالية على العمل الشعبي المنظم الذي يصعب اغلاقه أو حله والذى يقوم على تجارب اللجان والعمل التطوعي بأنواعها المنتشرة وسط الأحياء والقرى والمرأة والعمال والطلاب . ان هذا النمط من العمل لقى تشجيعا ودعما جديا من قبل منظمة التحرير ممثلة في المسئول الأول فيها عن النضال في الأرض المحتلة الشهيد

---

(١١) انظر دراسة :
Raja shehadeh, The Third Way: A Journal of Life in the West Bank ( London: Quartet Books, 1982 ).

(١٢) انظر دراسة :
Dov Shinar, Palestinian Voices: Communication and Nation Buildings in the West Bank ( Boulder: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1987 )

13 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action: Power and Struggle ( Part one ) ( Boston, Porter Sargent Pubpishers, 1973 ), P.10.

(١٤) أنظر الدراسات التالية :
Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 Geoffrey Aronson, Creating Facts: Israel. Palestinians and the West Bank ( Washington, D.C., Institute for Palestine Studies, 1988 ); Moshe Ma'oz, Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel ( London: Frank Cass, 1984 )

ابو جهاد . هذا الاسلوب من العمل الجماهيرى انتشر فى الاراضى المحتلة بصفته رديفا للمؤسسات المهنية والطلابية والعمالية الصاعدة . وقد أصبحت هذه الوسيلة من النضال ، خاصة منذ عام ١٩٨٢ ، بديلاً نسبيا عن كل أنواع الزعامة التقليدية أو الوطنية التى يسهل اعتقالها ومصادرة حرياتها[١٥] .

### ٣ ـ الانتفاضة الفلسطينية والقوة الجديدة :

#### أ ـ الانتفاضة وقوة الثورة :

بالانتفاضة الفلسطينية دخل الشعب الفلسطينى مرحلة الوعى العليا . إذ نقلت المجتمع الفلسطينى عبر تراكمات نضالية كبرى من « حيز التاريخ إلى حيز الحاضر وجزئيا الى حيز المستقبل[١٦] » . ولكن بإمكاننا أن نقول للانصاف أن مواجهة الفلسطينيين للاستعمار يتسم بالطابع الاجلائى والاستيطانى جعل أفضل وأنضج الصيغ النضالية السابقة غير كافية لاحداث حالة التحرير . ولقد شكل صعود الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ ، وذلك فى ظل انشقاق الموقف العربى وترهله ، وسيلة اسرائيلية للانقضاض بلا هوادة على الفلسطينيين فى الداخل والخارج .

جاءت القوة الجديدة للمجتمع الفلسطينى على صيغة ثورة شاملة ، بما يحوى ذلك حسب رؤية هانتينغتون للثورات من « تدمير سريع وعنيف للمؤسسات السياسية القائمة ، استنهاض همم قطاعات جديدة من المجتمع لم يسبق لها أن شاركت فى أعمال العصيان السابقة ، بالاضافة لبناء مؤسسات سياسية جديدة[١٧] . وبما أن الثورة عبارة عن تغير سريع وجذرى عنيف فى القيم المجتمعية السائدة ، فى البنى السياسية والاجتماعية والقيادية[١٨] » ، وبما أنها تغير شامل بكل ما للكلمة من معنى « وحالة ذهنية ومناخ عام يسود المجتمع[١٩] » ، فقد إكتسبت الانتفاضة بجدارة حقيقة أنها ثورة عارمة اجتماعية ووطنية . ان الانقلابات تغير قيادة بأخرى وسياسة بأخرى ، الانتفاضات تعبر عن عدم رضا محدد تجاه أوضاع اقتصادية أو سياسية كإنتفاضة الجزائر فى العام ١٩٨٨ ، أما الحروب الوطنية فتعبر عادة عن صراع شعب ضد استعمار دون أن ينطوى هذا على تغيرات شاملة وسط المجتمع المستعمر[٢٠] . لكن الثورة أكثر من هذا انها شمولية تماما كما كانت الثورات الروسية ، والصينية والفرنسية .

ومن خصائص الثورات أنها عملية مستمرة تعبر عن قوة المجتمع وذلك منذ لحظة البدء الى مرحلة ما بعد النصر . انها عملية لا نتنهى متى ما بدأت ولا تهدأ إلا بعد أن تكون دعائم السلطة الجديدة قد تثبتت وترسخت . ولان الثورات عملية متشابكة ومستمرة نجد أنها لا تبدأ كثورات . فالثورة عادة تبدأ كمظاهرة أو كشكل من أشكال العصيان الذى اعتاد المجتمع ، بمساندة القوى المعارضة أو الثورية والوطنية ، أن يقوم به بين الحين والاخر فى ظل العهد السائد . لكن هذه المرة الوضع مختلف . فالرد الاستعمارى أو الحكومى المتبع كلما حصلت أعمال شغب سيكون هذه المرة كفيلاً بتفجير مخزون لا علم للثوريين الذين نظموا المظاهرة والاضراب بوجوده . هذا أساس عفوية الثورة ، أو استنادا الى نظرية SKOCPOL البنائية ، ان الثورات تحدث وتتفجر ولا تهندس أو تصنع[٢١] . هذا لا يلغى دور الجهد المنظم فى دفعها الى التبلور . كما أن الثورات لا يمكن أن تستمر إلا بجهد منظم وبوجود قيادة لها .

ان الثوريين فى كل الثورات المتفجرة وفق النمط المدينى الصاخب ( أى التى تنفجر وسط المدن فى البداية قبل انتقالها الى الريف ) يفاجأون اولا ببداية الثورة مفاجأة شبه كاملة . فهم على مدى السنوات الطوال قد عملوا لتفجيرها ، ونظموا الخلايا ووسعوا قاعدتهم الجماهيرية وزاوجوا بين اشكال النضال دون أن تنفجر الثورة التى تنبأوا بها . والسبب فى هذا يعود الى ان الثورات الكبرى تنتج عن عوامل وعناصر عميقة الجذور تتجاوز الفعل المنظم والسياسة الثورية لحزب أو منظمة

---

15 - Emile Sahliyah, in Search of Leadership. PP. 182 - 18 ..

16 - V.I. Lenin, What is to be Done; Burning Questions of Our Movement ( New York: International Publishers, 19·9 ), P.177

17 - Samuael P. Huntington, Political Order in Changing Societies ( New Haven: Yule University Press, 1969 ), P.266.

( ١٨ ) نفس المصدر ص ٤

19 - James C. Davies, «Toward a Theory of Revolution », in James Chowning Davies (ed) When Men Revoit and Why: A Reader in Political Violence and Revolution ( New York: The Free Press, 1971 ), P.136.

20 - Political Order in Changing Societies P.264.

21 - Theda Skocpol, States and Social Revolutions ( Cambridge: Cambridge University Prsss, 1979 ), PP.17 - 18

او طليعة . لهذا فحينما حاول اعضاء المنظمات الفلسطينية فى الاراضى المحتلة اخراج الجمهور الى الشارع فى غزة للاحتجاج على مقتل العمال الذين صدمتهم الشاحنة الاسرائيلية قبل بدء الانتفاضة ، فهم عملوا هذا ضمن سياق مقاومة السلطات كما كانوا يفعلون دائما على مر السنوات . ولكن النتيجة هذه المرة كانت مختلفة إذ بدأت الانتفاضة التى طالما خططوا وعملوا لها دون ان يروا نتائج لهذا التخطيط (٢٢)

والملاحظة الثانية المهمة فى الثورات الاجتماعية والوطنية الكبرى انها تتبلور حسب أسلوب رد الخصم عليها . اى انها تتأثر طرديا مع العنف المستخدم ضدها : كلما ارتفعت حدة العنف ارتفعت معه حدة المقاومة بأبعادها الاقتصادية ، الاجتماعية ، التنظيمية ، السياسية والعسكرية (٢٣) حينما يبدأ المخزون الشعبى بالتدفق ، وحينما تبرز امام الثوريين طاقات ومصادر وقوة لم يعهدوها من قبل فى مجتمعهم (٢٤) وقتها تبدأ الثورة ياخذ شكلها ويبدأ الثوريون باللحاق بها محاولين استغلال هذا المخزون الجماهيرى نحو اهداف اقامة النظام الجديد . والثورة كما تنفجر دون تخطيط مسبق ، وذلك من حيث تشابك وتعقد الظروف الموضوعية التى تؤدى اليها ، فان تطورها واشكال النضال التى تتبعها تتبلور ابان تطور العملية الثورية . حينما تنضج رويدا رويدا اهداف الثورة (٢٥) ولاشك ان الفئة الاكثر تنظيما وحنكة فى صفوف الثوريين والاكثر شعبية بالمعنى السياسى فى مرحلة ما قبل الثورة هى التى تنجح مع الوقت فى توفير قيادة للثورة عادة ما تستمر حتى تحقيق النصر . هذا هو التفسير لقدرة المنظمات الفلسطينية فى أطار منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم المخزون الشعبى ، ومن ثم تشكيل اللجان الشعبية والقيادة الموحدة للانتفاضة التى اصبحت بحد ذاتها الادارة التنظيمية لاستمرار الثورة الانتفاضة (٢٦)

**ب - قوة المجتمع ، وقوة الاحتلال :**

إن احدى اهم سمات مجتمع الانتفاضة ، وهذا هو الأهم بالنسبة لمسألة القوة وانواعها ، اثباتها ان القوة ليست دائما مسلحة والثورة ليست دائما مسلحة ايضا ، الوسائل كثيرة والسلاح أحدها ، وذلك حسب الضرورة والحاجة . لا يوجد وصفة واحدة ولا طريق واحد للتحرر (٢٧) وما ان ينجح الضعيف بفعل قدرة مميزة فى تحريك ارادته الا ويبدأ وعبر اشكال متنوعة من المقاومة بسلوك الطريق الذى يسمح له بالتحرر من سيطرة خصمه على عقله وسلوكه . وما أن ينجح فى ذلك الا وينجح فى السيطرة على بيئته الاجتماعية السياسية الادارية الاقتصادية . حينما تبرز قوة اعادة البناء والتجديد التى تسمح للضعيف بالسيطرة على واقعه ومستقبله حينما تنشأ جبهتان ، جبهة الاحتلال ومجتمعه وجبهة الشعب الثائر .

إن أحد أهم مظاهر القوة الجديدة المصاحبة للانتفاضة إنها حولت الشعب الى كتلة بشرية متراصة ، كما تحول الفرد عبرها الى كيان يعى دوره الاجتماعى - السياسى . طبيعة العلاقات الجديدة والوحدة المصاغة فى هذا المجتمع الجديد أدخلته فى وضع مميز . على سبيل المثال ان انخراط الطبقة التجارية فى الانتفاضة اساس للتضامن المجتمعى فى وجه الاحتلال . ولقد إلتزم التجار بأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . ولكن إسرائيل سعت لتحدى قرارات القيادة الموحدة التى ألزمت التجار بأوقات محددة لفتح متاجرهم ، ارادت ان تثبت للتجار بأنها مصدر القرارات داخل الارض المحتلة لا القيادة الموحدة للانتفاضة .

لهذا وعلى مدار الشهور الاولى للانتفاضة جاء الاسرائيليون الى المحلات ابان الفترات التى حددتها قيادة الانتفاضة وقاموا باغلاقها . وتكررت العملية ، الاحتلال يغلق المحلات فى الاوقات التى تدعو اليها قيادة الانتفاضة ويفتحها عنوة فى الاوقات التى يريدها . وابان احتدام الصراع مع السلطة المحتلة وجد التجار حلا يتناسب وأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . إذ بدأ الكثير من التجار بنقل بضائعهم الى منازلهم والبيع منها . بهذه الطريقة منعوا اسرائيل من فرض ارادتها عليهم .

---

(٢٢) حول أسباب الانتفاضة انظر :
شفيق الغبراء ، الانتفاضة الفلسطينية : الاسباب والاستمرار والاهداف » . المستقبل العربى ١١٣ (١٩٨٨.٧) : ٥٩ - ٧٤ .

23 - Ted Robert Gurr, « The Revolution - Social - Change Nexus: Some: Old Theories and New Hypotheses », Comparative Politics 5,3 ) April 1973 ) 386

24 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements ( Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc., 1974 ), P.8-9.

(٢٥) نفس المصدر

26 - Joe Stork, « The Significance Of Stones: Notes from the Seventh Month », Middle East Report, No.154 ( September - October 1988 ), P.6-8.

(٢٧) عبد الهادى خلف ، المقاومة المدنية : مدارس العمل الجماهيرى وأشكاله ( بيروت مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٨ ) .

ولكن هذا الحل إضاف الى حالة التحدى القائمة بين سلطة الانتفاضة الشعبية وسلطة الاحتلال . إذ بدأ جيش الاحتلال بتطبيق سياسة خلع الاقفال عن المحلات وفتحها عنوة ثم تركها عرضة للسرقة او التلف . وبما أن الشعور التضامني هو الاساس الصلب الذى تقوم عليه القوة المجتمعية الجديدة ، فحينما يأتى الاسرائيليون ويقومون بكسر اقفال المحلات يسارع أعضاء اللجان الضاربة ( وهى اللجان المكونة اساسا لمنازلة قوات الاحتلال والاشتباك معا ) الى إعادة اغلاق هذه المحلات وتركيب اقفال جديدة على ابوابها . فحماية ممتلكات التجار اصبحت جزءا من حماية ممتلكات المجتمع . لهذا نجحت الانتفاضة بتحديد أوقات فتح المحلات بينما يقف الجيش عاجزاً عن إستعادة المبادرة (٢٨) إن الروح التضامنية المتوفرة فى الانتفاضة اساسية لقوتها . وشعور كل الطبقات والفئات بأن الجميع يساهم فى دفع ثمن التحرر أ من شأنه ادامة الزخم الشعبى ، وتعميق حالة الوحدة . إن صمود التجار مهم لصمود القرى والمخيمات والعكس صحيح . فعبر رعاية التضامن المجتمعى تكبر الانتفاضة وتتعمق . والجدير بالذكر أن المخيمات المحاصرة ، والممنوعة فى كثير من الاحيان من استقدام الاكل والمواد الغذائية ، كثيرا ما ترفض المواد التموينية التى تمدها بها اللجان الشعبية وذلك لضمان وصولها الى مخيمات أخرى . هذه أحداث وسلوكيات تتكرر كل يوم بأشكال متنوعة . كما أن علاقات الاساتذة بالطلبة إختلفت : النضال الوطنى فى ظل المجتمع الجديد له مذاق مختلف . الكثير من أساتذة الجامعات حولوا منازلهم لأماكن أجتماع وحوار ونقاش مع الطلبة . فالجامعات مغلقة ، لكن المناخ الجامعى مستمر عبر لقاء شهرى او نصف شهرى وبهذه الطريقة يستمر تفاعل الاستاذ مع الطالب بالرغم من منع الجيش للجميع من دخول الحرم الجامعى . (٢٩) ومن إشكال التضامن الاخرى المعبرة عن عناصر القوة المجتمعية القادرة على مواجهة قوة الاحتلال العسكرية والناتجة عن تداخل كل فئات الشعب ، قيام اللجان الشعبية والكثير من معلمى المدارس المغلقة بمهمة التعليم على مستوى الاحياء (٣٠) والمنهج بهذه الحالة يختلف تماما عن ذلك المعمول به فى المدارس أبان مرحلة ما قبل الانتفاضة . ففى الحساب او اللغة او الدين او الجغرافيا هناك ربط واضح بين المنهج الذى يدرس من جهة وواقع الانتفاضة ومقاومة الاحتلال من جهة أخرى . إن هذا المنهج الدراسى يأخذ الكثير من مادته وامثلته من وحى التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد فى فلسطين . بمعنى آخر فان المنهج المعمول به فى المدارس المنزلية التى تديرها الانتفاضة يساهم بتعزيزها وتعميق جذورها .

ومن المهم الاشارة الى ان التضامن الاجتماعى والوعى المدنى بين السكان يمكن ملاحظته عبر سلوك المواطنين الطوعى تجاه غياب أى ادارة منظمة للمرور . فبعد ان استقالت الشرطة فى الشهور الاولى للانتفاضة لم يعد هناك جهة رسمية لتنظيم شئون السير . ولكن المجتمع المقاوم عبر عن التزامه الارادى بنظام المرور المعمول به سابقا . وقلما تضطر المجموعات الضاربة لايقاف شخص يسوق برعونة حتى على هذا المستوى نجح الفلسطينيون بترسيخ وحدتهم وأستقلالهم عن الاحتلال (٣١)

اللافت فى هذه القوة المجتمعية انها ملك للجميع من أبناء الشعب وبناته . فلا يوجد فرد لا يشارك فيها بصورة أو بأخرى . واللافت ايضا ان للمرأة فيها دورا مميزا (٣٢) ففى القرية والمخيم ، المدينة والحى ، فى اللجان الضاربة او لجان المرأة أو التعليم والاسعاف ، تتصدى المرأة وبطليعية مميزة لقوى الاحتلال . وبهذا فهى تؤكد أن المجتمع لا يتحرر ولا يستقل بأستخدام نصف طاقاته . وعبر هذه المشاركة تكون المرأة قد خطت خطوة تاريخية فى ترسيخ دعائم مجتمع قادر على الاستمرار فى انتفاضته وقادر ايضا على مواجهة تحديات ما بعد النصر . إن الاساس فى وشعارات الحركة الثورية ان تستطيع كل امرأة ورجل وشاب ومسن أن يجد فى

---

(٢٨) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ والكويت خريف انظر ايضا
Koe Stork, « The Significance of Stones, P.8-10

وانظر ايضا .
Jonathan Kuttab, « Hhe Children's Revolt » Journal of Palestine Studies,, 68 ( Summer, 1988 ): 26-35

(٢٩) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٠) مقابلات مع أساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ ؛ انظر أيضا
Joe Stork, « The Significance of Stones, P.8

(٣١) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ ؛
Jonathan Kuttab, « The Children's Revolt »,P.29

(٣٢) عبد القادر ياسين ، دور المرأة الفلسطينية فى الانتفاضة ، صامد الاقتصادى ، ٧٤،١٠ تشرين الثاني - كانون الاول ، ١٩٨٨ ) : ١٢٨ - ١٤٠

الثورة واطروحاتها وشعاراتها شيئا من اماله وطموحاته ونفسه ومستقبله (٣٣)

وبينما نجحت القيادة الموحدة للانتفاضة فى تحقيق وحدة وطنية شمولية بين مختلف التيارات السياسية ، مما أعطاها زخما فى صراع القوة مع جيش الاحتلال ، سعت اسرائيل لضعضعة قوة الانتفاضة عبر خلق شقوق بين شعب الانتفاضة . وأحد هذه المحاولات العديدة والمستمرة يتعلق بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين . لنرى كيف تعاملت القيادة الموحدة للانتفاضة مع المسألة ؟

فعلى سبيل المثال ابان صيف ١٩٨٨ قام مجهولون اثناء الصلاة برمى حجارة على جامع فى مدينة بيت ساحور . ثم قام مجهولون بعد عدة أيام برمى حجارة على كنيسة ، وبدأ الناس يتكلمون ويتلهون ويتساءلون عن المنفذ . البعض قال اسرائيل ، وآخرون قالوا متعصبون من هنا او من هناك . ومال رأى للقول انها فتنة ويجب البحث عن منفذيها ومعاقبتهم . (٣٤)

هذا ولقد وجدت الانتفاضة عبر لجانها الشعبية حلا سليما لهذه المشكلة التى تهدد قوة ووحدة المجتمع فى صراعه مع قوات الاحتلال . إذ طلبت من المسلمين التوجه الى الكنيسة وحراستها بينما يقوم المسيحيون بالصلاة وطلب من المسيحيين ايضا حراسة الجامع بينما يقوم المسلمون بالصلاة ، وبعد كل صلاة يخرج المسيحيون والمسلمون بمظاهرة موحدة ضد الاحتلال .. فعبر الالتقاء على ان الوطن للجميع ، وان المقدسات ملك للجميع أيضا ، وأن الاحتلال برموزه ووسائله هو العدو الحقيقى للمجتمع ، نجحت الانتفاضة فى ترسيخ نموذج هام للوحدة بين الشعب . وبهذا فهى تفوت على اسرائيل فرصة طالما راهنت على استغلالها .

وللتدليل على اهمية الوعى المرتبط بالعلاقات الاسلامية المسيحية فى الارض المقدسة أسوق مثلا آخر ذا دلالات هامة لطبيعة الصراع بين قوة المجتمع وقوة الاحتلال . إذ خلال شهر فبراير ١٩٨٨ عقد فى القدس مؤتمر هام نظمته جامعة بيرزيت ، وذلك بمناسبة مرور ٤٠ عاما على النكبة . وقد قرر منظمو المؤتمر توجيه دعوة لمفتى القدس الشيخ سعد الدين العلمى لالقاء كلمة رئيسية فى المؤتمرين الذين جاءوا من اماكن مختلفة بالعالم . ولكن الشيخ العلمى كان مريضا واعتذر عن الحضور . فأصر منظمو المؤتمر بأن يزكى من يحل محله . فما كان منه الا ان إختار المطران حكيم مطران القدس بصفته الوحيد القادر على الحلول مكانه .

وبذهاب مطران القدس مكان مفتيها الى المؤتمر تبرز دلالات هامة حول طبيعة المجتمع المقاوم للصهيونية وطبيعة الوحدة الوطنية التى يصيغها فى ظل الانتفاضة . إن الانتفاضة تقوم بإعادة صياغة مجتمع وفق توافق طوعى بين جميع مكوناته . انها تبرز انسانا جديدا ملؤه الوعى بحاجات مجتمعه ومستقبله . إن فيها اسسا لنموذج داخلى وحدوى ، ولعقد اجتماعى حر ومتوازن بين الفرد والآخر ، المجتمع والقيادة المسيحيين والمسلمين .

هذا وابان النضال لزحزحة قوة الاحتلال القمعية نجح الفلسطينيون باقامة مناطق فى القرى ، يطلق عليها الاراضى المحررة . نعم ، وسط بطش اسرائيل تبنى مناطق محررة ! وبينما نجد نفس أشكال المواجهة فى المخيمات والمدن والقرى الا أن الكثير من القرى بحكم الجغرافيا ، والمخيمات بحكم الازقة والكثافة ، تستطيع أن تستقل عن نظام الاحتلال وتدير امورها ذاتيا لفترات طويلة . وتدار هذه المناطق بواسطة اللجان الشعبية المحلية . وهى شكل معبر عن طبيعة القوة المجتمعية التى تم بناؤها فى ظل الانتفاضة . هذا وقد نجحت القرى على الاخص وفى الكثير من الاحيان بإدارة شئونها باستقلال وبغياب أى سلطة أو رمز للاحتلال لفترات تتجاوز الاسابيع لهذا يسعى جيش الاحتلال لاستعادة هيبته بين الحين والآخر عبر حملات عسكرية تستهدف قرى محددة . هذا ويدخلها جيش الاحتلال بهدف إعتقال ابنائها الثائرين ، نسف بعض المنازل ، وفرض العقوبات الجماعية . وفى ظل المواجهة دفاعا عن الاستقلال يسقط العديد من ابناء القرى المحررة ما بين شهداء وجرحى ، وذلك قبل ان تنسحب قوات الاحتلال الى مواقع امنية لها خارج تلك القرى (٣٥)

ومن بين الحطام الذى تخلفه اسرائيل فى القرى يبدأ المجتمع الصغير فى كل قرية باعادة الحياة الى البلدة التى تركها الاسرائيليون دون تحقيق نتيجة تذكر . وتعود اللجان الشعبية الى العمل بحيوية ونشاط . فكل الشعب لجان شعبية كلما نجحت اسرائيل بازاحة وجه من وجوهها برز لها وجه آخر أشد نضارة وحيوية وكبرياء . وبسرعة يعود الكثير من الذين استطاعوا الالتجاء بعد سقوط القرى الى التلال او القرى المجاورة ، للمساهمة فى اعادة البناء وارساء الاساس الميدانى للدولة المستقلة .

إن هذه السيطرة على الأوضاع المحلية فى القرية وفى المخيم والمدينة هو الاساس فى صراع القوة بين سلطة الانتفاضة السياسية وسلطة العدو المسلحة . فلقد حررت الانتفاضة المجتمع عبر فرض إنهيار هام فى مجال الادارة

---

33 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements, P.52.

(٣٤) يستند هذا الجزء من الدراسة الى مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٥) مقابلات مع أساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

الاستعمارية ( استقالات الشرطة ، رفض دفع الضرائب ، اقالة البلديات ، توبة العملاء أو خروجهم من المدن والقرى ) ووجدت طرقا لادارة المجتمع والحفاظ على امنه باستقلاله . أى انها حررت المجتمع دون ان يعنى هذا طرد الاحتلال . هذا عمل خلاق لانه يثبت الثورة فى المجتمع ويبنى سلطتها رغما عن وجود السلطة المعادية . وطالما أن الاحتلال غير قادر على هزيمة الفلسطينيين فى عقلهم وبيئتهم الادارية والاقتصادية والاجتماعية فالنصر آت والمستقبل سيلد الجديد . هذا جوهر الصراع ، صراع الارادات والقوة . هذا مغزى دور اللجان الشعبية ، لجان المرأة واللجان الضاربة ولجان الاسعاف والجرحى والشهداء والاسرى . هذا مغزى الزراعة المحلية وإنتشار ظاهرة جنائن الانتفاضة ، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية ، وتنشيط الاقتصاد المحلى . والجدير بالذكر ان مقاطعة بضائع الاحتلال تتم استنادا الى سياسة مدروسة . إذ يذهب أعضاء اللجان الضاربة الى الحوانيت والى مخازن التجار فى المدن والقرى والمخيمات ويتأكدون من طبيعة البضائع التى تباع . فإذا وجدوا بضائع اسرائيلية يقومون بحصرها . كل بضاعة اسرائيلية لها بديل فلسطينى سواء أكانت فى مجال الدواء أو غيره أكدوا لصاحب المحل عدم قيامه ثانية بجلبها والاكتفاء بالبضائع الفلسطينية المساوية . هذا والبدائل الفلسطينية للصناعات الاسرائيلية صناعة مزدهرة منذ الانتفاضة[٣٦] . وبالتأكيد ان المقاطعة للبضائع والصناعات الاسرائيلية غير الضرورية قائمة منذ الاسابيع الاولى للانتفاضة .

عبر هذه الوسائل والاشكال التنظيمية نجحت الانتفاضة الثورة كما نجحت ثورات أخرى « بالربط التنظيمى والرمزى بين الاضراب واشكال المواجهة والنضال من جهة وبين بناء المؤسسات من جهة أخرى . اى اخضاع كل شىء لحركة شاملة اساسها بناء النظام الاجتماعى السياسى الجديد »[٣٧] . والجدير بالذكر أن الادبيات المتعلقة بالثورات تؤكد لنا أن الثورات تعبير عن قوة وطاقة على البناء والتحدى[٣٨] . هذا جوهر الانتفاضة ودور قيادتها الموحدة التى كسرت إحتكار العدو فوق الأرض المحتلة ١٩٦٧ .

إن الانتفاضة لهذا هى اولا إنتفاضة للعقل وللروح والارادة . ولهذا فهى أكبر من الاسلحة المستخدمة ضدها أو الوسائل التى تستخدمها ضد جيش الاحتلال . إنها القوة المجتمعية الشاملة ، قوة المواطنين فى المجتمع المدنى ، أمام قوة مجتمع الاحتلال العسكرى . ومن الضرورى ان ننتبه الى تبلور مرحلتين فى تاريخ الانتفاضة القصير . ففى المرحلة الأولى اوصلت الانتفاضة صوتها الى العالم عبر المظاهرات الصاخبة والكبيرة ، ثم انتقلت فى المرحلة الثانية نحو مهمة بناء سلطتها المستقلة ، اى وضع الاسس ، ارادت إسرائيل أم لم ترد ، لدولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . طالما ان هذه الوحدة مستمرة ، والمجتمع الجديد ماض فى صون منجزاته وادارة شئونه ذاتيا فلن تنجح إسرائيل فى انهاء الانتفاضة .

إن هذا الوضع الناشىء بين الضعيف والقوى يشكل الاساس المادى والفكرى للعنف الثورى الرمزى المستخدم من قبل الانتفاضة . وبالامكان القول أن الفلسطينيين فى نضالهم التاريخى إستخدموا وسائل عديدة لا عنفية[٣٩] . وأن الانتفاضة فيما عدا بعض الحالات التى مورس فيها عنف واضح هى فى جوهرها لا عنفية أو تستند على وسائل العنف الرمزى وذلك لانها اكتشفت ان هذا يشكل أسلوبا سليما ومتفوقا فى مواجهة قوة الاحتلال المسلحة . ويشكل هذا الاسلوب إضافة محلية عربية لوسائل النضال فالحجر عنف رمزى فى جوهره ، إذ انه صيغة للرفض والاحتجاج لها اثار نفسية على مجتمع الاحتلال وجنوده ، كما له آثار هامة على الرأى العام العالمى وعلى مجتمع الانتفاضة نفسه . « إن النضال اللاعنفى ، والانتفاضة الفلسطينية شكل من اشكاله ، لها خصائصها ومميزاتها التى تستند اساسا على القناعة بأن ممارسة القوة تستند دائما على موافقة أو خضوع المحكوم . وإنه فقط عندما يسحب المحكوم موافقته هذه فهو يصبح قادرا على السيطرة على قوة الخصم وتدميرها . بمعنى آخر ، النضال اللاعنفى [ فى المناطق الجغرافية التى تكتسب الثورة شرعيتها وتثبت اقدامها ] وسيلة تستخدم للسيطرة على ، ومقارعة وتدمير قوة الخصم »[٤٠] .

---

( ٣٦ ) مقابلات مع اساتذة على علاقة مع الحركة الوطنية ، الكويت شتاء ١٩٨٨ .

( ٣٧ ) انظر الدراسة النظرية التالية :

Shmuel N. Eisenstadt, Revolution and the Transformation of Societies: A Comparative Study of Civilizations ( New York: Free Press, 1978 ), P.75.

38 - Crane Brinton, The Anatomy of Revolution ( New York: Vintage Books, 1960 ), P.252 - 255

39 - Mubarak Awad, « Non - Violent Resistance: A strategy for the Occupoed Territories », Journal of Palestine Studies, 52 ( Summer, 1984 ): 22 - 36.

40 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action. P.4.

## ج ـ المجتمع الاعزل وقوة الحماية السياسية :

إن هذا النمط من المقاومة ، فى ظل ظروف اختلال التوازن العسكرى ، له ابعاد هامة اضافية . إذ أن فشل القوة العسكرية فى إخضاع المجتمع الاعزل تجعل الاحتلال والجيش يتخبط ويتطرف فى محاولة منه لاستعادة الامر الواقع وفرض الهدوء . إنه يكاد لا يصدق ان الامور خرجت من بين يديه . لهذا فهو يبالغ فى إستخدام قوته العسكرية ويزيد من حدة قمعه ليفرض سلطته . ويعزز هذا التصور كون ان اسرائيل تعانى من حالة ضعف سياسى ناجمة عن عدم قدرتها على ترجمة قوتها وتفوقها العسكرى الادارى التكنولوجى الى مكاسب سياسية كبرى كما فعلت منذ قيامها على مدى ٤٠ عاما . ان الحركة الصهيونية تعانى من ازمة تاريخية كبرى تتكشف اليوم اكثر من اى وقت مضى . فهى فشلت فى جلب اكثر من ٢٠ ٪ من يهود العالم الى اسرائيل بينما نوت ان تجمع الاغلبية ، وفشلت فى جذب يهود الاتحاد السوفياتى ، وفشلت فى تهويد الجليل ، وفشلت فى الضفة الغربية وغزة بعد ان بدا الانتصار مؤكدا ، واخيرا فشلت فى ابراز م ت ف كجهة ارهابية بل على العكس اصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية وزن دولى والتفاف عالمى منقطع النظير[٤١] .

ان الخوف على الانتفاضة من تطرف إسرائيل وسعيها لرفع حدة القتل والتنكيل وصولا الى ارتكاب مجازر تؤدى الى الطرد الجماعى للسكان يفترض توفير اوسع حماية سياسية عربية وعالمية تردف الانتفاضة وتضيف الى العوامل المكبلة لقوة اسرائيل العسكرية . ويكتسب هذا الطرح اهميته فى ظل غياب الخيار العسكرى العربى . لهذا فالخيار السياسى الذى تتحرك ضمنه منظمة التحرير الفلسطينية ، بدءا بإعلان الدولة ومرورا بكلمة رئيس منظمة التحرير فى جنيف فى ديسمبر ١٩٨٨ والهجوم السياسى الفلسطينى ، هو نفسه الذى يجب ان يتحرك ضمنه الموقف العربى العام بل وعلى ارضيته يجب ان يقوم التضامن العربى الفاعل . إن الحماية السياسية تعنى ، بخلاف ما حصل للفلسطينيين عام ١٩٤٨ من طرد جماعى ومذابح دون أن يعرف العالم حقيقة ما حصل ، أنه لو وقعت مجزرة تقوم الدنيا وتقعد وتطرح العقوبات الاقتصادية جديا . حماية الانتفاضة يعنى اذن تأمين غطاء سياسى خيمة دولية وعربية واقية للانتفاضة لتستمر وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية الفعلية[٤٢] .

## د . حدود القوة :

إن إنتصارات اسرائيل على مدى السنوات الطوال والناتجة عن القوة العسكرية الهائلة التى امتلكتها ، جعلت قادتها وسياسييها لا يرون فى الفلسطينيين سوى وجودهم المسلح . وإعتقدوا انهم بحرب لبنان عام ١٩٨٢ حسموا الأمر . فهم أصابتهم عقدة السيطرة العسكرية مما جعلهم لا يرون تكثف عوامل الانفجار وعوامل النمو والوعى الجديد فى الواقع الفلسطينى . لهذا كانت الانتفاضة مفاجأة كبيرة لها وكان صمودها حتى مفاجأة أكبر . لقد اعتمدت اسرائيل طويلا على إمكاناتها العسكرية المطلقة وذلك لفرض حالة من الهدوء والتعايش القسرى على سكان الأراضى المحتلة .

إن مشكلة إسرائيل الكبرى إنها غيبت الفارق بين القوة السياسية والقوة العسكرية . هذه مشكلة وأزمة كل الطغاة وكل انواع الاحتلال التى تحاول منع المجتمع والشعب من النهوض وصياغة واقعه وفق مصالحه ومتطلباته . وان الخلط بين العنف والعسكرية ، من جهة والقوة من جهة اخرى يؤدى الى عدم رؤية اى عامل بعيدا عن القوة العسكرية ومكوناتها . إن الفكر التقليدى فى تناوله لمسألة القوة ، وعلى الأخص بين الدول أو الطبقات والفئات والقوميات ، « ضخم من فعالية دور موارد القوة العسكرية[٤٣] . ونتيجة لهذا المنطق اصبحت القوة العسكرية المقياس المثالى الذى تحاكم عبره كل أنماط القوة الاخرى[٤٤] . بل ساد الاعتقاد لدى الظالم والمظلوم ، القوى والضعيف ، إن القوة العسكرية لهذا طابع الثبات ، وأنها احادية ومطلقة يستحيل زحزحتها . بل وإن تحديها يتطلب امتلاك قوة عسكرية موازية لها تدمرها تدميرا كاملا[٤٥] .

لكن العنف الذى يستند على قوة عسكرية ضخمة قد يساعد على خلق حالة مؤقتة . فالقوة الحقيقية تعتمد على العديد من العوامل التى يشكل العنف احدها . إن القوة الحقيقية تعبر عن تفاعل العديد من العناصر . وهذا يعتمد أولا على موارد القوة الكثيرة . إن موارد القوة هى مجموع القدرات الاقتصادية الصناعية العسكرية

---

41 - Michael Jansen, Dissonance in Zion ( London. Zed Press, 1987 ), P.98 - 100

42 - Jerome Segal, « Palestinians Need to Move Fast To Win Political Support » Al-Fajr, No. 445, November 28,1988, P.16.

43 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies, » World Politics, ( January 1979 ): 180

( ٤٤ ) نفس المصدر .

45 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action, P.9.

المتداخلة مع عدد السكان ، الأرض ، المواد الأولية ، المستوى التعليمي ، وغيرها من العوامل . ولا شك أن نمط العلاقات الاجتماعية السائدة ، مستوى الادارة ، الخصائص العامة للسكان ، المناخ السياسي المحلي والاقليمي بالاضافة لأثر الرأي العام العالمي هي ايضا موارد هامة للقوة . لهذا فان عمل جرد لامكانيات إسرائيل العسكرية لا يعني على الاطلاق مقدرتها استخدام هذه الامكانيات لا بصراعاتها الداخلية ولا بحروبها الخارجية . والأهم أن موارد القوة المساهمة في اطار سياسي ما قد تكون عديمة الفعالية في إطار سياسي آخر[٤٦] . بمعنى أخر ان القوة العسكرية التي نجحت إسرائيل باستخدامها لهزم التشكيلات العسكرية على حدودها لا تصلح مثلا ، ولأسباب تتعلق بمصادر القوة الأخرى ، لهزم شعب ثائر يستند على لجان شعبية وعنفه نابع من الحجارة . والقوة العسكرية خدمت اسرائيل جيدا عام ١٩٦٧ لكنها لم تخدمها عام ١٩٥٦ نتيجة للوضع العربي والعالمي في ذلك الوقت .[٤٧]

ان تجارب الكثير من الشعوب تثبت لنا بأن القوة العسكرية ، مهما بلغت في مجال السلاح التقليدي او النووي ، لا قيمة لها إذا لم تترجم لقوة سياسية ولنمط من العلاقات بين حاكم ومحكوم ، أو سيد وعبد . لقد فشلت فرنسا في الجزائر لا لانها لم تمتلك القوة العسكرية ، لكن لأنها فشلت في تحويل هذه القوة وتحويل إنتصارها العسكري على الجزائريين قبل الاستقلال ، الى قوة سياسية تؤدي لتعايش الجزائريين معها[٤٨] . وفشلت بريطانيا في الهند لان الشعب الهندي بقيادة غاندي نجح في تحويل ضعفه المسلح الى قوة سياسية وذلك عبر إستخدام وسائل غير مسلحة نجحت في ضعضعة الاحتلال وإداراته وثقته بنفسه[٤٩] .

ولكن لكي تترجم القوة لقوة سياسية وتتحول الى عالم الواقع والتنفيذ فهي تستند فيما يسميه Kaplan الى غاية ، مجال ووزن القوة . وهذا يجعل للقوة حدودها . إن غاية القوة تحدد مجموع القيم والاهداف التي تسعى إليها القوة ، أما مجالها فهو مرتبط بالأفراد والجماعات التي يستهدفها إستخدام القوة . لكن وزن القوة مرتبط بنسبة المشاركة والموافقة من قبل مستخدم القوة وبيئته وجمهوره على هذا أو ذاك الاستخدام . كل هذا يشكل سويا كمية القوة الممكن إستخدامها في ظرف محدد . إن كمية القوة ، اى القوة الممكن استخدامها ، تلعب دورا كبيرا في الحد من استخدامات القوة[٥٠] .

إن احدى نقاط ضعف التفكير السياسي حول القوة مرتبط بعدم القدرة على تحديد كمية القوة التي تستطيع طبقة ، أو دولة ، او طائفة ، او فئة إستخدامها[٥١] . إن اقوى الدول والطبقات والقوميات والقبائل قد تبدو نتيجة لتداخل غاية ومجال ووزن القوة ، من أضعفها . والاضعف قد تبدو الاقوى . إن القوة المطلقة إذن هي شيء غير موجود[٥٢] . بالرغم من إمتلاك الولايات المتحدة لقوة عسكرية ونووية هائلة وجدت نفسها عاجزة في عمليتها الفاشلة في خليج الخنازير ابان ازمتها مع كوبا عام ١٩٦٢ . لكنها نجحت بفرض سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا . باختصار فشلت الولايات المتحدة وهي دولة كبرى بفرض تغيير حكومي في كوبا احدى أصغر دول العالم . والسبب يعود لكمية القوة التي تستطيع وتود استخدامها في ذلك الظرف . بهذه الحالة ،

46 - Lewis W. Snider, « Identifying The Elements of State Power Where Do We Begin? » Compartive Political Studies, 20, 3 ( Octobsr 1987 ): 315 - 316.

( ٤٧ ) انظر دراسة :

Donald Neff, Warriors at Suez: Eizenhower takes America into the Middle East ( New York: The Linden Press / Simon and Schuster, 1981 )

( ٤٨ ) انظر :

John Talbott, The War Without a Name: France in Algeria. 1954 - 1962 ( New York: Alfred A. Knpf, 1980 ); Alistair Horne. A Savage War of Peace: Algeria. 1954 - 1962 ( New York: The Viking Press, 1978 )

( ٤٩ ) انظر :

Joan V. Bondurant, Conquest of Violence: The Gandhian Philosophy of Conflict ( Princeton: Princeton University Press, 1988 ).

50 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society: U Framework for Political Inquiry ( New Haven: Yale University Press, 1965 ), P.77.

51 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics », P.173.

52 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society. P.78.

كل هذا مرتبط بغاية ومجال ووزن القوة . إن حالة ايران ابان ازمة الرهائن الامريكيين تعبر جيدا عن حدود استعمالات القوة . إن ذلك ينطبق ايضا على علاقة نقابات التضامن في بولندا مع الدولة ، الصراع بين حركات التحرر والاستعمار ، الاتحاد السوفياتي في افغانستان او الولايات المتحدة في فيتنام . وهذا ما واجهته فرنسا في الجزائر . وهذا ما واجهه ماركوز في الفلبين والشاه في إيران . وينطبق هذا على علاقة الدولة والمجتمع عبر التاريخ الانساني . فهناك دائما كمية للقوة يصعب تجاوزها بدون ان ترد على صاحبها . بل يصبح استخدام القوة بلا تأثير وبدون نتيجة تذكر في فرض السلوك المطلوب .

لقد اكتشف الفلسطينيون عبر الانتفاضة التى بدأوها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ افاق ومجالات قوتهم . وتعلموا بالممارسة الصعبة وعبر روح المواجهة العزلاء ، التى هى أصعب من ممارسة العنف المسلح بأنواعه المختلفة ، حدود قوة عدوهم . إنهم ماضون بلا تردد في تحدى هذه القوة ومقاومتها . ولكنهم ساعون ايضا لايصال رسالة الانتفاضة حول القوة وحدودها اولا للشارع الاسرائيلى ثم لصانع القرار فيها .



دراسة

# مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى

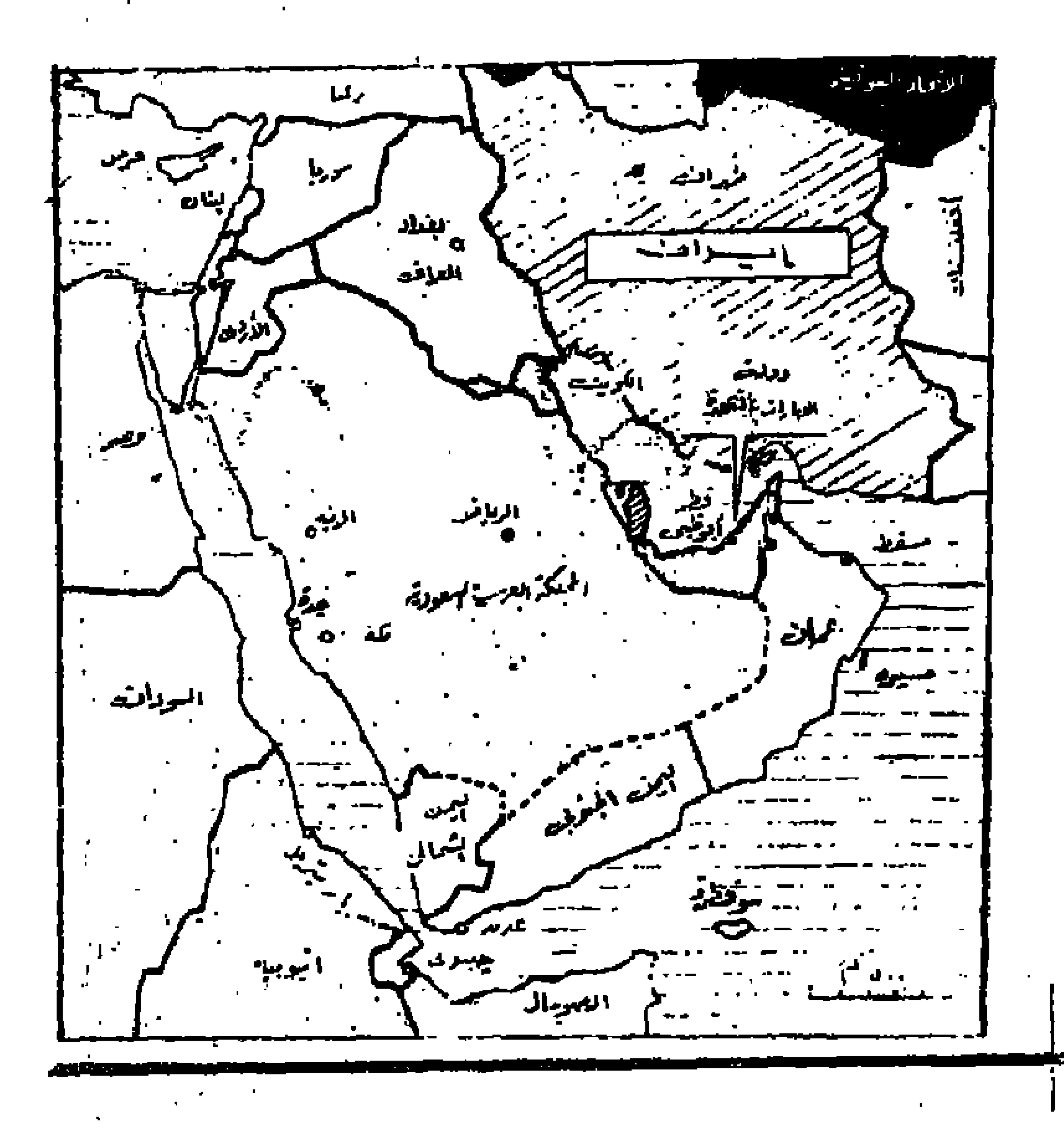

د . رابح رتيب

مدرس المالية العامة والاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة القاهرة ببنى سويف


يتميز عالم اليوم بأنه يعيش عصر التكتلات الاقتصادية . وإذا كانت التكتلات الاقتصادية الناجحة هى اليوم بين غالبية الدول المتقدمة فإن أهمية هذه التكتلات تظهر بالدرجة الأولى بين الدول النامية حيث أنها فى حاجة ماسة إلى السعى نحو التكامل الاقتصادى للنهوض بمستوى التنمية فيها والنهوض بمستوى شعوبها تحقيقا للرخاء والتقدم . والدول العربية بما لديها من تراث عميق وما يربط بين شعوبها من لغة ودين وعادات وتقاليد مشتركة هى أحوج ما تكون إلى الوحدة الاقتصادية . وقد استرعى انتباهنا ما قامت به مصر والعراق والأردن واليمن من اعلان قيام مجلس التعاون العربى بينها وهى تمثل نسبة كبيرة من الأمة العربية وقد كانت خطوة جادة وموفقة خاصة وأن الدول العربية تمر الآن بظروف التفكك والتمزق مما يجعل كل شعوبها تتطلع الى دحض هذا التمزق والتطلع الى الوحدة والتجمع لما تؤدى إليه الوحدة من نفع وخير مشترك لكل شعوب المنطقة العربية . وأكثر ما جذب أنظارنا فى اتفاقية مجلس التعاون العربى هو تركيزها الواضح وبصفة رئيسية على الأهداف الاقتصادية بكافة مجالاتها مما حدا بنا الى التفكير فى هذا البحث لدراسة مدى امكانية تحقيق هذه الأهداف والتى تسعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية ، ومدى توافق قيام مجلس التعاون العربى مع ميثاق جامعة الدول العربية . وقد أثار انتباهنا أيضا ما تردد من بعض التساؤلات حول جدية هذا المجلس وحول ما إذا كان هذا المجلس الجديد هو تجمع للفقراء المعسرين فى مواجهة الأغنياء الموسرين قاصدين بالأخير مجلس التعاون الخليجى مما حدا بنا الى ضرورة الاشارة الى هذا المجلس الأخير ومقارنته بمجلس التعاون العربى ثم تناولنا أهم أشكال التكتلات الاقتصادية لتكون أمام أعين المجلس حتى يمكن له أن يختار ما يتناسب مع ظروفه الاقتصادية ثم مدى امكانية قيام سوق مشتركة وفقا لأهداف المجلس وصولا الى التكامل الاقتصادى الذى نأمل كلنا فى تحقيقه بين جميع دول الأمة العربية .

وعلى ذلك فقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى بابين : نبحث فى الأول نشأة مجلس التعاون العربى وأهدافه ثم



الباب الثانى وقد خصصناه لبحث مدى امكانيات التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى ـ كما نأمل فى أن يكون هذا البحث بداية لكتابات تالية على ضوء الأعمال التنفيذية للمجلس تعطى له امكانية الاستفادة من الخبرات السابقة فى التكتلات الاقتصادية وامكانية السير بخطى متأنية نحو التخطيط والتنسيق للسياسات الاقتصادية تحقيقاً للأهداف المرجوة من هذا المجلس .

**الباب الأول :**
**نشأة المجلس وأهدافه :**

**تمهيد** : دراسة نشأة المجلس من الأهمية بمكان للتعرف على مولده وتكوينه وأجهزته الرئيسية ثم لابد لنا من دراسة أهداف المجلس خاصة وأنه للوهلة الأولى يمكن ملاحظة أن المجلس قد جاء مركزا فى أهدافه بصفة رئيسية على الأهداف الاقتصادية وهى ما تعنينا فى هذا المجال ثم أن المجلس بدوله الأربع وهى من بين الدول العربية وكلها أعضاء فى جامعة الدول العربية يقودنا الى ضرورة البحث فى مدى توافق نصوص الاتفاقية مع ميثاق جامعة الدول العربية كما أن التجمع الخليجى الذى تشكل قبل هذا التجمع الرباعى بعدة سنوات يحتم علينا ضرورة الاشارة الى مجلس التعاون الخليجى كأحد التكتلات المعاصرة لنقارنه بمجلس التعاون العربى وبصفة خاصة من حيث الأهداف التى جاءت فى كلا المجلسين .

وعلى ذلك نقسم هذا الباب الى أربعة موضوعات هامة هى على التوالى :

نشأة مجلس التعاون العربى وذلك فى فصل أول ثم أهداف المجلس فى فصل ثان ، بعد ذلك نبحث فى مدى توافق مجلس التعاون العربى وميثاق جامعة الدول العربية وذلك فى فصل ثالث وأخيراً فى فصل رابع نتطرق لدراسة مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجى .

**الفصل الأول :**
**نشأة مجلس التعاون العربى :**

**أولاً : الوقائع التمهيدية لقيام مجلس التعاون العربى** : هذا النموذج من التجمع العربى لم يقم من فراغ فلقد سبقته برامج عمل تمهيدية استغرقت الكثير من الدراسات والاجتماعات وتمت من خلالها بعض الانجازات ويمكن الاشارة فى هذا الصدد الى لقاءات

اللجان العليا المشتركة واللجان الوزارية الثنائية وما تم إحرازه في الفترة السابقة من تقدم في عمليات التعاون المشتركة[1] :

**١ ـ مصر والأردن** : ففي الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٤ وفي أعقاب عودة العلاقات بين مصر والأردن بدأت أول اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي كانت مصر طرفاً فيها وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة المصرية الأردنية العليا المشتركة في القاهرة حيث تم وضع أسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين القاهرة وعمان وفي اطار هذا الاجتماع تم الاتفاق على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي وتم إنجاز الخط الملاحي « النويبع ـ العقبة » وكان له أثره الواضح في إثراء حركة النقل وتنشيط حركة التجارة وتدفق السائح العربي براً عبر نويبع العقبة . وفي بداية العام الحالي عام ١٩٨٩ بدأت « الشركة القابضة المصرية الأردنية » في اقامة أول مشروعاتها في منطقة غرب النوبارية بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فدان مخصصة لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنويا بالاضافة إلى ٣٠ ألف رأس من الغنم و٤٥ ألف طن من الأعلاف و١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة .

**٢ ـ مصر والعراق** : وفي الخامس من يوليو عام ١٩٨٨ شهدت بغداد أول لقاء في اطار اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة وأعقبه لقاء في القاهرة في مستهل عام ١٩٨٩ وتمخض هذان اللقاءان عن توقيع عدة اتفاقيات مشتركة بين مصر والعراق في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والبحث العلمي والاسكان والتشييد والنقل والمواصلات . كما تم الاتفاق في هذا العام الحالي على انشاء مصنع مشترك لمحركات الديزل ومصانع مشتركة للأسمنت والألومنيوم . كما تأسست شركة للمقاولات برأس مال مصري عراقي يبلغ نحو ٤٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات في البلدين كذلك تم توقيع اتفاقية في يوليو عام ١٩٨٨ بين البلدين لتنظيم تشغيل العمالة والتعاون في مجالات العمل والعمال وقد تكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض . ذلك أن العراق بعد خروجه من الحرب كان أمامه الكثير من الانجازات لاعادة حركة البناء والتعمير ولذا كان يتطلع بالأمل الى هذا التعاون الجديد .

**٣ ـ مصر واليمن الشمالي** : أما عن اليمن الشمالي فقد كان أرتباطه مع مصر في اطار التعاون الصناعي والزراعي والاقتصادي وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المصرية اليمنية التي عقدت أول اجتماع لها في القاهرة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٨٨ وقد كان الهدف أيضاً هو تنشيط وتعزيز العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن الشمالية . كما تم توقيع بروتوكولات للتعاون الزراعي والصحي والعلمي والتكنولوجي الى جانب اتفاقية لتنظيم تشغيل العمالة بين البلدين هذا بالاضافة الى أن الخبراء المصريين يساهمون بدور بارز في التنقيب عن البترول واستكشافه وإستخراجه في اليمن .

**ثانيا : مولد مجلس التعاون العربي** : في يوم تاريخي من أيام الأمة العربية وقعت مصر والعراق والأردن واليمن اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد كان ذلك يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير عام ١٩٨٩ بقصر المؤتمرات في بغداد . وقد وقع الاتفاقية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية ، والملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، والعقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية . وقد أعلن الزعماء الأربعة أن هذه المناسبة عيد قومي لدول مجلس التعاون وعلى ذلك فقد تقرر في مصر أن يكون يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير ١٩٨٩ الموافق ١٠ من رجب عام ١٤٠٩ هـ إجازة في الحكومة والقطاع العام والهيئات العامة والجامعات والمدارس وذلك احتفالا بهذه المناسبة . وطبقا لنص الاتفاقية فان الزعماء الأربعة سوف يلتقون بعد ذلك في شكل هيئة عليا لاختيار الدولة التي سوف ترأس الدورة الأولى للمجلس كما أنه سوف يسبق هذا الاجتماع لقاء للهيئة الوزارية التي تضم رؤساء الوزراء للاعداد لهذه القمة والاتفاق على انشاء الأمانة العامة وشروط اختيار الاعضاء كما أن الاتفاقية يجب أن تعرض على المؤسسات الدستورية في دول المجلس للتصديق عليها حيث تودع بالأمانة العامة للمجلس . هذا وقد أعلن في مصر في ١٨ فبراير ١٩٨٩ إجماع الأغلبية والمعارضة بمجلس الشعب على تأييد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد أكد مجلس الشعب في بيانه الذي اصدره وتم أرساله إلى الزعماء الأربعة في بغداد أن هذه الخطوة بداية جادة على طريق التجمع العربي الذي يهدف الى تحقيق آمال الأمة العربية في العزة والمنعة والتقدم وقال البيان أن مجلس الشعب المصري يعلن تأييده وترحيبه بهذه الخطوة العاقلة إدراكا من الزعماء الأربعة بأن العالم يعيش اليوم عصر الكيانات الاقتصادية المتكاملة القادرة على صنع التقدم والرخاء[2] . هذا وقد ذكرت جريدة الأهرام في صفحتها الخامسة عشر بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٧ أن أحزاب المعارضة المصرية تؤيد التجمع الرباعي وقد جاء في عناوينها الرئيسية :

---

( ١ ) راجع في ذلك : احمد الرزاز « التجمع الاقتصادي العربي حتمية للتقدم وليس محورا » الأهرام الاقتصادي العدد ١٠٤٩ في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ٤٠ . وه الضرورة والمستقبل » ورقة عمل مقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد الى ندوة مجلس التعاون العربي التي انعقدت بمبنى جامعة الدول العربية في ١٩٨٩/٢/١٦ .

( ٢ ) و ( ٣ ) : جريدة الأهرام : يوم الأحد ١٩ فبراير ١٩٨٩ الصفحة الأولى .

**الوفد** : قيام مجلس التعاون العربي خطوة لتحقيق السوق العربية المشتركة . **العمل** : المجلس الجديد جاء تنفيذا لميثاق الجامعة العربية . **التجمع** : الاتفاقية تستهدف تحقيق مصالح الأمة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها . **الاحرار** : هذا تجمع اقتصادي يضم نصف سكان العالم العربي ونأمل في ان يتسع أكثر . **الأمة** : نؤيد قيام مجلس التعاون لأنه ينطلق من المبادئ وليس الأشخاص .

والجدير بالذكر انه قد ترددت إصداء واسعة لاعلان قيام مجلس التعاون العربي في مختلف اجهزة الاعلام العربية والعالمية وفي تصريحات كبار المسؤلين . على سبيل المثال فقد أعرب الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت عن ترحيبه وترحيب حكومة وشعب الكويت بقيام هذا المجلس وقد ذكر في كلمة ألقاها في افتتاح الدورة الثامنة عشر للمؤتمر الهندسي العربي في ١٩٨٩/٢/١٨ : « ان المجلس والاتحاد يعتبران انجازين كبيرين في إطار التعاون والتحرك الاقليمي الذي وضع خطوته الأولى قيام مجلس التعاون الخليجي .... كما أعرب عن أمله في أن تمهد هذه التجمعات السبيل لتحقيق وحدة الأمة العربية »[٣] .

**ثالثا : العضوية بالمجلس وتكوينه** : بصدد العضوية بالمجلس فقد نصت الاتفاقية على أن تكون مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه ويكون لها كافة الحقوق التي تكون للدول المؤسسة وتتم الموافقة على الانضمام للمجلس باجماع الدول الأعضاء ( المادة الرابعة من الاتفاقية ) . ويتكون المجلس من التشكيلات التالية ( المادة الخامسة الى المادة الحادية عشرة من الاتفاقية ) :

١ – **الهيئة العليا** : وتتألف من رؤساء الدول الاعضاء وهي أعلى سلطة في المجلس وتختص برسم السياسات العليا واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي تصدرها الهيئة الوزارية كما تختص الهيئة العليا بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام الاعضاء الجدد وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس . كما تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام باحدى الدول الاعضاء وبصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة .

٢ – **الهيئة الوزارية** : وتتألف من رؤساء الحكومات للدول الاعضاء أو من يقوم مقامهم وتختص بدراسة الشئون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس ورفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق أهداف المجلس إلى الهيئة العليا واتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا . وتعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة أو من يقوم مقامه في تلك الدولة .

٣ – **الأمانة العامة للمجلس** : ( المادة الثالثة عشر والمادة الرابعة عشر ) يكون للمجلس أمانة عامة مقرها عمان يرأسها أمين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة . وتقوم الهيئة العليا بتعيين الأمين العام من بين مواطني دول المجلس على أساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس ويتمتع الأمين العام والموظفون الرئيسيون بالأمانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء .

**رابعا : سريان الاتفاقية وتعديلها** : تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة الخارجية بالمملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة ( المادة السادسة عشر فقرة اولى ) . وبالنسبة لأية تعديلات في هذه الاتفاقية فانها تتم بقرارات تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول بعد التصديق عليه من الدول الاعضاء وفقا للاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ( المادة١٦ فقرة ٣ ) .

**الفصل الثاني :**
**اهداف مجلس التعاون العربي**

نصت الاتفاقية على أن يهدف المجلس الى تحقيق التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي في كل مجالات الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والثقافة والبحث العلمي والصحة والسياحة بالاضافة الى تنظيم العمالة والاقامة بهدف تشجيع الاستثمارات والسعي لقيام سوق مشتركة كما يهدف إلى تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العاملة والخاصة والتعاونية المختلفة كما تضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية أن يعمل المجلس على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر فيما يمكن اصداره أو توحيده من التشريعات بمختلف المجالات .

وكما يبدو من ظروف توقيع الاتفاقية ان القادة الأربعة قد استوعبوا الدروس المستفادة من تجارب الوحدة السابقة ومثالبها وسلبياتها ووضعوا أيديهم على البداية الصحيحة وهي التجمعات القائمة على الثقل الاقتصادي والتي تهدف الى تنمية دول التجمع وتقوية بنيانها وتكاملها ومواكبة روح العصر : عصر الكيانات الكبيرة . وقبل أن نبحث في الأهداف الرئيسية التي جاءت بها الاتفاقية نشير أولا إلى الأهداف التي جاءت في المذكرة الايضاحية

**أولا : الاهداف التي جاءت في المذكرة الايضاحية لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي :**

لقد ذكرت المذكرة الايضاحية بأنه « لما كانت الأمة

العربية وسط قرارات حضارية عميقة وذات دور كبير فى بناء صرح الحضارة الانسانية تتطلع لمشروع للتعاون والتضامن والعمل المشترك لميادين كافة يحملها الى ذلك شغوف بالوحدة والرغبة فى تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الأمين نحو الرقى وتعزيز دورها فى العالم فى خدمة قضايا السلم والتعاون المثمر بين الشعوب العربية ولما كان فى مقدمة هذه القضايا والتعاون فى ميادين الانشاء والاقتصاد التى تعزز الصلات الروحية والتدابير العملية لأشكالها كافة بين مواطنى الدول العربية ذلك التعاون الذى يحتل المكانة الأولى فى العمل العربى المشترك المتواصل فى اتجاه العزة العليا للأمة العربية فى الوحدة والوصول الى الخطوات العملية لتحقيق القومية والتقدم . وإيمانا بأن التعاون بين الدول العربية فى هذه الميادين يكتسب أهمية بسبب التهديدات التى تعرض لها الأمن العربى وما يزال وهى تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية وحضارية وانطلاقا من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعى العربى بوحدة الأمن القومى ووحدة متطلبات وجوده وترسيخ التعاون العملى والتنسيق والتضامن ».

**ثانيا : الأهداف الرئيسية التى جاءت بها اتفاقية مجلس التعاون العربى :**

من الاطلاع على ما جاء بالمذكرة الايضاحية السابق ذكرها ومن نصوص الاتفاقية يمكن لنا أن نقسم الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون العربى إلى أربعة أقسام : أهداف سياسية ، أهداف عسكرية ، أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وسوف نقوم ببحث هذه الأهداف فيما يلى :

**١ ـ الأهداف السياسية :** أ ـ لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية » .

وهو بذلك يعتبر احد التنظيمات السياسية التى تتكون فى اطار تنظيمى يسعى الى أهداف سياسته ومنها تعزيز العمل العربى المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية ( المادة الثانية الفقرة السادسة من الاتفاقية ) . ب ـ لقد جاء بالمذكرة الايضاحية ان دول المجلس لديها الشعور بالوحدة والرغبة فى تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الأمين نحو الرقى وتعزيز دورها فى العالم . ومن هنا يتضح لنا ان المجلس يسعى الى هدف سياسى آخر وهو تقوية الشعور بالوحدة العربية والتكتل السياسى لخدمة المصالح المشروعة لهذه الدول .

**٢ ـ الأهداف العسكرية :** الحقيقة ان الاتفاقية لم تذكر صراحة اية اهداف عسكرية حيث ان هذه الاهداف كما هو الحال فى الأهداف السياسية ايضا تنظمها اتفاقات اخرى موجودة من قبل او قد توجد فيما بعد غير ان المذكرة الايضاحية للاتفاقية تتحدث عن الارتباطات السياسية والأمنية للدول الاعضاء وقد جاء ذلك فى المذكرة من ان « التعاون بين الدول العربية يكتسب اهمية بسبب التهديدات التى تعرض لها الأمن العربى ومايزال وهى تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية

**٣ ـ الأهداف الاقتصادية :** ان الأهداف الاقتصادية هى الأهداف الرئيسية التى قام المجلس من اجلها ولهذا فقد كان من المقرر فى بداية الاتفاق على ان يسمى « مجلس التكامل الاقتصادى العربى » ( وسوف نتحدث عن التكامل الاقتصادى تفصيلا فى الباب الثانى من هذا البحث ) ولكن عدل عن هذه التسمية حتى لا ينظر اليه على انه اقتصر على جانب واحد فقط من جوانب التعاون وهو الجانب الاقتصادى مع انه الجانب الرئيسى فى الاتفاقية وعلى ذلك فقد جاء الحديث عن هذه الاهداف الاقتصادية فى مواطن عديدة من المذكرة الايضاحية للاتفاقية ثم جاء النص عليها فى صدر الاتفاقية وذلك فى المادة الثانية منها إذ نصت على ان مجلس التعاون العربى يهدف الى :

١ ـ تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانات والخبرات .

٢ ـ تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول الاعضاء .... وتحقيق ذلك التكامل فى المجالات التالية بخاصة : أ ـ الاقتصاد والمالية ب ـ الصناعة والزراعة ج ـ النقل والمواصلات والاتصالات . د.... هـ .... و ـ تنظيم العمل والتنقل والاقامة .

٣ ـ تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة . ٤ ـ السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

٤ ـ الأهداف الاجتماعية : الاتفاقية لم تغفل الأهداف الاجتماعية بل جاء التركيز عليها ايضا فى صدر بنودها اذ جاء فى المادة الثانية من الاتفاقية التركيز على ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق فى المجالات التالية :.... د ـ التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمى والتكنولوجيا . هـ ـ الشئون الاجتماعية والصحية والسياحية ... ٥ ـ توثيق الروابط والأواصر بين مواطنى الدول الاعضاء فى جميع المجالات . وعلى ذلك تستنتج ان مجلس التعاون العربى قد وضع نصب عينيه اهمية رأس المال البشرى وذلك بتنسيق التعاون فى مجالات التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والصحية وهى كلها أمور هامة لتحقيق الرخاء والنهوض بالمستويات المعيشية لمواطنى دول المجلس ومن استعراضنا للأهداف السابق ذكرها لمجلس التعاون العربى يتضح لنا انه خطوة حتمية

للتعاون العربى فى اطار التنمية والتقدم يستهدف مستقبل شعوب دول هذا التجمع فهى فى مجموعها تتشابه فى كل الظروف وتتطلع الى تنمية قدراتها الاقتصادية حتى تصل الى المستوى المعيشى الافضل . وبذلك فان أبعاد هذا المجلس وفقا لأهدافه تتضح من خلال انه يخدم مصالح كل دولة من دول المجلس بالدرجة الأولى ويخدم هذه الدول الأربع بشكل جماعى بالدرجة الثانية .

## الفصل الثالث

## مجلس التعاون العربى وميثاق الجامعة العربية :

بادىء ذى بدء نشير الى ان اتفاقية مجلس التعاون العربى قد اكدت تمسك الدول الاعضاء بميثاق الجامعة العربية الذى اجاز للدول الراغبة فى تحقيق تعاون اوثق وروابط اقوى ان تعقد من الاتفاقات مايحقق اغراضها كما انها تتمسك بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية وتقيم علاقات تعاون مع التجمعات الأقليمية العربية والدولية ( المادة الاولى ) . ولذلك فقد كان ضروريا قيام مثل هذه التجمعات خاصة وان جامعة الدول العربية قد فشلت فى تحقيق تجمع الدول العربية فى سوق عربية مشتركة برغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . كذلك فان الجامعة العربية قد فشلت فى ان تتحول الى برلمان عربى كامل يعمل على تحقيق مصلحة الشعوب العربية كافة ويضم ممثلين عن كافة هذه الشعوب وقد كان ايضا لبعد مصر فى الآونة الاخيرة عنها اثر كبير فى تدهور اعمالها وتجميد نشاطها . فمنذ عشر سنوات مضت ( فى عام ١٩٧٩ ) انعقد مؤتمر قمة بغداد الشهير الذى أسفر عن تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية وبعد عشر سنوات ( عام ١٩٨٩ ) من هذا المؤتمر الشهير صدرت العاصمة العراقية بغداد ايضا الى العالم العربى والمجتمع الدولى أنباء توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى . ومن هنا كان السؤال الذى طرح نفسه ـ أين جامعة الدول العربية ؟ وهل هذا المجلس الوليد نواة لتنظيم عربى بديل الجامعة العربية ؟ الا ان الزعماء الأربعة اكدوا أن مجلسهم ليس بديلا لجامعة الدول العربية وليس مصادرة على دورها بل جاءت الاتفاقية مؤكدة فى مادتها الأولى تمسك المجلس بميثاق جامعة الدول العربية . وتأسيسا على ذلك فسوف نشير فيما يلى الى احكام ميثاق جامعة الدول العربية لنتعرف منه على مدى التوائم بينه وبين اتفاقية مجلس التعاون العربى واذا لم تخرج عن احكام هذا الميثاق :

## احكام ميثاق جامعة الدول العربية ومدى اتفاقها مع اتفاقية مجلس التعاون العربى :

اولا : لقد جاء فى ديباجة الميثاق ان الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية(٤) « هو تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وتوجيها لجهودها الى مافيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمالها » . إذن يتضح لنا ان الغرض من إنشاء الجامعة هو إيجاد أداة ربط وتعاون تهيىء للدول العربية فرصة لتوحيد جهودها فى سبيل تأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمال البلاد العربية . وإذا ما نظرنا الى المذكرة الايضاحية لاتفاقية مجلس التعاون العربى لوجدنا انها لاتخرج عن هذه الأهداف وبالتالى فهنا توافق تام بين الهدف الذى جاء فى المذكرة الايضاحية للاتفاقية والغرض من انشاء جامعة الدول العربية .

ثانيا : إذا ماراجعنا الى ميثاق الجامعة العربية نجد انه يؤكد على حرية الدول الاعضاء فى عقد المعاهدات والاتفاقات فيما بينها او بينها وبين غيرها وتأسيسا على ذلك فان الدول الأعضاء حرة فى ان تعقد بينها ماتشاء من المعاهدات والاتفاقيات طالما انها ترى ضرورتها وان فيها مصلحة لها(٥) .

وقد جاء النص على ذلك فى المادة التاسعة من الميثاق : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ولتحقيق هذه الأغراض » كما ان الميثاق فرض على جميع الدول الأعضاء واجب ايداع نسخ من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها او تعقدها مع اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها ( م١٧ ) . وفى اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى مايتفق تماما مع نصوص ميثاق الجامعة العربية فى هذا الصدد مما يعطى لهذا المجلس الشرعية والقانونية بكونه متفقا ومتمشيا مع أحكام الميثاق . وقد جاء النص على ذلك فى المادة السابعة عشرة من الاتفاقية فى فقرتها الرابعة : « تقوم دولة مقر الامانة العامة بايداع نسخ من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وبتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة » .

ثالثا : فيما يتعلق بأهداف مجلس التعاون العربى ومدى توافقها مع اهداف الجامعة وان الأغراض تقريبا متشابهة وربما يتساءل البعض عن جدوى مجلس التعاون العربى طالما ان اهدافه هى نفس الأهداف فى ميثاق جامعة الدول العربية ، والرد على هذا التساؤل

---

( ٤ ) راجع : د . احمد موسى « ميثاق جامعة الدول العربية » بيان وتعليق . القاهرة ١٩٤٨ ص ٧٠ وما بعدها .

( ٥ ) راجع فى ذلك : د . كمال الغالى « ميثاق جامعة الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة فى القانون الدولى » دار الفكر العربى ١٩٤٨ ص ١٠٢

غاية فى البساطة إذ أنه كما ذكرنا من قبل ان الجامعة العربية لاتمنع من قيام اية اتفاقات بين الدول الاعضاء لتقوية الروابط والسعى نحو مافيه الخير لشعوب البلاد العربية فعلى هذا الاساس قام مجلس التعاون بالاضافة الى ان الأهداف المذكورة فى ميثاق جامعة الدول العربية لم تنجح الجامعة فى تحقيقها بل انها كما ذكرنا من قبل قد فشلت فى تجمع الدول العربية فى سوق عربية مشتركة ولذلك فان الزعماء الأربعة قد وقعوا الاتفاقية بعد استفادتهم من التجارب السابقة محاولين التركيز على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال هذا التجمع الرباعى دون المساس بالأهداف التى جاءت بميثاق جامعة الدول العربية ودون التخلى عن هذا الميثاق .

ونشير هنا إجمالا إلى الاغراض التى جاء بها ميثاق الجامعة العربية ، ومن مقارنتها بالأهداف التى ذكرناها من قبل لمجلس التعاون العربى نجد أنه لا توجد ثمة اختلافات تذكر بل هناك تشابه فى هذه الأهداف . وقد جاء ذكر أغراض الجامعة العربية فى المادة الثانية من الميثاق : « الغرض من الجامعة العربية توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

أ ـ الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

ب ـ شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

ج ـ شئون الثقافة .

د ـ شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

هـ ـ الشئون الاجتماعية .

و ـ الشئون الصحية .

ومن الإطلاع على أغراض الجامعة العربية يتضح لنا أنها مثلها مثل الأغراض التى جاءت باتفاقية مجلس التعاون العربى تشتمل ايضا على الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وانها ركزت أيضا على الأهداف الاقتصادية .

ونخلص من كل ذلك أن مجلس التعاون العربى لم يتعارض فى أى شكل من اشكاله أو أهدافه مع جامعة الدول العربية ، غير أن هذا المجلس بمنظوره القومى والمفتوح يمكنه أن يدعم الجامعة ويطورها ويعمل على تقوية فاعليتها ليس فقط من أجل استمرارية النظام الاقليمى العربى وانما أيضا لتنظيم العلاقات العربية الجديدة بين ما هو إقليمى خاص وما هو قومى عام وهو ما تظهر حتميته وضرورته القصوى إزاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة القائمة والمحتملة .

## الفصل الرابع :
## مجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى :

**أولا : نشأة المجلس وتكوينه** : يقصد بمجلس التعاون الخليجى تلك الدول الست التى وافقت على البيان الختامى لاجتماع الرياض فى فبراير عام ١٩٨١ بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق فى كافة المجالات ويتكون من الدول التالية :(٦) دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

وبموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٨١ كان من الأهداف التى تسعى دول المجلس إلى تحقيقها : « وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الآتية :ـ .... هذا ويتكون مجلس التعاون الخليجى من الأجهزة الرئيسية التالية »(٧)

١ ـ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات ٢ ـ المجلس الوزارى ٣ ـ الامانة العامة ( المادة السادسة من النظام الأساسى للمجلس ) . ومقر المجلس مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ( م ٢٠ ) ويعقد اجتماعاته بدولة المقر أو أن يجتمع فى أى من الدول الأعضاء . ( م ٣ ) . ونحن هنا لسنا فى مجال الحديث تفصيلا عن مجلس التعاون الخليجى وإنما أردنا به مقارنة أهدافه بأهداف مجلس التعاون العربى ، ومعرفة هل هناك تعارض بين المجلسين ؟ أو هل أحدهما قام لمواجهة الآخر ـ هل التعاون العربى كما أسماه البعض تعاون المعسرين قد قام فى مقابل تعاون الموسرين ( مجلس التعاون الخليجى ) كل هذه التساؤلات نطرحها للنقاش فيما يلى :

**ثانيا : اهداف مجلس التعاون الخليجى ومقارنتها باهداف مجلس التعاون العربى** : جاء فى ديباجة النص الرسمى للنظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى أن الدول الأعضاء « ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الاسلامية وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التى تجمع بين شعوبها ورغبة فى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فى جميع الميادين واقتناعا بان التنسيق

---

( ٦ ) راجع فى ذلك : د . بدريه عبد الله العوضى : ( دول مجلس التعاون الخليجى ومستويات العمل الدوليه ) يناير ١٩٨٥

( ٧ ) للمزيد من التفاصيل راجع : د . عبد المنعم محمد داود : « مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة » منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٨ .

والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية . واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها » . من هذه الديباجة وبالرجوع إلى ديباجة مجلس التعاون العربي يمكن لنا أن نستخلص توافقا في الأهداف وتشابها في الصياغة حيث أن الهدف الأساسي الذي جعل كلا من المجلسين يقوم بالتعاون وتوقيع اتفاقه هو الروابط المشتركة للدول الأعضاء والايمان بالمصير المشترك وخدمة الأهداف السامية للأمة العربية بأكملها وليست لدول المجلسين فقط . إلا أننا قد نلحظ في نهاية ديباجة مجلس التعاون الخليجي عبارة لم تذكر في المذكرة الايضاحية لمجلس التعاون العربي ألا وهي أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تستهدف استكمال الجهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها ؛ بمعنى أن هناك نية منعقدة بين دول المجلس في أن يتحول هذا المجلس إلى وحدة سياسية بين الدول الأعضاء وأن هذه الوحدة السياسية كما هو معروف تعني انصهار كل الدول الأعضاء وذوبانها داخل دولة واحدة تسمى بالدولة الاتحادية .

واستكمالا للتعرف على اهداف مجلس التعاون الخليجي نشير فيما يلي الى اهدافه الرئيسية والتي ورد ذكرها في المادة الرابعة من النظام الاساسي للمجلس . وتتمثل هذه الاهداف الاساسية فيما يلي : ١ ـ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها . ٢ ـ تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ٣ ـ وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية : أ ـ الشئون الاقتصادية ـ ب ـ الشئون التجارية والجمارك والمواصلات ـ ج ـ الشئون التعليمية والثقافية ـ د ـ الشئون الاجتماعية والصحية ـ هـ ـ الشئون الاعلامية والسياحية ـ و ـ الشئون التشريعية والادارية ـ ٤ ـ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها . هذه هي الاهداف التي ذكرت في النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ومنها ومن مقارنتها باهداف مجلس التعاون العربي السابق سردها نقرر ان اهداف المجلس الاول تشتمل كما هو الحال في المجلس الثاني على كافة الاهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن المجلس الاول يركز اهدافه على تحقيق الاغراض السياسية وهي تعتبر في نظرنا وفقا لما ذكرناه من الاهداف هي الغرض الرئيسي للمجلس وهذا هو بعكس الحال في اتفاقية مجلس التعاون العربي التي ركزت جهودها الرئيسية في الاهداف الاقتصادية . وهذا الفارق الجوهري قد يعود الى الاسباب التالية : أ ـ ان تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجي في منطقة جغرافية متشابهة وتواجدها حول الخليج العربي يجعلها تسعى الى التقارب السياسي وصولا الى الوحدة السياسية الشاملة لما في ذلك من قوة سياسية لهذه الدول . ب ـ تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية حيث أن جميعها دولا موسرة وبالتالي فان الناحية الاقتصادية جاءت في المقام الثاني وذلك بعكس الحال في دول مجلس التعاون العربي حيث أنها تعد من الدول الفقيرة وبالتالي كان التركيز الاساسي على التنمية الاقتصادية والاهداف الاقتصادية أما الوحدة السياسية فقد تقف في طريقها بعض العقبات على الاقل من الناحية الجغرافية نظرا لتباعد هذه الدول عن بعضها جغرافيا بعكس الحال في دول الخليج حيث كما ذكرنا سابقا تتداخل حدودها المشتركة وتتشابه نظم الحكم فيها كما تتشابه فيها الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية . ج ـ أن نشأة مجلس التعاون الخليجي تشوبها ايضا الصبغة السياسية حيث وجود الخطر الايراني القادم من الشاطىء الآخر للخليج ثم انهيار اسعار النفط وتأثيرها على خطط التنمية في هذه الدول . د ـ النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي نفسه قد ركز على الهدف السياسي حيث ذكرها في أكثر من بند بالاضافة الى تعميمه لكافة الميادين ومختلف المجالات مما يؤكد ايضا على السعي نحو الوحدة السياسية لدول المجلس .

**ثالثا : هل هناك تعارض بين المجلسين ؟** : ليس هناك ثمة تعارض بين المجلسين فكل منهما قام لتحقيق اهداف معينة وهي قد تتشابه في الكثير ولا يوجد هدف في اي من المجلسين يتعارض مع هدف آخر في المجلس الآخر . هذا بالاضافة الى ان كلا المجلسين قام تجسيدا وتتويجا لعلاقات ومصالح قائمة ومشتركة بين الدول الاعضاء ومن ناحية أخرى فان كلا المجلسين قام في اطار ميثاق جامعة الدول العربية الذي لم يمنع قيام مثل هذه التجمعات كما ذكرنا آنفا بل يمكن القول بأن قيام مثل هذه التجمعات يمكن ان يؤدي الى تقوية وتدعيم الجامعة العربية .

**رابعا : هل مجلس التعاون العربي هو تجمع للفقراء المعسرين في مواجهة تجميع الاغنياء الموسرين**

**( مجلس التعاون الخليجي )** : الملاحظ ان الدول الاربع اعضاء مجلس التعاون العربي ليس بينها تفاوت كبير من حيث الغنى والفقر فهي من الدول النامية التي تسعى الى رفع مستوى معيشة سكانها ويمثلون جزءا كبيرا من الوطن العربي حيث يبلغ مجموع السكان في الدول الاربع

حوالى ٨٠ مليون نسمه تشكل خصائصهم البشرية قوة لا يستهان بها فى ظروف الحرب والسلام سواء بسواء . فدول مجلس التعاون العربى اذن تجمع بينها ظروف مشتركة تبرر اتجاهها الى التعاون والتنسيق ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مجلس التعاون العربى لم يقم تكتلا فى مواجهة تكتل آخر وليس محورا موجها لدولة عربية اخرى وهذا ما اكده فى مناسبات عديدة الزعماء الاربعة عند توقيعهم للاتفاقية والدليل على ذلك ايضا ان الباب مفتوح لانضمام اى دولة عربية اليه سواء من مجلس التعاون الخليجى او من دول اتحاد المغرب العربى[٨] ، او حتى من الدول العربية الخارجة عن نظام التجمعات الثلاثة وهذا ما اكدته المادة الرابعة من الاتفاقية : « تكون العضوية فى المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب فى الانضمام اليه » إذن مجلس التعاون العربى ليس موجها ضد احد وهو ليس تجمع الفقراء المعسرين فى مواجهة الاغنياء الموسرين بل هو قائم على علاقات الأخوة والتعاون وهو مفتوح لمن يريد الانضمام اليه وانه تجمع لمصلحة الأمة العربية ويعتبر بداية جادة على طريق التجمع العربى الشامل وهذا يعنى توافر حسن النوايا بالنسبة للاشقاء العرب ويمكن القول ايضا بأن مجلس التعاون العربى بتوجهاته الصحيحة يمكنه ان يخدم اهداف التجمعين الآخرين فى العالم العربى ( مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى ) حيث يمكن التنسيق بين التجمعات الثلاثة لخدمة اهدافها المشتركة كما يمكن لها اتخاذ مواقف موحدة من بعض متغيرات الاسواق العالمية ولاشك ان ذلك سوف يأتى فى النهاية بالخير الكثير لصالح الأمة العربية كلها وهذا هو ما نرجوه جميعا ونتمناه .. اذ ان المصلحة العربية تكمن فى قيام علاقة صحيحة بين هذه التجمعات الثلاثة والا يكون لأى منها نظرة انعزالية تجاه الآخرين مما تصبح معه هذه التجمعات العربية قوة تقدم وتوحيد لا قوة هدم وتفكك وبحيث لا يتحول كل تجمع الى جزيرة منعزلة عن الاخريات يجرى تطوير اقتصادها وعلاقاتها مع الاسواق الاجنبية على نحو يقطع الطريق او يصادر امكانيات الوصول الى البناء المتكامل للاقتصاد العربى الشامل والسوق العربية الموحدة .

**الباب الثانى :**

**المجلس وامكانيات التكامل الاقتصادى**

**تمهيد :**

ان التجمع الاقتصادى أصبح ضرورة فى اطار التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية هى السبيل أمام الدول النامية لحل مشاكلها الاقتصادية التى تعانى منها . فالعالم يعيش عصر التكتلات والتجمعات الكبيرة مثلما يعيش عصر توازن المصالح والاعتماد المتبادل ولا تستطيع أى دولة منفردة مهما بلغت قوتها ومواردها أن تتوازن فى مصالحها وأمنها مع كتلة أو تجمع إذ لابد لها حتى تتعايش بنجاح مع الآخرين أن تنخرط فى تجمع متجانس قائم على أسس سليمة وروابط متينة ومصالح مشتركة واضحة لكى يكون مثل هذا التجمع قادرا على التوازن مع غيره من التجمعات الاقليمية أو الاقتصادية . ومجلس التعاون العربى سيؤدى الى النفع لمجموعة الدول الأعضاء من خلال تعظيم الاستفادة من عناصر الانتاج الموجودة فى كل من هذه الدول والمزج بينها بما يؤدى الى تحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك أن المجلس سوف يتيح تبادل الخبرات والطاقات العاملة وتبادل السلع الغذائية وتوحيد القوانين الاقتصادية فى الدول الأربع وإزالة الحواجز الجمركية وسهولة تنقل الأفراد بين هذه الدول وتبادل البرامج التعليمية والثقافية والاعلامية . كما أنه يتيح استثمار الموارد والامكانات العربية على أفضل وجه من اجل التنسيق المشترك لاعطاء التجمع ميزات موحدة فى حالات التفاوض والتجارة مع شروط أفضل لصالح الدول الاعضاء كما يتيح كذلك السبيل لاقامة مشروعات مشتركة وإقامة صندوق لتمويلها وتشجيع رؤوس الأموال العربية المودعة فى البنوك الأجنبية على الاستثمار فى الاقطار العربية . فعن طريق المجلس تستطيع مصر إيجاد منافذ لفائض يدها العاملة ولصناعاتها من الأسلحة ويمكن للعراق تلقى المساعدات الفنية والكوادر المصرية للمشاركة فى اعادة تعمير البلاد وتطوير مبادلاته مع الدول الثلاث الاخرى كما أن الاردن يمكنه تطوير الصادرات من موارده الرئيسية الى دول المجلس وإيجاد عمل لكوادره ويمكن لليمن الشمالى تطوير اقتصادها وتنويعه بفضل تزايد صادراتها واستقبال كوادر جديدة خاصة خبراء البترول . ويعتبر التكامل الاقتصادى أقوى مظهر للتكتل الاقتصادى وهو يعنى أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد دولة واحدة . والعمل فى اطار مجلس التعاون العربى كما جاء فى أهدافه يقوم على تدرج وفق أهداف محددة تنطلق من مرحلة لأخرى بعد كل إنجاز ليتحقق التكامل الاقتصادى بشكل تدريجى يأخذ فى الاعتبار مستوى كل دولة أقتصاديا وهذا ما جاء بالمادة الثانية من اتفاقية المجلس فى الفقرة الثانية : « تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول الاعضاء ..» ومن هذا المنطلق نقرر ان امكانية مجلس التعاون العربى

---

( ٨ ) اعلن قيام مجلس اتحاد دول المغرب العربى يوم الجمعة ١٩٨٩/٢/١٧ وذلك فى ختام مؤتمر القمة الذى عقده زعماء دول المغرب العربى بمدينة مراكش بالمغرب ويهدف الاتحاد الى إنشاء السوق المغربية المشتركة بين دول المنطقة الخمس وهى : المغرب ـ الجزائر ـ موريتانيا ـ تونس ـ ليبيا . كما يتضمن أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .

فى الوصول الى التكامل الاقتصادى لابد وأن يسبقها بعض التكتلات الاقتصادية ثم الوصول الى قيام السوق المشتركة وانتهاء بالتكامل الاقتصادى . وعلى ذلك فسوف نقسم هذا الباب الى أربعة فصول : نبحث فى الأول ـ وكمدخل للتعرف على اقتصاد الدول الأربع ـ نظرة حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس ثم فى فصل ثان نبحث فى مجلس التعاون العربى وبعض التكتلات الاقتصادية بعد ذلك نبحث فى امكانية قيام سوق مشتركة لدول المجلس فى فصل ثالث . وأخيراً نبحث فى امكانيات التكامل الاقتصادى وذلك فى فصل رابع .

**الفصل الأول :**
**نظرة حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس(٩)**

يمثل مجلس التعاون العربى بدوله الأربع تكتلاً اقتصاديا متميزا نظراً لطبيعة موقعه فى قلب الوطن العربى سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث موقع أطرافه من التفاعلات الجارية فى المنطقة العربية وهذا سينعكس بلا شك بآثار ايجابية حول مختلف المجالات الاقتصادية بين دول المجلس . والنظرة السريعة حول الواقع الاقتصادى لدول مجلس التعاون العربى تؤكد وجود العديد من المعالم التى تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكن أن تسهم بإيجاب فى تحقيق درجة عالية من التعاون فيما بينها ومما يدعم من امكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادى المنشود ونشير فيما يلى الى أهم هذه المعالم : ١ ـ تقدر المساحة الجغرافية الاجمالية للدول الأربع بحوالى ١٧٣ مليون هكتار وهى تمثل حوالى ١٢ ٪ من اجمالى الرقعة الأرضية العربية . وتتوفر فى دول المجلس مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة تقدر بحوالى ١١٠ ملايين فدان . وهى تتصف بتباين نسبى فى المكونات المناخية بما يسمح بتباين واضح فى التراكيب المحصولية ومن ثم فى نوعية المنتجات المزروعة وبما يمكن بالتالى من تحقيق درجة عالية من التخصص الزراعى ومن ثم امكانية تكثيف التبادل التجارى بين الدول الأعضاء وبما يحقق مصالح الجميع . ٢ ـ يقدر عدد السكان البلدان فى الأربعة نحو ٨٠ مليون نسمة ويمثلون حوالى ٤٠ ٪ من عدد سكان الدول العربية ومن بين هذا العدد نجد أن هناك قوى عاملة تتجاوز ٢٤ مليون نسمة من بينها حوالى ٣٢ ٪ من اجمالى العمالة الصناعية بالمنطقة العربية . ٣ ـ يصل الناتج القومى فى دول المجلس نحو ١٠٠ مليار جنيه . كما أن دول المجلس تمتلك امكانيات بترولية كثيرة حيث يبلغ عمر الاحتياطى البترولى المؤكد فى العراق ما بين ٦٠ و ٧٠ سنة وفى مصر احتياطى مؤكد من البترول والغازات الصناعية يتزايد أمام توالى الاكتشافات الجديدة ، وفى اليمن بدأت بالفعل الاكتشافات البترولية ودخلت اليمن مرحلة تصدير البترول مع بداية عام ١٩٨٨ . كما أن هناك أنباء ذكرت عن اكتشافات بترولية فى الأردن على حدود العراق . ٤ ـ معظم دول المجلس تتمتع بكم وكيف عال من الناحية النسبية فى عدد العلماء والمتخصصين فى مجالات الزراعة والطب البيطرى والرى والتصنيع الزراعى مما يمكن أن يقوم بدور كبير فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى . ٥ ـ تقدر مساحة المراعى الطبيعية بدول المجلس حوالى ٨ مليون هكتار وعلى الرغم من اتساع هذه النسبة لرقعة المراعى إلا أن معظمها ذات انتاجية منخفضة مما يستدعى ضرورة التعاون فيما بين دول المجلس لتطوير استغلال هذه الموارد بصورة أفضل . كما أن هذه الدول تمتلك ثروة كبيرة من الرؤوس الحيوانية غير أن انتاجيتها محدودة نظراً لتدهور السلالات وانتشار الأمراض مما يدعو الى بذل الجهود المشتركة لمواجهة مثل هذه المشاكل . ٦ ـ ان أراضى منطقة المجلس يجرى فيها عدة أنهار من بينها نهرين من أكبر الأنهار فى العالم بالاضافة الى تواجد المخزونات المائية الكبيرة تحت سطح التربة والتى يمكن أن تسهم بشكل واسع فى التوسع الزراعى الأفقى ويعتبر التعاون الفنى فى هذا المجال ضرورة ملحة يقتضيها الواقع الزراعى فى دول المجلس .

٧ ـ بالنسبة للثروة المعدنية فهناك العديد من انواع المعادن فى دول المجلس فمصر تمتلك الكثير من الخامات التعدينية مثل الفوسفات والطفلة والجبس والفحم والمنجنيز وبعض المعادن المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والرمال السوداء . كما أن الأردن يعتبر ثالث دولة فى العالم فى انتاج الفوسفات بالاضافة إلى أن العراق يمتلك احتياطيا ضخما من الكبريت العالمى .

وإذا ما استنتجنا من تلك النظرة حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس تأكيداً لوجود العديد من المواد والمقومات التى يمكن أن تسهم بإيجاب فى تحقيق التكامل الاقتصادى لهذه الدول فان من الواجب أن نشير إلى بعض التحفظات السلبية التى قد تحتاج إلى نظرة عميقة من دول المجلس يمكن التغلب عليها ومن أهم هذه التحفظات ما يلى : ـ

١ ـ بالرغم من وجود الأراضى الزراعية الجيدة فى دول المجلس وبخاصة فى مصر والعراق نجد أنهما يأتيان فى قائمة أكبر خمس دول عربية تستورد القمح بالاضافة إلى أن دول المجلس الأربع تعانى نقصا خطيرا فى انتاج الغذاء مما يجعلها تعتمد على استيراد احتياجاتها

(٩) المزيد من التفاصيل حول الامكانات والموارد الاقتصادية لدول المجلس راجع : « الضرورة والمستقبل » ورقة العمل المقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد . سابق الاشارة اليها ود . محمد ابو مندور « مجلس التعاون العربى والأمن الغذائى » بحث مقدم الى الندوة المشار اليها سابقا ود . محمد حمدى سالم « امكانيات ومجالات التنسيق فى اطار مجلس التعاون العربى » بحث مقدم الى الندوة المنوه عنها سابقا .

الغذائية من الخارج كما تعتمد أيضا على الخارج في الحصول على مستلزمات الانتاج من أسمدة ومبيدات وآلات زراعية الأمر الذى يزيد من عبء العجز في ميزان المدفوعات إذ بلغت قيمة واردات مصر وحدها في عام ١٩٨٦ نحو ٢٦٨ مليون دولار ولم تتجاوز صادراتها نحو ٤,٧ مليون دولار . وفي الأردن بنحو ٣١,٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ وفي اليمن بنحو ٩,٩ مليون دولار في نفس العام أيضا ( عام ١٩٨٦ ).

٢ ـ ارتفاع معدلات التضخم في دول المجلس بالاضافة إلى تشابه الهياكل الصناعية والانتاجية إلى حد كبير فمثلا هناك صناعات تنافسية في كل من العراق والأردن لانتاج الأسمنت بالاضافة إلى وجود عجز في ميزانيات الدول الأعضاء مما يعنى أن اعفاء الواردات بين هذه الدول من الرسوم الجمركية طبقا للاتفاقية وهي احدى صور التكتل الاقتصادى يعنى ضرورة ايجاد موارد أخرى لتمويل خزانة الدولة.

٣ ـ بالنسبة للموارد الرأسمالية في دول المجلس فالملاحظ أن هناك قصورا نسبيا في هذه الموارد الا أنه في إطار من التنسيق والتعاون يمكن توجيه استخدام المتاح منها بشكل أفضل مما يعود بالخير والنفع العام هذا بالاضافة إلى أن هناك جانبا من هذه الموارد الرأسمالية متاح ومتوفر لدى القطاع الخاص في الدول الأعضاء ويحتاج الى تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب ليقوم بدوره بصورة أكثر فاعلية وبما يحقق الازدهار والرخاء بين دول المجلس.

**الفصل الثالث**

**مجلس التعاون العربى وبعض التكتلات الاقتصادية :**

لسنا هنا في مجال البحث عن التكتلات الاقتصادية تفصيلا حيث أن هذا موضوع يحتاج إلى عدة ابحاث أو إلى بحث مستقل ولكننا قصدنا الاشارة إلى بعض التكتلات الاقتصادية التى يمكن لمجلس التعاون العربى أن يعمل على تحقيقها وأن يأخذ بتجارب التجمعات التى سبقته في هذه المجالات ليستفيد منها ويطبق ما يراه صحيحا ومتوافقا مع الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء وأن يلقى جانبا المساوىء أو العيوب التى قد تشوب هذه المجالات . وقبل أن نخوض في البحث عن أهم التكتلات الاقتصادية نرى أنه من الضرورى الاشارة إلى ما جاء باتفاقية مجلس التعاون العربى من أهمية تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس : ـ

**أولا : ـ تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس :**

أشارت الاتفاقية إلى أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء ذلك أن هذا التنسيق هو الهدف المنشود لما يحققه من الترابط الوظيفى بين أهداف ووسائل وأدوات هذه الخطط بالاضافة الى أنه يضمن تحقيق درجة عالية من الترابط العضوى بين الامكانيات الاقتصادية المتاحة وصولا للأهداف المشتركة . كما أن الاتفاقية أشارت في مادتها الثانية إلى أن التنسيق بين السياسات على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة يعد أساسا ضروريا لتحقيق أهداف المجلس . وتجدر الاشارة إلى أن تنسيق هذه السياسات الاقتصادية وصولا إلى التكتلات الاقتصادية ثم إلى التكامل الاقتصادى ينبغى أن يؤسس على استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للمجلس . وبوجه عام يمكن الاشارة إلى مجموعة من الأهداف التنسيقية للخطط وللسياسات الاقتصادية المشتركة فيما يلى :(١٠)

١ ـ ضرورة التنسيق وتدعيم الجهود المشتركة لتصحيح الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك بتنشيط معدلات النمو في القطاعات الانتاجية المختلفة ومن أهم صور هذه الاختلالات نجد الخلل الناجم عن النمو السريع للاستهلاك العام والخاص بما يتجاوز حجم الانتاج في معظم القطاعات كذلك الخلل الناجم عن ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية والخلل الناجم عن الزيادة المضطردة لعدد السكان .

٢ ـ أن تعمل هذه السياسات المشتركة للدول الأعضاء على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المشترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص بمعنى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال وألا يقتصر الاستثمار المشترك على مجموعة من المشروعات الحكومية .

٣ ـ ضرورة العمل على خلق وتطوير التكنولوجيا الانتاجية المحلية النابعة من البيئة الوطنية مع الاستفادة من التكنولوجيا الانتاجية العالمية بما يتلاءم مع تلك البيئة الوطنية .

٤ ـ العمل على تدعيم الاجراءات والجهود المبذولة في سبيل استخدام الموارد المتاحة استخداما أفضل للوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء . ويأتى في سبيل ذلك ضرورة العمل على تهيئة مناخ أفضل للاستثمارات وتبنى برامج ومشروعات الاحلال محل الواردات خاصة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية والعمل على تدعيم وزيادة الصادرات وتشجيعها وخاصة في المجالات التى تتمتع دول المجلس فيها بميزات نسبية .

وتحقيقا للأهداف السابقة وتدعيما لتنسيق الخطط

(١٠) راجع في ذلك : البحث المقدم من الدكتور/محمد حمدى سالم الى الندوة المشار اليها سابقا . ص ١٠ وما بعدها

والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس يمكن له ان يعمل على تطبيق بعض صور التكتلات الاقتصادية المعروفة التى نوردها فيما يلى :

**ثانيا : بعض أشكال التكتلات الاقتصادية التى يمكن لمجلس التعاون العربى تطبيقها(١١) :**

لقد شهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية مولد العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية ، كما شهدت ايضا الكثير من مظاهر التكتلات الاقتصادية التى تستهدف تنمية التجارة الدولية وتحريرها عن طريق التدرج فى تخفيض الحواجز الجمركية وتحسين شروط التجارة الخارجية بما يؤدى الى الاسراع فى معدلات النمو الاقتصادى ونمو الاستثمارات وخلق طاقات عمل جديدة وكل هذه التكتلات تعمل على حل مشكلة الأسواق وفتح مجالات اكبر امام تسويق المنتجات والعمل على اعادة تقسيم العمل الدولى على أسس سليمة من التخصص الانتاجى بما يعود فى النهاية بالنفع والخير على كل دولة على حدة من جراء مزايا التخصص والانتاج الكبير . وتتخذ التكتلات الاقتصادية عدة اشكال تختلف فيما بينها بحسب درجات الاندماج بين الأطراف الاعضاء المنظمة لهذه التكتلات ومن حيث اثرها على امكانية قيام الوحدة الاقتصادية الكاملة فيما بين الدول الاعضاء وفيما يلى الاشارة الى اهم هذه الاشكال :

**١ ـ منطقة التجارة الحرة :** هى عبارة عن تكتل مجموعة من الدول يتمثل فى ازالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة منها بتلك الحواجز مع بقية دول العالم . ومنطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة فهذه الأخيرة تعد جزءا من اقليم الدولة محرر من الجمارك .. اذن فى منطقة التجارة الحرة تتفق الدول الاعضاء على تخفيض القيود الجمركية او ازالتها بما فيها القيود الادارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات فيما بينها وفى نفس الوقت تحتفظ كل دولة بتعريفتها الجمركية الخاصة ازاء الدول الأخرى غير الاعضاء فى المنطقة . ومن ابرز الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة الأوربية ويرمز لها بـ افتا European Free Trade Area (EFTA) والتى أنشأت بموجب معاهدة استوكهولم فى عام ١٩٥٩ بين سبع دول هى : المملكة المتحدة ، السويد ، والنرويج ، الدانمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال . وانضمت اليها أخيرا ايزلندا والغرض منها كان تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لالغائها فيما بينها فى ميعاد لايتجاوز أول يناير ١٩٧٠ وتم الغاء الرسوم الجمركية فعلا فى معظم دول المنطقة فى اخر عام ١٩٦٦ . وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ويرمز لها بـ لافتا Latin American Free Trade Area (LAFTA) والتى انشأت بموجب معاهدة مونتفيديو فى عام ١٩٦٠ بين كل من : البرازيل ، شيلى ، بيرو ، ارجواى ، الأرجنتين ، المكسيك ، بارجواى ، ثم انضمت اليها فى عام ١٩٦١ كولومبيا واكوادور وفى عام ١٩٦٨ فنزويلا وبوليفيا . ونعتقد ان دول المجلس الأربع تستطيع وفقا لتنسيق سياساتها الاقتصادية وعلى ضوء ماذكرناه من قبل ان تقدم على هذه الخطوة كبداية للتكتل الاقتصادى .

**٢ ـ الاتحاد الجمركى(١٢) :** وهو عبارة عن اتفاق عدة دول لاقامة حاجز جمركى موحد بينها وبين الدول الأخرى مع الغاء هذا الحاجز فيما بين هذه الدول . وأبرز مثال على هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية هو اتحاد البنيلوكس Benelux وهو ذلك الاتحاد الجمركى الذى عقد فى عام ١٩٤٧ بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج واصبح نافذ المفعول من أول يناير عام ١٩٤٨ ، ويعتبر هذا الاتحاد اول تجربة للتكامل الاقتصادى حيث اصبحت هذه الدول وحدة اقتصادية متكاملة فى عام ١٩٥٨ . والاتحاد الجمركى يختلف عن منطقة التجارة الحرة حيث ان الأخيرة تتميز بالغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة لكافة الدول الأخرى من غير الاعضاء فى المنطقة . اما الاتحاد الجمركى فهو اتفاق يهدف الى ان يجعل دول مستقلة ارضا جمركية واحدة تخضع لتنظيم جمركى متماثل بمعنى الغاء كامل للحدود وللحواجز الجمركية التى تفصل بين الدول الأعضاء واندماجها فى وحدة جمركية واحدة ، وهناك عناصر اساسية مكونة للاتحاد الجمركى اهمها : أ ـ وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركى بالنسبة لبقية الدول الأخرى . ب ـ وحدة القانون الجمركى والتعريفة الجمركية . جـ ـ حرية تداول السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء فى الاتحاد . د ـ توزيع الرسوم الجمركية التى يتم تحصيلها على سلع وخدمات الدول الأخرى بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى وفقا لنسبة معينة يتم الاتفاق عليها فيما بينهم . هذا وقد اتخذ مجلس التعاون العربى خطوة جادة فى سبيل تحقيق هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية حيث طالعتنا جريدة الاهرام

---

(١١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التكتلات الاقتصادية راجع : د . عبد الحكيم الرفاعى « السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصاديه » الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٧٦ وفؤاد مصطفى محمود : « التصدير والاستيراد علميا وعمليا » الطبعة الثانية . دار النهضة العربية ١٩٨٤ . محمود صالح الفلكى : « التكتلات الاقتصادية الغربية ـ نشأتها ـ أنظمتها » يونيو ١٩٦٢ .

(١٢) للمزيد من التفاصيل راجع زينب سليمان محمد درويش : الاتحادات الجمركية وأثرها فى النمو الاقتصادى « رسالة دكتوراه ـ حقوق القاهرة . ١٩٨٢

وجريدة الاخبار ايضا يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٩/٤/٥ بخبر هام حول دراسة لاقامة نظام جمركي موحد لدول مجلس التعاون العربي وقد جاء في هذا الخبر ان خبراء الجمارك بدول المجلس سيبدأون قريبا في اجراء دراسات تفصيلية لاقامة نظام جمركي موحد بدول المجلس الأربع وقد صرح بذلك السيد وكيل اول وزارة المالية ورئيس مصلحة الجمارك مشيرا الى انه توجد حاليا بين مصر وباقي دول المجلس والعديد من الدول العربية الأخرى اتفاقيات جمركية ثنائية . كما أعلن ان هدف الدراسات التي يقوم بها الخبراء هو وضع نظام موحد للجمارك يسري في كل من دول مجلس التعاون العربي . ونحن نأمل في سرعة تطبيق مثل هذا النظام لما يؤكده من جدية العمل بالمجلس وجدية ماينتظر منه من تحقيق الخير لمواطني الدول الأعضاء وصولا الى التكامل الاقتصادي .

**٣ - الاتحاد الاقتصادي** : في مثل أشكال هذه التكتلات الاقتصادية لايقتصر التعاون بين الدول الاعضاء على ازالة القيود المفروضة على التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال فحسب بل يشمل الى جانب ذلك التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الاعضاء . وهو عبارة عن سوق مشتركة تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين اعضائها وفيما يتعلق بالعمالة وسعر الصرف وميزان المدفوعات . والاتحاد الاقتصادي هو الشكل المتقدم لأشكال التكتلات الاقتصادية حيث يعتبر مرحلة هامة تسبق المرحلة النهائية وهي مرحلة الوحدة الاقتصادية الشاملة اي التكامل الاقتصادي وهو الأمل المعقود على هذا المجلس . ونجد بوادر هامة لهذا الاتحاد حيث ذكر في جريدة إخبار اليوم في ١٩٨٩/٢/١٨ ان هناك دراسات تستهدف توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية في الدول الأربع بما يسهل انسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين تلك الدول بما يحقق الفائدة المشتركة لها هذا بالاضافة الى اننا نستطيع - استنتاجا من نصوص اتفاقية المجلس - ان النية تتجه نحو تحقيق هذا الاتحاد الاقتصادي حيث جاء في المادة الثانية من الاتفاقية كما ذكرنا من قبل إن المجلس يهدف الى تنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة ومن بين هذه السياسات التنسيق في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية وهذه السياسات من بين الدعائم التي يقوم عليها الاتحاد الاقتصادي . والجدير بالذكر ان هناك أشكالا اخرى للتكتلات الاقتصادية منها السوق المشتركة وقد آثرنا ان نبحثها في فصل مستقل لأهميتها بالنسبة لدول المجلس ولأهميتها ايضا من حيث ذكرها صراحة ضمن بنود الاتفاقية وضمن اهداف مجلس التعاون العربي التي يسعى الى تحقيقها وهذا ماسوف نبحثه في الفصل الثالث من هذا البحث .

## الفصل الثالث :

### المجلس وقيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء :

إن التجمع الرباعي في اطار مجلس التعاون العربي سوف يساعد في اتساع السوق العربي وهذا في حد ذاته يسمح بقيام صناعات جديدة وفقا لمعايير افضل اذ ان الفائدة الاقتصادية تثبت انه كلما اتسع السوق كلما ادى ذلك الى تخفيض اسعار السلع المنتجة وبالتالي الى زيادة تسويقها وإنتاجها بالاضافة الى ان اتساع السوق يعني تنوعا في الموارد واستخداما افضل لها . ونرى ان هذا التجمع بهذه الأهداف التي اقرها اذا ما اصر على تحقيقها فسوف يكتب له النجاح باذن الله حيث ان اهدافه ركزت بالدرجة الأولى على الأهداف الاقتصادية دون الخوض في المسائل السياسية ونقرر هنا ونحن بصدد الحديث عن قيام سوق مشتركة بين دول المجلس ان السوق العربية المشتركة التي انشئت من قبل وفقا لميثاق جامعة الدول العربية كان اساسها سياسيا بحتا وبالتالي لم تثبت فعالية ولم يكتب لها النجاح . وينبغي القيام فورا بدراسة شاملة لأسواق دول المجلس الأربع لتحديد المواد الخام ورؤوس الأموال وكافة الأنشطة الاقتصادية صناعية كانت ام زراعية ام تجارية للتعرف على احتياجات كل دولة منها بهدف استفادة كل دولة من الدول الاخرى ليحدث النفع المشترك للدول الاعضاء وليحدث نوع من التكتل الاقتصادي في اطار قيام سوق مشتركة بين دول المجلس وصولا منها الى التكامل الاقتصادي وسوف نبحث فيما يلي مفهوم السوق المشتركة ثم نشير الى السوق العربية المشتركة كتجربة لم يكتب لها النجاح ثم التجربة في اطار السوق الأوربية المشتركة حيث كتب لها النجاح الباهر .

**أولا : مفهوم السوق المشتركة وأهميتها** : من بين الأهداف الرئيسية التي حددتها اتفاقية مجلس التعاون العربي ما جاء في المادة الثانية الفقرة الرابعة « السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » . من هذا النص يتضح لنا أن دول المجلس تسعى نحو قيام السوق المشتركة التي نحن بصدد بحثها الآن وذلك تطلعا إلى السوق العربية المشتركة أي التي تضم كافة الدول العربية ومنها تصل إلى قيام الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما ذكرنا أقصى درجات التكتل الاقتصادي بمعنى أن تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد وهو ما يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي كما سنرى في الفصل التالي .

والسوق المشتركة عبارة عن سوق تتوافر فيه حرية انتقال السلع والخدمات والعمل ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وهناك فارق رئيسي بين السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة حيث أنه لايوجد في الأخيرة إتحاد

جمركي وليست هناك تعريفة خارجية مشتركة تطبق على الدول غير الأعضاء بل أن كل دولة تحتفظ بتعريفتها الخاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء . والواقع أن السوق المشتركة تهدف إلى وحدة جمركية واقتصادية[١٣] . ولاشك أن الوحدة الجمركية والاقتصادية بين الدول الأعضاء لها أهمية كبرى من حيث المزايا العديدة التى يمكن أن تحققها والتى يكون لها أكبر الأثر فى إقتصاديات الدول الأعضاء إذ يترتب على هذه الوحدة إتساع نطاق السوق الذى تصرف فيه المشروعات منتجاتها نتيجة للاتحاد الجمركى فيزيد الانتاج بدرجة كبيرة وتقل التكاليف وتنخفض الأسعار ومن ثم يستفيد المستهلكون فائدة كبيرة ، كما تؤدى الوحدة الاقتصادية الى زيادة العمالة بسبب ما تؤدى إليه من تحقيق حرية انتقال العمل من دولة الى أخرى وما تتضمنه من إعادة تدريب العمال لاعادة توظيفهم إذا ما غيرت المشروعات التى يعملون فيها من إنتاجها أو وجهته وجهة جديدة . هذا بالاضافة إلى زيادة الاستثمارات بسبب حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء من جانب وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى السوق بكميات كبيرة من جانب أخر يحدوها إلى ذلك اتساع السوق وعدم وجود حواجز جمركية . كما أن زيادة الاستثمارات تساعد على إقامة مشروعات كبيرة لم يكن متاحا قيامها من قبل فتنخفض نفقة الانتاج لاستفادتها بمزايا الانتاج الكبير ، كذلك فان قيام السوق المشتركة يتيح للدول الأعضاء القيام بالتخطيط والتنسيق الاقتصادى للوصول الى الأهداف المنشودة واختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذا التنسيق فى داخل السوق . هذا والجدير بالذكر فى هذا المجال أن نشير إلى أن دول المجلس قد بدأت بالفعل خطواتها نحو تنفيذ هذه الأهداف بالقيام ببعض المشروعات الاستثمارية الكبرى حيث نشرت جريدة الجمهورية خبرا يوم السبت الموافق ٨ أبريل ١٩٨٩ حول قيام شركة تعاونية للسلع الغذائية والحرفية وقيام مشاريع متناسقة كبرى للقطاع الخاص فى دول مجلس التعاون العربى . وقد أشارت الصحيفة أن ممثلو الاتحادات التعاونية بدول المجلس قد وافقوا على دراسة إقامة شركة تضم التشكيلات التعاونية فى دول المجلس لتيسير وتدعيم التبادل التجارى للسلع الغذائية والحرفية كما صرح الأمين العام للاتحاد التعاونى العربى ووزير المالية العراقى الأسبق أنه سيتم بحث ثلاث ورقات عمل من مصر والعراق والأردن لاقامة مجلس تنسيق أو مكتب تنمية التعاون بين الاتحادات التعاونية لدول المجلس لدعم نشاط التشكيلات التعاونية فى إطار ميثاق المجلس ويستطرد الخبر بأن رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين قد صرح بأن هناك اتصالات تتم مع ممثلى القطاع الخاص فى دول المجلس لاقامة شركة قابضة كبرى بتمويل من مؤسسات القطاع لتنفيذ مشاريع متناسقة على مستوى هذه الدول » إن هذا الخبر الهام يدخل فى إطار البند الثالث من المادة الثانية من إتفاقية المجلس حيث جاء فى هذا البند « تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة » .

**ثانيا : السوق العربية المشتركة :**[١٤] فى عام ١٩٥٠ عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وفى اطار هذا التعاون الاقتصادى تقرر إنشاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٦٢ وأنشىء بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية وقد قرر هذا المجلس فى دور انعقاده بالقاهرة فى المدة من ٨ إلى ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤ إنشاء السوق العربية المشتركة وذلك « رغبة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والازدهار الاقتصادى للدول المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية .... ورغبة فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل » . وتهدف السوق العربية المشتركة إلى :

١ ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال . ٢ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى . ٣ ـ حرية تبادل البضائع ٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستكمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية . وقد وافقت على انشاء السوق خمس دول هى مصر ، سوريا ، العراق ، الاردن ، الكويت وبدأ العمل بها منذ أول يناير ١٩٦٥ وقد انضمت اليها اليمن عام ١٩٦٧ والسودان فى عام ١٩٦٩ . والحقيقة ان هذه الفكرة بأهدافها المذكورة آنفا قد وصلت فى مرحلة التفكير الاقتصادى الى اقصى درجات الاتحاد الاقتصادى او الاندماج الاقتصادى الا ان اختلاف النظم السياسية والعقائدية التى تحكم شعوب المنطقة العربية مازالت تقف حجر عثرة فى سبيل وحدة الرأى والفكر الاقتصادى كما ان الامر يقتضى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وهذا هو ما فكر فيه اعضاء مجلس التعاون العربى حينما وقعوا الاتفاقية وهو ما كان نصب اعينهم من تعثر مباشرة السوق العربية المشتركة لمهامها بنجاح .

---

( ١٣ ) انظر د . عبد الحكيم الرفاعى : المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٤٠ .

( ١٤ ) للمزيد من التفاصيل حول السوق العربية المشتركة أنظر : د . عبد الحكيم الرفاعى المرجع السابق الاشارة ص ٢٥١ وما بعدها « السوق العربية المشتركة » ترجمة وتقديم د . صليب بطرس . دار المعارف المصرية يناير ١٩٧٥ .

وعلى ذلك فقد نصت اتفاقية المجلس على ضرورة السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة . فهل هذا يعنى ان هذه السوق هى بديل للسوق العربية المشتركة ، لقد اكد بعض المسئولين[١٥] إثر توقيع الاتفاقية ان التجمع الرباعى دعامة للسوق العربية المشتركة ونواة تنشيط ودفع ثم جديد لها . ونحن نرى ان قيام السوق المشتركة لدول المجلس ليست بديلا عن السوق العربية المشتركة اذ ان هذه الاخيرة انشئت وفقا لميثاق جامعة الدول العربية وهذه الدول الاربع وهى اعضاء فى السوق العربية المشتركة لا تستطيع ان تلغى ما اصدرته الجامعة العربية بالاضافة الى ان الدول الاربع لم تعلن أنها تقصد بقيام السوق المشتركة ان تكون بديلا عن السوق العربية المشتركة انما هى تهدف الى ان تكون نواة حقيقية للوصول الى السوق العربية المشتركة فى حالة انضمام الدول العربية الاخرى الى الاتفاقية . وكما ذكرنا من قبل ان هذه الاتفاقية تسمح بانضمام أية دولة عربية .. وبالتالى فاذا ما تحقق لدول مجلس التعاون العربى قيام هذه السوق المشتركة بصورة جدية وفعالة وفقا للاهداف المرجوة آخذة فى الاعتبار التجارب السابقة عليها المتعثرة منها والناجحة ايضا . واذا ما انضمت اليها الدول العربية الاخرى فهى قد تكون منضمة على اسس سليمة وأهداف محددة تسير وفقا لتنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية فتعطيها قوة وفعالية اكبر وهذا ما نتمناه جميعا خاصة وامامنا تجربة ناجحة لهذه السوق المشتركة وهى السوق الاوروبية المشتركة والتى سنشير اليها حالا وذلك بهدف الاستفادة منها ووضعها امام أعين دول المجلس لتكون لهم نبراسا للعمل الجاد والتكامل والذى يسير بخطى واسعة نحو التقدم والازدهار على طريق التكامل الاقتصادى .

**ثالثا : السوق الاوروبية المشتركة**[١٦] : وقعت اتفاقية السوق الاوروبية بين ست دول اوروبية هى : المانيا الاتحادية ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبورج وذلك على اثر توقيع اتفاقية روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وهو ما عرف بميثاق روما ووضعت هذه الاتفاقية اسس الاطار العام للتعاون الاقتصادى وكذا التنسيق السياسى والاستراتيجى لدول السوق الست . وقد انضمت اليها ثلاث دول اخرى هى بريطانيا والدنمارك وايرلندا فى عام ١٩٧٢ ثم انضمت اليونان اخيرا فى عام ١٩٨٢ وانضمت اسبانيا والبرتغال ثم اتفق على استكمال مسيرة التكامل باعلان الوحدة الاوروبية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

والجدير بالذكر ان انشاء السوق الاوروبية المشتركة بعد نقطة تحول فى تاريخ العالم الحديث كما يطلق عليها « المجتمع الاقتصادى الاوروبى » وقد قامت السوق الاوروبية المشتركة على عدة اسس يمكن الاشارة اليها فيما يلى :

١ ـ تنسيق السياسات الاقتصادية ٢ ـ الوحدة الجمركية ووحدة السياسة التجارية ٣ ـ السياسة الاجتماعية ٤ ـ السياسية الزراعية المشتركة ٥ ـ السياسة المالية والميزانية ٦ ـ اشتراك الدول والاقاليم فيما وراء البحار .

وقد كان من اهم اهداف السوق الاوروبية المشتركة مايلى : ـ

١ ـ انشاء اتحاد جمركى ليصبح اتحادا كاملا عند انتهاء فترة الانتقال وقد تم الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء وفرض تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول غير الاعضاء والغاء القيود الكمية وبذلك قد تم توحيد السياسة التجارية للدول الاعضاء فى السوق . ٢ ـ قد هدفت السوق الى أبعد من ذلك وهو الوحدة الاقتصادية بما نصت عليه من تنسيق السياسات الاقتصادية فى المجالات التالية : التنمية الاقتصادية بانشاء بنك اوروبى للاستثمار ، حرية انتقال العمل ورأس المال ، وضع سياسة مشتركة للنقل ، المنافسة الحرة ، تنسيق الضرائب ، ميزان المدفوعات والمسائل النقدية .

٣ ـ تضمنت المعاهدة ايضا الاهداف الاجتماعية بما نصت عليه من التنسيق بين الاعباء الاجتماعية فى الدول الاعضاء باعتباره شرطا اساسيا للتجارة الحرة وكذلك اظهارا لاهتمام الدول الاعضاء بالرفاهية الاجتماعية كما تقرر انشاء صندوق اجتماعى الغرض منه توفير فرص العمل امام العمال فى السوق المشتركة ورفع مستواهم .

٤ ـ بالنسبة لاهداف السياسة الزراعية المشتركة فقد تضمنت تنمية الكفاية الانتاجية للزراعة باستخدام الوسائل الفنية الحديثة والافادة الى اقصى حد من عوامل الانتاج بالاضافة الى ضمان مستوى عادل للمعيشة بالنسبة للعاملين بالزراعة واستقرار الاسواق وضمان توفير المنتجات بانتظام كذلك ضمان أثمان معقولة للمستهلكين . هذا هو اهم ما يمكن ذكره بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة دون الخوض فى تفصيلات هذه الاهداف والاتفاقيات التى عقدتها او تكويناتها واجهزتها

---

( ١٥ ) تصريح للدكتور/ أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية وذلك لمجلة السياسى فى ١٩٨٩/٢/١٩ الصفحة الثالثة .

( ١٦ ) للمزيد من التفاصيل حول السوق الأوربية المشتركة راجع : د . عبد الحكيم الرفاعى المرجع السابق ، فؤاد مصطفى محمود ، المرجع السابق ، عادل أمين : « السوق الاوربية المشتركة وأثرها على الاقتصاد الافريقى والأسيوى » الدار المصرية للكتب ١٩٥٧ ، محمد شفيق عبد الفتاح : « اثر السوق الأوربية المشتركة على الاقتصاديات » جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤

المختلفة التى تعمل بانتظام وتنسيق متكامل ذلك ان انشاء هذه السوق كان مثالا يحتذى به فى التكتلات الاقتصادى الناجحة . ولعل اهمية معاهدة روما ترجع الى انها نفذت بدقة وفقا للبرنامج المفصل الذى تضمنته وما حدث بين الدول الاوروبية هو نموذج عملى لخطوات الوحدة والتكامل المدروسة والمتانية والتى تضعها امام دول مجلس التعاون العربى وهو ما يمكن ان تقتدى به الدول العربية لتحقيق الحلم فى الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . وهذا التجمع الرباعى يعتبر نواة لاعطاء المثل على التنسيق والتعاون بين الدول الاربع تساعد على فتح سوق واسعة تسمح بتحرك لرؤوس الاموال وتشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية وكذلك خلق سوق للعمالة . وبالجملة يمكن ان تحذو حذو السوق الاوروبية المشتركة بكل فعاليتها ونجاحها وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادى كما ستراه فى الفصل التالى .

## الفصل الرابع :

## المجلس وإمكانيات التكامل الاقتصادى(١٧)

**أولا : مفهوم التكامل الاقتصادى وأهميته :**

التكامل الاقتصادى كما ذكرنا من قبل هو أقوى مظهر للتكتل الاقتصادى ويشجع على قيامه وجود سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وقد ينتهى بالوحدة السياسية ، وهو يعنى أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد دولة واحدة وتقوم فيما بينها بإنشاء سلطة قومية يكون لقراراتها فى الشئون الاقتصادية سلطة الزام لجميع الدول الأعضاء . والوحدة الاقتصادية لها أهمية كبرى خاصة بالنسبة للدول النامية حيث تقوم بوضع برامج للتنمية من شأنها زيادة الانتاج والوحدة تساعدها على التخطيط والتنسيق الاقتصادى لأن التوسع فى التنمية يقتضى وجود أسواق كبيرة لتصريف المنتجات ولاشك أن الاتفاقيات الاقليمية تساعد على توسيع الأسواق وتساهم فى العمل على نجاح التخطيط . كذلك فان الوحدة الاقتصادية بين الدول النامية المنتجة للمواد الأولية تؤدى إلى تنسيق سياساتها وتنظيم المنافسة بينها فى الأسواق الأجنبية وبالتالى يمكن أن تتحسن شروط المبادلة الدولية لمصلحتها . وأمامنا تجربة رائدة فى الوحدة الاقتصادية نجدها فى اتحاد النيلوكس كما أشرنا اليه من قبل وهو الاتحاد المعقود بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج ( ولفظ البنيلوكس نسبة الى الحروف الأولى من أسماء هذه الدول باللغة الانجليزية ) وهذه التجربة تعد مثالا يحتذى به فى التكامل الاقتصادى على مدى أوسع وقد تم البدء فى تنفيذه فى أول يناير ١٩٤٨ وبموجبه الغيت القيود النقدية بين الدول الثلاث والغيت كذلك القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد وتم الاتفاق على انشاء سوق مشتركة للعمل تضمن حرية العمل وانتقاله فى دول الاتحاد وقد كفل الاتحاد تنسيقا كافيا للسياسات الاقتصادية والمالية دون المساس بسيادة الدول المشتركة . كما أن السوق الأوربية المشتركة كما ذكرنا تعد أبرز مثال ناجح فى العصر الجديث من حيث استكمال مسيرة التكامل بإعلان الوحدة الأوربية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

نخلص إذن الى أن التكامل الاقتصادى أو الوحدة الاقتصادية عبارة عن مرحلة تصل فيها مجموعة من الدول إلى الانصهار الكامل فى تكتل اقتصادى أكبر يكون له سياسة أقتصادية واحدة وأجهزة واحدة تشرف على هذه السياسة وتكون أيضا هناك عملة واحدة .

**ثانيا : إمكانيات التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى :**

ذكرنا من قبل أن التجمع الاقتصادى العربى هو أمر مطلوب خاصة وان العالم كله يتجه اليوم نحو التكتل الاقتصادى . وذلك التجمع بين الدول الأربع يأتى فى إطار الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة فى نهاية الأمر بإذن الله . ومحاولات التكامل الاقتصادى لابد وأن تبدأ بصورة من صور التنسيق الهادىء والتدريجى بشرط أن يكون لدى القائمين على تحقيق هذا التكامل الرؤية الواضحة عن الأهداف والآمال التى يريدون تحقيقها وقد ذكرنا من قبل ان اتفاقية مجلس التعاون العربى نصت فى مادتها الثانية الفقرة الثانية ضمن أهداف المجلس « تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا .. » وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى أن الاتفاقية تسير فى المجرى الطبيعى للأمور والذى يستدعى كما أشرنا الى ضرورة البدء ببعض أشكال التكتلات الاقتصادية تمهيدا للوصول الى التكامل الاقتصادى حيث أن هذا هو الهدف النهائى الذى تسعى اليه دول المجلس وهو ما أشارت إليه الاتفاقية فى نفس المادة الثانية ولكن فى فقرة لاحقة وهى الفقرة الرابعة نصت على « السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » .

---

( ١٧ ) للمزيد من التفاصيل حول التكامل الاقتصادى راجع : د . على لطفى « رؤوس الاموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادى عربى » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين القاهرة فى الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس ١٩٧٦ و د . تيسير عبد الجابر « دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى » معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٢ .

- ايهاب عز الدين ابراهيم نديم « التكامل الاقتصادى عن طريق التنسيق مع التطبيق على الدول العربية » رسالة ماجستير . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ١٩٧٦ واسماعيل عبد الرحيم شلبى : « دراسة عن التكامل المالى العربى ودوره فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية » رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٩ .

إذن الطبيعى فى الأمر هو أن يبدأ المجلس بأحد أشكال التكتلات الاقتصادية ثم ضرورة قيام السوق المشتركة وأخيرا الوحدة الاقتصادية . وتأسيسا على ما استعرضناه من قبل حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس تأكد لنا وجود العديد من المعالم التى تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكنها أن تسهم بآثار ايجابية نحو الوصول إلى التكامل الاقتصادى المنشودة فالدول الأربع تمتلك مقومات متنوعة تسمح - بالفعل - للقول بإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادى ولكن ننوه إلى ضرورة وجود التفاهم والتضامن بين الدول الأعضاء مع تدارك أخطاء التجارب الوحدوية السابقة وعم التسرع فى البناء ويجب اقامة أضية اقتصادية ثابتة وراسخة فى كافة مجالات الصناعة والزراعة والاستثمارات المشتركة لوضع أساس التكامل.. بالاضافة إلى ضرورة العمل على ألا تقف مشاكل السياسة عقبة فى سبيل تحقيق هذا الهدف النهائى وهو التكامل الاقتصادى ولنأخذ العبرة فى ذلك مما سبق أن نوهنا إليه من تجربة السوق العربية المشتركة وإن كانت اشراقة الأمل تبدو من خلال تركيز اتفاقية المجلس على النواحى الاقتصادية دون الخوض فى المسائل السياسية . ذلك أن التكامل الاقتصادى أصبح خطوة ضرورية للبلاد العربية يمكن عن طريقها دفع عملية التنمية الاقتصادية فهو مثل

بالنسبة لها أفضل اسلوب ومنهاج للتنمية الاقتصادية فى ظل الظروف الحاضرة . والحقيقة أن دول المجلس الأربع تملك القدرة ( والتى سوف تتزايد كما ونوعا فى اطار هذا التعاون ) لمواجهة مسئولياتها نحو التنمية من اجل الازدهار ورفع مستوى حياة مواطنيها ونحو ترشيد

الحركة العربية وتدفق حيويتها وضمان أمنها الاقتصادى والسياسى والعسكرى والثقافى والاجتماعى وإن كان الهيكل الاقتصادى لهذه الدول الأربع أعضاء المجلس يتميز بالتشابه فانه من الممكن عن طريق التنسيق والتعاون فيما بينها أن تعمل على إقامة المشروعات الكبرى المشتركة التى تؤدى إلى النفع المشترك وإلى زيادة حجم التجارة مما يسهم فى إمكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادى □



# ملف السياسة الدولية

## الادارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة الامريكية فى المنطقة العربية

[١]

## تقديم : د . علىّ الدين هلال

يتضمن هذا الملف البحوث التى قدمت لندوة السياسة الامريكية فى المنطقة العربية ، التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة فى يومى ٢، ٣ ابريل ١٩٨٩ والتى حضرها لفيف من الباحثين فى العلاقات الدولية ، علاوة على عدد من خبراء وزارة الخارجية ومراكز البحث العلمى فى مصر . وتقوم السياسة الدولية بنشر اعمال هذه الندوة كجزء من تعاون اكبر بين مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والذى تمثل فى صور عديدة سابقة .

وتعتبر هذه الندوة حلقة فى البرنامج العلمى للمركز الذى يسعى لدراسة أهداف وسياسات القوى الكبرى والإقليمية التى تؤثر على الوطن العربى ومصر ، لذلك ففى ابريل ١٩٨٨ عقد المركز ندوة عن التطورات الحديثة فى الاتحاد السوفيتى وانعكاساتها على سياسته الخارجية تجاه المنطقة ( نشرت فى السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٨٨ ) . وفى يناير ١٩٨٩ عقد ندوة لتحليل نتائج الانتخابات الاسرائيلية التى تظهر أعمالها فى كتاب ضمن سلسلة كتب المركز ، ثم تأتى هذه الندوة عن الولايات المتحدة ويعقبها ندوتان عن الصين واليابان .

والحقيقة ان تحليل السياسة الخارجية الامريكية أو الأوضاع السياسية الداخلية فى امريكا يثير مفارقة صارخة بين حجم الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى المنطقة والتأثير الذى تمارسه على مسار تطورها وحجم الاهتمام العلمى المصرى والعربى بأمريكا . أليس من الغريب على سبيل المثال أنه لايوجد فى اى دولة عربيه معهد علمى لدراسة الولايات المتحدة الامريكية أو لتتبع التغيرات التى تحدث فيها داخليا وخارجيا . وأليس من الغريب انه ليس لدينا جيل من الباحثين فى هذا الموضوع . والحاصل أن تحليل السياسة فى امريكا أصبح من المعارف العامة التى يشترك فيها الإعلاميون والصحفيون وأساتذة الجامعات دون تخصص واضح وأصبح كل من زار مدينة أمريكية كبيرة أسبوع أو عشرة أيام بغض النظر عن سبب زيارته فقيها فى الشئون الأمريكية ( وبالمناسبة فان هذا هو نفس الوضع بالنسبة للاتحاد السوفيتى .

من ناحية أخرى لدينا الكثير ممن يتناولون الأمور الأمريكية من منطلق ايديولوجى مسبق ، سواء كان ذلك بالايجاب او السلب . وبالنسبة لهؤلاء فان قضية المعلومات ومتابعة التطورات الجارية فى المجتمع الأمريكى غير ذى بال ، ذلك أنهم ينطلقون من موقف ثابت تجاه هذه الدولة .

ومابين انتصار اتجاه المعارف العامة الذى ينطوى على الكثير من الجهل بالحقائق ، وانتصار الأحكام المسبقة التى تتضمن كثيرا من التعسف ، قلّ فى بلادنا الخبراء المتخصصون فى الموضوع .

وفى هذا السياق هدفت الندوة الى اثارة افكار حول السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية والتطورات المحتملة فى ظل الادارة الجديدة . لقد انعقدت هذه الندوة فى ظرف دولى اتسم بثلاث سمات : أولاها بروز تضامن عربى عريض حول الخط السياسى الذى طرحته الانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية كما يتبلور فى اعلان الاستقلال الفلسطينى . وثانيها تولى ادارة جديدة السلطة فى وقت لم تتبلور بعد ملامح أولوياتها وآليات حركتها بشكل متكامل . وثالثها بدء الاتصال المباشر بين الزعامات العربية وواشنطن التى تمثلت فى زيارة الرئيس حسنى مبارك فى مطلع ابريل ١٩٨٩ ثم أعقبها زيارة الملك حسين فى منتصف الشهر ذاته .

قدم البحث الأول وحيد عبدالمجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وموضوعه القضايا العربية فى حملة الانتخابات ويتناول البحث الحملة الأولية للانتخابات وموقف المرشحين من الحزبين من السياسة الاسرائيلية تجاه الانتفاضة ، ومسألة الوطن الفلسطينى ، وحرب الخليج . ثم تناول القضايا العربية فى برنامجى الحزبين وخصوصا الصراع العربى الاسرائيلى وتنافس المرشحين الرئيسيين بوش ودوكاكيس على ارضاء اليهود واسرائيل وموقفهما من الدولة الفلسطينية ، فيرى الباحث ان الانتخابات حملت جديدا ، وبدت ملامح تحول غير مكتمل المعالم فى المواقف التقليدية للحزبين الجمهورى والديمقراطى تجاه الصراع .

وقد عقبت الدكتورة سلوى جمعة المدرسة بالجامعة الأمريكية على البحث وطرحت كيفية التعامل العلمى بشكل منهجى مع التغير فى السياسة الأمريكية وضرورة وجود مؤشرات يمكن استخدامها لرصد المواقف الأمريكية وتحديد حجم التغير . كما أثارت قضية حجم واستمرارية التغير وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه العرب .

البحث الثانى قدمه د . عبدالمنعم سعيد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعنوان توجهات الادارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية وعرض البحث - بشكل جديد - تحليلا لشخصيات العناصر الفاعلة فى ادارة جورج بوش والتاريخ المهنى والخبرات السابقة لها . وركز على علاقة ادارة بوش باللوبى الصهيونى ودور مراكز الأبحاث والدراسات فى بلورة أولويات القضايا الجديدة . كما عرض البحث لتوجهات الادارة الجديدة ازاء السياسة العالمية ثم تجاه المنطقة العربية وخلص الى عدد من التوصيات ذات الطابع العملى والجديرة بالتأمل والنظر .

ركز تعليق د . مصطفى علوى الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على تركيز البحث على موضوع الصراع العربى - الاسرائيلى وعدم تناوله لاتجاهات الادارة الجديدة تجاه موضوعات أخرى هامة فى المنطقة مثل العلاقات بين ايران والعراق وشكل التسوية المرتقب بينهما ، وظاهرة التجمعات الاقليمية فى الوطن العربى ، واستمرار نزيف الدم فى لبنان .

وتناولت د . هالة سعودى الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد موضوع الادارة الأمريكية الجديدة والصراع العربى الاسرائيلى وتعرضت لتطور موقف ادارة ريجان من الصراع ، ثم مبادرة شولتز فى مارس ١٩٨٨ وبدء الحوار مع منظمة التحرير ثم عرضت لموقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع وعلق على البحث د . على الدين هلال الأستاذ بالكلية ، مركزا على بعض المواقف الامريكية الحديثة تجاه الصراع ودلالات هذه المواقف .

ثم تناول د . أسامة الغزالى حرب رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية موضوع الموقف الأمريكى ازاء الخليج فبدأ بتحديد المصالح الأمريكية فى المنطقة ثم عرض لتطور السياسة الأمريكية فيها ثم استشرف احتمالات التطور المستقبلية والموقف الأمريكى ازاء كل منها . وجاء تعقيب اللواء أحمد عبدالحليم بمثابة اضافة متكاملة ركزت على استراتيجية حلق الأطلنطى فى الشرق الأوسط ونظرا لأهميتها فاننا ننشرها ضمن أعمال الملف .

وفى الجلسة المخصصة عن الموقف الأمريكى ازاء لبنان عرض كل من د . حسن نافعة الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد ود . غسان سلامة الاستاذ بجامعة باريس للموضوع وأكد كلاهما على محدودية اهمية لبنان فى حد ذاتها لمخطط السياسة الأمريكية وأن الاهتمام الأمريكى بلبنان يتحدد بمدى ما تعكسه الأزمة اللبنانية من سياسات ومصالح للقوى الاقليمية الفاعلة او بمدى ما تطرحه من آثار ومواقف على استقرار المنطقة ككل . فالوضع اللبنانى لايمكن فصله عن العلاقات السورية والاسرائيلية أو تلك العراقية السورية أو السورية الايرانية ، كما لاينفصل عن علاقة الولايات المتحدة بهذه الأطراف الثلاثة وعرض الدكتور سلامة بشكل مسهب لتطور العلاقات السورية الأمريكية على المسرح اللبنانى وتعاونهما فى طرح صيغة دستورية جديدة وهو ما رفضه أمين الجميل رئيس الجمهورية اللبنانى السابق وكذا تعاونهما فى اختيار مرشح للرئاسة الشاغرة .

وكان البحث الأخير عن الموقف الأمريكى تجاه المغرب العربى وقدمه د . جهاد عودة الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حيث تناول المصالح وسلوك الأمريكيين تجاه دول المغرب العربى مركزا على العلاقات الليبية الأمريكية . كما تناول الموقف الأمريكى ازاء التغيرات الاقليمية التى حدثت فى المنطقة وأبرزها قيام اتحاد المغرب العربى وقضية الصحراء المغربية والنزاع الليبى التشادى .

وجاء تعليق الاستاذ حلمى شعراوى مدير مركز الدراسات العربية مركزا على عدم تناول البحث للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل خلفية التحولات السياسية التى يغطيها البحث كما اشار الى اهمية تناول ظاهرة التنافس الفرنسى - الأمريكى فى المنطقة وآثار هذا التنافس ونتائجه .

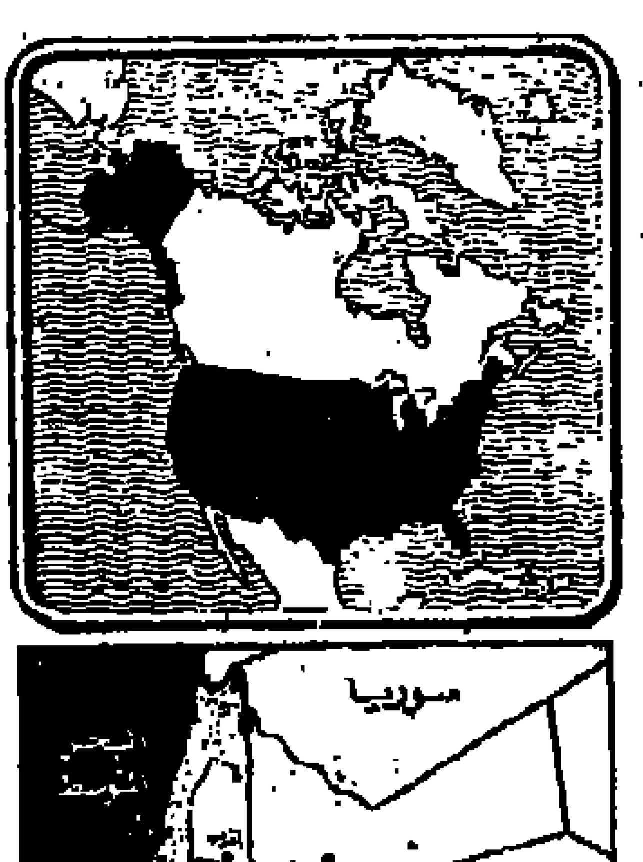
وعلى ضوء الأبحاث والمناقشات ، تبرز عدة إشكاليات اساسية فى فهم الموضوع :

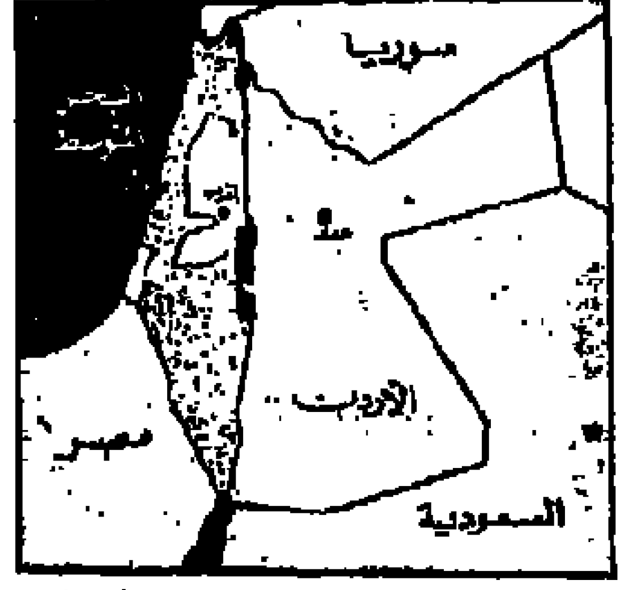
١ - كيفية دراسة التغير فى السياسة الخارجية الأمريكية وماهى مؤشراته ومظاهره وعند اية نقطة يمكن الحديث عن تغير .

٢ - الى أى مدى يمكن الحديث عن سياسة امريكية واحدة تجاه المنطقة ، أم اننا ازاء « سياسات » مختلفة تجاه قضايا متنوعة . صحيح أنها تسعى الى خدمة أهداف واحدة أو مشتركة ولكنها تتبع آليات وأساليب مختلفة ، بل وقد تتعارض هذه الأساليب من قضية الى اخرى .

٣ - البحث فى العوامل الداخلية المرتبطة بتغير السياسة الخارجية لدولة ما او للتغير فى العلاقات بين الولايات المتحدة وإحدى دول المنطقة .

ونرجو أن يكون فى انعقاد الندوة ونشر أعمالها مايزيد الاهتمام العلمى بدراسات السياسة الخارجية الأمريكية .□






[٢]

# توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية

د . عبد المنعم سعيد

رئيس وحدة العلاقات الدولية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

**مقدمة : اطار وأهداف البحث :**

**البحث في « توجهات الادارة الامريكية الجديدة تجاه المنطقة العربية » يثير** منذ البداية قضية « الثوابت » و « **المتغيرات** » في السياسة الخارجية لأى دولة . فتولى **جورج بوش رئاسة الجمهورية** الامريكية في يوم ٢٠ يناير **١٩٨٩ يمثل « متغيرا »** في السياسة الامريكية بفعل **وجود رئيس** جديد وطاقم جديد للادارة . وفي نفس الوقت **فان الولايات** المتحدة الامريكية لها مجموعة من **« الثوابت » الناجمة** عن وضعها الجيوبولتيكي ومكانتها **كقوة عظمى** ومصالحها الاستراتيجية والكونية والاقليمية **التى تراكمت** تاريخيا عبر عقود طويلة . هذه القضية **عادة ما تثار** عند دراسة توجهات صناع القرار في دولة **من الدولة ، فقد** اختلف علماء السياسة في تحديد دور **الفرد او الافراد** الذين يشغلون مقاعد السلطة ومقدار **حريتهم في الحركة** واتخاذ القرارات وصنع السياسة مقارنة « **بالثوابت** » الاخرى التي تقيد من هذا الدور . **فبينما** طرح روزناو(١) وسنجر(٣) وفيربا(٣) وعازار(٤) **واخيرا بهجت** قرني(٥) أن دور صناع القرار في صياغة السياسة الخارجية للدول لا يستحق كثيرا من التركيز **البحثي** او حتى يمكن اغفاله كلية ، ادعى بونهام **وشابيرو**(٦) انهم اكثر اهمية من اى عامل آخر في عملية صنع القرار .

**النقاش** بين المجموعتين عادة ما دار حوالي ثلاثة **انواع من الانتقادات** التى كثيرا ما رفضت او قللت من **شأن دور الفرد** في تكوين السياسة الخارجية(٧) :

**اولا** ، ان الافراد الحاكمين يحدد حركتهم النظام **الدولي ، فكما** ذكر سنجر ان النظام الدولي يشكل ويضع **قيودا على** صياغة السياسة الخارجية الى درجة يصبح **فيها ما يمكن** ان يقدمه الفرد الحاكم قليلا جدا(٨) .

**ثانيا** ، ان الافراد المختلفين من حيث الخصائص **النفسية والعقائدية** يتصرفون بطريقة متشابهة اذا ما **وضعوا في** مواقف متماثلة ، فالاسماء والوجوه تتغير ولكن **المصالح** والسياسات تبقى ثابتة(٩) .

**ثالثا** ، ان قرارات السياسة الخارجية تصنع وسط **محيط من** القيود الاجتماعية والتنظيمات البيروقراطية **المعقدة** التى تضع قيودا على قدرة الفرد على **المبادرة**(١٠) .

**نتيجة لهذه** الانتقادات فان الادب السياسي المتعلق **بعملية صنع** قرارات السياسة الخارجية اتجه لفحص **دور الادراك** في عملية صنع السياسة والشروط التى **عندها يصبح** دورهم ذا اهمية عالية ، وينطلق هذا الادب **من نقطتين** :

**الاولى** ، ان افعال الدولة هى تلك الافعال التى يقوم **بها هؤلاء** الذين يعملون باسم الدولة وطبقا لتعريفهم **للموقف** Definition of the situation والذى يتضمن **تحديد المصالح** المطلوب حمايتها وتكوين الاستراتيجية **الملائمة** والقرارات اللازمة لتحقيق ذلك(١١) .

**والثانية** ، تقوم على التمييز الذى طرحه هارولد **ومارجريت** سبروت بين « المحيط النفسى Psychological Environment والمحيط العملياتي او الواقعى Operational Environment(١٢) . هذان المحيطان يمكن ان **يكونا غير متماثلين** ، ومن ثم فان ادراك صانع القرارات **لدى الخيارات** المتاحة امامه يمكن ان تكون اوسع او **اضيق من** تلك التى تعرضها الظروف الموضوعية **للموقف** . وقد دمج كينيث بولدنج كلتا النقطتين حين ذكر « **ان الافراد** الذين يتخذون القرارات التى تحدد **سياسات وافعال** الامم لا يستجيبون للظروف الموضوعية **للموقف** ، **ايا كان** معنى ذلك ، وانما وفقا لتصورهم لهذا **الموقف** »(١٣)

---

* يود الباحث أن يتوجه بخالص الشكر للآنسة راجية صدقي الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام على ما قامت به من جهد في جمع وتصنيف المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة .

بدءا من هاتين النقطتين ، فان دور صانعي القرار فى صنع السياسة الخارجية ثم النظر اليه من خلال اتجاهين مترابطين للدراسة : الاتجاه الاول ركز على « ادراك » Perception صانع القرار لموقف بعينه واعتبر هذا الادراك ذا اهمية كبرى فى اتخاذ القرارات . هنا فان « الادراك » عرف على انه تلك العمليات الذهنية Cognitive التى تشير الى احداث واقعة وموضوعات حاضرة فى المحيط المباشر(١٤) . هذا المفهوم استخدمه شكرى ونورث لدراسة الصراع بين الامم خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤(١٥) . هولستى من جانبه ركز على دور مدركات صانعى القرار فى نشوب الحرب العالمية الاولى واقترح انهم يتصرفون وفقا لدرجة ادراكهم للصراع القادم من الدولة الخصم(١٦) . بريتشر ذكر ان السلوك الخارجى للدول يتأثر بادراك قادتها للمحيطين الداخلى والخارجى(١٧) . جانيس(١٨) وجيرفز(١٩) ودى زيفيرا(٢٠) وستينبرنر(٢١) ؛ ومن وجهات نظر مختلفة ، ركزوا على الطريقة التى يدرك بها ويستوعب بها صانعوا القرار المعلومات القادمة اليهم من المحيط الملازم لهم . جيرفز ودى ريفيرا ، على وجه الخصوص ، اعطيا اهتماما لظاهرة سوء الفهم او سوء الادراك Misperception فى صنع السياسة الخارجية .

واذا كان الاتجاه الاول تعرف على صانع القرار على انه « مدرك » Perceiver أو « مستوعب للمعلومات » Information Processor بصفة اساسية ، فان الاتجاه الثانى مال الى تعريفه « كمعتقد » Bliever(٢٢) . فى هذا الاتجاه فان صناع القرار يواجهون الموقف من خلال اطار عقائدى يحضرونه معهم الى ساحة صنع القرار ، ومن ثم فان مصادر ومحتوى وبناء المنظومة العقائدية Belief System لصناع القرار الاساسيين اصبحت ذات اهمية كبرى . ولقد القى هذا المقترب التحليلى دفعة قوية من خلال الاطار الذى وضعه الكسندر جورج والمعروف « بالشفرة العملياتية » Operational Code والتى عرفها بانها « مجموعة معتقدات القائد السياسى حول طبيعة السياسة والصراع السياسى ، وأراؤه فيما يتعلق بالحدود التى تتشكل بها التطورات التاريخية ومقولاته فى الاستراتيجية والتكتيكات الصحيحة »(٢٣) .

بشكل اكثر تحديدا فان الكسندر جورج يقترح ان معتقدات القائد السياسى يمكن ان تضيف لعملية اتخاذ القرار من خلال عملية التشخيص التى توسع او تقيد من مجال البحث والتقييم ، وتضع سمات الموقف طبقا لاتجاهات معينة ، ومن جانب آخر فانها تشارك فى عملية الاختيار التى تجعله يفضل انواعا معينة من الخيارات محل البعض الاخر(٢٤) . وهكذا فان جورج يطرح ان المعتقدات تخدم عملية صنع القرار من حيث انها تمثل مؤشرات عامة « للارشاد » وليس معادلات رياضية يمكن ان يطبقها الفاعل ( يقصد القائد السياسى ) بطريقة ميكانيكية فى عملية صنعه للقرار »(٢٥) . وقد لخص هولستى تلك الظروف التى يتزايد فيها نفوذ المنظومة العقائدية لصناع القرار ، كما يلى(٢٦) :

( ١ ) المواقف غير الروتينية والتى تتطلب ما هو اكثر من تطبيق القواعد المتعارف عليها .

( ٢ ) تلك القرارات التى تتخذ على قمة السلطة بواسطة قادة متحررين من القيود التنظيمية وتلك الاخرى التى تفرضها الظروف الاجتماعية .

( ٣ ) عملية التخطيط طويل الامد للسياسة ، وهى عملية تتضمن درجة كبيرة من عدم اليقين .

( ٤ ) عندما يكون الموقف نفسه غير واضح ، ويتضمن تناقضات ذاتية بحيث يمكن ان يشتمل عددا من المتغيرات .

( ٥ ) تلك الظروف التى تتزايد فيها المعلومات بدرجة كبيرة اكثر من قدرة اجهزة صنع القرار على استيعابها بحيث يصبح من الضرورى استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات .

( ٦ ) المواقف والاحداث غير المتوقعة حيث تكون ردود الفعل الاولية عادة ما تعكس وجهة نظر عقائدية .

( ٧ ) تلك الظروف التى تتعقد فيها كثير من العمليات العقلية والتى يمكن ان تشكل قدرا كبيرا من الضغط النفسى على قمة صنع القرار .

النتيجة التى نخلص بها من ذلك كله ان توجهات ومعتقدات صناع القرار تصبح ذات اهمية خاصة فى ظروف معينة . وتزداد اهميتها بالنسبة للدول التى عليها ان تتعامل معهم . ولا جدال هنا ان دراسة توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية لها اهميتها الخاصة . فالولايات المتحدة الامريكية تشغل مكانة بالغة الاهمية بالنسبة للعالم العربى ، ليس فقط لأنها تمثل قمة هرم التوزيع العالمى لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والاتصالية والاعلامية ، وهو الامر الذى يمتد تأثيره الى كل بلدان العالم شرقا وغربا ، ولكن ايضا لأنها منذ الحرب العالمية الثانية تمثل فاعلا رئيسيا فى المنطقة العربية ، بعد ان احتلت تدريجيا تلك المكانة التى كانت تشغلها كل من بريطانيا وفرنسا . فالولايات المتحدة هى الشريك الاقتصادى والعسكرى الاول لعديد من الاقطار العربية ، والدول الشرق اوسطية التى تجاورها . وهى ـ كذلك ـ ذات علاقة اكثر من خاصة باسرائيل بعد ان تحولت صيغة التحالف بينهما من صيغتها الضمنية التى استمرت منذ انشاء الدولة الصهيونية الى صيغة علنية ومكتوبة ممثلة فى مذكرة التعاون الاستراتيجى بين الطرفين والموقعة فى سبتمبر ١٩٨١ ، وجرى تطويرها فى عام ١٩٨٣ . وأخيرا فى نهاية عام ١٩٨٧ اصبحت

اسرائيل تشغل مكانة الدولة الحليف ، خارج حلف الاطلنطي . كل ذلك حدث في الوقت الذي ظلت فيه واشنطن – ومنذ عام ١٩٧٣ – تعمل كشريك اساسي في عملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وخلال عام ١٩٨٧ دخلت في علاقة جديدة مع بلدان الخليج العربية تتمثل في اشكال من التحالف الرسمي الضمني في مواجهة ايران .

الخلاصة ان العلاقات العربية – الامريكية تتميز بدرجة من التعقد والتشابك الشديد ، ولاشك ان فيها الكثير من ثوابت المصالح شبه المستقرة منذ فترة طويلة ، سبق ان تناولها الباحث في دراسة اخرى[٢٧] . ولذا فان المهمة المطروحة هنا ليس البحث في اصول وثوابت السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية ، وانما البحث في المتغير الجديد الخاص بتولي ادارة جورج بوش السلطة للتعرف عليها اولا ثم التعرف على اهم توجهاتها تجاه المنطقة العربية لتحديد مدى الاستمرارية والتغير في السياسة الامريكية خلال المرحلة المقبلة ، واخيرا وضع عدد من التوصيات العامة التي يمكن وضعها في خدمة المصالح العربية في العلاقات الامريكية العربية .

ان مثل هذا البحث تواجهه عدد من الصعوبات التي ينبغي توضيحها منذ البداية . اولا صعوبة نظرية فمعظم الدراسات التي حاولت دراسة صناع القرار ، عادة ما استخدمت منهج الكسندر جورج[٢٨] لدراسة توجهات صانع قرار واحد[٢٩] . او ربط هذه التوجهات بسياسة بعينها[٣٠] ، ولذا فان دراسة ادارة امريكية باكملها تصبح مسألة بالغة الصعوبة حيث تحتاج لدراسة متفصلة لكل فاعل رئيسي فيها ثم تحديد القواسم المشتركة بينهم لتحديد توجه الادارة ككل ، وخاصة ان الادب النظري المتاح لا يقدم لنا نموذجا تجميعيا يساهم في دراسة توجهات مجموعة من صناع القرار[٣١] . الصعوبة الثانية عملية ، فحتى كتابة هذه الدراسة ( منتصف مارس ١٩٨٩ ) فان ادارة بوش لم تكن قد تم استكمالها بعد ، فهناك العديد من المناصب التي لا تزال شاغرة في الادارة الامريكية ، كما ان تصديق الكونجرس على اختيارات الرئيس الجديد لم يكن قد تم بعد[٣٢] . واخيرا – نتيجة ذلك – فان المعلومات المتوافرة والمتاحة لا تزال محدودة للغاية حتى تكون صالحة للفحص .

ونتيجة هذه الصعوبات الثلاث فان هذا البحث سوف يأخذ صيغة استكشافية ، تستند الى ما هو متوافر من معلومات ، وتحاول تحديد المتغيرات التي ينبغي استكمالها حال توفر المعلومات . كذلك فان منهج البحث ، وان كان سيركز على صناع القرار الرئيسيين الذين يمكن ان يكون لهم تأثير على التعامل مع المنطقة العربية ، فانه سيحاول استخلاص التوجهات العامة لهم تجاه المنطقة العربية دون الغوص في تحديد البناء العقائدي لهم ، وهي المسألة التي تحتاج الى اكثر من جهد بحثي .

### ادارة جورج بوش

في اى ادارة امريكية هناك دائما عدد من المناصب الحاكمة التي تؤثر في السياسة الامريكية بشكل عام وهي : رئيس الجمهورية ، نائب الرئيس ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي ، رئيس هيئة موظفي البيت الابيض ، وزير الخزانة ، مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، نائب وزير الخارجية ، ومندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الامم المتحدة . ولكن ذلك لا يعني ان افرادا آخرين يمكن ان يكون لهم تأثير واسع في صنع السياسة الخاصة بمنطقة معينة او التعامل مع قضية بعينها ، او حتى بسبب ظروف تاريخية جعلت من شخص ما قريبا من صانع القرار الاول خلال مرحلة تكوينه السياسي او خلال حملاته الانتخابية المتعاقبة . واذا كان ذلك يحدث على مستوى « وحدة صنع القرار الاساسية » فان هناك تأثيرات هامة اخرى تأتي الى هذه الوحدة سواء من داخل الولايات المتحدة – ممثلة في الكونجرس وجماعات المصالح والصحافة والرأي العام – او من خارجها من النظام الدولي باسره .

على اى الاحوال فان مايهمنا هنا هو توجهات الادارة الامريكية ومداها تجاه المنطقة العربية . وهنا نجد ان الشخصيات الموضحة بجدول ( ١ ) سوف تلعب دورا لاشك فيه في صنع السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية بالاضافة الى بعض الشخصيات الاخرى اهمها دينيس روس الذي يشغل حاليا مركز رئيس مكتب التخطيط طويل المدى بوزارة الخارجية الامريكية وهو مكتب يتبع وزير الخارجية مباشرة . ولكن روس لايستمد اهميته من اهمية مكتبه وانما من أنه كان يشغل منصب المسئول عن الشرق الاوسط بمجلس الأمن القومي في ادارة ريجان الثانية ثم استقال ليعمل في حملة جورج بوش الانتخابية ويكون مسئولا عن صياغة مواقفه الخاصة بالشرق الأوسط . بعد ذلك فانه شارك مع لورنس ايجلبيرجر ( نائب وزير الخارجية ) ومع اخرين في صياغة برنامج خاص للرئيس الامريكي خاص بالشرق الاوسط اعده معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تحت عنوان « البناء من اجل السلام »[٣٤] ، وهو البرنامج الذي اثر على مواقف بوش اثناء الحملة الانتخابية . هذا البرنامج شارك فيه ايضا ريتشارد هاس الذي عين مسئولا عن الشرق الاوسط في مجلس الأمن القومي . بعد ذلك – وبمسافة بعيدة – تأتي شخصية جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، الذي عمل لفترة قصيرة في المنطقة كسفير للولايات المتحدة في لبنان ، وجاء اختياره من بين

مرشحين اكثر قوة ومعرفة مثل السفير الامريكي في القاهرة وفي تونس ، ليشير الى ان المنصب سوف يكون له قيمة تنفيذية اكثر منه مشاركة في صنع السياسة .

وعلى هذه المجموعة من الافراد ، يلاحظ مايلي :

أ ـ انهم ينتمون الى الحزب الجمهوري ، وقد يبدو ذلك أمرا بديهيا بحكم انتمائهم الى ادارة « جمهورية » . ولكن اهمية ذلك تنبع من تطور حديث في السياسة الامريكية بشكل عام . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حرب فيتنام فان السياسة الخارجية الامريكية في مجملها كانت تستند الى اجماع قومي امريكي يشمل الحزبين الجمهوري والديمقراطي . وحتى منذ منتصف السبعينيات بدأ الاجماع الامريكي في الانشطار التدريجي بدءا حتى من السياسة الداخلية حيث يميل الديمقراطيون بشكل عام الى مزيد من التدخل الحكومي ومحاولة ارضاء جماعات المصالح والنقابات ( العمالية منها بصفة خاصة ) عن طريق انفاق الدولة على برامج الرفاهية الاجتماعية ، وهو الأمر الذي يؤدي في معظم الاحيان الى زيادة الضرائب . الجمهوريون على العكس ركزوا على ضرورة التقليل من دور الدولة وتشجيع السوق ليقوم بمهام توزيع الموارد القومية وتقليل الضرائب . في السياسة الخارجية فان الجمهوريين يطالبون بزيادة عناصر القوة الامريكية عامة والسلاح خاصة ، مع رغبة حازمة في استخدامها عندما تصبح الظروف مواتية مع التاكيد المستمر على قيم الحرب الباردة « والطبيعة العدوانية » للاتحاد السوفيتي ، ومن ثم التقليل من قيمة اتفاقيات الحد من التسلح ( الامن من منطلق القوة ) . كذلك فان الجمهوريين لديهم نزعة للتقليل ـ ان لم يكن ازدراء ـ من دور العالم الثالث في العلاقات الدولية ، والنظر بشك كبير للفكر الذي يرى بضرورة النظر الى علاقات الشمال والجنوب ، بالتوازي مع علاقات الشرق والغرب كمحور هام في العلاقات الدولية . الديمقراطيون من جانبهم يعطون اهمية اكبر لاتفاقيات الحد من التسلح ، ولديهم ميل لوضع سباق التسلح في حدوده كورقة للتفاوض ، مع التشكك في صلاحية استخدام القوة العسكرية كأداة في العلاقات الدولية ، وهو مايظهر من موقفهم ازاء نيكاراجوا . كذلك فان الديمقراطيين اكثر ميلا لتفهم التطورات الجارية في العالم الثالث ، ربما باستثناء الشرق الأوسط الذي له طبيعة خاصة من وجهة نظرهم . مع الاستعداد لاعطاء اهمية لعلاقات الشمال والجنوب في العلاقات الدولية[٣٥] . ان مثل هذا الشرخ النسبي في البنية السياسية الامريكية له أهمية خاصة مع الخسارة المستمرة ـ باستثناء حالة كارتر ـ للديمقراطيين في الانتخابات خلال العقدين الماضيين مع الهيمنة في الوقت نفسه على الكونجرس بمجلسيه ، ومن ثم الحزب الديمقراطي اصبح يجد في الكونجرس اداته للتواجد في الساحة الامريكية بشكل متزايد ، وهو مايضع قيودا على الادارة الجمهورية ، خاصة اذا ماعرفنا ان النفوذ الاسرائيلي في الكونجرس ـ جمهوريا وديمقراطيا ـ كان دائما اقوى منه داخل الادارة الامريكية .

٢ ـ ورغم ان الادارة « جمهورية » فانها حتى في هذا الاطار لاتعبر عن حقيقة واحدة ، فالجمهوريون بصفة عامة محافظون ايديولوجيا وعمليا ، ولكن التيار المحافظ في الولايات المتحدة ينقسم بدوره الى عدد من التيارات الداخلية كالمحافظين التقليديين والمحافظين والمحافظين القوميين والمحافظين الدينيين[٣٦] . ومن المعروف ان ادارة ريجان في معظمها كانت تنتمي الى تيار المحافظين الجدد حتى العامين الاخيرين من قيادة ريجان عندما بدأ رموز هذا التيار في التساقط الواحد بعد الاخر ( جين كيرك باتريك ، مايكل ديفر ، ادوين ميس واخرين ) خاصة بعد فضيحة ايران ـ الكونترا . وعندما بدأ التيار المحافظ التقليدي يعود بشكل مؤثر الى الادارة الامريكية . ادارة بوش تدخل في هذا الاتجاه وترسخ من اقدام المحافظين التقليدين ، باستثناء كل من دان كويل ـ نائب الرئيس ـ وجاك كيمب وزير الاسكان اللذين ينتميان الى المحافظين الجدد ، فان اختيارات بوش تدور في اطار التيار المحافظ التقليدي .

هذا التيار ينتمي في جوهره الى مايسمى « بالمؤسسة الشرقية » Eastern Establishment الامريكية والتى يدخل فيها المحافظون مع ليبراليي الوسط من حيث الاصول الاجتماعية والتعليم والارتباط بالمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى في الولايات المتحدة . وهو تيار من الناحية الفلسفية يتميز بالتمسك القوى « بالمدرسة الواقعية » في العلاقات الدولية ، والاستخدام الذكي للتاريخ والمقارنة التاريخية واهم مفكريه هانز مورجنثاو وهنرى كيسنجر[٣٧] . ويظهر هذا التيار بشكل قوي في تاريخ جورج بوش نفسه الذي كما نرى من الجدول نشأ وترعرع سياسيا في احضان ادارة نيكسون الجمهورية[٣٨] ومن السمة الغالبة على اغلب معاونيه ، خاصة واننا نجد شخصيتين هامتين في ادارته ممن عملوا مع هنرى كيسنجر عندما كان مستشارا للأمن القومي ووزيرا للخارجية وفي مؤسسته للاستشارات السياسية هما برنت سكوكرفت ولورنس ايجلبيرجر وديك شيني وزير الدفاع مع جيرالدفورد . كذلك فان تمويل حملة جورج بوش الانتخابية جاء من مجموعة بنوك وول ستريت . ( نيكولاس برادى وزير الخزانة ينتمي الى هذه المجموعة ) وجماعة رأسماليي الاقاليم في تكساس وكالفورنيا ( جيمس بيكر وجون تاور ينتمون الى هذه الجماعة ) بالاضافة الى جماعة الجالية اليهودية التي لها استقلاليتها الخاصة وتتفشى في الجماعتين الاخريتين[٣٩] .

٣ ـ أن ادارة بوش جاءت في معظمها من خلال العملية السياسية الأمريكية سواء من داخل البيروقراطية

(٣٣)

جدول (١) - ادارة جورج بوش

| الاسم | المنصب | مكان وتاريخ الميلاد | التعليم | تاريخ العمل السياسي والمهني | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| جورج بوش | رئيس الجمهورية | ولد في ١٩٢٤/٦/١١ في مدنية ميلتون بولاية ماسوشتس ونشأ في نيويورك | بكالريوس في الاقتصاد من جامعة ييل | * شريك مؤسس لشركة زاباتا للتنقيب عن النفط في البحر(١٩٥٧ - ١٩٥٩) ثم رئيس الشركة نفسها بمدينة هيوستون وتكساس ( ١٩٥٦ - ١٩٦٤ ) .<br>* رئيس مجلس ادارة الشركة (١٩٦٤ - ١٩٦٦ ) .<br>* عضوفي مجلس النواب(١٩٦٧ - ١٩٧١) ممثلا للدائرة السابعةفي مدينة هيوستون .<br>* مندوب للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة (١٩٧١ - ١٩٧٢) ورئيس للجنة القومية للحزب الجمهوري خلال نفس الفترة .<br>* رئيس مكتب الاتصال في الصين الشعبية (١٩٧٤ - ١٩٧٥) .<br>* مديروكالة المخابرات المركزية CLA (١٩٧٦ - ١٩٧٧) .<br>* رشح نفسه رئيسا للجمهورية في انتخابات ١٩٨٠ .<br>* نائب رئيس الجمهورية ( ١٩٨١ - ١٩٨٨ . | عمل طيارا تابعا للبحرية الامريكية أثناء الحرب العالمية الثانية |
| دان كويل | نائب رئيس الجمهورية | ولد في ١٩٤٧/٢/٤ في انديانا لوس بولاية أنديانا ونشأ في ولاية آريزونا | * بكالريوس علوم سياسية ، جامعة ديبو انديانا عام ١٩٦٩ .<br>* ماجستير في الحقوق من جامعة انديانا ١٩٧٤ . | * التحق بالحرس الوطني كموظف علاقات عامة ١٩٦٩ .<br>* شغل منصب المساعد الاداري لحاكم ولاية انديانا ومديرا لقسم ضريبة التركات في مصلحة الضرائب بالولاية ( ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ) .<br>* مارس المحاماة في بلده هانتنجتون ثم ناشرا لصحيفة والده هيرالد بيرس .<br>* انتخب في عام ١٩٧٦ عضوا في مجلس النواب وأعيد انتخابه بعد عامين . | |

| الاسم | المنصب | مكان وتاريخ الميلاد | التعليم | تاريخ العمل السياسي والمهني | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| ( تابع ) دان كويل | | | | * أصبح عضوا بمجلس الشيوخ (١٩٨٠ - ١٩٨٦) وأعيد انتخابه مرة أخرى .<br>* عمل في مجلس الشيوخ في لجنة القوات المسلحة ولجنة الميزانية ولجنة العمل والموارد البشرية . | |
| جيمس بيكر | وزير الخارجية | ولد في ١٩٣٠/٤/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس | * ليسانس في الآداب من جامعة برنستون ١٩٥٢ .<br>* شهادة في القانون من جامعة تكساس ١٩٥٧ . | * عمل محاميا بمدينة هيوستون - تكساس (١٩٥٧ - ١٩٨١) .<br>* ادارة حملة بوش الانتخابية الخاسرة للفوز بمقعد في مجلس النواب عن منطقة هيوستون .<br>* نائب وزير التجارة في ادارة فورد (١٩٧٥ - ١٩٧٦) .<br>* أدار حملة فورد الخاسرة ( ١٩٧٦ ) .<br>* قاد حملة بوش الخاسرة ( ١٩٨٠ ) .<br>* كبير موظفي البيت الابيض في ادارة ريجان ( ١٩٨١ - ١٩٨٥ ) .<br>* ادار حملة ريجان الناجحة ( ١٩٨٤ ) .<br>* وزير الخزانة في ادارة ريجان (١٩٨٥ - ١٩٨٨) .<br>* أدار الحملة الانتخابية الناجحة لجورج بوش (١٩٨٨) . | |
| جون تاور | المرشح السابق لمنصب وزير الدفاع . | ولد في ١٩٢٥/٩/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس | * بكالريوس في الاداب من جامعة تكساس ١٩٤٨ . | * مذيع بالراديو في ولاية تكساس ١٩٤٨ .<br>* مدرس مساعد للعلوم السياسية بجامعة ميدوسترن - تكساس ( ١٩٥١ - ١٩٦١ ) .<br>* عضو مجلس الشيوخ ( ١٩٦١ - ١٩٨٥ ) . | لم يصدق عليه الكونجرس |

| الاسم | المنصب | مكان وتاريخ الميلاد | التعليم | تاريخ العمل السياسي والمهني | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| ( تابع ) جون تاور | | | * حصل على الماجستير في العلوم السياسية والدكتوراه في القانون من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٥٢ – ١٩٥٣) | * رئيس لجنة الخدمة العسكرية وعضو لجنة الميزانية ولجنة البنوك والاسكان وشئون المدن .<br>* مفاوض مشارك في الوفد الامريكي في مفاوضات الحد من التسلح في الاسلحة النووية وأسلحة الفضاء بجنيف ( ١٩٨٥ – ١٩٨٦ ) .<br>* ١٩٨٦ محاضر في العلوم السياسيه بجامعة ث ميثوديست – دالاس / تكساس .<br>* ١٩٨٧ رئيس مجلس ادارة شركة تاور ايجرز وجرين المحدودة بواشنطن الاستشارية .<br>* رئيس لجنة ايران كونترا ، ١٩٨٧ .<br>* رئيس مجلس ادارة شركة بيدجامون الدولية وعضو مجلس ادارة شركة بريتش إيروسبيس وشركة جراى وشركاه . | |
| ريتشارد شيني (ديك شيني) | وزير الدفاع | ولد في ١٩٤١/١/٣٠ في مدينة لنكولن – نبراسكا . | تعلم في جامعة وايومنج وديسكونسن حيث حصل على درجة جامعية | * عمل موظفا في طاقم حاكم ويسكونسن .<br>* عمل كبيرا لموظفي البيت الابيض (١٩٧٥ – ١٩٧٧) في ادارة فورد .<br>* انتخب عضوا في مجلس النواب منذ عام ١٩٧٨ عن دائرة وايومنج .<br>* عمل في اللجنة الخاصه بالمخابرات في مجلس النواب . | |

| الاسم | المنصب | مكان وتاريخ الميلاد | التعليم | تاريخ العمل السياسي والمهني | ملاحظات |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نيكولاس برادى | وزير الخزانة | ولد في ١٩٧٠/٤/١١ بمدينة نيويورك | بكالريوس في الاداب من جامعة ييل ( ١٩٨٢ ) وماجستير من جامعة هارفارد . | * عمل بشركة ديللون ريد اندكومبني ومقرها نيويورك ( ١٩٤٥ – ١٩٨٢ ) .<br>* أصبح رئيسا للشركة في عام ١٩٨٢ .<br>* مدير شركة بيورلاتيدللبريد السريع ١٩٨٣ .<br>* عين بمجلس النواب في ولاية نيوجرسي ليحل محل النائب هاريسون ويليمز ١٩٨٢ .<br>* مدير لعديد من الشركات الاستثمارية الكبرى . | |
| برنت سكوكروفت | مستشار الرئيس لشئون الامن القومي | ولد في ١٩٢٥/٢/١٩في مدينة أوجدين بولاية مريلاند | * بكالريوس في العلوم من الاكاديمية الحربية الامريكية عام ١٩٤٧ .<br>* ماجستير من جامعة كولومبيا ١٩٥٣ .<br>* دكتوراه من جامعة كولومبيا ١٩٦٧ .<br>* دراسات عليا | * ٤٧ – ١٩٧٤ عمل بسلاح الطيران الامريكي حتى وصل الى رتبة Lieut. General U S A F .<br>*١٩٥٣ – ١٩٥٧ مدرس مساعد للعلوم الاجتماعية بالاكاديمية العسكرية الامريكية .<br>* ١٩٥٩ – ١٩٦١ مساعد الملحق العسكري للدفاع الجوى في السفارة الامريكيه ببلجراد بيوغوسلافيا .<br>* استاذ مساعد للعلوم السياسيه بأكاديمية القوات الجوية – كولمبيا .<br>* ٦٧ – ١٩٦٨ رئيس كلية الحرب الوطنية .<br>* ١٩٧٢ – ١٩٧٣ نائب مستشار الرئيس لشئون الامن القومي ( كيسنجر ) .<br>* ١٩٧٧ – ١٩٨٠ عضو بلجنة مستشاري الرئيس الامريكي لشئون ضبط التسلح . | |

| الاســم | المنصـب | مكان وتاريخ الميلاد | التعليم | تاريخ العمل السياسي والمهني | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| برنت سكوكروفت ( تابـع ) | | | جامعة جورج تاون ١٩٥٨ . | * ١٩٨٠ نائب رئيس مجلس ادارة شركة كيسنجر للاستشارات السياسية ورئيس بنك واشنطن الوطني . | |
| ويليام وبستر | مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية | ولد في ١٩٢٤/٣/٦ في مدينة سانت لويس - ميسوري | * حصل على شهادة القانون من واشنطن .<br>* حصل على عدد من شهادات الدكتوراه الفخرية في القانون . | * عمل محاميا خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٩ .<br>* ٦٠ - ١٩٦١ أصبح مدعيا عاما بولية مونتانا .<br>* ١٩٧١ - ١٩٧٣ أصبح قاضيا في نفس الولاية .<br>* ١٩٧٧ - ١٩٧٨ قاضى بمحكمة النقض الامريكية .<br>* ١٩٧٩ - ١٩٨٧ أصبح مديرا التحقيق الفدرالى FBI<br>* ١٩٨٧ أصبح مديرا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية | |
| جون سنونو | رئيس هيئة موظفي البيت الابيض | ولد في ١٩٣٩/٧/٢ في هافانا - كوبا . | * بكالريوس علوم من معهد MIT ١٩٦١ .<br>* ماجستير ١٩٦٢ .<br>* دكتوراه ١٩٦٦ من نفس المعهد | * ١٩٦٠ - ١٩٦٥ مؤسس ومهندس أول لشركة استروديناميكس<br>* ١٩٦٥ - ١٩٨٢ رئيس شركة JHS الهندسة والدراسات الحرارية بمدينة سالم بولاية نيوهامبشير .<br>* ١٩٦٦ - ١٩٨٢ أستاذ مساعد هندسة ميكانيكية بجامعة تانتس .<br>* ١٩٧٣ - ١٩٧٤ عضو مجلس النواب لولاية نيوهامبشير .<br>* ١٩٧٣ - ١٩٧٨ عضو بلجنة الطاقة الحكوميه .<br>* ١٩٧٧ - ١٩٧٨ رئيس اللجنة الحكومية لمستقبل ولاية نيوهامبشاير . | |

| الاســم | المنصــب | مكان وتاريخ الميلاد | التعليــم | تاريــخ العمــل السياســى والمهنــى | ملاحظــات |
|---|---|---|---|---|---|
| ( تابــع ) جون سنونو | | | | * ١٩٨٣ – ١٩٨٨ حاكم ولاية نيوهامبشير | |
| لورانــس ايجلبرجــر | نائــب وزيــر الخارجيــة | ولــد فــى ١٩٣٠/٨/١ فى مدينــة ميلواكــى – ويسكونسن | * بكالريوس فى العلوم ١٩٥٢ من جامعــة ويسكونسن<br>* ماجستير ١٩٥٧ • | * ١٩٥٦ – ١٩٥٧ مدرس مساعد جامعة ويسكونسن •<br>* ١٩٥٧ التحق بالخارجية الامريكية •<br>* ١٩٦٩ نائب مستشار الرئيس الامريكى لشئون الامن القومى ( كيسنجر ) •<br>* ١٩٧١ – ١٩٧٣ مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية •<br>* ١٩٧٧ – ١٩٨١ سفير بيوغسلافيا •<br>* ١٩٨١ – ١٩٨٢ مساعد وزير الخارجية للشئون الاوربية •<br>* ١٩٨٢ – ١٩٨٤ نائب وزير الخارجية للشئون السياسية •<br>* ١٩٨٤ – رئيس شركة كيسنجر للاستشارات السياسية • | |
| تومـــاس بيكرنــج<br><br>تومـــاس بيكـــرنج | منــدوب الولايات المتحدة لدى الامــم المتحــدة | ولــد فــى ١٩٣١/١١/٥ بمدينــة أورانج – نيوجرسى | * ليسانس آداب من كليــة بوديويــن ١٩٥٣ •<br>* ماجستير مــن مدرسة فلتشر للقانــون والدبلوماسية ١٩٥٤ •<br>* دراسات مــن جامعة ملبورن – استراليا • | * ١٩٥٩ التحق بالخارجية الامريكية •<br>* ١٩٦١ مستشار سياسى للوفد الامريكى لمؤتمر الحد من التسلح – جنيف •<br>* ١٩٦٥ – ١٩٦٧ قنصل فى زنزبار •<br>* ٦٧ – ١٩٦٩ نائب رئيس البعثة الدبلوماسية فى تنزانيا •<br>* ١٩٦٩ – ١٩٧٣ مدير مساعد بمكتب الشئون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية •<br>* ٧٣ – ١٩٧٤ سكرتير تنفيذى بوزارة الخارجية •<br>* ٧٤ – ١٩٧٨ سفير أمريكا بالاردن •<br>* ٨١ – ١٩٨٣ سفير أمريكا فى نيجيريا •<br>* ٨٣ – ١٩٨٥ سفير بالسلفادور •<br>* ١٩٨٥ – ١٩٨٨ سفير فى إسرائيل • | |

الامريكية او من صفوف الكونجرس مما يجعلها اقل ايديولوجية من سابقتها ويجعلها اقل ايديولوجية من ادارة ريجان ( التى هبط معظمها من كاليفورنيا على البيت الابيض بصبغة ايديولوجية محافظة ومتشددة للعالم وموقع امريكا فيه ) واكثر عملية وبرجماتية . ولعل ذلك يمثل اهم صفات جورج بوش المعروفة عنه حيث يتميز عن ريجان بالقرب من التفاصيل والميل للحلول الوسط وتجنب المواجهة كلما كان ذلك ممكنا . وهى الصبغة التى ترد على معظم معاونيه وخاصة جيمس بيكر وزير الخارجية الذى لازم بوش فى حياته السياسية سواء فى هيوستون - تكساس او فى واشنطن . ولاقى كلاهما المتاعب اثناء وجودهما فى ادارة ريجان حيث كان ينظر لهما بكثير من عدم الثقة من قبل المتعصبين فى هذه الادارة[40] . ورغم كل ذلك ، فانه لاينبغى ان ينفى الإطار الفكرى العام الذى يتحركون فيه كاعضاء فى تيار المحافظين التقليدين ، وتجربتهم التاريخية الخاصة ، فكما نرى فى الجدول انه باستثناء دان كويل وديك شينى ( وكلاهما لديه من المحافظة مايكفى ) فان عمرهم يتعدى الخمسين عاما وهو مايجعل تجربة الحرب الباردة فى الخمسينيات والستينيات مؤثرة بصورة كبيرة فى منظومتهم الذهنية ومنها يستمدون رؤيتهم للعالم ، كما سنرى بعد ذلك بقدر من التفصيل .

٤ - علاقة ادارة بوش باللوبى الصهيونى تتميز بقدر كبير من التعقيد . فمن ناحية فان بوش لم يكن هو المرشح الجمهورى المفضل لديه ، فوسط قائمة طويلة من المرشحين الجمهوريين ، فان لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية AIPAC جعلت بوش فى ذيل قائمة تفضيلاتها مفضلة علمية بات روبرتسون وجاك كيمب وروبرت دول وبيير دوبونت والكسندرهيج . وكان ذلك نتيجة تراكم مارأته اللجنة مايشكل انتقادا مستمرا لاسرائيل تمثل فى موقف بوش من الغزو الاسرائيلى للبنان وضرب المفاعل العراقى واستدراجها للولايات المتحدة لمد ايران بالسلاح[41] . ومن ناحية اخرى فان اللوبى الصهيونى لم يكن يترك مرشحا هاما بوزن جورج بوش ( خاصة بعد ان انفتحت امكانيات كبرى بفوزه ) دون ان تحاول التأثير عليه ولذا فان شبكة واسعة من القادة اليهود ( الصهاينة ) فى الولايات المتحدة القوابثقلهم الى جانبه فى الحملة الانتخابية مثل دينيس روس كما اسلفنا ، وجاكوب ستين - الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية - ومكس فيشر وجوردون زاكس من اكبر واقرب مستشاريه . كما ان موريس توكرمان مدير شركة مورجان ستينلى اند كامبانى عمل على تعبئة رأس المال اليهودى - وغير اليهودى - فى وول ستريت لصالح بوش[42] .

نتيجة ذلك كله فان الادارة الامريكية الجديدة اصبحت تحتوى على قدر كبير من التأييد لاسرائيل وان اختلفت درجات هذا التأييد . فهناك مجموعة المحافظين الجدد المتهوسين ( دان كويل وجاك كيمب ) حيث توجد اقصى درجات التأييد الأعمى ، ثم مجموعة كيسنجر ( برنت سكوكروفت ولورنس ايجلبيرجر ويمكن ان ينضم لها دينيس روس وريتشاردهاس ) والتى ترى فى اسرائيل الرصيد الاستراتيجى الاساسى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، ثم مجموعة البراجمتيين ( وتضم بوش وبيكر وشينى وبرادى ) الذين وان كانوا يرون ضرورة بقاء « اسرائيل قوية » فانهم ايضا يرون ضرورة اخذ مصالح الدول العربية النفطية ( السعودية بالذات ) والموالية للغرب فى الاعتبار ، خاصة مع نفوذ هذه الدول فى اسواق المال العمالية ( بما فيها وول ستريت ) وتأثيرهم فى سوق النفط العالمى ( الذى ترتبط به تكساس الى درجة كبيرة ) . واخيرا يوجد مجموعة الراغبين فى سياسة امريكية اكثر توازنا فى الشرق الأوسط ( جون سنونو وتوماس بيكرنج ) . هذه المجموعة الأخيرة مقيدة الى حد كبير ، فنتيجة كون جون سنونو من اصل عربى ، كما أنه كان حاكم الولاية الوحيدة فى الولايات المتحدة الذى رفض التوقيع على قرار لحكام الولايات برفض قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية احد اشكال العنصرية ، ونتيجة تصريحاته فى السابق والمؤيد للجانب العربى ، فانه على الأغلب سوف يكون موضع هجوم شديد من قبل الجماعات الصهيونية للتقييد من حركته ووضعه باستمرار فى موقف دفاعى[43] ، والاهم من ذلك أن وزارة الخارجية الامريكية التى عرفت تاريخيا بانها اكثر تفهما لوجهة النظر العربية عن باقى المؤسسات الامريكية ( البيت الابيض والكونجرس ) فانها قد تعرضت خلال السنوات الثمانى لحكم ريجان الى عملية تغيير كبرى على المستويات المتوسطة والدنيا لصالح اسرائيل بحيث يصعب كثيرا امكانية وجود توجه فعال لديها للدفع فى اتجاه سياسة امريكية متوازنة فى المنطقة .

٥ - تلعب مراكز الأبحاث والدراسات دورا هاما فى صناعة السياسة الامريكية ، وكثيرا فان ماتضعه من برامج يكون مرشدا للادارة الامريكية فى ادارة سياستها الخارجية ( والداخلية ايضا ) . ومن المعروف ان مؤسسة راند لعبت دورا هاما فى ادارتى كنيدى وجونسون ، كما ان معهد بروكنجز قدم لادارة كارتر الوثيقة الاساسية التى استند اليها فى التعامل مع قضية الشرق الأوسط ، كذلك فان معهد المؤسسة الامريكية American Enterprise Institute ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ومؤسسة التراث لعبت Heritage Foundation أدورا هامة فى ادارة رونالد ريجان . ورغم ان الادارة الامريكية لم تستكمل بعد كما اسلفنا حتى يمكن رصد الروافد الفكرية المختلفة التى

تعتمد عليها ، فان الشهور الماضية تشير الى الدور المتزايد الذى يلعبه معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى Washington Institute for Near East Policy هذا المعهد نشأ فى بداية الثمانينات ، ضمن مجموعة اخرى من المؤسسات ، لمساندة ادارة ريجان التى كانت تتشكك فى معاهد ومراكز « المؤسسة الشرقية » ، والتى كانت ترى ان معظمها اصبح يميل لوجهة النظر العربية ( !! ) ومن ثم جاء المعهد لكى « يعيد التوازن » الى ساحة الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط . والمعهد فى معظمه يعتمد على اليهود الأمريكيين وغيرهم من اصحاب الاتجاه الصهيونى المرتبطين ارتباطا وثيقا بجماعات الضغط الصهيونية وفى مقدمتها لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية AIPAC ويستضيف المعهد بشكل رئيسى باحثين ودارسين اسرائيليين . ويعمل فى هذا المركز دينيس روس الذى قام باجازة بدون مرتب للعمل فى وزارة الخارجية الأمريكية(٤٤) .

وفى شهر سبتمبر ١٩٨٨ أصدر المركز تقريرا للرئيس الامريكى القادم ، صاغة كل من لورنس ايجلبيرجر ( نائب وزير الخارجية الامريكية حاليا ) ووالتر مونديل ( نائب رئيس الجمهورية فى ادارة كارتر ) واشترك فيه عدد كبير من المناصرين لاسرائيل من بينهم دينيس روس وريتشاردهاس . هذا التقرير جاء بعنوان « البناء من اجل السلام » ويوضح اسس السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط(٤٥) . ودون الدخول فى كثير من تفاصيل هذا التقرير ، فانه يعد اكثر التقارير التى صدرت فى نفس الفترة ـ مثل تقرير معهد بروكنجز ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ تعاطفا مع وجهة النظر الاسرائيلية على الوجه التالى :ـ

أ ـ يعرف التقرير الصراع العربى ـ الاسرائيلى بانه ذو شقين : أولهما بين دول Inter-State يمثل فيه الجانب العربى ـ خاصة سوريا ـ الجانب المنذر بتفجر الصراع نتيجة سعيه لتحقيق التكافؤ الاستراتيجى مع اسرائيل ومن خلال تصاعد القدرات العسكرية العربية التى زادت بامتلاك الصواريخ ارض ـ ارض والاسلحة الكيماوية . وثانيها طائفى Inter-Communal بين الفلسطينيين والاسرائيليين . وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لاتعبر عن صراع قومى ، او مقاومة للاحتلال ، انما هى جزء من صراع طائفى داخل اسرائيل .

ب ـ ان المنحى الأساسى لسياسة الولايات المتحدة ينبغى له ان يقوم على تجنب التسرع والخطوات الكبرى او تعجلها وانما يقوم على مساعدة الأطراف انفسهم للتوصل الى اتفاق من خلال المفاوضات المباشرة .

جـ ـ ينبغى على الولايات المتحدة ان تعمل على تشجيع وجود « قيادة فلسطينية مسئولة » فى الضفة الغربية وغزة تعمل على تجنب العنف ( أى وقف الانتفاضة ) والاندراج فى العملية السياسية التى تستجيب للاهتمامات الاسرائيلية ، ثم التوصل الى الحقوق الفلسطينية فى اطار الأمن الأردنى والفلسطينى ، من خلال خطوات متبادلة لبناء الثقة بين الطرفين .

د ـ العمل بشكل قوى مع اسرائيل لأنها أكثر الشركاء اهمية فى عملية التسوية ليس فقط بسبب المصالح الأمريكية الاخلاقية والاستراتيجية ، ولكن ايضا لانها تتحكم فى الضفة الغربية وغزة . ولذا فان التأكيد على الطبيعة الأساسية لتأييد الادارة الامريكية الجديدة يصبح امرا هاما اذا ما أصبحت عملية التسوية مواتية . ولذا فان واحدة من اول اعمال الرئيس الجديد ينبغى ان يكون التأكيد على علاقة الثقة القائمة على العلاقات القوية والتشاور الوثيق بين الطرفين والالتزام الكامل بالامن الاسرائيلى ، وتقوية الرادع الاسرائيلى عن طريق توثيق التعاون الاستراتيجى .

هـ ـ تشجيع كل من الاتحاد السوفييتى والصين واوربا الغربية لكى تقيد من تدفق الصواريخ وتكنولوجيتها الى الشرق الأوسط مع ممارسة الضغط على الارجنتين والبرازيل وكوريا الشمالية لمنع هذا التدفق . مع العمل على تكوين تفاهم ضمنى بين كل من اسرائيل والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر حول شكل انتشار الصواريخ ، ورؤوسها الحربية ، والقيادة والسيطرة ، والاتصال اثناء الأزمات مع تعبئة الرأى العام العالمى ضد استخدام الاسلحة الكيماوية وتقوية التأييد للقواعد الدولية الخاصة بذلك والتى قوضت بشكل هام نتيجة استخدام العراق للأسلحة الكيماوية .

و ـ قبل دعوة الاتحاد السوفييتى لأى دور فى عملية السلام ، فان عليه ان يقوم بالاتى :ـ

( ١ ) تقييد سوريا بالحد من مدها بالسلاح ، وتأكيد الاتحاد السوفيتى انه لن يؤيد اى محاولة لحل الصراع بالوسائل العسكرية .

( ٢ ) اظهار التأييد السوفيتى لأمن اسرائيل باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها ، مع الاعلان عن امكانية حل مشكلة الارض من خلال حل وسط Territorial Compromise بدلا من العودة الى حدود ١٩٦٧ ، مع اعلان واضح عن التمسك بامن وبقاء اسرائيل ؛ مع السماح بهجرة عدد اكبر من اليهود .

( ٣ ) قيام الاتحاد السوفيتى بشكل واضح وصريح بجهد مستمر من اجل تعديل مواقف سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه السلام مع اسرائيل .

( ٤ ) اعتدال السلوك التصويتى السوفيتى فى الأمم المتحدة بحيث تعدل موسكو من منهجها الحالى الذى يقوم على تأييد موقف الحد الأقصى العربى تجاه كل القضايا .

ز ـ المؤتمر الدولى لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى كمنبر للتفاوض لاتوجد فيه ميزة للولايات

المتحدة . وما لم يكن هذا المؤتمر مظلة للمفاوضات المباشرة فلن يكون له قيمة . ولذا فان الولايات المتحدة عليها ان تستمر في تحدى الاتحاد السوفيتى لاظهار ان المؤتمر سوف يكون له قيمة لحل الصراع .

ح - وحتى يمكن تحقيق ذلك ، فان الرئيس الجديد عليه ان يظهر التزامه بعملية السلام من خلال تعيين مبعوث خاص للقيام بهذه المهمة . هذا المبعوث يذهب الى الشرق الأوسط بالتعليمات الاتية :-

( ١ ) ان يعبر للحكومة الاسرائيلية عن رغبة الرئيس فى التشاور الوثيق فى عملية السلام والالتزام الذى لايهتز بالأمن الاسرائيلى .

( ٢ ) ان يبدأ العملية الحساسة الخاصة بالحديث مع قيادة المنطقة حول الحاجة الى ضبط سباق التسلح .

( ٣ ) التأكيد على التزام الادارة الجديدة بعملية السلام مصممة بحيث تعمل على اعادة تشكيل البيئة السياسية بدلاً من العمل لتحقيق انجاز اجرائى للمفاوضات .

( ٤ ) على المبعوث الخاص أن يتجنب خلق توقعات كبرى فى المنطقة أو أن يولد خططاً لحلول كبرى بمجرد عودته .

**توجهات الادارة الجديدة**

توجهات الادارة الامريكية الجديدة إزاء المنطقة العربية لا تنفصل عن توجهاتها العامة إزاء السياسة العالمية بشكل عام والخبرة التاريخية الامريكية ، والأهم ، عن الأولويات المطروحة على القيادة الامريكية داخليا وخارجيا ، ويزيد من صعوبة الفصل - حتى ولو تحليليا - ان ادارة بوش ليست « جديدة » تماما ، فجورج بوش نفسه كان نائبا لرئيس الجمهورية وكثيراً من معاونيه الرئيسيين ( جيمس بيكر ، نيكولاس برادى ، وليام وبستر ، لورنس ايجلبيرجر ) كانوا ممن عملوا فى ادارة ريجان فى منصب أو آخر . ولذا فإنه ليس من المتصور أن تشكل ادارة بوش توجهات « جديدة » فى السياسة الامريكية ، وإنما سوف تعد امتداداً بنحو أو اخر لسياسات ريجان السابقة مع بعض التغيرات التى تفرضها المواقف المتغيرة والخبرة الشخصية والفكرية لمجموعة القيادة الجديدة . وحتى يمكن تحديد التوجهات تجاه المنطقة العربية فإن ذلك يمكن أن يتم من خلال التعامل مع ثلاث نقاط أساسية : الأولويات السياسية التى على الرئيس الجديد أن يتعامل معها ، وتوجهات الادارة إزاء السياسة العالمية بشكل عام ، وأخيراً توجهاتها إزاء المنطقة العربية بوجه خاص .

**١ - أولويات الادارة الجديدة**

**الأولوية الأولى** : لدى أية ادارة أمريكية هى أن تقوم بتعيين ٦٠٩ منصب رئيسى فى الحكومة الامريكية تحتاج تصديق الكونجرس الامريكى . بالطبع فإن الرئيس الامريكى ومعاونيه الرئيسيين لا يقومون بتعيين هذا العدد دفعة واحدة ، وعادة ما يستغرق تعيينهم العام الأول من كل ادارة . ورغم ذلك فإن تعيين المناصب الرئيسية ، والتى تشارك بعد ذلك فى اختيار المناصب الأدنى ، يصبح هم الادارة الأول . وفى هذا الصدد ، ورغم أن بوش نفسه جاء من رحم ادارة ريجان ، فإن ادارته أتسمت بالبطء الشديد ( مقارنة بالادارات السابقة ) فى التعامل مع هذه الاولوية ، كما أن تسميتها لجون تاور كوزير للدفاع ، ثم عجزها عن الحصول على تصديق الكونجرس عليه ، سبب صدمة مبكرة لها سوف تدفعها الى مزيد من التأنى فى اختيار شاغلى المناصب الرئيسية ، مع محاولة التشاور مع الأغلبية الديموقراطية فى الكونجرس قبل محاولة الحصول على التصديق وهو ما سيسبب تأخر العملية برمتها ..

ولاشك أن التعامل مع الكونجرس سوف يشكل أولوية ثانية لجورج بوش . فرغم أن وجود رئيس جمهورى وادارة جمهورية فى الوقت الذى يتمتع فيه الديموقراطيون بأغلبية فى الكونجرس ليس أمراً جديداً على النظام السياسى الامريكى ، إلا أن التعامل معها أختلف من رئيس جمهورى لاخر ، فبينما أعتمد ريتشارد نيكسون على انجازاته الخارجية ( خاصة خلال فترة رئاسته الاولى ) لكى يمرر برامجه فى الكونجرس ، فإن رونالد ريجان نجح فى أستخدام شخصيته الكارزمية وشعبيته فى تعبئة الرأى العام الأمريكى خلف سياسته الى الدرجة التى خلقت ضغوطاً قوية على أعضاء الكونجرس لكى يعطوا الرئيس الامريكى ما يريد . جورج بوش لا يمتلك أيا من هذه المؤهلات بعد ، فهو لا يمتلك انجازات سياسية كبرى يمكن أن يستند إليها . كما أن شخصيته لا تتمتع بأية كاريزما تؤهله لتعبئة الرأى العام . كذلك فإنه لا يمتلك تلك القاعدة من اليمينيين المتهوسين من المحافظين الجدد داخل الحزب الجمهورى والتى ساندت ريجان بقوة واستخدمها فى النيل من خصومه . على العكس فإن هذا النجاح اليمينى من الحزب - والذى وقف وراء جاك كيمب ابان الانتخابات التمهيدية - ينظر بشك كبير للرئيس الجديد . وبناء على ذلك فإنه ليس أمام جورج بوش سوى البحث عن صيغة للتعامل مع الكونجرس الديموقراطى حتى لا تتحول سياساته الى مجموعة من المواجهات مع الكونجرس .

هذه الأولوية تزداد أهميتها على ضوء الأولويات التالية ، وفى مقدمتها وضع الميزانية الخاصة بعام ١٩٩٠ . ويواجه جورج بوش معضلة كبرى تتلخص فى ضرورة سد العجز فى الميزانية الفيدرالية . وتبعا للبرنامج الموضوع لتطبيق قانون جرام - رادمان - هولنجز والخاص بضرورة موازنة الميزانية الفيدرالية فى عام ١٩٩٢ ، فإن العجز المحقق لعام ١٩٩٠ ينبغى ألا يزيد

على ٩٢ بليون دولار . ولما كان جورج بوش قد أعلن ابان الحملة الانتخابية أنه لن يقوم بزيادة الضرائب ، فإن تخفيض العجز لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال تخفيض الانفاق الحكومى بما فيه ميزانية وزارة الدفاع ، وهو الأمر الذى سوف يفتح عليه جبهات عديدة ليس فقط مع الديموقراطيين ولكن داخل الحزب الجمهورى نفسه ، بل وحتى بين الخبراء والمتخصصين الذين عليهم أن يقرروا اى الأنظمة الدفاعية يتبغى السعى لاقتنائها فى ضوء ميزانية الدفاع الجديدة ( المفاضلة بين نظام MX ونظام الميدجيتمان وما يمكن السماح بإنفاقه على برنامج حرب النجوم[٤٦] ) بعد ذلك يأتى وضع عدد من المقترحات التى طرحها بوش أثناء الحملة الانتخابية والتى يود الاسراع بتمريرها فى الكونجرس حتى يظهر ادارته بمظهر الادارة المنجزة منذ العام الأول لولايته وحتى يكون قاعدة شعبية تسمح له بالتعامل مع الكونجرس منها رفع الحد الادنى للأجور وإنقاذ مؤسسات الإقراض والتوفير المفلسة، وإستراتيجية للتعامل مع النفايات الذرية للمفاعلات النووية مع تمرير قانون لتخفيض الضرائب على الشركات التى تفكر فى مشروعات ذات عائد على المدى البعيد[٤٧].

لا يعنى ذلك أن السياسة الخارجية سوف تكون بعيدة تماما عن أولويات الرئيس الجديد خلال عامه الأول فى الحكم ، فهناك عدد من القضايا التى تفرض نفسها عليه والتى عليه أن يتعامل معها مثل التحضير لعقد قمة أمريكية سوفييتية والتحضير لمؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى خلال ربيع وصيف عام ١٩٨٩ ، كذلك فإن التطورات الحادثة فى امريكا الوسطى ( فى السلفادور حيث تجرى انتخابات جديدة وفى نيكارجوا حيث توجد قوات الكونترا المعتمدة على الولايات المتحدة ). وبغض النظر عما يفرض على الرئيس الامريكى ، فإن هناك مجموعة من أولويات السياسة الخارجية يمكن استقراؤها من خطاباته خلال الحملة الانتخابية ومن تصريحات وزير خارجيته جيمس بيكر على الوجه التالى[٤٨] :ـ

( ١ ) علاقات الشرق والغرب وخاصة العلاقات الامريكية السوفيتية .

( ٢ ) « التصدى للماركسية فى أمريكا الوسطى ».

( ٣ ) مواجهة رغبة أوربا الجامحة لمزيد من الوفاق مع موسكو مع ـ فى نفس الوقت ـ اقناع دول حلف الاطلنطى واليابان للمساهمة فى تحمل الأعباء العسكرية والمالية التى تتحملها الولايات المتحدة .

( ٤ ) ديون العالم الثالث .

( ٥ ) مشكلة الشرق الأوسط .

**٢ ـ توجهات الادارة إزاء السياسة العالمية**

قدمنا من قبل ان ادارة بوش بحكم العمر والخبرة التاريخية والتيار الايديولوجى والمصالح الاقتصادية تنتمى الى ما يمكن تسميته « بمحاربى الحرب الباردة ».

ورغم كل التطورات العالمية المذهلة ، وخاصة فى الاتحاد السوفيتى منذ تولى جورباتشوف فى عام ١٩٨٥ . فإن ذلك لم يغير من أى من الأطروحات الاساسية للرئيس الامريكى وكبار معاونيه . فلا تزال رؤيتهم للعالم تقوم على انقسامه الى عالمين متنافسين ومتصارعين هما العالم الاشتراكى والعالم الرأسمالى وان النصر لابد أن يكون حليف الأخير . فقد أعلن جورج بوش فى خطاب له فى سان فرانسيسكو فى ٢٩ يوليو ١٩٨٨ . « تذكروا ، أن الحرب الباردة لم تنته .. وفى الوقت الذى يجب أن تكون لدينا الجراة للامساك بفرصة التغيير فإنه ينبغى أن نعد للصراع متعدد الأبعاد Protracted Conflict » بعد ذلك بأربعة أيام وفى شيكاغو ، فإن بوش بدأ فى وضع الشروط التى يراها تعبر عن « تغير حقيقى ومحسوس فى السلوك السوفيتى » على الوجه التالى : خفض الأسلحة الكيماوية والتقليدية تخفيف النزاعات الاقليمية ، التخفيف من القيود على الهجرة وحقوق الانسان . والتخفيف من سياسة الكرملين تجاه أوربا الشرقية . وفى معظم تصريحاته فإن بوش دائماً يركز ـ مثله مثل سلفه رونالد ريجان ـ على « السلام من خلال القوة » والعلاقة ما بين القوة العسكرية والاتجاهات الدبلوماسية والسياسية[٤٩] ، وهى وجهة نظر راسخة فى المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية .

من هذا المنظور فإن جورج بوش ينطلق الى باقى الاقاليم فى العالم لكى يطبق رؤية « الحرب الباردة » هذه ، كما هو الحال فى أمريكا الوسطى حيث يرجع مشاكلها بشكل رئيسى الى الاتحاد السوفيتى وكوبا التى يراها « كجزيرة سوفيتية » فى البحر الكاريبى تقوم بنشر الامبريالية السوفيتية فى أمريكا اللاتينية حيث نجحت فى انشاء نظام « شيوعى » فى نيكاراجوا ، مؤكداً على أن الولايات المتحدة سوف تستمر فى مقاومة جهود الاتحاد السوفيتى وكوبا ـ كما فعلت فى جريناداً ـ فى هذه المنطقة ويعقد العزم على الاستمرار فى السياسة التى تعمل على « عزل كاسترو وتعمل كل شىء لأجل أن يعرف الشعب الكوبى الشجاع كل شىء عن العالم كما هو ، وليس كما يخبره كاسترو عن حاله »[٥٠] .

جيمس بيكر ـ وزير الخارجية ـ لا يختلف كثيراً عن بوش . فهو يعتقد أن الاتحاد السوفيتى يظل قوة ثقيلة التسليح ، لها مصالح معاكسة لتلك الامريكية « أنها لم تغير من السياسة السوفيتية القديمة ، أى أختبار التحالف ( الغربى ) والبحث عن نقط الضعف فيه ( من أجل استغلالها ) » . ويحدد بيكر هدفه فى أن الولايات المتحدة « تريد أن ترى السوفييت يعترفون أن الشيوعية لم تنجح » . ولكن بيكر يبدو أكثر أعتدالاً من بوش حينما يرى ضرورة استمرار الاقتراب من السوفييت بفطنة وواقعية وتحفظ ودون تسرع حينما يلوح بعض التغيير فى السياسة السوفيتية[٥١]

ديك شيني وزير الدفاع يمثل نفس التيار ، فخلال تواجده في مجلس النواب قام بتأييد كل البرامج العسكرية التي قدمها رونالد ريجان[٥٢] كما أنه من المعروفين بحماسهم الشديد لمبادرة الدفاع الخاصة المعروفة ببرنامج حرب النجوم[٥٣] ، وله آراؤه المتشككة للغاية في الاتحاد السوفيتي . فرغم أنه يعتقد أن جورباتشوف ملتزم بسياسة الجلاسنوست ( المصارحة ) فإن الولايات المتحدة لم تصل الى النقطة التي يمكن أن تخفض من دفاعاتها[٥٤] . وحذر الكونجرس من تخفيض ميزانية الدفاع نظراً للشك في قدرة جورباتشوف على تنفيذ اصلاحاته الاقتصادية ، وقال أيضاً « أنه من الهام أن لا نقع في فخ أن يكون علينا الاستجابة لما يقدمه الضعيف[٥٥] - ولكن على أي الأحوال - فإن بيكر وشيني رغم أنهما يتفقان مع بوش في الاتجاه العام ، فإنهما يدركان أنه لا يمكن زيادة ميزانية الدفاع عما هي عليه ( حوالي ٣٠٠ بليون دولار ) ما لم يكن هناك اتجاه لخفضها قليلاً كمساهمة لسد العجز في الميزانية . تلك الحقيقة تدفعهم في أتجاهين : أولهما يسعى الى الضغط على الحلفاء لزيادة ميزانياتهم العسكرية في أوربا الغربية واليابان ، والثاني ، السعي بحذر لتوقيع اتفاقيات للحد من التسلح مع السوفييت .

خلاصة ذلك كله أن أسلوب ادارة بوش تجاه الاتحاد السوفيتي لن تنحو نحو المدرسة الشائعة في غرب أوربا والتي تطالب بمساعدة جورباتشوف لتحرير الاقتصاد السوفيتي من خلال التجارة والقروض ، إنما سوف تميل الى التركيز على محادثات الحد من التسلح مع محاولات استخلاص أكبر تنازلات ممكنة في مجالات التسلح والعلاقات الثنائية وحقوق الانسان والنزاعات الاقليمية[٥٦] .

**٣ - الادارة الامريكية الجديدة والمنطقة العربية**

في مكان آخر[٥٧] أوضح البحث أن سلوك الولايات المتحدة ازاء العالم العربي حكمته ثلاثة مداخل : المدخل الكوني ( التنافس السوفيتي - الامريكي ) ، مدخل تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، المدخل الاسرائيلي . وخلص البحث أيضاً الى أن امتزاج المدخل الكوني بالمدخل الاسرائيلي « قد جعل الولايات المتحدة تشعر بأن العنف إزاء الوطن العربي هو الوسيلة الاساسية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها »[٥٨] . دون الدخول في استعادة تفاصيل الدراسة ، فإن الايمان الامريكي بكون اسرائيل هي الرصيد الاستراتيجي الأساس للولايات المتحدة في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة الثانية ، قد حقق تطابقاً كبيراً في المصالح الاسرائيلية والامريكية ، مما رفع التحالف فيما بينهما ليصل الى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل .

ادارة جورج بوش أبنة هذه المرحلة ، وخلال الحملة الانتخابية بدا وكأنه على استعداد لكي يذهب خطوات أبعد في هذا الاتجاه ، خاصة وأن تعاونه مع اللوبي الصهيوني ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى كان متصاعداً الى حد كبير . ففي منتصف يونيو ١٩٨٨ قام بتعيين لجنة من ٢٧ عضواً لكي تنصحه حول الشرق الأوسط برئاسة جوردون زاكس الزعيم اليهودي الجمهوري وريتشارد فيربانكس مساعد وزير الخارجية الأسبق . ضمت اللجنة مارشال بريجر المساعد الخاص لريجان للاتصال بالمجتمع اليهودي ، ولورنس ايجلبيرجر وجوزيف سيسكو وتشارلز فيربانكس والان تيز ووليام شنيدروليونارد جارفنت والان كاريسون وجيفري كمب وجوبس ستار وهاري روان وجيريس بنرمان واموس بيرلتر ودانيل بايبس وماثيو فريدمان وفرانك فوكو ياما ولورنس جولمتر ومايكل هالبوتش وبول جوردينى وفيليس كامنسكي وجيمس فيلبيس وهارتي شيرمان وجين سنايدر وباري زوريكان[٥٩] . هذه المجموعة كان معظمها من اليهود ، ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة ، ويشاركون في أعمال معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى ، وكثيرون منهم شاركوا في وضع تقرير « البناء من أجل السلام » السالف الذكر ، كما أنه لم يكن بينهم شخص واحد من الذين يدعون الى سياسة أمريكية « متوازنة » في الشرق الأوسط .

ولذلك فلم يكن مدهشاً أن خطابات بوش أثناء الحملة الانتخابية ركزت على النقاط التالية[٦٠] :-

( ١ ) أن بوش ملتزم بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ويتعهد بالمحافظة على وثيقة كيسنجر لعام ١٩٧٥ والتي تنص على عدم الحوار مع المنظمة إلا إذا وافقت على القرار ٢٤٢ واعترفت بإسرائيل صراحة ونبذت الارهاب والعنف .

( ٢ ) ان بوش لن يعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أو بقيام دولة فلسطينية .

( ٣ ) ان بوش لن يعترف بحكومة فلسطينية مؤقتة أو حكومة في المنفى تشكلها المنظمة .

( ٤ ) ان أمن اسرائيل جزء لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة ودول العالم الحر .

( ٥ ) ان بوش يلتزم بدعم اسرائيل عسكرياً ويلتزم بضمان المحافظة على ميزان القوى السائد حالياً ( المقصود هنا ضمان تفوق اسرائيل عسكرياً على الدول العربية ) وبالمقابل فإنه لن يزود الدول العربية بأسلحة يمكن أن تشكل تهديداً لأمن اسرائيل .

( ٦ ) ان بوش عازم على تكثيف التعاون مع اسرائيل لمحاربة الارهاب وتبادل المعلومات الأمنية والمخابراتية .

( ٧ ) على اسرائيل أن تطمئن الى دعم الولايات

المتحدة غير المحدود لها فى المجـالين السياسى والدبلوماسى .

( ٨ ) ان الولايات المتحدة لن تفرض أبداً سلاماً على اسرائيل لا ترضاه .

( ٩ ) ان اقامة دولة فلسطينية لن يؤدى الى السلام ، كذلك فإن ضم اسرائيل للاراضى أو التحكم فيها بشكل دائم بالاحتلال العسكرى لا يمكن أن يؤدى الى السلام كذلك ، الذى ينبغى البحث عن طريقة أخرى من خلال المفاوضات ـ التى تلعب فيها الولايات المتحدة دور الوسيط الأمين ـ للتوصل الى السلام .

وبالاضافة الى خطابات بوش المتفرقة ، فإن حملته اصدرت وثيقة خاصة بالشرق الأوسط[1] ـ صاغها فيما يبدو اللجنة سـالفة الـذكر ـ أوضحت المصـالح الاستراتيجية الامريكية فى الشرق الاوسط على الوجه التالى :

( ١ ) يجب أن تكون المنطقة مستقرة ، وتحكم أممها بواسطة حكومات صديقة للولايات المتحدة .

( ٢ ) ان تبقى اسرائيل حرة وديموقراطية وآمنة عسكريا وقوية أقتصاديا .

( ٣ ) حرية البحار وحرية التجارة من التقاليد الامريكية . ان محاور أمريكا وحلفائها الى الخطوط البحرية وموارد النفط فى المنطقة يجب أن تبقى حرة من التدخل سواء من المشاغبين الاقليميين أو الاتحاد السوفيتى أو الارهابيين .

« اننا ( اى الولايات المتحدة ) سوف نسعى لحماية هذه المصالح بشكل نشط اننا سوف نستمر فى العمل مع الدول العربية المعتدلة التى ترغب فى التعايش مع اسرائيل . هذا يجب أن يحدث بتنسيق مع الحلفاء كلما كان ذلك مناسباً وعملياً . ولكننا يجب أن نكون مستعدين لدعم مصالحنا فى المنطقة وحدنا اذا كان ذلك ضرورياً لحماية أمن الولايات المتحدة ».

وأعطت الوثيقة أهمية كبرى للعلاقات الاسرائيلية الامريكية واصفة أياها بأنها « شركة فى الحرية »، موضحة التشابه بين الدولتين : فكلتاها دولة مهجرين واقامها فارون من الاضطهاد الدينى وقامتا على الثورة وعلى ميراث الرواد وقيم الكتب المقدسة والديموقراطية والحرية والايمان بالحقوق الاساسية للانسان . ومن استعراض تطور العلاقات خلال عهد ريجان ووصولها الى درجة التعاون الاستراتيجى ، فإن الوثيقة تقرر ان الولايات المتحدة ـ فى عهد بوش ـ سوف تستمر فى الحفاظ على التفوق الكيفى لاسرائيل ضد أى خصم أو تحالف للخصوم ؛ وأعلنت الوثيقة عن أستعداد الولايات المتحدة للاستعانة بالأمم المتحدة « عندما يناسب ذلك دبلوماسية الدول الحرة » وان الولايات المتحدة سوف تسعى لتغيير قرار الأمم المتحدة الذى يساوى بين العنصرية والصهيونية .

وفيما يتعلق بعملية السلام فإن الوثيقة أعادت التذكير بالنقاط الموضحة من قبل ، ولكنها أضافت لها امكانية الاستفادة بمبادرة ريجـان والاعتماد عـلى النمو الاقتصادى كوسيلة للسلام فى المنطقة من خلال مواجهة أزمة المياه وتشجيع الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكهرباء ( الدول المرشحة للتعاون فى هذه المجالات هى مصر والاردن واسرائيل ).

دور الاتحاد السوفيتى فى عملية السلام سوف يكون محدودا ، وبعد أن يثبت حسن نواياه من خلال وضع حدود على الدول العربية التى تناصر « الارهاب » بالسلاح ( سوريا وليبيا ) وهو ما يعنى أنها تهدد سلام المنطقة . كذلك فإن موسكو مطالبة بأن تتوقف عن تأييد دول الرفض العربية ، وأن تقيم علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل وتكف عن المعارضة الدائمة لها فى الأمم المتحدة وباقى المنظمات الدولية الأخرى . وحتى يتم ذلك فإن الولايات المتحدة عليها أن تتمسك بقوة بتلك السياسات التى خدمتها فى الماضى بما فيها الدعم العسكرى لاسرائيل .

وبشكل عام فإن الوثيقة ـ وباقى تصريحات بوش ـ لا تتحدث عن « المنطقة العربية » كوحدة سياسية قائمة بذاتها . فهى تنظر إليها أولاً بإعتبارها جزءاً من « الشرق الأوسط » وهى منطقة تمتد من باكستان شرقاً حتى المغرب غربا . وثانيا فإن الدول العربية مقسمة بحزم الى دول موالية للغرب Pro-Western ودول معادية راديكالية ـ وهى تنحصر حاليا فى سوريا وليبيا ـ التى ترى الادارة الامريكية انها سوف تبقى معادية وميالة للعنف فى منطقة تتطلع للاستقرار . المجموعة الأولى تستحق التأييد والتشجيع وتشمل مصر والاردن ودول منطقة الخليج وفى مقدمتها المملكة السعودية ، فهذه المنطقة الاخيرة ذات اهمية خاصة نظراً لما تحتويه من احتياطيات بترولية ، ولذا فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على زيادة التعاون الأمنى معها والذى حدث أثناء ادارة ريجان ، وبمساعدة من الدول الغربية الأخرى التى شاركت فى القوة البحرية لحماية الخليج .

وعن منطقة المغرب العربى فان الولايات المتحدة تتطلع الى تدعيم العلاقات التقليدية مع المغرب وتونس ، مع العمل على تدعيم العلاقات مع الجزائر حتى يمكن استمرار الطرق الى البترول والغاز الجزائرى وتشجيع الجزائر على الحل السلمى لمشكلة الصحراء . وهنا فانه « يجب على الولايات المتحدة أن تؤيد جهود شمال افريقيا التى تستهدف تحقيق التعاون الاقليمى السلمى » .

فيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية فان الولايات المتحدة عليها أن تبقى على الحياد وتشجع الأمم المتحدة والجهود الاقليمية الأخرى من أجل حظر الامداد

بالسلاح الى طرفى الصراع وتحقيق انسحاب « كل القوات العسكرية الى ما وراء حدود ١٩٨٠ وتحقيق تسوية سلمية دائمة . « ان الولايات المتحدة تعتقد ان نصرا عسكريا ايرانيا أو عراقيا لن يكون من مصلحة الولايات المتحدة فى المنطقة » .

ان هذا العرض للوثيقة ، ومن قبل ذلك ملخص تصريحات بوش - يشير الى أى حد تاثر الرئيس الجديد بوثيقة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، والى درجة التطابق الموجودة بين وثيقة موقفه من الشرق الأوسط ووثيقة « البناء من أجل السلام » التى أصدرها المعهد والتى عرضناها من قبل . كذلك فان الوثيقة تعكس الرؤية العالمية لجورج بوش ورفاقه والتى لا تزال تدور فى إطار الحرب الباردة رغم كل التغيرات الجوهرية الحادثة فى الاتحاد السوفيتى وسلوكياته . ومن هذه النظرة يأتى مقترب بوش من الشرق الأوسط ، حيث تصبح اسرائيل بالذات « حليفا استراتيجيا وعاملا جوهريا فى منع الهيمنة السوفيتية على الشرق الأوسط ومساهمة فى تحقيق الاستقرار فى المنطقة »[٦٢] . ولذلك لم يكن مستغربا ان تركز الوثيقة بشكل كبير على تفاصيل التعاون العسكرى بين اسرائيل والولايات المتحدة بحيث تشمل المناورات المشتركة وتخزين السلاح وقطع الغيار والذخيرة والتعاون فى مجال المخابرات والتخطيط لحالات الطوارىء ، والتطوير المشترك للصواريخ المضادة للصواريخ التكتيكية ، بينما تعطى عملية السلام أولوية ثانية والاعتراف بأنها سوف تكون « عملية بطيئة وطويلة الأمد » وهى الأمور التى ركز عليها فيما بعد أعضاء لجنة الشرق الأوسط فى حملة بوش[٦٣] .

ولا جدال فان جزءا من هذا التحيز الكبير لاسرائيل يعود الى ضرورات الحملة الانتخابية لجورج بوش ورغبته فى الحصول على أصوات اليهود الأمريكيين ومساندتهم السياسية له . خاصة وأن بعض التيارات اليهودية ظلت دوما تتخوف من اتصالات بوش « البترولية » وقاعدته فى تكساس ذات العلاقات القوية بشركات النفط والمملكة السعودية ، ومن ثم شنت عليه حملة وصلت الى حد اتهامه بمعاداة السامية ، وأنه انتقد اسرائيل بقوة أثناء الحرب اللبنانية وبسبب غارتها على المفاعل الذرى العراقى ودورها فى فضيحة ايران - كونترا[٦٤] . وفى مواجهة هذا الانتقاد الذى جاء أساسا من القوى اليهودية الديموقراطية ، فان معظم القوى اليهودية والصهيونية القيادية فى الولايات المتحدة وقفت الى جوار بوش بالمال والدعاية خاصة بعد أن تأكد اختياره كمرشح للحزب الجمهورى ، ووضح تأثير جيسى جاكسون فى الحزب الديموقراطى[٦٥] . ورغم ذلك - وهذه حقيقة تستحق التنبيه - فان اغلبية الأصوات اليهودية ذهبت الى خصم بوش مايكل دوكاكيس[٦٦] .

ان هذه الحقيقة بالاضافة الى انتخاب بوش تخلق وضعا جديدا فى علاقات الرئيس الجديد بالجماعات الصهيونية ( فقد أصبحت هى الأخرى فى حاجة اليه بقدر حاجته اليها ) وزاد على ذلك أن قبول منظمة التحرير بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ واعترافها باسرائيل واعلان نبذها « الارهاب » وهو الأمر الذى أدى الى اقامة الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة خلال الأيام الأخيرة من حكم ريجان ، خلق وضعا جديدا أمام ادارة بوش ، بل وأمام الجماعات الصهيونية نفسها . فحتى حدوث خطوة منظمة التحرير فقد كان هناك تناغم واضح بين بوش والجماعات الصهيونية على أساس أن موقف المنظمة « الرافض » لا يجعلها شريكة فى عملية السلام . بعد موقف المنظمة الجديد ، فان فرصا أصبحت مفتوحة أمام بوش لتحقيق انجاز فى الشرق الأوسط يحتاج اليه لبناء قاعدته الشعبية كرئيس قادر على الانجاز بدلا من صورة الرجل الثانى الذى يعتاد الموافقة دائما والتى تكونت عنه خلال ادارة ريجان[٦٧] .

هذه التطورات خلقت وضعا جديدا يتميز بالسيولة النسبية فى موقف الادارة الجديدة ، فخياراتها أصبحت متعددة عن ذى قبل ، كما أن الفرص زادت أمامها . ولعل من المثير هنا أن نلاحظ الكيفية التى تعاملت بها الجماعات الصهيونية واسرائيل مع هذا الموقف الجديد وكيف عملت على تشكيل فكر الادارة الجديدة ازاء الظروف المتغيرة ، حيث اتخذت مجموعة من الخطوات على الوجه التالى :

( ١ ) حملة دعائية تركز على خطأ الحوار مع منظمة التحرير بالتشكيك فى مصداقية موقف المنظمة الأخير والتذكرة بما فيها الأرهاب ووجود « ابو العباس » المرتبط بحادث أكيلى لأورو - فى اللجنة التنفيذية للمنظمة .

( ٢ ) اثارة موضوع الصواريخ فى الشرق الأوسط مع ربطه بموضوع انتشار الأسلحة الكيماوية فى المنطقة لدى دول « غير مسئولة » ولا تتورع عن استخدام هذه الأسلحة كما حدث من مصر فى حرب اليمن والعراق فى حربها مع ايران وضد الأكراد . وفى هذا السبيل أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى كتابا حول الموضوع ، وقام مؤلفه سيث كاروس بعرض ملخصه اثناء شهادة أمام لجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ الأمريكى[٦٨] . وهكذا أصبح معروضا على الادارة الجديدة موضوع انتشار الاسلحة الكيماوية فى الشرق الأوسط بطريقة توازى ، ان لم تفق البحث عن سبل تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ، أو حتى الصراع العراقى الايرانى .

( ٣ ) الاستمرار فى ملاحقة الادارة الامريكية الجديدة ، من حيث وضع شخصيات تتعاطف مع الجماعات الصهيونية فى الأماكن الحساسة ، وهى العملية المتصور

ان تستمر حتى المراتب الدنيا من الادارة الامريكية . ولا يكتفى بذلك فقط ، وانما التأكد على أن هذه الشخصيات سوف يكون بين ايديها صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وبالذات مثلث سكوكروفت ، ايجلبيرجر ، وروس .

( ٤ ) لم تترك اسرائيل الادارة الجديدة تلتقط انفاسها أو تقوم بوضع استراتيجيتها ازاء المنطقة بمفردها . وبمجرد ان تم الاحتفال بتولى الرئيس الجديد ، حتى بدأت جماعات الضغط الصهيونية في إعادة طبع « التزاماته » اثناء الحملة الانتخابية ، وبدأت الرسل الاسرائيلية في الوصول الى واشنطن حيث سافر الياكيم وبنستين سكرتير الحكومة الاسرائيلية اليها لعرض وجهة النظر الاسرائيلية ، ورغم عدم حماس الادارة الأمريكية ورغبتها في الحصول على بعض الوقت لتشكل سياستها ، فانها رضخت في النهاية للطلب الاسرائيلي بزيارة موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلي لواشنطن الذى لم يستنكف اعلان انه لا يوجد لديه خطط طموحة تجاه النزاع في الشرق الأوسط وأن الغرض من زيارته هو التعرف على الادارة الجديدة !![٦٩].

نتيجة ذلك كله فان الادارة التى بدت لديها خيارات مفتوحة ، بدأت في تنسيقها في اتجاه الرغبات الاسرائيلية . فمن ناحية تبنت الادارة موضع الاسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط ، ووضعه جيمس بيكر كأحد الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب والسوفييت[٧٠] . ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الاتهامات لمصر بالعمل على انتاج الاسلحة الكيماوية[٧١] ، وقبل ذلك كانت الاتهامات قد وجهت الى ليبيا في نفس الاتجاه . وفي نفس الوقت بدأ توظيف الحوار الأمريكي ــ الفلسطيني لانتزاع تنازلات من المنظمة فيما يتعلق بتهدئة الانتفاضة ووقف العمليات المسلحة داخل اسرائيل[٧٢] ، دون ان يؤدى مباشرة الى مشاركة المنظمة في عملية التسوية كشريك اساسى . فقد بدأت الولايات المتحدة في جس النبض حول افكارها الأولية على الوجه التالى[٧٣] : ــ

( ١ ) أن الولايات المتحدة تريد الحث على عملية للسلام تبدأ بمفاوضات بين اسرائيليين وفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة . وبعد ذلك فان المفاوضات تتشعب « لتحاول » أن تشمل بلدانا عربية اخرى ومنظمة التحرير في شكل من اشكال المفاوضات المباشرة .

( ٢ ) وطبقا لذلك فان بيكر لا يعتقد ان عقد مؤتمر دولى للسلام ــ في هذا الوقت ــ يشكل نقطة بداية للعمل .

( ٣ ) ان الولايات المتحدة تحب ان يقدم رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير عرضا مغريا وجادا لحكم ذاتى حقيقى للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . هذا العرض سوف يكون اساسا للحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير .

( ٤ ) ان الولايات المتحدة سوف تجعل درجة المشاركة السوفيتية في عملية السلام تتوقف على رغبة موسكو في التخلى ، في الوقت الحالى على الأقل ، عن فكرة المؤتمر الدولى ، وأن تلحق بواشنطن في منهج الخطوة خطوة .

وهكذا فان الادارة الجديدة بدأت في الرقص على الانغام الاسرائيلية المحافظة والتى تجعل من موضوع الحكم الذاتى اساسا لسياستها ، رغم ان اسرائيل وطوال عشر سنوات منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، لم تقدم مشروعا حقيقيا لتحقيق ذلك ، بل أن شامير يلوح في كل مناسبة بأن اراضى الضفة والقطاع هى أراض اسرائيلية في الأساس . بعد ذلك ما الذى يمكن للعرب أن يتوقعوه من الادارة الجديدة وماذا يمكن ان يفعلوه ازاء ذلك ؟

## الخلاصة : ما العمل ؟

الصفحات السابقة يمكن ان تقودنا الى النتائج التالية : ــ

( ١ ) ان الادارة الامريكية الجديدة بحكم تركيبتها وتوجهاتها ترى في المنطقة العربية موضوعا للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى رغم كل التطورات في العلاقات الامريكية السوفيتية خلال الأعوام الماضية .

( ٢ ) انه وان كانت الادارة الامريكية تدرك وجود مصالح لها لدى الدول العربية الصديقة للغرب ، فان العلاقات الامريكية ــ الاسرائيلية لها الأولوية والسبق والأهمية الاستراتيجية على تلك الامريكية ــ العربية .

( ٣ ) ان الدول العربية ــ الصديق منها للغرب والمعادى له ــ لا ينبغى لها ان تحصل على أسلحة رادعة أو صواريخ يحقق لها قدرا من التكافؤ مع الترسانة النووية والكيماوية الاسرائيلية نظرا لعدم توافر ضوابط اخلاقية لدى هذه الدول لاستخدام هذه الاسلحة .

( ٤ ) ان الولايات المتحدة وان كانت ترغب في تسوية الصراع العربى ــ الاسرائيلى ، وباقى الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، فان ذلك لا يشكل اولوية متقدمة للسياسة الأمريكية ، واذا حدث فانه ينبغى ان يؤدى الى زيادة النفوذ الامريكى وتقليص التواجد السوفيتى ، وبالتوافق مع السياسة الاسرائيلية عندما توجد وتتوافر هذه السياسة .

( ٥ ) ان الضغط على اسرائيل غير وارد في هذه المرحلة ، وان قدرة الولايات المتحدة على تغيير المواقف الاسرائيلية سوف يكون من خلال الاغراء ( مزيدا من صفقات السلاح والمعونات والتكنولوجيا ) والاقناع . وهنا فان الجانب العربى عليه واجب المساعدة في ذلك عن طريق تقديم تنازلات تقلل من المخاوف الاسرائيلية .

ان هذه التوجهات الامريكية ليست مطلقة دائما أو نهائية ، وانما هي في النهاية محصلة الخبرة التاريخية للادارة نفسها سواء بالعالم أو بالإطار المحلي لصنع السياسة الامريكية ، والأهم ، ما تقوم الأطراف نفسها بعمله . فكما رأينا فان اسرائيل وأنصارها لم تترك أبدا شيئا للصدف ، فهي تشارك باستمرار في تشكيل التوجهات وإعادة تشكيلها عندما تتولد ظروف جديدة ، بينما يكاد الجانب العربي يكون غائبا تماما من الصورة . الا من عدد من المؤثرات غير المباشرة مثل صور الانتفاضة في الاعلام الامريكي ، وزيادة القدرات العسكرية العربية التي تضغط على القيادة الأمريكية للإهتمام بالمنطقة ، وان كان ذلك ضمن أولوية دنيا ، والرابطة المالية والبترولية بين الدول العربية المنتجة للنفط والدوائر المالية والنفطية الأمريكية . أما بشكل مباشر فقد وقف العالم العربي مكتوف اليدين في فترة النقاش الدائر خلال الحملة الانتخابية ، وبعدها فان قضية الاسلحة الكيماوية لم تجد من يرد عليها ويعيد طرحها على ضوء الترسانة النووية الاسرائيلية ، وانتظر القادة العرب حتى تتم زيارتهم الواحد وراء الآخر الى واشنطن حتى يمكن شرح وجهة النظر العربية . وهو الأسلوب الذي تعتمده دائما كل ادارة جديدة لتسكين صراع الشرق الأوسط ـ فبعد زيارة القادة العرب ، ورئيس الوزراء الاسرائيلي ، فان الولايات المتحدة سوف تقوم بدراسة وجهات النظر خلال فترة الصيف ، ثم تقوم بارسال مبعوث الى المنطقة بمجموعة أفكار ـ سبق وضع اطارها العام ـ ومع نهاية العام ـ وما لم تكن هناك أزمة كبرى في المنطقة ـ فان مشروعات التسوية المطروحة اما أن تكون قد تغيرت الظروف التي ولدتها ـ مع ذبول الانتفاضة مثلا ـ ومن ثم تنتفي الحاجة اليها ويبدأ البحث عن مشروعات جديدة حسب الظروف المتغيرة ، أو أن تستخدم كاداة للحصول على تنازلات عربية تتوافق مع تلك الاسرائيلية ومن ثم تنجح الولايات المتحدة في زيادة نفوذها مع الابقاء على علاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل في آن واحد .

هذا هو السيناريو المتوقع للأحداث أو على الأقل هذا ما سوف تحاول حكومة شامير الاسرائيلية ان توجه السياسة الامريكية اليه خاصة في ظل غياب أزمة كبرى في المنطقة تدفعها الى مقدمة الأولويات الأمريكية . وتجاه هذا السيناريو فان الدول العربية فرادى أو مجتمعه . تستطيع أن تقوم بعدد من الخطوات التي ترفع من القضية الفلسطينية في قائمة الأولويات الأمريكية وتدفع في اتجاه نظرة امريكية اكثر توازنا تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي تسمح بانشاء الدولة الفلسطينية على الوجه التالي :

١ ـ انه لولا وجود تصاعد في عناصر القوة العربية ( الانتفاضة ، السلاح ، درجة من الوفاق العربي ، انشاء مجلس التعاون العربي ) لما كان للقضية الفلسطينية أي وزن في السياسة الأمريكية . ومن ثم فان الاستمرار في تصعيد عناصر القوة هذه بانعقاد مؤتمر القمة العربي بحضور مصر وحل التناقض السوري العراقي ، والمصري السوري ، ودعم الانتفاضة ، وتحديث السلاح العربي باستمرار سوف يخلق ضغوطا لحل المشكلة .

٢ ـ ان رؤية « الحرب الباردة » للادارة الأمريكية يعطى وزنا غير مباشر للاتحاد السوفيتي ، يمكن استخدامه بحصافة وحنكة ، خاصة اذا ما ظهر ان زيادة التواجد السوفيتي سياسيا واقتصاديا يعود أساسا لسلوك اسرائيل وعجز واشنطن عن الاضطلاع بمسئولياتها . ولذلك فان دعم العلاقات العربية ـ السوفيتية ـ خاصة مرحلة ما بعد أفغانستان ـ تصبح ضرورة لا غنى عنها .

٣ ـ ان الساحة الأمريكية يجب الا تترك تماما لاسرائيل والقوى الصهيونية وهو ما يرتب أجراءات دبلوماسية وسياسية ودعائية بعضها طويلة المدى[٧٤] والبعض الآخر يختص بموضوع بعينه كموضوع الاسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط . فمن الضروري على كل الدول العربية ان تطرح باستمرار وقوة لموضوع السلاح النووي الاسرائيلي والترسانة الكيماوية الاسرائيلية وتعبر عن رغبتها في ازالة هذه الاسلحة بمجرد حل المشكلة الفلسطينية من خلال مفاوضات تشمل كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل .

٤ ـ توسيع العلاقات مع الوسط ويسار الوسط الاسرائيلي الذي يقبل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وبمبدأ اقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار من السلام والأمن المتبادل . فان انقسام المجتمع الاسرائيلي ليس من شأنه ان يعزل القوى اليمينية والمتطرفة في اسرائيل فقط ، وانما يشل من فاعلية اسرائيل واللوبي الصهيوني في تعبئة الموارد السياسية للضغط على الحكومة الأمريكية .

٥ ـ على القادة العرب في اتصالاتهم مع الولايات المتحدة ان يركزوا اتصالاتهم مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر ووزير دفاعه ديك شيني مع تجنب قدر الامكان سكركروفت ، ايجليبرجر ، وروس وهاس .

٦ ـ على القادة الدبلوماسيين العرب ان يعلموا أن الجانب العربي قد قدم ما يكفي من التنازلات خاصة خلال العام الأخير وأن أوان الحصول على مقابل في صلب القضية الفلسطينية ذاتها . ولذلك فان عليهم ان يتجنبوا قدر الامكان الخوض في القضايا الجانبية ( الارهاب ـ الاسلحة الكيماوية ) وربطها باستمرار بالقضية الفلسطينية والسلوك الاسرائيلي . فكل شيء ممكن طالما سوف تكون هناك دولة فلسطينية كاملة السيادة ، أما غير

ذلك فلندع الطبيعة الانسانية تأخذ مجراها الطبيعي !
٧ ـ ان هناك جدولا زمنيا يجب ان يوضع دائما في الاعتبار وهو أن قدرة أية ادارة امريكية على التحرك في الشرق الأوسط لا تزيد عن العامين منذ بدايتها ، بعدها تأتي انتخابات التجديد النصفي للكونجرس لتقيد من حركة الرئيس الامريكي وتعطي اللوبي الصهيوني ميزة اضافية وبعد ذلك يفكر الرئيس في انتخابات الرئاسة التالية ومن ثم تنتهي مبادراته تماما . والأغلب ان اسرائيل ومعاونيها في الولايات المتحدة سوف يحاولون كسب الوقت خلال الشهور القادمة ، وعلى الجهود العربية ان تسعى الى احباط مثل هذه المحاولة عن طريق تكثيف الضغوط العربية الجماعية والفردية على الولايات المتحدة . واذا ما تعذر الحصول على خطوات محددة في سبيل عقد المؤتمر الدولي ، فقد يكون من المطلوب الحصول من الولايات المتحدة على تأكيدات جديدة لالتزاماتها السابقة فيما يتعلق بمضمون تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمبادلة الأرض بالسلام وضرورة تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة . ان تجديد الالتزامات الأمريكية السابقة من شأنه ان يفوت الفرصة على اسرائيل ومناصريها في واشنطن والتي تعمل على جعل المفاوضات ـ اذا ما قدر لها الحدوث ـ كما لو أنها تبدأ من نقطة الصفر ، وتدور حول نقاط تهم اسرائيل اساسا ولا تتعلق بجوهر موضوع الصراع ( الأرض والقضية الفلسطينية ) . كذلك فان تجديد هذه الالتزامات غالبا ما سيؤدي الى حدوث انقسام داخل الرأي العام اليهودي الامريكي في هذه المرحلة وبين اسرائيل والولايات المتحدة .
٨ ـ أن الولايات المتحدة ربما لن تتحرك تحركا جذريا لحل الصراع الا في حالة حدوث أزمة حادة في المنطقة خلال العامين الأولين من الادارة الجديدة ، أما اذا حدثت هذه الأزمة خلال العامين التاليين فالأغلب أنها سوف تأخذ موقف التأييد الأعمى لاسرائيل . وهو مسألة ينبغي أخذها في الاعتبار لمن يريدون اثارة الأزمات أو تجنبها !! .

## المراجع


1 - James N. Rosenau, « Private Preferences and Political Responsibilities, » J. David Singer, ed., Quantitative International Politics ( New York : Free Press, 1968 ), PP. 17 - 50.

2 - J.D. Singer, « The Level of Analysis Problem in International Relations », World Politics, 13 ( Oct., 1961 ), PP. 77 - 92.

3 - Sidny Verba, « Assumptions of Rationality and Non - rationality in Models of the International System », World Politics, ( Oct., 1961 ), PP. 93 - 117.

4 - Edward E. Azar, et, al., « A System for Forecasting Strategic Crises, International Interactions, 3 ( No.3, 1977 ), P. 208.

( ٥ ) بهجت قرني ، « دراسة السياسات العربية الخارجية ، تقييم ونقد » المجلة العربية للدراسات الدولية ، العدد الأول ( شتاء ٨٧/ ١٩٨٨ ) ص ص ٥ ـ ٢٨ .

6 - M.J. Shapiro and G.M. Bonham, « Cognitive and Foreign Decision Making , Interantional Studies Quarterly, 17 ( June, 1973 ), PP. 147 - 174.

7 - M.G. Hermann, « Effects of Personal Charactcristics of Political Leaders on Foreign Policy ». M.A. East, S.A. Salmore and C.F, Hermann, eds., Why Nations Act, ( Beverly Hills, Calif. : SAGE, 1978 ), PP. 49 - 53.

8 - Singer, « The Level of Analysis », Op. cit., PP. 89 - 92.

9 - M. Hermann, Op. cit., P. 50.

10 - Verba, Op. cit., P. 116

11 - R.C. Snyder, M.W. Bruck, and B. Sapin, Foreign Policy Decision Making ( New York, Free Press, 1962 ), P. 65.

12 - Harold and Margaret Sprout, Man - Milieu Relationship: Hypotheses in the Context of International Politics ( Princeton : Princeton University, Center of International Studies, 1956 ). ,PP. 63 - 71.

13 - Kenneth E. Boulding, « National Images and International Systems », J.E. Rosenau, eds., International Politics, and Foreign Policy ( New York: Free Press, 1961 ), P. 391.

14 - Amos Perlmutter, « Israel's Fourth War, October 1973, Political and Military Mispercep,

tion » , Orbis, 19 ( Summer 1975 ),P. 438.

15 - Nezli Choceri and R.C. North, « Dynamics of International Conflict » World Politics, 24 ( Supp.l ), PP. 80 - 122.

16 - O.R. Holsti, « Time, Alternative and communications : The 1914 and Cuban Missile Crises », C. Hermann, ed., International Crises: Insights from Behavioral Reserach ( New York , Free Press, 1972 ), PP. 85 - 80.

17 - M. Brecher, « A Framework for Research on Foreign Policy » Journal of Conflict Resolution ( Jan. 1969 ), PP. 75 - 181.

18 - I.L. Janis, Victims of Group Think ( Boston : Houghton Mifflin, 1972 ).

19 - R. Jervis, Perception and Misperception in International Politics ( Princeton : Princeton University Press, 1976 ).

20 - J.M. De. Rivera, The Psychological Dimension of Foreign Policy ( Columbus, Ohio : Merrill, 1968 ).

21 - J.D. Steinbruner, The Cybernetic Theory of Decision ( Princeton : Prirceton University Press, 1976 ).

( ٢٢ ) قسم هولستى مناهج « العمليات الذهنية » فى صنع القرار تبعا للوظيفة التى تشكلها بالنسبة لصانع القرار ، ومن ثم وجد خمسة انواع من صانعى القرار : معتقد ومدرك ومستوعب للمعلومات وراسم للاستراتيجية ومتعلم . وقد لخصناها هنا فى اتجاهين فقط للتبسيط . انظر :

O.P. Holsti, « Cognitive Process Approaches to Decision Making : Foreiign Policy Actors Viewed Psychologically », American Behavioral Scientist, 13 ( Sqst. Loct.; 1976 ), PP. 24 - 25.

23 - A.C. George, « The Operational Code : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision - Making, » International Studies Quarterly, 13 ( June 1969 ), PP. 198 - 222.

24 - AL.L. George, « The Causal Nexus Between Cognitive Beliefs and Decision - Making Behavior », L.S. Falkowski, ed., Psychological Models in International Politics ( Boulder, Colorado : Westview, 1979 ), P. 103.

( ٢٥ ) المرجع السابق .

26 - Holsti, « Cognitive Process Approaches », Op. cit., P. 18.

( ٢٧ ) عبد المنعم سعيد « العلاقات الامريكية ـ العربية ، الماضى والحاضر والمستقبل » المستقبل العربى ، العدد ١١٨ ( ديسمبر ١٩٨٨ ) ص ص ٦٧ ـ ١٠٤ .

( ٢٨ ) وضع الكسندر جورج اطارا نظريا لدراسة المنظومة العقائدية لصانع القرار تستند الى البحث فى خمس موضوعات فلسفية وخمس اخرى اجرائية . الموضوعات الفلسفية هى :ـ

أ ـ الطبيعة الأساسية للسياسة والصراع السياسى والتصور الموجود عن الخصم .

ب ـ التوقعات العامة لتحقيق القيم الأساسية لصناع القرار .

جـ ـ المدى الذى يكفى التنبؤ به بالنسبة لنتائج التفاعل السياسى .

د ـ المدى الذى يمكن للقادة السياسيين ان يؤثروا فى التطور التاريخى ويتحكمون فى نتائجه .

هـ ـ دور الفة فى العملية السياسية .

اما الموضوعات الأجرائية ، فهى ـ

أ ـ افضل الطرق للاختيار بين الاهداف فى العمل السياسى .

ب ـ نوعية الاهداف التى يمكن السعى اليها بطريقة مؤثرة .

جـ ـ افضل طرق الحساب والتحكم فى الوسائل المؤدية لتحقيق الاهداف ودرجة قبول المخاطر فى العمل السياسى .

د ـ دور التوقيت فى العمل .

هـ ـ قيم ودور الوسائل المختلفة فى تحقيق المصالح المراد المحافظة عليها .

لمزيد من التفاصيل ، انظر :ـ

George, « The Operational Code », Op. cit., PP. 201 - 216.

29 - D.Mclellan, « The Operational Code Approach th The Study of Political Leaders : Dean Acheson's Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science, 4 ( March 1971 ), PP. 52 - 75; O.R. Holsti, The Operational Code Approach to the Study of Political Leaders : John Foster Dulles Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science,3 ( March 1970 ), PP. 123 - 167; G.G. Gutierrez, « The Operational Code of Dean Rusk, « Paper Presented » at the annual meeting of the American Political Science Association, New Orleans, September 1976; and 8. Thordarson, Trudeau and Foreign Policy : Astudy in Decision - Making ( Toronto, Cahada : Oxford University Press, 1972 ),

عبد المنعم سعيد : « هنرى كيسنجر وفكرة الاستراتيجى » الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ٢٣ ١٤ ( ابريل ويوليو ١٩٨٥ ) ص ص ٢٧٥ ـ ٢٨٩ .

30 - Stephen G. Walker, « The Interspace Between : انظر
Beliefs and Behavior : Henry Kissirger's Operational Code and the Vietnam War, Journal of Conflict Resolution, 21, ( March 1977 ).

( ٣١ ) ربما يستثنى من ذلك دراسة ناثان ليتسس :
Nathan Leites, The Operational Code of the Politbureau ( New York : Macgraw Hill, 1951 ).

( ٣٢ ) حتى منتصف مارس ١٩٨٩ لم يكن جورج بوش قد قام بتسمية اكثر من ٤٧ مرشحا من عدد ٦٠٠٩ موظفين رئيسيين ينبغى الحصول على تصديق الكونجرس على تعيينهم وعندما قام بترشيح جون تاور لمنصب وزير الدفاع رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على هذا التعيين باغلبية ٥٣ ضد ٤٧ انظر :
Newsweek, « Bush : A lot is Happenning », March 20, 1989, PP. 12 - 14.

( ٣٣ ) تم تجميع هذا الجدول من عدة مصادر هى :-
Who's Who In America 1987 - 88.; The International Who's Who 1987 - 88; Time, March 20, 1989; and International Herald Tribune, March 13, 1989.

34 - The Washington Institute's Presidential Study Group, Building for Peace : An American Strategy for the Middle East ( Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1988 ).

35 - Richard F. Lugar, « A Republican Looks at Foreign Affairs » , Foreign Affairs ( Winter 1987 / 88 ), PP. 249 - 262, and Arthur Schlesinger Jr., « A Democrat Looks at Foreign Policy », Foreign Affairs ( Winter 1987 / 88 ), PP. 264 - 283.

( ٣٦ ) انظر : ابراهيم عبد العزيز المهنا « الفكر المحافظ الامريكى والصراع العربى الاسرائيلى »، السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ( يناير ١٩٨٩ ) ص ص ٢٢ - ٣٢ .

37 - Hans J. Morgenthan, Politics Among Nations ( New York : Alfred A. Knoff, 1967 ), Henry Kissinger, Nuclearweapons and Foreign Policy ( New York : Harper and Brothers, 1954 ); The Necessity of Choice ( New YORK : Harper and Brothers, 1981 ); and A World Restored - Europe After Napoleon ( New York : Grosset and Dunlop., 1964 ).

( 38 ) The Washington Post, « A Bush Foreign Policy : Style, Priorities said to Differ from Reagan's , October 26, 1988.

( ٣٩ ) لمزيد من التفاصيل انظر : راجية صدقى « الادارة الامريكية الجديدة والشرق الأوسط »، السياسة الدولية ، العدد ٩٦ ( ابريل ١٩٨٩ ) .

40 - Time International Feb., 13,1989, P.13.

41 - The Deadly Silence : A Report on the 1988 Presidential Candidacy and Where they stand on American - Arab - Institute; 1988 ), PP. 16 – 17.the Middle East ( Washington D.C. : e

( ٤٢ ) راجية صدقى ، مرجع سابق .

( ٤٣ ) لمزيد من المعلومات عن جون سنونو والحملة الموجهة ضده ، انظر :
« Bush Appoints Arab - American as Chief of Staff », Issues Arab American Institute ( NOV. / Dec. 1988 ); and the Washington Post, March 12, 1989; and Washington Jewish Week, May 26, P. 12.

( ٤٤ ) هذه المعلومات وردت فى غلاف :
Joyce R. Starr, Development Diplomacy : U.S. Economic Assistance to the West Bank and Gaza ( Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1989 ).

45 - Building for Peace, Op. cit.

46 - National Journal, « Low Expectations », Dec. 11,1988, P. 2839; and Newsweek, March 20, 1989, PP. 12 - 13.

47 - David Hoffman, « Bush for Higher Wage Floor », The Washington Post, Sept. 8, 1988, P. 1, and Newsweek, March 20, 1989, P. 12.

48 - George Bush for President, Statement of VICE President George Bush on Foreign Policy, Washington D.C.n.d. « A Bush Foreign Policy » , The Washington Post, Op. cit., Thomas Friedman, « The Bigest Diplomatic Openings for Baker », New York Times, Jan. 24, 1989; and Time International, FEB., 13, 1989.

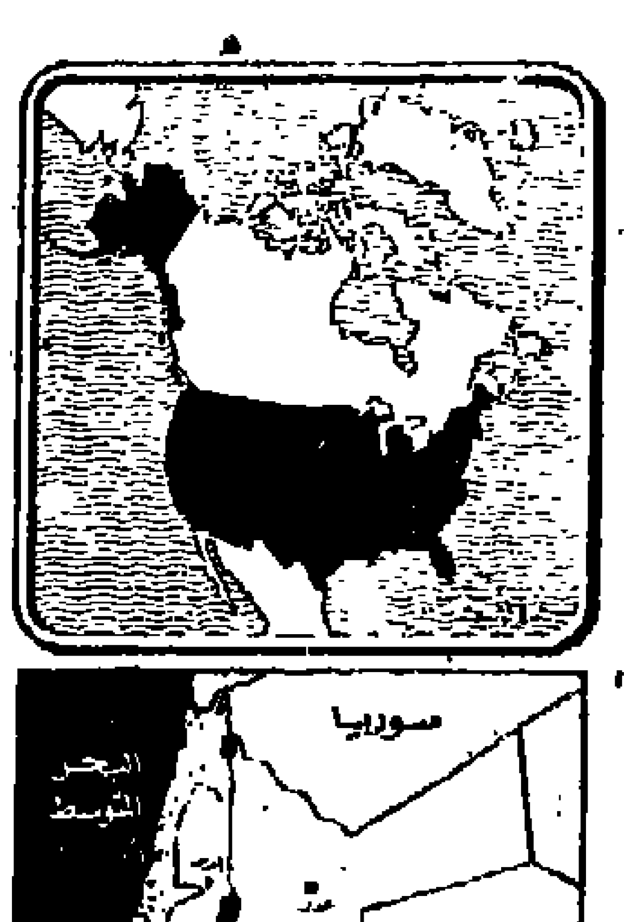
49 - The Washignton Post, A Bush Foreign Policy, Op. cit.

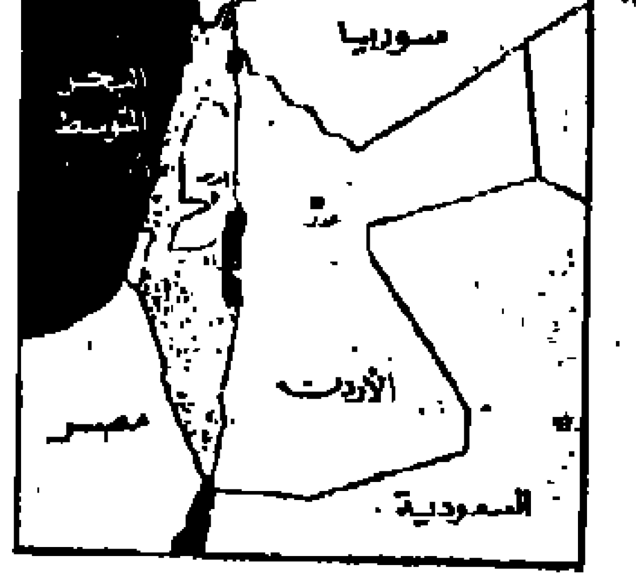
50 - George Bush for President, Statement of Vice President George Bush on Foreign Policy, Op. cit.

51 - Time International, Feb. 13, 1989, P. 13.

52 - Andrew Rosenthal, « Cheney, Staunch Ally of Military, Is Known As Flexible Politician », International Herald Tribune, March 13, 1989, P.1 and P.5.

53 - Associated Press, MARCH 14, 1989.
54 - United Press International, March, 15, 1989.
55 - Reuter, March 14, 1989.
56 - Thomas L. Friedman, « The Biggest Diplomatic Openings for Baker « New York Times, Jan.29, 1989.
(٥٧) عبد المنعم سعيد، « العلاقات الامريكية ـ العربية »، مرجع سابق.
(٥٨) المرجع السابق، ص ٨٤.
59 - David Friedman, « Bush Names Advisory Committee on Middle East Affairs », Daily News, June, 15, 1988, P.3
60 - George Bush For President, Statement of Vice President Bush on Foreign Policy, Op. cit., and George Bush for President, Excerpts From Vice President Bush, CONVENTION OF B' nay Brith, Baltimore, Maryland, Sept. 7, 1988.
61 - « The Bush Commitment », Near East Report Supplement, Jan. 23, 1988. Reprinted from Bush Campaigns 1988 Position Paper on the Middle East.
62 - Gordon Zacks, « It's Time to Tell Untold Story of George Bush », The Atlanta Jewish Times, August 12, 1988, P. 12.
63 - « Bush's Strategy », The Atlanta Jewish Times, IBID., P. 9.
64 - Washington Jewish Week, May 26, 1988.
65 - Walter Ruby and Larry Cohler, « AIPAC Hails Gop Mideast Plank as Best in History », Washington Jewish Week, August 18, 1988, P. 1; » George Bush's Secret « Operation Sheba », The Jewish Voice of Northern New Jersey, May 18, 1988, P. 1, « Bush Adopts Policy Paper Urging Expanded Strategic Ties With Israel » The Hebrew Watchman, August 4, 1988; and Marshal Ezralow, « Democratic Party is Not for Jews », B'nai B'rith Messengers August,5, 1988, P. 1.
66 - Lynn teo Simarski, « Washington's New Opportunity in the Middle East », The Middle East, Jan 1989, P. 6.
67 - Larry Speaks W. Th Robert, Specking Out: The Regan Presidency from Inside the White House ( new York : Avon Books, 1989 ).
68 - W. Seth Carus, Chemical Proliferation in the Middle East, Testimony before the U.S. Senate Committee on Governmental Affairs, Feb. 9, 1989.
69 - James Dorsey, « Baker Sidesteps requests to meet Israeli Minister », The Washington Times, FEB. 16, 1989, and Glenn Frankal, « Stalles Peace Process Gives Israelis Time, Aren's Agenda for U.S Visit Unambitions », The Washington Post, March 10, 1989.
70 - Statement of Secretary - Designate James Baker before the Committee on Foreign Relations of the U.S. Senate in Jan 17, 1989.
71- Michael R. Gordon With STEPHEN Engeiberg, « Egypt Accused of Big Advance in Gas for War », The New York Times, March 10, 1989, P. 1.
72 - Glenn Frankel, « Stalled Peaceprocess » Op. cit.
73 - Thomas Friedman, « Baker's Mideast : 3 Legs of a Triang le » The New York Times, March 6, 1989.
(٧٤) انظر : عبد المنعم سعيد « العلاقات الامريكية ـ العربية »، مرجع سابق، ص ص ٨٨ ـ ١٠٤.






[٣]

# الادارة الأمريكية الجديدة والصراع العربى الاسرائيلى

د . هالة سعودى

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية

**تثار بعد كل انتخابات للرئاسة الأمريكية تساؤلات من جانب المهتمين بالشئون الدولية والصراعات الأقليمية المختلفة عن الادارة الأمريكية الجديدة والسياسات التى ستتبعها . ولا يستثنى الصراع العربى الاسرائيلى من ذلك ، اذ عادة ما ينشغل المهتمون والدارسون لهذا الصراع بكل ادارة جديدة محاولين التنبؤ بمواقفها والبحث عن اى مؤشر او دليل يشير الى احتمال حدوث تغير فى الموقف الأمريكى من قضايا هذا الصراع . وقد انطبق ذلك بشكل متزايد على ادارة جورج بوش الجديدة ، وبينما اظهر البعض تفاؤله مؤكدا ان الادارة الجديدة ستغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى خاصة وان الرئيس السابق ريجان قد اعفى الرئيس بوش من كثير من الحرج وذلك باتخاذه فى نهاية مدة رئاسته قرار فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية والذى قيل عنه انه يمثل تحولا هاما واساسيا فى السياسة الأمريكية ، اظهر البعض الآخر تحفظه على هذا الاستنتاج مؤكدا ان السياسة الأمريكية لن تشهد تغيرا كبيرا فى موقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى فى ظل الادارة الجديدة .**

ويحاول هذا البحث التعرض بطريقة موضوعية وواقعية لقضية احتمالات الاستمرارية والتغير فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته . وسوف نبدأ اولا بدراسة موقف ادارة ريجان من الصراع وقضاياه ثم نتعرض لمحاولة استشراف موقف ادارة بوش منه .

## اولا : ادارة ريجان والصراع العربى الاسرائيلى

لم يكن لدى ادارة ريجان عندما وصلت للسلطة اطار عام لسياسة خاصة بها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية ، وبصفة عامة ركزت هذه الادارة اهتمامها على تدعيم قوة الولايات المتحدة ومكانتها الدولية خاصة بعد احداث ايران والغزو السوفيتى لأفغانستان . وتم اعطاء الأولوية لمواجهة « الخطر السوفيتى » ، وكان معنى ذلك تجاهل التطورات والصراعات الاقليمية وعدم الاهتمام بها الا عندما وبقدر ما تمس الصراع بين العملاقين .

وبناء على ذلك لم تتحدد السياسات الأمريكية تجاه القضايا الأقليمية بشكل مسبق وانما كانت تتبلور مع وقوع الأحداث وكرد فعل لها . وانطلاقا من هذا كان الموقف الأمريكى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، يقوم على : -

أ - عدم اعطاء اولوية لهذا الصراع وتسويته .

ب - الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط من منظور امتداد النفوذ السوفيتى الى المنطقة وضرورة وقف هذا الإمتداد . وبناء على ذلك كانت محاولة وزير الخارجية الأمريكى الكسندر هيج تنفيذ فكرته عن الاجماع الاستراتيجى فى ابريل ١٩٨١ كأساس للدفاع عن المنطقة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى[١] .

ج - النظر لاسرائيل باعتبارها الحليف الأساسى فى عملية المواجهة مع السوفييت فى المنطقة الأمر الذى يستلزم مساندتها والحفاظ على تفوقها . وبناء على ذلك تم التركيز على التعاون الاستراتيجى بين الدولتين الذى تم تقنينه فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ فى شكل مذكرة للتفاهم بينهما والتى تم تجميدها مؤقتا بعد ضم اسرائيل للجولان فى ١٤ ديسمبر ١٩٨١ ليعود العمل بها مرة ثانية فى اواخر نوفمبر ١٩٨٣ .

وكانت التطورات المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى وبالذات تلك المرتبطة بالبعد الفلسطينى قد فرضت على ادارة ريجان توجيه اهتمامها لذلك الصراع وكان ذلك فى ثلاث مناسبات ، وقد تم التعبير عن ذلك فى شكل ثلاث مبادرات هى مبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ ، ومبادرة شولتز فى مارس ١٩٨٨ ، ثم قرار ريجان بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

**١ ـ مبادرة ريجان سبتمبر ١٩٨٢**

اعلن ريجان عن المبادرة التى عرفت باسمه فى اول سبتمبر ١٩٨٢ اى بعد تسعة عشر شهرا من توليه السلطة وذلك بعد ثلاثة اشهر من غزو اسرائيل للبنان وفى ظل التطورات الخاصة بتأجيل اجتماعات الحكم الذاتى بين مصر واسرائيل . وقد اكدت هذه المبادرة الالتزام الأمريكى بأمن اسرائيل وتأييد حقها فى حدود آمنة يسهل الدفاع عنها ، والربط بين عودة الأراضى العربية وبين اقامة سلام حقيقى وتطبيع العلاقات مع اسرائيل ، مع رفض اعادة تقسيم القدس على ان يتقرر وضعها النهائى بالتفاوض . اما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فقد ايدت المبادرة المطالب العادلة للشعب الفلسطينى وضرورة مشاركة الفلسطينيين فى محادثات السلام ، كذلك طالبت بضرورة تجميد المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية . وقد اكدت المبادرة رفض اقامة دولة فلسطينية ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعت الى اقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية وغزة لفترة انتقالية تستمر خمسة اعوام يتم خلالها التفاوض على الوضع النهائى للمنطقتين[٢] .

وعندما فشلت ادارة ريجان فى الحصول على موافقة الأطراف على المبادرة ، بدأت مرحلة جديدة من فقدان الاهتمام الأمريكى بتسوية الصراع . وكان هناك عدد من الاعتبارات التى ساعدت على ذلك : ـ

أ ـ اهتزاز الثقة فى قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور فعال فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى وذلك بعد ما اظهره تدخل القوات الأمريكية فى لبنان ومسلكها فيه ثم اضطرارها للانسحاب من تخبط شديد فى الادارة الأمريكية [٣] ، كما ان فقدان ارواح الأمريكيين فى لبنان قد دفع ريجان بعد انسحاب قوات البحرية الأمريكية منها الى التحرك بمزيد من الحذر بشأن كل ما يتعلق بالصراع[٤] .

ب ـ ما بدا من ضعف العامل الفلسطينى فى محيط السياسة العربية نتيجة الانقسامات فى منظمة التحرير الفلسطينية والضغوط التى مارستها عليها سوريا والقوى المتحالفة معها فى لبنان .

ج ـ الأولوية التى اعطتها ادارة ريجان بعد ذلك لمواجهة ما اسمته بالعمليات الارهابية والمواجهة مع ليبيا خلال عام ١٩٨٦ فى شكل تجميد العلاقات الاقتصادية معها ثم القيام بعمليات عسكرية فى خليج سيدرا فى ابريل من نفس العام ، ثم الانشغال فى فضيحة ايران جيت فى عام ١٩٨٧[٥] .

د ـ الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت بأن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى لم تعد قضية ملحة خاصة بعد ان الغت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية اى امكانية للقيام بحرب ضد اسرائيل ، وما ادت اليه الحرب العراقية الايرانية من تعميق الانقسامات العربية وتحويل الاهتمام عن قضايا الصراع العربى الاسرائيلى[٦] .

**٢ ـ مبادرة شولتز مارس ١٩٨٨**

اضطرت ادارة ريجان فى الأشهر الأخيرة الى الاهتمام بالشرق الأوسط ، فتم الاعلان عن مبادرة شولتز بعد جولاته فى المنطقة فى ربيع ١٩٨٨ وذلك فى اعقاب التطورات المتعلقة بالانتفاضة الفلسطينية ونمو رأى عام فى الولايات المتحدة واوروبا الغربية يدين القمع الاسرائيلى ضد الفلسطينيين .

وقد دعت هذه المبادرة[٧] التى قدمها شولتز فى مارس ١٩٨٨ فى شكل خطابات الى كل من اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى والملك حسين والرئيسين حافظ الأسد وحسنى مبارك الى عقد مفاوضات فى تاريخ مبكر ( اول مايو ) بين اسرائيل وكل دولة من الدول المجاورة لها ، على ان تتم هذه المفاوضات على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل بنودهما . وقد اقترحت المبادرة ان يكون التمثيل الفلسطينى فى اطار الوفد الأردنى الفلسطينى وان تتم مناقشة القضية الفلسطينية فى المفاوضات بين الوفدين مستقلة عن اى مفاوضات اخرى ، وان تبدأ المفاوضات بين الوفد الاسرائيلى والوفد الأردنى الفلسطينى حول ترتيبات لفترة انتقالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف الانتهاء منها خلال ستة اشهر ، وان تجرى المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما بعد سبعة اشهر من بدء المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، بهدف الانتهاء منها فى خلال عام ، على ان تعقد المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما قبل الشروع فى تنفيذ المرحلة الانتقالية والتى سوف تبدأ بعد ثلاثة اشهر من الانتهاء من الاتفاق الخاص بالفترة الانتقالية وتستمر لمدة ثلاث سنوات . وتضمنت المبادرة كذلك الدعوة لعقد مؤتمر دولى يشمل اطراف الصراع والأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن وذلك قبل اسبوعين من بدء المفاوضات بشرط قبول الأطراف لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ورفضهم للعنف والارهاب ، ويقوم اطراف المفاوضات الثنائية بتقديم تقارير عن مركزهم فى المفاوضات للمؤتمر الذى ان يكون له سلطة فرض اى حلول او الاعتراض على القرارات التى يتم الوصول اليها .

وكان ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا قد اوضح فى خطابه امام مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك فى ١٤ يونية ١٩٨٨ عدم تأييد الولايات المتحدة للاقتراح الخاص باضافة قرارات اخرى للأمم المتحدة من بينها القرار ١٨١ بشأن التقسيم كأساس للمفاوضات حيث ان هذا القرار يقيم دولة فلسطينية غرب نهر الأردن ولن يقود الى

تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى . كما لاحظ ميرفى فى نفس الخطاب رفض بعض الاسرائيليين لمبادرة شولتز متمسكين باتفاقيات كامب ديفيد ، غير انه اوضح صعوبة بدء المفاوضات على اساس ترفضه كل من الأردن وسوريا وغيرهما من الدول العربية[٨] وقد كرر ريتشارد ميرفى فى خطابه امام الاجتماع الدولى لبناى بريث فى ٥ سبتمبر ١٩٨٨ التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وضمان قوتها العسكرية مؤكدا على الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية بين الدولتين[٩] .

ورغم جولات شولتز العديدة فى المنطقة الا ان مبادرته فشلت فى الحصول على موافقة الأطراف المختلفة وذلك نتيجة لعدد من الاعتبارات : ـ

أ ـ ان صيغة السلام التى اقترحتها المبادرة كانت مبنية على سلسلة من الخطوات كان من الصعب من الناحية العملية تنفيذها فى الفترة التى حددت لها وهى نهاية عام ١٩٨٨ اى قبل انتهاء المدة الثانية لادارة ريجان .

ب ـ عدم تحمس حكومة اسرائيل لهذه المبادرة خاصة وانه قد تم الأعلان عنها قبل الانتخابات الاسرائيلية ، وعدم استعداد حكومة الليكود بزعامة رئيس الوزراء اسحق شامير للدخول فى مفاوضات قد تؤثر على موقفها فى الانتخابات وبالذات بالنظر الى الصعوبات التى كانت تواجه شامير نفسه فى السيطرة على حركة الجناح اليمينى لليكود[١٠] .

ج ـ ان المبادرة لم تكن متواكبة مع الأحداث والتطورات فى المنطقة ، فلم تعد المقترحات التى تضمنتها كافية لمواجهة المطالب الفلسطينية كما لم يعد للأردن ـ فى ظل هذه التطورات ـ دور بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية ، وبالتالى فإن التطورات فى المنطقة كانت قد تجاوزت مبادرة شولتز التى تقوم على اساس تمثيل اردنى فلسطينى مشترك[١١] . وبناء على ذلك كان ينظر للمبادرة على انها كانت تهدف الى مجرد محاصرة الانتفاضة ومساعدة اسرائيل على الخروج من ازمتها . ويبدو أن جولات شولتز للمنطقة دون اى تعديل فى افكاره كانت مدفوعة اساسا بالرغبة فى الحفاظ على درجة من الحركة وقوة الدفع فى المنطقة وحتى لا تظهر الادارة الأمريكية وكأنها تترك المنطقة ذات المصالح الأمريكية الواسعة فى حالة من الفراغ الذى قد يهدد هذه المصالح[١٢] .

وقد توقفت الادارة الأمريكية فى نهاية عهد ريجان عن القيام بأى تحرك جديد تجاه الصراع ، حيث تركز الاهتمام على الحملة الانتخابية ، وتم الاكتفاء بالقاء الخطب والبيانات التى تؤكد على مبادرة شولتز اذا كان هناك حرص على الاحتفاظ بالاطار العام الذى وضعته المبادرة ليكون اساسا لأى مفاوضات يحتمل عقدها فى ظل الادارة الجديدة[١٣] .

## ٣ ـ ادارة ريجان والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

فاجأ الرئيس ريجان العالم فى الأيام الأخيرة له فى البيت الأبيض وذلك بقراره الذى اتخذه فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد وصفت وكالات الأنباء هذا القرار بأنه يمثل تحولا خطيرا فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . وكان هذا القرار يرجع الى عدد من الاعتبارات لعل من اهمها : ـ

أ ـ الانتفاضة الفلسطينية وتزايد التعاطف العالمى مع حقوق الفلسطينيين وانتقاد اساليب القمع الاسرائيلى فى مواجهتهم .

ب ـ قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى واعلان قيام الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ والاعتراف المتزايد من جانب عدد كبير من الدول بالدولة الفلسطينية .

ج ـ تزايد الأنتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية خاصة بعد قرار شولتز برفض منح ياسر عرفات تأشيرة لدخول الولايات المتحدة لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قرار الجمعية العامة الاستثنائى بالانتقال الى جنيف لمناقشة القضية الفلسطينية ـ لتتيح لياسر عرفات فرصة الحديث امامها .

د ـ خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جنيف وتصريحاته بعدها بشأن قبول الاعتراف بدولة اسرائيل واستعداده للدخول فى مفاوضات معها ونبذ الارهاب .. ثم الضغوط التى تعرضت لها الولايات المتحدة من بعض الدول الغربية ومنها مصر ( اتصال الرئيس مبارك بشولتز فى ١٤ ديسمبر حيث ناقش معه اهم النقاط التى وردت فى خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وحثه على ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة لموقف اكثر تفهما وايجابية للقرارات البناءة التى اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية )[١٤] وكذلك السعودية ( من خلال رسالتين شخصيتين من الملك فهد الى الرئيس ريجان )[١٥] ، فضلا عن جهود الوساطة التى قامت بها السويد فى الفترة الأخيرة ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بضرورة اظهار قدر اكبر من المرونة حتى تستعيد السيطرة على هدف الشرق الأوسط .

هـ ـ التحول فى الاتجاهات الأمريكية وبصفة خاصة لدى كثير من الأكاديميين والمراكز البحثية الأمريكية الى تأييد تغيير الموقف الأمريكى ويتضح ذلك مثلا فى التقرير الذى اعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن عن خيارات الرئاسة الأمريكية فى التسعينات والذى اكد على ضرورة تغيير السياسة الأمريكية وعلى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اوضح التقرير ان هناك عددا من القيادات الاسرائيلية قبلت بضرورة التعامل مع المنظمة وان هذا الرأى اكتسب شعبية عند اليهود

الأمريكيين[١٦] .

وهناك اعتقاد ـ وان لم يقم الدليل الكاف عليه ـ بأن يكون الرئيس المنتخب جورج بوش قد اقنع ريجان باتخاذ قراره فتح باب الحوار مع المنظمة بحيث تتحمل ادارة ريجان تبعات القرار وبحيث لا يظهر بوش وكأنه بدأ إدارته بتغيير هام فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

وعموما كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين قد شهدت تحولا فيما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية . فقد اعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا امام اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط المتفرعة عن لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب انه لا يمكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، كما لايمكن انكار ان الفلسطينيين يرون فى المنظمة التعبير عن الهوية الفلسطينية وأنه من الصعب ان تتوقع الولايات المتحدة ان الفلسطينيين سوف ينفضون عنها . واوضح ان حوار الولايات المتحدة مع المنظمة يتوقف على اعتراف المنظمة بصورة قاطعة وواضحة بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق اسرائيل فى الوجود ونبذ الارهاب والعنف[١٧] ثم توالت التصريحات بعد ذلك عن استعداد الولايات المتحدة للدخول فى حوار مع المنظمة اذا ما اوفت بهذه الشروط[١٨] .

وفى مجال تقييم هذا القرار يجب الا نستنتج انه يمثل تغيرا جوهريا واساسيا فى مواقف واشنطن من القضية الفلسطينية والأفضل ان يقال ان واشنطن قد اقتنعت فى نهاية الأمر بضرورة تغيير أسلوبها فى معالجة القضية ، وانها وجدت نفسها فى مواجهة ضغوط دولية وصلت الى حد الاجماع ، بأن لا مفر من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه المرحلة بالذات دون ان يعنى ذلك تحولا اساسيا فى موقفها من القضية . فقد ذكر شولتز فى مؤتمره الصحفى عقيب اعلان القرار انه « لا شىء هنا يمكن ان يؤخذ على انه موافقة او اعتراف ضمنى من الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية المستقلة التى لا تزال محل نقاش . فموقف الولايات المتحدة هو ان وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن ان يتقرر باجراءات يتخذها اى من الطرفين من جانب واحد ولكن عن طريق المفاوضات ، فالولايات المتحدة لا تعترف باعلان الدولة الفلسطينية ومن المهم ان نؤكد ايضا ان التزامنا بأمن اسرائيل لن يتزعزع »[١٩] .

وعلى ذلك فإن هذا القرار فى حد ذاته لا يعبر عن تغير اساسى فى الموقف الأمريكى وان كان يمكن ان يمهد الطريق لجورج بوش ويعطيه الفرصة ـ ان اراد ان يستغلها ـ فى احداث تغيير فى السياسة الأمريكية . فهل من الممكن ان نتوقع ذلك ؟

## ثانيا : ادارة بوش والصراع العربى الاسرائيلى استمرارية ام تغير ؟

سوف نركز فى تحليلنا للمواقف المتوقعة من الادارة الأمريكية الجديدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته على موضوعين اساسيين ، الأول هو مدى اهتمام الادارة الجديدة بالصراع والموقع الذى سيحتله فى قائمة اولوياتها ، والثانى هو احتمالات تغير مواقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية والتى اصبح البعد الفلسطينى هو البعد المسيطر عليها .

### ١ ـ موقع الصراع العربى الاسرائيلى فى قائمة اولويات الادارة الجديدة :

توجد امام ادارة بوش قائمة كبيرة من القضايا الداخلية والخارجية غير انه لا يبدو ان الصراع العربى الاسرائيلى سوف يحتل مكانة متقدمة فى قائمة أولويات هذه الادارة .

فإذا عدنا الى فترة انتخابات الرئاسة نجد ان هذا الصراع لم يحظ باهتمام المرشحين الرئيسيين جورج بوش ومايكل دوكاكيس ، اللذين ركزا فى دعايتهما الانتخابية على المشاكل الداخلية ، وعند التطرق الى الموضوعات الخارجية كان تركيزهما اساسا على العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد كان ذلك واضحا ايضا فى المناظرتين التليفزيونيتين اللتين تمتا بين المرشحين فى شهرى سبتمبر واكتوبر ١٩٨٨ حيث لم يجر التعرض فيهما للصراع العربى الاسرائيلى ، وكان التركيز اساسا فى القضايا الخارجية ـ والتى استغرقت اقل من ربع الوقت ـ على قضايا التسلح والعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، والارهاب وديون العالم الثالث[٢٠] . وقد اكد وليام كوانت انه باستثناء القاء كل من المرشحين لخطاب عن الشرق الأوسط ، والتعرض للموضوع احيانا فى بعض مؤتمراتهما الصحفية ، فإنه لم يكن هناك تركيز على الشرق الأوسط كقضية اساسية فى الحملة الانتخابية الا فى حالة دوائر انتخابية معينة ويقصد بذلك الجماعات اليهودية[٢١] . وقد ايدت الواشنطن بوست فى مقال لها عن السياسة الخارجية للادارة الجديدة هذا الرأى موضحة انه فى حالة نجاح بوش فإن اولوياته ستتركز على قضية الانفاق العسكرى والتفاوض مع السوفيت بشأن معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية[٢٢] .

وبعد نجاح بوش فى الانتخابات اكد المعلقون السياسيون وتقارير وكالات الأنباء والمسئولون الأمريكيون هذا الرأى . فقد ذكر هنرى ترى وايت الخبير فى الشئون السياسية الأمريكية فى حوار له مع جريدة الوطن ان القضايا الرئيسية التى سيهتم بها بوش تتمثل فى عقد لقاء قمة مع الاتحاد السوفيتى ، وتدعيم قوة حلف الأطلنطى ، وتطوير العلاقات مع الصين ، وتوقع تزايد الاهتمام بايران نظرا لأهميتها الاستراتيجية .[٢٣] ووفقا لتقرير وكالة نوفوستى ان أولويات بوش تتمثل فى مواجهة

العجز التجارى والحد من الأسلحة الاستراتيجية ، واوضح التقرير ان بوش لا يستطيع ان يبدأ رئاسته بمبادرات جديدة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى اذ ان اى مبادرة جديدة يمكن ان تثير له مشاكل مع اصدقاء اسرائيل الأقوياء فى الكونجرس فى الوقت الذى يحتاج فيه بوش الى مساندة الكونجرس من اجل تخفيض الميزانية(٢٤). وقد اكد فرانك ويزنر ، السفير الأمريكى بالقاهرة فى حديث للأهرام « ان الأولوية الأولى والثانية والثالثة لبوش ستكون اقتصادية امريكية بالدرجة الأولى ثم المشاكل الاقتصادية العالمية ، وعلى الساحة الدولية تحددت الأولويات وهى متابعة مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والقضايا الأقليمية »(٢٥). وكان بوش نفسه قد اعلن فى مؤتمر صحفى فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ ان عقد اجتماع قمة مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف ورغبته فى مواصلة المحادثات معه حول خفض الأسلحة ، واستئناف المساعدات الأمريكية لمتمردى نيكاراجوا ( الكونترا ) يأتيان فى قمة اولويات حكومته الجديدة(٢٦) ، ثم صرح بعد ذلك بأنه لا يخطط للقيام بأى مبادرة امريكية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المبكرة من توليه السلطة . وقال انه سوف يتعين اجراء الكثير من الدراسات واعادة النظر فى السياسة الأمريكية قبل القيام بجهد دبلوماسى جديد(٢٧) .

غير أن عدم وجود الصراع العربى الاسرائيلى على قمة أولويات الادارة الجديدة لا يعنى أنه لن يحظى باهتمام هذه الادارة . فلم يعد من الممكن للادارة الجديدة تجنب الاهتمام بالصراع العربى الاسرائيلى وبالذات البعد الفلسطينى ـ الاسرائيلى للصراع . ويرجع ذلك الى الانتفاضة الفلسطينية وقرارات المؤتمر الفلسطينى وما تلاها من تصريحات من جانب ياسر عرفات ، الأمر الذى أدى الى زيادة الاهتمام العالمى بالقضية الفلسطينية ، بل من الممكن أن نتوقع تزايد الاهتمام الأمريكى بالصراع بحيث يحتل مكانا متقدما بين أولويات ادارة بوش وذلك على ضوء التطورات الأخيرة المتمثلة فى تزايد اهتمام الاتحاد السوفيتى بالمنطقة وبتسوية الصراع كما اتضح من زيارة وزير الخارجية السوفيتى شيفرنادزة للشرق الأوسط فى فبراير ١٩٨٩* . كذلك يلاحظ أن التطورات فى اسرائيل نفسها من حيث اجتماع بعض اعضاء الحكومة الاسرائيلية ببعض الزعماء الفلسطينيين البارزين فى القدس الشرقية وبالذات فيصل الحسينى واعلان شامير أنه لايستبعد الاجتماع به(٢٨) ، يمكن أن يمثل حافزا لزيادة اهتمام الولايات المتحدة للاستفادة من هذه التطورات فى محاولة للتقديم بمبادرة للتسوية . ومما قد يشجع الادارة الأمريكية على ذلك خبرة الرئيس بوش نفسه فى مجال ممارسة السياسة الخارجية وذلك من خلال المناصب التى شغلها والتى شملت مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ومدير وكالة المخابرات المركزية ثم نائب الرئيس الذى مكنه من أن يكون على دراية بالتطورات والمشاكل الدولية بشكل مباشر وتفصيلى وبالتالى فهو مزود مسبقا برؤية واضحة للموقف فى الشرق الأوسط من كافة جوانبه وبالجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى والصعوبات التى تواجه هذه الجهود ، وبالتالى فلن يكون فى حاجة لوقت كبير لقراءة التقارير والملفات عن الصراع ، فضلا عن ما يوصف به من أنه على درجة كبيرة من المرونة ، كما أنه أكثر عملية وأقل تمسكا بالاعتبارات الايديولوجية بالمقارنة بالرئيس ريجان(٢٩) . وإن كان جيمس بيكر وزير الخارجية فى ادارة بوش ليس له معرفة سابقة بالشرق الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى بالمقارنة بجورج شولتز وزير الخارجية السابق ، غير أنه يجب أن نؤكد هنا أن درجة المعرفة أو عدم المعرفة بالصراع وقضاياه من جانب بوش ووزير خارجيته ليست مؤشرا كافيا على درجة اهتمام ادارته بالصراع أو مواقفها منه . والدليل على ذلك أن معرفة شولتز بالمنطقة وصلاته الشخصية مع العرب قبل توليه منصب وزارة الخارجية لم تدفعه الى الاهتمام بالصراع العربى الاسرائيلى الا عندما كانت الضرورة تقتضى ذلك وفى حدود احتواء أزمة معينة .

والخلاصة : أن الصراع العربى الاسرائيلى ـ حتى الآن ـ ليس على قمة أولويات ادارة بوش ، وإن كان من غير المستبعد ـ بناء على التطورات فى المنطقة ـ أن يرتقى فى سلم أولويات هذه الادارة ، وعلى أقل تقدير سوف يكون موضع اهتمامها كمحاولة للحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على توجيه الأحداث فى المنطقة لصالحها .

**٢ ـ موقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع**

تسلم الرئيس جورج بوش السلطة فى ٢٠ يناير ١٩٨٩ وكانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته مستقرة على الأسس والمبادىء التى وردت فى مبادرة شولتز الخاصة بالمؤتمر الدولى والاتفاق على ترتيبات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، فضلا عن قرار ريجان الخاص بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . فهل يمكن أن نتوقع من ادارة بوش أن تغير موقفها من قضايا الصراع وتسويته وبالذات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولى والموقف من منظمة التحرير ومن الدولة الفلسطينية أم أنه لن يحدث تغير أساسى فى مواقفها ؟ .

هناك عدد من العوامل والاعتبارات التى قد تدعو الى الاعتقاد بأن الفرصة مهيأة للادارة الجديدة لأن تغير موقفها من ذلك الصراع من أهمها :ـ

* وإن كان لايعنى ان الاهتمام السوفيتى بالمنطقة قد يدفع الى تحرك امريكى سريع وذلك حتى لايبدو ان التقدم نحو تسوية هو أمر يرجع الفضل فيه الى الاتحاد السوفيتى .

أ ـ استمرار الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ، والموقف الفلسطينى الجديد المتمثل فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى وإعلان قيام الدولة الفلسطينية ثم تصريحات ياسر عرفات الخاصة بالاعتراف باسرائيل ونبذ الارهاب وكلها عوامل أدت الى زيادة التأييد الدولى للقضية الفلسطينية والتعاطف مع حقوق الفلسطينيين .

ب ـ أن بوش لم يحصل على أصوات اليهود الأمريكيين الذين أيدوا منافسه دوكاكيس فى انتخابات الرئاسة ، كما أنه لم يعتمد على الأموال اليهودية فى تمويل حملته الانتخابية ، وقد أكدت المصادر السوفيتية هذه الحقيقة ، إذ أوضح تقرير لوكالة نوفوستى أن بوش إستطاع ايجاد قاعدة مالية خاصة به فى وول ستريت تتمتع باستقلال نسبى عن الرأسمال اليهودى ، فضلا عن اعتماده على أصحاب شركات صناعة النفط فى تكساس وأنصار ريجان فى كاليفورنيا[٣٠] ، الأمر الذى يدفع البعض الى الاعتقاد بأنه يمكن أن يكون محصنا ضد ضغوط الجماعات اليهودية فى الولايات المتحدة .

جـ ـ التغير فى الرأى العام الأمريكى من حيث زيادة التعاطف مع الفلسطينيين وانتقاد الممارسات الأسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، وما ورد فى تقارير بعض المراكز البحثية الأمريكية من حيث ضرورة تغيير السياسة الأمريكية ، مثال ذلك التقرير الذى أعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن والذى سبقت الاشارة اليه ، والذى أكد على صيغة « الأرض مقابل السلام » ، وأن فكرة الحكم الذاتى لم يعد من الممكن استخدامها كمناورة لتأجيل الانسحاب الاسرائيلى النهائى[٣١] . كذلك جاء فى ورقة العمل التى تقدم بها الرئيسان الأمريكيان السابقان كارتر وفورد الى الرئيس بوش لابلاغه بآراء الحزبين الديمقراطى والجمهورى فى كيفية مواجهة المشكلات السياسية الأساسية التأكيد على ضرورة إعادة طرح مبادرة شولتز مع تعديلها للنص على اجراءات انتقالية لانهاء سلطة الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة واقامة سلطة حكم فلسطينية والتحرك فى تاريخ معين لبحث الوضع النهائى للضفة وغزة بغض النظر عن نتائج المباحثات المتعلقة بالاجراءات الانتقالية ، والاعتراف بالفلسطينيين كطرف أساسى لهم الحق فى اختيار من يمثلهم وبدء الحوار مع الحكومة الاسرائيلية وبدء حوار حريص ومحسوب مع قيادات منظمة التحرير[٣٢] . بل يلاحظ أن الجماعات اليهودية نفسها فى الولايات المتحدة بدأت تدرك خطورة الأوضاع فى الضفة الغربية والممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين هناك وعبرت عن عدم تأييدها لها[٣٣] . وقد اكد موريس أبرام رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية الأساسية تأييده لقرار بدء الحوار مع المنظمة[٣٤] .

د ـ مواقف بعض القيادات الاسرائيلية بما فى ذلك بعض أعضاء الحكومة الاسرائيلية وبعض قيادات حزب ليكود من حيث قبولهم لفكرة ضرورة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية[٣٥] .

هـ ـ الاهتمام المتزايد من جانب الاتحاد السوفيتى ـ فى الفترة الأخيرة ـ وتحركه النشط فى الشرق الأوسط واتصالاته مع كافة الأطراف بهدف التعجيل بعقد المؤتمر الدولى .

و ـ التطورات على مستوى العالم العربى خاصة انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، وتزايد احتمالات التنسيق والتعاون بين الدول العربية مما يزيد من قدرتها على الضغط على الولايات المتحدة . ويلاحظ فى هذا المجال استمرار اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط . فقد ذكر تقرير مؤسسة اميريكان بتروليوم التى تضم أكبر شركات انتاج وتكرير البترول الأمريكية أن معدل استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة قد زاد بـ ٤٪ عن العام قبل الماضى ، وأن الواردات الأمريكية من البترول زادت بنسبة ٩٪ بالقياس بالعام الماضى ، وأشار التقرير الى أن الفجوة بين الانتاج الأمريكى للبترول والاستهلاك قد أدت الى مزيد من الاعتماد الأمريكى على بترول دول الشرق الأوسط[٣٦] .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن ادارة بوش تعتزم تغيير سياستها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فهناك عوامل أخرى تفرض قيودا على قدرة الادارة الجديدة على التحرك نحو تغيير أساسى فى نمط السياسات التى اتبعتها الحكومات الأمريكية عموما تجاه اسرائيل .

فمن ناحية أولى ليس معنى تزايد الانتقاد الاسرائيلى والتعاطف مع الفلسطينيين من جانب الأمريكيين توقف التأييد الأمريكى لاسرائيل ، وهو أمر لايمكن توقع حدوثه اذا ما أخذنا فى الاعتبار طبيعة النظام السياسى الأمريكى[٣٧] والروابط التاريخية بين الدولتين والاعتقاد السائد بأهمية اسرائيل للدافع عن المصالح الأمريكية .

ومن ناحية ثانية ، فإن عدم اعتماد بوش على التأييد اليهودى فى حملته الانتخابية سواء من حيث التصويت أو التمويل ، ليس معناه أنه سوف يغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى أو أنه سيتجاهل الالتزامات الأمريكية بأمن اسرائيل والتى تزايدت فى ظل ادارة ريجان التى شغل فيها بوش منصب نائب الرئيس . وكان بوش قد أشاد فى خاطبه أمام مؤتمر النباى برث فى بلتيمور فى ٧ سبتمبر ١٩٨٨ بالتحالف الاستراتيجى مع اسرائيل ، مؤكدا أهمية هذا التحالف للمصالح الأمريكية وضرورة تقويته فى المستقبل[٣٨] . كذلك أكد البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى ، على استمرار الالتزام بالمحافظة على تفوق اسرائيل على منافسيها مع تقوية الروابط الاستراتيجية معها[٣٩] .

ومن ناحية ثالثة ليس معنى اقتناع بعض القيادات الاسرائيلية بالتعامل مع منظمة التحرير أنه سيكون من السهل عليهم تغيير مواقفهم من قضايا الصراع وبالذات الاعتراف بالمنظمة وقبول اقامة دولة فلسطينية ، والاحتمال الأكبر هو استمرار تمسكهم بصيغة كامب ديفيد بما تتضمنه من إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين ، وأخيرا . فمما يقلل من إحتمال أى تغيير أساسى فى مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية هو إستبعاد المرشحين المعروفين بمواقفهم الموضوعية تجاه الصراع مثل السفير الأمريكى فى القاهرة والسفير الأمريكى فى تونس والذى بدأ الحوار الأمريكى مع الفلسطينيين من تولى المناصب الرئيسية المتعلقة بالشرق الأوسط من الخارجية الأمريكية . ولكن ماهو موقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية وبالذات تسوية الصراع والمؤتمر الدولى ، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية والموقف من الدولة الفلسطينية ، وماهى التطورات المحتملة بالنسبة للموقف من هذه القضايا ؟

**أ - بالنسبة لتسوية الصراع والمؤتمر الدولى .**

لم تقدم ادارة بوش - حتى الآن - تصورا شاملا ، أو مبادرة تفصيلية متكاملة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، غير أنه من الممكن - فى حدود التصريحات المحدودة التى وردت على لسان المسئولين الأمريكيين فى الفترة الأخيرة - أن نستكشف العناصر الأساسية التى يمكن أن يقوم عليها أى تحرك أمريكى من أجل التسوية . ويبدو أن الادارة الجديدة تتمسك بالمفاوضات المباشرة كأساس لأى تسوية للصراع . فقد أكد بوش فى خطابه أمام مؤتمر النباى برث فى ٧ سبتمبر ١٩٨٨ أن السلام سيتحقق من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف مؤكدا ضرورة مشاركة الفلسطينيين فى المفاوضات(٤٠) . كذلك حدد البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى أن المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية وعقد معاهدات سلام تمثل المبادىء الأساسية لتسوية الصراع ، مع الابقاء على القدس مدينة موحدة(٤١) . كذلك أعلن جيمس بيكر فى الجلسة التى عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ للموافقة على ترشيحه لمنصب وزير الخارجية أن سياسة الادارة الجديدة فى الشرق الأوسط تتلخص فى اقرار السلام العادل والدائم الذى يضمن أمن اسرائيل ويلبى الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، والدعوة لمفاوضات على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى أساس صيغة الأرض مقابل السلام . وأوضح بيكر أن ادارة بوش ستواصل الحوار مع المنظمة وأنه لا يوجد ما يدعو الى تغيير السياسة الأمريكية المتمثلة فى تأييد الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، ورفض تقرير وضع القدس من جانب واحد وتأييد عقد المؤتمر الدولى اذا نظم بشكل سليم يؤدى الى المفاوضات المباشرة(٤٢) . كذلك صرح سكوساتارد السفير الأمريكى فى الأردن أن المفاوضات المباشرة هى الطريق الأمثل لتحقيق الحل العادل للمشكلة(٤٣) .

وكان جيمس بيكر قد صرح لمجلة تايم الأمريكية بأن الولايات المتحدة لايمكنها وحدها احلال السلام فى الشرق الأوسط وليس فى استطاعتها فرض السلام على اسرائيل أو تقديم تنازلات من جانبها . وذكر أن المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية هى التى تؤدى الى السلام الشامل والدائم ثم أوضح أن بلاده لاتعارض اشتراك الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر دولى للسلام فى المنطقة . وأضاف أن سياسة الادارة الأمريكية السابقة كانت تقضى بمساندة مبدأ عقد مؤتمر دولى يؤدى الى المفاوضات المباشرة وأنه لا يرى أن هناك ما يدعو الى تغيير هذه السياسة(٤٤) .

وقد بدأت ادارة بوش فى الفترة الأخيرة تدخل بعض التعديلات على خطة شولتز خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى فى المفاوضات ، حيث أسقطت خيار التمثيل الفلسطينى ضمن وفد اردنى فى المفاوضات مع اسرائيل . فقد ذكرت مصادر امريكية أن واشنطن قد تطرح صيغة جديدة لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط تتمثل فى تشجيع عناصر فلسطينية مع الضفة الغربية وغزة وقيادات ترضى عنها منظمة التحرير للتفاوض مع اسرائيل خلال مرحلة انتقالية تستطيع المنظمة خلالها أن تعلن أن هذه القيادات تتفاوض بتكليف منها وبموافقتها(٤٥) وقد كررت مصادر الخارجية الأمريكية فى ١٧ فبراير أن جيمس بيكر سيبلغ الرئيس مبارك والملك حسين بهذه المقترحات . غير أنها أوضحت أن بيكر يستبعد أن يتم لقاء بين الاسرائيليين وياسر عرفات فى مؤتمر دولى للسلام الا بعد أن يتفاوض الاسرائيليون مع هذه القيادات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة(٤٦) ثم فى تطور آخر اعلن بيكر عقب عودته من جولته الأوروبية فى فبراير ١٩٨٩ أنه يفضل أن يبدأ الحوار بين اسرائيل وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبل المجازفة بالدعوة لمؤتمر دولى يحضره الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات وتحضره اسرائيل .

وقد أوضح بيكر أن ادارة بوش وإن كانت تلتزم بالمبادىء الأساسية فى السياسة الخارجية التى وضعها الرئيس السابق ريجان وثبت نجاحها الا أنه من الممكن أن يحدث ابتعاد عن بعضها(٤٧) .

ويبدو من هذا كله أن ادارة بوش قد بدأت تستجيب تدريجيا للضغوط والمتغيرات الجديدة فى المنطقة فيما يتعلق بتمثيل منظمة التحرير فى المفاوضات وكان بوش قد

أعلن أن المواقف التى اتخذتها المنظمة مؤخرا كانت مشجعة ومفيدة وأن الولايات المتحدة ستتحرك على أساسها الا أن الخطوة الأولى التى ستخطوها واشنطن لابد أن تكون حذرة ومتأنية وأنه لا يريد التعجيل باتخاذ الموقف لمجرد أن وزير الخارجية السوفيتى قد ذهب الى المنطقة(٤٨) .

**ب ـ بالنسبة للدولة الفلسطينية**

يلاحظ أنه رغم بداية التغير التدريجى فى موقف ادارة بوش بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإمكانية تمثيلها فى المفاوضات مع اسرائيل ، والحرص على التأكيد على استمرار الحوار مع المنظمة ، إلا أن هناك تأكيدا على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة . وكان بوش قد أوضح فى خطابه أمام مؤتمر البناى برث فى سبتمبر ١٩٨٨ أنه يرفض قيام دولة فلسطينية لأن قيام مثل هذه الدولة إنما يمثل تهديدا لأمن اسرائيل والأردن كما أنه يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية(٤٩) . كذلك أكد بيكر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن واشنطن لاتزال تعتقد فى أن اقامة دولة فلسطينية لن يكون مصدرا للاستقرار فى الشرق الأوسط ولن يساهم فى تحقيق السلام العادل الدائم(٥٠) . وذكر بوش فى التصريحات التى أدلى بها لدى اعلانه عن اختيار جون تاور وزيرا للدفاع أنه لن يتراجع عن الموقف الذى أعلنه أثناء حملته الانتخابية وهو معارضة قيام دولة فلسطينية وأوضح أن التصميم على قيام دولة فلسطينية قبل بدء المفاوضات سيكون عقبة أساسية ، وإن كان قد ذكر أنه يؤيد قيام اتحاد كونفيدرالى مع الأردن(٥١) . وقد كرر بوش هذا الموقف مرة أخرى فى أول تصريح له حول القضية الفلسطينية بعد توليه السلطة فى ٢٠ يناير ١٩٨٩(٥٢) .

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه اذا ما تبلورت أى محاولة لتسوية الصراع فى ظل ادارة بوش فإنها سوف تقوم على الأسس الآتية :ـ

أ ـ عقد مفاوضات أولية بين اسرائيل وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية من الضفة الغربية قبل البدء فى مفاوضات مع قيادات المنظمة .

ب ـ الانتقال الى المؤتمر الدولى الذى يتم تنظيمه بشكل يقترب من التصور الذى ورد فى مبادرة شولتز .

جـ ـ رفض فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة واقتراح اقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية وغزة قبل التفكير فى تحديد الوضع النهائى لهما والذى قد يأخذ شكل اتحاد كونفيدرالى مع الأردن .

د ـ رفض فكرة تقسيم القدس .

**خاتمة**

تعرضنا فى هذه الدراسة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى فى ظل ادارة ريجان ثم تعرضنا للمواقف المحتملة من جانب ادارة بوش سواء فيما يتعلق بمدى الاهتمام الذى ستوجهه للصراع أو بالمواقف التى ستتخذها تجاه قضايا الصراع ومحاولة تسويته . وقد لاحظنا أن الصراع العربى الاسرائيلى لايوجد على قمة أولويات الادارة الجديدة وإن كان هذا لايمنع من إهتمام هذه الادارة به مع عدم استبعاد أن تتزايد درجة هذا الاهتمام مع تطور الظروف والأحداث .

كذلك لاحظنا أنه فى الفترة المحدودة لادارة بوش أنه وإن لم يتم بعد بلورة موقف واضح أو مبادرة متكاملة بشأن الصراع ، إلا أنه يمكن أن نستشف من تصريحات المسئولين فى هذه الادارة أن هناك ما يشير الى امكانية حدوث بعض التغيرات فى الموقف الأمريكى خاصة بالنسبة للحوار مع منظمة التحرير وإمكانية مشاركة ممثلين عنها فى مفاوضات مع اسرائيل قبل انعقاد المؤتمر الدولى . غير أنه يجب أن نؤكد أنه لايمكن أن نتوقع حدوث تغير شامل فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع . فالولايات المتحدة لن تتخلى عن تأييد اسرائيل ودعمها عسكريا وتقوية التحالف الاستراتيجى معها ، فهى حقائق وأساسيات مستقرة فى السياسة الأمريكية فى المنطقة لايمكن التخلى عنها ، والدليل على ذلك الفيتو الأمريكى فى مجلس الأمن فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين القمع الاسرائيلى للفلسطينيين وتجاهل اسرائيل لقرارات المجلس ، رغم موافقة الدول الأربع الأخرى ذات العضوية الدائمة فى المجلس على مشروع القرار(٥٣) . وعموما يجب أن نضع ما يحدث من تعديلات فى اطاره الصحيح ، فهى مجرد تعديلات طفيفة وتدريجية تفرضها ظروف ومتغيرات دولية واقليمية ومحلية . كذلك يجب أن نلاحظ أن هذه التعديلات هى مجرد تصريحات وأقوال لم تترجم بعد الى أفعال ، ويبقى التساؤل هل ستتحمس إدارة بوش وتتقدم بمبادرة لتسوية الصراع ، والأهم من ذلك هل ستقوم بالضغط على اسرائيل للموافقة على المطالب العربية . إن أى تغير فى المواقف الأمريكية سواء من حيث درجة الاهتمام أو فقدانه أو المواقف من قضايا الصراع والتحرك لتنفيذ أى سياسة سيكون رهنا بالتطورات الدولية والاقليمية والتغيرات فى مواقف القوى السياسية والرأى العام ورهنا بقدرة العرب على استغلال هذه المتغيرات والاستفادة منها للضغط على الولايات المتحدة . فالولايات المتحدة لن تحدث تغييرا أساسيا فى سياساتها تجاه المنطقة مالم تجد أن مصلحتها تقتضى ذلك . وعلى أى الأحوال لن تقوم الادارة الجديدة بأى تحرك إلا بعد الزيارات التى سوف يقوم بها رؤساء الدول والحكومات فى المنطقة لواشنطن فى ابريل من هذا العام . □

## المراجع

1 - Walid Khalidi, « Reagan's Politics: Toward a U.S. Policy on the Palestine Problem », Foreign Affairs, Vol. 59, No.5, ( Summer 1981 ) PP. 1050,1051.

( ٢ ) انظر مبادرة الرئيس ريجان ، الأهرام ، ١٧/٩/١٩٨٢ ، وكذلك السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ١١٠ ـ ١١٣ .

3 - Melvin A. Freidlander, « Ronald Regan's Flirtation with the West Bank, 1982 - 1988 », American Arab Affairs, No. 25 ( Summer 1988 ), PP. 20 - 23.

4 - William B. Quandt, « Regan's Lebanon Policy: Trial and Error », The Middle East Journal, Vol. 38, No. 2, PP. 237 - 254.

5 - Freidlander, Op. cit., P. 24.

6 - Aron David Miller, « The Arab - Israeli Conflict: The Shape of Things to come », The Washington Quarterly, Autumn, 1988, PP. 159 , 168.

7 - Shultz Letter to Prime Minister Shamir, March 4, 1988, U.S. Policy in the Middle East: Selected Documents, No. 27, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, No. 27, June 1988, P.3.

8 - « Middle East Peace: Facing Realities and Challenges », Current Policy, No. 1082, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, P.3.

9 - Speech by Assistant Secretary of State Richard Murphy to the Biennial B'nai Brith International Convention, Baltimore, September 5, 1988, PP. 6,8.

10 - Freidlander, OP. cit., PP. 25, 26.

11 - Ibid., P. 26.

( ١٢ ) انظر : حسن ابوطالب ، جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٣١ .

31 - Christopher Madison, « Passing the Torch », National Journal, July 1988, PP. 1730,1732.

( ١٤ ) الأهرام ، ١٥/١٢/١٩٨٨ .

( ١٥ ) جريدة الوطن ٢٢/١٢/١٩٨٨ .

( ١٦ ) انظر نص التقرير فى الأهرام ٢٧/١١/١٩٨٨ ص ٥ . وقد اوضح استطلاع الرأى العام الامريكى ان ٧٠ ٪ من الامريكيين يؤيدون قرار ريجان ببدء حوار مع المنظمة ، بينما عارض ١٦ ٪ فقط ذلك القرار ، واعرب ٤٩ ٪ عن اعتقادهم بان المحادثات مع المنظمة سوف تساعد فى عملية السلام فى الشرق الأوسط مقابل ٦ ٪ فقط يعتقدون انها ستضر بها ، الأهرام ١٧/١/١٩٨٩ .

( ١٧ ) الأهرام ، ١٥/١٠/١٩٨٨ ، ص ١

( ١٨ ) انظر تصريح ريجان فى مؤتمر صحفى بواشنطن بعد قرارات المجلس الفلسطينى بالجزائر ، الأهرام ، ١٠/١٢/١٩٨٨ .

( ١٩ ) الأهرام ، ١٦/١٢/١٩٨٨ ، ص ١ و ١٨ .

( ٢٠ ) انظر النص الكامل للمناظرتين فى :
Election 88: Presidential Debates, U.S. Embassy, Press Office, Cairo, October 1988.

21 - Worldnet Examines Middle East Problems Facing Next President ( Text : William Quandt, Fred Axelgard Television Interview, 26 September 1988, P. 15.

22 - Don Oberdorfer, « A Bush Foreign Policy, Style, Priorities Said to Differ from Regan's », The Washington Post, October 26, 1988 A Section P. a O1.

( ٢٣ ) جريدة الوطن ، ١٠/١١/١٩٨٨ .

( ٢٤ ) وكالة نوفوستى ، ٢٤/١/١٩٨٩ .

( ٢٥ ) الأهرام ، ١٥/١١/١٩٨٨ ، ص ٦ .

( ٢٦ ) الأهرام ، ١٠/١١/١٩٨٨ .

( ٢٧ ) الأهرام ، ٢٧/١٢/١٩٨٨ .

( ٢٨ ) الاهرام ، ٢٠/٢/١٩٨٩ .

29 - Oberdorfer, Op. cit.

( ٣٠ ) تقرير وكالة نوفوستى ، ٢٤/١/١٩٨٩ .

( ٣١ ) الاهرام ، ٢٤/١٢/١٩٨٨ .

( ٣٢ ) الاهرام ، ٢٥/١١/١٩٨٨ .

33 - Robert G. Neumann, « U.S. Policy Toward the Arab - Israeli Conflict : Tasks for the Next President ",
- in Robert G. Newman, Shireen T. Hunter and Fredrick
- W. Axelgard ( eds. ), Revitalizing U.S. Leadership in
- in the Middle East ( Washington D.C. : The Center for
- Strategic and International Studies ), 1988, PP. 8 - 10.

34 - Dealing With Arafat, Newsweek, January 2,1989, P.8.

(٣٥) انظر تصريحات شامير السابق الاشارة اليها . الاهرام ، ١٩٨٨/١٢/٢٤ .

(٣٦) الاهرام ، ١٩٨٩/١/٢٠ .

37 - Quandt, in Worldnet Examines Mideast Problems Facing Next President, Op. cit., P.8.

38 - George Bush for President : Excerpts from Remarks by Vice President, Convention of the B'Nai Brith, Baltimore, Maryland September 7, 1988, PP. 2,3.

39 - Republican Foreign Policy : Strength, Realism, Dialogue ( Excerpts : Republican Platform on Foreign Policy, 1988 ), P.7.

40 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.

41 - Republican Foreign Policy, Op. cit., P. 7.

(٤٢) الاهرام ، ١٩٨٩/١/١٨

(٤٣) السياسة ، ١٩٨٩/١/٢٦

(٤٤) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/٧ .

(٤٥) الاهرام ، ١٩٨٩/١/٣١ .

(٤٦) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/١٨ .

(٤٧) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/٣١ .

(٤٨) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/٢٢ .

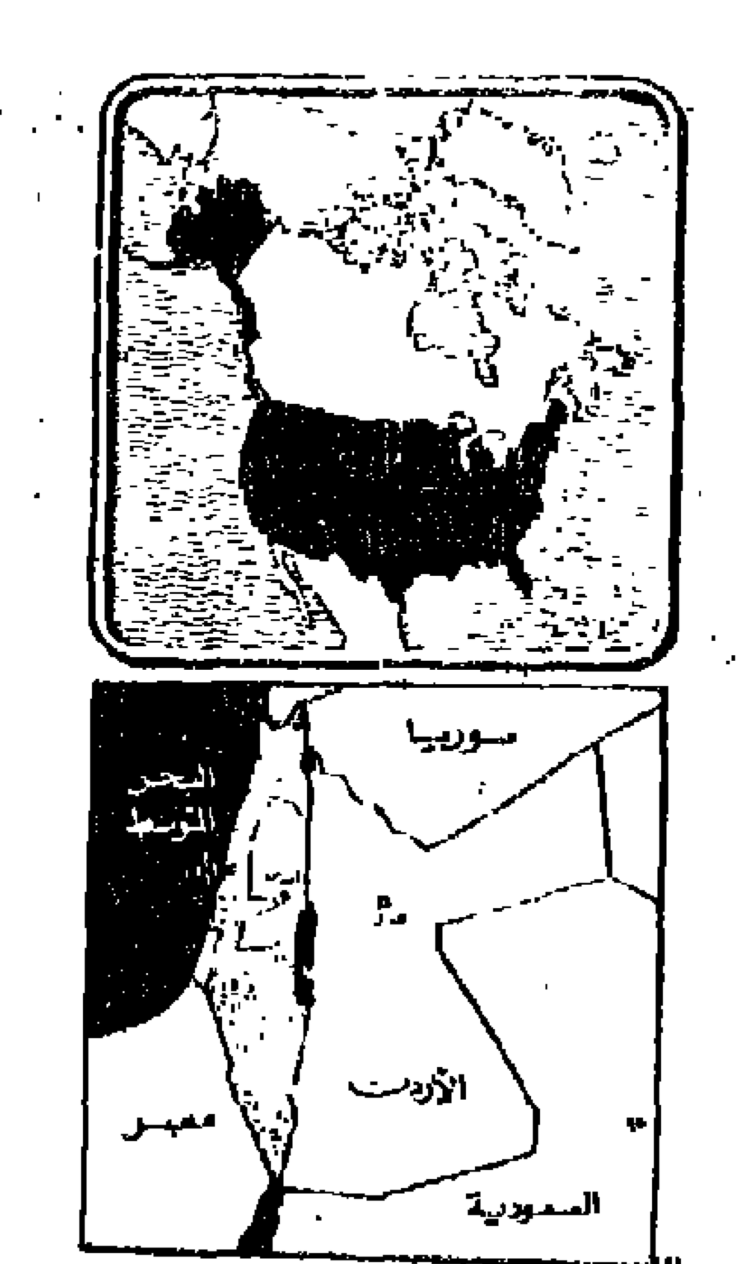
49 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.

(٥٠) الاهرام ، ١٩٨٩/١/١٨ .

(٥١) الاهرام ، ١٩٨٨/١٢/١٨

(٥٢) الاهرام ، ١٩٨٩/١/٢٢ .

(٥٣) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/١٩ .




# [٤]

# احتمالات التطور فى السياسة الامريكية إزاء الخليج فى ظل الادارة الجديدة

**د . اسامة الغزالى حرب**

رئيس وحدة النظم السياسية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الاهرام

بالرغم من ان التغيير فى سياسات الدول تبعا لتغير قياداتها يعتبر مسألة مسلما بها فى عالم السياسة ، إلا ان هذا التغير ومداه يختلف بشدة وفقا لطبيعة النظم السياسية نفسها ، وربما كان أول مايتبادر الى الذهن هنا ، هو الاختلاف بين النظم السياسية فى العالم المتقدم ، وتلك القائمة فى العالم المتخلف : ففى حين يتوقع ان يكون التغير محدودا أو محكوما فى الحالة الاولى ، فانه فى الحالة الثانية احيانا مايكون فجائيا وجادا ، بل انه قد ينطوى ليس فقط على تغير فى السياسات والتوجهات ، وانما ايضا على اعادة صياغة لمصالح الدولة ذاتها ، ولأولويات تلك المصالح .

ويمكن القول ان جوهر الخلاف بين الحالين انما يتمثل فى مسألتين : أولاهما ، مدى الاجماع القومى على تحديد ماهية المصالح القومية للدولة ، وأولويات تلك المصالح ، والثانية : مدى توافر « مؤسسات » معينة يناط بها وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بحماية تلك المصالح ، وتنميتها . وفى ظل توافر هذين الشرطين ، فان التغير الذى يحدثه تغيير القيادات والكوادر السياسية انما يرتبط أساسا بالخصائص الشخصية للقيادات الجديدة ، وثقافتها السياسية ، ونوعية تعليمها وتدريبها وخبراتها . وفضلا عن ذلك ، فان مجيء قيادات أو كوادر جديدة ، فى لحظات معينة ، انما قد يسهم فى دفع اتجاه سياسى كانت ارهاصاته قد بدأت بالفعل ، بحيث تبدو القيادات الجديدة ، وكأنها علامة « لمرحلة جديدة » أو لتطور جديد ، بدون ان يكون مجرد ظهورها على المسرح السياسى ، هو السبب الرئيسى للتغير .

فى هذا السياق العام يمكن الحديث عن احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج العربى ، فى ظل الادارة الجديدة ، برئاسة جورج بوش . فالمصالح الامريكية فى منطقة الخليج ، والتى توصف بأنها مصالح « حيوية » ليست محلا لاختلاف ملحوظ سواء بين رجال السياسة وصانعى القرار ، أو بين باحثى العلاقات الدولية ودارسى شئون الخليج فى الولايات المتحدة . والسياسة الأمريكية ازاء الخليج العربى ، شأنها شأن السياسة الخارجية الأمريكية عموما ، تسهم فى وضعها ، وتنفيذها ومراقبتها مؤسسات عديدة ، وتخضع أولا بأول للمراجعة والتنقيح . فاذا كان مقتضى هذه الحقيقة ان التغير المتصور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج بعد مجيء الادارة الجديدة سوف يكون فقط فى حدود الهامش الذى يتحدد بصفات الرجال الجدد ، إلا ان مجيء تلك الادارة جاء مواكبا لتغيرات كبرى فى منطقة الخليج والشرق الأوسط بأسرها . ويعنى ذلك بوضوح ان الحديث عن احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج انما يرتبط بالدرجة الاولى بتلك التغيرات المشار اليها ، والتى جعلت الادارة الجديدة ترث وضعا فى المنطقة يختلف بشكل واضح عما ساد فى الفترة السابقة على مجيئها . وفى حين ان تلك الادارة لم تسهم فى تشكيل الوضع الجديد ، إلا ان التساؤل يظل مشروعا حول الكيفية التى ستتعامل بها مع ذلك الوضع ، مع التسليم بأن طريقتها فى التعامل سوف تختلف بالضرورة عن طريقة الادارات السابقة لو كانت محلها .

فى ضوء ذلك ، فان طرح احتمالات التطور فى السياسة الامريكية ازاء الخليج لابد وأن يسبقه تحديد سريع للمصالح الأمريكية فى المنطقة ، والسياق التاريخى لمسار السياسة الأمريكية الراهنة .

## أولا : المصالح الأمريكية :

بأقصى درجات التبسيط والايجاز ، يمكن القول بأن المصالح الأمريكية فى الخليج تتمثل فى :

١ ـ استمرار تدفق نفط الخليج الى الولايات المتحدة

* يشكر الكاتب الآنسة / راجية صدقى الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على معاونتها له فى الحصول على بعض الوثائق والمراجع التى استخدمت فى اعداد تلك الورقة .

وحلفائها فى أوروبا الغربية واليابان وان يكون ذلك التدفق منتظما وبأسعار مقبولة .

٢ - استمرار فتح اسواق الخليج أمام السلع والخدمات والاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة وحلفائها .

٣ - سلامة الطرق البحرية والجوية الى الخليج وعبره أمام مواصلات ووسائل اتصال الولايات المتحدة وحلفائها .

٤ - مواجهة الاتحاد السوفيتى والحد من نفوذه فى الخليج . وتلك مصلحة مطلوبة فى ذاتها ( بسبب اقتراب الخليج من الاتحاد السوفيتى ، والحدود المشتركة السوفيتية - الايرانية ) فضلا عن ارتباطها بالمصالح الاستراتيجية - الاقتصادية السابقة ، لما يمكن ان يسعى اليه السوفيت - أيا كانت الأسباب - من محاولة لعرقلة تدفق نفط الخليج ، أو الحصول على كميات منه ، أو عرقلة المواصلات الغربية فى المنطقة .

٥ - الحد من التأثيرات السلبية التى يمكن ان تنبع من الخليج على المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط عموما ، والتى ترتبط - بشكل خاص - بالصراع العربى الاسرائيلى .

وليس من المعتاد دائما ان تصاغ تلك المصالح ( سواء من جانب صانعى السياسة أو الباحثين ) بهذا الوضع أو الشمول . فاذا كان من الممكن وصف المصالح الأمريكية بتلك الصياغة بأنها مصالح « أساسية » ، فان هناك صياغات اخرى تركز على المصالح « المشتقة » من المصالح الأساسية ، والتى تجد مبررها الأساسى فى اعتبارها شرطا لضمان تلك المصالح الأساسية . ان اكثر تلك المصالح « المشتقة » والتى ترد عادة فى البيانات السياسية الأمريكية ، وكذلك التحليلات والبحوث السياسية هى « تحقيق الاستقرار فى المنطقة » ، على اساس ان ذلك الاستقرار هو شرط استمرار تدفق النفط ، وفتح الأسواق ، وسلامة الاتصال ، فضلا عن عدم حدوث تحولات جذرية أو فجائية يكون مقتضاها زيادة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، أو إشعال العداء ضد السياسة الأمريكية فى الصراع العربى الاسرائيلى . ومن ناحية اخرى ، ليس شرطا ان تذكر « كل » تلك المصالح دائما ، وفى العادة ، فان مايجرى التركيز عليه ، بداهة ، انما هو « ضمان امدادات النفط واحتواء النفوذ السوفيتى » ، أى بعبارة موجزة : الحصول على اقصى « الفوائد » من الخليج ، ومنع أية قوة اخرى من مزاحمة الغرب فى الاستئثار بتلك الفوائد .

وليس هناك فى الخطاب السياسى لجورج بوش ولرجال الادارة الجديدة الذين ترتبط مهامهم بالمنطقة ، أو فى الدراسات والبحوث التى أعدتها معاهد الأبحاث الأمريكية حول تصوراتها للسياسة الأمريكية فى المنطقة فى ظل الادارة الجديدة ، مايفيد حدوث تغيير ما فى رؤية تلك المصالح ، وصياغتها . ففى ورقة تتضمن آراء بوش ازاء منطقة الشرق ، كما عبر عنها فى اثناء حملته الانتخابية ، جاء - بشأن منطقة الخليج - مايلى :

« ان ٧٥ ٪ من احتياطيات النفط المؤكدة للعالم الحر ، موجودة فى شبه الجزيرة العربية ، وحول دول الخليج ، ولابد - من اجل الحفاظ على الرخاء الاقتصادى لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ان تظل أياد صديقة هى القابضة على صنبور نفط الجزيرة العربية ، وأن تظل الممرات المائية ومضيق هرمز ، حرة ومفتوحة »[١]

ومن بين تقارير اصدرها « مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية » بواشنطن أواخر عام ١٩٨٨ حول الاختيارات المتاحة أمام القيادة الأمريكية فى التسعينات ، جاءت فى التقرير الخاص بالشرق الأوسط واحدة من أوضح الصياغات للمصالح الأمريكية فى الخليج :

« ان المصالح الأمريكية والغربية فى الخليج سوف تدور - فى الدرجة الأولى - حول مكانة الخليج كمستودع لمعظم احتياطى البترول والغاز الطبيعى المعروفة فى العالم . وسوف يتزايد اعتماد العالم الغربى ( بما فى ذلك الولايات المتحدة ) على تلك المصادر للطاقة طوال التسعينات ، وكذلك فى بداية القرن الواحد والعشرين . ووفقا لبعض التقديرات ، فان اكثر من ثلثى البترول فى اسواق العالم فى أواخر التسعينات ، سوف يصدر من اربعة دول خليجية هى السعودية والعراق وايران والكويت . وهذا الاحتمال وحده يشير الى ان الولايات المتحدة والغرب هما على اعتاب مرحلة من الاعتماد المتبادل مع الخليج . ايضا فان الخليج يقع فى موقع جيواستراتيجى محورى ، فقربه الشديد من الاتحاد السوفيتى والحدود المشتركة بين ايران والاتحاد السوفيتى ، وبين ايران وحلفاء امريكا فى تركيا وباكستان ، جعل من الخليج لعدة عقود منطقة فى غاية الأهمية لتنافس القوتين العظميين ، وفوق ذلك ، فقد كان الخليج - وغالبا سوف يظل - سوقا ذا اهمية عظمى للتجارة الأمريكية ، وعاملا هاما فى النظام المالى الدولى الراهن . واخيرا ، ومنذ بداية السبعينات ، فان الأمن والاستقرار فى الخليج ، ارتبط بقوة بالمناخ السياسى الأوسع فى الشرق الأوسط . وفى السنوات الأخيرة ، فان التحولات العارضة فى تأكيد السياسة الأمريكية بين الخليج وبين منطقة الصراع العربى الاسرائيلى ، إنما اكدت فقط على التأثير المتبادل للحوادث فى هاتين المنطقتين ذاتى الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية »[٢] .

## ثانيا : السياسة الأمريكية فى الخليج :

من المنظور التاريخى بعيد المدى ، يمكن القول ان السياسة الأمريكية ازاء منطقة الخليج مرت بثلاث مراحل كبرى :

ـ المرحلة الأولى تمتد منذ البدايات الاولى للاهتمام الأمريكى بمنطقة الخليج وحتى الحرب العالمية الثانية . فى تلك المرحلة ، يصعب اعتبار المنطقة ذات اهمية ملحوظة للولايات المتحدة ، خاصة وان بريطانيا كانت تحتفظ بسيطرتها شبه المطلقة فيها .

ـ المرحلة الثانية ، تمتد لحوالى ثلاثة عقود : بين الحرب العالمية الثانية ، وحرب اكتوبر عام ١٩٧٣ . فى تلك المرحلة ، بدأت تتبلور المصالح الأمريكية فى الخليج ـ كجزء من مصالح « المعسكر الغربى » ـ ، فى اطار من التعاون والتنافس مع بريطانيا . واستهدفت السياسة الأمريكية فى تلك المرحلة حماية مصالحها بالتعاون مع قوى اقليمية صديقة ، أى بتكاليف « رخيصة » بقدر الامكان .

ـ المرحلة الثالثة تمتد منذ بداية السبعينات وحرب اكتوبر ، وحتى الان . ان ولادة هذه المرحلة كانت نتاجا لتطورين هامين ، أولهما ، انسحاب بريطانيا فعليا من « شرق السويس » ونقل ميراث الامبراطورية البريطانية الآفلة ، الى الامبراطورية الأمريكية الصاعدة . وثانيهما : تبلور تهديد للمصالح النفطية الأمريكية والاوروبية على نحو غير مسبوق ، بفعل الحظر النفطى الذى فرضته البلدان العربية ، مترافقا مع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . منذ ذلك الحين بدأت السياسة الأمريكية تتعامل مع المنطقة باعتبارها ذات اهمية « حيوية » استلزمت التواجد الأمريكى المباشر فيها ، حتى وان استمر اعتمادها على قوى محلية صديقة قائما .

**أ ـ من الحرب الثانية الى حرب اكتوبر : الاعتماد على القوى الاقليمية :**

الاهتمام الأمريكى اذن بالمنطقة ، بدأ مع انغماس الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد عندما اصبحت المنطقة طريقا هاما لامدادات السلاح الى الاتحاد السوفيتى . وكان مؤتمر طهران عام ١٩٤٢ اول مناسبة يزور فيها الرئيس الامريكى منطقة الخليج ، كما ان النزاع حول وجود القوات السوفيتية فى شمال ايران وانسحابها عام ١٩٤٦ ، كان اول صدام امريكى سوفيتى فى المنطقة ، وواحدا من الملامح الأولى للحرب الباردة .

وفى واقع الأمر ، ومنذ ذلك الحين ، اخذت اجيال متوالية من الساسة الامريكيين فى النظر الى ايران باعتبارها « اكثر مكان محتمل ـ خارج المسرح الاوروبى ـ لأن يحدث فيه صدام مسلح مع الاتحاد السوفيتى ، يمكن ان يتصاعد الى صراع دولى » بل ربما كان المسئولون الأمريكيون ـ من العسكريين والمدنيين ـ « اكثر وعيا بالتهديد السوفيتى فى ذلك الجزء من العالم ، منه فى أى مناطق التوتر الأخرى »(٣) .

وبالتوازى مع عملية التفكيك التدريجى للإمبراطورية البريطانية فى المنطقة انشغلت الولايات المتحدة باعداد اكثر من ترتيب لتعويض الانسحاب البريطانى بالإعتماد على تكتيل القوى الحليفة فيها . وفى حين فشلت الدعوة الامريكية البريطانية لانشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط أو لانشاء قيادة للشرق الأوسط ، خاصة امام المعارضة المصرية ، إلا ان الدعوة لانشاء حلف بغداد نجحت فى ضم تركيا والعراق وايران وباكستان وبانسحاب العراق من الحلف عقب ثورته عام ١٩٥٨ تحول الى « الحلف المركزى » الذى حظى بالدعم العسكرى من الولايات المتحدة .

وفى نفس الوقت ، وضعت أكثر من خطة للتواجد الامريكى المباشر فى المنطقة محل البريطانيين ، بما فى ذلك تحديد « الجزر الاستراتيجية » فى المحيط الهندى الواجب الاعتماد عليها ، وكان فى مقدمتها جزيرة « ديجوجارسيا » وهو الأمر الذى ووجه بالشك من جانب الاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص . وترافق اعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب من شرق السويس عام ١٩٦١ مع بدء السوفيت فى تطوير سياسة بحرية جديدة فى المنطقة ، وأخذ الوجود البحرى السوفيتى يتزايد باطراد فى المحيط الهندى .

غير ان اعتماد الولايات المتحدة على القوى الصديقة لضمان مصالحها فى الخليج وجد اوضح تعبير عنه مع اعلان « مبدأ نيكسون » أو سياسة « الفتنمة » عام ١٩٦٩ . ووفقا لذلك المبدأ اعلنت الولايات المتحدة انها تؤيد ، وعتمد بقوة ، على القوى الاقليمية لمساعدتها على حماية مصالحها فى انحاء العالم . وفى واقع الأمر ، فان ترجمة هذا المبدأ الى عمل محدد انما تمت فى منطقة الخليج ، حيث كانت المصالح الامريكية قد تبلورت بشكل واضح فى الوقت الذى كانت فيه معارضة الرأى العام الداخلى ، وكذلك الألتزامات العسكرية تعوق تدخلها الكامل المباشر . ومن هنا ، جرى تطوير التعاون الأمنى مع ايران والسعودية فى طل ماعرف فى حينها باسم سياسة الدعامتين The Two- Policy Policy وفرض واقع منطقة الخليج « خصوصيته » على تطبيق هذا المبدأ فى ضوء حقيقة أن النظم « الصديقة » معظمها منتج للنفط ، ولاتحتاج بالتالى الى الدعم المالى الامريكى ـ كما هو الحال بالنسبة لفيتنام الجنوبية ـ مثلا .

وفى هذا الاطار ، نظر الى كل من ايران والسعودية على انهما تمثلان نقطتى الارتكاز فى المنطقة ، وان تعاونهما يمكن ان يوفر « اطارا قويا للاستقرار الفرعى الاقليمى » فى الخليج(٤) . وكان هذا يعنى اكثر من حقيقة .. أولا : ازالة التناقضات بين السعودية وايران الى اقصى حد ممكن . ثانيا : التركيز بالنسبة لايران على القوة العسكرية ، أما السعودية فكان يعتمد على ماتتمتع به من نفوذ سياسى بالأساس ، خاصة وان المساعدات

العسكرية لها صممت لتكون دفاعية بالدرجة الاولى .
ثالثا : تنسيق العلاقة مع القوى الاقليمية الاخرى : فالسعودية، بعلاقاتها المتنامية مع مصر ، تساعد على تحديد الدور المصرى فى الخليج ، والربط بين مصر وايران[٥] . أما ايران فتتعاون مع اسرائيل لنقل نفط الاولى الى الاسواق الاوروبية ، خاصة عبر ميناء ايلات . كما دعمت الولايات المتحدة فى ذلك الحين التعاون الايرانى ـ الاسرائيلى لدعم الاكراد فى شمال العراق[٦] .

واتصالا بما سبقت الاشارة اليه ، فقد اسهمت عوامل كثيرة فى ان تتبوأ ايران فى ظل حكم الشاه ، مكانتها باعتبارها الدعامة الأهم فى السياسة الامريكية ، فى مقدمتها : الموقع الاستراتيجى الهام الذى يجعلها مؤثرة على منطقة الخليج بأكملها وكذلك البحر الأحمر وافريقيا ، والكثافة السكانية العالية بالقياس للدول المواجهة لها ، ثم قوتها الضاربة المهيأة للتدخل العسكرى .

وفى بداية السبعينات ، بدا وكأن مبدأ نيكسون اظهر درجة كبيرة من الفعالية :

- فتحول دويلات الخليج من الاحتلال البريطانى الى الاستقلال ، تم بدون مشكلات خطيرة :

- واستولت ايران على جزر الخليج الثلاث « ابوموسى وطنب الكبرى والصغرى » بدون معارضة عربية فعالة ، فى حين اوقفت ايران مطالبها فى البحرين .

- وكف العراق عن مطالبه فى الكويت ، فى الوقت الذى خفت فيه حدة العداء بين السعودية واليمن الجنوبى .

- وبدت كل من السعودية وايران فى ذلك الوقت كدولتين تتمتعان بالاستقرار الداخلى .

- واخيرا ، فقد حصلت الولايات المتحدة على تشهيلات بحرية فى البحرين بمقتضى الاتفاقية التى وقعت معها فى ديسمبر ١٩٧١ لاستخدام قاعدة الجفير .

**ب ـ من حرب إكتوبر حتى الان : الوجود المباشر :**

غير ان الهدوء ، والفاعلية الظاهرية لمبدأ نيكسون ، مالبثا ان تمزقا مع نشوب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فالحظر البترولى الذى فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة ، وبعض البلدان الاوروبية الاخرى المؤيدة لاسرائيل ، أظهر انه لايمكن الفصل بسهولة بين امدادات البترول والقضايا السياسية فى المنطقة . وأدت الازمة التى شهدتها الاسواق العالمية ، بما فى ذلك النقص فى امدادات البترول فى داخل الولايات المتحدة ، الى خلق الانطباع بأنها ـ أى الولايات المتحدة ـ اكثر تعرضا للمخاطر بكثير مما كان يظن فى السابق . كما ان التهديد بعرقلة السفن المتجهة الى اسرائيل ، لفت الانتباه الى المخاطر على ناقلات البترول فى الخليج والمحيط الهندى ، كما طالبت البحرين ان تنهى الولايات المتحدة استعمالها للتسهيلات هناك !!

فى مواجهة تلك المخاطر ، لم يكن من الغريب ان تتبلور ـ اكثر من أى وقت مضى ـ افكار دعم الوجود الأمريكى فى المنطقة ، وتطوير امكانيات التدخل العسكرى الأمريكى المباشر فيها . ويمكن هنا رصد موجتين من « المخاطر » ، ومن التصعيد الأمريكى فى مواجهتها فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات .

الموجة الاولى من المخاطر ـ كما سبقت الاشارة توا ـ هى التى جسدها الحظر النفطى العربى المرافق لحرب اكتوبر . لقد أسهمت « الحرب والحظر » فى بلورة مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، بدءا من عام ١٩٧٤ عندما تحدث وزير الدفاع الأمريكى عن « امكانية القيام بعمل عسكرى ضد الدول المنتجة للنفط اذا هددت سياساتها بعرقلة العالم الصناعى »[٧] ، وكذلك مع التصريح الشهير لكيسنجر بأنه « لايستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية اذا تعرض العالم لاختناق نفطى بسبب منتجيه فى الشرق الأوسط » . وفى هذا الوقت ، اهتم الباحثون والمحللون الأمريكيون بطرح افكارهم حول مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، ومزاياها ومحاذيرها[٨] .

وفى الوقت نفسه ، اعلن وزير الدفاع الأمريكى فى ذلك الحين ـ جيمس شليزنجر ـ ان الولايات المتحدة سوف تقوم بعمليات نشر لقواتها البحرية فى الخليج والمحيط الهندى على نحو اكثر تواترا وانتظاما ، ثم تحدث الرئيس فورد ـ فى مارس ١٩٧٥ ـ عن تطوير القاعدة الامريكية فى ديجوجارسيا باعتباره « أمرا أساسيا للمصالح القومية للولايات المتحدة »، وكان هذا اول اعلان على ذلك المستوى يؤكد الاعتقاد بوجود مخاطر حقيقية على المصالح الامريكية فى المنطقة . ومن ناحية اخرى ، وفى نهاية اغسطس ١٩٧٧ وقع الرئيس التالى ـ جيمى كارتر ـ على مذكرة خاصة بالاستراتيجية الامريكية فى الشرق الأوسط تتولى بموجبها الولايات المتحدة العمل عسكريا فى تلك المنطقة ـ بما فى ذلك الخليج وايران ـ ضد اى عدوان .

غير ان اواخر السبعينات مالبثت ان حملت موجة اخرى من التطورات التى نظر اليها باعتبارها منطوية على مزيد من المخاطر على المصالح الامريكية فى الخليج . ففى قلب منطقة الخليج ومنذ اواخر عام ١٩٧٧ وطوال عام ١٩٧٨ تصاعدت احداث ايران بسرعة فاقت كل التوقعات لتطيح نهائيا ـ فى فبراير ١٩٧٩ ـ بالنظام الشاهنشاهى ، وتطيح معه بأهم اعمدة الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة طوال عقد السبعينات . وفى الوقت نفسه ، كانت تتم غرب الخليج وشرق المتوسط وقائع وتداعيات مبادرة الرئيس السادات بدءا من زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ومرورا باتفاقيات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ وانتهاء بتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ . وفى العام نفسه ، وقبل ايام قليلة من

انقضائه ، اجتاحت القوات السوفيتية افغانستان ، مسجلة تغيرا مثيرا فى حجم التدخل السوفيتى ونوعيته داخل البلدان غير الشيوعية فى العالم الثالث . وشهدت الفترة نفسها توقيع المعاهدة السوفيتية الاثيوبية ١٩٧٨ واشتعال قتال بين اليمن الجنوبى واليمن الشمالى وكذلك اغتيال السفير الامريكى فى كابول « فبراير ١٩٧٩ » والاستيلاء على المسجد الحرام فى مكة « نوفمبر ١٩٧٩ » .

ومع ان الادارة الامريكية نظرت لتطورات العلاقة المصرية الاسرائيلية باعتبارها رصيدا ايجابيا كسبته فى المنطقة ، فان ذلك الرصيد لم يفلح فى موازنة التأثيرات الخطيرة للتطورات الاخرى الموازية فى الخليج . وكما يذكر احد الباحثين الامريكيين ، فان تلك التطورات « خلقت الانطباع بأن الولايات المتحدة فقدت كل امكانية للتأثير فى احداث المنطقة »(٩) .

فاذا كان سقوط النظام الايرانى ، قد أسقط معه « مبدأ نيكسون » فان التطورات الجديدة كانت هى الدافع وراء ظهور « مبدأ كارتر » فى اول عام ١٩٨٠ معبرا عن توجه السياسة الامريكية للتدخل المباشر ضد المخاطر التى تحيق بها . وفى خطابه عن حالة الاتحاد فى يناير ١٩٨٠ قال كارتر : « ان أى محاولة من أى قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسى ، سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية ، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية ، بما فى ذلك استعمال القوة المسلحة » . وفى الواقع ، فان هذا المبدأ كان ايضا تعبيرا عن الانتقال الكامل لمسئولية « حماية الخليج » من بريطانيا الى الولايات المتحدة ، وشهد العام التالى الانشاء الرسمى لقوة « الانتشار السريع » الامريكية ، ودعم قاعدة ديجوجارسيا ، كما عقدت اتفاقات مع عمان وكينيا والصومال لتسهيل المواصلات الامريكية . ومع نشوب الحرب العراقية الايرانية اتخذت اجراءات اضافية لدعم الدول « الصديقة » ، مثل تقديم طائرات الاواكس للمملكة السعودية .

غير ان تلك التطورات ظلت – لدى الامريكيين – مجرد تعبير رمزى – اكثر منه فعلى – عن وجود « بنيان للأمن » الامريكى فى الخليج ، على الأقل بمعايير القوة العسكرية المحضة ولذلك ، وفى مواجهة التطورات السابقة – مضافا اليها الحرب العراقية – الايرانية – نما الاهتمام الامريكى – السياسى والعسكرى – بالخليج ، وتزايد الشعور بالحاجة الى تطوير امكانيات التدخل المباشر فيه وتعظيم الوجود العسكرى هناك على نحو غير مسبوق . ومع ان ادارة ريجان قد تبنت « مبدأ كارتر » إلا انها عملت على دعمه بالقوة الفعلية . وكانت ابرز مظاهر ذلك التطوير هو اعادة تنظيم قوة الانتشار السريع عام ١٩٨٣ لتصير قيادة موحدة تحت اسم « القيادة المركزية » CE-NTCOM مكانها قاعدة مكديل الجوية فى فلوريدا ، وتضم عددا من الأفراد يصل الى ٢٣٠ ألف فرد ، والمهمة الاساسية التى عهد بها اليها هى « ضمان النقل المستمر لبترول الخليج الفارسى ، ومنع السوفيت من تحقيق سيطرة سياسية – عسكرية مباشرة ، أو عن طريق وكلاء » . ويغطى نطاق عمل القوة رقعة تمتد من مصر وكينيا فى شرق افريقيا ، والدول العربية المشرقية ( باستثناء تلك الواقعة على البحر المتوسط ) – وحتى باكستان . وفضلا عن ذلك ، فقد اتخذت الادارة الامريكية عديدا من التدابير الاخرى المكملة ، بما فى ذلك التنسيق مع عديد من بلدان المنطقة .

**جـ – الوضع الراهن :**

لعبت التطورات الخطيرة التى حفلت بها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات دورا حاسما فى حث الادارة الامريكية على تطوير سياستها فى المنطقة ، وفقا لمبدأ كارتر ، وهو الأمر الذى ترجم فى النهاية فى تشكيل « القيادة المركزية » CENTCM كأداة رئيسية لتنفيذ تلك السياسة ، فضلا عما ادت اليه تداعيات الحرب العراقية الايرانية من تكثيف للوجود البحرى الامريكى ، والغربى عموما ، فى مياه الخليج على نحو لم يحدث من قبل . غير ان المفارقة الكبرى فى تلك التطورات كلها هو ان ذلك الاستعداد الامريكى « والغربى » الهائل ، للدفاع عن « المصالح » المهددة فى الخليج ، لم يواجه – اصلا – بتهديد حقيقى لتلك المصالح ، بالرغم من الارهاصات الاولى التى بدت وكأنها سوف تطيح بتلك المصالح أو تصيبها فى الصميم . ولعبت تطورات الحرب العراقية – الايرانية دورا هاما فى كشف وهن تلك التهديدات ، على نحو كان يصعب تصوره فى سنوات قليلة .

واذا اعدنا سرد بعض تلك التطورات من هذا المنظور فان الصورة سوف تبدو اكثر وضوحا :

– فلقد سقط نظام الشاه فى ايران ، وحل محله نظام ثيوقراطى ، راديكالى ، معاد للغرب ، ومطيح – بالتالى – بأهم أعمدة السياسة الخليجية للولايات المتحدة .

– وتعرضت البلاد العربية فى الخليج لموجة من تهديد الاصولية الاسلامية ، بما فى ذلك محاولة الانقلاب فى البحرين ، وهجومان واسعان على الاماكن المقدسة فى مكة ،

– وقبض على دبلوماسيى السفارة الامريكية كرهائن فى طهران لمدة ٤٤٤ يوما ، وفشلت محاولة امريكية لانقاذهم بالقوة المسلحة .

– وارسل الاتحاد السوفيتى اكثر من مائة ألف من قواته الى افغانستان ، فى اول تدخل عسكرى من نوعه فى المنطقة منذ الحرب الثانية .

– ونشبت حرب ضارية طويلة بين العراق وايران اللتين هما من اهم منتجى النفط فى الخليج ،

- وانتقلت الحرب من مسرحها الأرضى الى هجمات على ناقلات البترول فى الخليج ، بما فى ذلك الاستعمال الواسع للالغام البحرية .

وتعرضت الكويت لهجمات بالصواريخ ، وهجمات ارهابية .

- واحتشد فى مياه الخليج عدد من السفن الحربية التابعة لحلف الاطلنطى وصل فى بعض الأوقات الى ٨٠ سفينة !

ووفقا لأية تصورات سابقة ، فان أيا من تلك التطورات - فضلا عن حدوثها مجتمعة ! - كان كفيلا باحداث نقص خطير فى تدفق النفط من الخليج ، وتقليص للمعروض منه بالاسواق ، وارتفاع شديد - بالتالى - فى اسعاره !

كما كان من المشروع تصور ان تؤدى تلك التطورات الى زيادة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وامكانية تهديده المباشر للمصالح الغربية . ولكن أيا من تلك النتائج لم يحدث : فقد استمر تدفق النفط من الخليج بمعدلات مستقرة ولم تعان اسواق النفط العالمية من اية ازمات حقيقية فى العرض ، ومع نهاية عام ١٩٨٧ كان هناك اغراق تفطى فى الاسواق العالمية ، واتجهت اسعار البترول - بعد فترة قصيرة من الارتفاع الحاد - لتعود لنقطة لاتبعد كثيرا عما كانت عليه قبل عشر سنوات ! أما الاتحاد السوفيتى ، فلم يحقق سوى تقدم هامشى فى علاقاته مع بلدان الخليج بحيث نظر الى مجرد اقامة علاقات دبلوماسية مع الامارات وعمان عام ١٩٨٦ ومع قطر عام ١٩٨٨ باعتباره انجازا كبيرا ! اما بشأن تدخله العسكرى فى افغانستان ، والذى انتهى اخيرا بالانسحاب من هناك ، بعد التضحية بخسائر بشرية ومادية هائلة ، فان وصف نتيجته بالفشل الكامل من عدمه انما يتوقف الان فقط على قدرة حكومة كابول - الموالية للسوفيت - على الصمود فى وجه هجمات المتمردين الافغان الساعين للاستيلاء على السلطة هناك !

وفضلا عن ذلك ، فقد حدثت فى المنطقة تطورات « ايجابية » من وجهة المصالح الامريكية ايضا ، فتحت تأثير الحرب العراقية الايرانية ، اسرعت دول الخليج المحافظة الست الى الانضواء تحت لواء مجلس التعاون الخليجى ، بهدف تنسيق سياساتها السياسية والاقتصادية والأمنية ، كما ان الحرب شجعت ايضا على الاسراع ببناء سلسلة من خطوط انابيب البترول من الخليج الى شواطىء البحرين المتوسط والأحمر .

أما بالنسبة للسياسة الامريكية نفسها ، فان تطورات الحرب اتاحت لها ايضا عددا من الفرص خاصة منذ النصف الثانى من الثمانينات ، عكس حالة العزلة النسبية التى بدت فى النصف الاول منها . وقد تبدى ذلك فى دور الولايات المتحدة فى فرض حظر تصدير السلاح الغربى الى ايران ، ومساعدة المملكة السعودية على اسقاط طائرتين ايرانيتين اخترقتا ارضها فى غمار الحرب ، واعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، فضلا عن اطلاعه على معلومات عن الهجمات الايرانية عليه . وبالرغم من الكشف عن فضيحة ايران - كونترا ، وماتضمنها من صفقة لاطلاق سراح الرهائن الامريكيين فى لبنان مقابل تقديم السلاح لايران ، فقد استطاعت الولايات المتحدة بسرعة تدارك الآثار السلبية لتلك الفضيحة على علاقتها بالنظم الخليجية العربية ، بما فى ذلك الموافقة على رفع العلم الامريكى على بعض ناقلات البترول الكويتية فى الخليج ، وان تم ذلك ايضا كرد فعل للموافقة السوفيتية على تقديم تلك الحماية ايضا . وقادت الولايات المتحدة ايضا مجلس الامن لاتخاذ القرار رقم ٥٩٨ بوقف اطلاق النار بين العراق وايران كما بدأت ممارسة الضغوط على ايران لقبول وقف اطلاق النار .

ووفقا لوجهة نظر امريكية فقد « أظهرت الولايات المتحدة بوضوح ارادتها السياسية ، وقدرتها على نقل قوة عسكرية الى اماكن بعيدة لدعم مصالحها ودعم حلفائها فى الخليج ، كما انها دعمت الروح المعنوية العراقية ، ومنعت احتمال اتساع الوجود البحرى السوفيتى فى الخليج » . ومن وجهة النظر تلك ايضا فان قبول ايران لقرار ٥٩٨ فى يوليو ١٩٨٨ انما « كان نصرا واضحا للمصالح الامريكية ، وانهى المخاوف المزمنة من حدوث نصر ايرانى على العراق ، والاخلال - بالتالى - من توازن القوى فى الخليج »(١٦)

ويبدو ان تلك الافكار كانت واضحة لدى جورج بوش عندما تحدث - فى سياق حملته الانتخابية عن السياسة الامريكية الراهنة فى الخليج بقوله : « لقد كانت الولايات المتحدة محقة فى ارسال قوة بحرية ، لتلحق بقوات بحرية اخرى ، لضمان استمرار فتح الممرات المائية الدولية ، فى اثناء الحرب العراقية الايرانية . ولقد شاركتنا قوات بحرية صديقة فى تحمل هذه المسئولية بتقديم الحماية لسفنها ، مثل تلك التى نوفرها لسفننا ، وعن طريق المساعدة فى اغراض اخرى مثل ازالة الالغام . وبذلك العمل ، فتحنا الطريق لكى يشاركنا حلفاؤنا الرئيسيون فى تحمل الأعباء . وفوق ذلك ، فان تلك السياسة مثلت عنصر قوة اضافيا لنا ، اسهم فى تخفيف التعنت الايرانى ، والحد من تشدد القيادة الايرانية ، مما ساعد على خلق الظروف التى ادت الى انهاء الحرب العراقية الايرانية »(١٧) .

وبايجاز شديد ، يمكن القول ان الوضع فى منطقة الخليج الان ، من وجهة النظر الامريكية ، والذى يمثل « الميراث » الذى آل الى الادارة الامريكية الجديدة بزعامة بوش يتمثل فيما يلى :

- عدم وجود تهديد ظاهر للمصالح النفطية والاقتصادية للولايات المتحدة والعالم الغربى ، خاصة

وان طرفى حرب الخليج يحتاجان فى السلم ، كما كانا فى الحرب ، لبيع اكبر قدر من نفطهما لتمويل اعادة بناء مادمرته الحرب .

ـ عدم وجود تهديد سوفيتى لتلك المصالح ، بعد الانسحاب السوفيتى من افغانستان ، وفى ظل سياسة جورباتشوف الجديدة ، وبالرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على العلاقات مع بعض الدول الخليجية .

ـ وجود قوة امريكية كبيرة وفعالة جاهزة للتدخل المباشر فى حالة تهديد المصالح الامريكية والغربية .

ـ تحسن العلاقات الامريكية مع بلدان الخليج العربية ، خاصة وان المخاطر التى خلفتها الحرب جعلت تلك البلاد تتجه لمزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة طلبا للحماية ، بل وطلبت مستوى من الوجود العسكرى المباشر ، الذى كان يبدو ـ قبل ذلك ـ شيئا صعبا أو مستبعدا :

ـ الحد من التأثير السلبى للصراع العربى ـ الاسرائيلى على العلاقات الامريكية بدول الخليج بعد قرار الولايات المتحدة بدء لتصالها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبذل مساعيها للضغط على اسرائيل لتخفيف سياستها فى التعامل مع انتفاضة الارض المحتلة .

**ثالثا : احتمالات التطور المستقبلية :**

فى ظل الوضع الراهن للمصالح الامريكية فى الخليج ، وعدم وجود تهديدات امنية خطيرة لها ، وفى ظل النجاح الذى حققته السياسة الامريكية فى السنوات القليلة الماضية فى المنطقة ، لم يكن من الغريب ان كلمة « الأستقرار » كانت هى حجر الزاوية فى كافة الافكار التى طرحت حول مستقبل المنطقة كما ينبغى ان تسعى الى تحقيقه الادارة الامريكية الجديدة . وكما جاء فى احد التقارير حول السياسة المتوقعة فى الشرق الأوسط فى ظل الادارة الجديدة فانه : « مع نهاية الحرب العراقية الايرانية ، يقف الخليج على اعتاب مرحلة جديدة ، وهى مرحلة تنطوى على تحديات جديدة مثلما تنطوى على فرص جديدة ، للادارة الامريكية الجديدة . ان الهدف الاستراتيجى الشامل واضح ، وهو : بناء اطار للاستقرار فى فترة مابعد الحرب فى منطقة دمرتها الحرب والثورة والارهاب »(١٣ ـ ٢) .

وبعبارة اخرى ، فان الهدف الاستراتيجي المطلوب هو الحفاظ على الأوضاع الراهنة فى المنطقة طالما هى تستجيب لمقتضيات المصالح الامريكية ، بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى بالطبع ، وذلك هو المعنى الوحيد للاستقرار ، وكما يقول احد الباحثين الامريكيين : « فى التحليل الأخير ، فان المصالح الغربية فى المنطقة كانت ، وسوف تظل ، تحمى ليس بالاساطيل والقوات . وانما بالتطابق بين تلك المصالح وبين اهداف القوى الاقليمية نفسها . فدول الخليج ترغب فى بيع بترولها ، وفى تجنب سيطرة جيرانها الاقوياء فى الشمال . وهذه الحقيقة توفر الاساس لسياسة فعالة ومؤثرة ، بأقل هامش للخطأ »(١٤) .

فاذا كان هدف الادارة الامريكية الجديدة هو تحقيق « الاستقرار » للأوضاع الجديدة المواتية فى الخليج ، فان ذلك يعنى ان التوجه الرئيسى لتلك الادارة سوف يكون الاستمرار فى السياسة الامريكية للادارة السابقة ( ادارة ريجان ) التى أسهمت فى تشكيل الوضع الراهن ، وتنمية وترسيخ المكاسب التى حققتها . أما احتمالات التغير أو التطور فى تلك السياسة ، فسوف ترتبط بما يمكن ان يحدث من تغيرات فى أحد أو بعض عناصر الموقف الراهن فى الخليج ، أى انها ـ أى السياسة الامريكية ـ سوف تكون فى تلك الحالة فى موقف رد « الفعل » أو الاستجابة للمتغيرات الخليجية .

فى هذا الاطار فان الاجابة عن التساؤلات حول احتمالات التطور فى السياسة الامريكية انما تتعلق بتقدير احتمالات عدم الاستقرار ، التى سوف تستدعى ـ بالتالى ـ التغيرات أو التطور فى سياسة الادارة الجديدة ازاء منطقة الخليج .

**الاحتمال ( ١ ) : استمرارية الصراع الايرانى ـ العراقى ، وتصعيد سباق التسلح :**

فى ضوء التأثيرات السابق الاشارة اليها للحرب العراقية الايرانية على المصالح الامريكية فى المنطقة ، وانسجام النهاية التى وصلت اليها الحرب حتى الان مع مقتضيات تلك المصالح ، فان من المتصور أن الادارة الامريكية الجديدة سوف تسعى الى مساندة المفاوضات العراقية ـ الايرانية تحت اشراف الامم المتحدة ، بما فى ذلك من خلال الضغط على الطرفين .

غير أن ماهو أهم من ذلك ، انه حتى لو تحققت تسوية عن طريق التفاوض فى السنوات القليلة القادمة ، فان كلا من العراق وايران سوف يستمر فى تكريس قوته العسكرية فى مواجهة الطرف الاخر . كما ان باقى دول الخليج سوف تستمر على مخاوفها من التهديد الذى تمثله هاتان الدولتان . ولاشك ان ايران بالذات سوف تسعى لاعادة بناء قوتها العسكرية ، الأمر الذى لن يتجاهله العراق وبلدان مجلس التعاون . ومع وجود دول مصدرة للسلاح ، متحررة من القيود عليها ، مثل الصين وكوريا الشمالية والارجنتين والبرازيل ـ وكذلك اوربا ـ فسوف يتسابق الجميع للتسلح . وفضلا عن ذلك ، ومع انتهاء الحرب ، فان ذلك التسلح يمكن ان يكون مؤثرا ايضا ـ من وجهة النظر الأمريكية ، والاسرائيلية ـ على توازى القوى المسلحة بين العرب واسرائيل .

فى هذا الاطار ، فان الادارة الامريكية ، متجاهلة فى الغالب التسلح الاسرائيلى ، سوف تهتم بمراقبة التسلح

العربى ، والايرانى ، خاصة فى مضمار انتشار الصواريخ البالستيكية ، وتكنولوجيا الصواريخ ، وانتاج الاسلحة الكيماوية . كما أنها سوف تسعى للضغط على الصين ، وبلاد غرب اوربا ، وكذا البلاد المصدرة للسلاح فى العالم الثالث للحد من سباق التسلح[١٥] . وربما لعبت ايضا الادارة الامريكية دورا فى احداث تفاهم غير علنى بين اسرائيل وكل من السعودية والعراق ، طالما وقعت خطوط الانابيب السعودية والعراقية الجديدة فى متناول يد القوة العسكرية الاسرائيلية .

**الاحتمال ( ٢ ) : حدوث تغيرات راديكالية مفاجئة فى السعودية أو غيرها من بلدان مجلس التعاون :**

احد المعانى الاساسية لمفهوم « الاستقرار » فى منطقة الخليج ، لدى الولايات المتحدة ، هو بقاء واستمرارية نظم الحكم المحافظة الحالية فى السعودية ودويلات مجلس التعاون الاخرى . والاخلال باستقرار تلك الدول يقصد به أما تغيير نظم الحكم فيها على نحو جذرى يطيح بالنخبة الحاكمة ، ويغير من أسس مشروعية الحكم ، وشكل النظام السياسى ، وأما حدوث صراع داخلى عرقى أو دينى أو طائفى يفكك الجماعة السياسية ويهدد كيان الدولة نفسها . وفى كلتا الحالتين فان مثل هذا التغيير يؤثر على التوجيهات الخارجية للدولة ، كما يجعلها عرضة للاختراق الخارجى سعيا إلى تأييد الجماعات أو القوى المتنافسة .

فى الحالة الأولى ، يثور التساؤل حول ما اذا كانت الاطاحة بالنظم الحاكمة ، ومجىء نظم أخرى راديكالية ( يمينا أو يسارا ) سوف تؤدى بالضرورة الى التأثير على امدادات البترول للغرب ، فضلا عن فاعلية هذا التأثير اصلا فى ظل وجود وفرة بترولية فى اسواق العالم . غير أن التساؤل الاهم ربما يتعلق بما يمكن ان يترتب على تغيير نظام الحكم ، أو نشوب صراعات داخلية تهدد كيان الدولة ، من احتمالات للتدخل الاجنبى ( السوفيتى فى تلك الحالة ) اذا ماطلبته قوة داخلية ما فى أى من تلك الدول .

ومن المتصور ان تستمر السياسة الامريكية فى ظل الادارة الجديدة فى سعيها للحد من امكانية حدوث تلك الاحتمالات ، من خلال :

- الاستمرار فى تصدير السلاح لدول مجلس التعاون ، وفق الشروط الصارمة التى تضمن فاعليته بالاساس كأداة للاستقرار « الداخلى » فى يد النظم القائمة وتحدد ظروف استعماله « الخارجى » .
- الاستمرار فى تشجيع التعاون بين نظم مجلس التعاون الخليجى ، مع المحافظة على رموز الوجود الامريكى ( طائرات الاواكس ) ، وكذلك دعم امكانيات التنسيق الامريكى السريع مع تلك النظم فى حالة تعرضها لتهديد خارجى .
- الاحتفاظ بقوة بحرية امريكية فى الخليج ، بصرف النظر عن التحفظات التى قد تبديها بعض تلك النظم . والتغير الوحيد المتصور ، مع عودة حالة الاستقرار النسبى فى المنطقة ، هو تقليل تلك القوة الى الحجم المتلائم مع المخاطر الامنية المتصورة .

ومع ذلك كله ، فان احتمالات هز استقرار نظم الخليج المحافظة سوف تظل قائمة فى السنوات القليلة القادمة ، بسبب الركود الاقتصادى الذى يمكن ان ينجم عن نقص عوائد النفط ، واصطدام ذلك مع التوقعات المتصاعدة للجيل الجديد فى الخليج الذى ينظر للثروة النفطية كواقع وحق مرتبط بوجوده . وفى هذا السياق ، ربما تتصاعد مطالب فئات صاعدة مثل رجال القوات المسلحة ، والمثقفون والطبقة المتوسطة عموما لمزيد من المشاركة فى السلطة ، كما ان استمرار انتعاش الاتجاهات الاصولية الاسلامية ، الرافضة للوضع القائم ، يظل ايضا احتمالا واردا .

فى مواجهة تلك الاحتمالات ربما يكون على الادارة الجديدة ان تقرر فى ساعات قليلة ماينبغى عليها أن تفعله فى حالة وقوع انقلاب او انتفاضة ثورية فى الجزيرة العربية . وقد يشمل رد الفعل نقل قوات من دول غربية أخرى ، لتدعيم احد طرفى حرب أهلية ، أو تقديم معونة ضد عمليات « التخريب » فى صراع داخلى طويل المدى . ومع ان رد الفعل الامريكى سوف يتوقف على خصوصية الموقف ، الا أن التدخل المباشر يظل فى الأغلب صعبا ، وذا عائد معاكس[١٦] .

**الاحتمال ( ٣ ) تفجر صراع داخلى فى ايران خاصة بعد وفاة الخمينى :**

تعتبر الاهمية الاستراتيجية لايران فى مقدمة « مسلمات » السياسة الامريكية فى الخليج ، لما تحتويه من احتياطى نفطى كبير ، وموقعها الاستراتيجى الهام ، بما فى ذلك حدودها الطويلة مع الاتحاد السوفيتى ، ثم امكاناتها الكامنة لان تكون القوة المسيطرة فى الخليج . وفى ظل حقيقة ان النظام « الاسلامى » الذى تولى السلطة فى ايران جاء معاديا للامريكيين بايديولوجيته ، وبجهوده لتقليص المصالح الامريكية ، ونشاطه « الثورى » بما فى ذلك تهديد النظم العربية الخليجية المحافظة ، فان المصالح الامريكية تقتضى « احتواء » الثورة الايرانية بقدر الامكان . ولذلك ، وايا كانت المبادرات « العدائية » من جانب النظام الايرانى ، فان السياسة الامريكية ظلت دائما تحجم ردود افعالها ، بما لايتجاوز ضرورات الرد المحدد ـ ورد الفعل الامريكى ازاء واقعة « سلمان رشدى » مؤخرا يؤكد هذا التوجه .

غير ان الأوضاع الداخلية فى ايران تظل محملة بامكانات للاضطراب وعدم الاستقرار لاشك انا اكثرها احتمالا هو ماسوف يعقب وفاة الامام الخمينى ـ وهو أمر قد يقع فى اثناء فترة الادارة الامريكية الجديدة الحالية . وفى الاغلب فان تلك الوفاة قد تؤدى الى تغيرات سياسية

واسعة داخل ايران ، بما فى ذلك احتمالات وقوع صراعات عنيفة بين الكتل المنافسة على السلطة . وفى غمار تلك الصراعات ، ليس من المستبعد ان تسعى كتلة أو اكثر ، من الكتل المتصارعة ، الى الحصول على الدعم الامريكى . وفى ضوء حقيقة أن الاحتمال الاغلب ـ بصرف النظر عمن سيخلف الخمينى ـ هو أن النظام « الاسلامى » سوف يستمر فى ايران ، وان « الحرس الثورى » سوف يستمر ايضا كمصدر للقوة السياسية ، فانه سيكون على السياسة الامريكية ان تتعامل مع اى شخص فى السلطة ، وأن تتجنب الوقوف بشكل حاد مع قوة ضد أخرى .

على أن الاحتمال الأكثر مدعاة للتخوف من وجهة النظر الامريكية هو ان يسعى الاتحاد السوفيتى فى لحظات الفوضى المتوقعة ، الى أن يلقى بثقله الى جانب طرف ضد اخر ، مما يحمل معه مخاطر الانغماس الامريكى بتشجيع أطراف اخرى ، والدخول فى مواجهة مع الاتحاد السوفيتى على أرض ايران ، لذلك ، يظل من المنطقى ايضا ان تسعى السياسة الامريكية لاقناع السوفييت بعدم الانغماس تأييدا لقوى ضد أخرى ، وبعواقب مثل هذا السلوك .

وينطبق الامر نفسه على احتمالات حدوث صراعات اقليمية داخل ايران تهدد بتفتيتها . فاذا كان بامكان الاتحاد السوفيتى ان يسهم فى هذا التفتيت ويستفيد منه استراتيجيا ، فان المصالح الامريكية سوف تكون اقرب الى التأكيد على وحدة ايران الاقليمية ، واستقلالها السياسى ـ فى وجه السوفييت بالطبع .

**الاحتمال ( ٤ ) : تضافر دول الخليج العربية فى حظر نفطى ضد الولايات المتحدة :**

كان الحظر النفطى الذى فرضته الاقطار العربية فى اثناء حرب اكتوبر على الولايات المتحدة وبعض البلاد الغربية الأخرى ، اقصى صور الربط بين مقتضيات الصراع العربى الاسرائيلى ، وتدفق النفط الى العالم الغربى . ولم يكن مصادفة ان رد الفعل الامريكى لذلك الربط لم يكن هو الانصياع له أو القبول به ، وانما كان هو مقاومته بكل شدة ؛ وبدلا من ان تستجيب واشنطن للضغط العربى وتضغط بدورها على اسرائيل ، فانها ـ على العكس ، وكما سبقت الاشارة ـ عمدت الى مواجهة الضغط العربى مباشرة ، بما فى ذلك التهديد باحتلال منابع البترول نفسها . بل ان ذلك الحظر كان هو الشرارة التى تولدت منها بعد ذلك مشروعات التدخل العسكرى المباشر فى المنطقة .

ولدى مقارنة ماتم فى عام ١٩٧٣ بكافة الوقائع التى تلت ذلك حتى الان ، بما فى ذلك الحرب العراقية الايرانية وتداعياتها الواسعة ، تبرز بوضوح حقيقة ان الشرط الوحيد الذى امكن بمقتضاه فعلا تهديد المصالح النفطية الغربية فى الخليج كان هو تضافر الارادة السياسية لدول الخليج العربية على فرض ذلك الحظر . فاذا كانت هذه الارادة السياسية قد تكونت ـ قبل مايزيد عن عقد ونصف من الزمان ـ فى سياق المواجهة العربية الشاملة ( وان كانت القصيرة جدا ! ) لاسرائيل ، ومدفوعة بالاداء العسكرى العربى الناجح منذ الساعات الأولى من الحرب ، فان تساؤلا مشروعا يمكن أن يدور الان حول امكانية ميلاد ارادة عربية عربية اخرى مواكبة ـ هذه المرة ـ للانتفاضة الفلسطينية العظيمة فى الضفة وغزة منذ أواخر ١٩٨٧ .

غير أن امكانية او جدوى مثل هذا الحظر سوف تختلف كثيرا عن الحالة الأولى ، فالدرس الذى تلقاه العالم الغربى فى عام ١٩٧٣ جعله يحتاط بشدة لمثل تلك الوقائع ، بسبل شتى ، ربما كان ابسطها الاحتفاظ بمخزون استراتيجى هائل ، يمكنه من مقاومة مثل ذلك الحظر لفترة طويلة . كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها دول الخليج العربية حاليا تجعل من تنفيذ هذا الحظر أكثر تكلفة مما سبق بكثير . وفوق ذلك ، فقد اسهمت تداعيات حرب الخليج فى اشعار بلدان الخليج العربية بحاجتها ـ اكثر من اى وقت مضى ـ الى الحماية الأمريكية ضد الطموحات الايرانية .

غير أنه يبدو أن هناك وجهات نظر امريكية لا تطمع فقط فى استمرار فصل الخليج عن مقتضيات الصراع مع اسرائيل ، وانما ايضا الى جعله قوة « سلبية » ازاء الصراع العربى مع اسرائيل وعلى سبيل المثال ، فان احد التقارير المشار اليها فى تلك الورقة يتحدث عما هو متوقع من الدول العربية الخليجية العربية « لعدم تخريب الجهود الدبلوماسية الامريكية لحل الصراع العربى الاسرائيلى » ، مثل :

ـ تجنب نقد أو التقليل من شأن المبادرات الامريكية للتسوية ،

ـ واستعمال كل مالديها من نفوذ لتشجيع الاتجاهات « التوفيقية » بين الفلسطينيين ازاء اسرائيل .

ـ الاستمرار فى الدعم المالى للاردن طالما انه سوف يدخل فى مفاوضات مع اسرائيل ،

ـ العمل على المزيد من دمج مصر فى العالم العربى .

ـ الشروع فى اعداد شعوب منطقة الخليج للسلام الفعلى مع اسرائيل بتخفيف الاثارة والتطرف فى بياناتها ، وتشجيع نغمة اكثر اعتدالا فى وسائل الاعلام والكتب المدرسية لديها[١٧] .

على أن السنوات القليلة القادمة ، والتى سوف تكون حاسمة فى مسار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، يمكن ان تشهد تطورات معاكسة لما يأمله الامريكيون . فصحيح انهم ـ أى الامريكيون ـ قبلوا أخيرا التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما انهم ضغطوا ـ ومايزالون ـ على اسرائيل لتغيير سياستها ازاء

الانتفاضة ، الا انه عندما تصل الأمور الى نقطة فاصلة يتعين فيها على الولايات المتحدة أن تكون اكثر حسما في مواجهة اسرائيل ، فربما يتولد موقف تصبح فيه استعمال « سلاح النفط » امرا واردا مرة ثانية ، خاصة اذا استمرت انتفاضة الأرض المحتلة في اشتعالها وتوهجها . ولكن يظل هذا الاحتمال - وفق المعطيات المنظورة - احتمالا ضئيلا ، ومعلقا بالطابع الفجائي والمتقلب للسياسات العربية .

ان الاحتمالات الأربعة السابقة لاتغطى كل مصادر عدم الاستقرار المحتمل في المنطقة ، من زاوية المصالح الامريكية ، وان غطت أهمها - وفقا للمعطيات القائمة . ولاشك أن صانعي القرار في الادارة الامريكية الجديدة سوف يتأثرون ، في وضعهم لسياساتهم ، وتحديد بدائلها وادواتها ، بمدى تقديرهم لحالة « الاستقرار » الراهنة في الخليج . فاذا سلمنا بأن الهدف هو تحقيق « الاستقرار » من خلال الحفاظ على الأوضاع القائمة فان الانطلاق من الاعتقاد بان الوضع الحالي « غير مستقر » ويعاني من مظاهر كثيرة للتوتر والتقلب سوف يقود الى سياسات تختلف عن تلك التى تنطلق من الاعتقاد بأن الوضع الراهن يتسم بدرجة عالية من الاستقرار . ففي الحالة الأولى ، حالة الاعتقاد بهشاشة الوضع القائم وضعف استقراره ، سوف تتزايد الهواجس من مغبة استمرار الصراع العراقي الايراني ( حتى مع وقف القتال ) ودخول اسلحة جديدة غير تقليدية مثل الصواريخ والاسلحة الكيماوية ، ومن احتمالات حدوث تغيرات عنيفة في نظم الخليج الهشة ، وتفجر الصراع على السلطة في ايران بعد وفاة الخميني ، فضلا عن التخوف من تأثيرات تداعيات الصراع العربي الاسرائيلي ... الخ . وسوف تزكي هذه النظرة وضع سياسات تركز على وجود قوة عسكرية امريكية كبيرة وفعالة في الخليج وتقلل من جدوى الاعتماد على النظم المحلية ، ولاتتفاءل بوجود وفرة نفطية حالية ، وتنظر بشك وريبة للسياسات السوفيتية في الخليج . أما في الحالة الثانية اى حالة الاعتقاد « باستقرار » الوضع الراهن ، فلن تكون هناك هواجس مبالغ فيها بشأن مستقبل الصراع العراقي الايراني استنادا الى سعى كلا البلدين الان لتعمير ماخربته الحرب ، والى امكانية الحد من التسلح من خلال الاتفاق بين الدول المصدرة للسلاح . كما أن تلك النظرة سوف تنطوى على تقدير اكبر لما يمكن ان تعتبره « عقلانية » أو « رشد » القيادة الايرانية بصرف النظر عن الانطباع العام المناقض الذى توحي به ، استنادا لسلوكها في ازمات سابقة مثل ازمة الرهائن أو قبولها لقرار مجلس الأمن ، وكذلك تقدير اكبر لفعالية نظم الخليج على الأقل من خلال صمودها في ظروف الحرب العراقية الايرانية ، وتكاتفها معها في مجلس التعاون الخليجي . ولاتبالغ تلك النظرة ايضا في التهديد السوفيتي للخليج استنادا الى اهتمام الاتحاد السوفيتي الحالي بالاساس بالدفاع عن حدوده والتخلص من مأزق افغانستان ، كما تنظر الى خطوط الانابيب المنشأة حديثا باعتبارها تقلل من مخاطر عزلة الطرق البحرية لنقل النفط . واخيرا ، فان تلك النظرة تركز على حقيقة تراجع الصراع العربي الاسرائيلي كمحدد حاسم فعليا لسياسات الدول الخليجية ، خاصة بعد ظروف الحرب العراقية الايرانية . ومن المتصور بداهة أن السياسات التى يمكن ان تتمخض عن تلك النظرة تعول اكثر على امكانيات الدول الخليجية في الدفاع عن نفسها ، وعلى تكتلها معا في مجلس التعاون . ومع التسليم بضرورة وجود قوة عسكرية امريكية للتدخل المباشر ، فانها يجب - من وجهة النظر تلك - أن تتجنب التواجد فوق ارض الخليج نفسها بقدر الامكان .

في ضوء ذلك ، يمكن تصور أن التطور المستقبلي للسياسة الامريكية في الخليج في ظل الادارة الجديدة سوف تحكمه غالبا نظرة متوازنة الى درجة الاستقرار الراهنة في الخليج ، باعتبارها تنطوى على عناصر للاستقرار ولعدم الاستقرار في نفس الوقت مع السعى الى تقليص عناصر عدم الاستقرار وزيادة عناصر الاستقرار ؛ بما يخدم في النهاية الحفاظ على المصالح الامريكية ودعمها .

وانطلاقا من تلك النظرة يمكن تحديد احتمالات التطور في السياسة الامريكية ازاء الخليج في النقاط الآتية :

١ - السعى الى الموازنة - في السياسة الامريكية ازاء الخليج - بين دعم القوى المحلية الصديقة ، وبين الاعتماد مباشرة على القوة العسكرية الامريكية . ومقتضى هذا التطور هو تخفيف الوجود الامريكي الثقيل في الخليج بما يتلاءم وطبيعة التهديدات الراهنة والتى شهدت هدوءا عاما بعد ايقاف الحرب العراقية - الايرانية ، والاستمرار - في الوقت نفسه في تقديم الدعم العسكرى وغيره الى دول الخليج العربية . وهذا يعني استمرار الاعتماد على « القيادة المركزية » CENTCOM مع تطوير أعمالها وتقليل نقاط ارتكازها في المنطقة العربية نفسها ، وتقليص نفقاتها بالتالي . ويمكن القول ان « السعودية » سوف تستمر باعتبارها الطرف الأقرب للولايات المتحدة في الخليج ، والتى ستحظى بالدعم المستمر ، الى جانب الاعتماد على كل من مصر واسرائيل للمساعدة على تحقيق مهام معينة في الاطار العام للسياسة الامريكية .

٢ - السعى الى المحافظة على التوازن بين القوى الخليجية الثلاثة : ايران - العراق - ومجلس التعاون الخليجي . ويستلزم ذلك ، من وجهة النظر الامريكية : اتباع كافة الطرق للابقاء على العلاقات الامريكية الايرانية وعدم المبالغة في ردود الفعل ازاء التشهير الايراني بالولايات المتحدة ، والعمل على تشجيع

التوجهات « المعتدلة » للنظام العراقى ، بما فى ذلك تنمية علاقاته مع مصر ، واخيرا الاستمرار فى دعم وتشجيع مجلس التعاون الخليجى ، وتقديم الاسلحة الى اقطاره .

٣ ـ السعى الى التنسيق مع السوفييت فى بعض القضايا الشائكة فى المنطقة وعلى رأسها الحد من سباق التسلح ، ولكن ذلك لن يكون بهدف احلال التعاون محل التنافس بين القوتين العظميين ، بقدر ما يكون بهدف تنظيم هذا التنافس ، وتبصير السوفييت بصعوبة مزاحمتهم للغرب فى مواقعه الحصينة بالخليج ، وبعواقب محاولة زيادة نفوذهم فى ايران .

٤ ـ العمل على الحد من التأثيرات السلبية للصراع العربى الاسرائيلى على النفوذ الغربى فى الخليج ، وهو الامر الذى سوف يترتب ـ ضمن نتائج اخرى ـ على قيام الولايات المتحدة بدور اكثر نشاطا فى المحاولات الراهنة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، وفق المتغيرات الجديدة فى ذلك الصراع وأهمها الانتفاضة الفلسطينية ، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل فى الوجود . وكما سبقت الاشارة ، فان بدء الاتصالات الامريكية ـ الفلسطينية يمكن أن تكون مقدمة للقيام بذلك الدور المنشود .□

## المراجع :


1 - George Bush for President : Middle East Position Paper, P. 6.

2 - Robert G. Neumann, Shireen T. Hunter and Frederick W. Axelgard, **Revitalizing U. S. Leadership in the Middle East, Significant Issues Series, Vol. x, No. 8, Leadership Choices for the 1990s** ( Washington, D.C., The Center for Strategic and International Studies, 1988 ), PP. 23 - 24.

3 - Gary Sick, An American Perspective, in: The Persian Gulf.

4 - Enver M. Koury, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area ( **Beirut and London: Institute** of Middle East and North Africa Affairs, 1973 ), P. 48.

5 - Ibid., P. 22.

6 - Gary Sick, op. cit., P. 21.

7 - Ian Smart, « Oil, The Super Powers and the Middle East », in: **International Affairs, Vol. 53,** No. 1, Jan. 1977, P. 24.

( ٨ ) انظر عرض هذه الافكار / اسامة الغزالى حرب ، الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربى : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ، فى المستقبل العربى ، السنة الرابعة العدد ٣٨ ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤١ .

9 - Gary Sick, op. cit., P. 23.

( ١٠ ) اسامة الغزالى حرب ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

11 - Robert G. Neumann et al., op. cit., P. 26.

12 - George Bush for President, op. cit., P. 7.

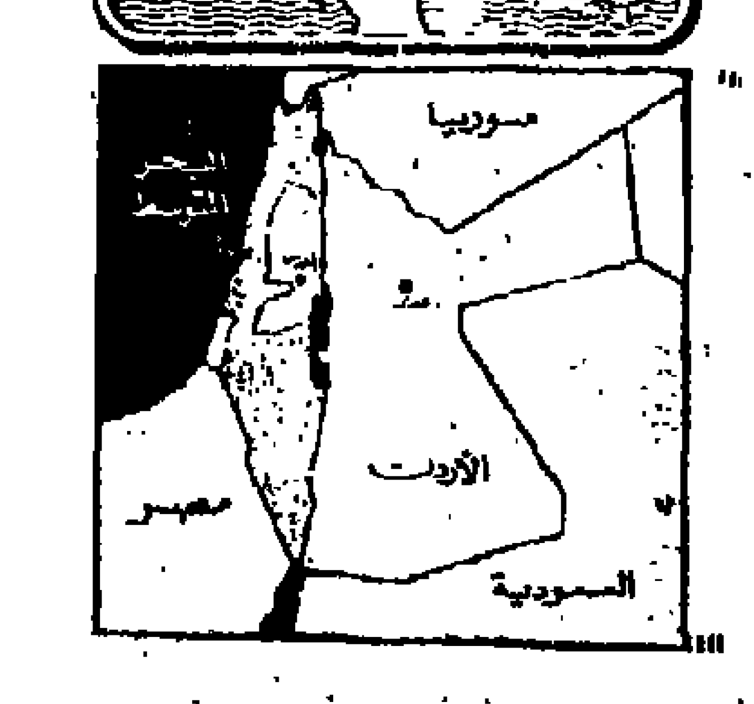
13 - Presidential Study Group, **Building for Peace: An American Strategy for the Middle East** ( Washington : The Washintton Institute for Near Eastern Policy, 1988 ). P. 103.

14 - Gary Sick, op. cit., P. 26.

15 - Presidential Study Group, op. cit., P. 105.

16 - Ibid., P. 94.

17 - Ibid., P. 96.




[ ٥ ]

# السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربى

د . جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

يهدف هذا البحث الى استشراف السياسة الامريكية لادارة الرئيس جورج بوش تجاه منطقة المغرب العربى . ويقصد بمنطقة المغرب العربى هى تلك المنطقة الجغرافية التى تضم كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا . وهى الدول التى شكلت معا فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ اتحاد المغرب العربى . والغرض من هذه الورقة هو تحديد العوائق والفرص امام السياسة الامريكية فى هذه المنطقة .

وتنقسم هذه الورقة الى جزئين : الاول يحدد المصالح الامريكية كما فهمتها الولايات المتحدة وسعت من اجلها فى ظل الادارة الثانية للرئيس ريجان . وهى الادارة التى امتدت من ١٩٨٥ حتى اواخر ١٩٨٨ ، اما الثانى فينصرف الى بيان الأثر المحتمل لمجموعة التغيرات الاقليمية المغربية على السياسة الامريكية تجاه المنطقة فى ظل ادارة الرئيس بوش .

## اولا : المصالح والسلوك الامريكيين :

### ١ ـ ليبيا

افتتحت الادارة الثانية للرئيس ريجان تحركها نحو منطقة المغرب العربى بالهجوم الاعلامى على ليبيا ، وذلك باتهامها بانها وراء الارهاب فى الشرق الاوسط[١] . وقد ظل هذا الاتهام معلقا على عاتق ليبيا طوال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ ، بل وحدد فى كثير من الاحيان طبيعة واتجاه وكثافة التحرك الامريكى المضاد لليبيا .

وقد حددت الادارة الامريكية فى تصريح للمتحدث الرسمى لوزارة الخارجية بأن التخلى عن الارهاب ومساندته يعتبر شرطا اساسيا لتحسين العلاقات الليبية الامريكية[٢] . وادى اتهام ليبيا بالتورط فى حوادث الارهاب بمطارى روما وفينا الى اعلان الرئيس الامريكى فى يناير ١٩٨٦ فرض حظر شبه كامل على العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وامريكا ودعا العالم الى معاملة القذافى معاملة المنبوذين . ولكن سرعان ما تم اكتشاف محدودية تأثير العقوبات الاقتصادية فى تغير السلوك الليبى ، الأمر الذى دفع روبرت اوكلى رئيس مكتب مكافحة الارهاب فى وزارة الخارجية فى فبراير ١٩٨٦ الى التصريح بان امريكا لا تستبعد استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا لحملها على عدم مساندة الارهاب . وذهب الى ان هذا الاستخدام قد يأخذ شكل القيام بسلسلة من المناورات الجوية البحرية بالقرب من سواحل ليبيا[٣] . وتبرز اهمية هذا التصريح من عدة زوايا : اولا ، الربط الرسمى لاول مرة منذ تولى الرئيس ريجان بين استخدام القوة العسكرية والعمل على تغير السلوك الليبى . ثانيا : ان تحديد تناسب وصلاحية اداة معينة من ادوات السياسة الخارجية . وهى هنا القوة المسلحة لتحقيق اهداف معينة اصبح ( بالنسبة لليبيا ) يتم على مستوى ادارى اقل من مساعدى وزير الخارجية . ثالثا : الانتهاج الرسمى لسياسة الضغط من خلال التصعيد الدبلوماسى والعسكرى .

وسرعان ما نفذت امريكا ماتعهدت به ، فقام الاسطول السادس الامريكى بعمليات عسكرية موجهة ضد ليبيا فى مارس ١٩٨٦ . فتم ضرب مدينة سرت بالقذائف مرتين فى يومين واصيبت اربعة زوارق حربية ليبية . وتميز عام ١٩٨٦ بالتصعيد الاعلامى والدبلوماسى والمخابراتى والاقتصادى بين الدولتين[٤] . انتهى هذا العام بالتأكيد الامريكى من خلال مكتب مكافحة الارهاب بوزارة الخارجية بأن ليبيا لازالت منهمكة فى الارهاب . الامر الذى قام بناء عليه الرئيس ريجان بتجديد فرض العقوبات الاقتصادية عاما آخر[٥] .

فى ١٢ ابريل ١٩٨٧ دعا القذافى الولايات المتحدة فى حديث لجريدة النيويورك تايمز الى التقابل فى منتصف الطريق . وفى هذا الحديث تعهد القذافى باحترام الشرعية

الدولية وبالبقاء داخل حدوده بالنسبة لتشاد . وقد شككت وزارة الخارجية الامريكية من جديد فى العرض الليبى . خاصة فى ضوء ان قوات ليبيا العسكرية لازالت تحتل اراضى شمالى تشاد . بعد يومين رفضت الحكومة الامريكية العرض الليبى رسميا(٦) .

ويبدو ان العرض الليبى قد جاء نتيجة لمجموعتين من العوامل ، اولاهما تتصل بطبيعة السياسة المزدوجة التى بدأت امريكا فى اتباعها خلال الادارة الثانية للرئيس ريجان بصدد التعامل مع الدول التى فى صراع حاد معها . وتمثلت تلك السياسة فى العداء العلنى من ناحية ، والمفاوضات السرية من ناحية اخرى . وهذه السياسة التى صمم ونفذ الجانب السرى منها مجلس الأمن القومى فى عهدى وليم كلارك وروبرت ماكفرلين . فبالنسبة لليبيا . فقد تكشف ان ويليام ويلسون سفير الولايات المتحدة الامريكية فى الفاتيكان ، والصديق الشخصى للرئيس ريجان قد قام بزيارة سرية لليبيا فى نوفمبر ١٩٨٥ ( الوقت الذى بدأت فيه الاتصالات الامريكية الايرانية ) (٧) . ويبدو ان هذه الزيارة عبرت فى جزء منها عن الانقسام فى اجهزة صنع السياسة الخارجية الامريكية ، حيث اصبح البيت الابيض ومجلس الأمن القومى فى جانب ، ووزارة الخارجية فى جانب آخر . وجدير بالذكر ان وزارة الخارجية دفعت السفير ويلسون الى الاستقالة من منصبه . وزادت مسألة اتخاذ القرار بالنسبة لليبيا تعقيدا باهتمام وزارة الدفاع المتزايد وحرصها على دورية المناورات فى خليج سرت ، وربطها ذلك بالتخطيط الاستراتيجى بقوات التدخل السريع ، بصفة خاصة ، والاستعداد القتالى فى شرق المتوسط بصفة عامة . ورغم عدم وجود معلومات دقيقة عن مهمة ويلسون فى ليبيا ، الا انه يمكن الافتراض ، قياسا على الحالة الايرانية ، ان ويلسون كان يهدف الى تطويق عناصر التطرف فى الموقف الليبى وخاصة ان الزيارة جاءت فى شهر يناير ١٩٨٦ بعد ايام من احداث مطارى روما وفينا . ويبدو ان الزيارة فشلت فى غرضها لعدم وجود عناصر اعتدال فى الموقف الليبى لكى يتم تشجيعها .

والمجموعة الثانية من العوامل تتصل بالعلاقات الليبية الأوروبية ، وخاصة مع ايطاليا وفرنسا والمانيا الغربية فبالنسبة لالمانيا فقد تدهورت العلاقات نتيجة لاتهام ليبيا بتدبير حادث تفجير داخل احد ملاهى الرقص فى برلين الغربية فى الاسبوع الاول من ابريل ١٩٨٦ ، الامر الذى اصاب الكثير من المصالح التجارية الليبية مع السوق الاوروبية والمانيا الغربية بالضرر . هذا بالاضافة الى ازدياد الضغط الامريكى على المانيا الغربية بضرورة اعلان العداء لليبيا . اما بالنسبة لايطاليا فتشترك مع الوضع الالمانى فى الكثير ، الى جانب ما تتميز به العلاقات الليبية الايطالية من خصوصية . اما بالنسبة لفرنسا ، فالمسألة مختلفة ، حيث ترتبط بالصراع فى تشاد ، والرغبة الليبية فى ذلك الوقت فى تحييد الدور الامريكى .

استمرت امريكا فى سلوكها بالتصعيد الدبلوماسى والعسكرى مع ليبيا ، معتمدة على ما لديها من ادلة لسلوك ليبيا العدائى النشط ضد امريكا . ويبدو ان رؤية ليبيا كعدو اصيل لامريكا هى من رؤى ونظريات وزارة الخارجية الامريكية .فيهاجم جورج شولتز وزير الخارجية انذاك التدخل الليبى فى جنوب المحيط الهادى . ومع يناير ١٩٨٨ اعلنت امريكا استمرار المقاطعة الامريكية لليبيا لعام آخر(٨) . ويبدو ايضا ان سلوك وزارة الخارجية الامريكية فى كثير منه يعتمد على تقارير مكتب مكافحة الارهاب بالوزارة . فاعتمادا على هذه التقارير قامت وزارة الخارجية الامريكية بالاعتراض على صفقة سلاح برازيلى لليبيا .(٩)

ومع اقتراب نهاية حكم الادارة الثانية لريجان ، اتضح ان جورج بوش يميل الى رؤية وزارة الخارجية من حيث اتهام ليبيا بالارهاب والعمل على عزلها دبلوماسيا واقتصاديا ، مع تهديدها عسكريا(١٠) . وقد تردد ان هناك لقاءات قد تمت بين مبعوثين ليبيين ومندوبين عن بوش فى سويسرا لبحث المستقبل فى مرحلة مابعد ريجان(١١) .

## ٢ ـ تونس

شهدت العلاقات الامريكية التونسية خلال الادارة الثانية لريجان ازدهارا ، ربما لم تشهده من قبل . فبمجرد تولى ريجان الحكم للمرة الثانية ، قام دافيد زويفيل مدير الشئون السياسية لشمال افريقيا بوزارة الخارجية بزيارة تونس لبحث التعاون العسكرى المشترك بصفة خاصة ، والموقف فى منطقة المغرب العربى بصفة عامة(١٢) . هذا فى الوقت الذى اشتدت فيه الخلافات الليبية التونسية بخصوص طرد العمال التونسيين من ليبيا وقيام تونس بطرد ٢٥٣ ليبيا بتهمة التجسس .

وكانت زيارة الرئيس بورقيبة ، الرئيس التونسى انذاك ، للولايات المتحدة فرصة للولايات المتحدة الامريكية لتأكيد ما وصفه ريجان « بالتزام الولايات المتحدة بسلامة تونس ووحدتها »(١٣) . وجدير بالذكر ان هذا هو الالتزام الامريكى الوحيد والصريح بأمن دولة من دول منطقة المغرب العربى . فرغم ما بين المملكة المغربية وامريكا من تعاون عسكرى بعيد المدى ، الا انه لا يوجد مثل هذا التصريح فى العلاقات المغربية الامريكية . هذا وقد تصدرت قضايا الأمن القومى التونسى فى ضوء التهديدات الليبية اجندة الاجتماعات بين ريجان وبورقيبة(١٤) . ونتيجة لهذه الزيارة تعهدت الولايات المتحدة الامريكية برفع كفاءة القدرة القتالية للقوات العسكرية التونسية ، استعدادا لأى هجوم ليبى

مختمل . وفى لقاء بين بوش وبورقيبة ، اكد بوش على مساندة امريكا لتونس ضد التهديدات الليبية[١٥] .

وتصاعد التاكيدات الامريكية بالحفاظ على أمن تونس وسلامتها مع قدوم تونس على قطع علاقاتها مع ليبيا فى سبتمبر ١٩٨٥ ( أعيدت العلاقات فى ابريل ١٩٨٨ ) فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ قام الادميرال جيمس ويتكنز رئيس اركان القوات البحرية الامريكية بزيارة لتونس . وجدير بالتنويه ان هذه الزيارة سبقت مباشرة قطع العلاقات مع ليبيا . فى هذا الاطار من التعاون العسكرى الاستراتيجى زارصلاح الدين بالى وزير الدفاع التونسى واشنطن فى نوفمبر ١٩٨٥ .

فى هذا الاطار ايضا حرص جورج بوش نائب الرئيس الامريكى انذاك على التوقف بتونس فى نهاية الاسبوع الاول من مارس ١٩٨٦ . وابدى بوش استعداد بلاده للمساعدة الاقتصادية لمناطق الجنوب التونسى التى اصابها الجفاف . والمهم انه قد صحبه روبرت بلترو ، مساعد وزير الدفاع الامريكى انذاك ، والذى حل محل بيتر سباستيان كسفير لامريكا بتونس فيما بعد . وحتى شهر اكتوبر ١٩٨٧ كثرت الزيارات الامريكية التونسية المتبادلة بين العسكريين والدبلوماسيين . ووصل الامر الى تبادل خطابات بين الرئيس زين العابدين وجورج بوش وشولتز بخصوص أمن تونس[١٦] .

فى نوفمبر ١٩٨٧ ، استطاع زين العابدين بن على الوزير الاول انذاك ازاحة بورقيبة سلميا من الحكم وتنصيب نفسه بدلا منه . وقد ارسل ريجان رسالة لزين العابدين مؤكدا على استمرار التعاون الاستراتيجى والتعهدات الامريكية[١٧] . فى هذا الاطار زار تونس كتدل مورنفيل قائد الاسطول السادس وقوة التدخل والدعم فى جنوب اوروبا فى يناير ١٩٨٨ .

واستمرت تونس حتى نهاية حكم ريجان متمتعة بوضع ممتاز فى اطار العلاقات الامريكية مع دول المغرب العربى .

### ٣ ـ الجزائر

تعتبر الادارة الثانية للرئيس ريجان عهدا جديدا من التقارب الجزائرى الامريكى . فقد شهدت تطورا ايجابيا فى علاقات الدولتين لم تشهده منذ ١٩٦٧ . بلغت قمة الانفراج الاستراتيجى بين الدولتين فى اواخر الادارة الاولى لريجان وذلك بزيارة وفد عسكرى امريكى برئاسة كينث بيرنز وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومى[١٨] . ورغم عدم ايضاح الغرض من الزيارة او تشكيل الوفد ، تكتسب الزيارة اهميتها من الدور الهام الذى يلعبه الشاغل لمنصب وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومى فى صناعة سياسة الأمن القومى الامريكى .

أما الانفراج الدبلوماسى فتمثل فى زيارة الرئيس الشاذلى بن جديد لواشنطن فى منتصف ابريل ١٩٨٥ . وصاحب الزيارة تصريح امريكى للجزائر بشراء اسلحة امريكية ، هذا بالاضافة الى الاتفاق على البدء فى مشروع لبيع القمح الامريكى المدعم للجزائر . ووفق هذا المشروع تستهدف امريكا بيع مليون طن من القمح المدعم للجزائر[١٩] .

وتتلخص اسباب التحول الجزائرى ناحية الولايات المتحدة الامريكية فى تعاظم الأزمة الاقتصادية الداخلية الناتجة عن تدهور اسعار البترول العالمية . ولكن ربما يكون التوتر الجزائرى الفرنسى واحدا من الاسباب الهامة لزيادة التعاون الامريكى الجزائرى . فقد اصاب العلاقات الفرنسية الجزائرية الفتور الشديد خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ نتيجة تصلب فرنسا بخصوص مسألتى الاطفال المنحدرين من زواج مشترك وممتلكات الفرنسيين الذين فضلوا البقاء فى الجزائر بعد الاستقلال . هذا مع تزايد التوتر بخصوص التعاقد حول الغاز الجزائرى ، وبخصوص العمال الجزائريين فى فرنسا ، وبخصوص اسلوب بعض الشركات الفرنسية الكبرى فى الاستثمار بالجزائر ، الامر الذى انعكس على حجم التبادل التجارى بين الدولتين حيث انخفض من ٤٨ مليار فرنك فرنسى عام ١٩٨٤ الى ١٨ مليارا عام ١٩٨٨[٢٠] .

واخذت العلاقات الجزائرية الامريكية فى التعمق خلال اعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . ففى فبراير ١٩٨٦ عقدت اللجنة الجزائرية الامريكية المشتركة أول اجتماعاتها وانتهت الى توصيات بخصوص نقل التكنولوجيا والتبادل التجارى . وفى نفس العام قام ريتشارد ارميتاج مساعد وزير الدفاع الامريكى لشئون الأمن الدولى بزيارة الجزائر . ويبدو ان الدوافع الامريكية ناحية الجزائر كان من بينها رغبة امريكا فى الاستفادة من الجزائر ضمن استراتيجية مكافحة الارهاب . وقد ايدت الولايات المتحدة باسلوب ضمنى الجهود التى بذلتها الجزائر للافراج عن ركاب الطائرة الكويتية والتى تم اختطافها على يد بعض القوى التابعة لايران . ففى زيارة لجون وايتهيد للجزائر فى مايو ١٩٨٨ ، لم تقم امريكا بادانة جهود الوساطة والمفاوضات مع المختطفين . واقتصر تعليقها على المطالبة بمحاكمة قراصنة الجو .

وايضا يبدو أن فكرة الاحلال محل الاتحاد السوفيتى كمورد للسلاح ، كانت دافعا اساسيا للاستجابة للتحولات الجزائرية . فى هذا الاطار قام اللواء مصطفى شلوفى الأمين العام لوزارة الدفاع الجزائرية بزيارة لواشنطن فى سبتمبر ١٩٨٧ بدعوة من وزير الدفاع الامريكى ، وتردد ان من ضمن طلبات الجزائر كان

الحصول على طائرات هيركول سى ١٣٠ (٢١) . وطبقا للميزان الاستراتيجى لعام ١٩٨٨ والصادر عن المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن ، اصبح ضمن عتاد الجزائر الحربى عدد قدره ١١ طائرة هليكوبتر/هيركول سى ١٣٠ (٢٢) .

## ٤ ـ المملكة المغربية

تعتبر المملكة المغربية واحدة من الاصدقاء التقليديين ، بل والحلفاء للولايات المتحدة الامريكية . وشهدت الادارة الثانية للرئيس ريجان تطويرا للعلاقات التى تم احيائها وتعضيدها خلال الادارة الاولى ، بعد فترة من الشك من الجانب المغربى فى التعهدات الامريكية خلال حكم ادارة كارتر . ففى خلال الادارة الاولى تم توقيع مذكرة التفاهم المغربية الامريكية والتى بناء عليها شكلت اللجنة العسكرية المغربية الامريكية وبدأت اول اجتماعاتها فى عام ١٩٨٢ . ويبدو ان العلاقات العسكرية/الاستراتيجية خلال الادارة الثانية قد تطورت الى درجة ان رأس ريتشارد ارميتاج الوفد الامريكى خلال اجتماعات الدورة الخامسة بالرباط فى ديسمبر ١٩٨٦ . وقد ضم الوفد الجنرال فليب جاست بالسلاح الجوى وروبرت بلترو ، الذى اصبح فى ١٩٨٧ سفيرا لتونس . وقد اتسق هذا التمثيل الرفيع للجانب الامريكى مع اجراء مناورات امريكية ـ مغربية مشتركة خلال الاسبوع الثانى من نوفمبر ١٩٨٦ ، وهى المناورات التى اشرف عليها قائد القوات الجوية الامريكية بنفسه (٢٣) . هذا علما بأن وزير الدفاع الامريكى وينبرجر قد زار المغرب فى اعقاب المناورات المشتركة خلال الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٨٦ . وفى ختام الزيارة اشار الى موافقته على منح المغرب مقاتلات من طراز اف ١٦ (٢٤) . ويبدو ان تعزيز التعاون العسكرى/الاستراتيجى بين المغرب وامريكا له علاقة قوية ، باعتبار المملكة المغربية بديلا محتملا للقواعد العسكرية الامريكية فى اسبانيا . فقد اكد نرد مايكل وكيل وزارة الدفاع الامريكية فى اوائل ١٩٨٨ ان المغرب اعلن استعداده لقبول قواعد عسكرية فى اراضيه كبديل محتمل ، اذا ارغمت اسبانيا امريكا على سحب طائراتها المقاتلة من الاراضى الاسبانية (٢٥) .

ويبدو ان الولايات المتحدة تثق فى اخلاص وحكمة الملك الحسن ، اكثر من اى من قادة ليبيا وتونس والجزائر . ففى اعقاب الاعلان عن الاتحاد الليبى المغربى فى اوائل ١٩٨٥ ، زار وزير الخارجية المغربى الولايات المتحدة الامريكية وتم التأكيد من خلال المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الامريكية ، بان الولايات المتحدة غير قلقة من هذا الاتحاد وانها فقط متخوفة من احتمال قيام ليبيا باستخدام مثل هذا التعاون والوحدة فى تسريب عملاء الى المغرب او عن طريقها الى دول اخرى صديقة لامريكا (٢٦) .

## ٥ ـ الخلاصة

نخلص من عرض نمط سلوك الولايات المتحدة الامريكية تجاه الدول الأربع الرئيسية بمنطقة المغرب العربى خلال الادارة الثانية للرئيس ريجان ، ان امريكا لها نمطين من مصالح السياسة الخارجية بالمنطقة . اولا هناك المصالح المرتبطة بمكافحة الأرهاب ، وذلك لتشير الى الاهتمام الامريكى بمعاداة الايديولوجيات الراديكالية الداعية لاستخدام العنف ضد الوجود الأمريكى من منشآت وافراد ، والى الدول التى تؤيد هذه الايديولوجيات فعلا وقولا . فى هذا الاطار ليبيا والجزائر تبرزان كدولتين تسعى امريكا الى احتوائهما . وقد نجحت بالنسبة لحالة الجزائر ، ولكن تظل حالة ليبيا عقبة ومصدرا للتهديد .

ثانيا هناك المصالح المرتبطة بالنفوذ الامريكى سواء فى العالم العربى وغرب المتوسط وجنوب اوروبا . وهذه المصالح تشير الى الوجود العسكرى والتنسيق الاستراتيجى بل والتبعية الاستراتيجية لبلدان المنطقة للولايات المتحدة الامريكية . وهنا تبرز تونس والمملكة المغربية كنقاط ارتكاز لهذه المصالح . وخلال الادارة الثانية لريجان كان هناك نجاح كبير للولايات المتحدة الامريكية فى دمج تونس والمملكة المغربية فى اطار هذه المصالح .

## ثانيا : التغيرات الاقليمية وادارة الرئيس بوش

### ١ ـ اتحاد المغرب العربى

وقع على وثيقة « اتحاد المغرب العربى : الخطوط العريضة لمعاهدة مراكش » خمس دول وهى الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية واخيرا الجمهورية الموريتانية . ويمكن تحديد بعض الاثار الاقليمية الهامة الناتجة عن الاتحاد واحتمالات ذلك على مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة فى النقاط التالية :

١ ـ نصت وثيقة اتحاد المغرب العربى على التالى فى ميدان الدفاع « .. على صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء وان كل اعتداء تتعرض له دولة من اتحاد المغرب العربى يعتبر اعتداء على باقى الدول الاعضاء .. ومن جهة اخرى تتعهد الدول الخمس بعدم السماح باى نشاط او تنظيم فوق ترابها يمس أمن او حرية تراب اى منها او نظامها السياسى .. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام الى اى حلف او تكتل عسكرى او سياسى يكون موجها ضد الاستقلال السياسى او الوحدة الترابية للدول الاعضاء الاخرى » (٢٧) . وقد يمهد هذا المبدأ فى حالة الالتزام الجاد به من جانب الاعضاء لخلق بيئة غير مستقرة للنفوذ الامريكى . ويظهر عدم الاستقرار بشدة

بخصوص الحالة المغربية . ففى المغرب قواعد امريكية ، ومحطة مخابرات رئيسية لها نشاط كبير فى افريقيا ، وهناك احتمال ان تنزح القواعد الامريكية باسبانيا الى المغرب . ويشتد احتمال عدم الاستقرار للنفوذ الامريكى من عزم الرئيس جورج بوش على تطوير علاقاته مع تونس والمملكة المغربية ومن رؤيته لليبيا باعتبارها من العناصر الهدامة فى المنطقة(٢٨) . الامر الذى قد يدفع امريكا الى التحرش العسكرى بليبيا . الا انه من ناحية مقابلة قد تتفادى الولايات المتحدة الكثير من عدم الاستقرار الاقليمى ، اذا ما استمرت ليبيا فى تحولاتها الداخلية نحو تعددية سياسية ومصالحه مع الغرب ، وهى تلك التحولات التى بدأت بشائرها مع عام ١٩٨٩ .

٣ ـ اما من الناحية الاقتصادية ، فتشكيل هذا الاتحاد قد يساهم فى تقوية النفوذ الاوروبى فى مواجهة النفوذ الامريكى بمنطقة المغرب العربى ، وخاصة فى ضوء سعى دول المنطقة الى التكامل الاقتصادى مع السوق الاوروبية المشتركة . فالاتحاد سيشكل سوقا وفناء خلفيا لأوروبا . فاوروبا ١٩٩٢ ستعنى استراتيجيا الفك النسبى لارتباط المصير الاوروبى بالمصير الامريكى . هنا ستكون منطقة المغرب العربى لاسباب اقتصادية وتاريخية واستراتيجية تابعة اكثر للنفوذ الاوروبى . فى هذا السياق تظهر اهمية الزيارة التى قام بها الرئيس ميتران فى مارس ١٩٨٩ للجزائر . فى هذه الزيارة القصيرة تم الترويج لفكرة عقد مؤتمر يضم دول المتوسط الغربى ، هذا علما بان فرنسا سوف تتولى رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى يونيو ١٩٨٩ .

٣ ـ من ناحية التوازن الاستراتيجى مع الاتحاد السوفيتى ، فقد يساهم هذا الاتحاد فى ازدياد تدهور النفوذ السوفيتى بالمنطقة . فالنفوذ السوفيتى الاستراتيجى يوجد فى الجزائر وليبيا . ولكن فى ضوء التحولات الجزائرية وما يشاع عن تحولات ليبية ، فسوف تتحول المنطقة الى منطقة نفوذ امريكى خالص . من ناحية مقابلة قد لا يتم ذلك اذا استطاع الاتحاد السوفيتى ان يطور بعدا مغربيا فى تحركاته الدبلوماسية الاخيرة فى منطقة الشرق الاوسط . ويبدو ان الاتحاد السوفيتى لن يقوم بذلك فى القريب العاجل(٢٩) .

### ٢ ـ قضية الصحراء الغربية

لازالت قضية الصحراء الغربية قضية غير محلولة بين الجزائر والمغرب . ولكنها ايضا اصبحت فقط قضية ايديولوجية للجزائر وان استمرت قضية حدود للمغرب . فقد سقطت قضية الصحراء الغربية كقضية حدود بالنسبة للجزائر ، وذلك بقيام المملكة المغربية فى البيان المشترك مع الجزائر والخاص باعادة العلاقات فى يوليو ١٩٨٨ ، بالاعتراف الضمنى بالسيادة الجزائرية على تندوف ، المركز الرئيسى لقوات البوليساريو والذى ظلت المملكة منذ الاستقلال تنادى بسيادتها عليه . بمعنى اعمق وافقت المملكة على الحدود مع الجزائر كما رسمتها الجزائر ، وفى المقابل كما يتضح من البيان تنازلت الجزائر عن النص الصريح بانسحاب القوات المغربية وان اصرت على ضرورة الاستفتاء تحت مظلة الامم المتحدة .

تقف الولايات المتحدة مع المغرب عسكريا ، هذا مع دعوتها بضرورة الاستفتاء من خلال الامم المتحدة لتقرير المصير . وقد نجحت الولايات المتحدة حتى الان فى عدم جعل هذه القضية عقبة فى وجه تطوير علاقاتها مع الجزائر . ومن المنتظر فى المستقبل ان يقنن الوجود المغربى فى الصحراء بشكل لا يتعارض مع الالتزامات الايديولوجية الجزائرية . ومن المرجح انه مهما كان ناتج عملية الاستفتاء فسوف لا يؤثر على الدور الامريكى فى المنطقة . فقوات البوليساريو لم ينظر لها من المنظور الامريكى باعتبارها من ضمن الفئات التى تقوم بالارهاب العالمى .

### ٣ ـ الصراع الليبى التشادى :

انتهى عام ١٩٨٨ والصراع الليبى التشادى متمحور حول منطقة اوزو التى يسيطر عليها الليبيين . ويوضح التقرير الاستراتيجى العربى(٣٠) . الاهداف الاستراتيجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية من حيث سعى امريكا الى القضاء على نظام الحكم فى ليبيا ، ومن حرص فرنسا على عدم المواجهة العسكرية مع ليبيا . وربما كانت هذه هى الاسباب وراء تدعيم الولايات المتحدة الهجوم التشادى على منطقة اوزو ، ووراء المطالبة بالحل السلمى لقضية اوزو من خلال محكمة العدل الدولية وخاصة ان ليبيا اعلنت ان اوزو جزء من الاراضى الليبية وان الاعتداء عليها هو اعتداء على ليبيا .

ورغم هدوء الوضع عسكريا الا ان هناك من الروايات والقصص فى الصحف والمجلات السيارة عن قوات مرتزقة ليبية مشكلة من الهاربين من الخدمة العسكرية الليبية تجهزها امريكا على نمط قوات الكونترا لغزو ليبيا . فاذا كان ذلك حقيقيا ، وتورطت الولايات المتحدة الامريكية فى ذلك وسوف يكون تأثير ذلك بالسلب على النفوذ الامريكى فى المنطقة ويساهم فى الاضرار بمصالح السياسة الخارجية الامريكية التى تمت الاشارة اليها . اما فى حالة تشجيع قوات تشاد الرسمية بالهجوم على ليبيا ، فان ذلك سوف يعقد المصالح الامريكية فى الشمال الافريقى .

## ثالثا : خاتمة :

من التحليل السبق يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية تواجه معضلة استراتيجية تتمثل فى ذلك التناقض بين تحسن علاقاتها مع كل دولة على حده . هذا ما عدا بالطبع ليبيا ، وبين ان التطورات على المستوى

الاقليمى لا تحمل فى طياتها نفس الدرجة من احتمالات التفاؤل والهيمنة للنفوذ الامريكى .

ويغذى هذا التناقض عاملان ، احدهما مرتبط بمستقبل الوحدة الاوروبية وما يرتبط بذلك من تأثيرات سياسية واستراتيجية على دول المتوسط الغربى ، وثانيهما متصل باستمرار العداء الاصيل بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا .

ومن التطورات منذ تولى الرئيس بوش الرئاسة مايدل على تعاظم اتجاه الضغط داخل الادارة الامريكية لدفع امريكا للصدام العسكرى مع ليبيا . فمثلا نشر كارلتون كوناند مقالا طويلا فى يناير ١٩٨٩ بمجلة الدفاع والشئون الخارجية(٣١) عن الاسلحة الكيماوية الليبية منهيا تحليله بالتحذير من ان هذه الاسلحة سوف تجد طريقها الى ايدى الجماعات الارهابية ، ومن ان استخدام هذه الاسلحة من جانب ليبيا فى اطار نظرية للردع الاستراتيجى قد يورط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراع مباشر . فى هذا الاطار بدأت حاملتا الطائرات « جون كيندى » و « تيودور روزفلت » مناورات مشتركة فى الاسبوع الثانى من شهر يناير ١٩٨٩ فى منطقة بين شمال صقلية والساحل الليبى(٣٢) . ومن ناحية مقابلة يبدو ان هناك فى الادارة من يدفع نحو التفاهم والحل الوسط مع ليبيا . فقد وافق الرئيس جورج بوش على اجراء مفاوضات مع ليبيا(٣٣) . وكان من المنتظر ان تعقد فى شهر فبراير الماضى ولكنها لم تعقد . □

## المراجع :


١ ـ الأهرام ، ٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ انظر ايضا وكالة الانباء الفرنسية ٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٥

٢ ـ الأخبار ، ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٥ .

٣ ـ الأهرام ، ٢١ ـ ٢ ـ ١٩٨٦ .

٤ ـ وكالة الانباء الفرنسية ، ٢٤ ـ ١١ ـ ١٩٨٦ .

٥ ـ الأهرام ، ٢٤ ـ ١٢ ـ ١٩٨٦ .

٦ ـ الأهرام ، ١٤ ـ ٤ ـ ١٩٨٧ .

٧ ـ الأهرام ، ٢٠ ـ ١٢ ـ ١٩٨٦ .

٨ ـ الأهرام ، ١٢ ـ ١ ـ ١٩٨٨ .

٩ ـ الأهرام ، ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٨٨ .

١٠ ـ الأهرام ، ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٨٨ .

١١ ـ الأهرام ، ٨ ـ ٥ ـ ١٩٨٨ .

١٢ ـ وكالة الانباء الفرنسية ، ١٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ .

١٣ ـ وكالة الانباء الفرنسية . ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

١٤ ـ الأهرام ، ١٩ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

١٥ ـ الأهرام ، ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

١٦ ـ الأنباء ، ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٨٧ .

١٧ ـ وكالة الأنباء الفرنسية ، ٩ ـ ١١ ـ ١٩٨٧ .

١٨ ـ وكالة الانباء الفرنسية ، ٢٩ ـ ٩ ـ ١٩٨٤ .

١٩ ـ وكالة الأنباء الفرنسية ، ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

٢٠ ـ مجلة الفرسان ، ١٨ مارس ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

٢١ ـ وكالة الأنباء الفرنسية ، ١٩ ـ ٩ ـ ١٩٨٧ .

22 - IISS, The Military Balance, 1987 - 1988, P. 95

٢٣ ـ الأهرام ، ١٩ ـ ١١ ـ ١٩٨٦ .

٢٤ ـ وكالة الانباء الفرنسية ، ٦ ـ ١٢ ـ ١٩٨٦ .

٢٥ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٦ ـ ١ ـ ١٩٨٨ .

٢٦ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ .

٢٧ ـ الوثيقة منشورة فى مجلس التعاون العربى وثائق واراء ، سلسلة البحوث السياسية رقم ١٤ ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦ .

28 - George Bush For President Committee, Middleast Position Paper, P. 9

29 - Baker . Vienna News Conference, 03 - 07 - 1989.

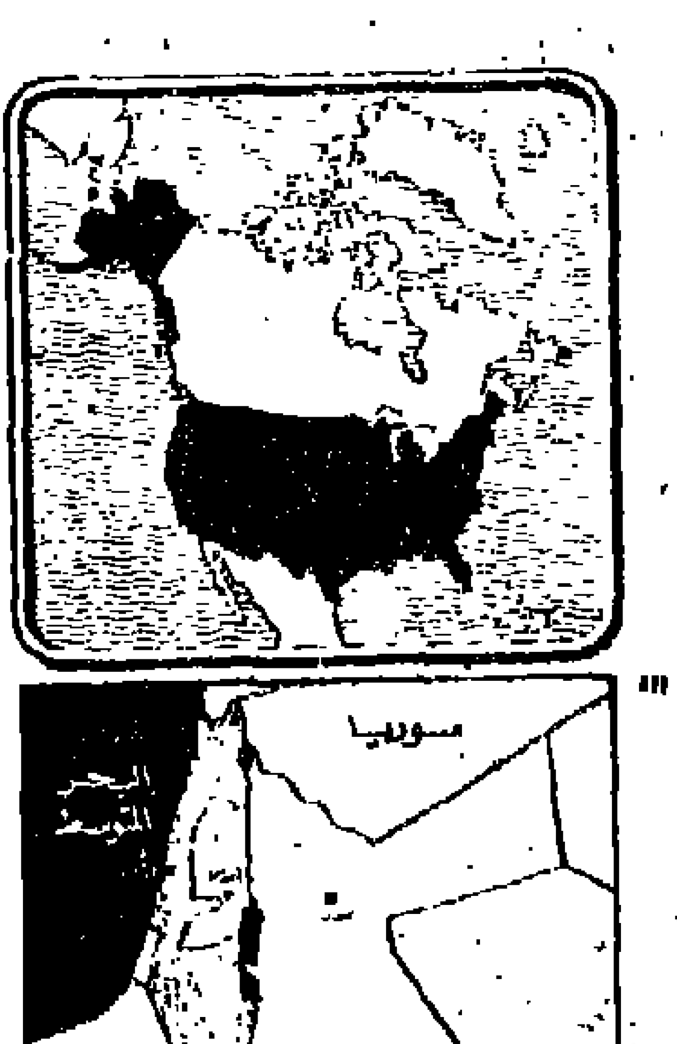
٣٠ ـ انظر ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٧ .

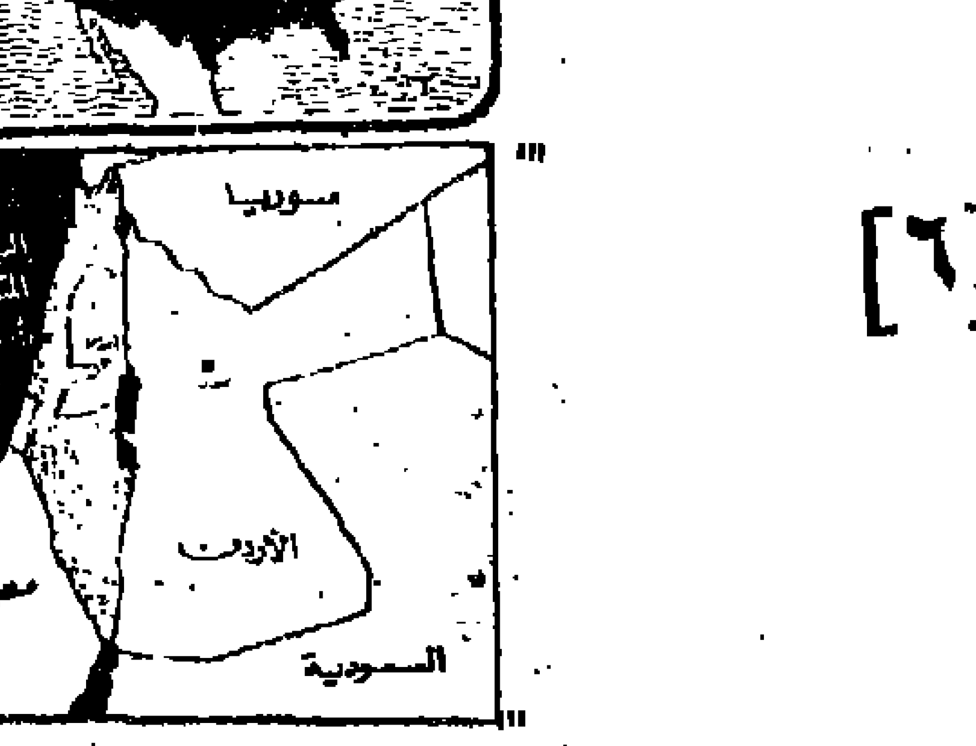
31 - Carleton. A. Conant, « Libya's CW Gamble » Defense & Foreign Affairs, January 1989, PP. 30

٣٢ ـ الأهرام ، ١٣ ـ ١ ـ ١٩٨٩ .

٣٣ ـ الأهرام ، ٢٢ ـ ١ ـ ١٩٨٩ .

[٦]






# القضايا العربية فى الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية

وحيد عبد المجيد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

عندما بدأت الحملة الأولية لانتخابات الرئاسة الامريكية فى فبراير ١٩٨٨ ، كان الصراع العربي الاسرائيلى قد أخذ فى استرداد اهميته على الصعيد الدولى بفعل الانتفاضة الفلسطينية . وكان استمرار الانتفاضة بما يعنيه من تصعيد التوتر فى هذه المنطقة من العالم كفيلا بأن يتصدر هذا الصراع القضايا العربية خلال الحملة الانتخابية الامريكية كاحدى ابرز القضايا الخارجية .

كما ان الوضع فى منطقة الخليج العربى لم يكن أقل توترا قبل قبول ايران للقرار٥٩٨ فى ١٨ يوليو ١٩٨٨ ، الأمر الذى فرض هذه القضية ايضا على الحملة الانتخابية وفيما عدا ذلك لم تطرح اية قضية عربية اخرى باستثناء المسألة اللبنانية التى اثيرت بشكل هامشى . ولذلك فان القضايا العربية فى هذه الورقة تنصرف الى قضيتى الصراع العربى الاسرائيلى وحرب الخليج .

ولا تهدف الورقة الى البحث فى الوزن النسبى لهاتين القضيتين فى الحملة الانتخابية . فالثابت ان القضايا الخارجية عموما ليس لها سوى وزن محدود فى الانتخابات العامة بمختلف بلاد العالم ، بما فى ذلك الانتخابات الامريكية . فتركز الورقة على الدلالات والمعانى السياسية التى تنطوى عليها معالجة قضيّة الصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة فى الحملة الرئاسية الامريكية وتسعى الى اعادة طرح مقولة ان الحزب الديمقراطى الامريكي ومرشحيه اكثر تأييدا لاسرائيل بسبب دور اليهود فى هذه الحرب ، وهو الدور الذى يجد اساسه فى حقيقتين تاريخيتين : احداهما تتعلق بليبرالية الغالبية العظمى من اليهود الامريكيين ، والاخرى ترتبط بتركيب الحزب الديمقراطى باعتباره حزب الاقليات والجماعات غير الانجلو سكسونية فى الولايات المتحدة .

وفى هذا الاطار يصبح السؤال البحثى الرئيسى فى هذه الورقة هو : الى اى مدى يمكن ان تقدم الانتخابات الامريكية خبرة جديدة فى هذا المجال ، وهل تمثل هذه الخبرة مقدمة لاعادة صياغة علاقة اليهود بالحزبين الكبيرين ؟

## أولا : الحملة الأولية للانتخابات الامريكية :

الانتخابات الاولية هى المرحلة الأولى فى الحملة الرئاسية الامريكية . وهى معركة تشبه سباق الحواجز الذى يخوضه عدد من المرشحين يتسابقون داخل كل من الحزبين الكبيرين طوال الفترة من فبراير الى يونيو بهدف الفوز بترشيح الحزب .

وعندما بدأت الحملة الأولية رسميا ، كان هناك ١٣ مرشحا : فى الحزب الجمهورى ، و ٧ فى الحزب الديمقراطى . فعند بداية خط السباق فى الحزب الجمهورى ، وقف كل من : جورج بوش نائب الرئيس ، وروبرت دول سناتور كنساس ، والكسندر هيج وزير الخارجية الاسبق ، وبيير دوبونت حاكم ولاية دويلاوير السابق ، وجاك كيمب عضو مجلس النواب عن نيويورك ، والقس بات روبرتسون . وكان بول لاكسولت حاكم ولاية نيفادا السابق قد انسحب عشية بدء الحملة .

وبالنسبة للحزب الديمقراطى ، كان هناك مايكل دوكاكيس حاكم ولاية ماساشوستشوجيس جاكسون القس داعية الحقوق المدنية ، وبول سيمون سناتور الينوى ، والبرت جور سناتور تنيسى ، وبروس بابيت حاكم اريزونا السابق ، وريتشارد جيفارد عضو مجلس النواب عن ميسورى ، وجارى هارت* سناتور كلورادو السابق . وكان جوزيف بايدوم سناتور ديلاوير قد

* كان هارت قد انسحب من السباق مبكرا فى مايو ١٩٨٧ عندما كشف الأعلام عن علاقته غير الشرعية مع عارضة ازياء وممثلة ناشئة ، لكنه عاد للسباق عشية بدء الحملة الأولية لينسحب ثانية عقب معركة نيو هامبشاير .

انسحب قبل بداية الحملة رسميا .

وتتميز الحملة الأولية عادة بتساقط المرشحين وانسحابهم واحدا وراء الاخر فبالنسبة للجمهوريين كان هيج اول المنسحبين عقب معركة ايوا ، وتلاه بيير دوبونت ثم روبرت دول وجاك كيمب واخيرا بات روبرتسون ، بحيث لم تكد موقعة « الثلاثاء العظيم » فى ٨ مارس تنتهى حتى بات بوش وحده فى السباق .

وبالنسبة للديمقراطيين كان هارت اول المنسحبين ومعه بروس بابيت ثم جيفارد وبعده سيمون . ومع اول ابريل لم يبق سوى ثلاثة مرشحين لينسحب احدهم ( جور ) عقب موقعة نيويورك ليظل دوكاكيس وجاكسون وحدهما .

**( ١ ) موقف المرشحين من التعامل الاسرائيلى مع الانتفاضة :**

اجاب جميع المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين ـ باستثناء البرت جور ـ ضمن استطلاع لمواقفهم(١) على سؤال بشأن تقويمهم لاسلوب التعامل الاسرائيلى مع الانتفاضة :

**أ ـ المرشحون الجمهوريون :**

اقر بوش بحق اسرائيل فى استعادة القانون والنظام معبرا عن حزنه للعنف فى المظاهرات وللخسائر فى الأرواح ، ومشيرا الى قيام الادارة الامريكية بحث اسرائيل على استخدام وسائل غير مميته Non - Lethal للتعامل مع المظاهرات ، والى استجابتها كلما كان ذلك متاحا . كما اكد بوش انه على الفلسطينيين الا يتورطوا فى العنف وخرق النظام وان هناك عناصر فلسطينية معتدلة تريد ان تعمل من اجل السلام ، مع الاشارة الى اهمية التوصل الى سلام دائم على اسس واقعية تشمل الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود وحل المشكلة الفلسطينية . واكد دول ان اسرائيل تتعرض للاستفزاز دائما ، لكن رد فعلها كان متجاوزا رغم انها تعمل بجدية للبحث عن وسيلة للتعامل مع وضع بالغ الصعوبة ، مع الاشارة الى ان المطلوب هو حوار بين الجانبين من اجل حل طويل المدى .

وعبر بيير دوبونت عن قناعته بان الاسرائيليين يعملون ما يجب عمله للحفاظ على النظام فى مواجهة الاستفزازات ، بينما حذر هيج من خطر الفهم الجزئى للصدامات فى الضفة والقطاع . وقال انه لا يوجد مبرر لهذه الصدامات طالما ان فى اتفاقية كامب ديفيد اطارا صحيحا للتفاوض ، وان الاولوية يجب ان تعطى لاستئناف العملية السياسية .

وانطلق كيمب من حاجة الاسرائيليين لاستعادة النظام ، على اساس ان المصلحة الامريكية تقتضى ان تكون اسرائيل الحرة المستقلة آمنة ومستقرة . ودعا الى توسيع عملية سلام كامب ديفيد كأساس للمفاوضات الثنائية بين العرب واسرائيل مع استبعاد منظمة التحرير والاتحاد السوفيتى واية دولة او جماعة لا تعترف بحق اسرائيل فى الوجود .

اما روبرتسون فقد لاحظ ان سوء حظ اسرائيل يفرض عليها اللجوء الى قوة قاسية تؤدى الى نشأة جيل جديد من الفلسطينيين لا يعرف سوى العنف ، كما انه من سوء حظ امريكا ان يكون عليها تقويم السلوك الاسرائيلى رغم انها كامنة لا تفهم الضغوط التى تفرض التعامل البوليسى مع عدو داخل الحدود .

والواضح من هذه المواقف ان ثمة اتفاقا عاما بين المرشحين الجمهوريين على القاء اللوم على الفلسطينيين لانهم يثيرون الاضطرابات ويستفزون اسرائيل التى تواجه وضعا سيئا او حظا سيئا ( ٥ من المرشحين الستة ) بينما لا يعترف سوى نصف المرشحين بوجود تجاوزات فى اسلوب التعامل الاسرائيلى مع الانتفاضة ينبغى الحد منها . وفى الوقت نفسه يؤكد معظم المرشحين على ضرورة السلام او الحوار بصفة عامة مع اعطاء اولوية للاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود ، ومع تأكيد اثنين من المرشحين على محورية كامب ديفيد فى عملية التسوية .

والملاحظ ان اربعة من المرشحين الجمهوريين انتقدوا مواقف ادارة ريجان عندما امتنعت عن التصويت فى مجلس الأمن على القرار ٦٠٥ الذى يستنكر ابعاد المدنيين الفلسطينيين الى الخارج ، وهم هيج وكيمب ودوبونت وروبرتسون ، بينما امتنع بوش عن توجيه هذا النقد (٢) . كما ان اثنين من المرشحين ( دول وكيمب ) اظهرا عداء سافرا لمنظمة التحرير بتقديم مشروعين للكونجرس قبل بدء الحملة الأولية ، لاغلاق مكتب الاعلام الفلسطينى بواشنطن ومكتب بعثة منظمة التحرير بالامم المتحدة فى نيويورك ، وقد اختار دول لمشروعه عنوان ( كانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧ ) بينما اطلق كيمب على مشروعه اسم ( قانون مكافحة ارهاب منظمة التحرير الفلسطينية ) . كما شن كيمب هجوما على شولتز فى اواخر ١٩٨٧ لعدم تحركه لاغلاق مكتب بعثة المنظمة بنيويورك داعيا الى ( اخراس صوت هذه المنظمة فى امريكا ) .(٣)

**ب ـ المرشحون الديمقراطيون :**

ركز المرشح الديمقراطى الرئيسى دوكاكيس على ان احداث الضفة والقطاع جاءت نتيجة الفشل فى متابعة عملية السلام التى ارستها اتفاقية كامب ديفيد . ورغم اقراره بحق السلطات الاسرائيلية فى استعادة النظام ، الا انه انتقد استخدام قوة مفرطةexcessive واكد دوكاكيس الحاجة الى تحريك عملية السلام من جديد .

لكن بروس بابيت نظر الى هذه الاحداث من زاوية ان اسرائيل هى الصديق الأهم للولايات المتحدة فى الشرق

الاوسط ويجب ان تظل كذلك ، وانها الحليف الديمقراطى الوحيد فى هذه المنطقة . لكنه رأى ان هذا التحالف يفرض عدم الصمت ازاء استخدام الذخيرة الحية ضد رماة الحجارة من المراهقين وكسر العظام واستخدام الضرب كوسيلة للسيطرة المدنية ، مع حرصه على الاشارة الى ان الحكومات العربية تفعل ما هو اسوأ بكثير .

وأكد جيفارد ان هناك مشكلات حقيقية فى الشرق الاوسط وانها لا تعتبر جديدة ولا هى من صنع اسرائيل ، لأن مخيمات اللاجئين اقيمت خلال فترة « الاحتلال » الاردنى للضفة والمصرى لغزة كما ان منظمة التحرير مستمرة فى سعيها لتحطيم اسرائيل ، وادارة ريجان فاشلة فى تطوير منهج فعال يعطى الاولوية للمساهمة التى تقدمها اتفاقية كامب ديفيد .

وكان هارت موجزا فى تأكيده على ان الطريقة التى تتعامل بها اسرائيل مع المظاهرات الفلسطينية خاطئة ، وان الصديق يجب ان يصارح صديقه عندما يخطىء .

واعترف سيمون بأن اسرائيل تواجه وضعا حرجا لكنها فى حاجة الى ضبط النفس ، منتقدا ادارة ريجان لأنها لم تؤيد حقا اتفاقية كامب ديفيد ولم تبن عليها ، ومشيرا الى اهمية ان تشجع الولايات المتحدة مسعى اسرائيل للبحث عن قادة فلسطينيين يمكنها التفاوض معهم .

وبدا جاكسون غامضا الى حد ما ، ودعا الى استجابة اكثر انسانية والى انهاء العنف والبدء فى الحوار . لكن هذا الغموض لم يلبث ان انجلى ليتبنى جاكسون افضل موقف بين المرشحين عموما تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

واذا قارنا مواقف هؤلاء المرشحين بسابقيهم الجمهوريين ، نلاحظ ان الاتجاه الصريح لالقاء اللوم على الفلسطينيين اقل بين الديمقراطيين ، ويكاد ينحصر فى دوكاكيس الى جانب جيفارد الذى يلقى لوما على الدول العربية وخاصة مصر والأردن وعلى الولايات المتحدة . لكن الاعتراف بالتجاوزات الاسرائيلية يبدو اوسع نطاقا عند المرشحين الديمقراطيين حيث عبر عنه اربعة منهم احدهم « هارت » الذى اكد خطا السياسة الاسرائيلية عموما . ولم يتحدث صراحة عن حق اسرائيل فى استعادة النظام سوى مرشحان . كما نلاحظ وجود اتجاه غالب يركز على ضرورة العمل على استئناف عملية التسوية مع التركيز على انتقاد فشل ادارتى ريجان فى متابعة عملية كامب ديفيد .

والمثير للانتباه ان المرشح الديمقراطى هارت ، الذى انتقد السياسة الاسرائيلية تجاه الانتفاضة بشكل واضح ، كان معروفا بسجله الطويل فى تأييد اسرائيل . فكان هارت - على سبيل المثال - ضمن ٥١ عضوا فى مجلس الشيوخ وقعوا على مذكرة عام ١٩٨٤ تطالب بحرمان اية دولة عربية لا تتفاوض مع اسرائيل من شراء اسلحة امريكية متقدمة . وفى حملة عام ١٩٨٤ ، ابدى هارت تأييدا مطلقا لاسرائيل(٤) .

لكن الملاحظ ان موقف هارت اخذ فى التغير تدريجيا بين الانتخابين ، حيث بدأ يميل الى عدم استبعاد ممارسة ضغط امريكى مباشر على اسرائيل مستخدما تعبير « لوى ذراعها » وهو تعبير غير مسبوق بين سياسيى الحزبين ، ومؤكدا على ان الضغط يجب ان يكون على كل الاطراف وليس على طرف واحد .(٥) لكن موقف هارت الجديد لم يترك تأثيرا على الحملة الانتخابية بسبب انسحابه السريع من السباق على عكس جاكسون الذى بقى حتى النهاية واحدث اهم تأثير على حملة الحزب الديمقراطى فيما يتعلق بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى .

**( ٢ ) موقف المرشحين من مسألة الوطن الفلسطينى :**

اجاب المرشحون على سؤال فى الاستطلاع نفسه حول ما اذا كانت ثمة ضرورة لاقامة وطن قومى مستقل للفلسطينيين .

وكانت هذه الاجابات أوضح مواقف عبروا عنها خلال الحملة .

**ا - المرشحون الجمهوريون :**

رفض بوش المرشح الجمهورى الرئيسى اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، واستبعد احتمال التعامل مع منظمة التحرير حتى تنبذ الارهاب وتقبل ( القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ) ودعا للتوصل الى اتفاقات سلام من خلال مفاوضات ثنائية حرة رافضا اى اتجاه لفرض مثل هذه الاتفاقات ، مع ضرورة تأكيد أمن اسرائيل .

واقترح دول حل المشكلة من خلال ايجاد طريقة لتدعيم الأمل من اجل التقدم الاقتصادى وفى سبيل التوصل الى وسيلة غير عنيفة وفعالة للتعبير السياسى للفلسطينيين دون تعريض أمن اسرائيل للخطر .

ورأى دوبونت ان القضية اقليمية يجب حلها بين اسرائيل وجيرانها معتقدا ان امريكا لا يمكنها ان تكون وسيطا مباشرا ، ومؤكدا رغم ذلك - انه سيفعل ما هو ضرورى لجمع الفرقاء من اجل بدء عملية يحاول من خلالها تسوية النزاع .

وركز هيج على اهمية الحكم الذاتى كمرحلة فى العملية السياسية التى ارستها اتفاقية كامب ديفيد لانها تقود الى حل نهائى للنزاع . وذهب الى ان الولايات المتحدة لا تستطيع تحديد الشكل النهائى للحل ، وهل يكون وطنا قوميا ام اتحادا مع الأردن أم شكلا سياسيا آخرا ، لكنها تستطيع ان تقدم الدبلوماسية التى يمكن ان تجمع الاطراف للتفاوض على اتفاق .

وكان كيمب حريصا حيث قال انه إذا كان المقصود بالوطن القومى دولة فهو يرفض لان مثل هذه الدولة لا تمثل حلاً للنزاع ، موضحا أن الأفضل هو العمل مع اسرائيل والشعب الفلسطينى لتوفير الحقوق المدنية والانسانية مع رفض الانشطة الارهابية لمنظمة التحرير .

وانفرد روبرتسون بالتأكيد على وجود وطن قومى بالفعل للفلسطينيين ويسمى الأردن . وإذا قام نظام ديمقراطى فى الاردن سيصبح دولة فلسطينية .

وعلى هذا النحو نلاحظ أن أحدا من المرشحين لم يقبل اقامة دولة فلسطينية ، وأن اثنين فقط تركا الحل النهائى مفتوحا تحدده الاطراف (دوبونت وهيج) بينما تراوح الحل الذى يطرحه الاخرون بين الحكم الذاتى وفقا لكامب ديفيد وبين تعبير سياسى للفلسطينيين لا يهدد امن اسرائيل وبين توفير الحقوق المدنية والسياسية لهم ، وبين اعتبار أن الاردن هو الدولة الفلسطينية .

**ب ـ المرشحون الديمقراطيون :**

ركز المرشح الاساسى دوكاكيس على المبادىء الأساسية فى كامب ديفيد والتى تضع الأساس لاقامة حكومة ذاتية ثم لحل مسألة الوضع النهائى . ولذلك قبل مبادرة شولتز مع بعض التحفظات ، وأكد أن المفاوضات المباشرة ضرورية لتحديد الوضع النهائى للضفة وغزة والذى لا يمكن فرضه من الخارج . وأكد ضرورة الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى واحتياجاته العادلة .

ودعا بابيت الى احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، معتقدا أن الحكم الذاتى سيكون خطوة مهمة على الطريق الصحيح ، ورافضا اقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وركز جيفارد على ضرورة استمرار عملية كامب ديفيد لأن الحل يجب التفاوض عليه بين الاطراف أنفسهم دون أن تفرضه الولايات المتحدة ، وعلى أن أمن اسرائيل يظل محور الاهتمام مهما كان الحل الذى يتم التوصل إليه .

ولم يستبعد هارت امكانية وجود وطن قومى للفلسطينيين لكن بعد الاعتراف الفلسطينى بحق اسرائيل فى الوجود .

وكان هارت قد تحدث بشكل أكثر تفصيلاً عن الوطن الفلسطينى فى وقت سابق موضحا أنه يمكن أن يكون ( مكان يعيش الفلسطينيون فيه تحت ظروف دبلوماسية معترف بها ، ويمكن أن يكون كذلك فى اتحاد كونفدرالى مع الاردن مثلاً[٦] .

كما أيد جاكسون اقامة وطن قومى للفلسطينيين داعيا الى علاقة بين العدالة للفلسطينيين والأمن الاسرائيلى ، دون تحديد التفاصيل التى يراها حقا للاطراف المعنية وحدها .

أما سيمون فقد رأى أن معادلة كامب ديفيد يجب أن تعمل ، مقترحا توسيع المفاوضات وجلب فلسطينيين إليها ممن لديهم التزام بالتسوية العادلة وبالعيش فى سلام مع اسرائيل ، دون أن يحدد النتيجة النهائية لهذه العملية فيما يتعلق بالوطن القومى .

وعلى هذا النحو نلاحظ أن اثنين من المرشحين الديمقراطيين أيدا الوطن القومى الفلسطينى وان كان أحدهما بشكل أقل وضوحا ( هارت ) . لكن معظم الاخرين لم يغلقوا الطريق بمن فيهم دوكاكيس الذى تمنى على بوش كما سنرى بعدم رفضه المبدئى للدولة الفلسطينية . فالاتجاه الغالب بين الديمقراطيين هو عدم الحسم بشأن هذه القضية .

وهكذا يمكن القول بأن الفروق التى ظهرت فى الحملة الأولية بين مواقف المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين تجاه الصراع العربى الاسرائيلى تبدو محدودة ، وان بدا الاتجاه العام للديمقراطيين أقل تأييدا لاسرائيل نسبيا من الجمهوريين . فكان اتجاه الديمقراطيين لالقاء اللوم على الطرف الفلسطينى أقل ، بينما اتجاههم لانتقاد التجاوزات الاسرائيلية أوضح . كما أن الاتجاه الغالب لديهم لا يغلق الطريق نهائيا أمام امكانية إقامة وطن قومى للفلسطينيين .

وهذا الاتجاه الديمقراطى الأقل تأييدا لإسرائيل يعتبر غير مسبوق فى الانتخابات الأمريكية حيث كانت العادة أن يتجاوز الديمقراطيون نظرائهم الجمهوريين ـ كقاعدة تقبل الاستثناء منها ـ فى تأييد اسرائيل . فعلى سبيل المثال فى حملة ١٩٨٤ الاولية كان المرشح الجمهورى ريجان* أقل تأييدا لاسرائيل من معظم المرشحين الديمقراطيين مثل والترمونديل وجارى هارت وجون جلين وأرنست هولينجز وآلان كرانستون وروبين اسكيو ، والذين أقاموا مزادا لتأييد اسرائيل بدأه هارت وكرانستون مبكرا بتحديد « ثمن » مرتفع مما دفع الاخرين لمحاولة اللحاق بهما[٧] .

وفى حملة ١٩٨٠ الأولية تنافس معظم المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين فى تأييد اسرائيل بإستثناء الجمهورى جون كونلى الذى انفرد بالدعوة الى حق تقرير المصير الفلسطينى[٨] .

وفى ١٩٧٦ التزم المتسابقان الجمهوريان فى الحملة الأولية بموقف أقل تأييدا لاسرائيل ، بل ووصف بأنه ( متوازن ومعتدل على عكس المتسابقين الديمقراطيين[٩] .

---

* لم تكن هناك حملة تمهيدية فى الحزب الجمهورى عام ١٩٨٤ لغياب اى منافس جدى لريجان .

**( ٣ ) مواقف المرشحين من قضية حرب الخليج :**

يبدو أن اهتمام المرشحين - وخاصة الديمقراطيين - بقضية ( ايران - كونترا ) ودور الادارة الجمهورية فيها وسياسة مبادلة الرهائن بالأسلحة طغى على اهتمامهم بحرب الخليج نفسها وكيفية التعامل معها . ولذلك بدت قضية ( ايران كونترا ) في بداية الحملة الأولية مهددة لفرص بوش في الفوز بترشيح حزبه أولاً ، ولفرص المرشح الجمهوري في الحملة النهائية . ولذلك كانت هذه القضية واحدة من العوامل المتعددة التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير التقدم الذي حققه دوكاكيس على بوش في الاستطلاعات طوال الفترة من أبريل ( عندما تأكد أنهما مرشحا الحزبين ) وحتى آخر يوليو تقريبا عندما بدأ الاعداد لوقف الأعمال العسكرية ، وهي الفترة التي بدأت الاستطلاعات تظهر فيها تراجع دوكاكيس وتقدم بوش . فكان غموض موقف الأخير في هذه القضية دافعا لكثير من الهجوم الديمقراطي عليه ، خاصة وأنه بدا مضطربا في بعض الأحيان وهو يتناول دوره فيها .

أما على صعيد حرب الخليج ذاتها ، فقد اتخذ بوش موقف لسياسة ريجان ، وحذر من الاصوات ( الديمقراطية ) التي تسعى لاضعاف الالتزام العسكري الامريكي في هذه المنطقة ، على أساس أن لامريكا - باعتبارها قائدة العالم الحر - مسئوليات ينبغي أن تنهض بها . وكرر بوش في حملته التأكيد على أن تأييد حرية الملاحة ودعم حلفاء أمريكا وحماية حركة البترول أمور حيوية للعالم الحر[١٠] .

وكان بوش يرد بذلك على تساؤلات طرحها الكونجرس حينئذ عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه الالتزام الامريكي في الخليج مطالبا بالمزيد من المعلومات في هذا الشأن .

والملاحظ أن المرشح الجمهوري ( دول شارك ) في اصدار قرار الكونجرس الذي يتضمن ذلك التحفظ . وتلخص موقف ( دول ) في أنه يتفق مع ريجان حول عدم ترك الخليج للسوفيت لكنه يصر على أن يضطلع الكونجرس بدور نشط في صياغة السياسة الامريكية هناك ، وعلى أن يقدم حلفاء أمريكا الذين يعتمدون أكثر منها على نفط الخليج جزءا من ثمن تأمين الملاحة فيه[١١] .

كما شاركه في التحفظ على سياسة ريجان الخليجية مرشح جمهوري آخر هو هيج الذي طالب بإعادة النظر في حدود الوجود العسكري الامريكي بالخليج وخاصة بعد حادث الهجوم على السفينة « ستمارك » . بينما وجد مرشح آخر هو كيمب في ذلك الحادث مبررا للتأكيد على ضرورة استمرار مشروع بناء نظام مضاد للصواريخ في الفضاء باعتباره ضرورة حيوية للدفاع عن أمريكا ضد التهديد . أما المرشح روبرتسون فقد بدا أكثر اهتماما بانتقاد الهجوم الذي يشنه الديمقراطيون بسبب قضية ( ايران - كونترا ) مؤكدا أنها ليست فضيحة لأن الفضيحة الحقيقية هي عدم اهتمام الحزب الديمقراطي برفع نير الشيوعية عن شعوب العالم .

وربما يعكس هذا التباين في تناول المرشحين الجمهوريين لهذه القضية اختلاف رؤى التيارات الرئيسية في الحزب : المحافظون القوميون ( دول وهيج )، والمحافظون الجدد ( كيمب )، والمحافظون الدينيون ( روبرستون ) .

وكان من الطبيعي أن يركز الديمقراطيون على اثارة قضية ( ايران - كونترا ) باعتبارها دليلاً على فشل الادارة الجمهورية ، وأن يكون دوكاكيس الأكثر اهتماما بذلك وبطرح التساؤلات عن حقيقة دور بوش فيها إذا كان يعلم بها أو عن مدى كفاءته للقيادة اذا لم يكن يعلم رغم وجوده في البيت الابيض . كما أثار البرت جور هذه القضية من زاوية ان الادارة الجمهورية قدمت السلاح للدولة التي وقفت وراء الضربة التي تعرضت لها قوات « المارينز » في لبنان[١٢] .

لكن هذا لم يحل دون اتخاذ الديمقراطيين مواقف تجاه حرب الخليج نفسها ، خاصة دوكاكيس وجاكسون اللذان بقيا حتى نهاية الحملة الاولية وكذلك جور الذي انسحب قبل نهايتها بقليل . والملاحظ أن الخط العام لحملات ثلاثتهم ركز على انتقاد التورط العسكري الامريكي في الخليج بدرجات متفاوتة ، حيث كان جاكسون الأكثر انتقادا وجور الأقل . وهذا ما يفسر تباين ردود فعلهم تجاه تطورات الاحداث في الخليج . فعلى سبيل المثال اختلف ثلاثتهم حول قرار ريجان بقصف رصيفي بترول ايرانيين في منتصف ابريل انتقاما للسفينة الامريكية التي أصيبت بلغم ايراني . فقد أيد جور ذلك القرار باعتباره ( رد فعل مدروسا ) بينما رفضه جاكسون لأنه ( جزء من سياسة سيئة وغير فعالة )، في حين بدا دوكاكيس مذبذبا حيث عبر عن تفهمه للقرار في البداية ، لكنه لم يلبث أن انتقده ، اتساقا مع الخط العام لموقفه ، وشكك في حكمته وفي جدوى سياسة التصعيد في الخليج برمتها[١٣] .

ويعتبر جاكسون المرشح الديمقراطي الوحيد الذي تبنى موقفا متكاملاً تجاه قضية حرب الخليج أهم عناصره ان ادارة ريجان تفتقد الى سياسة سلام دائم في هذه المنطقة التي توجد بها مصالح وحلفاء وأصدقاء لامريكا التي ينبغي أن تقوم بدور اقناع الطرفين المتقاتلين حينئذ بجدوى السلام ، وان تتعاون مع الاتحاد السوفيتي للعمل على وقف شحنات الإسلحة الى هذه المنطقة[١٤] .

**ثانيا : القضايا العربية في برنامجي الحزبين :**

بعد مرحلة الحملة الاولية ، التي انتهت في ٧ يونيو

١٩٨٨ ، يعقد كل من الحزبين الكبيرين مؤتمره القومى لاعلان مرشحيه لمنصبى الرئيس ونائب الرئيس ، والموافقة على البرنامج الذى يحدد مواقف الحزب دون أن يعنى ذلك ضرورة التزام مرشحه بهذا البرنامج فى حالة فوزه بالرئاسة . وقد عقد الحزب الديمقراطى مؤتمره الاربعين بأتلانتا ـ جورجيا ١٨ ـ ٢١ يوليو ، بينما عقد الحزب الجمهورى مؤتمره الرابع والثلاثين فى نيواورليانز ـ لويزيانا ١٥ ـ ١٩ أغسطس .

وقد رأينا أن المواقف التى عبر عنها المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون لا تنطوى على تمايزات جوهرية ، وان كان الاتجاه العام لدى الديمقراطيين أقل انحيازا لاسرائيل من الجمهوريين لأول مرة .

وجاء مؤتمرا الحزبين ليؤكد هذا الاستخلاص بشكل أوضح ، حيث شهد المؤتمر الديمقراطى جدلاً ساخنا لأول مرة حول مسألة الدولة الفلسطينية . كما جاء البرنامج الديمقراطى أقل مغالاة فى تأييده لاسرائيل .

١ ـ الجدل فى الحزب الديمقراطى :

قبل أن ينعقد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى ، تبنى انصار جاكسون فى مؤتمرات هذا الحزب بالولايات الدعوة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق اقامة دولة مستقلة .

وشهدت تلك المؤتمرات جدلاً واسع النطاق حول هذه الدعوة أسفرت عن موافقة ستة منها على نص واضح يتضمن حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية[١٥]، وذلك فى ولايات ايلينوى وماين واوريجون وتكساس وفيرمونت بالاضافة الى مقاطعة كولومبيا . وفى ولاية مينيسوتا تم الاتفاق على صيغة تقول : ( حق تقرير المصير للفلسطينيين ومشاركتهم فى عملية تعبر عن طموحاتهم القومية ) . بينما كانت الصيغة فى ولاية أيوا هى ( تأييد حق الشعب الفلسطينى فى وطن قومى ) ، وفى ولاية كاليفورنيا ( تحقيق طموحات الفلسطينيين للتحكم فى مصيرهم ) . ورغم أن هذه النصوص جاءت فى اطار التأكيد على ضرورة ضمان أمن اسرائيل ، فقد كانت هذه المرة الأولى التى تقرها مؤتمرات الحزب الديمقراطى بالولايات .

ومع ذلك ظلت قضية الدولة الفلسطينية احدى أبرز النقاط الخلافية الاثنتى عشرة بين معظم أنصار جاكسون ( ١٢١٨ مندوبا ) وأنصار دوكاكيس ( ٢٨٦٧ مندوبا ) فى المؤتمر القومى للحزب ، الأمر الذى انعكس على أعمال لجنة صياغة البرنامج العام للحزب التى بدأت اجتماعاتها بدينفر ـ كلورادو يوم ٢٥ يونيو بحضور ١٨٦ عضوا منهم ٤ من الامريكيين العرب لأول مرة وظلت الخلافات حول هذه النقاط مستمرة حتى عشية انعقاد المؤتمر[١٦] ، حيث تم قبول ٩ منها بينها نقطتان خاصتان بقضيتين عربيتين : احداهما حول حرب الخليج وتنص على : ( اننا ملتزمون بأمن الخليج وحرية الملاحة فى المياه الدولية وانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية بتعزيز جهود الأمم المتحدة الهادفة الى وقف اطلاق النار والتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات ، وذلك من خلال حظر السلاح على الطرفين المتحاربين ) . أما الثانية فتخص لبنان ، ونصها : ( اننا نؤيد سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه فى ظل حكومة مركزية قوية بما يكفى لتوحيد شعبه والمحافظة على الأمن والعيش فى المنطقة ) .

وبذلك بقيت ثلاث نقاط خلافية تم الاتفاق على طرح اثنتين منها للتصويت فى المؤتمر احداهما بشأن رفع الضرائب على الاغنياء والشركات الكبرى ، والأخرى بخصوص الا تكون الولايات المتحدة هى البادئة باستخدام الاسلحة النووية . وكانت النقطة الثالثة هى الخاصة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ودولته المستقلة . وقبل أنصار جاكسون عدم طرحها للتصويت مقابل اثارة نقاش حولها فى قاعة الحزب لتبدى مختلف الاطراف تصوراتها بشأنها ، وذلك بعد أن فشلت محاولات التوصل الى حلول وسطى من نوع ( الحقوق الاساسية ) . أو ( الحقوق المتساوية ) للفلسطينيين ، حيث أصر أنصار دوكاكيس على عدم التنازل عن صيغة ( الحقوق المشروعة للفلسطينيين ) . وقد فسر أحد أنصار جاكسون من الامريكيين العرب قبولهم عدم طرح هذه النقطة للتصويت بأنهم رأوا فى اثارة نقاش رسمى حولها فى قاعة المؤتمر مكسبا كبيرا فى حد ذاته[١٧] .

٢ ـ الصراع العربى الاسرائيلى فى برنامجى الحزبين :

وفى هذا المناخ الجديد على الحزب الديمقراطى ، جاءت الفقرة الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى فى برنامجه موجزة وتؤكد على الشعور بالقلق لتخلى الادارة الجمهورية لفترة طويلة عن عملية السلام فى الشرق الاوسط ، وتشير الى أهمية الحفاظ على علاقة خاصة مع اسرائيل تقوم على قيم ومصالح استراتيجية متبادلة ، وضرورة وجود قيادة جديدة تعمل للوفاء بوعد السلام والامن عن طريق المفاوضات التى نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد للتوصل الى سلام يضمن المصالح الامنية الاسرائيلية[١٨] . ولذلك بدأ البرنامج الديمقراطى هزيلا من زاوية دعمه لاسرائيل بالمقارنة مع البرنامج الجمهورى الأكثر مغالاة ، والذى تناول سبل تأييد اسرائيل بالتفصيل على النحو التالى :[١٩]

ـ مواصلة ضمان احتفاظ اسرائيل بتفوق نوعى على اى عدو او تجمع من الاعداء .

ـ الرفض الحاسم لأقامة دولة فلسطينية فى الضفة وغزة .

ـ التعهد باستمرار التعاون الاستراتيجى بين امريكا واسرائيل وتطويره ليشمل وضع معدات عسكرية امريكية فى اسرائيل قابلة للاستخدام المزدوج .

- ادانة العداء للسامية والدعوة الى الغاء قرار الامم المتحدة عام ١٩٧٥ الذى ساوى بين العنصرية والصهيونية مع الاشارة الى ان الفشل فى هذا الالغاء سيبرر ايقاف المساهمة المالية الامريكية فى ميزانية المنظمة الدولية .
- التأكيد على ان محاولة طرد اسرائيل من الأمم المتحدة ستؤدى الى مقاطعة امريكا لها
- دعوة الحكومة السوفيتية الى السماح بالهجرة الحرة لليهود والى انهاء التمييز ضد اليهود والجماعات الدينية الأخرى .

والملاحظ ان الجزء الخاص بالصراع العربى الاسرائيلى فى البرنامج الجمهورى استقى بكاملة تقريبا من « ورقة موقف الشرق الأوسط »[٢٠] Middle East Position Paper التى أعدتها لجنة بوش الاستشارية الخاصة بهذه المنطقة ، والتى تضمنت توصيات تفصيلية فى ٩ورقات . واعطت تلك الورقة اهمية خاصة لتخزين المعدات العسكرية الامريكية وقطع الغيار والذخيرة فى اسرائيل لتستخدمها فى حالة نشوب حرب جديدة ، وهو هدف قديم لاسرائيل برز بشكل ملح بمقتضى خبرة حرب ١٩٧٣ . كما دعت الورقة الى توسيع نطاق التعاون العسكرى والالتزام بتطوير صاروخ اسرائيلى مضاد للصواريخ العربية تأكيدا لاستمرار التفوق العسكرى الاسرائيلى .

واكدت الورقة رفض اقامة دولة فلسطينية تحت اية ظروف لانها ستضر بالمصالح الامنية لاسرائيل والاردن والولايات المتحدة ، ورفض خلق اية هوية فلسطينية يمكن ان تعرض امن اسرائيل للخطر . كما اوضحت ان انجاز السلام فى الشرق الاوسط يتم عبر عملية طويلة وعن طريق المفاوضات المباشرة دون تدخل اى طرف خارجى .

وتعتبر هذه اول مرة يخرج فيها الديمقراطيون بمؤتمر قومى وبرنامج اقل تأييدا لاسرائيل من الجمهوريين . ففى ١٩٨٤ لم يكن هناك فارق ملموس بين البرنامجيين ، وان كانت صياغة البرنامج الديمقراطى اكثر مغالاة فى هذا التأييد[٢١] .

وفى ١٩٨٠ كان البرنامج الجمهورى اكثر حذرا بينما اتسم البرنامج الديمقراطى بتحديد لعناصر تأييد اسرائيل بقدر أكبر من التفصيل وبمعارضته الصريحة لقيام دولة فلسطينية ، وهو مالم يرد فى البرنامج الجمهورى وقتئذ ، اى على عكس الحال عام ١٩٨٨[٢٢] .

وفى ١٩٧٦ كان البرنامجان مغاليين فى تأييدهما لاسرائيل ، وبدا انهما يتنافسان فى تأكيد كل ما تطالب به[٢٣] .

### ٣ - اليهود بين الحزبين :

أدى ذلك التطور فى معالجة البرنامجين الديمقراطى والجمهورى للصراع العربى الاسرائيلى الى اثارة جدل بين اليهود الامريكيين حول موقفهم من الحزبين : فقد انطلق اليهود الجمهوريون ، الذين ظلوا دائما الاقلية ، يدعون اقرانهم الديمقراطيين وجميع اليهود فى امريكا للانضمام الى الحزب الجمهورى . وافتتح ماكس فيشر عميد الجمهوريين هذه الدعوة فى خطابة امام المؤتمر الجمهورى فى ١٧اغسطس ، مركزا على ان الحزب الديمقراطى يتحرك بعيدا عن حاجات واهتمامات اليهود ، وأن برنامجه لم يتضمن ادانة للعداء للسامية ولا لقرار الامم المتحدة الذى يساوى الصهيونية بالعنصرية ولم يؤيد اليهود السوفيت ولم يرفض الدولة الفلسطينية[٢٤] .

كما أقدم توماس داين مدير لجنة العلاقات الامريكية - الاسرائيلية AIPAC على سلوك غير مألوف عندما اشاد بما تضمنه البرنامج الجمهورى حول الشرق الاوسط وقال انه افضل برنامج يقره اى من الحزبين فى تاريخهما[٢٥] .

ورغم مشاركة مسئولين فى AIPAC الى ايضاح ان هذه الاشادة لاتعنى تأييد اللجنة للحزب الجمهورى ، فقد انتقد بعض اليهود الامريكيين سلوك AIPAC على اساس انها كجماعة غير حزبية ليس لها أن تنحاز الى اى من الحزبين على حساب الاخر . وحدث سجال بين قادة اليهود حول هذه القضية . فرأى زاكس مثلا ان داين لم يقل الا الحقيقة ، وان الديمقراطيين كانوا سعداء لفترة طويلة بتقريظ اليهود لهم قبل ان يصبح الجمهوريون اكثر وضوحا فى تأييدهم لاسرائيل[٢٦] . ويمكن تلخيص ابرز معالم الخطاب السياسى لليهود الجمهوريين على النحو التالى :[٢٧]

- ان الحزب الديمقراطى لم يعد ذلك الحزب الذى ظل معظم اليهود يصوتون له طويلا ، بعد ان لم يبق لديه الا القليل الذى يقدمه لليهود .
- ان الجمهوريين تبنوا برنامجا متكاملا لدعم اسرائيل ، ولايمكن مقارنته بالفقرة القصيرة التى لاتفصح عن التـزام حقيقى Nnn - committal والتى تبنـاهـا الديمقراطيون حول الشرق الأوسط فى برنامجهم .
- ان البرنامج الجمهورى يؤكد سجل ادارة ريجان - بوش فى دعم اسرائيل ، ولايترك مجالا للشك فى ان الجمهوريين باتوا يشاركون اليهود فى مصيرهم
- ان دور جاكسون فى الحزب الديمقراطى يتزايد على نحو لايترك مكانا لليهود فى هذا الحزب . فعبارة « جاكسون الديمقراطى » كانت تعنى ذات يوم هنرى جاكسون المؤيد لاسرائيل . لكنها تعنى الان جيس جاكسون ، وعلى اليهود ان يدركوا مغزى هذا التغير الذى جعل الدولة الفلسطينية مقبولة من اعداد متزايدة من التيار الرئيسى فى الحزب .
- ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشعر بالقلق بدليل

مصارحة السفير الاسرائيلي في واشنطن لقادة الحزب الديمقراطي بأن ماحدث في مؤتمر اتلانتا بمثابة جرس انذار يجب الاهتمام به .

وازاء هذا الهجوم المنظم ، تصدى بعض اليهود الديمقراطيين للرد بالتركيز على النقاط التلية :(٨)

ـ ان هناك مصيدة منصوبة ليهود امريكا عبر حملة نمو غائبة تسعى الى اثارة الخوف من توجهات دوكاكيس وطرح الشكوك حول من سيوجه سياسته الشرق الأوسطية حال فوزة بالرئاسة .

ـ ان دوكاكيس ظل دائما مرتبطا باسرائيل ومؤيدا لنضالها من اجل الأمن . فكان هو مثلا اول حاكم يأمر سلطات ولايته بعدم التعامل مع اية شركة تلتزم بالمقاطعة العربية لاسرائيل . كما كان من اوائل الداعين الى نقض قرار الامم المتحدة الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، على عكس احد قادة حملة بوش وهو سونونو حاكم نيوها مبشاير الذى كان الحاكم الوحيد الذى رفض اصدار مثل هذا الاعلان .

ان دوكاكيس تمكن من هزيمة جاكسون ومندوبيه في الصراع حول الدولة الفلسطينية ونجح في صياغة برنامج مؤيد لاسرائيل رغم الضغوط التى واجهها .

ـ ان ادارة ريجان بوش اظهرت بعد أيام من المؤتمر الجمهورى الهوة الواسعة بين برنامجها وافعالها ، وذلك عندما استخدمت لغة غير مسبوقة في تهديد اسرائيل بسبب إبعاد بعض الفلسطينيين المسئولين عن العنف المستمر .

لكن الملاحظ ان حملة اليهود الجمهورين على الحزب الديمقراطي لم تنجح في تحويل كثير من اصوات اليهود الديمقراطيين الى بوش ، الامر الذى يعكس مدى الارتباط التاريخي بين اغلبية اليهود والحزب الديمقراطي رغم حقيقة ان بوش هو الأكثر تأييدا لاسرائيل . ويبدو ان وولف بلتزر رئيس مكتب جريدة « جيروز اليم بوست » في واشنطن كان على حق عندما لاحظ ان اليهود الامريكيين ظلوا يناصرون دوكاكيس في حين ان اليهود الاسرائيليين يفضلون بوش(٢٩) . ومع ذلك يظل للجدل بين اليهود الامريكيين حول موقفهم من الحزبين مغزى لايمكن الاستهانة بتأثيراته المستقبلية على النحو الذى سنعالجه في خاتمة هذه الورقة .

**ثالثا : الحملة النهائية :**

بانتهاء المؤتمرين القوميين للحزبين ، تبدأ المرحلة الاخيرة في انتخابات الرئاسة الامريكية وهى الحملة النهائية او حملة الخريف .

وقد شهدت هذه الحملة تبلور مواقف المرشحين والجمهورى حول القضايا الداخلية الكبرى مثل الضرائب وعجز الميزانية والبرامج الاجتماعية والانفاق العسكرى ويمكن القول بأنها اظهرت التمايز بين منهجين : احدهما يضع الخطوط الاساسية لاستراتيجية اساسها قدر معين من العدل الاجتماعي والنمو المتوازن والحد من الانفاق العسكرى ، والآخر ينحاز الى الاغنياء ويستهين بالخلل الاقتصادى المتزايد ويزيد الانفاق العسكرى . وبخصوص الصراع العربي الاسرائيلي ، نلاحظ ان التباين الذى تبلور في مؤتمرى وبرنامجى الحزبين لم ينعكس في الحملة النهائية التى تشهد في العادة حرص المرشحين على ارضاء اسرائيل واليهود ، وان ظل دوكاكيس متميزا بعدم رفضه المبدئي للدولة الفلسطينية .

**( ١ ) التنافس على ارضاء اليهود واسرائيل :**

حرص كل من بوش ودوكاكيس على دور بارز لليهود في حملتهما النهائية . فقد شكل بوش اللجنة اليهودية القومية لحملته ، وعلى رأسها ثلاث شخصيات يهودية كبيرة . جوردان زاكس من اوهيو ، وجورج كلاين من نيويورك ، وماكس فيشر من ديترويت . وقد شكلت هذه اللجنة بعد ان التقت مجموعات من قادة اليهود مع بوش في جلسات حوار اكد خلالها دعمه الكامل لاسرائيل ورفضه اى اتجاه لدفعها الى تقديم تنازلات تعرض امنها للخطر(٣٠) .

كما حرص بوش على ان تتصدر الشخصيات المعروفة بشدة تأييدها لاسرائيل لجنته الخاصة بالشرق الاوسط ، والتى رأسها اليهودى جوردان زاكس ، وضمت شخصيات منها مارشال بريجير الذى كان مسئولا عن تنسيق علاقة ريجان بالجالية اليهودية ، ولورانس ايجلبير جر وجوزيف سيسكو وآلان كبيس ووليام شنايدر وجيفرى كيمب وجويس ستار وجميس فيليبس ، وقد لعبت تلك اللجنة الدور الرئيسى في صياغة الجزء المتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي في البرنامج الجمهورى .

كما حرص دوكاكيس بدوره على ان يضم للجنة حملته القومية عددا من زعماء اليهود والعناصر المؤيدة لاسرائيل ، ومنهم ستيوارت ايزنشتادت وهايمان بوكباندر وصمويل لويس وستيفن جروسمان وكين والسن ومادلين البرايت .

وعلى صعيد الالتزام تجاه اسرائيل ، لم يترك كلا المرشحان فرصة لتأكيده . ويمكن الاشارة الى هذه المظاهر على سبيل المثال لا الحصر .

ـ اسراع بوش بتأكيد مساندته الكاملة لقرار وزارة العدل الامريكية باعتبار الرئيس النمسوى كورت فالدهايم شخصا غير مرغوب فيه . وبعث بوش برسالة الى جوردان زاكس يؤكد فيها تعهده بالالتزام بهذا القرار في حالة توليه الرئاسة(٣١) .

ـ تخلى بوش عن ٥ من مساعديه لتوجيه اتهامات لهم بمعاداة السامية ، وعلى رأسيهم فردريك مالك نائب رئيس حملته .

ـ حرص كل من بوش ودوكاكيس على الاتصال الهاتفى

بشامير خلال زيارته للولايات المتحدة فى يونيو ، حيث اكد له كل منهما انه سيحافظ على الصداقة الامريكية الاسرائيلية الحميمة .

ـ مشاركة بوش ودوكاكيس عن طريق نائبيهما كويل وبنستن فى معارضة منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة دخول للولايات المتحدة لمخاطبة الجمعية العامة . فكان كلاهما ضمن ٥١ عضوا بمجلس الشيوخ طالبوا إدارة ريجان فى آخر سبتمبر بعدم منح عرفات تأشيرة دخول[٣٢] .

لكن تجدر الاشارة هنا الى ان استرضاء اليهود واسرائيل من الأمور المألوفة فى الحملة الانتخابية الامريكية ويقوم بها جميع المرشحين بدرجات متفاوتة . وحتى جاكسون نفسه اضطر خلال الحملة الاولية لأن يعلن قبل معركة نيويورك عزمه على تصحيح علاقته مع اليهود وانه يعتذر لهم ويؤكد انه لم يدع الى مشاركة عرفات فى عملية التسوية ويصف لقاء سابقا له معه بأنه لقاء عابر لاينطوى على مغزى سياسى[٣٣]

## ( ٢ ) الدولة الفلسطينية بين دوكاكيس وبوش :

اكد بوش بوضوح قاطع ـ كما سبقت الاشارة ـ على رفضه لقيام دولة فلسطينية ، بينما امتنع دوكاكيس عن اعلان هذا الرفض ليترك للأطراف المتنازعة تحديد الشكل النهائى للتسوية عن طريق التفاوض ، مكتفيا برفض اى اعلان منفرد للدولة الفلسطينية .

والملاحظ ان بوش اتخذ من موقف دوكاكيس هذا مدخلا للهجوم عليه وهو يخاطب التجمعات اليهودية كما فعل فى خطابه امام مؤتمر « بناى بريث » بيليتمور فى سبتمبر . فقال ( ان عدم استبعاد دوكاكيس لقيام دولة فلسطينية يكشف عن قصور فى فهم الموقف ، فأى شخص يجد صعوبة فى اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة او يقترح تركها مفتوحة لايفهم المخاطر الحقيقية القائمة . وادارتى لن تؤيد اقامة اى كيان فلسطينى يمكن ان يهدد امن اسرائيل )[٣٤] .

لكن دوكاكيس ظل مصرا فى هذا المجال على أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تتخذ قرارا فى قضية كهذه ، أو أن تفرض سلاما امريكيا فى الشرق الأوسط .

ومع ذلك فقد اتفق بوش ودوكاكيس على استبعاد منظمة التحرير عن عملية التسوية ما لم تلبى الشروط الأمريكية كاملة ، وعلى محورية دور الأردن فى هذه العملية رغم قراره بفك الأرتباط مع الضفة الغربية ، وعلى أن اعتراف الدول العربية باسرائيل ضرورى لدفع هذه العملية .

والملاحظ أن دوكاكيس ظل ، خلال الحملة النهائية ، على موقفة من قضية القدس وتأييده لنقل السفارة الأمريكية فى اسرائيل على أساس أن مكان هذه السفارة يجب أن يكون فى المكان الذى تقول اسرائيل انه عاصمتها .

والمثير للانتباه أن يركز الأعلام العربى عموما ، فى تناوله للحملة الأنتخابية الأمريكية على هذه القضية متجاهلا السياق العام للحملة بل والسياق الذى يطرح فيه دوكاكيس موقفه من هذه القضية نفسها . ويجدر التنوية ها بأن موقف دوكاكيس من قضية القدس وفقا لما طرحه لا تعنى بالضرورة قبوله بالادعاءات الاسرائيلية بشأنها . فهو لا ينطلق من حق اسرائيل ـ سواء القانونى أو التاريخى الدينى ـ فى القدس ، وانما ينطلق من فكرة بسيطة مؤداها أن السفارات تقام عادة فى المكان الذى تقول الدولة المضيفة أنه عاصمتها ومع ذلك فقد تجاهل دوكاكيس حقائق أولية فى مقدمتها أن هذا المكان الذى تزعم اسرائيل أنه عاصمتها سيطرت عليه عن طريق الغزو العسكرى وأنه من ثم منطقة محتلة . كما تجاهل أن القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الذى اعطى اسرائيل شرعيتها الدولية لم يضم هذا المكان للدولة الاسرائيلية ، وانما قضى بتدويله .

لكن موقف دوكاكيس من هذه القضية لايجوز أن يكون المؤشر الوحيد لتقويم حملته أو أن يحجب عنا التطور المهم الذى طرأ على موقفى الحزبين الأمريكيين الكبيرين فى هذه الحملة .

وقد ظل بوش صامتا طوال الحملة ازاء قضية القدس ، فلم يعلق على موقف دوكاكيس سلبا أو ايجابا ، وهو الذى اهتم بزيارة القدس خلال جولته فى منطقة الشرق الأوسط فى سبتمبر ١٩٨٦ والوقوف امام المقدسات اليهودية والبكاء أمام ما يسمى « بحائط المبكى » وهو يرتدى « الطاقية » اليهودية المعروفة .

وقد صمت بوش ازاء قضية القدس حتى عندما انتقد مسئولون فى ادارة ريجان موقف دوكاكيس من قضية القدس . كما ظل صامتا عندما اتخذ الجمهوريون بمجلس الشيوخ مبادرة عملية فى اتجاه نقل السفارة الأمريكية للقدس ، وذلك عبر الاقتراح الذى قدمه السناتور هليمز بتخصيص اعتمادات لبناء مبنيين للسفارة الأمريكية باسرائيل احدهما فى تل أبيب والآخر فى القدس لترك الحرية للرئيس الجديد لتحديد ايهما سيكون المقر الرسمى للسفارة . وقد أقر الكونجرس ذلك الاقتراح بالفعل[٣٥] .

## ( ٣ ) قضية الخليج فى الحملة النهائية :

عندما بدأت الحملة النهائية ، كانت ايران قد قبلت القرار ٥٩٨ وتم وقف اطلاق النار . وقد صب ذلك التطور فى مصلحة حملة بوش الذى سعى الى استثماره من خلال الايحاء بأن اصرار الادارة الجمهورية على حماية الملاحة فى الخليج كان له الأثر الحاسم فى تغير الموقف الايرانى . واصبح بمقدور بوش أن يواصل التأكيد على موقفه الذى

يتلخص فى أن لامريكا مهمة دائمة بالخليج لكنها لاتقتضى بالضرورة وجودا دائما . ومحور هذه المهمة هو ابقاء الممرات المائية مفتوحة ودعم النظم المعتدلة الصديقة لأمريكا ، والحفاظ على استقرار هذه المنطقة التى توجد للعالم الحر مصالح ضخمة فيها . بينما واصل دوكاكيس التأكيد على موقفه النقدى للتورط العسكرى الأمريكى فى الخليج ، والمفضل لارسال قوات دولية ، والداعى للسعى الى حل المشكلات القائمة مع ايران سلميا مع ابداء الاستعداد لتطبيع العلاقات معها مقابل تعهدها باطلاق سراح الرهائن الامريكيين .

وربما كان الاهتمام بتحسين العلاقات مع ايران هو القاسم المشترك الأهم بين المرشحين فيما يتعلق بقضية الخليج ، لأن اتفاقهما على دعم النظم الموالية لامريكا ينطوى على خلاف مهم حول سبل هذا الدعم حيث يستبعد دوكاكيس التورط العسكرى .

وبشأن قضية تحسين العلاقات مع ايران التى تبناها دوكاكيس ، لم يكن بمقدور بوش رفضها بعد أن تورطت الادارة الجمهورية فى تقديم الأسلحة لايران . لكن تميز موقف بوش فى هذا الصدد بالتركيز على ضرورة البحث عن سياسيين معتدلين يمكن الحوار معهم .

ورغم أن وقف اطلاق النار فى الخليج أدى الى تقلص الاهتمام العام فى امريكا بقضية ( ايران ـ كونترا ) وخاصة بعد أن دخلت تحقيقاتها فى متاهات ، فقد ظلت محورا هاما فى المواجهة خلال الحملة النهائية . وكان ابرز مؤشر لذلك انها طغت على الشق المتعلق بحرب الخليج فى المناظرة التليفزيونية الأولى ، حيث عمد دوكاكيس الى مهاجمة بوش بشأنها مؤكدا أنه تورط فى السياسة السرية وأنه أيد مقايضة الاسلحة بالرهائن على عكس شولتز وواينبرجر . بينما دافع بوش عن سياسة الادارة الجمهورية تجاه الخليج مؤكدا نجاحها فى وقف القتال ، وسخر من دوكاكيس لتفضيله ارسال قوات دولية للخليج . ومع ذلك فقد اعترف بوش بأن هناك اخطأ أرتكبت فى مرحلة ما ، مبررا اياها بأن السياسة الأمريكية ارادت التعامل مع الايرانيين المعتدلين لدعم مركزهم فى النظام الايرانى .

## خاتمة :

منذ أن بدأت الحملة الأولية للرئاسة الأمريكية ؛ بدت فى الأفق ملامح تحول غير مكتمل المعالم فى المواقف التقليدية للحزبين الجمهورى والديمقراطى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فقد بدأ أن مواقف المرشحين الجمهوريين تنحو فى محصلتها النهائية الى تجاوز نظرائهم الديمقراطين فى تأييد اسرائيل . لكن هذا التحول لم تتضح معالمة الا بانعقاد المؤتمرين القوميين الحزبين .

فظهر انه اصبح هناك تيار لأيستهان به داخل الحزب الديمقراطى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بل ويقبل اقامة دولة فلسطينية على النحو الذى عرضنا له :

وينبغى التأكيد هنا على أن هذا التحول الحادث فى الحزب الديمقراطى هو تحول كمى لاكيفيا ، وأنه يشبه نوعا من تبادل المواقع بين الحزبين ، وبالتالى فهو لايبشر فى ذاته بتغير يعتد به فى السياسة الأمريكية اذا تولتها ادارة ديمقراطية فى المستقبل القريب ، ودون أن يعنى ذلك فى الوقت نفسه المصادرة على امكانات هذا التغير وخاصة اذا أمكن للطرف العربى فى الصراع أن يمارس ضغطا فاعلا خلال الفترة المقبلة .

والواقع أن هذا التحول فى مواقف الحزبين الأمريكيين الكبيرين لم يكن فجائيا . ففى الحزب الجمهورى أدى تصاعد نفوذ تيار المحافظين الجدد منذ اواخر السبعينات الى تدعيم التوجهات الرامية الى الذهاب فى تأييد اسرائيل اشواطا أبعد مما ذهبت اليه التيارات المحافظة الأخرى داخل الحزب سواء المحافظين التقليديين أو القوميين أو الدينيين[٣٦] .

وقد ظهر تأثير هذا التطور داخل الحزب الجمهورى على ممارسات ادارتى ريجان اللتين سجلتا مستوى غير مسبوق فى الدعم الأمريكى لاسرائيل ، الأمر الذى أسقط اسطورتين سادتا طويلا هما : اسطورة افضلية الرئيس الجمهورى على الرئيس الديمقراطى واسطورة افضلية رئيس الفترة الثانية المتحرر من الضغوط اليهودية عليه لعدم قدرته على الترشيح لفترة ثالثة[٣٧] .

أما فى الحزب الديمقراطى فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تزايدا مطردا فى نفوذ جناحة اليسارى المعبر عن افكار وقيم الليبرالية الجديدة ذات التوجهات الاجتماعية الواضحة ، والذى أصبح ملتفا حول جيس جاكسون ، وهو التيار الذى يعبر عن تعاطف مع الشعب الفلسطينى . ورغم خسارة هذا التيار فى الحملة الأولية ، الا انه اصبح احد أهم مراكز الثقل لتى لا يمكن تجاهلها داخل الحزب ، حيث يؤيده نحو ثلاثة ارباع الزنوج وما لا يقل عن ثلث الليبراليين وكل اليساريين . وقد رأينا كيف نجح هذا التيار فى طرح قضية الدولة الفلسطينية داخل الحزب بشكل غير مسبوق .

وفى الوقت نفسه أخذ التيار الرئيسى فى الحزب يتحرر نسبيا من نظرته الجامدة التقليدية الى الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة بعد أن أكدت الانتفاضة أن الصراع ليس بين دول عربية متعددة واسرائيل « المحاصرة » وانما بين شعب فلسطينى أعزل تقريبا واسرائيل القمعية .

والمرجح أن يواجه استمرار هذه العملية داخل الحزب الديمقراطى صعوبات عديدة اهمها دور اليهود فى هذا

الحزب ، وهو الدور الذى ترسخ عبر ما يزيد عن ٥٠ عاما منذ أن اصبحوا جزءاً من التحالف الديمقراطى الكبير الذى حمل روزفلت الى البيت الأبيض عام ١٩٣٢ .

ويمكن تصور عدة بدائل للحركة امام اليهود فى مواجهة هذا التطور :ـ

أولها : العمل على محاصرة التيار « الجاكسونى » داخل الحزب من خلال التأثير على التيار الليبرالى الرئيسى الذى ينتمى اليه معظم اليهود بالفعل ، وحتى بالتعاون مع التيار المحافظ فى الحزب المتمركز فى الجنوب والذى قد يسعى لاستخدامهم للحد من تزايد نفوذ التيار « الجاكسونى » .

والواضح أن هذا البديل هو الذى تم اعتماده بالفعل خلال الفترة الماضية . وهو يحمل فى طياته احتمالات صدام يهودى ـ زنجى على اساس أن الزنوج يمثلون القاعدة الرئيسية للتيار الجاكسونى » .

وثانيها : السعى من أجل اعادة بناء التحالف اليهودى الزنجى ، الذى كان قد بلغ ذروته فى اوائل الستينات ، على قاعدة المواجهة المشتركة للعداء للسامية وللتمييز ضد الزنوج .

ولكن هذا التحالف قد أخذ فى الانكسار منذ أواخر الستينات لاسباب موضوعية يصعب القفز عليها ، وفى مقدمتها انتقال قيادة الحركة الزنجية الى فئات العمال الاقل دخلا التى تنظر الى الموقع الاجتماعى لليهود نظرة طبقية . ولذلك فرغم وجود تراث يعتد به للتحالف بين اليهود والزنوج فثمة عوامل اجتماعية تجعل من الصعب اعادة بناء هذا التحالف من جديد .

وثالثها : الانسحاب التدريجى لليهود من الحزب الديمقراطى والالتحاق بالحزب الجمهورى الذى غدا الاكثر تأييد الاسرائيل . لكن التوجهات الليبرالية الاصيلة لليهود الديمقراطيين تجعل هذا البديل بالغ الصعوبة ، خاصة وأن نفوذ المحافظين الجدد فى الحزب الجمهورى تجعل الهوة واسعة للغاية . ومع ذلك فثمة خبرة سابقة لتحول قطاعات من اليهود الليبراليين الى مواقع شديدة المحافظة ، بل وشكلت بعض هذه القطاعات احدى القوى التى أدت الى بروزتيار المحافظين الجدد فى الحزب الجمهورى . فقد وجد بعض اليهود أن المعارضة الليبرالية للسياسة العسكرية الأمريكية سواء معارضة الانفاق العسكرى الواسع أو معارضة التدخل العسكرى فى الصراعات الاقليمية ستؤثر على الدعم الأمريكى لاسرائيل ، فانقلبوا على ليبراليتهم وتحولوا الى المحافظة المتطرفة .

ورابعها : البقاء داخل الحزب الديمقراطى الأقرب الى توجهاتهم الليبرالية لكن دون تدعيم المرشح الديمقراطى فى الانتخابات الرئاسية الا اذا حصلوا على ضمانات جدية لعدم ارتباطه بمواقف وسياسة الحزب عندما يصل للبيت الأبيض . فاذا تعذر ذلك يمكنهم تدعيم المرشح الجمهورى للرئاسة . وقد حدث من قبل أن صوت يهود ديمقراطيون لصالح المرشح الجمهورى . ففى بعض الانتخابات ، مثلما حدث عام ١٩٨٠ عندما حصل ريجان على ٤٣٪ من اصوات اليهود ، وعام ١٩٥٦ عندما حصل ايزنهاور على ٤٠٪ من اصواتهم . ومن المألوف فى السياسة الأمريكية أن يصوت بعض اعضاء أحد الحزبين لمرشح الحزب الآخر .

وخامسها : أن يتكيفوا مع التوجهات الجديدة فى الحزب الديمقراطى ازاء الصراع العربى الاسرائيلى ، خاصة وأن الحد الأقصى الذى يمكن أن تصل اليه لن يكون مهددا لاسرائيل بحال من الأحوال . والمرجح أن يكون هذا الحد الأقصى تأييد دولة فلسطينية منزوعة السلاح ناقصة السيادة مرتبطة سياسيا بالأردن ومعتمدة اقتصاديا على اسرائيل ، فى اطار عملية تسوية تتضمن معاهدات سلام عربية اسرائيلية وتطبيعا واسع النطاق يتيح لاسرائيل أن تصبح القوة الرئيسية فى نظام اقليمى جديد شرق أوسطى .

وأيا كان البديل الذى سيعتمده اليهود الديمقراطيون ، تبقى كلمة أخيرة وهى أن تطورا مهما فى مواقف الحزبين الأمريكين الكبيرين تجاه الصراع العربى الاسرائيلى قد جد وهو تطور محمود لقطاع من المثقفين العرب الذين تمثل العدالة الاجتماعية قيمة كبرى لديهم ومن ثم يجدون الحزب الديمقراطى أقرب اليهم من هذه الزاوية ، بينما كانوا ينفرون منه لفترة طويلة لانه كان الأكثر مغالاة فى تأييد اسرائيل ، الأمر الذى وضعهم فى مأزق يفرض عليهم الاختيار بين موقفهم القومى وانحيازهم الاجتماعى . ولذلك يأتى هذا التطور مبشرا بتحريرهم من هذا المأزق بدرجة أو بأخرى . □

## المراجع

1 - Candidates express views on Israeli Palestinian Violance, The Des Moines Sunday Register. February 7, 1988.

2 - Jerusalem Post, February 1, 1988.

( ٣ ) انظر وقائع المؤتمر الصحفى لكيمب بواشنطن فى :
Jerusalem Post, December 23, 1987.

( ٤ ) انظر : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٢٨ ـ ٤١

( ٥ ) لمزيد من التفاصيل ، راجع : يوئيف كرق ، لقاء صحفى مع هارت ، ملحق صحيفة هآرتس الاسرائيلية ، ٢ مارس ١٩٨٧

(٦) المصدر السابق .
(٧) وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
(٨) راجع : وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي ( القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية ، والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٤٩) ص ٣٩ - ٤٠ .
(٩) د . سعد الدين ابراهيم ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ( القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٧ ، ١٩٧٦ ص ٨١ - ٨٢ .
(١٠) انظر على سبيل المثال خطاب بوش في مؤتمر القيادات الجمهورية بوسط الغرب .

11 - Ibid.
12 - New York Times, January 9, 1988.
13 - International Herald Tribune, April 20,1988.
14 - New York Times, December 4,1987.
15 - Jerusalem Post, June 29,1988.

(١٦) حول تفاصيل هذا الخلاف والمفاوضات حوله ، انظر :

- International Herald Tribune, July 15, 1988.
- Jerusalem Post, July 18, 1988.

- نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الامريكية بواشنطن ، ١٠ يوليو ، و ١٢ يوليو و ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
(١٧) حديث لجيمس زغبي مدير المؤسسة الامريكية العربية ، انظر : نشرة الانباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الإمريكية ، ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
(١٨) انظر : نشرة الانباء الصادرة عن وكالة الاعلام الامريكية ، ٢٣ يوليو ١٩٨٨ .
(١٩) المصدر السابق ، ٢١ اغسطس ١٩٨٨ .

20 - The Hebrew Watchman, April 8, 1988.

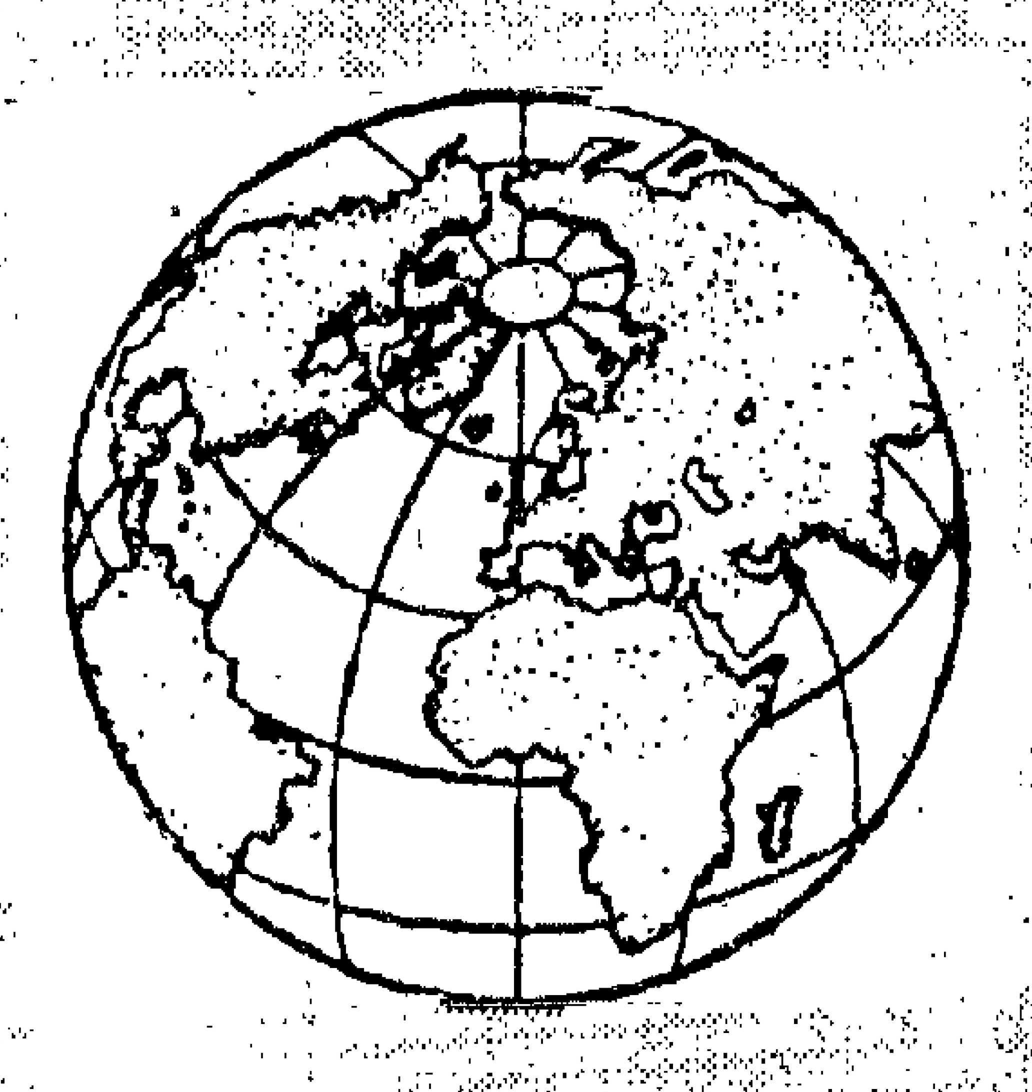
(٢١) انظر التفاصيل في : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
(٢٢) وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٤٦ - ٥١ .
(٢٣) د . سعد الدين ابراهيم ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ، مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

24 - Washington Jewish Week, August 20, 1988.
25 - Ibid.
26 - Gordan Zax, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 9, 1988.
27 - See Ibid.
- Marshall Ezralow, Democratic Party is not for the Jews, B'nai B'rith Messenger, August 5, 1988.
- Walf Btitzer, Why the GOP thinks it can win Jewish Votes, The Jerusalem Post, August 7, 1988.
28 - See : Hyman Bookbinder, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 15, 1988.
- David Brox, Dukakis and the Jews, Washington Jewish Week, October 13, 1988.
29 - The Jerusalem Post, September 9, 1988.
30 - The Hebrew Watchman, August 18, 1988.
31 - The Jerusalem Post, July 27, 1988.
32 - International Herald Tribune, October 7, 1988.
33 - Ibid. April 18,1988.
34 - The Washington Times, September 8, 1988.
35 - The Jerusalem Post, July 29, 1988.

(٣٦) حول التيارات المحافظة في الحزب الجمهورية ، انظر :
- د . ابراهيم عبد العزيز المهنا ، الفكر المحافظ الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- وحيد عبد المجيد ، اليمين الامريكي الجديد والانتخابات الرئاسية الأهرام ، ١٤/٩/١٩٨٤ . انظر نموذجا لفكر المحافظين الجدد في :
Jack Kemp, An American Renaissance - A Strategy for the 1980s ( Now York : Harper and Row Publishers, 1979 ).

(٣٧) وحيد عبد المجيد ، ادارة ريجان الثانية والسياسة الامريكية في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٨ - ١٧ .


pletely new from the groun
Profit-making power . . . bri
performance. Styling lead-
ship . . . rugged good looks.
built to work . . . built to last!
tanes.
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية






# قمة الدار البيضاء وعودة مصر

حسن أبو طالب

**على** مدى أربعة أيام ٢٢ ـ ٢٦ مايو عقدت قمة الدار البيضاء الطارئة وسط تطورات أقليمية وعربية ودولية بارزة . وفى القمة تم أستكمال عودة مصر الى العالم العربى ومؤسسته الأم الجامعة العربية . وبذلك أنتهت عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ التى قررت تجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية ونقل المقر من القاهرة الى تونس كرد فعل على السلوك المصرى تجاه اسرائيل واستمرار عملية التفاوض معها أنذاك .

وقمة الدار البيضاء هى القمة العربية السادسة عشرة ، وهى القمة العربية الطارئة الرابعة منذ توقف انعقاد القمم الدورية . والتى كانت أخرها قمة فاس الثانية سبتمبر ١٩٨٢ ـ وهى رقم ١٢ فى القمم العربية ـ والتى أقرت انذاك مايعرف باسم خطة السلام العربية والأصل فى القمم الطارئة هى أن تعقد تحت ضغط من الأحداث لغرض اتخاذ موقف عربى جماعى ازاءها . ويمكن لدولة عربية أن تدعو لها أو أن يتولى الدعوة اليها الأمين العام للجامعة العربية . ولما كانت القمم الدورية فى توقف فعلى ، فقد أعتبرت القمة الطارئة بمثابة البديل الذى يحقق الهدف وهو اجتماع القادة العرب لبحث وأتخاذ قرارات جماعية ازاء تطورات القضايا العربية المختلفة . ولذلك يلاحظ أن ثلاثا من القمم الطارئة الأربعة التى عقدت مابين ١٩٨٢ ، ١٩٨٩ لم تكن مخصصة لموضوع بذاته بل جمعت فى الحقيقة بين اكثر من موضوع . ، وهذه القمم هى الدار البيضاء أغسطس ١٩٨٥ ، قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧ ، والقمة الأخيرة مايو ١٩٨٩ . وقد سيطر على هذه القمم موضوعات القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة على صعيد التسوية والانتفاضة ، قضية عودة مصر الى الصف العربى ، تطورات الحرب العراقية الايرانية ثم القضية اللبنانية .

أما فى قمة الجزائر يونيه ١٩٨٨ فقد اقتصرت على موضوع دعم الانتفاضة الفلسطينية ، وان خيم عليها بدرجة او بأخرى الموضوعات الأربعة الأخرى .

ولقد تميزت القمة الطارئة الأخيرة بشمولها لهذه الموضوعات ، واتخاذ مجموعة من القرارات التى مثلت حدا ادنى من الاجماع ذى الصفة الموضوعية ـ الاجرائية ـ وجاء انعقادها فى ظل بعض دعوات عربية لعقد قمة تختص بالقضية اللبنانية ، الى جانب دعوة فلسطينية لبحث اتخاذ موقف عربى من تطورات عملية التسوية وما أنتهت اليه التحركات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من نتائج على أرض الواقع العربى والدولى . وقد رؤى الجمع بين متطلبات هاتين الدعوتين الى جانب تدارس الوضع فيما بين ايران والعراق خاصة فى ضوء تعثر المفاوضات السلمية بينها . وهكذا تبلورت موضوعات القمة الثلاثة الرئيسية وفيما يلى بحث أعمال ونتائج القمة من خلال دراسة النقاط التالية :

**اول ـ البيئة العربية والدولية التى أحاطت بعقد القمة :**

جاء انعقاد القمة فى ظل تطورات عربية دوولية بالغة الأهمية . فمن ناحية واصلت الانتفاضة استمرارها بالرغم من تصاعد عمليات القمع الاسرائيلى الى جانب مشاركة المستوطنين الاسرائيليين فى الهجوم والتنكيل بالأهالى العرب فى الأرض المحتلة . ومن ناحية ثانية استقطبت المقترحات الاسرائيلية الخاصة باجراء انتخابات فى الضفة وغزة بعض الأهتمام الدولى حيث أعلنت الادارة الأمريكية على لسان الرئيس بوش تأييد هذه المقترحات رغم الحاجة الى بعض الاضافات عليها كاهمية الاشراف الدولى وربطهما بحل نهائى ، كما لم يرفضها الجانب السوفيتى معتبرا اياها احدى المسارات التى تؤدى الى السير فى عملية التسوية تحت مظلة المؤتمر الدولى . ولم تختلف الاستجابات الفرنسية والبريطانية كثيرا .

ومما تجدر ملاحظته ان هذه الخطة تثير صخبا شديدا داخل اسرائيل وتحديدا داخل كتلة الليكود ، وتتراوح التفسيرات بين تأكيد وجود انقسامات حقيقية ، او ان مايجرى من معارضات يقودها شامير وليفى وموداعى هو من قبيل تقسيمات العمل الداخلية وبمثابة توزيع الأدوار بغية عدم الاستجابة لما تطالب به الولايات المتحدة ومنع أية تغييرات على هذه الخطة التى تستبعد المنظمة والدولة الفلسطينية ولاتقر بانهاء الاحتلال .

والتطور الثانى والابرز هو ذلك الخاص ببلورة ثلاث تجمعات عربية الى جانب وجود بعض الدول العربية خارج هذه التجمعات . ويمثل هذا التطور تغييرا حقيقيا فى أداء النظام العربى . ومن شأنه حال عدم وضوح العلاقة وعدم صحتها مابين هذه التجمعات الثلاث والجامعة العربية ان يفرز العديد من الآثار السلبية على مجمل التفاعلات العربية وتعد قمة الدار البيضاء الأولى التى عقدت فى ظل هذه التجمعات الثلاث .

والتطور الثالث : وهو خاص بتعثر جهود اللجنة السداسية العربية الخاصة بالأزمة اللبنانية وهى الجهود التى أصطدمت بعقبات عديدة ادت الى تقليص مهمتها من وضع تصور لحل القضية اللبنانية الى مجرد العمل على وقف اطلاق الذى أخذ فى التزايد فى الفترة القليلة السابقة مباشرة على عقد القمة . وحتى هذا الهدف المتواضع - اى وقف اطلاق النار وتثبيته بين جبهة عون وجبهة الحص - لم يتكلل بالنجاح خاصة وان كلا الفريقين قد عمد الى تصعيد القتال الى جانب تصريحات ومواقف متطرفة عبر عنها وليد جنبلاط وجاءت رافضة لفكرة وجود مراقبين عرب لتأكيد وقف اطلاق النار . وقد ازداد الوضع سوءا بجريمة اغتيال مفتى لبنان الشيخ حسن خالد والذى كان يعد أحد رموز التعايش الاسلامى - المسيحى ، وأحد دعاة وحدة لبنان العربى ، وقد ابرزت تلك الجريمة الوحشية حجم المأساة التى تحل بالكيان اللبنانى .

والواقع ان هذه المدخلات العربية والأقليمية الثلاثة والاكثر اهمية ليست ببعيدة عن مجمل التغيرات الجارية على قدم وساق فى البيئة الدولية ، والتى ابرز سماتها الاستمرار فى عملية بناء الثقة بين القوتين العظميين ، ونذوع بلدان السوق الأوروبية المشتركة الثابت والمخطط نحو التوحد الأقتصادى كما هو مقرر فى ١٩٩٢ ، اضافة الى تحولات السياسة الخارجية السوفيتية اداء ومواقفا ازاء العديد من القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص نزع السلاح النووى وتسوية القضايا الأقليمية ، يرافق ذلك تغيرات سياسية هامة داخل بعض دول أوربا الشرقية الأكثر تأثرا بأفكار السياسات الاصلاحية التى يقودها جورباتشوف داخل الأتحاد السوفيتى ذاته .

وهكذا تترافق المدخلات العربية مع المدخلات الدولية فى اظهار مدى التحولات الجذرية التى يعيشها النظام العربى والنظام الدولى ، وهو مايقتضى تحديد وصياغة رؤى تتسم بالوضوح والثبات ، ومواقف تتسم بالديناميكية والفعالية . وكما سيتضح من أعمال القمة فقد سيطرت هذه المدخلات على الأطروحات المختلفة التى قدمها القادة العرب .

**ثانيا : مشكلات انعقاد القمة :**

لم يخلو انعقاد قمة الدار البيضاء من مشكلات غلب عليها الطابع الفنى من حيث الشكل ولكنها عكست فى واقع الأمر حساسيات وتوازنات سياسية فى البيئة العربية وقد انحصرت هذه المشكلات فى :

١ - عودة مصر وكيفية توجيه الدعوة لها .

٢ - ملابسات المشاركة الليبية .

٣ - كيفية التمثيل اللبنانى ، أو من يمثل لبنان فى أعمال القمة .

وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فقد وضح قبيل انعقاد القمة أن هناك نية عربية شبه شاملة بأن مصر سوف تشارك فى القمة ، وأن هذه المشاركة سوف تنهى عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ الا ان المشكلة تركزت فى طريقة توجيه الدعوة الى القيادة المصرية . وقد مرت هذه المسألة بمرحلتين الاولى وكان أساسها ان تجتمع القمة فى جلسة اجرائية وتتخذ قرارا بدعوة مصر للمشاركة فى باقى أعمال القمة . وقد رفضت مصر هذه الصيغة . وايدها فى ذلك دول مجلس التعاون العربى [ الأردن - العراق - اليمن الشمالى ] ، والتى أصرت بدورها على أن مشاركتها جميعا فى القمة مرتبطة بمشاركة مصر فى أعمالها منذ اللحظة الأولى كباقى الدول الأعضاء على أن توجه اليها الدعوة مثلما وجهت الى الدول العربية الأخرى .

أما المرحلة الثانية وقد تركزت حول مشاورات ملك المغرب مع قادة الدول العربية حول الصيغة المقترحة من قبل دول مجلس التعاون العربى . حيث برزت موافقات القادة العرب على دعوة مصر وأنه لا داعى لجلسة اجرائية . وعلى اثر هذه الموافقات تمت دعوة الرئيس مبارك من خلال اتصال هاتفى اجراه الملك الحسن معه ، وتلى ذلك اتخاذ الاجراءات المعروفة فى هذا الصدد . وقد أدى حل هذه المشكلة الى احداث انفراج حقيقى بين القادة العرب ساهم فى انجاح طريقة عملها وفيما اتخذته من قرارات حول القضايا المختلفة .

المشكلة الثانية وهى المشاركة الليبية ، حيث أعتبرت القيادة الليبية انه لاداع لعقد قمة طارئة فى هذه الظروف . وفى تبرير أخر رفض المشاركة نظرا لدعوة مصر ولأن القمة تنعقد بطلب من قوى دولية . ومثلما كان هناك اصرار من دول مجلس التعاون على ضرورة مشاركة

مصر ، وضح ايضا مايشبه الاصرار المغاربى على ضرورة مشاركة ليبيا وهو مابدا فى محاولات الملك الحسن عبر موفده الشخصى احمد جديرة ، وكذلك لقائهما معا فى المغرب ، تلى ذلك محاولات الرئيسين الجزائرى بن جديد ، والتونسى بن على الى جانب الرئيس الأسد ، والتى استهدفت اقناع القذافى بالمشاركة والحضور ، واثر انعقاد هذه القمة الرباعية فى العاصمة الليبية ٢١ / ٥ - وهو يوم انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الدار البيضاء ولم تكن ليبيا قد شاركت بعد فى أعماله - قرر القذافى المشاركة فى المؤتمر وبرر موقفه الجديد بأنه بمثابة تقدير لطلب الرؤساء العرب الذين حضروا الى طرابلس ، ولأن ابداء رأيه افضل من مقاطعة اعمال القمة . وهكذا ازيلت العقبة الثانية .

المشكلة الثالثة وهى من يمثل لبنان والتى عكست مدى التدهور فى الحياة السياسية اللبنانية ولمواجهة هذه المشكلة قدمت عدة اقتراحات منها اقتراح عراقى بأن يمثل لبنان مندوبه فى الجامعة العربية اضافة الى سفيرة فى المغرب ، وأن توجه الدعوة الى رئيسى الحكومتين العسكرية - عون - والمدنية - الحص - للمشاركة فى المشاورات حول الأزمة وليس المشاركة فى القمة واقترح ايضا الاقتصار فقط على مشاركة المندوب اللبنانى فى الجامعة فى اجتماعات وزراء الخارجية العرب ، وهو اقتراح قبله الحص ورفض عون . وفى النهاية لم يقبل أيا منها - وبقى مقعد لبنان شاغرا - وذلك على الرغم من أن الأزمة اللبنانية كانت بندا أساسيا فى جدول أعمال القمة .

**ثالثا : قضايا القمة وأعمالها :**

تضمن جدول الأعمال ثلاثة قضايا رئيسية وهى القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة ولاسيما مايتعلق بعملية التسوية السياسية . الأزمة اللبنانية وتداعياتها السلبية وتعثر المفاوضات السلمية بين العراق وايران ولقد تأثرت هذه القضايا من حيث المناقشات واتجاهات الحوار بثلاثة متغيرات تبلورت فى اللقاءات الجانبية للقادة العرب وهى :

- المشاركة الايجابية المصرية فى طرح الأفكار وبلورة الأقتراحات التوفيقية .
- المصالحات التى تمت بين مصر وليبيا ، ومصر وسوريا ، وسوريا وفلسطين .
- استمرار الخلاف السياسى السورى - العراقى - والذى وضح فى إختلاف التوصيف والمعالجة للقضية اللبنانية .

ولقد تبلورت اتجاهات الحوار فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الثلاثة كالتالى :

١ - **القضية الفلسطينية** انحصر الخلاف فى المؤتمر حول القضية الفلسطينية بين كل من سوريا وفلسطين . وفى اجتماعات وزراء الخارجية التحضيرى للقمة قدم كل منهما رؤية مختلفة ، وفى الطرح الفلسطينى تم التركيز على الوصول الى الية عمل عربية تعمل الى جانب آلية العمل الفلسطينية وتدعمها فى المجال الدولى . اما ورقة العمل السورية فقد أهتمت بطرح مبادىء سياسية عامة ولم تهتم بكيفية تطبيقها على أرض الواقع . ويتضح هذا الفارق فى ضوء ماشملته الورقتان الفلسطينية والسورية .

فقد تضمنت ورقة العمل الفلسطينية مايلى :-

أ - تشكيل لجنة عربية عليا على مستوى القمة برئاسة الملك الحسن الثانى وعضوية عدد من القادة العرب أو من يمثلهم لمتابعة التحرك على الساحة الدولية .

ب - تشكيل لجنة خماسية من مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولى للسلام على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية .

ج - أن تؤيد القمة العربية قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الـ ١٩ والتى اعلن على اساسها دولة فلسطين .

د - ان تقوم الاطراف العربية بتسديد المبالغ التى أقرتها قمة الجزائر لدعم الأنتفاضة الفلسطينية .

اما ورقة العمل السورية فقد تضمنت :-

١ - تحقيق الانسحاب الشامل لاسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة .

٢ - استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

٣ - حشد الطاقات العربية بغية تحقيق توازن شامل مع العدو الاسرائيلى .

٤ - تقديم المساندة المالية والمعنوية للنضال الذى يقوده الشعب العربى فى فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

٥ - رفض اية تسوية للنزاع لاتضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الكامل .

٦ - العمل على عقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة .

وازاء الاختلاف بين مضمون ورقتى العمل ، وكذلك الاختلافات الحادة كما برزت فى المناقشات بين ممثلى البلدين رؤى دمج الورقتين معا ، وتكفل بذلك الوفد المصرى . الذى قام بصياغة ورقة عمل موحدة تضمنت فى واقع الأمر اقرار خطة العمل الفلسطينية الى جانب المبادىء العامة للتسوية التى شملتها ورقة العمل السوية . وأعتبرت ورقة العمل المصرية بعد موافقة وزراء

الخارجية عليها احدى اوراق العمل المقدمة الى القمة ، والجدير بالذكر ان الوفد السورى أبدى اربعة تحفظات على الصياغة المدمجة وهى :-

- تحفظ حول تأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الـ ١٩ .
- تحفظ حول تأييد قيام دولة فلسطين .
- تحفظ حول اللجنة الخماسية .
- تحفظ حول تأييد عقد المؤتمر الدولى .

وفى مشاورات القمة تم اقرار خطة العمل الفلسطينية للتحرك السياسى مثلما تمت صياغته فى الورقة المصرية فيما عدا الجزئية الخاصة بتشكيل اللجنة الخماسية استبعيض عنها بالتشاور الثنائى بين الأطراف بناء على طلب من سوريا والأردن . كما لم تبد سوريا ايا من تحفظاتها الثلاث الاخرى التى أبديت من قبل وزير خارجيتها والمشار اليها أنفا .

٢ - **القضية اللبنانية** أحتلت القضية اللبنانية حيزا هاما من مشاورات القمة . وقد اقتصرت مناقشة الموضوع اللبنانى على جلسات القمة نظرا لقرار الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتى ورئيس اللجنة السداسية العربية بعرض تقريره مباشرة على الملوك والرؤساء العرب . وقد تضمن هذا التقرير استعراضا لجولات اللجنة الأربعة وباطرحته القوى السياسية المختلفة من رؤى للحل ، والصعوبات التى واجهتها اللجنة فى عملها وعدم تعاون البعض من قادة الميليشيات اللبنانية ، وتصعيد القتال بصورة مبالغ فيها وعدم تجاوب بعض القوى اللبنانية مع جهود اللجنة السداسية والتشكيك فى نواياها . وفى نهاية التقرير اكد وزير الخارجية الكويتى على أمرين اولهما دور البعد العربى وأهميته سواء فى استمرار الأزمة أو فى حلها ، وأن تنافر الارادات العربية هو الذى يؤجج نيران الدماء فى لبنان .

وثانيهما ان اللجنة تجد نفسها محاصرة بكثير من العقبات فى الداخل وفى الخارج وأنها تضع ملف القضية اللبنانية تحت يدى القادة العرب لأنهم الأقدر على معالجتها .

الى جانب تقرير اللجنة السداسية توافرت عدة اوراق للعمل منها ورقة عمل عراقية تشكلت من سبع نقاط دارت فى مجملها حول تشكيل قوة عسكرية عربية تحت علم جامعة الدول العربية ، وتمكن اللبنانيين من توفير الظروف لاقامة حوار لبنانى وطنى وحر ومسئول ، وأن تحل هذه القوة محل القوات السورية ، مع انسحاب القوات الايرانية ، واخراج القوات الاسرائيلية بجهد عربى . أما ورقة العمل المصرية فقد اكدت على أن الاطار العربى هو الاطار الطبيعى لحل الأزمة اللبنانية ، ودعت الى ضرورة احترام وقف اطلاق النار واتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام المؤسسات الدستورية القائمة بواجبها بدءا بتسهيل اجتماع السلطة الشرعية لانتخاب رئيس الجمهورية ، كما دعت ورقة العمل المصرية الى إنشاء لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثانى وعضوية رؤساء عرب أخرين يحددهم المؤتمر تعمل على الاشراف على تنفيذ هذا القرار .

أما ورقة العمل التى قدمتها الجمهورية اليمنية فقد ركزت على الاصلاح السياسى الشامل كما يراه اللبنانيون ، وأن تتعهد القمة العربية برعاية هذه الخطوات ، وأن يتم تكوين قوة سلام عربية تتعاون مع السلطة الشرعية اللبنانية فى توحيد المجلسين ونشر الأمن والبدء فى بسط نفوذ السلطة اللبنانية . ونظرا للخلافات فيما بين هذه الأوراق المقدمة رؤى تقديم ورقة عمل تقوم على صياغتها مصر والكويت ، وقد تضمنت التأكيد على المسئولية العربية العامة عن الوضع فى لبنان ، ودعت الى تشكيل لجنة ثلاثية من الملك المغربى والعاهل السعودى والرئيس الجزائرى للقيام بالاتصالات والاجراءات المناسبة مع جميع الأطراف المعنية بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبنانى لاقرار ومناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية التى يمكن ان تعتبر اساسا للحوار والوفاق الوطنى ، واجراء الانتخابات لرئيس الجمهورية وان يشكل حكومة وفاق وطنى تعمل على تنفيذ وثيقة الاصلاحات على ان يتم ذلك فى فترة لاتتجاوز ستة أشهر ، يمكن للمؤتمر ان ينعقد بعدها للنظر فيما تم تنفيذه والتطورات التالية اذا لزم الأمر . وقد أخذ بهذا القرار فى البيان الختامى ولذلك صار ملزما لكل الأطراف العربية .

ومن واقع المناقشات التى دارت بين القادة العرب ، يمكن القول ان هناك اتجاهين رئيسيين فى الساحة العربية فيما يتعلق بالحل الأمثل للقضية اللبنانية . الاتجاه الأول وتقوده العراق وترى ان البداية تكمن فى خروج القوات السورية من لبنان على أن يتلوها خروج باقى القوات الأجنبية - ولاسيما الايرانيين ثم الاسرائيلية بجهد عربى . وأن يترك للبنان لاهله ، ويرى الموقف العراقى ان حكومة عون هى الحكومة الشرعية وان مطلبها فى اخراج القوات السورية يجب دعمه عربيا لأنه مطلب شرعى . ويمكن القول ان الموقف المصرى يميل الى خروج كل القوات الأجنبية - بما فيها السورية والايرانية والاسرائيلية - من لبنان وان يرتبط ذلك بتمكين المؤسسات الدستورية من ممارسة سلطاتها وصلاحياتها الشرعية .

أما دعوة العراق باحلال قوات عربية محل القوات السورية فقد وجدت تأييدا أردنيا غير مباشر مثلما عبر عن ذلك الملك حسين .

أما الاتجاه الثاني والذى دافعت عنه وقادته سوريا فهو رفض خروج القوات السورية بأعتبار ان وجودها مازال شرعيا ، وبالتالى رفض أية قوات عربية تحل محلها . ويظهر من مداخلات العاهل السعودى انه يميل الى تأييد هذا الرأى . وتنادى سوريا بالاتفاق على الاصلاحات السياسية اولا ثم العمل بعد ذلك على تنشيط دور المؤسسات السياسية اللبنانية ولاسيما مجلس النواب الذى عليه اختيار رئيس فى مرحلة لاحقة . ويرى الرئيس الاسد ان دوره فى لبنان هو حماية للأمن اللبنانى والأمن القومى السورى معا ، وان وجوده هناك لايتساوى مع القوات الايرانية والتى يوافق على خروجها ـ او القوات الاسرائيلية التى هى قوة احتلال يجب العمل على طردها . كما تطرح سوريا ان وجود عون على رأس حكومة عسكرية هو ليس شرعيا كما أنه يمثل اقلية .

ويتضح أن هناك فارقا شاسعا فى الطرفين/ الاتجاهين ، ولعل ذلك يفسر خلو قرار القمة من أية اشارة محددة للقوات السورية او لاستبدالها بقوات عربية ، كذلك فان القرار يبدو كمحصلة لهذه الخلافات ومن هنا جاء معبرا عن الية عمل تستهدف رفع مستوى الحركة العربية من وزراء الخارجية الى القادة العرب أنفسهم عبر اللجنة الثلاثية التى تضم العاهلين المغربى والسعودى والرئيس الجزائرى ، ولذلك لم يتناول القرار مسألة الأصلاحات او الانتخابات الرئاسية ، وبصفة عامة يفهم من القرار ان كل هذه الموضوعات سوف تكون محورا لحركة اللجنة الثلاثية ولنشاطها خلال الشهور الستة القادمة .

**٣ ـ الموقف بين العراق وايران** : لم يطرح فى اجتماعات وزراء الخارجية ، وكذلك فى القمة ذاتها سوى ورقة عمل واحدة قدمها العراق وتضمنت الدعوة الى بذل الجهود الدولية والاقليمية من اجل تنشيط وتكثيف المفاوضات المباشرة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، التصدى لكل المحاولات الرامية الى عرقلة او تأخير تطبيق القرار الدولى والتضامن الكامل مع العراق فى الحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه ، تأييد الدعوة الى تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب ، اطلاق سراح اسرى الحرب ، وتأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ولم يبد اى من وزراء الخارجية العرب سوى الوزير السورى . تحفظات على ماتضمنته ورقة العمل العراقية ، واقتصر تحفظ الوزير السورى على الفقرة الخاصة الداعية الى التضامن مع الموقف العراقى ، الا ان مناقشات القمة لم تشهد مثل هذا التحفظ السورى وفى واقع الأمر عكس هذا الوضع المكانة التى يحتلها العراق بين الدول العربية ولاسيما بعد انتصاره ، ووجود نوع من الاجماع العربى على مساندة الموقف العراقى فى المفاوضات مع ايران وأخيرا عدم رغبة ، وأيضا عدم قدرة سوريا على مخالفة هذا الاجماع العربى ومن ثم لم تكن هناك امكانية لأى تحفظ سورى .

الى جانب هذه المواقف التى اتخذتها القمة العربية شمل البيان الختامى موضوعين اخرين هامين وهما :ـ

ـ الاشارة الى اهمية تنقية الأجواء العربية والتأكيد على دور واهمية العمل العربى المشترك لمواجهة التحديات وفى هذا الاطار تم التأكيد على تمسك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية كأطار مؤسسى شامل للعمل العربى المشترك على أن تعزز العلاقة التكاملية بين الجامعة ـ بعد تطوير هيكلها الادارى والتنظيمى ـ وبين التجمعات العربية الثلاثة .

ـ تأييد الموقف الليبى بالسيادة على خليج سرت طبقا للمواثيق الدولية ، ودعوة الولايات المتحدة الى رفع اجراءات المقاطعة الاقتصادية التى اتخذتها ضد ليبيا .

**رابعا : نتائج القمة ومستقبل العلاقات العربية :**

تطرح القمة ـ عبر الطريقة التى تمت بها تفاعلات القادة العرب فيما بينهم ، وكذلك عبر القرارات التى تم التوصل اليها مجموعة من النتائج التى سوف تعكس نفسها على مستقبل العلاقات العربية : ويمكن ان نشير فى هذا الصدد الى عدد من الملاحظات :

١ ـ وجود مرونة عربية شاملة فى مسألة الاجراءات الخاصة بعودة مصر الى الجامعة العربية وقد عبرت هذه المرونة عن نفسها فى عدم اتخاذ قرار محدد يلغى قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ والاكتفاء بأعتبار كلمة د. عصمت عبدالمجيد فى اجتماع وزراء الخارجية التمهيدى وكذلك اعتبار كلمة الرئيس مبارك فى الجلسة الأولى للقمة من وثائق المؤتمر ، وبالتالى انتفت الحاجة الى استصدار قرار بذاته حول العودة المصرية للجامعة العربية .

٢ ـ أبرزت اعمال القمة مدى المشاركة الايجابية التى قام بها الوفد المصرى وهو ماعكس الخبرات المصرية الواسعة فى هذا المجال وقدرة مصر على لعب دور موازن بين الاتجاهات العربية المختلفة . ولقد وضحت المشاركة المصرية فى ثلاثة أمور متداخلة على النحو الآتى :

أ ـ تقديم رؤية لكيفية تنشيط العمل العربى المشترك وهو ماطرحه الرئيس مبارك فى خطابه فى الجلسة الأولى للقمة ، وقد تضمنت هذه الرؤية منهجا متكاملا من ثمان نقاط هى :

ـ صياغة عربية موحدة للسلام .

ـ دور عربى نشيط فى عملية الوفاق الدولى .

ـ الإتفاق على مضمون واقعى لمبدأ وتطبيقات الدفاع العربي المشترك
ـ الالتزام بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية .
ـ الإيمان بأن تنوع الآراء والاجتهادات لايعنى التناحر والتنافر .
ـ توجيه الاهتمام بوضع سياسات عملية تؤدى الى التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى . والتوصل الى تصور مشترك للعلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقتصادية الثلاث .
ـ الاهتمام بقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العالم فى الوطن العربى .
ـ استقرار العمل الجماعى العربى ، وتثبيت قواعد التعامل كمجموعة عربية واحدة مع العالم الخارجى .
ب ـ الانفتاح المصرى على كل من القيادتين السورية والليبية والتجاوب مع جهود الملوك والرؤساء العرب فى هذا الصدد ولاسيما جهود الملك والحسن والرئيس بن جديد والرئيس على عبدالله صالح .
ج ـ التدخل بالتقريب بين وجهات النظر العربية المختلفة ، وهو ما بدا فى محاولة دمج الورقتين السورية والفلسطينية ، وصياغة ورقة موحدة مع الكويت حول القضية اللبنانية .

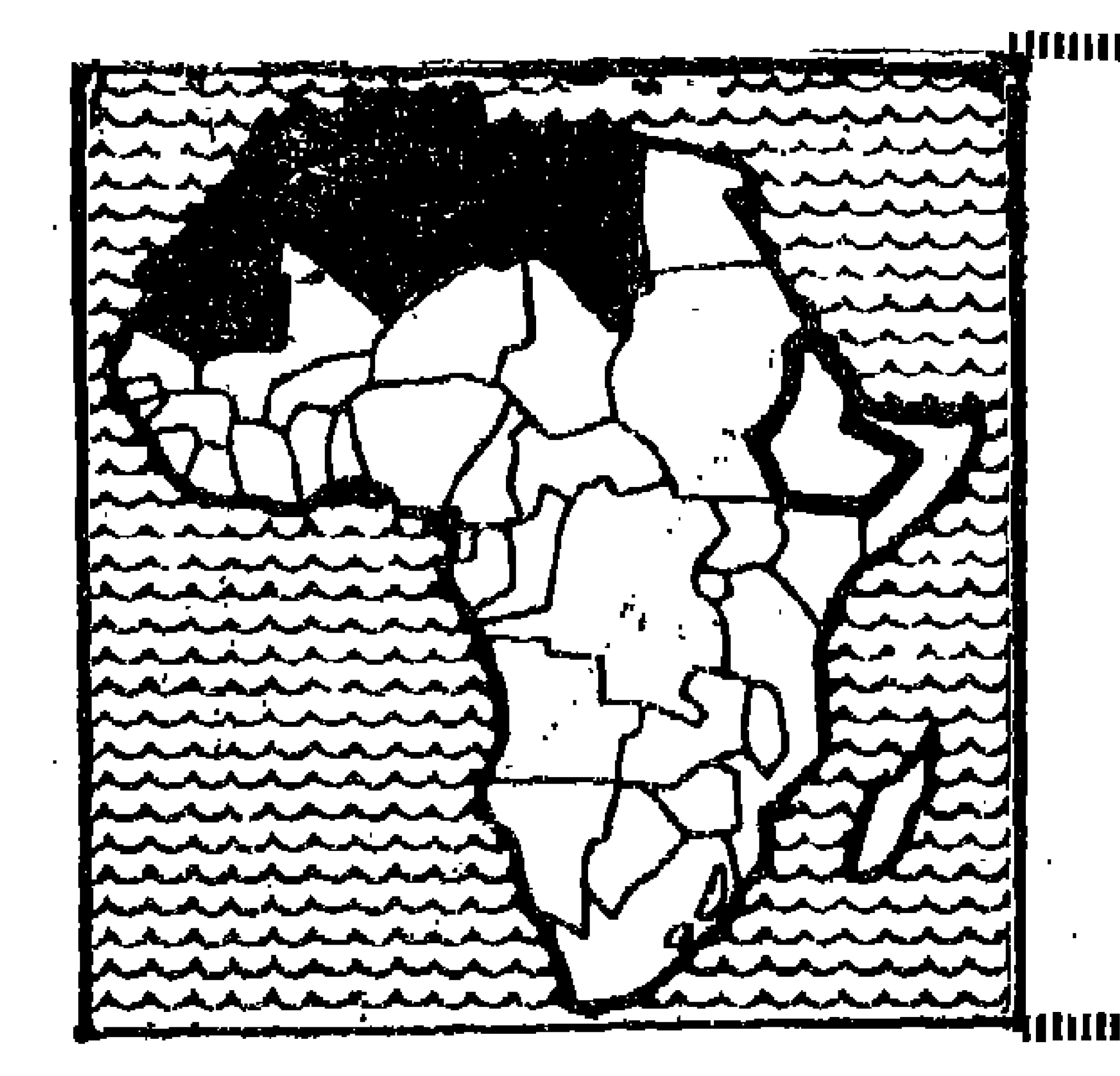
وتدل هذه المشاركة المصرية الايجابية على وعى الدبلوماسية المصرية بالتوازنات العربية المختلفة ، وكذلك تحركها فى ضوء رؤية واضحة للدور المصرى فى سياق النظام العربى ، واخيرا قبول العرب وتأييدهم لمثل هذا الدور المصرى النشيط والفعال .

٣ ـ بروز حالة من الوفاق بين القادة العرب وبروز دور الملك الحسن فى تجسيد هذه الحالة الايجابية والتى كانت سببا رئيسيا فى احداث المصالحة المصرية مع كل من سوريا وليبيا ، والمصالحة السورية ـ الفلسطينية ـ ومحاولة الجمع بين الرئيسين الأسد وصدام حسين ، الا ان عمق الخلافات بين البلدين لم يساعد على انجاح هذه المحاولة ، ومع ذلك يبقى هناك رصيد أيجابى تحقق بالفعل ، ويعتبر فى واقع الأمر نوع من استكمال الجهود العربية الخاصة بتنقية الاجواء العربية والتى أقرتها قمة عمان الطارئة فى نوفمبر ١٩٨٧ .

٤ ـ ان القرارات التى صدرت عن القمة تمثل نوعا من استراتيجية الحد الأدنى ، ويبرز ذلك تحديدا فى موضوع القضية الفلسطينية ومسايرة الجهود الخاصة بالتسوية والتى يتحمل فيها الجانب الفلسطينى الجزء الاكبر من عبء الحركة والمسئولية معا ، وكذلك فى موضوع القضية اللبنانية ، والمعروف ان قرارات القمم العربية ـ سواء الدورية او الطارئة هى حصيلة التوازنات العربية ، ويصدق هذا على قرارات القمة الأخيرة ، الا ان الجديد هنا هو ان هذه القرارات تضمنت مجموعة من اليات العمل سواء فى القضية الفلسطينية او اللبنانية الى جانب المبادىء التى تضمنتها القمم العربية السابقة . وهكذا يتضح ان استراتيجية الحد الأدنى كما أقرتها قمة الدار البيضاء قد استكملت جانبيها المبادىء وأسلوب العمل . ويبقى التطبيق الفعلى وهو أمر مرهون ـ بالطبع ـ بتطورات الاحداث والتوازنات والمواقف الاقليمية ـ الدولية .

٥ ـ وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يبرز الموقف العربى المرن ازاء الاطروحات الاسرائيلية الخاصة بالأنتخابات ، والذى تبنى فى واقع الأمر الرؤية الفلسطينية فى هذا الصدد والتى لاترفض من حيث المبدأ فكرة الانتخابات ولكنها ترى ضرورة ربطها بالتسوية النهائية وبالاشراف الدولى عليها ، وبالانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة .

والدمج بين هذه النتائج وبعضها يساعد على الاستنتاج بأن النظام العربى يمر الأن بلحظة تحول حاسمة ، واذا ماوفقت اللجنة الثلاثية فى معالجة القضية اللبنانية فى غضون الاشهر الستة القادمة ، فانه يمكن تطوير حالة الاجماع الاجرائى ـ الموضوعى ـ كما عبرت عنها قرارات وأعمال القمة الأخيرة ـ الى حالة من الاجماع الأستراتيجى العربى حول قضايا السلام والتسوية ، والتكامل العربى ، وتنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك لمواجهة تحديات البيئة الدولية والأقليمية المختلفة .□



# اتحاد المغرب العربى

عز الدين شكرى

فى السابع عشر من فبراير الماضى ، فى مدينة مراكش التاريخية ، وفى القصر الملكى ، وقف الرئيس بن على والعقيد القذافى والملك الحسن الثانى والرئيس بن جديد والعقيد ولد الطايع متشابكى الأيدى ليردوا على هتاف الجماهير التى احتشدت منذ الصباح امام الشرفة الملكية ، وأعلن القادة الخمسة وثيقة انشاء اتحاد المغرب العربى . وذكرت الوثيقة الأسس التى تم عليها اقامة الاتحاد بانها « وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير » ، و « نظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولى بصفة عامة ، وماتواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية » ، و « نظرا لما نلمسه من الحاجة الملحة الى تضافر جهود دولنا » كما حددت اهداف هذا الاتحاد بانها « افضل السبل المؤدية الى صرح المغرب العربى » و « السير على نهج مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات رصينة ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية » . وبأنها « مرحلة اساسية لتحقيق الوحدة العربية » ، كذلك اكدت الوثيقة على احترام سيادة الدول الاعضاء فى الاتحاد وسيادتها القطرية حيث نصت على ان هذا الاتحاد يهدف الى « تعزيز استقلال اقطار اتحاد المغرب العربى وصيانة مكتسباتها » .

ومن قراءة الوثيقة نلاحظ ثلاث سمات رئيسية :

١ ـ ان الاتحاد يقوم على اعتبارات التجاور الجغرافى وماتبعه من تفاعلات اجتماعية عبر التاريخ ، واستنادا الى امكانيات المنطقة فى التكامل الاقتصادى .

٢ ـ انه يهدف لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجه المنطقة والناتجة عن حدوث تكتلات اقليمية اخرى .

٣ ـ انه ينص فى اكثر من موضع على احترام استقلالية الدول الأعضاء فى هذا الاتحاد .

ولم ينص البيان الختامى على تحديد اجهزة الاتحاد ومؤسساته وان ذكر ان الدول الاعضاء ابرمت « المعاهدة التى تحدد مبادىء الاتحاد واهدافه وتضع هياكله واجهزته » ، الا ان الشكل النهائى لهذه الاجهزة لم يتحدد بعد ،وذكرت المصادر الرسمية ان اجهزة الاتحاد الرئيشية ستتمثل فى الآتى : ـ

١ ـ مجلس الرئاسة : ـ ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس ، ويتم لتناوب رئاسته مرة كل ستة اشهر ويشغل الملك الحسن الثانى منصب الرئيس الآن ، وينعقد المجلس فى دورة عادية مرة كل ستة اشهر وله ان يعقد دورات استثنائية ، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار وتصدر قراراته بالاجماع .

وقد رفض الاقتراح التونسى بانشاء سكرتارية دائمة للمجلس ، واستعيض عنها بسكرتارية مؤقتة وغير رسمية .

٢ ـ مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون مع لجنة لاستشراف امكانيات التكامل بين بلدان الاتحاد وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة ، وتستعين هذه اللجنة بعدد غير محدد من اللجان الفنية .

٣ ـ مجلس شورى يضم ٥٠ ممثلا عن برلمانات الاقطار المغاربية الخمسة بحيث يمثل كل برلمان عشرة اعضاء .

٤ ـ هيئة قضائية لفض المنازعات الاقليمية وتتكون من عشرة اعضاء ، عضوين عن كل دولة .

ولا تزال هذه الاجهزة محل بحث ، اذ صرح الملك الحسن الثانى فى اعقاب القمة بأن « هياكل الاتحاد ماتزال محل بحث وانها ستوضع فى صيغتها النهائية خلال الاشهر الستة القادمة » ، كما قال الرئيس بن

جديد « نحن نرغب في بناء المغرب العربي خطوة خطوة تجنبا للوقوع في الاخطاء » .

كذلك اتفقت الاقطار الاعضاء على اعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما بينهم ازاء العدوان الخارجي ، وتعهدت كل دولة بعدم السماح بأى نشاط او تنظيم فوق ترابها ليمس أمن أو حرمة تراب أى منها أو نظامها السياسى .

ويعد اعلان اتحاد المغرب العربي هو ابرز التطورات في المنطقة منذ استقلال الاقطار المغاربية ، ولا يكتسب هذا الحدث اهميته من مجرد الاتفاقات التى تم التوصل اليها - وهي بمختلف المقاييس متواضعة - ولكن من السياق الذى يتم فيه ، هذا السياق الذى يخلق حاجة موضوعية ملحة للتكامل والتعاون تجعل من الاتحاد ضرورة عملية وليس مجرد عقيدة سياسية ، كذلك يؤثر هذا السياق على صانع القرار في اقطار المغرب وعلى ادراكه لأولوية قضية التكامل ، كما انه يحدد - في النهاية - المدى الحقيقى الذى يمكن ان تذهب اليه المحاولات التكاملية ومدى النجاح الذى يمكن ان تحرزه .

ايضا تأتى اهمية هذا الحدث من كونه اول نتيجة محددة للعملية التى بدأت ارهاصاتها منذ بداية الثمانينات ، وهي عملية متصلة من التحولات العميقة في السياسة المغاربية ستترك آثارها لفترة طويلة قادمة . هذه التحولات تمت - تحليليا - في ثلاثة مجالات رئيسية : -

١ - في الدولة المغاربية .

٢ - في شبكة النظام الاقليمى المغاربى .

٣ - في الاقتصاد القطرى والاقليمى .

وقد كانت هذه التحولات جميعها - مع اختلافنا في تقييمها في حد ذاتها سلبا أو ايجابا - تصب في اتجاه دفع الكيانات السياسية القائمة الى التحول للتعاون والبحث عن صيغة عملية للتكامل فيما بينها - الاقتصادى بالاساس - ومن ثم فان انشاء « اتحاد المغرب العربى » لا يبدو أنه النتيجة النهائية او « الثمرة » لهذا المسعى بقدر ما يبدو كبداية لتأسيس اتجاه وحدوى يستجيب لحاجة عملية ملحة . وسوف نوجز هنا أهم هذه التحولات : -

**١ - التحولات في الدولة المغاربية :**

دارت هذه التحولات على عدة محاور :

أ - تدهور قدرة النخب الحاكمة على فرض سيطرتها على المجتمع ، وتعرض شرعيتها للاهتزاز وذلك نتيجة لسلسلة متراكمة ومتداخلة من الاسباب من اهمها فشل المشروع القطرى الذى قامت الدولة على اساسه شرعية النخبة الحاكمة ، هذا الفشل الذى عكس نفسه في شكل تدهور حاد في مستوى معيشة الشعوب المغاربية واهتزاز القيم والآمال التى علقتها هذه الشعوب على حكوماتها الوطنية عقب الاستقلال ، فقد ادت الأزمة الاقتصادية الحادة وفشل الحكومات المتعاقبة في حلها او التقليل من آثارها اضافة الى سوء التوزيع الذى تتسم به كل النظم - بغض النظر عن الخطاب الايديولوجى لهذه النظم - الى ازمة اجتماعية وسياسية حادة كرست من اهتزاز الشرعية وشعور المواطن بالاغتراب السياسى والاجتماعى ولعل حوادث العنف التى شهدتها معظم الاقطار المغاربية ومدى عنف هذه الحوادث واتساع نطاقها يوضح الى اى مدى تآكلت مقاعد الشرعية .

**ب - تدهور قدرة النظم السياسية على تاطير النشاط السياسى :**

بصفة عامة ، شهدت النظم المغاربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسى في اقليمها ، ويعنى ذلك ان حجم الانشطة السياسية ، التى لا تجد لنفسها قنوات شرعية داخل النظام ، في تزايد . ويرجع ذلك الى عدد من الاسباب ، فهناك اولا اتساع كبير في حجم المطالب السياسية المتولدة عن نشأة فئات جديدة نتيجة عملية التنمية واغلب هذه الفئات من قطاع الشباب ( يشكل السكان اقل من ٢٥ عاما اكثر من ٦٥٪ من الحجم الكلى للسكان في منطقة المغرب ككل ) ، وتتطلع هذه الفئات الى المشاركة في عوائد التنمية وفي صنع القرار ايضا ، وتتسم بالديناميكية والرفض ، وكلما ضاقت فرص العمل والمشاركة امامها كلما زاد ميلها الى الرفض والى العنف ، وثانيا تتسم النظم القائمة بدرجة ملحوظة من الجمود ويعنى ذلك العجز عن التطور الذاتى لملاحقة التغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق والتى حدثت منذ بداية السبعينات ، فظلت النظم تعتمد على نفس الاساليب القديمة - ونفس الوجوه - ولم تلتفت الى التيارات المتزايدة من الشباب التى لا تجد مكانها داخل النظام والتى تصب خارج اطار النظام .

والنتيجة العملية لذلك هو تدهور سلطة الدولة وتناقص قدرتها على ضبط ايقاع الحياه والصراع السياسى داخلها .

ج - تراجع الايديولوجيا في الخطاب السياسى الرسمى للدولة ، والميل المتزايد لتغليب العوامل ذات الصبغة العملية . وهذه هى السمة الغالبة على النظم السياسية كلها خلال حقبة السبعينات الا انها لم تظهر في المغرب الا منذ بداية الثمانينات وبالتحديد منذ تولى بن جديد رئاسة الدولة الجزائرية .

**٢ - التحولات في شبكة النظام الاقليمى المغاربى :**

وتشمل هذه التحولات : -

ا - وفاق دولتى القلب : بدأت منذ اول الثمانينات عملية

بناء الوفاق الجزائرى - المغربى ، وذلك بحرص شديد ، حيث فتحت كافة ملفات العلاقات بين البلدين وبدء البحث فى القضايا الخلافية كالحدود والصحراء والتنافس الاقليمى ، ومن الواضح ان الاساس الموضوعى لبدء هذه العملية هو تيقن الطرفين بأن احراز تفوق مطلق فى المنطقة هو امر غير ممكن وعالى التكلفة بشكل غير مقبول ، وبروز الحاجة للتعاون والتنسيق فى المجالات الاقتصادية خاصة مع انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الاوروبية المشتركة ، اضافة لخفوت الصراع الايديولوجى والتقارب الموضوعى فى التوجهات والمصالح . ومن ثم شهدت العلاقات تحسناً مطرداً ومتزايدا توج باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات على مستوى القمة و الاتفاق الضمنى على تسوية مشكلة الصحراء .

ب - مصالحات الاطراف : - وبدأت هذه المصالحات بتونس وليبيا وذلك فى اعقاب التغيير السياسى فى الأولى حيث عرف زين العابدين بن على بعلاقاته الوطيدة مع القيادة الليبية ، وبالفعل لم يمر وقت طويل على تسلمه للسلطة حتى كانت العلاقات التونسية الليبية قد وصلت الى افضل مراحلها على الاطلاق .

كذلك تمت مصالحة ليبية - مغربية فى اعقاب الانهيار الذى اصاب العلاقات بعد لقاء الملك الحسن الثانى ببيريز ، وتم هذا التصالح بوساطة تونسية ورضاء جزائرى .

ج - اعادة رسم حدود النظام الاقليمى : حيث بدأ التفاهم المغربى الجزائرى فى الاستقرار ، فى حين طورت تونس وليبيا علاقاتهما للحيلولة دون انفراد القطبين بصناعة السياسة فى النظام ، ولا يزال موقف موريتانيا غامضا ، اذن يتحول النظام من الصراع القطبى الثنائى الى حلبة متعددة الاطراف ، الا انه لا يزال من المبكر الجزم بالحدود النهائية لشكل النظام الاقليمى وان كانت عملية اعادة رسمية مستمرة .

**٣ - التحولات فى الاقتصاد القطرى والاقليمى :**

أثبتت تجربة بلدان المغرب العربى عجز الاقتصاديات القطرية عن اتمام عملية التنمية ، فلم تنجح الحكومات المتعاقبة فى تحقيق الاهداف الطموحة لخطط ومشروعات التنمية التى صيغت فى فترة ما بعد الاستقلال . وتكاد اقتصاديات الاقطار المغاربية تشترك جميعها فى ملامح الأزمة التى زحفت عليها منذ بداية السبعينات ، وابرز هذه الملامح : -

١ - اختلالات هيكلية فى القطاعات الاقتصادية . وعجز متزايد فى ميزان المدفوعات « عدا ليبيا » .

٢ - التبعية الغذائية للخارج ، وتدهور نصيب الزراعة من الناتج القومى الاجمالى وتدهور نسبة الاكتفاء الذاتى . ( من ٧٥ ٪ ١٩٧١ الى ٥٥ ٪ فى ١٩٨٧ )

٣ - الاعتماد المتزايد على سلع التصدير ، كالنفط فى ليبيا والجزائر ، والفوسفات فى المملكة المغربية ، والسياحة فى تونس ، ومن ثم التعرض لاثار انكماشية حادة مع انهيار اسعار سلع التصدير ( انهيار سعر النفط فى ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ - الفوسفات منذ ١٩٨١ ، الكساد السياحى منذ ١٩٨١ )

٤ - عدم توافر شروط الانتاج الأمثل للانتاج الصناعى من حيث حجم السوق والعمالة فى البلدان ذات القاعدة الصناعية الأوسع خاصة الجزائر .

٥ - تزايد عبء الديون حتى فى بلدان مصدرة للنفط كالجزائر حيث اصبحت خدمة الدين تستهلك حوالى ثلث الناتج القومى الاجمالى ، بلغت ارقام الديون بالدولار الأمريكى : ٥ مليارات ( تونس ) ، ١٤,٧ مليار ( الجزائر ) ، ١٤,٦ مليار ( المملكة المغربية ) ، ١,٦ مليار ( موريتانيا ) .

٦ - انتقال أزمات النظام الرأسمالى الدولى الى الاقتصاديات القطرية ، بدءا من تدهور تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج ، ومرورا باستيراد التضخم ، وتصاعد نسب البطالة ، وانتهاء بالهزات التى تتعرض لها البلدان المصدرة للحاصلات الزراعية اضافة لضعف موقفها التساومى ازاء الخارج .

وقد تبلورت هذه الأزمة عندما بدأت السوق الأوربية المشتركة فى اتخاذ المزيد من التدابير الحمائية ، ولادراك اهمية دول السوق لمنطقة المغرب العربى يكفى ان نلقى نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب ، فأوربا الغربية تمثل الشريك التجارى الرئيسى لهذه المنطقة اذ تستاثر بأكثر من ٨٥ ٪ فى المتوسط من تجارة البلدان الخمسة ، فتحصل فرنسا وحدها على ٣٠ ٪ من صادرات المملكة المغربية و ٢٣ ٪ من وارداتها ، وعلى ٢٩,٨ ٪ من صادرات الجزائر و ١٥ ٪ من وارداتها ، وتحصل ايطاليا وحدها على ٣٢,٨ ٪ من صادرات ليبيا و ٢٥ ٪ من وارداتها ، وتشكل مجموعة فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية ثم الولايات المتحدة واليابان الشركاء الخمس الأوائل فى هياكل الصادرات والواردات للبلدان المغاربية الخمس .

لقد كان انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الأوربية هو الضربة الأولى التى وجهت لتونس والجزائر والمملكة المغربية ، حيث كانوا يتنافسون مع كل من اسبانيا والبرتغال على تصدير الحاصلات الزراعية للسوق ، وتمكنت المملكة المغربية بعد ذلك من توقيع اتفاقية

للمعاملة التفضيلية مع دول السوق . والان تجىء السوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٢ لتشكل تحولا جديدا فى علاقات التجارة فى المنطقة كلها ، ويصبح من الملح للمغاربة ان يجدوا سوقا بديلا لمنتجاتهم ، حيث سيصبح الوصول لأوربا أكثر تكلفة وأقل ربحية عن الماضى .

هذه التحولات التى تجرى داخل الدولة المغاربية ، وفيما بين الأقطار بعضها البعض ، وفى المناحى الاقتصادية للاقليم كله ، شكلت الأساس الموضوعى الذى دفع عملية البحث عن صيغة جديدة للعلاقات المغاربية ، والذى كان اتحاد المغرب العربى أولى خطواتها . ان انشاء هذا الاتحاد لم يأت نتيجة لعمل فكرى او ايديولوجى ، ولم يأت كمجرد نتيجة لالتقاء ارادات قادة الأقطار فى المنطقة ، بل على العكس فان هذه التحولات التى تمت وتتم هى التى دفعت هؤلاء القادة للالتقاء وهى التى تضمن تقدم مثل هذا التعاون والتنسيق ، فهؤلاء القادة هم الذين أداروا الصراع فى المنطقة حين كان الصراع هو السمة الحاكمة للعلاقات المغاربية ، الذى حدث اذن ليس تصالحا مفاجئا ، وانما رد فعل طبيعى للتغيرات الموضوعية التى حدثت فى البيئة الاقليمية والدولية والتى جعلت هذا التقارب ممكنا بل وضروريا .

**فاعلية الاتحاد**

يعد اتحاد المغرب العربى المحاولة الثانية للتكامل الاقتصادى فى المنطقة ، كانت الأولى هى اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى التى أنشئت عام ١٩٦٤ بمبادرة وزراء الاقتصاد المغاربة واستهدفت استنزاف افاق التعاون الاقتصادى ، وبالفعل اجرت حوالى ٦٠ دراسة حول ميادين التكامل الممكنة ، الا أن افتقار اللجنة الى اليات تنفيذية وعدم توفر ظروف موضوعية ضاغطة من اجل اتمام المشروع حال دون تحول هذه اللجنة الى هيئة وحدوية حقيقية وظلت مقترحاتها حبرا على ورق .

وبالنظر الى **مؤسسات الاتحاد** نلاحظ :

١ ـ انها مازالت فى طور الصياغة ، بمعنى انها ليست مؤسسات متبلورة ومتكاملة ، كذلك يلاحظ انها لم تختبر حتى الان فى عمل محدد .

٢ ـ انها مؤسسات تابعة بالكامل لزعماء الدول الخمس ، ولاتتمتع بأية مبادرة لا من حيث اتخاذ القرار ولا من حيث التنفيذ ، وتعتمد بالكامل على استمرار التفاهم على مستوى الرؤساء والتزامهم بالتنفيذ .

كذلك يفتقر الاتحاد الى اى سلطة مستقلة عن الدول الاعضاء ، فهو ليس فقط لايتمتع بسلطات « فوق الدول » بل حتى لايتمتع بسلطة مستقلة « بين الدول » .

٣ ـ افتقار الاتحاد الى اليات للتنفيذ ، ومن ثم فان عملية تنفيذ اى مقترحات او قرارات تبقى رهن ارادة الدول الاعضاء .

ومن ناحية توفر الاساس الموضوعى للتكامل بين بلدان المغرب العربى ، يمكن تدوين بعض الصعوبات مثل :ـ

١ ـ تشابه اقتصاديات الدول الاعضاء ، بل وتنافس منتجاتها ، يضع حدودا نهائية على امكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصة فى مجال التبادل التجارى .

٢ ـ اختلاف البنية الاجتماعية داخل كل دولة ، واختلاف توجهات النخب الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا ، وتخوف بعضها من سيطرة الأخرى اذا ما تم توسيع نطاق حقوق التملك والاستثمار لتشمل جميع المغاربة .

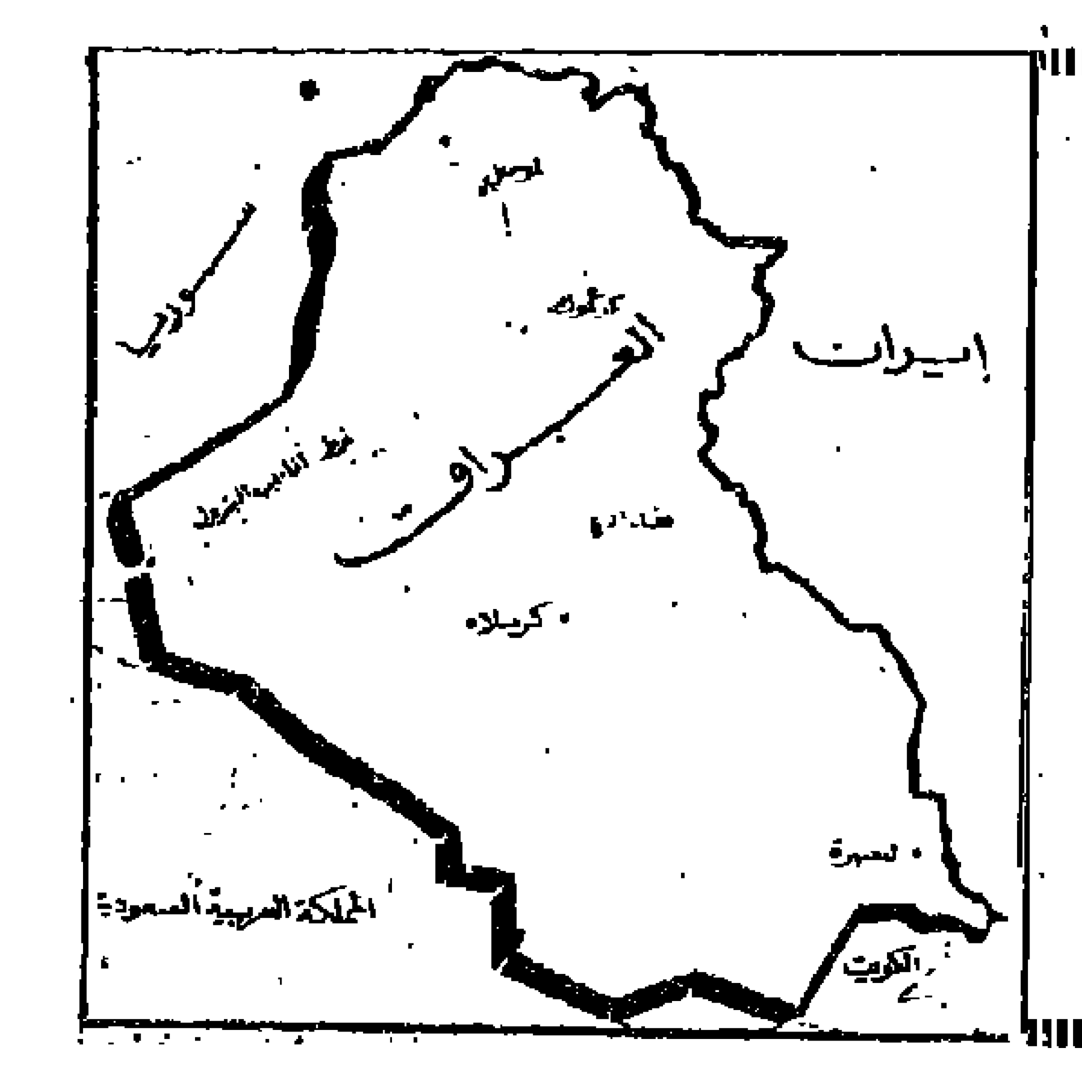
٣ ـ اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل وسيطرة جهاز الدولة او القطاع الخاص ، والحاجة الى اتباع مبدأ التخطيط المركزى لتنسيق التعاون بشكل جدى ومدى التأييد الذى يمكن ان يحظى به ذلك من فئات معينة ، اضافة لما يثيره ذلك من مشكلات تتعلق بسعر الصرف وأسس التبادل التجارى .. الخ .

٤ ـ الموقف من السوق الأوربية وكيفية التعامل معها فى المستقبل القريب وأولويات التبادل التجارى فى ظل الوضع الجديد لدول المغرب ولأوربا ١٩٩٢ .

٥ ـ الوقت اللازم لاجراء تعديلات حقيقية فى هياكل التجارة الخارجية والمخاطر والظواهر الناتجة عن ذلك وامكانية اجرائه فعليا .

وينبغى هنا التأكيد على ضرورة عدم التركيز على التكامل بمفهوم التعاون التجارى فقط ، بل يجب النظر للتكامل بمفهوم التعاون الاقتصادى ، وهو مفهوم اعمق واشمل بكثير ويتضمن اجراء تعديلات هيكلية فى اقتصاديات بلدان المغرب كلها فى القطاعات المختلفة ، وتنسيق الانتاج والتجارة والسياسات المصرفية والنقديه كى تخلق من المنطقة « منطقه اقتصادية متكاملة » ، ويتطلب ذلك تفاهما سياسيا واسعا ربما يكون أهم من الاتفاقات الرسمية .

ومن ثم فان الاتحاد يمكن فهمه فقط فى هذا السياق ، باعتباره مرحلة اولى على طريق التكامل الاقتصادى وليس نتيجة لهذا التكامل ، فالتكامل عملية طويلة ومعقدة ولم تبدأ بعد ، ومن الأمور الباعثة على التفاؤل ان الظروف التى افرزت هذا الاتجاه التكاملى مازالت قائمة ولاينتظر لها أن تتغير فى المستقبل المنظور ومن ثم ينتظر ان يتدعم العمل الوحدوى المغاربى ويتقدم .□




# الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية

أحمد أبو الحسن زرد

اجريت في الأول من ابريل الماضى إنتخابات المجلس الوطنى العراقى ، وهى الدورة الثالثة منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقد تم إنتخاب الدورة الأولى للمجلس الوطنى فى ٢٠ يونيو ١٩٨٠ ، أما الدورة الثانية فقد اجريت فى أكتوبر ١٩٨٤ .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ لم يكن هناك برلمان منتخب على الرغم من أن الدستور المؤقت كان ينص على انتخاب جمعية تشريعية فى تاريخ يتم تحديده من قبل الحكومة . وفى ديسمبر عام ١٩٧٩ دعى المواطنون للموافقة على مشروع قانون لانشاء جمعية تشريعية تتكون من ٢٥٠ عضوا ، وبموجب قانون الحكم الذاتى الصادر فى ١١ مارس ١٩٧٤ انشىء المجلس التشريعى لمنطقة الحكم الذاتى ، والذى يتكون من ٥٠ عضوا ، وقد تم انتخاب دورته الأولى فى ١١ سبتمبر ١٩٨٠ ، أما الدورة الحالية وهى الدورة الثانية فقد انعقدت فى اغسطس ١٩٨٦ . وينتخب المجلسان التشريعيان بالاقتراع الحر المباشر .

وتأتى إنتخابات الدورة الثالثة للمجلس الوطنى متزامنة مع إعلان القيادة العراقية الاتجاه نحو التعددية الحزبية لاتاحة الفرصة امام جميع القوى والتيارات السياسية للمشاركة فى صنع القرار السياسى بعد أن خاض الجميع غمار الحرب . كما انه ليس هناك مبرر لاستمرار نظام الحزب الواحد الذى فرضته دواعى الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة .

وسنتوفر فى هذا التقرير على دراسة موضوعين رئيسيين هما :

- تقويم الانتخابات الأخيرة .
- التعددية السياسية .

## اولا : تقويم الانتخابات الأخيرة :

نؤكد بادىء ذى بدء أن انتخابات ابريل ١٩٨٩ قد تمت اساسا بين المرشحين الافراد وليس على اساس التنافس الحزبى ، وقد تقدم للانتخابات ٩٠٩ مرشحين لانتخاب ٢٥٠ عضوا موزعين كما فى الجدول التالى :

يبين من الجدول ان بغداد العاصمة تتمتع بكثافة سكانية كبيرة ، وبأعلى نسبة تمثيل فى البرلمان تبلغ ٢٤٪ من مجموع الاعضاء ، فى حين تبلغ نسبة تمثيل منطقة الحكم الذاتى التى تشمل محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ١٢٪ من مجموع الاعضاء وهذه النسبة تقترب من نسبة عدد السكان الاكراد فى العراق والذى يقدر بنحو ١٥٪ من مجموع السكان .

وأوضحت التقارير الرسمية وكما نشرتها صحيفة « ألف باء » الاسبوعية العراقية ( عدد ٥ ابريل ١٩٨٩ ) ان ثلث عدد المرشحين ينتمون إلى حزب البعث العربى الاشتراكى ، بينما شكل المستقلون نحو ثلثى عدد المرشحين ، وان الانتخابات قد اسفرت عن فوز مائة عضو من المنتمين إلى حزب البعث ، فى حين بلغ عدد المستقلين ١٥٠ عضوا .

وكشفت البيانات الخاصة بالتوزيع العمرى للاعضاء أن الفترة العمرية من ٣٦ ـ ٥٠ سنة تمثل ٦٩٪ من مجموع الاعضاء ، فى حين مثلت الفئات الاصغر عمرا من ٢٦ ـ ٣٥ سنة ١٢٪ من مجموع الاعضاء ، أما بقية الاعضاء فتزيد أعمارهم عن خمسين عاما .

وان عدد من يحملون إختصاصات علمية يبلغ ١٨٣ عضوا بواقع ٧٣٪ من مجموع الاعضاء . كما توزع اعضاء المجلس على عدد من المهن منها التعليم الجامعى والتعليم دون الجامعى والقطاع الخاص والمحاماه والزراعة ، ويضم المجلس ٢٢ ممن يحملون درجة الدكتوراه وان هناك ٦٤ عضوا من حملة الشهادة الاعدادية وما دون ذلك .

| المحافظة | عدد المرشحين | عدد المقاعد | المحافظة | عدد المرشحين | عدد المقاعد |
|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | ٢٠٨ | ٥٩ | التأميم | ٣٥ | ٩ |
| البصرة | ٥٣ | ١٣ | القادسية | ٢١ | ٩ |
| بابل | ٧٣ | ١٧ | كربلاء | ٢٦ | ٧ |
| صلاح الدين | ٥٤ | ١٠ | ذى قار | ٣٧ | ١٤ |
| اربيل | ١٠٢ | ١١ | السليمانية | ٣٠ | ١٤ |
| نينوى | | ٢٤ | لانبار | ٥٣ | ١٣ |
| ديالى | ٧٥ | ١٥ | لنجف | ٣٦ | ٩ |
| المثنى | ٢٠ | ٥ | اسط | ٣٢ | ٨ |
| ميسان | | ٨ | دهوك | ٢٠ | ٥ |

المصدر : الجمهورية العراقية ٢/٤/١٩٨٩

**الظواهر الايجابية فى الانتخابات :**

لعل من أهم الظواهر الايجابية فى الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة هى استبعاد صيغة التزكية ، بمعنى أن المنافسة كانت بين عدد من المرشحين يزيد عن عدد المقاعد المخصص لكل دائرة ، وفى معظم الدوائر بلغت نسبة المرشحين الى عدد المقاعد ٤ : ١ كذلك ضمنت الدولة وبشكل متساو الدعاية الانتخابية لكل مرشح ، وتأكيدا لمبدأ تكافؤ الفرص تحملت الدولة نفقات جميع المرشحين دون افضلية حزبية أو وظيفية ، كذلك كفلت الدولة لكل مرشح تنظيم ندوات جماهيرية ، والاعلان عن السيرة الذاتية فى كافة وسائل الاعلام دون تمييز بين بعثي وغير بعثي .

وبالنظر الى نتيجة الانتخابات الأخيرة مقارنة بالدورتين السابقتين يمكن الخلوص الى الحقائق التالية :

١ ـ تزايد نسبة المشاركة فى الترشيح والأقبال على صناديق الاقتراع ، فقد بلغ عدد المرشحين فى الدورة الأولى للمجلس الوطنى نحو ٧٨٣ مرشحا ، وصل فى الدورة الثانية إلى ٨٤٠ مرشحا ، وتزايد هذا العدد فى الدورة الثالثة الى ٩٠٩ مرشحين ـ وقد بلغت نسبة المشاركة فى التصويت نحو ٨٠٪ من مجموع الاصوات وهى نسبة تفوق نسبة الأقبال فى الدورتين السابقتين .

٢ ـ تنامى دور المرأة فى المجتمع العراقى : فقد بلغ عدد المرشحات فى الدورة الثالثة للمجلس الوطنى ٦٢ مرشحة نجحت منهن ٢٧ مرشحة ، فى حين كان عددهن فى الدورة الثانية ٤٧ مرشحة ، نجحت منهن ٣٣ مرشحة ، وفى الدورة الأولى كان عدد المرشحات ٣٢ فازت منهن ١٦ مرشحة .

**بروز دور المستقلين** : بلغ عدد المستقلين فى الدورة الثالثة ١٥٠ عضوا ، ومن المعروف أن حزب البعث قد فاز بالاغلبية الساحقة فى انتخابات الدورتين السابقتين ، حيث حصل فى الأولى على ١٧٥ مقعدا ، وفى الدورة الثانية على ١٨٣ مقعدا . وهذا يعنى أن عدد المستقلين فى الدورتين السابقتين لم يتجاوز نسبة ١٥٪ من مجموع الاعضاء إذا اخذنا فى الأعتبار ان ممثلى منطقة الحكم الذاتى وعددهم ثلاثين عضوا ينتمون الى الإحزاب الكردية المعترف بها من قبل الحكومة . ولاشك ان تزايد عدد المستقلين فى الدورة الحالية والذى بلغ ٦٠٪ من مجموع الاعضاء يدعم من عملية الانتقال الى نظام التعدد الحزبى .

**بعض الظواهر السلبية فى الانتخابات :**

من ابرز الظواهر التى صاحبت الانتخابات البرلمانية العراقية بروز حالة العشائرية فى بعض المناطق وخاصة الريفية ، والذى تمثل فى ظهور عدد من البطاقات تحمل اسم مرشح مستغلا علاقاته الاجتماعية والعشائرية ، وبروز ظاهرة الانحياز لأبن المنطقة بغض النظر عن كفاءته أو موقفه من معركة التحرير الوطنية .

كذلك بدا واضحا وبشكل جلى ضعف الأقبال على صناديق الاقتراع خاصة فى بعض المناطق الريفية ، ولوحظ أيضا ضعف مناقشة المواطنين للمرشحين اثناء الندوات التعريفية اضف إلى ذلك ان قوائم الناخبين لم تكن دقيقة إذ لوحظ عدم ذكر بعض قوائم الاسماء ، وذكر اسماء دون السن القانونية ، الى جانب ذكر اسماء الشهداء والاسرى والمفقودين ، وظهور اسماء بعض العوائل فى أكثر من مركز انتخابى كما أن فترة الدعاية للانتخابات لم تكن كافية .

## ثانيا : الإتجاه نحو التعددية السياسية :

أقرت القيادة العراقية مبدأ التعددية الحزبية إنطلاقا من ان جميع المواطنين على إختلاف اتجاهاتهم السياسية ، ومعتقداتهم الدينية ، وانتماءاتهم القومية قد شاركوا في المواجهة العسكرية مع ايران ، ومن ثم ينبغي أن يشارك الجميع في عملية صنع القرار في مرحلة ما بعد الحرب .

وتتمثل مهمة المجلس الوطني في دورته الحالية وكما صرح بذلك رئيس البرلمان العراقي سعدي مهدي صالح في التصويت على القوانين التي من شأنها التحضير للانتقال إلى نظام التعدد الحزبي . وقد بدأت اللجان المتخصصة بالفعل أعمالها لاعداد مشروع جديد بهدف اجراء تحويل ديمقراطي يسير في اتجاهين الأول النص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ليكون الرئيس مسئولا أمام الشعب ، والاتجاه الثاني اطلاق حرية الصحافة ، وحرية تكوين الاحزاب السياسية ، وعقب موافقة البرلمان على القوانين الجديدة يعلن عن حل البرلمان واجراء استفتاء عام لتحديد موقف الشعب من الدستور الجديد ثم تجرى بعد ذلك الانتخابات التشريعية في ظل التنافس الحزبي .

والسؤال الذي يثور الآن يدور حول شكل التعددية التي سيأخذ بها النظام السياسي العراقي : هل هي التعددية على غرار النمط الغربي الليبرالي ؟ أم التعددية المقيدة ؟ .

يتعين الاشارة بادلاء ذي بدء إلى أن التعددية وفقا للنمط الغربي تكاد تكون مستبعدة ، يؤكد هذا الاستنتاج ما صرح به الرئيس العراقي صدام حسين بأن « الديمقراطية هي جزء من واقع حال العراق بطريقة تختلف عن الممارسة الغربية في البلدان الليبرالية لموضوع الحريات الديمقراطية » .

وعلى ذلك فان التعددية السياسية المقترحة في العراق تحتاج إلى ضوابط تمليها طبيعة المجتمع العراقي وخصوصيته . فالعراق يتشكل من القوميتين العربية والكردية ( ٧٥٪ من السكان عرب ، ١٥٪ اكراد ) فضلا عن ١٠٪ من مجموع السكان من الاتراك ، كذلك هناك التعددية الدينية فيشكل المسلمون ٩٥٪ من السكان ، بينما يمثل المسيحيون ٥٪ من مجموع السكان . اضف إلى ذلك التعددية المذهبية ( ٦٠٪ شيعة ، ٣٥٪ سنة )

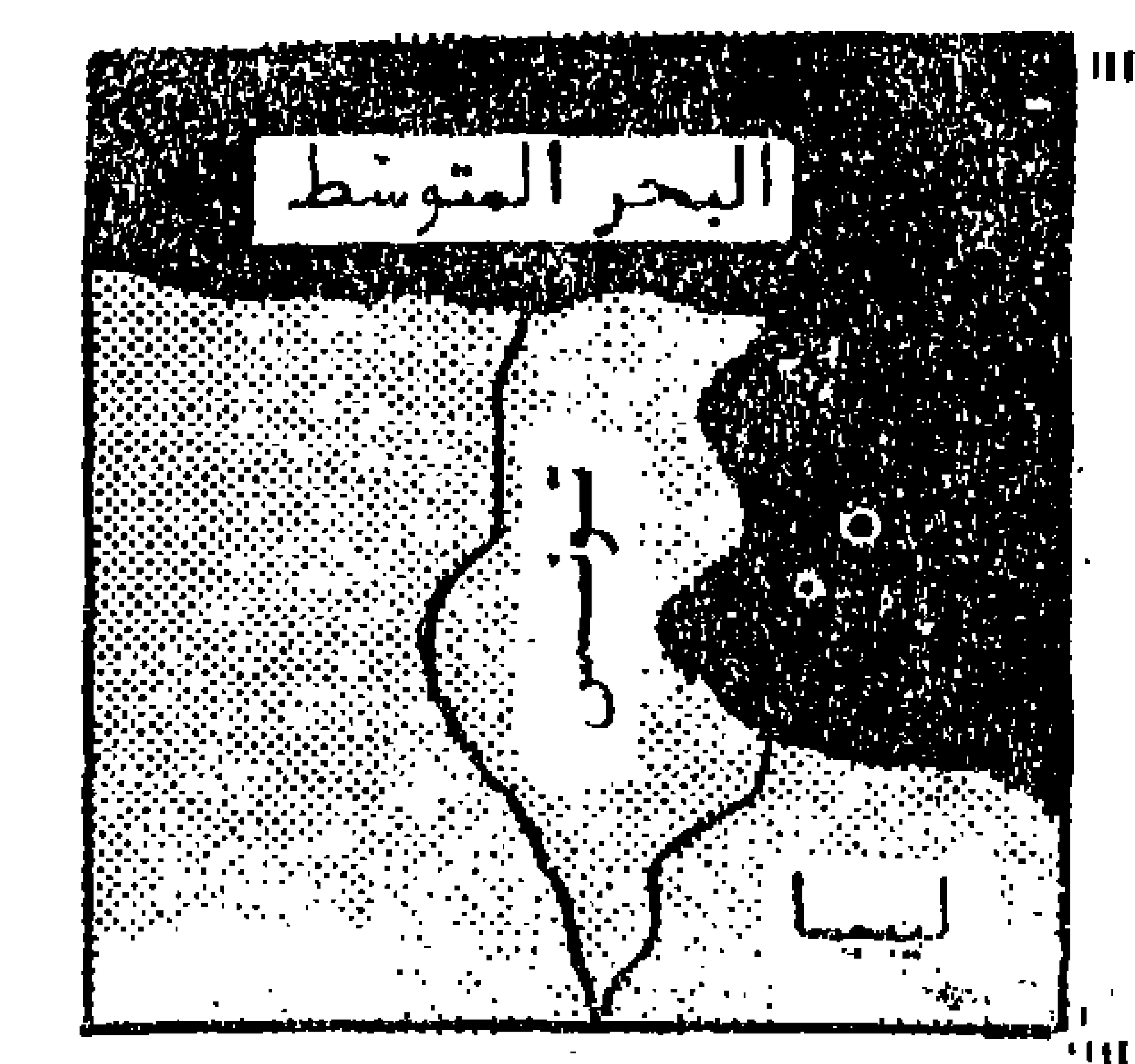
وأهم تلك الضوابط هو عدم الارتباط بقوى خرجية تحاول أو تسعى إلى استغلال واقع العراق التعددي لزعزعة الاستقرار وتفتيت التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية . ولاشك أن مواقف القوى والتيارات السياسية والحزبية خلال سنوات الحرب مع ايران هو أحد المؤشرات القوية لتحديد مصداقية ووطنية وولاء الاحزاب التي يمكن أن تعمل في ظل التعددية المقترحة .

وقد اعلنت القيادة العراقية أن هناك احزابا غير مسموح لها قانونا بالعمل السياسي وهي التي ثبت تورطها في مساندة القوى الخارجية أو التي تحاول زعزعة الاستقرار الداخلي . وتشكل هذه الأحزاب في مجموعها جبهة المعارضة السياسية للنظام العراقي وتتكون من مجموعتين الأولى تشكلت في عام ١٩٨٠ وتسمى الجبهة الوطنية الديمقراطية وتضم الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الاشتراكي الكردستاني ، والمنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني . أما المجموعة الثانية والتي تشكلت عام ١٩٨١ فتضم بعض عناصر الشيعة العراقية أو من يسمون انفسهم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق وترتبط تلك المجموعة بالنظام الايراني . أما الحزب الثوري الكردي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني فهما من التنظيمات الكردية الموالية لتوجهات حزب البعث الحاكم .

وعموما فان التعددية السياسية المقترحة يمكن أن تأخذ أحد شكلين : الأول قيام جبهة وطنية تضم كافة التيارات والقوى السياسية والحزبية تحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي على غرار ما تم في يوليو عام ١٩٧٣ عندما وقع حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي إتفاقا بانشاء جبهة وطنية تقدمية ، والتي انضم اليها في عام ١٩٧٥ ممثلو الاحزاب والتنظيمات الكردية والقوى الوطنية المستقلة . وقد تفككت الجبهة في مارس عام ١٩٧٩ عندما انسلخ عنها الحزب الشيوعي العراقي .

أما الشكل الثاني فهو التعددية المقيدة بما يعني السماح للاحزاب التي ثبت ولاؤها في فترة الحرب للنظام العراقي ، وحرمان تلك التي تورطت في مساندة النظام الايراني ، مع السماح أيضا بقيام احزاب جديدة تعبر عن الطبقات الوسطى والصاعدة التي افرزتها مرحلة التنمية الشاملة .

ويبدو أن التعددية المشمولة بضوابط هي الأكثر تواؤما مع البيئة العراقية على الاقل في المرحلة الراهنة التي تتطلب مزيدا من التماسك القومي خاصة وأن الحرب مع ايران لم تضع بعد أوزارها □




# قراءة تحليلية فى الانتخابات التونسية

فتحى على حسين

على خلاف ماتوقعه المراقبون افرزت الانتخابات البرلمانية التونسية التى اجريت فى الثانى من ابريل الماضى، توزيعا جديدا للخارطة السياسية فى تونس. هذا التوزيع الجديد سيلقى بظلاله على العلاقات بين الحكومة والمعارضة على امتداد السنوات المقبلة، ومن أبرزه وضع نهاية للمبارزة بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة احمد المستيرى والتجمع الدستورى الديمقراطى ـ الحاكم ـ وظهور استقطاب جديد بين التيار الدينى ممثلا بـ «حركة النهضة» فالأصولية والحزب الحاكم. وهذا الاستنتاج له مرتكزاته الموضوعية، ففى عام ١٩٨١ كانت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنافس الرئيسى للحزب الدستورى وكادت تفوز بالأغلبية فى البرلمان وحظيت بتأييد واسع من القوى الأصولية. إلا أن هذه الظروف لم تكن ثابتة، فالحزب الدستورى الذى تحول الى «التجمع الدستورى الديمقراطى» بعد عزل بورقيبة، تبنى برنامج الديمقراطية والتعددية السياسية وقطع خطوات مهمة فى هذا المجال مفرغا بذلك الحركة المنافسة من برنامجها. والتيار الدينى صار يدافع عن رايته الخاصة ويحذق اللعبة السياسية سعيا للحصول على ترخيص العمل الشرعى، وقبل من أجل ذلك تغيير اسمه من «حركة الاتجاه الاسلامى» الى «حركة النهضة» نزولا عند مقتضيات قانون الأحزاب الذى لايجيز تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدين أو اللغة. وكانت الخطوة الحاسمة فى هذا المجال ـ والتى فاجأت الجميع ـ هى قرار «حركة النهضة» تأليف قوائم مستقلة فى معظم الدوائر الانتخابية لمنافسة الحزب الحاكم. ومن ثم سقطت فكرة «الجبهة» التى استهوتها معظم الأحزاب فى الجلسة التى عقدتها اطراف الميثاق الوطنى فى شهر فبراير الماضى وصارت «المبارزة» عنوان الانتخابات. فتقدمت سبع قوائم مختلفة تنتمى الى سبعة احزاب هى:

١ ـ قوائم التجمع الدستورى الديمقراطى الحاكم: فى جميع الدوائر وعددها ٢٥.
٢ ـ قوائم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: فى ٢١ دائرة
٣ ـ القوائم المستقلة القريبة من حركة النهضة: فى ٢٣ دائرة وبالتالى فقد كانت القوة السياسية الثانية.
٤ ـ قوائم حزب الوحدة الشعبية: فى ٦ دوائر
٥ ـ قوائم التجمع الاشتراكى التقدمى: فى ٥ دوائر
٦ ـ قوائم الاتحاد الديمقراطى الوحدوى: فى أربع دوائر
٧ ـ قوائم الحزب الاجتماعى للتقدم: فى ٣ دوائر

بالاضافة الى قائمتين تضمان مثقفين تقدميين مستقلين فى دائرتى قفصة والمهدية.

**الحملة الانتخابية:**

ولأن الأصوليين اظهروا فى الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية نشاطا مميزا ونزلوا الى الشارع بقوة كبيرة وامكانات ضخمة، فان التجمع الدستورى صار يحسب لهم حسابا، فركز هجومه فى الصحف والخطب الانتخابية على الخطر الذى يمثلونه على مكاسب المجتمع المدنى، وبذلك تراجع الصراع الذى كان مستقطبا الساحة قبل الانتخابات بين حزبى احمد المستيرى والتجمع الدستورى اتهل المبارزة الثنائية بين الدستوريين والأصوليين فى معظم الدوائر طوال الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية.

وفى هذا السياق تحركت ماكينة «الحزب التقليدية ... لتقود الهجوم المضاد على المد الأصولى. فجاءت نتائج الاقتراع حبلى بالولادة السياسية إذ فاز بن على فوزا ساحقا بالرئاسة بعد حصوله على ٩٩,٢٧ من الأصوات وفاز الدستوريون بجميع مقاعد مجلس النواب الـ ١٤١ بعدما حصلوا على ٨٠٪ من اصوات الناخبين البالغ عددهم مليونين وسبعمائة الف ناخب بينما حصلت

القوائم المستقلة « الأصوليون » على نسبة تتراوح بين ٩ و ١٤ ٪ بحسب الدوائر ، ونالت الأحزاب المعارضة الأخرى بما في ذلك حركة الديمقراطيين الاشتراكيين نسبا تراوحت بين ٢١,٠ ٪ و ٣,٧٥ ٪ من الأصوات .

**تفسير النتائج :**

ورغم توقعات المراقبين بفوز بن علي بالرئاسة وفوز التجمع الدستورى الديمقراطى - الحاكم - بأغلبية كبيرة ، الا ان النجاح الساحق الذى حققه الرئيس والحزب جاء مفاجئا للجميع وشكل علامة استفهام بارزة حول مستقبل الحياة السياسية في تونس بعد تغيير السابع من نوفمبر ١٩٨٧ .

فلاشك ان نسبة الـ ٩٩,٢٧ ٪ التى حصل عليها الرئيس لابد أن تضيق الخناق على الكوادر الطامحة في التغيير في المستقبل والا لأصبح بن علي كسلفه - من الناحية العملية على الأقل - رئيسا مدى الحياة ، وبالتالى يصبح لامعنى للتعديل الجديد الذى أدخله بن علي على الدستور التونسى في يوليو ١٩٨٨ وينص على الغاء مادة تولى رئاسة الجمهورية مدى الحياة .

اما الانتخابات البرلمانية فقد قوضت امال المعارضة في أن تتمكن من كسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة ولو لمرة واحدة منذ أكثر من ٣٠ عاما ، رغم أنها جرت في مرحلة الانفتاح السياسى الذى تعهد به بن علي منذ توليه السلطة في ٧ نوفمبر ٨٧ واكد عليه في خطابه الرئاسى الذى سبق الانتخابات بأيام ... وهى بذلك تختلف عن الانتخابات السابقة التى ولجت البلاد في عهد بورقيبة سواء تلك التى جرت في ظل نظام الحزب الواحد ( ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ) وهى جميعا انتخابات الصوت الواحد واللون الواحد . او تلك التى جرت في ظل نظام التعددية السياسية التى سلم بها بورقيبة مع بواكير الثمانينات نتيجة أزمات وصراعات أضعفت حكمه ( ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ) حيث أفضت الأولى - انتخابات ١٩٨١ - الى برلمان من لون واحد ، وأعلنت المعارضة آنذاك انها فازت بأغلب المقاعد وفسر محمد مزالى بعد خروجه من رئاسة الوزارة في ذلك الوقت هذه النتائج المعكوسة بأن الرئيس بورقيبه أمر بتزوير النتائج خوفا من أن يغدو سجينا للمعارضة . بينما جاءت الثانية - انتخابات ١٩٨٦ - في ظل أجواء احتقان سياسى ومواجهات مع السلطة الأمر الذى أدى الى مقاطعتها بشكل واسع وخصوصا من أطراف المعارضة .

وعليه يتضح أن انتخابات الثانى من ابريل ٨٩ طرحت « اشكالية » « تقليدية مستحدثة » في أن واحد ، إذ بقى مجلس النواب مكونا من أعضاء الحزب الحاكم بالرغم من أن المفترض أن أحد أهدافها هو فتح الباب لمشاركة الأحزاب المعارضة في البرلمان . وهو الأمر الذى يمكن اسناده - من وجهة نظر معينة - الى مشروع بن علي في الحكم ، إذ يرى بعض المراقبين أن ٩٠ ٪ من برامج الأحزاب التى خرجت من رحم المؤسسة الحزبية الحاكمة قد تحقق بعد وصول بن علي إلى الحكم خصوصا أن العنوان الكبير لبرامج هذه الأحزاب هو إقامة الديمقراطية وضمان تعدد الأحزاب وحرية الصحافة وحرية الانتخابات ، وهى مسائل وضعها بن علي في جدول أعماله وشدد عليها في جميع خطبه بل شرع في انجاز معظمها حينما منح ترخيصا بالعمل الحزبى المشروع لثلاثة احزاب جديدة ( الحزب الاجتماعى للتقدم بزعامة منير الباجى ، وحزب التجمع الاشتراكى التقدمى بزعامة احمد نجيب الشابى وحركة الوحدة الشعبية بزعامة محمد الحاج عمر ، فأصبح عدد الأحزاب المرخص لها سبعة . كما وضع حدا لمرحلة تهميش المعارضة بنزع فتيل المواجهة الصعبة بين السلطة وحركة الاتجاه الاسلامى عندما أصدر عفوا رئاسيا عن أميرها راشد الغنوش وسمح بعودة عبد الفتاح مورو من المنفى ، كذلك اطلق سراح المعتقلين السياسيين وقنن أصول النضال الحزبى المشروع بوضعه صياغة جديدة لقانون الأحزاب في ابريل ٨٨ ضمن ضوابط معينة ( لايسمح بقيام أحزاب على أساس الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس ) وأمر باذاعة آذان الصلوات الخمس في الاذاعة والتليفزيون . فضلا عن الخطوة الديمقراطية الكبيرة باعلان الغاء النص الخاص بالرئاسة مدى الحياة ، والنص المتعلق بتولى رئيس الوزراء منصب الرئيس في حالة خلوه بحيث يتم انتخاب الرئيس انتخاباً مباشراً من الشعب مع عدم جواز انتخابه لأكثر من فترتين .

غير أن وجهة النظر الأخرى ترى أن الهزيمة التى منيت بها كل الأحزاب المنافسة للتجمع الدستورى هى نتيجة التأثير على إرادة الناخبين وعدم احترام أصول اللعبة الديمقراطية واستخدام جهاز الادارة لصالح مرشحيه وقوائمه . وهو ماعبرت عنه المجموعتان المعارضتان الرئيسيتان وهما حزب الاشتراكيين الديمقراطيين ، وحركة « النهضة » ذات التوجه الاسلامى حينما زعمتا قيام الحزب الحاكم والسلطات المحلية بعمليات تزوير واسعة النطاق خلال الانتخابات ، وقالتا ان السلطات أقدمت على نفس المخالفات التى كانت ترتكبها في عهد الرئيس السابق بورقيبه ( السياسة ١٩٨٩/٤/٤ )

**مستقبل الحياة السياسية في تونس :**

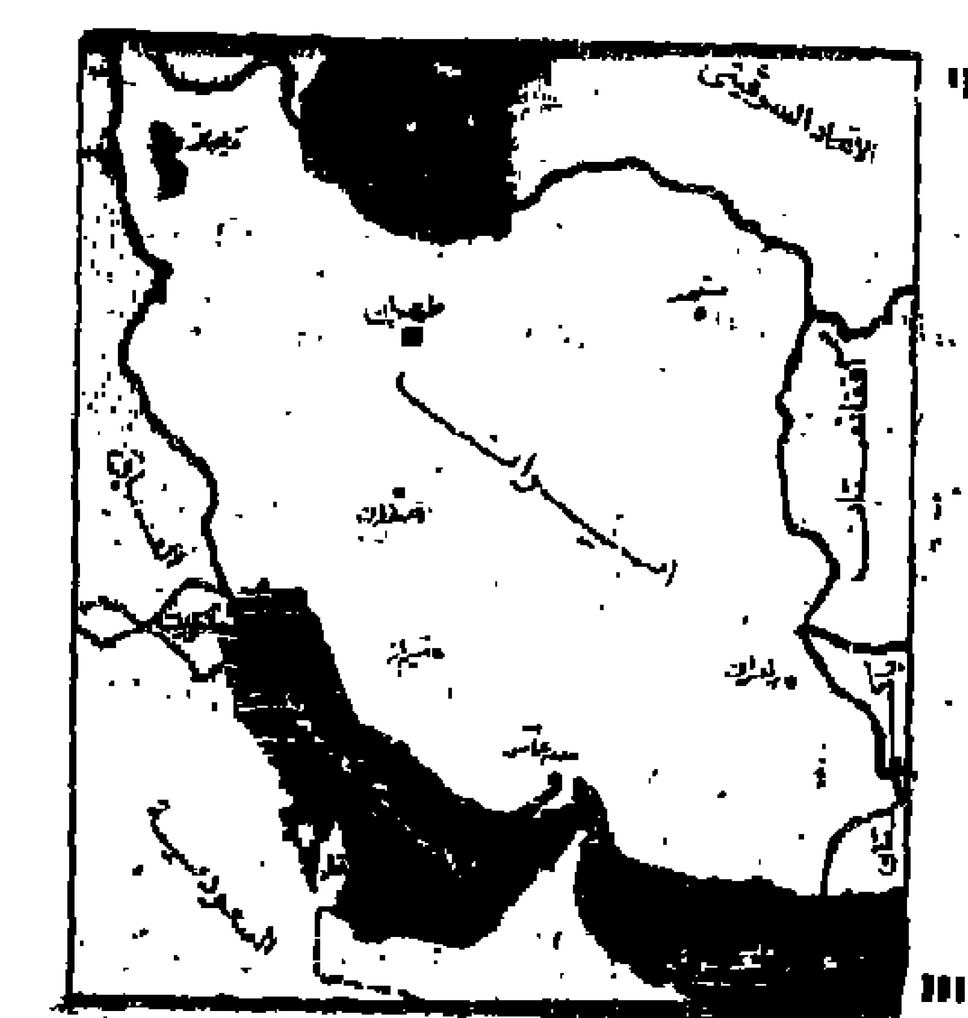
في الحقيقة ان الواقع الجديد الذى يجوز اعتباره اهم استنتاج من هذه الانتخابات هو خلط الأوراق واعادة توزيعها على نحو أدى الى وضع الأصوليين في مواجهة ديمقراطية مع الدستوريين في مقابل تهميش الأحزاب المدنية وفقدانها مكانتها السابقة في اللعبة السياسية .

ولاشك أن هذا المعطى الجديد سيؤثر في مستقبل الخريطة السياسية والحزبية في تونس بصفة خاصة وشمال افريقيا على وجه العموم ، خاصة إن الجزائر تعيش بدورها تجربة ديمقراطية أعلن خلالها عن تكوين حزبين لهما ميول اسلامية .

هذا ولايستبعد العديد من المراقبين ان تسمح السلطة في تونس للاسلاميين باصدار جريدة ناطقة باسمهم واطار قانوني يتحركون داخله ليكفوا عن استخدام ورقة « الاستثناء » والبروز في « مظهر « المظلوم » خاصة وان التيار الأصولي صار يحذق لعبة المناورة السياسية والتأقلم مع واجهات العمل الشعبي . فصحيح أن الانفراج الحالي والخطوات الانفتاحية المقررة منذ تغيير السابع من نوفمبر أبطلت مفعول القنبلة الأصولية الموقوتة الى حد كبير ، لكن هذا التيار عرف كيف يوظف المناخ الجديد لصالحه ، وكيف يستفيد من أجواء الديمقراطية مثل استفادته من أجواء الكبت السياسي .

ويلاحظ أن هذا الاحتمال الخاص بتقنين التيار الاسلامي يطرح أمام استئثار حزب الحكومة بمائة في المائة من مقاعد البرلمان الجديد الى درجة أن رجل الشارع تخوف من امكانية العودة الى منطق الحزب الواحد والموقف السياسي الواحد . وهو ما أدركه بن علي جيدا حينما سارع فور إعلان نتائج الانتخابات الى محاولة ازالة تلك التخوفات بقوله « ان كان الفوز حليف لمرشحي التجمع الدستورى الديمقراطي فينبغي ان يدرك الجميع أن ذلك لن يكون سببا في اقصاء غيرهم أو عدم الاستماع اليهم ، بل اقول مجددا ان تونس لكل التونسيين ، واننى كما اسلفت مرارا رئيس كل التونسيين والتونسيات عامل على الاستعانة بكل الكفاءات والخبرات واشراكها فعليا في كل مايتعلق بمصلحة البلاد وتقدمها ومنعتها ( الشرق الأوسط ١٩٨٩/٤/٥ ) ... وقد تعزز ذلك فعليا بضخ دماء جديدة ذات كفاءة عالية في التشكيل الوزارى الجديد الذى اعقب الانتخابات بعشرة أيام ، مثل د . محمد الشرفي الذى تولى مسئولية وزارة التربية والتعليم وهو معروف بنضاله الدائب في سبيل صيانة حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والعامة في اطار ارقانون ود . الدالي الجازى الذى اضطلع بمهام وزارة الصحة العامة وهو من الشخصيات البارزة في حركة المعارضة وكان من مؤسسى رابطة حقوق الانسان وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين - الا انه استقال من الحركة مؤخرا لاعتراضها على الدخول في ائتلاف انتخابى مع الحزب الحاكم - ود . منصر الرويس وهو من أبرز الكفاءات الشابة والوجوه التى عرفها الرأى العام بعد السابع من نوفمبر وقد عهدت اليه مسئولية وزارة الشئون الاجتماعية .

ولاشك ان هذا النموذج من الشخصيات والوجوه الجديدة التى تميز بها التشكيل الوزارى الجديد الى جانب بقية الكفاءات العالية من الوزراء وكتاب الدولة يمثل تجسيدا فعليا كبيرا لما سبق أن أعلن عنه الرئيس بن على أثر الاعلان عن نتائج الانتخابات والرامى الى تجنب احتكار السلطة واستيعاب أوفر عدد من الكفاءات المؤمنة بالتوجهات الديمقراطية والفلسفية والانسانية التى ارتكزت عليها مبادىء السابع من نوفمبر بغض النظر عن الميول السياسية والتوجهات الفكرية .



# وفاة الخمينى والصراع على السلطة فى ايران

خالد زكريا السرجانى

**أثارت** وفاة الزعيم الايرانى آية الله الخمينى عدداً من التكهنات حول مستقبل الثورة الايرانية التى ظلت ما يزيد عن ١٠ سنوات تأخذ كثيراً من اهتمامات المحللين المعنيين بشئون الشرق الأوسط ذلك لأنها تعد أحدث ثورات القرن العشرين . كما انها جاءت بنموذج جديد للثورات أطلق عليه « الثورة الاسلامية » الأمر الذى دفع بعض المطلين الى الاقرار بامكانية تكرار هذه التجربة فى أكثر من بلد عربى واسلامى بالاضافة الى ان أغلبهم أرجع تزايد ما أطلق عليه « المد الاسلامى الاصولى » الى نجاح هذه الثورة التى أكدت امكانية قيام دولة على اساس دينى فى الشرق الاوسط .

الأمر الاخر الذى أثار المزيد من التكهنات عقب وفاة الخمينى هو إختيار على خامنئى خلفاً للامام الراحل وهو الاختيار الذى لم يتوقعه أحد من المعنيين بشئون الدولة الايرانية مما دفعهم الى التأكيد على ان هذا الاختيار هو بمثابة اختيار مؤقت سيؤدى فى المستقبل القريب الى اشتعال الصراع على السلطة بين الأجنحة السياسية المتواجدة على الساحة الايرانية . ومن هنا فاننا سنركز فى هذا التقرير على ثلاث نقاط أساسية هى :

أولا : مغزى اختيار على خامنئى خلفاً للخمينى .

ثانيا : مستقبل الصراع على السلطة فى ايران .

ثالثا : الوضع الداخلى والعلاقات الاقليمية والدولية لايران فى المستقبل القريب .

## اولا : مغزى اختيار على خامنئى خلفاً للخمينى :

يكاد يجمع المراقبون على ان خامنئى كان هو « مرشح الحل الوسط » وانه كان أقل القيادات الايرانية تطلعاً نحو السلطة . وعلى ان تعيين خامنئى لشغل هذا المنصب « السياسى والدينى والادبى » فى وقت واحد حال دون ظهور فراغ كان يمكن ان يثير اضطرابا وقلقا داخل الاوساط الدينية الايرانية فقد انزعج الكثيرون لأنه منذ استقالة آية الله منتظرى الخليفة المعين للخمينى فى مارس الماضى فانه لم يعد هناك خليفة للامام ولذلك فان البعض فسر هذا الاختيار بأحد إحتمالين الأول ان يكون الامام الخمينى قد رشح خامنئى لخلافته فى وصيته والثانى ان يكون مجلس الخبراء الذى أناط به الدستور مهمة اختيار القائد أو مجلس القيادة قد عجز عن الاتفاق على شخص تتوافر فيه الشروط التى حددها الدستور وأهمها صلاحية المرجعية والقيادة ، كما عجز فى الوقت ذاته عن الاتفاق على اختيار مجلس للقيادة فكان الحل هو اختيار مرشح الحد الادنى الذى يشغل الموقع مؤقتا دون ان يثير خلافات كبيرة .

ولكن المؤكد ان هذا الاختيار يلقى ظلالاً من الشك حول استمرارية الاخذ بصيغة ولاية الفقيه على الساحة السياسية الايرانية فخامنئى وان كان من « السادة » الذين هم من سلالة الرسول لم يرد اسمه على الاطلاق ضمن المرشحين لهذا المنصب لانه لا يملك صلاحية المرجعية التى نصت عليها المادة (١٠٧) من الدستور الايرانى والصلاحية هى المرحلة التى تؤهل صاحبها للافتاء والاجتهاد بحيث يصح له ان يكون مرجعاً فقهيا له مقلدوه واتباعه وهى مرتبة لا يبلغها المرء الا بعد ان يعد رسالته العلمية التى تؤهله لان يصبح «آية الله» ويجوز له ان يجتهد وبعد ذلك ينفتح امامه الطريق ليصبح مرجعاً ولكن خامنئى يعد فى مراتب الحوزة حجة الاسلام أى انه فى مرحلة اعداد رسالته العلمية ولم يعرف عنه إهتمامه بالفقه مثل عنايته باللغة والأدب وهو ما دفع مجلس العلماء فيما بعد الى منحه لقب آية الله حتى يكون أهلاً للمنصب الذى تولاه وهو أمر سيثير بلا شك ردود افعال معارضة داخل الحوزة العلمية بايران .

وعلى الرغم من ان خامنئى يفتقر الى المكانة الدينية التى كان يتمتع بها آية الله الخمينى وليس من المحتمل ان يمارس السلطة نفسها التى كان يمارسها سلفه فى شئون ايران الاجتماعية والسياسية لأنه لا يمتلك

الصفات القيادية التى تؤهله للقيام بدور الامام الا ان اختياره فى هذا المنصب يحمل دلائل مهمة تتمثل فى الاتى :

١ ـ انه يمثل وجهة النظر المحافظة والمعتدلة فى النظام الايرانى فهو بين جماعة الروحانيات التى تضم كبار العلماء المناضلين منذ عهد الشاه وتتبنى موقفا محافظا فى أمور السياسة والاقتصاد . وفى هذا الصدد فانه يذكر ان خامنئى هو الذى دعا الى انهاء دور حرس الثورة وطالب بضم قواته الى الجيش كما انه هو الذى حاول ان يطوق موضوع فتوى الامام الخمينى باهدار دم سلمان رشدى وأعلن فى إحدى خطب الجمعة ان إعتذار رشدى قد يبرىء ساحته لكن صوته ضاع وسط الضجة التى أثارها التيار المتطرف حول الموضوع . كما ان خامنئى كان بين من يحبذون انفتاح ايران على العالم الخارجى وتحمل فى سبيل ذلك انتقادات حادة من قبل المتطرفين ولذلك فقد قوبل اختياره للمنصب بارتياح شديد فى العالم الغربى الذى فسره باعتباره دلالة على ان الجماعات الأقل تطرفا هى التى ستستأثر بالسلطة فى المستقبل .

٢ ـ أثبت هذا الاختيار ان تيار العلماء المحافظين لا تزال له الغلبة فى المؤسسة الحاكمة فى ايران خاصة داخل مجلس الخبراء وصيانة الدستور وان تيار التشدد الذى يمثله بعض رموز الجيل الثالث مثل أحمد الخمينى ومحتشمى كروبى وغيرهم ليس لهم تأثير قوى فى مؤسسات صنع القرار .

٣ ـ يعد اختيار خامنئى لهذا المنصب انتصاراً كبيراً لهاشمى رفسنجانى حيث يوجد تنسيق بين الاثنين منذ انتخابات مجلس الشورى التى جرت فى الصيف الماضى وكان الدافع الأساسى لهذا التنسيق هو مواجهة نفوذ أحمد الخمينى . ورفسنجانى هو حتى الان المرشح الوحيد لمنصب رئيس الجمهورية الذى سيتم الاقتراع عليه فى ١٨ أغسطس القادم . وقد نجح رفسنجانى فى اقناع الخمينى قبل وفاته بضرورة اجراء تعديلات على الدستور لاعطاء صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية والغاء منصب رئيس الوزراء ليكون النظام السياسى اشبه بالنظام الامريكى . ومن هنا فان وصول رفسنجانى الى سدة الرئاسة بصلاحيات أكبر مع وجود خامنئى فى منصب المرشد بامكانياته المحدودة سيكون بلا شك فى مصلحة رفسنجانى الذى سيكون هو الشخصية القوية والمؤثرة والتى لا يمكن منازعتها فى المستقبل . ورفسنجانى سيعمل بلا شك على اعطاء صفة الديمومة لاختيار خامنئى حتى لا يأتى مجلس حكماء يتولى المهمة أو أحد رجال الدين الأقوياء الذين يمكن ان يقوضوا من سلطات رفسنجانى كرئيس للجمهورية .

٤ ـ ان اختيار خامنئى يسقط عملياً وفعلياً مبدأ ولاية الفقيه بغض النظر عن الاجراءات التى أتخذت لاضفاء صبغة الشرعية على هذا الاختيار فخامنئى كما سبق وذكرنا ـ ليس هو الأكثر اعتدالاً وعلماً وشجاعة وتقوى بين رجال الدين فى ايران فهناك من الناحية الدينية ستة يحوزون على لقب آية الله العظمى بالاضافة لعلماء وشخصيات دينية بارزة تعيش داخل ايران ولا يمكن لخامنئى ان يفرض على أى من هؤلاء اراءه وقراراته واجتهاداته .

وسقوط مبدأ ولاية الفقيه يفتح الباب امام أحد احتمالين الأول استبدال خامنئى بعد فترة بمجلس قيادة يضم ثلاثا أو خمسا من الشخصيات الدينية البارزة فى البلاد وحينذاك سيلعب هذا المجلس دور المرجع الدينى الأعلى والمشرف على شئون ايران . والثانى فصل أمور الدين عن الدولة وهو ما يؤيده رفسنجانى وعدد من الشخصيات الدينية والسياسية فى ايران . وفى الحالتين فان وجه الجمهورية الاسلامية سيتبدل بصورة اساسية وجذرية .

## ثانيا مستقبل الصراع على السلطة فى ايران :

لا يمكن القفز على حقيقة أساسية أكدتها أغلب التقارير التى كانت تخرج من طهران وتخرج الان بعد وفاة الخمينى والتى تقول ان الجمهورية الاسلامية الايرانية سوف تخوض معركة حكم حقيقية كانت قائمة فى حياة الخمينى بشكل خافت ولكنها ستنطلق بقوة بعد رحيله . فالصراع على السلطة بدأ فعلياً بالتحديد فى مارس الماضى بعد إستقالة آية الله منتظرى من المنصب الذى كان يعد فيه خليفة للخمينى . وبعد عزل منتظرى أو « استقالته » قام صراع على السلطة بين حجة الاسلام هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الشورى الذى يتمتع بتأييد عدد من رجال الدين المعتدلين وأجنحة من قوات حرس الثورة والقوات المسلحة واحمد الخمينى الذى يتمتع بتأييد عدد من رموز الجناح المتشدد او « الراديكالى » فى النظام وعلى رأيهم مير حسين موسوى رئيس الوزراء وحجة الاسلام على أكبر محتشمى وزير الداخلية وحجة الاسلام محمد كمشهرة وزير الأمن والاستخبارات وآية الله على مشكينى رئيس مجلس الخبراء وحجة الاسلام مهدى كروبى ممثل الخمينى فى مؤسسة الشهداء وهؤلاء يشكلون قوة سياسية وعقائدية وتنظيمية وأمنية وعسكرية فى البلاد وتعتبر نفسها تمثل خط الامام الخمينى أفضل من القوى الاخرى .

وبوفاة الخمينى سيدخل الصراع على السلطة قوى أخرى على رأسها آية الله حسين على منتظرى الذى لا يزال يعتبر نفسه الأجدر والأحق بتولى مركز مرشد الثورة الايرانية بعد رحيل الخمينى ومنتظرى يرغب فى

لعب دور مؤثر وفعال فى الحياة السياسية الايرانية فى المرحلة المقبلة وله انصاره واتباعه داخل ايران وخارجها . والقوة الثانية المهيأة لدخول الصراع على السلطة فى ايران هى القوى الليبرالية الممثلة فى شرائح المثقفين والسياسيين المدنيين ويقف فى مقدمتها حزب نهضة ايران الذى يرأسه المهندس مهدى بازرجان أول رئيس للوزراء عقب الثورة وهذا التيار ضعيف نسبياً بالمقارنة مع مراكز القوى الاخرى الا ان وجوده فى الساحة الايرانية يمكن ان يزداد قوة بعد رحيل الخمينى ويمكن ان يشكل نواة لحركة مدنية ليبرالية تلتف حولها قوى وشخصيات ايرانية فى الداخل والخارج . وربما كان الخيار المتاح امام هذه القوة فى الوقت الحالى هو ان تقف مرحليا مع التيار الداعى الى اعادة بناء ايران اقتصاديا وترميم الوضع السياسى بصورة توفر إطاراً للمشاركة السياسية . ويمكن ان يكون هذا التيار فاعلاً فى حالة تحالفه مع آية الله منتظرى الذى تقترب افكاره من هذا التيار ولا يزال يتمتع باحترام كبير فى الشارع الايرانى بسبب مواقفه المعتدلة وتصديه لمحاولات الخروج بالثورة عن مسارها .

وعند الحديث عن مستقبل الصراع على السلطة فى ايران يجب التأكيد على الحقائق التالية :

١ ـ يجب الاقرار بان الصراع السياسى القادم فى ايران عقب وفاة الخمينى سوف يتم بأساليب ايرانية خاصة تختلف كل الاختلاف عن الاساليب المعروفة فى قيادة دفة الصراع داخل أى نظام سياسى آخر .

٢ ـ انه على الرغم من اختيار خامنئى فى منصب المرشد الا ان التنافس بين التيارات المختلفة داخل القيادة الايرانية لا يزال قائماً وان أى طرف لن يكون قادرا فى المستقبل القريب على حسم الصراعات والوصول الى نتائج حاسمة أو محددة لصالحه . وهنا يجب الاشارة الى ان تاريخ الحركة الشيعية يعطى مؤشرات حادة على ان الصراعات الداخلية لا يمكن حسمها عبر الحوار والاقناع بل باستخدام القوة والقمع احيانا .

٣ ـ ان أى حسم للصراعات بين مختلف القوى الدينية فى إيران بالقوة لابد ان يؤدى الى قيام جماعات أكثر تطرفاً تنكفىء على نفسها فى المرحلة الأولى لتعيد تشكيل نفسها عبر خلايا صغيرة متشعبة ترتبط روحيا بالامام الراحل وتتخذ مبادىء اساسية من اجتهاداته الكثيرة التى اطلقها خلال حياته وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى ان الشعوب الايرانية التى عانت حرمانا شديدا فى زمن الشاه وازدادت حرمانا فى عهد الخمينى خاصة نتيجة للحرب مع العراق ستعطى الحركات المتطرفة ارضا خصبة وستحتضن خلايا عديدة ستكون خطراً كبيراً أولاً على أية محاولة قد يقوم بها المعتدلون للانحراف عن خط الامام وثانيا على الذين يعتبرون أعداء لخط الامام فى الافكار المجاورة وثالثا على من يعتبرونهم اعداء الاسلام فى العالم وهم الذين حاربوا مبادىء الامام الراحل .

٤ ـ ان ما يسمى بالتيار المعتدل أو القيادة المتفق عليها فى ايران ما بعد الخمينى لا يمكن لها ان تحيد عن خط الامام خاصة فى المرحلة الأولى لأن الراديكاليين أو المتطرفين سيسحقون هؤلاء بمختلف الوسائل .

٥ ـ ليست هناك فى ايران حاليا شخصية واحدة أو قوة معينة قادرة على حسم الصراع لصالحها وتسلم الحكم بصورة كاملة لذلك فان الصراع سيشتد فى المرحلة المقبلة بين القوى التى تعتبر نفسها تمثل خط الامام بتريد تنفيذ نهجه كنجله احمد والتيار المتشدد الذى ينتمى اليه حجة الاسلام على أكبر محتشمى وزير الداخلية وبين تلك القوى التى تريد الابتعاد فعليا عن خط الامام دون ان تقول ذلك علنا وعلى رأسها هاشمى رفسنجانى وستحاول كل من هذه الشخصيات والقوى الادعاء بانها الاقرب الى خط الخمينى والأكثر اخلاصاً لنهجه وليس هناك مرجع أعلى قادر على حسم الخلافات بينها ومن هنا فانه يجب عدم استبعاد احتمالات بروز تحالفات جديدة فى الساحة الايرانية كما يجب عدم استبعاد بروز قوى جديدة فى ساحة الصراع قد تكون موالية للغرب تحاول الاعتماد على الجيش الايرانى أو على عناصر بارزة فيه لفرض وجودها أو التدخل فى الصراع على الحكم بصورة فعالة .

وهنا يجب أن نسجل ان القوات المسلحة بجميع فئاتها أعلنت الولاء لهاشمى رفسنجانى حيث أصدر الجيش وحرس الثورة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه « إستعدادهم لحماية قيم الجمهورية الاسلامية تحت القيادة الموحدة للقائد العام للقوات المسلحة بالنيابة هاشمى رفسنجانى » الذى يتمتع ايضا بدعم وتأييد تجار البازار ورجال الأعمال لذا فمن المرجح ان يكون تحالف العلماء والتجار هو الاتجاه المسيطر فى المستقبل المنظور .

وهذا الوضع سيفرض على القوى المتشددة التى يقف على رأسها احمد الخمينى ان يظل فى موقعه ولا يتحرك وأن يترك الصراع على السلطة يأخذ مداه دون ان يلوث سمعته كنجل لزعيم الأمة الراحل من خلال الصراع على السلطة ولكنه قد يستغل صلة القربى بالخمينى فى مرحلة تالية اذا وجد ان هناك بحثا عن زعيم جديد يخرج البلاد من متاهة الصراع ويعيد لها التماسك ومن المؤكد ان الهالة العاطفية والدينية التى يحملها الايرانيون لأبيه يمكن ان تكون عنصراً فى طرح نفسه كزعيم فى المستقبل .

وهنا يمكن القول انه مهما كانت الخلافات بين خامنئى

رفسنجانى من جهة وأحمد الخمينى وتياره من الجهة الاخرى. فانهم فى الحقيقة يمكن ان يكونوا حلفاء سياسيين فى مرحلة قايمة اذا ووجهت فكرة الدولة الدينية بخطر من القوى الليبرالية.

## ثالثا : الوضع الداخلى والعلاقات الاقليمية والدولية لايران فى المستقبل.

يجد اركان النظام الايرانى انفسهم اليوم على رأس جمهورية تواجه بمصاعب داخلية هائلة وليست لديهم خطة موحدة سياسيا وعقائديا واقتصاديا ، واجتماعيا توضح لهم سبل الخروج من هذا الوضع بالغ الصعوبة ومعالم المستقبل الذى ينتظرهم.

وأولى الصعوبات التى تواجه النظام الايرانى الجديد هى فشل النظام الايرانى خلال عهد الخمينى فى تحقيق أى من الأهداف التى حددها لنفسه مع قيام الجمهورية الاسلامية .. فقد رحل الخمينى بعدما عجز النظام الذى أنشأه عن تحقيق أى من الأهداف الرئيسية التى قام عليها وأعلنها منذ عام ١٩٧٩ . فقد فشل النظام فى تصدير الثورة الايرانية الى الخارج سواء عن طريق القوة وأعمال العنف أم كنموذج ولم تتكرر التجربة الايرانية فى أى بلد فى العالم الاسلامى وهذا كان أحد الاهداف الرئيسية للخمينى خلال السنوات العشر الماضية . كما فشل النظام فى تنفيذ شعار حرب حتى النصر مع العراق واضطر الخمينى الى قبول وقف اطلاق النار فى يوليو الماضى وحل النزاع مع العراق على أساس قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ورحل الخمينى دون ان يشرح للشعب الايرانى الأسباب الحقيقية التى دفعته الى التراجع عن مواصلة الحرب وفشل النظام كذلك فى تأمين مكانة عالية ومركز مؤثر لإيران فى الشرق الاوسط . فايران تواجه اليوم بشبه عزلة سواء على الساحة العربية والاسلامية أم فى الساحة الدولية وهى غير قادرة على التأثير على مجرى الأحداث لا فى منطقة الشرق الأوسط ولا خارجها . كما فشل النظام الايرانى فى تحقيق أمانى شعبه فى الرخاء والازدهار وخدمة المستضعفين اذ ان أوضاع ايران الاقتصادية والاجتماعية ـ كما يقول اغلب المحللين لاوضاع هذا البلد ـ هى أسوأ ظروف مرت بها ايران فى العصر الحديث فهى تحتاج الى فترة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة لاعادة بناء وتعمير ما تهدم فى سنوات الحرب . كما تحتاج الى مبالغ تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار للقيام بهذه الأعمال.

يضاف الى هذا الوضع المتأزم التهديد الذى تتعرض له وحدة البلاد ذات القوميات المتعددة والتى دخلت فى مواجهات دامية مع السلطة المركزية الايرانية عند انتصار الثورة قبل ١٠ سنوات وقد لعبت قيادة الخمينى الدينية دوراً فى حسم الخلافات القومية والعرقية بما يتمتع به من مكانة دينية فى صفوف الطائفة الشيعية التى تعد أهم رابط بين الشعوب الايرانية أما الان وقد غاب الخمينى فان فشل الفئات الايرانية الحاكمة فى الاتفاق على مرشح دائم ومقبول يعنى بروز خطر التقسيم من جديد ، ذلك ان انشغال الحكومة المركزية فى طهران بصراعاتها الداخلية قد ينعش ويقوى من عنصر حركات المعارضة القومية وهى ليست معارضة سياسية فقط وانما هى معارضة مسلحة وقوية.

وثالث المصاعب التى تواجه ايران حاليا هى المشكلة الاقتصادية التى تطبق بخناقها على الشارع الإيرانى وأبرز مظاهر هذه الأزمة هى المعدلات القياسية التى وصلت اليها معدلات التضخم ، وعدم توفر السلع ، وتدهور مستوى الخدمات وانقطاع خيوط التجارة الخارجية مع العالم ، والبطالة التى يصل حجمها الى ما يعادل ثلث سكان البلاد البالغ عددهم حوالى ٥٠ مليون نسمة وهى بطالة لا يقتصر تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية الايرانية بل تمثل قنبلة اجتماعية موقوتة تنذر بالانفجار فى أى لحظة بالاضافة الى ذلك يعانى الاقتصاد الايرانى من الشلل الناتج عن عدم اتفاق التيارات الايرانية الحاكمة المتنافسة على نهج اقتصادى واحد وأبرز مظاهر ذلك هو الخلاف الناشيء حول السماح للحكومة بالاقتراض من الخارج وتأميم بعض المؤسسات الاقتصادية والخلاف حول حرية التجارة ودور القطاع الخاص ولا شك ان معركة الخلافة ستؤثر على اتجاهات الازمة الاقتصادية فى ايران فقد يؤدى استمرار الصراع على السلطة من قبل التيارات المتنافسة الى خلق ضغط فى الشارع الايرانى تجعل احتمال ظهور قوى سياسية جديدة خارج القوى الموجودة حاليا أمراً ممكناً ومنطقياً.

ولما كان موت الخمينى يوفر فرصة كبيرة لمن يخلفوه للتراجع عن اتجاهات السياسة الايرانية داخلياً وخارجياً لأنهم سيكونون متحررين من مركز واحد للقرار سيطر على ايران أكثر من عشر سنوات لذا من المتوقع ان تعجل وفاة الخمينى فى تحول ايران من ثورة الى دولة وكان هذا الاتجاه واضحاً قبل وفاة الخمينى عندما قبلت ايران وقف اطلاق النار فى حرب الخليج وذكره هاشمى رفسنجانى فى احدى خطب الجمعة قبل وفاة الخمينى بأسابيع وهذا يعنى من الناحية العملية أن النظام الجديد فى طهران سوف يضع المصالح القومية الايرانية قبل الطموحات على مستوى العالم الاسلامى كما انه سيعطى الأولوية للبناء الداخلى بدلا من تصدير الايديولوجية . وذلك يعنى انه لن يحدث فى ايران فى المستقبل القريب ـ

تغييرات جوهرية واساسية فى طبيعة النظام نفسه بل سيبقى النظام دينى الصيغة مع استمرار بقاء السلطة السياسية فى ايدى الملالى وان التغيير سيأتى فى السياسات التى سيسير عليها هؤلاء الملالى انفسهم .

هذه الصعوبات التى تواجهها ايران والثبات النسبى للقيادة مع تغير السياسات سيستتبعه ان تنكفىء الثورة الايرانية على ذاتها تدريجياً سواء بقرار من القيادة الايرانية فى حال تمكن رفسنجانى من الفوز بالرئاسة واستطاعته استقطاب قوى رئيسية حوله أم بالرغم منها بسبب عدم قدرتها على ان تمتد الى الخارج وفقدانها الاسلحة والحوافز التى تمكنها من الامتداد الى دول اخرى وسيتحول تصدير الثورة الخارج الى شعار غير قابل للتطبيق بصورة عملية قبل ان يزول نهائياً من القاموس السياسى والعقائدى للنظام الايرانى وهذا التحول لن يبرز بوضوح قبل عدة أشهر .

من جهة اخرى فان وفاة الخمينى ستعطى لاكثر الحركات الايرانية المعارضة منظمة « مجاهدى خلق » الحافز للبدء بالخطوة الاولى لشن ثورة مضادة يؤكد ذلك انه عندما ساءت صحة الخمينى وضع مجاهدو خلق قواتهم المرابطة فى الاراضى العراقية المحاذية لايران فى حالة تأهب وصرح ناطق باسم المنظمة بان موت الخمينى هو النهاية لهذا النظام كما قد تنعش هذه الوفاة الحركات المعارضة اليسارية على رأسها حزب تودة وتدفعها الى اعادة تنظيم نفسها لتكون أحد القوى المؤثرة فى الساحة السياسية الايرانية أو عنصر ترجيح لأى من القوى السياسية المتصارعة .

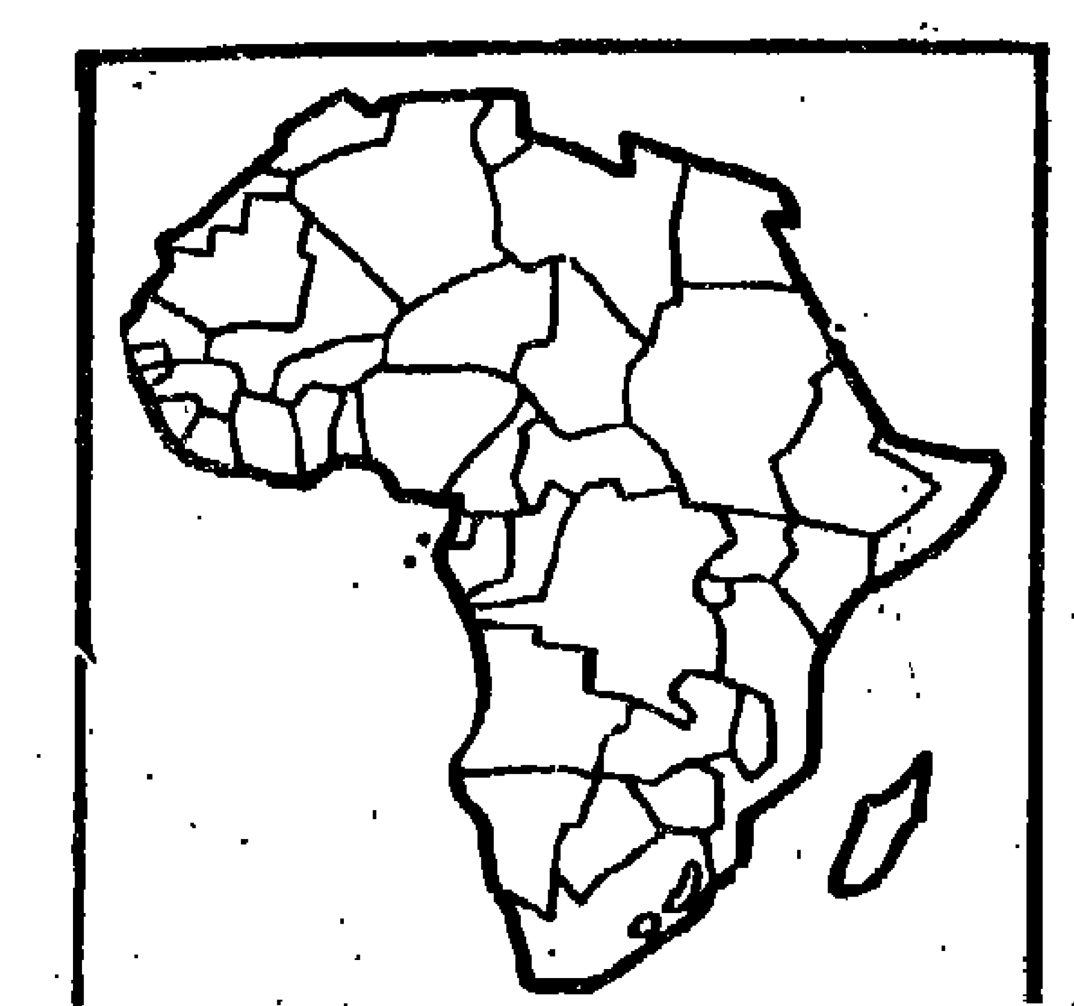
وعلى الصعيد الاقليمى فمن المتوقع ان يسعى النظام الايرانى الجديد الى علاقات أفضل مع جيرانه العرب خاصة اعضاء مجلس التعاون الخليجى مع تخفيض الدعم الذى يقدمونه إلى المقاتلين الشيعة فى العالم العربى كما انه من المتوقع ان يتعرض التحالف الاستراتيجى بين ايران وسوريا الى هزات تغير فى طابعه واهدافه فى المستقبل القريب . صحيح ان هذا التحالف لم يكن قائما على علاقة شخصية قوية بين الخمينى والرئيس السورى حافظ الأسد لكن التغيير المتوقع فى هذا التحالف الاستراتيجى له سببان اساسيان الأول : وهو ان أحد العناصر الرئيسية لقوة هذا التحالف ـ عدا الموقف المعادى للعراق ـ كان قد نما فى ظل هيبة النظام الايرانى خاصة فى مرحلة ما قبل وقف الحرب العراقية الايرانية وكانت هذه الهيبة مستمده بصورة اساسية من وجود الخمينى وشخصيته وتأثيره وهذه الهيبة مرشحة لان تضعف بصورة ملموسة وكبيرة واذا كان توقف الحرب العراقية الايرانية قد افقد النظام الإيرانى الكثير من هيبته السابقة فان وفاة الخمينى ستفقده ما تبقى منها .

والسبب الثانى هو انه بعد وفاة الخمينى ستضعف الثورة الايرانية وهناك احتمال لان تنكفىء هذه الثورة على نفسها وان يهتم النظام الايرانى بمعالجة اوضاعه ومشاكله الداخلية ولما كان التحالف الإيرانى السورى يستمد قوته الى حد كبير من قوة المد الثورى الايرانى فانه اذا ما انتصر تيار الدولة فى إيران بصورة فعلية فان هذا التحالف سيتحول فى افضل الأحوال الى علاقة طبيعية او عادية بين دولتين تتحكم فيها مصالح محددة ليست هى بالضرورة المصالح التى كان يقوم عليها التحالف السورى الايرانى فى السنوات الماضية .

وعلى الصعيد الاقليمى أيضا فانه من المتوقع بعد وفاة الخمينى ان يفقد الاسلام الثورى ـ وفقا للتسمية المتعارف عليها بين المحللين والخبراء الغربيين فى شئون العالم الاسلامى وهجه وقدرته على التحريك الجماهيرى كما ينتظر ان تفقد الحركات الاسلامية التى تسمى بحركات أصولية الكثير من حيويتها ونبضها ومطامحها الصدامية ، خصوصا ان وفاة الخمينى كانت هى الصدمة الكبرى الثانية للثورة الايرانية بعد صدمتها الأولى التى تمثلت فى وقف الحرب مع العراق دون تحقيق أهدافها .

وعلى المستوى الدولى فان الفترة المقبلة ستشهد صراعا حاداً من القوى الدولية من أجل كسب نفوذ لها فى ايران فالولايات المتحدة التى لا تحتفظ بعلاقات رسمية مع ايران ستحاول ان تستفيد من العلاقات المتنامية بين ايران وكل من المانيا الغربية وفرنسا من أجل جر ايران الى دائرة النفوذ الغربى وتنفيذ ما يتطلبه ذلك من الافراج عن بعض الارصدة الايرانية المجمدة بالبنوك الامريكية أو اعطائها قروضا ومعونات للقيام بأعمال التعمير . أما الاتحاد السوفيتى فسيحاول المشاركة فى اعباء التعمير واعادة بناء الجيش الايرانى

وبعد فان وفاة الخمينى تفتح الباب امام العديد من التكهنات على الأصعدة الداخلية والاقليمية والدولية فى ضوء المعطيات المتواجدة على هذه الساحات ولكن المستقبل قد يحمل فى طياته مفاجآت اخرى لا يمكن لأحد ان يتنبأ بها .. هكذا تعلمنا التجارب العديدة التى مرت بها دول العالم الثالث .



# دور المراكز التدريبية المصرية فى أفريقيا

سفير : أحمد طه محمد

من الحقائق المعروفة أن مصر هى مهد الحضارة البشرية ، وحظيت على مراحل التاريخ بامكانيات كبيرة رفيعة المستوى فى مختلف مجالات التعليم والتدريب ، وعرفت مصر التكنولوجيا والعلوم والمعارف الانسانية منذ آلاف السنين ، حيث تتمتع اليوم برصيد هائل من الامكانيات فى هذه المجالات ، التى تتوافر فى الجامعات والمعاهد التعليمية المصرية ، وفى الأكاديميات والمراكز التدريبية المنتشرة فى مصر فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية .

**فرص التعليم بالجامعات والمعاهد :**

وقد أتاحت مصر ولا تزال الفرص لأبناء العالم النامى عامة ، ولأبناء الدول الأفريقية خاصة ، للدراسة والتعليم فى الجامعات والمعاهد المصرية ، ومنذ العام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ وعلى مدار ثلاثين عاما ، استقبلت مصر فى هذه الجامعات والمعاهد ٤٨٤٦٩١ طالبا وافدا لتلقى العلم ، منهم ٤٦٨٦٩ فى العشر سنوات الأولى ( من ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ١٩٦١ - ١٩٦٢ ) ، و١٦٤٦١٥ طالبا فى العشر السنوات الثانية ( من ١٩٦٢ - ١٩٦٣ الى ١٩٧١ - ١٩٧٢ ) ، و٢٧٣٢٠٧ طلاب فى العشر سنوات الثالثة ( من ١٩٧٢ - ١٩٧٣ الى ١٩٨١ - ١٩٨٢ ) .

**فرص التدريب بالمراكز والأكاديميات :**

وإذا ركزنا على التدريب ، نجد أن إحتياجات متزايدة لدى أبناء القارة الأفريقية الذين يساهمون فى إدارة الاقتصاديات الوطنية فى القارة ، ويحتاجون إلى إكتساب المهارات اللازمة لعمليات الانتاج بمختلف مجالاته الزراعية والصناعية وغيرها ، ومن هنا يلاحظ الاهتمام الكبير لدى الدول الأفريقية بطلب وتلقى المعونات الفنية فى مختلف المجالات لتدريب أبنائها من الخارج وخاصة من مصر .

وقد أتاحت مصر الفرص للدول الأفريقية للافادة من الامكانيات التدريبية المتاحة فيها ، وفتحت أبواب مراكزها وأكاديمياتها التدريبية لأبناء القارة فى مختلف المجالات ، سواء عن طريق تقديم المنح التدريبية لهم أو تنظيم دورات تدريبية متخصصة فى هذه المراكز والأكاديميات للكادرات الأفريقية العاملة فى شتى التخصصات .

بل أن مصر - مراعاة للظروف الاقتصادية فى الدول الأفريقية - قد اهتمت بإنشاء جهاز مختص بتقديم المعونات الفنية لهذه الدول هو الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، الذى يلعب دورا كبيرا منذ إنشائه فى عام ١٩٨٠ فى تقديم هذه المعونات سواء عن طريق إيفاد الخبراء الذين تحتاجهم القارة فى مختلف التخصصات ، أو عن طريق تقديم المنح التدريبية وتمويل الدورات التدريبية التى تعقد خصيصا للأفارقة .

كذلك أنشأت مصر العديد من المراكز والأكاديميات التدريبية التى تستقبل أبناء القارة الأفريقية خاصة والعالم النامى عامة ، للتدرب فى مختلف التخصصات على نفقة الحكومة المصرية التى تمول أنشطة هذه المراكز والأكاديميات ، كما أتاحت مصر الفرصة لاستقبال أبناء القارة الأفريقية للتدرب فى المعاهد والمراكز التدريبية القائمة فى الوزارات والأجهزة المصرية المختلفة والتى تقدم التدريب أساسا للكادرات المصرية فى تخصصات العمل فى هذه الوزارات والأجهزة .

ومن الواضح أن إتاحة الفرص التدريبية لأبناء القارة الأفريقية ، والاهتمام بانشاء المؤسسات المختصة بتقديم المعونات الفنية لدول القارة ، إنما ينبع من إيمان مصر بسياسة تعاون الجنوب - الجنوب ، بل انه يعتبر نموذجا رائدا لهذا التعاون ، ويعطى صورة حية لفعالية التعاون بين الدول النامية ، ولمبادرة مصر - كدولة نامية - لاشراك

الدول الافريقية النامية فى الحصول على المزايا والتسهيلات التى تتمتع بها فى مختلف مجالات التدريب ، ورغبتها الصادقة فى مساعدة دول القارة على تحقيق الاعتماد على الذات ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها .

هذا وتتعدد فى مصر المراكز والأكاديميات التدريبية لتغطى مساحة كبيرة من التخصصات والمجالات ذات الأهمية للاحتياجات التدريبية فى الدول الأفريقية ، ومن ابرز هذه التخصصات مجالات العمل الدبلوماسى ، والعمل الاعلامى ( الاذاعة والتليفزيون ) ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، والمجال الزراعى ، ومجالات العمل الريفى والتعاونى ، ومجالات النقل البحرى ، والطيران المدنى ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومجالات التدريب المهنى والكفاية الانتاجية ، ومجالات الصناعة ، ومجالات الطب والصحة ، فضلا عن السياحة والفندقة ، ومجالات الادارة ، ومجالات الدفاع .

**العمل الدبلوماسى :**

ففى مجال العمل الدبلوماسى تتاح الفرصة فى مصر لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين الشباب من درجات الملاحق والسكرتيرين ، ويقوم بهذا التدريب معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية ، وقد أنشىء هذا المعهد منذ عام ١٩٦٦ ، إستجابة للحاجة الملحة لتوفير التدريب المهنى والأكاديمى اللازم للدبلوماسيين فى مجال العلاقات الدولية ، بعد أن توسع العمل الدبلوماسى ، وأصبحت الدبلوماسية تتطلب مهارات متخصصة لمتابعة التطورات المتلاحقة فى الشئون الدولية ، ويعتبر المعهد مركزا متقدما لتدريب الدبلوماسى وتأهيله وتزويده ، بما يحتاجه من مهارات .

وحتى العام ١٩٨٧ ، عقد المعهد ثمانى عشرة دورة تدريبية للملحقين الدبلوماسيين المصريين ، وجرى العمل على إستجابة مصر لطلبات الدول الأفريقية التى ترغب فى إشتراك بعض دبلوماسييها الشبان فى هذه الدورات مع الملحقين المصريين والدراسة فى المعهد ، وذلك بمعرفة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، حيث تم فى المعهد تدريب دبلوماسيين من الصومال والسودان وجزر القمر وأفريقيا الوسطى والنيجر .

وبمعونة الصندوق المصرى ، أتيحت فرص منتظمة لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين ، فى دورات وندوات تدريبية متتالية بدأت منذ عام ١٩٨٤ لمدة قصيرة الأجل ، تخصص واحدة منها لأبناء الدول الأفريقية المتحدثة بالانجليزية ، وأخرى للدول الأفريقية باللغة الفرنسية كل عام ، وخلال الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى العام ١٩٨٩ ، تم تنظيم احدى عشرة دورة تدريبية ، اشترك فيها ٣٤٨ من الدبلوماسيين من ٤٧ دولة أفريقية .

**الاذاعة والتليفزيون :**

وفى مجال الاذاعة والتليفزيون ، يتوافر فى مصر معهد لتدريب الاذاعيين الأفارقة ، وقد أنشىء هذا المعهد منذ عام ١٩٧٧ خصيصا لتدريب أبناء القارة الأفريقية العاملين فى هذا المجال ، حيث ينظم المعهد دورتين تدريبيتين كل عام ، أحداهما باللغة الانجليزية ، والثانية باللغة الفرنسية ، ومدة كل دورة خمسة شهور للدورة للمتحدثين باللغة الانجليزية وثلاثة أشهر للمتحدثين باللغة الفرنسية .

ويعتبر معهد تدريب الاذاعيين الأفارقة بمثابة مركز علمى وتدريبى متخصص يتيح الدراسة النظرية والتدريب العملى المتقدم فى مجال الاعلام والاتصال الجماهيرى عن طريق الاذاعة والتليفزيون ، ويضم برنامج دوراته تخصصان ، أولهما التخصص الهندسى بالتدرب على أحدث الأجهزة والأساليب الفنية الحديثة وثانيهما التخصص البرامجى بما يتضمنه من فنون الاعلام ونظرياته وتطبيقاته وعلومه وتجاربه ، ويتم التدريب داخل الاستديوهات الاذاعية والتليفزيونية ، وفى قاعات البحث والمحاضرات .

وحتى عام ١٩٨٨ بلغ عدد الخريجين الأفارقة فى هذا المعهد ٧٤١ متدربا ، من ٤١ دولة أفريقية ، والملاحظ أن الاقبال على التدرب فى المعهد يتزايد عاما بعد عام ، حيث كان عدد المتدربين ٣٢ متدربا فى عام ١٩٧٧ ، وإرتفع العدد الى أكثر من ثمانين متدربا فى الأعوام من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ .

**الشرطة ومكافحة الجريمة :**

ويعتبر مجال الشرطة من أهم المجالات المتاحة للتدرب فى مصر لضباط الشرطة من الدول الأفريقية فى مختلف تخصصات الشرطة والأمن ومكافحة الجريمة ومكافحة المخدرات ، وقد أنشىء مركز متخصص لتدريب الضباط الأفارقة فى هذه التخصصات ، هو « المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة » ، الذى أقيم فى مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة المصرية ، ليكون مركز التقاء لأبناء القارة الأفريقية من الضباط العاملين فى مجال الأمن والشرطة .

ويقوم المركز الأفريقى بتنفيذ الحلقات والدورات التدريبية لأبناء الدول الأفريقية ، بالقاعات التدريبية المطورة بأكاديمية الشرطة ، والمزودة بأحدث أجهزة

ومساعدات التدريب وأجهزة الترجمة الفورية ، ويشارك فى تنفيذ برامج التدريب بالمركز نخبة ممتازة من أساتذة وخبراء الشرطة والأمن العام .

وتعقد بالمركز دورات وندوات تدريبية منتظمة بالتعاون مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، لضباط الشرطة من الدول الأفريقية ، وتضم الفرق التدريبية التى يتضمنها برنامج هذه الدورات الأمن العام ومكافحة الارهاب ، حراسة الشخصيات الهامة ، والبحث الجنائى ، والأدلة الجنائية ، والجوازات ، كما تنظم بالمركز ندوات تدريبية عن مكافحة المخدرات ، وكذلك دورات تدريبية عن تأمين المنشآت الحيوية .

ومنذ العام ١٩٨٦ وحتى الآن ، عقدت بالمركز الإفريقى احدى عشرة دورة تدريبية اشترك فيها ٤٥٥ ضابطا من مختلف الدول الأفريقية ، منها أربع دورات لبرنامج فرق التخصصات الشرطة ، ودورتان لمكافحة المخدرات ، ودورتان لتأمين المنشآت الحيوية ، وثلاثة دورات تدريبية خاصة فى تخصصات مختلفة حسب احتياج الدول الطالبة .

**المجال الزراعى :**

وفى مجال الزراعة ، أنشىء فى مصر منذ عام ١٩٦٥ ، « المركز المصرى الدولى للزراعة » ، الذى يعتبر من أكفأ المراكز التدريبية المتخصصة فى المجال الزراعى ، والذى يقوم بتدريب أبناء الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية ، بهدف المساعدة فى زيادة معدل التنمية الزراعية فى العالم الثالث ، من خلال تقديم التدريب التخصصى للفنيين العاملين فى القطاعات الزراعية فى مختلف البلدان العربية والأفريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبى .

ويشترك فى برامج المركز حوالى ٥٠٠ متدرب كل عام ، كما اشترك فى هذه البرامج منذ إنشائه حوالى مائة دولة من الدول النامية ، وقام المركز فى الوقت نفسه بتصميم وتنفيذ سلسلة واسعة من البرامج التدريبية المنتظمة سنويا منذ إنشائه ، تناسب الاحتياجات المشتركة فى مجال الزراعة لدول العالم الثالث ، وفى الفترة من العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٨٧ بلغ عدد المتدربين فى المركز من الدول الأفريقية ٢٤١٧ متدربا من ٤٢ دولة أفريقية .

وتغطى برامج المركز مختلف التخصصات الزراعية ، كتنمية الأراضى والمياه ، والخدمات الزراعية ، والانتاج النباتى والوقاية ، وانتاج وصحة الحيوان ، فضلا عن التدريب فى مجالات السياسات الزراعية ، وتحليل المشروعات ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وتحسين التربة ، ووقاية النبات وإنتاج وصحة الدواجن ، وانتاج الخضر والفاكهة وغيرها .

وفى المجال الزراعى كذلك ، تعقد بالمركز المصرى الدولى للزراعة ندوات ودورات تدريبية عن تكنولوجيا زراعة الأرز ، فى إطار نظام التعاون الثلاثى بين اليابان والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، يشترك فيها المختصون من الدول الأفريقية ، وقد عقدت الندوة الأولى من ١٤ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ وحضرها ١٨ مشتركا من ١٦ دولة أفريقية ، وعقدت الدورة الثانية فى الفترة من ٢١ مايو الى ١٦ أكتوبر ١٩٨٨ ، وحضرها ١٦ من المختصين من ١٠ دول أفريقية .

وفى مجال الهيدورولوجيا ، تعقد بمصر بصفة منتظمة حلقات تدريبية عن هيدرولوجيا البيئة فى المناطق الجافة وشبه الجافة ، تنظمها اللجنة القومية للبرنامج القومى الهيدرولوجى ، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو وجامعة عين شمس ووزارة الرى ، وبمساعدة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، ويدعى لهذه الحلقات المختصون من الدول الأفريقية ، وقد تم تنظيم عشر حلقات فى هذا المجال .

**العمل الريفى :**

وفى مجال العمل الريفى والتنظيمات الزراعية ، تم فى مصر عام ١٩٨٦ فى الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفى إطار لجنة الفلاحين الأفارقة تنظيم دورات تدريبية للفلاحين الأفارقة الموفدين من التنظيمات التعاونية والاقليمية والأفريقية ، ضمت الدورة الأولى ٢٠ دارسا فى الميكنة الزراعية واستخداماتها وتشغيلها وصيانتها للدراسين من البلاد الأفريقية المتحدثة بالانجليزية فى الفترة من ١٤ يوليو الى ٥ أغسطس ١٩٨٦ ، وضمت الدورة الثانية ٢٠ دارسا فى الثروة الحيوانية للدارسين من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، فى الفترة من ٥ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٦ ، وشملت الدورة الثالثة ٢٠ دارسا فى مجال تنظيم وادارة التعاونيات الزراعية من الدول الأفريقية الناطقة بالعربية .

كما تم تنظيم دورات تدريبية للفلاحات الأفريقيات فى اتحاد الفلاحين الأفارقة بمصر بمعونة من الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، منها الدورة التى عقدت من ٨ الى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ ، اشترك فيها ٣٨ من الفلاحات الأفريقيات من ٢٣ دولة أفريقية ، ومنها الدورة التى عقدت لقيادات المرأة الريفية من ٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٩ وحضرتها ٤٣ متدربة من ٢٤ دولة أفريقية ، كما تم عقد دورة لشباب الفلاحين الأفارقة من أول إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ ، اشترك فيها ٤٦ متدربا من ١٧ دولة أفريقية .

**النقل البحرى :**

كما تتوافر فى مصر امكانيات رفيعة المستوى للتعليم

والتأهيل والتدريب لأبناء الدول الأفريقية فى مجال النقل البحرى وإدارة الموانى ، وذلك من خلال الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية .

وقد أنشئت الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية فى ١٥ مايو عام ١٩٧٢ ، حيث تقدم خدماتها فى مجال النقل البحرى منذ ذلك التاريخ بكفاءة عالية ، وتشمل أنشطة الأكاديمية تعليم وتدريب الطلاب وتزويدهم بالمعارف الخاصة بالعلوم والفنون البحرية وبالقيم والمهارات الذهنية والبدنية والاجتماعية اللازمة للحصول على الشهادة الأهلية وفقا للمستويات الدولية التى تؤهلهم للعمل فى البحر كضباط سطح أو مهندسين بحريين أو ضباط راديو ، وكذلك التعليم والتدريب للنابهين من طلبة الدراسات الأساسية لتأهيلهم للحصول على درجة البكالوريوس فى النقل البحرى أو فى تكنولوجيا الهندسة البحرية أو هندسة الاتصالات ، فضلا عن تأهيل الدارسين من ضباط الراديو للحصول على دبلوم صيانة وإصلاح أجهزة الراديو والأجهزة الملاحية ، بالاضافة إلى التأهيل التخصصى للمستويات الادارية فى مؤسسات النقل البحرى فى مجال ادارة واقتصاديات النقل البحرى أو التأمين البحرى أو القانون البحرى أو النقل والتجارة الخارجية .

وتتوافر لدى أكاديمية النقل البحرى الامكانات اللازمة لتعليم وتدريب أبناء الدول النامية ، وخاصة من الدول الأفريقية ، ومما يوضح دور الأكاديمية فى تعليم أبناء الدول الأفريقية أنه فى الفترة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٨٧ ، بلغ عدد الذين أتموا دراستهم وتدريبهم فى الأكاديمية من الدول الأفريقية ما يلى : —

| | | |
|---|---|---|
| ٢٨٧ من نيجيريا | ١٦٨ من أثيوبيا | ١٥٤ من ليبيريا |
| ١٢٠ من غانا | ١٠٩ من تنزانيا | ٥٢ من سيراليون |
| ٢٤ من جزر القمر | ١٩ من ناميبيا | ٩ من كوت ديفوار |
| ١٢ من مدغشقر | ٨ من جامبيا | ٨ من الكمرون |
| ٥ من كينيا | ٥ من غينيا | ٢ من الجابون |
| ١ من زائير | ١ من توجو | ١ من الرأس الأخضر |

هذا فضلا عن أعداد أخرى من الدارسين من الدول العربية الأفريقية ، منهم :

| | | |
|---|---|---|
| ١٥٩ من السودان | ٥١٧ من ليبيا | ٢١٧ من الصومال |
| ٥٦ من جيبوتى | ١ من تونس | ١ من المغرب |
| ١ من جيبوتى | ١ من موريتانيا | — |

**الطيران المدنى :**

وفى مجال الطيران المدنى ، يتيح معهد الطيران المدنى فى مصر فرص التدريب فى هذا المجال للضباط والمهندسين من الدول الأفريقية ، ويرجع إنشاء هذا المعهد إلى الاتفاق الذى عقدته الحكومة المصرية فى ١٧ أبريل ١٩٦١ مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للطيران المدنى ، وهو الاتفاق الذى تقرر بمقتضاه إنشاء معهد تدريب للطيران المدنى فى امبابة بالقرب من مدينة القاهرة ، وأوكل الاشراف على هذا المعهد منذ عام ١٩٧١ للهيئة الوطنية للتدريب فى مجال الطيران المدنى ، وهى الهيئة المسئولة عن الاشراف على أنشطة التدريب بوزارة الطيران المدنى فى مصر .

ويعقد معهد الطيران المدنى دورات منتظمة للتدريب فى مختلف تخصصات وخدمات عمليات الاتصالات ، وإدارة المطارات ، وهندسة المطارات ، والنقل الجوى ، وصيانة الطائرات ، وصيانة الراديو ، فضلا عن دورات رقابة المطارات والتأهيل للحصول على شهادة A.T.C Licence وغير ذلك من التخصصات .

**الاتصالات السلكية واللاسلكية :**

وفى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تعقد الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى مصر برامج تدريبية للمتدربين من الدول الأفريقية وغيرها أو من المنظمات والاتحادات الدولية ، وتشمل هذه البرامج برامج فنية ، وأخرى ادارية وثالثة حركية ، وتستغرق بعض البرامج اسبوعا أو أكثر ، وبعضها الأخر عدة شهور حسب طبيعة التخصص .

**النقل البرى والنهرى :**

وفى مجال النقل البرى والنهرى ، يقوم جهاز التدريب بهيئة النقل العام بوزارة النقل بعقد دورات تدريبية فى مختلف تخصصات هذا المجال تتراوح مدة كل منها من أسبوعين الى ستة أسابيع ، وتتضمن برامج لتدريب المهندسين والملاحظين الفنيين وفاحصى المركبات ، وبرامج للميكانيكا والكهرباء ولحام المعادن والخراطة والتجليخ ، والتزييت والتشحيم واصلاح الاطارات واصلاح البطاريات وغيرها .

**التدريب المهنى :**

وبالاضافة إلى إستقبال الطلاب من القارة الأفريقية للتعليم بالجامعات والمعاهد التعليمية المصرية ، فتحت مصر المجال أمام أبناء القارة للحصول على التدريب التكنولوجى فيها فى مختلف القطاعات ، حيث تسهم المصالح الحكومية المختلفة وشركات القطاع العام فى مصر فى تقديم كافة التسهيلات واتاحة الفرص للشباب من دول القارة للتدرب فى المجالات التكنولوجية الحديثة .

وتتوافر مجالات التدريب المهنى التى تشتمل على مختلف الحرف التكنولوجية لدى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعة ، حيث تقدم برامج محدودة المدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة ، وبرامج أخرى لمدة ثلاثة أعوام يحصل بعدها المتدرب على مؤهل يؤهله للأعمال الاشرافية والتعليمية المهنية فى المرافق التى تحتاج الى نوع تخصصه .

وتشمل مجالات التدريب المهنى : المعادن بما فى ذلك البرادة والخراطة ، والماكينات ، وأعمال صاج ، وحدادة ، وتبريد ، وميكانيكا سيارات ، وكهرباء سيارات ، ولحام أكسوجين ، وكهرباء ، كما تشمل الآلات الدقيقة ، والطباعة ، والغزل والنسيج والصباغة ، والأجهزة الكهربائية ، ومختلف مهن التعدين .

كما تقدم بعض المؤسسات والشركات المصرية منحا للمتدربين من الدول الأفريقية وتعين لهم المشرفين اللازمين لتدريبهم باللغة الانجليزية أو الفرنسية ، ويقبل أبناء القارة على التدريب فى مصانع الحديد والصلب وشركات الأسمدة وصناعة الأسمنت والورق والحراريات والفخار والصناعات الهندسية والمعدنية ، فضلا عن مصانع النسيج والسجاد والصناعات الغذائية ومصانع تكرير السكر والتقطير .

**التصميمات الصناعية :**

وقد أنشىء فى مصر منذ عام ١٩٦٨ مركز التصميمات الهندسية والصناعية ، حيث يتولى هذا المركز تقديم المعونة الفنية لمصانع القطاع العام والخاص والهيئات الصناعية المختلفة فى مجالات تصميم المنتجات الصناعية واعداد الرسومات ومستندات التصميم الفنية ، وتخطيط المصانع وتنظيم خطوط الانتاج ، فضلا عن تصميم المعدات الاستثمارية وتقديم المشورة الفنية لمشكلات الانتاج ، وتصميم وتصنيع العدد والاسطمبات ، وغيرها .

وينظم المركز من وقت لآخر دورات تدريبية فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة لأبناء الدول الأفريقية ، كلما توافر التمويل اللازم سواء من الأجهزة المعنية فى مصر ، أم من جانب المنظمات الدولية ، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

**المجال الصحى :**

وفى المجال الصحى ، تتوافر فى مصر إمكانيات التدريب فى مجالات التمريض ، حيث يعقد بالمركز التعليمى التكنولوجى بالروضة التابع لوزارة الصحة دورات لتدريب الممرضات الأفريقيات فى إطار نظام التعاون الثلاثى بين اليابان والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ـ ، حيث يتم التدريب فى هذه الدورات على تعميق المعرفة والمهارات لدى قيادات التمريض فى الدول الأفريقية فى مجال التمريض من النواحى الفنية والعملية ، وإدارة التمريض ، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية ، وتساعد فى هذه الدورات من الناحية الفنية المعاهد العليا للتمريض فى مصر وكليات الطب فى الجامعات المصرية ، ومعهد الصحة العامة وغيرها .

وفى مجال مكافحة مرض البلهارسيا ، يقدم معهد أبحاث تيودور بلهارس فى مصر خدماته فى تدريب الأطباء والاخصائيين من الدول الأفريقية ، حيث ينظم برامج تدريبية تخصصية لتشخيص ومعالجة المرض على أحدث الوسائل العلمية والعملية .

**السياحة والفندقة :**

وفى مجال الفندقة والسياحة ، تهىء المدارس الفندقية فى الأقصر والاسكندرية الفرص للدراسة فى تخصصات المطاعم والمطابخ والمكاتب والأمامية والاشراف الداخلى ، مع التدريب العملى بالفنادق ، ويمكن للمدرسة الفندقية بالاسكندرية اعداد برامج تدريبية لمدة عام ، كما يمكنها قبول الطلاب من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

**مجالات الادارة :**

وفى المجال الادارى ، تتوافر امكانات التدريب لدى أكاديمية السادات للعلوم الادارية التى أنشئت فى مصر منذ عام ١٩٨١ ، ويتبعها مركز تدريب ذو خبرة طويلة يمكنه تنظيم برامج تدريبية قطاعية خاصة فى أى مجال من مجالات الادارة ووفقا لاحتياجات المؤسسة الأفريقية الطالبة ، وقد سبق أن نظمت الأكاديمية برنامجا تدريبيا فى مجال التأمين واقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية السنغال ، وبرنامجا لادارة المستشفيات لجمهورية الكمرون .

**مجالات الدفاع :**

وفى مجالات الدفاع تتوافر فى مصر مجموعة من المراكز والأكاديميات التدريبية العسكرية ، التى أتاحت الفرص لأبناء القارة الافريقية للتدرب والدراسة فى مختلف مجالات الدفاع فى الدورات والبرامج التدريبية المنظمة سواء منها البرامج قصيرة الأجل أم الطويلة الأجل ، وخلال السنوات الماضية تم تدريب حوالى ألفين من الكادرات الأفريقية فى هذه البرامج والدورات . □




# إثيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة ؟

فتحى حسن عطوة

في السادس عشر من مايو الماضى ، وبعد قليل من مغادرة الرئيس الاثيوبى « منجستو هيلا ماريام » اثيوبيا متوجها إلى المانيا الديمقراطية فى زيارة رسمية يرافقه خلالها « تسفايا دنكا » نائب رئيس الوزراء و « برهانو بايه » وزير الخارجية ، قامت فى اثيوبيا محاولة انقلاب لعبت فيها الوحدات الجوية فى الجيش ، والقيادة الشمالية للجيش الثانى دورا أساسيا . وتزعم المحاولة عدد من الجنرالات السابقين والحاليين فى الجيش الاثيوبى منهم الجنرال « امها ديست » قائد عام قوات الطيران والجنرال « ديمزى نحويسى » الرئيس السابق لهيئة أركان القوات المسلحة ، والجنرال « فنتا بيلاى » وزير الصناعة الحالى وقائد السلاح الجوى السابق ، والجنرال « يمنرى بولتو » القائد العام للجيش الثانى المرابط فى اريتريا .

وقد تمكن القائمون بمحاولة الانقلاب - فى البداية - من محاصرة مبنى وزارة الدفاع فى العاصمة الاثيوبية اديس أبابا ، وقتل الميجور جنرال « هيلى جور جيس هابت ماريام » وزير الدفاع لرفضه الانضمام إلى محاولة الانقلاب ، وقد وجد القائمون بالانقلاب دعما من الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا التى تركت للقائمين بالانقلاب فرصة السيطرة على مدينة اسمرة بإقليم اريتريا واذاعة بيانات من اذاعة اسمرة ، كما قررت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وقف اطلاق النار من جانب واحد اعتبارا من ٥/١٨ ولمدة اسبوعين وابدت استعدادها لتقديم كل ما يلزم من مساندة لمحاولة الانقلاب لاسقاط حكم الرئيس الاثيوبى .

وقد استمر هذا الوضع ثلاثة أيام حتى تمكنت القوات الاثيوبية الحكومية من قمع الحركة الانقلابية بعد القبض على فنتا بيلاى وعدد من الجنرالات المطلبين وهروب الآخرين ، وقتل الجنرال امها ديست والجنرال مريد نحويسى ، كما اعادت القوات الحكومية سيطرتها - وفقا لما أعلنته المصادر الرسمية الاثيوبية - على اقليم اسمرة . وأعلن الرئيس الاثيوبى الذى قطع زيارته لالمانيا الديمقراطية ان حركة الانقلاب قد تم قمعها .

ورغم ان محاولة الانقلاب الفاشلة التى وقعت مؤخرا فى اثيوبيا ضد الرئيس منجستو ليست الأولى من نوعها - اذ اكتشفت عام ١٩٨٦ محاولة انقلاب قام بها بعض الضباط من ذوى الرتب الصغيرة الذين يحاربون فى اريتريا ، وفرار طيار منهم إلى السودان ، كما تعرض الرئيس منجستو لعدد من محاولات الاغتيال - الا ان هذه المحاولة الاخيرة ، هى أول محاولة تعلن عنها رسميا أديس أبابا منذ عام ١٩٧٤ . وهذه المحاولة الأخيرة ان دلت على شيء انما تدل على حجم الضغوط التى أصبح النظام السياسى الاثيوبى يتعرض لها فى الفترة الأخيرة والمتمثلة فى الاوضاع الاقتصادية المتردية ، واتساع نطاق الحركات المعارضة المطالبة بالانفصال عن اثيوبيا وهما حركة تحرير شعب اريتريا وحركة تحرير شعب التيجراى فى شمال اثيوبيا . هذا فضلا عن الضغوط التى تفرضها علاقات اثيوبيا المتوترة مع عدد من الدول المجاورة وبعض القوى الدولية . وفى الوقت نفسه تدل المحاولة الانقلابية الاخيرة على ان النظام الاثيوبى لم ينجح بعد بصورة كاملة أو لم يتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذه الضغوط الأمر الذى عرض بقاءه واستمراره للانهيار . وفيما يلى نستعرض الضغوط التى تواجه نظام الحكم فى اثيوبيا والخطوات التى اتخذها النظام لمواجهة هذه الضغوط والى أى مدى نجح النظام فى معالجتها وبالتالى مستقبل النظام من حيث امكانية استمراره أو انهياره وذلك على النحو التالى :

أولا : الضغوط التى واجهت نظام الحكم فى اثيوبيا :

١ - الأوضاع الاقتصادية المتردية :

تشهد الاوضاع الاقتصادية فى اثيوبيا ترديا شاملا ، فاثيوبيا من أقل الدول تطورا فى العالم من الناحية الاقتصادية ، اذ انها تعتبر الدولة الثانية من حيث انخفاض

الدخل الفردى على مستوى القارة الافريقية والسادسة على مستوى العالم . وقد ساعد على تخلفها الظروف المناخية غير المواتية ، وتعرضها للكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول والجراد ، كما اجتاحت اثيوبيا منذ اوائل الثمانينات نوبة جفاف شديدة مما عرض قسما كبيرا من البلاد للمجاعة .

وقد ساعد على تردى الاوضاع الاقتصادية الحرب الدائرة فى الشمال الاثيوبى بين القوات الحكومية وحركة تحرير شعب اريتريا من جهة وحركة تحرير شعب التيجراى من جهة اخرى . فالحرب الاثيوبية الاريترية تكلف الخزانة الاثيوبية مليون دولار يوميا . كما ان الأراضى الزراعية فى اقليم التيجراى تدهورت إلى درجة ان ٩٠٪ من سكان الاقليم قد اصبحوا معدمين .

وقد أدت هذه الظروف مجتمعه إلى تدنى مستوى المعيشة وتزايد السخط الشعبى الذى عبر عن نفسه فى بدء ظهور شعارات معادية للنظام .

٢ ـ المشكلات العرقية

اثيوبيا من الناحية البشرية ، يطلق عليها « متحف السكان » اذ تضم تنوعا عرقيا كبيرا . ففى اقصى الشمال توجد قبائل بنى عامر وهى حامية وتقطن فى الشمال الشرقى فى اقليم تيجراى الذى يطالب بانفصاله عن اثيوبيا . وفى الشمال الغربى توجد الجماعات العربية فى السودان وتقطن فى اقليم ارتيريا الذى يطالب بانفصاله ايضا . بينما يحتل قلب الهضبة الشمالية شعب الأمهرا ويغلب عليه اللسان السامى . وفى الجنوب توجد جماعات الجالا الحامية الرعوية التى تحيط بقبائل سيدامو التى تغلب عليهم الصفات الزنجية وفى اقصى الشرق يوجد العفار والصوماليون . وهناك اقليات متقوقعه كالفلاشا أو اليهود السود . وبالاضافة الى التنوع العرقى فهناك تنوع دينى يتمثل فى وجود الديانات الاسلامية والمسيحية واليهودية بالاضافة الى الجماعات الوثنية .

وقد أدى هذا الاختلاف العرقى إلى ظهور مشكلتين عرقيتين ظلت اثيوبيا تعانى منهما منذ عام ١٩٦٢ ، وهو العام الذى ضمت اثيوبيا فيه اقليم اريتريا . واقليم التيجراى اللذين يشعر السكان فيهما بتميزهم عن بقية السكان فى اثيوبيا . ولذلك فقد عارض سكان الاقليمين هذا الضم وطالبوا بالسيطرة عليهما . واستمرت هذه المعارضة بعد الاطاحة بالامبراطور هيلا سلاسى ونجاح الحركة التى قام بها العسكريون عام ١٩٧٤ .

ومع استمرار المعارضة فى الاقليمين حاول النظام الاثيوبى فى البداية استخدام الحل العسكرى لفرض النظام عليهما بالقوة عن طريق الحملات المتكررة التى كان آخرها حملة قادها الرئيس الاثيوبى بنفسه فى مارس ١٩٨٨ على اقليم اريتريا وكانت السادسة من نوعها . ولكن هذه الحملات فشلت جميعها واستردت الجبهتان المعارضتان فى حربهما ضد القوات الحكومية .

ومنيت القوات الحكومية بهزائم متلاحقة حتى بلغ عدد الاسرى من الجيش الحكومى لدى ثوار اريتريا فقط ١٥ الف أسير وثلاثة من المستشارين العسكريين السوفييت من بينهم ضابطان برتبة عقيد . كما صعدت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى حربها ضد القوات الحكومية ومع بداية مارس ١٩٨٩ أصبحت الجبهة تسيطر على اقليم التيجراى بالكامل بما فيه العاصمة ميكال وطورت مطالبها بضرورة اسقاط الرئيس منجستو . وقد أدى استمرار الحرب وتزايد الخسائر البشرية فى صفوف القوات الحكومية إلى أضعاف الروح المعنوية لدى افراد هذه القوات وهروب الجنود من الجيش الحكومى وانضمامهم الجبهات المعارضة بل واشتراك قوات الجيش الثانى فى القوات الحكومية المرابطة فى اقليم اريتريا فى محاولة الانقلاب الأخيرة ضد الرئيس منجستو .

٣ ـ الضغوط الخارجية :

وقد نتجت هذه الضغوط من توتر علاقات اثيوبيا بالدول المجاورة خاصة الصومال بسبب النزاع حول منطقة الاوجادين ، والسودان بسبب الاتهامات المتبادلة بشأن مساعدة اثيوبيا المتمردين فى الجنوب السودانى ومساعدة السودان للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا . هذا فضلا عن اتهام اثيوبيا لبعض الدول العربية الاخرى مثل سوريا والعراق بمساعدة الجبهة الاريترية .

وعلى المستوى العالمى ، فقد دخلت العلاقات الاثيوبية السوفيتية فى الفترة الاخيرة بحالة من الفتور كان من مظاهرها ان اللجنة الاثيوبية السوفيتية التى عقدت فى اديس ابابا فى الفترة من ١١ ـ ١٩ يناير ١٩٨٩ لم تحرز شيئا ذا قيمة حيث لم يتم الاتفاق على مشروعات جديدة وانما استكمال المشروعات التى بدأ العمل بها ، كما فشلت المفاوضات حول الديون العسكرية ، ولم يقبل السوفييت تزويد اثيوبيا الا بأسلحة دفاعية وفى حدود ٢٠٪ من الكميات المطلوبة ويأتى هذا التصرف السوفيتى منطلقا من توجه جورباتشوف الجديد فى علاقاته مع الغرب وارتباط ذلك بالتوجه نحو التسويات الاقليمية ولذلك فقد حث الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف الرئيس منجستو خلال زيارة هذا الاخير الاتحاد السوفيتى فى يوليو ١٩٨٨ واثناء حفل الاستقبال الذى اقامه جورباتشوف تكريما لمنجستو على ضرورة ايجاد تسويات سياسية فى القرن الافريقى . وعندما طالب الرئيس منجستو خلال الزيارة بمزيد من الاسلحة طالبه جورباتشوف بحل المشكلة الاريترية فى اطار الدولة الاثيوبية متعددة الشعوب واشار جورباتشوف إلى ان الاتحاد السوفيتى أوقف امداده مصلحة فى مد فترة معاهدة تزويد الاسلحة التى تنتهى عام ١٩٩١ .

وهكذا فان السوفيت حاليا يمدون اثيوبيا بكميات من الأسلحة لا تحقق انتصارا ساحقا في حربها مع الجبهات المعارضة وانما تتيح فقط تحسين اوضاع الجيش الاثيوبي لفرض حل سلمي .

أما عن علاقة اثيوبيا بالولايات المتحدة الامريكية فان ادارة بوش أعلنت انها ملتزمة بالشروط التي وضعتها الادارة الامريكية السابقة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا وهي احترام حقوق الانسان والاصلاح الاقتصادي والحل السلمي لمشكلتي اريتريا والتيجراي وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة .

**ثانيا : كيف واجه النظام الاثيوبي هذه الضغوط**

**١ - بالنسبة للمشكلة الاقتصادية**

ظهرت بوادر تحول نحو الانفتاح الاقتصادي في اثيوبيا وذلك عقب الدورة العاشرة للجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي الحاكم والتي عقدت في نوفمبر ١٩٨٨ . وللمرة الاولى تبرز وسائل الاعلام الاثيوبية تقريرا اصدرته وكالة الانباء الاثيوبية في يناير ١٩٨٩ بعنوان « نحو دور لرأس المال الخاص في الاقتصاد القومي » مما يعد تأكيدا لهذا الاتجاه .

وترمي الحكومة الاثيوبية من وراء ذلك إلى تحسين الاوضاع الاقتصادية التي لم تتحسن باستخدام النظام الاشتراكي ، كما انها ترمي الى تنفيذ احد الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا املا في الحصول على المعونات الاقتصادية من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية .

**٢ - بالنسبة لمشكلتي اريتريا والتيجراي :**

بعد فشل الحل العسكري اتجهت الحكومة الاثيوبية إلى الحل السلمي لمشكلتي اريتريا والتيجراي .

فيما يتعلق باريتريا ، وجه الرئيس منجستو ، في تقرير قدمه إلى الدورة العادية السادسة للجنة المركزية لحزب عمال اثيوبيا التي عقدت في بداية عام ١٩٨٧ ، نداء للحركة الاريترية لحل المشكلة حلا سلميا ، كما اصدرت الجمعية الوطنية ( الشينغو ) عقب افتتاحها في ٩ سبتمبر ١٩٨٧ نداء مشابها . وعلى اثر ذلك بدأت اتصالات بين الحكومة الاثيوبية وعدد من الجماعات الاريترية التي صورتها وسائل الاعلام الاثيوبية على انها ممثلة الشعب الاريتري وذلك في محاولة لسحب الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا التي رفضت الاشتراك في هذه الاتصالات مطالبة باستقلال الاقليم . وقد تقدمت هذه الجماعات بعدد من المطالب مثل منحهم حكما ذاتيا وتسليم الواقعين للدفاع عن البلاد واتخاذ الاجراءات الخاصة باستقبال الاريتريين العائدين الى الاقليم والبالغ عددهم ٧٥٠ الف شخص . وقد وافق الرئيس منجستو في ١٩٨٨/١٢/٢٩ على المطالب التي تقدمت بها هذه الجماعات . واعلن في فبراير ١٩٨٩ عن تشكيل لجنة عليا بقرار من مجلس الدولة الاثيوبي بهدف توفير الظروف الملائمة لتنفيذ الاجراءات الخاصة بتسوية القضية الاريترية . وقد دارت مفاوضات - تعد الأولى من نوعها - بين الحكومة الاثيوبية وخمسة فصائل اريترية ( لا تشمل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ) بالخرطوم في اواخر مارس الماضي وقد طلبت الفصائل الاريترية اشراك المنظمات الدولية في المفاوضات بينها وبين الحكومة الاثيوبية وقد رفضت الاخيرة هذه المطالب كما طلبت الحكومة الاثيوبية اقامة اتحاد فيدرالي بين اريتريا واثيوبيا وهو ما رفضته الفصائل الاريترية ولذلك فقد تأجلت المفاوضات الى وقت لاحق نظرا لعدم اتفاق الجانبين .

وفيما يتعلق بمشكلة اقليم التيجراي ، فلم تجر حتى الان أية مفاوضات رسمية بين الحكومة الاثيوبية وبين مسئولين من التيجراي بل ان فصائل التيجراي قد صعدوا هجومهم في الفترة الاخيرة في مناطق عفر وعيسى .

**٣ - بالنسبة للضغوط الخارجية**

حاولت اثيوبيا تخفيف التوتر مع الدول المجاورة تباعا ، فقد وقعت مع الصومال في الثالث من ابريل ١٩٨٨ اتفاقا بشأن النزاع حول منطقة الاوجادين ، واستمرت محاولاتها لتحسين العلاقات مع الصومال عن خلال الزيارات المتبادلة وتوقيع اتفاقيات مختلفة كان اخرها التوقيع في العاصمة الصومالية مقديشيو في اول فبراير ١٩٨٩ على اتفاق بشأن النقل الجوي وبروتوكول اتفاق لمرحلة جديدة من التعاون الثقافي وقعه وزير النقل والمواصلات الاثيوبي في ختام زيارته للصومال .

كما سعت اثيوبيا لتحسين علاقاتها مع السودان وذلك بلعب دور وساطة بين الحكومة السودانية والمتمردين بالجنوب السوداني وتوقيع اتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة التمرد بالجنوب في اديس أبابا ) سعيا للحصول على مساعدة السودان لاثيوبيا في التوصل الى حل لمشكلة اريتريا ( المفاوضات التي جرت بالخرطوم بين الحكومة الاثيوبية وبعض الفصائل الاريترية ) كما وافقت اثيوبيا في ١٩٨٩/٤/١ على مرور قوافل الاغاثة الى الجنوب السوداني عبر الاراضي الاثيوبية .

كما سعت اثيوبيا الى تحسين علاقاتها مع بقية الدول العربية التي تعتقد اثيوبيا انها تدعم ثوار اريتريا ، فقد زار الرئيس منجستو سوريا في اواخر ١٩٨٨ . كما تم استئناف العلاقات بين اثيوبيا والعراق في فبراير ١٩٨٩ ، هذا فضلا عن اعتراف اثيوبيا بالدولة الفلسطينية لدعم

علاقاتها مع الدول العربية جمعاء .

أما عن علاقات اثيوبيا بالقوتين العظميين ، فقد حاول الرئيس منجستو الحصول على أكبر قدر من المساعدات من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وذلك بالاستجابة الى التوجه السوفيتي بحل مشكلة اريتريا حلاً سلمياً . والمعروف أن اثيوبيا تتلقى معونة من الاتحاد السوفيتي وتبلغ ديونها العسكرية للاتحاد السوفيتي ثلاثة مليارات دولار وتزيد ديونها المدنية له عن المليارين من الدولارات .

من ناحية أخرى يحاول الرئيس منجستو تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة ، وقد عبر عن ذلك خلال استقباله لوفد الكونجرس الأمريكي الذي زار اثيوبيا خلال الفترة من ٢٩ مارس إلى أول ابريل ١٩٨٩ حيث طلب رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين اثيوبيا والولايات المتحدة من درجة قائم بالأعمال إلى درجة سفير . ويعتبر التوجه نحو الانفتاح في الاقتصاد بمثابة محاولة لتحسين العلاقات الاثيوبية الأمريكية كما سبق القول .

ويتضح من العرض السابق ان النظام السياسي الاثيوبي لم ينجح بعد في مواجهة الضغوط التي تواجهه بصورة كاملة . ذلك ان التحول إلى الانفتاح الاقتصادي لم يقصد به مصلحة اقتصادية حقيقية بقدر ما قصد به الحصول على المساعدات الغربية ومساعدات صناديق التمويل الدولية وحتى لو قصد به المصلحة الاقتصادية الداخلية فهو في مرحلة جنينية لا يمكن الحكم على نتائجه بالنسبة لتحسين الاوضاع الاقتصادية ويبقى على النظام السياسي الاثيوبي ان يتوصل الى حل للمشاكل العرقية التي تحمل الاقتصاد الاثيوبي أعباء لا طاقة له بها . وحتى بالنسبة للخطوات التي اتخذها النظام لحل المشاكل العرقية في اثيوبيا فانها لم تكن استجابة للمصالح القومية بقدر ما كانت استجابة للأوضاع التي فرضتها الظروف الدولية والمناخ السائد في النظام الدولي وهو مناخ الوفاق وارتباط ذلك بالاتجاه نحو التسويات الاقليمية . ومع ذلك يمكن القول انه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة الاخيرة في اثيوبيا فقد دخل عنصر آخر بجانب الضغوط الدولية هو الجيش الذي انهكه استمرار الحرب في الشمال وبذلك يفرض على الحكومة الاثيوبية ضرورة الاسراع بخطوات الاصلاح الاقتصادي وحل المشاكل العرقية التي ساعدت على تفاقم الاوضاع الاقتصادية والحفاظ على السلام الذي توصلت اليه اثيوبيا مع الصومال وتخفيف التوتر مع السودان .

ويمكن القول ان نجاح النظام الاثيوبي في تحقيق هذه الأهداف يتوقف عليها امكانية بقائه واستمراره والا تعرض النظام نفسه للانهيار .



# مشروع الولايات المتحدة الأوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل

د . ثناء فؤاد عبد الله

مع بداية عام ١٩٩٣ ، وبعد خمسة وثلاثين عاما من توقيع اتفاقية روما باقامة سوق أوروبية مشتركة ، ونتيجة عمل دؤوب وخطوات متزنة وثابتة ، وتتويجا لتضحيات متبادلة بكثير من المصالح قصيرة المدى فى سبيل الأهداف الكبيرة ذات المدى البعيد ، ستصبح أسواق الدول الأوروبية الغربية سوقا واحدة تتحرك فيها دون قيد مختلف السلع والخدمات وتنتقل بينها دون عائق العمالة ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية لاثنتى عشرة دولة لتقوم بذلك كتلة اقتصادية عملاقة تضم ٣٢٢ مليون نسمة وتزيد قيمة ناتجها الاجمالى عن ٤٨٠٠ مليار دولار وتستأثر بأكثر من ٤٠ ٪ من مجمل تجارة العالم .

ومن الواضح أن هذا الحدث الفريد فى التاريخ السياسى والاقتصادى سيحمل بلا شك انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمى والتكتلات الاقتصادية الأخرى فضلا عن آثاره العميقة على اقتصاديات الدول الأوروبية ذاتها ، كما أنه لن يكون عالمنا العربى بمنأى عن هذه الانعكاسات والآثار فالسوق الأوروبية هى من أكبر شركائنا التجاريين استيرادا وتصديرا وهى من أهم الأسواق التى نرتبط بها ماليا واستثماريا فضلا عن كونها المركز العالمى لخدمات المصارف والتأمين والشحن وغيرها .

والحقيقة أن عام ١٩٩٢ يبدو للبعض أنه العام الذى سيشهد ظهور القلعة الأوروبية التى أرست حواجز الحماية الجمركية لتقيها من المؤثرات الخارجية فى حين يبدو مشروع الوحدة فى نظر البعض - الأكثر ريبة - أقرب الى الحلم . فالدول الأوروبية التى اختلفت طويلا حول الميزانيات والانفاق الزراعى وقضايا السياسة الخارجية وقائمة لاتنتهى من القضايا الأخرى ليس من المحتمل أن تحقق فيما بينها وحدة تكفى لاقامة سوق متكاملة ويقف هذا الرأى فى مواجهة من يرون أن عام ١٩٩٣ سيشهد « فجر عصر ذهبى » جديد لأوروبا ونهضة جديدة فى أواخر القرن العشرين .. وتقع الحقيقة فى نقطة ما فيما بين هذه الآراء المتعارضة .

**الاطار العام لقضية الاندماج الأوروبى :**

ربما يثور فى أذهاننا الآن تساؤل مؤداه .. ماذا سيحدث على وجه التحديد فى عام ١٩٩٢ ؟ .. وللاجابة على هذا السؤال نقول .. ان ماسيحدث باختصار هو : تنفيذ المرحلة النهائية من عملية الاندماج الاقتصادى لمختلف أعضاء الجماعة الأوروبية فى سوق موحدة أى ازالة آخر العقبات من أمام حرية تنقل السلع وعناصر الانتاج بين هذه الدول ، فقد أزيلت فى المراحل المتتابعة السابقة الحواجز الجمركية « ١٩٦٨ » وقبلها تم تنسيق السياسات الاقتصادية ابتداء من عام ١٩٥٧ تاريخ توقيع اتفاقية روما التى انشئت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضاها وتبقى من تلك العقبات حتى الآن العقبات الادارية والسياسية مثل الرقابة الجمركية ونظام عبور الحدود واختلافات نظم النقد ومعدلات وأنواع الضرائب .. الخ وهذه هى الحواجز التى ستزول كلية بحلول عام ١٩٩٣ ليصبح تنقل السلع والعمال ورأس المال بين فرنسا وبريطانيا مثلا مثل تنقلها بين محافظتين أوولايتين فى دولة واحدة . وعند هذه النقطة نكون قد اقتربنا من المناطق الخطرة والجوانب الحساسة فى قضية الاندماج الأوروبى .. وهذه الجوانب تتمثل أساسا فى : المتطلبات السياسية التى يقتضيها الاندماج الاقتصادى الكامل للدول الأوروبية ذلك لأنه على الصعيد الاقتصادى فمن الممكن وضع الخطط لمعالجة واحتواء الأضرار الجانبية التى سوف تلحق بقطاع انتاجى ما فى دولة ما من جراء الاندماج الكامل ولكن القضايا الخلافية الجوهرية تثور عند الحديث عن ازالة الحدود السياسية فهذا المطلب يدخلنا فى دائرة المفهوم الأوروبى لقضية

السيادة القومية .. فهل ستتمكن الدول الأوروبية مع مطلع عام ١٩٩٣ من التخلص من القيود السياسية الى حد تحقيق الحلم بحيث ينبثق على المسرح السياسى الدولى كيان جديد تحت اسم : الولايات المتحدة الأوروبية . ؟

**الجذور القريبة لحركة الوحدة الأوروبية :**

أن استشراف ملامح المستقبل تتطلب بادىء ذى بدء الاستيعاب الواعى لدروس الماضى توصلا لادراك المغزى الحقيقى وراء الانجازات الانسانية المواكبة لحركة التاريخ ومن هنا فمن المنطقى أن نرجع الى الجذور التاريخية لحركة الوحدة الأوروبية .. وهو مايعود بنا الى فترة الحرب العالمية الثانية وما اقترن بها من ظروف القتل الجماعى والخراب الاقتصادى والاستنزاف النفسى والمعنوى وهى النتائج التى كانت أشبه بالصدمة القاسية التى مست الضمير الأوروبى فى أعماقه وتمثل ذلك فى الحقيقة فى ظهور شعور أوروبى عام بالرفض لذلك النوع من العقائد والأنظمة السياسية التى تحركها نزعات قومية متطرفة والتى أدت الى تدمير أوروبا مرتين خلال جيل واحد . وبدأ لقطاعات عديدة من الرأى العام الأوروبى أنه لن يمكن تفادى تكرار كارثة الحرب مرة أخرى الا اذا أمكن لشعوب أوروبا أن تقيم فيما بينها كيانا أوروبيا فيدراليا على أسس من الديمقراطية الحقة تحتوى وتذيب نزعات التسلط القومى التى جسدتها تلك التراكمات المستمرة من صراعات المصالح والأطماع القومية فى أوروبا خلال فترات تاريخية طويلة .

ومن هنا نجد أنه بعد انتهاء الحرب مباشرة قامت عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية كانت وجهتها جميعا بذل جهود دعائية وتعليمية مكثفة فى خدمة الوحدة الأوروبية وقد انتظم شمل هذه الجماعات فى المؤتمر الذى عقد فى لاهاى فى مايو ١٩٤٨ وسمى بمؤتمر أوروبا . وقد أمكن لهذا المؤتمر أن يولد ضغوطا عنيفة فى اتجاه تأييد الاقتراح الذى كان مطروحا وقتئذ لانشاء جمعية برلمانية أوروبية تكون وظيفتها الرئيسية بحث الأمور ذات الأهمية المشتركة لدول أوروبا ، والتوصل الى التدابير التى تحقق تعاون الدول الأوروبية فى الميادين الاقتصادية والسياسية .

وبعد مناقشات أوروبية مستفيضة استغرقت نحو ستة شهور اتفق على اقامة مايسمى بمجلس أوروبا ، وكان ذلك فى مايو ١٩٤٩ وكانت الدول الموقعة على قانون انشاء هذا المجلس هى : بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد . وفى الواقع فانه قد سبق التوقيع على القانون الخاص بانشاء مجلس أوروبا أن قامت بعض دول أوروبا الغربية وبالتحديد بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج بتكوين رابطة تجمع وثيق بينها . وتمثل ذلك فى التوقيع على معاهدة بروكسل المعروفة فى مارس ١٩٤٨ وهى المعاهدة التى نصت على مبدأ الأمن الجماعى والدفاع المشترك ضد أى عدوان يقع فى أوروبا وعلى التعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى وعلى اقامة جهاز استشارى دائم للبحث فى تنفيذ أهداف هذه المعاهدة . وقد حاولت المعاهدة أن تنشىء منظمة عسكرية دفاعية فى غرب أوروبا ، كانت النواة فيما بعد لحلف شمال الأطلنطى ١٩٤٩ ، واتحاد غرب أوروبا ١٩٥٤ .

ثم أتت مرحلة أخرى مهمة فى مشاريع التعاون الاقتصادى الأوروبى والتى أخذت فيها فرنسا زمام المبادرة مع التوقيع على المعاهدة التى نشأ بموجبها مجمع الفحم والصلب الأوروبى فى ابريل ١٩٥١ والتى وقعت عليها كل من فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج وقد أكدت هذه الدول فى ديباجة المعاهدة أن تجمع صناعات الفحم والصلب فيها لم يكن سوى بداية وأن الهدف المشترك والأهم هو خلق مجمع اقتصادى أوروبى يستطيع فى النهاية أن يحقق الاندماج السياسى لهذه الدول . وقد رفضت بريطانيا الانضمام الى مجمع الفحم والصلب الأوروبى ، ولم تقبل بهدفه النهائى المعلن وهو العمل على تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية . وكان ذلك يعنى استبعاد بريطانيا منذ البداية من تلك العملية الاندماجية التى شرعت فيها دول أوروبا الست ، كما كانت تعنى التقسيم الفعلى لأوروبا الغربية بين مجموعتين من الدول : احداهما تعمل من أجل أن تكون أوروبا المتحدة حقيقة وواقعا ، والثانية لم تكن على استعداد لأن تشارك على مستوى أبعد من « تدابير التعاون الحكومى المحدودة » وقد أستمر هذا التقسيم يحدث أثره فى جو العلاقة بين هاتين المجموعتين من الدول لسنوات طويلة لاحقة .

وفى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، وقعت الدول الست المذكورة فى روما على معاهدة انشاء « السوق الأوروبية المشتركة » أو .. الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، التى أصبحت نافذة المفعول من أول يناير ١٩٥٨ وفى نفس التاريخ تم أيضا التوقيع على المعاهدة الخاصة بانشاء منظمة الطاقة الذرية الأوروبية « اليوراتوم » التى أكدت فيها الدول الأوروبية الأعضاء أن هدفها هو تشجيع الاستخدام السلمى للطاقة الذرية على أساس مشترك ، وتحت رقابة سلطة « فوق قومية » .

أما بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فقد كان الهدف من وراء انشائها هو ايجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء فى هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ، عن طريق الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وتخصص الانتاج الصناعى فى هذه الدول . ثم تجاوزت هذه المرحلة فيما بعد الى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ، ورأس المال ، والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول .

وقد رفضت بريطانيا فى البداية أن تنضم الى عضوية السوق الأوروبية المشتركة تماما كما فعلت عند تأسيس مجتمع الفحم والصلب الأوروبى وتعللت فى ذلك بالتزاماتها الخاصة التى تتحملها تجاه مجموعة دول الكومنولث البريطانى وكبديل لعضوية بريطانيا فى هذه الكتلة الإقتصادية الأوروبية أقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال فى عام ١٩٥٩ على انشاء مايسمى بمنطقة التجارة الحرة والتى كانت تكفل بعض مظاهر التعاون الاقتصادى والجمركى دون أن تمس علاقة بريطانيا الخاصة بدول الكومنولث « يبلغ عدد سكان دول منطقة التجارة الحرة التى تضم حاليا : السويد ـ فنلندا ـ النرويج ـ النمسا ـ سويسرا ـ ايسلندا ، ٣١ مليون نسمة ، ويقل اجمالى ناتجها القومى عن ٥٠٠ مليار دولار » وفى بداية الستينات غيرت بريطانيا من اتجاهها وتقدمت بطلب عضوية الى السوق الأوروبية المشتركة ولكن ديجول استخدم سلطة الفيتو فى يناير ١٩٦٣ ليقف فى وجه هذا الانضمام وكانت حجته فى هذا الرفض ان بريطانيا لم تكن شريكا أوروبيا طيبا وانها لم تكن لتتفق بأوضاعها واتجاهاتها مع باقى دول القارة ، وأن وجودها بينها لم يكن ليحقق لهذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية الانسجام المطلوب .

ثم تحرك الاهتمام بموضوع انضمام بريطانيا لعضوية السوق الأوروبية مرة ثانيةمنذ عام ١٩٦٥ وبعد مفاوضات مضنية ووفق فى يناير ١٩٧٢ على انضمام بريطانيا والدانمرك وايرلندا الى السوق وفى أعقاب هذا الانضمام ، انعقد مؤتمر قمة من رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية التسع فى أكتوبر ١٩٧٢ فى باريس وكان لهذا المؤتمر أهميته الخاصة فى العمل على دعم وتطوير كيان هذه الجماعة الدولية . ولقد كان الاعلان الذى صدر عن هذا المؤتمر بمثابة « وثيقة شاملة » حددت أهداف ومبادىء ووسائل التعاون بين دول الجماعة الأوروبية فى تكوينها الجديد . » فى ١٩٨١ انضمت اليونان ثم فى عام ١٩٨٦ انضمت أسبانيا والبرتغال » !

وبالنسبة لفكرة الوحدة الأوروبية ، ففى الوثيقة التى صدرت عن قمة ١٩٧٢ جاء مايلى : ان الدول الأعضاء فى الجماعة وهى التى تعد عنصرا محركا للبناء الأوروبى لتؤكد عزمها على تحويل مجموعة العلاقات التى تربط بينها الى وحدة أوروبية قبل نهاية العقد الحالى . وقد طلبت هذه الوثيقة من المنظمات التابعة للجماعة اعداد التقارير الخاصة بخطوات هذه الوحدة السياسية ، حتى يتسنى بحثها واقرارها من قبل مؤتمرات القمة الأوروبية التالية .

وخلال الستينات وبداية السبعينات تطورت الجماعة الأوروبية ، لكنها منذ منتصف السبعينات أخذت تعانى من عدة مشاكل تمثلت فيما يلى :

أولا : أخذ معدل النمو للناتج القومى الأوروبى فى التباطؤ ، وعجز عن اللحاق بمعدل النمو فى اليابان أو الولايات المتحدة واستمر ذلك حتى توقف إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد فى أوروبا عند ١٢,٢٠٠ دولار فى حين وصل فى الولايات المتحدة إلى ١٦,٦١٥ دولار وفى اليابان إلى ١٩,٦٦٤ دولار .

ثانيا : أصيبت أوروبا بداء « البطالة » التى وصل متوسطها على مستوى الجماعة إلى ١٠,٧ ٪ ، أى أعلى من متوسطها فى الولايات المتحدة وهو ٦,١ ٪ وأعلى كثيرا من اليابان حيث بلغ ٢,٨ ٪ .

ثالثا : تناقص نصيب الجماعة الأوروبية فى السوق الدولى بالنسبة للقطاعات الرئيسية سريعة النمو ورفيعة المستوى تكنولوجيا ، فقد فقدت الشركات الأوروبية جزءا من أنصبتها فى السوق فى الصناعات التى تمثل فيها الوفرة أهمية كبيرة مثل السيارات والسلع الكهربية .

ومن ثم .. رأت الجماعة الأوروبية انه من الضرورى العثور على علاج لهذه المشاكل والا ظلت تتعثر خلف الولايات المتحدة واليابان ، وأن الاسراع بإقامة سوق أوروبية موحدة حقيقية يمكن أن يؤدى إلى ازدهار التجارة فيما بين الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية ، فهذه المنطقة التجارية الواسعة التى لا توجد فيها عوائق ستؤدى الى تخصيص أفضل للموارد والى وفورات الحجم ، ومن ثم فسيزيد النمو الاقتصادى فى أوروبا ، وقدرة أوروبا على المنافسة إزاء بقية العالم .

وكان الرجل الذى حرك الدول الأعضاء الى العمل هو جاك ديلور ، وهو وزير مالية اشتراكو فرنسى سابق عين رئيسا للجنة الأوروبية ( الجهاز التنفيذى للجماعة

الأوروبية ) في أوائل ١٩٨٥ . فقد رأى أن أحياء هدف قيام سوق أوروبية موحدة لا تعوقها الحواجز يمكن أن ينجح هذه المرة والا يفشل كما فشلت الجهود السابقة ، وعهد الى لورد كوكفيلد باعتباره مفوض السوق الداخلية بمهمة عسيرة هي وضع برنامج قابل للتنفيذ وتحديد جدول عملي لتحقيق هذه الغاية أي إقامة سوق أوروبية موحدة ، ووضعت خطة عمل هي الكتاب الأبيض تضمنت اصدار ثلاثمائة توجيه من أجل تحقيق التكامل ، ولتنفيذ هذه الخطة قررت الدول الأعضاء إجراء تغيير جذري : فقد عدلت اتفاقية روما وأقرت الوثيقة الأوروبية الموحدة من أجل إقامة السوق الداخلية بالتدريج خلال فترة تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .. وستضم السوق الداخلية منطقة بلا حدود فيما بينها تكفل حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال ، وتم إجراء التعديل اللازم وذلك باقرار الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت داخل المجلس بدلا من الاجماع الذي عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من الأحيان واتفق على أن يبدأ التنفيذ الفعلي مع مطلع عام ١٩٩٣ .

**السوق الأوروبية والعالم الخارجي : المواجهة التجارية بين أوروبا - والولايات المتحدة**

عندما أقيمت السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما ١٩٥٧ شجعت الولايات المتحدة قيام السوق ورفعت شعارات الشاركة الأطلنطية واعتبرت التكتل الأقتصادي الأوروبي ركيزة أخرى من ركائز القوة الغربية .. على أن أحدا لم يتصور ان تتحول هذه الكتلة الاقتصادية من وضع الشريك أو الحليف الى وضع الخصم الاقتصادي للمصالح الأمريكية - حيث عملت دول السوق على إقامة جدار عازل من الرسوم الجمركية بينها وبين العالم الخارجي في الوقت الذي عمدت فيه الى حذف هذه الرسوم وتصفيتها فيما بينها وهو ما كان ينطوي على تمييز ضد مصالح الدول الأخرى . وقد دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات مع دول السوق الأوروبية منذ عام ١٩٦٠ .. لوضع أساس بعيد المدى نحو تنمية علاقات أمريكا الاقتصادية بدول السوق المشتركة ولاقناعها بتخفيض رسومها الجمركية الخارجية على السلع الصناعية الامريكية ومنذ البداية اتضحت الخلافات بين الجانب الأمريكي والأوروبي فيما يتعلق بتصنيف السلع التي تخضع للرسوم الجمركية ثم تعقدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة واوروبا بشأن السياسات الزراعية الموحدة لدول السوق ، وتكاليف دعم المنتجات الزراعية وفي ضوء الخلافات بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية تجاريا فقد حذر الخبراء الأمريكيون من أن الوضع سيكون اسوأ مما هو عليه الآن بعد اندماج السوق الأوروبية في عام ١٩٩٢ ، حيث سيعني ذلك مزيدا من اجراءات الحماية الجمركية ضد الصادرات الزراعية الأمريكية وهو ما سيؤدي الى انكماش اكبر سوق تصرف فيها الولايات المتحدة هذه المنتجات .. ولعل هذه الأسباب هي التي دفعت الولايات المتحدة الى ابرام ما سمي ( بصفقة القرن ) مع كندا والتي اعتبرت اضخم صفقة اقتصادية في العصر الحديث بين دولتين .. وهي تقضي باقامة سوق أمريكية موحدة في أمريكا الشمالية (٢٧٠٠ مليون مستهلك ) وذلك بحلول عام ١٩٩٩ ، ويتم في اطارها الغاء جميع الحواجز الجمركية والعوائق التجارية بأشكالها بين كندا والولايات المتحدة .. ومن شأن ذلك أن يؤدي الى خفض الأسعار أمام المستهلك العادي بنسب كبيرة ، وهو ما سيؤدي بدوره الى تقليل معدل التضخم .

وبطبيعة الحال فان هناك الأسباب المباشرة التي دفعت الولايات المتحدة لابرام هذه الصفقة مع كندا والتي منها العلاقة الخاصة بين الدولتين بحكم موقعهما الجغرافي ، الا ان أهم الأسباب غير المباشرة للوصول الى الاتفاق التجاري الأمريكي الكندي هي الخلافات التجارية الحادة مع الدول الأوروبية .. ومن ثم كانت مشورة المخططين الأمريكيين بضرورة لجوء الولايات المتحدة الى سياسة عقد الاتفاقيات الثنائية لمحاولة مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي .

وخلال شهر فبراير من العام الحالي فقد كانت آخر فصول الخلافات الأمريكية الأوروبية حيث فشلت المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة وأعضاء السوق الأوروبية المشتركة والخاصة بتسوية النزاع بين الجانبين حول تجارة اللحوم بين واشنطن والسوق . ويتعلق هذا النزاع بمطالبة الدول الأوروبية بضرورة ان تكون اللحوم المستوردة من الولايات المتحدة خالية من هرمونات النمو التي يستخدمها المنتجون الأمريكيون وهو النزاع الذي أشعل من جديد حربا تجارية جديدة بين واشنطن والسوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذا المنطلق فمن المتوقع ان تشهد العلاقات الأمريكية الأوروبية على الصعيد التجاري فصولا جديدة من الصراع والمواجهة بعد اتمام مشروع الاندماج ١٩٩٢ .

**الحسابات المضادة : وجهات النظر المعارضة للاندماج الأوروبي**

**الموقف البريطاني :**

تقول السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا

« إن البعض يريدون ولايات متحدة أوروبية ، ولكنى لا اظن ذلك ممكنا ، إن عام ١٩٩٢ لا يتطلب تغيير للمؤسسات الأوروبية الراهنة ولن أقبل مؤسسات أوروبية فوق قومية طيلة حياتى » ويبلور هذا القول رأى بريطانيا فى إقامة ولايات متحدة اوروبية ، وهذا يرجع لتراث بريطانيا الطويل الذى يجعلها أوروبية وغير أوروبية فى أن واحد ، فجميع دول الجماعة الأوروبية باستثناء بريطانيا متحمسون بدرجة ، او بأخرى لفكرة الوحدة السياسية فى نهاية المطاف بل إنهم يتصرفون بالهام من رؤية ديجول القديمة لأوروبا الموحدة من الأورال الى الأطلنطى ( ولعل ذلك يفسر لنا الغزل الذى وجهته قمة رودس للدول الأوروبية فى ديسمبر ١٩٨٨ الى دول اوروبا الشرقية تحت لافتة التعاون الاقتصادى وحرية التجارة ، ولذلك تشمل خطة لجنة السوق فى بروكسل مقترحات باقامة بنك اوروبى وتطوير نظام النقد الأوروبى فضلا عن مؤسسات ذات اختصاصات ملزمة وان تكن ضئيلة مرحليا فى النواحى الأخرى . ولكن بريطانيا ترى أن ذلك يعنى تنازلا عن السيادة ، وإن ذلك لم يكن واردا اصلا فى إتفاقية روما فضلا عن خشية البريطانيين التقليدية من البيروقراطية القارية . الا أن القضية الأهم هى مسألة السيادة فمشكلة بريطانيا الأزلية انها تود الحفاظ على المزايا الاقتصادية الناتجة عن انتسابها للسوق المشتركة وفى نفس الوقت الا تندمج تماما فى الكيان الأوروبى ، وهنا يجب الا ننسى أن بريطانيا التى رفضت فى البداية الانضمام لاتفاقية روما ، عادت والحت كثيرا على الانضمام للسوق الأوروبية ، بعد ان رأت أن الناتج القومى لكل دول السوق تضاعف عدة مرات فى فترة قصيرة مع تدهور ناتجها القومى فى تلك السنوات من بداية الستينات ، ولكن بريطانيا التى نصبت نفسها منذ عصر نابليون لتدمير اى مشروع لاقامة اوروبا الموحدة لا تريد الاندماج السياسى كليا لأوروبا لانها ترى انه ليس من مصلحتها سياسيا وكأنما تاتشر تستعيد اليوم ما قاله تشرشل لديجول فى عام ١٩٤٢ « كلما كان على أن أختار بين أوروبا وامريكا فسوف اختار امريكا وكلما كان على أن أفاضل بينك وبين روزفلت فسوف اختار روزفلت »

وهكذا ترفض السيدة تاتشر حتى فكرة اى اتحاد أوروبى يحتمل اقامته وهى تقول فى معرض تبريرها لموقفها : « كان بعض الآباء المؤسسين لأوروبا يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ان تشكل نموذجا يحتذى به الا ان تاريخ امريكا يختلف كل الأختلاف عن تاريخ اوروبا » فمارجريت تاتشر ، وكما صرحت فى اكثر من مناسبة ترى بأن الوحدة الأوروبية لا تعنى على الأطلاق ان تزال الحواجز ما بين الدول الأعضاء بل هناك امور تحتاج من بريطانيا الى حماية مواطنيها منها مثل المخدرات ، وتسلل الأرهابيين الى اراضيها وتهريب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين .

ولم تتوقف تاتشر عند مجرد التصريحات بل أمرت ببناء صالة جمركية ضخمة فى محطة قطار ووترلو تتكلف ٣٠ مليون دولار والمحطة تقع عند نهاية نفق بحر المانش لتستقبل القادمين من فرنسا ودول اوروبية اخرى .. وتؤكد تاتشر ان المسافرين القادمين من دول اوروبا الغربية سيتم تفتيشهم بدقة بالغة كما هو الحال فى الوقت الحالى ، فبريطانيا على العكس من سائر دول المجموعة الأوروبية ليس لديها بطاقات الهوية وليس فى نيتها العمل بمثل هذا النظام ، لذلك ليس من سبيل امامها لمراقبة تحركات الاشخاص والبضائع إلا التفتيش عند الدخول او الخروج من بريطانيا .

**مواقف اخرى :**

وبتوسيع دائرة البحث لعرض أصوات المعارضين للوحدة الأوروبية سنجد ان الخبير الفرنسى جان مارك بوابنر يعبر عن وجهات النظر المضادة بقوله ان مقولة ان اوروبا ١٩٩٣ ستكون بدون حدود داخلية ليس سوى شعار لاثارة عواطف الرأى العام فقط ، اما على الصعيد الواقعى فستبقى مراكز المراقبة الحدودية قائمة ، انما مع تخفيف نسبى للقيود المعمول بها الآن ، والجديد هو أن الضرائب الجمركية سوف يدفعها البلد البائع وليس المشترى وذلك بهدف تحقيق التوازن فى صلب علاقات الاستيراد والتصدير ، وستبقى هذه الضرائب خاضعة لمنطق حماية المنتجات المحلية ، لكن حتى هذه النقطة لن تكون سهلة التطبيق فى زمن التسعينات ولأسباب كثيرة ومعقدة تتعلق بالأقتصاد الأوروبى ، والأقتصاد العالمى وبالمستجدات التقنية التى تنتظرهما .

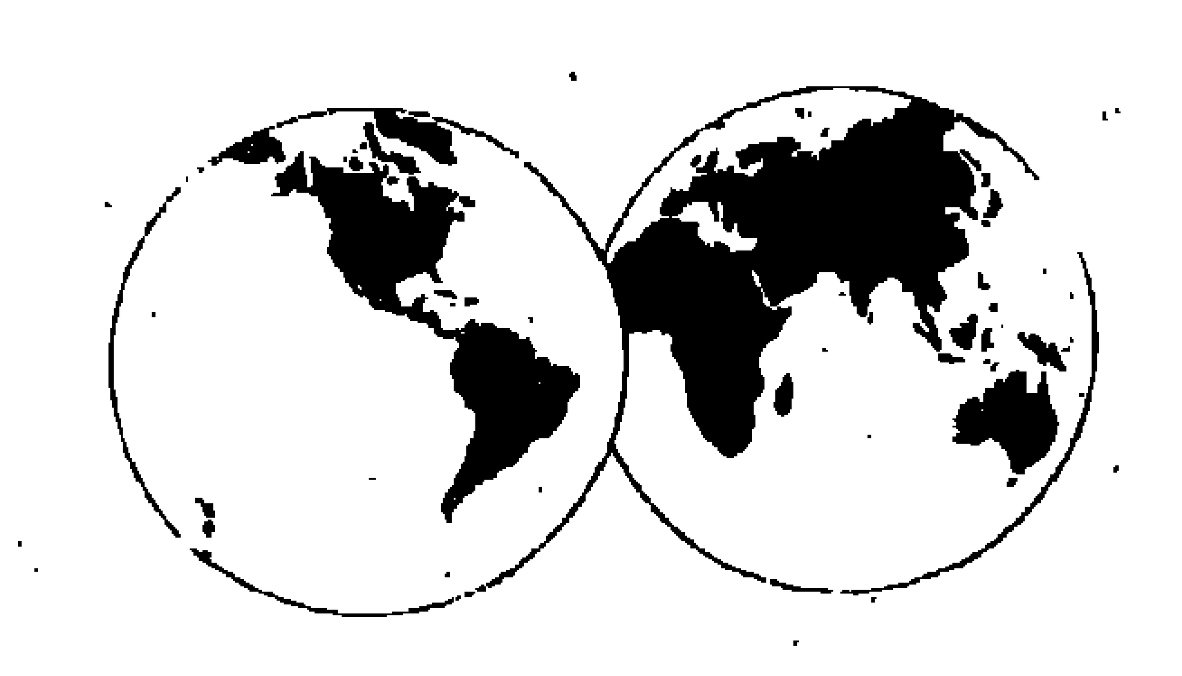
وعلى الصعيد النقدى والمالى ، فحتى مع تحقق الايجابيات المتمثلة فى حرية تنقل رأس المال ، فان ذلك قد يؤدى لمضاعفات سلبية خاصة بالنسبة للمصارف المتوسطة والصغيرة وكذلك شركات التأمين لان الشركات المالية سوف تدخل فى سباق مميت فى لعبة جذب اضخم كمية ممكنة من رأس المال عن طريق رفع معدلات الفوائد الى اقصى حد ممكن ، ولن يكون قادرا على المضى فيها سوى العمالقة الأوروبيون الكبار مثل المافيا ، مما يعنى ان توحيد اوروبا سوف يكون لصالح بعض الأوروبيين وعلى حساب باقى الأوروبيين ، وليس لصالح جميع الأوروبيين كما هو مفترض نظريا .

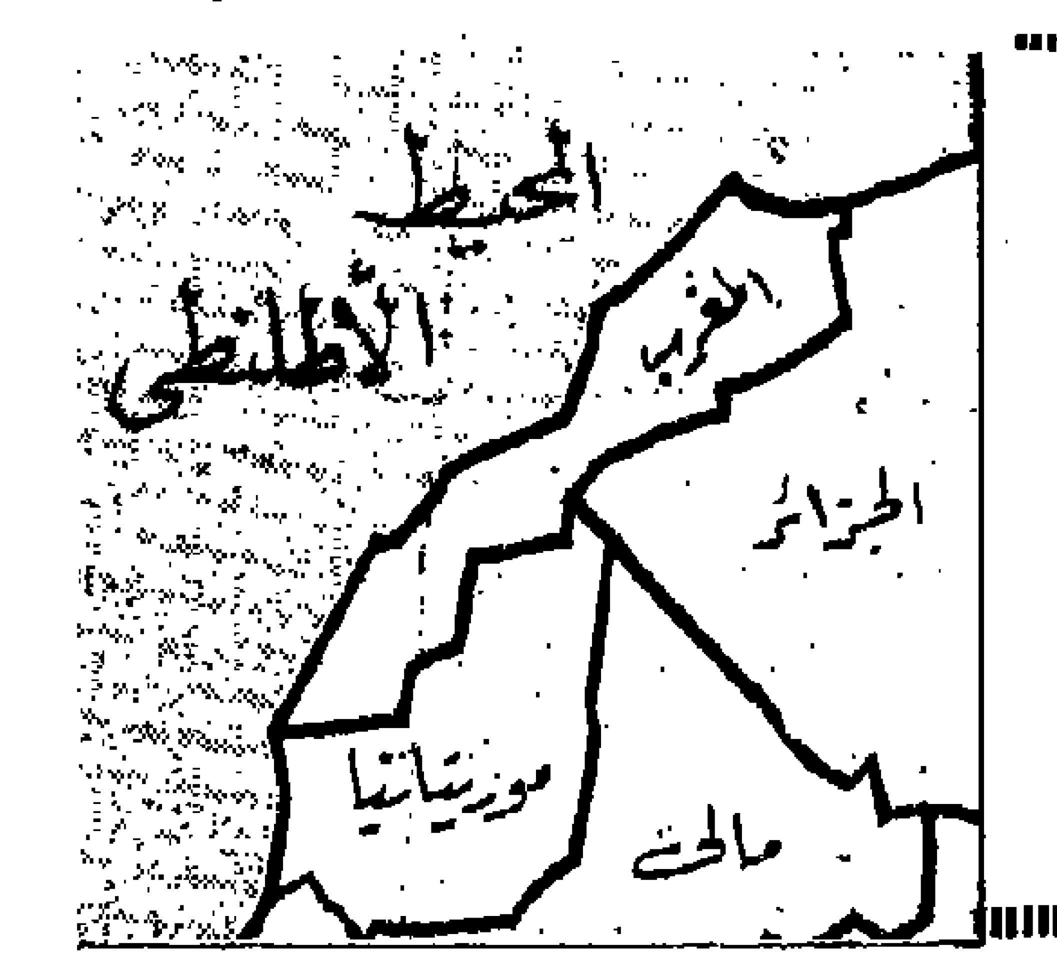
إن هذا الرأى ـ ومن نفس المنطلق يرى ان توحيد

اوروبا يعنى عمليا ، ليس فتح بلدان اوروبا على بعضها بقدر ما يعنى فتح اوروبا ككل امام القوى الخارجية غير الأوروبية وبالمستويين الأقتصادى والسياسى . فيكفى ان يكون لأية مؤسسة اقتصادية امريكية او يابانية مثلا فروع فى اى بلد اوروبى ليصبح بامكانها حرية التحرك فى سائر اسواق الولايات الأوروبية المتحدة ونظرا للثقل العملاق الذى يتمتع به اقتصاد هذين البلدين والذى هو فى حالة صراع تنافسى مع بعض بلدان اوروبا كالمانيا وفرنسا وبريطانيا ، فسيكون من شأن ذلك اتاحة المجال لهؤلاء الأجانب الأقوياء فى اكتساح اسواق البلدان الأوروبية الضعيفة من جهة وتهديد اسواق البلدان الأوروبية القوية فى عقر دارها . وبعبارة اخرى ، فان ازالة القنوات الفاصلة ما بين داخل اوروبا سيؤدى عمليا الى ازالة السياج الخارجى لكل اوروبا امام التدخل الجارف الآتى من خارج القارة .

وعلى الصعيد السياسى ، تبقى أهم مشكلة يثيرها المعارضون وهى نوعية المؤسسات الأوروبية المطلوب اقامتها للاشراف على السوق الأوروبية الموحدة واختصاصات هذه المؤسسات هنا يقول المعارضون انها مشكلة المشاكل وذلك بسبب التناقض الجذرى فى طبيعة الأنظمة السياسية السائدة فى الدول الأوروبية ففى اوروبا جمهوريات مثل فرنسا ، وممالك مثل بريطانيا وامارات مثل لوكسمبرج او موناكو وهناك ايضا رأسمالية واخرى اشتراكية ، وهناك دول واقعة تحت الاشراف او السيطرة السياسية والعسكرية الخارجية المباشرة مثل المانيا ، والمطلوب من هذا الخليط من الأنظمة ان يتعايش تحت سقف سياسى موحد تحت اسم « الولايات المتحدة الأوروبية » فهل يعنى ذلك انه ستكون هناك حكومة اوروبية مركزية وبرلمان اوروبى مركزى او مجلس رئاسة مشترك للدول الأوروبية .

وعلى صعيد آخر يثير المعارضون لفكرة الوحدة الأوروبية مسألة التصويت فى المحافل الدولية ، فالدول الأوروبية عندما تكون بصدد قضية ما فى الأمم المتحدة فانها ستتخذ قرار « توفيقيا » ، ولكن كيف سيكون بوسع الدول الأوروبية ان تتخذ قرارا واحدا حيث لكل دولة موقفها ازاء كل مسألة على حدة ، ويثور التساؤل عن كيف يمكن ان تحافظ دولة على خصوصية وتميز موقفها فى أطار الحكومة الأوروبية المركزية والتى ستكون قراراتها بالأكثرية وملزمة للجميع ، ويقال أن اتخاذ قرار موحد قد يكون ممكنا نظريا ولكنه غير ممكن عمليا حيث ان موقف الدولة فى اى مسألة يكون نابعا من شبكة لا متناهية من حسابات المصالح الخاصة بهذه الدولة سواء بالمعنى السياسى او الأقتصادى ، ومجمل القول بالنسبة للمعارضين يتلخص فى قولهم ان ازالة الحدود السياسية او الحواجز الجمركية بين البلدان الأوروبية لن يزيل الحدود النفسية والأختلافات الواضحة والقائمة تاريخيا بين الدول الأوروبية . □






# الناتو .. وتحديات ما بعد الأربعين

محمد على المداح

في الذكرى الأربعين لولادته على انقاض الحرب العالمية الثانية، انعقد في بروكسل يومى ٢٩، ٣٠ مايو ١٩٨٩ مؤتمر قمة الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلنطي، وسط خلافات حادة بين الحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب اصرار واشنطن على تحديث الصواريخ النووية القصيرة المدى، على الرغم من الانفراج الدولى الراهن على مختلف الأصعدة، وايضا اصرار ادارة الرئيس الأمريكي «جورج بوش» على استبدال اعداد كبيرة من الصواريخ المنتشرة في اوروبا الغربية خصوصا المانيا الغربية بصواريخ متقدمة .. ذلك في الوقت الذى دعا فيه المستشار الألمانى هيلموت كول دول الحلف لاجراء مفاوضات مع حلف وارسو، من اجل تخفيض الأسلحة النووية قصيرة المدى في اوروبا، وبما القاه ذلك من ظلال على العلاقات الألمانية بالحلفاء الغربيين من ناحية، ومن ناحية اخرى فيما يتعلق بتأثيرات هذا البعد الجديد على الحوار بين المعسكرين الشرقى والغربى .. من هنا وفى اطار الصيغة التوفيقية التى توصل اليها وزراء الدفاع في نطاق حلف «الناتو» مؤخرا، بشأن مشكلة تحديث الصواريخ .. يشير المراقبون السياسيون الى انها جاءت لتهدئة الموقف الخلافى بين المانيا الغربية من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة اخرى، ولاتاحة الوقت المطلوب من قبل المانيا، لكنها لم تحل اساس الخلاف، فجاءت الدعوة الألمانية اذن لتزيد الانقسام داخل حلف الناتو تؤيدها بلجيكا، فضلا عن العروض السخية والمفاجئة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى بشكل شبه يومى، فى اطار سياسة الانفتاح التى يتبعها الزعيم السوفيتى جورباتشوف، والتى ترى واشنطن ولندن ان الوقت مازال مبكرا لمسايرة خطوات السوفييت في ازالة التوتر بشكل كامل عن الساحة الدولية، والدخول في مفاوضات بين الشرق والغرب حول الأسلحة النووية القصيرة المدى.

**خلفيات التصدعات داخل الناتو:**

رغم ان التصدعات داخل منظمة حلف شمال الأطلنطى ليست جديدة، فأزمة الحلف هي في الأساس ازمة العلاقة بين طرفيه التى لم تستطع السنوات الأربعون ان تمزج بينهما .. الا ان ازمة الأربعين الحالية والتى تظهر اشد اعراضها في الخلاف الحاد الأمريكى الألمانى، تشبه كثيرا ازمة العشرين التى كانت اشد اعراضها عام ١٩٦٩ في الخلاف الأمريكى الفرنسى حول درجة اكبر من الاستقلالية، ولأن الحلف لم يستطع اجتياز ازمة العشرين، داهمته الأزمة الحالية لتبرز نمو قوة اوروبا على المنافسة، والوقوف ندا بقدراتها الذاتية في التعامل مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية .. وللمرة الأولى منذ تأسيس الحلف تخرج الخلافات الأمريكية الأوروبية الى العلن، فيما يمكن ان يطلق عليه اختبار قوة من نوع جديد، وان كان يمثل شرخا في جدار الحلف.

فمن وجهة نظر المستشار كول - والمانيا الغربية تعتبر في ظل الحكومة الديموقراطية المسيحية من اهم اركان التحالف الغربى، واقرب الدول الأوروبية الى الولايات المتحدة - ان الأسلحة النووية التكتيكية التى تحتفظ بها الولايات المتحدة في اوروبا الغربية وبالذات على الأرض الألمانية لا لزوم لها بالمرة، فحتى على افتراض حرب عالمية ثالثة وهو افتراض يتباعد احتماله يوما بعد يوم، فإن اطلاق هذه الصواريخ يعنى اطلاق مئات سحب الغبار النووى فوق الأراضى الألمانية، وسوف يفنى بهذا الغبار من الألمان اضعاف من سيقتلون على ايدى الغزاة السوفييت، وفضلا عن ذلك فإن مجرد وجود هذه الصواريخ على الأرض الألمانية كأنما هو دعوة للصواريخ النووية السوفيتية لقصفها .. ومن هنا فإن المانيا الغربية

تؤيد بقوة اقتراح جورباتشوف بإزالة الصواريخ النووية من اوروبا بنوعيها الموجودين على اراضيها المتوسطة والقصيرة المدى .. وفي المقابل كان الاعتراض الأمريكي الذي تمسكت به ادارة بوش ، يقوم على اساس ان وجود هذه الصواريخ القصيرة المدى على الأرض الألمانية هو السبيل الوحيد لحماية المانيا من اى غزو سوفيتي محتمل ، وانه لا معنى هنا للحجة القائلة بأن نزع هذه الصواريخ سيكون متبادلا ، لان تفوق دول اوروبا الشرقية - أى دول حلف وارسو - في السلاح التقليدي كفيل بأن يتم اجتياح اوروبا الغربية بأسرها في ايام معدودات قبل ان تستطيع الولايات المتحدة التحرك لنجدتها عبر المحيط ..

هذا المنطق الأمريكي لايجد استجابة له سوى لدى رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وكذلك لدى هولندا وتركيا ، فيما جبهة المقتنعين بوجهة النظر الألمانية الغربية تضم ايطاليا واليونان والنرويج وكندا وبالطبع فرنسا ، التي تصر على ان يكون لها موقفها الخاص المستقل عن واشنطن وبون .. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الرئيس ميتران في اول بيان صحفي له منذ نوفمبر ١٩٨٥ وقبل اجتماعات قمة بروكسل ، بتأكيد اهمية الدور المحوري لفرنسا في رسم وتخطيط سياسة اوروبا بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب ، وخاصة فيما يتعلق بمحاولة القيام بدور توفيقي في المواجهة بين بون وكل من واشنطن ولندن ، وهو الدور الذي تسعى فرنسا من خلاله لاحتواء كل ما يمكن ان يؤثر على فترة رئاستها لمجموعة دول السوق الأوروبية اعتبارا من اول يوليو ١٩٨٩ .

وإذا كانت تطورات قضية الصواريخ النووية قصيرة المدى في اوروبا تتراوح ما بين التحديث او اجراء المفاوضات ، وتكشف بجلاء اوضاع التناقض في استراتيجيات الدفاع العسكري لدول الناتو ، فإن الخطر قد يبدو كبيرا امام حقيقة : ان ازالة الأسلحة النووية من اوروبا ، سوف يضع القوات التقليدية وجها لوجه - قوات حلف وارسو امام قوات الأطلنطي ، مع عدم وجود تكافؤ بين الحلفين في هذا المجال .. وهو ما اكدته الحكومة البريطانية في اسباب معارضتها لوجهة نظر بون ، من منطلق ان اجراء المفاوضات مع موسكو يهدد استقرار العلاقات بين الشرق والغرب ، ويخل باستراتيجيات الناتو القائمة على اساس الردع النووي ، والتي حافظت على امن المعسكر الغربي طوال العقود الأربعة الماضية . تجدر الاشارة هنا الى ان الأسلحة النووية قصيرة المدى التي تعرف ايضا بالأسلحة النووية التكتيكية ، هي التي يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر ، وبالنسبة لحلف الناتو فإنها تشمل صواريخ لانس التي يصل الى مائة وعشرين كيلو مترا ، ومدفعية نووية قصيرة المدى جدا .

على كل ورغم ان الخبراء العسكريين يقولون ان المانيا الغربية تقوض بموقفها الحالي من النزاع داخل الحلف ، احد الزوايا الأساسية في الاستراتيجية الغربية ، لكن لابد من القول ان الموقف الثابت من حكومة كول التي حاولت لسبع سنوات ان تظل الحليف المخلص للولايات المتحدة ، يستطيع ان يطمئن الدول الأخرى الأعضاء في الحلف بأن القرار الألماني بفك الطوق الذي فرضته واشنطن لن يزيد الانقسام داخل الناتو ، لأنه قرار اتخذ لأسباب ومصالح وطنية بحتة ..

**الدور السوفيتي في تزايد انقسام الناتو :**

شكلت سياسة الانفتاح التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي عاملا رئيسيا في خلق الخلافات داخل القوى الغربية ، وخصوصا دول حلف الأطلنطي ؛ وبالذات ما يتعلق منها بمدى مصداقية السوفييت في خطواتهم نحو ازالة اسباب التوتر الدولي ، من خلال ما طالب به جورباتشوف حلف الأطلنطي من خفض لقواته في اوروبا ، مقابل تخفيض الاتحاد السوفيتي لقواته المتواجدة في اوروبا الشرقية بنسبة ١٥ ٪ .. كذلك لم يلتزم المسئولون السوفييت بالصمت امام حدة الخلافات في الحلف ، بل هددت موسكو رسميا بأنها ستقوم بتحديث الصواريخ ذات الرؤوس النووية القصيرة المدى التابعة لحلف وارسو ، اذا لم تتوصل دول حلف الأطلنطي الى اتفاقية بتأجيل تحديث نفس الصواريخ التابعة للناتو .

هذا التحرك السوفيتي ادى الى افتقار دول الحلف لرؤية مشتركة ازاء اولويات التفاوض مع السوفييت وحلف وارسو في مجالات نزع السلاح ، فضلا عن التباين النسبي بين مواقف الادارة الأمريكية الجديدة والدول الأوروبية ازاء رسم وصياغة علاقات التعامل مع الاتحاد السوفيتي ، تحت قيادة جورباتشوف . من ناحية اخرى شكلت دعوة جورباتشوف لعقد مؤتمر يضم كافة الأحزاب الأوروبية ، اكبر هجوم سياسي شامل يشنه الكرملين على اوروبا الغربية بوجه عام ، والمانيا الغربية بوجه خاص .. في ظل ما يتردد من ان السوفييت يستخدمون الألمان كقناة للضغط على حلف الناتو ، كما ان الكرملين لم يسبق له ان اعتبر مثل هذه المؤتمرات الحزبية غاية بحد ذاتها .. فقضية تحديث الأسلحة النووية تحتل مركز اهتمام كل السياسيين الألمان ، بل وترى القيادة الألمانية على المستويين الرسمي والشعبي انه لا خطر من اوروبا الشرقية .. كل ذلك يمثل الاندفاعة

السوفيتية نحو الضغط لصياغة روح جديدة تحدد العلاقات بين الشرق والغرب ، على اسس تقوم على التعاون والاتصالات التجارية والثقافية بعيدا عن سياسة التسلح ، لكن هذا الاندفاع السوفيتي ، لايجد الاستجابة نفسها من المحاور المهمة فى البيت الأطلسى ، خصوصا محور تاتشر والادارة الأمريكية والذى تدور تصريحاتهما من منطلق اهمية حلف الناتو للكتلة الغربية ، وان الغرب ليس لديه الاستعداد للتخلى عن سياسة الردع النووى ، التى ضمنت السلام فى العالم من اربعين عاما .

لقد ادى نجاح جورباتشوف فى اقامة علاقات اوثق مع الولايات المتحدة ، ان اصبحت امكانية ابرام اتفاقات للحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا امرا متاحا الآن بدرجة تفوق ما كانت عليه من قبل ، رغم تعثر محادثات فيينا التى اجريت فى مارس الماضى ، وانتهت على نحو مخز بعد مضى خمسة عشر عاما من المفاوضات غير الحاسمة .. ولكن هل تمثل اتفاقية الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى – والتى تم الاتفاق بشأنها بين واشنطن وموسكو ، والخاصة بالغاء كافة الصواريخ النووية متوسطة المدى المتمركزة على الأرض – خطوة مبدئية على طريق التفاوض ؟ .. من المؤكد ان تحقيق مثل هذا الاتفاق فى مجال اجراء خفض كبير فى القوات والدبابات والأسلحة التقليدية ، سيكون اكثر تعقيدا من غيره نظرا لما تتصف به هذه الأسلحة من صفات .. على كل مما لاشك فيه ان الاتفاقات من حيث المبدأ يجب ان تترجم الى اجراءات عملية .. لكن التناقض ما بين تقديرات الناتو ووارسو حول قدرة قواتهم الخاصة ، وعدم الاتفاق بشأن تحديد الأسلحة وقواعد الحساب المختلفة المطبقة من قبل التحالف الغربى والشرقى ، يعنى ان الاتفاق على حد مشترك بين الطرفين ، وعلى حجم التخفيضات غير المتساوية التى سيقوم بها حلف وارسو لن يكون بالمهمة السهلة .. رغم اعلان جورباتشوف فى فبراير ١٩٨٩ إجراؤه لعمليات خفض حقيقية من جانب واحد فقط ، وعدم تزامن ذلك مع اى تخفيض فى نسق انتاج الطائرات والدبابات والغواصات .

ومع تلاحق التطورات بدأت الأوساط السياسية والعسكرية فى الغرب ، تنظر بجدية الى آثار سياسات جورباتشوف على مسار العلاقات بين المعسكرين .. ذلك ان ما حققه الاتحاد السوفيتى حتى الآن ، يؤكد ابتعاده عن السياسة الاحادية التقليدية وترجيحه اوجهة النظر الداعية الى نبذ التنافس العسكرى والتركيز بدلا من ذلك على تنمية الاقتصاد المحلى .. ويمكن القول ان المطامح السياسية التى اعلنها جورباتشوف من نزع كافة الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتحقيق تعاون دولى لحل مشاكل البيئة والتخلى عن انماط التدخل العسكرى المباشر لحل النزاعات الاقليمية ، واعتماد الحل السياسى والدبلوماسى لها ، والتخلص من التكتلات والتحالفات العسكرية ، اصبحت هى ايضا تشكل قاعدة للتفكير السياسى الجديد فى الاتحاد السوفيتى ، وفى مواجهة هذا النمط الجديد من التفكير ، احتدم النقاش داخل حلف الأطلنطى حول مسائل محددة مثل صياغة سياسة محددة وموحدة تجاه الكتلة الشرقية ، وكيفية التعامل مع مسألة تحديث الأسلحة النووية قصيرة المدى ، ومسألة اقتسام عبء الانفاق العسكرى بين الولايات المتحدة وحليفاتها ، وتقييم بعض الآراء التى تدعو الى تغيير العقيدة العسكرية للحلف .

**قمة بروكسل .. قمة الحلول التوفيقية :**

اجمع المراقبون السياسيون على ان المبادرة السياسية التى قدمها الرئيس الأمريكى بوش امام قمة بروكسل ، أعادت الكرة الى المعسكر السوفيتى ، واعادت الثقة للأوروبيين ، واعادت ايضا وحدة الحلف الغربى والتضامن بين شركائه بعد ان مدت جسرا بين المواقف المختلفة بشأن مستقبل الصواريخ قصيرة المدى موضع الخلاف داخل الحلف . وقد تضمنت المبادرة خفض القوات الأمريكية فى اوروبا بنسبة ٢٠ ٪ ، وذلك فى اطار خطة تتكون من اربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية فى اوروبا ، مما سيحدث تحولا فى الخريطة العسكرية لأوروبا يؤدى الى زيادة الاستقرار فى القارة .. وتتضمن خطة بوش ضرورة قبول الكتلة الشرقية تخفيض قوات كل من حلف الأطلنطى ووارسو من الدبابات بمقدار ٢٠ ألف دبابة ، ٢٨ ألف عربة مدرعة ، وما يتراوح بين ١٦,٥٠٠ – ٢٤ ألف قطعة مدفعية ، على ان يتم تدمير الأسلحة التى يعلن الموافقة على سحبها ، كما شملت الخطة ايضا استعداد حلف الأطلنطى لأول مرة للتفاوض حول تخفيض الطائرات المقاتلة والهليوكوبتر بنسبة تصل الى ١٥ ٪ من عددها الحالى .

على صعيد آخر وافق المؤتمر على وثيقة تحدد سياسة الحلفاء فى مجال الأمن ونزع السلاح تحمل عنوان « مفهوم شامل لنزع السلاح والسيطرة على الأسلحة » لا تتضمن اية اشارة للتفاوض لا بشأن المدفعية ولا بشأن الطائرات ذات القدرة المزدوجة التى تستطيع حمل الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية .. وقد تردد ان الصيغة النهائية للنص تمخضت عن حل وسط المانى امريكى بشأن النقطة الحساسة المتمثلة فى الأسلحة

النووية التكتيكية » الصواريخ التى يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر » .. ويسمح هذا الحل الوسط الذى تم التوصل اليه بإجراء مفاوضات مع خفض جزئى فى الصواريخ النووية القصيرة المدى مع التأكيد على كلمة « جزئى » بمجرد بدء تنفيذ اتفاق بين الشرق والغرب على خفض القوات التقليدية .

وقد اصدر مؤتمر قمة الحلف بيانا سياسيا من عشر صفحات يهدف الى تجاوز مرحلة ما بعد الحرب وينص للمرة الأولى على برنامج عمل مشترك ، يتوجه الى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية ، واكد رؤساء الدول والحكومات فى هذا البيان ان الحلف سيضاعف جهوده للتغلب على انقسام اوروبا ... وامتدح البيان التغييرات التى تجرى فى الكتلة السوفيتية ، ودعا الى ازالة الحواجز بين الشرق والغرب ، والسعى الى توسيع التجارة ، كما رحب بالاصلاحات الحالية فى موسكو ، مشيرا الى انه لايزال يوجد الكثير الذى يتعين عمله ، وشجب حقيقة ان حكومات معينة فى اوروبا الشرقية اختارت تجاهل هذا الاتجاه الاصلاحى ومواصلة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية بصفة مكررة .

**هل يعود الوئام وتنتهى خلافات البيت الأطلسى ؟ :**

اذا كانت قمة حلف الأطلنطى السنوية التى عقدت فى بروكسل ، تعتبر القمة الثالثة على التوالى لمناقشة مسألة الصواريخ النووية قصيرة المدى .. واذا كانت مسائل الخيارات الاستراتيجية للحلف على المستوى الأوروبى والتى تعبر عن نفسها منذ عشر سنوات بمدى مسافة الصواريخ قد صبت فى مجرى الأمن الألمانى وتحولاته .. فإن ما تحقق فى البيان الختامى والوثيقة السياسية لأعمال قمة بروكسل ، لاشك يجب ان ينظر اليه كانتصار سياسى ودبلوماسى كبير لحكومة بون ، بحملها الحلف وقياداته على الموافقة على هذا الاتفاق التاريخى ، والتى كادت القمة بدونه ان تفشل .. انه عقد الصواريخ وبامتياز فى المانيا الاتحادية ، بدايته دشنت مع المستشار هلموت شميت ازمة « بيرشينج » بين حلف الأطلنطى وحلف وارسو ، ونهايته تدشن الآن عبر ازمة « لانس » ولكن داخل التحالف الغربى .

أما فيما يتعلق بالموقفين الفرنسى والبريطانى داخل الحلف ، فيمكن القول ان اشادة الرئيس الفرنسى ميتران بالنجاح الذى توصل اليه الحلف مؤيدا خطة بوش ، بإعطاء الأولوية لنزع السلاح التقليدى ، تأتى فى اطار السياسة الفرنسية التى لعبت اوراقها بصورة تختلف عن اساليبها القديمة ، حيث عزمت حكومة ميتران على مساعدة ادارة بوش فى ضمان بقاء المانيا الغربية بصورة راسخة وحاسمة فى المعسكر الغربى ، خوفا من أن يؤدى الضغط عليها الى احياء فكرة إعادة توحيد المانيا غربيها وشرقيها ، فضلا عن التأثيرات المباشرة لعلاقات ميتران - بوش على التوازن فيما بين قادة دول الناتو.. من ناحية اخرى ومع قبول مارجريت تاتشر للحل الوسط لحلف الأطلنطى ، بعد احجامها عن اعطاء موافقتها الكاملة على فكرة اجراء المحادثات ، خشية تقليص قوة الردع النووية للحلف.. مع هذا القبول تكون قمة بروكسل قد خوضعت العلاقات الأمريكية البريطانية امام منعطف جديد ، بعد ان تميزت خلال عهد رونالد ريجان بالود والتنسيق المتبادل ، بما سيؤثر بالضرورة على مركز رئيسة الوزراء البريطانية على الساحة الأوروبية ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار للأزمة الحالية فى العلاقات البريطانية السوفيتية نتيجة حرب طرد الدبلوماسيين والصحفيين المتبادلة بين موسكو ولندن .. هذا فضلا عن محاولة حزب العمال البريطانى سحب البساط من تحت قدمى المرأة الحديدية بالاعلان عن ضرورة بقاء قوة نووية ذات ثقل استراتيجى فى اوروبا ، تتمثل فى صواريخ الغواصات النووية البريطانية الجديدة ترايدنت ، والتى اخلت بنزولها البحر بالتوازن الاستراتيجى المتفق عليه بين الشرق والغرب .

وإذا اضفنا الى ذلك ان فرنسا ليست على استعداد لادخال ترسانتها النووية ايضا ، ضمن اية مباحثات بين الشرق والغرب ، لأن ذلك يمثل الثقل الحقيقى لفرنسا داخل حلف الناتو .. فإننا وبنظرة متأنية للحلول التوفيقية التى تم التوصل اليها فى قمة بروكسل ، نقول ان ما حدث ليس الا محاولة للتكيف مع المعطيات الجديدة التى يطرحها المعسكر الاشتراكى ، لمواجهة هجوم السلام السوفيتى ، لأنه اذا نجحت المفاوضات فعلا حول تخفيض الأسلحة التقليدية ومعادلتها لدى الحلفين ، لن يبقى للتحالف الغربى اى مبرر للاحتفاظ برادع نووى ، بل وسيصبح من الضرورى النظر بجدية الى امكانية التخلى عن استراتيجية الدفاع الأمامى لصالح دفاع تقليدى فى العمق ، يعتمد فيه كل بلد على قواته ، بينما يحتفظ بالقوات المشتركة كفرق تعزيز احتياطية متنقلة ، وهذا كله يحتم على التحالف ان يضع عقيدة عسكرية جديدة .. ولا نظن ان بيان قمة بروكسل وما تم الاتفاق عليه يأخذ ذلك فى الاعتبار .

**اذن .. ماذا عن مستقبل الناتو ؟ :**

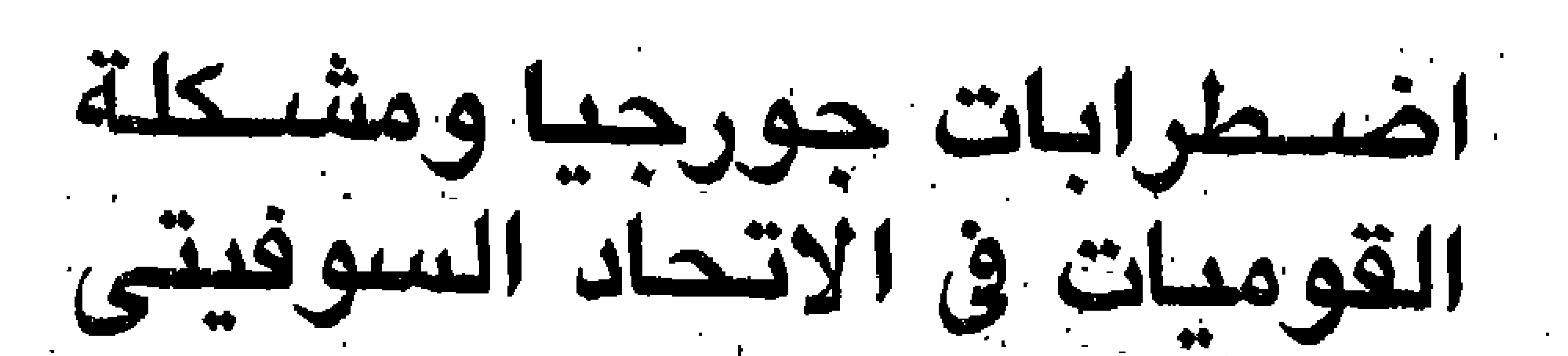
فى تحليل غربى ذكى ، موجه لأهداف معينة ، ويقوم على ظاهرة الحرب الباردة غير المعلنة ، اعلن مانفريد فورنر امين عام منظمة حلف شمال الأطلنطى فى مارس

الماضي : انه في الحلف الذي يضم ست عشرة دولة مستقلة ، لا يمكن للرئيس الأمريكي او لرئيسة الوزراء البريطانية او لمستشار المانيا الغربية التحدث نيابة عن الحلف ، او اتخاذ قرار في مسألة معينة من دون الرجوع للدول الأعضاء .. وذلك على عكس السياسة السوفيتية التي انتقلت من مرحلة الجمود الى التغيير النسبي من خلال جدية وامانة جورباتشوف لتطوير الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلاده .. فالنمط الجديد لعهده يوحى بأن قناعة التغيير السياسي ، والانفتاح الاقتصادي اصبحت راسخة في اذهان القيادة السوفيتية الحالية .

ورغم ان رأى فورنر لايمكن الأخذ به على اطلاقه ، لكونه لايدخل في صلب الخلافات داخل البيت الأطلسي ، ولا يؤثر كأحد عناصر نجاح او فشل الحد من التسليح التقليدي او النووي .. الا انه يبرز بوضوح طبيعة العلاقات والتوازنات داخل الناتو انطلاقا من المشكلة الأساسية للحلف ، الذي نشأ اصلا على قاعدة تصفها عبارة « مواجهة التهديد السوفيتي » ، حيث تأتي رياح التغيير الجديدة من داخل الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة لتضيف ابعادا ذات اهمية وتأثير على استراتيجية الحلف ، لعل ابرزها تقرير الجمعية العامة لشمال الأطلنطي وهي بمثابة التجمع البرلماني لدول الحلف ، والذي صدر مؤخرا ليؤكد انه لزمن طويل كان من الممكن بيع فكرة التهديد السوفيتي للرأى العام ، اما اليوم فإنه اصبح من الصعب للغاية وبصورة متزايدة اقناع الرأى العام بأن التهديد السوفيتي مسألة جدية - وتساءل التقرير - كيف سيمكن اذا استمر الخوف في الانحسار ، « تبرير عقيدة الحلف في اعين الرأى العام في بلدانه » .

من هنا - واذا ما اخذنا في الاعتبار - تأييد الرأى العام على ضفتي الأطلنطي لازالة الأسلحة النووية من القارة ، لايصبح من الضروري بقاء الحلف اذا انفرطت وحدته النووية .. اى يصبح مستقبل الحلف في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة أمرا يثير العديد من التساؤلات ، خاصة وآخر تقديرات المعهد الدولي لأبحاث السلام في السويد عن عام ١٩٨٨ تشير الى انخفاض نفقات التسلح في العالم ، رغم الارتفاع المطرد في مبيعات الأسلحة ، كما تشير الى تخفيض واشنطن وموسكو لميزانيتهما العسكرية ، وانخفاض نفقات التسليح في الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي بمعدل ٠٫٣ ٪ عنها في عام ١٩٨٧ .

ويبقى القول انه مالم يعالج الأمريكيون قضايا الناتو الشائكة ، وقضية العلاقات الجديدة مع السوفيت بحذر ومهارة شديدين ، فإن عواقب وخيمة قد تترتب ، وبخاصة ان بعض الدول الأعضاء والتي تشكل خط الدفاع الأول تعيش ومنذ بعض الوقت بعض التوجهات التي تتصف بالحيادية - وبخاصة في المانيا الاتحادية - مع خطورة مثل هذه التوجهات على الساحة الأوروبية الغربية .. وبعبارة اخرى فإن مستقبل الحلف رهن بمستقبل التعاون بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة في عهد بوش ، وجهود الادارة الأمريكية في ازالة اسباب التشاؤم الأوروبي من انعكاسات اية مواجهة حادة اوروبية امريكية في المستقبل القريب .. وقد يكون من المناسب ان تبدأ دول الحلف وضع رؤية وتصور بعيد المدى لمستقبل تحالفها ، فالتغييرات الدولية تجري على قدم وساق ، والنظام السياسي لحقبة ما بعد الحرب بدأ يتحطم وبات على حلف الأطلنطي بعد الأربعين ان يبدأ عملية « بيروسترويكا » داخله تتناسب والظروف الدولية المحيطة به □




# اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى




د . أحمد عباس عبد البديع

**تمثل** الاضطرابات العرقية التى اندلعت فى جمهورية جورجيا السوفيتية خلال شهر ابريل الماضى حلقة بالغة الاهمية وشديدة الخطورة فى سلسلة الاحداث المثيرة التى تفجرت عبر السنوات القليلة الماضية فى الاتحاد السوفيتى بدءا بكارثة شرنوبل ومرورا بمشكلة منطقة ناجورنو كاراباخ ومحنة زلزال ارمينيا الى موجة الانتفاضات القومية فى جمهوريات آسيا السوفيتية والحركات الانفصالية فى ليتوانيا واستونيا ، وغير ذلك من الأحداث التى نتجت عنها خسائر فادحة فى الارواح والثروات ، والتى يكشف انفشار انبائها عبر وسائل الاعلام السوفيتية عن تمسك القيادة السوفيتية والتزامها بسياسة الجلاسنوست او المكاشفة والمصارحة ، بعد ان ظلت الدولة السوفيتية منذ قيامها تمثل اقوى صورة للنظام القابع خلف اسوار حديدية من السرية والكتمان الشديدين والحواجز الاعلامية الكثيفة .

وعلى الرغم من ان بعض هذه الاحداث نشأ بفعل عوامل طبيعية لا دخل لارادة الانسان فيها ، فان كثيرا من المحللين والمعلقين يؤكدون على وجود عنصر مشترك بينها وهو شدة العجز والاهمال واللامبالاة التى تتميز بها الادارة المركزية فى ظل النظام الشمولى الذى يسيطر على اجهزة الحزب والحكومة ، مما يترتب عليه عدم قدرة المسئولين فى مواقعهم عن اتخاذ القرارات السريعة الحاسمة لمواجهة المواقف الطارئة والأزمات الخانقة ـ الأمر الذى يؤكد فى نفس الوقت مدى الحاجة الى حركة الاصلاح او اعادة البناء المعروفة بالبيروسترويكا التى دعا اليها مؤخرا الزعيم جورباتشوف .

وقد اشتعلت اضطرابات جورجيا عندما تظاهر اكثر من ثمانية آلاف شخص فى العاصمة تفليس « تبليسى » للمطالبة وسط مسيرات ضخمة ومظاهرات صاخبة، بالانفصال عن الاتحاد السوفيتى والحصول على الاستقلال ، فتصدت لهم قوات الجيش ورجال الأمن بالبنادق والهراوات مما ادى الى مصرع تسعة عشر شخصا واصابة ما يقرب من مائة واربعين آخرين ، وان كان ثمة تقديرات اخرى تحصى عدد القتلى بما يجاوز الخمسين قتيلا . وخلال المصادمات التى استمرت بضعة ايام امكن لقوات البوليس مصادرة ستة وستين الف قطعة سلاح من الاهالى فضلا عن اكتشاف حملة واسعة النطاق لتعبئة المواطنين فى جميع ارجاء جورجيا لمناوأة الحكومة وتكثيف المقاومة بين صفوف المنشقين وممثلى الحركات القومية وغيرهم من منظمى الاضطرابات .

وفى مواجهة هذه الاحداث العنيفة ، أعلن الرئيس السوفيتى رفضه لجميع اشكال التطرف وادانته لكافة الاعمال المناهضة للنظام السوفيتى ، واكد انه يعتبر من حق شعب جورجيا وغيره ان يعبر عن آرائه بحرية ، وأن كان القانون يضع حدودا على مثل هذه التصرفات والافعال . وفى نفس الوقت عهد الى ادوارد شيفرنادزة بمهمة التوجه الى تفليس لانقاذ الاوضاع المتردية وتوفير الجو الملائم للحوار والمصارحة حتى يمكن احتواء الشعور العام بالاستياء الذى فجرته المواجهة العسكرية واراقة الدماء واجراءات حظر التجول .. وكان شيفرنادزة ـ وهو جورجى الأصل ـ يشغل منصب زعيم الحزب الشيوعى فى جورجيا منذ سنة ١٩٧٢ حتى سنة ١٩٨٥ عندما تم اختياره وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتى .

وحتى يمكن ضمان عدم تكرار مثل هذه الاحداث الدامية دعا جورباتشوف اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى عقد دورة فى شهر يونيو من هذا العام لمناقشة مشكلة القوميات نظرا لما تشكله من خطورة بالغة على سياسة اعادة البناء .

كما اصبحت هذه المشكلة حاليا من ابرز القضايا

المطروحة للمناقشة امام البرلمان السوفيتي الجديد الذى بدأ جلساته فى اواخر مايو من العام الحالى .

وجمهورية جورجيا التى فجرت مؤخرا مشكلة القوميات هى احدى الجمهوريات الخمس عشرة التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى ، وتأتى فى المرتبة العاشرة من حيث المساحة بين هذه الجمهوريات ، كما يقدر عدد سكانها بستة ملايين نسمة تقريبا . ويشير تاريخها الطويل الى انها احتضنت المسيحية فى القرن الرابع الميلادى وتعرضت خلال فترات مختلفة لغزوات من العرب الذين اقاموا امارة فى عاصمتها تفليس فى القرن السابع ثم اجتاحتها بعد ذلك جيوش المغول فالاتراك والفرس وأخيرا اصبحت تابعة لقيصر روسيا ابتداء من القرن التاسع عشر وكانت مسرحا لكثير من الاضطرابات التى كانت تواجهها قوات القيصر بالمذابح والخسائر الفادحة . وقد شهدت فى القرن العشرين تحولا جذريا من منطقة متخلفة الى بلاد تتمتع باقتصاد متحضر ومتنوع وبمستوى مرتفع من النمو الاقتصادى والازدهار المادى . وتشتهر جورجيافوق ذلك كله بانها موطن الزعيم السوفيتى جوزيف ستالين الذى بدأ حياته الثورية فى تفليس بالانضمام فى سنة ١٨٩٣ الى العناصر الراديكالية الجورجية وشارك معها فى تأسيس الحركة الماركسية التى عرفت حينذاك باسم« الجماعة الثالثة » .

وتثير موجة الاضطرابات واحداث العنف التى تعرضت لها جورجيا قضية العرقية التى تنذر بتهديد الدولة السوفيتية باخطار التفكك وانعدام الاستقرار وخاصة فى المرحلة الراهنة التى اخذت فيها رياح التغير تجتاح كثيرا من القيم والرموز التى فرضتها النظم التسلطية الحاكمة فى الكريملين واشتدت فيها المطالبة بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان . وتكتسب قضية العرقية او مشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى اهمية خاصة بسبب ذلك التعدد الهائل فى الأمم والشعوب والجماعات التى تضمها الدولة السوفيتية والتى يجاوز عددها خمسا وعشرين جماعة رئيسية ذات اصول عرقية وثقافية ولغوية ودينية متباينة ـ الأمر الذى يعنى ان أزمة جورجيا ليست ذات خصوصية متميزة ولكنها ازمة عامة تكشف عن عجز النظام عن تحقيق التكامل بين الذاتيات القومية المختلفة .

وتعتبر القومية الروسية ابرز الجماعات السوفيتية مكانة واهمها شأنا بحيث بات من المألوف والشائع استخدام كلمة « الروس » للدلالة على سكان الاتحاد السوفيتى . وتشير الاحصائيات الى ان الروس هم كذلك اكبر الجماعات حجما من حيث عدد السكان ، غير ان معدلات المواليد فى بعض الاقليات العرقية اعلى بكثير من معدلاتها بين الروس مما سيجعلهم بقدوم القرن الحادى والعشرين يمثلون نسبة من السكان اقل بكثير مما يمثلونه فى الوقت الحاضر . واذا كانت القومية الروسية تهيمن على مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والادارية والسياسية والعسكرية ، فمازالت معظم الاقليات أو الجماعات غير الروسية تتمسك بذاتيتها القومية وتوالى اظهار مشاعر الوعى العرقى ، وتطالب بصوت اكثر قوة ومشاركة اكثر ايجابية فى الشئون العامة وذلك فى الوقت الذى تتصاعد فيه مظاهر القومية الروسية لتأكيد سيطرتها من ناحية وضمان استمرار تفوقها العددى من ناحية اخرى .

وتثير مشكلة القوميات كثيرا من القضايا والتساؤلات التى تتناول الأسباب التى أدت الى تفجر الاضطرابات القومية فى الوقت الراهن ، وما اذا كانت القيادة السوفيتية قد حاولت من قبل معالجة هذه المشكلة ؟ وما هى السياسات المتعاقبة التى اتبعتها تجاه الاقليات ؟ ولماذا تواصل هذه الاقليات تمسكها بالقيم والولاءات العرقية وغير ذلك من التساؤلات التى سوف تدور اجاباتنا عليها حول محاور نستهلها بالقاء الضوء على مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية ثم نعرض لسياسات الكريملين تجاه الاقليات العرقية فالاسباب التى ادت الى تصاعد مشكلة القوميات فى الوقت الحاضر .

**أولا ـ مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية :**

على الرغم مما تثيره مشكلة القوميات من اهمية بالغة ، فقد أتجهت النظريات الاجتماعية الى تجاهلها والتقليل من شأنها على مدى سنوات طويلة عبر التاريخ السوفيتى ، وهو ما يرجع كما يقول ريتشارد كريكوس فى كتابه « ازمة القوتين العظميين » ( ١٩٨٧ ) الى خطأ فكرى وقع فيه اصحاب هذه النظريات الغربيون منهم والماركسيون وهو الاعتقاد بأن الروابط والقيم العرقية تأخذ فى التدهور بمعدلات سريعة تحت تأثير التصنيع والتحضر والعلمانية ، وان كان ذلك لا يعنى انها تندثر نهائيا ، ولذلك فانه يبدو من غير المعقول ومن غير الملائم تعليق اهمية كبيرة على قضايا القومية فى المجتمع الصناعى حيث تتحدد العلاقات المتشابكة وفقا للمصالح الاقتصادية وأنماط الحياة الاجتماعية التى باتت تطغى على العوامل والاختلافات العرقية وتحيلها الى مكانة ثانوية فى حياة الناس بحيث لم يعد يتبقى منها سوى بعض العادات والتقاليد التى تزدهر فى المناسبات الدينية المقدسة والاحتفالات الثقافية القومية .

وهذا التقليل من شأن العرقية أخذت تسانده كثير من الاعتبارات الخلقية والمعنوية التى تنبذ القيم والروابط العرقية وخاصة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . فعندما ادرك العالم على نطاق واسع مختلف الابعاد الرهيبة لأهوال هذه الحرب التى تبعة ذلك كله على العرقية باعتبارها القوة المحركة المسئولة عن سياسات هتلر فى ابادة الاجناس ، ومن ثم فقد تولدت فى فترة ما بعد الحرب مجموعة القيم والاتجاهات ذات الصيغة العالمية التى تدعو الى تمجيد اخوة الجنس البشرى وتندد بكل ما من شأنه أن يؤدى الى تقسيم العائلة البشرية وتفتيتها .

وفى اطار هذه الخلفية ، لم يكن مستغربا أن يتجاهل المفكرون والمنظرون فى العالم الغربى اهمية العناصر غير الروسية المقيمة فى الاتحاد السوفيتى ويبالغوا فى قدرة الكريملين على استيعاب اكثر من مائة جماعة عرقية تعيش فى الاتحاد السوفيتى فى اطار الجماعة الروسية . وقد عزز هذا الميل لديهم ما حققته الولايات المتحدة من التكامل بين الموجات المتعاقبة من المهاجرين الذين وفدوا اليها من مختلف ارجاء العالم لتشملهم جماعة سياسية واحدة .

ويلاحظ ان الكتاب والمفكرين الغربيين قد تأثروا فيما ذهبوا اليه من التقليل من اهمية العرقية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة وانصهار جميع الفوارق والاختلافات فى بوتقة التحديث بمضمون النظرية الاجتماعية الماركسية . فقد سبقهم ماركس وزميله فريدريك انجلز الى القول فى البيان الشيوعى « المانيفستو » بأن الثورة الصناعية قضت على القيم الثقافية العرقية والفوارق الاجتماعية المتأصلة فى البيئة الريفية .

ومن ناحية اخرى ، اتجه الماركسيون الى الحط من قدر العرقية بما سندوه اليها من الهجوم على اساس ارتباطها بقوى الرجعية ، فهم يرون ان الرأسماليين إذ يعملون على استغلال الفوارق والخلافات العرقية لتفتيت وحدة ونضال البروليتاريا ، فان العمال لابد لهم ان يدركوا بمرور الوقت ان الروابط العرقية لا تمثل الا عنصرا ثانويا فى مواجهة الحقيقة الساحقة التى تقضى بانتمائهم الى اخوة عالمية اوسع نطاقا ـ وهى كونهم اجراء مستعبدين يستغلهم رؤساؤهم كدواب الحمل . ففى مواجهة هذه المعاملة غير الانسانية لابد للبروليتاريا ان تكتسب الوعى الثورى الذى يتجاوز نطاق الروابط العرقية ذات الحدود الضيقة الى الروابط الانسانية غير المحدودة .

**ثانيا ـ تطور سياسة الكريملين تجاه الأقليات :**

على الرغم من تأكيد الماركسيين بوجود علاقة قوية بين العرقية والقوى الرجعية ، فقد أثير خلاف حاد وجدل ساخن بين اتباع ماركس فى القرن العشرين وقبيل قيام الثورة البلشفية عندما لجأت بعض القوميات الصغيرة فى الامبراطوريتين الروسية والهنجارية/النمساوية الى المطالبة بحق تقرير المصير . وكان موضوع الجدل يدور حول مناهضة الحركات القومية ام مساندتها فى نضالها من اجل الاستقلال . وقد دافع اوتو باوير Bouer الماركسى النمساوى دفاعا شديدا عن قضايا القوميين بينما اعترض على ذلك الماركسيون الاكثر تشددا بزعامة روزا لوكسمبورج البولندية التى ذهبت الى ان مساعدة الجماعات القومية من شأنه ان يشجع التعصب العرقى ويقضى على تضامن ووحدة الطبقة العاملة ، ومن ثم فان اضفاء الشرعية الماركسية على دعوة القوميات فى الحصول على الاستقلال كان يعنى من وجهة نظرها اطلاق القوى الرجعية المعادية للاشتراكية من مكمنها .

وعند هذه النقطة من الجدل دخل لينين المعركة والقى بكل ثقله خلف المؤيدين لوجهة نظر باوير ، وكان التساؤل الذى شغل ذهنه هو هل يكون لأمة من الأمم ان تضطهد وتقهر غيرها ويمكن ان نصفها فى نفس الوقت بانها أمة حرة ؟ وبعبارة اخرى هل الأمة التى تمارس الظلم والطغيان على غيرها من الأمم او الشعوب تستحق أن توصف بالحرية ؟ وفى اجابته على هذا السؤال بالنفى اكد ان روسيا العظمى عليها واجب النضال ضد كل شكل من اشكال الاضطهاد . ومع ذلك ، فانه عندما اصبح سيد الكريملين اخضع للحكم الشيوعى كافة الاقليات العرقية التى كانت خاضعة للحكم العنصرى والتى كان يصفها بانها « سجناء روسيا » .

وقد كان لينين يشعر بالقلق البالغ ازاء مشكلة القوميات ، فبالرغم من انها لم تكن تشكل قوى فعالة فى الحياة السوفيتية الا انه كان يعتقد انها يمكن ان تنتزع نفسها من الدولة الجديدة كما فعلت شعوب البلطيق وفنلندا وبولندا من قبل مما ترتب عليه حرمان الاتحاد السوفيتى من رصيد كبير من القوة البشرية ومن الاراضى الاستراتيجية الثمينة . ولذلك فانه لكى يكسب ولاء الجماعات القومية غير الروسية لجأ الى الاخذ بالنظام الفيدرالى بدلا من النظام الموحد .

واذا كان تبنى هذا النظام قد أدى الى استرضاء بعض القوميات ، فانه كان منذ اقامته مثارا لشعور القادة السوفيت بالندم وذلك لما يعنيه من ان كل جماعة من الجماعات العرقية الرئيسية وهى الروس والاوكرانيون والارمينيون والجورجيون سيكون لها جمهوريتها القومية . وعلى الرغم من هيمنة الروس على الحزب

والجسد السياسي كان لينين يشعر بالارتياب في ان تصبح الفدرالية اطارا يهيىء لشعوب الجمهوريات المختلفة معارضة القومية الروسية ذاتها .

ومع ان السياسة التى اتبعها لينين ازاء القوميات كان يغلب عليها طابع سياسة القوة فقد اقر مبدأ المساواة القومية وهو المبدأ الذى نادى به البلاشفة فى اوائل العشرينات ، كما دعا الى عقد « مؤتمر الشعوب المهضومة فى المشرق » فى سبتمبر سنة ١٩٢٠ فى باكو حيث فوجىء الروس بالاستماع الى « الرفاق الاسيويين » وهم يؤيدون فى احاديثهم حق تقرير المصير .

وقد تغيرت هذه المعاملة المتساهلة تغيرا كبيرا عندما استولى جوزيف ستالين على تقاليد الحكم فى سنة ١٩٢٩ إذ كان يعرف اكثر من رفاقه مدى سيطرة الروح القومية وشدة تأثيرها ، ويدرك تماما ان الاقليات العرقية المتنازعة فى اتجاهات متفرقة يمكن ان تدمر الدولة السوفيتية . وقد اكتسب ستالين هذه المعرفة لأنه كان بحكم نشأته احد اعضاء اقلية عرقية تتمسك بلغتها وثقافتها تمسكا شديدا ، كما انه فى بداية طريقه الى السلطة العليا فى الكريملين اختاره لينين لتولى مسئولية شئون القوميات فى النظام البلشفى الجديدة .

وفى تحديده للسياسة التى يزمع انتهاجها ازاء الاقليات ، أعلن ستالين انها سياسة قومية من الناحية الشكلية واشتراكية من حيث المضمون ، مخفيا بذلك اقتناعه بأنه من المستحيل حكم مجتمع مكون من اعداد ضخمة من الجماعات العرقية التى يطمع كل منها فى أن يكون له صوت فى شئون الدولة . ولذلك حرص على التخلص سريعا من الرفاق غير الروسيين الذين كانوا يبدون اى مشاعر قوية مهما بلغ اخلاصهم ووفاؤهم للماركسية اللينينية وكان ذلك بصفة خاصة فى عمليات التطهير التى استغلها بدءا من سنة ١٩٣٦ لاهلاك نسبة كبيرة من الطبقة المثقفة والمهنيين فى جورجيا التى شهدت من اعمال الوحشية والضراوة والقتل الجماعى مايفوق كثيرا عمليات التطهير فى اى منطقة اخرى من مناطق الاتحاد السوفيتى . وكان الدافع الرئيسى له لهذا الارهاب السياسى تعظيم قوته الشخصية وتأكيد قوته ودكتاتوريته على الحزب وعلى سائر الجمهوريات السوفيتية .

والى جانب الارهاب السياسى الذى فرضه ستالين من خلال عمليات التطهير ومآأفضى اليه من وأد قضية القوميات عهد الى الحد من قدرة الجماعات غير الروسية على تحدى نظامه بتدعيم وتعزيز دور الهيمنة والتفوق للقومية الروسية اعتقادا منه بان هذا الدور هو النموذج الذى ينبغى ان تحتذيه الجماعات العرقية الأخرى وقد اعطاه التهديد بالغزو الالمانى للاتحاد السوفيتى سببا قويا لمواصلة دعم وتشجيع هذا الدور اذ كان يعلن فى كتاباته واحاديثه العامة ان الشعب الروسى لن يحارب للمحافظة على النظام السوفيتى فحسب بل لانقاذ امهم روسيا من جيوش هتلر الغازية .

وقد اثبتت الحرب حكمة ستالين فى استخدام القومية الروسية للدفاع عن الاتحاد السوفيتى واكدت فى نفس الوقت ارتيابه فى الاقليات العرقية التى عهد بعضها الى التعاون مع العدو الالمانى ( مثل التارتار من القرم والشيش والانجوش ) وانه لايمكن الثقة فى الاقليات العنصرية ولابد من معاملتهم فى غاية القسوة حتى يمكن ضمان ولائهم للدولة السوفيتية . وبناء على ذلك وجه فى خطاب النصر الذى القاه فى ٢٤مايو سنة ١٩٤٥ تحذيرا لجميع الاقليات العرقية التى كانت تراودها احلام الحصول على حريتها بعد الحرب وأكد ان روسيا هى الامة صاحبة الدور القيادى فى الاتحاد السوفيتى بعد ان اكسبتها الحرب هذا الحق . ومن ثم سعى الى صبغ الاتحاد السوفيتى كله بالطابع الروسى بفرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على بقية الشعوب السوفيتية .

ومع ان ستالين لم يكن يرتبط عرقيا بالقومية الروسية ، فانه كان يعتقد ان تفضيله لهذه القومية يسهل عملية اندماج وتكامل القوميات الأخرى فى المجتمع الروسى الذى يشكل الموجة القومية الرئيسية مما يعمل فى نفس الوقت على الحد من أحاسيس شعوب هذه القوميات بالذاتيات المتميزة ومنع انفجار المشاعر الوطنية .منذ وفاة ستالين غير خلفاؤه سياستهم العرقية بالتردد بين السماح لها بالانطلاق تارة وكبح جماحها تارة اخرى فى الوقت الذى كان فيه المتحدثون باسم الكريملين يعلنون انهم استطاعوا حل معضلة القوميات ويؤكدون ان القيم والأنماط السلوكية والولاءات المرتبطة العرقية رغم انها مازالت قائمة فانها تعد ثانوية بالقياس الى الوعى السوفيتى القوى المتصاعد . وحقيقة الأمر ان هذا الادعاء باطل وهو ماتدركه الصفوة الحاكمة فى الكريملين ومآأكده ميشيل سوسلوف Soslov الذى ظل عدة سنوات المنظر الايديولوجى الرئيسى للمكتب السياسى ( البوليتوبيرو ) والذى لخص بحق اصول ومصادر اثارة قضية القوميات فى ثلاثة اسباب وهى التعصب الروسى المفرط ، وحيوية العرقية ، وتأثير التحديث على المناطق الأقل نموا فى الاتحاد السوفيتى .

**ثالثا ـ اسباب تصاعد مشكلة القوميات فى الوقت الراهن :**

وهذه الأسباب كما حددها سوسلوف نستهلها بظاهرة التعصب الروسى المفرط الذى يستند اساسا الى مايمارسه

ابناء القومية الروسية من السيطرة والهيمنة على المراكز الرئيسية للقوة فى النظام السوفييتى ، سواء على مستوى الحزب او الحكومة او المؤسسة العسكرية . وتجد السيطرة يدعمها رفض من جانب الكريملين بالالتزام بمبادىء التعددية التى ترتكز على القانون السوفييتى القائم على الفدرالية التى تستند وجودها وكيانها من تعدد القوميات . وعلى الرغم من السماح لأعضاء الجماعات العرقية الأخرى بالوصول الى مراكز التأثير فى اقاليمهم او بشغل مناصب عاليه فى موسكو . فلا تزال هناك اجراءات صارمة وشديدة ضد كل من يبدى منهم اى ميول قومية او نزعات نحو التعلق بالثقافة العرقية . فالاوكرانيون مثلا من الامم القليلة غير الروسية التى تتمتع بتمثيل على نطاق واسع فى مختلف المؤسسات السوفيتية ، ويسميهم الروس « اشقاءهم الأقدمين » ومع ذلك فانهم لايتوانون عن سحق اى محاولات او مظاهر نشيطة للتعبير عن روح القومية الاوكرانية . ويشار فى هذا السياق الى بتروشيليست السكرتير الاول للحزب الشيوعى الأوكرانى وعضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى والذى كان يتمتع بمركز مرموق فى كل من كييف وموسكو طوال عقد الستينات . ولكنه فى سنة ١٩٧٠ نشر كتابا بعنوان « اوكرانيتنا السوفيتية » تضمن فيه بعض العبارات للاشادة بتاريخ وثقافة جمهورية اوكرانيا . وكان ذلك مبررا كافيا لاثارة غضب الكريملين واستبعاده من جميع المناصب التى كان يشغلها

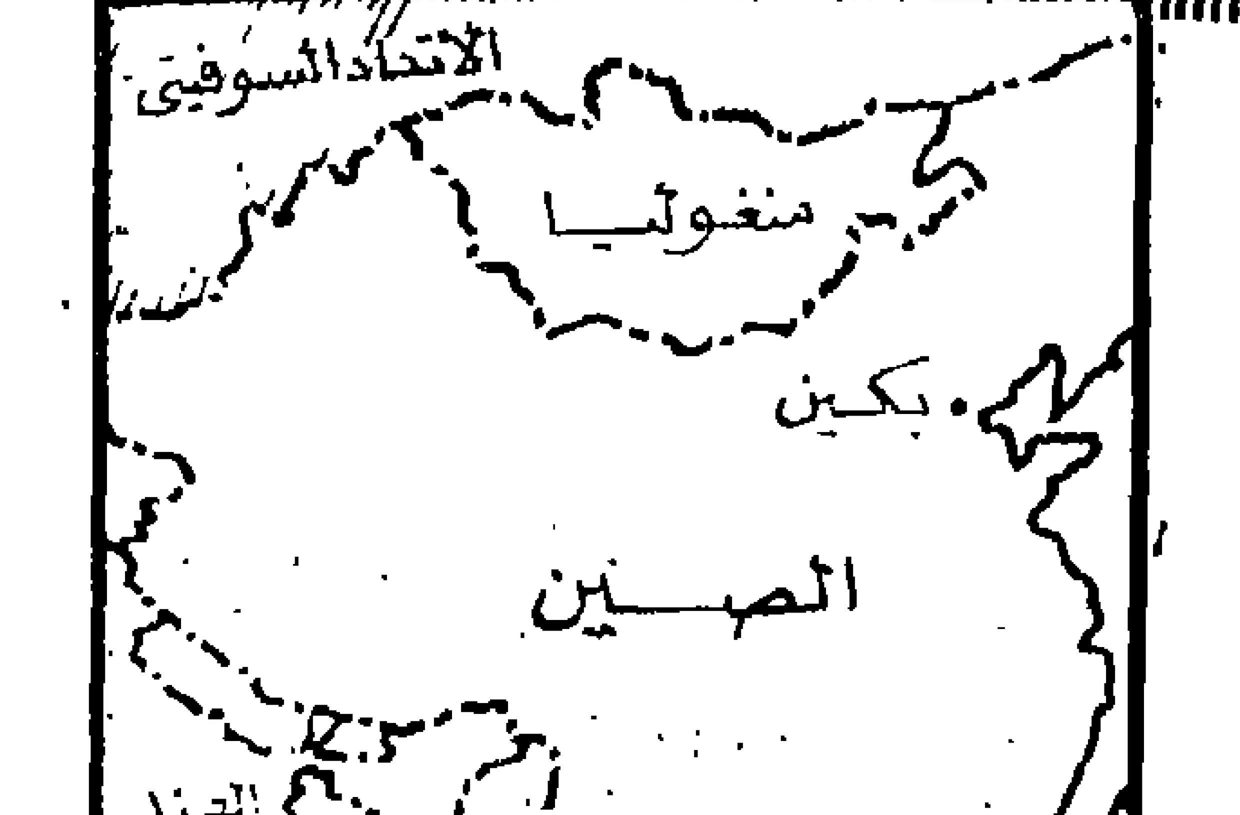
وقد عزا بعض الكتاب الاضطرابات التى شهدتها جورجيا مؤخرا الى الغضب الشديد الذى يساور ابناء جورجيا ضد مايثيره الروس من مظاهر التعصب والذى برز بصفة خاصة خلال اضطرابات جورجيا دفاعا عن ستالين عندما تعرض للهجوم الشديد الذى شنه عليه خروشوف فى عام ١٩٥٦ وراح ضحيتها قرابة الف من اهالى جورجيا . كما ذكرت بعض المصادر ان عمليات القمع التى ووجهت بها الاضطرابات الأخيرة فى جورجيا كانت انتقاما من جانب العسكريين لما ارتكبه ستالين من الأعمال الوحشية فى حق الشعب الروسى .

وبالاضافة الى التعصب الذى يميز القومية الروسية والذى مافتىء يعمل على تصعيد مشكلة القوميات . فان هذه المشكلة سوف تظل مصدرا للقلاقل والاضطرابات فى النظام السوفييتى نظرا لأن العرقية ليست ظاهرة انتقالية ترتبط بفترة معينة فى التاريخ . ولكنها ظاهرة حيوية لارتباطها اساسا بالطبيعة البشرية . وفى كثير من الاقاليم غير الروسية يقاوم المثقفون بصلابة جميع الجهود السوفيتية التى تستهدف القضاء على ثقافاتهم وقيمهم المحلية والتى تشمل كثيرا من الوسائل لاغراء هؤلاء المثقفين بمستويات معيشة افضل مما يتمتع به المواطن العادى وتسهيلات مجزية فيما يتعلق بالانتقال والسفر ومتابعة اهتماماتهم . وتستمد القيم والانتماءات العرقية فى بعض الاقاليم والجمهوريات مثل اوكرانيا وجورجيا وليتوانيا وغيرها قوتها بصفة خاصة من العامل التاريخى الذى يتمثل فى انها كانت من قبل دولا مستقلة كما انها عندما كانت خاضعة للسيطرة القيصرة كانت تتمتع بممارسة ثقافاتها المتميزة وحضاراتها القومية كما كانت تمتلك القدرة على تحدى طغيان القيصر ومواجهة وسائله الخاصة للقضاء على قيمهم وثقافتهم القومية .

ويرتبط بالأسباب التى ادت الى تفاقم مشكلة القوميات تفجر المشاعر القومية وتزايد الاحساس بالوعى الذاتى فى المناطق المتخلفة الواقعة فى اواسط آسيا السوفيتية والاقاليم المتاخمة الحدود الشرقية للاتحاد السوفيتى نتيجة للتحديث الذى كان من المعتقد انه سوف يؤدى الى القضاء على العرقية واقتلاع جذورها . فقد كشفت التطورات المعاصرة فى هذه المناطق عن وجود علاقة قوية بين التحديث والوعى العرقى المتزايد إذ ان بعض الجماعات التى تقطن هذه المناطق اصبحت تظهر فى الوقت الحاضر وعيا قوميا متدفقا وجهودا ثقافية تتمثل فى بعث التاريخ والقيم الشعبية التقليدية التى لم يكن لجيل الاجداد الذين لم ينالوا قسطا وافرا من التعليم القدرة على التعبير عنها بنفس القوة والحماس والحيوية . ففى الوقت الحاضر يوجد بين هذه الجماعات عدد كبير من المثقفين الذين اتيحت لهم فرص التعليم من خلال البرامج التى دعمها الكريملين لتضييق الفجوة بين المناطق الآسيوية الاكثر فقرا والمناطق الاوربية . واصبحوا من ذوى الكفاءة العالية والقدرة على اداء جميع الاعمال على مختلف المستويات الفنية والادارية والمهنية وليسوا مجرد عمالة يدوية . وبينما يزداد حجم هذه القوى العاملة يتصاعد الشعور بالاحباط والامتعاض والاستياء بين اعضائها التى يوفر لهم الكريملين الفرص الاقتصادية التى تتواءم مع مؤهلاتهم المتصاعدة وتطلعاتهم ، مع زيادة اعدادهم . الأمر الذى يعنى ان سياسة الكريملين لتحديث هذه الاقاليم بدافع من فكرة ان التحضر والتصنيع والتحديث سوف يسهل عملية ادماج شعوبها فى المجتمع بصفة عامة . تمخضت عن نتائج عكسية تماما . ويلاحظ ان التجربة العرقية فى امريكا تختلف فى هذا المضمار عن نظيرتها فى الاتحاد السوفيتى . فالغالبية العظمى من الامريكيين اصلهم من المهاجرين ومن ثم لايتوقفون عن التنقل الى مناطق اخرى

عند انعدام فرص العمل ، فى حين ان اعضاء القوميات غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى يحجمون عن الانتشار الى مختلف ارجاء الوطن باستثناء الهجرة صوب الجمهوريات المجاورة التى تشاركهم نفس الثقافة والدين والتقاليد ، وذلك على عكس الروس الذين ينتشرون بحكم الهيمنة والسيطرة فى جميع ارجاء البلاد .

وبعد ، فان مشكلة القوميات والسياسات التى اتبعها الكريملين والاسباب التى ادت الى تفاقمها فى الوقت الحاضر تشير الى ان الاتحاد السوفيتى سوف يكون فى السنوات القليلة المقبلة مسرحا للعديد من الانتفاضات والاضطرابات القومية . ويبرر لنا ذلك ان السياسة السوفيتية لم تستطع حتى الآن مواجهة المشكلة او تسويتها حتى مع استخدام الاساليب القسرية . كما ان تطبيق اعادة البناء والعلانية — البريسترويكا والجلاسنوست — لابد ان يفضى الى اعادة النظر فى العلاقة بين القوميات المختلفة ومنحها مزيدا من الحقوق وخاصة حق تقرير المصير الذى بدأت بوادره فى الظهور باستجابة الكريملين مؤخرا لرغبة جمهوريتى استونيا ولاتفيا السوفيتيتين بالاستقلال الاقتصادى عن موسكو . □




# القمة الصينية ـ السوفيتية ومرحلة جديدة فى العلاقات الدولية

جمال الدين محمد على

جاء لقاء القمة الصينى السوفيتى فى منتصف شهر مايو الماضى شاهدا على بداية مرحلة جديدة ونهاية مرحلة فى العلاقات الدولية الراهنة بانتهاء مرحلة من القطيعة السياسية والايدلوجية استمرت ثلاثين عاما بين العملاقين الشيوعيين منذ بداية الستينات حتى اليوم وبالتحديد منذ آخر لقاء قمة بين الجانبين فى ١٩٥٩ عقد بين الزعيم السوفيتى نكيتا خروشوف والزعيم الصينى ماوتسى تونج وفى تقييم تلك الخطوة الجديدة المتمثلة فى الاتفاق على تطبيع العلاقات بين بكين وموسكو اعرب الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف عن رضائه التام حيال الخطوات التى تحققت على صعيد التقارب الصينى ـ السوفيتى واوضح انها تمثل منعطفا جديدا فى تاريخ العلاقات الدولية فى عصرها الراهن وهو الأمر الذى سيترك آثاره بلا شك ليس على العلاقات بين الدولتين فقط ولكن على الوضع الدولى ككل واشار جورباتشوف فى تصريحات له ان التقارب بين موسكو وبكين ليس موجها ضد مصالح طرف ثالث ولا يؤثر على مصالح دول اخرى كما انه يتمشى مع الاتجاهات الحالية فى العلاقات الدولية التى تشهد مزيدا من الانفراج فى الوقت الراهن سواء على مستوى القوتين الأعظم او على مستوى حل العديد من المشاكل الاقليمية او دخولها الى طريق التسوية الكاملة واكد ان الجانبين ينظران الى السلام والتنمية فى عالم اليوم على اساس انهما اهم احتياجات العصر وأكد أن الاتحاد السوفيتى يحترم السياسة الخارجية للصين كما ان الرفاق فى الصين يعاملون السياسة الخارجية السوفيتية بالمثل وأعرب عن ان الصين دولة اشتراكية عظمى تبذل الخطوات العملية من أجل تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فى اطار الاحترام المتبادل وحسن الجوار وان القطيعة بين الدولتين قد اصبحت فى عداد الماضى .

كما أعربت الصين عن رضائها التام عن الخطوات التى اتخذتها القيادة السوفيتية تجاه تحسين علاقاتها مع الصين خاصة على صعيد العقبات الثلاث التى اعترضت تطور العلاقات بينهما خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة فى مشكلة افغانستان ومشكلة كمبوتشيا ومشاكل الحدود بينهما مما مهد للتحسن الحقيقى الراهن فى العلاقات الصينية ـ السوفيتية .

**بداية التحسن فى العلاقات ونهاية الخلاف :**

يمكن القول ان التحسن الفعلى فى العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتى كان قد بدأ مع بداية الثمانينات وعلى وجه التحديد فى عهد الزعيم السوفيتى الراحل ليونيد برجنيف والذى كان قد القى خطابا فى ٢٤ مارس ١٩٨٢ فى طقشند دعا فيه الصين الى اقامة علاقات افضل مع الكرملين ووضع النقاط على الحروف فى نهاية شهر سبتمبر من نفس العام باقتراح باجراء مفاوضات بشأن رسم الحدود بين الدولتين ورد جميع المطالب والادعاءات السوفيتية فيما يتعلق بالحدود مع الصين واعترف بأن الصين جزء من المجتمع الاشتراكى وفى اكتوبر من عام ١٩٨٢ بدأت الجولة الأولى من مفاوضات تطبيع العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وعقدت منها ثمانى عشرة جولة حتى الآن الا انه من المؤكد ان العلاقات الصينية السوفيتية شهدت مزيد من التحسن والتطور مع تولى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس من عام ١٩٨٥ حيث تمت أول زيارة من مبعوث صينى على مستوى عال منذ القطيعة الكبرى فقد قام ياوايلين نائب رئيس مجلس الدولة الصينى فى ٩ يوليو ١٩٨٥ بزيارة رسمية لموسكو حظيت باهتمام واسع النطاق لما لها من تأثير على تطور العلاقات بين الدولتين نحو مزيد من التواصل كما تم توقيع اتفاق فى نفس العام ينص على رفع

قيمة التبادل التجارى بينهما الى ١٢ مليار روبل فى الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ وكان حجم التبادل التجارى بين الدولتين قد بلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٤ كما تم توقيع اتفاق فى يوليو ١٩٨٨ بين البلدين يقضى بالسماح لمواطنى البلدين بالسفر الى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول وبدأ سريان هذه الاتفاقية فى ١٤ اغسطس من نفس العام وذلك بعد ان كان هذا الحق قاصرا على الدبلوماسيين فقط من الجانبين .

وجدير بالذكر ان العلاقات الوثيقة بين الصين والاتحاد السوفيتى كانت قد بدأت قبل قيام النظام الشيوعى فى الصين الذى جاء على اثر الثورة الشيوعية فى اكتوبر ١٩٤٩ حيث ساعد الاتحاد السوفيتى ماو سى تونج فى مسيرته للقيام بالثورة واحراز النصر على تشان كاى تشك زعيم الصين الوطنية والذى ظلت حكومته تحتل مقعد الصين فى الأمم المتحدة حتى بداية السبعينات كما كان الاتحاد السوفيتى اول دولة تعترف بالصين الشعبية فى الثانى من اكتوبر ١٩٤٩ ولم تمض شهور عديدة حتى وقع البلدان معاهدة صداقة وتعاون فى ١٤ فبراير ١٩٥٠ وكانت الصين تنظر الى الاتحاد السوفيتى آنذاك على انه المثل والقدوة كما كانت الصين تعتز بالزعيم السوفيتى جوزيف ستالين وظل الحال على هذا الوضع حتى بداية الخلافالصينى ـ السوفيتى الذى بدأ فى ١٩٦٤ عندما اعلن الزعيم الصينى ماوتسى تونج نتيجة الخلاف العقائدى مع الزعيم السوفيتى نكيتا خروشوف فى ذلك الوقت بأن الاتحاد السوفيتى هو اعدى اعداء الصين وكان ذلك بمثابة نقطة التحول فى مسار العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وسحب على اثره الزعيم السوفيتى خروشوف الخبراء السوفيت من الصين وفى عام ١٩٦٩ اعلنت بكين رسمياً ولأول مرة ان تناقضات مستعصية قائمة بين البلدين وان الصراع بينهما سوف يستمر طويلا كما وقعت مناوشات عسكرية على الحدود بالفعل بين قوات البلدين فى نفس العام وفى ١٩٧٩ رفضت الصين تجديد اتفاقية الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة الموقعة مع الاتحاد السوفيتى فى ١٩٥٠ ابان العصر الذهبى للعلاقات بين الدولتين وقد حاول السوفيت من جانبهم وعلى فترات متباعدة تحسين علاقاتهم مع الصين لكن محاولاتهم قوبلت بالرفض خاصة المقترحات الخاصة بالتعهد بعدم مهاجمة اى طرف للآخر عسكريا او نوويا واقتراح آخر فى عام ١٩٧١ قدمه السوفيت للتوقيع على معاهدة عدم اللجوء لاستخدام القوة واقتراح آخر تم تقديمه فى عام ١٩٧٢ لعقد معاهدة عدم اعتداء بين الجانبين .

وكان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قد اعلن مبادرته الشهيرة للأمن والسلام فى آسيا والمعروفة باسم ( اعلان فلادفوستك ) فى ٢٨ يوليو ١٩٨٦ قبل شهرين من لقائه مع الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان فى قمة ريكيافيك واقترح فيها جورباتشوف على الدول المطلة على المحيط الهادى عقد مؤتمر دولى للسلام والأمن فى آسيا وجعل منطقة اسيا والباسفيك منطقة منزوعة السلاح .

وفيما يتعلق بالعقبات الثلاثة التى اثارتها الصين كعائق امام تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فقد تجاوزها الزعيم السوفيتى بتحقيق الانسحاب السوفيتى من افغانستان طبقا لاتفاق جنيف الموقع فى ابريل من عام ١٩٨٨ وتم سحب القوات السوفيتية من هناك وفيما يتعلق بشأن نزع السلاح على منطقة الحدود فقد اتخذ الاتحاد السوفيتى اجراءات فعالة لخفض حدة المواجهة العسكرية فى منطقة الحدود المشتركة مع الصين حيث اعلن عن سحب ٢٠٠ الف جندى من القوات السوفيتية المنتشرة هناك بما فيهم ١٢٠ الف جندى فى الشرق الأقصى وتعهد الزعيم السوفيتى من جانب واحد بعدم زيادة قواته النووية الأرضية والجوية كما بدأت القوات السوفيتية الانسحاب من منغوليا الى الأراضى السوفيتية ومن ثم فإن الصين والاتحاد السوفيتى قد اتفقا على تخفيض مستوى المجابهة العسكرية وتقليص حجم القوات المسلحة فى منطقة شاسعة ابتداء من المحيط الهادى وحتى جبال بامير وتمتد هذه المنطقة على ٧٥٠٠ كم وفيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد دفع الاتحاد السوفيتى حلفائه الفيتناميين الى التعهد بسحب قواتهم من كمبوتشيا مع نهاية هذا العام ومن ثم فقد تم التغلب على العقبات الثلاثة التى اعترضت طريق تطبيع العلاقات بين الدولتين مما مهد لعقد القمة السوفيتية ـ الصينية مؤخرا والتى اسفرت عن تطبيع العلاقات بين الدولتين .

## الظروف التى صاحبت عقد القمة وانعكاساتها على الأطراف الأخرى .

يربط البعض بين القمة الصينية السوفيتية والتى تمت بتنازلات من الجانب السوفيتى ازاء الشروط الصينية لتحسين العلاقات مع موسكو وبين سياسة الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والمعروفة باسم ( البيروستريكا ) بمعنى ان هذه الخطوة على صعيد العلاقات السوفيتية مع الصين تمثل خطوة جديدة على طريق البيرويسترايكا هذا من جهة ومن جهة اخرى يرى البعض ان القمة الصينية السوفيتية مثلت منعطفا جديدا فى العلاقات الدولية لابد ان يترك اثره الواضح على

مجرى العلاقات الدولية والسياسة الدولية بوجه عام والواضح أن الاحتمالين واردين بمعنى ان التقارب الأخير بين الصين والاتحاد السوفيتي يمثل خطوة بالفعل على طريق سياسة الزعيم السوفيتي جورباتشوف المعروفة باسم البيرويسترايكا ( سياسة الاصلاح واعادة البناء ) حيث ان تخفيض حجم التوتر في علاقات الاتحاد السوفيتي مع كافة الأطراف على الساحة الدولية سواء الصين او المعسكر الغربي يعطى الاتحاد السوفيتي فرصة كبيرة لاعادة البناء والتعمير وهى السياسة التى يعتنقها زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى منذ مجيئه الى السلطة في عام ١٩٨٥ هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الزيارة ولقاء القمة بين الزعيمين دنج - جورباتشوف مثل بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية يضع اللبنات الأولى فيها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف إذ ان سياسة اعادة البناء والتعمير وسياسة المصارحة والمكاشفة ( الجلاسنوست ) التى تمثل الخط السياسى للاتحاد السوفيتي في عهد جورباتشوف تؤكد ادراك القيادة السوفيتي الجديدة لأبعاد المرحلة الراهنة في العلاقات الدولية والتى تشير الى ان زعامة العالم لن تقوم على امتلاك الصواريخ والرؤوس النووية فحسب بل انها تقوم على المنافسة الحضارية والعلمية والاقتصادية ومن ثم فإن الصراع بين الشرق والغرب سوف يستمر لكن مع تغير ادوات الصراع ومفرداته وان القيادة القادرة على المبادئه والمبادرة هى التى يمكنها فقط التأقلم مع الظروف الدولية الديناميكية والمتغيرة التى تسود عالم اليوم ومن ثم فقد جاءت زيارة الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف للصين في هذا الاطار ، كما ان نظرة سريعة على احداث الشهور الأخيرة التى سبقت تلك الزيارة يمكن ان تتيح لنا تحديد موقع واهمية هذه الزيارة التاريخية بين احداث عالمنا المعاصر فقد جاءت هذه القمة بعد قمة اخرى عقدت في بكين بين الرئيس الأمريكي جورج بوش والزعيم الصينى دينج شياو بنج كما انها تأتى عقب قمة صينية يابانية تمت في طوكيو بين رئيس الوزراء اليابانى ورئيس وزراء الصين بالاضافة الى ان الزيارة سبقها اجراء اول انتخابات برلمانية في الاتحاد السوفيتي ادت الى تغيير واسع في قيادات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي وتم التخلص فيها من مجموعة ما يعرف بالحرس القديم الرافض لسياسة المصارحة واعادة البناء التى ينتهجها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف كما ان الزيارة جاءت في الوقت الذى شهدت فيه الصين اعنف اضطرابات طلابية وعمالية في الثلاثين عاما الأخيرة وهى المظاهرات والاضطرابات التى خرجت تطالب القيادة الصينية بمزيد من الديمقراطية والانفتاح السياسى عقب تحقيق الانفتاح الاقتصادى والسماح بالاستثمارات الأجنبية وهو الأمر الذى كان يعنى ان البيروستةيكا السوفيتية قد انتقلت الى الصين للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية بالرغم من ان ما حدث لم يكن يمكن تصوره بالوضع الذى تم به الا ان حركة دعاة الاصلاح السياسى والاقتصادى في الصين الشعبية تضخمت وتفاقمت وتحولت الى مواجهة مباشرة بين الجماهير وبين قيادة الحزب الشيوعى الصينى الأمر الذى استدعى اعلان الأحكام العرفية واستدعاء الجيش للسيطرة على الوضع المتفاقم في ميدان ( تيان آن مين ) الذى اعتصم فيه زعماء الطلبة المنادين بالاصلاح السياسى وقد اضطرت القيادة الصينية الى استخدام اساليب ديمقراطية نوعا ما في تعاملها مع حركة الطلاب تحرجا من القيادة السوفيتية .

كما ان الاتحاد السوفيتي بتقاربه مع الصين اراد اسقاط الكارت الصينى من اوراق الغرب فإن كل من موسكو وبكين تدركان حقيقة المثلث الاستراتيجي في شرق آسيا والذى تمثل اضلاعه موسكو - واشنطن - بكين وكل منهما يدرك ان التغيير في اى ضلع من الاضلاع لابد ان يصحبه بالضرورة انعكاس على الاضلاع الأخرى ، وانطلاقا من هذه الحقيقة فقد اراد السوفيت اسقاط الكارت الصينى من الحسابات الأمريكية في نفس الوقت الذى سعت فيه الصين الى استغلال تحسين علاقاتها مع السوفيت لتقليل الضغوط الأمريكية عليها ومن ثم فإن مسألة تحسين العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي كانت تخدم في النهاية مصالح الطرفين في مواجهة الولايات المتحدة ومن ثم فقد اعربت الولايات المتحدة عن قلقها ازاء التطور الجديد في العلاقات الصينية - السوفيتي حيث المح وزير الخارجية الأمريكية الاسبق هنرى كيسنجر في تعليق له على لقاء القمة الصينى - السوفيتي بأن هذا اللقاء يمثل تحديا يدفع الولايات المتحدة الى اعادة النظر في دورها الآسيوى فجورباتشوف في رأى كيسنجر يسعى الى كسب نفوذ في آسيا . بمبادرته السلمية على حساب الدور الأمريكى وهو يتبع في آسيا اسلوبا شبيها بالدور الذى اتبعه مع حلفاء الولايات المتحدة في اوروبا الغربية عن طريق تكبيل حلفاء الولايات المتحدة بمجموعة من المبادرات السلمية منها الانسحاب السوفيتي من افغانستان ودفع حلفائه في فيتنام الى الانسحاب من كمبوتشيا واعلان منطقة جنوب آسيا والمحيط الهادى منطقة منزوعة السلاح كما عرض الاتحاد السوفيتي سحب قواعده العسكرية في خليج كام

رانه باى . فى فيتنام مقابل سحب الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية فى الفلبين وهما قاعدة كلارك الجوية وسوبيك باى البحرية .

من جهة أخرى فإن التقارب بين الصين والإتحاد السوفيتى يجعل بعض الأطراف الفاعلة على الساحة الاسيوية تعيد حساباتها وعلى وجه التحديد اليابان والهند فاليابان ما زالت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى غير طيبة على الرغم من ان الفترة التى اعقبت وصول ميخائيل جورباتشوف الى الحكم فى الكرملين قد شهدت تبادل زيارات على مستوى وزراء الخارجية بين الدولتين الا انه لم يتم التوصل الى حل للعائق الرئيسى امام تحسن علاقات البلدين والمتمثل من وجهة النظر اليابانية فى استيلاء الاتحاد السوفيتى على اربع جزر شمال جزيرة هوكايدو اليابانية عقب هزيمة اليابان فى الحرب الثانية وعدم اعادتها لليابان حتى الآن والمعروفة بجزر كوريل كما ان اليابان تنظر بقلق تجاه النشاط السوفيتى فى منطقة الباسفيك والمحيط الهادى وقد قام ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى بزيارة لليابان فى مطلع هذا العام كما قام وزير الخارجية اليابانى سوزوكى أونو بزيارة مؤخرا للاتحاد السوفيتى الا انه لم يحدث تقدم فعلى على طريق حل المشكلات التى تعوق تطبيع العلاقات بين طوكيو وموسكو وقد اعلن الزعيم السوفيتى لوزير الخارجية اليابانى بأن اليابان لا ترغب فى انهاء الخلاف مع الاتحاد السوفيتى واوضح الزعيم السوفيتى ان اليابان قد قامت بتحسين علاقاتها مع كوريا الجنوبية والصين على الرغم من وجود مشاكل حدودية بين اليابان وكل من الدولتين الا ان رد الفعل اليابانى تمثل فى القول بأن تلك المشكلات ليست مثل تلك القائمة بين اليابان والاتحاد السوفيتى وان اليابان تعتبر الجزر الأربع التى احتلها الاتحاد السوفيتى عقب الحرب الثانية جزءا تاريخيا لا يدخل ضمن المناطق التى قرر مؤتمر يالتا احقية موسكو بها بعد الحرب وطالبت اليابان موسكو بخفض قواتها فى المنطقة الساحلية بسيبيريا وتحفظت على الاقتراح السوفيتى المقدم فى هذا الشأن والداعى الى قيام كل من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بخفض اساطيلها من منطقة الباسفيك والواضح ان اليابان لا تهتم بصورة كبيرة بتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى كما انها غير قلقة تجاه التقارب الصينى ـ السوفيتى لأنها متأكدة من ان الصين لا تستطيع حتى مع تطبيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى الاستغناء عن التكنولوجيا والاستثمارات اليابانية على اراضيها حيث تعد اليابان الشريك الثانى للصين فى التبادل التجارى بعد هونج كونج حيث بلغ حجم مبادلتهما التجارية عام ١٩٨٨ ما يقرب من ١٠ مليار دولار .

اما على الجبهة الهندية فإن التقارب بين بكين وموسكو سوف يدفع الهند الى اعادة النظر فى عدد من ثوابت السياسة الخارجية الهندية فقد كانت سياسة الهند الخارجية تتحرك منذ السبعينات فى مجال توتر تمثل احد قطبيه فى ابرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧١ اما المحور الثانى فقد تمثل فى العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وباكستان وهو المحور الذى كان وما زال يسبب قلق للهند حيث ان علاقاتها مع باكستان يسودها التوتر باستمرار بسبب البرنامج النووى لكلا الدولتين وبسبب الميراث العدائى التاريخى بين الدولتين كما ان المشاكل الحدودية مع الصين ادت الى دخول الدولتين فى حرب خلال الستينات وبالنسبة للولايات المتحدة فإنها تنظر بعين شك الى الهند دائما نظرا لارتباطاتها مع الاتحاد السوفيتى ومن ثم فإن التقارب السوفيتى مع الصين يدفع نيودلهى الى اعادة حساباتها فى علاقاتها مع الصين وهو ما بدأ بالفعل من خلال الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الهندى راجيف غاندى للصين فى ديسمبر عام ١٩٨٨ عقب زيارة جورباتشوف للهند واتفق الجانبان على العمل على حل المشكلات التى تعوق تحسين العلاقات بين بكين ونيودلهى وهو ما اشار البعض الى انه كان بإيعاز من الاتحاد السوفيتى لدفع الهند الى تطوير علاقاتها مع الصين والعمل على ازالة مشكلات الحدود المعلقة بين البلدين منذ عام ١٩٦٢ وقد تم بالفعل الاتفاق على تشكيل لجان تتولى التفاوض حول تسوية النزاع الحدودى حتى يتم التوصل الى اتفاق سلام على المدى الطويل بين البلدين وهو أمر بعيد المنال فى الوقت الراهن ولن تتحقق فيه نتائج فورية ولكن زيارة راجيف غاندى للصين كانت بلا شك بداية طيبة فى هذا المجال ومع ذلك يظل السؤال المطروح فى نيودلهى هل يؤثر التقارب بين الصين والاتحاد السوفيتى على معاهدة الصداقة السوفيتية الهندية ؟

اما الفيتناميون حلفاء الاتحاد السوفيتى فقد نظر البعض اليهم على انهم مثلوا عربون الصداقة السوفيتية ـ الصينية فى لقاء القمة الأخير حيث دفع الاتحاد السوفيتى حلفائه فى فيتنام الى اعلان الالتزام بالانسحاب من الأراضى الكمبوتشية فى سبتمبر من هذا العام وحتى نهاية ١٩٩٠ للتمهيد لاجراء المفاوضات الخاصة بحل مشكلة كمبوتشيا وتشكيل حكومة وحدة

وطنية من كافة الأطراف هناك . وهو الأمر الذى يعنى انخفاض الأهمية الاستراتيجية لفيتنام فى التخطيط الاستراتيجى السوفيتى خاصة مع العرض الذى قدمه الزعيم السوفيتى جورباتشوف بالانسحاب من قاعدة كام رانه بأى العسكرية من فيتنام مقابل تخلى الأمريكيين عن قواعدهم العسكرية من الفلبين خاصة ان التواجد العسكرى الفيتنامى فى كمبوتشيا كان يكلف الاتحاد السوفيتى اعباء مادية مرهقة للاقتصاد السوفيتى الذى يحاول التخلص من مشكلاته .

**البيان الختامى ونتائج الزيارة :**

يمكن لنا فى النهاية استخلاص اهم نتائج لقاء القمة الصينى - السوفيتى من خلال استعراض بنود البيان الختامى الصادر فى ختام الزيارة فى ١٩٨٩/٥/١٨ وتمثلت فى التالى : -

**اولا : فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا :**

١ - فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد كرر الجانبين بيان وزيرى خارجية الدولتين فى ٦ فبراير ١٩٨٩ والذى نص على الانسحاب الفيتنامى من كمبوتشيا تحت الرقابة الدولية وتجنب اندلاع حرب اهلية فى البلاد عقب الانسحاب بحيث تصبح كمبوتشيا دولة ذات سيادة مسالمة ومحايدة غير منحازة ولذا فإن الجانبين يعربان عن تأييدهما للمصالحة الوطنية بمشاركة الأطراف الكمبوتشية الأربع .

٢ - يلتزم الاتحاد السوفيتى بمبدأ ضرورة تسوية المشاكل الداخلية فى كمبوتشيا ( بما فى ذلك الاعداد لاجراء الانتخابات واتمامها تحت اشراف دولى ) بين الكمبوتشيين انفسهم ويرحب بالحوار بين عناصر الخمير الحمر ومستعد لمساندة اية اتفاقيات يتم التوصل اليها فى هذا الشأن .

٣ - تحبذ الصين قيام حكومة ائتلافية فى كمبوتشيا خلال المرحلة الانتقالية عقب الانسحاب الفيتنامى الكامل من اراضى كمبوتشيا ووقف المساعدات العسكرية الخارجية من كافة الأطراف .

٤ - احترام نتائج الانتخابات التى سيتم اجرائها تحت إشراف دولى من جانب كل من الصين والاتحاد السوفيتى .

٥ - اتفاق الفريقين على الدعوة لعقد مؤتمر دولى بشأن مشكلة كمبوتشيا فى اقرب وقت ممكن ويؤكدان استمرار بذل جهودهما لتسوية المشكلة بالوسائل السلمية .

**ثانيا : فيما يتعلق بمشكلة الحدود :**

١ - اتفق الطرفان على اتخاذ اجراءات لخفض القوات المسلحة على منطقة الحدود بينهما بما يتفق مع علاقات الصداقة وحسن الجوار الطبيعية بين البلدين وكذلك على بذل الجهود لبناء الثقة والحفاظ على الأمن والسلام فى منطقة الحدود المشتركة بينهما .

٢ - رحب الجانبان باعلان الاتحاد السوفيتى سحب ٧٥ ٪ من قواته من منغوليا وعبرا عن الأمل فى ان يتم سحب بقية القوات السوفيتية من اراضى منغوليا فى اقرب وقت ممكن .

٣ - يحبذ الجانبان حل مشاكل الحدود بينهما اعتمادا على المعاهدات المتعلقة بالحدود الحالية والمعايير المعترف بها فى القانون الدولى وبروح المشاورات العادلة والتفاهم المشترك بين الجانبين .

٤ - اعرب الاتحاد السوفيتى عن استعداده لاجراء مباحثات مع الصين حول الحدود فى المنطقة الشرقية والغربية وان الكرملين على استعداد لاتخاذ خطوات فورية اذا لزم الأمر لجعل الحدود المشتركة فى حماية الصداقة وحسن الجوار فقط .

٥ - اعلن الاتحاد السوفيتى عزمه على سحب ثلاث فرق سوفيتية من منطقة الحدود كخطوة لنزع سلاح منطقة الحدود من بينهما فرقتان مدرعتان بالاضافة لكافة الوحدات الجوية التى سيتم سحبها من منغوليا فى عمليات تخفيض القوات العسكرية التى بدأت بالفعل فى شهر ابريل الماضى كما سيتم سحب ٦ سفن من الاسطول البحرى السوفيتى فى منطقة الباسيفيك .

٦ - عزم الاتحاد السوفيتى على تدمير ٤٢٦ صاروخا نوويا قصير المدى ومتوسط المدى فى منطقة آسيا السوفيتية بموجب الاتفاقية الموقعة بين موسكو وواشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ .

**ثالثا : فى المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية اتفق الجانبان على :**

١ - تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية بينهما بطريقة مخططة على اساس مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة ومن المعروف ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يفيدهما من الناحية الاقتصادية بدرجة كبيرة حيث تهدف موسكو لزيادة تجارتها مع الصين ليصل حجم التبادل التجارى ٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ مقابل ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٧ كما ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يمكن الاتحاد السوفيتى من تحقيق تنمية منطقة سيبريا والشرق الأقصى السوفيتى .

٢ - يرى البلدان ضرورة تبادل المعلومات والخبرة فى

مجال بناء الاشتراكية واعادة البناء وتبادل الرأى فى المسائل محل المصلحة المشتركة فى مجال العلاقات الثنائية والوضع الدولى كما ان اختلاف وجهات النظر بين الدولتين تجاه هذه القضايا لا يمنع من تطوير العلاقات الثنائية بينهما على كافة الأصعدة .

٣ ـ الاتفاق على مواصلة الاتصالات بين الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الصينى على اساس مبادىء الاستقلال والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما .

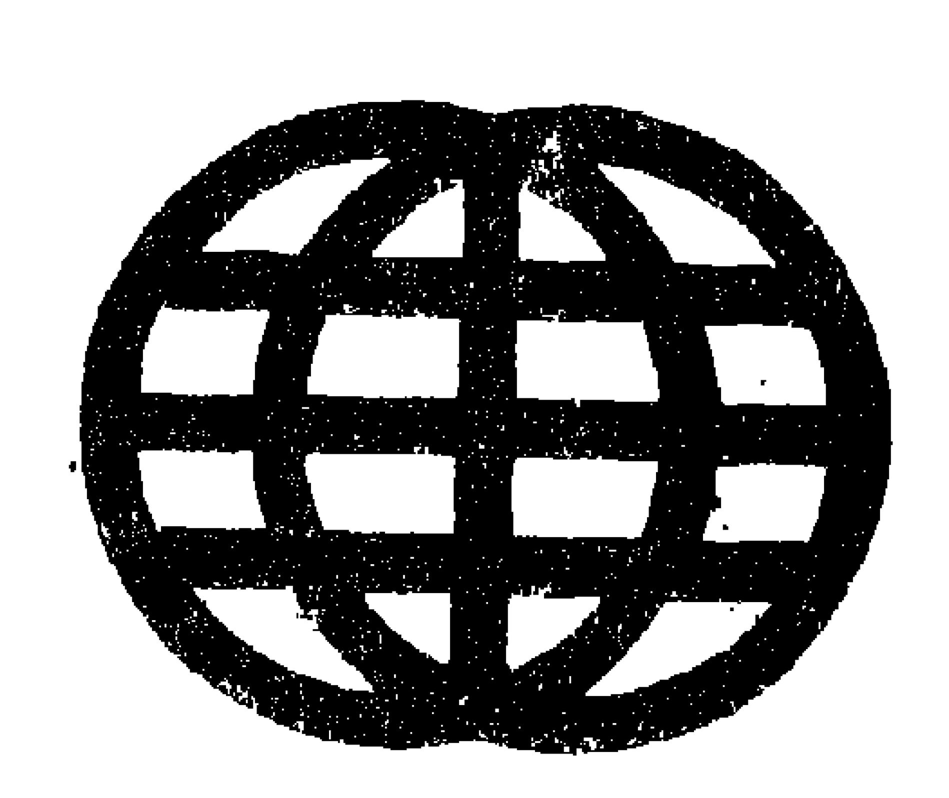
٤ ـ اكد الجانبان انه ليس لأى منهما تطلع للسيطرة او الهيمنة على منطقة اسيا والمحيط الهادى بشكل او آخر فى اى منطقة من العالم ويجب ان تتحرر العلاقات الدولية من محاولة فرض ارادة بعض الأطراف الدولية على ارادة طرف آخر بالقوة .

٥ ـ اكد الجانبان ان السلام والتنمية هما اهم موضوعين فى العصر الحالى كما رحبا ببدء الانفراج فى الموقف الدولى والترحيب بالخطوات الايجابية من جانب الدول المختلفة من اجل خفض التسليح وتقليل فرص المواجهة العسكرية وكذلك التقدم الذى حدث فى تسوية المنازعات الاقليمية .

٦ ـ ضرورة العمل من اجل تحقيق تحسن فعلى وجذرى فى الوضع الدولى وفى هذا المجال يحبذ الاتحاد السوفيتى إعمال تفكير سياسى جديد فى العلاقات الدولية وترى الصين اقامة نظام سياسى دولى جديد على اساس مبادىء التعايش السلمى الخمسة .

٧ ـ عبر الجانبان عن القلق من الموقف الاقتصادى الدولى الراهن وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة واعربا عن ضرورة اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يأخذ فى الاعتبار مصالح مختلف شعوب العالم النامية والمتقدمة على السواء وعلى اساس من المصلحة المتبادلة والتعاون الدولى .

٨ ـ يولى الجانبان اهمية كبيرة للاتصالات والحوار بين قادة البلدين ويقترحان استمرارها فى المستقبل من اجل التطبيع الكامل لعلاقات الدولتين والتغلب على ما قد يستجد من مشكلات فى هذا السبيل . □





# الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث

نسرين سامح مرعى

**يحتدم** النقاش والجدل وتتباين ردود الفعل العالمية إزاء الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة ديون العالم الثالث، التى عرضها « نيكولاس بريدى » وزير الخزانة الأمريكي فى مطلع هذا العام . فقد رحبت المكسيك والبرازيل بالخطة وأيدتها فرنسا واليابان ، بينما شكك البنك الدولى فى نجاحها ، ووصفها رئيس فنزويلا بأنها خطوة متواضعة للغاية . وأعلنت بريطانيا أن المقترحات ستحتاج الى مزيد من الدراسة ، وأبدى رجال البنوك الأمريكيون تحفظاتهم . وأيا كان الرأى فان ما يهمنا فى هذا الصدد هو دراسة مدى التغير فى الرؤى والموقف تجاه هذه القضية وبصفة خاصة الموقف الأمريكى ، وتأثير ذلك على امكانية حل المشكلة . فى البداية تجدر بنا الاشارة الى أن الاهتمام العالمى بالأزمة قد بدأ فى عام ١٩٨٢ عندما فجرت المكسيك القنبلة الأولى باعلان عجزها عن السداد ، عندئذ شعرت البلدان المتقدمة والدائنة بمدى الخطر الذى يهدد النظام النقدى الدولى عموما والنظام المصرفى على وجه الخصوص .

ومن هنا جاءت محاولات العلاج الأولى ، والتى باءت بالفشل ، لأنها ركزت فى علاجها للمشكلة على أنها لا تعدو كونها عبارة عن مجرد اختلالات مؤقتة فى موازين مدفوعات الدول المعنية ، ينبغى احتواؤها بسرعة باتباع سياسات تقشفية حادة ، تحت رعاية صندوق النقد الدولى ، لتمكين الدول المدينة من استعادة قدرتها على السداد . وأبدت البنوك التجارية من فرط حرصها على مستقبلها ، استعدادها لاقراض هذه الدول حتى تضمن استمرارها فى خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها .

أى أن الاهتمام الأساسى خلال هذه الفترة قد تركز أساسا حول سلامة الجهاز المصرفى العالمى وكيفية انقاذه ، وكانت جميع الاجراءات التى اتخذت تهدف الى تدعيم البنوك العالمية ومساندتها لاستعادة ديونها بمساعدة برامج التقشف لصندوق النقد . وكان من الطبيعى أن تنتهى هذه المرحلة بتراجع الخطر مؤقتا عن النظام النقديالدولى . وكان ذلك على حساب تدهور معدلات الاستثمار والاستهلاك وتعثر مشروعات التنمية فى الدول المدينة ، هذا فضلا عن تفاقم الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة مع تقلص الانفاق على البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة تحت وطأة هذه السياسات . وتفاقمت الأزمة بعد ذلك كنتيجة لتركيز الأطراف الدائنة على كيفية استرجاع الأموال المقترضة دون أن يؤدى ذلك الى انهيار النظام ، وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية والمعيشية فى الدول المدينة .

وتتابعت الاعلانات ، الواحدة تلو الأخرى ، عن توقف هذه الدولة أو تلك عن السداد [illegible] كل من البرازيل وشيلى وبيرو وأخيرا [illegible] أعرق النظام الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية والتى اعلن رئيسها « كارلوس أندريز بيريز » أن الديون الخارجية وسياسات صندوق النقد الدولى وراء ما شهدته بلاده من اضطرابات راح ضحيتها اكثر من [illegible] قتيلا . وكان من الطبيعى ان تزداد حالات اعادة الجدولة عبر « نادى باريس » حيث ارتفع عدد حالات اعادة الجدولة من ست حالات عام ١٩٨٢ ، الى ٢١ حالة عام ١٩٨٥ ثم هبط هذا المعدل الى ١٨ و١٧ خلال عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ على التوالى . وكانت معظمها بلدان افريقية حيث تراوح عددها ٦ ، ١٠ ، ١٢ ، ٩ خلال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٩ على التوالى .

ومشكلة الديون لها جانبان : جانب يتمثل فى تزايد حجم هذه الديون لاستمرار حاجة الدول المدينة الى الاقتراض ، والآخر هو تكاليف خدمة هذه الديون . وتشير الاحصاءات الى ان اجمالى الديون المستحقة على

بلدان العالم الثالث قد ارتفع من ٨٢١ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١٠٥١ مليار عام ١٩٨٥ ثم واصل ارتفاعه خلال الأعوام التالية فوصل الى ١١٥٢ مليار ، ١٢٨١ مليار ، ١٣٢٠ مليار فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

وذلك كما يتضح من الجدول المرفق . وهذا مع الأخذ بالحسبان أن أرقام الدين لا تشمل الديون غير الموزعة فهى تقتصر على المسحوب منها فقط . وقد أدى ذلك الى تزايد اعباء خدمة الدين ( الأقساط + الفوائد ) حيث ارتفعت من ٩٨,٦٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١١٢,٢١٧ مليار عام ١٩٨٥ ووصلت الى ١٢٤,٨٥٥ مليار عام ١٩٨٧ . الأمر الذى أدى الى تثاقل عبء هذه الديون على اقتصاديات تلك الأقطار ، بل ووصل الأمر الى ان أصبحت هذه البلدان مصدرة صافية لرأس المال ، ففى عام ١٩٨٤ وصل صافى التحويل من الأقطار المدينة الى الأقطار الدائنة الى حوالى ١٠,٢ مليار دولار . ثم أخذ فى التزايد بدءا من هذا العام فارتفع الى ٢٢.٨ مليار دولار ، ثم أخذ فى التزايد بدءا من هذا العام فارتفع الى ٢٢,٨ مليار ، ٢٨,٧ مليار ، ١٨,١ مليار خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة .

ومن هنا بدأ عصر المواجهة الحقيقية بين الدائنين والمدينين ، ومع تزايد المصاعب الاقتصادية التى تواجه البلدان المدينة ، أصبحت الحاجة أكثر الحاحا لوضع الحلول الملائمة والمناسبة للخروج من الأزمة .

وفى رأينا أن توقف الدول التى تعد من كبريات الدول المدينة عن الدفع كان السبب المباشر الذى حث الولايات المتحدة الأمريكية الى الاسراع بالبحث عن حلول لهذه الأزمة ( مثل المكسيك والبرازيل وفنزويلا خاصة وأن معظم هؤلاء يدينون للبنوك التجارية الأمريكية ) . اذ إنه والحالة تلك كان هناك خطرا داهما يهدد بشكل مباشر البنوك والمؤسسات ، ألا وهو خطر الافلاس مما ينبىء بانهيار مصرفى عالمى .

وقبل أن نتطرق الى الحلول الامريكية لأزمة الديون والتى تطورت بدءا من خطة جيمس بيكر وزير الخزانة الامريكى السابق ، ووزير خارجيتها الحالى ، مرورا بمقترحات السيناتور بيلى برادلى ، وصولا الى خطة بريدى . تجدر بنا الاشارة الى ما أعلنته اليابان مؤخرا عن عزمها استخدام جزء من فائضها التجارى الضخم فى مساعدة البلدان المثقلة بالديون ، وذلك باعلان بنك اليابان للصادرات والواردات عن عزمه على تقديم قروض « غير مشروطة » اضافية . على أساس كل حالة على حدة لمساندة جهود الدول على اعادة بناء اقتصادها . والجديد فى الأمر ان اليابان تقدم هذه القروض دون اشتراط الشراء من المصدرين المحليين كما كانت الشروط من قبل ، وتأخذ هذه القروض شكل موحد وبأسعار فائدة تقل ، فى الغالب ، عن الأسعار العالمية السائدة فى السوق الدولية ، ويشترط لذلك ان يقوم الصندوق بضمان هذه العملية كما أعلن رئيس الوزراء اليابانى « تاكيشيتا » فى قمة تورنتو الأخيرة للدول الصناعية عن عزم بلاده على تخصيص خمسين مليار دولار ، لتمويل برنامجها الخاص بالمساعدات الخارجية كما اعلن قرار بلاده باعفاء الدول الفقيرة من المستحق عليها من ديون لصالح اليابان .

كذلك تجدر الاشارة الى أحد الحلول المقترحة والتى بدأ تطبيقها فى بعض اقطار امريكا اللاتينية كالبرازيل ، والمكسيك ، والأرجنتين فى الأونة الأخيرة . وهى تجربة « استبدال الدين » أو احلال الاستثمار محل الدين . والمقصود بذلك هو استبدال الديون الخارجية بحصص فى شركات القطاع العام الوطنية بكافة أشكالها الصناعية والزراعية والتجارية وكذلك الهياكل الأساسية لمكونات الاقتصاد القومى مثل البترول والمعادن وما يماثلها .

فعلى سبيل المثال بدأت البرازيل والأرجنتين ببيع حصص من أسهم رأسمال شركات القطاع العام لبعض البنوك الأجنبية ، مثل بنك « تشيز مانهاتن » والتى كان لها أكبر حصة كدائن فى هذه الديون ، وقد تم بالفعل نقل ملكية أسهم بعض هذه الشركات أو الشركات بكاملها الى ملكية البنوك الأجنبية ، مقابل الغاء ما يوازى قيمة هذه الشركات من الديون المستحقة عليها . وبعض هذه الشركات أصبحت شركات مساهمة ، مشتركة بين الحكومة البرازيلية أو الأرجنتينية ، وبين البنوك الدائنة . وعن طريق هذه العملية تمكنت كل من البرازيل والأرجنتين من حل بعض مشاكل الديون المتراكمة عليهم ، كما جذبت جزء من الاستثمار الأجنبى الى داخل البلاد . كذلك استفادت البنوك الدائنة لأنها ضمنت عائدا عن أموال كانت فى حكم الأموال المعدومة ، وبالتالى اعادة بناء الثقة الائتمانية والمالية لهذه الأقطار .

ونظرا لأننا لسنا بصدد تقييم شامل لهذه المقترحات فاننا لن ندخل فى تفاصيلها ، الا أننا نرى أن هذه العملية لا تعدو كونها مجرد استيلاء على الأصول الانتاجية المحلية وبأبخس الأثمان ، حيث لن ينجم عنها سوى بيع شركات القطاع العام للمستثمرين الأجانب والمحليين فى مقابل لا شىء . هذا فضلا عن أن هذه العملية لا تناسب جميع الأقطار المدينة ، باعتبارها تركز اساسا على الديون التجارية والتى تمثل أغلب القروض المستحقة على أمريكا اللاتينية ، بينما لا تأخذ بعين الاعتبار الديون الحكومية

**تطور حجم الدين المستحق على الاقطار المدينة**

| | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ | ١٩٨٨[١] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البلدان الاعضاء فى البنك | ٧٥٢ | ٨١٦ | ٨٥٢ | ٩٦٢ | ١٠٥٣ | ١١٧٠ | ١٢٠٠ |
| توزيعها كالتالى : | | | | | | | |
| ديون طويلة الاجل[٢] | ٥٦٢ | ٦٤٥ | ٦٨٧ | ٧٩٤ | ٨٩٤ | ٩٩٦ | ١٠٢٠ |
| من المصادر الرسمية | ٢٠٣ | ٢٢٦ | ٢٣٨ | ٣٠٥ | ٣٦٤ | ٤٣٧ | ٤٥٠ |
| من المصادر الخاصة | ٣٥٩ | ٤١٩ | ٤٤٩ | ٤٨٩ | ٤٣٠ | ٥٥٩ | ٥٧٠ |
| ديون قصيرة الاجل[٣] | ١٦٩ | ١٤٠ | ١٣٢ | ١٣١ | ١١٩ | ١٢٣ | ١٤٠ |
| استخدام ائتمان الصندوق | ٢١ | ٣١ | ٣٣ | ٣٨ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ |
| - البلدان غير الاعضاء[٤] | ٨٦ | ٨٦ | ٨١ | ٨٩ | ٩٩ | ١١١ | ١٢٠ |
| اجمالى الدين الخارجى | ٨٣١ | ٨٩٤ | ٩٣٣ | ١٠٥١ | ١١٥٢ | ١٢٨١ | ١٣٢٠ |

(١) التوقعات الاولية .

(٢) البيانات الخاصة ببولندا لم تتضمن الا بدءا من عام ١٩٨٤

(٣) تعكس هذه الارقام اعادة جدولة ٤٨ بليون دولار من الديون قصيرة الاجل للبنوك الى ديون طويلة الاجل خلال الفترة ١٩٨٣ / ١٩٨٦

(٤) تتضمن بعض الاقطار التى لاتقدم تقارير سنوية الى البنك

Source : World Delat Tables, Volume I, 1988 - 89, Washington D.C, December, 1988.

والتى تمثل أغلب مديونية اقطار القارة الافريقية ..

وما يهمنا فى هذا الصدد الاقتصار عليه هو المقترحات الأمريكية بغية معرفة تطورها ومدى التغيرات التى تطرأ على الموقف الأمريكى فى هذه القضية .

**أولا مشروع بيكر : ( أكتوبر ١٩٨٥ ) :**

ويطالب هذا المشروع الذى أطلق عليه « برنامج النمو المطرد » لمعالجة أزمة مديونية بعض الدول النامية ( ١٥ دولة هى : الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، فنزويلا ، بيرو ، شيلى ، اكوادور ، كولومبيا ، أورجواى ، بوليفيا ، كوت دى فوار ، المغرب ، نيجيريا ، الفلبين ، يوغوسلافيا ) بعدة اجراءات تتمثل فى :

- ضرورة اتباع الدول المدينة سياسات اصلاح اقتصادى تمكنها من استعادة قدرتها على السداد من خلال تحقيق معدلات نمو معقولة عن طريق الالتزام ببرنامج التصحيح الذى يتم الاتفاق عليه مع الصندوق .

- دخول البنك الدولى كطرف مشارك لصندوق النقد لصياغة برامج اصلاح جديدة من أجل استخدام موارده وخبراته فى مجالات التنمية وذلك بأن يقوم بزيادة اقراض البلدان المثقلة بالديون بما يوازى ٥٠ ٪ من هذا البرنامج خلال السنوات الثلاث . ( أى ما يعادل عشرين مليار دولار ) .

- أن تقوم البنوك التجارية خلال نفس الفترة بتقديم عشرين مليار دولار للبلدان المدينة وذلك لاعانتها على تنفيذ برامج الاصلاح المنشودة .

وأول ما ينبغى ملاحظته على هذا المشروع تركيزه على البلدان التى تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة فى حجم قروضها الخارجية ، ولهذا لم يشمل المشروع البلدان الافريقية والعديد من البلدان الأخرى ذات المديونية المرتفعة لأنها تدين بصورة كبيرة للحكومات وليس للبنوك التجارية ، وعلى العكس من ذلك فقد ركز على اقطار امريكا اللاتينية وخاصة تلك التى ترتبط بالسياسات الأمريكية . ويرجع تركيز المشروع على الديون التجارية دون غيرها ليس فقط لقوة تأثيرها على البلدان المدينة ، وانما لتأثيراتها المختلفة على مجمل النظام النقدى الدولى ، وعلى النظام المصرفى فى البلدان الدائنة بصفة خاصة .

لاتختلف الاجراءات التى يطالب بها مشروع بيكر فى الواقع عن الاجراءات والسياسات التى يطالب بها خبراء

صندوق النقد الدولى والتى تتركز أساسا على ضرورة إعطاء دفعة أقوى للقطاع الخاص وقوى السوق ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الانفاق الجارى وبصفة خاصة على الدعم الموجه للسلع الأساسية . وعلى الصعيد الآخر فإن حجم القروض الجديدة التى يتيحها هذا المشروع لن تكفى لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسات الاقتصادية المذكورة . خاصة وأنه ينظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة نقص فى السيولة ليس إلا .

ومن هنا كان مشروع بيكر يحمل فى طياته أسباب فشله ، وجدير بالذكر أنه حتى ذلك الوقت كان الموقف الأمريكى يرفض أحداث خفض حقيقى فى المديونية ولهذا ركز المشروع ، فى التطبيق ، على عنصر تلقائية التحرك من جانب البنوك التجارية لتقديم قروضا جديدة ، فى وقت بات واضحا أن البنوك قد تخلت عن أزمة الديون ولم تعد تهتم إلا بالاستفادة مما تضمنه المشروع من فرص لاعادة جدولة الديون مرة بعد أخرى طالما أن الدول المدينة مستمرة فى سداد الفوائد .

**ثانيا مقترحات السيناتور بيل برادلى :**
**( يونيو ١٩٨٦ )**

تنبه السيناتور الأمريكى « بيل برادلى » إلى أوجه القصور القائمة فى « برنامج النمو المطرد » الذى طرحه جيمس بيكر ومع فشل هذا المشروع وتوجيه الانتقادات تقدم السيناتور بمقترحات لمواجهة مديونية الدول النامية وقد تضمنت مقترحات السيناتور برادلى العناصر التالية : ـ

ـ ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية والدعوة الى خفض أسعار الفائدة وشطب ٣ ٪ من حجم الدين الأصلى .

ـ تقديم حكومات الدول المتقدمة الصناعية قروضا للدول المدينة بقيمة ٣٠ بليون دولار سنويا .

ـ التزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى المباشر وتحرير التجارة وتخفيض الدعم .

وعلى الرغم مما احتواه مشروع برادلى من بعض العناصر الايجابية متلافيا بذلك بعض أوجه القصور فى مشروع بيكر ، إلا أنه يظل عاجزا عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التى تعانى منها هذه الأقطار . فعلى سبيل المثال فقد تلافى هذا المشروع أحد أوجه القصور فى مشروع بيكر وهو اقتصاره على عدد محدود من الدول المدينة ( ١٥ دولة فقط ) كما أنها تضمنت للمرة الأولى الدعوة الى خفض أسعار الفائدة ، وشطب أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية وجددت الدور الذى يمكن أن تقوم به حكومات الدول المتقدمة الصناعية .

أما العناصر السلبية فتتمثل فى أن هذا المشروع أيضا ـ مثل مشروع بيكر ـ يشترط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولى وهى التوصيات التى أكدت الأحداث والوقائع فشلها فى معظم البلدان التى طبقتها وأدت الى نتائج عكس ما كان مرجوا منها . ونستخلص مما سبق أن كلا المشروعين ( مشروع بيكر ومشروع برادلى ) يدوران فى فلك واحد مع صندوق النقد ، وينظران الى أزمة الديون الخارجية على أنها مجرد أزمة دورية وليست أزمة هيكلية لها علاقة بطبيعة التطورات الاقتصادية التى شهدتها الأقطار المدينة والنظام الدولى ككل .

وكان من الطبيعى أن تنتهى هذه المرحلة بتعميق الأزمة بدلا من تخفيف حدتها وتضخم الحجم الاجمالى للمديونية وحدوث انخفاض حقيقى فى حجم تدفق رؤوس الأموال على الدول المدينة بالمقارنة بما خرج منها من أموال سدادا للديون وخدمتها وتزامن هذا مع تصاعد الحرب التجارية بين الدول الصناعية واغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية .

وقد أدى تضافر هذه العوامل إلى تعثر جهود الاصلاح الداخلية فى معظم الأقطار المدينة وبالتالى دخلت استراتيجية الديون مرحلة جديدة بخطة نيكولاس بريدى .

**ثالثا خطة بريدى :**

وفى الحقيقة فإن ما عرضه بريدى حتى الآن لايمثل خطة متكاملة وإنما هى مجرد إقتراحات تحتاج إلى الكثير من الدراسة والبحث . وتقضى هذه المقترحات باجراء تخفيض فى الديون الخارجية لـ ٣٩ دولة ذات المديونية الاثقل بمقدار ٢٠ ٪ من إجمالى المستحق عليها والبالغ ٣٤٠ بليون دولار فى غضون ثلاث سنوات ، وذلك من خلال دخول البنوك التجارية الدائنة فى مفاوضات تلقائية مع الدول المدينة لالغاء جانب من هذه الديون ، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين لضمان سداد أقساط الفوائد والديون على المبالغ المتبقية ، ولضمان عملية تحويل بعض هذه الديون الى سندات حكومية ، وذلك بشرط تنفيذها لخطط الاصلاح الاقتصادى للصندوق .

ومن الملاحظ أن الاعلان الأمريكى قد تزامن مع أحداث فنزويلا عندما عجزت عن تطبيق السياسات الاصلاحية الجديدة ، كما أنها جاءت فى أعقاب الاعلان اليابانى عن مساعدة البلدان الأكثر مديونية ، هذا فضلا عما طرحه الرئيس الفرنسى « فرانسوا ميتران » من مبادرات تهدف الى الالغاء الكامل لديون بعض البلدان الأفريقية خاصة ( الفرنكوفونية ) منها .

وبمعنى اخر فان الولايات المتحدة وجدت لزاما عليها أن تعلن عن موقف محدد وقاطع تجاه رؤيتها لهذه الأزمة .

ولم يحدد بريدى كيف سيتم خفض أعباء المديونية ولكن المقترحات تدور حول بدائل عديدة منها : اصدار حكومات الدول المدينة لسندات بالقيمة الاسمية للدين مع تحميلها سعر فائدة أقل من الأسعار السائدة عالميا ( أى ٦ ٪ بالمقارنة بـ ١١ ٪) أو إصدارها سندات بالقيمة الفعلية للدين فى الأسواق الثانوية وتحميلها بسعر الفائدة السائد حاليا . أو حصول الأطراف الدائنة على أسهم وصكوك مالية فى مشروعات التنمية الناجحة فى الدول المدينة .

وعند محاولتنا لتقييم الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة أزمة ديون العالم الثالث لابد أن نشير أولا إلى أنها تعكس الى حد كبير مدى التغير الذى طرأ على الموقف الأمريكى تجاه المشكلة لأنها المرة الأولى منذ تفجر الأزمة عام ١٩٨٢ التى تعترف فيها الولايات المتحدة بضرورة اجراء خفض حقيقى فى حجم المديونية وما تتحمله الدول المدينة من أعباء خدمة هذه الديون وتمثل خروجا عن الخطة التى أعلنها بيكر عندما كان وزيرا للمالية عام ١٩٨٥ والتى كانت ترفض الغاء الديون وتقوم على منح الدول المدينة قروضا تجارية جديدة لمساندة جهود الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها تحت رعاية صندوق النقد الدولى وهو ما أسفر فى النهاية عن زيادة حجم المديونية نفسها .

لكن وعلى الجانب الأخر فان أهم الانتقادات التى توجه إلى خطة بريدى هى إستمرارها فى الاحتفاظ ببعض العناصر السلبية التى كانت من عوامل فشل المشاريع السابقة ، وفى مقدمتها اعتمادها على التحرك التلقائى للبنوك التجارية الدائنة ، فى حل هذه الأزمة وهو الأمر الذى ثبت فشله حتى الآن حيث لم تتقبل البنوك فكرة الاستغناء عن بعض الديون المستحقة على الأطراف المدينة ، وذلك على الرغم من قيام كبريات البنوك فى الولايات المتحدة باسقاط بعض الديون المستحقة على أمريكا اللاتينية ، وأقامت الاحتياطيات الكبيرة للتحوط من احتمالات عدم السداد . ومن هنا يأتى التعارض بين الطرفين فالبنوك ترغب فى ضمان استرداد الأموال المقترضة والمدينون يريدون تخفيض مدفوعات خدمة دينهم وتوفير مزيد من الموارد للنمو .

ومن الواضح أنه لايمكن التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة . ومن جهة أخرى فقد أعلنت بلدان أمريكا اللاتينية عن أن نسبة الـ ٢٠ ٪ المقترح الغاؤها من الديون ليست كافية ، وترى أن هذه النسبة لاينبغى أن تقل عن ٥٠ ٪

وعلى الجانب الأخر فان هذه الخطة تحتاج الى تمويل يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ بليون دولار الأمر الذى يتطلب زيادة رأسمال المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى ، وهنا تثار قضية الثقل النسبى للبلدان الأعضاء وتأثير ذلك على قرارات ومسار الصندوق ( وفقا لطريقة التصويت المعمول بها داخل الصندوق )

ومن هنا فاننا نتوقع ألا يختلف مصير هذه الخطة عن سابقاتها من الخطط المقترحة وذلك طالما استمرت وجهة النظر هذه لاتأخذ بعين الاعتبار طبيعة عملية التنمية المنشودة من أجل تحسين إقتصاد هذه البلدان والعمل على إتباع استراتيجية جديدة للنمو تتركز على زيادة المدخرات المحلية وإستخدامها أكفأ استخدام ممكن ، وهو ما يتطلب تدفق قدر من الأموال لتمويل هذه العملية . وهو ما لن يتأتى إلا عبر التفهم الكامل من الأطراف الدائنة لهذه العملية ، أما دون هذه النظرة فستفشل كل الخطط والاقتراحات فى هذا الصدد !! □




# الانتخابات البرلمانية والتحولات السياسية فى الاتحاد السوفيتى

أمانى محمود فهمى

**يكاد** يجمع المحللون السياسيون ، فى الشرق والغرب ، على ان الانتخابات البرلمانية التى شهدها الاتحاد السوفيتى خلال شهرى مارس ويونيو من هذا العام وتعد اهم الأحداث السياسية التى شهدها العالم الشيوعى عامة والاتحاد السوفيتى خاصة فى الآونة الأخيرة ، فقد جرت اخر الانتخابات البرلمانية السوفيتية التى سمح فيها للناخبين بالمفاضلة بين اكثر من مرشح فى نوفمبر عام ١٩١٧ وبعد اسابيع قليلة من قيام الثورة فى اكتوبر من نفس العام والتى حصل فيها البلاشفة انصار فلاديمير لينين على ١٧٥ مقعدا من مقاعد البرلمان ، السبعمائة وسبعة ، وحصلت المجموعات اليسارية الاشتراكية الأخرى على اغلبية المقاعد . وبعد انعقاد البرلمان الجديد لجلسة واحدة قرر لينين الاطاحة بمنافسيه عن طريق حل البرلمان واعلان دولة الحزب الواحد اى ان الانتخابات الأخيرة تأثرت بعد مضى اكثر من ٧٠ عاما من الركود الانتخابى وتسلط المؤسسة الحزبية على الحياة البرلمانية فى الاتحاد السوفيتى . ورغم انه كثر الحديث عن اشراقة الديمقراطية التى بدأت تطل على الشعب السوفيتى وافصحت عن نفسها فى الانتخابات الأخيرة ، فقد جاءت نتيجة هذه الانتخابات محبطة الى حد كبير - اذ سقطت اسماء قيادية حزبية كبيرة وبلغ عدد الدوائر الانتخابية التى اقتصرت على مرشح واحد ٣٨٤ دائرة وأكدت بعض الجماعات المنشقة ان اللافتات التى تحمل اسماء مرشحيهم وبرامجهم كانت تنزع يوميا من على الحوائط مشيرين باصابع الاتهام الى الحزب وجاءت آخر واقصى مستويات هذا الاحباط بفشل « بوريس يلتسين » الرجل الثانى بعد جورباتشوف من حيث الشعبية السياسية فى الحصول على مقعد فى مجلس السوفيت الأعلى رغم فوزه فى انتخابات « مؤتمر نواب الشعب عن دائرة موسكو بنسبة ساحقة وصلت الى ٩٠ ٪

وهكذا ، فرغم ان الانتخابات فى حد ذاتها كانت خطوة ايجابية على طريق الاصلاح السياسى ، فقد كانت صورتها النهائية مشوهة ودون مستوى التوقعات ، وفى هذا التقرير ستتم متابعة وتحليل الأبعاد السياسية لهذه الانتخابات فى الاطار الاصلاحى لجورباتشوف بالمقارنة بنظام الانتخاب السابق مع تقييم موجز لها وتأثيرها على مركز جورباتشوف القيادى وعلى مستقبل اصلاحاته .

### اولا : النظام السياسى السوفيتى :

ربما كان من اهم اسباب تميز او خصوصية العملية السياسية فى الاتحاد السوفيتى هو التاريخ المنفرد الذى عاشه هذا البلد ، اذ انه حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن هناك فرق صريح بين السلطة السياسية من ناحية وعقود الملكية الخاصة من ناحية اخرى الأمر الذى هو أحد اساسيات التقاليد السياسية فى الغرب . وكان ذلك نتيجة لغياب التجربة الاقطاعية . من تاريخ الاتحاد السوفيتى ، والتى تعنى غياب مبدأ سلطوية القانون كقوة ملزمة لكل من الحاكم والمحكومين ؛ وبمعنى آخر ، لقد اعتبر حكام روسيا فى ذلك الوقت ان القانون وسيلة للسيطرة على شعوبهم والادارة وليس كطريقة شرعية لادارة علاقاتهم برعاياهم. وعلى ذلك ، اختلعت الطبقة الحاكمة جميع انواع الروابط الالزامية التى انتزعت من اكثر من ٨٥ ٪ من الشعب السوفيتى جميع حقوقه المدنية والسياسية والانسانية حتى نهاية القرن الثامن عشر وعلى ذلك ، كان هناك منذ البداية وضع خارجى « للدولة » كمؤسسة تملك وتشرع وتتوسع على حساب المؤسسة الاجتماعية . ورغم محاولات التغريب التى بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر بهدف ملاحقة الغرب فى تقدمه الاقتصادى والعسكرى ، فقد ظلت الدولة تحتفظ ، بمكانتها الخاصة وان بدأت فى احداث تغييرات تشريعية وقانونية طفيفة فى الوقت الحالى .

وقبل الانتقال للحديث عن الاصلاحات السوفيتية

السياسية والانتخابات الأخيرة ، يجدر تقديم استعراض سريع للنظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى .

يعد « مجلس السوفييت الأعلى » اعلى الأجهزة التشريعية فى الدولة وله الحق فى ممارسة هذه الوظيفة التشريعية بصفة مطلقة ، والى جانب مجلس السوفييت الأعلى ، يضم النظام السياسى مؤسسات اخرى هى الحزب والمنظمات الجماهيرية تكون فى مجموعها هذا النظام وتتداخل فيه وظائفها نظريا وتطبيقيا .

وينص دستور الاتحاد السوفيتى على ان « سلطة الدولة » تعنى سلطة الجماهير البروليتارية ويمثلهم نواب منتخبون يعبرون عن ارادة الشعب السوفيتى التى يحتويها ويجسدها مجلس السوفييت الأعلى اما الحزب فسلطته اقناعية وليست قهرية او الزامية كسلطة الدولة .

ورغم ان نوعية التمثيل داخل مجلس السوفييت الأعلى لا تعكس بأمانة مصالح الشرائح الاجتماعية حيث يركز هذا التمثيل على افضل العناصر داخل التخصصات المهنية وفى الجمهوريات المختلفة ويضم نسبة عالية من المسئولين الحكوميين والمثقفين ، فإن عملية الانتخاب ذاتها لأعضاء المجلس تحقق للنظام المكاسب الآتية :

١ - اضفاء شىء من الشرعية السياسية على النظام وتحسين صورته فى الخارج خاصة وان معظم الأنظمة السياسية التى تمارس الانتخابات ، تخلطها بدرجة عالية من الفساد والتلاعب بأصوات الناخبين .

٢ - تعمل هذه الانتخابات كميزان لقياس درجة « الرضاء السياسى الشعبى » . بحيث يمكن اعطاء اشارات التحذير والانذار فى الوقت المناسب بما يسهل عملية تدارك المواقف وتهدئة الأوضاع .

٣ - تعد الانتخابات وسيلة تعبير نظام الدولة عن تضامنه مع ارادة الجماهير وطريقة شرعية لاستشفاف مدى نجاح أو فشل سياساته وبذلك تصبح جزءا هاما من وعاء التأييد والشعبية التى يسعى النظام الشيوعى للاحتفاظ بها .

اما عن العملية الانتخابية ذاتها فيسيطر عليها لجان الاقتراع التى يختار أعضاؤها هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى . وتقوم هذه اللجان بالتسجيل والتصديق على اسماء المرشحين الذين يتم اختيارهم من مواقع العمل باشراف المنظمات الجماهيرية ومراقبة عملية الانتخاب وفرز الأصوات تمهيدا لأعلان النتائج .

وتحرص كل من الحكومة والحزب على تأمين اكبر عدد ممكن من الناخبين فى اليوم المحدد للانتخابات ولذلك فهو دائما عطلة قومية كل خمس سنوات هى الفترة التى تفصل بين كل جولة انتخابية . ففى انتخابات عام ١٩٨٤ ، وصلت نسبة الناخبين ٩٩,٩٩ ٪ من مجموع القوة الناخبة وعلى سبيل المثال ، كان عدد الذين امتنعوا عن الذهاب الى صناديق الانتخاب فى جمهورية أوزبك ٣٠ ناخبا فقط من اجمالى ٨,٥ مليون ناخب . وبالمثل ، فى جمهورية تركمان فشل ناخب واحد فقط من ١,٥ مليون ناخب فى الادلاء بصوته فى انتخابات ذلك العام .

وإذا كان الأمر كذلك ، واذا كانت سيطرة الدولة على العملية الانتخابية بهذا الأحكام ، يصبح التساؤل المشروع هو لماذا تهتم اجهزة الدولة بتعبئة كل هذه الملايين فى وقت الانتخاب ؟ الاجابة تكمن فى ان الغرض من هذه الانتخابات ليس اختيار المرشحين لأن عملية الترشيح ذاتها يسيطر عليها الحزب ايضا ، ولكن تعبئة التأييد الشعبى الشامل والكامل للنظام ، وهو ما دفع احد المعلقين الغربيين بوصف الانتخابات « بأنها » عملية شكلية يكون المرشح فيها هو النظام السوفيتى ذاته وليس اشخاص المرشحين .

وكما سبق القول ، فإن عملية الترشيح تتم عن طريق اجهزة الدولة السياسية مثل مؤسسات الحزب الأساسية النقابات العمالية والتجمعات العمالية او العسكرية ، وفى ظل هذه القواعد المحكمة ومع غياب اية عناصر معارضة من قائمة المرشحين ، يصبح من اليسير تفسير حالة اللامبالاة والفتور الانتخابى التى يقابل بها الشعب السوفيتى قضية الانتخابات فى بلاده والتى عبر ١٨ ٪ من البروليتارية السوفيتية عن استيائهم منها ، ويؤكد ذلك ما عرف بأسلوب « تجنب الانتخابات » حيث يقوم اكثر من ٤ ملايين مواطن بالحصول على تصاريح للانتخاب فى دوائر اخرى غير التى يتبعون لها سكنيا بحيث يصبح الانتخاب فى الدوائر الجديدة غير ملزم وبالفعل يمتنعون عن الادلاء بأصواتهم اما لعدم اقتناعهم بجدية الانتخابات او كوسيلة سلمية للتعبير عن استيائهم من النظام الحاكم وغالبا للسببين معا .

وتجدر الاشارة هنا الى ان التخطيط المركزى وامتلاك الدولة لأدوات الانتاج ، هما شرطان اساسيان لوجود هذا النوع من الأنظمة الشمولية . اى انه لم يكن من المستطاع للدولة والحزب اخضاع جميع فئات الشعب بعماله وفلاحيه ومثقفيه لسيطرة الدولة لو لم تكن هذه الدولة تملك حق توزيع الموارد والمكاسب وتحديد الدخول وتوفير فرص العمل ودرجة ما من العدالة الاجتماعية وحتى اختيار عناوين الصحف اليومية . ويعنى ذلك ، ان هذا النمط السياسى الشمولى يقوم على هذه المبادىء الاقتصادية الخاصة بحيث يصبح قرار الدولة بلفظ مبادىء الديمقراطية والتعددية الحزبية وتجاهل الحقوق الشخصية على مختلف انواعها ميسرا بهذا النوع من

الأنظمة او التركيبة الاقتصادية بل ومستندا عليها .
**ثانيا : الانتخابات في اطار الاصلاحات السياسية :**
منذ تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس عام ١٩٨٥ واعلانه عن خططه الاصلاحية في شتى المجالات ، فقد كان الهدف من هذه الاصلاحات في المجال السياسى « دمقرطة » الحياة السياسية السوفيتية الى حد ما وتخليص الحزب واجهزته ومؤسساته من الركود والتجمد ورفع مستوى المساهمة الجماهيرية في عملية صنع القرارات واعادة ربط الحياة السياسية بالواقع السوفيتى العام .

ورغم عمق هذه الأهداف واهمية ما تحقق بالفعل من اصلاحات سياسية ـ كما سنوضح في السطور القليلة القادمة ـ فقد اعلن جورباتشوف منذ البداية ان هدفه الأول هو اعادة احياء الاقتصاد السوفيتى وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة هذا الغرض . وقد ادرك جورباتشوف ، كما ادرك الصينيون من قبل ، ان المدخل الى الاصلاح الفعلى والجذرى هو باحداث تغييرات اجتماعية تؤدى الى فتح ابواب المجتمع المغلق بما ييسر الاصلاحات الاقتصادية ويضمن نجاحها . ولذلك ، كانت اكثر الاصلاحات الجورباتشوفية جرأة وراديكالية في المجال الاقتصادى ومجال السياسة الخارجية ، بينما بدت الاصلاحات السياسية وكأنها تحصيل حاصل فكما اعتمد النظام السياسى الشمولى في الاتحاد السوفيتى على المركزية الاقتصادية ، فإن تغيير هذا النمط الاقتصادى الى نمط اكثر انفتاحا ومرونة يستتبع بالضرورة احداث تعديلات سياسية وان كانت هذه التعديلات غير هيكلية بالطبع . وفي ظل الأوضاع الحالية ، تصبح هذه الاصلاحات ضرورية الى حد كبير على الاقل للاطاحة بالعناصر المعارضة لسياسة « البرويسترويكا » .

وقد شهد عام ١٩٨٧ اهم هذه التحولات السياسية والتى بدأت بمطالبة جورباتشوف بتطبيق مبادىء الديمقراطية على الانتخابات في الاتحاد السوفيتى وتشجيع مساهمة المواطنين فيها . وفي يونيو من نفس العام ، وافق الحزب الشيوعى في جمهورية استونيا على نشأة ما عرف باسم « الجبهة الشعبية » وهى مجموعة سياسية مستقلة عن الحزب الشيوعى ويعد هذا اول حدث من نوعه منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ .

وتوالت الاصلاحات بتصديق اللجنة المركزية للحزب الشيوعى في مايو ١٩٨٨ على برنامج عمل يقر حق المواطنين في المشاركة في قرارات الدولة ويهدف الى تدعيم الديمقراطية ويدعو الى اجراء انتخابات اعضاء لجان الحزب عن طريق الاقتراع السرى والانتخاب بين اكثر من مرشح بحيث لا تتعدى فترة العضوية في لجان الحزب عشر سنوات . وفي يونيو ١٩٨٨ واثناء انعقاد المؤتمر الطارىء للحزب الشيوعى ، رسم جورباتشوف الخطوط الأساسية لتعديل النظام الرئاسى بحيث يتم زيادة اعضاء مجلس السوفييت الأعلى الى ٢٢٥٠ عضوا اى بزيادة قدرها ٧٥٠ عضوا بحيث تدور الانتخابات بين اكثر من مرشح ، ثم يقوم اعضاء المجلس باختيار رئيس الدولة عن طريق الاقتراع السرى . اما البرلمان او « مؤتمر نواب الشعب » ، كما اسماه جورباتشوف ، فينعقد مرة كل عام وتكون مهمته بحث اهم القضايا السياسية والاقتصادية .

ورغم المعارضة الشديدة التى لاقتها هذه الاصلاحات ، فقد استطاع جورباتشوف الحصول على تأييد المؤتمر لأهم هذه الاصلاحات وهي :
١ ـ اعادة تنظيم الجهاز الحزبى بخاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الحزب ووظائف المجالس المحلية الشعبية المنتخبة .
٢ ـ ان لا تزيد فترة العضوية في الحزب والمناصب الرسمية عن عشر سنوات حيث تم الانتخاب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة اخرى وان يشمل هذا التعديل كبار المسئولين في السلطة حاليا بما فيهم جورباتشوف .
٣ ـ توحيد سلطتى سكرتير عام الحزب ورئيس الدولة في منصب واحد .

وعلى الرغم من اشراقة الانتاج السياسى هذه ، فإن احداث تغيرات حقيقية في الهيكل السياسى تحت قيادة جورباتشوف امر غير واقعى بل وغير مطروح على الساحة السوفيتية في المستقبل القريب وذلك لعدة اعتبارات نجملها فيما يلى :
أ ـ ان التقاليد الديمقراطية السوفيتية مهما حدث من تحولات تظل ضعيفة وغير مؤثرة بحيث لا تسمح باحداث تغيير ثورى يؤدى الى تعددية حزبية او تراجع في سيطرة الدولة على المجتمع وما الى ذلك من مظاهر الديمقراطية والسبب في ذلك لا يرجع فقط الى خصوصية تاريخ الاتحاد السوفيتى كما اسلفنا ، ولكن التطبيق والممارسة الفعلية للأيديولوجية السياسية قد اعطت في النهاية التقاليد السياسية المتبعة الآن في الاتحاد السوفيتى ولو اختلف التطبيق في حدته ومظهره لاختلف ايضا تراكم الخبرة والتقاليد السياسية فيما بعد .
ب ـ تشكل قضية تعدد الأقليات الأثنية ، والعرقية احد المشاكل القومية في الاتحاد السوفيتى ومنعا للصدام ، فإن تمثيل هذه الأقليات داخل مجلس السوفييت الأعلى

يتم بالتساوى رغم اختلاف التمثيل العددى لكل من هذه المجموعات وبسبب ذلك ، يرفض السياسيون السوفييت اى مساس بدور الحزب فى تحقيق ما يسمى « بالديمقراطية المركزية » وتوحيد هذه الشعوب تحت قيادة الحزب الشيوعى . ومن هنا ، تصبح المخاطرة بإدخال اى تعددية حزبية تهديد واضح للاندماج الاجتماعى الفريد ومدعاة لاثارة الشعوب غير الروسية التى استطاع النظام السياسى صهرها جميعا فى وعاء قومى موحد عن طريق سيطرة الحزب والدولة وتقديم الأيديولوجية الشيوعية على اية اختلافات عرقية او دينية .

وعلى ذلك ، فإن قضية الاصلاح السياسى فى الاتحاد السوفيتى ، وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون ، لا تناقش من قريب أو بعيد اساسيات النظام السياسى ودعائم وجوده بل تهتم فقط بتحسين ادائه . وقد ادت موجة التفاؤل داخل وخارج الاتحاد السوفيتى بعد الشروع فى تنفيذ هذه الاصلاحات ، الى قلق بعض العناصر البارزة فى القيادة السوفيتية ، فأثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، حذر « بوريس يلتسين » وكان يرأس آنذاك دائرة موسكو فى المنظمة الحزبية ، من امكانية حدوث ازمة سياسية بسبب سوء فهم مغزى واهداف الاصلاحات السياسية رغم الاستقرار السياسى الذى يتمتع به الاتحاد السوفيتى . اما يجور ليجاشف ، السكرتير الثانى للحزب الشيوعى السوفيتى ، فقد اكد ان هذا الاستقرار انما مرده للسياسة الاجتماعية الصحيحة التى ينتهجها الحزب وبالمثل ، فإن اى محاولة لتغيير سياسة الحزب ستؤدى بالضرورة الى زعزعة هذا الاستقرار .

**ثالثا : الانتخابات الأخيرة ومغزاها :**

فى الثالث والعشرين من شهر اكتوبر الماضى ، نشر مشروع قانون انتخابات النواب والذى نص اساسا على ان تتم عملية الترشيحات لمجلس النواب عن طريق الاقتراع السرى وتشكيل مؤتمر نواب الشعب ويجمع بين صفتى البرلمان والمؤتمر الشعبى العام .

وكانت قد بدأت فى الاتحاد السوفيتى فى الحادى عشر من مارس الانتخابات النيابية لاختيار ٧٥٠ نائبا يمثلون المنظمات الاجتماعية السوفيتية والتى جرت فى مؤتمرات واجتماعات هذه المنظمات ومؤتمراتها . وبلغ عدد هذه المنظمات ٣٩ منظمة اجتماعية تنافست على الفوز بـ ٧٥٠ مقعدا نيابيا فى الانتخابات البرلمانية التى بدأت يوم الأحد ٢٦ مارس وكانت أول انتخابات حقيقية شهدها الاتحاد السوفيتى منذ أكثر من ٧٠ عاما .

وكان قانون الانتخابات الجديد الذى صدر فى الخريف الماضى واعتبره المراقبون من أخطر القوانين التى سنتها ادارة جورباتشوف ، يكفل حق تمثيل كل الفئات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية ويحدد نسبة تمثيلها فى البرلمان الجديد الى جانب الدوائر الاقليمية ، والسكانية والقومية . وكان أهم ما جاء فى هذا القانون وميزه عن سابقه هو أنه كفل لكل مواطن الحق فى الترشيح والاختيار من بين أكثر من مرشح . ورغم أن القانون الجديد لم يكفل حق المدنيين ويبلغ عددهم ٧٠ مليونا تقريبا ، فى انتخاب ممثليهم ، الا أنه سمح بترشيحهم عن طريق المنظمات الاجتماعية التى ينتمون اليها . كما أقر القانون الجديد عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان والمناصب الحكومية فيما عدا بعض الاستثناءات مثل مناصب رئيس الوزراء والنائب العام ورئيس المحكمة العليا .

**١ - البرلمان السوفيتى الجديد :**

١ - يتكون البرلمان السوفيتى الجديد من ٢٢٥٠ نائبا ، ويعين ثلث أعضاء البرلمان أى ٧٥٠ نائبا ، تعيينا مباشرا بمعرفة المؤسسات العامة وتشمل الجمعيات القومية ، اتحادات العمال ، المنظمات النسائية والحزب الشيوعى . ويتم التعيين اما بالاختيار أو بالانتخاب داخل كل من هذه المؤسسات . ويختار الحزب الشيوعى ١٠٠ نائب بينما تختار المؤسسات والتنظيمات الأخرى ٦٥٠ نائبا .

٢ - يتم اختيار باقى ثلثى أعضاء البرلمان أى ١٥٠٠ نائب عن طريق الانتخاب المباشر فى جميع الجمهوريات واذا لم يحصل مرشح على الأغلبية المطلقة فى دائرته ، تجرى انتخابات الاعادة بين المرشحين الفائزين بأكبر عدد من الأصوات .

٣ - يتولى البرلمان مهمة التشريع وانتخاب رئيس الدولة وانتخاب أعضاء مجلس السوفييت الاعلى ، المشرع الأول فى البرلمان السوفيتى ، ويضم ٥٤٢ نائبا من نواب البرلمان . وسيكون للبرلمان الحق فى مناقشة التشريعات وصياغتها فى صورتها النهائية تمهيدا للتصويت عليها ، بينما تظل مهمة الحزب الشيوعى هى عرض الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة على البرلمان .

٣ - ينعقد المجلس مرتين سنويا يستغرق كل اجتماع منهما اربعة أشهر وتكون مدة العضوية فيه خمس سنوات قابلة التجديد مرة واحدة .

**٢ - نتائج الانتخابات :**

بدأت الانتخابات البرلمانية لانتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب الجديد فى صبيحة يوم الأحد ، السادس

والعشرين من مارس الماضى فى مناخ وصف بأنه غلب عليه الطابع الديمقراطى وكان مفعما بالحماس الجماهيرى والتسابق على صناديق الاقتراع بينما سيطر على أذهان الناخبين أن أملهم البعيد فى تغيير الوضع القائم ، قد أصبح قاب قوسين أو أدنى .

وقد تنافس فى الانتخابات الأخيرة ١٨٩٥ مرشحا لاختيار ١٥٠٠ مرشح لعضوية « مؤتمر نواب الشعب » وينتمى أكثر من ٨٥٪ من هؤلاء المرشحين الى عضوية الحزب الشيوعى السوفيتى كما بلغت نسبة النساء بين المرشحين ١٦٪ .

أما بالنسبة لأعداد المرشحين داخل كل دائرة وهو أهم مؤشر على مدى حرية وديمقراطية الانتخابات ، فقد تنافس ثلاثة مرشحين أو أكثر من ١٦٣ دائرة ، وتنافس مرشحان فى ٩٨٣ دائرة بينما اقتصرت ٣٨٤ دائرة على مرشح واحد . وينتمى هؤلاء المرشحون الى ٦٩ جماعة عرقية مختلفة على مستوى الاتحاد السوفيتى . وكان على كل مرشح ، الحصول على نسبة ٥٠٪ على الأقل من أصوات الناخبين فى دائرته ليصبح عضوا فى مؤتمر نواب الشعب .

وكان أهم ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية هو سقوط عدد كبير من قيادات الحزب الشيوعى الأمر الذى أصاب الفئات المحافظة بالرعب والفزع . ومن هذه الشخصيات اللامعة التى هزمت فى الانتخابات : القائد الأعلى لمنظمة موسكو العسكرية ورئيس مجلس بلدية العاصمة ، ورئيس وزراء جمهورية ليتوانيا ورئيس جهاز المخابرات فيها ، وأميرال أسطول الشمال ، والقائد الأعلى للقوات السوفيتية فى ألمانيا الشرقية ورئيس حزب لينينجراد الشيوعى وعمدة المدينة وغيرهم من رجال الحزب .

وعموما ، فقد فازت المعارضة على مرشحى الحزب ، ففى جمهوريات البلطيق وهى ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ، فازت المعارضة بنسبة كبيرة من الأصوات خاصة « الحركة الشعبية المستقلة فى لتوانيا والتى فاز مرشحوها بـ ٣٠ مقعدا من بين ٤٢ مقعدا مخصصة لهذه الجمهورية بينما لم يحصل رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه على نسبة تؤهلهما للتمثيل فى البرلمان وفى أوكرانيا ، فازت الصحفية المعارضة « الايوشنسكايا » بـ ٩٠٪ من عدد الأصوات وبذلك تفوقت على ٤ مرشحين حزبيين . أما فى لينجراد ، فقد حصل زعيم الحزب على ١٥٪ فقط من الأصوات بعد هزيمة ساحقة حققها مهندس سوفيتى بحصوله على ٧٤ ٪ من مجموع أصوات الناخبين . وفى انتخابات الدائرة المركزية التى رشحت ١٠٠ من أعضائها لشغل المقاعد المائة المخصصة للحزب فى البرلمان ، فقد صوت ١٢ عضوا ضد انتخاب ميخائيل جورباتشوف و ٧٨ ضد انتخاب « ليجاتشيف »، أكثر العناصر محافظة داخل القيادة السوفيتية .

أما أشهر الشخصيات التى فازت فى هذه الانتخابات ، فكان « بوريس يلتسين » عن دائرة موسكو وحيث حصل على ٩٠ ٪ من أصوات الناخبين بينما تلقى مرشح الحزب الشيوعى هزيمة قاسية وكان « يلتسين » قد طرد من رئاسة فرع الحزب الشيوعى فى موسكو فى عام ١٩٨٧ وجاء انتصاره على هذه الصورة فى الانتخابات البرلمانية تحديا صريحا لحملة التشهير المنظمة التى شنها عليه الحزب والأجهزة الرسمية إبان حملته الانتخابية وكان من أسباب هذه الحملة ، أن « يلتسين » طرح فى برنامجه عددا من النقاط التى أدت الى اثارة مشاعر الكثيرين ضده واهمها الغاء امتيازات كبار قيادات الحزب والدولة وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الجميع والدعوة الى مناقشة قضية تعدد الأحزاب واخضاع نشاطه ونشاط هيئاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمساءلة البرلمانية وكذلك نشاط القوات المسلحة والسياسة الخارجية للدولة الى جانب المناداة بحرية الصحافة وتأجيل بعض برامج الفضاء لمدة خمس سنوات تسمح بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين .

وفى الوقت الذى تظاهر فيه أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن فى مدينة « بريفان » عاصمة جمهورية أرمينيا السوفيتية المطالبة باقصاء زعيم الحزب فى الجمهورية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، أوصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى خلال جلستها المنعقدة فى ٢٢ مايو الماضى بانتخاب الزعيم السوفيتى « ميخائيل جورباتشوف » رئيسا للبرلمان السوفيتى الجديد . وبالفعل ، تم اختيار « جورباتشوف » رئيسا للبرلمان ورئيسا للاتحاد السوفيتى فى جلسة افتتاح البرلمان الجديد والتى وصفت بأنها تاريخية ـ وكان « جورباتشوف » هو المرشح الوحيد لهذا المنصب بعد أن سحب « بوريس يلتسين » ترشيحه ورفض البرلمان ترشيح عضو آخر .

وكانت أول أزمة تواجه البرلمان السوفيتى خلال اجتماعه لانتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى ، عندما أعلن نواب جمهورية ليتوانيا مقاطعتهم هذه الانتخابات . بيد أن تدخل جورباتشوف أدى الى احتواء الأزمة واستئناف عملية الانتخاب .

فى الثامن والعشرين من مايو الماضى . اعلنت نتائج

انتخاب أعضاء مجلس السوفييت الأعلى الذى سيكون مهمته مناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية والداخلية . وكانت المفاجأة فشل « بوريس يلتسين » عضو الحزب الشيوعى السوفيتى المنشق فى الفوز فى هذه الانتخابات رغم حصوله على ٩٠ ٪ من مجموع الأصوات الناخبة خلال انتخابات البرلمان الجديد عن دائرته موسكو .

كان « يلتسين » قد رشح نفسه على قائمة الجمهورية الروسية الفيدرالية والتى خصص لها ١١ مقعدا فى مجلس السوفييت الأعلى . وقد أشار المراقبون أن الجمهورية الفيدرالية هى الجمهورية الوحيدة التى رشحت عددا يتجاوز العدد المخصص لها من الأعضاء فيما وصف بأنه أحد مناورات الحزب لاستبعاد « يلتسين » من عضوية مجلس السوفييت الأعلى ـ الجهاز التشريعى الحقيقى فى الدولة .

**رابعا : تقييم الانتخابات**

لقد كانت الانتخابات البرلمانية التى شهدها الاتحاد السوفيتى خلال الشهور القليلة الماضية ، حدثا سياسيا فريدا بكل المقاييس أكد الوعى السياسى الذى يتمتع به المواطنون السوفييت رغم اعتقاد الكثيرين بأن سنوات الديكتاتورية الطويلة قد محت هذا الوعى تماما ، كما كانت بمثابة الضوء الأخضر لبقية الأحزاب الشيوعية فى أوربا الشرقية لأن تحذو حذو الاتحاد السوفيتى ـ فكانت انتخابات بولندا وفوز ممثلى حركة تضامن على مرشحى الحزب الشيوعى فى بولندا . غير أن هذه الانتخابات أظهرت من الدلائل السلبية ما يكفى للاعتقاد بأنها قد تكون آخر الخطوات الاصلاحية الراديكالية التى سيقوم بها الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف على الأقل ، فى المستقبل القريب :

أولا : لقد أثبتت الانتخابات هبوط وأحيانا غياب شعبية الحزب الشيوعى السوفيتى وعكست مدى استياء الشعب السوفيتى من سياسات الحزب مما يجعل من مهمة جورباتشوف فى محاولة تعديل هذه السياسات بدون المساس بسلطوية الحزب غاية فى التعقيد والصعوبة .

ثانيا : أظهرت الانتخابات جدية قضية الأقليات فى الاتحاد السوفيتى خاصة وأنه بعد مرور أقل من شهر على هذه الانتخابات ، تدخلت الدبابات لقمع الاضطرابات فى جورجيا السوفيتية بعد أن تفجرت منها المظاهرات للمطالبة باستقلال جورجيا وانفصالها عن الاتحاد السوفيتى .

ثالثا : ربما كانت أخطر دلالات الانتخابات هى تمسك الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى بالاحتفاظ بسلطاته وسيطرته على المجتمع كاملة حتى فى ظل اصلاحات جورباتشوف فرغم فوز بعض عناصر المعارضة فى انتخابات مجلس نواب الشعب ، فقد أظهرت المحصلة النهائية للانتخابات أن حوالى ٩٠ ٪ من الفائزين ينتمون للحزب الشيوعى السوفيتى مما يؤكد سيطرة الحزب الكاملة على البرلمان الجديد حتى فى ظل قانون الانتخاب الجديد وظهور أكثر من مرشح فى عدد كبير من الدوائر الانتخابية .

رابعا : ربما كانت أخطر وأدق دلالات الانتخابات جنوح الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف الى إبعاد منافسيه وتجميع مقاليد الحكم فى يده اذ أنه أصبح سكرتير عام الحزب الشيوعى ورئيس مجلس السوفيت الأعلى ورئيس الدولة ـ وهى جميعا مناصب كفيلة باعادة مركزة السلطة التنفيذية فى يده والتمهيد للانتقال الى ديكتاتورية جديدة . وكان ابعاد « بوريس يلتسين » من عضوية مجلس السوفيت الأعلى دليلا واضحا على هذا الاتجاه حتى أن أحد المسئولين قد علق بأن ابعاد يلتسين معناه أن مؤتمر نواب الشعب قد رفض موقف ٦ ملايين من أهالى موسكو الذين منحوه أصواتهم فى انتخابات مارس الماضى . كما أن الشخصية الاصلاحية الوحيدة التى ضمها مجلس السوفيت الأعلى هى المؤرخ الشهير « روى ميدفيديف » الذى كان موضع اضطهاد السلطات السوفيتية فى الستينات والسبعينات بسبب كتاباته حول فترة حكم ستالين .

والآن ، وبعد قيام البرلمان السوفيتى الجديد ، تقوم مناقشات ساخنة حول الصلاحيات الممنوحة لجورباتشوف والحزب الشيوعى خاصة بعد ظهور بعض التقارير حول المصادمات الدامية التى وقعت بين الجنود والمتظاهرين فى جمهورية جورجيا السوفيتية وراح ضحيتها ١٩ قتيلا وألف جريح واتهام جورباتشوف باخفاء المعلومات عن ملابسات القضية التى وصفت بأنها مذبحة جماعية مدبرة للمشتركين فى المظاهرات .

وقد يكون من التسرع اعتبار هذه المؤشرات دليلا على تداعى اصلاحات جورباتشوف غير أن الادعاء بأنها ستقلل من شعبية جورباتشوف وسحر اصلاحاته ادعاء يستند الى درجة كبيرة من الواقعية ، وان فقدان جورباتشوف لبوريس يلتسين ، أحد متطرفى الاصلاح ، ليشير الى تخبط وتعثر فلسفة الاصلاح بين الرغبة فى الانفتاح على العالم الخارجى والتقاليد السياسية السلطوية للاتحاد السوفيتى . وربما كانت الأحداث الدامية التى تشهدها الصين والتى استوحى جورباتشوف من فلسفتها الاصلاحية القديمة الكثير ، حتى وصل الأمر الى تدخل الجيش لقمع المظاهرات ـ ربما كانت هذه التطورات على أرض العملاق الشيوعى الصينى رمزا صادقا على « معضلة الاصلاح » فى العالم الشيوعى . □




# أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي

وفاء ثروت

كان الخامس عشر من فبراير يوما فاصلا فى تاريخ أفغانستان ، ذلك اليوم الذى غادر فيه آخر جندى سوفيتي الأراضى الأفغانية وأخذت قوات المجاهدين الأفغان فى الاستيلاء على المناطق التى ينسحب منها السوفيت وقاموا بمحاصرة المدن الرئيسية ولاسيما كابول وجلال أباد . ومن الناحية النظرية يمكن القول أن الانسحاب السوفيتى أخرج المشكلة الأفغانية من الاطار الدولى الى الاطار الداخلى حيث أنه أنهى تورطا مسلحا لدولة عظمى فى دولة من دول العالم الثالث ولكن إستمرار التدخل الخارجى بالشئون الداخلية لأفغانستان ينذر بأضخم العواقب ، وما الحرب المشتعلة حول كابول ومدينة جلال أباد الا دليل على ذلك ، فالقصف العشوائى المتبادل بين القوات الحكومية من جانب وقوات المجاهدين من جانب آخر وسقوط مئات الضحايا وازدياد سوء الحالة الصحية والغذائية للسكان وصعوبة وصول الامدادات الغذائية والطبية للمدن المحاصرة نظرا لاعتراض قوات المجاهدين تلك الامدادات مظاهر توضح جميعها مدى تردى الأحوال داخل الأراضى الأفغانية .

ويهدف هذا التقرير الى دراسة تطور الوضع فى افغانستان بعد الانسحاب السوفيتى من خلال إستعراض مواقف الأطراف التى لها علاقة بالمشكلة وذلك من خلال عدة مستويات .

١ ـ المستوى الدولى : الاتحاد السوفيتى ـ الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ المستوى الاقليمى : باكستان ـ ايران ، السعودية .

٣ ـ المستوى الداخلى : حكومة كابول ـ المجاهدين .

**اولا المستوى الدولى :**

**١ ـ الاتحاد السوفيتى :**

إتجه الاتحاد السوفيتى الى تسوية الأمور داخل افغانستان قبل إتمام انسحابه ولذا تحرك الاتحاد السوفيتى على عدة أصعدة :

**الصعيد الأول :** ١ ـ محاورة المعارضين المقيمين فى باكستان : بوصفهم الأغلبية بين صفوف المجاهدين ولكن فى إطار انهم قوة بين قوى عديدة معنية بالصراع وليسوا القوة الوحيدة ، فتوجه يولى فورنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتى بزيارة الى باكستان من أجل التحاور مع فصائل المجاهدين حول شكل الحكومة القادمة فى افغانستان حيث عرض الجانب السوفيتى إشتراك حزب الشعب الديمقراطى الحاكم فى افغانستان مع فصائل المجاهدين ولكن قوبل ذلك الاقتراح بالرفض من جانب المجاهدين وقام وزير الخارجية السوفيتى شيفرنادزة بزيارة أخرى لباكستان من أجل نفس الغرض ، بالاضافة الى إجراء مباحثات مع بنازير بوتو حول الوضع فى افغانستان ما بعد الانسحاب السوفيتى ودعوتها الى عدم مساندة المجاهدين بالأسلحة والمعدات العسكرية ولم تؤت تلك الزيارة أى نتائج ايجابية .

٢ ـ فتح الحوار مع المجاهدين الذين يقيمون فى طهران : حيث إجتمع فورنتسوف بهم فى طهران لمناقشة شكل الحكومة فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى .

٣ ـ إعادة فتح الحوار مع الملك ظاهر شاه : حيث توجه فورنتسوف لمقابلته فى روما ، حيث أعلن بعدها الملك عن موافقته للرجوع الى افغانستان واقتراح سوفيتى بعودة الملك لرئاسة البلاد ولكن رفض المجاهدون ذلك الاقتراح .

وبذلك نجد أن الاتحاد السوفيتى حاول العمل لاستتباب الأمور فى أفغانستان قبل إتمام انسحابه عن طريق الحوار مع جميع القوى ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل نظرا لرفض المجاهدين أى اقتراحات سوفيتية ومطالبة السوفيت بإنهاء تدعيمهم لحكومة كابول ولاسيما من الناحية العسكرية بالاضافة الى فشل السوفيت فى اقناع باكستان بوقف إمداداتها العسكرية للمجاهدين .

وفى ذلك الاطار تم الانسحاب السوفيتى فى موعده ٨٩/٢/١٥ وتركز الاهتمام السوفيتى فى العمل بشتى الطرق من أجل صمود كابول فى مواجهة هجمات وحصار المجاهدين ، حيث أن صمود كابول بعد خروج السوفيت سيعنى بين ما يعنى ليس مجرد وضع المشكلة الأفغانية فى إطار جديد بعيدا عن أى تورط سوفيتى بل وكذلك فشل المجاهدين الذين يحاصرونها ، وبذلك يكون الحل عبر نوع من المساومة ممكنا تماما .

وهكذا يتلخص الموقف السوفيتى فى :

١ ـ دعوة الأطراف الخارجية ولاسيما باكستان ومن ورائها الولايات المتحدة بالالتزام باتفاقيات جنيف ووقف امدادات السلاح للمجاهدين .

٢ ـ استمرار مساندة وتدعيم حكومة كابول :

٣ ـ الاصرار على اشتراك حزب الشعب الديمقراطى فى أى تسوية فى أفغانستان .

**ب ـ الولايات المتحدة الأمريكية :**

صرح مسئول الادارة الأمريكية أن الرئيس بوش قرر استمرار تزويد المجاهدين بالسلاح طالما بقيت حكومة نجيب الله المدعومة من السوفيت ونسب الى هذا المسئول أيضا القول بأن المساعدات الأمريكية ضرورية حيث أن السوفيت خلفوا كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية قبل إنسحابهم . وقد نسب الى النيوزويك تايمز قولها بأن طوال عقد كامل من الحرب فى أفغانستان لم يكن من الصعب تأييد وفهم عملية تسليح المقاومة الأفغانية ولكن بعد الانسحاب السوفيتى هل تبدو تلك العملية مفهومة ومنطقية من الناحيتين السياسية والأخلاقية . ونلاحظ أن ادارة ريجان قد أعلنت أنها ستوقف امدادات السلاح للمجاهدين عند إنسحاب السوفيت ولكن بعد موافقة السوفيت على الانسحاب . غيرت ادارة ريجان موقفها لتعلن أنها سوف تستمر فى تسليح الثوار طالما استمر الجانب السوفيتى فى تسليح حكومة كابول .

ويتلخص الموقف الأمريكى فى :

١ ـ ضرورة استمرار دعم المجاهدين بالسلاح .

٢ ـ اسقاط حكومة كابول .

**ثانيا : المستوى الأقليمى :**

**أ ـ باكستان :**

أعلنت بنازير بوتو عن عزم حكومتها إقامة فيدرالية مع أفغانستان مما دفع نجيب الله الى إتهام باكستان بأنها تسعى الى الاستيلاء على مناطق هامة وحساسة من بلاده ، ويرى بعض المراقبين فى إعلان بوتو عن الفيدرالية الاسلامية بأنها تطور خطير فى علاقات البلدين وأن واشنطن مازالت تحلم بوحدة البلدان الثلاثة « باكستان ـ ايران ـ افغانستان » حيث نظرية كسينجر قوس الأزمات . وتشير التقارير الى أن باكستان مستمرة فى إمداد المجاهدين بالسلاح ، بل تشير بعض المصادر أن القوات الباكستانية شاركت المجاهدين فى الهجوم الأخير على مدينة جلال أباد انطلاقا من بيشاور ، وقد نفت باكستان ذلك بشدة .

ويتلخص موقف باكستان فى :

١ ـ العمل على إسقاط حكومة كابول عن طريق مساعداتها للمجاهدين الأفغان .

٢ ـ تمكين المعارضة الأفغانية « المجاهدين » من السيطرة على السلطة فى أفغانستان تحت مظلة باكستانية .

**ب ـ ايران :**

تدعم ايران الفصائل الشيعية للمجاهدين المقيمين فى أراضيها وقد استضافت ايران اجتماع فورنتسوف مع تلك الفصائل وتشير بعض المصادر الى أن إيران تمسك بورقة المجاهدين الشيعة من أجل المساومة مع الاتحاد السوفيتى على مستويين :

الأول : العلاقات الايرانية ـ السوفيتية .

الثانى : اقامة حكومة افغانية ترضى عنها إيران :

**جـ ـ السعودية**

اعترفت السعودية بالحكومة الأفغانية المؤقتة التى تم الاعلان عنها وقامت باستضافة اجتماع الطائف بين فورنتسوف وبعض فصائل المجاهدين الأفغان ـ ومن المعروف أن السعودية تؤيد وتساعد الفصائل التى تتخذ من باكستان مقرا لها .

**ثالثا : المستوى الداخلى :**

**أ ـ حكومة كابول :**

أطلق نجيب الله السكرتير الأول لحزب الشعب الديمقراطى دعوة للمصالحة الوطنية بين الحكومة والمجاهدين الأفغان من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة تضم جميع القوى الأفغانية « الحكومة والمعارضة » ولكن ذلك الاقتراح قوبل بالرفض من كافة الفصائل الأفغانية للمجاهدين فاتجه نجيب الله الى دعوة المجاهدين الأفغان الموجودين فى أفغانستان بالفعل الى المصالحة الوطنية ، وعندما بدأ المجاهدون فى حصار العاصمة كابول قام نجيب الله بتدريب ٣٠ الفا من أعضاء الحزب وتشكيل كتائب قتالية مشتركة من المتطوعين والقوات المسلحة الدفاع عن كابول والمدن الأخرى الرئيسية .

وقد وجهت حكومة كابول إتهاما لباكستان بخرق اتفاقيات جنيف الموقعة فى ٨٨/٤/١٤ التى نصت على عدم تدخل كل من باكستان وأفغانستان فى الشئون الداخلية

للاخرى ، فى حين إستمرت باكستان فى تقديم العون للمجاهدين وقدمت شكوى الى مجلس الأمن بذلك ، واقترحت حكومة كابول بوجود مراقبين دوليين على الحدود الأفغانية الباكستانية .

ويمكن تلخيص موقف حكومة كابول فى :

١ ـ الرغبة فى تسوية الأمور سلميا وتكوين حكومة وحدة وطنية يكون الحزب طرفا فيها .

٢ ـ الرغبة فى عدم تدخل أى من الأطراف الخارجية فى أفغانستان « باستثناء الاتحاد السوفيتى بالطبع » .

٣ ـ الاصرار على استمرار الدعم السوفيتى للحكومة الأفغانية .

**ب ـ المجاهدون :**

شدد المجاهدون الأفغان حصارهم وهجماتهم على العاصمة كابول قبل إنتهاء الانسحاب السوفيتى ، وقاموا بمحاصرة مدينة جلال أباد وتبادل القصف العشوائى منهم وبين القوات الحكومية وتشير المصادر لوجود خلافات حادة بين فصائل المجاهدين على عدة مستويات .

المستوى الأول : الخلافات بين فصائل المعارضة التى تتخذ من باكستان مقرا لها والفصائل التى تتخذ من ايران مقرا لها ، مما أدى الى تكوين مجلس الشورى والحكومة المؤقتة بدون الفصائل المقيمة فى إيران ، نظرا للخلاف حول عدد المقاعد ، حيث أصرت الفصائل الايرانية « مجازا » على الالتزام باتفاق وقعه معهم رئيس تحالف الشيعة للثوار المقيمين فى باكستان صبغة الله مجددى يعطى التحالف الشيعى فى ايران ١٠٠ مقعد من مقاعد مجلس الشورى « ٥٢٩ » مقعدا و « سبعة مناصب وزارية فى الحكومة المؤقتة التى تتكون من ٢٨ عضوا الأمر الذى رفضته الفصائل الموجودة فى باكستان

المستوى الثانى : الخلاف بين الأصوليين والمعتدلين فى الفصائل السبع الموجودة فى باكستان حول عدة أمور منها كيفية المواجهة مع حكومة كابول « من الناحية التكتيكية » ويلاحظ أن الأصوليين السبب فى رفض مطلب الفصائل الشيعية بالمائة مقعد فى مجلس الشورى ، حيث أصر الأصوليون على اعطائهم ٦٠ مقعدا فقط حيث أنهم أقلية .

المستوى الثالث : الخلاف بين الجناح العسكرى والسياسى : يشير عدد من المراقبين الى النزاعات والخلافات بين القيادة السياسية والعسكرية للمجاهدين فقد صرح أحد القادة العسكريين بقوله « نحن القيادة العسكرية قمنا بواجبنا وهزمنا العدو وعلى القيادات السياسية القيام بواجبها وإن يجدوا حلا سياسيا لخلافاتهم »

وتشير بعض المصادر الى أن القادة العسكريين يتهمون السياسيين بأنهم لايرغبون سوى فى السلطة والشهرة والنفوذ .

وتشير مصادر دبلوماسية غربية أن التوتر قد تصاعد بين القيادة العسكرية التى حاربت فى أفغانستان ، والسياسة التى راقبت ذلك من الخارج وتشير ايضا الى أنه كثيرا ما ترفض القيادات العسكرية تنفيذ أوامر القيادة السياسية .

وتشير بعض المصادر الغربية أن الثوار بدأوا يتعثرون ولاسيما فى المدن الأربع الكبرى كابول ، جلال أباد ، وقندهار ، وهيرات ،

ويمكن القول بأن المقاومة قد أحرزت بعض النجاح على المستوى الدبلوماسى حيث قبلت منظمة المؤتمر الاسلامى الحكومة الأفغانية المؤقتة كعضو من أعضائها كما أن الجولة التى قام بها قلب الدين حكمتيار وزير خارجية الحكومة المؤقتة فى عدد من الدول العربية والاسلامية أدت الى تأييد كبير وأعتراف كل من السعودية والبحرين وماليزيا والسودان .

يبقى هناك تساؤل يثار :

هل يشكل المجاهدون الأفغان عنصرا مستقلا أم أنهم مجرد ورقة تستخدم من أطراف خارجية لتحقيق مصالحها فى أفغانستان ؟؟

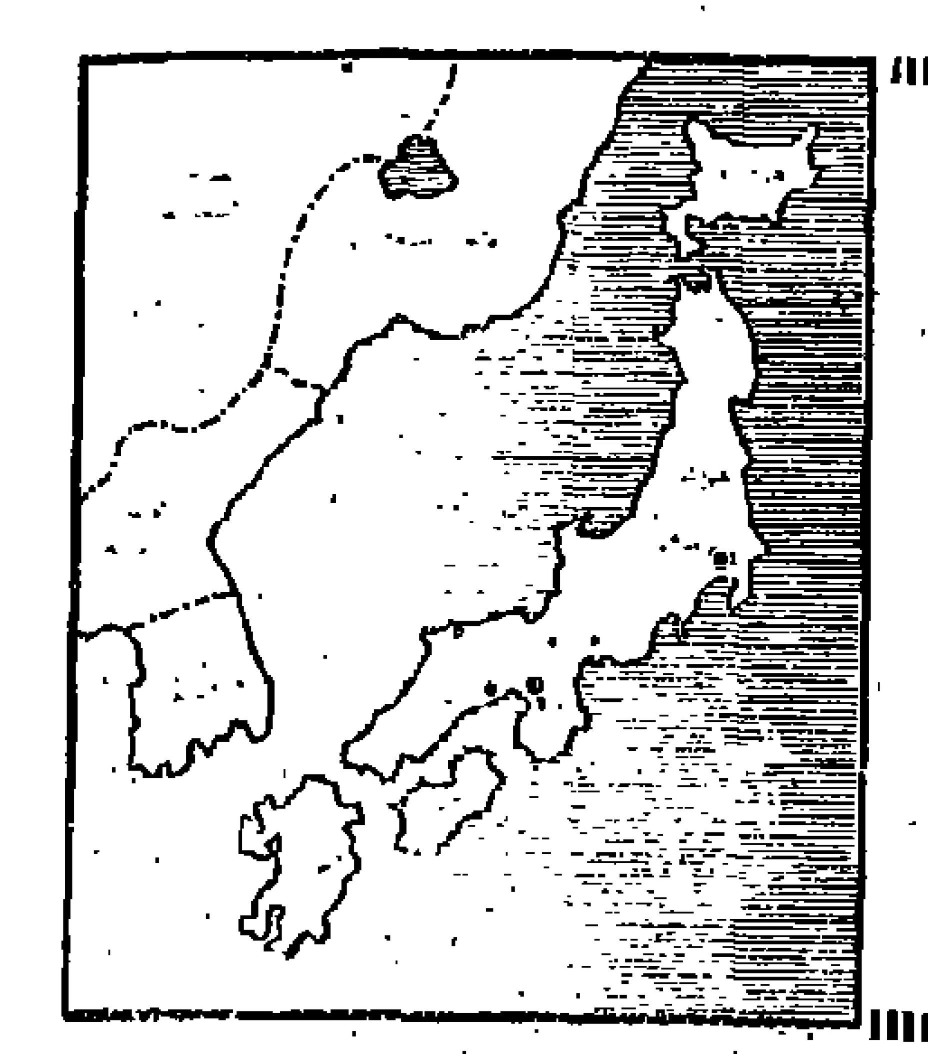
تشير بعض المصادر أن المجاهدين لايشكلون ذلك العنصر المستقل حيث أنهم لعبة فى يد من يمولونهم ، ولارغبة لهم الا فى النفوذ والشهرة والمال

**رؤية مستقبلية :**

من الصعب التنبؤ بما سيجرى فى أفغانستان وذلك يرجع بصورة أساسية الى وجود العديد من القوى والأطراف التى تتحكم فى الصراع ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتساؤل الهام ، هل يمكن أن تنعم دولة عانت من الحرب والدمار حوالى عقد من الزمان بالسلام والاستقرار ؟ فأفغانستان قبل التدخل السوفيتى كانت من أكثر دول العالم فقرا فما بال حالها الآن !!

ويمكن القول أنه لو استمر الحال على ماهو عليه الان ، فإن ذلك البلد سيظل يعانى لسنوات قادمة من الحرب الأهلية المدمرة

أما اذا أجابت الأطراف المتصارعة دعوة السلام وتخلى المجاهدون عن بعض من التشدد فمن الممكن تكوين حكومة وحدة وطنية تعمل على البناء والتشييد ، مع وجود ضمانات دولية مؤكدة بعدم التدخل فى شئون افغانستان ولكن يلاحظ أن ايجاد تلك الضمانات شىء بالغ الصعوبة حيث أن الدول التى لها مصالح فى أفغانستان والمنطقة بشكل عام لن تتخلى عنهـا بسهولة . □



# السياسة والمال فى اليابان

نزيرة الأفندى

فى الثالث والعشرين من شهر يوليو الحالى يوضع الحزب الديمقراطى الحر وهو الحزب الحاكم فى اليابان ، فى مجال الاختبار الفعلى . فى النتائج التى ستتمخض عنها انتخابات تجديد نصف مقاعد مجلس الشيوخ اليابانى البالغ عدد اعضائه ٢٥٢ عضوا . وعلى الرغم من انها انتخابات روتينية تجرى فى ظل أحكام الدستور اليابانى ، كما أن الحزب الديمقراطى الحر ، ظل متربعا على مقعد الحكم على مدى يتجاوز الثلاثين عاما . الا ان الظروف والأحداث التى سبقت هذه الانتخابات اضفت عليها أهمية خاصة ، تجاوزت ما عداها بما فى ذلك أحداث فضيحة « لوكهيد » عام ١٩٧٤ ، والتى أدت الى استقالة رئيس الوزراء حينذاك الا وهو « كا كاوى تاناكا » أحد القوى الرئيسية فى الحزب الديمقراطى الحاكم .

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة ، التى ألقت ظلالا من الشك وأوجدت فجوة ضخمة من عدم الثقة بين الناخب والحزب الحاكم اليابانى ، فتتمثل فى الفضيحة المالية السياسية التى عرفت باسم « ريكروت » والتى أدت الى اعتقال ستة عشر من رجال المال والسياسة اضافة الى استقالة اربعين واربعين آخرين من مناصبهم كما شملت الفضيحة استقالة اثنين من كبار رجال الصحافة وانتحار سكرتير رئيس الوزراء المستقيل « نوبرو تاكيشتا » ليرتفع بذلك عدد الأفراد الذين قتلوا انفسهم فى ظل فضائح مالية وسياسية الى ثلاثة وعشرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدموا أرواحهم فداء لسادتهم الذين يحصلون على الأموال ويحاطون بسياج الحصانة البرلمانية أو النفوذ السياسى ! !

وفضيحة « ريكروت » تتلخص فى قيام الشركة خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى اكتوبر ١٩٨٦ ، بطرح مجموعة من الأسهم الخاصة بشركة تابعة لها ، للشراء من قبل العاملين فيها رجال الأعمال والسياسيون وقد كان الشق الثانى لعملية طرح هذه الأسهم ، يتمثل فى عملية البيع السرية التى تمت فى سبتمبر ١٩٨٦ ، لمجموعة من كبار رجال السياسة والمال فى اليابان وهم الذين تضمنتهم قائمة من قبل المدعى العام .

وبعد ان تمت عملية البيع الوهمية أو الرشاوى الضمنية ممثلة فى الأسهم المجانية تم عرض اسهم الشركة فى البورصة للتداول . ومن هنا قفز سعر السهم من ٤٤٦٠ ين الى ٥٩٠٠ ين ، أو ما يعادل ١٩٠ دولارا الى ٣٠ دولارا . ومن ثم حقق رجال السياسة والمال الذين يتربعون على القمة فى اليابان . ارباحا طائلة من فروق الأسعار . ناهيك عن التبرعات والمرتبات الشهرية التى كان يحصل عليها أقارب واتباع هؤلاء المسئولين تحت مسميات مختلفة . وتبدو خطورة فضيحة « ريكروت » مقارنة بما سبقها ، الا وهى فضيحة « لوكهيد » فى اتساع نطاق الأولى مقارنة بالثانية . حيث ان قائمة الاتهام فى عام ١٩٧٤ لم تتضمن سوى رئيس الوزراء حينذاك « تاناكا » اضافة الى عدد محدود من الشخصيات . بينما كانت القائمة فى عام ١٩٨٩ ، تشمل اثنين من رؤساء الوزراء ( نوبرو تاكيشتا ، ياساهيرو ناكاسونى ) اضافة الى مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية فى حكومة تاكيشتا . كما ان اجمالى الشخصيات الذين شملتهم هذه القضية لا يقل عن مائة وخمسين شخصا بأى حال من الأحوال . وبغض النظر عما اذا كانوا قد اعتقلوا ، أو استقالوا ، أو اعترفوا فى ظل الحماية البرلمانية .

واذا كانت هذه ابعاد « القضية أو الفضيحة » وما ترتب عليها من تطورات سياسية وقانونية فان الأمر قد يبدو لأول وهلة غير قابل للتأويل أو الجدل ، فيما يتعلق بمستقبل الحزب الديمقراطى الحر « فهو حزب مدان من قبل قوى الشعب ممثلا فى الناخبين » . الا أن التمعن فى

واقع الحياة السياسية بصفة عامة والأوضاع الداخلية فى الحزب الديمقراطى الحاكم بصفة خاصة يجعل هذا الأمر قابلا ـ ليس لمجرد التأويل ـ ولكن ايضا للتبرير ولو الى حين ـ على المدى القصير . مما أفقد ـ التطورات السياسية التى تلت هذه القضية ـ قوتها . وجعلها تدخل فى نطاق المناورات الحزبية وردود الأفعال التهدئية ، بدلا من ان تكون استجابة حقيقية لمطالب شعبية .

**حساب الأرباح والخسائر :**

من الحقائق المؤكدة والتى تضاف الى رصيد الحزب الديمقراطى الحر ، ان اليابان قد نعمت وتمتعت فى ظل حكمه منذ عام ١٩٥٥ وحتى الأن بأداء اقتصادى يلهث الجميع للحاق به ، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وآخر بصمة ـ فى ظل التطورات الأخيرة ـ اقرار الميزانية الجديدة والتى بلغت ٦٠,٤ الف مليار ين . أو ما يعادل ٩٦٠ مليار دولار ، وذلك باغلبية كبيرة ، وعلى الرغم من الوضع الحرج للحزب الحاكم .

الا انه فى المقابل ، توجد العديد من المآخذ على أداء هذا الحزب ، بل وبعض القضايا الاقتصادية التى تجعل للانتخابات العامة الخاصة بتجديد نصف مقاعد حزب الشيوخ ، أهمية اضافية .

فمن المسلم به ـ وكما سبق الاشارة الى ان فضيحة « ريكروت » قد القت بظلالها وعمقت الشكوك وأزمة الثقة بين الناخب والحزب الديمقراطى الحر . وذلك الى جانب قضية ضريبة الاستهلاك . التى فرضت فى اطار برنامج « الضرائب الجديد » . حيث أن هذه الضريبة تمس قطاع كبير من المواطنين وبخاصة اصحاب الدخول الثابتة من افراد الطبقة الوسطى . كما أن موقف الحكومة أمام المزارعين ليس بأفضل حال ، حيث تسود دوائرهم موجة من التذمر نتيجة لرضوخ « بكين » لضغوط « واشنطون » فيما يتعلق بفتح الأسواق اليابانية امام الصادرات الزراعية الأمريكية .

فاذا اضفنا الى ما سبق ، فضيحة « ريكروت » لاتضح لنا أهمية هذه الانتخابات التى ستجرى خلال الثالث والعشرين من الشهر الحالى . فى الوقت الذى وصلت فيه شعبية الحزب ، طبقا لاستطلاعات الرأى العام الى أدنى مستوياتها . وترى الدوائر السياسية حتمية حصول اعضاء الحزب على ٥٤ مقعدا من اجمالى عدد المقاعد المتصارع عليها فى الانتخابات القادمة وهى ١٢٦ مقعدا . حتى يستطيع الحزب الحاكم الاحتفاظ بأغلبيته فى مواجهة أحزاب المعارضة ( بالنسبة لمجلس الشيوخ والنواب ) بينما كان نصيب الحزب من هذه المقاعد قبل اجراء الانتخابات يبلغ ٧٣ مقعدا .

**التجميل السياسى :**

بمتابعة ، الخطوات التى اتخذها الحزب الديمقراطى فى أعقاب هذه الفضيحة المالية والسياسية نجد أنها تدخل فى اطار « عمليات التجميل السياسى » وليس العلاج من خلال عملية استئصال جذرية لمواطن الفساد داخل الحزب .

حيث انه من الواضح ـ فى ظل احداث عام ١٩٧٤ ، وما ترتب عليها من انعكاسات وخطوات داخل الحزب ـ أن للمال سطوته داخل الحزب الديمقراطى الحاكم فى اليابان بدليل انه فى سنوات السبعينات تم وضع حد اقصى لما يقدمه السياسى وبخاصة كبار اعضاء البرلمان « الدايت » من تبرعات حيث انه فى اطار هذا الأسلوب يتم شراء ولاء العديد من صغار أعضاء المجلس ، وكذلك الناخبين وهذا يعنى استمرار « الحلقة المفرغة » الخاصة بعملية « الفساد السياسى » بواسطة المال . حيث ان رجال السياسة لابد لهم من أموال ضخمة للاستمرار فى الحلبة . كما ان هناك أعدادا متزايدة من رجال الأعمال يرغبون فى شراء رضاء « رجال السياسة » لدعم مصالحهم الاقتصادية كما قد تكون خطوة على طريق النزول الى حلبة السياسة ايضا .

ومن الواضح ايضا من خلال تكرار الفضائح المالية السياسية ، ان العبرة التى قدمتها « فضيحة لوكهيد » لم يستوعبها رجال الحزب الديمقراطى الحاكم . بدليل أن الفضيحة الجديدة كانت أضخم وأوسع نطاقا حيث تضمنت تقديم مبلغ ٣,٢٦ مليار دولار فى صورة مدفوعات مباشرة أو ضمنية للمتهمين .

وبالنظر الى الخطوات التى اتخذها الحزب لمواجهة ردود الأفعال المترتبة على « فضيحة ريكروت » . نجد جزئية الاجراءات والتى ساهمت الأحزاب المعارضة ذاتها فى اقتصارها على هذه الصيغة .

**أولا :** من المعروف أن الحزب الديمقراطى الحاكم ، تتحكم فيه خمس مجموعات أو شعب رئيسية ، يتولى القيادة فيها أربع شخصيات سياسية بارزة ، هى « نوبروتاكيشتا » « ياساهيرو ناكاسونى » و « شينتاروابى » ثم كيش ميزاوا . أما المجموعة الخامسة فيتزعمها « توشيو كوموتو » ولكنه لا يملك من النفوذ والقوة السياسية ما يؤهله لمصارعة الشخصيات الأربع السابقة ، ومن هنا كان عدم طرح اسمه ضمن المرشحين لمنصب رئاسة الوزراء .

**ثانيا :** ذكرت اسماء رؤساء الشعب الرئيسية فى الحزب الديمقراطى الحاكم ضمن تحقيقات المدعى العام فى « فضيحة ريكروت » وقام البعض مثال « ناكاسونى »

بالاستقالة من منصبه الحزبي . بينما استقال الآخرون . تاكيشتا وميزاوا من مناصبهم الحكومية ، ونفس الموقف بالنسبة « لشينتارو ابى » الذى تولى منصب سكرتير الحزب . واستقال منه .

اذا فان القيادات الرئيسية فى الحزب مدانة جميعا أمام الشعب اليابانى وان لم يصدر ضدها قرارا بالاعتقال ، لأنها تتمتع بالحصانة البرلمانية ، فى ظل عضويتها فى « الدايت » .

**ثالثا** : عندما طرح اسم « ماسايوش أوتو » لتولى منصب رئاسة الوزراء ، فى ظل مساندة الحزب الحاكم له . باعتباره وجها سياسيا معروفا ، وذى خبرة طويلة ويتمتع بنظافة اليد والسمعة السياسية . طالب « أوتو » بضرورة وجود اصلاحات فعلية وعملية تطهير جادة داخل صفوف الحزب ، كشرط اساسى لقبوله هذا المنصب . وحيث ان العملية تجميل اكثر من كونها اصلاحا فعليا . فقد انهارت الصفقة .

**رابعا** : رغبة من الحزب فى ان تكون الأثار السلبية المترتبة على فضيحة « ريكروت » فى أضيق نطاق . كانت المناورة السياسية التى قام بها « ياساهيرو ناكاسونى » بالاستقالة من الحزب حتى يتم افساح الطريق أمام وزير الخارجية فى حكومة « تاكيشتا » والذى رشح لمنصب رئيس الوزراء ألا وهو « سوسوكى اونو » .

**خامسا** : وحيث ان رئيس الوزراء الجديد الذى تم الموافقة عليه من قبل الحزب الحاكم بأغلبية ضئيلة وفى ظل جدل شديد ينتمى الى المجموعة التى كان يرأسها « ناكاسونى » فى الحزب الحاكم والتى تملك ٨٨ مقعدا فى الدايت .

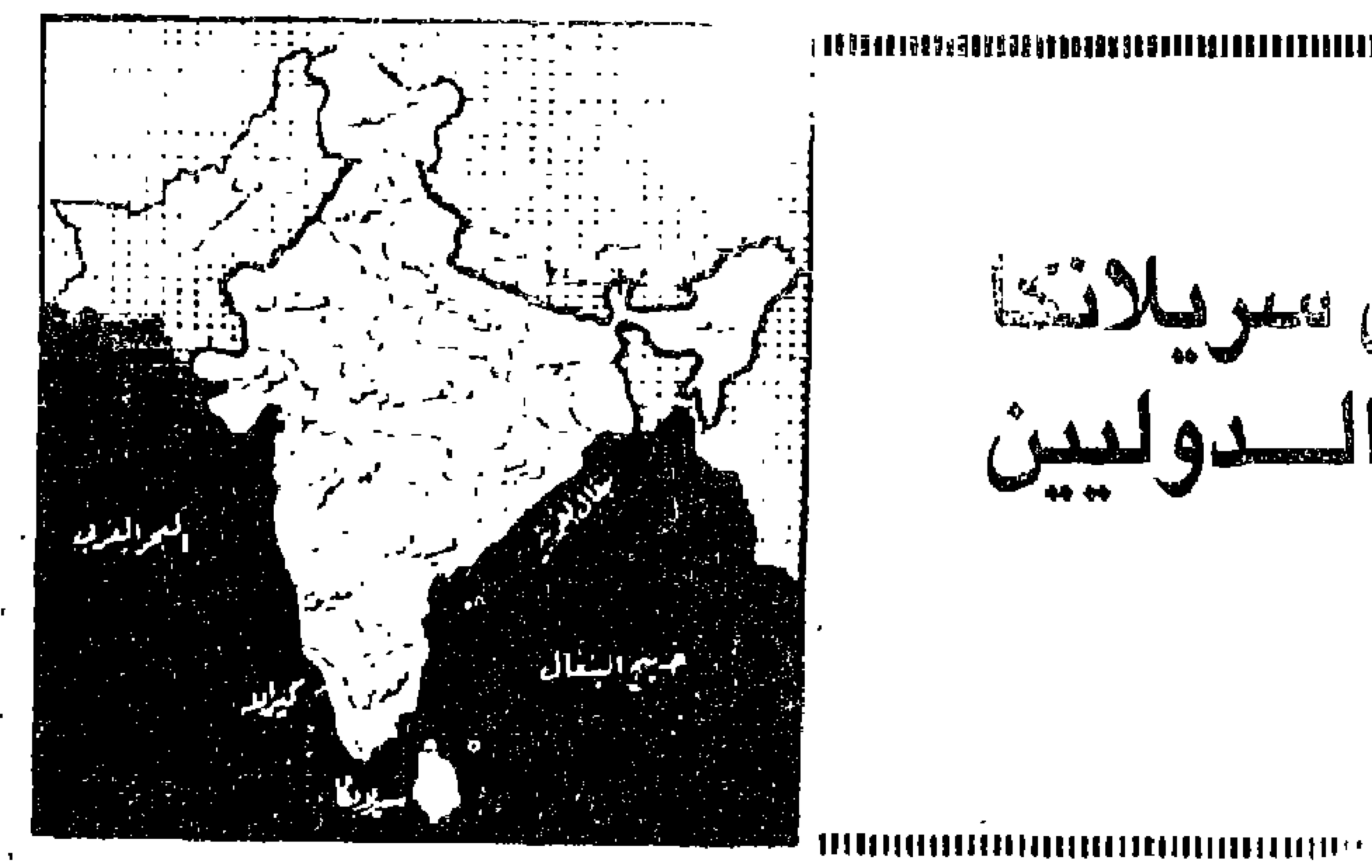
وحيث ان « رئيس الوزراء الجديد » رجل نظيف وسياسى كفء فى مجال منصبه الأخير ، الا وهو وزير الخارجية الا انه لم يكن يتطلع الى منصب الرئاسة لعدم توليه رئاسة مجموعة أو شعبة قوية داخل الحزب وان ترشيحه وانتخابه ، قد تم بمساعدة المجموعات الأربع التى يرأسها شخصيات سياسية مدانة جميعا فى فضيحة ريكروت . نجد ان هناك العديد من علامات الاستفهام حول امكانية وقدرات الرئيس الجديد فى تقديم صورة نظيفة للشخصية الحزبية السياسية فى اليابان على الصعيد الداخلى واستعادة ما فقده الحزب الديمقراطى الحر أمام الناخب اليابانى من هيبة .. نتيجة لعبة ـ « السياسة والمال » .

ومن ثم فإن الأيام هى التى ستوضح ما اذا كان رئيس الوزراء الجديد سيقوم بدوره المناط به والذى يتطلبه منصبه أم أنه سيكون مجرد شخص لملء فراغ المقعد ، حتى يستطيع الساسة القدامى نفض فضيحة « ريكروت » عنهم . واستعادة المنصب مرة أخرى .

**سادسا** : ومن الأمور المثيرة للدهشة فى هذا السياق العام للأحداث ان نجد ان احزاب المعارضة والتى تشمل « الحزب الاشتراكى » وحزب الحكومة النظيفة ، الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، اضافة الى حزب الاتحاد الديمقراطى الاشتراكى والحزب الشيوعى . لم تبرز على الساحة السياسية وبما يتفق وتطورات الأحداث ، لتغتنم هذه الفرصة التى تبدو اكثر ملاءمة لها من احداث « لوكهيد » التى شهدتها اليابان فى عام ١٩٧٤ .

بل انه من المفارقات الغريبة ، ان يكون احد اعضاء حزب الحكومة النظيفة الذى يكون كرد فعل لسياسات الفساد السياسى . أحد المتهمين الرئيسيين فى فضيحة « ريكروت » انها لعبة « السياسة والمال » ليس فقط فى اليابان ولكنها فى كل مكان ، وان اختلفت الدرجات وتدرجت الظلال بعد ان اصبحت السياسة صناعة وليس مجرد ممارسة ديمقراطية .[1]

# الانتخابات البرلمانية في سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين



سفير : احمد توفيق خليل

كان لى شرف تمثيل مصر ، مجموعة المراقبين الدوليين التى دعتها جمهورية سريلانكا لمتابعة الانتخابات العامة البرلمانية التى اجريت فى فبراير سنة ١٩٨٩ . ولقد كانت التجربة ذات جوانب قد تكون حديثة او مستحدثة خاصة لأن الدعوة للقيام بهذه المهمة الدقيقة جات من جانب الحزب الحاكم وبموافقة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى فضلا غن آن ذلك جا توقيته فى مرحلة صعبة نظرا للضائقة الاقتصادية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية الى جانب استمرار وتزايد نشاط الجماعات الارهابية التى تسعى بطريقة مدروسة لزعزة المؤسسات الديمقراطية التى مازال شعب سريلانكا يعتز ويتمسك بها بدليل ارتفاع نسبة التصويت العام بالرغم من توالى حوادث الارهاب والاغتيال تنفيذا لتهديد الجماعات الارهابية لكل من يجرؤ على ممارسة حقه الانتخابى بالتصويت فى ظل النظام القائم .

استجابت عشر دول الدعوة التى وجهها المفوض العام للانتخابات باسم حكومة سريلانكا وبموافقة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية كما تقدم للمشاركة فى مجموعة المراقبين الدوليين . وقد بلغ عدد المراقبين ١٨ عضوا ينتمون الى الدول العشر التالية :

( ٥ ) من اعضاء مجلس العموم البريطانى ( ٤ من حزب المحافظين وواحد من حزب العمال )

( ١ ) من باكستان ( قاضى سابق بالمحكمة العليا لباكستان ، ويتردد انه سيكون احد المرشحين لمحكمة العدل الدولية بلاهاى )

( ٣ ) من بنجلاديش : وزير سابق للخارجية والعدل والثانى النائب العام سابقا ، والثالث سفير سابق

( ٢ ) من نيبال : وزير مالية سابق ، والثانى سفير سابق

( ٢ ) من الفلبين : عضو برلمان

( ٢ ) من الهند : وزير سابق ، والثانى سكرتير عام للخارجية سابقا

( ١ ) من زامبيا : سفيرها لدى الهند وسريلانكا

( ١ ) من الجزائر : سفيرها لدى الهند وسريلانكا

( ١ ) من اورجواى : يمثل الاتحاد الدولى للاحزاب الديمقراطية المسيحية ومقره بروكسل .

بالاضافة الى كاتب هذا المقال

## طبيعة المهمة

تسمية بجماعة او مجموعة المراقبين الدوليين تعبر بذاتها عن طبيعة المهمة التى أوكلت اليها وهى مراقبة الحملة الانتخابية فى مراحلها الأخيرة ومتابعة عملية الاقتراع العام ذاتها عن كثب ( يوم ١٩٨٩/٢/١٥ ) فى اكبر عدد ممكن من الدوائر الانتخابية فى طول البلاد وعرضها . وذلك بجمع المعلومات وتكوين الانطباعات اللازمة لتقييم مدى حرية ونزاهة الانتخابات العامة ، واصدار تقرير تضمنه ملاحظاتها ورأيها يتم نشره على أوسع نطاق دون أى قيود . ولقد تأكد حرص المسئولين فى سريلانكا على كفالة الحرية الكاملة لمجموعة المراقبين فى عملهم فرادى ومجتمعين وذلك فى سلسلة اللقاءات التى عقدتها المجموعة فى مطلع اضطلاعها بمهمتها مع المفوض العام للانتخابات ووزير الخارجية ، ثم رئيس الجمهورية نفسه عشية سفر المراقبين الى الدوائر الانتخابية . فكان الخط الواضح لكل هؤلاء هو حرص الادارة بشتى الوسائل على توفير الحرية الكاملة للمراقبين فى الاتصال بجميع ممثلى الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى وبجمهور الناخبين فى أى مكان على مستوى مراكز التصويت فى أى مرحلة من مراحل العملية الانتخابية .

بالرغم من كل هذه العوامل الايجابية فانه لا يخفى فى الوقت ذاته أن مهمة مجموعة المراقبين الدوليين لا تتعدى بطبيعتها نطاق الملاحظة والمراقبة والابلاغ ، أى التعبير

عن الرأى بالطريقة المناسبة دون الخوض فى أى نواح أخرى قد تمس الاختصاص الداخلى للدولة الداعية ، كالتدخل فى موضوعات الشكاوى أو محاولة انصاف أصحابها . على أن كل هذه المحاذير لم تمنع اعضاء المجموعة من الاستماع لأى شكوى من أى حزب أو أى جهة عن سير الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع ذاتها ومدى الالتزام أو عدم الالتزام فيها بالقانون الانتخابى فى سريلانكا ، باعتبار أن آراء هذه الأحزاب والتجمعات السياسية عنصر لازم لمساعدة مجموعة المراقبين الدوليين فى تكوين رأيها وتقديرها وتقييمها لمدى حرية ونزاهة العملية الانتخابية وذلك استجابة لدعوة ورغبة الدولة الداعية نفسها .

وقد دفعت كل الاعتبارات المتقدمة الى قيام مجموعة المراقبين الدوليين باعداد ونشر بيان صحفى ( فى ١٩٨٩/٢/١٣ ) أهم ما جاء فيه فى هذا الصدد أن وجودهم فى سريلانكا هو تعبير عن التضامن مع شعب سريلانكا فى استمرار تأييده وتمسكه بتقاليده الديمقراطية ، وهو كذلك تعبير عن الأمل فى أن ذلك التمسك بتلك التقاليد سيخدم السلام وروح الوئام والمصالح فى البلاد . كذلك عقدت المجموعة بمبادأة منها مؤتمرا صحفيا فى كولمبو كان فرصة أخرى للاجابة على التساؤلات المختلفة وايضاحا لمفهوم اللجنة لمهمتها .

**كيف قامت الجماعة بمهمتها**

فى اجتماع تنظيمى اقتصر على اعضائها تم وضع توصيف لمهمتها فى خطوات موجهة لنشاطها على مرحلتين .

**الأولى** : تستمع المجموعة بكامل اعضائها اثناء وجودها فى العاصمة كولمبو الى كل من يرغب من ممثلى الأحزاب والتجمعات السياسية فى الادلاء برأيه وملاحظاته .

والمرحلة الثانية : يشكل اعضاء المجموعة تسع فرق ( مراقبان لكل فريق ) تغطى كل منها دائرتين انتخابيتين ويكون سفر كل فريق الى الإقليم فى اليوم السابق على الانتخابات للتمكن من عمل الترتيبات اللازمة مع السلطات المحلية لتغطية اكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية يوم اجراء الانتخابات ذاتها . ورغبة فى تحديد الاطار العام لأهم الملاحظات المطلوبة فقد اتفقت المجموعة على وضع عدد من المعايير الارشادية لتسجيل ملاحظات كل فريق على حدة ، ومنها : مراقبة عملية التصويت ذاتها فى كل مركز من مراكز الانتخابات التى سيختار كل فريق زيارتها فى الدوائر الانتخابية الموكولة إليه وذلك : لتكوين انطباع عن مدى تعرض الناخبين لأى ضغط من عدمه ـ الاطمئنان الى سلامة اختام صناديق الانتخاب ـ التأكد من وجود ممثلى جميع الاحزاب فى كل مركز انتخابى تتم زيارته ـ رصد أى شكوى من ممثلى الاحزاب والناخبين بخصوص قوائم الانتخاب أو عملية التصويت ذاتها وسريتها ـ كيفية صيانة ونقل صناديق الانتخاب بعد نهاية التصويت فى الوقت المقرر ، مراقبة عملية فتح الصناديق فى مراكز التجمع وعملية فرز الأصوات واحصائها وتسجيلها والتأكد من وجود ومتابعة ممثلى جميع الاحزاب فى تلك المواقع الخ ..

**الاداء الفعلى**

على ضوء هذه القواعد والمعايير والخطوط الارشادية استكملت مجموعة المراقبين الدوليين المرحلة الأولى من اعمالها اثناء فترة وجودها فى العاصمة كولمبو بالاستماع الى زعماء وممثلى جميع الأحزاب والتجمعات السياسية كبيرها وصغيرها والتى تقدمت بمرشحين للانتخابات البرلمانية ، فالى جانب السكرتير العام للحزب الحاكم ( حزب الاتحاد الوطنى ) فقد استقبلت المجموعة السيدة باندرانيكا زعيمة أهم احزاب المعارضة : وبلغ عدد هذه الأحزاب والتجمعات السياسية تسعة ، اجتمعت بهم مجموعة المراقبين الدوليين خلال يومين متتاليين .

وفى سياق هذه اللقاءات أيضا استقبل وزير الخارجية المجموعة ( ١٩٨٩/٢/١٣ ) الذى رحب بوجودهم فى سريلانكا معبرا عن الشكر الخالص والتقدير الكبير لاستجابة دولهم ومنظماتهم للقيام بمهمة مراقبة الانتخابات البرلمانية مساعدة لسريلانكا والتى توضح فى رأيه ثقة الحزب الحاكم فى نفسه باعتبار أن ليس لديه ما يخفيه عن المواطنين فى سريلانكا أو عن انظار العالم أجمع . وكرر وزير الخارجية ان دعوة مجموعة الرقابة الدولية للقيام بهذه المهمة جاء بناء على موافقة جميع الأحزاب والتجمعات السياسية فى سريلانكا وأكد أن لجماعة الرقابة الدولية واعضائها فرادى ومجتمعين كامل الحرية فى التنقل اينما شاءوا ومخاطبة أى جهة أو أى شخص يختارونه مؤكدا ان جهات الادارة فى سريلانكا ستعمل على تيسير مهمة المجموعة بتدبير جميع سبل التنقل السريع لتغطية اكبر رقعة ممكنة فى الدوائر الانتخابية فى البلاد .

كذلك استقبل رئيس الجمهورية السيد/ بريماداس ( رئيس الوزراء السابق ) اعضاء المجموعة صباح يوم ١٩٨٩/٢/١٤ قبيل سفرهم الى الاقاليم لتغطية العملية الانتخابية وكرر رئيس الجمهورية مضمون ما ذكره وزير الخارجية فى اليوم السابق . هذا وبالرغم من أن الأوضاع السياسية الداخلية فى سريلانكا تخرج عن نطاق هذا المقال إلا أن اجابات رئيس الجمهورية عن تساؤلات

اعضـاء مجموعة المراقبين عند لقائه بهم تلقى الضوء أيضا على مفهومه وتمسكه بالديمقراطية كخير اسلوب لمشاركة الشعب على أوسع نطاق فى حل مشاكل البلاد الأساسية ـ فقد ذكر رئيس الجمهورية أنه يعمل على استمالة العناصر المناوئة للدخول فى الساحة السياسية ونبذ الارهاب وذكر تأييدا لذلك أنه كان يأمل فى تأجيل الانتخابات لاتاحة الفرصة أمام هذه العناصر للمشاركة فى الانتخابات ولكن تعذر ذلك هذه المرة نظرا لأن قانون الانتخاب نفسه يلزم باجرائها فى موعدها المحدد عقب حل البرلمان وفق ما ينص عليه دستور البلاد .

وفى المرحلة الثانية لاعمال مجموعة المراقبين ـ لبين سافرت الفرق التسع المشكلة الى الدوائر الانتخابية لمتابعة ومراقبة عملية الاقتراع العام عن كثب فى اكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية . وقياسا على ماقمنا به يمكن القول ان الفرق الأخرى قد اختارت زيارة المراكز الانتخابية على ضوء اللقاءات التى تمت فى الاقاليم مع الممثلين المحليين للاحزاب والمرشحين غشية يوم اجراء الانتخابات اى على ضوء ماتوقعه هؤلاء من وقوع بعض المخالفات فى هذا الموقع او ذاك والتى وجدنا من المناسب التحقق منها بزيارة تلك المواقع يوم الاقتراع العام . وقد تمكنا خلال ذلك اليوم من زيارة ٢٦ مركزا انتخابيا من بداية حلول ميعاد الفتح فى الصباح الباكر وحتى اتمام اغلاق صناديق الانتخاب فى الموعد المحدد لها فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، كذلك تابعنا عملية فتح الصناديق الانتخابية فى ثلاثة مراكز رئيسية حيث تمت عملية فرز التذاكر الانتخابية وتسجيل الأصوات الى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى وذلك فى وجود ممثلى الاحزاب او مرشحيهم .

وفى اليوم التالى اجتمعت مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها فى كولمبو العاصمة لتبادل المعلومات وتجميع الانطباعات . وقد تمكنت المجموعة ككل من تغطية عشرين من الدوائر الانتخابية الاثنى والعشرين ، كما اتضح ان جميع الفرق التسع قد تمكنت من الانتشار فى طول البلاد وعرضها بفضل التسهيلات الكبيرة التى اتاحتها جهات الادارة المحلية لسرعة الانتقال ومنها طائرات هيلوكوبتر وسيارات للتنقل السريع بين المراكز الانتخابية المختلفة تحت حراسة مسلحة . كذلك كان هناك اجماع على الثناء على حرص رجال الادارة فى الاقاليم على الاستجابة السريعة لكل طلبات اعضاء مجموعة الرقابة الدولية وذلك بالرغم من المهام الثقال الأخرى الملقاة على عاتق رجال الادارة والبوليس وخاصة ازاء استمرار حوادث الاغتيالات والتهديدات والقاء القنابل فى اماكن متفرقة من جانب الجماعات الإرهابية التى كان هدفها الأوحد هو افساد العملية الانتخابية بث الرعب بين صفوف الناخبين لصدهم عن ممارسة حقهم الانتخابى .

هذا وقد اعد كل فريق من الفرق التسع تقريرا عن مشاهداته وملاحظاته وتم بحث جميع هذه التقارير فى عدد من اجتماعات مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها واسفر تبادل وجهات النظر الى الخروج بانطباع عام يمكن ايراد نقاطه الاساسية فى الاتى :

ـ وقعت عدة احداث ارهابية فى عدد غير قليل من المناطق ارجعت غالبتها الى الجماعات المتطرفة التى تحارب فكرة الاقتراع العام ذاتها فى ظل النظام الحالى . كذلك وقعت بعض المخالفات التى نسبت الى اشخاص ينتمون الى بعض الاحزاب السياسية .

ـ بالرغم من حوادث القتل والقاء القنابل واقامة المتاريس فى بعض المناطق الى جانب ارهاب الناخبين بالقصاص الحال واللاحق ، فان الملاحظة الجديرة بالتسجيل هى الرغبة الجارفة لدى الغالبية العظمى من الناخبين فى الادلاء باصواتهم .

ـ ساهمت قوات البوليس ، والجيش احيانا فى طمأنه الناخبين بتوفير الحماية اللازمة لتمكينهم من تحقيق رغبتهم فى ممارسة حقهم الانتخابى ـ ولذلك جاءت نسبة التصويت مرتفعة نسبيا ( اكثر من ٧٠ ٪ ) على مستوى البلاد بالرغم من انخفاض فى بعض المراكز الانتخابية نظرا للعمليات الارهابية .

**تقرير المجموعة**

اعدت مجموعة المراقبين الدوليين تقريرا مبدئيا أشارت فيه الى مجمل الانطباعات المتقدمة وضمنته انه بالرغم من بعض المآخذ فانه من الممكن القول بان الانتخابات كانت فى مجملها حرة ونزيهة .

ولقد كان من الطبيعى ان يكون اعداد وصياغة مثل هذا التقرير عملية دقيقة خاصة ازاء تضارب الاراء احيانا نتيجة لإختلاف التقدير باختلاف الظروف والأحداث فى طول البلاد وعرضها الى جانب الاعتبارات السياسية التى تحيط بالموضوع وتقدير مجموعة الرقابة الدولية لأهمية وحساسية الصياغة التى سيعبرون بها عن انطباع وتقييم اعضائها ككل . على ان التقرير المبدئى الذى اعدته المجموعة جاء متوازنا فلم يخف شيئا وخلص فى الوقت ذاته الى تقييم فيه كثير من الانصاف لجهات الادارة ولاحزاب المعارضة ، وقد تمت اذاعته ونشره فى جميع الصحف ووسائل الاعلام ، ولم يصل لعلمنا اى نقد له لحين مغادرتنا للبلاد بعد قرابة ثلاثة

ايام من النشر. هذا وقد كلفت المجموعة عضوين من اعضائها ( نيبال والفلبين ) باعداد تقرير تفصيلى عن مهمتها تكون نواته مجموعة التقارير التى اعدها كل فريق من الفرق التسع التى انتشرت فى الدوائر الانتخابية ، وسيتم بعد ذلك تحرير التقرير على جميع اعضاء المجموعة لابداء ملاحظاتهم او اقتراح التعديلات عليه وذلك قبل طبعه ونشره وفق طلب الجهات المهنية فى سريلانكا

**تقييم التجربة**

فكرة دعوة جهات اجنبية محايدة لمراقبة عملية الانتخابات ليست جديدة تماما فى هذه المنطقة من العالم فقد سبق ان قامت جهة غير حكومية بمراقبة انتخابات الرئاسة الأخيرة فى باكستان كما ان لجنة من دول الـ SAAC قد قامت بنفس المهمة فى سريلانكا عند اجراء انتخابات رئاسة الجمهورية فى ديسمبر سنة ١٩٨٨ والتى اسفرت عن فوز السيد / بريماداسا بالرئاسة ، وقد تم نشر تقرير عن ذلك . وقد استفادت مجموعة المراقبين الدوليين للانتخابات البرلمانية من هذه التجربة السابقة فائدة غير قليلة ، كما تمكنت بذلك من تنظيم عملها والقيام بمهمتها بطريقة أوسع نطاقا ولعلها اوفق من سابقتها . والفكرة فى ذاتها لها بطبيعة الحال مزايا ومثالب ومحاذير غير قليلة ، فالخط الفاصل بين الحياد الواجب والمساس بالشئون الداخلية خط دقيق قد ترحب او لاترحب به الاحزاب الحاكمة والمعارضة . على ان دعوة مثل هذه المجموعة الدولية للقيام بهذه المهمة الدقيقة انما يشير فى المقام الأول الى اطمئنان الحزب الحاكم الى قوته بل قد يعد تدليلا على ذلك ، كما ان وجود مثل هذه المجموعة خلال الحملة الانتخابية او مراحلها الأخيرة بما فى ذلك العملية الانتخابية ذاتها يعد عاملا رادعا لجميع الاطراف يساهم فى زيادة الثقة فى الوسائل الديمقراطية وفى ترسيخ اهمية نزاهة العملية الانتخابية وحريتها .

فهل تكون الفكرة نواة لارساء تقليد جديد قد تستقر فائدته وايجابياته فى الاذهان ويتسع نطاق تطبيقة بمرور الزمن .

من المناسب ان نختتم هذا المقال بالاشارة الى ان عدداً غير قليل من الانتخابات البرلمانية فى سريلانكا حتى سنة ١٩٨٢ قد اسفرت عن تغيير الحزب الحاكم . كذلك يجدر التذكير بان سريلانكا تأخذ بنظام المفوض العام للانتخابات الذى يشغله شخص يضمن استقلاله ان تعيينه يتم بواسطة رئيس الجمهورية ولكن لا يجوز عزله الا بموافقة البرلمان ، وله سلطات واسعة فى تسيير العملية الانتخابية فى ادق تفاصيلها ضمانا لاكبر قدر من تكافؤ الفرص امام جميع الاحزاب والتجمعات السياسية وكفالة حرية الناخبين فى ممارسة حقهم الانتخابى .

كما نود الاشارة فى لمحة عابرة الى ان سريلانكا قد اخذت فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة بنظام القوائم مع التمثيل النسبى . وقد اسفر ذلك ـ كما هو معروف ، عن حصول الاحزاب المعارضة خاصة الحزب الذى تتزعمه السيدة/باندرانيكا ( الذى انخفضت شعبيته ) على عدد من المقاعد ماكانت لتحصل عليه فى نظام الانتخاب الفردى . فهم يؤمنون فى سريلانكا بحاجة النظام الديمقراطى الى معارضة لها وزنها حتى تستشعر تأثيرها على مجريات الأمور وبالتالى تنطلق فى مواقفها من ارضية تحمل مسئولية المساهمة الحقيقية فى مواجهة واقتراح الحلول لمشاكل البلاد . والجديد فى نظام الانتخاب فى سريلانكا دون الخوض فى التفاصيل هو انه الى جانب التمثيل النسبى فقد ترك للناخب ايضا حق الاختيار من بين عدد من المرشحين فى القائمة الحزبية ، بمعنى ان عددهم فى القائمة الحزبية الواحدة يفوق عدد المقاعد المخصصة للدائرة الواحدة ـ فالتصويت يتم باختيار الناخب للحزب وكذلك اختيار عدد من بين الاسماء المدرجة فى نفس القائمة الحزبية يساوى عدد المقاعد المخصصة للدائرة . ويتم شغل المقاعد التى يفوز بها الحزب ( وفق نظام التمثيل النسبى ) من الحائزين منه على غالبية الأصوات .



# الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو

محمد دغش

## براءات

الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف هي العناصر الرئيسية الثلاثة للملكية الفكرية، حيث أنها تشجع على تقديم المنتجات المبتكرة والأعمال الأدبية والفنية الى الجمهور عن طريق منح أصحاب تلك الأعمال بعض الحقوق الاستئثارية (عادة لفترة زمنية محدودة) فبراءة الاختراع تحمي الاختراعات وتمنح المخترعين حق الاستئثار بنتيجة مجهوداتهم الفكرية والخلاقة لفترة زمنية محددة. كما أن العلامات التجارية عبارة عن أسماء ورموز مستخدمة من قبل الصانع للتعرف على السلع التي ينتجها ومن ناحية أخرى تساعد المستهلك على التعرف على مصدر تلك السلع وتفريقها عن السلع الأخرى المشابهة. أما الأعمال الأدبية والفنية، فتمنح الحق الاستئثاري لفترة زمنية معينة لصاحبها من أجل اعادة نسخ ونشر واداء او بيع تلك الأعمال.

والقرصنة الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية، هي بصفة عامة، الاستخدام غير المصرح به للبراءات أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف ـ وقد أصبحت في الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة. وقبل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تنظر لحماية تلك الحقوق كمسألة فنية في المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية لها. حيث تبينت أخيرا تلك الدول أن القرصنة في مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيرا سلبيا على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتي تعتبر ممارسات تجارية غير مشروعة. ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى محاربة أعمال القرصنة عن طريق تشجيع الحكومات الأجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الوطنية في هذا المجال والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية.

وقد أكدت بعض الدراسات على الصناعات الأمريكية أن أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبي كبير على الصناعات الأمريكية. فعلى المدى القصير تحد من قدرة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد مجز لاستثماراتهم في الوقت ورؤوس الأموال من أجل تنمية الابتكارات والبراءات المحمية، والمنتجات ذات العلامات التجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن. أما على المدى الطويل فان اعمال القرصنة تؤثر على نظام البراءات وحقوق المؤلف كأنظمة من أجل تشجيع الابتكارات وكذلك على العلاقات التجارية كمؤشر للمستهلكين على جودة السلع والخدمات.

**خلفية تاريخية:**

منذ بداية الستينات بدأت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، تعاني من موضوع التجارة الدولية للسلع المقلدة أو بمعنى آخر القرصنة الدولية في مجال الملكية الفكرية. ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرا ـ بهذا الموضوع الى انه مرتبط الى حد كبير بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة (والمقصود هنا الدول النامية التي أحرزت تقدما ملموسا في مجال الصناعة) فكثير من رجال الصناعة في تلك الدول الصناعية الحديثة قد توصلوا الى انتاجية عالية تفوق بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يكن امامهم الا التصدير. ولكن عدم حيازتهم لعلامات تجارية مشهورة كانت من أكبر العقبات امامهم لمنافسة المنتجات الأجنبية الموجودة فعلا في الأسواق العالمية. ومن ثم لجأوا الى انتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة مسبقا في الأسواق العالمية.

ـ هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة، عدة اسباب:

ـ التطور التكنولوجي في مجالات عديدة مثل الاجهزة

الصوتية والمرئية ( الفديو كاسيت ) والتى سهلت جدا نسخ العديد من الأعمال المحمية .
- العائد السريع من عمليات القرصنة .
- زيادة طلب المستهلك .
- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد .
- إنخفاض سعر اليد العاملة فى الدول النامية .

كما أن قراصنة الملكية الفكرية يكونون فى موضع تنافسى أفضل من المنتجين الأصليين لتلبية احتياجات أسواق الدول النامية حيث لايواجهون النفقات الباهظة فى تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الانتاج تكون منخفضة نسبيا . كما أن مصاريف الدعاية والتسويق لاتشكل عقبة امامهم حيث يتحملها المنتج الأصلى للسلع المقلدة ويجنون هم ثمرة هذا المجهود ، هذا بالاضافة الى أنهم لايواجهون أى مخاطرة تجارية حيث يقلدون فقط السلع التى قد حققت فعلا نجاحا فى الأسواق .

كل الأسباب سالفة الذكر ، جعلت قراصنة الملكية الفكرية قادرون على انتاج سلع منخفضة التكاليف ينافسون بها السلع الأصلية فى الأسواق العالمية

**كيفية معالجة القرصنة فى مجال الملكية الفكرية :**

بناء على الضغوط القوية والمتزايدة من رجال الأعمال لمواجهة الاثار السلبية لعمليات القرصنة فى مجال الملكية الفكرية ، اهتمت حكومات الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة بموضوع حماية الملكية الفكرية كأحدى المشاكل التجارية الملحة . ومن أجل مواجهة تلك الآثار السلبية فقد استخدمت الدول الصناعية ، المفاوضات متعددة الأطراف والمشاورات الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق الملكية الفكرية .

**أولا : المفاوضات متعددة الأطراف :**

**أ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية :**

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ( الويبو ) بمسئولية النهوض بالنشاط الفكرى الابداعى وتيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها وتنص الاتفاقية التى انشئت بموجبها الويبو ( ١٩٦٧ ) على أن المنظمة تهدف الى دعم حماية الملكية الفكرية فى جميع انحاء العالم بفضل التعاون بين الدول . وتدير الويبو ١٧ اتحادا للمعاهدات أو اتفاقيات متعددة الأطراف فى مجال حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية . وتوفر الويبو المجال الدولى المناسب لمراجعة هذه الاتفاقيات أو ابرام اتفاقيات جديدة .

ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للويبو فى مجال الملكية الفكرية ، مساعدة الدول النامية فى تدريب المختصين وتقديم الخدمات الاستشارية لسن التشريعات وانشاء المؤسسات العامة او تحديثها . وتدور حاليا فى اطار الويبو - ومنذ حوالى أكثر من عشر سنوات - المفاوضات الخاصة بتعديل اتفاقية باريس لأول مرة بناء على طلب الدول النامية ، بما يتمشى مع احتياجات تلك الدول ولمواكبة التطور الصناعى والتكنولوجى لها ، مع محاولة تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام الخاصة بشأن تلك البلدان . ورغم ضعوبة تلك المفاوضات ، وعدم التوصل الى نتائج ايجابية فيها ، فقد ظهرت مجموعة الدول النامية كجبهة قوية واحدة لها ثقل فعال فى مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة الدول الصناعية ( المجموعة ب ) والتى ترمى الى تشديد حماية الملكية الفكرية بما يتمشى مع مفهوم ومصالح تلك المجموعة .

**ب - الجات والملكية الفكرية :**

ازاء الموقف القوى لمجموعة الدول النامية ، سواء فى اطار الويبو أو فى اطار الاونكتاد حيث تدور هناك المفاوضات الخاصة بالمدونة الدولية لقواعد سلوك نقل التكنولوجيا ( تدور هذه المفاوضات منذ أكثر من ١٥ سنة ) ، بالاضافة الى عدم اقتناع دول المجموعة ب بامكانية التوصل الى نتائج ترضيها فى المستقبل القريب سواء فى الويبو أو الأنكتاد ، فقد ركزت دول تلك المجموعة بقيادة الولايات المتحدة مجهوداتها فى الجات « وهو الاطار الدولى الأول فى مجال التجارة » من أجل التوصل الى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية .

وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية الفكرية فى اطار الجات فى أواخر جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( ٧٣ - ١٩٧٩ ) هذا وقد حددت الدول الصناعية ، موضوعين لبحثهما فى اطار الجات :

١ - اعداد وتطبيق مدونة سلوك دولية لمحاربة السلع التجارية المقلدة ، وتدعو هذه المدونة الدول المتعاقدة الى عدم استيراد تلك السلع .

٢ - توقيع اتفاقية دولية قوية ضد الممارسات التجارية الملتوية ( غير المشروعة ) التى تنشأ من عدم الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية .

ويهدف الاقتراح الثانى الى اضافة بعض النصوص الاجبارية بما فى ذلك أحكام خاصة بالجات لفض المنازعات التى تنشأ من جراء بعض الممارسات الوطنية سواء فى اطار اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أو

اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية . هذا وقد قرر المؤتمر الوزارى للجات ببونتادل استى ( اورجواى سبتمبر ٨٦ ) ما يلى :

١ ـ بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ، يجب أن تهدف المفاوضات الى : توضيح احكام الجات ، اعداد ما يتناسب من قواعد وسلوكيات جديدة .

٢ ـ بالنسبة للسلع المقلدة ، يجب أن تهدف المفاوضات الى التوصل الى اطار دولى وأسس وقواعد جديدة اخذة فى الاعتبار الأعمال التى تم الانتهاء منها فى اطار الجات . وقد أكد الاجتماع الوزارى أن هذه المفاوضات السابق ذكرها يجب الا تؤثر بأى حال من الأحوال على اية مبادرات أخرى قد يؤخذ بها فى اطار الويبو أو اية جهة أخرى تتعامل فى موضوعات الملكية الفكرية .

**لماذا الجات ؟**

يعتقد كثير من رجال الصناعة الغربية أن الاتفاقيات الموجودة حاليا أثبتت عدم صلاحيتها فى ايجاد رقابة فعالة على القرصنة الدولية فى مجال الملكية الفكرية . وان أجراءات أو احكام أقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها فى إطار الجات عنه فى اطار الويبو للأسباب التالية :

١ ـ ان الجات له ميكانيزم أسهل لاعتماد اجراءات أو احكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية فى مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات .

٢ ـ أن الاطار الواسع للمفاوضات التى تجرى فى جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل الى اتفاق عام على أى مشروع مدونة . كذلك هذا الاطار يشجع على أقصى مشاركة فى المناقشات .

٣ ـ أن احكام الجات الخاصة بفض المنازعات ، رغم انها تحتاج لتعديلات جوهرية ، الا انها بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة فى اتفاقيات الويبو والتى تستدعى نقل الخلافات امام محكمة العدل الدولية .

**ثانيا : المشاورات الثنائية :**

يتضح مما سبق أن المحاولات العديدة من جانب الدول الصناعية من أجل تقوية حقوق الملكية الفكرية فى أطار الويبو قد باءت بالفشل نتيجة المواقف المتشددة من جانب النامية كما أن محاولاتها أيضا فى هذا المجال فى إطار الجات لم تصل بعد للنتيجة المرجوة . ولذا لجات تلك الدول وفى مقدمتها الولايات المتحدة الى المشاورات الثنائية المباشرة مع الدول المشاغبة Problem Countries لحماية مصالحها الحيوية فى هذا المجال .

وفى البداية قامت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشاغبة واعداد كشف بها وحدد تقرير U.S.GAO تلك الدول كالاتى : المكسيك والبرازيل ( فى القارة الأمريكية الهند وتيلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية وتيوان والفلبين وسنغافورة وأندونيسيا ( فى القارة الآسيوية ) هذا وتعتبر تيوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكثر ثلاث دول تسبب مشاكل جامة للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .

ثم قامت الولايات المتحدة بعمل حصر للمارسات التجارية السلبية ( وذلك من وجهة نظرها ) لتلك الدول التى لا توفر الحماية المطلوبة فى مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التى تؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على المصالح الأمريكية التى تقدر ببلايين من الدولارات سنويا (U.S GAO repor) وقد حددت الولايات المتحدة مبدأين أساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية :

١ ـ مراقبة اعمال القرصنة فى المنبع :

٢ ـ تركيز مجهوداتها على أخطر المنافسين .

حرضت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تأكيد أن حماية الملكية الفكرية من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية فى تلك الدول المشاغبة كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على اعداد الكوادر الوطنية وسن التشريعات الفعالة وانشاء الأجهزة الادارية فى مجال الملكية الفكرية . ويمكن القول أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا لتقوية قوانين بعض الدول الأجنبية فى مجال حقوق الملكية الفكرية ، وذلك من خلال المشاورات الثنائية التى اجرتها مع تلك الدول التى تسبب لها مشاكل حادة فى هذا المجال . وعلى سبيل المثال وليس الحصر : فقد عدلت تايوان قانونها الخاص بحق المؤلف الذى ضم لأول مرة بعض العقوبات على أعمال القرصنة فى مجال الملكية الفكرية ، وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر . كما اصدرت تايوان قانونا جديدا لبراءات الاختراع وتعمل حاليا على اصدار قانون خاص بالمنافسة التجارية غير المشروعة . أما سنغافورة فقد صدقت مؤخرا على قانون حق المؤلف ، كما أدخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

اما فى حالة عدم التوصل الى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول

الصناعية - وخاصة الولايات المتحدة - سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد مثل : ايقاف العمل ببعض الاتفاقيات التجارية أو فرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التى لاتوفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية . وطبقت فعلا الولايات المتحدة بعض العقوبات الاقتصادية فى اطار نظام الأفضليات العام ، على بعض الدول المشاغبة أمثال البرازيل والمكسيك .

**وجهة نظر الدول الغربية من هذه المفاوضات فى الجات :**

- المطالبة باقرار مجموعة من المبادىء فى اطار الجات من أجل رفع الحواجز التى تعوق التجارة .
- يرى رجال الأعمال الغربيين أن الجهود المبذولة فى اطار الويبو غير كافية والخسائر التى يتعرض لها رجال الصناعة باهظة ، لعدم فاعلية النظم المعمول بها حاليا .
- يرون أن اعلان بونتادل استى لم يضع حدا لمجال التفاوض ولا قطاعات التفاوض
- يطالبون بضرورة وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات يليها فى الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتمشى مع تلك المعايير الجديدة والا كانت هناك العقوبات الاقتصادية للطرف غير الملتزم بتعهداته .

واقترحت الولايات المتحدة فى الاجتماع الوزارى فى بونتادل استى على الدول المتعاقدة وجوب :

أ - ان تتوصل الى اتفاق تجارى بشأن الممارسات غير السوية للتجارة والتى تنشأ من عدم وجود أنظمة وطنية مناسبة لحماية الملكية الفكرية .

ب - أن تعمل لحل المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وذلك عن طريق إعتماد مدونة سلوك ضد السلع المقلدة وتقوية المعايير الدولية الخاصة بالملكية الفكرية والواردة فى الاتفاقيات التى تديرها الويبو .

ويمكن تلخيص موقف الولايات المتحدة والدول الصناعية فى اجتماعات بونتادل استى على النحو التالى :

١ - المجموعة الأوربية وسويسرا تؤكدان فى اقتراحهما ضرورة الاعتماد على المعايير والقواعد الدولية الموجودة حاليا فى اطار الويبو ثم استكمال أوجه النقص عن طريق وضع معايير اضافية جديدة فى اطار الجات .

٢ - أما الولايات المتحدة واليابان ودول شمال اوروبا فترى أن تصبح الجات هى الجهة الأصلية التى من شأنها وضع معايير جديدة لمواجهة المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وتقوية نظام حماية الملكية الفكرية بصفة عامة .

٣ - كما تهدف مجموعة الدول الصناعية بصفة عامة لربط قواعد حماية الملكية الفكرية بنظام حل المنازعات بالجات ، بمعنى تشكيل فرق للتحكيم ، وفقا للنظام المتبع فى الجات - للنظر فى حالات مخالفة القواعد والمعايير الجديدة وتوقيع العقوبات التجارية على الأطراف المتعاقدة غير الملتزمة بتلك المعايير .

**وجهة نظر الدول النامية من هذه المفاوضات :**

توافق الدول النامية على أن الجات قد يكون اكثر قدرة على مناقشة ودراسة الجوانب التجارية لعملية القرصنة الا أن الويبو - من وجهة نظرها هو الاطار الدولى المناسب لمناقشة أى مشاكل متعلقة بحماية الملكية الفكرية . وترى الدول النامية أن أى اجراء من أجل محاربة القرصنة يجب أن يكون - فى المجال الأول - بالتركيز على تعديل الاجراءات الوطنية الواردة فى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ( المادة التاسعة من الاتفاقية بخصوص : العلامات التجارية ، والمنتجات التى تحمل علامة أو اسما تجاريا بطريق غير مشروع ) والأحكام الأخرى فى الاتفاقيات المعنية التى تديرها الويبو .

كما ترى الدول النامية عدم جدوى خلق معايير وقواعد جديدة لحماية الملكية الفكرية فى إطار الجات وأنه لمن الأفضل تطبيق المبادىء الواردة فى اطار الويبو هذا وتعارض الدول النامية وضع أى أحكام جديدة لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات والتى ليست الا اتفاقية عامة للتعريفات والتجارة ، بينما الويبو هى المنظمة الدولية المتخصصة فى هذا المجال ، كما أن وضع مثل تلك الأحكام فى اطار الجات سوف يوقع الدول النامية تحت طائلة العقوبات التجارية بسبب تعارض وجهات النظر فى درجة حمايتها لحقوق الملكية الفكرية .

وتطالب الدول النامية بالتمسك بالاعلان الوزارى لبونتادل استى وبعدم التوسع فى تفسيره والذى يدعو مجموعة التفاوض لبحث « اوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة بما فى ذلك التجارة والسلع المقلدة » فى حين تفسر الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الاعلان الوزارى ، بانه دعوة لطرح كافة المشكلات الخاصة بحماية الملكية الفكرية على مائدة المفاوضات .

فبالنسبة لأوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة فان الاعلان الوزارى يؤكد على أن تتمشى أية قواعد جديدة - يتم التوصل اليها من خلال المفاوضات - مع القواعد الموجودة حاليا ( والمقصود هنا الأحكام الواردة فى الاتفاقيات المعنية والتى تديرها الويبو مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية مدريد الخاصة بالتسجيل الدولى للعلامات التجارية واتفاقية

برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ) .

وتعارض الدول النامية بشدة ما ترمى اليه الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الصناعية بصفة عامة من الزام الأطراف المتعاقدة بتعديل تشريعاتها الوطنية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، بما يتمشى والنظام المزمع اقراره في اطار الجات . حيث أن هذا النظام قد يسفر عن تعرض الدول غير الملتزمة بتعديل تشريعاتها الوطنية لعقوبات تجارية ، وهو ما تسعى مجموعة الدول النامية لتفاديه .

كما تعارض الدول النامية ادخال مجالات جديدة مثل الخدمات ، الاستثمارات والملكية في الفكرية في الجات والتى تنحصر صلاحيتها ـ حسب وجهة نظر الدول النامية ـ في مجال التعريفات وتجارة السلع ، هذا وقد تبنت مجموعة العشرة والمكونة من ( الأرجنتين ، البرازيل كوبا ـ مصر ـ الهند ـ نيكاراجوا ـ نيجيريا ـ بيرو ـ تنزانيا ـ ويوغوسلافيا ) في الاجتماع الوزارى ببونتادل استا ( سبتمبر ٨٦ ) ورقة العمل المقدمة من البرازيل والتى تعكس بجانب ما تضمنته من حجج وأسانيد ، وجهة النظر سالفة الذكر .

وأخيرا تؤكد الدول النامية أن الملكية الفكرية ليست من اختصاص الجات حيث أن هناك منظمة دولية متخصصة « الويبو » لها تلك الصلاحيات .

ويمكن تلخيص وتقسيم المواقف السابقة على النحو التالى :

ـ ترى كثير من الدول النامية أن اعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق انشطة اقتصادية ، كاقامة الصناعات وايجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فان بعض تلك الدول تغض النظر عنها وتتردد في اخذ الاجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال .

ـ تنظر بعض الدول النامية للملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كاداة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العقبات في طريق استخدامها .

ـ في الحقيقة ان مناقشة الملكية الفكرية في اطار الجات ، ما هى الا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العلمية ، أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الاستئثار باستغلالها لأطول مدة ممكنة ومحاولة وضع العقبات امام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التى تضعها الدول الصناعية . فالتكنولوجيا هى سلعة اليوم والغد ، فبينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التى بدونها لا يمكن استثمار تلك المواد .

ـ تشكل المفاوضات الخاصة بالملكية الفكرية ـ والتى تجرى في اطار الجات ـ جزءا من الحوار بين الشمال والجنوب حول نقل التكنولوجيا ، ولا يمكن مناقشتها او تناولها بالبحث دون الأخذ في الاعتبار المفاوضات العديدة في محافل دولية أخرى مثل :

أ ـ المفاوضات الجارية منذ عام ١٩٧٣ في الويبو ( بناء على طلب الدول النامية ) من أجل مراجعة وتعديل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، بغية ادخال بعض القواعد والمعايير التى تتفق والأوضاع الاقتصادية الحالية في الدول النامية .

ب ـ المفاوضات الجارية منذ منتصف الستينات ، في اطار الاونكتاد ، من أجل التوصل الى اقرار مدونة دولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .

ـ دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، في الحقبة الأخيرة على معارضة مواقف الدول النامية ـ سواء في الويبو أو الانكتاد ـ الرامية الى الحصول على بعض الامتيازات في مجال الملكية الفكرية وتعديل الاتفاقيات الدولية في هذا المجال بما يتواكب مع نموها الاقتصادى وتطورها التكنولوجى .

ـ ونتيجة للمواقف الحازمة للدول النامية فقد ايقنت الدول الصناعية صعوبة التوصل الى ما تبتغيه من تقوية حماية حقوق الملكية الفكرية سواء في اطار الويبو أو الانكتاد . ومن ثم لجات تلك الدول الى نقل مناقشة موضوعات الملكية الفكرية من اطار منظمة متخصصة كالويبو الى اطار الجات وهى عبارة عن اتفاقية تعاقدية لكل اطرافها حقوق وواجبات متساوية ولا يوجد بها مجموعات تصويت D.B.G77وبالتالى يسهل السيطرة على الموضوع برمته وفرض عقوبات اقتصادية على الأطراف التى لا تحترم قواعد حماية الملكية الفكرية وذلك في حالة ما اذا تم اقرار رأى اتفاقية في اطارها .

ـ تعتبر بعض الدول النامية مصدرا للسلع المقلدة وسوقا لها ، ومن ثم فان مشاركة تلك الدول ، في اى مفاوضات في هذا الخصوص ، مهمة جدا لتأكيد فاعلية أى خطوات قد تتخذ في اطار الجات .

ـ تخشى الدول النامية المعنية . من التوصل الى اقرار مدونة دولية لمحاربة السلع التجارية المقلدة والتى سوف تكون بالقطع عقبة رئيسية امام صادراتها من تلك السلع .

ـ ان استخدام المشاورات الثنائية المباشرة واللجوء الى

العقوبات الاقتصادية فى بعض الأحيان ساعد المفاوض الغربى على اختراق صفوف تكتل مجموعة الدول النامية فى المحافل الدولية .

- ورغم تباين المواقف وصعوبة المفاوضات فى الجات بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، الا أن الرسميين الغربيين يبدون تفاؤلهم من امكانية التوصل الى اقرار مدونة او اكثر لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات .

- يؤكد الرسميون الغربيون انه بصرف النظر عن قيمة المدونة أو أى اتفاقيات قد تتمخض عنها مفاوضات الجات فى مجال الملكية الفكرية ، فان اى تقدم قد يحرزه الجات فى هذا المجال ، سوف يشكل بالقطع ضغطا قويا على الويبو وأعضاء الاتفاقيات المختلفة التى يديرها ، من أجل تشديد حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذه المنظمة .

وفى ضوء ما تقدم يجب علينا أن نتفهم أن جوهر مناقشة موضوع الملكية الفكرية فى الجات ليس هو مجابهة تجارة السلع المقلدة - كما تدعى الدول الصناعية - بقدر ما هو فى الحقيقة محاولة تشديد حماية عناصر الملكية الفكرية ( الا وهى براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف ) .

ومن المؤكد أن مفاوضى الدول الصناعية سوف يحاولون خلال جولة الجات ، كسب تأييد بعض الدول النامية التى لم تظهر حتى الآن اهتماما يذكر اثناء مناقشة موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية فى اطار الجات .

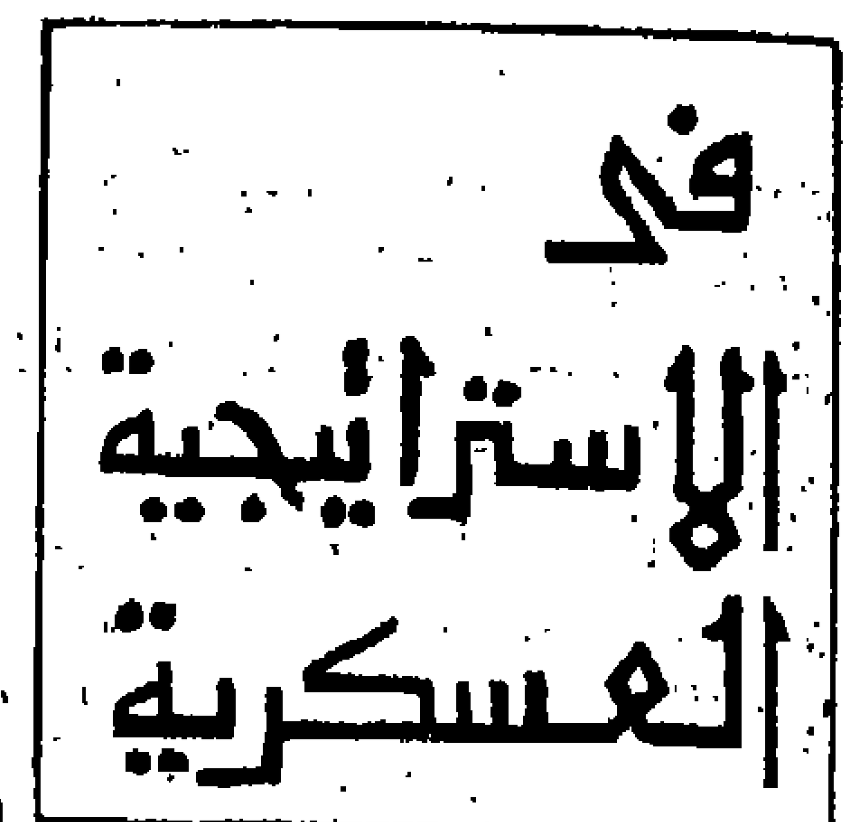
ومن الواضح نتيجة تباين مواقف الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى أن الوقت اللازم لإقرار أى اتفاقيات بشأن حماية الملكية الفكرية فى إطار الجات ، سيحول دون أن يكون لهذه الاتفاقيات تأثير فورى ، وربما يكون لها تأثير على المدى الطويل . وعلى العموم فان هذا التأثير سيتوقف بالطبع على عدد الأطراف المتعاقدة ومضمون تلك الاتفاقيات . وبالنسبة لموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة هناك عدة تدابير يجب اتخاذها سواء على الصعيد الوطنى أو الصعيد الدولى :

**أولا : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطنى :**

- اقرار سياسة تكنولوجية قومية واضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات .
- الانتهاء من اجراءات التصديق على مشروع القانون الوطنى الخاص بنقل التكنولوجيا .
- مراجعة الاطارات القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، بما فى ذلك مراجعة وتعديل القانون المصرى لبراءات الاختراع ( رقم ١٣٢ لعام ١٩٤٩ ) بما يتمشى مع برامج التنمية والتطور التكنولوجى للبلاد ، وحتى يكون هذا القانون المحلى سلاحا قويا فى يد المفاوض المصرى عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا .
- اعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة فى التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا .
- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التى تتعامل مع عناصر الملكية الفكرية والتنسيق فيما بينها .
- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .
- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، الى جانب المؤسسات الوطنية المعنية الأخرى ، فى كافة المؤتمرات والاجتماعات الاقليمية والدولية التى تناقش الموضوعات الخاصة بالملكية الفكرية .

**ثانيا : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الدولى :**

- الحرص على عدم التوسع فى تفسير الاعلان الوزارى « لبونتادل استى » والعمل على التصدى لمحاولات الدول الصناعية فى هذا الاتجاه .
- الالتزام بمواقف الدول النامية والعمل على تدعيمها فى كافة المحافل الدولية .
- العمل على تضمين بعض الأحكام الخاصة بالدول النامية - معاملة تمييزية - مثلا - لاى مدونة أو اتفاقية يتم اقرارها بشأن الملكية الفكرية فى اطار الجات .
- التصدى لمحاولات الدول الصناعية من خلق Super GATT يتدخل فى كافة الأنشطة الاقتصادية والفنية . وبدلا من ذلك يكون من الأفضل مراجعة الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتى تديرها الويبو ، وتعديل هذه الاتفاقيات بما يتواكب وبرامج التنمية والتطور التكنولوجى فى الدول النامية .
- مساندة ودعم مواقف الدول النامية فى الويبو خاصة خلال المفاوضات المعنية بمراجعة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وفى الانكتاد عند مناقشة مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .
- تشجيع الخطوات التى اتخذها الويبو - بناء على طلب مجموعة الدول النامية - لدراسة بعض الأحكام لمواجهة تجارة السلع المقلدة .
- الالتزام ببيان رؤساء دول عدم الانحياز فى اجتماعهم فى هرارى ( سبتمبر ١٩٨٦ ) والذى يؤكد أن الجات ليس لديه صلاحيات فى مجالات الاستثمار والخدمات والملكية الفكرية . □




# تأثير الموقع الجغرافى على الأمن القومى والدفاع عنه

لواء طلعت مسلم

يجمع الكتاب العرب المهتمون بموضوعات الأمن القومى على أن مفهومه مازال هشا وأنه يحتاج الى تحديد دقيق لمدلوله وعناصره . وعادة ما يثيرون التفريق بين الأمن القومى والامن الاقليمى ، وأمن الدولة ، وأمن النظام ، وكثيرا ما تختلف المفاهيم والمدلولات والعناصر فى كل مفهوم عن الآخر . الا انه مهما اختلفت المفاهيم فلاشك ان الدفاع عن الجماعة القومية هو أحد عناصر الأمن القومى العربى ، بمعنى أن الأمن القومى يضم بين عناصره الدفاع عن المجتمع القومى ضد عناصر التهديد الخارجية ، وأنه أصبح يختلف عن بعض المفاهيم القديمة التى ركزت على المفهوم العسكرى للامن القومى فقط متجاهلة الجوانب المجتمعية ، الا انها لم تستبعد الجانب العسكرى للأمن ، ومازالت تعتبره جانبا هاما من جوانب الأمن القومى .

وعلى نفس النمط يجد القارىء للأدبيات التى تتناول موضوعات الأمن القومى عموما ، والامن القومى العربى بصفة خاصة أنه رغم التركيز فى كثير منها على الجانب المجتمعى للأمن القومى ، والعمل على فصله عن الأمن الاقليمى وأمن الدولة وأمن النظام ، الا اننا نجد فى نفس الوقت الحديث عن الاقليم والدولة ، بل وربما النظام احيانا ملازم للحديث عن الأمن القومى . ولابد من ان نسلم أنه لا غرابة فى ذلك اذ أن المجتمع لابد وان يرتبط بشكل او بآخر بوجود اقليم قومى تعيش عليه الجماعة القومية وينتمى اليه افراد الجماعة القومية الذى لا يعيشون على ارض الاقليم ، وأنه يصعب تصور امكان تحقيق أمن قومى لجماعة قومية لا ترتبط باقليم او تنتمى اليه ، ولاشك أن الجماعات القومية التى حرمت من اقليمها القومى مثل شعب فلسطين وشعب جنوب افريقيا تجد صعوبة بالغة فى الحفاظ على أمنها القومى ، بل يمكن القول أن أمنها مستباح لغيرها طالما انها لا تسيطر على اقليمها القومى . ويستطيع الباحث ايضا ان يستنتج علاقة مشابهة ـ وان كانت غير مماثلة ـ للامن القومى بأمن الدولة اذ انه لابد من وجود تنظيم للواجبات والمسئوليات داخل الجماعة يحدد المسئولية عن المحافظة على أمن المجتمع ( الأمن القومى ) ، وأن هذا التنظيم هو فى النهاية الهيكل التنظيمى لجهاز الدولة حيث تنطبق ابعاد أمن المجتمع على أمن الدولة اذا كانت الدولة باقليمها وتنظيمها هى التجسيد الطبيعى والكامل للمجتمع ، وعندما يكون النظام الحاكم للدولة ممثلا حقيقيا لقوى المجتمع وأمانيه وحريصا على مصالحه فان امن نظام الحكم يصبح عاملا رئيسيا فى أمن الدولة الذى ينطبق على أمن الأقليم ـ الذى هو فى نفس الوقت تجسيد واقعى لأمن الجماعة القومية ( المجتمع ) الذى يعيش على هذا الإقليم .

ومهما اختلف مفهوم الأمن القومى لدى المهتمين بالأمن ، فأننا سنجد دائما رابطة ما بين المفهوم والأقليم . فيذكر اللواء عدلى حسن سعيد ما يفهم منه ان الأمن القومى يعنى « تنسيق ركائز تأمين الأمة من الداخل ، ودفع التهديد المحتمل من الخارج » ثم هو يربط هذا المفهوم بالأقليم بأن يناقش « الموقع الجغرافى للوطن العربى » . بينما يذكر د . حامد ربيع ان الأمن القومى « يعنى فى جوهره مجموعة من القواعد حيث تجاوزها لابد وان يقابل بطريقة مباشرة باصرار عنيف لحماية الكيان الذاتى » ثم هو يقول « أن مفهوم الأمن القومى هو عملية تطويع سياسية لعناصر الضعف الاستراتيجى للوضع الأقليمى لدولة معينة » ود . على الدين هلال يرى ان مضمون الأمن العربى هو « تعبير عن الأمة الواحدة التى ـ رغم التجزئة السياسية ـ تمتلك مصيرا مشتركا وتواجه تهديدات واخطار متماثلة » ثم أنه وهو يعلل بعد هذا المضمون عن السياسات العربية الراهنة يعيدها جزئيا الى « اعتبارات الموقع الجغرافى والخصوصيات التاريخية » ثم أنه يتحدث عن خبرة السبعينات والاطار الاقليمى والدولى وهو يقول « اقامة اسرائيل من ناحية اخرى منعت الاتصال الجغرافى المباشر بين مصر والمشرق العربى » . ويكتب د . عبد المنعم المشاط « ان تحليلنا يتبنى حقيقة ان النظام العربى انما يكون اقليما متكاملا او نظاما فرعيا هو النظام الاقليمى العربى » وهو يفترض أن الأمن الاقليمى العربى لا يمكن التخلى عنه مهما كان مقدار ما تم تحقيقه على مستوى الدولة او المستوى المحلى ـ معنى ذلك أن الأمن القومى العربى يتمتع بدينامية ذاتية » ويذكر د . فؤاد رسلان انه ـ ضمان بقاء الدولة والمجتمع السياسى وتأكيد الاستمرار احد

عناصر اربعة حول مفهوم الامن القومي ليست موضعا للمناقشة » ثم أنه يحصر المعطيات الموضوعية للأمن القومي في عناصر اربعة هي : المعطيات الجغرافية ، والعامل البشري ، والموارد الاقتصادية والقانون الدولي العام » وان المعطيات الجغرافية هي بمثابة الخلفية المتينة للمعطيات الاستراتيجية .

يبدو مما سبق مدى ارتباط العوامل الجغرافية سواء كانت باعتبارها وضعا جغرافيا اقليميا ، او باعتبارها طبيعية جغرافية للاقليم القومي بمفهوم الأمن القومي ، فالأمن القومي يرتبط بعوامل خارجية وبعناصر الاقليم الذي ينتمي اليه الأقليم القومي ، وبعناصر موقع هذا الأقليم من العالم ، وبالطبيعة الجغرافية للاقليم باعتباره جزءا من الوجود الاستراتيجي الغربي . ومن الطبيعي الا تكون هذه العوامل الجغرافية هي العوامل الوحيدة التي ترتبط بمفهوم الأمن القومي ، ولكنها تقف على رأس هذه العوامل .

**تأثير الموقع الجغرافي للاقليم العربي على الأمن القومي :**

يتميز موقع الأقليم العربي بأنه :

اولا : يتحكم في اغلب العلاقات الدائمة بين قارات العالم القديمة وفي جزء هام من علاقات العالم الجديد بالقديم .

ثانيا : يتحكم في مداخل البحرين المتوسط والأحمر .

ثالثا : قربه النسبي من كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وغرب اوروبا . ترجع الميزة الأولى الى الامتداد الجغرافي للاقليم العربي وموضع ذلك الامتداد . فالامتداد الجغرافي للاقليم العربي يشكل حاجزا جغرافيا لابد من اختراقه لاتصال افريقيا مباشرة مع أوروبا ، وله تأثير مشابه محدود بالنسبة لآسيا . وهكذا فان جميع العلاقات الافريقية الأوروبية المباشرة لابد وان تخترق الاقليم العربي سواء كان ذلك عن طريق الاتصال البرى او البحرى او الجوى او حتى عبر الإتصالات السلكية واللاسلكية . اما العلاقات الافريقية الآسيوية المباشرة فيمر منها بالأقليم العربي اغلب اتصالات غرب افريقيا واتصالات بعض المناطق الجنوبية بالمناطق الشمالية من آسيا . ويبرز ذلك بصفة خاصة في خطوط الملاحة الجوية الرئيسية ، حيث تمر اغلب الخطوط الجوية القادمة الى افريقيا او القادمة منها عبر الاقليم العربي ، بينما يمر جزء كبير من الملاحة البحرية من أوروبا وافريقيا عبر البحر المتوسط والأحمر وبالسواحل الغربية للمغرب وموريتانيا . اما العلاقات الأوروبية الآسيوية فيمر جزء هام منها بالأقليم العربي .

اما علاقات العالم الجديد – الأمريكتين – بالعالم القديم فنجد ان جزءا من الخطوط الجوية القادمة من امريكا الجنوبية الى اوروبا يمر بالأراضي العربية في موريتانيا والمغرب ، كما تمر بالأقليم العربي الخطوط الجوية القادمة من امريكا الشمالية الى آسيا او افريقيا الجنوبية ، اما خطوط الملاحة البحرية فيمر بعض هذه الخطوط القادمة من امريكا الجنوبية الى أوروبا بموانى الساحل الغربي الافريقي ، كما يمر بها كثير من خطوط الملاحة البحرية القادمة من امريكا الشمالية الى جنوب ووسط اوروبا والى شرق افريقيا ، وجنوب غرب آسيا .

يؤثر تحكم الاقليم العربي في العلاقات الدائمة بين كثير من أجزاء العالم الى حيوية واهمية هذا الاقليم في النظام العالمي وقدرته على التأثير عليه ، اذ تؤثر الصراعات المسلحة في الاقليم العربي بشكل واضح وصريح على كل ما له صلة بالتجارة الدولية سواء ما كان منها عبر البحار او ما كان عن طريق النقل الجوى مما يؤدى الى ارتباك في الأقتصاد العالمي بشكل عام . وعلى ذلك فان الاقليم العربي – كجزء من الوجود الاستراتيجي العربي – يصبح في حالة القوة احد عناصر التأثير والضغط في العلاقات الدولية ، بينما يصبح في حالة الضعف محطا لاطماع القوى العالمية العظمى بشكل يهدد امن الجماعة القومية التي تعيش على سطحه ، وإذا كان من الممكن تصور ان تسعى الأمة العربية الى الاستخدام الرشيد لمزايا الموقع الجغرافي وتحكمه في العلاقات الدائمة بين القارات في حالة قوتها بالا تستخدم هذا الموقع في الضغط على الاقتصاد العالمي او التأثير على حركة التجارة الدولية ، فانه في حالة الضعف يكون الاقليم العربي بدرجة اكيدة وحتمية جاذبا لاطماع السيطرة من القوى الأخرى وخاصة العظمى منها .

يطل الاقليم العربي على عدة بحار دولية اهمها البحرين المتوسط والأحمر اذ بهما الأساطيل التجارية والحربية للدول العظمى وباقي الدول الأخرى . وللبحر المتوسط مدخلان رئيسيان ومدخل فرعى ثالث . المدخل الأول قناة السويس والمدخل الثاني مضيق جبل طارق والمدخل الأول يقع بكامله بداخل الاقليم العربي بينما يحف الأقليم العربي بالمدخل الثاني من الجنوب وبذا يستطيع الاقليم العربي التحكم في مداخل هذا البحر الحيوى الذي تمر به نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية ويشكل عنصرا هاما في المناورة الدفاعية لاساطيل كلتا الكتلتين المتصارعتين ، اما البحر الاحمر فهو المنفذ من البحر المتوسط الى المحيط الهندى وله ايضا مدخلان احدهما قناة السويس وقد سبق الحديث عنها بأنها تدخل بالكامل في الأقليم العربي ، والثاني مضيق باب المندب وهو يقع في أغلبه داخل الأقليم العربي اذ ان الممر الملاحى به يقع أساسا في المياه الاقليمية لدولة اليمن الديمقراطية الشعبية بينما تشاركها كل من اثيوبيا ، وجيبوتي ( الغربية ) على الشاطىء المقابل وهكذا فان الأقليم العربي يسيطر على المداخل الخارجية لكل من البحر المتوسط ، والبحر الاحمر بالاشتراك مع اقاليم غير عربية في حين تسيطر بالكامل على حلقة الاتصال الحيوية بينهما . والبحر الأحمر في ذلك يشابه البحر المتوسط في أهميته للقوى الخارجية ، ويجعل مداخله هدفا لاطماع القوى الأجنبية وخاصة العظمى منها . ولابراز اهمية ذلك يكفى ان تذكر ما حدث من ارتباك عالمي نتيجة لتوقف حركة الملاحة البحرية الدولية في قناة السويس في الفترة من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ ، ثم عند اغلاق مضيق باب المندب في عام ١٩٧٣ ، وما اثاره ذلك من تهديدات امريكية بالاستيلاء عليه .

يتميز الاقليم العربي بقربه من الدولتين العظميين . فالاقليم العربي من اقرب المناطق الى اراضي الاتحاد السوفيتي مما يشكل خطورة على امنه ، وقد تعرضت الدولة الروسية للغزو والهزيمة من المنطقة الممتدة من شرق تركيا حتى شمال ايران . والأقليم العربي لا يلاصق حدود الوجود الاستراتيجي السوفيتي داخل حدوده حيث تفصلانه عنه كل من تركيا وايران ، الا انه يصبح شديد القرب من الجسد السوفيتي عند تلاقى الحدود العراقية بكل من الحدود الايرانية والتركية والسورية قرب الموصل وهو بذلك ذو أهمية شديدة اذا تعرضت الحدود السوفيتية في تلك المنطقة للخطر ، فهو يمثل عمق قواعد الهجوم اذا اتجه الى المهاجمين ، وهو حصار لقواعد الهجوم اذا اتجه ضدها . وهو في كلتا الحالتين معرض لضربات احد الجانبين على الأقل . لذلك فان كلا من الكتلتين المتصارعتين العالميتين تسعى الى ضم الاقليم العربي الى مناطق نفوذها او السيطرة عليه . فالولايات المتحدة الأمريكية سعت الى جر الجماعة القومية العربية الى الأحلاف خلال الخمسينات والستينات ، وهى تسعى منذ السبعينات الى فرض سيطرتها عليه ولايجاد موطىء قدم لتدخلها فيه من خلال قواتها في منطقة الخليج ولقوات القيادة المركزية ، ولاخضاع ارادتها بتحركات الاسطول في البحر المتوسط والتهديدات والأعتداءات على الدول العربية . ومن الجانب الآخر يسعى الأتحاد السوفيتي الى استمالة الجماعة القومية بعدة طرق اهمها تقديم المعونة العسكرية ضد الأخطار الخارجية وهو يركز في علاقته على كل من العراق وسوريا باعتبارهما العمق المباشر لكل من ايران وتركيا الذين لم يمكنه حتى الآن اغراؤهما على اتخاذ موقف ودى حياله .

من جهة اخرى فان الاقليم العربي هو اقرب مناطق العالم الى الوجود الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية اذا استبعدنا دول حلف شمال الاطلنطي . ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة بالنسبة لدول المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية . وخاصة في اقترابها من

منطقتي البحر الكاريبي وخليج المكسيك اللتين تعتبران مناطق تهديد هامة للوجود الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية . ورغم انه لم تظهر اهمية هذا القرب بدرجة كبيرة حتى الآن ، الا ان الادبيات الغربية التي تهتم بشئون الدفاع والأمن كثيرا ما تتحدث عن خطورة الوجود البحري السوفيتي في شرق الأطلنطي في أنجولا ، مما يوضح مدى ما كان يمكن أن يحدث لو ان هذا الوجود كان في المنطقة العربية شمال غرب افريقيا .

ويتضح مما سبق ان الاقليم العربي في حالة تكامله يكتسب قوة ، بقوته يمكن أن يكون مؤثرا في السياسة الدولية سواء بتحكمه في العلاقات الدولية بين قارات العالم القديم ، وبينها وبين قارات العالم الجديد ، وبتحكمه في مداخل البحرين المتوسط والأحمر بأهميتها الحيوية لكلتا الكتلتين العالميتين المتصارعتين ، وبقربه من مواضع التهديد للوجود الاستراتيجي لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وانه يفقد الكثير من هذه القوة في حالة تجزئته . اذ ان العلاقات الدائمة بين القارات يمكن أن تمر في هذه الحالة عبر جزء من الاقليم العربي اذا أغلق جزء اخر ، كما أن مداخل البحر المتوسط والأحمر لاتقع في حدود دولة واحدة ، وعند التجزئة يمكن تفادي أحد هذه المداخل للعبور من المدخل الاخر ، وتبقى اهمية قناة السويس باعتبارها تتحكم في مدخل مشترك لكلا البحرين وليس لبحر واحد وهي تقع داخل اراضي دولة واحدة . اما قرب الاقليم العربي من كل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فهو يختلف تماما بتجزئة هذا الاقليم حيث أن المنطقة القريبة من الاتحاد السوفيتي والتي تتمثل اساسا في كل من العراق وسوريا تبتعد كثيرا عن المنطقة القريبة من الولايات المتحدة الامريكية وهي المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا .

ولابد وأن نستنتج من دراسة الموقع الجغرافي للاقليم العربي ان الخصائص الرئيسية لهذا الموقع لاتبرز الا بالترابط بين مناطق معينة في الاقليم العربي وهي العراق وسوريا ومصر واليمن ( الديمقراطية الشعبية بصفة خاصة ) والمغرب وموريتانيا ويمكن اضافة عمان والامارات ( اذا اضفنا مضيق هرمز ) وان هذه المناطق تمثل في الحقيقة اطراف الاقليم العربي التي لايمكن ترابطها بدون ترابط باقي دول القلب ، بل ان بعضها لاتكتمل أهميته بدون جيرانه ، فالعراق وسوريا لاتكتمل أهميتهما دون الكويت والأردن ولبنان ، ومصر لاتكتمل أهميتها بدون فلسطين ، واليمن الجنوبية لاتكتمل اهميتها دون الشمالية وجيبوتي والصومال ، والمغرب والصحراء وموريتانيا تكتمل اهميتها بالجزائر وتبقى ان تونس وليبيا تتحكمان في مضيق بانتيلاريا الذي يتحكم في أحد الممرات الرئيسية بين الشرق وغرب البحر المتوسط ، وأن عمان والامارات وقطر والبحرين يتممان التحكم في الخليج . لذا فان الامن القومي العربي سيرتبط كثيرا بترابط هذه الدول ببعضها وان قوى العالم الخارجية لابد وان تسعى الى التفريق بين هذه المجموعات من الاقطار العربية وبعضها ، وبينها وبين بعضها داخل اقطار المجموعة كما ستسعى كل قوة الى جر هذه المجموعات الى مناطق نفوذها ، وليس مصادفة ان يسعى الاتحاد السوفيتي الى جر العراق وسوريا الى منطقة نفوذه ، بينما تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى سحب المغرب وموريتانيا الى منطقة نفوذها . بينما نجد أن مجموعات القلب في مصر وفلسطين بصفة خاصة وفي القرن الافريقي بدرجة اقل هي اشد المناطق تأثرا بنزاع القوى العظمى ومن اكثر مناطق العالم حساسية مما يؤدي بالضرورة الى محاولة فصلها عن باقي الدول العربية واضعافها حتى لاتقوم بدور فعال يشل قدرة القوى الخارجية .

**تأثير الابعاد الجغرافية للاقليم العربي على الأمن القومي العربي :**

استعرضنا في السطور السابقة تأثير الموقع الجغرافي للاقليم العربي بالنسبة للعالم ، ولكن الخطوط الخارجية للاقليم العربي والتي يمكن التعبير عنها بالابعاد الجغرافية تؤثر بصورة أخرى على الامن القومي العربي . ويقصد هنا بالابعاد الاتساع الأفقي ، والعمق الاستراتيجي ، وارتفاع التضاريس . وقبل ان نتطرق الى دراسة هذه الابعاد وتفاصيلها ، وتفاصيل تأثيرها على الامن القومي العربي ، قد يكون من المفضل ان نوضح ان الوضع الامثل للأبعاد الجغرافية لاي اقليم من وجهة نظر الأمن القومي - بمعنى مواجهة التهديد الخارجي - يكون في حالة تساوي او اقتراب الاتساع الافقي للاقليم القومي مع العمق الاستراتيجي له ، وأن ترتفع تضاريس هذا الاقليم عن تضاريس الاقاليم المجاورة او تساويها معها وخاصة على المحيط الخارجي للاقليم وان يتكرر وجود هذه التضاريس على أبعاد مناسبة داخل الاقليم القومي بحيث تشكل خطوطا دفاعية متتالية للاقليم القومي . أن الوضع السابق يمكن ان يؤدي اولا الى الدفاع عن الاقليم القومي بأقل قوات حيث يمكن المناورة بسهولة من منطقة القلب الى مناطق الحدود على المحيط الخارجي للدولة ، بل انه يسهل مواجهة تهديدات خارجية من عدة اتجاهات استراتيجية في وقت واحد . او في أزمان متقاربة حيث يمكن العمل على خطوط مواصلات داخلية فتواجه القوات اكثر الاعداء استعدادا وخطورة ، ثم تنتقل لمواجهة تهديد اقل استعدادا وخطورة قبل أن يتم استعداده . اما ارتفاع تضاريس الاقليم القومي فهي بالاضافة الى ماتوفره من قدرة على اكتشاف الأهداف والانذار المبكر ، عادة ما تشكل موانع طبيعية يصعب اختراقها الا من خلال ممرات محدودة يمكن الدفاع عنها بأحجام قليلة من القوات ويمكن بتكرار هذه الخطوط استنزاف القوة الدافعة لاي تهديد للاقليم القومي وتهيئة ظروف مناسبة لتدميره .

يبدو جليا من النظرة الأولى الى خريطة الاقليم العربي ان هناك اختلالا في التوازن بين الاتساع الافقي للاقليم والعمق الاستراتيجي له . اذ يصل الاتساع الافقي للاقليم الى حوالي ٨٠ درجة طولية تنحصر بين خط طول ٦٠° شرقا و ٢٠° غربا بينما ينحصر العمق الاستراتيجي للاقليم في حوالي ٤٠ درجة عرضية بين خط عرض ٣° درجة جنوبا و ٣٧° درجة شمالا . أي ان العمق الاستراتيجي - في أقصى درجاته - يساوي نصف الاتساع الافقي في أقصى درجاته أيضا . واذا حصرنا الجزء الاكبر من الاقليم العربي وليس الاقليم كله لوجدنا ان الاتساع الافقي لهذا الجزء يصل الى ٦٠ درجة طولية بين خط طول ٥٠° شرقا الى ١٠° غربا ، في حين ان العمق الاستراتيجي يقل الى ٢٠° درجة عرضية بين خطي عرض ١٧° ، و ٣٧° شمالا اي ان العمق الاستراتيجي يصل الى ثلث الاتساع الافقي ويؤثر هذا الاختلال في التوازن بين ابعاد الاتساع الافقي والعمق الاستراتيجي الى استحالة الاعتماد على قوات مركزية لمواجهة التهديدات من أي اتجاه استراتيجي دون أستبعاد المناورة من منطقة الى اخرى وخاصة المناورة بامكانيات قوى القلب في اتجاه اطرافه مع امكانية المناورة بإمكانيات الاطراف الافقية للاقليم لصالح بعضها ولكن داخل حدود ضيقة : اولا لحاجة الامكانيات الى زمن طويل للمناورة من طرف افقي للاقليم الى الطرف الافقي المقابل ، وثانيا - وهو الاهم - لحاجة هذه الامكانيات الى زمن اطول عادة للعودة من هذا الطرف الى مكانها الاصلي اذ تحتاج حينئذ الى زمن للتخلص من المعركة - او بصيغة اخرى لفض الاشتباك - بالاضافة الى زمن النقل . مما قد يعرض الطرف الاصلي للخطر .

لايبرز الخطر الاعظم من الاتساع الافقي للاقليم العربي بقدر بروزه من ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم عموما ، وفي بعض المواضع بصفة خاصة ، اذ ان هذا يعرض الوجود الاستراتيجي العربي على ارض الاقليم القومي للاختراق ، وشطر هذا الوجود الى شطرين او اكثر يصعب او يجعل من المستحيل المناورة او التعاون بينهم ، ولاشك ان اخطر هذه المواضع هوسيناء حيث تصل العمق الاستراتيجي الى حوالي ١٦٠ كم بين بور سعيد والسويس ويزيد عن ذلك قليلا بين رفح والعقبة . وقد نجح الاستعمار الصهيوني منذ عام

١٩٤٨ في تحقيق انشطار محدود داخل الوطن العربي في المنطقة بين غزة وخليج العقبة ، ويوصف بأنه انشطار محدود لضحالة عمقه نسبيا وقد نجح هذا الاستعمار في زيادة عمق هذا الانتشار منذ يونيو / حزيران عام ٩٦٧

حيث أصبحت سيناء عازلا استراتيجيا بين الشرق والمغرب العربي ، ولايغير من ذلك كثيرا انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء تدريجيا منذ أواخر عام ١٩٧٣ ، اذ ان المساحة الاكبر من شبه جزيرة سيناء مازالت فراغا وان بها بعض القوات الاجنبية من القوات المتعددة الجنسيات ، ومن هذه القوات كتيبة امريكية تعمل مقدمة لفرقة من الولايات المتحدة تخضع للقيادة المركزية .

لاتقتصر ضحالة العمق الاستراتيجي على سيناء خاصة وانه يمكن الالتفاف حول الاختراق الأجنبي في فلسطين وسيناء عن طريق الاتصال البحري السريع من خلال البحر الأحمر ، او خليج العقبة ، والبحر المتوسط . نجد ان اخطار انشطار الاقليم العربي تتكرر خاصة في المغرب العربي في عدة مناطق اهمها المنطقة بين الساحل الليبي في خليج سرت ومرتفعات تيبيستي شمال تشاد ، وكذا بين طرابلس وشمال النيجر حيث يؤدي الاختراق الاجنبي في هذه المناطق الى عزل الوطن العربي في وادي النيل واسيا عن المغرب العربي . كما ان الاختراق من جنوب أغادير في المغرب في اتجاه الحدود بين الجزائر وموريتانيا يكون اسهل منه في غيره من المواضع ، ويفصل المغرب والجزائر والوجود العربي شرقهما عن موريتانيا والصحراء المغربية .

تتصف تضاريس الاقليم العربي بشكل عام بأنه منطقة سهول تحدها الهضاب والبحار من جميع الجهات ، وان جميع هذه الهضاب تقع خارج الاقليم العربي وأن أغلب سواحل الاقليم العربي الخارجية خالية من الموانع الطبيعية التي تشكل خطوطا دفاعية استراتيجية تسهل الدفاع عنها . فنجد انه الى الشرق من الاقليم العربي توجد هضبة ايران ، وان جبال زاجروس - الحد الغربي للهضبة - تقع في أقليم ايراني ، وفي الشمال من الاقليم العربي نجد هضبة الاناضول ، وان سلسلة جبال طوروس - الحد الجنوبي لها - تقع في اقليم تركيا ، وانه في جنوب العالم العربي في افريقيا تقع هضبة الحبشة والهضبة الاستوائية ومرتفعات تبستي ، وهضبة عير ، وان هذه الهضاب تقع في اقاليم اثيوبيا وكينيا واوغندا وزائير وافريقيا الوسطى ، وتشاد والنيجر على التوالي ، وباستثناء بعض امتدادات هذه المرتفعات داخل الاقليم العربي نجد طبيعة تضاريس الاقليم هي طبيعة السهول . اما السواحل العربية على البحار المحيطة بها فهي سهلة ولاتشرف عليها موانع طبيعية تمثل خطا استراتيجيا للدفاع عنها . فسواحل الخليج سهلة بعكس الضفة الشرقية للخليج في ايران حيث توجد سلسلة جبال زاجروس وامتدادها ولايستثنى من ذلك الا سواحل عمان على خليج عمان اذ يشرف عليها الجبل الأخضر . وسواحل البحر العربي في عمان وشرق اليمن سهلة لاتستند الى موانع طبيعية بينما تحيط الجبال بسواحل خليج عدن . وتمتد السهول بحذاء الساحل في الصومال . اما سواحل البحر المتوسط فباستثناء قطاعات صغيرة منفصلة فلا توجد موانع طبيعية تشكل خطوطا دفاعية سوى في منطقة المغرب العربي حيث تشرف جبال اطلس على السواحل الجزائرية والمغربية . اما سلاسل الجبال المحيطة بالبحر الأحمر على كلا جانبيه فيمكن ان تكون خطا دفاعيا داخليا اكثر منها خط للدفاع عن الساحل حيث يضعف احتمال العدوان داخل الإقليم العربي ، ولعدم مناسبة البحر الاحمر اصلا للقيام بأعمال إبراز بحري على نطاق واسع وتنحصر قيمتها في ان جبال اليمن وعسير وامتدادهما يمكن ان تشكل خطا دفاعيا ضد المهاجم من الشرق بعد اختراق الجزيرة العربية للوصول الى الاقليم العربي في أفريقيا ، وكذلك الأمر بالنسبة لجبال البحر الأحمر في مصر والسودان في عكس الاتجاه .

ويزيد من خطورة تضاريس الأرض على الإقليم العربي أن ذلك ادى الى ان اغلب مياه الانهار في الاقليم العربي تنبع من هذه الهضاب التي تنبع من خارجه ، فالعراق وسوريا يعتمد ان على نهري دجلة والفرات اللذان يتبعان من هضبة الاناضول ولنهر دجله بعض الروافد تنبع من جبال ايران ، ومصر والسودان يعتمدان على نهر النيل الذي ينبع من الهضبة الاستوائية وهضبة اثيوبيا .

تؤثر ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم العربي على الأمن بتأكيد استحالة الاعتماد على قوة مركزية للاقليم وضرورة وجود كثافة عسكرية مناسبة في أكثر المناطق ضحالة في العمق ، وتبرز فيها سيناء بصفة خاصة ، مع وجود قوات قريبة من هذه المناطق للاستعداد لتعزيزها . في حين ان الطبيعة السهلية لتضاريس المنطقة العربية تستدعي الاحتفاظ بقوات عسكرية عاملة واحتياطية كبيرة لتغطية نقص الموانع الطبيعية ، وأن تتصف هذه القوات بخفة حركة استراتيجية وتعبوية وتكتيكية عالية ، وان تشكل أنظمة الانذار المحمولة جوا - وفي اقمار صناعية في المستقبل - عنصرا حيويا في نظم الحصول على المعلومات ، واخيرا فان سهولة طبيعية السواحل العربية تستلزم الاحتفاظ بقوات بحرية قوية ، وقوات كافية للدفاع الساحلي ، مع وجود نظام دفاعي بحري متكامل يرتبط بتحصين مناطق المضايق البحرية في هرمز ، وباب المندب ، وقناة السويس وعند تونس والمغرب مع تغطية الفواصل بالغواصات وسفن السطح وطيران البحرية ، وتوفير وسائل للنقل البحري عبر البحر الاحمر لتسهيل المناورة بالقوات بحرا من المشرق العربي الى مغربه ، وبالعكس بدلا من الالتفاف البحري حول البحر الأحمر ، وخاصة في حالة تعرض الاقليم العربي للانشطار كما هو الحال الان .

ان وجود منابع الانهار الرئيسية التي تجرى في العالم العربي خارجه ، وضآلة مصادر المياه خارج هذه الانهار تجعل الاقليم العربي مكشوفا ومعرضا للخطر امام تهديد دول الجوار الجغرافي والقوى التي قد تسيطر عليها او تتحالف معها ، وتهدد الحياة في اهم مناطق الكثافة السكانية داخل الاقليم ، كما انها تضع المجتمع العربي في موقف ضعيف في مواجهة هذه الدول . مما يستلزم امتلاك قوة ردع قادرة ومصدقة لدى بلدان الاقليم ، ويستلزم في نفس الوقت تعاونا امنيا ( دفاعيا ) بين المجتمعات العربية التي تحيا على مياه هذه الانهار على الاقل ، وتزداد الخطورة - والحاجة الى التعاون الدفاعي بالتالي - في حالة محاولات شد اطراف الاقليم باقتطاع اجزاء جديدة منه وبتشجيع الحركات الانفصالية في داخله ، وخاصة اذا كانت في مناطق أقرب الى المنبع .□




# المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني

## [ دمشق : ١٩ - ٢٢ يونيو ١٩٨٩ ]

أحمد يوسف القرعي

اكتسبت اعمال المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب ابعادا فكرية وسياسية وقانونية وفقهية ومهنية هامة ، اتسمت بها مناقشات لجانه وبحوثه ودراساته ومحاضراته وحلقاته النقاشية .

انعقد المؤتمر في دمشق [ العاصمة التي شهدت مولد هذا الاتحاد منذ عام ١٩٤٤ ] وبرعاية الرئيس السوري حافظ الأسد وتحت شعار المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني طريقا لنهضة عربية شاملة .

ولا عجب ان يكون هذا شعار مؤتمر من مؤتمرات اتحاد المحامين العرب الذي يكرس اعماله في سياق الأهداف القومية والانسانية والمهنية وعبر مستوياته التنظيمية المختلفة من المؤتمر العام الى المكتب الدائم الى الامانة العامة للاتحاد ومقرها القاهرة . وقد تأكد هذا في تقرير وكلمة الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام للاتحاد امام المؤتمر . فقد اوضح الأمين العام مواقف الاتحاد المبدئية من قضايا الأمة العربية واكد من جديد التزام الاتحاد بالثوابت القومية المبدئية التي ارساها عبر قانونه الأساسي ونظامه الداخلي وممارساته على الساحة العربية طوال ٤٥ عاما معتمدا على الحق كمبدأ والعروبة كهدف .

ونيابة عن الرئيس السوري حافظ الأسد حضر حفل الافتتاح السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية وقد القى كلمة تناول فيها دور المحامين العرب والأوضاع العربية والدولية الراهنة وأكد على اهمية العمل الجماعي .

واستمع المؤتمر كذلك الى كلمة السيد احمد الخواجة نقيب المحامين المصريين ورئيس اتحاد المحامين العرب الذي اشاد فيها بالعلاقات المصرية السورية بصفة خاصة وبأهمية التضامن العربي بصفة عامة . كما استمع المؤتمر ايضا الى كلمة السيد حسن حمدان نقيب المحامين في سوريا ورئيس المؤتمر .

وبعد الجلسة الافتتاحية تم توزيع اعضاء المؤتمر على اللجان المتخصصة الرئيسية وهي : لجنة قضايا الوطن العربي وفلسطين ولجنة الحريات الأساسية وحقوق الانسان ولجنة إستقلال القضاء والمحاماه ولجنة الاقتصاد العربي ولجنة تنسيق التشريعات ولجنة توحيد المصطلحات القانونية ولجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ولجنة اوضاع المرأة العربية ولجنة ابحاث الشريعة الاسلامية ولجنة معالجة قضايا المحامين الشباب .

وقد ناقشت اللجان من ضمن اعمالها البحوث والدراسات القانونية المقدمة من مركز البحوث والدراسات القانونية التابع لاتحاد المحامين العرب .

ومن بين اعمال لجان المؤتمر نختار عددا من التوصيات والقرارات التى توصلت اليها بعض اللجان .

### لجنة قضايا الوطن العربي

وعن أعمال لجنة قضايا الوطن العربي أصدر المؤتمر السابع عشر للاتحاد عددا من التوصيات بشأن التضامن والعمل الوحدوي العربي والقضية اللبنانية والحرب العراقية الايرانية وجنوب السودان وسبته ومليلة والعدوان المستمر ضد ليبيا وارتيريا وبشأن التضامن والعمل الوحدوي العربي جاء بتوصيات المؤتمر :

- يعلن المؤتمر تكليف الأمانة العامة للاتحاد باعداد مشروع تصور قانوني متكامل لدولة الوحدة العربية المنشودة ليكون البند الأول والأساسي في أعمال المؤتمر القادم لاتحاد المحامين العرب بعاصمة الكنانة .
- يحيي المؤتمر انشاء مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي على أساس انهما خطوة أولية على طريق الوحدة العربية الشاملة . ويعرب المؤتمر عن يقينه بأن الأمال المعلقة على قيام هذين التجمعين الوحدويين رهينة بمدى التزامهما في القول وفي العمل

بالخيار الديمقراطى وباحترام حقوق الانسان .
- يدعو الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية الى تطوير علاقاتهما الثنائية وتوطيد أواصر الروابط بينهما بما يمكن من تجديد البناء الوحدوى بين القطرين ، وتشييد بنيان راسخ وشامخ .
- يوجه المؤتمر نداء حارا وعميقا الى القطرين العربيين سوريا والعراق للمبادرة بتنقية الاجواء فيما بينهما وحل الخلافات المستحكمة فى علاقاتهما من اجل استئناف العمل على انجاز الخطوات الوحدوية بينهما .
- يدعو المؤتمر جميع الحكومات العربية الى الغاء تأشيرات الدخول بالنسبة للمواطنين العرب وتمكينهم من التنقل بين كافة الأقطار العربية بالبطاقة الشخصية دون حاجة لجوازات السفر .
وبشأن القضية اللبنانية سجل المؤتمر بمزيد من التفاؤل التطورات الأخيرة للأوضاع اللبنانية وهى تسير فى اتجاه البحث عن الحلول الجذرية للأزمة المستفحلة منذ سنوات عديدة :
- يجدد المؤتمر اعلان وقوفه الدائم الى جانب القطر اللبنانى الشقيق فى تصديه للعدوان الصهيونى وفى تطلع قواه الوطنية والديمقراطية الى تأكيد عروبته وضمان سيادته ووحدته الوطنية وتطوره الديمقراطى السليم .
- يحيى جهود القمة العربية الاستثنائية الأخيرة والقرارات الصادرة عنها فيما يتعلق بالقضية اللبنانية ، وذلك على أساس اعتبار أنها هى البداية الصحيحة لايجاد الحل النهائى للأزمة اللبنانية إذا خلصت النوايا وصدقت العزائم .
- يعرب عن تقديره البالغ للمساعى التى تقوم بها اللجنة الثلاثية من الملوك والرؤساء العرب لانجاز المهمة التى كلفت بها من طرف القمة فى أقرب الآجال بهدف الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وعروبته وتمكينه من تحرير أراضيه .
- يهيب المؤتمر بكافة القوى الوطنية والديمقراطية فى لبنان الى الاسراع فى إعادة صياغة البناء الدستورى للوطن اللبنانى لما يجسد الحقوق المتساوية لجميع المواطنين ويقضى على الطائفية السياسية ويعتمد الشرعية الديمقراطية وحدها سبيلا الى بعث لبنان الجديد .
- يؤكد المؤتمر أن الحوار الوطنى بين جميع الفصائل المكونة للقوى السياسية الوطنية والديمقراطية فى لبنان هو الطريق الصحيح للوصول الى صياغة القرار اللبنانى المستقل بعيدا عن كل تفرقة أو ضغوط طائفية أو أى احتكام الى قوة السلاح .
- يطالب المؤتمر كافة الدول العربية بامداد المقاومة الوطنية اللبنانية بكافة الوسائل التى تمكنها من تصحيح اساليب النضال ضد الاحتلال الصهيونى ودعم صمود المواطنين فى المناطق الواقعة تحت سيطرته .
- ينادى المؤتمر الرأى العام العالمى للوقوف ضد الممارسات الاسرائيلية المتمثلة فى عمليات ضم الاراضى والمزارع اللبنانية وابعاد المواطنين وتهجيرهم أو تجنيدهم الاجبارى وحملات الاغتيالات والاعتقالات الفردية والجماعية .
- يدعو المؤتمر كافة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى الى المبادرة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان التطبيق العاجل لقرارى المجلس رقم ٤٢٥و٤٢٦ بما فى ذلك اللجوء الى مقتضيات المادتين ٤١و٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
**وبشأن الحرب الايرانية العراقية** أكد المؤتمر على قرارات مؤتمراته السابقة ومكاتبه الدائمة بالوقوف بحزم الى جانب الشعب العراقى الشقيق ودعم نضاله من أجل الدفاع عن الأرض العربية والحفاظ على سلامة أراضيه وسيادته واذ يعتبر انتصار العراق انتصارا للأمة العربية كلها يعلن ما يلى :

- يهنىء باعتزاز وتقدير الشعب العراقى البطل وقواته المسلحة الباسلة بالنصر .
- يحيى مبادرات العراق الانسانية بالافراج عن آلاف الاسرى الايرانيين دون مقايضة .
- يؤيد مبادرات العراق السلمية ويؤيد موقفه فى مفاوضات السلام وتفسيره للقرار ٥٩٨ ومطالبته بتطبيقه بكافة بنوده وحسب تسلسل فقراته لتحقيق السلام الشامل والعادل الدائم .
- يطالب جميع الدول العربية بتأييد العراق الشقيق ومساندته فى موقفه العادل من اجل تطبيق القرار ٥٩٨ وفقا للفقرة السابقة بما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه ومياهه والتأكيد على الحقوق التاريخية الثابتة للعراق فى شمل العرب وحرية الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز .
- يدين المؤتمر محاولة نظام ايران لعرقلة مفاوضات السلام للحصول على مكاسب اقليمية ويطالب الدول المحبة للسلام وكافة المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية بدعم موقف العراق وممارسة الضغط للالتزام بالقرار ٥٩٨ وتنفيذ كامل فقراته والتأكيد على الاسراع بالتبادل الشامل للاسرى بين الطرفين وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .
ويأمل المؤتمر أن تكون القيادة الجديدة فى سدة الحكم فى ايران بداية لعهد جديد يقوم على سلام دائم بين البلدين المتجاورين وبما يعزز علاقة الأخوة الاسلامية .
**وبشأن جنوب السودان** تابع المؤتمر باهتمام التطورات الأيجابية الأخيرة التى عرفتها مشكلة جنوب السودان . واعتبارا لأهمية النتائج الأولية التى وقع الوصول اليها بين كافة الاطراف المعنية من اجل الشروع فى اعداد الحلول الجذرية الكفيلة بوضع حد نهائى لاعمال الاقتتال .
١) يعرب عن تأييده الكامل لمبادرة السلام المتفق عليها بين جميع القوى الوطنية فى السودان .
٢) يدعو كافة الاطراف الملتزمة بهذه المبادرة الى الاستمرار فى الوفاء بكل بنودها نصا وروحا ، وفى مقدمتها المؤتمر الدستورى الذى سينعقد خلال شهر سبتمبر المقبل فى افق اقرار السلام الكامل وتحقيق الوحدة الوطنية فى ظل سودان موحد وديمقراطى النهج والمسار .
٣) ويناشد كافة الدول والمنظمات العربية المبادرة بدعم شعب السودان الشقيق ، اقتصاديا وماليا ، ومساعدة جيشه الوطنى على التمكن من حماية حدوده القومية ووحدته الترابية .
٤) يعلن عن مساندته لخيار الحركة الوطنية السودانية واتفاقها حول البرنامج المرحلى للخروج من الأزمة الاقتصادية .
**وبشأن الأراضى العربية المغتصبة فى المغرب العربى** استذكر المؤتمر الواجب القومى فى مساندة حركات التحرر العربية ومطالب جماهيرها الواسعة باستكمال تحرير الأراضى العربية المغتصبة فى غرب الوطن العربى وجدد مساندته المطلقة للمغرب الشقيق فى سعيه الحثيث من أجل تحرير مدينتى سبتة ومليلية والجزر المغربية فى البحر الأبيض المتوسط وأوصى الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب بتكوين فريق عمل يتابع تطورات هذه القضية وامداد هيآت المحامين بالمغرب بكل الدعم الذى تتطلبه معركة التحرير فى المنتديات الدولية .
**وبشأن العدوان المستمر ضد ليبيا** تعرف المؤتمر على آخر التطورات المتعلقة باستمرار الحملة الامريكية ضد ليبيا الشقيقة : وجدد ادانته للعدوان الامريكى المستمر ضد الجماهيرية . وناشد المنظمات الدولية والاقليمية للمبادرة بمساندة الشعب العربى فى ليبيا والوقوف الى جانبه فى مواجهة المؤامرات الامبريالية والصهيونية العالمية .

وبشان اريتريا فان المؤتمر وقد استلهم ارواح شهداء الثورة الاريترية فى مسيرتها الهادفة الى تحقيق الاستقلال الوطنى :

ـ يؤيد حق الشعب الأريترى المطلق فى حق تقرير مصيره بنفسه بواسطة استفتاء حر يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة وفقا لمبادىء القانون الدولى .

ـ ينادى كافة الدول العربية لتكثيف دعمها للثورة الاريترية ماديا ومعنويا والقيام بواجبها فى رعاية واغاثة اللاجئين الاريتريين فى السودان وفتح اوسع مجالات التكوين امام الشباب والطلاب الاريتريين .

ـ يدعو الى ادراج القضية الاريترية فى جدول اعمال الجامعة العربية للاعداد لطرحها أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة باعتبار أنها صاحبة القرار الاتحادى بين اريتريا واثيوبيا .

ـ يناشد القوى الدولية الصديقة بتأييد النضال الاريترى من اجل التمتع بحق تقرير المصير وحل النزاع الاريترى الاثيوبى وفق قرارات الأمم المتحدة .

## لجنة فلسطين :

١ ـ يؤكد المؤتمر على جميع توصيات وقرارات اتحاد المحامين العرب المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومكاتبه الدائمة السابقة . ويطالب باتخاذ كافة الوسائل والاجراءات للعمل على تنفيذها .

٢ ـ يحيى المؤتمر صمود الشعب الفلسطينى وانتفاضته المباركة فى الأرض المحتلة .. ويشيد بمشاركة كافة فئات الشعب الفلسطينى فى ثورة الحجارة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى حتى يحقق كامل اهدافه فى إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على كامل ترابه الوطنى وعاصمته القدس .

٣ ـ يدين المؤتمر سياسة الطرد والابعاد التى تمارسها سلطات العدو الصهيونى ضد مناضلى الشعب الفلسطينى .. كما يدين سياسة اقامة المستوطنات ونسف المنازل والاعتقال والاستيلاء على الأرض .

٤ ـ يؤكد المؤتمر على قومية المعركة مع الدو الصهيونى وأن يبدأ تنفيذها بدلا من أن تبقى شعارا ، ويهيب بكافة الدول العربية بأن تقدم كافة أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطينى .. وأن تسهم بقسطها فى معركة التحرير .

٥ ) يناشد المؤتمر جموع المحامين العرب بأن يسهموا فى تقديم كافة اشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته المباركة .. وذلك من خلال تقديم دعم مالى ثابت ومحدد دوريا .

٦ ) يؤكد المؤتمر على أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الأخيرة المنعقدة بالجزائر تشكل خطوة متقدمة وتكتيكا مرحليا شريطة أن لا تتعارض هذه القرارات مع استراتيجية تحرير كافة الاراضى العربية المحتلة فى فلسطين .. والتمسك بالميثاق الوطنى الفلسطينى وعدم المساس به .

٧ ) يوصى المؤتمر بتشكيل محكمة شعبية دولية لمحاكمة النظام الصهيونى على الجرائم والمذابح وسياسة الابادة الجماعية التى ارتكبها ضد الشعب الفلسطينى .

٨ ) يدين المؤتمر الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمها كافة اشكال الدعم للكيان الاسرائيلى بما يمكنه من الاستمرار فى سياسته العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والأمة العربية .

٩ ) يطالب المؤتمر كافة النقابات والمنظمات الشعبية والمهنية فى الوطن العربى باستنهاض حركة شعبية عربية لدعم النضال العادل للشعب الفلسطينى .. حتى يتمكن من تصعيد نضالاته ضد العدو الصهيونى وبما يمكن الجماهير العربية من لعب دورها المنشود فى هذا المجال . وتخصيص يوم عربى لتقديم كافة أشكال الدعم لانتفاضة شعبنا الفلسطينى .

١٠ ) دعوة المنظمات العالمية للدفاع عن المعتقلين وتقديم كافة أشكال الحماية القانونية لهم .

١١ ) يطالب المؤتمر بوضع استراتيجية عربية واحدة لمواجهة الخطر الصهيونى على كافة الأرض العربية .

١٢ ) يكلف المؤتمر مركز البحوث والدراسات القانونية بالاتحاد برصد ممارسات العدو الصهيونى واعداد الدراسات التى تسهم فى فضح هذه الممارسات والعمل على نشرها وتقديمها كوثائق ومستندات لادانة اسرائيل أمام المحاكم الدولية .

١٣ ) يؤكد المؤتمر على أن الصهيونية هى أبشع أشكال العنصرية .. ويدين كافة السياسات الاسرائيلية التى تنتهج ذلك .

١٤ ) يطالب المؤتمر الدول العربية بالعمل على توجيه الاعلام العربى فيما يتعلق بقضيتنا القومية عربيا ودوليا وفضح الممارسات العنصرية بموجب خطة عربية وكشف خطورة العدو الصهيونى وسياسته ازاء العالم .

١٥ ) يؤكد المؤتمر على أن الوحدة العربية هى الطريق السليم لتحرير كافة الأراضى العربية المحتلة ، ومطالبة الدول العربية برسم استراتيجية واحدة لهذا الغرض .

١٦ ) يؤكد المؤتمر بأن الصراع بيننا وبين الصهيونية هو صراع حضارى يقوم على أساس الوجود وليس الحدود وعليه فإن فلسطين هى جزء لا يتجزأ من الوطن العربى ولايحق لأى طرف أن يفرط فى أى جزء منه باعتباره ملكا عاما لكل أجيال الأمة العربية ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

١٧ ) يطالب المؤتمر بتشكيل لجنة دولية لتعريف الارهاب وتمييزه عن الكفاح المسلح للشعوب للدفاع عن حقوقها المشروعة .

١٨ ) يوصى المؤتمر الدول العربية بتجنيد كافة الامكانيات الاقتصادية العربية لخدمة قضايا امتنا القومية .. وخاصة ما يتعلق منها بنصرة القضية الفلسطينية .

١٩ ) يؤكد المؤتمر على أن التحالف الاستراتيجى الأمريكى الصهيونى والدعم الأمريكى غير المحدود ، واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض ( الفيتو ) فى مجلس الأمن لمصلحة العدو الاسرائيلى يشكل تحديا للارادة الدولية ، ويجعل أمريكا فى موقع العدو من قضايا امتنا العربية .. الأمر الذى يؤكد المزيد من سقوط امريكا فى المواقف المعادية للانسانية .

٢٠ ) يحيى المؤتمر بتقدير وإكبار وإجلال جميع المحامين والمعتقلين والسجناء على مواقفهم البطولية ضد التعسف والطغيان الاسرائيلى .

٢١ ) يؤكد المؤتمر على مطالبة الدول العربية بتخفيف آلام الشعب الفلسطينى المحروم من وطنه بتسهيل حقه فى الحياة فى الوطن العربى وخاصة حق الاقامة والتنقل والعمل .

٢٢ ) يناشد المؤتمر كافة نقابات المحامين العربية تقديم كافة وسائل الدعم المادى والدعم المالى خصوصا للمحامين المصريين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

## لجنة الحريات الاساسية وحقوق الانسان :

استمعت اللجنة فى البداية الى خلاصة وافية للأبحاث المقدمة اليها

كما استمعت اللجنة الى مداخلات الأعضاء واقتراحاتهم ومناقشاتهم التى تمت فى جو من الحرية التامة وضمان حرية الكلام

واحترام الرأى والرأى المخالف وأصدرت عددا من التوصيات في مقدمتها :

ـ يؤكد المؤتمر قرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب ( الكويت ١٩٨٧ ) ويطالب الدول العربية اعادة النظر في دساتيرها وتنظمها التشريعية وفقا لأحكام الوثيقة الدولية لحقوق الانسان بازالة كافة النصوص المتعارضة معها وبخاصة القوانين واللوائح والأوامر المقيدة للحرية ويطالب الدول العربية التي لم تصدر دساتيرها الدائمة أو تلك التي أصدرت دستورا مؤقتا سرعة إصداره في إطار الشرعية . وإستكمال حاجة المواطنين من التشريعات داخل اطار من التنظيم القانوني يكفل حق المشاركة للجميع في تكوين الارادة العامة وضمان مبدأ الفصل بين السلطات وتأكيد استقلال القضاء والمحاكمة ووضع السجون تحت اشراف القضاء وتأمين الحد الأدنى للمسجونين وفقا لأحكام الاتفاقية الدولية .

ـ يطالب المؤتمر الدول العربية التي لم تصادق على الوثائق الدولية لحقوق الانسان بالاسراع بتصديقها . وبخاصة العهدين الدوليين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وازالة التمييز العنصري ، واتفاقية ازالة التميز ضد المراة والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل ، وتطالب الدول العربية بتنفيذ التزاماتها بموجب هذه المواثيق وتقديم تقاريرها الدورية الى اللجان المتخصصة في الأمم المتحدة .

ـ يؤكد المؤتمر ويطالب حكومات جامعة الدول العربية بسرعة التصديق على « الاعلان العربي لحقوق الانسان » المحال على مجلس الجامعة منذ أكثر من خمسة عشر عاما أو اصدار بيان بالأسباب الحقيقية التي تؤخر تصديقه لبيان الحقيقة للرأى العام العربي الذي طالبت معظم منظماته الشعبية بتصديقه ، ويدعو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالسعى لتشكيل محكمة عدل عربية على غرار محكمة العدل الأوروبية لتكوين آلية للانتصاف في المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان مع ضمان حق المواطن العربي باللجوء اليها .

ـ يحيى المؤتمر الاجراءات التي اتخذتها اللجنة الدائمة لحقوق الانسان بالجامعة العربية بشأن دعوة المنظمات الاقليمية والقطرية المعنية بحقوق الانسان الى اجتماعاتها بصفة مراقب على أن تعقد اجتماعاتها الدورية بالعواصم العربية المختلفة ويعتبر المؤتمر أن هذا الاجراء سوف يساعد على دفع الجهود الرسمية العربية لاتخاذ خطوات بناءة في ميدان حقوق الانسان توفر الحد الأدنى من الضمانات والآليات التي تعزز الحريات الأساسية للمواطن العربي بشكل عام .

ولا يفوت المؤتمر أن يوجه الشكر والتقدير للأمانة العامة للجامعة العربية على ما تقدمه من عون للأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب لانجاح انشطتها ومن بينها السماح للاتحاد في المشاركة بصفة مراقب في أعمال لجنة حقوق الإنسان ولجنة المرأة واللجنة القانونية

يعلن المؤتمر ارتياحه لمنح جائزة القذافي لحقوق الانسان للمناضل الأفريقي نيلسون مانديلا ، ويشيد بالتطورات التي جرت مؤخرا باطلاق سراح السجناء السياسيين وهدم السجون والغاء كافة القيود على سفر المواطنين الليبيين وتأسيس لجنة ليبية لحقوق الانسان ، ويأمل المؤتمر تعزيز هذه الاجراءات باستقلال القضاء وضمان حق المتداعين في اختيار محاميهم وقاضيهم الطبيعي .

توصي اللجنة بادانة الممارسات الاسرائيلية المنهكة لحقوق الانسان في الجنوب اللبناني من ناحية هدم المنازل والزج في السجون والمعتقلات دون محاكمة وتعذيب المعتقلين داخل السجون وطرد المواطنين اللبنانيين من قراهم في جنوب لبنان كما جرى ويحدث الان في بلدة شبعا في العرقوب من الجنوب اللبناني حيث طرد مايقارب ثلث سكان ابناء هذه البلدة ومحيطها واصبح اهلها يعيشون غرباء في وطنهم ولا يسمح لهم بالعودة الى ارض الجنوب اللبناني اضافة الى انتهاك آخر خطير يتعلق بعملية التطبيع والادارة المدنية المرتبطة مباشرة باسرائيل فيما يتعلق بالصحة والتربية والعملة وسائر الخدمات كما لو كانت البلدة من بلدان الكيان الصهيوني .

## لجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية :

بالنظر الى ان الاستعمار مازال يرسخ اقدامه على أرض الوطن العربي بمختلف مظاهر وجودة سواء الاستعمار التقليدي أو الاستيطاني او الاستعمار الحديث الذي يتمثل في اشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية .

وتذكيرا بما تشهده الساحة الدولية من مظاهر القلق العميق على مصير الانسانية ، بسبب استمرار التوترات الدولية ومخاطر الحرب النووية ، واستمرار التحالفات العسكرية او مظاهر التهديد بالحرب واشكال التدخل الامبريالية .

ومع ملاحظة استمرار المؤامرات الدولية الامبريالية على حقوق الشعوب في الاستقلال والتحرر ، ومحاصرة حركات التحرير الوطنية ، وتكثيف عمليات الحصار ودعم التوترات الاقليمية بشكل مباشر او غير مباشر رغم التظاهر بتقديم الحلول الشكلية لمعظمها مع بقاء عناصر التوتر الكامنة .

وإستنكارا لمظاهر التفرقة العنصرية في عدد من المجتمعات التي يحميها الاستعمار وقوى الامبريالية مثل النظم العنصرية والصهيونية في الوطن العربي وافريقيا .

من ادراك مؤتمر المحامين العرب السابع عشر لمثل هذه الحقائق يوصي المؤتمر بالاتي :

ـ ادانة كل المحاولات الامبريالية والرجعية العالمية لتعويق الدعوة لاقرار السلام على المستوى العالمي واستنكار مخططات الابقاء على مناطق التوتر في العالم عن طريق تنمية انتاج اسلحة الدمار النووية المتطورة وتسليح الفضاء وتعويق مفاوضات نزع السلاح والتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة . ويعتبر المؤتمر ان حركة التحرر العالمية والنضال الوطني من اجل حق تقرير المصير وانتزاع حقوق الشعوب في ثرواتها والسيطرة على مقدراتها ، وتحرر نفسها من الديون والقروض والمعونات الممنوحة من شروطها وخلق نظام عالمي جديد يوثر الحق في التنمية تعتبر كل ذلك جزءا من حركة التحرر العالمية التي تستهدف تحقيق السلام الدولي على أسس راسخة من العدل والامن لشعوب العالم .

ـ اعتبار ان السلام العالمي والاستقرار الاقليمي لا يمكن ان يتحقق في وطننا العربي قبل ان يتحقق السلام الشامل والعادل وذلك باقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودته الى وطنه واقامة دولته المستقلة على ارض فلسطين ، وقبل ان يتحقق الانسحاب الشامل والفوري للقوات الصهيونية من الجولان العربية وجنوب لبنان ويطالب المؤتمر ان تقف جميع القوى العربية الشعبية والحكومية الى جانب الشعب العربي الفلسطيني على انتزاع حقوقه بكافة الوسائل بما فيها حق الكفاح المسلح ضد ارهاب الكيان الصهيوني .

ـ يناشد المحامون العرب المنظمات الشعبية وغير الحكومية والدولية كما يناشد الحكومات العربية وغير العربية المحبة للسلام ان تقف جميعا وراء تاكيد القرار ٣٣٧٩ باعتباره اعلانا عالميا لادانة النزعة

العنصرية العدوانية للصهيونية وتاكيدا لوجودها العدوانى تعلن ارض فلسطين والوطن العربى ، وهو ادانة فى نفس الوقت لتحالفات النظم العنصرية والصهيونية فى عدوانها المستمر على الشعوب العربية والافريقية .

ـ والمحامون العرب الذين يدركون اهمية النضال المشترك على الساحة العربية والافريقية يناشدون المنظمات الشعبية والحكومية على المستوى العربى والافريقى للوقوف الى جانب نضال شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصرى الحليف للنظام الصهيونى فى فلسطين ويطالبون بتقديم كافة اشكال المساعدة لحركات التحرير الوطنية وفى مقدمتها حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ويدعون للاشتراك على نطاق واسع فى الحملة العالمية للافراج عن المناضل المحامى نيلسون مانديلا دون شروط ويحيون كل الجهود العربية والعالمية الساعية .

ـ ويقف بذلك المحامون العرب مع نضال شعب ناميبيا لاستكمال اجراءات استقلاله وجنى ثمار نضاله الطويل بقيادة حزب سوابو الذى لم يتخل يوما عن السلاح ولم يتوان عن تحقيق استقلاله بكافة الطرق فى اطار قرار الامم المتحدة ٣٤٥ لسنة ١٩٧٨ الذى يضمن له الاستقلال الكامل .

ويحيى المؤتمر الموقف الصلب للشعب الانجولى الذى يقف الى جانب نضال شعب ناميبيا وجنوب افريقيا بالمساندة الايجابية والفعالة ضد المناورات لتاخير انتصارهما كما يحى وقوف دول المواجهة الافريقية وتحملها الصعاب من اجل التحرر الشامل بالجنوب الافريقى .

ـ ويناشد المؤتمر كافة الاطراف المعنية بقضية الشعب الارتيرى لضمان حقه فى تقرير المصير ويطالب الدول العربية والافريقية باستخدام مساعيها الحميدة لضمان حل سلمى وعادل لكفالة حق الشعب الاريترى .

كما يطالب المؤتمر الدول العربية والافريقية باستمرار وقفتها الايجابية الى جانب الشعب التشادى حتى يتحقق له الاستقرار الكامل وحماية استقلاله من التدخل الاستعمارى الفرنسى .

ان المؤتمر وهو يدين كافة اشكال الاستعمار والامبريالية والعنصرية انما يبرأ بالامة العربية نفسها ان تسمح باستمرار وجود اثار المخططات الاستعمارية على ارضها بابقاء اشكال الممارسات العرقية او العنصرية او التفرقة الاجتماعية ويرى المؤتمر ان الالتزام بمبادىء الديمقراطية والعدل الاجتماعى والتحرر الوطنى الشامل هو الوسيلة الفعالة لحماية شعبنا العربى من كل المخططات الامبريالية وتوفير القدرة لشعبنا على مواجهة هذه الاثار والتصدى لها باليات التغيير الاجتماعى الخلاق واشكال التقدم والازدهار والتحرر من ربقة الديون والمعونات الخارجية بالاستخدام الصحيح لثروات الشعب العربى وطاقاته البشرية دون تدخل امبريالى لادارتها او استغلالها وتحويلها الى اداة لقهره .

ـ يدعو المؤتمر كافة النقابات والهيئات الشعبية والثقافية لدعم اللجنة العربية لمناهضة الصهيونية التى انشاتها الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب بمقرها لتجمع جهود كافة المعنيين بالنضال ضد العنصرية والصهيونية ويدعو المؤتمر الى تبنى كل المعنيين لبرنامج العمل العربى لمناهضة العنصرية والصهيونية الذى ناقشته لجان المؤتمر كما يدعو الى اقامة لجان فرعية فى كل قطر عربى للعمل المشترك من اجل التصدى لمحاولات الامبريالية والصهيونية لالغاء قرار الامم المتحدة ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويدعو المؤتمر كافة المنظمات الشعبية وغير الحكومية لتنسيق جهودها مع اللجنة العربية فى اشكال من العمل المشترك والمؤتمرات والندوات لتعبئة الجهود فى مواجهة العنصرية والصهيونية والتنسيق مع الجهود الافريقى والدولى فى هذا المجال .

ان المحامين العرب اذ يستهدفون تعبئة جهد الشعب العربى لمواصلة النضال ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية يعلنون ان هدف التحرر والسلام والتقدم لا يتحقق الا بالعمل المشترك مع حركة التحرر العالمية والقوى التقدمية والمحبة للسلام فى العالم من اجل :

دفع حركة السلام على المستوى العالمى لتجنب الحرب والاضطرابات الاقليمية ووقف صناعة الاسلحة المدمرة والعمل على نزع الموجود منها .

دعم دور الامم المتحدة السلامى والمنظمات الدولية المتخصصة فى مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية التى تسهم فى مزيد من المشاركة الشعبية فى قضايا السلام والتنمية .

دعم دور دول عدم الانحياز والمنظمات الاقليمية فى القارات المختلفة خاصة فى دورها لمساعدة حركات التحرير الوطنية ووضع اسس للتنمية المستقلة المحررة من اعباء الديون والقروض الاستغلالية .

التصدى للمؤسسات المالية الدولية والحيلولة دون استمرارها كأداة فى يد الامبريالية وشكلا من اشكال الاستعمار الجديد لفرض شروطه على شعوبنا . والتصدى لكل محاولات الاستعمار الجديد لفرض التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والترويج لانماط الحياة الاستهلاكية واستغلال ثروات الشعوب الفقيرة وتسخير الصهيونية والعنصرية لخدمة اهدافه باعمال الردع او التسلل بالوسائل المختلفة للسيطرة على شعوبنا العربية ان المؤتمر اذ يحيى تطلع شعبنا العربى للتحرر الشامل وتحقيق التقدم الاجتماعى والديمقراطى يؤكد على ان قضايا الشعوب لا تتجزأ فى العدل والحرية .

كما يدرك ان العالم يتحرك سريعا فى ظل التجمعات الكبيرة ويدرك ان الشعب العربى ـ كان وما يزال ـ يعيش دائما متطلعا للوحدة العربية الشاملة من اجل توحيد جهده فى مواجهة الاستعمار والامبريالية والصهيونية من جهة ، ومن اجل بناء حياة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ومتقدمة تحياها شعوبنا فى ظل الحرية والرخاء .

## قرارات وتوصيات لجنة الاقتصاد العربى :

عقدت لجنة الاقتصاد العربى اجتماعاتها فى اطار اعمال لجان المؤتمر السابع عشر للمحامين العرب بدمشق وناقشت الاوراق التالية التى اعدتها اللجنة :

اولا : الاقتصاد العربى والتحديات الخارجية .

ثانيا : المياه والغذاء والسياسة فى الوطن العربى .

ثالثا : انشطة الشركات متعددة الجنسيات فى الوطن العربى .

رابعا : شرعية ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولى .

كما ناقشت اللجنة ورقة عن تجربة التكامل الاقتصادى بين تونس والجماهيرية الليبية .

وبعد ان نوقشت الاوراق المقدمة مناقشة مستفيضة انتهت اللجنة الى ما يلى :

اولا : التاكيد على مجموعة التحديات التى تواجه الاقتصاد العربى فى المرحلة الراهنة واهمها :

١ ـ تنامى الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك فى الوطن العربى بما يؤدى اليه ذلك من ازدياد التبعية الغذائية فى مواجهة العالم الغربى بما يشكل تهديدا خطيرا للامن القومى العربى .

ب ـ ضعف البنية الصناعية فى الوطن العربى وغياب الانساق التكنولوجية المحلية بما يؤدى اليه ذلك من ازدياد الاعتماد على الخارج خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجية وبالسلع الراسمالية .

ج : استمرار هجرة العقول العربية الى الخارج الامر الذى يمثل نزيفا مستمرا للطاقات البشرية العربية .

د : تنامى الديون العربية الخارجية بصورة مفزعة الامر الذى فتح الباب على مصراعيه امام تدخلات الدول الدائمة وهيئات التمويل الدولية لفرض شروطها المجحفة والتى تمس بشكل مباشر السيادة الوطنية ومصالح الفئات الفقيرة

هـ ـ استمرار أشكال التطبيع الاقتصادى والسياسى والثقافى مع العدو الصهيونى التى تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الجامعة العربية بشأن المقاطعة العربية الشاملة لاسرائيل

وأزمة المياه التى بدأت تتضح معالمها والتى باتت تهدد معظم الدول العربية والتى أصبحت واحدا من اهم محاور الصراع العربى الصهيونى ومصدرا لصراعات محتملة مع دول الجوار .

ز : الخطر الداهم الناتج فى تنامى نشاط الشركات المتعددة الجنسيات فى الوطن العربى ، حتى فى القطاعات التى يوجد فيها بديل وطنى عربى ، الأمر الذى يشكل عائقا امام تنمية القدرات الانتاجية والتكنولوجية العربية .

ثانيا : ناقشت اللجنة قضية التجمعات الاقليمية العربية وموقعها من النظام الاقتصادى العربى ومدى تأثيرها على تحقيق التعاون او التكامل الاقتصادى العربى ، واكد المشاركون على ان التجمعات هذه يجب ان تسعى الى مزيد من التكامل والى تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادى فى مواجهة الخارج من خلال استراتيجيات تنموية تقوم على التوجه الى الداخل واشباع الحاجات الاساسية للمواطن العربى .

ثالثا : قررت اللجنة التوصيات التالية :ـ

١ ـ ان استمرار التحديات الخارجية للاقتصاد العربى المشار اليه سابقا يرجع بشكل الى استمرار حالة التجزئة العربية وتنامى الاتجاهات القطرية والاقليمية من ناحية والى استمرار الهيمنة الإمريكية الصهيونية على القررات العربية من ناحية اخرى ومن ثم فلا سبيل لمواجهة هذه التحديات الا بدفع حركة الوحدة العربية باشكالها المختلفة فى اتجاه دعم القدرات العربية الذاتية ، وذلك فى اطار ديمقراطى يكفل اوسع المشاركة للجماهير العربية لذلك توصى اللجنة بضرورة ان يساهم إتحاد المحامين العرب بدور فعال فى خلق راى عام عربى تتزايد وتتضاعف فى اتجاه المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

٢ ـ تشكيل لجنة خاصة من اتحاد المحامين العرب لدراسة ومتابعة ازمة المياه فى البلاد العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والقانونية باعتبارها سببا من اسباب الصراع فى المنطقة العربية وخاصة بين اسرائيل والعرب باعتبارها مصدرا لصراعات مستقبل بين الدول العربية وبعض دول الجوار الاخرى .

٣ ـ ضرورة استمرار متابعة اتحاد المحامين العرب لقضية التبعية الغذائية فى الوطن العربى والمساهمة فى خلق راى عام واسع وضاغط فى اتجاه التأكيد على ضرورة تحقيق الامن الغذائى العربى من خلال الاستخدام الامثل للموارد العربية خاصة فى السودان الذى تتمتع بامكانيات زراعية كبيرة .

٤ ـ توصى اللجنة بان يساهم اتحاد المحامين العرب حول كافة المؤسسات الشعبية فى التوعية بمخاطر تفاقم ازمة المديونية العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على فضح شرور الدول الدائمة وهيئات التمويل الدولية .كل ذلك فى اطار من التعاون مع المؤسسات الشعبية المماثلة فى باقى دول العالم الثالث المدينة من اجل خلق رأى عام قوى فى دول الجنوب ضد سلاح المديونية الذى بات يهدد مستقبل الاجيال القادمة فى هذه الدول .

كما توصى اللجنة فى هذا الصدد بضرورة التأكيد على تنمية القدرات الاقتصادية الذاتية فى الوطن العربى ودفع عجلة التعاون الاقتصادى العربى ودعوة رؤوس الأموال العربية المهاجرة الى الاستثمار فى الوطن العربى .

٥ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على حث الحكومات العربية على دعم وتعزيز المشروعات المشتركة العربية وانشاء المزيد منها فى المجالات الانتاجية ، وعلى اهمية احلال هذه المشروعات المشتركة العربية محل المشروعات الدولية .

٦ ـ أ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على دعم القدرات التكنولوجية العربية عن طريق بناء انساق لتكنولوجيا وطنية وقومية تساهم رؤوس الأموال العربية فى دعمها كما توصى اللجنة باهمية توحيد قوانين الاستثمار وقوانين نقل التكنولوجيا فى العالم العربى دعما للقدرات التفاوضية العربية فى مواجهة الشركات المتعددةالجنسيات .

ب ـ توصى اللجنة بأن يولى اتحاد المحامين العرب اهتماما خاصا لقضية كفالة الحقوق الاساسية للعمالة العربية المتنقلة داخل الوطن العربى .

٧ ـ ضرورة دعم وتعزيز دور المؤسسات المنبثقة عن الجامعة العربية خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنحها الصلاحيات القومية اللازمة والملزمة للدول الاعضاء فى الجامعة العربية بحيث تصبح المقررات الصادرة عن المؤسسات العربية جزءا لا يتجزأ من التشريعات المعمولة بها فى الدول الاعضاء فى هذه المؤسسات .

٨ ـ ضرورة ان يمارس اتحاد المحامين العرب دورا فعالا فى دعم انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة سياسيا واقتصاديا وتوصى اللجنة فى هذا الشأن بأن يكون لاتحاد المحامين دور قيادى فعال فى تشكيل لجان شعبية لدعم الانتفاضة سياسيا واقتصاديا وتوصى اللجنة ايضا بضرورة دراسة ومتابعة مخاطر استنزاف اسرائيل لموارد الأرض المحتلة خاصة الموارد المائية .

٩ ـ تؤكد اللجنة على ضرورة دعم العراق الشقيق على طريق احلال السلام العادل فى منطقة الخليج هذا السلام الذى يحفظ للعراق وللأمة العربية حقوقها المشروعة خاصة فيما يتعلق بالسيادة على مياه شط العرب .

١٠ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على دعم دول المواجهة مع العدو الصهيونى اقتصاديا وجتماعيا بما يعزز قدرتها على الصمود والتصدى .

١١ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على دعم الاقتصاد اللبنانى من اجل اعادة تعمير لبنان العربى الموحد حتى يستعيد دوره فى الاقتصاد العربى ، الأمر الذى تمكنه من المساهمة فى المواجهة العربية الشاملة للعدو الصهيونى .

● ● ●

واخيرا فان المؤتمر السابع عشر للاتحاد قد حظى باهمية ملحوظة استمدها من توقيت انعقاده فى اعقاب مؤتمر القمة العربية بالدار البيضاء والذى يمثل بما اسفر عنه املا فى ان تستقيم مسيرة العمل العربى على صعيده الرسمى ولينفتح الطريق الى صحوة عربية تستوعب حقائق التاريخ ومتغيرات العصر مع استشراف واع للمستقبل .

# ندوة مجلس التعاون العربى : الواقع والآفاق

[ ٢٠ مارس ١٩٨٩ ]

د . عطيه حسين أفندى

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ندوة ليوم واحد ( ٢٠ مارس ١٩٨٩ ) بعنوان « مجلس التعاون العربى الواقع والافاق » وشارك فيها لفيف من أساتذة العلوم السياسية والاقتصاد والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات والذين مثلوا مراكز البحث المختلفة وهيئات الدولة مثل الخارجية والقوات المسلحة والأمن القومى كما شارك فيها بعض الدبلوماسيين العرب بصفاتهم الشخصية وليست الرسمية

تضمنت الندوة ثلاث جلسات ، اختصت الأولى منها بالجوانب الاقتصادية والتكنولوجية ، وناقشت الثانية الجوانب السياسية وبناء مؤسسات المجلس ، بينما خصصت الجلسة الثالثة لعرض الجوانب الاقليمية والدولية ، ثم ختمت الندوة بجلسة ختامية قصيرة .

## ١ - الجوانب الاقتصادية

بدأ الاستاذ الدكتور محمود محمود الامام فقدم عرضا لخبرته التاريخية والوظيفية فى مجال العمل العربى المشترك خاصة فى بعده الاقتصادى وقد تركزت وجهة نظره بشأن قيام مجلس التعاون العربى كمشروع جديد من مشاريع التكامل الاقليمى العربى فى أنه يرى ضرورة أن يكون هدف المجلس هو خلق نظام عربى جديد باعتباره يمثل قلب الوطن العربى وتحيط به ايران واسرائيل . ويتلخص عرضه فى الاتى :

( ١ ) ضرورة التساؤل عن موقف الدول العربية التى لم تندرج فى عضوية أى من التنظيمات الاقليمية الثلاثة القائمة الان فى الوطن العربى : مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مجلس التعاون العربى - اتحاد المغرب العربى والمقصود بهذه الدول : السودان ، سوريا ، لبنان ، الصومال ، جيبوتى ، اليمن الجنوبى .

( ٢ ) القلق حول استمرار التدرج والتمهل مع التأكيد على ضرورة تحديد معنى « الواقعية » ، وهى الصفات التى أصبحت ملازمة وشائعة فى وصف التجمعات الاقليمية العربية .

( ٣ ) جدلية الانتاج والتجارة ، وهل الصفة الغالبة تكون تكاملا وتعاونا فى مجال التجارة أم فى فى مجال الانتاج وما يترتب على ذلك ويتفرع عنه من مشكلات وما تحتاجه من جهود وخبرات .

( ٤ ) البحث فى كيفية تحقيق التوازن بين المنافع والمصالح المتبادلة ، مع الحفاظ على استمرار التجربة التكاملية ذاتها .

( ٥ ) ما هية القوى المحركة للسوق فى نطاق مجلس التعاون العربى سواء كان النظام يقوم على القطاع العام أو القطاع الخاص أو حتى يجمع بينهما ، لكل منها .

( ٦ ) ضرورة البحث فى العلاقة الاقتصادية بين الدول العربية والدول الأوربية أو بباقى دول العالم على أساس أن التجمعات الإقليمية العربية اجزاء لظاهرة واحدة هى تباين المصالح بين العرب واوربا ، والمطلوب هو توزيع الادوار بين هذه التجمعات العربية .

( ٧ ) ضرورة ربط جميع الصناعات التى سوف تقام والمشرعات التى سوف تستحدث بالامن القومى العربى ، مع التأكيد على الاهتمام بالصناعات المتطورة الناهضة وليس الصناعات التقليدية .

ثم قدم د . حازم الببلاوى عرضا تاريخيا مختصرا لتجارب التكامل الاقتصادى العربى ، مؤكداً على ضرورة تقنين حق الملكية وحق العمل فى دول المجلس وعدم الاقتصار على تحرير التجارة وانتقال السلع .

وكانت مجمل أراء سيادته كما يلى :

( ١ ) أن هناك عقبات غير مرئية فى مجال التكامل ، فرفع الحواجز الجمركية فى حد ذاته لايكفى ، إذ يجب أن يمتد العمل والجهد ليشمل المسائل البيروقراطية تحديد المواصفات الفنية والمؤهلات والمهارات

( ٢ ) على مجلس التعاون العربى أن لايقتصر نشاطه على المشروعات المشتركة بين الحكومات بل لابد من مشاركة مختلف المؤسسات وقطاع الأعمال الخاص

( ٣ ) هناك شروط لازمة لنجاح التجمع العربى وهى تقارب النظم السياسية - تحقيق الديمقراطية فى وحدات التجمع - المشاركة الشعبية ، وبصفة خاصة حق الملكية وحق العمل .

( ٤ ) لابد أن يدرك مجلس التعاون العربى أن الثروة العالمية قد أصبحت اليوم - أى فى مرحلة الاقتصاد المالى العالمى - ثروة رمزية ، تنتقل ملكيتها بين دول العالم بأجهزة الاتصال الحديثة .

( ٥ ) لابد من الامساك بشروط النجاح والاصرار على الحفاظ على التجربة ، وان يكون الاهتمام الاساسى بالعقبات غير المرئية لكى نتفادى فشل هذه التجربة كما حدث للتجارب السابقة .

اما الدكتورة نادية سالم النمر فقد تناولت الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية للتكامل العربى ويمكن أن نجمل افكار ومقولات د . نادية سالم فى الآتى :

( ١ ) ان التكامل الاقتصادى العربى يمكن أن يتحقق له النجاح اذا كانت هناك ارادة موحدة للقيادة السياسية فى الافكار العربية موضوع التكامل قادرة على تحديد المداخل الاساسية التى يبدأ بها التكامل .

( ٢ ) ضرورة الالمام بالظروف المحلية والاجتماعية الخاصة بكل دولة من دول التكامل على حدة حتى يمكن لكل منها تحديد احتياجاتها وامكاناتها بشكل دقيق

( ٣ ) وضع خطة اقتصادية تصمم خلال مراحل زمنية تكون قادرة على تحقيق الاتى :

أ - الحساب الدقيق للنسب الضرورية للتطور الاقتصادى لكل دولة

من أجل تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى فيها ب ـ ضمان تحقيق الاستفادة القصوى أو الاستخدام الأمثل من تقسيم العمل الدولى ج ـ ضمان مواصلة التخصص الدولى فى الانتاج والتطور الاقتصادى فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى كل دولة على حدة من أجل تحقيق الاهداف والأسس الاقتصادية للانتاج والقائمين عليه د ـ القضاء التدريجى على الظروف التاريخية المختلفة التى تنعكس فى مستوى التطور الاقتصادى لكل دولة على حدة من خلال تصنيع الدول ذات المستوى الاقتصادى المتخلف نسبيا عن طريق الاستخدام الامثل للامكانيات الداخلية لكل دولة مع الاستفادة من السوق الدولى الخاصية بالدول اعضاء التكامل .

(٤) ضرورة التخطيط من أجل تحقيق لاهداف اقتصادية قومية محددة موضوعة من قبل الأجهزة التخطيطية فى الدولة .

(٥) ضرورة اهتمام كل دولة بدراسة الاوضاع الاقتصادية المحلية والبحث عن توظيف الموارد محليا من أجل اشباع احتياجات الطلب المحلى من السلع الضرورية والاقلال من الاعتماد على الخارج فى هذا المجال .

(٧) ضرورة تعاون الدول أعضاء التكامل من أجل اقامة مشروعات مشتركة مكملة لبعضها معتمدة بشكل أساسى على الامكانات المحلية ، يكون الهدف منها زيادة القدرات الانتاجية للدول من خلال استراتيجية متكاملة تستهدف خدمة وتدعيم الاولويات التى تحتاجها عملية التنمية المتكاملة فى كل القطاعات ، فضلا عن توفير وسائل الاتصال والمواصلات وتطوير التكنولوجيا المتاحة عالميا بالقدرات والطاقات العربية .

(٨) ضرورة وجود هيئة أو كيان ما تقع عليه مسئولية التنسيق بين عمل المنظمات العربية المختلفة ولتكن جامعة الدول العربية مع اعطائها الصلاحيات اللازمة .

٢ ـ الجوانب السياسية :

وتناولت الجلسة الثانية من جلسات الندوة الجوانب السياسية وبناء مؤسسات المجلس :

فعنى د . اسامة الغزالى فى عرضه بالبحث عن درجة التماثل داخل دول المجلس الاربع مشيرا الى أن ميثاق المجلس أو نظامه الاساسى لم يشر الى هذا الموضوع ، ونستطيع هنا أن نجمل الأفكار العامة فى بحث الدكتور اسامة الغزالى فيما يلى :

(١) أننا امام دول أربع تنتمى الى اقاليم مختلفة ، مصر تنتمى الى وادى النيل ، العراق يرتبط بمنطقة الخليج ، اليمن ضمن شبه الجزيرة العربية ، واخيرا الأردن فى المشرق العربى .

(٢) فيما يتعلق بالنظام السياسى فى العراق فالمسائل الرئيسية محل البحث والجديرة بالدراسة هى وضع الاقليات أو مشكلة التعددية العرقية والدينية ، دور الجيش فى الحياة السياسية واخيرا المشاركة ووضع الحياة الحزبية فيها التطور الغالب هو نحو مزيد من الانفتاح فى النظام السياسى العراقى .

(٣) اما عن الأردن فان الوضع فيه يرتبط كثيرا بالظروف الخارجية خاصة وضع الضفة الغربية ـ تأثير السعودية وسوريا ـ الثقل الاستثنائى للملك حسين فى النظام الأردنى ـ استقرار الحكم فيه كضمانة للمواطنين ـ العلاقة مع الفلسطينيين ـ واخيرا المؤسسات التشريعية .

(٤) وعن الجمهورية العربية اليمنية فان النظام فيها يتميز : الطابع القبلى للنظام ـ دور الجيش فى الحياة السياسية ـ أزمة المشاركة ومسألة المجلس التشريعى ووضع الاحزاب فى النظام ، وبصفة عامة فان شكل نظام الحكم كما يرى الدكتور اسامة ـ هو فئوى corporatism وان كانت القبائل تقوم بالدور الاساسى مع ملاحظة اضفاء المؤسسية على الطابع القبلى للدولة .

(٥) أما عن مصر فان كافة اشكال الدولة الحديثة موجودة بها من حيث الدستور ـ المؤسسات التشريعية ـ الاحزاب السياسية ـ النقابات والجمعيات المهنية ، برغم كل ما قد يكون قائما من نواقص أو قصور وانه حتى القوى الشعبية المجمد نشاطها تعبر عن نفسها بطريق أو بآخر . ويذهب الدكتور أسامة الى أن المشكلة فى مصر هى أزمة فعالية أو أزمة اداء .

ويخلص الى أن هناك خلافا بين النظام السياسى فى مصر وبين النظم الثلاثة الأخرى القائمة فى دول المجلس الثلاث العراق ـ الاردن ـ اليمن خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان ، وان كان يؤكد فى النهاية على أن هذا لايشكل قيدا حقيقيا أو يقف عقبة كأداء امام قيام المجلس باداء دوره بفعالية فالعبرة هنا بالممارسة .

اما بحث د . عبد المنعم سعيد فقد دار حول تجربة المجلس فى ضوء تجارب عالمية مقارنة لما هو اكثر من ذلك . ويمكن تلخيص آرائه فى الاتى :

أن الاندماج أو التكامل هو عملية Process لتجميع اجزاء فى كل يختلف تماما عن مكوناته واجزائه ، وأن هذه العملية فى الواقع تشهد قطبين متناقضين : اندماج تفتت وفى كل التجارب العالمية كانت هناك أربعة مشاكل أو مسائل أو اشكاليات :

(١) اشكالية الامن أو التكيف مع البيئة الخارجية لمجموع وحدات التكامل (٢) مدخل الاندماج : هل هو سياسى أم اقتصادى ام ثقافى أو كلها معا أو بعضها (٣) اشكالية العلاقة بين مركز التكامل والأجزاء التى تسعى الى التكامل فيما بينها (٤) اشكالية عدم التكافؤ : الغنى والفقر أو الثروة ، المساحة ، السكان وما شابه ذلك .

ويخلص الدكتور عبد المنعم سعيد الى أن اتفاقية مجلس التعاون العربى لم تفصح صراحة عن اشكالية الأمن ، وبخصوص مدخل التكامل يرى ضرورة تركيز مجلس التعاون على مختلف عناصر الاقتصاد من الانتاج وتجاره وما الى ذلك ويثير هنا مسألة الكفاءة الاقتصادية ، وعن اشكالية السلطة المركزية يطالب الدكتور عبد المنعم سعيد بضرورة وجود علاقة مباشرة بين مركز التكامل والمواطنين وأن يكون للمركز قدر من الاستقلال المالى واعطاء بعض السلطات للأجزاء ، ويؤكد على ضرورة الا تبقى سمة المجلس إنه نتاج فوقى يجىء من الرئاسات بل يجب التمثيل الشعبى .

واخيرا بشأن اشكالية التكافؤ بين الوحدات فانه لايجب الانزعاج من التفاوت فى الثروة أو المساحة أو السكان فهو موجود فى كل التجارب السابقة .

ويختم د . سعيد بحثه وعرضه بأنه هناك بعض البدايات المشجعة فيما يتعلق بمجلس التعاون العربى اولها الاتفاق على أن تكون الامانة العامة فى الأردن ، والحديث عن اختيار امين عام يمنى الجنسية فهما خطوتان ايجابيتان ، ويؤكد الدكتور سعيد على أن مصر والعراق عليهما عبء كبير فى تقديم عدد من التنازلات للأردن واليمن حتى يتم نفى شبهة أى محاولة للهيمنة أو السيطرة . ثم قدم الاستاذ محسن عوض خلاصة فكرة ووجهة نظره فى شأن مقارنة الخبرات الاتحادية العربية السابقة .

يبدأ الاستاذ محسن عوض حديثه بالاشارة الى تعدد وتنوع المشاريع الوحدوية العربية السابقة على قيام مجلس التعاون حتى أن عددها يصل الى ٩٥ مشروعا اتحاديا رئيسيا شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة بين عامى ١٩١٣ ـ ١٩٨٧ .

ثم يتساءل : أين موقع مجلس التعاون العربى من كل هذه المشاريع ؟

ولماذا نتوقع منه ـ كما يعد الخطاب السياسى العربى والمصرى ـ مصيرا مختلفا عن تلك المشاريع التى سبقته ؟ وهل ينفرد بمقومات مختلفة تتيح له فرصا مختلفة ؟ وهل جرت صياغته بشكل يستطيع ان يواجه التحديات التى واجهت سابقيه ؟

ويطرح تساؤلا اكثر اهمية : كيف يمكن أن يصبح مجلس التعاون العربى بداية مأمولة لنجاح ـ نحن تواقون اليه ـ بدلا من أن يكون حلقة جديدة فى سلسلة المحاولات الفاشلة السابقة لمشروع الوحدة العربية فى الوطن العربى .

.. وقد ركز الاستاذ محسن عوض فى بحثه على اربعة جوانب رئيسية : ـ عوامل الاخفاق فى المشروعات السابقة ـ مجلس التعاون بين المشروعات الاتحادية والتكاملية الاخرى ـ قراءة الخطاب السياسى لمجلس التعاون العربى ـ الشروط اللازمة لكى يكون مجلس التعاون العربى أول النجاح وليس آخر الفشل.

وعن الجانب الرابع أو الموضوع الرابع ركز الاستاذ محسن عوض الشروط اللازمة للنجاح وحددها فيما يلى:

أ) الديمقراطية : ويقصد بها ذلك النمط من المشاركة والرقابة الشعبية ـ ب) تشابك المصالح : بمعنى تأكيد روابط المجتمع المدنى وتكتيل القوى صاحبة المصلحة وراء اهداف الاتحاد الاقتصادى ج) الجدلية بين القومى والاقليمى : وهنا يحمد للمجلس تأكيده على طبيعته المفتوحة وانه ليس بديلا عن العمل القومى.

ويخلص الاستاذ محسن عوض فى بحثه الى أن الاختيار الجديد فى المنطقة وهو التجمعات الاقليمية يتطلب الحذر والحرص ، فاما أن تصبح هذه التجمعات الاقليمية خطوة نحو تكامل عربى بناء أو تتجه لتكوين روافد تابعة لتكتلات دولية عملاقة تسعى للسيطرة على اسواق المنطقة .

### ٣ ـ الجوانب الاقليمية والدولية :

قدم د . مصطفى علوى بحثا عن التاثيرات وردود الافعال الاقليمية والدولية ازاء قيام المجلس . وقد حدد القوى الاقليمية غير العربية فى : اسرائيل ـ ايران ـ اثيوبيا ـ تركيا بينما حدد القوى الدولية بالقوتين العظميين ، الجماعة الأوربية اليابان ، الصين .

وتناول مواقف تلك الدول على مستويين :

١ ـ المستوى الرسمى مركزا على الدول التالية :

**اسرائيل** : التى ابدت مخاوفها من قيام المجلس واعتبرته نواة لتجمع عسكرى عربى كبير وطلبت التدخل من الولايات المتحدة للحصول على تعهد من دول المجلس بعدم قيام تعاون عسكرى يوجه ضد الاهداف والمنشآت الاسرائيلية . كما قامت بالاتصال بالجماعة الأوربية لاثارتها ضد قيام هذا التجمع .

**ايران** : لم ترحب بقيام مجلس التعاون العربى .

**اثيوبيا وتركيا** : لم تصدر عن أى منهما رد فعل رسمى .

**الولايات المتحدة** : التى لم تصدر عنها تصريحات رسمية مباشرة عن رد فعلها ازاء قيام المجلس .

**الاتحاد السوفيتى** : الذى رحب بالجهود المبذولة لتوجيه الطاقات العربية لحل المشاكل الاقتصادية وانه ليس لديه أية تحفظات على هذا التجمع ، ابدى الاستعداد التعاون مع دوله .

**المجموعة الأوربية** : التى رحبت باعلان قيام المجلس وايضا رحبت باتحاد المغرب العربى .

**الصين واليابان** : لم يتم التوصل الى تحديد رد فعل رسمى لها .

.. وقد خلص الدكتور علوى الى أن المجلس سوف يواجه تحديات بعضها اقتصادى والاخر سياسى ، بعضها داخلى أو عربى والآخر اقليمى أو دولى ، ومن ثم فان مصداقية تحليله تعتمد الى حد كبير على نجاح المجلس ، وحدد اهم التحديات فى الاتى : التمسك المفرط بالسيادة الوطنية ـ قيادة العمل داخل المجلس ـ الامن وتاثيراته المختلفة ـ احتمالات التناقض بين التجمعات الاقليمية ـ مواقف وسياسات القوى الاقليمية والدولية التى تتعارض مصالحها مع قيام التحالفات الاقليمية العربية أو مع اتساع نطاقها وهى على وجه التخصيص اسرائيل ـ الولايات المتحدة ، اثيوبيا ثم ايران .

ثم قدم الاستاذ الدكتور حسن نافعه بحثا عن العلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية ويمكن تلخيصه فى الاتى :

(١) ان ظاهرة التجمعات الاقليمية أو المشروعات الوحدوية الجزئية هى ظاهرة قديمة نسبيا وهى أسبق فى نشأتها على قيام جامعة الدول العربية .

(٢) ان الدول العربية قد استبعدت مختلف الصيغ التى طرحت وفضلت البدء ببناء الاطار المؤسسى لنظام عربى موحد يستوعب الدول العربية المستقلة انذاك مع فتح الباب امام كل دولة عربية تحصل على استقلالها لكى تصبح فاعلا فى هذا النظام .

(٣) ان الجامعة العربية لم تتمتع بسلطات تمكنها من فرض سلطانها على الدول الاعضاء ومارست دورها كمركز للتنسيق وليس كصانع للسياسة أو كفاعل مستقل .

(٤) انه مع كل ما وجه ويوجه من نقد للجامعة العربية ، فقد مثلت فكرة توافر حد أدنى من المصالح المشتركة بين كافة الدول العربية .

(٥) ان قيام تجمعات اقليمية فرعية فى اطار جامعة الدول العربية هو عمل مشروع لكنه مشروط بقدرة هذه التجمعات على إيجاد صيغة اكثر تطورا للعمل العربى المشترك من الجامعة ذاتها ، والا يشكل قيامها عقبة امام الهدف العربى الاسمى وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

وعن مدى امكانية توافر هذين الشرطين فى التجمعات الاقليمية العربية الثلاث ( مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ مجلس التعاون العربى ـ اتحاد المغرب العربى ) يستعين د . حسنين نافعة ذلك بمؤشرين رئيسيين : السلطات الممنوحة للتجمعات ، مدى تعقد البناء المؤسسى مقارنا بجامعة الدول العربية وذلك فى ضوء فهمه الخاص لنص وروح ميثاق الجامعة العربية .

ويمضى الدكتور حسن نافعة فى تحليله فيقرر بأن التجمعات الاقليمية العربية قد قامت نتيجة لتفكك النسق أو النظام العربى العام وانها ليست سببا لهذا التفكك ويدعو بالحاح شديد الى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية لانقاذها ، وان هذا التعديل يهدف الى حل ثلاث اشكاليات رئيسية الأولى تتعلق بالأمن الجماعى العربى ، والثانية تدور حول الشخصية العربية الموحدة والثالثة بخصوص التنسيق بين انشطة الجامعة وانشطة المنظمات الاقليمية ، وكل ذلك من أجل ايجاد نظام عربى جديد .

واختتم الاستاذ الدكتور احمد يوسف احمد الجلسة الثالثة من جلسات الندوة بعرض بحثه عن النظام العربى فى مرحلة التجمعات الاقليمية .

يبدأ د . احمد يوسف بعرض مختصر لتطور النظام العربى يميز فيه بين ثلاث مراحل : ( ١ ) مرحلة رفع فيها شعار الوحدة الشاملة ٢ ) المرحلة شهدت تفككا عربيا متزايدا وقد شغلت النصف الثانى من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات ، ٣ ) والمرحلة الثالثة ونجد جذورها فى اوائل الثمانينات الا اننا لانجد تعبيراتها القومية الا فى هذا العام ١٩٨٩ وهى مرحلة يسميها د . احمد يوسف مرحلة التجمعات الفرعية .

وهناك سؤال هام يشغل النخبة العربية السياسية والفكرية منذ بدات ظاهرة التجمعات الفرعية وهو : هل هذه التجمعات تعتبر مرحلة فى الطريق الى تدعيم النظام العربى وليس بالضرورة ( الوحدة العربية ) أم انها خصم اكيد من هذا النظام أو تشطير جديد له وان يكون على أسس اكثر جداره بالبقاء ازاء اخفاق المشروع القطرى ؟

ويؤكد د . احمد يوسف على أن الاجابة على هذا السؤال يجب الا تتجرد عن المنظور الفكرى للمتناولين . ثم يقدم ثلاث ملاحظات :

ـ انه لايستطيع تجاهل الجوانب الايجابية فى هذه التجمعات وبالذات مجلس التعاون العربى . ـ ان هذه التجمعات قد صارت امرا واقعا ومن ثم فان المطروح هو السعى الى الترشيد .

ـ ان هذه التجمعات نجد اساسا لها لدى دعوات فكرية للمثقفين العرب وهو ما يعطى الأمل فى مستقبل افضل .

وتدور افكار الدكتور احمد يوسف كما عرض لها حول المحاور التالية : ـ الاتجاه التاريخى : وطن الفرص الضائعة ـ اتجاهات الفكر القومى العربى من العداء إلى التبرير ـ الظرف الزمنى لازدهار التجمعات الفرعية ـ التجمعات الفرعية كبديل للوحدة الشاملة ـ الوظيفة القيادية فى النظام العربى ـ تماسك النظام العربى ـ من الاقليمى الى القومى ـ علاقات العرب الدولية .

وفى لنهاية يرى د . احمد يوسف بان اراءه هذه يمكن ان تكون

هواجس او محاذير او جدول اعمال مقترح حتى لاتضيع مسلمات الفكرة العربية وامكانيات العمل العربى الشامل وسط الضجيج الذى يهلل للتجمعات بطريقة تضر بها قبل ان تفيدها ....

.. وقد تلى هذه الابحاث المقدمة مناقشات نستطيع ان نجمل وجهات النظر والاراء التى تبلورت فيها سواء من جانب المؤيدين بحماس أو المرحبين بحذر فى الاتى :

١ ـ ان تجربة المجلس مازالت وليدة ومن ثم فان الجدل والحوار يدور حول كل ما يمكن من أن ينمو هذا الوليد ويتطور فى السياق السليم سعيا وراء تحقيق الاهداف المرجوة من ورائه ، وانه اذا لم يكن هناك انبهار بولادته وبأهدافه ـ اذ ان الطموحات العربية ابعد بكثير ـ فان هناك ولاشك ترحيبا بهذه الفرصة التاريخية واصرارا على التمسك بها واستثمارها وتطويرها . ٢ ـ ان صياغة المجلس وان جاءت فوقية فان العبرة هى بالممارسة التى تلى لحظة البدء ويجب عدم الوقوف امام هذا الطابع الفوقى . ٣ ـ ان هناك سمات عامة مشتركة بين النظم السياسية فى دول المجلس الاربع وان السمات المختلفة لاتقف عقبه امام اداء المجلس لوظائفه وتحقيقه لمهامه . ٤ ـ التأكيد على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية كضمانات لاستمرار التجربة ٥ ـ ضرورة حل المشكلات المترتبة على التعارض بين قوانين المجلس والقوانين الداخلية فى كل دولة من دوله الأربع . ٦ ـ ضرورة العمل على التنسيق فى سلم الاولويات بين القطرى والاقليمى والقومى . ٧ ـ التأكيد على اهمية بعد الامن القومى والعلاقة بين الأمن الداخلى والأمن الاقليمى والأمن الجماعى العربى .

٨ ـ ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقليمية العربية الثلاثة القائمة فيما بينها وبينها وبين جامعة الدول العربية ٩ ـ ان مسئولية نجاح المجلس هى مصرية وعراقية باعتبار مصر والعراق الدولتان الاكبر فى مجلس التعاون العربى وانه مطلوب منهما الكثير من انكار الذات والترفع

١٠ ـ ضرورة العمل على توفير المعلومات اللازمة عن الدول الاربع الاعضاء فى مجلس التعاون حتى تكون الصورة اكثر وضوحا وحتى يتوفر فهم أفضل .

وقد اختتم الدكتور على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية الندوة بعرض افكار عامة وملاحظات اساسية نجملها فيما يلى :

١ ـ انه قد يحدث اختلاف فى تقييم التجمعات الاقليمية العربية لكن هذا هو الواقع العربى الان والمطلوب هو فهم هذا الواقع وتطويره وترشيد متغيراته . ٢ ـ ان النظام العربى يمر الان بمرحلة تحول اهم ملامحها تكريس الدولة القطرية ليس فقط بين الحكومات بل ايضا بين الشعوب . ٣ ـ ان تكون هناك نظرة جدية لمسألة التوافق السياسى والارادة على مستوى الزعماء او القمة وعلى مستوى القاعدة أو الجماهير ، وفى هذا يثار موضوع الارادة المجتمعية ، المشاركة ، الرقابة والمتابعة . ٤ ـ ان هناك العديد من القضايا التى تحتاج الى الدراسة والتعمق فى مجال تدعيم وتطوير المجلس اهمها :

ـ اشتراك القطاع الخاص ـ القيود غير المرئية ـ حق التملك وحق العمل ـ تكامل الموارد وبلورة موارد جديدة ـ آليات صنع القرار .

ـ المجالس النيابية ـ شكل الامانة الفنية ـ قضية الأجهزة الشعبية والجهاز القضائى ـ التعقد المؤسسى ـ العلاقة مع التجمعات الاقليمية الأخرى ومع الجامعات العربية وبخصوص الحوار مع اوربا ـ التحذير من محاولات شغل المجلس بمعارك فرعية أو احداث الوقيعة بين اعضائه فالتحديات الخارجية كبيرة .

ـ واخيرا وليس آخرا ان التحدى الحقيقى هو تحدى بناء القوة .

هذا وقد اعلن ان الندوة مستمرة حيث ستعقد دورة جديدة من جلساتها تباعا فى عواصم دول المجلس الثلاث صنعاء ـ عمان ـ بغداد ـ بعد أن عقدت أول حلقاتها فى القاهرة . □

# « ندوة نزع السلاح والأمن فى أفريقيا »

## [ ٢٠ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٩ ]

**طارق حسنى أبو سنة**

عقدت فى القاهرة فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ مارس ١٩٨٩ ، ندوة أقليمية عن « نزع السلاح والأمن فى أفريقيا »، تحت إشراف برنامج شئون نزع السلاح بالأمم المتحدة بدعوة من الحكومة المصرية من خلال معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية . ومن الجدير بالذكر أن هذا هو الحدث الثانى من نوعه فى مصر ، حيث سبق وأن عقدت ندوة افريقية عن نفس الموضوع منذ أربعة أعوام مضت . ويقوم برنامج نزع السلاح التابع للأمم المتحدة بعقد هذه الندوات الاقليمية فى إطار الحملة الدولية لنزع السلاح الذى بدأت منذ فترة . وعقد على شاكلتها ندوات أخرى فى نيودلهى ومكسيكو .

وقد شارك فى هذه الندوة أكثر من مائة من المسئولين والمختصين والدبلوماسيين المهتمين بشئون نزع السلاح والأمن فى القارة الافريقية . وتضمنت الندوة العديد من الدراسات والمحاضرات والمناقشات التفصيلية المثرية فى موضوعات شتى فى هذا جانب ، منها :ـ

دور الامم المتحدة فى نزع السلاح والحد من التسلح ـ آثار نزع السلاح النووى والتقليدى على القارة الافريقية ـ الآثار المناخية للحرب النووية ـ أولويات الدول الافريقية وموقفها ودورها فى المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن ـ اهتمامات الامن فى المنطقة الافريقية والترتيبات المشتركة فيما بين الأقاليم ـ تجريد أفريقيا من الأسلحة النووية والاسلحة الكيماوية ـ نزع السلاح والتنمية والأمن مع التركيز على أفريقيا .

### ـ الكلمة الافتتاحية

وبدأت الجلسات بالكلمة الافتتاحية للسيد الدكتور/عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، التى أبرز فيها أنه منذ اجتماع القمة الأولى لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٤ ، اخذ

رؤساء الدول والحكومات الافريقية على عاتقهم مناصرة نزع السلاح كعنصر لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق الأمن والتنمية السلمية لمجتمعاتهم .

وأشار الى أن الوضع العالمى حاليا يعكس تزايدا مستمرا فى النفقات العسكرية يفوق الحد المعقول ويحمل فى طياته متناقضات اليمة خاصة فى أفريقيا التى تعانى من المجاعة وسوء التغذية والمرض . كما أن السعى لتحقيق نزع السلاح لا يخفى عن أعيننا حقائق أساسية منها الارتباط بين قضايا الأمن الوطنى والاقليمى والدولى : وأن تحقيق الأمن الوطنى لا يرتبط بمفهوم التصعيد المستمر لمستويات التسلح وسباق التسلح . ومن ثم ظهرت أفكار تدعو لتخفيض مستوى التسلح والقوات المسلحة بطريقة عادلة ومتوازنة مع ضمان حق كل دولة فى أمن غير متناقص .

وترى مصر أن هناك حاجة ماسة للعمل الجاد والمكثف لوقف سباق التسلح وتحقيق الأمن الحقيقى للمجتمع الدولى ، والأولوية فى هذا المجال لنزع السلاح النووى بمنع انتشار الاسلحة النووية وحظر التجارب النووية أيضا وانشاء مناطق منزوعة السلاح النووى خاصة فى الشرق الأوسط وأفريقيا . كل هذا فى اطار عام يؤدى فيما بعد لازالة كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل .

**« الحد من الأسلحة ونزع السلاح فى الأمم المتحدة : الافاق والتوقعات »**

قدم هذا البحث السيد / يامُوشى كاشى الأمين العام المساعد لشئون نزع السلاح ، الذى أستعرض الجهود الرئيسية التى تقوم بها المنظمة فى هذا الصدد ، موضحا الصعوبات ايضا التى تواجهها من قبل الدول فى الالتزام بسياسات الحد من التسلح ، إلا أنه أشار للمناخ العام الايجابى الذى يسود العالم الان فى ظل رغبة القوى الكبرى فى تهدئة التوترات فيما بينها سواء ثنائيا أو اقليميا أو دوليا . لذا فعلى جميع الدول الاستفادة من هذا المناخ الايجابى بشكل يحقق لها مصالحها بالقدر الذى تريده . ويوفر لها الأمن والحماية الكاملين ، سواء فى إطار ثنائى أو متعدد الأطراف .

ويقدر أن الموقف فى التسعينيات سيختلف عما سبق . حيث سوف تلعب الأيديولوجية دورا أقل حدة واهمية فى العلاقات الدولية خاصة إزاء قضايا نزع السلاح . ولعل سياسة جورباتشوف لهى دليل على هذا ، ومن ثم فعلى الدول استغلال هذا التطور فى التركيز على عناصر الاستقرار والتنمية الداخليين لتحقيق مزيد من الرخاء والرفاهية . كما أشار لدور المؤسسات غير القومية والمنظمات غير الحكومية التى تلعب دورا عالميا كبيرا فى تنوير وترشيد الرأى العام الدولى تجاه هذه القضايا حيث أنها تمس مشاعر المواطنين مباشرة وليس فقط الحكومات ، وهذا هو المطلوب حيث تتعرف الشعوب المختلفة فى هذه المرحلة الجديدة على نمط جديد غير تقليدى لمفهوم « الأمن القومى » .

**أولويات الدول الافريقية ومواقفها ودورها فى قضايا نزع السلاح والأمن فى المحافل المتعددة الأطراف**

قدم هذه الورقة السفير / عبد الحليم بدوى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، فكانت شاملة وعامة من حيث تطرقها لهذه الموضوعات . وبدأها بإيضاح أن المواقف الافريقية تجاه قضايا نزع السلاح فى إطار المحافل المتعددة الاطراف إنما تنبع اساسا من الالتزام الافريقى بميثاق الأمم المتحدة والمبادىء الأساسية لحركة عدم الانحياز ، كما حددت مفاهيمها الأمنية من خلال منظمة الوحدة الافريقية . وقد اتخذت منظمة الوحدة توصية عام ١٩٨٤ بعقد مؤتمر للخبراء فى لومى بتوجو لبحث موضوعات « السلام ونزع السلاح والأمن » . وصدر عن هذا الاجتماع « إعلان لومى » أهم ما جاء فيه أن :

أ ـ السلام والأمن هما أهم الأولويات لسياسات أفريقية مستقلة وللاستجابة لمعطيات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية .

ب ـ مفهوم الأمن فى المنطقة يجب أن يتخطى الأبعاد العسكرية وإيقاف الصراعات المسلحة .

**١ ـ الموقف من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل ( البيولوجية والكيماوية ) :ـ**

تم التنبيه الى خطورة انتشار الأسلحة النووية فى القارة الافريقية منذ القمة الافريقية الأولى فى القاهرة عام ١٩٦٤ ، خاصة فى ضوء الخطر القابع فى جنوب أفريقيا واسرائيل . فتم اعلان أفريقيا منطقة غير نووية .. كل هذا جاء فى ضوء ما هو معروف عن الاثار المدمرة والسلبية على البيئة والتنمية من جراء حدوث أى صدام نووى أو تجارب نووية .

**٢ ـ الموقف من الأسلحة التقليدية** : تسببت الصراعات الداخلية والاقليمية فى أفريقيا على زيادة التسلح وزيادة الاهتمام بالانفاق على التسليح وإهمال الجوانب الأخرى فى المشروعات التنموية فى أفريقيا ، والتركيز هنا على الاسلحة التقليدية . لذا فكان موقف أفريقيا هو المشاركة فى المفاوضات والاجتماعات التى تؤدى الى اتفاقات تحد من التسلح التقليدى . وقد بلغ حجم الانفاق العسكرى فى أفريقيا حوالى بليون دولار أمريكى فى حين يموت الالاف من الجوع أو المرض . لذا كان دور أفريقيا واضحا فى مؤتمر نيويورك حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية عام ١٩٨٧ ، من أجل إبراز خطورة الموقف الذى وصلته أفريقيا ووضع إلتزامات على الأطراف الأخرى فى العالم المتقدم لتحمى برامج التنمية فى أفريقيا .

**المسائل الهامة الراهنة المدرجة فى جدول أعمال نزع السلاح الدولى : الأسلحة الكيماوية ـ نزع السلاح النووى ـ التحقق وتدابير بناء الثقة**

قدم هذه الورقة السيد / عبد القادر بن إسماعيل المدير المساعد لمكتب جنيف لشئون نزع السلاح .

**١ ـ الأسلحة الكيماوية** . عقد فى فرنسا فى يناير من هذا العام ، مؤتمر دولى حول خطر الأسلحة الكيماوية وشاركت فيه ١٤٩ دولة أكدت فى الإعلان النهائى إلتزامهم بعدم استخدام الاسلحة الكيماوية مع الاسراع فى العمل على التوصل الى اتفاق لحظر تطوير وتنمية وانتاج وتخزين واستخدام جميع أنواع الاسلحة الكيماوية وتدمير ما هو متواجد منها . كما توجد صعوبات فنية عديدة فى وجه هذه الاتفاقية منها صعوبة الرقابة والسيطرة على التصنيع الكيماوى المدنى وغيره ، لذا لابد من وضع خطوات واجراءات لبناء الثقة فى المفاوضات الجارية الان للتوصل لأسلوب للرقابة والتفتيش .

**٢ ـ تدابير بناء الثقة** : هى احدى الخطوات التى تساهم فى تحقيق مزيد من السلام والأمن الدوليين وتقويتهما وتحقيق مزيد من التفاهم فى العلاقات بين الأمم والتعاون أيضا . إذن فهى تقلل من عوامل التوتر الدولى ، مما يقلل من مخاطر الصراعات . كما تساهم أيضا هذه الاجراءات فى تسهيل عمليات التحقق والمتابعة فى تنفيذ الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والحد منه .

**المشاكل الأمنية فى منطقة أفريقيا والترتيبات المتحدة بين بلدان المنطقة**

قدم هذا البحث السيد / محمدو باه مدير الادارة السياسية بمنظمة الوحدة الافريقية ، وقد بدأ عرضه بالتركيز على عوامل بث بذور عدم الاستقرار والأمن فى افريقيا ، ومنها :ـ

١ ـ مشاكل القهر العنصرى للأغلبية السوداء ضد نظام الابارتهيد فى جنوب أفريقيا .

٢ ـ الاعتداء على دول مجاورة لأسباب شخصية أو سياسية أو قبلية . أو بسبب نزاع على حدود . ومما ينجم عنه فى النهاية من تدمير لمشروعات البنية الأساسية .

٣ ـ ظهور مشاكل اللاجئين وتحركاتهم عبر الحدود وتوفير مأوى لهم .

٨٨٢

٤ ـ الآثار البيئية الناجمة عن دفن النفايات الخطرة والسامة .

وقد قدمت منظمة الوحدة الافريقية عدة أطر لتنسيق الجوانب والسياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الافريقية ، كما حددت أساليب التفاوض والوساطة والمصالحة والتحكيم ، لتسوية المنازعات فيما بينها . وأنشأت لجنتين احداهما للتحكيم والوساطة والأخرى للدفاع ، إلا أنهما لم يستغلا على الأوجه المنوطة بهما . فمثلاً كان أحد أهداف لجنة الدفاع انشاء قوات دفاع أفريقية إلا أن هذا المشروع لم يخرج الى حيز الوجود حتى الان . كما كان هناك اتجاه لانشاء مجلس أمن أفريقى ، إلا أن هذا المشروع قد تم وأده بعد مناقشات عديدة . إلا أنه يوجد مثل بارز فيما يخص الترتيبات الاقليمية الدفاعية ، وهو اتفاق عدم الاعتداء ، الذى وقعته ست دول فى يونيو ١٩٧٧ وهى : كوت دى فوار ـ مالى ـ موريتانيا ـ النيجر ـ السنغال ـ بوركينافاسو ، ثم انضمت توجو فيما بعد لها .

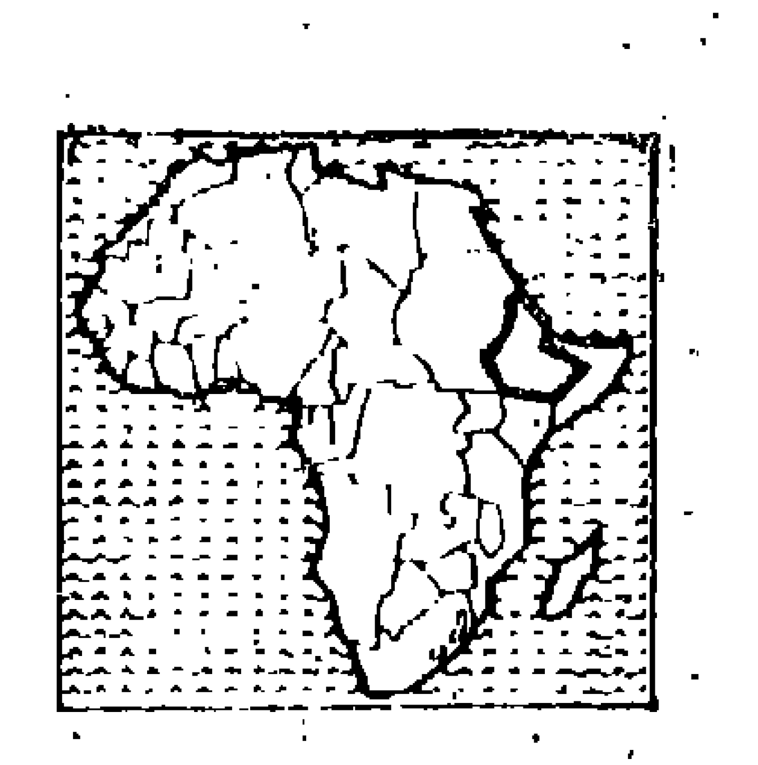
## نزع السلاح والتنمية والأمن من منظور الأمم المتحدة

قدم هذا البحث السيد /عبد القادر بن أسماعيل نائب مدير مكتب جنيف لشئون نزع السلاح ـ فأبرز أن قضيتى نزع السلاح والتنمية هما قضيتان أساسيتان منذ نشأة الأمم المتحدة ، وكان لابد من تدعيم الروابط فى البحث فى العلاقة بين هاتين القضيتين من أجل صالح البشرية . حيث أن المزيد من الاستهلاك العسكرى للموارد النادرة سوف يزيد من عناصر التوتر الدولى فهما ظاهرتان متوازيتان ويغذيان بعضهما بعدة وسائل وطرق مختلفة . وبالتالى يصبح هناك تفاعل ثلاثى بين الأمن والتنمية ونزع السلاح . وقد قامت مجموعة من الخبراء عام ١٩٨١ بعرض تقرير مفصل للسكرتير العام بعد ٣ أعوام من العمل ، عن إبراز جوانب هذه العلاقة .

وسبق إن اتضحت خطورة مدى التزايد فى التسليح على الاستقرارين الداخلى والخارجى ، كما أن الاتفاق العسكرى الهائل الناجم عن ذلك ربما لا يحقق دائما مصلحة أو فائدة مادية معنية كما أن انتاج وتصدير الأسلحة يتكدس فى عدد محدود جداً من الدول التى تقوم بتصديرها للدول النامية ، وبشكل لا يتوازى إيجابياً مع حجم المساعدات والقروض لهذه الدول من نفس الدول المانحة لها . لذا فقد عقد مؤتمر خاص ببحث هذه العلاقة عام ١٩٨٧ بنيويورك ، وقد برز أن بعض الدول ترفض قبول هذه العلاقة ، مثل الولايات المتحدة الامريكية فهى ترى معاملتهما بشكل منفصل . وبحث هذا المؤتمر بشكل مفصل التهديدات الأمنية غير العسكرية ، ويعنى هذا عناصر التخلف والفقر المختلفة التى تسود المجتمع مثل : سوء الادارة ـ الفساد ـ هدر الموارد ـ عدم الحفاظ على البيئة ـ سوء توزيع الثروة ـ سوء التغذية ـ زيادة السكان ـ الجهل ..إلخ .

ثم الاتفاق على وضع برنامج عمل لتحقيق الالتزام بتمويل نسبة من الموارد والصناعات العسكرية الى الموارد والصناعات المدنية ، بما يعنى أيضا ضرورة تمويل هذا الاتفاق من الدول المانحة الى النامية ، كل هذا بغرض توجيهها للمشروعات التنموية الاقتصادية ـ الاجتماعية . وكانت فرنسا قد أقترحت عام ١٩٥٥ انشاء صندوق مخصص لهذه الأغراض السلمية ، وقد تبناه العديد من الخبراء وحكومات ، دون البعض ، ومن ثم برزت قناعة دولية جديدة لمفهوم أمنى جديد ، ولاشك أن هذا المؤتمر الأخير مثل نجاحا شديداً لجهود الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

فى النهاية لا يسعنا إلا التأكيد على أهمية زيادة الوعى العام بهذه القضايا والموضوعات الحساسة والخطيرة ، لنعرف ما يدور حولنا ونشارك فى صنع القرار الخاص بها ، لذا فهذه الندوات ضرورية جدا مع اعطائها الاهتمام الاعلامى اللازم على مستوى جميع الأوساط ، فى ظل قضية تمس ضمير حياتنا اليومية وتترك آثارها البعيدة المتراكمة فلا نشعر بها الآن □



# مكتبة السياسة الدولية

## تجارب الاسلحة النووية : المنع أم الحد ؟

NUCLEAR WEAPONS TESTS : PROHIBITION OR LIMITION ?
- JOZEF GOLDBLAT AND DAVID COX
SIPRI, CIIPS.
- OXFORD : NEW YORK , 1988 .

هذا الكتاب جاء نتاج دراسة مشتركة بين معهد استكهولم الدولى لبحوث السلام ، والمعهد الكندى للامن والسلام الدولى . ويتناول أهم القضايا التى تشملها مفاوضات نزع السلاح الدولية ، وهى : إختبارات الأسلحة النووية . ويستهدف الكتاب تقديم نظرة تحليلية وتقييم للقضايا السياسية والفنية المعقدة الداخلة فى إطار إمكانية إيقاف أو الحد من هذه التجارب النووية ، مع تقديم آراء محددة فى هذا الاطار ، وملحق بالكتاب العديد من الرسوم البيانية والأرقام اللازمة لحصر هذه التطورات وشرحها بالقدر الكافى . ولاشك أن هذا هو موضوع الساعة خاصة فى ضوء الانفراج الحادث بين القوتين الأعظم بشكل عام . فمن المعروف ان حد الاجراءات الدولية لنزع السلاح المتفق عليها هو وضع القيود على التجارب النووية ، فخلال العقود الثلاث الأخيرة تزايد الوعي والضغط من قبل الرأى العام الدولى لايقاف هذه التجارب ونجم عن ذلك الحد بشكل ما من بعض التجارب دون تحقيق الحظر الكامل ، وظل الهدف الأساسى ليس إلا حلما يرغب الجميع فى الوصول إليه لأنها خطوة فى سبيل الحد من التنافس النووى بين القوى العظمى ، وللحد من انتشار الأسلحة النووية أيضا فى حين يرى البعض أن ايقاف التجارب سيمثل تهديدا لنظام الأمن الدولى القائم على الردع النووى .

وقد انقسم الكتاب الى خمس أجزاء تضمن الجزء الأول ملخصا لأهم النقاط التى أثيرت فى الأجزاء الأربعة الأخرى والنتائج ، وتناول الجزء الثانى نظرة عامة لمشكلة التفجيرات النووية مع التركيز خاصة على أثر استمرار التجارب على تطوير الأسلحة الجديدة ، ويقدم الجزء الثالث مسحا تاريخيا للمفاوضات التى أدت لايقاف أو الحد من التجارب النووية ، مع التعرض للاتفاقيات التى تم التوصل إليها فى هذا الصدد ، وتعرض الجزء الرابع للقدرات الفنية لمنع الانتهاكات التى يمكن أن تحدث مع بحث الوسائل التى تتبع فى هذه الحالة ، وبحث الجزء الخامس الاتجاهات القائمة لبعض الدول تجاه التجارب النووية ، وإختبار النتائج السياسية والعسكرية الممكنة فى حالة حظر التجارب .

ويمكن التعرض لما سبق بالنقاط التالية :

**اولا** : بدأ العصر الذرى بتجربة إختبار ذرى قامت به الولايات المتحدة فى ١٦ يوليو ١٩٤٥ بمدينة « نيومكسيكو » ، وأعقبها إنضمام الاتحاد السوفيتى (١٩٤٩) ، وبريطانيا (١٩٥٢) ، وفرنسا (١٩٦٠) ، والصين (١٩٦٤) ، لنادى الأسلحة الذرية . وفى نوفمبر ١٩٨٧ ، بلغ عدد التجارب النووية لاكثر من ١٦٠٠ تجربة مختلفة الاحجام والتنوع ، من قبل الدول النووية الخمس المذكورة . وقد أنضمت الهند لهذه الدول رغم عدم إمتلاكها أسلحة نووية .

**ثانيا** : بدى ضروريا أن تقوم القوى النووية بتجارب وتفجيرات نووية قبل أن تبدأ فى إنشاء الترسانة النووية اللازمة فمثلا ، أحتاجت الولايات المتحدة إلى تفجيرين نووين قبل إستخدامهما فى الحرب ، من أجل تحقيق الثقة المطلوبة فى الأهداف والنتائج النهائية فى الحرب .

**ثالثا** : ادن هناك أسباب لمزيد من الاحتياج بعد بناء وتطوير الأسلحة النووية ، مثل : -

**أ - تصميم اسلحة جديدة** : - حيث أن التطوير مطلوب مع إختلاف مقتضيات الامور والظروف المحيطة الدولية الجديدة ، فظهر ما عرف « بأسلحة الجيل الأول ثم الجيل الثانى » ، وبالتالى كان لابد من حدوث مزيد من التحديث للوصول إلى « الجيل الثالث من الاسلحة ، مثل أسلحة أشعة « الليزر » التى أصبحت ضمن النظام الاساسى للـ SDI [ برنامج الدفاع الاستراتيجى الأمريكى ] .

**ب - مصداقية الأسلحة التى يتم تخزينها** : - يرى أغلب مصممى الأسلحة النووية ، خاصة داخل الولايات المتحدة ، أن التفجير النووى ضرورى للتأكد من الأسلحة التى تم تخزينها ، حتى يمكن أن تستمر كفاءتها وفعاليتها . وكل ذلك لتجنب حدوث مشاكل مستقبلية فى حالة الاستخدام ، بما يحقق فى النهاية الأهداف الأمنية الرئيسية لحماية الدول ، ومن ثم ضرورة تحقيق الخاصة الطبيعية للتجربة من ضرورة إجرائها على معدة حربية لمعرفة النتيجة .

جـ - إختبارات الأمن والتأمين : - أى من الضرورى لتطوير نظام الحماية من الأسلحة النووية أن تحدث تجارب ، ولكن ليس بالضرورة وقوع تفجير نووى .

د ـ الحاجة للاحتفاظ بالاساس التكنولوجي :ـ أكدت الولايات المتحدة أنه للابقاء على ذوى الخبرة من مصممي وصانعي الأسلحة النووية بشكل سيتم الاستفادة منه بالقدر الأمثل ، فلابد من إبتكار ووجود حوافز مستقرة لهذه الفئة ، والأسلوب الوحيد لتحقيق ذلك هو إستمرار التجارب ، وإلا سيتحولوا لأعمال أخرى ويحدث ركود في الصناعة النووية العسكرية .

رابعا :ـ إذن لماذا بدأت مفاوضات حظر التجارب النووية ولماذا فشلت ؟

بدأ ينمو إتجاه حظر استخدام الأسلحة النووية ، في عقب تفجير نووى أمريكي في مارس ١٩٥٤ في الباسفيكي وترك آثارا مشعة ضارة . وبعدها زاد وجود الحركات المناهضة للوجود النووى ، ثم بدأ بعض المسئولين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحث سبل وشكل الرقابة على التسلح بين الشرق والغرب في أواخر الخمسينات . وبدأت المفاوضات ، مع الوضع في الحسبان الاعتبارات المتوسطة والطويلة الأجل ، وقد واجهت صعاب عديدة منذ البداية .

فمثلا في الفترة ما بين ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ ، كانت القضية الأساسية في المفاوضات هي كيفية « التحقق » من حدوث التفجير النووى ، مما تطلب توفير وسائل الدعم التفتيش والمراقبة وهذا لن يتأتى إلا بتوافر إرادة الدول لتحقيق ذلك ، مما كان محل نزاع آخر . كل هذا يحدث في إطار عام من الشعور بعدم الثقة والشك المتبادلين مع بداية الحرب الباردة ، مما أصاب بالضرر مبدأ حظر التجارب النووية الشامل آنذاك . فمنذ ذلك الوقت ظلت هذه القضية هي البند الأساسي في أي مفاوضات دولية حول الرقابة على التسلح .

ففي عام ١٩٨٠ ، انخرطت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي في محادثات ثلاثية ، وتوصلوا لدرجة أقرب لمعاهدة لحظر التجارب بشكل أقوى مما سبق ، حيث يتم الاتفاق على أن تكون المعاهدة صالحة لمدة ٣ سنوات لمنع أي إختبار لتفجير نووى في أي بيئة مع قبول التفجيرات النووية للأغراض السلمية تحت شروط معينة ، وتصبح الاتفاقية سارية بعد انضمام ٢٠ دولة لها بما فيها الدول الثلاث هذه ، مع عقد مؤتمرات دورية لمتابعة ما سوف يتم ، إلا أن هذه المحاولة أجهضت عام ١٩٨٢ على يد الولايات المتحدة .

خامسا : تمخضت العقود الثلاثة الماضية من المفاوضات والمناقشات عن إتفاقيات جزئية لحظر التجارب النووية ، حيث سمح للأطراف المختلفة أن تجرى التفجيرات النووية تحت الأرض مثلا وفي حدود مكانية معينة .

أ ـ معاهدة الحظر الجزئي لعام ١٩٦٣ : ـ PTBT ، حيث وقعت هذه المعاهدة في ٥ أغسطس ١٩٦٢ ، وهي معاهدة متعددة الأطراف لحظر تجارب الأسلحة النووية في الهواء والفضاء الخارجي وتحت الماء .

وكانت قد انشئت أساسا لتحقيق تطور في العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية آنذاك ولاحداث إرتخاء عام في المناخ الدولي المتوتر . وبدأت الاتفاقية سارية العمل في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ ، وفي يناير ١٩٨٧ كانت قد انضمت لها ١١٦ دولة .

وتعتبر هذه الاتفاقية أحد الترتيبات الانتقالية للوصول لمعاهدة لتحقيق حظر دائم لجميع التفجيرات النووية ، حيث التفجيرات التي تجرى تحت الأرض لم تشملها هذه المعاهدة إلا في حالة حدوث تأثيرات إشعاعية خارجية .

وهناك أطراف دولية كبرى لم تنضم للمعاهدة مثل الصين وفرنسا . فالصين رأت أن المعاهدة لم تتضمن تحقيق نزع سلاح شامل أو حظر كامل للتجارب . أما فرنسا فرأت أن قيمتها محدودة أو جزئية ، وأعربت أنها ستستمر ماضية في بناء ترسانتها النووية . أيضا باكستان ، فرغم أنها ليست دولة نووية إلا أنها من المحتمل أن تنضم للنادي النووي لوجود القدرات الخاصة بذلك .

وهناك إنجاز يحتسب لهذه المعاهدة ، وهو يمس حماية البيئة ، كما أوقفت المعاهدة إنتشار الأسلحة النووية لحد ما ، مما مهد لعقد معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ NPT .

ب ـ معاهدة حظر التجارب ١٩٧٤ : ـ وقعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هذه المعاهدة لمنع التجارب النووية تحت الأرض ، وذلك إثر المناقشات العديدة التي أجريت في الأمم المتحدة آنذاك . إلا أن حيز الالتزامات داخل هذه الاتفاقية محدود ، حيث حددتها الاتفاقية بمسافة تتعدى ١٥٠ كيلو مترا .

وقد بدأت الاتفاقية سارية منذ ٣١ مارس ١٩٧٦ ، وتم منح هذا الفارق الزمني للانتهاء من اعداد الترتيبات الخاصة من « التحقق » من حدوث التفجيرات . كما أنه توجد أيضا بعض اسلحة نووية صممت على المدى الأكبر المتفق عليه في المعاهدة . ومع أن الطرفين اتفقا على تخفيض عدد التجارب للحد الأدنى ، الا أن هذا لم يتم فعليا . كما لم يتم « التصديق » على هذه الاتفاقية داخل الولايات المتحدة لقوة الجانب المعارض فيها ، ورغم ذلك كان للمعاهدة تأثير ظاهر ، على عدم انتاج الأسلحة النووية ذات التأثير والنطاق البعيدين لحد ما .

جـ ـ معاهدة التفجيرات النووية السلمية ١٩٧٦ PNET :

برزت أهمية هذه المعاهدة في ضوء صعوبة تمييز التفجيرات النووية على الأقل من مسافة بعيدة ، سواء سلمية أو عسكرية ، فكان ضروريا البحث عن وسيلة لتحقيق ذلك . لذا وقعت كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إتفاقا منفصلا يضع إلتزامات إضافية للمعاهدة السابقة . وقد تم توقيعها في ٢٨ مايو ١٩٧٦ ، خاصة في ضوء تحليل الآثار السلبية البيئية الناجمة عن هذه التفجيرات عموما .

إذا من الواضح أن هذه الاتفاقات الثلاث ، لم تحدث التأثير الجدى المطلوب للأسباب السابق التعرض لها .

سادسا : ويعتبر التحقق والتأكد من حدوث التفجير النووى عاملا ضروريا جدا لانجاح عمليات الحظر الشامل ، وعملية نزع السلاح والرقابة عليه ، وخاصة تلك التفجيرات النووية التي تقع تحت الأرض . وهنا يتم التحقق بطريقة أكثر صعوبة تستدعي تضافر الوسائل العلمية ودراسة الظواهر الجغرافية في الأماكن التي تحدث بها التفجيرات ، كما أنها تحتاج لبعض من الوقت .

سابعا : ما هي الاتجاهات الحالية للدول تجاه التجارب النووية ؟ :

أ ـ الولايات المتحدة : شهد الموقف الأمريكي تغيرا دراميا منذ عام ١٩٨٠ ، منذ وجود ادارة الرئيس الأمريكي « ريجان » حيث يرى أن الأمن الأمريكي للولايات المتحدة وحلفائها لن يتحقق بالقدر المطلوب إلا بالتجارب النووية .

ب ـ الاتحاد السوفيتي : يختلف موقفه بشكل إيجابي عن الولايات المتحدة ، حيث يؤمن بضرورة الحد من التهديدات النووية وبالتالي التجارب النووية لأن وجودها يسمح بالتطوير والتحديث المستمر في الأسلحة النووية .

جـ ـ بريطانيا ، فرنسا ، الصين : يعتبر الموقف البريطاني الرسمي مشابه للموقف الأمريكي ولكن في ضوء أن عمليات « التحقق » من وقوع التفجيرات النووية ، هي عملية معقدة وصعبة للغاية .

أما فرنسا فموقفها واضح أيضا تجاه حظر التجارب ، ويعكس

هذا برنامجها النووى المحدد ، لتحقيق الردع النووى المطلوب لأمنها.

والصين ، تعارض منذ عدة سنوات إيقاف التجارب ، وإن بدأ موقفها يتطور إيجابيا مؤخرا فى ضوء الانفراج العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ورغبتهم فى تحقيق تقدم ملموس فى هذا المجال .

د ـ **الدول غير النووية** : وهى أكبر الدول التى تدافع عن الحظر ، وانضمت لأغلب المعاهدات فى هذا الصدد ، وطالبت بضرورة التوصل إلى إتفاق شامل لحظر التجارب النووية . ولكن توجد دول غير نووية لها أنشطة عسكرية ملموسة وبارزة مثل : ـ الأرجنتين ـ البرازيل ـ الهند ـ باكستان ـ إسرائيل ـ جنوب أفريقيا . وهذه الدول ليست منضمة لاتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية ، وقد تعارض هذه المجموعة وجود اتفاق لحظر التجارب النووية بشكل شامل ، لأنها قد تعوق التطور التكنولوجى والنووى لديها .

وقد اتخذت بعض هذه الدول بما عرف « بمبادرة سلام الدول الست » [ المكسيك ـ السويد ـ تانزانيا ـ الهند ـ اليونان ـ الأرجنتين ] . حيث أقرت هذه المجموعة فى بيان رسمى لها عام ١٩٨٦ ، بأن هذه الدول راغبة فى عمل حظر شامل للتجارب النووية . وقد أجرت الأرجنتين والهند تجارب نووية سلمية ويتضح موقف هذه الدول عموما فى ضوء التنافسات والصراعات الأقليمية المحيطة سياسيا وعسكريا .

**ثامنا : النتائج** : بقى أن نوضح أن التأثير الشامل لحظر التجارب النووية على سباق التسلح النووى ، سوف يساهم أيجابيا فى الحد من التنافس والتسابق النووى ويقيد حرية هذه الدول فى التوسع التكنولوجى النووى العسكرى فى ضوء عدم قدرة الدول على التأكد من نوعية التسليح الذى ينتج لعدم تجربته أو إختباره بالشكل المطلوب .

ولكن البعض يرى أن التوقعات لتحقيق ذلك أى : إيقاف التجارب من خلال معاهدة متعددة الأطراف وبشكل متزامن تبدو ضئيلة . وذلك لوجود قطاعات عديدة مؤثرة داخل الولايات المتحدة أساسا تعوق هذا التطور ولا يمكن التغلب عليها بسهولة . لكن يمكن تحديد عدد التجارب المسموح بها فى نطاق مكانى معين ، وتحت رقابة خارجية محددة .

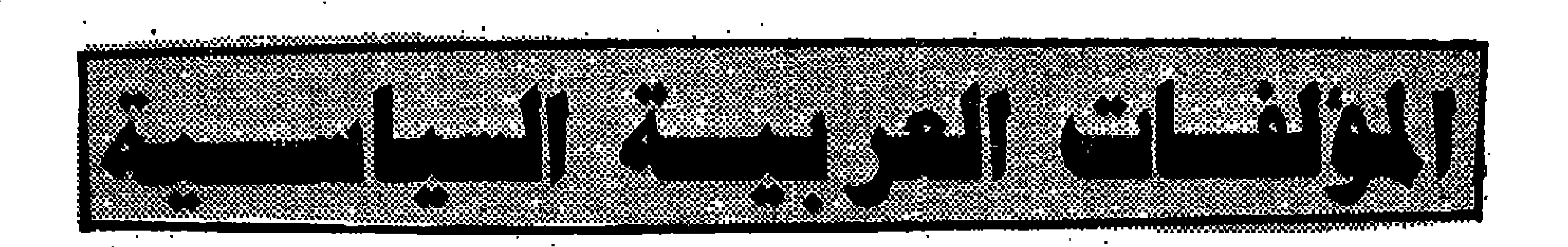
والقرار النهائى لتحقيق الحظر الشامل ، هو قرار سياسى مبنى على حسابات حكومية لمسألة الأمن القومى والاستقرار الدولى . وبه سيتم قياس منافع الرقابة على التسلح مقارنة بالمخاطر المتوقعة من تجميد عملية التحديث والتطوير للأسلحة النووية .

وعموما لا توجد ثقة أو ضمانات خاصة من قبل مصممى أو صانعى الأسلحة فى ضوء تعقد التفاصيل الفنية العديدة ، وفى ضوء الحكم أو التقييم السياسى لصانع القرار أو رئيس الدولة حيث أن التقدم العلمى أحيانا يزيد من عوامل الشك وعدم اليقين ، لاضافته يوميا لأبعاد جديدة فى التقدم النووى .

إذن من الضرورى التوصل لاتفاق يوقف التطوير فى الأسلحة بشكل عام سواء نووية أو غيرها . فلابد من التأكيد على وجود نظام للتعاون المتبادل لتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين ، بدلا من المواجهة والصراع ، خاصة لو تم التعاون فى مجالات بعيدة عن المصالح السياسية ، مثل قضايا « البيئة والتلوث » .

وننتهى بأن الكتاب شمل بحوثا مستفيضة ومتنوعة فى شرح القضية المطلوبة ، وان كان من الأفضل أن يأتى ترتيب الفصل الأول فى نهاية الدراسة ، وأن يبدأ بالفصل المتعلق بالحصر التاريخى للمعاهدات الخاصة بحظر التجارب النووية مما كان سيجعل التحليل والعرض أكثر منطقية وسلاسة ومع ذلك فأهمية الموضوع تستلزم مزيدا من الجهد فى البحث والمتابعة فى ضوء مرحلة الانفراج الدولى الجديد الذى يمر به العالم اليوم .

**طارق حسنى أبوسنة**




## □ □ مسعود ضاهر - الهجرة اللبنانية إلى مصر « هجرة الشوام » منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٨٦ □ □ □

يعد هذا الكتاب واحداً من أهم الكتب التي عالجت موضوع الهجرة من بلاد الشام الى مصر وانعكاسات تلك الهجرة على المجتمع المصرى فى اطار التأثير المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المصرى . كما أنه يلقى الضوء على العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية المحلية والاقليمية والدولية - فى تلك الفترة الزمنية الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين . ويقع الكتاب فى بابين أساسيين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة وقائمة الملاحق . وقد أوضح الباحث فى تلك المقدمة المقدمات المنهاجية لدراسته وصعوباتها التي كان من أهمها ظروف الحرب اللبنانية وصعوبة الأطلاع على بعض السجلات والوثائق فى عدة بلدان . وأما الملاحق فهى بيانات تفصيلية من بعض الأسر والمهاجرين من الشوام فى مصر والذين توفرت عنهم بيانات فى السجلات التى إطلع عليها الباحث وتعد تلك الملاحق فى ذاتها مصدراً قيماً وثرياً للدراسة والبحث .

وفى الباب الاول تحت عنوان « بحثا عن الاصول والاتجاهات الاولى لهجرة الشوام الى مصر » يضع الباحث فصلين أساسيين الاول يعتبر جزءا توثيقياً حيث أنه تعريف بالمصادر التى اعتمد عليها الباحث وأهميتها وفائدتها وتتسم تلك المصادر بالتنوع والتعدد . أما الفصل الثانى فيعالج اتجاهات هجرة الشوام الى مصر حتى الحرب العالمية الاولى . ويلاحظ أن تلك الهجرة قد تركزت بصفة أساسية فى المدن والمناطق التى مثلت مراكز النشاط التجارى وارتبطت بحركة الرساميل ( رؤوس الأموال ) بحثا عن الثراء والنفوذ . ولذا مثلت ( دمياط ) منطقة جذب لأولئك المهاجرين قبل افتتاح قناة السويس ومد السكك الحديدية حيث كانت المدينة التجارية الاولى فى مصر والميناء الرئيسى إلا أنه مع افتتاح القناة ومد السكك الحديدية ظهرت مدن جديدة ( مدن القناة ) وزادت أهمية الاسكندرية فكان من الطبيعى أن تمثل تلك المدن والمناطق عامل جذب للمهاجرين الشوام ليكونوا على مقربة من مصادر الغنى السريع . وتعتبر فترة حكم محمد على فى بلاد الشام نقطة تحول إساسية فى تاريخ المشرق العربى فبفضل سياسة التحالف بين محمد على والى مصر وبشير الشهابى أمير لبنان انفتحت أبواب مصر أمام المهاجرين الشوام . خاصة فى ظل التبدلات النوعية التى شهدها الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة . ولقد أتاحت حركة التغيير التى شهدها المجتمع المصرى فى عهد محمد على فرصة عظيمة للشوام حيث تم الإستفادة بهم بشكل مزدوج حيث كانت هناك حاجة إليهم فى المخططات الاستعمارية الاوربية للتعرف على المجتمع المصرى . وكان هناك دور موكول إليهم فى مشاريع التنمية التى وضعتها الحكومة المصرية المتعاقبة فكانوا فى طليعة البعثات التى ارسلت الى الخارج لنقل أحدث المعارف فى شتى المجالات انطلاقا من اتقانهم للغات الاوربية . ومن أبرز مترجمى تلك الفترة من الشوام الاستاذ اوفست سكاكينى . وبوغوص بك الارمنى الذى أصبح وزيرا للشئون الخارجية والتجارية . والاب روفائيل الشامى ويوسف فرعون وكانا من أبرز مترجمى الأعمال الطبية . ولقد اتسع نفوذ الشوام ابان حكم خلفاء محمد على وحتى الحرب العالمية الاولى فى ظل ازدياد التدخل الأجنبى فى شئون البلاد وازدهار حركة الترجمة فى أواخر القرن التاسع عشر ويؤكد المؤلف على الارتباط الوثيق بين زيادة رؤوس الاموال الأجنبية العاملة فى مصر وزيادة الهيمنة الأجنبية على اقتصاد مصر من جانب وبين الدور المتزايد للشوام فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية فى مصر . ويرى المؤلف أن الفترة التى سبقت مباشرة احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ وحتى الحرب العالمية الاولى تعد أكثر المراحل أهمية فى تاريخ هجرة الشوام إلى مصر من حيث العدد والنفوذ الذى لم يعد يقتصر على دمياط بل أتسع ليشمل الغالبية الساحقة من المدن المصرية . وتوضح دراسة سيرة آل ( مشاقة ) اليونانية الأصل التى أمتد نشاطها ما بين دمياط والمناطق الشامية مدى سهولة الانتقال بين المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية والعلاقات الوثيقة بين الساحل السورى اللبنانى ومصر وكذلك توضح أهمية النسب والقرابة فى عملية الترقى الاجتماعى والوظيفى والتجارى . ومن استعراض أحوال المهاجرين الشوام فى كل من دمياط والقاهرة والاسكندرية والمنصورة ومدن القناة وغيرها يخلص الباحث فى هذا الباب الى أن تمدد الشوام وانتشارهم فى مصر يوضح مدى الحرية التى تمتعوا بها . ويرى الباحث أن المجتمع المصرى قد عامل أولئك المهاجرين على أنهم فئة متميزة ولكن ليس على أساس الطائفية وإنما على أساس الغنى والجاه والارتباط بالمصالح الاوربية ولذا يفسر الباحث أحداث العنف التى تفجرت تجاه المهاجرين الشوام على أساس أقتصادى اجتماعى وليس على أساس دينى فقد نظر الوطنيون من المصريين الى المهاجرين الأجانب بصفة عامة على انهم مغتصبون لثروات بلادهم .

والباب الثانى من الكتاب بعنوان « اللبنانيون فى النصف الاول من القرن العشرين مرحلة التمركز والاندماج » والملاحظة الأساسية للباحث أن سيل الهجرة الى مصر لم ينقطع رغم تقلص فرص النجاح فى مصر وان ازداد فى نفس الوقت رافد الهجرة نحو القارة الامريكية والبلدان الافريقية ثم فى فترة لاحقة الى منابع النفط العربى واستراليا وكندا . وفى تلك الفترة برزت تيارات هامة تنازعت المهاجرين الشوام خاصة مع صدور القوانين المصرية الرامية الى تحديد جنسياتهم فكان لزاماً تحديد جنسية . وهنا نجد أن البعض قد فضل العودة نهائيا الى موطنه الاصلى ولم يحتفظ بالجنسية المصرية على حين احتفظ البعض بجنسيتين مصرية ولبنانية وآخرين تمصروا بشكل نهائى دون الاحتفاظ بجنسية أخرى . ولقد لعب العامل الاقتصادى دورا هاما فى عملية الاختيار . وتجدر الاشارة الى ان شوام القرن العشرين كانوا يتمتعون بسمات خاصة منها انهم ولدوا فى مصر وتربوا فى مدارسها وشاركوا فى نضالها الوطنى والقومى ولذا فإنه عند تحديد الجنسية الحقوقية اختار معظمهم الجنسية المصرية دون سواها .

وفي الفصل الأول من هذا الباب يلقي الباحث ـ من خلال مقابلات شخصية ـ الضوء على أهم عائلات الشوام التي تمصرت نهائيا . أو عادت الى لبنان موضحا سيرتها الذاتية وأهم فروعها وأعمالها ويخلص من تلك المناقشة الى نتائج منها أنه مع مطلع القرن العشرين لم يعد للشوام ذلك التركز والخصوصية السابقة حيث انتشروا في ارجاء المدن المصرية وأن هجرة العديد من الشوام من مصر بعد حركة التأميم كانت بسبب التأميم ذاته وليس بدافع الهرب من الاضطهاد . ذلك أن معظمهم لم يرغب في البقاء بعد أن فقدوا معظم أملاكهم وباتت آفاق العمل المهني الحر ضيقة للغاية . وفي الفصل الثاني يعرض الباحث لأسباب هجرة الشوام الى مصر من خلال آراء وانطباعات بعض أولئك المهاجرين ويخلص الباحث الى أن غنى مصر كان هو العامل الأهم الذي اجتذب المهاجرين طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كما كان للنظام السياسي ـ الاقتصادي المصري دور هام في اجتذاب المهاجرين والتوظيفات ويؤكد الباحث على أن مسألة الهجرة بالأساس اقتصادية اجتماعية ـ وسياسية وليست طائفية على الرغم من أن الذين طالتهم قرارات التأميم من السوريين واللبنانيين كانوا في الغالب من المسيحيين لأن الشوام في مصر كانوا من الطوائف المسيحية بالدرجة الاولى . وعلى الرغم من أن العمل السياسي لم يكن محظورا على الشوام إلا أن دورهم السياسي كان مغمورا ونادرا ما شاركوا في العمل الجماهيري المباشر وحصلوا على مراكز سياسية عليا إلا في المناصب التي تسند إليهم بالتعيين ولم يصب منهم نجاحا كبيرا إلا نفر قليل ارتبط بالأساس بأرباب السلطة من انجليز وأسرة خديوية . وكان نفوذهم الأساسي يتمحور حول العمل التجاري والمالي والبورصة والصحافة والترجمة والأدب . ساهم في ذلك دور المدارس واللغات التي أهلت الشوام للترقي وشغل العديد من المراكز المرموقة داخل وخارج مصر في مقابل تقلص دور المثقفين وأصحاب الكفاءة المصريين مما دفع الى ظهور شعار مصر للمصريين كرد فعل لسيطرة الأجانب وأعوانهم من الشوام . وتجدر الاشارة هنا الى أن الباحث يرى ضرورة النظرة الموضوعية لدور الشوام في مصر . فهو يرفض مقولة أنهم كانوا العامل الحاسم في إيقاظ الوعي القومي لشعب مصر وكذلك يرفض مقولة من يصور دور الشوام على أنه تاريخ عمالة وارتباط بالاجانب ويرى الباحث ضرورة فهم وتفسير دور الشوام في مصر في ظل المعطيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي واكبت عملية الهجرة الى مصر سواء التكالب الاستعماري أم عملية التحديث والحاجة الى الوسطاء في ترجمة ونقل علوم الغرب . كما يرى الباحث أنه لا يجوز أن يفسر دور الشوام بعزله عن حركة تطور المجتمع المصري فقد انتشر هؤلاء الشوام على مختلف التيارات السياسية العاملة في مصر فمنهم من وقف الى جانب الإنجليز وهم الجانب الأكبر ومنهم من ساند التيار الوطني مع ميل واضح الى التعاون مع فرنسا على الصعيد الخارجي . ومثلت مؤسسة الأهرام ذلك التيار الاخير وكانت لأقلامها ميول وطنية مصرية واضحة تقف في وجه جريدة « المقطم » المدعومة من سلطات الاحتلال . وقد كان الوطنيون المصريون يكرهون الانجليز ومن تعاون معهم سواء من الشوام أو من المصريين أنفسهم ورغم وقوف عدد كبير من الشوام مع الخط الوطني بعد تبلوره إلا أن الغالبية منهم كانت تحالف الاستعمار الانجليزي بسبب استفادتها الكبيرة من وجوده ولقد شكك غلاة المصريين في « المتمصرين » من الشوام . ووصل الامر ببعضهم الى اتهامهم بالخيانة للاسلام لمساندتهم الحركة القومية العربية التي قامت ضد السلطنة العثمانية . ويعرض الباحث بعد ذلك لمؤسسة الأهرام وأصحابها آل « تقلا » كنموذج لتميز الشوام في مصر حيث عرض لجهود كل من سليم تقلا وبشارة تقلا في تأسيس تلك الجريدة حتى اصبحت الجريدة الاولى في مصر وكيف ان رئاسة تلك الجريدة ومناصب المدير فيها كانت حكرا على الاجانب عامة والشوام خاصة إلا أنه يفسر ذلك بأن العديد من أولئك الشوام الذين تولوا ادارتها لم يكن يربطهم بموطنهم الأصلي سوى الأصول التاريخية ولذا فإنه حتى بعد تأميم تلك المؤسسة ظل العديد من أولئك الشوام المتمصرين في مناصبهم كمديرين للأقسام مما يؤكد حقيقة أن أرض مصر تصهر من عليها ولذا فإنه لم يغادر مصر بعد قرارات التأميم سوى مجموعات قليلة من القوى التي تضررت مصالحها من جراء تطبيق شعار مصر للمصريين .

ويختتم الباحث مؤلفه باستعراض حول هجرة الشوام من مصر ويرجعها بصفة اساسية لاسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية مركزا على قرارات التأميم التي اتخذتها الحكومة المصرية في مطلع الستينيات والتي كان لها الدور الرئيسي في « تمصير مصر » فكثرت أعداد من غادرها من غير المصريين ولم يلبث أن فتح باب الهجرة امام المصريين أنفسهم فتحولت مصر من بلد يجتذب المهاجرين بعشرات الالاف الى بلد يصدر مهاجرين بمئات الالاف الى الدول الغربية بصفة خاصة . ويرى المؤلف أن هناك عقلية معينة رافقت المهاجرين من الشام الى مصر ومنها الى سوريا ثم الى كندا وأستراليا وغيرها ثم عادت فدفعت أعدادا كبيرة من هؤلاء وأبنائهم للعمل من أجل العودة الى مصر بعد سياسة الانفتاح في عهد الرئيس السادات إلا أنه مهما تكن نتائج تلك المحاولات فإن الحقيقة المؤكدة والتي نؤيد فيها الباحث أن مصر اليوم تختلف جذريا عما كانته في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وأنه ليست هناك آفاق متطورة لهجرة مجددة للبنانيين إليها .

**محمد عاشور أبو ريه**

## □□ د . نادية محمود مصطفى ، الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا ، الأبعاد الدولية والاقليمية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ١٩٨٨ □□

تبرز اهمية ثورة نيكاراجوا ١٩٧٩ من حيث كونها اول ثورة مسلحة تقوم في امريكا اللاتينية بعد ثورة كوبا وذلك بعد انتصارها على أعتى النظم الدكتاتورية في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية ضد نظام سوموزا .

ويعتبر هذا الكتاب هو الأول في موضوعه باللغة العربية ويكتسب اهمية حيث يلقي الضوء على سياسة القوتين الأعظم في أمريكا الوسطى بصفة عامة وفي نيكاراجوا بصفة خاصة وبذلك فهو يسد فراغا كبيرا في المكتبة العربية . وتستهدف هذه الدراسة تحليل الأبعاد الداخلية والخارجية التي ساهمت في ابراز وتشكيل ونجاح الثورة في نيكاراجوا في يولية ١٩٧٩ . كما تهدف الدراسة تحليل مسار النظام الجديد فيها في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته منذ قيامه .

وتدور هذه الدراسة حول مجموعة من التساؤلات كما يلي :

١ ـ ماهو وزن الدور السوفيتي والكوبي في احداث ثورة نيكاراجوا ؟

٢ ـ ماهي دوافع وابعاد رد الفعل الأمريكي وهي تواجه انتصارا لحركة ثورية لأول مرة بعد نجاح ثورة كوبا عام ١٩٥٨ ؟.. وماهي اساليبها وأدواتها لتحدي السياسات السوفيتية والكوبية ؟

٣ ـ ماهى خصائص الاوضاع المحلية والاقليمية فى امريكا اللاتينية ؟ وما هو وزن هذه المتغيرات الداخلية والاقليمية والعالمية فى ثورة نيكاراجوا ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة قامت الباحثة بتقسيم الدراسة الى اربعة فصول :

الفصل الأول : وهو يمثل اطار الدراسة وعالجت فيه الباحثة تطور سياسات القوتين الأعظم تجاه امريكا اللاتينية وذلك فى مبحثين مستقلين :

المبحث الاول : وتناولت فيه الباحثة تطور السياسة الامريكية ، حيث ترى ان مبدأ مونرو ١٨٢٣ وذلك بمضامينه المتعددة والمتكاملة « سواء كانت السياسية ـ العسكرية ـ الايديولوجية » رسم الاطار العام لكل من التوجه والسلوك الامريكى تجاه امريكا اللاتينية وذلك باعتبارها منطقة نفوذ امريكية تقليدية . لذلك حرصت السياسة الامريكية على تكريس التبعية الاقتصادية لدول المنطقة لها والتدخل بشتى الاساليب للحيلولة دون خروج هذه الدول من دائرة النفوذ الامريكى . وقد تراوحت هذه الاساليب واختلفت بين التدخل الصريح وسياسة العصا الغليظة مثل تدخلها فى كوبا والدومينكان وبنما وهايتى فى الفترة من ١٩٠٥ ـ ١٩٣٤ وتبدلت هذه السياسة بسياسة حسن الجوار وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لبعض دول القارة فى الفترة من ١٩٢٤ ـ ١٩٤٥ .

وفى الفترة من ٤٥ ـ ١٩٥٨ اكتسب مبدأ مونرو ابعادا ايديولوجية وعسكرية للحيلولة دون امتداد الغزو الشيوعى الى المنطقة وتمثل فى « ميثاق ريو » عام ١٩٤٧ . وفى فترة الستينات اهتمت الادارة الامريكية بالتنمية الاقتصادية للقارة خاصة فى أوائل الستينات وبعد ذلك تزايد التدخل المباشر كما فى « الدومينكان » ١٩٦٥ واسقاط نظام « سلفادور الليندى » فى شيلى ١٩٧٣ .

وفى عهد ادارة الرئيس « كارتر » كان هناك تركيز كبير على قضية حقوق الانسان حيث ربطت الادارة الامريكية منح قروض ومساعدات اقتصادية لدول امريكا اللاتينية فقط التى تحترم حقوق الانسان وقطع المعونات عن الدول التى تمارس انتهاكات لحقوق الانسان . ولكن ادى نجاح الثورة فى نيكاراجوا الى تخلى الادارة الجديدة للرئيس « ريجان » عن هدف احترام حقوق الانسان كما يلى :

المبحث الثانى : وناقشت فيه الباحثة تطور السياسة السوفيتية والكوبية فى امريكا اللاتينية . حيث كانت القارة اللاتينية بعد كل المناطق الاخرى فى العالم فى أولويات اجندة السياسة الخارجية السوفيتية بمعنى ان امريكا اللاتينية قد حظيت باهتمام هامشى من جانب الاتحاد السوفيتى منذ قيام الثورة البلشفية وحتى قيام ثورة كوبا عام ١٩٥٨ حيث حدث تحول جذرى فى السياسة الخارجية السوفيتية كما زاد الاهتمام الاكاديمى فى الاتحاد السوفيتى بالشئون اللاتينية . وعمل الاتحاد السوفيتى على اقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات الرسمية فى امريكا اللاتينية . وتؤكد الباحثة على ان الاتحاد السوفيتى كان يعارض السياسة الكوبية التى تدعو الى تأييد النظم الثورية ومساندتها بل كان الاتحاد السوفيتى يفضل سياسة الجبهة للوصول للسلطة ، مما ادى الى حدوث قطيعة فى العلاقات السوفيتية الكوبية فى الفترة من « ٦٦ ـ ١٩٦٨ » .

الفصل الثانى : حيث تناولت فيه الباحثة مقدمات الثورة حتى نجاحها ، وفى هذا الفصل تفترض الباحثة افتراضا مؤداه ان نضج الثورة ونجاحها « ٧٤ ـ ١٩٧٩ » كان محصلة للتفاعل بين متغيرات داخلية واقليمية من ناحية ، ومتغيرات خارجية تتعلق بالسياسة الامريكية اساسا من ناحية اخرى وذلك فى مبحثين :

**المبحث الاول** : وتناولت فيه العوامل المحلية والاقليمية والدولية التى اثرت على قيام الثورة ونجاحها . وقد تعرضت الباحثة فى هذا المبحث للتطور التاريخى لنيكاراجوا منذ استقلالها عن اسبانيا ١٩١٢ ووقوعها تحت الهيمنة الامريكية وتولى عائلة سوموزا الحكم منذ عام ١٩٣٣ والتى استندت فى حكمها الاستبدادى على الحرس الوطنى من ناحية وهو اداة القمع وعلى المساندة الامريكيه من ناحية اخرى . ثم ظهرت جبهة الساندينستا المعارضة عام ١٩٦٢ ومنذ عام ٧٤ ـ ١٩٧٩ حدث تطور تدريجى فى وزن الجبهة حتى استطاعت اسقاط سوموزا عام ١٩٧٩ ، وترى الباحثة ان نجاح الثورة جاء نتيجة تفاعل عوامل داخلية تمثلت فى مساندة القواعد الشعبية العريضة لدور القوى الثورية فى تجميع صفوفها لاسقاط الدكتاتور « سوموزا » وعوامل اقليمية تتعلق بمساندة بعض دول امريكا اللاتينية لتيار الثورة وقيامها بتقييد السياسة الامريكية فى امريكا الوسطى . وكذلك عوامل دولية تمثلت فى فشل السياسة الامريكية فى مساندة نظام سوموزا والدور السوفيتى والكوبى فى نجاح الثورة . وتؤكد الباحثة هنا ان المساندة السوفيتية والكوبية لم تكن هى العامل الوحيد فى نجاح الثورة والتى تشكلت داخل نيكاراجوا وليس داخل كوبا .

المبحث الثانى : وتتناول فيه الباحثة مستقبل النظام الجديد فى نيكاراجوا وقالت ان مستقبل هذا النظام مرتبط بنوعين من التحديات التى ستواجهه ، فهناك التحديات الداخلية ومدى النجاح فى التوفيق بين قوى الاعتدال والقوى الماركسية داخل جبهة الساندنيستا . والتحديات الخارجية من حيث طبيعة السياسة الامريكية ودرجة وطبيعة المساندة السوفيتية والكوبية .

الفصل الثالث : وناقشت فيه الباحثة التحديات الداخلية والخارجية التى تواجه نظام الساندنستا فعلى صعيد التحديات الداخلية ترى الباحثة ان النظام الثورى الجديد يواجه تحديات داخلية تتمثل فى الصراع بين التيارات المعتدلة والتيارات الماركسية التى تنادى بالتغيير الجذرى . وذلك فى اطار جبهة الساندنيستا بالاضافة للازمة الاقتصادية الداخلية .

التحديات الخارجية : وهى تتمثل فى الأساس الى عداء السياسة الامريكية خاصة تحت ادارة ريجان للثورة . وقد قامت المخابرات المركزية ( CIA ) بتجميع صفوف انصار سوموزا واقامة قواعد تدريب لهم فى هندوراس « الكونترا » وقدمت لهم المساعدات العسكرية والاقتصادية لهم كما قامت الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ بتلغيم الموانى الكبرى فى نيكاراجوا .

الفصل الرابع . وتناولت فيه الباحثة الجهود الاقليمية لاقرار السلام فى امريكا الوسطى وتمثلت فيما يلى :

١ ـ جهود مجموعة الكونتدورا والتى تضم « فنزويلا ـ بنما ـ المكسيك ـ كولومبيا » والتى قدمت مبادرتها عام ١٩٨٣ حيث تهدف المبادرة الى ايجاد حل سلمى تفاوضى للصراع والتحذير من التدخل العسكرى الخارجى وقد قابلتها الولايات المتحدة بسلبية كبيرة .

٢ ـ خطة سلام ارياس والتى قدمها رئيس كوستاريكا « اوسكار ارياس » والتى حصل على جائزة نوبل للسلام بمقتضاها والتى نصت على وقف اطلاق النار ـ اجراء اصلاح ديمقراطى فى نيكاراجوا ـ وقف المساعدات العسكرية للكونترا ـ وقف استخدام اراضى دولة للهجوم على [illegible] .

وبهذا تكون الباحثة قد [illegible] على ثورة نيكاراجوا من خلال تفاعل العوامل الداخلية والاقليمية والدولية . والتى مثلت مجالا خصبا لاختبار طبيعة المرحلة الراهنة منذ بداية الثمانينات والتى تشهدها سياسات القوتين الأعظم تجاه امريكا الوسطى والتى اضحت من المناطق التى برزت فيها معضلات المواجهة بين القوتين الاعظم فى مرحلة « الحرب الباردة الجديدة » .

بدر أحمد [illegible]

# □ □ دكتور جمال على زهران - توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ - مكتبة مدبولى ١٩٨٨ □ □

يهدف الكاتب بهذه الدراسة إلى تفسير نتائج المواجهة العسكرية بين الدول العربية واسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ١٩٧٣ عن طريق قياس قوة الدولة من حيث امكاناتها وقدرتها على ممارسة الحرب وكيف ان منهج قياس قوة الدولة يعتمد على طبيعة توازن القوى القائم بين الأطراف المتصارعة والاهداف التى تسعى إلى تحقيقها كما اشار فى مقدمة كتابه الى ان قوة الدول المتجابهة فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى يكشف امام صناع القرار السياسى نقاط الضعف والقوة لدى الأطراف المتصارعة مما يساعد على معالجتها . ثم يشير إلى ان الصراع العربى الاسرائيلى قد اكتسب أهمية كبرى فى الأوساط العلمية وتعددت مداخل تناوله وتفسير جولاته العسكرية .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول تناول فى الفصل الأول مفهوم قوة الدولة فى التحليل السياسى والتى تعتبر من الموضوعات التى إهتم بها الفكر السياسى منذ زمن بعيد وازدادت أهميته فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وظهور نظريات التوازن النووى بين الدولتين العظمين وترجع قوة الدولة إلى محصلة تفاعل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فقوة الدولة ما هى إلا علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ثم يشير إلى ان قوة الدولة مسألة نسبية وليست مطلقة لان الدولة جزء من مجتمع دولى وان التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن الأجزاء الاخرى .

ثم يتناول الكاتب العوامل المادية التى يمكن قياسها مباشرة ويعتمد فى هذا على قياس القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة ، ثم يشير إلى منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية ودمجها فى معادلة شاملة ، ثم يذكر منهجا آخر والذى يعنى القدرة على تعبئة وتوظيف عناصر قوة الدولة فى موقف أو حدث أو ظروف معينة أو فى إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائى أو جماعى محدود ، ثم يشير الكاتب إلى الأخطاء الشائعة فى محاولات قياس قوة الدولة وهى التركيز على الجوانب الكمية دون الكيفية والاعتماد على عامل واحد سواء كان عاملا عسكريا أو جغرافيا أو قوميا مشيرا الى ان قياس قوة الدولة لا يأتى من فراغ كما يتصور البعض بانها قوة طبيعية دائمة والواقع أنها ذات طبيعة متغيرة ، كما ان البعض يتجاهل القوة الكامنة للدولة بل عدم التمييز ين القوة الظاهرة والقوة الكامنة ، كما ان البعض يعتقد ان قوة الدولة يمكن قياسها من خلال التعرف على العناصر والموارد التى تمتلكها الدولة وهذا غير صحيح اذ ان الثابت ان قوة الدولة تظهر فى استثمارها لهذه العناصر فى التأثير وممارسة النفوذ على الاخرين ويذكر ان الاساس العلمى لاختيار عناصر قوة الدولة وهى عناصر مادية وتشمل القدرة العسكرية والاقتصادية والحيوية والسياسية وعناصر معنوية وتشمل الارادة القومية والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية .

ثم يتناول المؤلف فى الفصل الثانى توازن القوى العربى الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ فيعرض الى العوامل المادية ويقسمها الى أربعة أقسام ، القسم الأول وهو القدرة الاقتصادية والتى تشمل الناتج القومى وحجم انتاج الدولة من الصلب وتوافر الأيدى العاملة الفنية المدربة ومستوى التكنولوجيا السائدة ومعدل استهلاك الفرد ومساحة الأرض المنزرعة ، وثانيها القدرة الحيوية وتشمل السكان ومستوى التعليم والصحة والخدمات التى يتمتع بها الفرد فى كل دولة فيشير إلى تفوق مصر فى القدرة الحيوية ، وثالثها القدرة العسكرية وعدد القوات المسلحة فى مصر واسرائيل وحجم الانفاق العسكرى الى الناتج القومى ونوعية الأسلحة المستخدمة فى الجيش مشيرا الى اهمية تنويع مصادر السلاح وكيف ان مصر اعتمدت على مصدر واحد وهو الاتحاد السوفيتى كما ان اسرائيل اعتمدت على مصدر واحد ايضا وهو الولايات المتحدة ، ورابعها القدرة السياسية والتى تتضح فى كفاءة عملية صنع القرار واستقرار رئاسة السلطة التنفيذية ثم وجود نظام برلمانى مستقر قادر على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع ، وممارسة الديمقراطية عن طريق تعدد الأحزاب السياسية ثم يتناول الكاتب العوامل المعنوية وانها تتكون من ثلاثة عناصر شملت الارادة القومية ومستوى التكامل الاقليمى والثقاق ثم ارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية .

ويشير الكاتب الى ان نتيجة المواجهة العربية الاسرائيلية فى حرب يونيو ١٩٦٧ لم تكن تعبر عن حقيقة التوازن فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل وان الاختلال فى الانجاز العسكرى الذى حدث كنتيجة للمواجهة العسكرية الفعلية كان أعمق بكثير من ذلك الاختلال فى ميزان القوى العسكرى بين الطرفين ويوضح الكاتب مدى التفاوت فى الارادة القومية بين الطرفين العربى - الاسرائيلى وهى وجود أهداف قومية اسرائيلية محددة وواضحة ولديها قدرة على المبادرة فى تحقيقها على العكس من الطرف العربى الذى تعددت أهدافه وتناثرت واتسمت بعدم الوضوح وعدم القدرة على المبادرة فى تحقيق الأهداف القومية باستثناء مواجهة اكتوبر ١٩٧٣ مما جعل العرب دائما فى موقف رد الفعل . ثم يعرض الكاتب الى العلاقة بين ناتج المواجهة والقدرات الفعلية من خلال عدة نقاط أهمها التوازن العسكرى والذى يقصد به العلاقة بين القدرات العسكرية لأطراف صراع ما ، فيذكر ان التوازن العسكرى كان فى صالح مصر من ناحية حجم المعدات ونوعيتها فيما عدا القوات الجوية لأنها كانت تحارب فى أكثر من جبهة بالاضافة الى النقص الكبير فى نوعية القيادات التى يمكن ان تعطى للقوة العسكرية معناها ونتائجها .

ثم تناول الكاتب فى الفصل الثالث التوازن العربى الاسرائيلى فى اكتوبر ١٩٧٣ مشيرا إلى القدرة العسكرية قبل بدء المعركة بين اسرائيل والدول المتصارعة سواء منفردة أو مجتمعه ويخص بالذكر مصر وسوريا لاشتراكهما معا فى حرب اكتوبر مباشرة

كما يعرض الكاتب حجم الخسائر الاسرائيلية فى الايام الاولى للمعركة كانت أكبر بكثير من خسائر كل من مصر وسوريا ثم توازنت فى الأيام التالية بعد اقرار وقف اطلاق النار ، وهذا يعنى ان الميزان العسكرى يميل لصالح مصر الا انه اختل بسبب دخول العامل الخارجى وهو امداد اسرائيل بجسر جوى أمريكى ، وهذا أفصحت عنه الفترة الثانية من حرب اكتوبر .

وعن التوازن الاستراتيجى يشير إلى تفوق مصر على اسرائيل استراتيجيا الا ان اسرائيل قد تفوقت فى الجانب الكيفى ومسايرتها لضوابط العصر عسكريا وتكنولوجيا على العكس من مصر والدول العربية التى تفوقت فى الجانب الكمى بمساحاتها الشاسعة وثرواتها الطبيعية وأهمها البترول وعدد سكانها ، ثم يذكر المؤلف ان العرب فى حرب اكتوبر أثبتوا قدرتهم على التفوق الكيفى بجانب التفوق الكمى ، بينما لم تستطع اسرائيل تعويض هذا التغيير فى موازين القوى رغم تفوقها الكيفى ، وهكذا جاءت حرب اكتوبر لتبرهن على ان التغيير فى موازين القوى كان حقيقة لا تقبل الشك ، ثم يشير الكاتب الى المبادرة العربية فى استخدام سلاح النفط فى وجه الغرب وكيف انها لعبت دورا كبيرا فى كسر حاجز حالة العجز العربى التى ساءت قبل حرب اكتوبر نتيجة التخطيط المحكمة والاعداد الجيد للمعركة والتعبئة الفعالة للامكانات بالاضافة الى تلاحم البيئتين الداخلية والخارجية .

**سمية محمود عفيفى**

٨٩٠

**□□ بسيوني محمد الخولي - ظاهرة الأحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم ، دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٨٩ □□**

بالرغم من أن ظاهرة الأحلاف العسكرية قديمة ترتد في قدمها الى أعماق التاريخ ، إلا أن تغير معالم النظام الدولي خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة القطبية الثنائية وتبلور نظام الاستقطاب الثنائي الدولي قد أضفى على الظاهرة طابعا متميزا . واذا كانت نشأة الأحلاف العسكرية خلال الفترة المذكورة قد إرتبطت في الأساس بظروف الحرب الباردة بين القوتين الأعظم في أواخر الأربعينات والخمسينات ، فإن السؤال الآن هو : إلى أي إتجاه تسير هذه الظاهرة خاصة بعد ظهور العديد من المستجدات في بيئة النظام الدولي ؟ .. لعل محاولة الاجابة على هذا السؤال تمثل الهدف الأساسي لهذه الرسالة التي ينطلق التحليل فيها من زاوية العلاقات الدولية سعيا الى تقديم رؤية مختلفة للظاهرة عن تلك التي تطرحها الدراسات التي تتعامل مع نفس الظاهرة من منطلق التنظيم الدولي .

تنقسم هذه الرسالة الى قسمين يتكون أولهما من ثلاثة أبواب ، وثانيهما من بابين بالاضافة الى مقدمة وخاتمة .

وفي القسم الأول تناولت الرسالة الأحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للدولتين الأعظم . حيث تعرض الباب الأول من هذا القسم للأسباب التي أدت الى نشأة ظاهرة الأحلاف في استراتيجية الدولتين من حيث : دواعي النظام الدولي ، الدواعي السياسية ، الدواعي الاستراتيجية والعسكرية ، الدواعي الاقتصادية ، الدواعي الايديولوجية . وقد وجد الباحث انه بينما جاءت الدواعي الاستراتيجية والعسكرية في مقدمة العوامل التي كانت تكمن من الناحيتين الرسمية والشكلية وراء انشاء الأحلاف العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة وغرب أوربا ، فإن هذه الدواعي لم تكن واضحة كل الوضوح على الجانب السوفيتي وإنما عادة ما يتجه التركيز عند تحليل العوامل الكامنة وراء انشاء حلف وارسو الى العوامل السياسية والايديولوجية .

أما في الباب الثاني فقد استعرضت الرسالة الخصائص العامة للأحلاف العسكرية والتي تنبع اساسا من مصدرين ، أولهما : خصائص الاستراتيجية العالمية لكل من القوتين الأعظم ، وثانيهما : خصائص النظام الدولي وواقع العلاقات الدولية خلال فترة انشاء الأحلاف . وقد أشارت الرسالة الى ان الاستراتيجية العالمية الأمريكية والاستراتيجية العالمية السوفيتية ظهرتا الى الوجود عندما تبلور نظام القطبية الثنائية في شكله النهائي بعد الحرب العالمية الثانية وتراجعت دول غرب أوربا الى مصاف الدول من الدرجة الثانية وانقسام العالم الى معسكرين متناحرين . وبالرغم من ان البعد الايديولوجي يكاد يمثل الغاية والقصد من وراء كلتا الاستراتيجيتين ، إلا أن طغيان هذا البعد كان أكثر بروزا في الاستراتيجية السوفيتية بحكم ان الاتحاد السوفيتي يعتبر في الأساس دولة ايديولوجية تسخر كل شيء لخدمة الايديولوجية .

بعد ذلك انتقل الباب الثالث الى تفصيل النتائج والإفرازات التي تمخضت عنها ظاهرة الأحلاف العسكرية ، وتم فيه توضيح أن تلك النتائج كانت في معظمها سلبية ولم تؤد الى ايجاد نوع من التوازن بين المعسكرين أو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، وإنما عملت على زيادة حدة التوتر في علاقاتهما . فقد أدت الأحلاف العسكرية الى استمرار سباق التسلح بين العملاقين وتقوية وجودهما العسكري في مناطق العالم المختلفة . كما أدت الناحية الاقتصادية الى زيادة ميزانيات التسليح والانفاق العسكري للدول الأعضاء في الأحلاف على حساب التنمية ، وزيادة أعباء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل هائل داخل حلفي الأطلنطي ووارسو ، وكذلك زيادة معدلات الانفاق العسكري على التسليح على مخصصات التنمية في الدول النامية . ومن ناحية ثالثة أدت ظاهرة الأحلاف العسكرية الى افراز ظواهر أخرى ملازمة لها في نطاق النظام الدولي لاسيما من الناحيتين الايديولوجية والسياسية كان ابرزها : ترسيخ الالتزام الايديولوجي لدى القوتين الأعظم واذكاء الصراع بينهما ، وتدعيم الصراعات الأيديولوجية والسياسية الاقليمية لاسيما في مناطق أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

أما القسم الثاني : فقد خصص بالكامل لدراسة مستقبل ظاهرة الأحلاف العسكرية . ففي الباب الأول من هذا القسم تناول الباحث إحتمال تحلل ظاهرة الأحلاف العسكرية بفعل عاملين أساسيين ، أولهما : المتغيرات التي أخذت في البروز في النظام الدولي منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، وثانيهما : التشققات داخل الأحلاف والتطورات الداخلية الخاصة بالدول الأعضاء . وبالنسبة للعامل الأول تعرض الباحث لستة اعتبارات هي : تعدد أقطاب النظام الدولي ، ظاهرة الانفراج الدولي ، سياسة مد الجسور عبر الانقسام العقائدي ، التشققات داخل الأحلاف العسكرية ، التقدم الهائل في وسائل التدمير الجماعي والأسلحة الاستراتيجية ، محاولات نزع السلاح والرقابة على التسليح . أما بالنسبة للعامل الثاني فقد جرت الاشارة الى أن التشققات داخل الأحلاف كانت ظاهرة عامة انتابت كافة الأحلاف على حد سواء ، ثم إستعرض الباحث التصدعات التي حدثت في حلفي الأطلنطي ووارسو خلال الأربعة عقود الماضية . وقد خلص الى القول بأن الانقسامات الخاصة بحلف وارسو أكثر خطورة من تلك الانقسامات الخاصة بالتحالف الأمريكي ، اذ بينما كان الغرب ينظر دائما الى تعهد الاتجاهات باعتباره احد المبادىء الرئيسية في التحالف ، فإن الاتحاد السوفيتي كان على العكس ينظر الى الاستقامة الصارمة والتنظيم الدقيق باعتبارهما العنصرين الأساسيين اللذين يقوم عليهما بناء حلف وارسو كحزام للأمن المباشر حول الاتحاد السوفيتي .

وفي الباب الثاني ناقشت الرسالة إحتمال استمرارية ظاهرة الأحلاف العسكرية وحدود فعاليتها . وفي هذا الاطار جرى إستعراض وجهة نظر أصحاب فكرة دوام واستمرارية الأحلاف العسكرية والذين قالوا بأن المصاعب والتحديات التي تواجه الأحلاف لن تنهي وجود الظاهرة بشكل مطلق ، وإنما سوف تستمر بفعل عاملين اثنين ، الأول : أن المتغيرات الدافعة نحو تحلل ظاهرة الأحلاف قد بدأت في الضعف ، والثاني : ان الدواعي والمقتضيات التي دفعت ظاهرة الاحلاف العسكرية الى البروز في بداية فترة مابعد الحرب العالمية الثانية لازالت لها مخلفات تعمل بنشاط في كثير من الأحيان على نحو من شانه تعزيز الأحلاف وتأكيد ضرورة وجودها حتى وإن كان ذلك بفاعلية محدودة وحيوية متواضعة .

وقد خلصت الرسالة في الخاتمة الى أن الأحلاف العسكرية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن تمثل ظاهرة مميزة في ميدان العلاقات الدولية فحسب ، بل شكلت صميم ومحور تلك العلاقات . وقد إنتهت فاعلية معظم الأحلاف العسكرية الاقليمية التي اقامتها القوتان العظميان بفعل ارتباطهما في الكثير من الأحيان

بأهداف آنية مؤقتة خاصة بظروف عرضية ، وعندما تحققت تلك الأهداف أو فشلت الأحلاف في تحقيقها أصبحت تفتقر الى مبرر وجودها . أما الحلفان الباقيان فقد ارتبطا على النقيض بصميم الأمن القومى للدولتين الأعظم وتأسسا على أرضية صلبة من التلاقي والاتفاق الايديولوجي والثقافي . ومع ذلك فإن الرسالة توضح أن مستجدات النظام الدولى الراهن كان لها منذ البداية تأثير سلبى على حلفى الأطلنطى ووارسو . وبالرغم من أن هذه المستجدات لايمكن أن تؤدى بشكلها الحالى الى إنهيار هذين الحلفين ، فإن الملاحظ أن الحركة التطورية للمستجدات تسير بهما في طريق الانتهاء والتحلل خاصة اذا ما خفت حدة الانقسامات الايديولوجية بين القوتين الأعظم . وإن كان ذلك يتطلب أن تتبلور هذه المستجدات في صورة نظام دولى جديد . وبدون حدوث ذلك سوف يظل من العبث الحديث عن حل حلفى الأطلنطى ووارسو لأن ذلك سوف يعنى حل الاداة العسكرية لايديولوجية كلا المعسكرين والتى تمثل الاداة الرئيسية في ادارة الصراع وأساس التوازن والردع . وربما يعنى أيضا انتهاء الصراع كلية ، وعندما ينتفى الصراع تفقد الايديولوجية ديناميكيتها وفاعليتها وجدواها . وحتى اذا انتهى مفعول الايديولوجية وغدت غير ذات جدوى ، فسوف يكون من غير المنطقى الجزم بانعدام الأحلاف كلية ، وإنما يمكن أن تستمر ، الا انها سوف تأخذ بالضرورة أشكالا أخرى بحيث تصبح اداة لحماية كيانات الدول المتكتلة في كتل اقليمية او غير اقليمية مشتركة في المصالح والأهداف الا . اتدحبة ، وهو ما سوف يمثل عودة الى وضع ماقبل الحرب العالمية

أحمد ابراهيم محمود

## □ □ حسن نافعة : العرب واليونسكو ، الكويت : عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد ١٣٥ ، مارس ١٩٨٩ □ □

شهدت مرحلة الستينات ازدهارا في البحوث والدراسات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الوطن العربى الا أنه في نفس الوقت لاتزال هناك حقول بحثية كاملة في مجال العلوم السياسية لم يقترب منها الباحثون ومنها حقل المنظمات الدولية . في هذا الشأن يقدم د . حسن نافعة الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة والذى شغل لفترة وظيفة رئيس قسم المنظمات الدولية بالشعبة المصرية لليونسكو دراسة تبحث وتحلل سلوك الدول العربية كمجموعة اقليمية تشكل نظاما دوليا فرعيا داخل منظمة دولية هى اليونسكو والتى تشكل اطار النظام العالمى في مجالات تخصصها وهى التربية والثقافة والعلوم والاعلام .

وترجع أهمية الدراسة في كونها تكشف قدرات العالم العربى كوحدة ثقافية ولغوية وحضارية في مواجهة التجمعات الدولية الحضارية الكبرى ومدى تجانسه أو تنافره حين يحتك بالعالم الخارجى ويتفاعل معه ومدى اسهامه أو عجزه عن توجيه دفة السياسات الدولية في العالم المعاصر فهذه المنظمات رغم ما قد يشوبها من عجز وعدم الفاعلية تشكل المرآة العاكسة لكافة التفاعلات التى تتم بين مركز النظام الدولى وأطرافه كما أن اليونسكو كمنظمة دولية تواجه منذ عدة سنوات أزمة حادة تكاد تهدد باستمرارها خاصة بعد إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها في نهاية ١٩٨٤ وانجلترا في نهاية ١٩٨٦ وتهديد دول أخرى بالانسحاب بتهمة أسلوب معالجة اليونسكو لبعض القضايا السياسية وإعتبار ذلك بعيدا عن مجالها كمنظمة فنية متخصصة أى غير سياسية . وتأتى الدول العربية في مقدمة الدول المتهمة بتعمد الاسهام في تسييس اليونسكو .

ويعرض د . حسن نافعة لدراسته في بابين يتضمن كل منهما عدة فصول إلا انه يبدأ بفصل تمهيدى يعرف فيه مراحل ما قبل اليونسكو فيذكر أن اليونسكو لم تكن أول منظمة عالمية تهتم بتنظيم التعاون الدولى في ميادين التربية والثقافة والعلوم والاعلام حيث أنه في إطار عصبة الأمم جرت محاولات تبنتها فرنسا لتنظيم التعاون الدولى في هذه الأمور ونجحت في أن تجعل عصبة الأمم تتبنى جمعيتها قرارا يرمى الى إنشاء لجنة لدراسة القضايا الدولية المتعلقة بالتعاون الثقافي والتربية .

وفي يناير ١٩٢٢ شكل مجلس العصبة لجنة دولية للتعاون الفكرى وبادرت فرنسا بإقتراح إنشاء معهد دولى للتعاون الفكرى مع عرض بتقديم دعم سنوى له ولكن قوبل العرض بفتور من قبل الرأى العام العالمى خوفا من مطامع فرنسا الامبريالية الثقافية ولكن إنشاء المعهد بعد تعهد فرنسا ١٩٢٤ بضمان الصفة الدولية له وإشراف عصبة الامم عليه وقد تحول هذا المعهد الى منظمة دولية في ١٩٣٨ عندما تمكن من التحضير لمؤتمر دبلوماسى حضره ممثلو حكومات ٤٥ دولة عضو وخمس دول أخرى كمراقبين من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وأسفر المؤتمر عن إبرام ميثاق دولى للتعاون الفكرى .

ويعرض د . حسن نافعة عن حجم العلاقات المؤسسية بين الدول العربية والمعهد الدولى وكيف أنها تباينت نظرا للفروق الضخمة سواء في درجة اهتمام المعهد نفسه بالدول العربية أو في درجة إهتمام الدول العربية بأنشطة المعهد وذلك لتباين الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في ظل مرحلة مابين الحربين العالميتين ووقوع الدول العربية في تلك الفترة تحت أشكال إستعمارية مختلفة ويخص الباحث بعرض لعلاقات المعهد بمصر وسوريا وفلسطين وكيف أنها لم تكن علاقات مجدية حيث كان الاهتمام الأكبر يوليه المعهد للقضايا الأوروبية .

وفي الباب الأول وهو بعنوان الاطار المؤسس وشبكة العلاقات ويتضمن فصلين الأول بعنوان اليونسكو الأهداف والوسائل وآليات العمل والفصل الثانى المجموعة العربية في اليونسكو .

وفي الفصل الأول وفي عرض لنشأة اليونسكو يوضح لنا بشكل قاطع بمقارنة بما ورد في الميثاق الأساسى بأن المؤسسين لليونسكو أرادوا لها أن تضطلع بدور فكرى وأيدلوجى الى جانب دورها الفنى في ميادين التربية والثقافة والعلوم .

فيبدأ الميثاق بعبارة شهيرة هى « لما كانت الحروب تبدأ من عقول البشر ففى عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام »

ويرى د . نافعة أن القول بأن اليونسكو أصبحت أكثر تسيسا وكان ذلك سببا في الانسحابات الأخيرة منها هو قول لا معنى له وكل ما في الأمر أن المضمون الفكرى والايدلوجى الذى تعكسه برامج وسياسات اليونسكو قد تطور بتطور النظام الدولى الذى تختلف سماته الآن عن النظام الدولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ويشرح د . نافعة الأجهزة الرئيسية المكونة لليونسكو وهى المؤتمر العام . المجلس التنفيذى ، السكرتارية في اطار رؤية منهاجية لعملية صنع السياسة في اليونسكو باعتبارها عملية مستمرة ومتعددة المراحل ودراستها كمحصلة للعديد من التفاعلات التى يمكن تحليلها على ثلاثة مستويات هى المدخلات – مستوى تفاعل المدخلات – مستوى تفاعل المخرجات مع البيئة الخارجية حيث أن الزاوية القانونية لاتكفى لتوضيح آليات العمل في اليونسكو وتوحى بأن

سياسة اليونسكو تعبير عن رأى الأغلبية حيث لكل دولة صوت واحد فى المؤتمر العام المختص بصنع السياسات العامة الا أنه من الناحية الفعلية تلعب الاختلافات بين امكانيات وقدرات الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية دورا واضحا فى التأثير على عملية صياغة وبلورة سياسة المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة المالية فى ميزانية المنظمة من زاويتين كسلاح سياسى بالتهديد بالامتناع عن دفع الحصة المقررة فى الميزانية أو التهديد بالانسحاب .

وفى الفصل الثانى يعرض تحت عنوان المجموعة العربية فى اليونسكو صعوبة تحديد مفهوم علمى دقيق للمجموعة العربية وذلك للعديد من العوامل المتعلقة بطبيعة النظام العربى ككل وإطاره المؤسسى المتمثل فى جامعة الدول العربية . وهذه المجموعة متحركة تتغير كما وكيفا بإستمرار ولم يكتمل بناؤها تماما داخل المنظمات الدولية عامة بسبب الوضع الخاص بفلسطين وعوامل أخرى وهى تتكون عامة من ٢٠ دولة تتباين فيما بينها من الناحية الجغرافية والثقافية والعلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الا أنها موضوعيا وبصرف النظر عن التوجهات الأيديولوجية تتصرف كوحدة واحدة تملك تراثا ثقافيا وحضاريا فريدا يعطى لها وزنا خاصة داخل اليونسكو . إلا أن مجموع ما تدفعه فى الميزانية العادية لليونسكو يتجاوز قليلا ١,٥٪ من إجمالى الميزانية وقد إتسمت هذه الحصة بالثبات ولم تتجه كما هو متوقع نحو الزيادة ويلى ذلك توضيحا للتمثيل العربى فى الأجهزة الرئيسية وأجهزة الاتصال ورسم السياسات العربية والتى تنقسم لنوعين - اللجان الوطنية العربية - والوفود الدائمة للدول الأعضاء لدى اليونسكو .

وعلاقة اليونسكو بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اليكسو وإعتماد أوراق مندوب الأخيرة الدائم لدى اليونسكو بدوره كمنسق بين مندوبى الدول العربية والسكرتير العام وكيف أن الدول العربية قد نشأت من فاعلية الدور التنسيقى له وتنظر اليه كمجرد مراقب ليس له أى دور فى عملية صياغة السياسات سواء على المستوى الثنائى او على المستوى الأقليمى نتيجة للصراعات العربية العربية مما فتح ثغرة للمناورة وإضعاف للموقف العربى داخل المنظمة .

وعن علاقة اليونسكو بالمنظمات العربية الحكومية الأخرى والمنظمات العربية غير الحكومية يتضح من الدراسة محدوديتها الشديدة .

أما الباب الثانى والذى يحمل عنوان رئيس السياسات حيث يلقى الضوء على سياسات الدول العربية داخل اليونسكو .

وينقسم هذا الباب لأربعة فصول ، ففى الفصل الأول محاولة لتحديد الاطار العام لسياسة الدول العربية فى اليونسكو من خلال استعراض أهم القضايا التى عالجتها اليونسكو سواء ما يندرج منها تحت صراع الشرق والغرب وتمثل ذلك فى وجود رؤيتين أيديولوجيتين متصارعتين واحدة ليبرالية غربية وأخرى ماركسية حول جوهر وطبيعة الدور الذى يتعين على اليونسكو أن تقوم به لكافة القضايا التى طرحت للبحث داخل اليونسكو أو ما يندرج تحت قضايا الشمال والجنوب أو القضايا التى بادرت الدول العربية بطرحها باعتبارها قضايا تهم المنطقة العربية بصفة خاصة وتباين الموقف العربى باختلاف الأيدلوجية المسيطرة على النظم العربية فى كل حقبة زمنية . وتوجهات النظم سواء ناحية الغرب أو الشرق .

فى الفصل الثانى تحت عنوان انعكاسات القضايا السياسية العربية على اليونسكو يعالج بشكل تفصيلى كيف وجد الصراع العربى الاسرائيلى منذ أول مواجهة عسكرية ١٩٤٨ والحرب العراقية الايرانية طريقهما الى ساحة اليونسكو .

فبالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى كانت المشكلة التى واجهت الدول العربية هى كيفية تفادى إقامة علاقات غير مباشرة مع إسرائيل فى اطار الأنشطة الأقليمية فى نفس الوقت الذى كانت فيه اليونسكو هى الجهة الفنية المسئولة عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين وتأثير ذلك فى مرحلة ما بعد ١٩٦٧ ومحاولات اسرائيل تغيير المناهج الدراسية وموقف كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان من هذه القضية للحفاظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطينى بالاضافة لقيام اسرائيل بحفريات فى المناطق الأثرية بالقدس وخرقها المستمر لاتفاقية لاهاى ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية فى حالة النزاع المسلح .

كما يعرض د . حسن نافعة بالتفصيل لأبرز القضايا فيما يتعلق بموضوع الصراع العربى الاسرائيلى وهى بشأن قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب فى جميع فروع اليونسكو ١٩٧٤ وتكتل الدول العربية فى معركة دبلوماسية من الطراز الأول هذا التكتل الذى وصل ذروته باستصدار القرار التاريخى رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذى يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية .

أما الفصل الثالث الذى يحمل عنوان العرب وأزمة اليونسكو فهو يناقش الأزمة الأخيرة والتى أدت لانسحاب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا كقوتين عظميين وتأثير ذلك على عالمية المنظمة وفقدانها حوالى ثلث مواردها نتيجة لهذا الانسحاب .

كما يعرض د . حسن نافعة للأسباب الخفية والمعلنة الرسمية لانسحاب الولايات المتحدة وأثار تغيير الادارة الأمريكية ( كارتر . ريجان ) فى عدم تجديد انتخاب أحمد مختار امبو كمدير عام للمنظمة بالرغم من كونه قد رشح للمنصب فى عام ١٩٧٤ بتأييد من الولايات المتحدة ووقع ذلك على الدول العربية وتفاوت درجة تعاطفها معه وإختلاف مواقفها تجاه أزمة الانسحاب بين مواقف فعلية ورسمية .

وفى الفصل الرابع يناقش مدى التنافر والتجانس فى سلوك الدول العربية داخل اليونسكو وماذا كانت تتحرك ككتلة واحدة تجمعها مصالح مشتركة أو كوحدات متنافرة تتصادم أو تتعارض مصالحها القطرية وذلك من خلال رصد للأنماط التصويتية حيث إتضح تصويت المجموعة العربية غالبا فى إتجاه واحد وأثر توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى ظهور الصراعات العربية العربية .

ثم تنتهى الدراسة بفصل ختامى يعرض فيه الباحث د . نافعة لبعض الملاحظات النقدية حول اداء المجموعة العربية داخل اليونسكو منظورا اليها أولا كجهاز للمعونة الجماعية .

وثانيا كمنتدى للحوار بين الثقافات والحضارات وثالثا كحلبة أو ساحة للصراع السياسى ويرى د . نافعة أن اليونسكو كمنظمة دولية مارست تأثيرا مزدوجا على المجموعة العربية فهى من ناحية ساعدت على ابراز ودعم الخصوصية الذاتية لكل دولة عربية على حدة ولكنها من ناحية أخرى اتاحت الفرصة أمام الدول العربية فى نفس الوقت لكى تؤكد الطابع القومى للنظام الذى تنتمى اليه ومهدت السبيل أمامها لزيادة أواصر التعاون فيما بينها .

وبالرغم من أن الحضور العربى على ساحة اليونسكو يعتبر هائلا من حيث الكم فإنه بدراسة حجم الانجاز الفعلى وجد الباحث أنه لا يتناسب مع هذا الكم .

وهو ما يعنى أن هناك إمكانات عربية مهددة يمكن استغلالها على نحو افضل لو أمكن التزام العالم العربى بقواعد للسلوك توضح الحدود الفاصلة بين ما هو قطرى وما هو قومى .

والدراسة فى مجملها تمثل جهدا ضخما قام به د . نافعة حقق به هدفين من الدراسة ، الأول وهو الهدف العلمى الأكاديمى والثانى التعليمى التثقيفى مقدما قدرا كبيرا من المعلومات المتعلقة بالموضوع والمثيرة لاهتمام القارىء العربى العادى أو الباحث الأكاديمى المتخصص .

**نيهاد حسن محارم**

## □□ ابراهيم محمد عرفات :- « دور جماعات المصالح في النظام السياسى السوفيتى » رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ □□

في محاولة لدراسة السياسة السوفيتية ، دون اللجوء الى احد الاتجاهات التقليدية التى تستخدم عادة في هذا المجال ، جاءت هذه الدراسة للتعرف على الظروف التى يمكن ان يصبح في ظلها نشاط الجماعات ذات الأهداف الخاصة للسياسية السوفيتية . كذلك محاولة التعرف على العوامل التى تزيد من فعالية تلك الجماعات وقدرتها على التأثير على جهاز صنع السياسة ، الى جانب محاولة التعرف على الدور الذى تلعبه هذه الجماعات وخصائصها .

وتأتى هذه الدراسة في اربعة فصول :- يهتم الاول منها بتقديم الاطار النظرى لمفهوم جماعات المصالح . أما الثانى فيهتم بدراسة مقترب جماعات المصالح في دراسة النظام السياسى السوفيتى ، وذلك على ضوء التعرف بالمقتربات او المداخل التفسيرية لمعرفة ما الذى يقدمه اقتراب الجماعات ، ولاتوفره الاقترابات الأخرى .

ويأتي الفصل الثالث فيقدم دراسة حالة لجماعات المصالح السوفيتية ، وقد تم الجمع في هذا الصدد بين أسلوبين : الاسلوب الافقى ، فاختارت الدراسة إحد القضايا التى شاركت فيها جماعات مختلفة وهى قضية الاصلاح التعليمى في عهد خروتشوف . أما الثانى فهو الإسلوب الرأسى ، حيث اختارت الدراسة جماعتين احداهما مؤسسية ( الجيش ) والأخرى فكرية ( اتحاد الكتاب ) .

أما الفصل الرابع فيعالج موضوع جماعات المصالح في النظام السياسى السوفيتى في ضوء الاصلاحات الراهنة التى يدخلها جورباتشوف منذ ولايته للسلطة .

وخلص الباحث من عرضه لتلك الدراسة - التى تكتسب اهميتها من منظورين احدهما عملى والآخر علمى - الى مجموعة من النتائج قدمها في خاتمة الدراسة . فقد اظهرت الدراسة ان التعارض بين الشمولية ووجود جماعات للمصالح هو تعارض زائف . فجماعات المصالح توجد في كافة النظم السياسية على اختلاف انواعها والاختلاف بينها انما يكون في شكل ومدى حرية حركة تلك الجماعات تبعا للنظام الذى تعيش في ظله . وعلى هذا ، اخذت جماعات المصالح شكلا مؤسسيا ، حيث يلعب عنصر التنظيم دورا هاما في قدرة اى جماعة على النفاذ الى جهاز صنع القرار . ولذا كانت مؤسسات الدولة الرسمية بحكم تمتعها بخاصية التنظيم هى المثال البارز لجماعات المصالح ، وان كان ذلك لاينفى وجود صور أخرى لجماعات المصالح غير انها لازالت في طورها الجنينى . حيث توجد الاشكال التلقائية العفوية للدفاع عن المصالح الخاصة ، وصور اخرى تمثل الجماعات الاجتماعية العريضة [ القوميات على سبيل المثال ] . وتتوقف فرصة نمو هذه الأنواع الجديدة على احد امرين :-

١ - حدوث تغيير في بيئة النظام السياسى السوفيتى تعترف بشرعية سلوك تلك الجماعات

٢ - قدرة هذه الجماعات على نقل مطالبها الى تنظيم معترف به [ كما حدث بالنسبة لنقل مطالب الأرمن والاذربيجانيين الى مجلس السوفيت الأعلى ] .

كذلك اتضح من الدراسة ان محافظة جماعات المصالح على الشرعية الايديولوجية وعدم الخروج عنها يعطيها قدرة على الاستمرار وعلى التعبير عن مطالبها . ايضا اظهرت الدراسة الاثر الايجابى الذى تركته موجات الانفتاح التى شهدها الاتحاد السوفيتى على تلك الجماعات .

وكان من اهم الملاحظات هى تلك المتعلقة بسلوك جماعات المصالح في النظام السوفيتى والتى من اهمها ان الجماعة الواحدة هى في حقيقتها تعبير عن جماعات متعددة ، فهى بناء مركب من جماعات مؤيدة واخرى معارضة . وبناء على هذا - وهى الملاحظة الثانية - ان جماعات المصالح يمكن ان تاخذ مواقف متناقضة ، كما قد تتضارب سلوكياتها ولايمكن تفسير ذلك الا من زاوية السعى المستمر لتلك الجماعات للوصول الى اقصى مايمكن ان تحققه من مطالبها .

وختم الباحث - في النهاية - بملاحظتين :- اشار في الأولى ان استخدامه لاقتراب الجماعات لايعنى تقديمه له كبديل للمداخل التفسيرية الرائدة في السياسة السوفيتية - السابق الاشارة اليها - واشار في الثانية الى ضرورة مراجعة فكرة الشمولية التى - من وجهة نظره - لم يصل اليها اى نظام سياسى بعد ، وان جماعات المصالح لاتأتى على طرف نقيض مع النظم الشمولية وانما يمكن أن تجد لها مكانا بشرط مراعاة خصوصيات تلك النظم .

**أمانى الطرابيشى**

## □□ د . عبدالوهاب المسيرى : الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية ( دراسة في الادراك والكرامة ) - ١٩٨٩ □□

هذا الكتاب ليس دراسة في الانتفاضة فحسب - كما سجل المؤلف بيراعه في مقدمته - وانما هو ايضا دراسة في النماذج المعرفية والادراكية الكامنة وراء كل من الانتفاضة والمحاولة الصهيونية لقمعها . بمعنى من المعانى جزء من المحاولة الجارية بين علماء الانسانيات في العالم العربى لتأسيس علوم عربية انسانية مستقلة ، أكثر قدرة على تفسير واقعنا وعلى توجيهه وتحريكه من النماذج الجاهزة المستوردة والدراسة - في كافة الاحوال - تجيب على تساؤل كيف لعب الادراك الفلسطينى دورا محوريا في قيام الانتفاضة واستمرارها ؟ وتسلط الضوء على جوانب الأزمة في اسرائيل .

تناول المؤلف في الفصل الاول اهمية النماذج المعرفية في تحديد ادراك الانسان وخطورة التبعية الادراكية فيزعم ان الامة العربية الاسلامية تعانى الآن من حالة تبعية ادراكية كاملة اذ اننا نستورد نماذجنا المعرفية فيما نستورد من اشياء اخرى من الغرب . بل اننا بدأنا ننظر الى انفسنا من خلال عيون غربية ، ونحكم على انفسنا بمعايير مستقاة من « بلاد بره » هذه التى ملكت علينا شغاف قلوبنا . والنتيجة اننا اصبحنا كلنا منكسرين من الداخل حتى حينما نطرح اكثر الشعارات ثورية وانتصارا . وهذا مااسماه احد علماء الاجتماع الغربيين « بامبريالية المقولات » ان تكون مقولات المرء الادراكية مستقاة من الآخرين . فيرى الانسان نفسه متخلفا مهما يبذل من جهود ومهما ينتج من روائع . ثم يطرح فكرة الانتفاضة فيرى انها ليست تعبيرا عن اليأس وانما هى تعبير عن أمل عربى فلسطينى ، وليست رد فعل ميكانيكى لاسباب مادية وانما باعتبارها تعبيرا عن امتلاء انسانى فلسطينى وعن الهوية المتماسكة ( انجاز

المنظمة الأعظم ) هذا الوضع هو الذى ولد الثقة فى النفس وخلق لدى الفلسطينيين احساسا داخليا راسخا معرفيا ونفسيا بتجذرهم ، وعلاوة على ذلك جعلهم فى حالة نفسية لادراك تفاقم ازمة المجتمع الصهيونى . كما عرض المؤلف لأزمة الصهيونية واهمية دراستها كمدخل لفهم الانتفاضة وفى هذا الصدد طرح فكرة ازمة الشرعيتين : أولا الشرعية الصهيونية تلك الشرعية التى يسبغها الصهيونى على نفسه امام نفسه وأمام يهود العالم والعالم الغربى ككل ، وهو يحقق هذه الشرعية من خلال نجاح مشروعه فى عدة مجالات من بينها تحديد الهوية وتطبيع الشخصية والتوسعية والاستيطان . وثانيا : شرعية الوجود وهى الشرعية التى يود تأكيدها فى مجابهة العرب وتعبر عن نفسها فى تزايد القمع وترحيل العرب والاستيطان . وكما نرى تتداخل الشرعيتان فى منطقة مثل الاستيطان ، أى ان الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود مرتبطتان تماما وبالتالى فظهور الشرعية الفلسطينية لايقوض من دعائم الشرعية الصهيونية فحسب وانما يقوض من شرعية الوجود الصهيونى ذاته .

ويلقى المؤلف الضوء فى الفصل الثانى حول الانتفاضة وقضية الهوية . والراصدون لما يحدث داخل المجتمع الصهيونى يعرفون ان ازمة الهوية آخذة فى التفاقم وطرح المؤلف امثولات لهذا التفاقم مؤداها : وكأن مشاكل الهوية لاتنتهى فما معنى قضية الهوية ؟ قد يقول قائل ان هذه الاشكالية من مخلفات الماضى وأنها من الأمور الشكلية وانها لن تؤثر فى سلوك المستوطن الصهيونى من قريب أو بعيد ولكن هذا سيكون من قبيل تطبيع النسق السياسى الصهيونى :

**الهوية الفلسطينية فى تنام وتطور :**

فى مقابل هذا التخبط والتآكل اخذت الهوية الفلسطينية فى التنامى والتطور من خلال جهود منظمة التحرير الفلسطينية وعملها الدؤوب الصامت خلال عشرات السنين الماضية لتطوير الهوية والذى تمثل فى عشرات الاحتفالات والمعارض والكتب المصورة وغير المصورة والكاسيتات وشرائط الفيديو التى تحتفى بالهوية العربية الفلسطينية ، كما ادى ظهور عشرات الشعراء الفلسطينيين المبدعين مثل محمود درويش الى تعميق هذه الهوية وتماسكها ، كذلك انضم عرب المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الى عرب المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ فاكتشف كل هويته من خلال الآخر فازدادت الهوية وضوحا وازدادوا هم التصاقا وتماسكا وتزاوجا ( حرفيا ومجازيا ) . ولا أظن ان الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة والقطاع - على حد قول الكاتب - كان يمكنها أن تحقق ماحققت لو ان المنظمة خسرت معركة الهوية ، كما انها لو ظلت حبيسة الاشكال التقليدية ( العامة ) للكفاح لما انجزت ما أنجزت .

وحول الانتفاضة وتقويم « الشخصية اليهودية » فى الفصل الثالث يشير المؤلف الى اطروحة الصهاينة رؤيتهم للمجتمع اليهودى المثالى أى « المجتمع الصهيونى » كجزء من مشروع حضارى متكامل يهدف الى تقويم الشخصية اليهودية . والتقويم فى الخطاب الصهيونى يعنى شفاء اليهود من أمراض المنفى التى تتمثل فى عقلية الاستجداء من الغير أو الأغيار وفى الاعتماد السياسى عليهم وفى ازدواج الولاء ، ولكن بعد مرور اربعين عاما على تأسيس الدولة الصهيونية ومرور مائة عام على الاستيطان الصهيونى من الواضح ان اليهودى لم يشف تماما من طفيليته غير السوية مما ادى الى ما أطلق عليه الكاتب « تزايد الطفيلية الاقتصادية » وتفسير ذلك ان حجم ديون الدولة الصهيونية يجعل المواطن من أكثر الافراد مديونية فى العالم ، كما ان المواطن لم يتحول الى شخصية منتجة كما كان مقدرا له . ان الدعم الامريكى قد سلبهم السيادة الاقتصادية والسياسية وأية بقية باقية من انتاجية او احترام الذات لأن المعونات ضمنت له الاستمرار رغم ضعف الانتاج مما أفرز نمطا اقتصاديا سياسيا اجتماعيا جديدا أطلق المؤلف عليه عبارة من نحته هى عبارة « الاقتصاد التسولى » . كل ذلك أدى الى تساقط السيادة الاقتصادية وتزايد تكلفة التجمع الصهيونى . ويؤكد المؤلف ان الانتفاضة المباركة زادت من اعباء الأزمة الاقتصادية وبالتالى من أزمة السيادة .

**ازمة الاستيطان :**

يتعرض المؤلف فى الفصل الرابع للأزمة السكانية والأكذوبة الاستيطانية فيقول : ان من أهم اسباب ومظاهر تآكل الشرعية الصهيونية الأزمة السكانية العميقة التى تجعل من المشروع الصهيونى اكذوبة عقيمة دخلت فى طريق مسدود . فمنذ ظهور الحركة الصهيونية وهى تعانى من أزمة سكانية تتهددها فى الصميم ، ومع الانتفاضة الاخيرة تساقط الاجماع القومى بخصوص الاستيطان وانطلق السخط على الاستيطان المكيف من عقاله فوصف رابين المستوطنين بأنهم يشكلون عبئا على المؤسسة العسكرية ، وقد عبر الصراع بين المستوطنين والجيش عن نفسه فى حادثة « تيرزا بورات »التى قتلت بالقرب من قرية بيتا .

**تآكل الجيش الاسرائيلى :**

يتناول الفصل الخامس - اهم فصول الكتاب فى تصور المؤلف - تآكل الجيش الاسرائيلى وأشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ويؤكد ان النموذج المعرفى الادراكى أى ( نموذج الانسان السر الذى لايمكن تفسيره والذى يعبر عن نفسه فى شكل تكامل غير عضوى ) الذى ابتدعوه نموذج جديد كل الجدة يضيف الى التراث النضالى العالمى . وعن تآكل الجيش الاسرائيلى يوضح المؤلف انه ابتداء من حرب عام ١٩٧٣ بدأ ايمان المستوطنين الصهاينة بالعجل الذهبى - أى الجيش الاسرائيلى - فى الاهتزاز ثم فى التآكل ، ثم جاءت عملية غزو لبنان التى انتهت بانسحاب القوات الاسرائيلية دون تحقيق ماكانت تصبو اليه وهو « القضاء بشكل نهائى على المنظمة » وشهدت هذه الفترة عمليات فدائية مستمرة لم تتوقف البته كان آخرها وأهمها وتاجها عملية « قبية » التى بينت فيما بينت وبشكل لايدع مجالا للشك ان الذراع القوية ليست قادرة بالضرورة على حمايتهم طول الوقت وتوفير الأمن المطلوب لهم . ثم جاءت ثورة الحجارة لتبين مدى عجزه عن القيام بالعمليات الجراحية والضربات الاجهاضية التى تسكت الآلام مرة واحدة ، فقيادة القوات ترى ان استمرار الانتفاضة سيؤدى الى تصعيد العملية وهى فقدان المقدرة القتالية ، والى توقف أو تعطيل برامج التدريب والى تدهور القوات المسلحة الاسرائيلية فى صورة انخفاض الروح المعنوية والاحساس العميق بالخوف واليأس . كما اشار المؤلف الى احد انجازات الانتفاضة العديدة وهى سقوط القناع الديمقراطى ، فهى أى اسرائيل طالما ادعت انها قلعة امامية للحضارة الغربية وواحة غناء للديمقراطية ، فبعد ان كان يشير الاسرائيليون الى انه يتم الحفاظ على الأمن فى الضفة والقطاع بألف جندى وحسب ، تغيرت الصورة تماما ونقل عشرات الألوف من الجنود المدججين بالسلاح وبدأت عمليات الابعاد والاعتقال بدون محاكمة فضلا عن اعتقال الاحداث والعقوبات الجماعية .

وحول اشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ونموذج الترابط غير العضوى الذى يستند الى فكرة الانسان القادر على الابداع المستمر والذى لايمكن رده الى عناصر مادية معروفة مسبقا ، هذا النموذج يعبر عن نفسه - فى القاء الحجر وفى كل أشكال النضال الاخرى - يعبر فى شكل التنظيم والقيادة وطريقة القتال ( الكر والفر ) وانشاء مناطق محررة ونظم بديلة ووسائل الاتصال وتوظيف الاغانى والبطيخ وجثمان الشهداء فى عملية النضال واشعال النيران واشكال التكافل الاجتماعى .

وللتخلص من التبعية الاقتصادية - حيث ادرك المنتفضون ان نضالهم طويل ولابد من ضمان استمراره - بدأوا يحولون بعض المدن الى مناطق محررة اقتصاديا ويفصلون قطاعات كاملة من

حياتهم عن اسرائيل . وتهدف هذه العملية الى « تحطيم السيطرة الاسرائيلية » وتنمية « الاعتماد على النفس » . وبالفعل بدأ المنتفضون يعدلون من أنماطهم الاستهلاكية وأصبح التقشف وما يصاحبه من رفض السلع الاجنبية يمثل عنصر ضغط اجتماعي ، ينقلنا هذا العنصر في التحرك على مستوى النفس الانسانية الى عنصر آخر في تحرك المنتفضين على مستوى الذات وهو مفهوم التعاون فبدلا من ادراك الذات كعنصر مستقل عن الآخرين وفي صراع معهم تطرح فكرة الانسان الذي يحقق ذاته من خلال الآخرين لا على حسابهم . كذلك يرتبط العنصر الثالث بالعنصرين السابقين فهو يأخذ شكل « عودة » لشيء محدد : الأرض وطرق العمل التقليدية . وقد وصف سمير جليلة العملية بأنها « عودة القهقرى » وهي عبارة تصلح مفتاحا لفهم مايحدث . ويستخدم عالم الاجتماع الامريكي بيتر برجر اصطلاح الرجوع عن التحديث demodernization ليصف بعض اشكال الاحتجاج في المجتمعات الحديثة بما في ذلك المجتمعات الغربية مثل احزاب الخضر وغيرها من الظواهر التي تطرح قيما مختلفة عن قيم المنفعة واللذة التي سيطرت على المجتمع الغربي ابتداء من القرن السادس عشر . وقد استخدم الفلسطيني عبارة « العودة القهقرى » في مقابل فكرة التقدم .

بواكير الحصاد :

وفي الفصل الاخير من الكتاب والموسوم بـ « بواكير الحصاد وبعض النتائج الاولية للانتفاضة » يحاول المؤلف رصد النتائج المماثلة بالنسبة للانتفاضة ويمكن رؤيتها على ثلاثة مستويات : العربي والدولي والصهيوني سنعرض لها على سبيل المثال وليس الحصر .

فعلى المستوى العربي الفلسطيني جسدت الانتفاضة شعار ( الوحدة على ارض المعركة ) فأنجزت الوحدة الوطنية حول هدف انهاء الاحتلال وتجاوزت مرحلة الثورة من الخارج للداخل وبدأت مرحلة الثورة من الداخل في الداخل ولكنه داخل على علاقة وثيقة بالخارج الذي يضمن له البقاء والاستمرار ، كما قضت الانتفاضة على البقية الباقية من أي اعجاب بالنموذج الاسرائيلي كما ظهر يقين فلسطيني هادىء بأن العودة ليست حلما ثوريا بعيد المنال .

**وعلى المستوى العربي** : أخمدت الانتفاضة الاصوات الانهزامية الواقعية وانكشف امام العرب كثير من الاساطير الصهيونية التي كانت تخيفهم مثل الموساد كما أثبت نموذج التكامل غير العضوي في الانتفاضة انه من الممكن اشتراك عناصر غير متجانسة في العقل الثوري وأنه لاضرورة لتحقيق الوحدة الكاملة وانما يمكن الاكتفاء بالحد الادنى من الوحدة والوفاق .

**وعلى المستوى الدولي** : سقط القناع الديمقراطي عن اسرائيل وبالتالي ظهرت حقيقتها امام العالم باعتبارها دولة عنصرية استيطانية . وبالنسبة للولايات المتحدة فمما لاشك فيه ان أحداث الانتفاضة قد هزت من دور اسرائيل كوسيط حيث كانت تطرح دائما نفسها باعتبارها حاملة الطائرات زهيدة التكاليف لكن الانتفاضة بينت أنها مكلفة من الناحية الاعلامية والاقتصادية والسياسية .

**وعلى المستوى الصهيوني** : نبدأ بصهاينة الخارج اذ ان الانتفاضة رجحت الكفة لصالحهم في محاولتهم القديمة للتخلص من الهيمنة الصهيونية اذ لم يعد يمكن لاسرائيل ان تتحدث عن ضمان أمنهم وهي موجولة في الدفاع عن نفسها . أما بالنسبة لصهاينة المستوطنين فان الانتفاضة ستعمق كل جوانب ازمة التجمع الصهيوني سواء الاقتصادي أو السياسي وتعميق هاتين الازمتين يترجم الى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة وتآكل السيادة الاقتصادية والسياسية . كما بددت الانتفاضة حلم اسرائيل الكبرى تماما وأدت الى انقسام المجتمع الاسرائيلي تجاه الاستيطان وجدواه ، والى تعميق ازمة التجمع السكانية بزيادة النزوح وتساقط المهاجرين السوفيت وتزايد العزوف عن الانجاب بسبب الاحساس بعدم الأمن .

وفي خاتمة العرض لانعدم قولا في أن الدراسة إضافة هامة للمكتبة السياسية العربية علاوة على ما زخرت به مؤخرا من دراسات بدت جادة في معالجة الانتفاضة من جوانب شتى حتى ليمكننا القول ان الانتفاضة في هذه الآونة تمثل حجر الزاوية في الكفاح العربي الفلسطيني تحت لواء منظمة التحرير وفي كنف دولة فلسطين ، وتحمل في جعبتها حسابات الواقع المعاش والمستقبل الفلسطيني المنظور .

**محمود طه شيحه**

## □ عبدالسلام محمد محمود نصير ـ الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية ـ دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ ـ رسالة ماجستير ـ كلية التجارة جامعة عين شمس ـ ١٩٨٩ □ □

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ادراج ظاهرة القروض الخارجية كجزء من نظرية النمو الاقتصادي ، وتوضيح الشروط الكفيلة بتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد التي تتيحها القروض الاجنبية ، كما تحدد القواعد التي يمكن الحكم على اساسها عما اذا كانت الشروط التي تعقد بها القروض ملائمة لاهداف النمو أم لا ؟ علاوة على القاء الضوء على أثر الديون الخارجية على الاقتصاد المصري ، وتوضيح الاسلوب الذي يمكن من خلاله تخفيض نسبة الاعتماد ـ تدريجيا ـ على مصادر التمويل الخارجي الى ان تصل الى مرحلة النمو المعتمد على الذات . وتنقسم الدراسة في هذا البحث الى ثلاثة ابواب :

الباب الأول : ويتناول مفهوم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استعراض بعض ما ورد حول نظريات النمو الاقتصادي ، بهدف التعرف على دور رأس المال في عملية التنمية ومدى أهمية هذا العنصر كعامل أساسي لها . وقد اتضح ان جميع رواد النمو والتنمية قد اشاروا بصيغة صريحة أو ضمنية الى اهمية وضرورة رأس المال كعامل مؤثر وحافز على عملية التنمية .

تناول الفصل الأول الاحتياجات المالية للتنمية ، وقدرة المصادر المحلية على توفيرها ، وذلك من خلال تقدير العلاقة القائمة بين معدل نمو الدخل ومعدل الاستثمار واستعان الباحث بأساليب وطرق مختلفة ، ومن خلال دراسة تطور المدخرات خلال فترة الدراسة اوضح الباحث ان نسبة الادخار الناتج ضعيفة لدرجة انه لا تستطيع تمويل التنمية الاقتصادية بدون الاعتماد على الادخار الخارجي .

أما عن حصيلة الضرائب فقد اثبت الباحث بأنها تغطي في حدود ربع الانفاق أو ما يزيد قليلا خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٧٠/٧١ وكانت تمثل في نفس الوقت ثلث الايرادات ، وانخفضت مساهمة الضرائب في الايرادات العامة إلى ان وصلت ادناها عام ١٩٧٥ .

واستهدف الفصل الثاني القاء الضوء على الحجم الامثل للمديونية من خلال عرض تطور مجموعة من النماذج التي تخلص بنتيجة مؤداها ان لقياس منفعة القرض فانه يجب ان يكون المعامل موجبا اذا تجاوزت ( نسبة الميل الحدي للادخار إلى معامل رأس

المال ) سعر الفائدة المتعاقد عليه ، ويكون سالب فى الحالة العكسية وينعدم اذا تساوى الاثنان ، وبالتطبيق على الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة يتضح ان الميل الثانى كان سالبا طوال فترة العرض ليعبر عن تجاوز سعر الفائدة على القروض لنسبة الميل الحدى للادخار/ معامل رأس المال ، ويعزى ذلك الى انخفاض الميل الحدى للادخار من ناحية ـ كأن ـ يحقق قيم سالبة فى بعض السنوات ـ وارتفاع اسعار الفائدة على القروض من ناحية أخرى ، الا ان معامل منفعة القرض حققت اعلى قيم سالبة لها عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ .

الباب الثانى : يهدف الى تحليل مشكلة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى ، ينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول :

١ ـ يحاول تحديد اسباب حجم المديونية الخارجية ، وذلك من خلال دراسته لاختلال التوازن الاقتصاد الداخلى ( الفجوة الداخلية ) والخارجى ( الفجوة الخارجية )

ويتضح ان أسباب تزايد المديونية تتمثل فى التزايد المستمر فى الاستهلاك وزيادة فجوة الموارد المحلية والتى تعزى اساسا إلى نقص المدخرات ، وعدم تناسب الانفاق العام مع الموارد العامة للدولة ، حيث بلغ العجز نحو ٤٩٠٠ مليون جنيه خلال الفترة ٨١/٨٢ ـ ٨٥/٨٦ مقابل ٣٥٦٠٫٧ مليونا خلال الفترة ٧٥ ـ ٨٠/٨١ واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومى بالاضافة الى عدم التناسب بين نمو كمية النقود ونمو العرض الحقيقى للسلع والخدمات .

أما الأسباب الخارجية فلعل أهمها : عجز ميزان المدفوعات والمتمثل فى عجز الميزان التجارى ، والذى يعزى إلى تراجع نسبة الزيادة فى الصادرات بالنسبة للواردات ، نظرا لسيطرة المواد الاولية على هيكل الصادرات ، وهيمنة المواد الغذائية والسلع الرأسمالية على هيكل الواردات .

٢ ـ يتناول تحليلا لتطور دين مصر الخارجى خلال فترات مختلفة مع تحليل أسباب هذه الديون مع دراسة سلوك نمو الدين الخارجى لمصر . وأوضح هذا الفصل أهمية دور العوامل السياسية والضغوط الخارجية فى عملية الاقتراض الخارجى .

٣ ـ يقوم بتقسيم الديون الخارجية حسب مصادرها الرسمية منها ( متعددة الاطراف ـ وثنائية ) والخاصة (تسهيلات موردين واسواق مالية ) . وأعتمد الباحث فى هذا التقسيم على بيانات البنك الدولى خلال الفترة ٦٧ ـ١٩٨٢ .

وبملاحظة الديون المستحقة لمصادر خاصة ، نجد ان الديون فى شكل تسهيلات موردين تنمو بمعدل أسرع فى مجموعها من التسهيلات المصرفية والاقتراض من الاسواق الدولية والذى يعتمد على مدى القدرة على السداد والجدارة الائتمانية .

ويلاحظ تراجع كفاءة استخدام الدين خلال نفس الفترة لتقتصر كفاءة الاستخدام للديون متعددة الاطراف لتقتصر على ٦٥٫٣٪ عام١٩٨٣ مقابل ١٠٠٪ عام ١٩٦٧ ، الأمر الذى يؤدى إلى تحمل الدولة لمصاريف هى فى غنى عنها ممثلة فى رسم الارتباط على الجزء غير المسحوب .

وتناول ايضا الديون الخارجية وأهم مصادر الحصول عليها وذلك بالتعريف بكل مصدر ، وتحديد حصته فى تمويل ومساعدة الاقتصاد المصرى ، وشروطه والفترة الزمنية التى يسمح بها . ثم اظهر هذا الفصل تركز المديونية مع الولايات المتحدة الامريكية ( ٣٦٫٥٪ ) واحتلت القروض الغذائية المركز الأول والقروض الاستثمارية المركز الثالث بنحو ١٨٪ .

الباب الثالث : ويهدف هذا الباب ( الديون الخارجية ودورها فى التنمية ) إلى القاء الضوء على العلاقة بين المديونية والتنمية .

تناول الفصل الأول مؤشرات الانماء فى الاقتصاد المصرى من خلال عرض لتطور حجم الاستثمار الثابت فى مصر ، وقد أوضح ان الاستثمار كمتغير لم يحقق معدلات التنمية المرجوة منه نظرا لعدم توافر شرطى التوالى والتعاظم فى الدفعة الاستثمارية . وبدراسة الدخل المحلى ومعدلات نموه ، يتضح انها كانت تتم بطريقة غير متوازنة .

تناول الفصل الثانى : توضيح أهم الاثار المترتبة على المديونية الخارجية على الاقتصاد المصرى من خلال استعراض معدلات النمو الاقتصادى ، ومن خلال دراسة أثر الاقتراض الخارجى على الاسعار ، وتناول ايضا أثر تزايد الديون الخارجية على القدرة الذاتية على الاستيراد حيث أوضح التزايد المستمر للمديونية انها تؤدى إلى إحداث اثار عكسية مما يؤدى إلى اعاقة التنمية بدلا من ان تكون عاملا مساعدا لها .

وبدراسة أثر تزايد عبء الديون على الانتقال الصافى للموارد الاجنبية ، أوضح ان الاستفادة الحقيقية للتنمية الاقتصادية من القروض فى صافى تلك القروض وليس فى اجمالى القروض . وقد اتضح ان استفادة التنمية فى القروض كانت سالبة فى السنوات التى كانت التدفقات فيها سالبة ، وكانت أقل جدوى فى السنوات التى تلتهم فيها خدمة الدين نسبة كبيرة من القروض المحسوبة . وأوضح الباحث أثر الاقتراض الخارجى على معدل الادخار المحلى حيث ان الاقتراض الخارجى قد تم لاستكمال المدخرات المحلية وبذلك يكون الاقتراض الخارجى فى مصر قام بتمويل مستوى اعلى للاستهلاك .

استهدف الفصل الثالث إلقاء الضوء على الديون الخارجية واستراتيجية الاعتماد على الذات وأوضح ان هذه القروض تحدث إعادة توزيع للتجارة الخارجية لصالح البلاد الدائنة ـ حيث تزداد الواردات عند قدوم القرض وتزداد الصادرات عند سداده . وتناول البحث عرضا لمراحل الضغوط الخارجية التى تعرضت لها مصر سواء اكان من الدول الرأسمالية أو الدولة الاشتراكية . ثم أوضح اهمية مختلف العوامل غير الاقتصادية ، ومختلف أنواع الضغوط التى يتعرض لها الاقتصاد القومى ووضعها فى الاعتبار .

**إيهاب صلاح الدين**

## □ الحرب الاذاعية ـ د . فؤاد بن حساله ـ ترجمة د . انشراح الشـــال ـ ١٩٨٨ □ □

هذا الكتاب هو صفحات مستخلصة من الرسالة التى تقدم بها فؤاد بن حاله للحصول على درجة دكتوراه الدولة فى القانون والعلوم السياسية من احدى جامعات باريس ( Paris Sud ) وعنوان رسالته : « دور الوسائط فى العلاقات الدولية » . ولقد قامت د . إنشراح الشال ، عضو هيئة التدريس بكلية الاعلام جامعة القاهرة بترجمة هذا الكتاب الذى يدور حول اهمية البرامج الموجهة . وما يمكن ان تقوم به فى مجال العلاقات الدولية .

ويتناول الفصل الأول « إمكان تحقيق إعلان دون حواجز » عدة موضوعات . فيتعرض أولا للاتجاهات العالمية الثلاثة للاعلام بما فى ذلك الدول الغربية ومفهومها الليبرالى . والدول الاشتراكية وهيمنة الدولة أو الحزب على كل ما يمس الأيديولوجية بما فيها الاعلام . والدول النامية ومفهوم دور الاعلام فى التنمية ومحاربة كل أشكال التبعية الاقتصادية والثقافية .

ووضح كيف أن الأنظمة فى الدول النامية قد اختارت الابتعاد عن حرية التعبير ولجأت إلى تكميم الأفواه ولذلك لاقت الاذاعات الموجهة نجاحا كبيرا فى هذه الدول نتيجة للتعتيم السياسى والثقافى ولجوء جمهور إلى الاذاعة الموجهة ثم يتعرض بعد ذلك إلى أنواع الدعاية وهى الدعاية البيضاء والرمادية والسوداء حيث يتم التفرقة بينها على

ساس اخفاء المصدر والأهداف من عدمه . ويتضح من ذلك أن الدعاية السوداء منافية تماما للأخلاق وتظل جذورها واهدافها ومصادرها سرية وتظهر نفسها كما لو كانت تنبعث من حركة شعبية معادية للنظام الحاكم . ثم يؤرخ الفصل لأول برامج موجهة للخارج عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٨ . ففى سنة ١٩١٥ بادرت المانيا ببث نشرات اخبارية وتبعتها روسيا حيث قام لينين بانشاء محطة . وسكو . ويؤرخ كذلك لظهور أول برنامج باللغة العربية فى ٣١ مايو ١٩٣٤م من خلال راديو القاهرة ، ويتعرض الفصل الثانى الراديو فى المعمعة : ازدياد الخطر والحرب » لتنظيم الدول للمسائل المتعلقة بالبث ويوضح فشل جميع الاتفاقيات فى وضع حد للاعتداء الاذاعى . ففى اثناء الحرب العالمية الثانية دخلت الاذاعة المعركة كسلاح لايستهدف المحاربين فى الميدان فقط ولكن يستهدف أيضا الجبهة الداخلية لتحطيم معنويات المدنيين ولذلك لجأت بعض الدول إلى أسلوب التشويش على البرامج الأجنبية وإلى منع الاستماع إلى برامج محطات الاعداء وفرض الغرامة وعقوبة الحبس على من يستمع الى البرامج الموجهة .

ويتعرض الفصل الثالث إلى مشكلة تقسيم الأثير بين المنتصرين وتم إنشاء لجنة دولية لتسجيل الترددات مهمتها تسجيل الترددات المبلغ عنها ولما كانت هناك زيادة مستمرة فى عدد الدول الباثة للاذاعة الموجهة ، وبسبب التطور التقنى الذى حدث فى مجال الاتصال ، أصبحت مشكلة تقسيم الترددات أكثر تعقيدا ومن الصعب التغلب عليها وكانت مهمة مؤتمر سنة ١٩٧٩ إعادة تقسيم الموجات من جديد على المستفيدين ( الدول والهيئات .. الخ ) الذين يتكالبون للحصول على « مكان فى الاثير » .

ويتعرض الفصل الرابع إلى استخدام الاتحاد السوفيتى والحكومات الشيوعية لسلاح التشويش الذى بواسطته تم عزل المواطنين عن هذا الاحتكاك الخبيث بثقافات المجتمعات المفتوحة خارج حدود بلدهم .

ومن الجدير بالذكر أنه من الصعب تقويم تأثير المحطات الغربية على تطور النظم الشيوعية على المدى الطويل ، ولكن هناك ما يشير إلى أن الاذاعات الغربية قد اجبرت الدول الشرقية على إعطاء قدر من الحرية لوسائل الاعلام فيها . ثم يشير الكتاب بعد ذلك إلى التقدم الملحوظ لمستوى التدفق الاعلامى بين الشرق والغرب حيث شكلت الاذاعات الغربية الوسيلة الوحيدة للمنشقين والمعارضين حيث أنها تسمح بسماع صوتهم داخل دولهم .

ومن المفارقات أن البرامج الغربية الموجهة للعالم الثالث تشكل تهديدا للتجانس الثقافى فى الدول النامية ، فى حين أن البرامج الموجهة للدول الشرقية تشجع التعارض وتؤكد الهوية القومية ، حتى بالنسبة للجماعات الاثنية غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى . ولقد أدى ذلك الى قيام الأنظمة الموجودة فى أوربا الشرقية بالمطالبة بشدة بالمصالح القومية لبلادها فى إطار درجة إستقلالها الذاتى بالنسبة للاتحاد السوفيتى ويبدو أن الأنظمة التى كانت ترتفع فيها نسبة الاستقلال الذاتى كانت تخشى تأثير الاذاعات الغربية بدرجة أقل .

ويتعرض الفصل الخامس « المواجهة الاذاعية بين الشمال والجنوب والتنمية القومية » للعلاقة الوثيقة بين تطور وسائل الاعلام والتنمية القومية . حيث يرى البعض وجود علاقة ما بين الاتصال الجماهيرى وبزوغ فكرة العمل القومى . ومن ثم يبدو الاتصال وكأنه ضرورة بالنسبة لتنمية الأمم وتطوير الفكر الانسانى .

ففى أثناء حرب الموجات بين الشمال والجنوب ، لعبت مصر دورا هاما حيث وظفت اذاعة صوت العرب لتكسر شوكة الامبريالية ولقد تمكن ناصر من خلال الراديو فى إشعال حركات جماهيرية فى المنطقة العربية . ومن خلال خطبه المذاعة استطاع ناصر إسقاط حلف بغداد الموالى للغرب . وبفضل الراديو استطاع أيضا أن يوهم من شأن الاستعمار البريطانى فى جنوب شبه الجزيرة العربية وبالنسبة للمحطات السرية فهى لاتعتبر محطات قرصنة إذاعية تبث موسيقى البوب من سفن موجودة فى المياه الدولية أو من أجهزة إرسال تابعة لجماعات أو لاحزاب سياسية كما يحدث فى فرنسا أو فى إيطاليا . ويؤرخ للمحطات السرية فى الأصل بالحرب العالمية الثانية . وكانت الدول تستعين بها غالبا ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لتشجيع عمل تخريبى او لنشر ايديولوجية ما ومن خلال الدعاية التى تبثها محطات غير معترف بها رسميا ، كانت الدول تحتفظ بنسبة من وسائل التأثير لكى تعدل فى خططها للوصول إلى هدفها ، أو بأسلوب آخر ، كانت هذه الدول تتجنب الاذاعة الرسمية من أن تهتز صورتها فى عمليات غير موثوق فى نتائجها . ومن جانب آخر ، تنتفى المسئولية القضائية عن الدولة المعنية فى حالة الاذاعات غير الرسمية .

ويتعرض الفصل السادس « وسائل الاعلام والسياسة الخارجية » لمحتوى البرامج الموجهة للخارج حيث تسود الأخبار النوعيات الأخرى من البرامج .

وعموما تقوم الدول بتمويل هذه البرامج الموجهة بشكل مباشرا أو غير مباشر . ويمكن القول بأن العمل الاذاعى الموجه يشكل « أداة أو وسيلة للدفاع ولتوضيح السياسة القومية » .

خلاصة القول أن هناك ثلاث مراحل يجب ذكرها عند الحديث عن البرامج الموجهة وهى أولا : أنها كانت فى البداية سليمة وبناءة . ثانيا : أن التوتر الدولى الذى لايتوقف عن الزيادة هو الذى ابتعد بها عن طريق الصواب وجهها إلى ما هى عليه الأن . ثالثا : أن السمة العالمية لهذه الاذاعة قد تحددت باستخدامها كسلاح فى الحرب ومع بداية السبعينات دخلت الاذاعة الحرب الاقتصادية .

وقامت الكتلة الشرقية بعمل دعاية خفية لصالح النموذج الاقتصادى الذى تتبناه ، أما الدول الغربية ، فيأتى إستخدام الراديو لتعريف الدول الأخرى بالمنتجات الوطنية لترويجها فى المرتبة الأولى . ولم يقتصر الأمر على الصناعة ولكنه امتد ليشمل الثقافة والطب والسياحة .

غادة رأفت

# كتب جديدة وردت الى المجلة

## الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا

### □ خلال اثنى عشر عاما ( ١٩٧٧ - ١٩٨٨ )

### □ وزارة الخارجية المصرية - القاهرة - ١٩٨٩

كتاب جديد من الكتب البيضاء التوثيقية التى تحرص وزارة الخارجية المصرية على اصدارها بين حين وآخر ويتناول الكتاب ابعاد التحرك الدبلوماسى المصرى فى افريقيا فى محاوره الثلاثة الثنائية والاقليمية والقارية خلال فترة الاثنى عشر عاما الماضية ( ١٩٧٧ - ١٩٨٨ ) والأهداف التى رمى اليها والانجازات التى نجح فى تحقيقها .

وتعرض اقسام هذا الكتاب ثمانى مجموعات من الوثائق الرسمية - هى بمثابة ترجمة امينة وتقييم موضوعى - لنشاط الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال هذه الفترة ، وتشمل هذه الوثائق ما يلى :

أولا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانيا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثا : نصوص اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التى تم ابرامها بين مصر وبين الدول الافريقية .

رابعا : اتفاقات التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية وبين الدول الافريقية والمنظمات الدولية .

خامسا : نصوص البيانات الختامية المشتركة الصادرة عن اجتماعات مجموعة أندوجو لدول حوض نهر النيل .

سادسا : نصوص الاتفاقات الموقعة بين جمهورية مصر العربية وبين منظمات دولية .

سابعا : نصوص اتفاقات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وبين الأحزاب الأفريقية .

ثامنا : نصوص أهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية .

## المشاريع الوحدوية العربية ( ١٩١٣ - ١٩٨٧ )

### □ دراسة توثيقية اعداد : د . يوسف خورى

### □ الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٨

هذا كتاب توثيقى لمشاريع وحدوية - الرسمية منها وغير الرسمية ، الشاملة منها والاقليمية - التى ظهرت منشورة فى كتب او مجلات او جرائد اعتبارا من مقررات المؤتمر العربى الأول المنعقد فى باريس عام ١٩١٣ وحتى آخر عام ١٩٨٧ .

والكتاب من مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية وقام باعداده الدكتور يوسف خورى .

ويشتمل الكتاب على ٩٥ مشروعا وحدويا رئيسيا يتفرع منها ٢٩٢ وثيقة ما بين اقتراحات مشاريع ودساتير وحدوية واتفاقات او معاهدات ثنائية او متعددة الجوانب ومقررات وقوانين ومراسيم وقرارات وبيانات او تصاريح مشتركة وخطب ومحاضر مناقشات ومذكرات وعرائض .. الخ ..وكلها تتناول موضوع الوحدة او الاتحاد او التضامن او التكامل او التآخى او التعاون العربى فى مختلف جوانبه وصوره المتعددة .

ورتب الكتاب المشاريع الرئيسية الـ ٩٥ حسب التسلسل الزمنى بالتتالى ثم رتبت الوثائق الـ ٢٩٢ التى تتفرع منها وذلك ضمن كل مشروع رئيسى اذا ما اشتمل على اكثر من وثيقة واحدة حسب التسلسل الزمنى ايضا .

# المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة

## □ المؤلف : مصطفى نور الدين عطية

## □ الناشر : مركز البحوث العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨٩

تتعرض الدراسة لقضية محورية يحاول المؤلف تناولها من منطلقين اساسيين : من ناحية اولى التعرض للنظرية الاقتصادية التى حاولت تفسير عملية التخلف فى بلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، مع ما تحمله هذه النظرية من تنوعات ومن ناحية اخرى تناول هذه القضية بشكل عينى باستقراء الواقع واستخلاص النتائج المترتبة على هذا الاستقراء . بمعنى آخر تناول لقضية حدود التنمية فى البلدان المتخلفة فى ظل شروط محددة داخلية وخارجية . داخلية حيث يسود نمط نمو رأسمال له خصوصيته وخارجية حيث تهيمن شروط محددة للنظام الرأسمالى الاقتصادى الدولى تجعل من سياسة هذه البلدان متسمة بالتبعية له .

ومعنى هذا رؤية الأفكار وتطورها فى التقائها مع الواقع ومدى تعبيرها عنه وهذه الرؤية تأخذ صيغة مزدوجة اذ من جهة تعنى بدراسة النظرية وتطورها على صعيد الفكر ومن الجهة الأخرى التطبيق الممكن للنظرية الرامية لانجاز تنمية مستقلة .

وقضية هذه الكراسة مطروحة فى مصر وتمس مصائر طبقات وقوى اجتماعية وسياسية متعددة وتفرض نفسها على كل نقاش وعمل سياسى .

# الانتفاضة الفلسطينية ـ الجذور ـ الواقع ـ الآفاق

## □ أعمال ندوة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

## □ تونس ـ ٢٨ مارس ـ اول أبريل ١٩٨٨

يضم هذا الكتاب اعمال الدورة الأولى للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لعام ١٩٨٨ والمعقودة بتونس فيما بـ ٢٨ مارس ، اول ابريل ١٩٨٨ والمخصصة لدعم الانتفاضة الفلسطينية بمناسبة مرور اكثر من اربعة اشهر ـ ـ اك ـ على اندلاعها فى الأرض العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعقدت الدورة تحت شعار . كل الدعم للانتفاضة حتى ينتزع الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ويتضمن الكتاب كلمات الافتتاح من السيد/فاروق ابو عيسى امين عام اتحاد المحامين العرب والسيد/فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم ينشر الكتاب مجموعة الدراسات السياسية المقدمة والتعقيبات عليها ومنها دراسة النظام العربى وقضية فلسطين للدكتور احمد يوسف احمد والمشكلة الفلسطينية وظاهرة الاستعمار العالمى للاستاذ الباهى الأدغم والانتفاضة تراث وحاضر ومستقبل ظافر للدكتور محجوب عمر وملاحظات اولية حول الشرعية الدولية والقضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات والدكتور حازم جمعة ودور المنظمات غير الحكومية فى دعم القضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات .

وفى الخاتمة كلمة الأخ صلاح خلف نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والاستاذ عمر بن تومى سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ثم البيان الختامى والقرارات والتوصيات .

# الدراســات الاعــلامية

## □ العدد ٥٥ [ ابريل ـ يونيو ١٩٨٩ ]

## □ الناشر : المركز العربى للدراسات الاعلامية

كتب الاستاذ صلاح الدين حافظ ( رئيس التحرير ) الكلمة الافتتاحية حول حرية الصحافة والتعددية السياسية . وتضمن العدد عشر دراسات تناولت الاعلام العربى بين الواقع والطموح ، التليفزيون والطفل العربى ، ادوات الربط فى الكتابة الصحفية ، الصحافة الزراعية المصرية ، الاعلام الاقليمى فى القرن الحادى والعشرين ، تطور وسائل الاتصال والمواجهة الاعلامية القادمة ، الثورة الصناعية الثالثة وتكنولوجيا المعلومات ، زيادة الانتاج والانتاجية ، رسالة علمية جديدة ، الشاشة الصحفية . كما شمل العدد الأبواب الثابتة ومنها . احداث اعلامية . القاموس الاعلامى .

**أحمد يوسف القرعى**

# رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

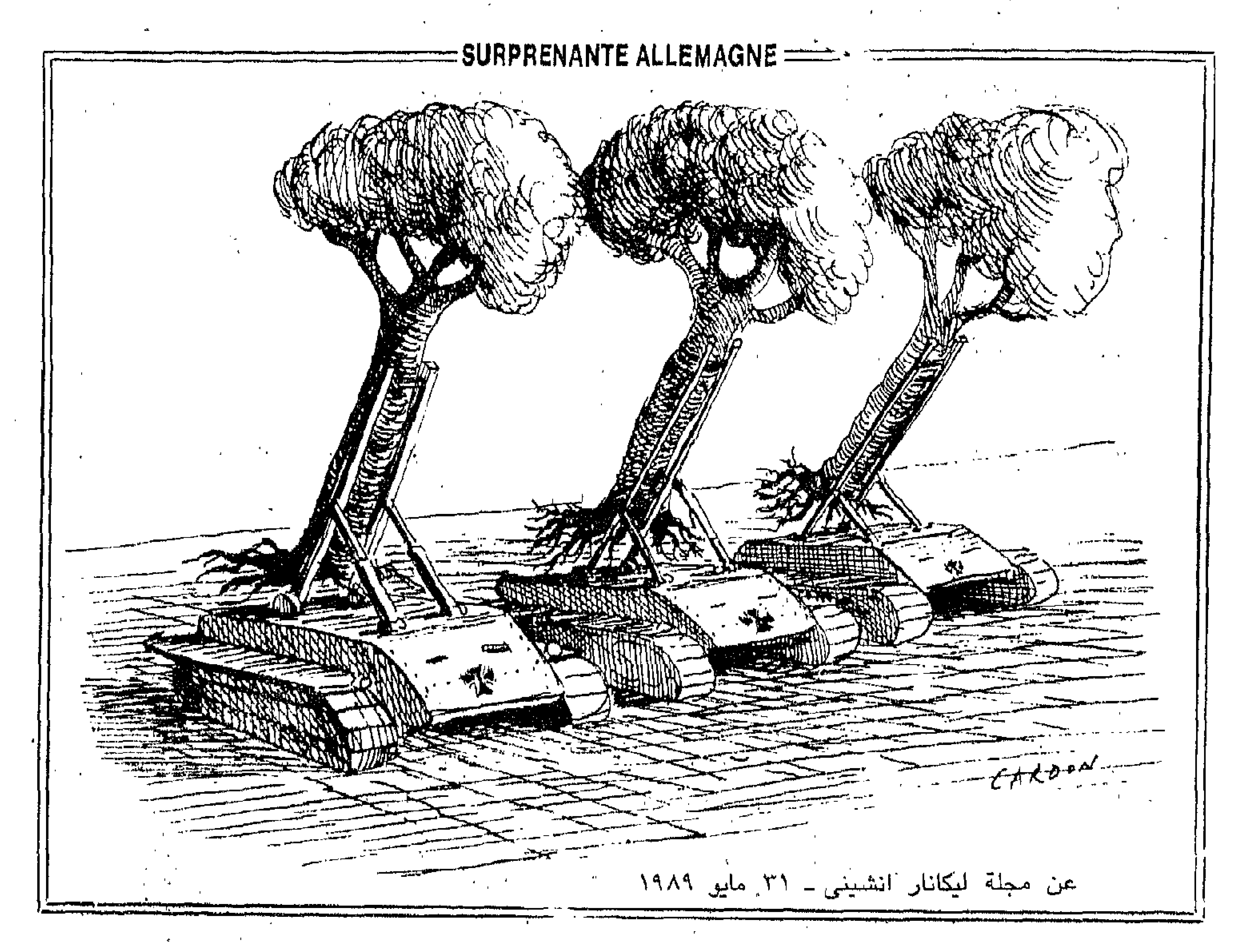



الانتخابات فى بنما ـ بدون تعليق
صحيفة [ انترناشيونال هيرالدتربيون ـ ١٧ مايو ١٩٨٩ ]

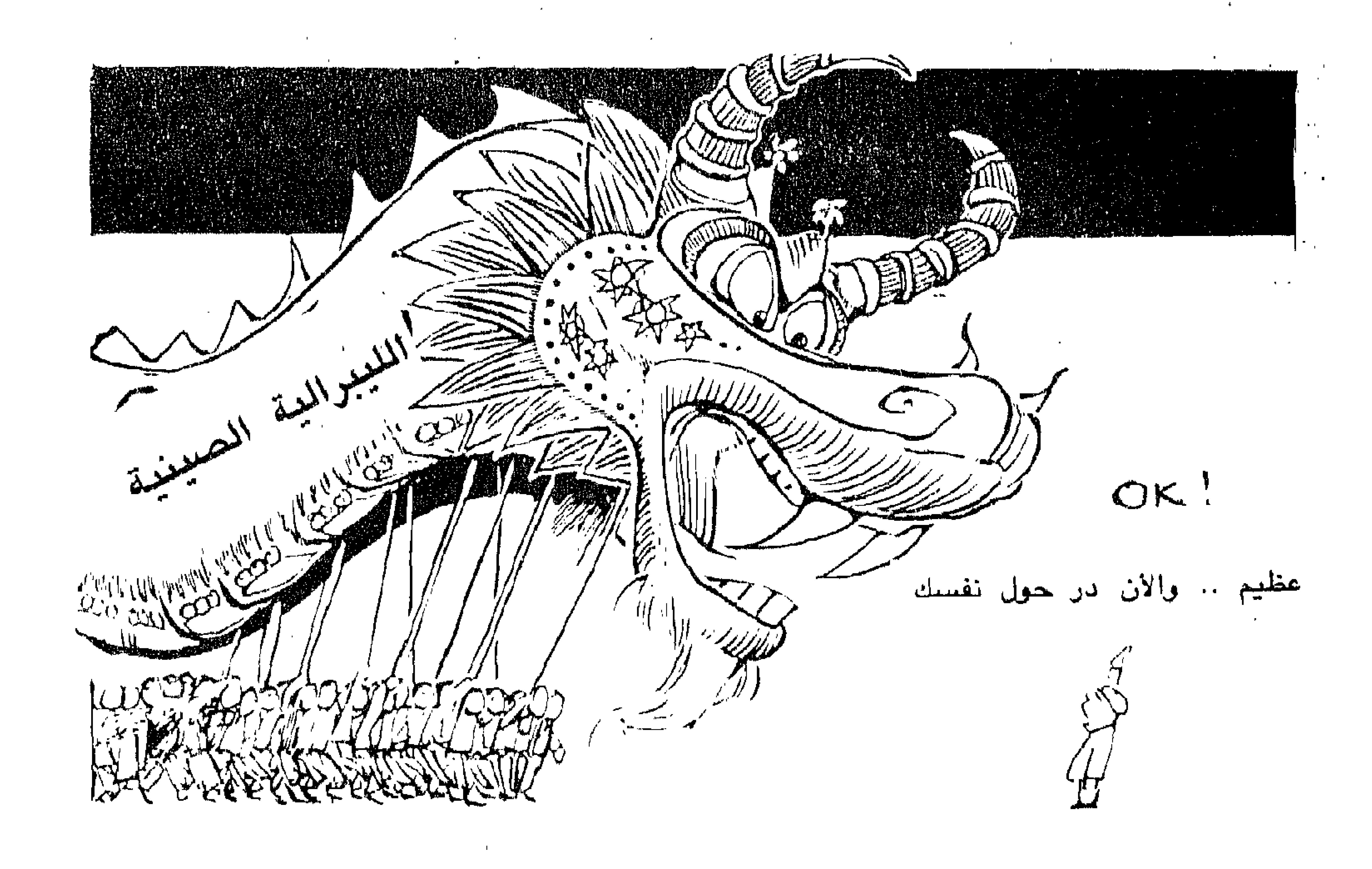


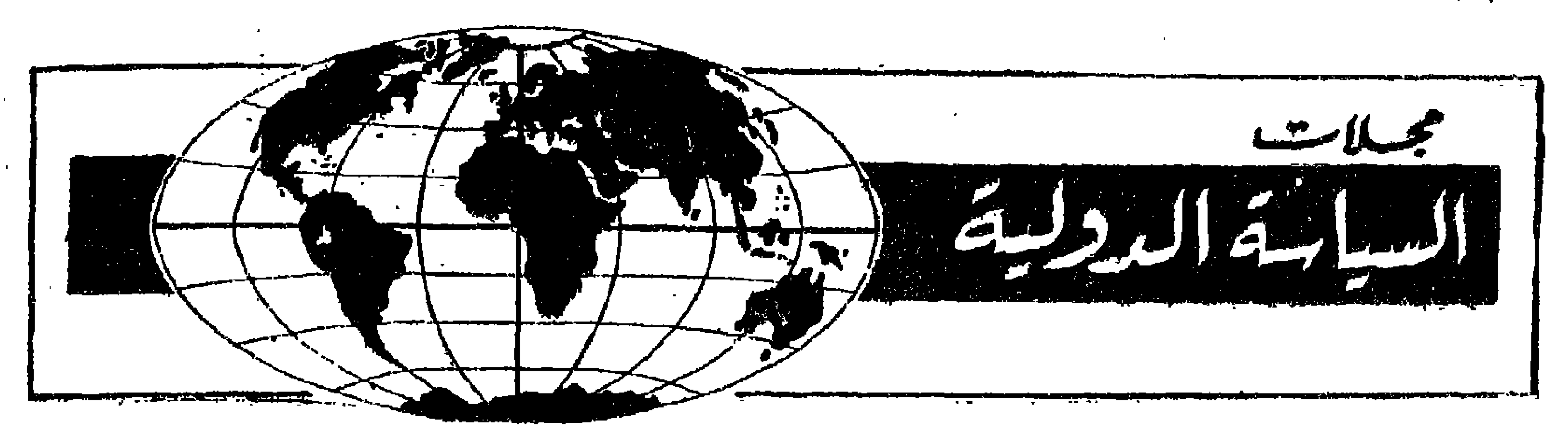

بابا كول :
مرة أخرى !
المانيا تشن علينا هجوما مفاجئا !
عن مجلة ليكانار انشيتى ـ ٣١ مايو ١٩٨٩

مفاجأة المانية




عن مجلة ليكانار انشيني - ٣١ مايو ١٩٨٩






# ولاتزال ملحمة الكفاح الفلسطينى فى الأرض المحتلة مستمرة

إعداد : سوسن حسين

● دخلت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة شهرها التاسع عشر ، ولم تستطع اساليب القمع والقهر الاسرائيلية المتطورة والمتجددة ان تنال من عزم هذا الشعب او تضعف من ارادته .

لقد اراد هذا الشعب الحياة ولابد ان يستجيب القدر .

ان الانتفاضة قد نزعت القناع عن الوجه الاسرائيلى القبيح ، فظهر على حقيقته شيطانيا بشعا بغيضا ، وأصيب المجتمع الدولى بالذهول عندما اكتشف ان المبادىء والاخلاقيات الاسرائيلية لم تكن سوى قناع تفننت اساليب الدعاية الاسرائيلية فى صنعه وتجميله !! لقد صدق العالم اسطورة التفوق الحضارى والاخلاقى للدولة الاسرائيلية وحظيت بناء على ذلك بالتعاطف والمساندة الدولية وخاصة الولايات المتحدة التى اعتبرتها جزءا منها وامتدادا لنظامها .

ان المتحيزين لاسرائيل والمدافعين عنها يجدون انفسهم اليوم فى موقف صعب وحرج ، فتجاوزات جيش الاحتلال الاسرائيلى وسلوكه الوحشى ضد الفلسطينيين العزل موثق وثابت وهناك ملايين من شهود العيان رأوا ما ارتكب ويرتكب من فظائع فى الضفة الغربية والقطاع .

● ان الانتفاضة قد لقنت المجتمع الدولى درسا لن ينساه ، علمته ان القومية الفلسطينية لم تمت ، وان الشعب الفلسطينى موجود رغم محاولات ابادته وتشريده ، وان حل القضية الفلسطينية لايمكن ان يتم فى غيبة اصحابها .

ان الموقف الفلسطينى الاخير قد قلب موازين سياسية كثيرة وغير مفاهيم كانت راسخة ومستقرة وادى الى تطورات اقليمية ودولية بالغة الاهمية وأعاد القومية الفلسطينية الى ارضها الشرعية بعد غربة دامت طويلا .

لقد وضح امام العالم بما لايدعو مجالا للشك ان الفلسطينيين هم الذين يريدون السلام ويسعون اليه ، يريدون حقهم المشروع فى الحياة والحرية داخل قطعة الارض التى بقيت لهم . انهم لايشنون حربا على اسرائيل ولا حتى على سكان المستوطنات وانما يتمردون ضد الاوضاع اللا انسانية التى يعيشون فى ظلها ويقاومون قوات الاحتلال التى تعذبهم وتفتك بهم .

● ان الحكومة الاسرائيلية تتحدى العالم برفضها السلام !! وفى الواقع لم يعد كافيا ان توصف السياسة الاسرائيلية بالتعنت والجمود ، وانما الاحرى بها ان توصف بالوقاحة والفجور . وليس هناك رد على تصرفات الحكومة الاسرائيلية ابلغ من المثل الذى يقول : اذا لم تستح فاصنع ماشئت . وتقع على عاتق المجتمع الدولى مسئولية ردعها واعادتها الى الصواب والا ستصبح مهزلة تاريخية ان تفرض دولة مهما كانت ارادتها على العالم بأسره . ولسنا بحاجة الى تكرار الحقيقة التى يعلمها الجميع وهى ان عواقب هذا الموقف الاحمق لن تقع على رأس اسرائيل فقط وانما ستطيح بمستقبل السلام فى العالم كله .

وحول الانتفاضة وأثارها الاقليمية والسياسية تدور مقالات هذا العدد .

# AMERICAN ARAB AFFAIRS

— The Palestine Uprising and the search for Peace

— by : Richard Murphy - Mahmmed Hallaj-Meron Bernvenistri - Richid Khalidi - Walliam Quant-Sari Nuseibeh

— American Arab Affairs Number 27 winter 1988-89.

# الثـــورة الفلســـطينية والســـعى الى الســـلام

بقلم : ريتشارد مورفى ، د . محمد حلاج ، ميرون بن فنستى ، رشـيد خالـدى ، وليـام كـوانت ، د . سـارى نسـيبه

● يضم هذا المقال الطويل الذى اشترك فى إعداده هذه النخبة من المفكرين والمسئولين الأمريكيين والفلسطينيين بالاضافة الى مدير الضفة الغربية اهم الآراء التى طرحت حول مستقبل قضية السلام فى الشرق الأوسط خلال الندوة التى عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى ديسمبر الماضى لدراسة « الثورة الفلسطينية فى الأرض المحتلة » وذلك فى اطار برنامج لدراسات الشرق الأوسط .

وقد حاول المشاركون فى الندوة الاجابة على الكثير من التساؤلات التى طرحتها « الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة » ، ووضع تصور لامكانيات السلام فى المنطقة ، ان الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة لم تعد خافية ، والدولة التى تقول انها قامت على اساس من المبادىء والأخلاقيات السامية تسلك سلوكا ليس فيه ذرة من مبادىء او اخلاق او ضمير . لقد حظيت اسرائيل بالمساندة الأمريكية التى لم يسبق لها مثيل فى التاريخ بناء على هذه المقولة الكاذبة . ان التقرير الأمريكى حول حقوق الانسان الذى يحدد الدول التى تستحق المعونة اولا تستحق انطلاقا من احترامها او عدم احترامها لحقوق الانسان يفضح عمليات القتل والضرب والتعذيب والاعتقال الجماعى والنفى وطرد الفلسطينيين من ديارهم . وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية عبثا اقناع حكومة بوش بالتخلى عن التقرير وانكاره . وحاول بعض المدافعين عن اسرائيل التذكر بان النظام الاسرائيلى ديموقراطى وليس دكتاتورى . وفى الواقع ان هذه الفظائع تكون ابشع لو ارتكبها نظام يقول انه ديموقراطى لان هذا يعنى ان الجميع متورط فى هذه الأعمال الوحشية وما سوف ينتج عنها ، وليست فقط مسئولية دكتاتور حاكم بأمره . ان الشعب الأمريكى يساهم من خلال الضرائب التى يدفعها فى تقديم المعونات لدولة تستخدمها فى القيام بهذه الأعمال العدائية ضد الشعب الفلسطينى ، ولم يعد مقبولا ايجاد الأعذار لاسرائيل كما يحدث فى الماضى ، والمفروض ان يقطع الكونجرس مساعداته لاسرائيل .

ان الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الأرض المحتلة لم تكن واضحة خلال السنوات الماضية ولكن الانتفاضة غيرت مجرى الأمور وتبخرت اسطورة الاحتلال الحميد التى كانت تروج لها اسرائيل والتى صدقها الأمريكيون لمدة ٢٥ عاما . لذلك اصبح لزاما على الولايات المتحدة ممارسة الضغوط القوية على اسرائيل لتقر بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى الذى يريد السلام .

## رؤية أمريكية لعملية السلام فى الشرق الاوسط

● يقدم لنا هذه الرؤية رتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الأوسط الأدنى وجنوب آسيا فيؤكد ان محاولات جيش الاحتلال الاسرائيلى لقمع الانتفاضة لم تفلح بل ولم يستطع حتى تحجيمها فالانتفاضة مستمرة ومصرة على كشف اسرائيل وجذب انظار العالم للقضية الفلسطينية . وتجرى حاليا محاولات لتوجيه قوة الانتفاضة الى قنوات سياسية تؤدى الى تسوية النزاع مع اسرائيل ، وعند دراسة الانتفاضة ونتائجها المستقبلية نجد انفسنا بصدد بعض التساؤلات :

هل ستستطيع اسرائيل فى المستقبل اضعاف هذه الثورة الفلسطينية والتحكم فى المعارضة الداخلية التى نتجت عنها وتحجيم نموها السياسى ؟

هل ستتأكد وتستمر زعامة منظمة التحرير الفلسطينية لسكان الاراضى المحتلة ؟ وهل ستظهر زعامات فلسطينية جديدة تكون على استعداد لممارسة مزيد من الواقعية ؟

هل سيستمر العالم العربى فى اعطاء الانتفاضة اولوية مطلقة فى اهتماماته بقضية السلام ، وهل دارت المشكلة دورة كاملة لتعود سيرتها الأولى وبداياتها الطائفية ؟

ان الانتفاضة هى ـ على الأقل فى الوقت الحالى ـ جزء هام من مشكلة الشرق الأوسط التى تواجه الادارة

الأمريكية الجديدة ، ولكن هناك عوامل اخرى فى المنطقه وحقائق وتطورات يجب ان تتعامل معها الادارة الجديدة . ان الفلسطينيين قد تخلصوا من عقدة التحرك تجاه اسرائيل من اجل التسوية ، وقد قطعت منظمة التحرير شوطا كبيرا ومازالت تتقدم فى الطريق السليم ، ومما لاشك فيه ان الانتفاضة قد بلورت هذا الموقف الأخير . ولايوجد من يستطيع ان ينكر مبدأ شرعية الحقوق الفلسطينية وضرورة اشتراك الفلسطينيين فى مفاوضات السلام ، فبدون موافقتهم على النتائج النهائية للمفاوضات لن يكون هناك سلام . وقد تصرف الملك حسين بمنتهى الحكمة عندما اعلن تخليه عن التحدث بلسان الفلسطينيين ، ولكنه اكد دور الأردن الحيوى فى المفاوضات ، كما ان مصر قد لعبت دورا هاما فى اضفاء الاعتدال على تفكير اطراف الصراع وحثهم على التحرك فى اتجاه السلام ، وهو الاتجاه الذى يجب أن تشجعه واشنطن بكافة الطرق .

وكما نعلم جميعا الموقف الاسرائيلى منقسم بشأن القضايا الاساسية . فهناك فريق من الاسرائيليين يعترف بان الأمن الأسرائيلى لن يتأكد دون حل عادل للقضية الفلسطينية ، ان امن اسرائيل معناه حل الصراع سلميا بحيث يمكن لدول المنطقة قبول الوجود الاسرائيلى ، وعلى اسرائيل ان تكون مستعدة للتعامل مع السؤال الصعب حول كيفية اقرار السلام ، وهذا يتضمن البعد الاقليمى وقضية التخلى عن الأرض ! دعونا نسأل اسرائيل ماذا فعلت من اجل السلام ؟ هل وضعت برنامجا سياسيا معقولا ومقبولا يقتنع به الفلسطينيون ؟ فى الواقع ان الحكومة الاسرائيلية مازالت ابعد ما تكون عن الواقعية .

وفيما يتعلق بالدور السوفيتى فى قضية السلام فى الشرق الأوسط نجد ان السوفيت قد بدأوا يلعبون دورا اكثر ايجابية فى هذا الصدد ، واظهروا وعيا بالمواقف المركبة التى تواكب عملية السلام . ان موسكو تستطيع ان تستخدم امكانياتها فى التأثير على اطراف الصراع ، خاصة وان الدلائل تشير الى انتشار الصواريخ وتدفق التكنولوجيا الى المنطقة وتصاعد الطلب على الأسلحة الجديدة والخطيرة لدرجة ان شبح استخدام الاسلحة الكيماوية قد جثم بظلاله القاتمة على المنطقة .

ان الألتزام الأمريكى بالسعى الى اقرار السلام فى الشرق الأوسط هو التزام لا مفر منه ، وعلى الادارة الأمريكية ان توجه الأطراف بعيدا عن الصراع ، وان تسعى الى ايجاد مزيد من الأفكار البناءة التى تخدم عملية السلام . ولكن على الأطراف التى ستعيش فى ظل نتائج التسوية ان تساعد الادارة الأمريكية وذلك بتبنى مواقف ايجابية وعقلانية كما فعل الجانب الفلسطينى . ان دور الولايات المتحدة هو تشجيع بدء الحوار والعمل كوسيط بين الأطراف والأحتفاظ بحقائق المشكلة ماثلة دائما امام الجميع . ويقع على كل طرف من طرفى النزاع مسئولية التوصل الى الصيغة التى تتفق وتطلعات الطرف الآخر .

ان الأدارة الأمريكية الجديدة يجب ألا تتجاهل انجازات الادارة السابقة فى عملية السلام ، وتحاول ان تبنى فوقها . فمثلا بذلت واشنطن مساعى ضخمة فى اعقاب حرب عام ١٩٦٧ لتدفع الأطراف الى قبول القرار رقم ٢٤٢ ، واليوم وبعد اكثر من عشرين عاما اصبح القرار مقبولا كأساس للتفاوض . كما ان اقتراح شولتز الأخير قد جاء كتطور لانجازات سابقة مثل اتفاقيات كامب دافيد ومبادرة ريجان للسلام . ويقول مورفى ان التجربة قد علمتنا اننا كثيرا ما نخطىء بشأن توقعات السلام . حقا ان الأحداث الكبيرة تستوقف الانتباه العالمى وتعتبر نقطة تحول تاريخية سواء فى اتجاه الحرب او السلام ، والأزمات الكبرى تتيح بالفعل فرصا كبرى ، ولكن لابد من العمل الشاق فعندما ذهب السادات الى القدس كانت الآمال كبيرة فى حل الصراع ، ورغم المفاوضات الصعبة والمريرة التى اعقبت الزيارة والتى استمرت عام ونصف لم تصل هذه الجهود الا الى اتفاقات كامب دافيد التى فشلت فى فرض الحل الشامل .

هل تعتبر الانتفاضة وموقف عرفات الجديد احدى نقاط التحول التاريخية ؟ وما هى توقعات السلام امام الادارة الأمريكية الجديدة ؟ ان اى تقدم تم احرازه فى الماضى قد جاء نتيجة للدبلوماسية الواقعية ، واذا كان كل جانب مستعد بالفعل للتفاوض الجاد فان الحركة تجاه السلام ستكون ممكنة . ان جميع الأطراف يجب ان تكون على استعداد للتفاوض على أساس قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة رقم ٢٤٢ وعلى اساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، والتفاوض معناه ان تأخذ وتعطى لا ان تأخذ فقط . ان الحقوق الفلسطينية يجب ان تكون على رأس قائمة نقاط التفاوض ، وايضا امن اسرائيل وقبول جيرانها بوجودها بينهم . ومما لاشك فيه ان كل طرف سيعرض شروطه ومطالبه التى ستخضع للتفاوض . وقد تبدو هذه المطالب مطلقة فى البداية ولكن من خلال عملية التفاوض سيتضح للجميع ان امن اسرائيل لن يستتب الا اذا نظرت بعين الاعتبار للمطالب الفلسطينية المشروعة ، وبالعكس لا يمكن الاستجابة لمطالب الفلسطينيين اذا لم يضعوا الأمن الاسرائيلى فى اعتبارهم .

ان كل هذه القضايا تشكل تحديات امام زعماء المنطقة . هل ستستطيع شعوب المنطقة التغلب على مخاوف وشكوك وخلافات اربعين عاما والاقدام على مخاطرة الحوار والتفاوض ؟ هل لدى هذه الشعوب الحكمة الكافية لادراك ان البديل الوحيد للعملية السياسية هو الحرب وسفك الدماء ؟ وهل سيكون لديها الصبر والقدرة على مواصلة السير على الطريق السياسى . ان الادارة الأمريكية لاتعلم الاجابة على هذه

التساؤلات ولكنها ستواصل دورها فى دفع الأطراف فى اتجاه الحوار . انها لاتستطيع ان تفعل اقل من ذلك ، ولكن لكى تفعل اكثر يجب ان يساعدها هؤلاء الذين سيعيشون النتائج .

## الانتفاضة وعملية السلام

ويتناول د . محمد حلاج مدير المركز الفلسطينى للبحث والتربية تأثير الانتفاضة على عملية السلام مؤكدا ان هذا التأثير يتوقف على ما اذا كانت الأطراف تبحث عن طرق لتسوية الصراع ام انها تبحث عن مبررات للهروب منه . فبالنسبة للأطراف التى تريد السلام ستقوم الانتفاضة بتسهيل مهمتها ، اما إذا كانت لا تريد السلام فان الانتفاضة ستزودها بالمبررات اللازمة ايضا .

لقد رحب كثيرون بالانتفاضة على اساس كسر الجمود فى الصراع العربى الاسرائيلى . ولكن هناك آخرون ادانوها واتهموها بانها تعقيد جديد فى العلاقات العربية الاسرائيلية . وهو اختلاف فى الحكم بين هؤلاء الذين يفهمون ضرورة اشتراك الفلسطينيين فى عملية السلام وبين هؤلاء الذين يرغبون فى التضحية بهم على مذبح عملية السلام ، بين هؤلاء الذين يريدون تغيير الاوضاع الراهنة لبلوغ السلام وبين هؤلاء الذين يريدون سلاما يدعم ويؤكد الاوضاع الراهنة . لذلك نسمع اجابات متناقضة فيما يتعلق بتأثير الانتفاضة على عملية السلام . فالحدث الواحد يمكن قراءته بطرق مختلفة . فمثلا تخلى الاردن عن التزامها بالضفة الغربية يمكن ان يفهم بطريقتين مختلفتين : قد يراه البعض تقدما كبيرا تجاه اقرار السلام ، وقد يراه البعض الآخر عقبة فى طريق السلام لانه يعنى انهيار الجسر الذى يمكن ان يربط بين العرب واسرائيل .

واذا كان لابد ان نجيب على التساؤل المتعلق باثر الانتفاضة على مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى لابد اولا من توضيح مايلى :

ان الانتفاضة قد اكدت للعالم استحالة استمرار الوضع الراهن واظهرت للمجتمع الدولى الظروف القاسية التى يعيش فى ظلها الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، بل واثارت اهتمام الأغلبية العظمى داخل اسرائيل ذاتها بقضية الأرض المحتلة وضاعفت من الخسائر المادية والمعنوية للجيش الأسرائيلى . لقد اجبرت العالم على التفكير فى الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الأحتلال الاسرائيلى الظالم ونبهته الى ان الصراع هو بقاء اسرائيل وانما هو استقلال الشعب الفلسطينى وحريته ، ولم يعد من الممكن تحطيم القومية الفلسطينية ، او تجاهلها ، ان الفلسطينيين لا يمكن ا يكونوا ضحايا الحرب ثم يتامى السلام الذى يفرض عليهم من الخارج بدون اشتراكهم فى صنعه .

لقد اثبتت الانتفاضة ان المجتمع الفلسطينى حى ويستطيع ان يقاوم ابشع صور الاحتلال من خلال وحدته الداخلية وتضامنه خارجيا مع فلسطين الشتات . ان الانتفاضة ستساعد صناع السلام على تناول الصراع بصورته الحقيقية وليس كما ضور فى الماضى . كما انها اوجدت نوعا من الضغط على الزعامة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة من اجل الاتفاق على الحركة السياسية الكبرى دون ان يؤدى ذلك الى تدمير وحدة منظمة التحرير كما كان يحدث فى الماضى .

اما بالنسبة لهؤلاء الذين لايريدون السلام فان اسحق شامير يرى ان الانتفاضة ليست معارضة سياسية وليست تمردا ضد الاحتلال الاسرائيلى وانما هى حرب ضد اسرائيل . وهذا بالقطع مفهوم غير منطقى على الاطلاق ، ولكن للاسف ان جزءا كبيرا من المجتمع الاسرائيلى على استعداد لتصديق هذه المقولة اللامعقولة بسبب الاحساس الداخلى المتزايد بالحصار والعزلة المترسب فى الوجدان الاسرائيلى ، والذى أزكته الادانة العالمية للسلوك الاسرائيلى . وقد اكتسب التطرف الاسرائيلى ابعادا هستيرية ، ودل استطلاع اخير للرأى فى اسرائيل على ان معظم الاسرائيليين يرون ان الطرد الجماعى للفلسطينيين هو الحل الوحيد لمشاكل اسرائيل فى الضفة والقطاع والطريقة الوحيدة للاحتفاظ باسرائيل يهودية ديموقراطية !! وهناك اتجاه يرى ان هذا التحول فى الرأى العام الاسرائيلى تجاه التطرف قد جاء كنتيجة حتمية للانتفاضة . وهذا تبسيط شديد لتأثير الانتفاضة داخل اسرائيل . فالحقيقة ان اسرائيل تتجه الى اليمينية من قبل الانتفاضة بوقت طويل ولاسباب لا دخل فيها للفلسطينيين ولامقاومتهم للاحتلال . ان هذا التحول الى اليمين قد جاء نتيجة للازمات الاقتصادية والفساد الذى تفشى فى المناصب العليا والمؤسسة الحاكمة فى السبعينات والذى ادى الى الأفول السياسى لحزب العمل .

وفى الختام يشير د . حلاج الى ملحوظتين هامتين :

اولا : لايجب الحكم على الانتفاضة على اساس ما اسهمت به فى عملية السلام فقط رغم اهمية ذلك ، فشرعية الانتفاضة مستمدة قبل كل شىء من كونها مقاومة طبيعية ومشروعة لحكم عسكرى اجنبى . ومن خلال هذا الكفاح هيأت ظروفا مواتية لجهود توفيقية ، واتاحت بداية جديدة لعملية السلام العربى الاسرائيلى . ولكن الانتفاضة كحركة تحرر وطنية لا يجب الحكم عليها من خلال نجاحها او فشلها فى انجاز السلام .

ثانيا : من المؤكد ان حكومة اسرائيل والولايات المتحدة لا يمكن ان يستمرا فى التصرف كما لو كان السلام هو دين فى عنق العرب تجاه اسرائيل ، انهم سيحطمون اى امل فى انجاز السلام اذا استمروا فى اعتبار ان السلام التزام فلسطينى وحق اسرائيلى . ان السلام هو قدر يتقاسمه الطرفان سويا او يفقدانه سويا . فى الواقع ان حل

الصراع العربي الاسرائيلي قد اصبح ممكنا لأول مرة منذ ١٩٤٨ . فالانتفاضة واستجابة منظمة التحرير الايجابية لأحداثها قد جعلت ذلك ممكنا ، واذا استمرت اسرائيل في اعتبار ان الانتفاضة عملا مزعجا يجب القضاء عليه فان الصراع العربي الاسرائيلي قد ينقلب الى صورته الأولى : اى صراع عربي صهيوني على فلسطين ، وهذه نهاية لا يمكن ان يتمناها أى طرف من الأطراف .

## اثر الانتفاضة على توقعات السلام

● يرى ميرون بنفنستي مدير الضفة الغربية أن المرحلة التي كان يمكن خلالها حل الصراع سلميا قد إنقضت للأسف ويعتقد أن المشكلة قد عادت سيرتها الأولى ، وهذا يعني أن الصراع العربي الاسرائيلي قد عاد الى جوهره الأصلي ، أي عداء طائفي يفوق في خطورته هذا اللغو السياسي الذي يستخدم في وصف صراع الشرق الأوسط وسبل حله .

لقد مضى أكثر من عام على الانتفاضة ، ولايوجد دلائل جدية تشير الى اقتراب حل الصراع . ان الانتفاضة كانت اكتشافا بالنسبة لمن يجهل وجود مجتمع فلسطيني .. اما بالنسبة للذين يعيشون في المنطقة فهم يعرفون ان هناك شعبا فلسطينيا وعالما فلسطينيا وهوية جماعية فلسطينية . ان الثورة الحالية للشعب الفلسطيني التي انفجرت في ٧ ديسمبر ١٩٨٧ كانت نتيجة لعملية طويلة بدأت منذ اليوم السابع لحرب الأيام الستة كرد على الاحتلال الاسرائيلي . ان وجود مجتمع فلسطيني وهوية فلسطينية في مواجهة المجتمع اليهودي والهوية اليهودية ليست اكتشافا ، ولكن الاسرائيليين لايستطيعون الاعتراف بهوية جماعية اخرى ، ولايريدون التخلي عن حقوقهم المطلقة ، ولا يمكن ان يسلموا بوجود شعب آخر على نفس الأرض ، انهم ببساطة لايستطيعون قبول هذه الحقيقة لذلك لايهتمون بأى نصوص او تصريحات يدلى بها الفلسطينيون ، انها ليست الكلمات فقط التي لا وجود لها وانما الافواه التي تقول هذه الكلمات . لقد كان الموقف الفلسطيني شبيها بهذا الموقف الاسرائيلي منذ وقت قريب ، فقد مر أربعون عاما قبل ان يعترف الفلسطينيون بوجود اسرائيل ، ولكنهم على الأقل قد اعترفوا .

إننا نرى على الصعيد الفلسطيني حشدا شاملا وتكثيفا لعمليات استقطاب الشعب الفلسطيني التي تظهر بطرق كثيرة ، وهي عملية ستستمر لان لديها قوتها الداخلية التي تحركها ، وهي قوة دافعة حقيقية ومحاولة لتدعيم القومية الفلسطينية .

اما على الصعيد الاسرائيلي فنشهد اتجاها الى مزيد من التطرف الذى يقوم على أساس الاقتناع بان الفلسطينيين قبل الانتفاضة كانوا مصدرا للازعاج ، وبعد الانتفاضة اصبحوا مصدرا للتهديد ، لذلك سيحاول الاسرائيليون بشتى الوسائل تدمير عملية بناء الدولة الفلسطينية ، وهذا هو ما يفعلونه الآن ولكنهم سيفشلون لان الادارة الفلسطينية قوية ولان هناك اكثر من ٢ مليون فلسطيني يعيشون هناك ، وهذا يكفي لمساندة شبكة عمل سياسى واقتصادى وثقافي ستتطور في المستقبل رغم محاولات تدميرها .

ولكن ميرون بنفنستي ليس متفائلا بشأن حل الصراع في المستقبل القريب . ويرى ان الأوضاع الراهنة ستستمر ولكنه لا يستبعد امكانية حل اقليمي في النهاية . ان الحل لن يكون قبل ان يدرك الطرف الاسرائيلي الأهمية الحتمية للاعتراف المتبادل . ولا يوجد سوى حلان للنزاع الطائفي : الحل الأولى هو التقسيم ، والثاني هو الاندماج والمشاركة في السلطة ، ويمكن ان يكون مزيجا من الاثنين .. ولكننا مازلنا بعيدين عن ذلك .. ان السلام مازال بعيدا .

ويرى مدير الضفة الغربية ان الصراع داخلى ويجب معالجته داخليا ولا يحبذ المؤتمر الدولى الذى يشكل من وجهة نظره نوعا من الهروب !؟ ويقول لو كان هناك دور للمجتمع الدولى فهو مساعدة الطرفين على التحرك البطىء تجاه التصالح بمعناه العميق . ولكن هناك كثيرين لا يحبذون ذلك ويرون فيه تدخلا في الشئون الداخلية لدولة اخرى . وربما يعتقدون أنهم لو استنكروا الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة والقطاع فسيكون لزاما عليهم مساندة منظمة التحرير والانحياز للجانب الفلسطيني .

## النتائج السياسية للانتفاضة

● يتناول رشيد خالدى استاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة شيكاغو النتائج السياسية للانتفاضة على الصعيد الفلسطيني والعربي والاسرائيلي والدولى .

وفيما يتعلق بآثار الانتفاضة على الصعيد الفلسطيني يقول ان الانتفاضة قد اعادت القضية الفلسطينية الى الأرض الفلسطينية ، وهو عمل ثورى بكل ما في الكلمة من معان . فقد كان التركيز على القومية الفلسطينية وحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين لمدة طويلة . ان الحركة القومية الفلسطينية قد بعثت بعد ١٩٤٨ في مصر والكويت وعمان وبيروت اكثر من داخل فلسطين نفسها .

اما الآن فقد اصبحت الحلبة الاساسية للسياسات الفلسطينية هى الأرض المحتلة ، حقا ان مركز الحركة سيظل خارج فلسطين لمدة طويلة ، ولكن جزءا هاما للغاية من قيادات هذه الحركة موجود بين زعماء الانتفاضة كما أن الاتجاه السياسى الجديد الذى تبناه زعماء الانتفاضة

قد انعكس فورا على سياسة منظمة التحرير وأدى الى انتهاجها لسياستها الواقعية الجديدة . ويبدو ذلك واضحا من خلال فكرة الدولتين وفكرة التفاوض . حقا ان هذه الافكار موجودة منذ فترة طويلة ولكن الانتفاضة حسمت تردد الزعماء الفلسطينيين وسهلت امامهم ما كانوا يريدون عمله منذ وقت طويل .

ان الانتفاضة قد أدت ايضا الى ظهور جيل جديد في الحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين نتيجة لعمليات الارهاب والطرد والنفى ، وهذا الجيل يتبنى بلاشك سياسة متطرفة .

ننتقل الى تأثير الانتفاضة على الصعيد العربي ، ومما لاشك فيه ان هذا التأثير اقوى على الدول العربية المجاورة لسبب بسيط هو ان هذه الدول هى اكثر تأثرا بالمشكلة وتفاعلا معها . فنجد ان الخيار الأردنى قد توفى الى رحمة الله ونتمنى ان يتم دفن جثمانه ، لان واشنطن مازالت تحاول تحريك هيكله العظمى . ولاشك ان الأردن سيكون طرفا اساسيا في المفاوضات لان الحركة القومية الفلسطينية تتطلع الى نوع من الاتحاد الكونفيديرالى مع الأردن ، فهناك روابط كثيرة تربط بين الشعب الفلسطينى والشعب الأردنى . ان الملك حسين كان اول شخص فهم مغزى الانتفاضة وتصرف انطلاقا من هذا الفهم . فمن المستحيل اعادة عقارب الساعة الى الوراء والتمسك بصيغ قديمة بالية حاول الكثيرون فرضها على الفلسطينيين لسنوات طويلة .

وتمارس الانتفاضة الفلسطينية نوعا من الضغط الشديد على النظم العربية لايجاد مخرج للصراع العربى الاسرائيلى مما أدى الى تنشيط الدبلوماسية العربية بشكل جدى وفعال .

اما اثر الانتفاضة على المستوى الاسرائيلى فقد فجرت اكثر الخيارات سخافة وحماقة لدى الاسرائيليين مثل الطرد الجماعى والقمع والقهر . وليس من المنتظر ان يحدث تغيير في الموقف الاسرائيلى في المدى القريب لان الاسرائيليين لايريدون التعامل مع الواقع . ولكن البعض منهم قد اعترف بضرورة عمل شيء مختلف عما كانوا يفعلونه في الماضى . ومن الواضح ان الانتفاضة لم تقترب مما نريده بعد .. ولكن هذا لا يمنع انها قد احدثت بعض الأثر الذى يمكن ان نقول انه ايجابى .

ونأتى الى نتائج الانتفاضة على المستوى الدولى وهنا نستطيع ان نقول ان الانتفاضة قد أنجزت عملا ضخما وخاصة فيما يتعلق بالموقف الأوروبى والموقف السوفيتى ووضعت منظمة التحرير في وضع يسمح بتعامل المجتمع الدولى معها بلا حرج . لقد فرضت الانتفاضة على المجتمع الدولى التزاما بحل الصراع . ووضعت الحكومة الأمريكية في مأزق . حقا ان الانتفاضة قد اثرت على الرأى العام الأمريكى والاعلام الأمريكى ، ورأى الشعب الأمريكى لاول مرة الاسرائيليين على حقيقتهم ، كما رأى الفلسطينيين ايضا لأول مرة على حقيقتهم . والسؤال هنا كم من الوقت سيستغرقه الرأى العام للتأثير على العملية السياسية . في الواقع لا يجب ان نكون متفائلين فيما يتعلق بهذه النقطة فالسياسة الأمريكية لم ولن تتغير كثيرا في المدى القريب .

والخلاصة : ان النتائج السياسية للانتفاضة بالغة الأهمية ولكننا مازلنا بعيدين عن السلام الذى نتمناه . ان الانتفاضة ستستمر ، وسيتعرض الشعب الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة لمزيد من القهر والتعذيب وسينعكس ذلك على العالم العربى الذى ستجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على التعامل معه ان آجلا او عاجلا .

ان الانتفاضة تمثل تحذيرا لا يجب تجاهله . واذا لم يتم عمل شيء من جانب الولايات المتحدة واسرائيل فان الثمن سيكون فادحا .

## الانتفاضة تكسر جمود عشر سنوات

● ينتقد وليام كوانت ـ وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين ـ الاتجاه الذى يقول بان الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف في حركة السلام وجاءت الانتفاضة فأوقفت هذا التحرك . وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فان الأمر المؤكد هو ان الانتفاضة هى التى كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكل يتناولها بشكل او بآخر ، وهذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة .

النقطة الثانية التى ستساعد على وضع اسس السلام هى : تطور الموقف الفلسطينى هذا التطور الايجابى منذ بداية الانتفاضة . قد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين مازالوا يشكون في امكانية احلال السلام ولكن الذى لاشك فيه هو ان التصريحات والتصرفات الفلسطينية تشجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام .

النقطة الثالثة هى : تطور الموقف السوفيتى ، لقد كان السوفيت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عدم قبول القرار ٢٤٢ وكانوا يستخدمون نفوذهم في بعض الدول العربية لمنع أى حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هذا الموقف الى خوفهم في ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد اخرى دون مشاركتهم . والآن أصبح الموقف السوفيتى مختلفا تماما ، وهناك دلائل اكيدة على ان موسكو قد شجعت المنظمة على وضع برنامج سياسى مقنع يتضمن قبول قرار الأمم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية . وهذا يعنى ان القوتين

العظميين يتحدثان الآن نفس اللغة . وحتى اذا لم يذهب الأمر الى ابعد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قد خرجت دائرة الحرب الباردة ، وهذا وحده يعتبر انجاز .

التطور الرابع الذى يساعد على وضع اسس السلام فى المستقبل هو استعداد الساحة السياسية الدولية فى الوقت الحالى لمساندة اعتدال منظمة التحرير . وفى الواقع لم يبق شىء يذكر من جبهة الرفض ، كما ان الأردن قد تغير ايضا ، فبعد ان كان منافسا للمنظمة فى حق تمثيل الفلسطينيين فى المفاوضات مع اسرائيل ، قام اليوم بالتنازل تماما عن أى تمثيل للفلسطينيين ، وهذه خطوة ايجابية فى الاتجاه السليم والتركيز على طرفين رئيسيين فى الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين .

النقطة الخامسة هى : تطور الموقف الأمريكى . خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هناك من بين الأمريكيين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحدث شىء من شأنه جذب الانتباه الاعلامى الى هذا المجال . ولكن عندما توالت احداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكى ماروعه وصدمه ، واستنكر الاساليب الوحشية الاسرائيلية فى قمع الانتفاضة : وتطور لدى المواطنين الأمريكيين شعورا بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلى . أن الرأى العام الأمريكى يهتم فى الوقت الحالى بالقضية الفلسطينية ويحث الادارة الأمريكية على البدء فى عملية السلام .

اما على المستوى الرسمى فنلاحظ تطورا بطيئا فى اتجاه مزيد من الواقعية . ان الخيار الأردنى الذى تعلقت به الادارة الأمريكية كان وهما وسرابا . واليوم نجد أن الادارة الامريكية مقتنعة تماما بان عملية السلام - لكى يقدر لها النجاح - يجب ان تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفى النزاع .

لقد استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التى فرضتها واشنطن لكى تبدأ الحوار معها ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب . حقا انها قبلت الحوار ولكن هناك كثيرا من التردد وكثيرا من التلكؤ . ومع ذلك فالحوار الأمريكى الفلسطينى ليس هدفا فى حد ذاته ، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة . ولايجب المبالغة فى حجم هذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة فى اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد .

## الانتفاضة : رؤية خاصة

● يتساءل د . سارى نسيبه استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت كم يجب ان يمضى من الوقت حتى نصل الى السلام ؟ الى متى سيظل الشعب الفلسطينى يعانى من النفى والقتل والاعتقال ؟ ان اسرائيل عندما اقامت دولتها استولت على ٧٧ ٪ من الأراضى الفلسطينية ، وتقلصت النسبة المتبقية بعد حرب ١٩٦٧ . وهذه الأرض التى غزتها اسرائيل واستولت عليها كان لها شعب . ان الفلسطينيين ليسوا حشرات يمكن ابادتها كما قال بعض جنرالات اسرائيل ، وليسوا وافدين على فلسطين يمكن ارسالهم الى أماكن اخرى ، وليسوا عبيدا يمكن تسخيرهم لخدمة شعب الله المختار . أن الفلسطينيين قد عاشوا على ارض فلسطين منذ فجر التاريخ ، وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها . لذلك ينبغى ان توضع رؤية تاريخية شاملة ومتوازنة امام العالم لان بدون مثل هذه الرؤية لن يمكن فهم اللغة السياسية للشعب الفلسطينى فى مواجهة اللغة السياسية للاسرائيليين التى يألفها الغرب . ان التفهم المتوازن ضرورة لاننا اليوم بصدد لحظة تاريخية يمكن ان تكون الخط الفاصل بين التحرك تجاه الحل السلمى او تجاه التعنت والمأساة . ويجب أن يستمع العالم الى الصوت الفلسطينى فهو صوت السلام .

هل من قبيل الجنون او الشذوذ ان يطالب شعب فقد ٧٧ ٪ من ارض اجداده بمؤتمر سلام يناقش الى جانب امن اسرائيل وحقها فى الوجود حقه هو ايضا فى دولة على ما تبقى له من ارض وحقه فى الحياة داخل حدود آمنة ؟

ان الانتفاضة هى رسالة واضحة تدعو الى السلام والتفاوض ، ولم يطالب اى زعيم من زعماء القيادة الموحدة للانتفاضة بتدمير اسرائيل وموت الشعب الاسرائيلى ، ان الانتفاضة لاتهدف الى القضاء على اسرائيل وانما تهدف الى تحرير الشعب الفلسطينى المحتل والمعتقل داخل ارضه . ان الرسالة واضحة لا تحتمل اللبس : عيشوا فى سلام ودعونا نعيش فى سلام . بل ان المنشورات التى اصدرتها لجان المقاومة الشعبية التابعة للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة اهتمت جميعها بشرح وتعريف استراتيجية الانتفاضة كحركة سلام ودعوة الى التفاوض داخل مؤتمر دولى لاقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبا الى جنب مع اسرائيل .

وكانت استجابة اسرائيل لرسالة السلام الفلسطينية هى الرفض والقمع والطرد ، واستمرت فى معاملة مليون ونصف فلسطينى كرهائن داخل ارضهم . وجاء الرد على الثورة الفلسطينية البيضاء مزيدا من الارهاب والعنف والقتل وسفك الدماء !! كيف يفسر المجتمع الدولى وضع مدن ومقاطعات بأكملها تحت الحصار العسكرى وفرض حظر التجول لفترات طويلة . كيف يمكن تفسير قطع المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والنقل والمواصلات عن قرى بأسرها لاسابيع واشهر طويلة ، ومنع اى حركة للأهالى تحت تهديد الأعدام الفورى رميا بالرصاص !! كيف يمكن ان يعيش شعب اعزل تحت هذا الحصار اللا انسانى ؟ هل يمكن ان يطيق العالم المتحضر استمرار هذه الأعمال الوحشية ؟

ولتقل اسرائيل ما يحلو لها عن الخداع الفلسطيني : دعوها تأتي الى مائدة المفاوضات لتختبر النوايا الفلسطينية حتى يرى العالم من هو المخادع . أن الوقت قد حان للتخلى عن الشكل والاهتمام بالجوهر والتركيز على المستقبل دون محاولات العودة الى الماضى .

ان الشعب الفلسطيني يرى مصلحته - المؤكدة فى التسوية العادلة للصراع - اما اسرائيل فترى مصلحتها فى تشويه الحقائق ورفض التفاوض والتفسيرات الملتوية للتصريحات والنوايا الفلسطينية . اذن هى لاترى مصلحتها فى تسوية عادلة ومشرفة وانما فى استمرار الصراع ومحو وإبادة الشعب الفلسطيني ومطالبه من الخريطة السياسية . وهذا هو مفهوم السلام عند اسرائيل : أى الحصول على كل شىء وعدم اعطاء أى شىء !! ولسنا فى حاجة الى ذكر النتيجة المأسوية لمثل هذا المفهوم ، فالجميع يعلمها .

*LE MONDE diplomatique*

- L' Heure de L' Audace au Proche Orient
- Par : Amnon Kapeliouk, Mohamed Sid Ahmed, Samir Kassir
- Le Monde Diplomatique Avril 1989.

## ساعة الشجاعة فى الشرق الأوسط

بقلم : آمنون كابيليوك ، محمد سيد احمد ، سمير قصير

● تندرج تحت هذا العنوان مقالات ثلاث تتناول الانتفاضة الفلسطينية المستمرة فى الأراضى المحتلة ونتائجها على المستويين الدولى والاقليمى .. ان هذه الثورة هى الحافز الأول لهذه الحركة الدبلوماسية الواسعة التى نشطت منذ بداية هذا العام ، وهى الورقة الرابحة فى يد منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى المحرك الرئيسى للتغييرات التى طرأت على الرؤية الدولية للصراع فى الشرق الأوسط . ويعرض آمنون كابيليوك فى المقال الأول تطور موقف القوى العظمى من الصراع العربى الاسرائيلى . ويقدم لنا محمد سيد احمد فى المقال الثانى تحليلا شيقا لكيفية اسهام الانتفاضة فى استعادة مصر لنفوذها الاقليمى ولمكانتها فى العالم العربى وقدرتها على لعب الدور القيادى فى السعى الى التسوية الشاملة . أما المقال الثالث فيستعرض التمزق اللبنانى الناتج عن جمود الموقف الاسرائيلى وتعنته وتصرفات الحكومة الاسرائيلية التى تدعم التطرف وتشعل نيران نيران الفتنة الطائفية

## السلام .. هذا الشاطىء البعيد

● يخوض امنون كابيليوك فى تفاصيل ومظاهر تطورات السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط . ان هذه المنطقة تحظى الآن بالاولوية فى جهود الدبلوماسية السوفيتية . وقد قام وزير الخارجية السوفيتى فى فبراير الماضى بجولة

فى الشرق الأوسط احدثت دويا سياسيا هائلا ، ولم يقم خلالها بزيارة فى سوريا الصديقة التقليدية لموسكو ، وانما القاهرة التى كانت المحطة الرئيسية فى هذه الرحلة ، والتقى فى العاصمة المصرية بوزير الخارجية الاسرائيلى وايضا بياسر عرفات ، وشرح للمسئولين المصريين التصور السوفيتى بشأن حل الصراع المأسوى فى الشرق الأوسط ، ووجه من القاهرة نداء الى الاسرائيليين بضرورة التخلى عن سياستهم المعوقة للسلام ، مؤكدا ان الوقت لايعمل لصالحهم وان استمرار الاوضاع القائمة سيؤدى قطعا مالا يحمد عقباه . ان اسرائيل برفضها حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين لا تدعم امنها وانما تهدده وتثير الشكوك بشأن شرعيتها هى .

ان السوفيت يخشون سباق التسلح الدائر حاليا فى المنطقة ، فهذا السباق قد يتخطى حدود المنطقة الى خارجها ، لان غياب الخطوات الايجابية تجاه السلام قد يؤدى الى توقف عملية نزع السلاح برمتها . ومن المؤسف ان الفكرة التى تقول بأن مزيدا من السلاح يعنى مزيدا من الأمن مازالت سائدة فى المنطقة رغم ان العالم كله قد تخلى عنها . ان استمرار ازمة الشرق الأوسط يهدد العالم كله . ومادام الخطر دوليا فإن الحل يجب ان يكون دوليا اى تدويل البحث عن التسوية . لذلك نادى الاتحاد السوفيتى دائما بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط . وقد كانت فرص انعقاد هذا المؤتمر ضعيفة فى الماضى ، أما اليوم فلا يوجد سوى عائق واحد هو الحكومة الاسرائيلية ، رغم التنازلات التى قدمها الفلسطينيون لاثبات حسن نيتهم ورغبتهم الصادقة فى السلام .

وقد طالب الاتحاد السوفيتى بتكوين لجنة من الدول الخمس الدائمى العضوية فى مجلس الأمن للتباحث فى خطة السلام كما نادى بضرورة اجتماع الدول العربية الخمس المعنية اى مصر والاردن وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . واكد ان عام ١٩٨٩ لابد ان يكرس للاعداد للمؤتمر الدولى ، وعلى اسرائيل ان تخضع لارادة المجتمع الدولى وإلا عليها ان تتحمل النتائج .

ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ابيب الا ان الدبلوماسية السوفيتية قد كشفت جهودها اخيرا لمواصلة الحوار مع الاسرائيليين الذى كان قد انقطع منذ بضع سنوات ، ولكنها اكدت بشكل واضح ان تبادل السفراء بين الدولتين لن يتم مادامت اسرائيل مصرة على رفض المؤتمر الدولى والتفاوض مع منظمة التحرير .

ويرى الكاتب ان هناك نوعا من التوازى فى تطور العلاقات الأمريكية الفلسطينية والعلاقات السوفيتية الاسرائيلية . ان واشنطن لم توافق على الحوار مع المنظمة الا بعد ان انتزعت منها تنازلات ضخمة . وموسكو فى سبيلها لان تفعل نفس الشىء مع الجانب الاسرائيلى وتنتظر مثل هذه التنازلات من اجل السلام لتعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومع ذلك نجد ان مستوى الاتصالات بين الطرفين السوفيتى والاسرائيلى قد تحسن كثيرا خلال هذه الاشهر الأخيرة ، فقد التقى وزيرا خارجية البلدين فى القاهرة فى فبراير الماضى ، كما زاد عدد الفريق الاستشارى الاسرائيلى الذى يقيم منذ يوليو الماضى فى سفارة هولندا فى الاتحاد السوفيتى ، ومن المتوقع ان تتم سلسلة من الاجتماعات بين الخبراء من الجانبين لمناقشة تسوية الصراع فى القريب العاجل .

ولكن على مستوى الحكومة الاسرائيلية لا يوجد للاسف أى مؤشر على احتمال تغيير موقف السيد شامير المتحجر الذى يرفض اشتراك دول مجلس الأمن الخمس فى عملية السلام ، وينكر اى دور اوروبى هام فى هذا الصدد . بل ان حكومة الائتلاف الوطنى أقدمت على بناء مستوطنات جديدة فى الاراضى المحتلة رغم التحذير الامريكى الذى وجهه جميس بيكر الى اسرائيل مشيرا الى ان اسرائيل لا يمكن ان تسمر فى الاعتماد على الفيتو الامريكى اذا لم تكف عن اقامة المستوطنات فى الضفة والقطاع .

ان اسحق شامير يصر على سياساته الاستفزازية وذهب الى حد اعتبار « حركة السلام الآن » موجهة ضد أمن اسرائيل ، كما ثار على هيئة الباحثين فى مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب ومدير المركز وهو الجنرال أهارون يارليف رئيس المخابرات العسكرية السابق واتهمهم بالتعاون مع اعداء اسرائيل . وللاسف ان شامير مازال يتصور ان بامكانه هو واعوانه القضاء على الثورة الفلسطينية ، وثورة الحجارة التى تدخل شهرها التاسع عشر .

ويرى الكاتب ان الولايات المتحدة قد برهنت على اتجاهها الى مزيد من الواقعية عندما بدأت الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الرئيس الامريكى الجديد حريص على عدم إضاعة الفرصة الحالية للسلام لذلك يتوخى الحذر وعدم التسرع فى اتخاذ قرارات او مبادرات لا يقبلها الاطراف . إن اهم شىء هو تشجيع المتنازعين على الجلوس الى مائدة المفاوضات .

ان الولايات المتحدة التى كانت فى الماضى تحاول ابعاد الاتحاد السوفيتى عن اى تسوية فى الشرق الأوسط اصبحت الآن ترحب باشتراك السوفيت فى عملية السلام ، وهذا يؤكد بلا شك ان الظروف مواتية فى الوقت الحالى من اجل عمل مشترك يقوم به العملاقان بالتعاون مع بقية الدول الاعضاء فى مجلس الأمن لتسهيل عملية السلام فى الشرق الأوسط . كما ان تضاؤل مساندة الرأى العام الأمريكى للدولة العبرية سيساعد الرئيس الامريكى فى سياسته الجديدة . ان هذا التغيير فى الرأى

العام الامريكى قد حدث نتيجة لعمليات القمع الاسرائيلى الوحشى للانتفاضة فى الاراضى المحتلة . مئات من القتلى الابرياء العزل ، عشرات الألوف من الجرحى ومئات الالوف من المعتقلين ، مئات المنازل التى تنسف امام اصحابها او فوق رؤوسهم ، اغلاق جماعى للمدارس والجامعات !! وقد دلت بعض الاحصائيات التى اجريت اخيرا ونشرت فى جريدة « واشنطن بوست » ان اكثر من نصف الامريكيين لايعتبرون اسرائيل اليوم حليفة مؤكدة لبلادهم ويدينون السلوك الاسرائيلى الذى ينتهك حقوق الانسان . ويتضح هذا التحول الكبير فى الرأى العام الامريكى اذا قورنت نتائج الاحصاءات الاخيرة بتلك التى اجريت قبل الانتفاضة . ان هذا التطور قد أصاب ايضا اليهود الأمريكيين كما يتضح من استطلاع للرأى تم بناء على طلب اللجنة اليهودية الامريكية واسفر عن ادانة معظمهم لاعمال الجيش الاسرائيلى فى الضفة والقطاع ومطالبتهم بضرورة ان تجرى الحكومة الاسرائيلية حوارا مع منظمة التحرير .

ان هذه النتائج قد اقلقت زعماء اسرائيل . وطالب موشيه ارينز خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة المجتمع اليهودى الامريكى باظهار بعض التضامن مع يهود اسرائيل خلال هذه المرحلة الحرجة ومما لاشك فيه ان مثل هذا التطور فى الرأى العام الامريكى يخدم استراتيجية منظمة التحرير التى لم تكف عن تقديم المقترحات البناءة والتى تكف اسرائيل عن رفضها بذلك صورتها القبيحة امام العالم .

وقد حاول اسحق شامير وقف المحادثات بين واشنطن والمنظمة باسم الكفاح ضد الارهاب فى اعقاب بعض عمليات التسلل التى قام بها بعض المتطرفين الفلسطينيين ولكن واشنطن لم تستجب للطلب الاسرائيلى . وقد كتبت جريدة هآرتز الاسرائيلية المستقلة فى افتتاحية ٥ مارس الماضى « ان الوقت قد حان لتعدل اسرائيل عن سياستها وتحاول تحسين صورتها » مؤكدة ان الادارة الأمريكية والكونجرس والصحافة على اقتناع تام الآن بضرورة التفاوض مع الفلسطينيين وان لا احد يستطيع ان يحل محلهم فى محادثات السلام ، وبالتالى يجب التفاوض مع منظمة التحرير لان سكان الارض المحتلة يعتبرونها ممثلهم الشرعى

ومن المتوقع ان تؤدى الخلافات الكبيرة بين واشنطن وتل أبيب حول هذه النقطة الى تدهور العلاقات بين البلدين ، هذا الا اذا استمعت اسرائيل الى النصيحة السوفيتية والامريكية وقبلت الاشتراك مع الاطراف الاخرى لكى يعود الشرق الأوسط مرة اخرى ارض سلام ووفاق .

## مصر تستعيد نفوذها

● يقدم لنا محمد سيد أحمد عرضا تحليليا لأهم التطورات السياسية الداخلية والخارجية التى ادت الى خروج مصر من عزلتها واستعادتها لدورها الاقليمى التاريخى فى المنطقة . ان حسنى مبارك هو أول رئيس دولة فى الشرق الأوسط يستقبله الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش رغم الضغوط الهائلة التى مارستها اسرائيل لتمنع هذا الاستقبال . وهذا يعنى ان مصر قد استطاعت أن تستعيد مكانتها المتميز على المسرح السياسى الاقليمى الذى يعاد تنظيمة فى الوقت الحالى بفضل علاقاتها مع جميع اطراف النزاع . كما ان اختيار وزير الخارجية السوفيتية للقاهرة كمكان للالتقاء برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ووزير الخارجية الاسرائيلية هو بمثابة شهادة تقدير للادارة المصرية ، ودليل على ان ذكريات كامب دافيد قد محيت من الذاكرة السوفيتية . لقد اصبح فى مقدور مصر الآن الانفتاح على العالم العربى والدول الاشتراكية دون ان تخل بالتزامات السلام مع اسرائيل .

ان هذا النجاح قد اصبح ممكنا بفضل تطورات عديدة فالاتحاد السوفيتى الذى عارض كثيرا اتفاقيات كامب دافيد قد اصبح الآن مقتنعا بأن سلاما سيئا أفضل من حرب « عادلة » . كما ادت حرب الخليج والخوف من الخطر الايرانى الى توجه كثير من الدول العربية وعلى رأسها الدول البترولية الى مصر ، القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على مساندتها فى حالة انهيار النظام العراقى ، وهى فرضية ظلت قائمة حتى وقت قريب .

ولكن الامر الذى اسهم بشكل حاسم وفعال فى حل الخلافات المصرية العربية هو مبادرات السلام الفلسطينية التى جاءت نتيجة للانتفاضة فى الاراضى المحتلة . ان قبول المجلس الوطنى الفلسطينى للقرار ٢٤٢ وقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى ينص على قيام دولتين فى فلسطين ، واحدة يهودية والثانية عربية ، قد شكل نقطة تحول استراتيجية خطيرة . بل ان هجوم السلام الذى شنته منظمة التحرير يعتبر غريبا على العالم العربى ، فالامر يتعلق بازعاج السلطات الاسرائيلية ليس عن طريق العمليات التى يسميها المجتمع الغربى « ارهابية » وانما عن طريق موقف ايجابى مسئول يضع المسئولين الاسرائيليين فى موقف صعب ويفضح نواياهم الحقيقية . وقد بدأت بالفعل المعركة داخل معسكر العدو نفسه بين هؤلاء الذين يقبلون الحوار وهؤلاء الذين يشجبونه . ونجد ان منظمة التحرير تلعب على تناقض اساسى : فكيف يمكن ان تدعى اسرائيل انتماءها للعالم الغربى والديمقراطية الغربية ، وهى تواصل مسلسل القمع الوحشى وسفك دماء الابرياء فى الاراضى المحتلة ؟ ان هذا التناقض يؤثر على الصورة التى ارادت اسرائيل ان ترسمها لنفسها ويؤثر على قطاعات ضخمة ومتزايدة

من الرأى العام العالمى ؟ ومما لاشك فيه ان هذا الفكر السياسى الفلسطينى الجديد يتسم بالثورية البالغة لدرجة ان بعض القوى اليسارية العربية تجد صعوبة فى قبوله والتأقلم معه .

إن موقف مصر فى اعقاب اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية قد أثار بعض التساؤلات فى الأوساط الداخلية والخارجية ، فقد اكتفت مصر بمساندة الدولة الوليدة دون ان تذكر صراحة إعترافها بها . ان سبب هذا التردد هو اتفاقات كامب ديفيد التى وقعت عليها القاهرة ، فهذه الاتفاقات تنص على اشتراك مصر والاردن والفلسطينيين واسرائيل فى تقرير مستقبل السلام ، واعلان الدولة الفلسطينية كان عملا من جانب واحد ، وبالتالى يخالف نصوص الاتفاقيات . ولكن لم يكن من الممكن استمرار هذا التردد طويلا خاصة وان القاهرة تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة اليهودية ، بالاضافة الى ان تطبيع علاقاتها بالعالم العربى قد أصبح هدفا اساسيا فى سياستها . وقد عثرت القاهرة سريعا على المخرج : اليس الهدف من اتفاقات كامب ديفيد هو التوصل الى السلام الشامل فى الشرق الأوسط ؟ اذن ان ما ينبغى الالتزام به هو روح الاتفاقات لا النصوص . بالاضافة الى منظمة التحرير هى التى قدمت كل هذه التنازلات وليس اسرائيل ، لتحقيق هذا الهدف باعتراف الولايات المتحدة نفسها ! ولم تخف تل أبيب استياءها من الموقف المصرى ، وضاعفت عمليات التمويه والمماطلة لتعطيل تسوية نزاع طابا . اما الجانب العربى فقد صفق طويلا للرئيس مبارك بما فى ذلك الدول المعادية تماما لاتفاقات كامب ديفيد ، فقد استطاعت الادارة المصرية تجاوز اطار الاتفاقات واكدت حرصها على المصالح العليا للقضية العربية واصبح فى وسع القاهرة تطبيع علاقاتها بالدول الشقيقة واستعادة مقعدها فى الجامعة العربية ، دون تعريض سلامها مع اسرائيل للخطر . وتم توقيع أتفاق طابا وانسحب الاسرائيليون نهائيا من المنطقة فى ١٥ مارس ١٩٨٩ . وهكذا اصبحت مصر هى مفتاح اى سلام فى المنطقة ، فلم يعد هناك خلاف حول هدف السلام الشامل الذى يتضمن اسرائيل ايضا . ومصر هى الدولة الوحيدة التى لديها علاقات بالاطراف المتنازعة ، وبالتالى هى الوحيدة القادرة على التحرك الايجابى لبلوغ هذا الهدف . وقد قامت مصر بالفعل بدور ايجابى فى تنقية الاجواء الاردنية الفلسطينية ، وفى اقامة الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة .

وفى الواقع ان الحكم على تأثير المحادثات الامريكية الفلسطينية على سياسة الادارة الامريكية الجديدة مازال سابقا لاوانه ، ومع ذلك ظهرت بوادر الخلاف بين واشنطن وتل أبيب ، ولم تنجح محاولات شامير المستميتة لوقف هذا الحوار . وقد استخدمت الخارجية الامريكية لغة صارمة لم تتعودها اسرائيل من قبل لتأنيبها على العنف والقمع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . ان الظروف الدولية قد تغيرت منذ توقيع كامب ديفيد واى محاولة لعقد سلام منفرد ستصطدم بعقبات كثيرة . كما ان السيطرة الامريكية الكاملة على عملية السلام فى الماضى كان لها مايبررها فى ظل الحرب الباردة وتنبثق عن منطق كان مقبولا فى ذلك الوقت اى اثارة الدول العربية واسرائيل ضد الاتحاد السوفيتى . أما اليوم وفى ظل مثل هذا الوفاق والتفاهم بين العملاقيت فلا يوجد فى الواقع ما يدفع الولايات المتحدة الى محاولة الانفراد بعملية السلام ، بل ولن يؤدى هذا الانفراد الى النتيجة المطلوبة بل ان الفضل يعود لوزير الخارجية السوفيتية فى بدء حوار غير مباشر بين منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية ، ولم تجىء هذه الخطوة كنتيجة للحوار الامريكى الفلسطينى . ان الاتحاد السوفيتى يرى ضرورة عقد المؤتمر الدولى على ان لايستغرق الاعداد له اكثر من عام .

ويثير الكاتب نقطة بالغة الأهمية : هل يمكن لاى تسوية شاملة ان ترضى هؤلاء الذين يريدون كل شىء ؟ ان أقصى ما يمكن ان يأمل العالم العربى فى تحقيقه يقل كثيرا عن تطلعاته . ولكن هل هناك طريق آخر ؟ ان العالم العربى لايمكن ان يستمر فى وضع دائم التدهور حيث يصبح اى حل عسكرى وهما كبيرا نظرا للهوة التى تتسع بصورة مطردة بين الامكانيات العسكرية للاطراف المتحاربة . كما يأمل العالم العربى فى اقامة نوع من التعادل الاستراتيجى اذا كان أهم مصدر من مصادر تسليحه قد أصبح بطلا لنزع السلاح ؟

ان السيناريو الذى يتضمن أقل الاضرار بالنسبة للعالم العربى يتمثل فى عدم اعاقة التسوية الجارية حقا ان الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح ولن تضم جميع الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وستدخل فى نوع من التحالف مع واحدة أو أكثر من جيرانها ولكن هذا هو الطريق الوحيد المتاح ، ان مجلس التعاون العربى الذى يضم مصر والاردن والعراق واليمن الشمالى ، يتضمن بعدا سياسيا هو : ضمان اعتدال الدولة الفلسطينية المستقلة فى اطار الحل الشامل ، ويهدف الى ردع ابطال التعنت سواء سوريا أو اسرائيل . ان اسرائيل تستطيع فى هذه الحالة ان تضمن سلامها من خلال تطبيع علاقاتها بالدول المحيطة بها وتستطيع ايضا ممارسة نوع من السيادة الاقتصادية والتكنولوجية ، لا العسكرية كما كان الحال فى الماضى .

وتبدو القاهرة فى ظل مثل هذه الظروف أنسب عاصمة عربية تقوم بالدور الرئيسى فى اتمام التسوية والاستفادة من الظروف الحالية ، ولكنها للأسف لاتستطيع استخدام امكانياتها الضخمة بشكل كامل بسبب الضغوط الداخلية

التى تعانى منها مثل التزايد السكانى الرهيب . ان لديها مليون فم جديد كل ثمانية أشهر يجب اطعامه ، بالاضافة الى مشاكلها الاقتصادية وتصاعد موجة التطرف الدينى . وكل هذه عوامل تعوق جهود الزعامة المصرية وتعرقل أى محاولة جريئة على المستوى الدبلوماسى .

## التقاليد البالية التى تحكم الصراع اللبنانى

يقول سمير قصير ان القوى العظمى قد نسيت لبنان وتركته يغرق فى تمزقاته الداخلية . ويتساءل هل يجب انتظار حل الصراع الاسرائيلى الفلسطينى حتى يبدأ المجتمع الدولى فى الاهتمام بمصير هذا البلد ، ويضع خطط الاصلاحات السياسية اللازمة لاحياء الدولة اللبنانية ؟ ان ما حدث فى لبنان لايمكن فصله عما يحدث فى المنطقة كلها . كما ان التدخلات الخارجية تزيد الفتنة اشتعالا ، فالتدخل السورى يقف عقبة امام اعادة بناء الدولة واستمرار الازمة الطائفية تهدد وجود لبنان ذاته . وقد استفحلت هذه الأزمة بخلو رئاسة الجمهورية فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٨ وأصبح لبنان بلا رئيس منذ ذلك الوقت وتسيطر عليه حكومتان متنافستان تعكسان على القمة التدهور الداخلى المتزايد .

وقد جاء هذا الغليان على جميع الجبهات بعد أربعة اعوام من الهدوء النسبى ليؤكد ان الوحدة الظاهرية خلال هذه السنوات لم تكن سوى سراب ، وان الحل الجذرى للازمة اللبنانية لايزال بعيدا . ان تجارب السنوات الماضية منذ مؤتمر الحوار الوطنى فى جنيف نوفمبر ١٩٨٣ ثم فى لوزان مارس ١٩٨٤ لاتبعث على التفاؤل . ويبدو أن خطورة الأوضاع التى تهدد البلد ليست كافية لدفع الاطراف المختلفة لانجاح اليوم ماسبق ان فشلوا فى تحقيقه منذ خمس سنوات .

ان الأزمة التى أدت الى خلو رئاسة الجمهورية قد أكدت قوة العداء بين سوريا والمعسكر المسيحى . وفى الواقع ان سوريا قد تم تهميشها الى حد كبير فى الاتفاقات الدبلوماسية لحل الصراع فى الشرق الأوسط وادى النجاح السياسى لمنظمة التحرير الى جعلها تتمسك اكثر من اى وقت مضى بالورقة اللبنانية ، لانها الورقة الوحيدة التى بقيت فى يدها لتلعب بها . وفى نفس الوقت أدى ضعف موقفها على الساحة الدولية الى تشجيع المسيحيين على مواجهتها . ولكن نظام السيطرة السورية داخل لبنان لايزال قويا ، رغم تعرضه لبعض النكسات ، ويتضح ذلك من الروابط القوية التى تربط بينه وبين الميليشيات المسلمة.وان المواجهات الحالية بين حكومة عون المسيحية . وبين سوريا وحلفائها تهدد بأوخم العواقب .

لقد كانت هناك آمال كبيرة فى بداية عام ١٩٨٥ باقتراب حل الازمة ، وكان الاتجاه هو انتخاب رئيس توافق عليه دمشق وترضى عنه الطائفة المسيحية ، ويقوم هذا الرئيس بادارة الازمة فى انتظار ان يسمح تطور الصراع فى الشرق الأوسط باعادة توزيع سلمى جديد للاوراق السياسية ، وتفاءل المواطنون كثيرا بهذه الامكانية على ضعفها . ولكن تغير كل شىء بعد قبول ايران لوقف اطلاق النار ، فقد خشيت سوريا من انقلاب العراق عليها وشعرت بضرورة تدعيم مراكزها الخلفية واثبات وجودها فى لبنان ، لذلك قامت بمساندة رجلها وحليفها المخلص الرئيس اللبنانى السابق سليمان فرنجيه الذى فشل بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى فى الجمعية الوطنية ، وتعقدت الأمور لعدة اسابيع ، واضطر أمين الجميل فى الأيام الأخيرة من رئاسته بسبب فشل الانتخابات الى تعيين قائد الجيش رئيسا للوزراء ، وأصبح العماد ميشيل عون رئيسا للوزراء ثم رئيسا بالانابة وذلك قبل انتهاء فترة الجميل بدقائق .

وهكذا أصبح للبنان حكومتان ، كل منهما ناقصة ومبتورة ، مجلس الوزراء الذى يرأسه عون ولايضم فى الواقع سوى وزيرين بخلاف العماد عون ، لان جميع العسكريين المسلمين لايقبلون الاشتراك فى حكومة ترفضها دمشق ويرفضها بالتالى حلفاؤها فى لبنان ويعتبرونها انتهاكا للميثاق الوطنى الذى ينص على ان تكون رئاسة الوزراء لمسلم سنى .

وعلى الجانب الآخر هناك حكومة الاتحاد الوطنى ، وقد فقدت هذه الحكومة ثلاثة من اهم اعضائها ومن ضمنهم رئيسها رشيد كرامى الذى اغتيل فى يونيه ١٩٨٧ ، ان سليم الحصى ليس الا رئيسا بالانابة ، وهذه الحكومة تعتبر مستقيلة منذ شهور ، بالاضافة الى الخلافات الداخلية التى تمزقها .

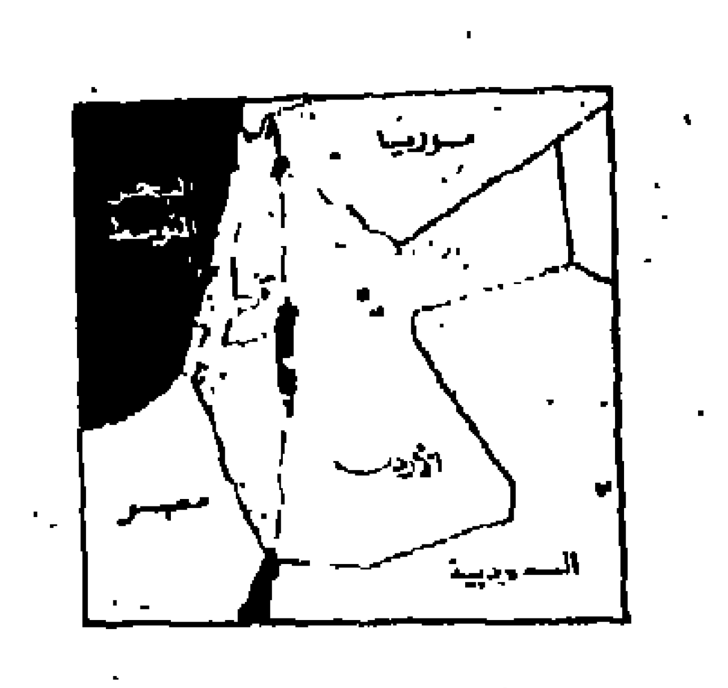
ان حكومة ميشيل عون اكثر قوة على المستوى الدستورى . ولكن لن يحدث على مستوى الممارسة ما يرجح كفة واحدة على الآخرى ، فمعظم الدول العربية تمتنع عن الاعتراف رسميا بواحدة من الاثنين ، وهذا ينطبق ايضا على الدول الغربية والاتحاد السوفيتى الذى يلتزم سفراؤه فى بيروت بالتوازى الدقيق فى اتصالاتهم الرسمية بالحكومتين .

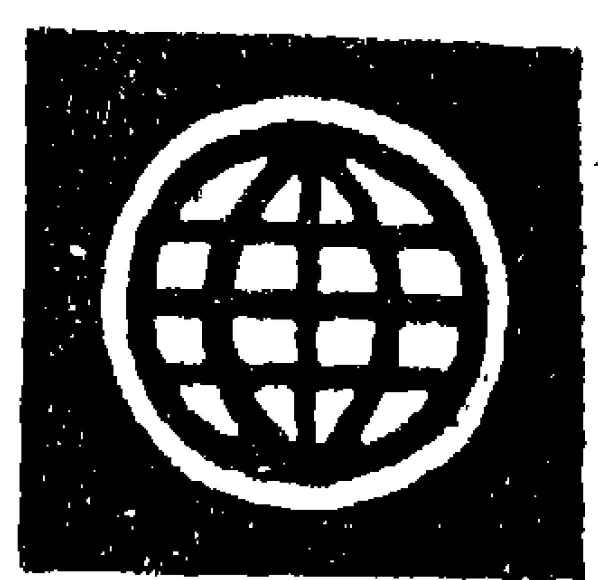
ان الجامعة العربية كانت قد انتهت فى الجلسة التى خصصتها لبحث الازمة اللبنانية فى ديسمبر ١٩٨٨ الى تشكيل لجنة مصالحة يرأسها وزير الخارجية الكويتى ، وبالفعل قامت اللجنة فور تشكيلها بدعوى رئيس الحكومتين الى تونس ، ولكنها فشلت فى تدبير لقاء بينهما ، ثم دعت رؤساء الطوائف الستة الاساسية الى الكويت لمناقشة الازمة ، وسبل تسويتها وكان من المزمع عقد اجتماع لهؤلاء الزعماء السياسيين فى نهاية شهر مارس ، ولكن هذه الجهود قد اصطدمت بالعداء السورى

الصامت في البداية والمعلن فيما بعد .

وقد اندلعت في فبراير الماضي اشتباكات عنيفة أسفرت عن تقليص سيطرة القوات اللبنانية على بيروت الشرقية لصالح الجيش ، وبدا وقتها ان نوعا من الاتفاق قادم في الطريق بعد أن اعاد عون فتح الممرات بين قطاعي العاصمة واستعاد السيطرة على ميناء بيروت . وقكن نجاحه شجعه على محاولة فرض قرارته على المناطق التى لايسيطر عليها بشكل مباشر مستخدما في ذلك الامكانيات الضعيفة للبحرية والطيران مما ادى الى رد فعل مباشر من جانب خصومه وتصاعدت عمليات القصف بين قطاعي العاصمة من جديد . وقد حاول عون اظهار ان الوحدة اللبنانية مكنة ، وهاجم القوات اللبنانية بحجة أنها تعمل ضد هذه الوحدة ، ونتيجة لذلك أصبح خلال بضعة أيام شخصية شعبية في لبنان . ولكن عندما إضطر الى تحدى الميليشيات الاسلامية وبالتالي بسوريا التى تحميهم دفع الثمن غاليا وادى تصاعد الموقف الى تجميد هذه الديناميكية الوحدوية .

ان هذا الاستعراض السريع لابعاد الأزمة اللبنانية يكشف عن مدى فداحة المأساة افذى يعيشها هذا البلد ، ويؤكد ان الموقف قد خرج عن أى سيطرة . حقا ان هناك عوامل جديدة هامة تشجع على الأمل في امكانية انقاذ لبنان مثل تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وضياع مصداقية الميليشيات ، ولكن فوضى المسرح اللبناني يشكل مصدرا مستمرا للضعف الذى يشل جميع مشروعات الاتفاق وجميع المبادرات التى يمكن ان يقوم بها هذا الخصم أو ذاك . ان الثنائية الموجودة تدعم هذه الفوضى وتقضى على أى أمل في احياء الدولة الموحدة .








مارس ١٩٨٩
ابريل ١٩٨٩
مايو ١٩٨٩

# مـــــارس ١٩٨٩

**الاتحاد السوفيتى :**

١٢ : كشفت أنباء صحفية فى بريطانيا عن مفاوضات سرية جرت بين موسكو وبريتوريا .

١٥ : طردت السلطات السوفيتية مساعد الملحق العسكرى الأمريكى فى موسكو بعد اتهامه بالتجسس .

١٧ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى بالاجماع على برنامج تحديث واصلاح السياسة الزراعية . الذى وضعه جورباتشوف .

٢١ : صدر مرسوم من هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى وقعه الرئيس جورباتشوف بشأن تخفيض عدد القوات السوفيتية فى البر والبحر وتخفيض هذه القوات فى دول الحلفاء فى أوروبا الشرقية .

٢٧ : منى العديد من كبار مسئولى الحزب الشيوعى السوفيتى بالهزيمة فى بعض الدوائر الهامة فى الانتخابات البرلمانية ، بينما حصل بوريس يلتسين المطرود من رئاسة فرع الحزب الشيوعى فى موسكو عام ١٩٨٧ على نحو ٩٠ ٪ من الأصوات وفازت الجهات المعارضة فى جمهوريات البلطيق على مرشحى الحزب .

**اثيوبيا :**

٣ : اعترفت الحكومة الاثيوبية بهزيمة قواتها فى اقليم تيجرى بالشمال واتهمت المتمردين بتشكيل جبهة مشتركة مع ثوار اريتريا .

**إسرائيل :**

٣ : طلبت إسرائيل من الحكومة الامريكية وقف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية أو اعادة النظر فى ذلك الحوار بعدما وصفته بحوادث التسلل الاخيرة الى الأراضى الاسرائيلية انطلاقا من جنوب لبنان .

١١ : أعلن راديو اسرائيل ان الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة كبدت الاقتصاد الاسرائيلى خسارة بلغت ١,٢ مليار شيكل ( ٦٦٦ مليون دولار ) خلال عام ١٩٨٨ .

١٤ : قام الاسرائيليون بإنزال العلم الاسرائيلى نهائيا من فوق منطقة طابا .

١٥ : عززت كتلة الليكود سيطرتها على المجالس البلدية فى الجولة الثانية للانتخابات المحلية بإسرائيل .

١٧ : أعلن موشى ارينز وزير خارجية اسرائيل أن حكومته يمكن أن تتعارض مع مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأراضى المحتلة .

١٩ : ذكر تقرير نشر فى لندن أن عدد اليهود الذين هاجروا من اسرائيل خلال العام الماضى بلغ ١٢ الف شخص بزيادة قدرها ٣٦٠٠ شخص عن عام ١٩٨٣ ، كما انخفض عدد اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل من ٣٠ الف شخص عام ١٩٧٤ الى ٧٦٠٠ شخص العام الماضى .

٢٠ : قدمت أجهزة المخابرات الاسرائيلية للحكومة المصغرة تقريرا سريا - كشف عنه راديو اسرائيل - ويؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة ستستمر عدة سنوات بمستواها الحالى وأنه لا بديل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٩ : ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية أن اسرائيل تسعى لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ بمساعدة الولايات المتحدة ومن خلال برنامج ( حرب النجوم ) الذى تشترك فيه إسرائيل .

**ايران :**

٥ : أعرب حسين موسوى رئيس وزراء ايران عن إعتزام بلاده توسيع مجالات التعاون مع الصين .

٧ : أعلنت ايران قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب موقفها من قضية الكاتب البريطانى سلمان رشدى وكتابه « آيات شيطانية » .

١٩ : قدرت رابطة رجال الدين المقاتلين بالاجماع ترشيح على اكبر هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى والقائم بأعمال قائد الجيش رئيسا للجمهورية فى الانتخابات المقرر اجراؤها فى شهر اغسطس القادم .

٢١ : ذكرت مصادر إيرانية أن إيران أبرمت صفقات عديدة مع عدد من دول أوروبا الشرقية للحصول على الأسلحة .

٢٨ : قبل الزعيم الايرانى آية الله الخمينى استقالة آية الله حسين منتظرى من منصبه كخليفة لزعيم الثورة الايرانية .

: قدم محمد جعفر محلاتى رئيس وفد ايران فى الأمم المتحدة ومحمد لاريجانى نائب وزير الخارجية الايرانى استقالتيهما .

( انظر ايضا : بلجيكا ٢٠/٣ )

**باكستان :**

٢٢ : عينت السيدة بنظير بوتو رئيس وزراء باكستان والدتها نصرت بوتو نائبة لها كما عينت سيدتين آخريين فى حكومتها .

**بلجيكا :**

٢٠ : وافق المجلس الوزارى لدول المجموعة الاوروبية على السماح لهذه الدول بإعادة سفرائها التى كانت قد سحبتهم من طهران احتجاجا على فتوى الخمينى باهدار دم الكاتب البريطانى سلمان رشدى مؤلف « ايات شيطانية » .

**بولندا**

توصلت الحكومة البولندية ونقابة تضامن العمالية الى اتفاق لادخال اصلاحات جذرية على نظام الحكم يقضي بانشاء مجلس للشيوخ ينتخب انتخابا حرا مباشرا على اساس تعدد المرشحين وتمثيل المعارضة بنسبة ٣٥ ٪ في مجلس النواب الحالي واعادة الشرعية الى نقابة تضامن النص على السماح بتشكيل جمعيات واتحادات مستقلة عن الحزب الشيوعي الحاكم .

**تركيا :**

٢٨ : قدم جميع وزراء الحكومة التركية استقالاتهم الى رئيس الوزراء تورجوت اوزال في أعقاب الهزيمة التي مني بها اوزال وحزبه ( حزب الوطن الأم ) في الانتخابات المحلية بحصوله على ٢١,٧ ٪ من الأصوات . ورفض أوزال مطالب المعارضة باستقالته .

**تونس :**

٢٢ : جرت في تونس الجولة الثانية من الحوار الامريكي الفلسطيني ورأسها من الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وراس الجانب الامريكي روبرت بيللترو السفير الامريكي في تونس .

٣١ : اجتمع هانز كلايين وزير التعاون الاقتصادي في المانيا الغربية في تونس مع ابو علاء المسئول عن الادارة الاقتصادية والمالية في منظمة التحرير الفلسطينية والمسئول عن قسم اوروبا في الادارة السياسية للمنظمة وذلك في أول سابقة من نوعها في تاريخ المانيا الاتحادية .

**جمهورية مصر العربية :**

٦ : وافقت منظمة العمل العربية على استئناف عضوية مصر في المنظمة . وافق مجلس الشعب على تعديل انتخابات مجلس الشورى ليكون اختيار ثلثي الاعضاء بالانتخاب على اساس النظام الفردي .

٩ : ١٧ قام الرئيس حسني مبارك بجولة زار خلالها بلجيكا وهولندا والمانيا الغربية وفرنسا .

١١ : في لاهاي شارك الرئيس حسني مبارك مع ٢٣ ملكا ورئيس دولة وحكومة توقيع الاعلان العالمي لحماية البيئة لحماية طبقة الاوزون من التاكل .

١٢ : تقرر عودة مصر لاستئناف عضويتها في الاتحاد الدولي للعمال العرب بناء على طلب الاتحادات العمالية العربية .

١٥ : تم رفع علم مصر فوق منطقة طابا وإعلان السيادة المصرية عليها .

١٩ : رفع الرئيس حسني مبارك علم مصر فوق طابا

وافقت السوق الأوروبية المشتركة على اعطاء مصر تسهيلات تبلغ ٤٩٩ مليون وحدة نقد أوروبية تعادل ٥٤٠ مليون دولار منها منح لا ترد تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون وحدة نقد اوروبية .

٢٢ : أستقبل الرئيس حسني مبارك عيزرا وايزمان وزير البحث العلمي الاسرائيلي .

٢٥ : عقدت في مدينة الاسماعيلية قمة ثلاثية ضمت الرئيس حسني مبارك والملك حسين عاهل الاردن والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لتوحيد الموقف العربي للوصول الى المؤتمر الدولي للسلام .

٢٧ : ٣١ زار مصر الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزيري الخارجية لمتابعة تنسيق ودعم التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والاعلامية .

٣٠ : زار القاهرة السيد احمد الميرغني رئيس مجلس راس الدولة السوداني وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك حول العلاقات المصرية السودانية .

( أنظر أيضا : المغرب ٢/٢١ والولايات المتحدة ٢/٨ )

**جنوب افريقيا**

٢٤ : صرح دي كليرك زعيم الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا انه تم التوصل الى اتفاق لانهاء الازمة حول رئاسة البلاد بينه وبين الرئيس بيتربوتا الذي وافق على التخلي عن منصب الرئيس لدي كليرك .

**السلفادور :**

٢٠ : هزم مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم في انتخابات الرئاسة فيدل تشافيز امام منافسه المعارض الفريدو كريستياني الذي فاز بنسبة ٥٣,٨١ ٪ من الاصوات في حين حصل تشفيز على ٣٦,٥٩

**السودان**

٥ : أعلن ٣٠ حزبا سياسيا وعدد من النقابات المهنية السودانية عن التوصل الى اتفاق للسلام في البلاد وتضمن الاعلان خطة سلام لانهاء الحرب الأهلية في الجنوب والدعوة الى انهاء حالة الطوارىء المفروضة منذ عام ١٩٨٥ ووقف العمل بالشريعة الاسلامية وعقد المؤتمر الدستوري للتوصل الى صيغة ملائمة لانهاء الحرب الأهلية بالجنوب .

١٠ : قرر رؤساء الأحزاب والنقابات السودانية رفع مذكرة عاجلة لمجلس راس الدولة السوداني يتضمن توجيه انذار للسيد الصادق المهدى رئيس الوزراء بتقديم استقالة حكومته خلال ٢٤ ساعة كما قرروا وقف جميع المشاورات بين الأحزاب والحكومة الحالية وحزب الامة حول تشكيل الحكومة الجديدة .

١١ : قدم الصادق المهدى استقالة وزراء حكومته الى مجلس راس الدولة واحتفظ بمنصب رئيس الوزراء .

١٦ : أعلن الصادق المهدى رئيس وزراء السودان قبوله لخطة السلام الخاصة بوقف الحرب مع المتمردين في جنوب السودان

٢٥ : أعلن تشكيل الحكومة السودانية الجديدة برئاسة الصادق المهدى زعيم حزب الأمة وتضم كافة القوى السياسية والأحزاب والنقابات ماعدا الجبهة الاسلامية بزعامة حسن الترابي التي انتقلت الى صفوف المعارضة .

٢٦ : وافقت الحكومة السودانية في أول اجتماع لها على قبول مبادرة السلام في الجنوب والاعداد لعقد المؤتمر الدستوري .

٣٠ : ذكرت الصحف السودانية ان قوات المتمردين بزعامة العقيد المنشق جون جارانج توغلت شمالا لأول مرة وتخوض معركة مع القوات السودانية .

**سوريا :**

١٠ : انتقد الرئيس السوري حافظ الأسد الزعماء الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية ووصفهم بانهم يسعون الى كسب الرأى العام الدولي بينما يتجاهلون بنود الميثاق الوطني الفلسطيني .

٢٢ : اعلنت سوريا أنه لابد من اقصاء العماد ميشيل عون قائد الجيش ورئيس الحكومة العسكرية في لبنان كشرط للتوصل الى تسوية للأزمة اللبنانية .

**سويسرا :**

٢٢ توصل ممثلو نحو ١٢٠ دولة خلال اجتماعاتهم في مدينة بازل السويسرية الى اتفاق بشأن ابرام معاهدة دولية للسيطرة على نقل النفايات النووية والسامة من دول العالم الصناعية الى دول العالم الثالث ..

**الصومال**

٦ : قرر الرئيس الصومالي محمد زياد برى تشكيل لجنة ثلاثية للاشراف على الاقليم الشمالي في البلاد وفوضها في اجراء اتصالات مع ابناء الاقليم لانهاء

التمرد المستمر منذ ٨ أعوام .

**الصين :**

٢٠ : حذر رئيس وزراء الصين لى بينج من ان بلاده تشهد حاليا أسوأ أزمة اقتصادية خلال هذا العقد كما إتهم الحكومة بالفشل فى خفض حدة التضخم .

٢٣ : حذر تشاوتسى يانج رئيس الحزب الشيوعى الصينى من محاولات المساس بالوحدة الوطنية والاستقرار السياسى لانهما اسس نجاح خطة التحديث الاقتصادى .

**العراق :**

١٤ : أعلن العراق ان القوات الايرانية فتحت النار على المواقع العراقية فى الفرقة الحادية عشرة وان القوات العراقية ردت على مصادر النيران .

٢٢ : أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى عدة قرارات الغى بموجبها القوانين والقيود التى كانت مفروضة على المواطنين بسبب الحرب مع ايران والتى استمرت نحو ثمانى سنوات .

٢٥ ، ٢٧ : زار العراق الملك فهد عاهل السعودية وأعلن الرئيس العراقى صدام حسين ان السعودية قد تعهدت بتمويل اعادة بناء المفاعل النووى العراقى الذى دمرته اسرائيل فى غارة جوية عام ١٩٨١ .

: وقع الرئيس العراقى صدام حسين والملك فهد عاهل السعودية اتفاقيتين بشأن التنسيق الأمنى بين البلدين وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتحريم استخدام القوة بين العراق والسعودية .

**سلطنة عمان :**

: قررت سلطنة عمان تخفيض انتاجها النفطى بنسبة ٥٪ اعتبارا من اوائل ابريل المقبل . وأعلن سعيد بن أحمد الشنفرى وزير النفط والمعادن فى السلطنة أن قرار الحكومة العمانية بتخفيض الانتاج يأتى امتدادا لمؤازرتها الدائمة للجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار فى السوق العالمية للنفط وتضامنا منها مع الاتفاق الذى ابرم فى لندن فى الثانى والعشرين من فبراير الماضى وتجاوبا مع جهود الدول المنتجة للنفط داخل وخارج ( أوبيك ) لامتصاص التخمة النفطية . واشار الى ان اتفاق لندن يخدم المنتج والمستهلك على السواء ويتوج جهودا بذلت مؤخرا وحققت التقاء على أهمية التنسيق بين كافة الدول المنتجة للنفط . وأضاف بان السلطنة سوف تشعر مشترى نفطها بهذا التخفيض وبدء سريانه وذلك بهدف تمكينهم من برمجة احتياجاتهم من النفط الخام ومراعاة هذه النسبة من التخفيض .

٥ : اعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان المفاوضات بين العراق وايران تتسم فى هذه المرحلة بالتفاؤل وان الأمم المتحدة تقوم بالدور الرئيسى فيها .

وأعرب عن أمله فى ان يتكلل البرنامج الذى وضع أخيرا فى نيويورك بالنجاح . وقال ان دول مجلس التعاون كوحدة اقليمية تسعى دائما الى اتخاذ مواقف واحدة تجاه القضايا العربية وانها تبذل جهودا رئيسية من اجل جمع شمل الغرب والمساعدة فى حل القضايا المختلف عليها بين الدول العربية وأنها تبذل جهودا رئيسية من اجل جمع شمل العرب والمساعدة فى حل القضايا المختلف عليها بين الدول العربية .

وحول الاتفاقية الاقتصادية الموقعة فى العام الماضى بين دول مجلس التعاون الخليجى والمجموعة الأوربية قال يوسف بن علوى بن عبدالله انها مازالت فى دور المفاوضات التفصيلية وان الجانبين يدرسان مواقف كل طرف ، مشيرا الى ان دول المجلس تسعى الى ان تكون نتيجة هذه المفاوضات فى مصلحة الطرفين .

٦ : ١١ اجرت سلطنة عمان والهند مباحثات عسكرية ، فى اطار الزيارة التى قام بها الى الهند سمو السيد فهر بن تيمور آل سعيد نائب رئيس الوزراء العمانى لشئون الأمن والدفاع على رأس وفد عسكرى عمانى ، تلبية لدعوة من وزير الدفاع الهندى .

١٥ : أعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط لن يتحقق لجميع الدول الا بايجاد تسوية سلمية وعادلة للشعب الفلسطينى تحقق له ممارسة حقوقه وتقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة .

وقال فى كلمة سلطنة عمان امام مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية : ان مبادرة السلام التى تقدم بها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر والترحيب والمساندة الدولية الكبيرة التى لقيتها تلك المبادرة لدليل على اهتمام المجتمع الدولى بأسره بقضية الشعب الفلسطينى .. كما ان اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف معظم دول العالم بها يشكل عنصرا جديدا وهاما من شأنه ان يساعد على تحقيق السلام الا ان اسرائيل التى ترفض دائما منطق الحلول السلمية لازالت تواصل سياسة التعسف والبطش ضد الشعب الفلسطينى المسالم وذلك لتكرس احتلالها للأراضى العربية والفلسطينية . وقال ان اسرائيل ان كانت حقا تنشد السلام مع جيرانها فانها عليها ان تتخلى عن منطقها الأعوج وتسلك طريقا أولى خطواته المؤتمر الدولى للسلام . وفيما يتعلق بالموقف بين العراق وايران أعرب يوسف بن علوى بن عبدالله عن امله فى ان تنتهى المفاوضات التى بدأت بين العراق وايران تحت اشراف السكرتير العام للامم المتحدة بتطبيق كامل لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وبتسوية شاملة تمكن الطرفين من استخدام امكانياتهما للمهمة الكبيرة والعاجلة : اعادة بناء اقتصادهما الذى انهكته الحرب .

**فرنسا :**

٢٠ : أكد الحزب الاشتراكى الحاكم فى فرنسا فى انتخابات المجالس البلدية سيطرته على ٧٨ مدينة وفقدت المعارضة اليمينية نحو ٢٠٠ مدينة التى فاز فيها عام ١٩٨٣ .

٢٨ : أعلن قصر الأليزيه ان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران سوف يلتقى بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى باريس فى موعد لم يحدد بعد .

**فلسطين :**

٦ : أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للذهاب الى اسرائيل اذا وافقت جميع الدول العربية على ذلك ، كما أنه مستعد لاحياء اتفاق الهدنة بين اسرائيل والمنظمة فى جنوب لبنان الذى تم التوصل اليه عام ١٩٨١ بوساطة امريكية .

٢٩ : قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعيين السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة رئيسا للدولة الفلسطينية المستقلة .

: ( انظر ايضا ) تونس : ٢٢ ، ٣/٢١ ومصر ٣/٢٥ والمالديف ٣/٢٩ )

**فنزويلا :**

٣ : قررت فنزويلا وقف سداد اقساط وفوائد ديونها الخارجية التى تبلغ ٢٢ مليار دولار الى أجل غير مسمى .

**كندا :**

٢١ : قررت الحكومة الكندية رفع الحظر المفروض على اجراء اتصالات على مستوى عال بين مسئولين كنديين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

**الكويت**

١٥ : وجه المدعى العام الكويتى اتهامات لـ ٢٣ شخصا من بينهم ١٨ كويتيا

و١٥ ينتمون لجنسيات مختلفة بالتآمر لقلب نظام الحكم والتجسس فى الكويت .
٢١ : طالب الشيخ نواف الأحمد وزير الدفاع الكويتى بضرورة احياء ميثاق الدفاع العربى المشترك وتكوين قوة عسكرية عربية مؤسسة وانشاء مجلس أمن عربى .

**لبنان :**

١٧ : انفجرت سيارة ملغومة فى منطقة مزدحمة بالسكان فى بيروت الشرقية مما أسفر عن مصرع ١٢ شخصا واصابة ١٤٠ آخرين .
١٨ : جدد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية تعهده باخراج الجيش السورى من لبنان .
٢٤ : أعلن العماد عون رفضه قبول أى تسوية للأزمة اللبنانية ما لم تتضمن النص على انسحاب القوات السورية من لبنان .

**ليبيا :**

٢٨ : وافقت اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا على معاهدة واتفاقية اتحاد المغرب العربى الكبير .

**المالديف :**

٢٩ : أعلنت حكومة المالديف رسميا أنه تم افتتاح سفارة لفلسطين فى العاصمة ( ماليه ) .

**المجر :**

١٢ : عقد المؤتمر القومى الأول للمنتدى الديمقراطى المجرى أول هيئة سياسية مستقلة بالبلاد تحت شعار ان نظام تعدد الأحزاب هو الحل الوحيد لمشكلات المجر .
١٨ : عرضت المجر استضافة المؤتمر الدولى للسلام حول مشكلة الشرق الأوسط والقيام بدور الوسيط لحل النزاع . قررت المجر رفع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى سفارة .

**المملكة الأردنية الهاشمية :**

٢١ : أظهرت الخريطة الرسمية الجديدة للأردن التى أصدرها المعهد الملكى للجغرافيا اسم فلسطين للمرة الأولى مكتوبا على مناطق غربى نهر الأردن فى حين يظهر اسم اسرائيل على الخريطة الجديدة .
٢٢ : قررت الحكومة الأردنية وقف المباحثات مع بريطانيا حول شراء ٨ طائرات مقاتلة من طراز تورنادو بسبب الموقف المالى فى الأردن .

**المملكة العربية السعودية :**

٩ : اعترفت المملكة العربية السعودية بحكومة المجاهدين الأفغان المؤقتة . لتصبح بذلك أول دولة تعترف بهذه الحكومة .
١٦ : قرر مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثامن عشر الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة والمطالبة بوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة تمهيدا للاشراف على انسحاب اسرائيل نهائيا منها . وأكد المؤتمر ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط كما أوصى بضم الحكومة الأفغانية المؤقتة التى شكلها المجاهدون الأفغان الى عضوية المنظمة بدلا من حكومة كابول .
١٧ : أعلن المصرف المركزى السعودى ان السعودية تشهد لأول مرة منذ خمس سنوات تضخما بلغ ١ ٪ تقريبا سنويا .

**المملكة المغربية :**

٣ : أعلن الملك الحسن الثانى ان المغرب قررت التصديق على الاتفاقية الموقعة مع الجزائر عام ١٩٧٢ والخاصة بتسوية نزاع الحدود بين البلدين .
٢١ : ٢٢ : عقدت فى الرباط اجتماعات اللجنة العليا المغربية المصرية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين وتم توقيع ثلاث اتفاقيات فى المجال القضائى والأمنى والتعاون الضريبى بما يكفل منع الازدواج بين البلدين ، والنقل البحرى والجوى ، كما تم تأسيس شركة مشتركة للتنمية والاستثمارات ومقرها مدينة الرباط برأسمال ٥٠ مليون دولار امريكى .

**النمسا :**

٩ : اتفقت الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى مع الدول السبع أعضاء حلف وارسو فى محادثات خفض الأسلحة التقليدية فى فيينا على خفض القوات غير النووية على جانبى أوروبا الى مستويات أدنى ومتساوية .

**الولايات المتحدة الأمريكية :**

٨ : قررت الادارة الأمريكية وقف مبلغ ٢٣٠ مليون دولار نقدا عن عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩ وهو جزء من المساعدات الاقتصادية كانت مصر تحصل عليه نقدا .
: وافقت الولايات المتحدة على منح تأشيرة دخول لثلاثة من اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى مؤتمر عن السلام فى الشرق الأوسط بنيويورك .
٩ : أعلنت الخارجية الأمريكية انه تم الغاء العمل بالقانون الأمريكى الذى يمنع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة .
١٠ : صرح الرئيس الأمريكى جورج بوش بان تحرك ادارته فى الشرق الأوسط يجب ان يكون حذرا ومتأنيا ودون إندفاع وان الحوار الأمريكى مع منظمة التحرير الفلسطينية سيستمر .
١٤ : طلب جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى من موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلى اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .
٢٢ : قررت الحكومة الأمريكية طرد مسئول تجارى سوفيتى ردا على طرد السلطات السوفيتية لملحق عسكرى أمريكى من موسكو .
٢٥ : أكد الرئيس الأمريكى جورج بوش التزام الولايات المتحدة بالعمل على احلال السلام فى الشرق الأوسط على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ .
٣١ : أصدر البنك الدولى تقريرا يثير الشكوك حول احتمالات نجاح خطة برادى التى اعلنتها الحكومة الأمريكية لخفض ديون ٣٩ دولة بمقدار ٩٠ مليار دولار فى غضون ثلاث سنوات .

**اليابان :**

٣٠ : قدمت اليابان اعتذارا رسميا الى كوريا الشمالية عن سنوات الاحتلال البريطانى لشبه جزيرة كوريا الذى دام ٣٦ عاما وانتهى مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

**يوجوسلافيا :**

٣ : أدانت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية قيام أحزاب سياسية جديدة فى البلاد باعتبارها غير دستورية .
٢٤ : شهد اقليم كوسوفو اليوجوسلافى اشتباكات دموية بين المتظاهرين من الالبانيين وقوات البوليس لأول مرة منذ ١٩٨١ احتجاجا على موافقة برلمان الاقليم على اخضاعه لاشراف جمهورية الصرب الأمر الذى حد من سلطاته فى الحكم الذاتى .
٢٨ : أشارت مجلة ستار اليوغوسلافية الى فتور العلاقات اليوجوسلافية الليبية بسبب بعض التصرفات غير اللائقة للعقيد الليبى معمر القذافى .

**اليونان :**

١٦ : قدمت الحكومة اليونانية استقالتها بعد ان واجهت انتقادات حادة فى البرلمان .
١٨ : شكل اندرياس باباندريو حكومة جديدة تضم ٤٣ وزيرا .

# أبريـــــل ١٩٨٩

**الاتحاد السوفيتي :**

٧ : أعلن الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف فى لندن أن الاتحاد السوفيتي سوف يوقف انتاج مادة اليورانيوم اللازمة لانتاج الأسلحة النووية ـ ولكنه حذر من أن الكرملين سوف يرد بالمثل اذا استمر حلف شمال الأطلنطى فى خططه بشأن تحديث قدراته النووية فى أوروبا .

٩ : وقعت مصادمات دموية فى جمهورية جورجيا السوفيتية بين المتظاهرين الذين يطالبون بانفصال جمهورية جورجيا عن الاتحاد السوفيتي وقوات البوليس .

١٣ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفيتية أن طائرتين هليوكبتر سوريتين هاجمتا زورقين حربيين سوفيتيين فى مياه البحر المتوسط على بعد ٣٩ ميلا من ميناء طرطوس السورى وان سوريا أعربت عن أسفها لوقوع هذا الحادث .

١٤ : أقيل زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى فى جمهورية جورجيا واختير مسئول المخابرات خلفا له لمحاولة السيطرة على الموقف فى جورجيا .

١٨ : أعلن جينادى جارد فيلوف السفير السوفيتى فى القاهرة ان بلاده ستعيد منح مصر قروضا حكومية ميسرة طويلة الأجل لتمويل المشروعات فى مجال الصناعات الثقيلة وذلك بعد فترة توقف دامت عشر سنوات .

٢٥ : قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إقالة ١١ من كبار الشخصيات بالكرملين من كبار مساعدى بريجنيف من بينهم اندريه جروميكو وزير الخارجية ورئيس الدولة السابق . كما طلبت اللجنة اقالة ١١٠ من أعضائها من معارضى سياسة جورباتشوف للاصلاح .

: بدأت أولى مراحل انسحاب ٥٠ ألف جندى سوفيتى و٥ آلاف دبابة من أوروبا الشرقية تطبيقا لمبادرة جورباتشوف فى ديسمبر الماضى .

**أثيوبيا :**

٢٣ : هرب ستة من لاعبى كرة القدم الأثيوبيين بعد مباراة لهم فى القاهرة وطلبوا حق اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

**الأرجنتين :**

١٤ : قررت حكومة الأرجنتين تعويم عملتها الوطنية « نيوبيسو » مقابل الدولار الأمريكى تلبية لمطالب صندوق النقد الدولى .

**اسرائيل :**

٥ : أعلن مئات من جنود الاحتياط الاسرائيليين أنهم سيرفضون من الآن فصاعدا الخدمة فى الأراضى المحتلة احتجاجا على القمع الاسرائيلى للفلسطينيين .

٦ : اقترح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل خلال لقائه بالرئيس الأمريكى جورج بوش فى واشنطن اجراء انتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب وفد فلسطينى يتفاوض بشأن التوصل إلى ادارة حكم ذاتى مؤقتة للمنطقتين ، على ان يعقب ذلك التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق دائم ، واستبعد أى حل يؤدى إلى اقامة دولة فلسطينية .

٧ : أعترف اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية لها سلطة قوية جدا على الضفة الغربية وقطاع غزة .

٨ : فى أول سابقة من نوعها أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ان اسرائيل مستعدة للتفاوض من أجل السلام مع مؤيدى منظمة التحرير الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة اذا نجحوا فى الانتخابات .

٩ : صرح شيمون بيريز وزير المالية الاسرائيلى وزعيم حزب العمل بان اسرائيل تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بطريق غير مباشر .

: وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى على مشروع قانون جديد لحقوق الانسان لا يطبق على الفلسطينيين المقيمين فى الأراضى العربية المحتلة .

١٠ : تلقى سلاح الجو الاسرائيلى الدفعات الأولى من طائرات فانتوم ( اف ـ ٤ ) وأطلق عليها اسم ( فانتوم ٢٥٠٠ )

١٨ : اتهمت منظمة العفو الدولية حكومة اسرائيل بتشجيع الجنود بفاعلية على قتل أو اصابة الفلسطينيين خلال الانتفاضة .

٢١ : ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٩ صوتا ضد صوتى اسرائيل والولايات المتحدة وامتناع ليبيريا عن التصويت ـ ادانت اطلاق النار من قبل القوات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين وطلبت من مجلس الأمن توفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين .

٢٨ : أكدت لجنة التحقيق الاسرائيلية فى مذبحة قرية نحالين الفلسطينية أن قوات الاحتلال الاسرائيلية تجاوزت حدودها وأفرطت فى استخدام الأسلحة النارية ضد الأهالى .

**أفغانستان :**

٦ : أعلن الرئيس الأفغانى نجيب الله عن وقف اطلاق النار من جانب واحد بمناسبة شهر رمضان مع احتفاظه عن الرد على هجمات المجاهدين الأفغان فى حالة عدم التزامهم بالهدنة .

**ألمانيا الغربية :**

٢٧ : وجه المستشار هلموت كول نداء أمام البوندستاج من أجل اجراء مفاوضات بين الشرق والغرب بشأن خفض عدد الصواريخ النووية قصيرة المدى المتمركزة فى أوروبا .

**ايران :**

١٠ : أطلقت ايران سراح ٧٠ من أسرى الحرب العراقيين .

: أعلن وزير البترول الايرانى ان بلاده تعتزم استغلال جزء من اكبر حقل غاز طبيعى فى العالم وتابع لقطر ويمتد بعمق ١٢ كيلو مترا داخل المياه الاقليمية الايرانية وبالتالى يحق لايران استغلال ٣٠٪ من حجم الحقل .

٢١ : أعلن هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان ان السلطات الايرانية أحبطت محاولة لقلب نظام الحكم بعد أن تمكنت من اختراق عدد من شبكات التجسس التى اقامتها الولايات المتحدة داخل ايران منذ عام ١٩٧٩ لتقويض الثورة الايرانية وأهدافها .

٢٣ : اقر الزعيم الايرانى آية الله الخمينى ترشيح اتحاد رجال الدين المحاربين لحجة الاسلام هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى لانتخابات الرئاسة فى اغسطس القادم .

٢٦ : طردت ايران ١٨ من الرعايا البريطانيين .

٢٨ : أكدت مصادر مطلعة ان ايران

خصصت ٢٠ مليار دولار لاعادة بناء قواتها المسلحة خلال اربع سنوات .

**البحرين :**

١٨ : قررت البحرين والصين اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

: قررت البحرين وكولومبيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء غير المقيمين على ان يتم تبادل السفراء بأسرع ما يمكن .

**بلجيكا :**

٢٠ : اكد وزراء دفاع دول حلف الأطلنطى الـ ١٦ تأييدهم للخطة الرامية الى تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى فى أوروبا .

**بوروندى :**

٥ ، ٦ : قررت حكومة بوروندى طرد جميع الدبلوماسيين والمواطنين الليبيين المقيمين فى بوروندى .

: قطعت بوروندى علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا .

**بولندا :**

٥ : وقعت الحكومة البولندية ونقابة تضامن العمالية اتفاقا لاجراء اصلاحات سياسية ودستورية يتم بمقتضاها منح الشرعية لنقابة تضامن المحظور نشاطها أكثر من سبع سنوات .

٧ : وافق البرلمان البولندى على اجراءات لاعادة الشرعية لمنظمة تضامن العمالية وتغيير دستور البلاد .

**تركيا :**

٣ : استدعت تركيا سفيرها فى ايران للتشاور واتهمت ايران بالتدخل فى الشئون الداخلية لتركيا .

**تشاد :**

٤ : وقع انقلاب فاشل فى تشاد ضد نظام الرئيس حسين حبرى برئاسة رئيس اركان القوات المسلحة حسن جاموس .

( انظر السودان ٢٦/ ٤ )

**تونس :**

٢ : حصل الرئيس زين العابدين بن على على ٩٩,٢٧ ٪ من أصوات الناخبين فى انتخابات الرئاسة ، فى حين فاز حزب التجمع الدستورى الحاكم بجميع مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٤١ مقعدا .

**الجزائر :**

١٧ : أعلن فى الجزائر عن انشاء حزب سياسى جديد ذى اتجاه ليبرالى ويسمى ( الحزب الوطنى الجزائرى ) .

**جمهورية مصر العربية :**

١ : ٦ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية ومقر الأمم المتحدة بنيويورك كما توقف فى العاصمة البريطانية لندن .

٧ : أعلن وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الادارية ان البنك الدولى وافق على تمويل مشروعات يبلغ مجموعها ٩٥٠ مليون دولار ، كما وافق على الاستجابة لطلب مصر باستخدام ٢٠٠ مليون دولار الخاصة بالقرض اللازم لاصلاح المرافق الأساسية للصناعة ووافق على تمويل مشروعات تجديد وتحديث قطاع الصناعة .

١٥ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بتعيين السيد محمد عبدالحليم ابو غزالة مساعدا لرئيس الجمهورية والفريق أول يوسف صبرى ابو طالب وزيرا للدفاع والانتاج الحربى وقائدا عاما للقوات المسلحة .

: أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية انتخابات مجلس الشورى الحالى التى تمت بطريق القوائم الحزبية وقصرت الترشيح لعضوية المجلس على المنتمين للأحزاب السياسية .

: استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية .

١٩ : طالبت مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ اسرائيل بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعت الى انهاء الاحتلال غير الشرعى للأراضى العربية .

٢٢ : أصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بحل مجلس الشورى والدعوة الى اجراء انتخابات لثلثى اعضاء المجلس وفقا للنظام الفردى .

٢٦ : هبطت طائرة هليوكبتر عسكرية ليبية على طريق اسوان ـ ابو سمبل وطلب قائدها حق اللجوء السياسى الى مصر .

: تم اختيار القاهرة مقرا دائما لاتحاد العالم الثالث للاستشعار من البعد .

٢٧ : أكد الدكتور مهندس جمال السيد وزير الدولة للانتاج الحربى ان مصر لا تنتج اسلحة التدمير الشامل سواء كانت نووية او كيماوية ، وان كان هذا لا يمنع من انتاج معدات الدفاع ضد هذه الأسلحة من الأجهزة الواقية .

٢٩ : أصدرت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة حكما بتأييد الحكم الصادر بفوز ٧٨ مرشحا من حزبى الوفد والعمل لعضوية مجلس الشعب . ورفضت طعن الحكومة فى هذا الشأن .

**جنوب أفريقيا :**

٥ : هددت حكومة جنوب افريقيا بوقف تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة بمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا طالما استمر ما وصفه بانتهاكات منظمة سوابو لبنود اتفاقية الاستقلال .

٦ : وجهت حكومة جنوب أفريقيا انذارا لمقاتلى منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) لارغامهم على القاء اسلحتهم والرحيل خارج اقليم ناميبيا .

: قرر بيتر بوتا رئيس جنوب أفريقيا حل البرلمان واجراء انتخابات تشريعية جديدة قبل نهاية مايو القادم .

١٠ : توصلت جنوب أفريقيا وانجولا وكوبا الى اتفاق مشترك يسمح بترحيل قوات منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا ( سوابو ) من أراضى ناميبيا الى أنجولا .

٢٧ : جرت فى كيب تاون بجنوب أفريقيا محادثات بين مسئولين من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا تستهدف تمهيد الطريق لتطبيق خطة استقلال اقليم ناميبيا وانسحاب قوات سوابو من الأراضى الناميبية .

٢٩ : أصدرت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية الأوامر الى قواتها بانهاء الهدنة مع قوات منظمة سوابو واستئناف القتال ضدها .

**السنغال :**

٢٩ : أعلنت السلطات السنغالية حالة الطوارىء وحظر التجول فى العاصمة داكار لوقف أعمال العنف الانتقامية المستمرة التى يشنها المواطنون السنغاليون ضد الرعايا الموريتانيين فى السنغال .

٣٠ : أعلن الرئيس السنغالى « عبده ضيوف » أنه اتفق مع الرئيس الموريتانى « معاوية سيد أحمد ولد الطايع » على وضع حد لأعمال العنف المتبادلة بين مواطنى الدولتين واعادتهم الى عاصمتى البلدين .

**السودان :**

٢ : أعلن السيد الصادق المهدى رئيس وزراء السودان انهاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر وأن ميثاق الاخاء الموقع بين البلدين قد نسخ ما قبله من العلاقات المصرية السودانية .

٤ : اقرت الجمعية التأسيسية السودانية اتفاق السلام فى الجنوب بأغلبية ١٢٨ صوتا واعتراض ٢٣ يمثلون الجبهة القومية الاسلامية .

٥ : قرر حزب الأمة السودانى عدم اصدار تشريعات جنائية جديدة بديلة لقوانين الشريعة الاسلامية وذلك الى حين عقد المؤتمر القومى الدستورى .

١٢ : أعلن المتمردون فى جنوب السودان

أنهم استولوا على مدينة ( [illegible] ) الاستراتيجية التى تقع بالقرب من الحدود مع اثيوبيا .

٢٢ : اتهم السودان كينيا بالسماح بمرور أسلحة اسرائيلية مرسلة الى المتمردين فى جنوب السودان عبر أراضيها .

٢٦ : استسلم عدد من قادة محاولة الانقلاب الفاشلة فى تشاد يوم ٢ أبريل الحالى للسلطات السودانية وطلب ثلاثة منهم اللجوء السياسى للسودان .

**سوريا :**

٢٤ : أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان بلاده ستشارك فى القمة العربية الطارئة التى دعت المغرب الى عقدها فى شهر مايو المقبل وقال ان سوريا تنظر الى العلاقات مع مصر « الشقيقة » بانها تتطور بصورة مرضية وايجابية . وأعرب عن اعتقاد بلاده ان انهاء الخلافات العربية هو فى مصلحة جميع الدول العربية .

**سويسرا :**

٢٠ : عقدت جولة جديدة من مباحثات السلام المباشرة بين العراق وايران بعد توقف دام خمسة شهور .

**شيلى :**

٢٧ : قدم جميع اعضاء حكومة شيلى استقالتهم بناء على طلب رئيس الدولة الجنرال اوجستوبينوشيه .

**الصين**

١٤ اعلنت الصين أن تعداد سكانها بلغ ١,١ مليار نسمة .

١٤ : ١٩ : شهدت العاصمة الصينية بكين وعدة مدن أخرى اضطرابات ومظاهرات طلابية تطالب بالديمقراطية واطلاق الحريات السياسية .

٢١ : حاول ٥٠ ألف صينى اقتحام واحتلال مبنى البرلمان الصينى لاول مرة فى تاريخ الصين منذ تولى الشيوعيون السلطة فى عام ١٩٤٩ وطالبوا بالديمقراطية الكاملة .

٢٢ : ٢٤ : إتسع نطاق الاضطرابات الطلابية فى الصين وتم تدمير واحراق عشرات المبانى العامة والحكومية والسيارات وطالب الطلبة باستقالة رئيس الوزراء ونائبه والفصل بين السلطات .

٢٧ : احتل ١٥٠ ألف الميدان الرئيسى فى بكين فى تصعيد لحركة المطالبة بالديمقراطية فى اكبر تحد للقيادة الصينية منذ الثورة الثقافية .

٢٩ : حذر الحزب الشيوعى الصينى من ان الاضطرابات الطلابية قد تؤدى الى فوضى شاملة على غرار الفوضى التى سادت البلاد ابان الثورة الثقافة .

**العراق :**

٣ : أسفرت الانتخابات النيابية العراقية عن انتخاب ٢٥٠ عضوا بالنظام الفردى بينهم ٢٧ سيدة .

٥ : حذر متحدث باسم وزارة الخارجية العراقية اسرائيل من مهاجمة المنشآت النووية العراقية وقال ان العراق سوف يرد على هجوم اسرائيل بقوة .

١٠ : اقرت الهيئة الوزارية لمجلس التعاون العربى التى تضم رؤساء حكومات مصر والعراق والاردن والجمهورية العربية اليمنية خطة التكامل بين دول المجلس فى مجالات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة الى جانب التعاون الاقتصادى ، كما اقرت الهيئة الوزارية النظام الأساسى واللائحة الداخلية لعمل هيئات المجلس .

١٩ : أكد وزير الخارجية العراقى استعداد العراق للانسحاب من الأراضى الايرانية التى قد تكون تحت السيطرة العراقية عند الوصول الى تسوية شاملة للصرع بين البلدين

٢٣ : أعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى ختام اجتماعاته المباشرة مع نظيره الايرانى فى جنيف تحت اشراف السكرتير العام للأمم المتحدة قد انتهت دون أن تسفر عن أى تقدم .

**فلسطين :**

٣ : وافق المجلس المركزى الفلسطينى على تكليف السيد ياسر عرفات برئاسة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بوضع نظام وأسس ولوائح العمل اللازمة للدولة الفلسطينية .

١٣ : ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلى مذبحة ضد سكان قرس تحالين بالضفة الغربية المحتلة .

١٨ : أكد السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية المستقلة وجود حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عبر الولايات المتحدة

: وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اعادة مناقشة القضية الفلسطينية بناء على طلب المجموعة العربية .

٢٠ : أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا رفضها لمقترحات اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى باجراء انتخابات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

٢٥ : أعلن ابو اياد نائب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أن الزعماء الفلسطينيين من جميع المنظمات الفلسطينية قد وافقوا على اقتراح رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق شامير باجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة شريطة ان يكون ذلك جزءا من التسوية الشاملة للمشكلة .

٢٦ : أعلن ابو اياد أن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض اجراء انتخابات بالأراضى العربية المحتلة ما لم تكن تحت اشراف الأمم المتحدة وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية .

**كوبا :**

٥ : دعا الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف امام الجمعية الوطنية الكوبية الى التوصل الى حلول سلمية للصراع فى امريكا الوسطى وأعلن رفضه لمبدأ تصدير الثورة أو الثورة المضادة .

**كوريا الجنوبية :**

١٧ : تلقت حكومة كوريا الجنوبية رسالة من كوريا الشمالية تتهمها فيها بتدمير جهود تحسين العلاقات بين البلدين .

**كينيا :**

٢٨ : صوت البرلمان الكينى بالاجماع على سحب الثقة من جوزيف كارانجا نائب الرئيس دانيال أراب موى .

**لبنان :**

٣ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية فى لبنان دعوة الدكتور سليم الحص رئيس الحكومة المدنية لتقاعدهما معا لتسهيل تسوية الأزمة اللبنانية .

١٩ اسفرت الاتصالات الدولية حول تدهور الأوضاع فى لبنان عن تفاهم على قيام بيريز ديكويلار السكرتير العام للأمم المتحدة بجهود لوقف اطلاق النار فى لبنان .

٢٠ : بعث العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المسيحية اللبنانية برسالة الى جميع الزعماء العرب ناشدهم فيها الوقوف فى وجه ما اسماه بالمؤامرة السورية على سلامة وعروبة لبنان

١١ : تجددت القوات السوريه فى لبنان والقوات الموالية لها وبين قوات العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية .

٢٧ قرر مجلس وزراء خارجية [illegible] العربية فى تونس وقف اطلاق النار نهائيا فى لبنان اعتبارا من ظهر يوم

الجمعة ٢٨/ ٤ ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق الجوية والبرية والبحرية وفتح كافة المعابر بين شطرى بيروت وذلك لمدة ٣ اشهر تقوم خلالها اللجنة الوزارية العربية بايجاد حل ثابت ونهائى لأزمة لبنان .

٢٩ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية فى لبنان الامتثال لقرار الجامعة العربية بانهاء الحصار حول مختلف الموانى والموانىء الساحلية فى بيروت .

: اكد مسئول لبنانى موال لسوريا أن القوات السورية لن تنهى حصارها حول مواقع القوات المارونية ما لم ترفع الحصار المفروض حول موانى بيروت .

## ليبيا :

٢٢ : أعلنت ليبيا انها لن تشترك فى أية قمة عربية تحضرها مصر تعبيرا عن معارضتها لحضور أية قمة تشارك فيها دولة عربية تعترف باسرائيل .

٢٣ : أعلن فى جنيف عن انشاء جائزة دولية لحقوق الانسان باسم العقيد معمر القذافى على غرار جائزة نوبل ولكن للعالم الثالث فقط .

## مالطة :

٤ : تم تنصيب مستر نابونى وزير الخارجية المالطى السابق رئيسا جديدا لمالطة .

## المملكة الأردنية الهاشمية :

١٢ : عقدت فى عمان محادثات بين الملك حسين عاهل الأردن والرئيس حسنى مبارك حول تطورات القضية الفلسطينية .

٣٠ : اندلعت مظاهرات واضطرابات فى مدينة معان الأردنية وعدة مدن وقرى أخرى احتجاجا على ارتفاع الأسعار .

٢٠ : المح السيد زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن الى ان عدم تسلم بلاده لمستحقاتها من المعونة العربية هو سبب الأزمة المالية التى اندلعت بسبب المظاهرات فى البلاد .

٢٦ : اعلن الملك حسين ان انتخابات تشريعية جديدة سوف تجرى بالأردن قريبا بعد أن زالت العوائق من أمامها وبعد فك الارتباط مع الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢٧ : صدر مرسوم ملكى بتشكيل الحكومة الأردنية الجديدة برئاسة المشير زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى .

## المملكة العربية السعودية :

١١ : وافق مجلس الوزراء السعودى على اتفاقية انشاء النخبة السعودية المصرية المشتركة واتفاقية عدم التدخل فى الشئون الداخلية واستخدام القوة بين السعودية والعراق .

## المملكة المتحدة :

٦ : وقع الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ثلاث اتفاقيات تتعلق بالاستثمارات البريطانية فى الاتحاد السوفيتى وتأشيرات دخول البريطانيين وقيام بريطانيا ببناء مدرسة فى أرمينيا التى دمرها زلزال ديسمبر ١٩٨٨ .

٢٥ : أعلنت منظمة العفو الدولية ومقرها لندن أن مائة دولة من بين ١٨٠ دولة لاتزال تنفذ عقوبة الاعدام وان السود اكثر ضحايا بالولايات المتحدة .

## المملكة المغربية :

١٧ : صرحت مصادر مغربية معنية بحقوق الانسان انه يوجد على الأقل الف مسجون سياسى فى شمال افريقيا .

## موريتانيا :

٢٥ : أعلن عن فرض حظر التجول فى نواكشوط وتواديبو عقب تفجر أعمال عنف ضد السكان السنغاليين فى موريتانيا .

## ناميبيا :

١ : بدأ تنفيذ استقلال ناميبيا الذى تم توقيعه فى ديسمبر ١٩٨٨ فى نيويورك

٢ : شنت الطائرات الهليوكبتر التابعة لحكومة جنوب افريقيا هجوما ضد الوطنين فى ناميبيا مما ادى الى مصرع ٥٠ شخصا على الأقل .

٨ : اعلن سام نجوما زعيم منظمة جنوب غرب افريقيا ( سوابوا ) ان المنظمة أمرت مقاتليها فى ناميبيا بوقف القتال مع قوات جنوب أفريقيا والتجمع استعدادا للانسحاب من الاقليم .

٩ : قررت منظمة ( سوابو ) وقف القتال فى شمال ناميبيا والانسحاب الى داخل حدود أنجولا .

## هاييتى :

١ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة فى هاييتى .

٥ : قام الجنرال بروسبيرافريل الحاكم العسكرى لهاييتى بعزل ١٢ من كبار ضباط الجيش فى اطار حملة تطهير واسعة .

## الولايات المتحدة الأمريكية

٣ : أعلنت الدول الصناعية السبع الكبرى موافقتها على خطة نيكولاى بريدى وزير المالية الأمريكى لتخفيض ديون العالم الثالث كما تعهد صندوق النقد والبنك الدوليان بتنفيذ الخطة .

: أكد الرئيسان حسنى مبارك وجورج بوش التزامهما بتحقيق السلام والعمل المبتمر والمشترك لانجازه على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى وتوفير الأمن لاسرائيل .

٤ : أوضح تقرير رسمى أمريكى أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون دون مستوى الفقر بلغ ٣٢ مليونا و٥٠٠ ألف مواطن يمثلون ١٣٫٥ ٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة .

٧ : عقب محادثاته مع اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى دعا الرئيس الأمريكى بوش الى اجراء انتخابات نزيهة ونظيفة فى الأراضى المحتلة مع ترك الأطراف لتحديد ممثليها فى المفاوضات وتطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ .

١٠ : أعلن وزير الخارجية الأمريكى ان الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية او فرض السيادة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة وترفض استمرار احتلالها ولا تقر اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل التى يجب أن تظل موحدة على أن يتحدد موقفها النهائى ووضع الأراضى المحتلة من خلال المفاوضات .

١٢ : وافقت الولايات المتحدة على رفع الحظر الذى سبق وفرضته على ٢٣٠ مليون دولار كجزء من المساعدات المالية الأمريكية لمصر فى ميزانية عام ٨٨/ ١٩٨٩ .

استبعدت وزارة الخارجية الأمريكية لأول مرة اسم منظمة التحرير الفلسطينية من قائمة الدول والمنظمات المتهمة بممارسة الأرهاب ووصفت

الانتفاضة الفلسطينية بأنها عمل من أعمال العصيان المدنى المقطوع الصلة بالارهاب ..

١٩ : اتفق الرئيس الأمريكى بوش والعاهل الأردنى الملك حسين على ضرورة العمل من أجل بدء عملية مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط .

٢٦ : أعلن ريتشارد شينى وزير الدفاع الأمريكى استجابته لطلب الرئيس

جورج بوش بخفض ميزانية الدفاع للعام المالى القادم عشرة مليارات دولار ووصفه بأنه قرار مؤلم .

**اليابان :**

٥ : تعهدت اليابان بتخصيص قروض اضافية قدرها ٤,٥ مليار دولار للدول التى توافق على تنفيذ خطط الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى اطار خطة نيكولاس بريدى وزير المالية الأمريكية .

# مايـــــو ١٩٨٩

**الاتحاد السوفييتي :**

٢ : ذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن الاتحـــاد السـوفيتى قــرر تعيين الدبلوماسى جيناد تيراسوف كسفير متجول خاص لشئون الشرق الأوسط .

٣ :أعلن المجلس الأمريكى الخاص باليهود السوفييت أن ٤٥٥٧ يهوديا سمح لهم بمغادرة الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٩ .

٦ : أجل الزعيم السوفيتى جورباتشوف زيارة مقررة لليابان واتهمها بانتهاج سياسة مزدوجة فى علاقاتها بموسكو .

: أقر برلمان جمهورية لاتفيا السوفيتية قانونا بجعل اللغة اللاتينية اللغة الرسمية فى المصالح الحكومية ودوائر الأعمال بدلا من الروسية .

: أدى نصف مليون مسلم صلاة العيد بمسجد موسكو لأول مرة منذ الثورة السوفيتية .

١١ : ١٢ زار موسكو جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ، ووجه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نداء مشتركا لجميع الأطراف المتحاربة فى لبنان لوقف اطلاق النار لانهاء الحرب

الاهلية وأكدتا تأييدهما لسيادة لبنان واستقلاله .

: اقترح الاتحاد السوفيتى عقد لقاء رباعى بينه وبين الولايات المتحدة واسـرائيـل ومنظمـة التحـريـر الفلسطينى ورفض وزير الخارجية الأمريكى الاقتراح .

: أبلغ جورباتشوف وزير الخارجية الأمريكى أن الاتحاد السـوفيتى سيسحب من طرف واحد ٥٠٠ صاروخ نووى قصير المدى من أوروبا

هذ العام واقترح عليه خفض قوات حلفى وارسو والأطلنطى بمقدار نصف مليون جندى وخفض ٤٠ الف دبابة من قوات حلف وارسو .

١٣ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته فى تشيكوسلوفاكيا .

١٥ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته من منغوليا .

١٩ : أعلن برلمانا جمهوريتى استوانيا وليتوانيا استقلال الجمهوريتين الاقتصادى عن الكرملين .

٢٥ : انتخب الشيخ حاجى الله شكور باشا زادة مفتى مسلمى القوقاز نائبا فى

البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .

: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب ( البرلمان ) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف امام البرلمان الجديد ارقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٢,٦ مليار دولار

واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ ـ ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .

**إثيوبيا :**

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الأثيوبى ورئيس هيئة الأركان للاطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام .

١٨ : اعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .

: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب ( البرلمان ) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف امام البرلمان الجديد أرقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٢,٦ مليار دولار واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ ـ ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .

**إثيوبيا**

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الأثيوبى ورئيس هيئة الأركان للاطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام

١٨ : اعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

سيطرتها الكاملة على إسمرة عاصمة أقليم ارتيريا بمواصلة التمرد حتى يتم اسقاط النظام الحاكم .

: قررت الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا وقف إطلاق النار من جانب واحد وأعلنت انضمام ١٥٠ ألف جندي اثيوبي لحركة التمرد .

٢٠ : أعلن الرئيس الأثيوبي منجستو هيلاماريام أن العديد من كبار ضباط الجيش انتحروا وتم اعتقال عدد آخر سيقدمون الى المحاكمة بعد فشل عملية الانقلاب .

**الأرجنتين :**

٢ : قررت حكومة الأرجنتين اتخاذ سلسلة من الاجراءات الطارئة من بينها تجميد الأسعار لمواجهة تصاعد معدل التضخم .

اعترف الرئيس الأرجنتيني بفشل حكومته في مواجهة الأزمة الاقتصادية .

١٥ : فاز كارلوس منعم مرشح الحزب البيروني المعارض في إنتخابات الرئاسة في أول انتقال سلمي للسلطة منذ ٦٠ عاما وعودة الحزب البيروني للحكم بعد ١٣ عاما .

٢٢ : وافق الرئيس راؤول الفونسين مبدئيا على اختصار رئاسته الحالية التي تنتهي رسميا في ١٠ ديسمبر القادم والتعجيل بتسليم السلطة الى الرئيس المنتخب كارلوس منعم لاحتواء الأزمة الاقتصادية في البلاد .

٢٤ : عدل الرئيس الفونسين عن قراره بالتعجيل بتسليم مهام السلطة الى الرئيس المنتخب وقرر تشكيل حكومة أزمة لمواجهة التدهور الاقتصادي بالبلاد .

٢٩ : أعلن الرئيس الفونسين خطة طوارىء لمواجهة أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها الأرجنتين .

٣ : قرر الرئيس الفونسين فرض حالة الطوارىء في البلاد لمدة شهر .

**استراليا :**

٩ : تخلصت احزاب المعارضة الاسترالية من زعمائها في انقلاب مفاجىء وأفسحت بذلك الطريق أمام تبني سياسات محافظة .

**اسرائيل :**

٣ : اعترف اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة قليلة الفائدة الأمنية وبان قواته عاجزة عن حماية المستوطنين اليهود .

٤ : أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل أنه حتى لو ادخل عرفات تعديلا رسميا على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية فإن ذلك لن يجعل اسرائيل توافق على اجراء مفاوضات مع المنظمة □

: صرح وزير الدفاع الاسرائيلي بأن سوريا والعراق والسعودية تملك صواريخ أرض - أرض قادرة على اصابة تل أبيب .

١١ : أعلن مكتب الاحصاء الاسرائيلي أن عدد سكان اسرائيل قد بلغ ٤,٥ مليون نسمة بينهم ٨٠٠ ألف عربي .

١٤ : وافقت الحكومة الاسرائيلية على خطة السلام التي اقترحها اسحاق شامير رئيس الوزراء بنسبة ٢٠ صوتا مقابل ٦ أصوات معارضة .

١٦ : أدانت منظمة الصحة العالمية الممارسات القمعية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

١٧ : وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على قرار يدين استمرار ممارسة اسرائيل لسياسة القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة خاصة تجاه المرأة الفلسطينية .

١٩ : قتل جندي اسرائيلي وأصيب ٧ بينهم قائد كتيبة واستشهد ٧ فلسطينيين في أول معركة بالرصاص بين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في قرية بيت أولا بالضفة الغربية المحتلة .

٢١ : أذاع راديو اسرائيل أن الولايات المتحدة طلبت من اسرائيل الامتناع عن اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة في الضفة الغربية حتى لاتكون عقبة أمام احتمالات دفع عملية السلام ، كما بلغت الولايات المتحدة اسرائيل ضرورة تقديم تصور أشمل وأوسع مدى لما ستكون عليه المراحل القادمة في عملية السلام مع مراعاة ربط هذه المراحل منذ بدايتها وحتى الوصول الى تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط .

٢٤ : اقر الكنيست قانونا يسمى قانون منع الارهاب يقضي بمصادرة أموال المنظمات الفلسطينية .

٢٨ : تعرضت مستوطنة المالكة في شمال اسرائيل للقصف بصواريخ الكاتيوشا كما وقعت محاولة للتسلل الى المنطقة لقي فيها فدائيان مصرعهما واعتقلت اسرائيل فدائيين آخرين .

**جمهورية افريقيا الوسطى :**

٣٠ : قطعت افريقيا الوسطى علاقاتها الدبلوماسية مع السودان الذي رفض عبور طائرة رئيس افريقيا الوسطى اجواءه لزيارة اسرائيل .

**افغانستان :**

٢٤ : وصلت الى كابول امدادات عسكرية سوفيتية تشمل دبابات و[illegible] وعربات مصفحة في إطار إظهار مساندة موسكو لحكومة نجيب الله في الحرب ضد المجاهدين الأفغان .

٢٩ : طلب الرئيس الأفغاني نجيب الله الموالي لموسكو من الهند لأول مرة رسميا ، تقديم مساعدات عسكرية لقواته للتغلب على الموقف المتدهور في مدينة جلال أباد التي يحاول المجاهدون السيطرة عليها .

**المانيا الشرقية :**

٨ : تظاهر في مدينة ليبزج عدة آلاف من المواطنين للمطالبة بمزيد من الديمقراطية والانتخابات ذات المرشحين المتعددين .

**المانيا الغربية :**

١ : فشلت محادثات المستشار هلموت كول ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حول بدء المحادثات بين حلفي وارسو والأطلنطي بشأن خفض الأسلحة النووية قصيرة المدى من أوربا مما أدى الى توسيع حدة الخلافات بين دول حلف الأطلنطي .

٢٣ : أعيد إنتخاب الرئيس الألماني الغربي ريتشارد فون فايتسكر لفترة رئاسة ثانية مدتها خمس سنوات عشية الذكرى ٤٠ لقيام المانيا الغربية .

**انجولا :**

٢٠ : أعلنت حكومات جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا أنها توصلت الى حل خلافاتها حول أقليم ناميبيا وأنها اتفقت على المضي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال الى الاقليم حسبما يقضي بذلك القرار رقم ٤٣٥ لمجلس الأمن الدولي .

**ايران :**

١ : أعلنت ايران انها ستشتري مقاتلات قاذفة حديثة من دول لم تذكر اسمها وذلك لدعم قواتها الجوية ، وانها ستشتري أسلحة أخرى من الاتحاد السوفيتي .

٥ : دعا هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الايراني الفلسطينيين الى ضرب ومهاجمة المصالح الغربية وقتل الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين وتدمير المصانع وخطف الطائرات [illegible] لهذه الدول [illegible] الكفاح ضد [illegible] .

٧ : ١٠ [illegible] ابدأت القوات المسلحة الايرانية مناورات عسكرية في الخليج ومضيق هرمز .

٨ : ذكرت وكالة اسوشيتدبرس ان السلطات الايرانية اعدمت مئات الأشخاص وسط حالة من الاضطراب السياسي عقب انتهاء الحرب مع العراق .

١٨ : اتهم وزير الداخلية الايرانى السعودية بمنع الايرانيين من اداء فريضة الحج بناء على اوامر من الولايات المتحدة واسرائيل .

٢٤ : أفرجت ايران عن ٤٩ من أسرى الحرب العراقيين المرضى والجرحى .

٣٠ : أقرت ايران وكوريا الجنوبية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينهما الى درجة السفارة .

**ايطاليا :**

٤ : وافق مجلس النواب الايطالى بأغلبية ساحقة على رفع تمثيل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى روما الى وضع المفوضية العامة .

١٩ : أعلن شيرياكودى ميتا رئيس الوزراء الايطالى استقالته من منصبه وبها تنهار الحكومة ٤٨ فى ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية .

٣٠ : قررت الحكومة الايطالية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى الفلسطينى فى ايطاليا من مكتب اعلام الى مندوبية عامة لفلسطين .

**باراجواى :**

١ : أجريت فى باراجواى أول انتخابات رئاسية تشترك فيها أحزاب المعارضة منذ أكثر من ٦٠ عاما وتنافس ثمانية مرشحين من مختلف القوى السياسية . وفاز فيها مرشح الحزب الحاكم الجنرال اندرياس رودويجيز .

**باكستان :**

١٤ : أكد الجنرال ميرزا اسلام رئيس أركان الجيش الباكستانى أن الحرب فى افغانستان تدخل مرحلتها النهائية والحاسمة وستنتهى باسقاط الحكومة العسكرية الموالية للاتحاد السوفيتى فى كابول .

٢٥ : صدر قرار [illegible] الجنرال حميد غول رئيس جهاز المخابرات المسئول عن امداد الثوار الأفغان بالأسلحة .

**بلجيكا :**

٤ : فشلت الدول ال ١٦ الأعضاء فى حلف الأطلنطى فى وضع حد الانقسام المتفجر داخل التحالف الغربى نتيجة الخلاف بين الولايات المتحدة والمانيا الغربية حول الصواريخ قصيرة المدى .

٢٩ : اقترح الرئيس الأمريكى بوش فى قمة حلف الأطلسى خفض القوات الأمريكية فى أوروبا بنسبة ٢٠٪ فى اطار خطة من اربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا . ووافق زعماء الأطلنطى على بدء المفاوضات مع موسكو لخفض الصواريخ وليس ازالتها بالكامل وذلك بعد التوصل الى اتفاق مع حلف وارسو على خفض الأسلحة التقليدية .

١١ : أعلنت المحكمة الانتخابية فى بنما الغاء الانتخابات الرئاسية والعامة بسبب ما وصفته بالتدخل الخارجى ووقوع عمليات تزوير واسعة النطاق وانتشار أعمال العنف .

**بولندا :**

١٠ : أعلنت نقابة تضامن المستقلة فى بولندا انه تم اكتشاف اجهزة تصنت اليكترونية فى مكاتبها المخصصة للاجراءات الانتخابية فى مدينة « سلوبسك » .

١٧ : لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية وافق البرلمان البولندى على قانون يسمح بالشرعية للكنيسة الكاثوليكية فى بولندا .

**تركيا :**

٢٠ : هبط طيار سوفيتى بطائرته العسكرية من طراز ميج ٢٩ المتطورة فى أحد المطارات التركية وطلب اللجوء الى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعيدت الطائرة الى الاتحاد السوفيتى بدون الطيار .

**جمهورية مصر العربية :**

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لكل من الأردن والعراق وأجرى محادثات مع الملك حسين والرئيس العراقى صدام حسين وأكد الرئيس مبارك وصدام حسين التزام مصر والعراق بسيادة لبنان كبلد عربى شقيق عضو فى الجامعة العربية وبوحدته الوطنية الاقليمية .

: قرر مجلس وزراء الصحة العرب فى دورته غير العادية فى جنيف اعادة عضوية مصر الى المجلس .

وقعت مصر والولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات تحصل مصر بمقتضاها على ٤٧ مليون دولار منحا لا ترد لتحسين مستوى التعليم وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية بالقطاع الخاص وتمويل المشروعات الزراعية .

١٣ : زار مصر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولى عهد ابوظبى ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة .

: قرر المجلس الوزارى لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ( أوابك ) عودة مصر للمنظمة والى الشركات والمؤسسات التابعة لها . ووافقت جميع الدول الاعضاء على عودة مصر مع تحفظ ليبيا وحدها .

١٤ : رفضت الخارجية المصرية طلب الاثيوبيين الرياضيين الذين طلبوا حق اللجوء السياسى لمصر .

١٦ : تلقى الرئيس حسنى مبارك دعوة رسمية من الملك الحسن الثانى عاهل المغرب لحضور القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء .

: زار مصر الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة أمير دولة البحرين .

١٧ : ابلغت مصر الولايات المتحدة الأمريكية تحفظاتها على خطة شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى لاجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة .

١٨ : ١١ زار مصر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

٢٠ : قرر الاتحاد العربى للنقل الجوى عودة مصر الى عضوية الاتحاد .

٢١ : عادت مصر رسميا الى ممارسة عضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية بعد غياب دام أكثر من ١٠ سنوات .

٢٢ : عقد لقاء الدار البيضاء على هامش مؤتمر القمة العربى الطارىء بين الرئيس مبارك وكل من الرؤساء القذافى والأسد وبن جديد .

٢٩ : تم فتح الحدود البرية بين مصر وليبيا .

: تم توقيع اتفاق مصرى أمريكى لتصنيع اجزاء من المقاتلة إف ١٦٪ فى مصر بواسطة الهيئة العربية للتصنيع

: جرت تدريبات جوية مشتركة بين مصر والأردن أطلق عليها اسم ( عين جالوت ) واستمرت اسبوعين .

٣٠ : زار القاهرة السيد أحمد قذاف الدم رئيس الاستخبارات الليبية . واستقبله الرئيس حسنى مبارك .

**الدانمرك :**

١٩ : وافق البرلمان الدنمركى على اقتراح الحكومة بالغاء المساعدات التى تقدم فى صورة قروض الى العالم الثالث اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٩ وابدالها بمنح لاترد تقدم الى الدول النامية .

**جنوب أفريقيا :**

١٤ : أعلنت جنوب أفريقيا أن قواتها استكملت انسحابها من إقليم ناميبيا .

**جواتيمالا :**

٩ : أعلنت حكومة جواتيمالا احباط محاولة انقلاب ضد حكومة الرئيس فينيسيو سيريزو الدنيا .

**ستراسبورج :**

٢٤ : دعا البرلمان الاوروبى حكومات الدول الاثنتى عشرة الأعضاء بالسوق الاوروبية المشتركة الى قطع كافة علاقاتها مع نظام آية الله الخمينى فى ايران والذى وصفه بانه نظام متطرف وطالب بطرده من الأمم المتحدة .

السودان :
١ : أعلنت قوات المتمردين فى الجنوب بزعامة جون جارانج وقف اطلاق النار ضد القوات الحكومية لمدة شهرة مالم يتم مد هذه الفترة .
١٢ : قررت حكومة السودان حظر أى نشاط للقوات النشادية التى دخلت أراضيه عقب الانقلاب الفاشل ضد حكومة الرئيس حسين حبرى وجردت هذه القوات من أسلحتها .
١٥ : أعلن وزير خارجية السودان أن دولة الامارات العربية المتحدة وافقت على اعادة سفيرها للخرطوم .
٢٣ : اتهمت السودان رسميا تشاد بالتورط فى الاشتباكات القبلية المسلحة فى اقليم دارفور غربى السودان .

سوريا :
١٤ : أصدرت رئاسة الجمهورية السورية بيانا أكدت فيه تأييد سوريا لعودة مصر الى مكانها الطبيعى فى النضال العربى واعتبار مشاركتها فى مؤتمر القمة العربى الطارىء بالمغرب تطورا ايجابيا وأشار البيان الى تحسن العلاقات المصرية السورية فى الفترة الأخيرة .
١٦ : اتهمت سوريا ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية بتدبير حادث اغتيال مفتى لبنان حسن خالد .

السنغال :
٢٣ : عقد فى داكار المؤتمر الوزارى لوزراء خارجية الدول الناطقة بالفرنسية [ الفرانكفون ] وأصدر عددا من القرارات حول أهم القضايا الدولية وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط ومشكلتا لبنان وناميبيا والتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وتعمير تشاد والوضع الاقتصادى العالمى ومشكلة المديونية الخارجية وقضايا البيئة .

الصين :
٩ : ١٥ : زار الصين الرئيس الايرانى على خامنيائى .
١٥ : ١٨ : زار الصين الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى أول زيارة من نوعها منذ ٣٠ عاما وأكد بيان مشترك عن الزيارة اتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما وزيادة التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعمل من اجل نزع السلاح الكامل لمنطقة الحدود المشتركة على ان يبدأ ذلك بخفض القوات فى منطقة الحدود بما يحقق وعلاقات حسن الجوار . كما أكد البيان استمرار الخلافات حول بعض جوانب العقيدة الماركسية والنظرية الاجتماعية ، والخلاف حول شكل الحكومة الكمبودية بعد انسحاب الفيتناميين .
١٩ : فرضت القيادة الصينية الاحكام العرفية فى العاصمة بكين وعدة مدن اخرى لمواجهة المظاهرات الطلابية فى اخطر تحد يواجه النظام الصينى منذ ٤٠ عاما .
: أكدت مصادر صينية ان اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى قبلت استقالة تشاوتسى يانج زعيم الحزب والسكرتير العام .
٢٢ : امتنع الجيش عن تنفيذ الاوامر بقمع الاضطرابات فى الصين .
٢٥ : اصدر الجيش الصينى بيانا اعلن فيه تأييده للأحكام العرفية .
٢٦ : ذكرت مصادر صينية ودبلوماسية غربية فى بكين ان تشاوتسى يانج السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى وصاحب الاتجاه المعتدل قد عزل من منصبه ووضع رهن الاعتقال المنزلى كما اعفى وزير الدفاع من منصبه .

العراق :
٦ : لقى وزير الدفاع العراقى الفريق اول عدنان خير الله مصرعه فى حادث تحطم طائرة هليكوبتر عسكرية .
٧ : صدر قرار جمهورى بتعيين الفريق اول الركن عبدالجبار شنشل وزير الدولة للشئون العسكرية وزيرا للدفاع .

سلطنة عمان :

٤ : قررت حكومة سلطنة عمان ان تقوم باستبدال طائراتها القديمة من طراز ( هوكرهنتر ) بطائرات جديدة من نوع ( هوك ) المقاتلة .. كما سيتم تزويد القوات المسلحة بصواريخ أرض جو من طراز ( جافلين ) . وقد أعربت حكومة سلطنة عمان خلال محادثاتها مع الحكومة البريطانية عن رغبتها فى ايقاف صفقة الطائرات التورنادو وقد قامت الحكومتان باعادة النظر فى ذلك .
٨ : أعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أن حالة الانفراج الدولى تتيح فرصا ثمينة لصالح الالتفات الى القضايا الاقليمية وما يهمنا كعرب هى قضية الشرق الأوسط ضمن هذه القضايا الاقليمية .
١٤ : ١٦ قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الكويت اجرى خلالها مباحثات مع مع الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت .
١٦ : ١٨ قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الاردن اجرى خلالها مباحثات مع جلالة الملك حسين .
١٨ : ٢١ قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى مصر اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس حسنى مبارك . وصرح عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام بأن المباحثات بين السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك التى جرت فى القطار الذى اقلهما من القاهرة الى الاسكندرية قد تناولت العلاقات الثنائية بين السلطنة ومصر بشكل خاص والتنسيق بين البلدين الشقيقين فى كل المجالات واضاف : بأن القضية الفلسطينية كانت محور الحوار بين الزعيمين وتم الاتفاق على ضرورة دعم مساعى السلام من اجل حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه ودعم القضية الفلسطينية فى الساحات المختلفة . وقال أن السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك تدارسا خلال المحادثات القضية اللبنانية بكافة جوانبها ، وان وجهة نظر الزعيمين متطابقة فى هذا الصدد .
٢٢ : أكد يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان قمة الدار البيضاء ستكون آخر القمم العربية الطارئة وقال انها قمة تحضيرية للقمة العربية العادية . وتتسم بانها تعقد فى ظروف غير تصادمية . وقال : ان الموضوع الأكثر إثارة فيها هو عودة مصر الى الجامعة العربية ومشاركتها فى أول قمة بعد المقاطعة .
٢٦ : اعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان كافة المسؤلين فى الشرق الأوسط يجمعون على ان الحرب لا تجلب الا الموت والدمار والفقر والألم . وطالب فى هذا الصدد اسرائيل بأن تستجيب لمبادرات السلام التى أعلنها الفلسطينيون . وأكد ان حل المشكلة الفلسطينية سيكون خطوة عظيمة للعالم العربى والعالم الخارجى . ودعا السلطان قابوس الى ضرورة الاسراع بحل الأزمة اللبنانية وأن يكون الحل على قاعدة تأتى من ارادة الشعب اللبنانى .

فرنسا :
٢ : استقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى قصر الاليزيه رسميا الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات .

٣ : اعلن عرفات انه اقترح على المسئولين الفرنسيين تشكيل وفد عربي مشترك برئاسة مصر للتحضير للمؤتمر الدولي للسلام بالتعاون مع فرنسا .
٤ : في ختام زيارته لفرنسا اعلن ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين انه طلب من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران القيام بدور الوسيط بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية نظرا لأن الرئيس ميتران على صلة بجميع الاطراف في الشرق الأوسط .
١٩ : أكد الرئيس فرانسوا ميتران تأييد بلاده لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة ودعا الى تصفية « الاستعمار الجديد » في العلاقات الاقتصادية الدولية .

**فلسطين :**
٢ : طالبت دولة فلسطين الانضمام الى معاهدات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب .
٤ : قام المستوطنون الاسرائيليون بتدمير واتلاف واحراق الممتلكات الفلسطينية في مدينة الخليل بما في ذلك احد المساجد المكتظ بالمصلين .
١٠ : اعلن بسام ابوشريف مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات استعداد م . ت . ف للتفاوض حول جدول زمني ينظم انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة واحلال قوات دولية محلها للاشراف على اجراء انتخابات بها مؤكدا ضرورة ربط الانتخابات بخطوات اخرى في عملية السلام .
١٢ : قررت منظمة الصحة العالمية تأجيل قرارها لمدة عام في طلب منظمة التحرير الفلسطينية لقبول انضمام دولة فلسطين لها .
١٦ : رفضت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا والشخصيات الفلسطينية البارزة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين خطة اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي لاجراء انتخابات في الأراضي المحتلة لأنها لاتعترف بالوجود الوطني للشعب الفلسطيني ولا تتعامل مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة وتتجاهل القرارات الدولية بما فيها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ .
١٧ : داهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بمدينة بيت جالا بالضفة الغربية واعتدت بالضرب على المرضى والاطباء والممرضين ودمرت محتويات المستشفى .
١٩ : تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب رسمي للتوقيع على اتفاقيات جنيف لمعاملة اسرى الحرب والمدنيين في وقت الحرب .
« انظر ايضا ايطاليا ٣٠/٥ ، فرنسا ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٩/٥ »

**كمبوتشيا :**
٢ : وجه هون شن رئيس الحكومة الكمبوتشية الدعوة للأمير نورودوم سيهانوك زعيم تحالف منظمات المقاومة الكمبوتشية للعودة الى بلاده وتولي منصب رئاسة الدولة وممارسة سلطاته التي حرم منها عقب انقلاب ١٩٧٠ الذي اطاح به .

**الكويت :**
٢١ : اعتقلت قوات الأمن الكويتية ٤٨ ايرانيا تسللوا الى الكويت بدون تصريح .

**لبنان :**
٢ : انهار وقف اطلاق النار الذي رتبته جامعة الدول العربية في لبنان عقب تجدد القتال في جميع الجبهات بين القوات السورية التي تساندها ميليشيات الدروز وبين قوات الجيش اللبناني التابعة للعماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية .
٣ : وافق العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية على رفع الحصار عن الموانى التابعة للميليشيات .
١١ : وافق زعماء الأجنحة المتقاتلة في لبنان على الالتزام مجددا بوقف اطلاق النار الذي دعت اليه الجامعة العربية .
١٢ : انهار اتفاق وقف اطلاق النار بعد ساعات وسقط ٤٠ صاروخا على بيروت الشرقية .
١٦ : لقي الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية مصرعه في حادث اغتيال مدبر عندما انفجرت سيارة ملغومة في موكبه في بيروت الغربية .

**ليبيا :**
٢٩ : اعلن فوز المناضل الوطني الافريقي نيلسون مانديلا المسجون بسجون جنوب افريقيا بجائزة حقوق الانسان التي تحمل اسم الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي .
( انظر ايضا مصر ٢٩ ، ٣٠/٥ )

**المجر :**
٩ : اعفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المجري يانوس كادار رئيس الحزب من مناصبه السياسية بما فيها رئاسة الحزب وعضوية اللجنة المركزية .
١١ : اعلنت المجر اجراء تعديل وزاري هام في ٦ وزارات اساسية وذلك بهدف تنفيذ سلسلة من الاجراءات الاقتصادية الهامة وصفت بأنها تساهم في انطلاق البلاد على الطريق الوعر المتمثل في ازمتها الاقتصادية الراهنة .

**المملكة الأردنية الهاشمية :**
٢٩ : قرر البنك المركزي الاردني تخفيض قيمة الدينار الاردني بنسبة ٥ر٥ ٪ وربطه بعدد من العملات الاجنبية بدلا من الدولار الامريكي فقط .

**المملكة العربية السعودية :**
١٨ : تصاعدت الحرب الاعلامية بين السعودية وايران مرة اخرى بعد توقفها في اكتوبر ١٩٨٨ واتهمت الصحف السعودية ايران باللجوء الى الارهاب ضد المسلمين ، كما اتهم راديو الرياض قادة ايران بالسعي لبث الفتنة بين المسلمين .
٢٩ : اقترح الملك فهد عاهل السعودية ان تبحث الجامعة العربية تعديل ميثاقها الذي ينص على اتخاذ القرارات بالاجماع .
: رحب مجلس الوزراء السعودي بعودة مصر الى الجامعة العربية .
٣١ : اعلن الرئيس حسني مبارك ان الملك فهد بن عبدالعزيز قد طلب انشاء كوبري في شرم الشيخ ليكون جسرا يربط بين مصر والمملكة العربية السعودية .

**المملكة المتحدة :**
١٠ : الغت اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني المعارض سياسة الحزب الخاصة بنزع الاسلحة النووية من جانب واحد وتبنت سياسة جديدة تنص على الاحتفاظ بصواريخ بولاريس وترايدنت النووية البريطانية واستخدامها كأدوات مساومة في مباحثات خفض الاسلحة بين الشرق والغرب .
١٧ : اعلن مركز الابحاث العسكرية الاستراتيجية التابع لمؤسسة جينز العسكرية البريطانية ان الدول النامية ودول حلف وارسو تمتلك وتطور اعدادا متزايدة من الصواريخ النووية قصيرة المدى مما قد يغير بشكل كبير في توازن القوى في العالم .
٢١ : اعلنت الخارجية البريطانية ان الاتحاد السوفيتي قرر طرد ثمانية دبلوماسيين بريطانيين وثلاثة صحفيين انتقاما لطرد بريطانيا ثمانية دبلوماسيين سوفيت وثلاثة صحفيين لقيامهم بنشاطات لاتتفق مع وضعهم الدبلوماسي .
: اعلنت الخارجية البريطانية ان موسكو اعتبرت ثلاثة دبلوماسيين بريطانيين اشخاصا غير مرغوب فيهم وذلك ردا على قرار مماثل من لندن .

٢٣ : دعا ٥٨ نائبا بريطانيا يمثلون الاحزاب الرئيسية اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل الى التخلى عن التشدد والدخول فى عملية السلام بالتفاوض مع م . ت . ف والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين .
٢٥ : قررت الحكومة البريطانية طرد اربعة اعضاء من سفارة تشيكوسلوفاكيا فى لندن بتهمة التجسس وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ثلاثة بريطانيين من الدبلوماسيين ومسئول تجارى

**المملكة المغربية :**

٢٣ : ٢٦ : عقدت بالدار البيضاء اعمال مؤتمر القمة العربى الطارىء وشاركت فيه جميع الدول العربية بما فيها مصر لأول مرة منذ عشر سنوات ، ولم يحضر لبنان للاختلاف على من يمثلها .
: نجحت جهود الرئيس الجزائرى بن جديد فى عقد اجتماع بين الرئيس السورى حافظ الاسد والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى الدار البيضاء .
: كانت اهم قرارات المؤتمر استمرار دعم الانتفاضة الفلسطينية وتشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثانى لمتابعة عقد المؤتمر الدولى للسلام وتأييد العراق للحفاظ على سيادته ودفع الجهود لاقرار تسوية سلمية مع ايران ، وتحقيق الوفاق الوطنى فى لبنان وتشكيل لجنة ثلاثية من الزعماء العرب لانهاء الازمة .

**منغوليا :**

١٧ : اعلنت حكومة منغوليا رفع درجة التمثيل الدبلوماسى لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى عاصمتها الى درجة سفارة لدولة فلسطين .

**موريتانيا :**

٢٣ : استدعت موريتانيا سفيرها لدى السنغال .

**نيجيريا :**

٤ : اعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نيجيريا رفع الحظر المفروض على تشكيل احزاب سياسية فى البلاد بصورة جزئية بحيث يسمح بانشاء حزبين فقط يحق لهما الاشتراك فى انتخابات ١٩٩٢ .
: أكد الرئيس بابا نجيدا ان الدستور الجديد احتفظ بما نص عليه دستور ١٩٧٩ فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية حيث يحق لكل ولاية فى الاتحاد الفيدرالى النيجيرى تطبيق الشريعة اذا ارادت مع استحداث تعديل جديد ينص على ألا تطبق إلا على المسلمين فقط .
٧ : اعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نيجيريا وقائد الجيش انه سيتخلى عن منصبه العسكرى ويترك مقعد السلطة بعد انتخاب رئيس مدنى للبلاد فى اكتوبر ١٩٩٢ واكد ان نيجيريا تمر بمرحلة انتقالية من الحكم العسكرى الى حكم المدنيين وفقا لجدول زمنى .
٢٧ : تفجرت اضطرابات واسعة النطاق فى نيجيريا احتجاجا على تنفيذ خطة صندوق النقد الدولى وتنفيذ برنامج تقشف فى قطاعات عديدة .

**الهند :**

٢٢ : اجرت الهند بنجاح تجربة اطلاق صاروخ متوسط المدى يصل مداه الى ٢٥٠٠ كيلومتر .

**هولندا :**

٣ : قدمت حكومة هولندا استقالتها الى الملكة بياتريس لخلاف حول تمويل خطة لمكافحة تلوث البيئة .

**الولايات المتحدة الأمريكية :**

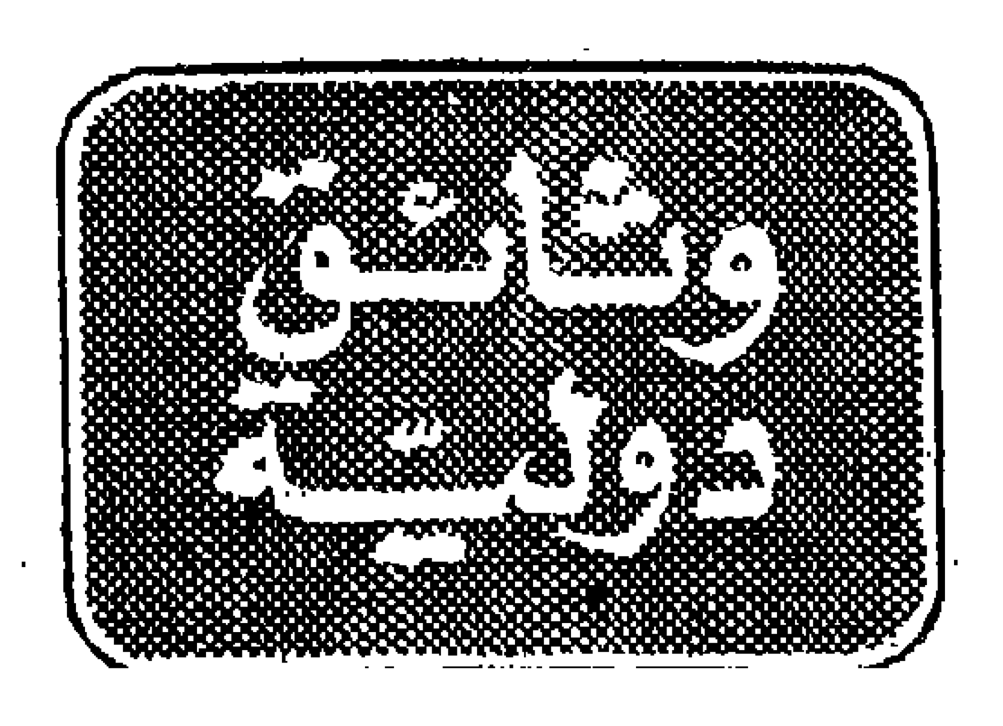
٢ : اكدت الولايات المتحدة رفضها لانضمام فلسطين الى منظمة الصحة الدولية كعضو كامل العضوية .
٥ : اعلن الرئيس الامريكى بوش رفضه ازالة الصواريخ قصيرة المدى من المانيا الغربية .
٨ : اصدر الكونجرس الامريكى قرارين بمعارضة انضمام منظمة التحرير الفلسطينية لعضوية منظمة الصحة العالمية .
٩ : وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة المساعدات الخارجية فى مجلس النواب الامريكى على المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر والتى تبلغ ٢،١ مليار دولار فى ميزانية عام ١٩٩٠ دون اجراء تخفيضات عليها و ٣ مليارات لاسرائيل و ٥٠،٢ مليون دولار كمساعدات اقتصادية للأردن مع استمرار القيود على تزويده بالاسلحة .
١٢ : امر الرئيس الامريكى بوش بارسال تعزيزات عسكرية الى القواعد الامريكية فى بنما لحماية الرعايا الامريكيين هناك بعد تفجر اعمال العنف فى البلاد بسبب تزوير الانتخابات الرئاسية .
١٦ : وافق مجلس النواب الامريكى على مشروع قرار بوقف دفع حصة الولايات المتحدة او أى منظمة متخصصة تابعة لها فى حالة موافقتها على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بمنحها العضوية الكاملة .
١٩ : اكد توماس بيكرنج رئيس الوفد الامريكى فى الأمم المتحدة ان الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل سلطة احتلال فى القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وانها تتحمل نتيجة مسئولية حماية المدنيين فى هذه الأراضى المحتلة وفقا لاتفاقات جنيف ولاهاى .
٢١ : اعرب الرئيس الفرنسى ميتران عن تأييده المطلق للمقترحات الامريكية الجديدة الرامية الى تسوية الخلافات التى نشبت داخل حلف الاطلنطى حول تطوير ونشر طراز جديد من الصواريخ النووية قصيرة المدى .
: اعلنت الولايات المتحدة مجددا رفضها المطلق للمقترحات الالمانية الغربية التى تطالب باجراء مفاوضات مع الاتحاد السوفيتى لخفض هذه الصواريخ فى أوروبا .
٢٢ : طالب جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى اسرائيل بوقف الاستيطان والاعتراف بحقوق الفلسطينيين وقال ان الوقت قد حان لحوار جاد بين اسرائيل والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .
٢٦ : ابلغ الرئيس الامريكى بوش اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى قلقه من تصاعد اعمال القمع ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة واعرب عن امله فى التزام الاسرائيليين والفلسطينيين بأقصى درجات ضبط النفس .

**اليابان :**

٣٠ : اعلن البنك المركزى اليابانى رفع سعر الفائدة على القروض المصرفية بنسبة ٠،٧٥ ٪ لأول مرة منذ ٩ سنوات .

**يوجوسلافيا :**

٣ : بدأت يوجوسلافيا بالسماح بوجود كل انواع الملكية الخاصة والجماعية على قدم المساواة .
١٥ : تسلمت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية الجديدة برئاسة الدكتور يانذورنوفيتش مقاليد السلطة فى البلاد لمدة خمسة اعوام بعد انتهاء مدة رياسة هيئة الرياسة الجماعية الحالية التى يرأسها الرئيس اليوجوسلافى رائف دذرائيفيتش .
٢٨ : توجه وفد من رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف ـ الحزب الوحيد فى يوجوسلافيا ـ لزيارة اسرائيل وذلك للمرة الاولى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٧ .




# بيان مشترك

## زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى إلى افريقيا الوسطى

### ١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٩

بناء على دعوة من السيد/ ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى ، قام السيد الدكتور/بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية الى جمهورية افريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة عقدت فى بانجى فى الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى برئاسة السيد الدكتور/بطرس بطرس غالى والسيد/ميشيل بيزرا بريا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التى حازت رضاء الطرفين .

أستقبل الجنرال اندريه كولينبا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والرئيس المؤسس لحزب التجمع الديموقراطى الافرووسطى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذى سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من أخيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الدكتور بطرس غالى اجتماعات مثمرة مع مسئولى الدولة والحزب الاتى بيانهم :

- السيد/ موريس مينو : رئيس الجمعية الوطنية .
- السيد/ جوزيف مابنجى : السكرتير التنفيذى لحزب التجمع الديموقراطى الافرووسطى
- السيد/جان لوى بسمبس : وزير التعليم الوطنى والتعليم العالى .
- السيد/ جان ويليبيرو ساكو : وزير الصحة .
- السيد/ ميشيل سالى : وزير الطاقة والتعدين .
- السيد/ تيودور باجا يامبو : وزير الزراعة .
- السيد/ جان بنجى : وزير الثقافة والفنون .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى بالمستوى الممتاز للعلاقات بين الدولتين ، وهى علاقات قائمة فى اطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، واعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى توثيق وتدعيم وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات .

وفى هذا الصدد تم توقيع بروتوكول التعاون بين حزب التجمع الديموقراطى الافرووسطى والحزب الوطنى الديموقراطى المصرى ، والبرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى والتقنى والعلمى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية افريقيا الوسطى فى مجالات الاعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

ومن جهة أخرى عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية .

وبالاضافة الى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى بالاستمرار فى دعم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة الاندوجو الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدا من جديد أن التطبيق الفعلى لهذه النتائج يدعم أسس التعاون فى اطار مجموعة الاندوجو . كذلك أتفق الجانبان على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزارى السادس لمجموعة الاندوجو المقرر عقده فى بانجى عام ١٩٨٩ .

أعاد الجانبان تاكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادىء ميثاقها ، وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الافريقى . وفى هذا الصدد أعلن الجانبان عن عزمهما على مواصلة العمل على تطبيق اعلان أديس ابابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على انشاء منظمة الوحدة الافريقية .

وعند تناول الموقف فى الجنوب الافريقى ، رحب الجانبان بالاتفاقيات التى تم توقيعها يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استقلال ناميبيا ، وأعربا عن تطلعهما الى الاحتفال - سوياً - بانضمام هذا البلد الافريقى الجديد الى كل من منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى .

وفيما يتعلق بمشكلة الابارتيد والتمييز العنصرى ، فقد ناشد الجانبان مجدداً المجتمع الدولى مواصلة جهوده من أجل القضاء على هذه الممارسات البغيضة .

وبالنسبة للموقف فى تشاد ، اكد الجانبان مجدداً احترامهما الكامل لسيادة تشاد ووحدة أراضيها ، ورحبا بالجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من اجل تحقيق المصالحة الوطنية ، واعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع الليبى - التشادى ، وفى هذا الصدد رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد

أهمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ذات الصلة ، ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى افريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لافريقيا . وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المبحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لافريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الافريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الافريقية عقد ندوة خاصة بالديون الخارجية لافريقيا فى القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٨٩ .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، ورحبا بإعلان دولة فلسطين المستقلة فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان مجدداً أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وبمشاركة جميع الاطراف المعنية يهىء أفضل الفرص للوصول الى حل سلمى عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

أما عن الحرب بين العراق وايران ، فقد رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين الدولتين وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى نص على وقف اطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الافريقى والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الافريقية والعربية .

أكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور الاساسى البناء الذى تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى والتعايش السلمى بين جميع الدول ، واعادا تأكيد ايمانهما بسياسة الحركة إزاء الكتلتين كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل اعلاء مثل الحركة ، ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدمسالانحياز الذى عقد فى نيقوسيا ( قبرص ) من ٧ الى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة الى التشاور والتنسيق بين الدول الاعضاء فى اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده فى بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدا على ضرورة ان يصبح الوفاق عالميا وشاملاً ومفتوحا لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية ، ونوها بأثر التقارب بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التى تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل فى أن تمتد الارادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية اقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التى تواجه حاليا مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وقد أعرب السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى باسم وفده وباسمه الشخصى - عن شكره وتقديره ، للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية أفريقيا الوسطى . ووجه سيادته دعوة للسيد/ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، وقد قبل السيد/ ميشيل بيزرا بريا هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم فى بانجى فى ١٩ يناير ١٩٨٩

عن حكومة : جمهورية مصر العربية
الدكتور/ بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة
جمهورية افريقيا الوسطى
ميشيل بيزرا بريا
وزير الخارجية

# بيـان مشـــترك

## زيـارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصـرى الى زائير

### ١٢ – ١٦ مارس ١٩٨٩

بناء على دعوة من السيد الدكتور/بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد المواطن موبوتو نيوا وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٢ الى ١٦ مارس ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٥ مارس ١٩٨٩ الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية ـ الزائيرية برئاسة السيد الدكتور؟ بطرس بطرس غالى ، والسيد المواطن/موبوتو نيوا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التى حازت رضا الطرفين .

وقد استقبل السيد الدكتور/عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية السيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير الذى أبلغ سيادته رسالة صداقة وتضامن شفوية من السيد الماريشال موبوتو سيس سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير لابلاغها للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، والسيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وهى علاقات قائمة فى اطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى توثيق وتكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات .

ومن جهة أخرى ، عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الافريقية والدولية الراهنة ، ووعدا باستمرار التشاور بينهما على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للبحث عن حلول لهذه المشاكل .

وبالاضافة الى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجدداً عن إلتزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير بالاستمرار فى دعم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى ، تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٢١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وأكدا من جديد ، اقتناعهما بأن التطبيق الفعلى لهذه النتائج يدعم أسس التعاون فى اطار مجموعة الأندوجو . كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق بينهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده فى عام ١٩٨٩ .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لافريقيا . وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لأفريقيا .

وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الافريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الافريقية بعقد ندوة دولية خاصة بالديون الخارجية لأفريقيا فى القاهرة خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى ـ الافريقى ، والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الافريقية والعربية .

أكد الجانبان مجدداً إلزامهما بدعم الدور الأساسى البناء الذى تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى اللازم لتعاون الدول مع بعضها البعض .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد ، أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل فى أن تمتد الارادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية اقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التى تواجه حالياً مخاطر تهدد خطط التنمية بها .

تطبيقاً لبروتوكول التعاون الموقع فى عام ١٩٨٧ بين البلدين فى مجال الطاقة وبهدف الاستفادة من الطاقة الكهربائية والمائية الموجودة فى جمهورية زائير ، اتفق الطرفان على القيام بدراسات جدوى لمشروع ربط شبكتى الكهرباء فى البلدين . وفى هذا الصدد قررا اعادة تأكيد الاتصالات التى سبق أن قامت بها الدولتان بطريقة منفردة مع بنك التنمية الافريقى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل الحصول على التمويل اللازم لهذه الدراسة .

وقد اعرب المواطن موبوتو نيوا عن شكره وشكر وفده للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه ووفده بجمهورية مصر العربية ، وجدد سيادته الدعوة الموجهة للسيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية بزيارة جمهورية زائير . ومن ناحية أخرى أكد سيادته الدعوة التى سبق توجيهها الى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية زائير . وقد قبل كل من السيد الدكتور عاطف صدقى والسيد الدكتور بطرس غالى هذه الدعوة بسرور ، وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى القاهرة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٩

| | |
|---|---|
| عن | عن |
| حكومة جمهورية مصر العربية | حكومة جمهورية زائير |
| دكتور/ بطرس بطرس غالى | موبوتو نيوا |
| وزير الدولة للشئون الخارجية | وزير الدولة للتعاون الدولى |

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

# التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨

« .... مما تفخر به الجماعة العلمية العربية ، أن البحث عن مشكلات النظام العربى لم يعد حكراً كما كان من قبل على الباحثين الأجانب ، الذين كانوا بخطابهم الاستشراقى ، بكل ما يحفل به من تحيزات تمليها مصالح شتى ، يؤثرون على وعينا بمشكلاتنا ، من خلال التضخيم من السلبيات ، والتركيز على عوامل التناقض والخصوصية ، والتهوين من عوامل التشابه ، ونفى قدرة الأمة العربية على تبنى مفهوم متجانس للعالم .

انتهى هذا العهد ، ونشأ جيل من علماء السياسة العرب ، الذين مارسوا البحث فى موضوع النظام العربى ، مطبقين مناهج علمية دقيقة ، ولكن أهم من ذلك تبنيهم رؤية قومية ملتزمة ، لم تمنعهم فى كثير من الاحيان من الموضوعية الواجبة ، ولا من ممارسة النقد والنقد الذاتى أحيانا .

ويمكن القول أن اتجاهات البحوث العربية فى العقود الأخيرة ، تركزت على ثلاثة موضوعات رئيسية وهى ان كانت مترابطة ، إلا أنها متمايزة فى نفس الوقت .

أولاً : بحوث عن الجامعة العربية وتقييم دورها وقياس فاعليتها فى مجال العمل العربى المشترك ، ومناقشة سبل تعديل سياقها وتطوير مؤسساتها وتحديثها .

ثانيا : بحوث عن النظام العربى ، نشأته ومراحل تطوره وأزماته ومستقبله .

ثالثا : بحوث عن استشراف مستقبل الوطن العربى ، مع تركيز واضح على قضية التجزئة والوحدة » ....

« وليس غريبا أن يستقطب النظام العربى ومشكلاته اهتمام الباحثين الافراد ومراكز الابحاث المتخصصة فهو قضية الحاضر والمستقبل ، فى عالم يتطور بسرعة ، على أساس من التكتلات الاقليمية الكبرى ، فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التى تفرض بذاتها وبحكم قوانين حركتها ضرورة تغيير الهياكل السياسية على المستوى القطرى والاقليمى والعالمى . ومن هنا يصبح بحث حاضر ومستقبل النظام العربى مسألة جوهرية .»

( من المقدمة )

## مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التاثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٠٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

**رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى**

**مدير المركز : السيد يسين**

economic groups are presented to the new Council as valuable experiences and sources of inspiration, such as the GATT the EFTA and the LAFTA. A special stress is made on the Common Market and its achievements

The author concludes by stating the capacity of the four states-members in the ACC to assume their duties concerning their common development and prosperity. Structural economic similarities between these states make coordination and cooperation possible, through big common projects with mutual benefits and expanding trade inside the ACC.

Conflict, no study exists on the actual Egyptian nuclear option. The author tries to fill this gap. After having defined some methodological remarks viewed as necessary, the author tries to trace the evolution of the Egyptian nuclear option, which has begun with its identifiaction with the use of nuclear energy in order to produce electricity ( a project that has finally been freezed since July 1986 ). Part I of this study deals with the evolution that happened in the official Egyptian conception of the Israeli nuclear capacity and the Egyptian reaction to it. Part II tries to view the changes that have influenced the Egyptian behavior and their consequences especially in the eighties. Finally, Part III tries to explain the impact of some defined factors on the Egyptian nuclear option. The study ends up by giving some answers to questions submitt ted in the introduction, such as the affirmation that nuclear capacity ( for peaceful as well as military uses can only be a symbol of an accumulation of ptactical civilizational and multidimensional results. It is not a mean to power but rather a result of a reaction between many other factors, such as political, economic and social ones. Therefore, it is an error to adopt the only criterium of military power balance compared with the Israeli protagonist and one should deal with the matter as a whole civilizational challenge. Here, electric nuclear power beeones no less important than nuclear armement. If the latter symbolizes a military strenghth, the former reflects the whole power that ensures the efficiency in the use of the military weapon, when faced with the ennemy. (P. 24)

**- THE PALESTINIANS & THE FORCE CONFLICT**

**Dr. Shafik EL- GABRA**

The « intifada », initiated in December 1987, has brought new concepts about the use of violence and force. In this study, the author tries to define the nature of this phenomenon and the force that it represents, as a civil resistance coming from an unarmed palestinian society facing an armed israeli regime.

In the first part, a historical frame is given about the force concfict in the occupied palestinian land. Since 1967, the Palestinian resistance has been a reaction to the Israeli military superiority, imposed on palestinians i.e. a political struggle but having a military character, although reflecting a failure to create military bases inside the occupied territories. Thus, from 1967 to 1971, liberation from outside was predominating in the ranks of the palestinian resistance, while waiting for a political settlement. Then, since 1973, the palestinian action aimed at liberating territories occupied in 1967, while resistance has covered all fields: political, cultural, administrative and economic.

The second part deals with the « intifada » itself that has carried the palestinian society from « history to the present and partly to the future ». The new force was a total revolution aiming at the « rapid and violent destruction of existing institutions and mobilizing new sectors of the society in civil rebellion, in order to buildup new political institutions. It has created a new balance of forces inside occupied Palestinian land.

Throurght the «intifada» the Palestinians have discovered their new strenghth. They have learnt, through a painful practice and challenge while unarmed,- that are the most difficlt ways of indulging into violent action-the limits of their ennemy's strenghth. While challenging such a force, they are trying, with strong determination, to transmit the «intifada»'s message about this force and its limits, first to the public and second to the decision-makers in Israel. (P. 60)

**- THE ARAB COOPERATION COUNCIL & PROSPECTS FOR ECONOMIC INTEGRATION. Dr. Rabah RATIB.**

The author tries to present a clear picture of this new arab regional organism Is it a council «of poors» facing a «rich» one that is the Gulf Cooperation Council? What are the prospects for an Arab Common Market?

The first part presents the Arab Cooperation Council (ACC), its aims, then to what extent is it conform to the Arab League's Charter? and finally the author makes a comparative analysis of the ACC and the Gulf Cooperation Council.

The second part deals with the prospects for an economic integration to be initiated between the four states-members of the new Council. Such an endeavour leads the author to review the economic reality in the four states members in the ACC.Then he tries to see what prospects exist for a coordination between national economic policies and plans adopted by these states and how they will be able to overcome the imbalances and distortions that dominate their economies. Some existing forms of



Chairman of the Board and General Editor:

**Ibrahim Nafei**

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies ( Al-Ahram )
( First Issue : July 1965 )

Chief Editor:

**Dr. Boutros Boutros-Ghali**

Managing Editor

**Sayyed Yassin**

Sub- Managing Editor:

- **Ahmad Youssef Al Karie**

Editorial Assistants :

- **Nabya Asfahany**
- **Sawsan Hussein**

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds,
Arab and African Countries ( by Air Mail ) : 20 $
Other Countries ( by Air Mail ) : 35 $

# Contents



The author deals with the general rules that command arbitration as well as its implementation, concerning the Taba case. His analysis leads him to study three main points: the first point tries to define the real content of an international arbitration, with its characteristics and varieties, while the second point deals with the agreements that come out of an international arbitration and their specific conditions and stresses here on the importance of such agreements as these are taken into consideration by court and have the same validity as a constitution or a fundamental law, from the beginning of the trial and until the verdict is pronounced. The third and last point concerns the implementation system followed in order to implement a decision delivered by an international arbitration court, and concludes that the importance of this system lies in the fact that the aim pursued by an international arbitration, as a peaceful mean to settle disputes, can be reached only when all parties concerned have committed themselves to the implematation of such an arbitration. The two parties concerned in the Taba case have complied in the 15th March 1989 to the decision delivered in the 29th September 1988 by the international arbitration court and thus, a peaceful settlement has closed this case. (P. 8)



While prolific academic studies deal with the Israeli nuclear capacity as well as the nuclear diplomacy and the impact of the Israeli nuclear nuclear factor on the outcome of the Arab- Israeli

# AL-SIASSA AL-DAWLYA







JULY 1989

مطابع الأهرام بكورنيش النيل